

(فصل في اليمين المؤقتة)

التسوية مرة يكون بالشا  
التوقيت مرة يكون بالتقسيم  
بالوقت \* وألفاظ التوقيت ما  
دام وما دمت وما لم وإلى وحتى  
وقبل \* رجل قال ان فعلت كذا  
ما دمت بخارا فامرأته طالق  
فخرج من بخارا ثم عاد وفعل ذلك  
لا يحنث في يمينه لان يمينه كانت  
مؤقتة الى غاية فلا تبقى بعد الغاية  
وكذا لو قال ان تزوجت امرأة ما  
دمت بالكوفة فهي طالق ففارق  
الكوفة ثم عاد اليها وتزوج لا  
تطلق لانه تزوج بعد انتهاء اليمين  
\* ولو حلف لا يشرب البيرة ما دام  
بخارا ففارق بخارا ثم عاد وشرب  
قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن  
الفضل رحمه الله تعالى ان فارق  
بخارا بنفسه لا غير ثم عاد وشرب لا  
يحنث الا ان يسوي لا يشرب ما دام  
بخارا وطنا له فان نوى ذلك ثم فارق  
بخارا ثم عاد وشرب حنث لبقاء  
وطنه بها \* رجل قال لابويه ان  
تزوجت امرأة ما دمت ما حيين  
فهي طالق فتزوج امرأة في  
حياتها ما طلقت فان تزوج أخرى  
في حياتها ما تطلق لان كلمة ان  
لا توجب التكرار \* ولو قال كل  
امرأة أتزوج ما دمت ما حيين أو  
قال بالعارسية هرزني كه تنجوا هم  
تان يشان زنده اند تطلق كل  
امرأة يتزوجها في حياتها لان  
كلمة كل توجب تعميم النساء  
\* وان مات أحد أبويه فتزوج  
امرأة تسكلموافيه \* وعن محمد

ما شاء الله

بسم الله الرحمن الرحيم

(كتاب العتق وفيه سبعة أبواب)

(الباب الاول في تفسيره شرعا وركنه وحكمه وأقواعه وشرطه وسببه  
وألفاظه وفي العتق بالمال وغيره)

(أما تفسيره شرعا) فهو أنه قوة حكمية تحدث في المحل من المالكية وأهلية الولايات والشهادات  
هكذا في محيط السرخسي حتى يصير به قادرا على التصرف في الاغيار وعلى دفع تصرف الاغيار  
في نفسه هكذا في التبيين (وأما ركنه) فاللفظ الذي جعل دلالة على العتق في الجملة أو ما يقوم  
مقامه كذا في البدائع (وأما حكمه) فهو زوال الملك والرق عن الرقيق في الدنيا ونيل المثوبة  
في الآخرة اذا اعتق لوجه الله تعالى كذا في محيط السرخسي (وأما أنواعه) فأربعة واجب ومندوب  
ومباح ومحظور أما الواجب فالاعتاق في كفارة القتل والظهار واليمين والافطار الا أنه في باد  
القتل والظهار والافطار واجب مع التعيين عند القدرة عليه وفي باب اليمين واجب مع التقيد  
وأما المندوب فالاعتاق لوجه الله تعالى من غير إيجاب وأما المباح فهو الاعتاق من غير نية وأما  
المحظور فهو الاعتاق لوجه الشيطان كذا في البصر الراقي \* فنأعتق عبده للشيطان أو للصنم  
عتق الا أنه يكفر هكذا في السراج الوهاج (وأما شرطه) فهو أن يكون المعتق حرا بالغاعاقلا  
مالكا لليمين هكذا في النهاية \* الصبي والمجنون ليسا من الادل ولهذا أضافه الى تلك الحالة  
بأن قال أعتقته وأنا صبي أو مجنون وجنونه معهود لم يعتق وكذا اذا قال في حال صباه أو جنونه  
اذا بلغت أو أفتت فهو حر لم يعتق كذا في التبيين \* الاصل أنه اذا أضاف الاعتاق الى حال معلوم

الكون

رحمه الله تعالى أنها لا تطلق وتسقط اليمين بموت أحدهما وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لان

شرط الحنث التزوج في حياتهما ولم يوجد ولو قال لامرأته والله لا أكلمك ما دام أبو الحسين فكلمها بعد ما مات أحدهما لا يحنث  
قلنا \* ولو قال كل امرأة أتزوج بها حتى يموت أو تاتي زوج امرأة بعد ما مات أحدهما طلقت لان شرط الحنث ههنا التزوج قبل موتهما \*  
وجعل حلفا أن لا يصطاد ما دام فلان في هذه البلدة وفلان أمير هذه البلدة فخرج الأمير الى بلدة أخرى لا يصير ثم اصطاد الحالف قبل عود

فخولا من تلك الحجرة ووطئها في حجرة أخرى أو تحولوا من تلك الحجرة ولم يطأها حتى عاد إلى تلك الحجرة ووطئها فيها لا يعتق لأن الجين أثبت  
القول عن تلك الحجرة \* رجل حلف أن لا يدخل هذه الدار مادام فلان في ذلك الدار ونفج فلان باعله ثم عاد ودخل الدار لا يعتق  
كذا لو قال لامرأته ان دخلت دار فلان مادام فلان فيها فانت طالق فقول فلان (٣) من تلك الدار ما نائم عاد ودخلت تلك الدار

لا يعتق \* وفي النوار لرجل قال  
لعبد لله والله لا أكلمك مادمت في  
هذه الدار فاليمين على الكلام ما  
دام ساكتا فيها ولا يبطل اليمين الا  
بانتقال يبطل به السكتي لان معنى  
قوله مادمت في هذه الدار ما سكنت  
في هذه الدار وما بقي في الدار من  
قصب أو وتديكون ساكتا في  
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
وعلى قول صاحبيه لا يكون ساكتا  
بذلك والفتوى على قوله  
والمسئلة تأتي بعد هذا في موضعها  
ان شاء الله تعالى هذا اذا كان  
فلان من ينسب اليه الدار بالسكتي  
وان لم يكن بان كان فلان في عيال  
غيره أو كان ابنا كبيرا يسكن مع  
أبيه أو كانت امرأة تسكن  
في بيت زوجها فخرجت بنفسها  
وبقيت أقشها في تلك الدار لا تبقى  
ساكتة \* وهذا اذا كان اليمين  
بالعربية \* وان كانت بالفارسية  
نفج فلان بنفسه على عزم أن لا يعود  
لا يبقى ساكتا ببقاء الامتعة على كل  
حال \* رجل حلف أن لا ياكل  
هذا الطعام مادام في ملك فلان  
فباع فلان بعضه ثم أكل الخالف  
ما بقي لا يعتق لان شرط الخلف  
الاكل حال بقاء الكل في ملك فلان  
ولم يوجد \* رجل حلف أن لا ينام  
على الفراش مادام في العربية  
فتزوج امرأة في بلد ونام على

السكون وهو ليس من أهل الاعتاق فيها يصدق ولو قال أعتقته وأنا مجنون ولم يعلم جنونه لا يصدق  
كذا في البدائع \* والذي يمين ويريق فهو في حال افاقة عاقل وفي حال جنونه مجنون كذا في البحر  
الرائق \* وعق المكره والسكران واقع كذا في الهداية \* ومن شرط المعتق أن لا يكون معتوها  
ولا مدهوشا ولا مبرسما ولا مغمى عليه ولا نائما حتى لا يصح الاعتاق من هؤلاء \* ولو قال لرجل  
أعتقت عبدي وأنا نائم كان القول قوله \* ولو قال أعتقته قبل ان أخلق أو قبل أن يخلق لا يعتق وأما  
كونه طائعا فليس بشرط عندنا وكونه جادا ليس بشرط بالاجماع حتى يصح اعتاق الهازل وكذا  
كونه عامدا حتى يصح اعتاق الخاطي وكذا الخلو من شرط الخيار ليس بشرط في الاعتاق بعوض  
وبغير عوض اذا كان الخيار للمولى حتى يقع العتق ويبطل الشرط وان كان الخيار للعبد فلاه عن  
خياره شرط لصحته حتى لو رد العبد العتق في هذه الحالة ينفسخ العتق وكذا السلام المعتق ليس بشرط  
فيصح الاعتاق من الكافر الا أن اعتاق المرتد لا يفسد في الحال في قول أبي حنيفة رحمه الله بل هو  
موقوف وعندهما نافذ واعتاق المرتد نافذ بخلاف وكذا صحة المعتق فيصح اعتاق المريض  
مرض الموت الا أن الاعتاق من المريض يعتبر من الثلث وكذا التكلم باللسان ليس بشرط فيصح  
الاعتاق بالكتابة المستبينة والاشارة المفهمة هكذا في البدائع \* ولو قال العبد لمولاه وهو مريض آخر  
أنا فرك رأسه أي نعم لا يعتق كذا في السراج الوهاج \* رجل له عبد في يده قيل له أعتقت هذا العبد  
فاومرأسه نعم لا يعتق لانه قادر على العبارة كذا في فتاوى قاضيان \* ولا يشترط أن يكون عالما  
بانه مملوك حتى لو قال العاصب للمالك أعتق هذا العبد فاعتقه وهو لا يعلم انه عبده عتق ولا يرجع  
على العاصب بشئ وكذا لو قال البائع للمشتري أعتق هذا وأشار الى المبيع فاعتقه المشتري ولم يعلم  
أنه عبده صح اعتاقه ويجعل قبضه يلزمه الثمن كافي الكشف الكبير كذا في البحر الرائق \* قال أبو  
بكر لو قال لرجل قل كل عبدي أحرار فقال وهو لا يحسن العربية عتق عبده قال الفقيه وعندي  
انهم لا يعتقون ولو قال له قل أنت حر وهو لا يعلم باز هذا عتق عتق في القضاء ولا يعتق فيما بينه وبين  
الله تعالى كذا في الينابيع \* ومن شرطه النية في أحد نوعي الاعتاق وهو الكناية دون الصريح  
كذا في البدائع (وأما سببه) المثبت له فقد يكون دعوى النسب وقد يكون نفس الملك في القريب  
وقد يكون الاقرار بحرية انسان حتى لو ملكه عتق وقد يكون بالدخول في دار الحرب بان كان  
الحربي اشترى عبدا مسلما فدخل به الى دار الحرب ولم يشعر به عتق عتق أبي حنيفة رحمه الله وكذا  
زوال يده عنه بان هرب من مولاه الحربي الى دار الاسلام كذا في فتح القدير \* وان أسلم عبد الحربي  
ولم يخرج اليه لا يعتق فان أسلم مولاه ثم طهر المسلمون على دارهم فعبده يكون عبدا له ولو أسلم عبد  
الحربي فباعه مولاه من مسلم في دار الحرب عتق العبد قبل أن يقبضه المشتري في قول أبي حنيفة  
رحمه الله خلافا لصاحبيه وكذا لو باعه من ذمي ولو عاد الحربي الى دار الحرب وخلف أم ولده أو  
مديره في دار الاسلام حكم بعنقه ما كذا في فتاوى قاضيان (وأما الفاظه فثلاثة أنواع)  
صريح وملحق به وكناية (الصريح) كلفظ الحرية والعتق والولاء وما اشتق منها وان لا يفتقر الى

الفراس قال الفقيه أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى ان تزوج على عزم أن يطلقها أو يذهب بها فهو في العربية وان لم يكن من عزمه ذلك فليس  
بعريب \* رجل حلف أن لا يعمل عملا ما يات فلان فاليمين على العمل الذي كان يعمل في سائر الايام لا على مطلق العمل من صلاة وطمهارة  
أو أكل أو نحو ذلك \* رجل قال ان أكلت من خبز والدي مالم أتزوج فاطمة فكل امرأة تزوجها فهي طالق فكل من خبز والده شيئا  
فيسل أن يتزوج فاطمة ثم تزوج فاطمة طلقته لانه علق بالاكل قبل نكاح فاطمة طلاق كل امرأة تزوجها فاذ أكل يبرقائلا كل امرأة



أثروها فهي طالق يذعن في اليمين فاطمة وغيرها \* ولو قال كل جارية أشترى بها لم أشتر فلانة فهي جارية فهي حرة ثم غابت المحالوف عليها أو ماتت فاشترى جارية أخرى في الغيبة تعتق لوجود الشرط حال بقاء اليمين \* وفي الموت لا تعتق في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لأن عندهما قنات المحالوف عليه يبطل اليمين \* مديون قال لصاحب دينه والله لا قضين دينك إلى يوم الخميس فلم يقض حتى طلع الفجر من يوم الخميس جنت في يمينه لأنه جعل يوم (٤) الخميس غاية والغاية لا تدخل تحت المضروب له الغاية إذا لم تكن غاية أخراج \* ولو قال

لا قضين دينك إلى خمسة أيام لا جنت مالم تغرب الشمس من اليوم الخامس لأنه وقت اليمين بخمسة أيام وبدون اليوم الخامس لا تكون خمسة أيام فصار كأنه قال لا قضين دينك قبل مضي خمسة أيام \* وكذا لو حلف أن لا يكلم فلانا إلى عشرة أيام كان اليوم العاشر داخل في اليمين وكذا لو قال لغيره لا جيتنك إلى عشرة أيام يدخل فيه اليوم العاشر \* وكذا لو قال إن تزوجت امرأة إلى خمس سنين فهي طالق فتزوج امرأة في السنة الخامسة طلقت لأن السنة الخامسة داخل في اليمين \* وكذا لو أجرداره إلى خمس سنين تدخل السنة الخامسة في الإجارة \* ولو قال أكرم أمسال زن خواهم كانت اليمين على بقية السنة إلى انسلخ ذي الحجة كقول الصومن هذه السنة كان عليه صوم بقية السنة التي هو فيها \* رجل قال كل عبد أشترى فهو حر إلى سنة فاشترى عبدا قبل السنة لا يعتق حتى يمضي عليه سنة بعد الشراء لأنه ذكر السنة بعد العتق فلا يعتق قبل السنة كقول لامرأته أنت طالق إلى سنة عندنا يقع الطلاق بعد السنة \* رجل قال كل عبد أشترى فهو حر فاشترى عبدا قبل السنة عتق من ساعته

النية وصفه به أو أخبر أو نادى كقوله لعبدك أو أمته أنت حر أو معتق أو عتق أو محرراً وقد حررتك أو أعتقتك أو ياحراً أو ياعتق أو يامولى أو هذا مولاي ولو نوى بهذه اللفاظ غير العتق لا يصدق قضاء كذا في الحاوي القدسي ولو نوى أنه كان حراً أن كان مسيياً يصدق ديانة لا قضاء وإن كان مولداً لا يصدق أصلاً ولو قال أنت حر من هذا العمل أو قال أنت حر اليوم من هذا العمل عتق العبد في القضاء كذا في محيط السرخسي \* رجل قال لعبدك أنت حر البتة فبات العبد قبل أن يقول البتة فإنه يموت عبداً كذا في فتاوى قاضيان \* رجل أشهد أن اسم عبده حر ثم دعاه ياحراً لا يعتق كذا في الفتاوى الكبرى \* فان أراد به الانشاء يعتق هكذا في الاختيار وشرح المختار \* ولو دعاه بالفارسية يا آزاد يعتق ولو سماه آزاد ثم دعاه يا آزاد لم يعتق ولو دعاه بالعربية ياحري يعتق كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل بعث غلامه إلى بلدة وقال له إذا استقبلك أحد فقل أنا حر فاستقبله رجل فقال العبد أنا حر إن كان المولى قال له حين بعثه سميتك حراً فإذا استقبلك أحد فقل أنا حر لا يعتق وإن لم يكن المولى قال له سميتك حراً وانما قال له إذا استقبلك أحد فقل أنا حر فقال العبد لمن استقبله أنا حر يعتق قضاء ومالم يقل العبد أنا حر لا يعتق كقول العبد قل أنا حر لا يعتق مالم يقل أنا حر ولو قال لغيره قل لغلامي إنك حر أو قال انه حر عتق للعالم ولو قال للمأمور قل لغلامي أنت حر لا يعتق مالم يقل المأمور له ذلك هكذا في فتاوى قاضيان \* ولو دعاه عبده سالماً فقال يا سالم فأجابه مرزوق فقال أنت حر ولا نية له عتق الذي أجابه ولو قال عتيت سالماً عتق في القضاء وأما بينه وبين الله تعالى فاعتق الذي عنده خاصة ولو قال يا سالم أنت حر فإذا هو عبد آخر له أو لغيره عتق سالم كذا في البدائع \* رجل قال لغيره ألبس هذا حراً وأشار إلى عبده نفسه عتق في القضاء كذا في الطهيري \* وفي فتاوى أبي الليث إذا قال لعبدك أنت حر أو أمته أنت حر عتق كذا في المحيط والفتاوى الكبرى \* ولو قال لعبدك العتاق عليك يعتق كذا في الفتاوى الكبرى ولو قال عتقتك على واجب لا يعتق كذا في فتاوى قاضيان \* قال لعبدك عتقتك واجب لا يعتق كذا في الفتاوى الكبرى \* ولو قال أنت عتق يعتق وإن لم ينو كذا في محيط السرخسي \* إن قال لعبدك أنت حر ولا لا يعتق أجماعاً كذا في السراج الوهاج وإذا قال لعبدك أنت عتق من فلان يعني به عبداً آخر وعنى به أنت أقدم في ملكي دين فيما بينه وبين الله تعالى ولم يدين في القضاء ويعتق وقال أنت عتق من هذا في ملكي أو قال في السن لم يعتق أصلاً وكذا إذا قال أنت عتق السن كذا في المحيط \* ولو قال أنت حر يعني في الحسن لا يدين في القضاء ولو قال أنت عتق ولو قال عتيت به في الملك لا يدين في القضاء \* رجل قال لعبدك أعتقتك الله عتق وإن لم ينو هو المختار كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال أنت حر السن أو حر الحسن أو حر الوجه جلاً وتحسناً يعتق ولو قال أنت حر النفس يعني في أخلاقك لم يعتق كذا في محيط السرخسي \* قال في الأجnas لو قال ياحر النفس عتق في القضاء كذا في غاية البيان \* في المنتقى رجل له عبد قد حل دمه بالقصاص فقال له قد أعتقتك ثم قال عتيت العتق عن الدم فإنه في القضاء على الرق ويلزمه العفو باقراره لأنه

١ قوله يا آزاد بفتح الهمزة مع المد معناه ياحر

عنه

لأنه ذكر السنة قبل العتق فكانت السنة غاية اليمين \* رجل قال إن رزقني الله تعالى امرأة موافقة

قبل وقوع الثلج فعلى أن أصوم كل خميس إن أراد به وقت وقوع الثلج لأنفس الوقوع فهو على وقت وقوع الثلج وكذا إذا لم يكن له نية ووقت وقوع الثلج هو أول الشهر الذي يقال بالفارسية أدر \* وإن أراد به حقيقة الوقوع فهو على حقيقة الوقوع وذلك بان يقع على الأرض من الثلج ما يحتاج الناس إلى كتسه وإن طار في الهواء ولم يستقر على الأرض أو استبان على الحشيش أو على رأس الجسد وإن فرط لا يعتبر

والمرأة الموافقة هي العفيفة الراضية بما ينطق عليها زوجها باذلة نفسها إذا أراد الزوج التمتع بها فان تزوج به مثل هذه قبل وقوع النكاح أو قبل وقت الوقوع يلزمه الوفاء بما التزم \* ولو قال بالفارسية بافلان سخن ننكوهيم تا بر من نماید ونوى الوقوع حقيقة لا وقت الوقوع فوقع النكاح في بلد آخر فتسكاهم الخالف بحيث لا نمراد الناس من هذا وقوع النكاح في البلد الذي فيه الخالف حتى لو كان في بلد لا يقع فيه النكاح يتبادر اليه \* ولو حلف لا يكاهم فلانا إلى الصيف أو إلى الشتاء أو إلى الربيع (٥) ان كان الخالف من بلد لهم حساب يعرفون

الصيف والشتاء بالحساب ينصرف  
اليامين الى ذلك وان لم يكن لهم  
حساب اختلف الناس في معرفة  
هذه الاوقات قال محمد رحمه الله  
تعالى الصيف ما يشتد فيه الحر  
على الدوام والشتاء ما يشتد  
فيه البرد على الدوام والربيع ما  
ينكسر فيه البرد على الدوام  
والخريف ما ينكسر فيه الحر على  
الدوام وقال بعضهم الصيف ما  
يكون على الاشجار ثمار وأوراق  
والشتاء ما لا يكون على الاشجار  
ثمار وأوراق والخريف ما لا يبق  
فيه الثمار ويبقى الاوراق  
والربيع ما يخرج فيه الاوراق  
ولا يخرج الثمار وهذا أقرب  
الاقاويل الى الضبط والاحاطة  
وقلما يختلف باختلاف البلدان  
الا أنه يتقدم في بعض ويتأخر في  
بعض \* ولو حلف لا يدخل فلانا  
الى النبروز فهو على نبروز المسلمين  
لا على نبروز المجوس \* ولو حلف  
لا يفعل كذا الى قدوم الحاج او الى  
الحصاد والدياس ولم ينو شيأ فهو  
على أول الحصاد والدياس وعلى  
أول حاج يقدم اذا وجد ينتهي به  
اليامين لان اليامين ينتهي بالاول جزء  
من الغاية \* ولو حلف ليقض  
دين فلان اذا صلى الاولى ولم ينو  
شيأ فله وقت الظهر الى آخره لان  
صلاة الاولى صلاة الظهر فصار

عناؤه ولم يقل عنت العتق عن القتل لم يلزمه العفو ولو قال أعنته لوجه الله عن القصاص بالسم كان كما قال كذا في المحيط \* ورجل قال لعبدك نسيتك حرًا وقال أصلك حران علم أنه سبي لا يعتق وإن لم يعلم أنه سبي فهو حر ولو قال أبوانك حران لا يعتق لأحتمال أنهم ما عتقا بعساؤك \* ورجل له عبد ولعبد ابن فقال المولى لعبدك ٢ ابنك ابن حر عتق الابن ولا يعتق الابن ولو قال ابنك ابن حر عتق الابن ولا يعتق الابن كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أضاف العتق إلى جزء معين لا يعبر به عن جميع البدن كقوله رأسك أو رقبته أو لسانك حر عتق ولو أضافه إلى جزء معين لا يعبر به عن جميع البدن لم يعتق كذا في محيط السرخسي ولو قال فرجك حر قال للعبد أوالامة عتق بخلاف الدكر في ظاهر الرواية ولو قال لامته فرجك حر من الجماع عن أبي يوسف رحمه الله أنها تعتق في القضاء كذا في فتاوى قاضيان \* والاصح في الدبر والاستانة يعتق كذا في النهر الفائق وقيل لا يعتق وهو الاصح ولو قال عنقك حر قيل يعتق كفي الرقبة وقيل لا يعتق فإنه لم يستعمل ذكر العتق عبارة عن البدن كفي الدبر كذا في محيط السرخسي \* ولو قال رأسك رأس حر أو وجهك وجه حر أو بدنك بدن حر بالاضافة لا يعتق وكذا إذا قال له مثل رأس حر أو مثل وجه حر أو مثل بدن حر بالاضافة لا يعتق وإن قال رأسك رأس حر أو وجهك وجه حر أو بدنك بدن حر بالتثنية عتق وكذا إذا قال فرجك فرج حر بالتثنية عتقت كذا في السراج الوهاج \* ولو قال أنت مثل الحر لم يعتق بلانية كذا في المجموع وهكذا في الكافي \* ورجل قال عبيد أهل بلخ أحرار أو قال عبيد أهل بغداد أحرار ولم ينو عبيده وهو من أهل بغداد أو قال كل عبد أهل بلخ حر أو قال كل عبد أهل بغداد حر أو قال كل عبد في الأرض أو قال كل عبد في الدنيا قال أبو يوسف رحمه الله لا يعتق عبده وقال محمد رحمه الله يعتق والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله ولو قال كل عبد في هذه السكة حر وعبده فيها أو قال كل عبد في المسجد الجامع حر فهو على هذا الخلاف ولو قال كل عبد في هذه الدار حر وعبده فيها عتق عبيده في قولهم ولو قال ولد آدم كلهم أحرار لا يعتق عبيده في قولهم كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال لعبدك ما أنت إلا حر عتق كذا في الهداية \* ولو قال لامرأة حره أنت حره مثل هذه وأراد بقوله هذه أمته فان أمته تعتق ولو قال لم أرد العتاق لم يصدق في القضاء \* قال لامته أنت حره مثل هذه لامة الغير تعتق كذا في التتارخانية ناقلا عن جامع الجوامع \* ورجل قال لامته أنت مثل هذه لامرأة حره لا تعتق أمته الآن ينوي العتق وكذا لو قال لحره أنت مثل هذه لامته لا تعتق أمته الآن ينوي العتق كذا في فتاوى قاضيان \* قال أبو يوسف رحمه الله رجل قال لثوب خاطه مملا كهذه خياطة حر أو قال الدابة مملا كهذه دابة حر أو قال لشي عبده هذه مشية حر أو لكلامه هذا كلام حر لم يعتق إلا بالدية كذا في محيط السرخسي \* ورجل قال حر فقبل له ما عنت فقال عبدي عتق عبده كذا في فتاوى قاضيان (المحقق بالصريح) كقوله وهبت لك نفسك أو وهبت نفسك منك أو بعث نفسك منك عتق به قبل العبد أو لا نوي أو لم ينو كذا في الحاوي القدسي \* وكذلك إذا قال وهبت لك رقبته فقال لا أريد عتق كذا في المحيط

٣ قوله ابن حزم بنون لفظ ابن في الاول وعدمه في الثاني اه بحر اوى

كانه قال اذا صلى الظهر ولو قال ذلك كان له وقت الظهر الى آخره ولو قال الى ليلة القدر فان كان الخالف عاميا لا يعرف اختلاف العلماء فيه فممينه ينصرف الى ليلة السابع والعشرين من شهر رمضان يكون بعد البين لان ليلة القدر عند العامة هي ليلة السابع والعشرين من رمضان \* وان كان الخالف فقيها فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان كانت ميمنه في النصف من رمضان لا يفعل شرط الحنف ما لم يعص كل رمضان من السنة الثانية لان عنده ليلة القدر تنقدم وتتأخر فعمى يكون ليلة القدر في السنة الاولى في النصف الاول من رمضان وفي



السنة الثانية تكون في النصف الآخر من رمضان فلا ينتهي اليمن بيقين حتى يفضي كل يوم من الشهر من السنة الثانية وهو المختار للفقهاء  
 رجل قال لغيره لا تخرج من البلد حتى أريك نفسي فأراه نفسه في مكان بعيد فان عرفه فلان لا يحسن الحالف وكذا لو أراه من فوق حائط وقال  
 أنا فلان لا يحسن وان كان لا يصل اليه فلان لأنه قد أراه \* رجل قال لامرأته ان وضعت جنبك الليلة حتى أضربك فانت طالق فلم يقدر على  
 ضربها في تلك الليلة وتامت بالسنة ولم تضع (٦) جنبها لا يحسن الحالف لانهم لم تضع جنبها \* رجل حلف لا ينام حتى يقرأ كذا وكذا

فنام بالناس من غير قصد لا يحسن لان  
 هذا مما لا يمكن الاحتراز عنه فيكون  
 مستثنى عن اليمين \* رجل قال  
 لا تسخر ان مت فلم أضربك فكل  
 مملوك لي فهو حر فانت الحالف ولم  
 يضرب لم يعتق مما ليكه لانه لم يحسن  
 بعد الموت \* رجل حلف لا يدخل  
 هذه الدار حتى يدخلها فلان  
 قد احتلها مع الحالف وكذا  
 لو حلف لا يشترى أمة حتى يشترى  
 عبدا فاشترى عبدا وأمة في عقد  
 واحد لا يحسن \* وكذا لو قال  
 لا أكلمك حتى تسلمني فوق  
 كلامهما معا \* وكذا لو حلف لا  
 يصلي حتى يصلي فلان فافتتح في  
 الصلاة معه معار وكما وجد  
 لم يحسن في قول أبي يوسف رحمه  
 الله تعالى وكذلك جميع الأفعال  
 وقال محمد رحمه الله تعالى يحسن في  
 جميع ذلك \* ولو قال ان كلمتك  
 الآن تسلمني فكذاك ولو قال  
 ان ابتدأتك بكلام فعبدي حر  
 فالتقيا وسلم كل واحد منهما على  
 صاحبه معا لا يحسن عندهما \*  
 وكذا لو قال ان كلمتك قبل أن  
 تسلمني فوق كلامهما معا  
 لا يحسن في قولهما \* رجل قال ان  
 خرجت من هذه الدار حتى أكلم  
 الذي هو فيها فامرأته طالق وليس  
 في الدار رجل فخرج لا يحسن في  
 قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \*

وهو الامح هكذا في شرح أبي المكارم للنقابة \* واذا قال بعث بنفسك بكذا فانه يتوقف على القبول  
 كذا في فتح القدير \* ولو قال تصدقت عليك بنفسك غتق نوى العتق أو لم ينو قبل العبد أو لم يقبل  
 ولو قال وهبت لك عتقك وقال عتبت به الاعراض عن العتق في إحدى الروايتين عن أبي حنيفة رحمه  
 الله تعالى لا يعتق ولو قال أنت مول فلان أو قال أنت عتيق فلان عتق قضاء ولو قال أعتقك فلان  
 عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يعتق كذا في فتاوى قاضيان (وأما كنيات العتق) فكقوله  
 لا ملك لي عليك ولا سبيل لي عليك أو قد خرجت عن ملكي أو خلعت سبيلك ان نوى به الحر يرقه عتق  
 وان لم ينو لم يعتق كذا في الحاوي القدسي \* واذا قال لا سبيل لي عليك الا سبيل الولا يعتق في  
 القضاء ولا يصدق أنه أراد به غير العتق ولو قال لا سبيل الموالاة دين في القضاء كذا في البدائع \*  
 رجل قال لعبده لارق لي عليك ان نوى العتق عتق والافلا هكذا في فتاوى قاضيان \* قال لغلامه  
 انت لله لا يعتق في قول الامام اوان نوى هو المختار كذا في جواهر الاخلاط \* ولو قال جعلتك لله  
 خالصا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يعتق وان نوى وعنه ما انه يعتق كذا في فتح القدير \*  
 رجل قال لعبده في مرضه أنت لوجه الله تعالى فهو باطل ولو قال جعلتك لله تعالى في صحة أو في مرضه  
 أو في وصيته وقال لم أنو العتق أو لم يقبل شيئا حتى مات فانه يباع وان نوى العتق فهو حر كذا في  
 فتاوى قاضيان \* ولو قال أنت عبد الله لا يعتق بلا خلاف كذا في الغياثية \* ولو قال لعبده أو أمة  
 أنا عبدك يعتق اذا نوى كذا في الوجيز للكردي \* روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال اذا  
 قال لامته اطلقتك يريده العتق تعتق ولو قال طلقتك يريده العتق لا تعتق عندنا كذا في البدائع  
 ولو قال لها فخرجك على حرام ونوى العتق لا تعتق ولو قال أعبد بالهجرة أنت حر ان نوى العتق  
 عتق والافلا ولو قال لعبده لا سلطان لي عليك او قال اذهب حيث شئت أو قال توجه أين شئت لا يعتق  
 وان نوى ولو قال لامته أنت طالق أو أنت بائن أو بنت مني أو حرمتك أو أنت خطيبة أو برمة أو اختاري  
 فاختارت أو قال اخرجي أو استبرئي ففعلت ذلك لا تعتق عندنا وان نوى العتق وكذا لو قال لست بامة  
 لي أو قال لاحق لي عليك لا تعتق وان نوى كذا في فتاوى قاضيان \* ولا يعتق بصريح الطلاق  
 وكنايته وان فراه كذا في محيط السرحتي \* ولو قال له أمرك بيدك أو قال له اختر وقف على  
 النية ولو قال له أمر عتقك بيدك أو جعلت عتقك بيدك أو قال له اختر العتق أو خيرتك في عتقك  
 أو في العتق لا يحتاج في ذلك كله الى النية لانه صريح لكن لا بد من اختيار العبد العتق ويقف على  
 المجلس كذا في البدائع \* رجل عاتبه امرأته في جارية فقالت لا امرأته أمرها بيدك فاعتقتها المرأة  
 فان نوى المولى العتق عتقت والافلا فان هذا يكون على البيع ولو قال لها أمرك فيها جاز فلهذا  
 على العتق وغيره كذا في فتاوى قاضيان \* ان قال لامته أعتق نفسك فقالت قد اخترت نفسي  
 كان باطلا كذا في المبسوط \* رجل قال لعبده افعل في نفسك ما شئت فان عتق نفسه قبل أن  
 يقوم عن مجلسه عتق ولو قام قبل أن يعتق نفسه لم يكن له أن يعتق نفسه بعد قيامه عن المجلس وله  
 أن يهب نفسه وان يبيع نفسه وأن يتصدق بنفسه على من يشاء كذا في فتاوى قاضيان \* رجل

قال

رجل قال لا تخر والله لا أعطيك مالا حتى يفضي على قاض فوكل وكيلان فاصمه الى القاضي ففضي على

وكيل الحالف فهو قضاء على الحالف ولا يحسن بعد ذلك \* رجل قال لغيره والله لا أفرقك حتى أمة وفي منك حتى ثم انه اشترى من مدينه  
 عبدا بذلك الدين قبل أن يغارقه ولم يقبض دينه حتى فارقه قال محمد رحمه الله تعالى على قول من لا يحمله حاشا اذا وهب الدين منه قبل المفارقة  
 وقبل المدين ثم فارقه لا يحسن وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه فارقه وليس عليه شيء فلهذا ينبغي أن لا يحسن لان المدين حين باع العبد

مع يدعيه مائة مائة ولا يثبت الخلف على قول من يملك ما يشاء اليه وهو قول أبي الوفاء رحمه الله تعالى يكون ما يشاء من المال  
قبيل أن يثبت المبيع وأن لم يفرقه حتى مات العبد عند البائع ثم فرقه حيث ولو باع المديون عبد الغير بذلك الدين ثم فرقه الخالف يثبت  
قبيل العبد ثم أن المولى استحقه ولم يجر المبيع لا يثبت الخالف لأن المديون مائة مائة في ذمته بهذا المبيع لأن عن المستحق مائة مائة كما ساد أفلا  
يثبت الخالف \* ولو باع المديون عبدا على أنه بالخيار فيه وقبضه الخالف (٧) ولو فرقه حيث \* ولو كان الدين على امرأة خلف

لا يفرقه حيث يستوفي حقه منها  
فزوجها الخالف على ما كان له  
من الدين عليها فهو استيفاء لما  
عليها من الدين \* ولو باع المديون  
بمأخذه عبدا أو أمته فآذاه مديون  
أو مكاتب أو أم ولد أو كان المديون  
وأم الولد لغير المديون ولو فرقه  
الطالب بعد ما قبضه لا يثبت  
الخالف \* ولو وهب الطالب  
الالف من الغريم فقبلها منه أو  
أحال الطالب برجله عليه مال  
بماله على مديونه أو أحال المطلوب  
الطالب على رجل وأمر الطالب  
المطلوب الأول لا يثبت الخالف  
في هذا كله \* مديون قال لرب الدين  
والله لا قضين مالي اليوم فاعطاه  
ولم يقبل أن وضعه بحيث لو أراد  
أن يأخذه تناله يده لا يثبت \*  
والمغضوب منه إذا خلف أن لا  
يقبض المغضوب من الغاصب فقام  
به الغاصب وقال سلمته اليك فقال  
المغضوب منه لا أقبل لا يثبت ويبرأ  
الغاصب من ضمان الرد كي لو خلف  
الرجل أن لا يؤدى زكاة ماله فمر  
على عاشر فآخذ العاشر زكاة ماله  
لا يثبت الخالف وتسقط الزكاة  
\* مديون قال لرب الدين ان لم أقضك  
مالك غدا فعبدي حرق غدا رب  
الدين قالو يدفع الدين الى القاضي  
فاذا دفع لا يثبت ويبرأ عن الدين  
لأن القاضي نصب ناظر للمسلمين

قال لعبد أنت غير مملوك فهذا لا يكون عتقاً منه ولكن ليس له أن يدعيه وإن مات لا يرثه بالولاء وإن  
قال المملوك بعد ذلك أنتي مملوك له فصدقه كان مملوكا له رواه إبراهيم عن محمد وجه الله تعالى كذا في  
المحيط \* رجل قال لعبد هذا ابني أو قال لجاريته هذه ابنتي أن كان المملوك يصلح ولدا له وهو  
مجهول النسب يثبت النسب ويعتق العبد سواء كان العبد أجميا جليبا أو مولدا وإن كان العبد  
يصلح ولدا له لكنه معروف النسب يعتق العبد في قولهم ولا يثبت النسب وإن كان العبد لا يصلح ولدا  
له لا يثبت النسب ويعتق العبد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* وهو  
الصحيح كذا في الزاد \* ولو قال لعبد هذا أبي أو قال لجاريته هذه أمي ومثلها ما يلزمه عتق وإن لم  
يكن له أبوان معروفان وصدقه يثبت النسب منهما والأفلا قال بعض مشايخنا في دعوى البنوة  
أيضا لا يثبت النسب إلا بتدقيق الغلام والصحيح أنه لا يشترط تصديقه كذا في فتاوى قاضيان \* ولو  
قال لعبد هذا أبي ومثله لا يلد له عتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يعتق كذا في  
الجوهرة النيرة \* ولو قال لصبي صغير هذا جدي قيل هو على هذا الخلاف وقيل لا يعتق بالإجماع كذا  
في الهداية \* ولو قال هذا عمي ذكر في بعض الروايات أنه يعتق والصحيح أنه لا يعتق كذا في فتاوى  
قاضيان \* ولو قال هذا عمي أو خالي يعتق وهو المختار كذا في الغيابة \* ولو قال لغلامه هذه ابنتي أو  
قال لجاريته هذا ابني فانه لا يعتق ومن مشايخنا من قال هذه المسئلة على الخلاف أيضا ومنهم من  
قال لا بل تلك المسئلة على الاتفاق وهو الاظهر كذا في المحيط \* وإن قال هذا أخي أو أختي لا يعتق في  
ظاهر الرواية وهي رواية الأصل الابالية كذا في غاية السروجي \* ولو قال هذا أخي لابي أو قال  
لأخي يعتق عليه كذا في المحيط \* ولو قال لعبد غير هذا ابني من الزنا ثم اشتراه عتق عليه ولا يثبت نسبه  
كذا في السراج الوهاج \* ولو قال لامته هذه خالتي أو عمتي من زنا عتقت وكذا لو قال هذا ابني أو  
أختي أو أختي من زنا كذا في محيط السرخسي \* ولو قال يا ابني أو يا أختي لم يعتق وهو الصحيح كذا في  
السكافي وهو الظاهر الآن ينوي ذكره في النخبة كذا في غاية السروجي \* ولو قال لعبد يا ابني  
أو قال لامته يا ابنة لا يعتق وإن نوى كما لو قال يا ابن أو قال يا ابنة ولم يصف الى نفسه فانه لا يعتق وإن نوى  
كذا في فتاوى قاضيان \* في نوادر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى لو قال يا أبي يا جدي يا خالي يا عمي  
أو قال لجاريته يا عمتي يا خالتي لا يعتق في جميع ذلك زاد في تحفة الفقهاء الابالية كذا في  
النهر الفائق \* حتى عن أبي القاسم الصفار أنه سئل عن رجل جاءته جاريته بسراج فوقفت بين  
يديه فقال لها المولى ما أصنع بالسراج ووجهك أضواء من السراج يا من أنا عبدك قال هذا كله لطف  
لا تعتق هذا إذا لم ينو العتق فان نوى عن محمد رحمه الله تعالى فيه روايتان كذا في فتاوى قاضيان  
\* إذا قال لعبد يا سيد أو قال يا سيدي أو قال لامته يا سيدة أو قال لها يا سيدي فان نوى العتق في هذه  
المسائل ثبت العتق بخلاف وإن لم ينو العتق اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه واختار الفقيه  
أبو الليث أنه لا يعتق كذا في الذخيرة \* إذا قال ١ يا آزاد مرء أو قال لها ٢ يا آزاد مرء أو قال

١ أيتها الرجل المعتوق ٢ أيتها المرأة المعتوقة

فيقبله القاضي نظرا للخالف وذكر الناطق وجهه الله تعالى أن القاضي ينصب وكيل عن الغائب ويدفع المال الى الوكيل \* وقال بعضهم  
إذا غاب الطالب لا يثبت الخالف وإن لم يدفع الى القاضي ولا الى الوكيل وفي بعض الروايات يثبت الخالف والدفع الى القاضي ليس بشئ  
والمختار هو الاول فان كان في موضع لم يكن هناك قاض حنث الخالف \* رجل حلف أن لا يأخذ ماله من غيره اليوم وقد كان وكل وكلا  
يقبضه فقبض الوكيل بعد الميسر ذكر في المنتقى أنه لا يثبت في عينه قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يثبت في عينه كل وكل وكلا



بالنكاح ثم حلف أن لا يزوجه قطز ح الوكيل حنت الحالف ولو لم يقبضه وكيله ولكن أحال الرب الدين عليه و جلالة على المحيل دين قبل  
 المين فأخذ المحتال من الغريم لا يحنت الحالف ولو أخذ الحالف من مديونه رهنا بالدين فذلك الرهن في يده لا يحنت \* رجل حلف أن يؤخر  
 عن فلان ماله عليه شهر فاستكن عن التقاضي حتى مضى شهر لا يحنت وهو كالحالف الشفيع أن لا يسلم الشفعة فلم يخامه حتى طلبت شفعته  
 لا يحنت \* وكذا الواجد أده كل شهر ثم حلف (٨) أن لا يؤجر هذه الدار فتركهها عند المستأجر شهرا لا يحنت وان كان يتقاضى أجر

كل شهر بأجرة ماضى وان ساه  
 أجر شهر لم يسكنه المستأجر فأعطاه  
 المستأجر حنت لانه اذا طاب الاجر  
 وأعطاه يصير أجرا \* وكذا لو أخذ  
 الرجل ثوبا امرأته وذهب به الى  
 الصباغ وأمره أن يصبغ فأنتمنه  
 امرأته في ذلك فقال الرجل ان  
 صبغته فأنت طالق ثم صبغه  
 الصباغ لا يحنت لانه لم يأمر الصباغ  
 بعد المين بان يصبغ \* رجل  
 حلف أن لا يقبض دينه من غريمه  
 اليوم فقبض من وكيله حنت وان  
 قبض من متبرع لا يحنت وكذا  
 لو قبض من وكيله حنت اذا كانت  
 الكفالة بأمره وكذا لو أحاله الغريم  
 على رجل فآخذ الطالب من المحتال  
 عليه حنت \* وكذا لو أحال  
 الطالب بعد المين رجلا ليس له  
 على المحيل دين فقبض المحتال  
 حنت الحالف لان المحتال له وكيل  
 ولو اشترى الطالب من الغريم شيئا  
 في يومه وقبض المبيع اليوم حنت  
 وان قبض المبيع غدا لا يحنت ولو  
 حط الطالب بعض حقه وقبض  
 البعض اليوم لا يحنت لانه لم  
 يقبض جميع ما عليه في اليوم ولو  
 اشترى شيئا منه بعد المين في يومه  
 شراء فاسد او قبضه فان كانت  
 قيمته مثل الدين أو أكثر حنت  
 \* وان كانت قيمته أقل من الدين  
 لا يحنت لانه لم يقبض جميع حقه

لها ١ يا كذا فوى من ٢ أو يا كذا فوى فوى العتق في هذا المسائل ثبت العتق بالانحلاف  
 وان لم ينو العتق اختلف المشايخ فيه واختار الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى أنه لا يعتق ولو قال  
 لغلامي يا زادمرد بدون الالف لا يعتق وان فوى العتق هكذا حتى عن الفقيه أبي بكر كذا في المحيط  
 \* قال بخاريته ٣ يا مولى زاده لا تعتق كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل قال لعبده ٤ يا نيم آزاد  
 قالوا هذا بمنزلة ما لو قال لعبده نصفك حر \* رجل قال لعبده ٥ تا تو بنده بودى بعد ان توادى بخدم  
 اكون كه نيتى بعد ان توادى قالوا هذا اقرار منه بعتقه فبعث في القضاء \* رجل قال لعبده  
 ٦ تو آزاد تراز منى \* ان فوى العتق عتق والافلا \* عبد قال لمولاه ٧ آزادى من پيدا كن فقال المولى  
 ٨ آزادى تو پيدا كردم ولم ينو العتق لا يعتق كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال له يا مالى لا يعتق  
 بلانية كذا في الكافي \* رجل له عبد واحد فقال أعنت عبدى يعتق كذا في محيط السرخسى \* رجل  
 قال لا تحرا نامولى أبيتك أعنتك أبوك أبى وأى لم يكن القائل عبدا للمقر له وكذا لو قال أنا مولى  
 أبيتك ولم يقل أعنتك أبوك فانه يكون حرا ولو قال أنا مولى أبيتك أعنتك فهو مملوك اذا جحد الوارث  
 اعتناق الاب الآن يأتى المقر ببينة \* رجل أعنت عبده وله مال فساله لمولاه الاثوبان اري العبد أرى  
 ثوب شاءه المولى كذا في فتاوى قاضيان \* قال ثلاثة أعبد له أنتم أحرار الافلا و افلا و افلا فاعتقوا  
 جميعا كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل له خمسة عبيد فقال عشرة من مماليتى الا واحدا أحرار  
 عتقوا جميعا ولو قال مماليتى العشرة أحرار الا واحدا عتق أربعة كذا في فتاوى قاضيان \*  
 ويستحب أن يعتق الرجل العبد والمرأة الامه ليتحقق مقابلة الاعضاء بالاعضاء كذا في الظهيرية  
 ويستحب للرجل اذا استخدم عبده سبع سنين أن يعتقه أو يبيعه من غيره لعله يعتقه كذا في  
 التواريخ نافع لعل من الحجة \* ويستحب للمعتق أن يكتب للعبد كتابا وشهد عليه شهودا وثقا  
 وصبارا عن التجاهد والتنازع فيه كذا في محيط السرخسى \* والله أعلم بالصواب

(فصل في العتق بالملك وغيره) من ملك ذارحم محرم منه عتق عليه صعبا كان المالك أو كبيرا  
 صحيح العقل أو مجنونا كذا في غايه البيان \* وصفة ذى الرحم المحرم أن يكون قريبا حرم نكاحه أبدا  
 والرحم عبارة عن القرابة والمحرم عبارة عن حرمة التناكح فالرحم بلا رحم نحو أن يملك زوجة  
 ابنه أو أبيه أو بنت عمه وهى أخته وضاعا لا يعتق وكذا الرحم بلا محرم كبنى الاعمام والانحوال  
 لا يعتق كذا في الكافي \* ولو ملك محرما له برضاع أو مصاهرة لم يعتق عليه ولو ملك أحد الزوجين  
 صاحبه لم يعتق عليه كذا في المبسوط \* ولا فرق بين ما اذا كان المالك مسلما أو كافرا في داو الاسلام  
 وكذا لا فرق اذا كان المملوك مسلما أو كافرا كذا في غايه البيان \* فاذا ملك الحربى ذارحم محرم  
 منه في دار الحرب لم يعتق كذا في الجوهرة النيرة \* ولو ملك الحربى قريبا ودخل اليها بامان عتق

١ يا سيدة بنتى ٢ أو يا سيدة البيت ٣ يا بنت المولى ٤ يا نصف حر ٥ لما كنت عبدا كنت  
 في عذابك والا ن مع كوكك لست عبدا أنا فى عذابك ٦ أنت أعنتك منى ٧ أظهر عتقى  
 ٨ أظهرت عتقك

عليه

وكلمة ماله ميم \* وان استهلك شيئا من ماله اليوم فان كان المستهلك شيئا مثليا لا يحنت الحالف لانه

يجب عليه مثله لا قيمته فلا يصير قصاصا بدينه وان لم يكن مثليا فان كانت قيمته مثل الدين أو أكثر حنت لانه صار قابضا بطريق المقاصة المكر  
 بشرط أن يغصب أولا ثم يستهلكه فان استهلكه ولم يغصبه بان أحرقه أو ما أشبه ذلك لا يحنت الحالف لان شرط الحنت القبض فاذا غصب  
 أولا وجد القبض الموجب للضمان فيصير قابضا بدينه بذلك أما اذا استهلكه من غير غصب لم يوجد القبض حقيقة فلا يصير قابضا بدينه

القاضي \* رجل حلف أن لا يفارق  
شريكة ففارق شريكه لا يحنث  
\* رجل حلف أن لا يفارق شريكه  
حتى يستوفى ماله عليه ففقد به حيث  
براهو يحفظه فهو غير مفارق وكذا  
لو حال بينهما ستر أو أسطوانة من  
أساطين المسجد لا يكون مفارقا  
وكذا لو قعد أحدهما داخل المسجد  
والآخر خارج المسجد والباب  
بينهما مفتوح بحيث يراه وإن  
توارى عنه بحائط المسجد والآخر  
خارج المسجد فقد فارق وكذا لو  
كان بينهما باب مغلق إلا أن يكون  
المفتاح بيد الحالف إذا أدخله  
بيتا وأغلق عليه وقعد على الباب  
فهذا لم يفارقه \* وإن كان المحبوس  
هو الحالف والمحالف عليه هو  
الذي أغلق الباب وأخذ المفتاح  
فقد حنث الحالف إذا كان الحالف  
هو الذي فارقته \* مدون قال لرب  
الدين إن لم أدفع إليك حقل قبل  
الجمعة فعبدى حرفات الذي له  
الدين قبل الجمعة لا يحنث الحالف  
في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
\* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى  
أن دفع إلى ورثته أو وصيه برهان  
لم يدفع حتى مضى يوم الجمعة حنث  
\* وجل لزم مدونه خلف المزوم  
لما تبينه غدا فأتاه في الموضع الذي  
لزمه فيه لا يبرح حتى ياتي منزله فإن  
كان لزمه في منزله خلف لما تبينه

( ۲ - (العتاوی) - ثانی )

www.al-mostafa.com



لا يحنث \* ولو كان قال لا تفارقني حنث ولو قال والله لا آخذ مالي عايلك الا ضربته وله عليه عشرة دراهم فجعل وزن درهمين درهمين يعصيه  
 عدان يكون في وزنها لا يحنث \* وان آخذ في عمل آخر في ذلك المجلس فهو حانث ولو قال ان قبضت مالي على فلان شيئا فادون شيئا فهو في  
 المساكين يعني ماله على فلان فقبض منه تسعة فوهبها للرجل فاقبض الدواهم الباقية فانه لما قبض التسعة حنث ووجب عليه التصديق  
 بها فاذا وهبها بضمن مثاها ويلزمه التصديق (١٠) بالدراهم الباقية ايضا اذا قبض \* ولو قال والله لا اؤثره يخرج من هذه الدار فطلب

اليه فقال قد تركت كذا ثم ابي ان يخرج فانه يحنث اذا قال تركت ولو قال لغريمه ان لم الازمك حتى تقضي حتى فامرأته طالق فامتنع عن الملازمة قبل قضاء الدين حنث \* وكذا لو قال ان لم اضربك حتى يدخل الليل أو يشفع لي فلان أو حتى تبكي أو حتى تصبح فامتنع عن الضرب قبل ذلك كان حانثا \* وكذا لو قال حتى تبول أو حتى تتغوط أو حتى تستغيث ولو قال ان لم اضربك بالسياط حتى تموت أو لم يقل بالسياط فهو على المبالغة في الضرب ولو قال ان لم اضربك بالسيف ضربة حتى تموت أو حتى أقتلك فهو على القتل ولو قال ان لم أخبر فلانا بما صنعت حتى يضربك فامرأته طالق فاحبسه في عيونه وان لم يضربه وكذا لو قال ان لم اضربك حتى تضربني أو ان لم آتاك حتى تغديني أو ان لم تأتني حتى أعديك \* اذا ذكر فعلى كلاهما من واحد والاول مما لا يمتد به علق البر وجودهما جميعا \* ولو قال ان لم آتاك اليوم حتى آتغدي عندك فانه لم يتعد عنه ثم تغدي عنده في يوم آخر من غير أن آتاه في عيونه

(فصل فيما يكون على الفور أو على الابد) رجل قال لعيره ان فعلت كذا فلم أفعل كذا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا لم يفعل

قال في الجنين غرة حرة ويعتق نصف الامية وتسعى في نصف قيمتها ولا سعاية على الجنين كذا في محيط السرخسي \* ولو أعتق الحربى عبده الحربى في دار الحرب لا ينفذ اعتقاؤه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لصاحبيه ولو أعتق عبده المسلم في دار الحرب صح اعتقاؤه في قولهم جميعا ويكون الولاء للحربى \* اذا مات الحربى أو قتل أو أسر لا يعتق مكاتبه ويكون بدل الكتابة لورثته اذا مات المولى \* وجل دخل دار الهند ثم خرج الى دار الاسلام ومعه هندي يقول أنا عبده ثم أسلم الهندي قالوا ان خرج الهندي من دار الحرب مع المسلم غير مكره يكون حرا وقول الهندي أنا عبدك يكون باطلا وان أخرجه مكرها كان عبدا كذا في فتاوى قاضخان \* الحربى لو عرض عبده المسلم على البيع يعتق وان لم يبعه قال بعض مشايخنا هذا هو الصحيح كذا في شرح المجمع والله أعلم بالصواب

(الباب الثاني في العبد الذي يعتق بعضه)

من أعتق بعض عبده سواء كان ذلك البعض معيناً كره بعك حراً ولا كبعضك أو جزء منك أو شقص غيرانه يؤمر بالبيان لم يعتق كله عند الامام وقال لا يعتق كله ويسعى فيما بقي من قيمته لمولاه عنده كذا في النهر الفائق والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في المضمرات \* وأما سهمك حرف السدس عنده وكذا الشيء كذا في العتبية \* ومعتق البعض كالمكاتب في توقف عتق كله على أداء البذل وكونه أحق بمكاسبه ولا يدول استخدام وكون الرق كاملاً هكذا في النهر الفائق \* ولا يرث ولا يورث ولا تجوز شهادته ولا يتزوج الا اثنتين كذا في التمار خانية \* ولا يجوز له التزوج الا باذن المولى ولا يهب ولا يصدق الا الشيء اليسير ولا يتكفل ولا يقرض الا أنه اذا عجز لا يرد الى الرق كذا في غاية البيان \* ويجب ازالة المالك من الباقي بالاستسعاء أو الاعتاق واذا زال كل ملكه يعتق حينئذ كله كذا في السكافي \* واذا كان العبد بين شريكين فاعتق أحدهما نصيبه عتق فان كان موسراً فشريكه بالخيار ان شاء أعتق وان شاء ضم من شريكه وان شاء استسعى العبد كذا في الهداية \* واذا أعتق أحد الشريكين نصيبه من العبد لم يكن للآخر أن يبيع نصيبه ولا يهبه ولا يهبه لانه صار بمنزلة المكاتب كذا في الميسوط للامام السرخسي \* وفي التحفة للشريك فيه خمس خيارات ان كان المعتق موسراً ان شاء أعتق نصيبه وان شاء دبره وان شاء كاتبه وان شاء استسعاء وان شاء ضمن شريكه المعتق غير أنه اذا دبره يصير نصيبه مدبراً ويجب عليه السعاية للعالم فيعتق ولا يجوز له أن يؤخر عتقه الى ما بعد الموت كذا في غاية السروجي \* وان كان معسراً فكذلك الا أنه لا يضمن كذا في خزانة المفتين \* وليس للشريك الساكت خيار الترتك على حاله كذا في البدائع \* واختياره أن يقول اخترت ان أضمنك أو يقول أعطني حتى أما اذا اختاره بالقلب فذلك ليس بشئ كذا في النهاية \* والولاء بينهما في الاعتاق والكتابة والتدبير والسعاية من شريكه وفي التضمنين الولاء كله للمعتق كذا في محيط السرخسي \* ولا يرجع المستسعى على المعتق بما أدى بالاجماع كذا في الجوهر النيرة \* واذا ضمن الذي أعتق فالمعتق بالخيار ان شاء أعتق ما بقي وان شاء دبره وان شاء كاتبه وان شاء استسعى كذا في البدائع \* وان أبرأه الشريك عن الضمان فله أن يرجع

على ما قال على أثر الفعل المحلوف عليه حنث في عيونه ولو قال ان فعلت كذا ثم لم أفعل كذا فهو على الابد \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو على الفور أيضاً \* رجل قال لعبده ان قتلت ولم اضربك فشرط البر الضرب قبل القيام ان قام قبل أن يضربه حنث ولو قال ان قتلت فان لم اضربك فقام ولم يضربه لا يحنث حتى يموت أحدهما ولو قال ان قتلت فلم اضربك فهذا على فور القيام \* امرأة قالت لزوجها ان لم تحرم جاريتك على نفسك فامكنتك من نفسي فسالي صدقة فمكنت قبل الحريم قال

محمداً ربه الله تعالى لا يحنث حتى يموت الرجل أو الجارية قبل التحريم فهو على الأبد \* وجعل قال أن رأيت فلاناً فمأخوذة فرائض قدوة لرجل  
أو أكثر قال محمداً ربه الله تعالى لا يحنث لأنه لم يره \* رجل قال لتيسيره أن لقبتيك فلم أسلم عليك ينبغي أن يكون السلام ساعة بقاءه فإن لم  
يفعل حنث \* وكذا لو قال إن استعرتك دابة لم تعرفني ينبغي أن يكون مع الفعل فان نوى غير ذلك لا يدين في القضاء \* وكذا لو قال  
إن دخلت هذه الدار فلم أفعل كذا ينبغي أن يفعل مع الدخول وعن أبي يوسف (١١) رحمه الله تعالى إذا قال لجارية ربه إن لم تحبيني

الليلة حتى أجامعك مرتين فانت حرة بخياري من ساعتها فقام بها مرتين في موضعي لا تعتق وقال بحمد وجه الله تعالى إذا قال بخاريته ان لم تاتيني الليلة حتى أغشاك فانت حرة فانت في تلك الليلة فلم يغشها لا يحنث وكذا في الضرب وغيره وهو نظير ما ذكر في الزيادة اذا ذكر فعلى أحدهما منه والاخر من غيره وبينهما كلمة حتى وآخرها لا يصلح غاية للاول ويصلح جزاءه لا يشترط لابر وجود الثاني \* رجل قال لغيره ان بعث اليك فلم تاتني فعبدي حر فبعث اليه فأتاه ثم بعث اليه ثانيا فلم يات حنث ولا يبطل البين بالبر حتى يحنث مرة فينشد ببطل البين \* وكذا لو قال ان بعثت الي فلم آتني ولو قال ان آتيتني فلم آتني أو قال ان زررتني فلم أزرني فهو على الابد \* رجل قال لامرأته ان لم تطلق نفسك فعبدي حر قال أبو يوسف وجهه الله تعالى هو على المجلس وهو اذن لها في الطلاق اذا طلقت نفسها في المجلس طلقت \* وكذا لو قال لغيره ان لم تبع عبدي هذا فعبدي الاخر هذا حر فهو اذن له في البيع وهو على الابد \* ولو قال لغيره ان دخلت دارك فلم أجلس فهو على الفور ولو قال ان دخلت الكوفة ولم أتزوج

على العبد والولاء للمعتق وبطل استسعاء الساكت على العبد كذا في العتبية \* ولو باع الساكت  
نصيبه من المعتق أو وهب على عوض فالقياس أنه يجوز كالتضمين وفي الاستحسان لا كذا في  
النهاية \* وإذا اختار الساكت ضمان المعتق إذا كان المعتق موسراً ثم أراد أن يرجع عن ذلك  
فيستسعي العبد فله ذلك ما لم يقبل المعتق الضمان أو يحكم به الحاكم وهذره وإية ابن سماعة عن  
محمد رحمه الله تعالى \* ذكر في الأصل إذا اختار التضمين لم يكن له اختيار السعاية من غير تفصيل  
\* ولو اختار استسعاء العبد لم يكن له اختيار التضمين بعد ذلك رضى العبد بالسعاية أو لم يرض  
باتفاق الروايات كذا في المحيط إذا اذامات العبد كذا في العتبية \* والخييار في هذا عند السلطان  
وغیره سواء كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي \* ولو أن المعتق رجع على العبد بما لزمه من  
الضمان ثم أحال الساكت عليه ووكله بقبض السعاية منه اقتضاء من حقه كان حائزاً والولاء كله  
للمعتق وإن لم يختار شيئاً حتى جرحه كان الأرض عليه للعبد ولا تكون جفايته اختياراً منه للسعاية  
وكذلك لو أعتب منه ما لا فيه وفاء بنصف قيمته أو أقرضه العبد أو بايعه كان ذلك عليه للعبد كذا  
في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي \* المعترف في البسار كونه مالاً كاملاً بقيمة نصيب شريكه عند  
الشيئاني وهو الصحيح كذا في جواهر الإخلاص \* وذكر في العيون والمختار أن الموسر في زمان المعتق  
من ذلك ما يساوي نصف المعتق سوى المنزل والخادم وممتاع البيت وثياب الجسد كذا في الكافي \* ولو  
كان بين اثنين عبدان قيمة أحدهما ألف وقيمة الآخر ألفان عتق أحدهما نصيبه وعند المعتق  
ألف درهم فهو معسر واهب ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى \* ولو كان عنده أقل من ألف ضمن  
أقلهما قيمة ولو كان بين اثنين غلام قيمته ألف وبين الآخر غلام قيمته خمسمائة أعتقه  
وله خمسمائة فهو معسر ولو كان له أقل من خمسمائة فهو موسر لصاحب خمس المائة كذا في  
الظاهرية \* ويعتبر قيمة العبد في الضمان والسعاية يوم الاعتاق حتى لو علمت قيمته يوم أعتقه ثم  
ازدادت أو انقصت أو كانت أمة فولدت لم يلتفت إلى ذلك كذا في البدائع \* ولو كان في يوم الاعتاق  
صحيحاً ثم عمى يجب نصف قيمته صحيحاً ولو كان أعمى يوم العتق فالتجلى بيباض عينه يجب نصف قيمته  
أعمى كذا في فتح القدير \* وكذلك يعتبر بسار المعتق وأعساره يوم الاعتاق حتى لو أعتق وهو موسر  
ثم أعسر لا يبطل حق التضمين ولو أعتق وهو معسر ثم أسر لا يثبت لشريكه حق التضمين ولو اختلفا  
في قيمة العبد يوم العتق فإن كان العبد قائماً بقوم العبد للعمال وإن كان العبد هالكاً فالقول قول  
المعتق وإن اتفقا على أن الاعتاق سابق على الاختلاف فالقول قول المعتق سواء كان العبد قائماً أو  
هالكاً وإن اختلفا في الوقت والقيمة فقال المعتق أعتقته يوم كذا وقيمه مائة وقال الساكت أعتقته  
للعمال وقيمه مائتان يحكم بالعتق للعمال وكذلك على هذا التفصيل لو اختلف الساكت والعبد في  
قيمه كذا في محيط السرخسي والجواب فيما إذا وقع الاختلاف بين ورثة الساكت والمعتق  
في قيمة العبد نظير الجواب فيما إذا وقع الاختلاف بين الساكت والمعتق في قيمة العبد كذا في  
المحيط \* ولو اختلفا في البسار والأعسار فإن كانا مختلفين في حال الاعتاق فالقول قول

فعبدي فهو على أن يتزوج قبل الدخول \* وان قال فلم أتزوج فهذا على أن يتزوج حين يدخل ولو قال ثم لم أتزوج فهو على الابد بعد الدخول \* رجل قيل له تزوج فلانة فقال ان تزوجت أبدا فعبدى بحرف تزوج غير فلانة حنث \* رجل قال ان تركت أن أمس السماء فعبدي حلا بحنث أبدا \* رجل قال عبدي حر ان لم أمس السماء حنث من ساعته ولو قال ان لم أمس السماء شدا فامر أنه طالق طلقت غدا في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى طلق الساعة \* رجل أفطر يوما ثم قال والله لا صوم من هذا اليوم



بلفظ النكاح إلا أنه لم يرض بحكمه والرضا ليس بشرط لصحة النكاح فيجوز في عينه \* ولو عطف الرجل أن لا يتزوج عبده فزوجه فغيره  
 قايما للمولى بالقول حنث ولو حلف أن لا يتزوج ابنته الصغيرة أو أخته عن محمد رحمه الله تعالى في إحدى الروايتين لا يحنث بالتوكيل ولا  
 بالأجازة وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يحنث بهما \* وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يحنث بالتوكيل في الصغيرة  
 خاصة ولو حلف أن لا يتزوج ابنته الكبيرة (١٤) أو ابنته الكبيرة لا يحنث إلا أن يبشر العقد بنفسه ولو حلف أن لا يتزوج ابنة

أخيه أو ابنته فوكلت المرأة وكيلها  
 بالشكاح فزوجه الوكيل ثم قبض  
 الولي الخالف مهرها أو طالب  
 الزوج بذلك صح النكاح ولا  
 يحنث الخالف وإن حلفت امرأة  
 أن لا تتزوج فوكلت وكيلها  
 بالنكاح ففعل الوكيل حنثت  
 والمرأة بمنزلة الرجل في جميع ما  
 ذكرنا \* رجل حلف أن لا يتزوج  
 من أهل هذه الدار وليس للدار  
 أهل ثم سكنها قوم فتزوج منهم  
 أو قال لا أتزوج من بني فلان  
 وليس لفلان بنت ثم ولدته بنت  
 فتزوجها الخالف لا يحنث في عينه  
 \* إذا حلف أن لا يتزوج من أهل  
 الكوفة فتزوج امرأة من أهل  
 الكوفة لم تكن ولدته قبل اليمين  
 حنث الخالف في عينه وإذا حلف  
 أن لا يتزوج بالكوفة ثم أراد أن  
 يتزوج ذكر الخلفاء رحمه الله  
 تعالى في الحيل وقال يوكل الرجل  
 وكيلها والمرأة وكيلها ثم يخرج  
 الوكيلان من الكوفة ويعقدان  
 النكاح خارج الكوفة فلا يحنث  
 الخالف لأن المعتزم مكان العقد  
 ومكان العقد مكان العقاد \* رجل  
 حلف أن لا يتزوج امرأة على  
 أربعة دراهم فتزوج امرأة على  
 أربعة وأكمل القاضي عشرة لا  
 يحنث الخالف وكذا لو زاد الزوج  
 بعد العقد على مهرها لا يحنث \*  
 رجل حلف أن لا يتزوج من نساء

فإن اختار تضمين الأول فالأول أن يعتق وإن شاء دبر وإن شاء كاتب وإن شاء استسعى وليس له أن  
 يضمن المعتق الثاني كذا في البدائع \* وإن أعتق أحدهم وكاتب الآخر ودبر الثالث معاف ليس  
 لواحد الرجوع وإذا دبر أحدهم أولا ثم أعتق الثاني ثم كاتب الآخر ثبت للمدبر الرجوع على  
 المعتق بقيمة نصيبه ولا يرجع المكاتب على أحد فإن دبر ثم كاتب ثم أعتق فحكم المدبر والمعتق ما ذكرنا  
 وأما المكاتبان عجز العبد برجع على المعتق بقيمة نصيبه وإن كاتب أولا ثم دبر ثم أعتق فإن لم يعجز  
 العبد عتق عليه ولا ضمان عليه وإن عجز برجع على المدبر بثلاث قيمته لا على المعتق كذا في محيط  
 السرخسي \* وإن كان العبد بين ثلاثة نفر فدبره أحدهم ثم أعتقه الثاني وهما موسران عند أبي  
 حنيفة رحمه الله تدبر المدبر يقتصر على نصيبه والاعتاق من الثاني صحيح ثم السالك أن يضمن المدبر  
 ثلث قيمته وليس له أن يضمن المعتق وإن شاء استسعى العبد في ثلث قيمته وإن شاء أعتقه وإذا ضمن  
 المدبر فلا مدبر أن يرجع بذلك على العبد فيسعى له فيه كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي \*  
 إذا كان المدبر معسرا فلا سالك الاستسعاء دون التضمن ثم السالك إذا اختار تضمين المدبر كان  
 ثلثا لولاء المدبر والثلث للمعتق وإن اختار رعاية العبد كان الولاء بينهما أثلاثا كذا في غاية البيان  
 \* والمدبر أيضا أن يضمن الذي أعتق ثلث قيمته مدبر أو ليس له أن يضمن المعتق ما أدى إلى السالك  
 من قيمة نصيبه ويكون الولاء بين المدبر والمعتق أثلاثا لثلاثه المدبر وثلثه للمعتق كذا في المبسوط  
 لشمس الأئمة السرخسي \* وإن شاء المدبر أعتق نصيبه الذي دبره وإن شاء استسعى العبد فإن اختار  
 الضمان كان للمعتق أن يستسعى العبد كذا في البدائع \* أما إذا كان المعتق معسرا فلا مدبر  
 استسعاء العبد دون التضمن كذا في غاية البيان \* ولو ضمن السالك المدبر نصيبه ثم أعتقه كان  
 للمدبر أن يضمن المعتق ثلث قيمته ثلثه مدبرا وثلثه قنا كذا في النهاية ناقلا عن الثمراني \* وقيمة  
 المدبر ثلثا لقيمة لو كان قنا وقيل نصفها لو كان قنا واليه مال الصدر الشهيد وعليه الفتوى كذا في  
 الركا في \* إذا كان العبد بين ثلاثة رهط فاعتق أحدهم نصيبه ودبر الآخر وكاتب الآخر ولا يعلم  
 أيهم أول فنقول على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عتق المعتق في نصيبه نافذ ولا ضمان على أحد  
 وتدبر المدبر في نصيبه أيضا نافذ وهو مخير إن شاء استسعى العبد في ثلث قيمته مدبرا أو يرجع على  
 المعتق بسدس قيمته ويستسعى العبد في سدس قيمته استحسانا فالمدبر كاتب فان مضى العبد على  
 كتابته يؤدي إليه مال الكتابة والولاء بينهما أثلاثا وإن عجز كان للمكاتب أن يضمن المعتق والمدبر  
 قيمة نصيبه نصفين إذا كانا موسرين ويرجعان على العبد بما ضمنوا ويكون ولأوليهما نصفين كذا  
 في المبسوط \* وإن شاء أعتقه وإن شاء استسعاء كذا في الينابيع \* وإن كان العبد بين خمسة رهط  
 فاعتق أحدهم ودبر الآخر وكاتب الثالث نصيبه وباع الرابع نصيبه وقبض الثمن وتزوج  
 الخامس على نصيبه ولم يعلم أيهم أول فنقول على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى حكم العتق والتدبير  
 على ما بينا في الفصل الأول الآن التضمن والاستسعاء هنالك في الثلث وهنالك في الخمس فاما في البيع فإن  
 تصدق أنه كان بعد العتق والتدبير أو قال البائع كان قبل العتق والعبد في يده وقال المشتري كان

أهل البصرة فتزوج امرأة كانت ولدت بالبصرة ونشأت بالكوفة يحنث الخالف في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن  
 وطئت بالكوفة لأن عنده المعتبر في هذا الولادة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يحنث وهو على الوطن \* رجل حلف أن لا يتزوج امرأة  
 كان لها زوج قبله فطلق امرأته تطليقة بائنة ثم تزوجها قال محمد رحمه الله تعالى لا يحنث في عينه لأن يمينه يتصرف إلى غيرها \* ولو حلف  
 أن لا يتزوج امرأة بالكوفة فتزوج امرأة بالكوفة هي في البصرة وزوجهها من البصرة ففعل في البصرة حنث الخالف

ويقتبر في هذا مكان الفقد وبنائه لا مكان الاجارة واما ما اولو خلف أن لا يترجح امرأه فتزوج صغيرة سحت في عيته وعن محمد بن حنفية  
 تعالى في رواية لا يحنت المرأة في النكاح لا تتناول الصغيرة \* رجل حلف أن لا يتزوج امرأة على وجه الارض ونوى امرأة بعينها يدن فيها  
 بينه وبين الله تعالى لا في القضاء وان نوى كوفية أو بصرية لا يدن أصلا \* وكذا لو نوى امرأة عوراء أو امرأة كان أبوها يعمل كذا ولو نوى  
 عربية أو حبشية دى فيمابينه وبين الله تعالى لأنه نوى جنسا دون جنس والطلاق (١٥) بمنزلة النكاح في جميع ما ذكرنا \* اذا حلف

لا يطاق فوكل بذلك فطلق الوكيل  
 حنت \* وكذا لو طلقها فزول أو  
 خلعهما فاجاز بالقول حنت \* وكذا  
 لو قال لها أنت طالق ان شئت  
 فشاءت أو قال لها اختاري فاختارت  
 أو قال لها ان دخلت الدار فانت  
 طالق فدخلت أو آلى منها فاضت  
 مدة الإبراء عندنا يحنت في عيته  
 وقال زفر رجه الله تعالى لا يحنت  
 ولو كان الحالف عينا ففارق  
 القاضى بينهما بعد الاجل على  
 قول زفر رجه الله تعالى لا يحنت  
 في عيته وعن أبي يوسف رجه الله  
 تعالى روايتان ولو جن الحالف  
 فطلق امرأته لا يحنت ولو قال لها  
 طلق نفسك ان شئت أو قال اذا  
 شئت أو قال لعبد أعنت نفسك  
 ان شئت ثم حلف أن لا يطلق ولا  
 يعتق فطلقت نفسها وأعتق  
 العبد نفسه حنت الحالف وعن  
 محمد رجه الله تعالى لا يحنت ثم رجع  
 \* ولو قال لها أنت طالق أن شئت  
 أو قال لعبد أنت حر ان شئت ثم  
 حلف أن لا يطلق ولا يعتق فشاءت  
 المرأة طلاقها وشاء العبد عتقه وقع  
 الطلاق والعتاق ولا يحنت في عيته  
 وهو كولو قال لها ان دخلت الدار  
 فانت طالق ثم حلف أن لا يطلق  
 فدخلت الدار يقع الطلاق ولا  
 يحنت الحالف \* رجل حلف  
 ليطلق فلانة اليوم وفلانة

بعده فالبيع باطل وان تصادقا أنه كان قبل العتق والتدبير فالمشترى بالخيار ان شاء نقض البيع  
 وان شاء أمضاه وأعتق نصيبه أو استسعا ف يكون ولاؤه وان شاء ضمن المعتق والمدبر قيمة نصيبه ان  
 كانا موسرين ويرجعان به على العبد أو المرأة فان تصادقا أن الزوج كان بعد العتق أو التدبير  
 فالنكاح صحيح ولها خمس قيمته على الزوج وان تصادقا أن الزوج كان قبل العتق والتدبير فلها الخيار  
 ان شاءت تركت المسمى وضمت الزوج خمس قيمته وان شاءت أجازت وأعتقت أو استسعت العبد في  
 خمس قيمته ولا نجسه لها وان شاءت ضمت المعتق والمدبر خمس قيمته نصفين ثم لا تصدق هي  
 بالزيادة ان كانت بخلاف المشتري فاما نصيب المكاتب فهو على ما ذكرنا أن أدى البذل اليه عتق من  
 قبله وان عجز كان له أن يضمن المعتق والمدبر قيمة نصيبه نصفين اذا كانا موسرين ولو كان في العبد  
 شريك سادس وهب نصيبه لابن له صغير لا يعلم قبل العتق كان أو بعده فالقول فيه قول الاب فان قال  
 الهبة بعد العتق فهو باطل وان قال الهبة قبل العتق فالهبة جائزة ثم يقوم الاب في نصيب الابن مقام  
 الابن أن لو كان بالغاً في التضمين أو الاستسعاء وليس له حق الاعتاق فان كان المعتق والمدبر موسرين  
 ضمنهما سدس قيمته للابن بينهما نصفين وان شاء استسعى العبد في سدس قيمته للابن كذا في المبسوط  
 لشمس الأئمة السرخسي \* هشام عن محمد رجه الله تعالى اذا كان المالك بين ثلاثة لاحدهم نصفه  
 وللآخر ثلثه وللآخر سدس فاعتق صاحب النصف والثلث ضمنا نصيب صاحب السدس نصفين  
 ولصاحب النصف نصف الولاء بنصيبه ونصف سدس الولاء بما ضمن ولصاحب الثلث ثلث الولاء  
 بنصيبه ونصف سدس الولاء بما ضمن كذا في محيط السرخسي \* ولو ملك رجل ابنه مع رجل آخر  
 بالشراء أو الهبة أو الصدقة أو الوصية أو الامهار أو الارث عتق نصيب الاب ولا فرق في ذلك بين أن  
 يعلم الآخر أنه ابن شريكه أو لم يعلم ولم يضمن الاب نصيب شريكه كذا في العيني شرح الكنتز \*  
 موسرا كان الاب أو معسرا كذا في التناوخانية ناقلا عن الينابيع \* ولشريكه أن يعتق نصيبه ان  
 شاء أو يستسعى العبد في قيمة نصيبه وليس له غير ذلك هذا عند أبي حنيفة رجه الله تعالى وقال يضمن  
 الاب في غير الارث ان كان موسرا وان كان معسرا استسعى الابن في نصيبه كذا في العيني شرح الكنتز  
 \* وأجمعوا على أنه لو ورثه لا يضمن وكذا في كل قريب يعتق كذا في فتح القدير \* وان بدأ الاجنبي  
 فاشترى نصفه ثم اشترى الاب نصفه الآخر وهو موسر فالاجنبي بالخيار ان شاء ضمن الاب وان شاء  
 استسعى الابن في نصف قيمته وهذا عند أبي حنيفة رجه الله تعالى كذا في الهداية \* وان شاء أعنته  
 كذا في غاية البيان \* ولو باع رجل نصف عبده أو وهبه من قريب لم يضمن من عتق عليه لشريكه  
 علم شريكه بذلك أو لم يعلم وسعى العبد في نصيبه عند أبي حنيفة رجه الله تعالى كذا في محيط السرخسي  
 \* أجمع أصحابنا على أن أحد الشريكين لو باع نصيبه من قريب العبد كان لشريكه أن يضمن المشتري  
 اذا كان موسرا وليس له تضمين البائع كذا في غاية السروحى \* وسعى العبد ان كان معسرا بالاجماع  
 كذا في الينابيع \* أخوان ورثا عبدا من أبيهما فقال أحدهما هو أخي لابي وبخدا الآخر لم يضمن  
 المقر وسعى العبد في نصيبه وان قال هو أخي لابي وليس أخوه معروفا لاهمه ضمن نصيبه كذا في

أجنبية أو مطلقة ثلاثاً أو من لا يحل نكاحها فالبر في ذلك أن يطلقها بلسانه وان كان لا يقع وفي النكاح الفاسد يقع على المشاركة وجلة  
 المسائل التي يحنت الحالف فيها بالباشرة والتوكيل ثمانية عشر النكاح والطلاق والعتاق بمال أو بغيره لوالكتابة والابداع  
 والاستيداع والاعارة والاستعارة والهبة والصدقة والاقرض والاستقراض والضرب في العبد والخطابة والذبح والبناء والقضاء والاقضاء  
 \* رجل حلف أن لا يصلح فلاناً من حق يدعيه فوكل الحالف رجلاً فصالح الوكيل يحنت عند محمد رجه الله تعالى لانه لا عهد في الصلح وعن



أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه روايات وفي الصحيحين ثم العمد يحث الخالف بصلح الوكيل \* ولو حلف أن لا يخاصم فلان أو كل شخص منته  
وكيلا لا يحث \* ولو حلف لا يقضي فلان أدب فأمر غيره ففرضه حث وكذا لو حلف لا يقضي من فلان شيئا أو كل ذم الوكيل حث \* ولو  
حلف لا يهب لفلان هبة فهو حث ولم يقبل أو قبل ولم يقبض حث عندنا خلافا لفرجه الله تعالى \* وكذا لو هب هبة غير مقسومة حث عندنا  
\* وكذا لو عمره أو نخله أو بعث بها إليه (١٦) مع رسوله أو أمر غيره حتى وهب حث الخالف ولا يحث بالصدقة في عين الهبة عندنا ولو

يحيط السر حسي \* وإذا أعنتق أمة يتيه وبين آخر ثم ولدت فلا شريك أن يضمن المعتق قيمة  
نصيبه يوم أعنتق ولا يضمنه شيئا من قيمة الولد كذا في المبسوط \* ولو أعنتق أحد شريكي الأمانة في  
بطنها فولدت توأما ميتا لا ضمان عليه ولو ولدت توأما حيا يضمن كذا في البحر الرائق \* وإذا أعنتق  
أحد الشريكين الجارية وهي حامل ثم أعنتق الآخر ما في بطنها ثم أراد أن يضمن شريكه نصف قيمة  
الأم لم يكن له ذلك وهو اختيار من السعاية ولو أعنتق جميعا ما في بطنها ثم أعنتق أحدهما الأم وهو  
مومر كان لصاحبه أن يضمنه نصف قيمته إن شاء والحبل نقصان في ثبات آدم فأنما يضمنه نصف  
قيمتها حاملا كذا في المبسوط \* ولو عاق أحد الشريكين عتق العبد المشترك بينهما بفعل فلان غدا  
بان قال ان تدخل زيد الدار غدا فانت حرة وعكس الآخر بان قال ان لم يدخل زيد الدار فانت حرة ومضى  
الغد ولم يدرك زيد الدار أم لا عتق نصف العبد ويسعى العبد في نصف قيمته للشريكين وهذا عند  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء كانا موسرين أو معسرين أو أحدهما موسرا والآخر معسرا وكذا  
عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ان كانا معسرين كذا في العيني شرح الكفر \* قال أبو يوسف رحمه الله  
تعالى في عبيدين بين رجلين قال أحدهما لأحد العبيدين أنت حر ان لم يدخل فلان هذه الدار اليوم  
وقال الآخر للعبد الآخر ان دخل فلان هذه الدار اليوم فانت حرة فبعض اليوم وتصادقا ثم سملا  
يعلمان دخل أو لم يدخل فان هذين العبيدين يعتق من كل واحد منهما أربعة وسبعين في ثلاثة أرباع  
قيمتهم بين الموابين نصفين وقال محمد رحمه الله تعالى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يسعى  
كل واحد في جميع قيمته بينهما نصفين كذا في البدائع \* اذا قال أحد الشريكين للعبدان دخلت  
الدار اليوم فانت حرة وقال الآخر ان لم تدخل فانت حرة فبعض اليوم ولا يدري أحد حصل أم لا عتق نصفه  
ويسعى في النصف بينهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى موسرين كانا أو معسرين كذا في محيط  
السر حسي \* ولو أن عبيدا بين رجلين خلف أحدهما بعثقه أنه قد دخل الدار وحلف الآخر أنه لم  
يدخل فقد عتق نصف العبد ويسعى العبد في نصف قيمته بينهما موسرين كانا أو معسرين في قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الايضاح \* عبيدين ورجلين قال أحدهما لصاحبه ان كنت اشتريت  
منك نصيبك أمس فهو حر وقال الآخر ان لم أكن بعثك نصيبك أمس فهو حر فان العبد يعتق لان  
كل واحد يزعم أن صاحبه حاث فيقال للمدعي البيس أقم البينة فان أقام قضى بالبيع والتمن  
وعتق العبد على المشتري بغير سعاية وان لم يكن له بينة وأراد أن يحلف المشتري فله ذلك فان نكل  
المشتري فكذلك وان حلف لا يترك رقيقا ثم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يسعى العبد في نصف قيمته  
للمنكر سواء كانا موسرين أو معسرين أو كان المدعي للبيس موسرا أو معسرا وعندهما ان كانا  
معسرين أو كان مدعي البيس معسرا فكذلك وان كانا موسرين أو كان مدعي البيس موسرا لا يسعى  
وأما مدعي البيس فقد ذكر في رواية أبي حفص أن العبد لا يسعى له سواء كانا موسرين أو معسرين  
أو أحدهما موسرا والآخر معسرا عتقهم وهو الصحيح ثم اذا حلف منكر الشراء كان له أن يحلف  
البايع اذا كان موسرا فان نكل لزمه وان حلف كان الجواب كالسعاية على ما ذكرنا وليس للقاضي

حلف لا يهب فاعار لا يحث ولو  
حلف أن لا يتصدق أو لا يقرض  
فلان فانتصدق أو اقترض ولم يقبل  
فلان حث في عينه وعن أبي يوسف  
رحمه الله تعالى في القرض لا يحث  
اذا لم يقبل \* وقال في القرض اذا  
قال أقترضني فلان فلم أقبل أو قال  
ولم أقبل صدق وفي الهبة لا يصدق  
وعلى قول محمد رحمه الله تعالى كالا  
يصدق في الهبة لا يصدق في القرض  
ولو حلف لا يستقرض فاستقرض  
وم يقرضه حث في عينه ولو حلف  
أن لا يهب عبده لفلان فهو حث غيره  
بغير أمره فاجاز الخالف حث في  
عينه كالحث اذا وكل غيره بالهبة  
ولو حلف لا يهب لفلان فهو حث على  
عوض حث في عينه \* رجل قال  
ان وهب لي فلان هذا العبد فهو حر  
فقال فلان وهبته لك فقال الخالف  
قبلت وقبضه قال أبو يوسف رحمه  
الله تعالى لا يعتق العبد لان الهبة  
قبل القبول \* رجل حلف أن لا  
يكاتب عبده فكاتبه غيره بغير  
أمره فاجاز الخالف حث في عينه كما  
يحث بالتوكيل \* رجل حلف أن  
لا يعتق عبده فادى العبد مكاتبته  
يعتق فان كانت الكتابة بعد اليمين  
حث الخالف وان كان قبل اليمين  
لا يحث ولو حلف لا يسلم الشفعة  
فسكت ولم يخاصم حتى بطلت  
شمعته لا يحث في عينه \* وان

وكل وكيلا بالتسليم حث في عينه \* وكذا لو حلف أن لا يأذن لعبده في التجارة  
فراء يبيع ويشترى فسكت لا يحث \* وكذا البكر اذا حلفت أن لا تأذن في تزويجها فسكت عند الاستئمان لا تحث \* رجل حلف  
ليضر بن عبده فامر غيره فضر به بر الخالف \* ولو حلف على حر لضر بنه فامر غيره فضر به لا يبرأ الا اذا كان الخالف سلطانا أو قاضيا لان في  
العبد مع الامر حتى سقط الضمان عن الضارب \* وفي الحر لا يصح لانه لا يسلم له ضربه فلا يملك التفويض الى غيره \* رجل حلف

لا يخطئ هذا الذوق أولاً بين هذه الآثار فاعلم أن هذا الفعل حدث الخالف يستحسن ذلك أو لا يحسن فان نوى أن لا يلي ذلك بنفسه دين في القضاء \* وفيما إذا حلف أن لا يطلق فامر غيره وقال نويت أن لا أطلق بنفسى لا بد من في القضاء وهو في الصحيح \* ولو حلف الابن أن لا يضرب أباه الصغير فامر غيره فضر به ينفي أن يحلف الخالف لان الابن حلف بغيره وله الصغير فذلك التقويض الى غيره ويكون بمنزلة القاضي والسلطان ذكر في الجامع الصغير أنه لا يحلف ولم يفصل بين (١٧) الصغير والكبير \* ولو حلف أن لا يجرد لأمته ثوباً

فامر غيره فاشترى بحال المولى حلفه \* رجل حلف أن لا يبرئ به من فلان فبعث فلان الى الخالف وكيله واستعاره فاعاره الخالف حلف لان الوكيل بالاستعارة صغير محض يحتاج الى الاضافة الى الموكل فكان بمنزلة الوكيل بالاستعارة قراض \* رجل حلف أن لا يستعين من فلان دابة فاردفه فلان على دابته لا يحلف لانه لم يستعير ولا عاره لا تتم الا بالتسليم ولم يوجد \* رجل حلف أن لا يأمن فلان على شيء فارى فلان درهمين وقال انظر اليه ولم يفارقه لا يحلف لانه لم يأمنه ولو دفع اليه دابته وقال أمسكها حتى أصلي يحلف في العين لانه ائتمنه \* رجل قال لا أخيبه وهو شريكه ان شاركته فحلف الله على حرام من المال والمرأة ثم بدلاهما ان يشتركا قالوا ان كان للخالف ابن كبير ينبغي أن يدفع المال الى ابنه مصاربة ويجعل لانه شيئاً يسيراً من الربح فيأذن للابن أن يعمل فيه برأيه ثم ان الابن شاركه معه فاذا عمل الابن مع العم كان الابن ما اشترطه الابن من الربح والفاضل على ذلك الى النصف يكون للاب ولا يحلف الاب لانه لم يشاركه المحلوف عليه \* فان كان المضارب حلف لا يشارك المحلوف عليه والمسئلة بحالها يحلف المضارب ولو كان مكان الابن أجنبي فالجواب كذلك \* رجل حلف أن لا يشارك فلاناً ثم ان الخالف دفع الى رجل

أن يحلفه الا بطالب منكر الشراء واذا قال البائع ان كنت بعثت نصيبى من هذا العبد فهو حر وقال المشتري ان لم تكن بعثت نصيبك فهو حر يوم مدى الشراء باقامة البيعة فان أقام العبد رقيق وان لم يكن له بيعة حتى عن الفقيه أبي اسحق أنه لا يجبر على الحلف لكن لو حلف لا ينعى واذا حلف المدعى عليه لم يثبت البيع فيسعي العبد في كل القيمة بينهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى موسرين كانا أو معسرين وعند همامان كانا معسرين يسعي لهما وان كانا موسرين أو مدى الشراء موسرا يسعي في نصف قيمته مدى الشراء وان قال أحدهما اشترى نصيبك ان لم أكن اشتريته فهو حر والاخر ما بعث نصيبى منك وانما اشترى منك نصيبك ان كنت بعته فهو حر يأمرهما القاضي بالبيعة فان أقاما البيعة ظهر ان كل واحد منهما بار في بيعته وبقى العبد رقيقاً بينهما وان أقام أحدهما البيعة فالعبد كله رقيق له وان لم يقيم البيعة لا يحلفهما القاضي لكن لو حلف جازان لسكالي بقى العبد رقيقاً بينهما كما لو أقاما البيعة وأيهما نكل لزمه دعوى صاحبه فيقضى بالعبد الذي حلف وان حلفا جميعاً يخرج العبد عن السعاية بالعتق كذا في شرح الجامع الكبير للمصيرى \* وفي الجامع الكبير ان أحد الشرى بكن اذا قال لصاحبه ان ضربت العبد الذي بيننا فهو حر فضر به حتى عتق على الخالف نصيبه بضمن الخالف ان كان موسراً نصيب الضارب كذا في غاية البيان \* عبد بينهما قال أحدهما لصاحبه ان ضربته فهو حر وقال الاخر ان لم أضربه اليوم فهو حر فضر به فان الحال الاول بضمن نصيب الضارب كذا في التمر ناشى \* واذا قال كل مملوك أملكه فيما استقبل وهو حر فذلك مملوك عامع غيره لا يعتق فان اشترى نصيب شريكه عتق وان باع نصيبه أو لاثم اشترى نصيب شريكه لم يعتق ولو قال للمملوك بعينه اذا ملكتك فانت حر فاشترى نصفه ثم باع ثم اشترى النصف الباقي عتق كذا في المبسوط ذكر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في عبد بين رجلين زعم أحدهما ان صاحبه أعتقه منذ سنة وانه هو أعتقه اليوم وقال شريكه لم أعتقه وقد أعتقت أنت اليوم فاضمن لى نصف القيمة بعتقتك فلا ضمان على الذى زعم ان صاحبه أعتقه منذ سنة وكذا لو قال أنا أعتقته أمس وأعتقه صاحبي منذ سنة وان لم يقر باعتاق نفسه لكن قامت عليه بيعة انه أعتقه أمس فهو ضامن لشريكه كذا في البدائع \* ولو قال أعتقه شريكى منذ شهر أو منذ يومين لم يضمن لانه لم يفر على نفسه بالضمان كذا في الظهيرية \* أمة بين اثنين زعم أحدهما أنها أم ولد لصاحبه وأنكر ذلك صاحبه فهي موقوفة يوماً وتخدم للمنكر يوماً ولا سعاية عليها للمنكر ولا سبيل للمقر عليها كذا في الكافي \* ونصف ولائها ونصف كسبها للمنكر ونصفه موقوف ونفقة نفقاتها كسبها فالمنكر نصفه على المنكر ولا يضمن للمقر ولومان المنكر عتقت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لزعم المقر وتسعى في نصيب المنكر لو رثته ولو أقر كل واحد على صاحبه بالاستيلاء وصاحبه ينكر فانها توقف ولا سبيل لواحد منهما على صاحبه ولا على الامة فان مات أحدهما عتقت ولو أقرها موقوف كذا في التمر ناشى \* ولو قال أعتقت هذا العبد أنا وأنت أو عكسه وقال أعتقنا فان صدقة عتق منهما وان كذبه في الاول كذا في التتار حانية ناقلا عن جامع الجوامع \* واذا شهد أحد الشرى بكن على الآخر باعتاق

( ٣ - ( الفتاوى ) - ثانى )

ملا بضاعة وأمره أن يعمل فيه برأيه فشارك المدفوع اليه المال الرجل الذى حلف رب المال أن لا يشاركه يحلف الخالف لانه صار شريكاً للمحلوف عليه لان المبيع لاحق له في الربح وكان العامل شريكاً للمال أما المضارب فله حق في الربح وكان المحلوف عليه شريكاً للمضارب فان كان المبيع حلف أن لا يشارك أحد فدفع المال شريكاً لا يحلف في بيعته \* رجل حلف أن لا يعمل مع فلان شيئاً في قصارة ونحوها فعمل مع



شريك فلان حنت ولو جعل مع عبده المأذون لا يحنت لان كل واحد من الشريكين يرجع بالعهد على صاحبه فيصير الحالف عاملا مع الحالف عليه حكا فيحنت \* وأما العبد المأذون لا يرجع بالعهد على المولى فلا يصير الحالف شريكا له ولو حلف الرجل أن لا يشارك فلانا في هذه البلدة وعقد عقد آخر خارجا عن البلدة وعقد عقد الشركة ثم دخل البلدة وعمل فلان كان الحالف قوي في عينه أن لا قد عقد الشركة في البلدة لا يحنت \* وان نوى أن (١٨) لا يعمل بشركة فلان حنت \* وان دفع أحدهما الى صاحبه مضاربة فهذا هو الاول

سواء لان المضاربة شركة في عرفنا ولو حلف أن لا يشارك فلانا فخر جا الدراهم واشتر كالحنث في عينه قبل خلط المال \* رجل حلف أن لا يشارك فلانا فشاركه بمال ابنه الصغير لا يحنت في عينه لانه ليس بشريك للمعروف عليه انما الشريك هو الابن \* رجل حلف ر جلا أن يطيعه في كل ما يأمره وينها عنه ثم نهى عن جماع المرأة فجامع لا يحنت لانه لا يراد به هذه اليمين ذلك \* رجل حلف أن لا يخدم فلانا فطاف فلان قيصا باخر لا يكون حائلا لان الحياطة بأخر لا تعد خدمة \* وان خاطه بغير آخر قالوا يخاف أن يكون حائلا \* قال المصنف رحمه الله تعالى و ينبغي أن لا يحنت لان حياطة الثوب عند الناس لا تعد خدمة \* رجل حلف أن لا يعمل يوم الجمعة وعنده كبرياس يريد أن يجعله قيصا فحمله الى الحياطة يوم الجمعة وأمره أن يخطه ثوبا لا يكون حائلا لان عينه هذا يقع على ما كان يعمل في سائر الايام \* رجل قال ان صرت في هذا البيت عمارة فامر أنه طالق فحرف حائط بينه وبين جاره في هذا البيت فبنى الحائط وقصد عمارة بيت الجار كان حائلا في عينه لان شرط الحنث العمارة في هذا البيت وقد وجد \* رجل حلف أن لا

بان كان العبد بين رجلين فشهد أحدهما على صاحبه يجوز إقراره على نفسه ولم يجز على صاحبه ولا يعتق نصيب الشاهد ولا يضمن لصاحبه ويسعى العبد في قيمته بينهما موسرين كأننا أو موسرين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان أعتق كل واحد منهما بعد ذلك نصيبه قبل الاستيعاء جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان نصيب المنكر على ملكه وكذلك نصيب الشاهد عنده لان الاعتراف يتجزأ اذا أعتق فقد جازعتهم والولاء بينهما وكذلك ان استسعى وأدى السعاية فالولاء لهما كذا في البدائع \* واذا وجبت السعاية لهما لو شهد أحدهما على صاحبه أنه استوفى السعاية من العبد لا تقبل شهادته وكذلك اذا استوفى أحدهما نصيبه من السعاية ثم شهد على صاحبه باستيفاء نصيبه لا تقبل كذا في المحيط \* ولو شهد أحد الشريكين مع الآخر على شريكه باستيفاء السعاية لم تجز شهادته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك لو شهد له عليه بغصب أو جراحة أو شيء يجب له عليه مال فشهادته مردودة كذا في المبسوط \* وان شهد كل واحد منهما على صاحبه وأنكر الآخر حلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه واذا تحالفوا على العبد لكل واحد منهما في نصف قيمته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا فرق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بين حال اليسار والاعسار كذا في البدائع \* وهو الصحيح كذا في المضمرات \* والولاء لهما كذا في الهداية \* ولو اعترفان هما أعتقه معا وعلى التعاقب وجب أن لا يضمن كل لا آخر ان كانا موسرين ولا يستسعى العبد ولو اعترف أحدهما وأنكر الآخر فان المنكر يجب أن يحلف كذا في فتح القدير \* واذا كان العبد بين ثلاثة نفر شهد اثنان منهم على صاحبه أنه أعتق نصيبه وأنكر المشهود عليه فالعبد يسعى بينهما أثلاثا واذا استوفى أحدهم شيئا من السعاية كان لا آخرين أن يأخذ منه ثلثي ما أخذ كذا في المحيط \* ولو كان الشركاء ثلاثة فشهد كل اثنين أنه أعتق لم تقبل كذا في فتح القدير \* واذا شهد أحد الشركاء على أحد شريكيه أنه أعتق نصيبه وشهد الشريك الآخر على الشاهد الاول أنه أعتق نصيبه فالقاضي لا يقضى على واحد منهما بالعق كذا في المحيط \* وان شهد اثنان منهم على الآخر أنه استوفى منه حصته لم تجز شهادتهما وكذلك ان شهدانه استوفى المال كله بوكالة منهم لم تجز شهادتهما عليه ويرى العبد من حصتهما ويستوفى المشهود عليه حصته من العبد ولا يشركه في ذلك الشاهدان كذا في المبسوط \* أمة بين رجلين شهد رجلان على أحدهما بعينه أنه أعتقها وكذبته الأمة وادعت على الآخر العتق وحسد الآخر وحلف عند القاضي انها أعتقها فانها تعتق بشهادة الشهود وان لم يوجد منها الدعوى كذا في الذخيرة \* واذا كانت أمة بين رجلين فشهدا بنا أحدهما على الشريك أنه أعتقها فشهادتهما باطلة ولو شهدا على أبيهما أنه أعتقها جاز ذلك فان كان الابن موسرا ثم ماتت الخادمة وتركتها لا وقد ولت بعد العتق وإذا فأراد الشريك أن يستسعى الولد فليس له ذلك كافي حياة الام لم يكن له سبيل على استيعاء الولد كذلك بعد موتها اذا خلفت مالا ولا يمكن له أن يضمن الشريك كما كان يضمنه في حياتها ثم يرجع الشريك بما يضمن في تركتها كما كان يرجع عليها

لو

يستعير من فلان شيئا فاستعار منه حائطاً ليضع عليه جذوعا كان حائلا وان استسقى من ثمره أو دخل عليه فاضاؤه لا يكون حائلا \* رجل حلف أن لا يعمل فلانا في شيء فدفع اليه مالا مضاربة لا يكون حائلا لان المعاملة على مباشرة ذلك الفعل بنفسه \* رجل قال والله لأشارك فلانا ثم انهم ما ورنا دارا أو عبيدا لا يكون حائلا لانه لم يشاركه وانما زمه ذلك بغير اختياره \* رجلان وناما لأورقية فقال أحدهما والله ما بيني وبين فلان شركة في شيء كان حائلا ولو قال والله ما بيني وبين فلان شركة

ولم يقل في شيء لا يكون حائشا \* رجل حلف أن لا يكتسب فلانا فاعطى فلانا درهم يشتري بها كسوة لا يكون حائشا ولو حلف أن لا يكتسب فلانا  
فارسا إليه كسوة أو خفين أو نعلين يكون حائشا إلا أن ينوي أن لا يعطيه بيده \* رجل حلف أن لا يستدين دينالا يحسب بالنكاح ويحسب  
بالقرض والسلم ولو حلف أن لا يكون من أكره فلان وهو من أكرهه أو حلف أن لا يكون من أكره فلان وأرضه في يده بالمزارة وفلان غائب  
لا يمكنه نقض ما بينهما من ساعته يصير حائشا في يمينه لو جود شرط الحنث وهو كونه (١٩) من أكره فلان ولو خرج في فسوز يمينه إلى

رب الأرض ونقضه لا يكون حائشا  
لأن ذلك القدر مستثنى عن اليمين  
عادة وإن كان رب الأرض خارج  
المصر فقام للخروج إليه فإدام  
مستغلا بالخروج من طلب الدابة  
ونحو ذلك لا يكون حائشا وإن اشتغل  
بعمل آخر يصير حائشا وهو كالو  
حلف لا يسكن هذه الدار فقام  
للخروج فإدام في طلب المفتاح  
لا يكون حائشا وإن اشتغل بعمل  
آخر حنث ولو منعته انسان عن  
الخروج إلى رب الأرض لا يحنث  
في يمينه \* وكذا لو كان صاحب  
الأرض في المصر فنه انسان عن  
طلب صاحب الأرض لا يحنث ولو  
أن هذا المزاد حلف وقال إن لم  
أترك المزارة يميني وبين فلان  
فنه انسان عن الخروج إلى رب  
الأرض حنث في يمينه لأن شرط  
الحنث في هذا عدم ترك المزارة  
والعدم يحصل بدون الاختيار وهو  
كلو قال إن لم أخرج من هذه الدار  
اليوم فامرأته طالق فقيد ومنع  
عن الخروج حنث \* وكذا لو قال  
الرجل لامرأته وهي في منزل  
والدها إن لم تحضري الليلة منزلي  
فانت طالق فنهها والد عن الحضور  
قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن

لو كانت حية فمابق فهو ميراث للأب وإن لم تدع مالا يرجع ذلك على الابن وإذا لم تمت فاختار  
الشريك أن يستعيرها في منزلة المكاتب في تلك السعاية كذا في المبسوط \* وإذا كان العبد بين  
رجلين شهد شاهدان على أحدهما أنه أقر أنه أعتق وهو موسر القاضى يقضى بعقده وكان  
لشريكه أن يضمه كذا في المحيط \* ويرجع به على الغلام والولاء وإن كان جاحدا للعتق كذا  
في المبسوط \* ولو شهدوا عليه أنه أقر أنه حر الأصل فالقاضى يقضى بحريته ولا ولا له عليه وليس  
لشريكه أن يضمه ولو شهدوا على أقراره أن الذي باعه قد كان أعتقه قبل أن يبيعه عتق من مال  
المشهد عليه كذا في المحيط \* ولاؤه موقوف لأن كل واحد منهما ما ينفقه عن نفسه فإن البائع يقول  
أنا ما أعتقته وانما عتق بأقرار المشتري فله ولاؤه والمشتري يقول بل أعتقه البائع فالولاء فلهذا  
توقف ولاؤه على أن يرجع أحدهما إلى تصديق صاحبه فيكون الولاء وإن شهدوا على أقراره  
بأن البائع كان دبره أو كانت أمة وأقر أن البائع كان استولدها قبل البيع فانه يخرج كل واحد  
منهما من ملكه ولا يرجع على البائع بالثمن ولا يعتقان حتى يموت البائع فإذا مات عتقا إذا كان  
المدير يخرج من ثلث مال البائع والجناية عليهما كالجناية على مملوكين قبل موت البائع وتوقف  
جنايتهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط \* إذا أقر أحد الشريكين أن صاحبه  
أقر عليه بعتق نافذ فانه يحرم عليه استرقاق العبد كذا في محيط السرخسى \* إذا كان العبد بين  
ثلاثة غاب أحدهم فشهد الحاضران على الغائب أنه أعتق حصته من هذا العبد فانه يحال بين العبد  
وبين الحاضرين وإذا حضر الغائب يقال للعبد أعد البينة وإذا أعاد البينة عليه يقضى بعتق نصيبه  
كذا في المحيط \* وإذا شهد شاهدان على أحد الشريكين أن شريكه الغائب أعتق نصيبه من هذا  
العبد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تقبل هذه الشهادة كذا في الظهيرية \* ولكن يحال بينه  
وبين هذا الحاضر أن يسترقه أو يوقف حتى يقدم الغائب استعسانا وإذا حضر الغائب فلا بد من  
إعادة البينة عليه للحكم بعتقه فان كانا غائبين فقامت البينة على أحدهما بيمينه أنه أعتق العبد لم تقبل  
هذه الشهادة إلا بخصومة تقع من قبل قذف أو جناية أو وجه من الوجوه فينبذ تقبل البينة إذا  
قامت على أن المولين أعتقاه أو أن أحدهما أعتقه واستوفى الآخر السعاية منه كذا في المبسوط  
\* إذا كان العبد بين ثلاثة نفر ادعى أحدهم أنه أعتق نصيبه على كذا وقال العبد أعتقني بغيري  
وشهد الشريكان أنه أعتقه على كذا فشهدا تمهما جائزة وكذلك إن شهد أبو الشريكين أو ابناهما  
بذلك وإذا أعتق بعض الشركاء العبد وفي يد العبد أموال اكتسبها ولا يدري متى اكتسبها واختلف  
فيه الشركاء والعبد قال الشركاء اكتسبها قبل العتق وقال العبد اكتسبها بعد العتق فالقول قوله  
كذا في المحيط والله أعلم بالصواب

### (الباب الثالث في عتق أحد العبدین)

العتق إذا أضيف إلى المجهول صح ونبت للمولى اختيار التعمين سواء قال أحد كذا أو قال هذا حر  
أو هذا أوسى فقال سالم حر أو بزيغ كذا في الإصباح \* ولو قال هذا حر والاف هذا فكل قوله أحد كذا

الدار فقام للخروج فإذا الباب مغلق فلم يقدر على الخروج أو قيد ولم يقدر على الخروج ثم تكلموا فيه قال بعضهم يحنث في الباب المغلق ولا  
حنث في القيد والصحيح أنه لا يحنث فيهما والفقهاء أبو الليث رحمه الله تعالى سوى بين ما إذا حلف أن لا يسكن هذه الدار وبين ما إذا حلف أن لم  
أخرج من هذه الدار وقال إذا منعه مائع لا يحنث في المسئلة والشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى فرق وقال في قوله إن لم  
أخرج إذا منعه مائع حنث وفي قوله لا أسكن إذا منعه مائع عن الخروج لا يحنث والفتوى على قوله لأن في قوله لا أسكن شرط الحنث السكنى



والفعل لا يتحقق بدون الاختيار وفي قوله ان لم اخرج شرط الحنف عديم الخرج والعدم يتحقق بدون الاختيار \* رجل قال لا امر الله ان  
تسكن في بيال فانك طالق فقالت اشهدوا في كفالة فلان بماله على زوجي قال ابو حنيفة ومحمد وجهما الله تعالى الضمان باطل واليمين باقية  
وقال ابو يوسف وجه الله تعالى الكفالة جائزة واليمين منتهية لان عند أبي حنيفة ومحمد وجهما الله تعالى شرط صحة الضمان اجازة المكفول له في  
المحاسن فاذا لم يوجد لم يصح الضمان فيبقى (٢٠) اليمين وعلى قول أبي يوسف وجه الله تعالى ذلك ليس بشرط فلا يبقى اليمين \* رجل

خو كذا في خزانة المعتن \* واذا اخاصم العبدان الى الحيا كم اجبره على البيان كذا في محيط السر نحسي  
\* وان لم يخاصمها واختار ايقاع العتق على أحدهما وقع عليه حين اختار وهما قبل ذلك  
بمنزلة العبد من مادام خيار المولى باقيا وهذا على أصل أبي حنيفة وأبي يوسف وجهما الله هكذا في  
السراج الوهاج \* وللمولى أن يستقدمهما قبل الاختيار وله أن يستعملهما ويستكسبهما  
وتسكون الغلة والكسب للمولى ولو جنى عليهما قبل الاختيار فان كانت الجناية من المولى فان  
كانت على مادون النفس بأن قطع يدي العبدين فلا شيء عليه سواء قطعهما معا وعلى التعاقب  
وان كانت جنائية على النفس فان قتلتهما معا على التعاقب فالاول عبدا والثاني حر فاذا قتله قتل حرا فعليه  
الدية وتكون لورثته ولا يكون للمولى من ذلك شيء وان قتلتهما معا بربة واحدة فعليه نصف  
دية كل واحد منهما ولو رثته وان كانت الجنائية من الاجنبي فان كانت في مادون النفس بان قطع  
انسان يدي العبدين فعليه أرش العبد وذلك نصف قيمة كل واحد منهما لكن يكون أرشهما  
للمولى سواء قطعهما معا وعلى التعاقب وان كانت في النفس فالقاتل لا يخلو اما أن يكون واحدا  
واما أن يكون اثنين فان كان واحدا فان قتلتهما معا فعلى القاتل نصف قيمة كل واحد منهما  
وتكون للمولى وعليه نصف دية كل واحد منهما وتكون لورثتهما وان قتلتهما معا على التعاقب  
يجب على القاتل قيمة الاول للمولى ودية الثاني لورثته وان كان القاتل اثنين فقتل كل واحد منهما  
رجلا فان وقع قتل كل واحد منهما معا فعلى كل واحد من القاتلين القيمة نصفها للورثة ونصفها للمولى  
وان وقع قتل كل واحد منهما على التعاقب فعلى قاتل الاول القيمة للمولى وعلى قاتل الثاني الدية  
لورثة كذا في البدائع \* ولو قال لامتيه احدا كحرة فولدت كل واحدة منهما مولدا أو ولدت  
احدا هما فانه يعتق ولدا التي اختار المولى ايقاع العتق عليها ولو ماتت الامتان معا وقتلتا معا خسر  
المولى في أن يوقع العتق على أي الولدين شاء ولا يرث الابن المعتق شيئا يريد به أن الابن الذي عينه  
المعتق بعد قتل الامتين مع الابن من بدل الام شيئا كذا في الظهيرية \* فان مات أحد الولدين حال  
حياة الامتين لم يلتمع الى ذلك بخلاف ما اذا مات أحد الولدين بعد موت الامتين كذا في المحيط \* ولو  
وطئت الامتان بشبهة قبل اختيار المولى يجب عقرا امتين ويكون للمولى كذا في البدائع \* ولو جنت  
احدهما جناية قبل أن يختار المولى ثم اختار ايقاع العتق عليها بعد علمه بالجناية كان مختارا  
للجناية وان مات المولى قبل البيان عتق من كل واحدة منهما نصفها وسعت كل واحدة منهما في  
نصف قيمتها لورثة المولى \* وكان على المولى قيمة التي جنت في ماله كالأعتق الجنائية قبل أن يعلم  
بالجناية كذا في المبسوط \* ولو باعهما صفقة واحدة بطل البيع فيهما كذا في الايضاح \* ولو  
باعهما من رجل صفقة واحدة وسلمهما اليه فاعتقهما المشتري أجبر البائع على البيان فاذا عين  
البائع العتق في أحدهما عين الملك العاسد في الآخر وعتق الآخر على المشتري بالقيمة فاذا مات  
البائع قبل البيان يقال للورثة بينوا فاذا بينوا عتق الآخر على المشتري بالقيمة ولا يشيع  
العتق فيهما كذا في المحيط \* فان لم يعتق المشتري حتى مات البائع لم ينقسم العتق فيهما حتى ينسخ

قال ان كفالت لرجل بعديته أو  
بنصف عدلية فامر الله طالق ثم  
كفل بعشرة دراهم عطر بنية لا  
يحت في يمينه لان في الايمان يعتبر  
الله فلا يحنث كالجحاف أن لا يهب  
لفلان دونهما فوهبه دينار الا  
يكون حائشا \* رجل حلف أن لا  
يعمل لفلان وهو خراز فاشترى  
من صاحب الدكان آلات الخرز  
وخرز ثم باعه من المحلوف عليه لا  
يحنث في يمينه \* رجل له مستعلات  
في أيدي الناس بالغلة فقال زن  
ازوي بسه طلاقا كريس وي  
أن غله خانه رابغله دهدا فاحدت  
المرأة الغلات من الناس وأنفقت  
بعضها وأعطت بعضها الزوج لا  
يحنث في يمينه لانه حلف على العقد  
ولم يعقد فكذلك لو تركها في أيديهم  
واستوفى غلته كل مدة عند انقضاءها  
\* رجل قال اكريس وي وكيلى  
فلان كنديا كذا خدائي فلان كذا  
فامر الله كذا اما اكرى كاري  
فسر ما يدش نكند فينصب الموكل  
وكيلا آخر وجعل غيره كذا خدائي  
ثم أمر الخالف أن يعمل له عملا  
ففعّل حنث الخالف لانه عقد اليمين  
على أن لا يكون وكيلا ومن عمل  
لغيره بأمره يكون وكيلا فيكون  
حائشا الا اذا حلف أن لا يكون  
وكيلا في الاشياء التي كان وكيلا  
فيها قبل ذلك

القاضي

(مسائل اليمين على الترك) رجل آجر داره سنة ثم قال للمستأجر والله لا أتركك

في دارى ثم قال له اخرج من دارى يصير بارا \* رجل حلف أن لا يدع فلانا يدخل هذه الدار فان كانت الدار للحالف فنعه بالقول ولم يمنع  
بالفعل حتى دخل جنت في يمينه فيكون شرط براه المنع بالقول والفعل بقدر ما يطيق وان لم تكن الدار للحالف فنعه بالقول دون الفعل حتى  
لودخل لا يكون حائشا \* رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يدع فلانا يمر على هذه القنطرة فنعه بالقول يكون بارا لانه لا يملك المنع بالفعل \* رجل

قال لابنة ان تركت العتق منع فلان فامرأته كذا فان كان الابن بالغ لا يصدق على منعه بالفعل فتمسه بالقول تكون باراً وان كان الابن صغيراً كان شرط بزه المنع بالقول والفعل جميعاً \* رجل عاتبه امرأته في شرب الشراب فقال الزوج ان تركت شربها أبداً لم يترك شربها في هزيمته أن لا يترك شربها أبداً لا يكون حاشواً ان كان لا يشرب في بعض الاوقات لان العادة فيهم الشرب في بعض الاوقات لا يشرب على الدوام فلا يراد باليمين ذلك وانما يراد باليمين الترك من حيث العزم (٢١) \* رجل ادعى أوصافاً يدصهره وقال ان تركت

هذه الدعوى حتى آخذها فامرأته كذا قالوا ان خاصمه في كل شهرة ولم يترك الخصومة شهراً كاملاً لا يكون حاشواً ويجعلوا هذه المسئلة فرعاً للمسئلة معروفة \* رجل حلف ليقضين حق فلان عاجاً فقضاء فيمادون الشهر برفرعينه \* رجل لازم غريمه وقال والله لا أدعك تذهب حتى تعطيني حق ثم نام فذهب الغريم لا يحنت اذا انتبه وتبعه حتى أعطاه حقه وار انتبه ولم يتبعه وتركه الا ان يصير حاشاً \* رجل قال لغريمه والله لا أدع مالي عليك اليوم فقدمه الى القاضي وحلفه فحلف برفي عينه وكذا لو أقر نفسه برفي عينه وان لم يحسه بلارمه الى الليل وان كان الدين مؤجلاً لم يحل بقوله أعطني مالي فاذا قال ذلك يصير باراً ولو قال والله لا أدع من الكوفة فخرج وهو لا يعلم ذلك لا يحنت وان رآه يخرج فتركه حنت وان لازمه فلم يقدر عليه حتى ذهب لا يحنت ولو قال ان تركت فلان يدخل بيتي فامرأته كذا فدخل فلان ولم يعلم به الخالف لا يحنت وان علم ولم يمنعه حنت ولو قال ان أدخلت فلان بيتي فامرأته كذا فشرط الحنت أن يدخل فلان بامرءه \* رجل قال لامرأته ان تركت هذا الصبي بخروج من باب الدار فانت طالق

القاضي البيع فاذا فسخه انقسم وعق من كل واحد منهما نصفه ولو وهبهما قبل الاختيار أو تصدق بهما أو تزوج عليهما يجبر فيعتار العتق في أيهما شاء ويجوز الهبة والصدقة والامهارة الاخر وان مات المولى قبل أن يعين العتق في أحدهما بطلت الهبة والصدقة فيهما وبطل امهارة كذا في البدائع \* ولو أسرها أهل الحرب كان للمولى أن يوقع العتق على أحدهما ويكون الاخر لأهل الحرب فان لم يعين المولى حتى مات بطل مالك أهل الحرب فيهما لان الحرية قد شاعت فيهما ولو اشترهما رجل من أهل الحرب فالامولى أن يوقع العتق على أيهما شاء ويأخذ الآخر بحصته من الثمن فان اشترى رجل أحدهما من أهل الحرب فاختار المولى عتقه عتق وبطل الشراء فان أخذه بالثمن الذي اشتراه به عتق الاخر ولو أسرها أهل الحرب أحدهما لم يعتق كذا في الظهيرية \* وان اشترى المولى أحدهما من الكافر فالآخر حر كذا في خزائن المفتين \* رجل قال في صحته أحدكم حر ثم مرض مرض الموت فصرف ذلك الى أحدهما عتق ذلك من جميع المال وان كانت قيمته أكثر من الثلث كذا في شرح الطحاوي \* (البيان أنواع ثلاثة نص ودلالة وضروية) \* (أما النص) \* فتحو أن يقول المولى لأحدهما عينا بالعتق أو نويت أو أردت بذلك اللفظ الذي ذكرت أو اخترت أو تكون حراً باللفظ الذي قلت أو بذلك الاعتاق أو أعتقتك بالعتق السابق وغير ذلك من الالفاظ فلو قال أنت حرأ وأعتقتك ولم يقل بذلك اللفظ أو بالعتق السابق فان أراد به عتقاً مستأنساً عتقاً جميعاً هذا بالاعتاق المستأنف وذلك باللفظ السابق وان قال عتبت به الذي لم يبق بقولي أحدكم حر يصدر في القضاء ويحمل قوله أعتقتك على اختيار العتق أي اخترت عتقتك \* (وأما لدلالة) \* فهو أن يخرج المولى أحدهما من ملكه بالبيع أو يرهن أحدهما أو يؤجر أو يكتب أو يدبر أو يستوليان كانت أمة كذا في البدائع \* واذا باع أحدهما أو باع بشرط الخيار لنفسه أو للمشتري أو باع بيع عاقد ولم يسلم أو سلم أو ساوم أو أوصى به أو زوج أحدهما أو حلف على أحدهما بالحرية ان فعل شيئاً فهذا كله اختيار للعتق في الاخر كذا في المحيط \* ولو قال لامتيه احداً كاحرة ثم جامع احدهما ولم تعلق لم تعتق الاخرى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما لو علق عتقت الاخرى اتفاقاً كذا في فتح القدير وحل وطوهم على مذهبه الا انه لا يفتي به هكذا في الهداية \* ولو قال لامتيه احداً كاحرة فاستخدم احدهما لم يكن اختياراً في قولهم جميعاً كذا في الظهيرية \* (وأما الضرورية) \* فتحو أن يموت أحد العبدین قبل الاختيار فيعتق الاخر وكذا اذا قتل أحدهما سواء قتله المولى أو أجني غير أن القتل ان كان من المولى فلا شيء عليه وان كان من الاجني فعليه قيمة العبد المقتول للمولى واذا اختار المولى عتق المقتول لا يرتفع العتق عن الحي ولكن قيمة المقتول تكون لورثته فان قطعت يد أحدهما لا يعتق الاخر سواء كان القاطع من المولى أو من أجني فان قطع أجني يد أحدهما ثم بين المولى العتق فان بينه وبين غير المجني عليه فالارش للمولى بلا شبهة وان بينه وبين المجني عليه ذكر القدر في شرحه أن الارش للمولى أيضاً ولا شيء للمجني عليه من الارش وذكر القاضي في شرح مختصر الطحاوي أن الارش

يهرب منها أوقات لتصلى فخرج الصبي لا يحنت في عينه \* رجل قال لغيره والله لا أرافقك فان كان معه في محل أو كان كرههما واحداً قطارهما واحداً فهو مرافق وان كان كرههما مختلفا فليس بمرافق (مسائل في السرقة والاخذ والعصب) رجل حلف أن لا يأخذ من فلان ثوباً هروياً فاحذ منه حراً هروياً وفيه ثوب هروى دسه المحلوف عليه ولم يعلم به الخالف يحنت في عينه قضاء لوجود الاخذ وكذا لو حلف أن لا يأخذ من فلان درهمين فاحذ منه فلو ساقى كيس جعل فيه المحلوف عليه درهمين ولم يعلم بذلك الخالف يحنت في عينه ولو قبض الخالف



منه فقير دقيق فيه درهم ولم يعلم به لا يحنت أصلاً لان الدرهم قد يجعل في الفلوس عادة وتؤخذ منه فكان أخذ الفلوس أخذ الدرهم وأما الدرهم لا يجعل في الدقيق عادة ولا يؤخذ فيه فلم يكن أخذ الدقيق أخذ الدرهم \* وكذا لو أخذوا بأقبحه درهم مصر ورقة ولم يعلم به الخالف لا يحنت كما في الدقيق وان علم الخالف بذلك يحنت في هذه المسائل لانه لما علم فقد قصد أخذه \* ولو حلف أن لا يأخذ من فلان درهما بة لا يحنت في جميع ذلك علم بالدرهم أو لم يعلم (٢٢) لان شرط الحنت الاخذ بجهة الهبة والدافع لم يهب منه الدرهم فلا يحنت ولو حلف أن

لا يأخذ منه درهم أو دينية فأنخذ درهمين فما قلنا فهو بمنزلة الهبة وكذا الصدقة \* ولو حلف أن لا يشرب ماء فلان والماء كان يحبس في حانوت المسكوف عليه فاشترى كوزاً ووضع فيه في ذلك الحانوت فاستقى أجيراً لوف عليه بذلك الكوز ماء من النهر فوضعه في الحانوت ليلا فلما أصبح الخالف دعا بالكوز فشرب الماء قالوا ان كان الخالف اشترى الكوز فوضعه في الحانوت ليستقي له الاجير بذلك الكوز ماء مروجي أن لا يكون حائثاً لانه صار شارباً ماء نفسه \* رجل أخذ من مال والده شيئاً فغضب الاب وقال ان كنت توث من مالي غير ما أخذت فعلي كذا ثم مات الاب فورث منه الابن لا يحنت الخالف لانه لو كان حائثاً يكون حائثاً بعد الموت \* رجل قال لوالديه والله لا آكل من مالكم فماتا فورث الخالف منهما مالا لا يحنت لانه أكل من مال نفسه ولو قال من مالكم بعد موتكم كان حائثاً وكان بمنه على أكل مالهما بطريق الارث \* امرأة قالت لوالديها في صحتها بعث منكم كل شيء في بدرهم فقبلت ما ماتت المرأة خلف الاب أن ابنته لم تترك مالا قال أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى بيعها باطل فان سلمت جميع ما

يكون للمجنى عليه وهكذا ذكر القاضي فيما اذا قطع المولى ثم بين العتق أنه ان بينه في المجنى عليه يجب أرش الاحرار ويكون للعبد وان بينه في غير المجنى عليه فلا شيء على المولى كذا في البدائع \* روى ابن سماعة عن محمد بن جرحه الله تعالى فيمن قال أحد هذين ابني أو إحدى هاتين أمي فمات أحدهما لم يتعين القائم للحرية والاستيلاء كذا في الايضاح \* ولو قال عبدي حر وليس له الا عبد واحد عتق فان قال لي عبد آخر وياه عتيت لم يصدق في القضاء الابينية تقوم على أن له عبداً آخر ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى كذا في البدائع \* ولو قال أحد عبدي حر أو أحد عبيدي حر وليس له الا عبد واحد عتق ذلك العبد كذا في المبسوط \* ولو قال لعبيدي أحدكم حر فقلت له أيهما نويت فقال لم أعن هذا عتق الاخر فان قال بعد ذلك لم أعن هذا عتق الاول أيضاً كذا في الاختيار شرح المختار \* ولو كان لرجل ثلاثة أعبد فقال هذا حر وهذا وهذا عتق الثالث ويؤمر بالبيان في الاولين \* ولو قال هذا حر وهذا أو هذا عتق الاول ويؤمر بالبيان في الاخرين ولو اختلط حر بعبد كرجل له عبد فاختلط بحرم كل واحد منهما يقول أنا حر والمولى يقول أحدك عبدي كان لكل واحد منهما ما أن يحلفه بالله تعالى ما يعلم انه حر فان حلف لاحدهما ونكل للآخر فإذ نكل له حر دون الآخر وان نكل لهما فهما حران وان حلف لهما فقد اختلط الامر فالقاضي يقضي بالاحتياط ويعتق من كل واحد منهما نصفه بغير شرط ونصفه بنصف القيمة وكذلك لو كانوا ثلاثة يعتق من كل واحد منهم ثلثه ويسعى في ثلثي قيمته وكذلك لو كانوا عشرة فهو على هذا الاعتبار كذا في البدائع \* واذا جتمع بين عبده وبين ماله يقع عليه العتق كالبيهة والحائط وقال عبدي حر وهذا أو قال أحدكم حر عتق عبده عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* نوى أو لم ينو كذا في البدائع \* ولو قال لعبيد وعبيد غيره أحدكم حر لم يعتق عبداً اجماعاً الابالية وكذا اذا جتمع بين أمة حية وأمة ميتة فقال أنت حرة وهذه أو احداً كما حره لم تعتق أمته ولو جتمع بين عبده وحر فقال أحدكم حر لا يعتق عبده الابالية كذا في السراج الوهاج \* في فتاوى أهل سمرقند رجعهم الله اذا قال أمة وعبد من رقيق حران ولم يبين حتى مات وله عبدان وأمة عتقت الامة ومن كل واحد من العبد بنصفه ويسعى كل واحد في نصفه ولو كان له ثلاثة أعبد وأمة عتقت الامة ومن كل واحد من العبيد ثلثه ويسعى كل واحد منهم في ثلثيه ولو كان له ثلاثة أعبد وثلاث اماء عتق من كل واحد من العبيد والاماء الثلث ويسعون في الباقي ولو كان له ثلاثة أعبد وأمة عتق من كل أمة نصفها وسعت في النصف وعتق من كل عبد ثلثه ويسعى في الثلث وعلى هذا القياس يخرج جنس هذه المسائل كذا في المحيط \* واذا قال لعبيدي أحدكم حر لا ينوي أحدهما بعينه ثم مات قبل البيان يعتق من كل واحد نصفه ويسعى كل واحد منهما في نصف قيمته كذا في البدائع \* ولا يقوم الوارث مقامه في البيان كذا في محيط السرخسي \* رجل له ثلاثة أعبد دخل عليه اثنان فقال أحدكم حر ثم خرج أحدهما ودخل عليه الثالث فقال أحدكم حر فادام حياً يؤمر بالبيان فان عني بالكلام الاول الثابت عتق الثالث وبطل الكلام الثاني وان عني بالكلام الاول الخارج عتق الخارج بالكلام الاول ويؤمر ببيان الكلام الثاني هذا اذا بدأ بالكلام الاول

كان لها إلى أبيهم بحيث لم يبق في يد غيرها شيء لا يحنت الاب والاي يكون حائثاً \* رجل دفن ماله في منزله ثم طلبه فلم يجده فحلف أنه ذهب ماله ثم وجده بعد ذلك قال محمد بن جرحه الله تعالى ان لم يكن أخذ انسان ذلك المال ثم أعاده أخاف أن يكون حائثاً الا أن ينوي بذلك أنه طلبه فلم يجده \* قصاص ذهب من حانوته ثوب فقال لاجيره تؤمر ازيان كرده فقال الاجير اكر ترازيان كرده أم فعلي كذا فتبين أن الاجير رفعه قال الفقيه أي الواقصم رجه الله تعالى أخاف أن يكون حائثاً لان بعينه يقع على ما في يد القصار دون ملكه \* رجل حلف أنه لم

يسرق من فلان شيئا ولم يبرأ وقد كان الخالف آراءه قبل ذلك عند صاحب الميرقات قال محمد بن سلة رحمه الله تعالى لا يحنث في عينة لان عينة يقع على النظر وقت السرقة \* أكارأ ووكيل حلف أن لا يسرق وهو يحمل العتب والقوا كنه المشرقة بينه وبين صاحب الكرم الى بيته قالوا ما يحمل الا كارأ ولو وكيل لا كل لا يكون سرقة فأما ما كان من الجواب اذا أخذ شيئا لينفرد به لا لحفظ فهو سرقة وغيره الا كارأ ولو وكيل اذا أخذ شيئا على وجه الخفية فهو سرقة وأما الا كارأ ولو وكيل اذا أخذ شيئا لورآه (٢٣) صاحبه لا يظن بذلك قال لولده ان سرقت من مالي

شيئا فامك طالق فسرق من داره آخرة روى عن محمد بن سلة رحمه الله تعالى أنه سئل عن هذا فلم يجد شيئا فسنل أبو يوسف رحمه الله تعالى بعد ذلك فقال ان كان الخالف يحنث بذلك القدر يحنث فأخبر محمد بن سلة رحمه الله تعالى بذلك الجواب فقال ومن يحسن مثل هذا الجواب الا أبو يوسف رحمه الله تعالى \* رجل غاب فرسه عن خان فقال اكرا ابن اسب من برده باسند فوالله لا أسكن هنا قالوا يرجع الى الخالف ان نوى بقوله ان يجانبنا ثم الحجر والخان أو البلدة فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا ينصرف بعينه الى الخان \* امرأة لها ابن يسكن مع أجنبي فقال لها زوجه ان لم يأت ابنك فلان بيتنا ويسكن معنا فاني أعطيه شيئا قليلا من مالي فأنت كذا فجاء الابن فسكن معهم مائة سنة ثم غاب فقالت المرأة اني كنت أعطيت ابني شيئا من مالي وحنثت في عينتك ان كذبها الزوج كان القول قوله وان صدقها الزوج فان كانت أعطته قبل أن يجيئ الابن وبسكن معها طلقت \* سكران صحاف قال لصاحبه كان في جيسي خمسة وأربعون درهما فاخذ ثوبها مني فانكروا الخلف وقال اكرا امرؤ رد رجيب من جهل وبيع درهم بنوه است جهل غطريفي وبيع

فان بدأ بالكلام الثاني وقال عني به الثابت عتق الخارج بالكلام الاول ولا يبطل الايجاب الاول وان قال عني بالكلام الثاني الداخل عتق الداخل ويؤمر ببيان الكلام الاول وان لم يبين المولى شيئا ومات أحدهم فالمت ببيان أيضا فان مات الخارج يعتق الثابت بالايجاب الاول وبطل الايجاب الثاني وان مات الثابت يعتق الخارج بالايجاب الاول والداخل بالايجاب الثاني وان مات الداخل خیر في الايجاب الاول فان عني به الخارج يعتق الثابت بالايجاب الثاني وان عني به الثابت بطل الايجاب الثاني وان لم يمت واحد منهم ولكن مات المولى قبل البيان شاع العتق بينهم على اعتبار الاحوال فيعتق من الخارج نصفه ومن الداخل نصفه ومن الثابت ثلاثة أرباعه وان كان القول منه في المرض فان كان له مال يخرج قدر العتق من الثلث وذلك رقبة وثلاثة أرباع رقبة عند أبي حنيفة وأبي يوسف وجهما الله تعالى أولم يخرج ولو لم يكن أجازت الورثة فالجواب كذا كرا وان لم يكن له مال سوى العبيد ولم يجز الورثة قسم الثلث بينهم كما وصفتنا وبما أنه أن يقال حق الخارج في النصف وحق الثابت في ثلاثة الأرباع وحق الداخل في النصف أيضا فيحتاج الى مخرج له نصف وربع وأقله أربعة حق الخارج في سهمين وحق الثابت في ثلاثة وحق الداخل في سهمين فبلغت سهام العتق سبعة فيجعل ثلث المال سبعة واذا صار ثلث المال سبعة صار ثلثا المال أربعة عشر وهي سهام السعاية وصار جميع المال أحد عشر ومن ماله ثلاثة أعبد فيصير كل عبد سبعة فيعتق من الخارج سهمان ويسعى في خمسة وبعثق من الداخل سهمان ويسعى في خمسة وبعثق من الثابت ثلاثة ويسعى في أربعة فبلغت سهام الوصايا سبعة وسهام السعاية أربعة عشر فاستقام الثلث والثلثان كذا في الكافي \* رجل له ثلاثة أعبد سالم وزبيغ ومبارك فآل في صحته سالم حراً وسالم وزبيغ حراً وسالم وزبيغ ومبارك أحرار خير فان أوقع على سالم عتق وحده وان أوقع على زبيغ عتق سالم معه وان أوقع على مبارك عتقوا وكذا لو قال اخترت الكلام الاول والثاني أو الثالث وان لم يبين حتى مات لا يخبر الوارث فنقول عتق كل سالم ونصف زبيغ وثلث مبارك لان أحوال الاصابة حالة واحدة وأحوال الحرمان أحوال وان كان القول في المرض ان كان له مال غيرهم حتى يخرج رقبة وخمسة اسداس ورقبة من ثلثه فكذلك الجواب وان لم يكن له مال غيرهم وأجازت الورثة فكذلك وان لم يجيزوا ضرر بواقد حقوقهم في الثلث وليريقه أن يجعل ثلث مال الميت على ستة لحاجتنا الى النصف والثلث فيضرب سالم في كل ستة وزبيغ في نصفه ثلاثة ومبارك في ثلثه اثنان فيصير أحد عشر فيجعل ثلث المال أحد عشر وثلثا المال ضعف ذلك اثنان وعشرون فيصير جميع المال ثلاثة وثلاثين ومالنا ثلاثة أعبد فصار كل عبد أحد عشر يعتق من سالم ستة ويسعى في خمسة ومن زبيغ ثلاثة ويسعى في ثمانية ومن مبارك سهمان ويسعى في تسعة فبلغ سهام الوصايا أحد عشر وسهام السعاية ضعف ذلك اثنان وعشرون فاستقام الثلث والثلثان ولو قال سالم حراً وزبيغ وسالم حراً أو مبارك وسالم حراً بخير وقيل له أوقع على أيهم شئت فعلى أيهم أوقع عتق من تناوله ذلك الايجاب وان مات قبل البيان عتق كل سالم وثلث كل واحد من الآخرين وان كان القول في

عدلى قاصر أنه كذا وقد كان في جميعه في ذلك اليوم أو بعون عدلية وخمس غطارفة قاصاب في الاجال وأخطا في التفسير قالوا ان وصل التفسير حنث لان الكل كلام واحد فاذا كان كاذبا في عينة كان حاشا وان فصل التفسير لا يحنث لان التفسير اذا لم يتصل باول الكلام صار كانه لم يفسر وان كانت في جميعه غطارفة وعدليات لو ضمت قيمة العدليات الى الغطارفة تصير أربعين غطارفة يجمع وقال اكرد رجيب من جهل غطريفي سوده است چندین غطريفي و چندین عدلی فصدق في المبلغ وأخطا في التفسير قالوا ان عني عن الغطارفة كان حاشا أصاب



في التفسير أو الخطأ وصل أو فصل لأنه قال أو بعون فخطر بهما ولم يكن ذلك فصاحا \* رجل حلف أن لا يعصب دارا فباعها فصار حاشا \*  
 الخالف على المحلوف عليه ليلافسق متاعه ولم يعلم المحلوف عليه أو جاءه الخالف في حصر أو مرق رداه من تحت رأسه ولم يعلم المحلوف عليه  
 أو صرة دراهم في كفه أو دخل عليه ليلا فكاره وضربه وأخرج متاعه وذهب به فإنه لا يكون غاصبا بل يكون سارقا يقطع به \* ولو  
 قطع عليه الطريق فاحذمتاعه كرها يكون (٢٤) حاشا في عين الغصب ولو كان حاشا أيضا أن لا يقطع عليه الطريق يكون حاشا في

عين القطع وهو حاشا في عين  
 الغصب أيضا لأن قاطع الطريق  
 قاطع وغاصب \* رجل قال إن  
 وهب لي فلان عبده فامرأته طالق  
 فوهب فلان - فلم يقبل الخالف  
 حنث الخالف \* رجل عليه دين  
 خلف أن لا يدفع إلى فلان ماله أو لا  
 يقضي إياه دينه أو لا ينقده إياه ثم  
 أمر رجلا حتى ضمن عنه ونقده  
 الضامن بضمه حنث الخالف لأن  
 الضمان إذا كان بامرره كان له أن  
 يرجع عليه فكان فعله كفعول  
 الأمر \* وكذا لو أقال الخالف  
 صاحب دينه على رجل فاعطاه  
 المحتال عليه حنث وإن كانت  
 الكفالة والحوالة بغير أمر الخالف  
 لا يحنث الخالف كما لو تبرع رجل  
 بالأداء \* وأما العقود التي تتعلق  
 حقوقها بالعقد فمسة البيع  
 والشراء والإجارة والاستجار  
 والصالح عن المال \* رجل حلف  
 أن لا يشتري من فلان شيئا فاشترى  
 الخالف اليه في ثوب كان حاشا لأن  
 السلم بيع وكان الاسلام شراء  
 \* رجل حلف أن لا يشتري عبدا  
 فلان فآجر داره من فلان بعبده  
 لا يحنث لأن الإجارة ليست ببيع  
 مطلق \* ولهذا لو آجر داره بدار  
 لا يستحق الشفعة في الدار \*  
 رجل حلفه السلطان أن  
 لا يشتري طعاما للبيع فاشترى

المرض ويخرج رقبته وثلاثة رقبته من ثلث ماله أو لم يخرج وأجازت الورثة وكذلك وإن لم يجزوا  
 يضاربوا بحقوقهم في الثلث فحق سالم في كل الرقبته وحق بزيع في ثلثه وكذا حق مبارك وأقل  
 حساب له ثلث ثلاثة فصاحق سالم في ثلاثة وحق كل واحد منهما في سهم فبلغت سهام العتق خمسة  
 فهي ثلث المال والمال كله خمسة عشر كل رقبته خمسة يعتق من سالم ثلاثة ويسعى في سهمين ومن  
 بزيع سهم ويسعى في أربعة وكذا مبارك فبلغت سهام العتق خمسة وسهام السعاية عشرة هكذا في  
 شرح الجامع الكبير للصبري \* ولو قال سالم حراً أو بزيع وسالم أو مبارك وسالم قدر الخبير معاداً بعد  
 اسم أو وهو بزيع ومبارك وكانت إيجابات مختلفة وكامة أو في الإيجابات المختلفة توجب التحسير  
 فسالم يعتق على كل حال وكل واحد من بزيع ومبارك يعتق في حال ولا يعتق في حالين فيعتق سالم وثالث  
 الآخرين وقيل سالم نانيا مبتدأ وآخر ما عطف عليه فيعتق هو به والاخران بالتعيين لكن  
 جواز العتق قبل العطف يمنع العتق به \* ولو قال سالم حراً وسالم وبزيع أو وسالم ومبارك عتقوا لأن  
 أو اغت لا اتحاد الاسم والخبر لكنه كالسكون لا يمنع العطف ومنهم من قال إن المذكور هتافا قولهما  
 أما عنده فلا يعتق بزيع ومبارك والاصح الأول \* ولو قال لسالم وبزيع أحدكما حراً وسالم عتق ثلاثة  
 أو باع سالم وبزيع ولو قال سالم حراً وبزيع أو وسالم عتق نصفهما لأن الثالث عين الأول فلما  
 كذا في شرح التحصيل الجامع الكبير \* رجل له أربعة عبيد سالم وبزيع وفرقد ومبارك وثلاثتهم  
 على السواء فقال في محنتهم سالم وبزيع حراً أو بزيع وفرقد حراً أو وفرقد ومبارك حراً من صح  
 الإيجابات الثلاث فيخير المولى فأى إيجاب اختار يعتق من تناوله ذلك الإيجاب وبطل الباقي وإن مات  
 قبل البيان عتق من سالم ثلثه ويسعى في ثلثه وكذلك مبارك وأما بزيع فيعتق في حالين لأنه داخل  
 تحت الإيجابين الأول والثاني فيعتق ثلثهما ويسعى في ثلثه وكذلك فرقد لأنه داخل تحت الإيجاب  
 الثاني والثالث وأحوال الإصابة أحوال في رواية هذا الكتاب وإن كان القول في المرض وخرجوا  
 من الثلث أو لم يخرجوا وأجازت الورثة فكذا ذلك الجواب \* وأما إذا لم يخرجوا ولم يجزوا وثمة قسم  
 الثلث على قدر سهامهم فحق سالم في سهم وكذلك حق مبارك وحق بزيع وفرقد كل واحد منهم ما في  
 سهمين ولو قال لثلاثة أعبد قديمهم على السواء سالم حراً وبزيع حراً وبزيع ومبارك حراً فيخير  
 فأى إيجاب اختار عتق من تناوله ذلك الإيجاب وإن مات قبل البيان عتق من سالم ثلثه وكذلك مبارك  
 ويعتق من بزيع ثلثه وإن لم يكن له مال سواهم ولم يجزوا لورثة قسم الثلث على قدر سهامهم ولو قال  
 لاثنتين سالم حراً وبزيع حراً وهما حراً وإن مات قبل البيان عتق من كل واحد ثلاثة أرباعه وإن لم  
 يكن له مال سواهما فالثلث بينهما صفان ولو قال لثلاثة منهم سالم حراً وبزيع حراً أو مبارك وبزيع  
 وسالم حراً فيخير فأى إيجاب اختار عتق من تناوله ذلك الإيجاب وإن مات قبل البيان عتق من مبارك  
 ثلثه وعتق من سالم وبزيع من كل واحد ثلثه وإن لم يكن له مال آخر سواهم ولم يجزوا لورثة قسم  
 الثلث على قدر سهامهم كذا في شرح إزادات للعتابي \* ولو كان له عبدان فقال سالم حراً وسالم وبزيع  
 حراً ثم مات من غير بيان عتق كل سالم ونصف بزيع وإن كان القول في المرض ولما لم له غيرهما

ضرباً  
 هذا كما لو حلفت المرأة أن لا تخرج  
 إلى بيت والدها فخرجت للمعاس ثم ذهبت إلى بيت والدها لا يحنث \* رجل قال إن اشتريت هذه الدراهم شيئا فهذه الدراهم صدقة  
 فاشتري بها شيئا لأنه التصديق لأنه اشتري به ما بعد السراء بقيت على ملكه لأنها لا تمنع بالبيع وكان له أن يدفع غيرها مكانها \* رجل  
 حلف أن لا يشتري لامته ثوبا جديدا فاشترى في العرف ما لا يكون غسسيا \* رجل حلف أن لا يشتري أصفاة فاشترى جارية صغيرة

لا يكون حائنا \* بخلاف ما لو حلف أن لا يتزوج امرأة فتزوج صغيرة كان حائنا لأن النكاح لا يكون إلا للمرأة فلا يفيد كسر المرأة وكان ذكرها وعدم ذكرها سواء ولا كذلك الشراء لأنه لا يختص بالمرأة فاعتبر ذكر المرأة \* ولو حلف أن لا يشتري جارية فاشترى ربيعة أو عورة كان حائنا \* وجعل حلف أن لا يشتري بقلا فاشترى أرضا بما فيها من الزرع والزرع بقل كان حائنا لأن الزرع لا يدخل في بيع الأرض من غير ذكره كرفيصهم مبيع مقصود بالذكر فيكون حائنا ولو حلف (٢٥) أن لا يشتري رطبا فاشترى نخلا عليه رطب

رطبها كان حائنا \* وجعل حلف أن لا يبيع داره فسترزج امرأة على داره لا يحنت \* وان تزوجها بالدرهم ثم جعل الدار عوضا عن الدرهم كان حائنا \* وجعل حلف أن لا يبيع عبده أو ثوبه فامر غيره فباعه المأمور لا يحنت الآخر لأن حقوق البيع تتعلق بالعقد وحكم العقد واقع للأمر فلم يكن الحالف بائعا من كل وجه فلا يحنت فان كان الحالف من الإشراف لا يبيع بنفسه حنت لأن عين مثله ينصرف إلى الأمر بالبيع وان كان الحالف ممن يباشر العقد بنفسه مرة ويفوض إلى غيره أخرى تعتبر الغلبة \* وجعل حلف أن لا ياكل لحما يشتر به فلا فاشترى فلان سحله وذبحها فاكلها الحالف لا يحنت \* وجعل قال ان آحرت دارى هذه فهى صدقة فى المساكين ثم احتاج إلى الاجارة فالوا يبيعها الحالف من غيره ثم يوكل المشتري الحالف فيؤاجرهما بعد القبض ثم يشتريهما فيخرج عن يمينه بالاجارة على ملك المشتري \* وجعل حلف أن لا يشتري طعاما فاشترى حنطة ذكر في الكتاب أنه يكون حائنا \* قال الفقيه أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى في عرفنا الحنطة لا تسمى طعاما إنما الطعام هو المطبوخ فلو حلف أن لا يشتري رزقا

ضربا في الثلث بقدر حقه ما وحق سالم في كل الرقبة وحق بزيغ في نصفه فصار حق سالم في سهمين وحق بزيغ في سهم فصار ثلاثة فهو ثلث المال وجميع المال تسعة كل رقبة أربعة ونصف عتق من سالم سهمان ويسعى في سهمين ونصف ومن بزيغ سهم ويسعى في ثلاثة ونصف كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري \* وان قال لثلاثة أعبد أنت حرا أو أحدكم غيره أو أحدكم وما قبل البيان عتق أربعة أو تساع الأول وتسعان ونصف من الآخرين وان قال أنت حرا أو أحدكم عتق خمسة أو تساع الأول ونصف تسعة وتسعا الثاني ونصف تسعة وتسعا الثالث وان قال أنت حرا وانت لغيره أو أحدكم عتق أربعة أو تساع كل وتسعا الثالث كذا في الكافي \* وان قال أنت يا سالم حرا وانت يا بزيغ حرا أو أنت يا مبارك حرا فخر فان جمع بين سالم وبزيغ وقال أحدكم عبدا خرج أحدهما من البين وبقى العتق دائرا بين مبارك وبين أحدهما بين في أيهما شاء وان مات قبل البيان عتق من مبارك نصفه والنصف الآخر بين سالم وبزيغ لكل واحد الربع لاستوائهما \* وذكر في الجامع أن قوله أحدكم عبدا لغوا وان لم يقل أحدكم عبدا ولكن قال أحدكم مديبرا أو العتق البات يكون دائرا بين أحدهما وبين مبارك فان مات قبل البيان عتق نصف مبارك ويسعى في نصف قيمته ومن سالم وبزيغ من كل واحد الربع بالايجاب البات وصار نصف كل واحد مديرا أيضا ويعتبر من الثلث وان كان له مال آخر يخرج رقبة من الثلث عتق من كل واحد ثلاثة أرباعه الربع بالعق البات والنصف بالتدبير ويسعى كل واحد في ربه وان لم يكن له مال آخر كان الثلث بينهما نصفين ومال الميت عند الموت رقبتان فثلثه ثلثا الرقبة بينهما الكل واحد الثلث فيحتاج إلى حساب له ثلث وربع وأقله اثناعشر رجلا كل عبدا اثنى عشر عتق من مبارك نصفه ستة بالايجاب البات ويسعى في نصف قيمته وهو ستة ومن سالم وبزيغ من كل واحد الربع بالايجاب البات ثلاثة والثلث بالتدبير أربعة ويسعى كل واحد في خمسة فباعت سهام الوصايا ثمانية وسهام السعاية ستة عشر فاستقام التخرج فان جمع بين سالم وبزيغ فقال اخترت أن يكون أحدكم عبدا ثم جمع بين بزيغ ومبارك فقال اخترت أن يكون أحدكم عبدا ومات بطل اختياره الأول فكان العتق دائرا بين سالم وأحدهما فاصاب سالم نصفه والنصف الآخر بينهما كذا في شرح الزيارات للعتابي \* وان قال لأربعة أحدكم حر ثم قال لسالم وبزيغ أحدكم عبدا ثم قال لبزيغ وفرقدا أحدكم عبدا ثم قال لفرقد ومبارك أحدكم عبدا ومات قبل البيان فالاختيار الأخير نافذ لما قبله وخارج من فرقدا ومبارك أحدهما من البين ودار العتق بين سالم وبزيغ وأحد الآخر بين فعتق ثلث سالم وثلث بزيغ وسدس فرقدا وسدس مبارك وصار كل عبدا ستة ولو قال في صحته لامرأته وعبدته أنت طالق أو هو حر وهي غير مدخول بها ومات بلا بيان عتق نصف العبد وسعى في نصف قيمته ولها كل المهر والأرث وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي \* ولو قال لسالم وبزيغ أحدكم حرا وسالم حر يقال له أوقع فان اختار الإيجاب الأول يؤمر بالبيان ثانيا فان مات قبل البيان عتق ثلاثة أرباع سالم وربع بزيغ وان مات قبل البيان ولا مال له غيرهما ضربا بجمعهما في الثلث وحق أحدهما في ثلاثة الأرباع وحق الآخر في

( ٤ - ( العتاي ) - ( ثاني ) )

الحنطة \* وجعل حلف أن لا يدخل دارا اشتراها زيد فاشترى زيد دارا ثم

ان الحالف اشتراها من زيد فدخلها لا يحنت ولو وهبها منه زيد فدخلها كان حائنا لأن حكم الشراء يبقى بعد الهبة ولا يبقى بعد البيع \* وجعل قال ان لم أبيع هذه الجارية اليوم فهي حرة فباعها على أنه بالخيار ثم فسخ البيع ومضى اليوم لا تعتق لأنه خرج عن يمينه بالبيع بشرط الخيار \* وجعل قال كل عبدا اشتريه فهو حرا فاشترى عبدا فاشترى غيره لم يقبضه ثم اشتراه فاشترى غيره لا يعتق لأنه قد رجع إلى ما اشتراه



الفاصل فاحتلت اليمين لا إلى جوارهم المالك فلا يثبت بالشراء الثاني مرة أخرى \* ونحوه قال يظن بقوله لم يملك إلى شهر فاستمر  
ثم ظهر ما منه حيل في الشهر حله أن يطأها في الشهر ثم يبطل اليمين في قول أبي حنيفة ومحمد وجه الله تعالى إذا جلت بالولد لاقبل من ستة  
أشهر ويحل له وطؤها بعد ذلك وعلى قول أبي يوسف وجه الله تعالى يثبت ولا يحل له وطؤها إلا أنها صارت حرة \* ولو قال لامته إن لم أبعك  
فانسخة فديرها أو وليت منه قال أبو حنيفة وجه الله تعالى تعتق \* وقال أبو يوسف وجه الله تعالى لا تعتق ثم يرجع إلى قول

أبي حنيفة وجه الله تعالى \* رجل  
قال والله لا يبعن أم ولد فلان أو قال  
والله لا يبعن هذا الرجل الحر قال  
أبو حنيفة وجه الله تعالى هو على  
البيع الفاسد أن يباعه ببيع فاسدا  
يرقى يمينه \* وقال أبو يوسف وجه  
الله تعالى في الرجل كذا أمافي  
المرأة الحرة وأم الولد فالبيع جائز  
متصور بعد الردة والسبي فلا يخرج  
عن اليمين بالبيع الفاسد \* رجل  
باع عبدا من رجل ونسبه إلى المشتري  
ثم خلف البائع أن لا يشتره من  
فلان ثم ان للمشتري أقال البيع  
وقبل البائع لا يحنث ولو كان الثمن  
ألف درهم فاقاله المشتري بمائة  
دينار حنث \* وكذا لو أقاله بأكثر  
من الثمن الأول أو بأقل حنث هكذا  
ذكر في المنتقى قال مولانا وجه الله  
تعالى وينبغي أن يكون هذا  
الجواب قول أبي يوسف ومحمد  
وجه الله تعالى أمافي قول أبي  
حنيفة وجه الله تعالى فالأقالة  
تكون بالثمن الأول على كل حال  
ويبطل ذكر الثمن الثاني \* رجل  
قال لامته إن بعت منك شيئا فانت  
حرة ثم باع نصفها من زوجها الذي  
وليت منه أو باع نصفها من أبيها  
لا يقع عتق المولى عليها بحكم اليمين  
لأن الولادة من الزوج والنسب  
من الأب مقدم فلا يقع عتق المولى  
\* وكذا لو قال إن اشتريت شيئا من  
هذه الجارية فهي مسدرة ثم

الربيع فاجعل كل ربع سهمها فصا حقا أحدهما في ثلاثة وحق الآخر في يسهم فيصير أربعة فهو  
ثلث المال وجب المال اثنا عشر كل رقة ستة فعتق من سالم ثلثه ويسعى في ثلثيه ومن بربيع سهم  
ويسعى في خمسة كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري \* وإن أضاف صيغة الاعتاق إلى أحدهما  
بعينه ثم نسيه فلا خلاف في أن أحدهما حر قبل البيان \* (والاحكام المتعلقة به ضربان) \* ضرب  
يتعلق به في حال حياة المولى وضرب يتعلق به بعد موته \* أما الأول فبقوله إذا أعتق أحدي جاريته  
بعينها ثم نسيها أو أعتق أحدي جواريه العشر بعينها ثم نسي المعتقة فإنه يمنع من وطئهن واستخذلمهن  
ولا يجوز أن يطأ واحدة منهن بالتحرى والحيلة في أن يباح له وطئهن أن يعقد عليهن عقد النكاح  
فجعل له الحرة منهن بالنكاح والرقية بآل اليمين ولو خاصم العبدان المولى إلى القاضي وطلبامنه  
البيان أمره القاضي بالبيان ولو امتنع حبسه ليدين كذا ذكر الكرخي \* ولو ادعى كل واحد منهما  
أنه هو الحر ولا يثبت له ومحمد المولى وطلبامنه استخلفه القاضي لكل واحد منهما بالله عز وجل  
ما أعتقته ثم إن نكل لهما اعتقا وان حلف لهما ما يؤمر بالبيان وكذا القاضي في شرح مختصر الطحاوي  
أن المولى لا يجبر على البيان في الجهالة الطارئة إذا لم يذ كر ثم البيان في هذه الجهالة نوعان نص ودلالة  
أو ضرورة أما النص فهو أن يقول المولى لأحدهما عينا هذا الذي كنت أعتقته ونسيت وأما  
الدلالة أو الضرورة فهي أن يفعل أو يقول ما يدل على البيان نحو أن يتصرف في أحدهما تصرفا  
لاصحته بدون المالك من البيع والهبة والصدقة والوصية والاعتاق والجارة والرهن والكتابة  
والتدبير والاستيلاء إذا كانا جاريين وإن كن عسرا فوطئ أحدها نعتت الموطوءة للرق  
وتعينت الباقيات لكون المعتقة فيهن دلالة أو ضرورة فتعين بالبيان نصا أو دلالة وكذا لو وطئ  
الثانية والثالثة إلى التاسعة فتعين الباقي وهي العشرة للعتق والاحسن أن لا يطأ واحدة منهن  
فلو أنه وطئ فحكمه ما ذكرنا ولو ماتت واحدة منهن قبل البيان فالاحسن أن لا يطأ الباقيات قبيل  
البيان فلو أنه وطئهن قبل البيان جاز ولو كانتا اثنتين فماتت واحدة منهما لا تعين الباقي للعتق  
وتوقف تعيينها للعتق على البيان نصا أو دلالة ولو قال المولى هذا مملوكي وأشار إلى أحدهما فاعتق  
الآخر للعتق دلالة أو ضرورة ولو كانوا عشرة فباعهم صفقة واحدة يفسخ البيع في الكل ولو  
باعهم على التفراد جاز البيوع في التسعة وتعين العاشر للعتق \* عشرة نفر لكل واحد منهم جارية  
فاعتق واحد منهم جاريته ولا يعرف العين فكل واحد منهم أن يطأ جاريته وان يتصرف فيها  
تصرف المالك ولو دخل الكل في ملك أحدهم صار كأن الكل كن في ملكه فاعتق واحدة منهن ثم  
جهلها وأما الثاني فهو أن المولى إذا مات قبل البيان يعتق من كل واحد منهما نصفه بمجانبة يرشني  
ونصفه بالقيمة ويسعى كل واحد منهما في نصف قيمته للورثة لما ذكرنا في الجهالة الأصلية كذا في  
البداية \* رجل أعتق العبد الذي هو قديم الصحة تكا موافيه واختار أن تكون محبته سنة كذا في  
التجنيس والمزيد في باب التدبير ولو قال أنت حرة أو حالك فمات المولى بعد الولادة فالولد حر وعتق  
نصف الام كذا في خزائن المفتين \* رجل قال لامته إن كان أول ولد تلدينه غلاما فانت حرة فوالت غلاما

اشترها هو وزوجها الذي ولدت منه فهي أم ولد ولا يقع عليها تدبير المشتري كرجلين بينهما عبيد بيرة أحدهما وجارية  
وأعتقه الآخر كان العتق أولى \* وكذا لو حلف أحد الرجلين بتدبيره أن يشتريه وحلف الآخر بعتقه أن يشتريه ثم اشترياه فاعتق  
أولى \* رجل حلف أن لا يشتري اليوم شيئا فاشترى عبدا بخمرا أو خنزير وقبض أولم يقبض حنث في يمينه لوجود البيع والشراء وهو  
عليك المال بالمال فإن اشتري يمينه أو بدم لا يحنث ولو اشتري يمينه أو بدم لا يحنث ولو اشتري يمينه أو بدم لا يحنث ولو اشتري يمينه أو بدم لا يحنث

في عينه \* وكذا لو حلف أن لا يبيع اليوم ببيع الدار أو أم أو ولد أو كاتب لا يفتقر ولو قضى القاضي ببيع الدار بغير علمه  
ويكون ذلك كشفاً للتدبير ولو باع على أنه بالخيار كان حائشاً في عتق قول محمد رحمه الله تعالى لا يكون حائشاً في قول أبي يوسف رحمه الله  
تعالى ولو قضى القاضي ببيع أم الولد لا يفتقر قضاءه في أظهر الروايات والمكاتب إذا أجزبعه لا يفتقر في الصحيح من الرواية  
وعليه عامة المشايخ وإن يبيع المكاتب برضاء جاريه ويكفون ذلك فسحاً (٢٧) للكتابة \* رجل حلف أن لا يشتري لأمرأة ثوباً

فاشترى ثوباً فاعطى النصف  
جاريته والنصف امرأته لا يكون  
حائشاً قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد  
ابن الفضل رحمه الله تعالى الخبار  
في عرفنا لا يسمى ثوباً \* ولو حلف  
بالفارسية وقال اكبر من زنت واجامه  
خرم نعلي كذا فاشترى لها ثوباً  
قال القاضي الإمام أبو علي النسفي  
رحمه الله تعالى لا يكون حائشاً \* رجل  
قال لأمرأة ان اشترى ثوباً فانت  
طالق فاشترت الماء قالوا ان اشترت  
قربة أو آنية طلقت وان دفعت  
الجرة الى السقاء وخبرنا حتى يحمل  
لها الماء لا يقع الطلاق \* رجل  
قال والله لا أبيع لفلان ثوباً فباع  
الحالف ثوباً للمخوف عليه لم يبر  
صاحب الثوب حنت الحالف أجاز  
المخوف عليه أو لم يبر \* ولو باعه  
الحالف وهو لا يريد بذلك أن يكون  
البيع للمخوف عليه وانما يريد  
بيعه لنفسه لا يكون حائشاً \* رجل  
قال لغيره ان بعث ثوباً فبعدي  
خرم هذا على أن يبيع ثوباً بأمر  
المخوف عليه كان الثوب للمخوف  
عليه أو لم يكن \* ولو قال ان بعث  
ثوباً لك فهو على أن يبيع ثوباً بملك  
المخوف عليه \* رجل قال ان  
اشترت اليوم شيئاً فهو صدقة  
فاشترى غلاماً بجاهارية فصدق  
\* رجل قال والله لا اشترى لفلان  
شيئاً فاشترى لابنه الصغير أو لعبده

وجارية ولم يدرا أيهما أول مع تصادقهما به عتق نصف الام ونصف الجارية والغلام عتق وان ادعت  
الام ان الغلام أول والبت صغيرة فأنكر المولى ذلك وقال البنت هي الأولى فالقول للمولى مع عينه  
ويحلف على علم فان حلف لم يعتق واحدة منهما الا ان تقيم الام البينة بعد ذلك على أنها ولدت الغلام  
أولاً وان نكل عتقت الام والبت وان وجد التصديق بأولية الغلام تعتق الام والبت ويرق الغلام  
وان وجد التصديق بأولية البنت لم يعتق احد وان ادعت الام أولية الغلام ولم تدع البنت شيئاً وهي  
كبيرة يحلف المولى فان حلف لم يثبت شيء وان نكل عتقت الام دون البنت وان ادعت البنت وهي  
كبيرة أولية الغلام دون الام تعتق البنت دون الام هكذا في الكافي \* ولو قال لها ان كان أول ولد  
تلدينه غلاماً فهو حر ولو كانت جارية فانت حرة فولدت غلامين وجارية فانت حرة فان علم ان الغلام أول  
ما ولدت فهو حر والباقيون أرقاء وان علم ان الجارية أول ما ولدت فهي محسنة كقوله الباقيون مع الام  
احرار وان لم يعلم أيهم أول يعتق من الام نصفها ويعتق ثلاثة أو باع كل واحد من العلامين ويسعى  
في ربيع قيمته ويعتق من كل واحدة من الجاريين ربعها وتسعى كل واحدة في ثلاثة أرباع القيمة  
وان تصادق الام والمولى على أن هذا الغلام أول عتق ما تصادق عليه والباقيون أرقاء وان اختلفا فيه  
فالقول قول المولى مع عينه وانما يحلف على العلم بالله ما يعلم أنها ولدت الجارية أولاً \* واذا قال لها  
ان كان حملك غلاماً فانت حرة فان كان جارية فهي حرة مكان حملها غلاماً وجارية لم يعتق أحد  
وكذلك قوله ان كان ماقى بطنك ولو قال في الكلامين ان كان في بطنك عتق الجارية والغلام واذا قال  
ان كان أول ولد تلدينه غلاماً فانت حرة وان كان جارية فهي حرة فولدت سماً جيعا فان علم ان  
الغلام أول عتقت هي مع ابنتها والغلام رقيق وان علم ان الجارية ولدت أو لا عتقت الجارية  
والام مع الغلام رقيقان وان لم يعلم وانفق الام والمولى على شيء فكذلك وان قال لا ندري فالغلام  
رقيق والابنة حرة ويعتق نصف الام كذا في المبسوط \* وان ادعت الام سبق الغلام فالقول للمولى  
مع البين كذا في الترمذي \* ولو قال لامته ان ولدت غلاماً ثم جارية فانت حرة وان ولدت جارية ثم  
غلاماً فالغلام حر فولدت غلاماً وجارية فان كان الغلام أول عتقت الام والغلام والجارية رقيقان  
وان كانت الجارية أول عتق الغلام والام والجارية رقيقان وان لم يعلم أيهما أول وانفق على  
ان سماً لا يعلمان ذلك فالجارية رقيقة وأما الغلام والام فانه يعتق من كل واحد منهما نصفه ويسعى  
في نصف قيمته وان اختلفا فالقول قول المولى مع عينه على علمه هذا اذا ولدت غلاماً وجارية فاما  
اذا ولدت غلامين وجارية فبنتين والمسئلة بحالها فان ولدت غلامين ثم جارية فعتقت الام وعتقت  
الجارية الثانية بعثتها وبقى الغلامان والجارية الأولى أرقاء وان ولدت غلاماً ثم جارية ثم غلاماً  
عتقت الام والجارية الثانية والغلام الثاني يعتق الام وبقى الغلام الأول والجارية الأولى أرقاء وان  
عتقت الام والغلام الثاني والجارية الثانية يعتق الام وبقى الغلام الأول والجارية الأولى أرقاء وان  
ولدت جارية ثم غلامين عتق الغلام الأول لغيره وبقى من سواه رقيقاً وكذلك اذا ولدت جارية ثم  
غلامين ثم جارية عتق الغلام الأول لغيره وكذلك اذا ولدت جارية ثم غلاماً ثم جارية ثم غلاماً عتق

بأمره لا يحنث \* ورجل قال ان بعث غلاماً أحد من الناس فعليه كذا فباعه من وجلين حنت \* ولو قال ان بعث غلاماً أحد من الناس  
فباعه من وجلين لا يحنث \* ورجل قال والله لا اشترى بهذه الدراهم الا ثوباً فاشترى ببعضها ثوباً وببعضها غير لحم لا يكون حائشاً حتى يشتري  
بكلها غير لحم \* ولو قال والله لا اشترى بهذه الدراهم غير لحم فاشترى ببعضها لحم وببعضها غير لحم لا يكون حائشاً في الاستحسان  
يكون حائشاً \* رجل حلف أن لا يأكل من رمان اشتراه فلان فاشترى فلان مع غيره رماناً أو كل الحالف حنت ولو قال والله لا آكل من رمانة



اشترأها فلان والمسألة بحالها لا يكون حائثا \* رجل حلف أن لا يشتري الذهب والفضة يدخل فيه التبر والصوغ والقرأهم والله لا يبرق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى \* وقال محمد رحمه الله تعالى لا يدخل فيه القرأهم والدنانير وأبو يوسف رحمه الله تعالى يعتبر الحقيقة في جنس هذه المسائل ومحمد رحمه الله تعالى يعتبر فيه الشائع \* ولو اشترى حاتم فضة حنث وكذا لو اشترى سيفاً يحمل بفضة ولا يشبه الذهب والفضة ما سواهما إذا كان الذهب والفضة في سيف أو منطقة (٢٨) وقد اشترأ مع السيف أن كان الثمن ذهباً أو فضة وأن كان الثمن حنطة أو غير ذلك

لا يكون حائثا \* رجل حلف أن لا يشتري حديد يدخل فيه المعمول وغير المعمول والسلاح في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى \* وقال محمد رحمه الله تعالى يدخل فيه ما يسمى بآتعه حدادا ولا يدخل فيه السلاح كالسيف والسكيز والبيضة والبرع ولا تدخل فيه الابرة والمسالك قالوا في عرف ديارنا لا يحنث في المسامير والاقفال والاسفر والشبه بمنزلة الحديد \* إذا حلف لا يشتري صفرا يدخل فيه المعمول وغيره والماوس وغيرها في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال محمد رحمه الله تعالى لا يدخل فيه الماوس \* ولو حلف أن لا يشتري حديداً فاشترى باباً بحديد أقل مما فيه ذكر في السوادد أنه لا يجوز وإن أشاء به أكثر مما فيه جاز البيع ويكون حائثاً في عينه \* رجل حلف أن لا يشتري فصافاً اشترى خاتماً فيه فص كان حائثاً وإن كان ثمنه أقل من ثمن الحلقة \* رجل حلف أن لا يشتري ياقوتة فاشترى خاتماً فيه ياقوتة كان حائثاً \* ولو حلف أن لا يشتري زجاجاً فاشترى خاتماً فيه من زجاج إن كان الغص لا يزيد على ثمن الحلقة لا يكون حائثاً وإن كان يزيد عليه كان حائثاً \* ولو حلف أن لا يشتري لبناً أو أجراً أو طيناً فاشترى داراً مبنية بذلك لا يكون حائثاً ولو حلف أن لا يشتري حائطاً

الغلام الأول لا غير وإن لم يعلم فإن اتفقوا على أنه لم يعلم الأول يعتق من الأولاد من كل واحد ربعه وأما الأم فيعتق منها نصفها وتسعى في نصف قيمتها وإن اختلفوا فالقول قول المولى مع عيئنه على علمه كذا في البدائع \* ولو قال أول ولد تلدينه فهو حر فولدت ميتاً لم يعتق الحى ولو قال فانت حرة مع ذلك عتقت بالميته كذا في خزانة المفتين \* وإذا قال الرجل لامرأته ما في بطن أحداً كما حلفه أن يوقع العتق على أيها شاء فإن ضرب بطن أحدهما رجل فالقت جنيماً ميتاً لاقل من ستة أشهر منذ تكلم بالعتق فهو رقيق ويدعى الآخر للعتق ولو ضرب رجلاً من كل واحد منهما بطن أحدهما وألقت كل واحدة جنيماً لاقل من ستة أشهر منذ تكلم بالعتق كان في كل واحد منهما مثل ما في جنين الأمة كذا في المحيط \* ولو قال لثلاث أماء ما في بطن هذه حر وما في بطن هذه أو ما في بطن هذه عتق ما في بطن الأولى وهو مخير في الباقيين كذا في الظهيرية \* ولو قال إن كان ما في بطن جاريتي غلاماً ما أعتقه وإن كانت جارية فاعتقوها ثم مات وكان في بطنها غلام وجارية فعلى الوصي أن يعتقهما من ثلثه وإن قال إن كان أول ولد تلدينه غلاماً مات حر وإن كان جارية ثم غلاماً فمحران فولدت غلاماً وجارية لم يعلم أيهما أول عتق نصف الأم ونصف الغلام أيضاً ويعتق من كل واحد من الجاريتين ربعهما وتسعى في ثلاثة أرباع قيمتهما قال أبو عصمة رحمه الله تعالى وهذا غلط بل الصحيح أنه يعتق من كل واحدة منهما ثلثاً أو ربعاً وتسعى في الربع ومن أحسب أن رحمه الله تعالى من تكلف لتصح جواب الكتاب وقال إحدى الجاريتين مقصودة بالعتق في حالة فلا يعتق مع هذا جانب التبعية فيها وإذا سقط اعتبار التبعية فاحدهما تعتق في حال دون حال فيعتق نصفهما هذا النصف بينهما وإن كان هذا يكور بخلافه في التخرج للمسائل المقدمة فالأصح ما قاله أبو عصمة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط \* وإذا شهد رجلان على رجل أنه أعتق أحد عبديه فالشهادة باطلة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو شهد أنه أعتق إحدى أمته لا تقبل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن لم تكن الدعوى شرطاً فيه وهذا كله إذا شهد في صحته أنه أعتق أحد عبديه وأما إذا شهد أنه أعتق أحد عبديه في مرض موته أو شهد أنه أعتق في مرضه أو في مرضه وأداء الشهادة في مرض موته أو بعد الوفاة تقبل استحساناً ولو شهد بعد موته أنه أعتق في صحته أحد كافر قد قبل لا تقبل وقيل تقبل كذا في الهداية \* والأصح أن تقبل كذا في الكافي \* ولو شهد أنه أعتق أحدهما بعينه إلا أنا نسبناه لم تقبل ولو شهد أن أحد هذين الرجلين أعتق عبده لم تقبل كذا في التمرناشي \* ولو شهد أنه أعتق عبده سالمًا ولا يعرفون سالمًا ولا عبداً وسالم عتق ولو كان له عبدان كل واحد اسمه سالم والمولى يحسب لم يعتق واحد منهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير \* ولو شهد بعينه وحكم بشهادتهما ثم رجعا عنه فضمننا قيمته ثم شهد آخر أن المولى كان عتقه بعد شهادتهما لم يسقط عنهما الضمان اتفاقاً وإن شهد أنه أعتقه قبل شهادتهما لم يقبل أيضاً ولم يرجعنا بضمانه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي \* في الجامع إذا قال الرجل لعتيق له إذا جاء غداً فاحد كحرمات أحدهما اليوم أو أعتقه أو باعه أو وهبه وقبضه الموهوب له ثم جاء الغدي يعتق الثاني فإن قال المولى قبل مجيء الغد

اخترت

فأشترى داراً مبنية كان حائثاً استحساناً فاشترى الدار يكون مشترى بالعمارة ولا يكون مشترى بالبحص

والطين \* رجل حلف أن لا يشتري نخلاً فاشترى حائطاً فيه نخل حنث \* وكذا لو حلف أن لا يشتري شجرة فاشترى أرضاً فيها شجرة كان حائثاً لأن الشجرة هكذا يشتري \* ولو حلف أن لا يشتري صوفاً فاشترى شاة على طهرها صوف لا يكون حائثاً وكذا لو اشترأها بصوف بحر وزنى طاهر الرأية \* وكذا لو حلف أن لا يشتري لبناً فاشترى شاة في ضرعها لبن لا يكون حائثاً وكذا لو اشترأها بلبن من جنسه في ظاهر الرأية

هذا \* ويبيع الشاة بالصم سواء قال قول أبي حنيفة وأبي يوسف وشيخنا رحمهم الله تعالى يجوز على كل حال ولا يكون حائشا في عينه أن لا يشتري لبنا \* ولو حلف أن لا يشتري قصباً أو خوصاً فهو على غير المعنى ولو حلف أن لا يشتري بشرى البوارى والزنبيل ولو حلف أن لا يشتري لحافاً شترى شاة حية لا يحلف في عينه وكذا لو حلف أن لا يشتري جدياً فاشترى شاة حاملاً بجدي لا يكون حائشاً \* ولو حلف أن لا يشتري صوفاً أو شعرافه فهو على غير المعمول ولا يحلف بشرى المسح والجوارب \* رجل حلف أن لا يشتري (٢٩) كناناً فهو في عرفنا على ثوبها السكتان \* ولو حلف أن لا يشتري ألية فاشترى شاة

مذبوحة كان حائشاً \* وكذا لو حلف أن لا يشتري رأساً ولو حلف أن لا يشتري شعيراً فاشترى حنطة فيها حببات شعير لا يحلف \* ولو حلف أن لا يشتري بنفسجاً أو خطمياً ذكر في الكتاب أنه على الدهن دون الورق قالوا في عرفنا لا يحلف بشرى دهن البنسج \* ولو حلف أن لا يشتري صوفاً فاشترى اهاباً حنث في عينه ولو أشار إلى شاة وقال لا أبيع هذا الصوف فباعها بدهن حنث في عينه \* ولو حلف أن لا يشتري زرافة قالوا في عرفنا إذا اشترى دهن البز لا يحلف وإنما يحلف بشرى البروجواب الكتاب على العكس بناء على عرفهم \* رجل حلف أن لا يتوضأ بكون زفان ولم يتوضأ فصب فلان عليه الماء من كوزه فتوضأ حنث في عينه \* رجل أراد أن يشتري ثوباً فقال البائع والله لا أبيعك بعشرة ثم باعه بتسعة لا يكون حائشاً ولو قال المشتري والله لا أشتريه بعشرة فاشتراه بأحد عشر كان حائشاً ولو قال البائع والله لا أبيعك إلا بعشرة فباعه بتسعة كان حائشاً وكذا لو باعه بدينار وخمسة دراهم ولو باعه بدينار وعشرة دراهم لا يكون حائشاً ولو قال والله لا أبيعك بعشرة حتى تزيد فباعه بتسعة لا يكون حائشاً قياساً

اختلفت أن يقع العتق إذا جاء غداً على هذا العبد بعينه كان ياطلا \* وفي الجامع أيضاً إذا قال الرجل لعبد له إذا جاء غداً فاحدك حر ثم باع أحدهما ثم اشتراه قبل مجيئ الغد ثم جاء الغد عتق أحدهما والبيان اليه ولو باع - أحدهما ثم اشتراه قبل مجيئ الغد ثم باع الآخر ولم يشتريه حتى جاء الغد عتق الذي في ملكه عند مجيئ الغد ولا يبطل اليمين بالبيع ولو باع نصف أحدهما ثم جاء الغد عتق الكامل ولو باع نصف كل واحد منهما ثم جاء الغد عتق أحدهما والبيان اليه كذا في المحيط \* رجل له أربعة أعبد أسودان وأبيضان فقال هذان الأبيضان حران أو هذان الأسودان وكذا لو أضافه إلى وقت بان قال هذان الأبيضان حران أو هذان الأسودان إذا جاء غداً فإني أحدهما أبيضين أو باعه ثم جاء غداً عتق الأسودان ولا خيار له ولو مات أحدهما أبيضين وأحدهما أسودين ثبت له الخيار ولو مات الأبيضان عتق الأسودان كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري \* ولو قال هذا حر وهذا عتقاً ولو قال هذا هذا حر عتق الثاني ولو قال هذا هذا حر هذا ان دخل الدار عتق الأول في الحال والثاني عند الشرط كذا في الظهيرية \* ولو قال أحدهما حر إذا جاء غداً فاحدك حر فباعه غداً عتقوا لو مات أحدهما أو باعه ثم جاء غداً عتق الباقي وكذا لو باع بعض أحدهما كذا في خزانة المفتين \* ولو جمع بين عبيدين وحر فقال اثنان منكم حران يصرف أحدهما إلى الحر والآخر إلى العبد فعتق أحدهما عتق الآخر كذا في قوله أحد العبدين حرقه يوم بالبيان فان مات قبل البيان عتق من كل واحد منهما نصفه كذا في شرح الطحاوي (الباب الرابع في الحلف بالعتق)

رجل قال إذا دخلت الدار فكل مملوك لي يومئذ فهو حر وليس له مملوك فاشترى مملوكاً ثم دخل عتق ولو كان في ملكه يوم حلف عبد فبقى على ملكه حتى دخل عتق سواء دخلها ليلاً أو نهاراً ولو لم يقل يومئذ لا يعتق الذي ملكه بعد اليمين كذا في الكافي \* ولو قال لعبد ان دخلت الدار فانت حر فباعه قبل دخول الدار يبطل اليمين ولو لم يدخل حتى اشتراه ما ينافي دخول الدار عتق لان اليمين لا يبطل بزوال الملك كذا في البدائع \* وروى خالد بن صبيح عن أبي يوسف رحمه الله في رجل قال كلما دخلت هذه الدار فعبدي حر وله عبيد فدخلها أربع مرات وجب عليه لكل دخلة عتق بوقعه على أيهم شاء واحداً بعد واحد كذا في المحيط \* ولو قال لامته ان دخلت الدار فانت حرة فاعتقها ثم ارتدت ولحقت بدار الحرب فسبيت وملكها ودخلت الدار لم تعتق عندنا كذا في الينابيع \* قال لعبد ان دخلت الدار اليوم فانت حر فقال بعده في اليوم دخلت فانكر المولى والقول قول المولى وإذا قال ادخل الدار فانت حر فهو بمنزلة قوله إذا دخلت الدار فانت حر كذا في السراجية \* ولو قال لعبد ان دخلت هاتين الدارين فانت حر فباعه قبل دخول الدارين فدخل إحدى الدارين ثم اشتراه فدخل الدار الأخرى عتق عندنا \* ولو قال لعبد ان دخلت الدار فانت حران كلمت فلاناً باعتق قيام الملك في الدخول أيضاً كذا في البدائع \* قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل إذا قال أول عبدي يدخل علي فهو حر فدخل عليه عبدي ثم حرقه عتق الحرق ولم يذكروا خلافهم من قال هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومنهم من قال هذا أقوالهم وهو الصحيح كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري في باب الحلف بعتق مافي البطن

ويحلف استحساناً \* رجل حلف أن لا يشتري الخبز فاشترى القطائف لا يكون حائشاً \* رجل قال ان اشتريت بهذا الثوب شيئاً فهذا الثوب صدقة لا يلزمه شيء لانه صار حائشاً بعد خروج الثوب عن ملكه \* رجل حلف أن لا يشتري بيضا فهو على بيع الدجاج في الشراء وفي الاكل على بيض الطير والرأس في الاكل والشراء على ما يباع في الاسواق عادة \* ولو حلف أن لا يشتري قيصاً فاشترى قيصاً مقطوعاً غير مخيط لا يكون حائشاً (فصل في الاكل) رجل حلف أن لا يأكل من هذا اللبن فشر به لا يحلف وإنما يحلف إذا أتى فيه وأكل ولو حلف أن



لا يشرب فأمره فيستهوا كاله لا يكون خائفا على هذا كل الدونين وغير ذلك مما يوشك ويشر به كانوا هذا إذا كانت اليمين بالظهورية فلا كانت بالقارسية فأكل أو شرب كان حائثا وعليه الفتوى \* ولو حلف أن لا يدوق اللبن فأكل أو شرب كان حائثا في يمينه \* رجل حلف أن لا يأكل طعاما فهو على كل كل مطعوم وهذا يخالف التوكيل بشرائه الطعام \* رجل حلف أن لا يأكل خبزاً فأكل خبزاً حنطة أو شعيراً كان حائثاً وإن أكل خبزاً الذرة والارز كان حائثاً ولا فلا \* ولو أكل قمرصاً وهو الذي

يقال بالفارسية كاجه أو بوز يشجا أو جيسرا وهو الذي يقال له بالفارسية نواله قال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى لا يحنث في جميع ذلك \* وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لا يحنث في الجوز ينج لأنه لا يسمى خبزاً مطلقاً ويحنث فيما سوى ذلك من القسرس والميسر والرقاق لأنه أكل ما هو خبز مطلقاً وشياً آخر معه ولا يحنث بأكل ما يقال له نان زرد الو \* رجل حلف أن لا يأكل هذه المائة فصها مصلاً لا يكون حائثاً لأنه لم يأكل \* رجل حلف أن لا يأكل هذا الرغيف فاكل وبقى منه شيء يسير حنث في يمينه فان فوى كله صحت نيته فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق قضاء في إحدى الروايتين \* رجل حلف أن لا يأكل حراماً فاضطر الى ميتة فأكأها تكاموا فيه قال بعضهم لا يكون حائثاً لأنه مستثنى من الحرام وقال بعضهم يكون حائثاً لأنه حرام إلا أنه رخص في أكلها \* ولو حلف أن لا يأكل من مال فلان فاعتصب منه حنطة وطحنها وخبزها وأكلها أو اعتصب منه دقيقاً وخبزه وأكله حنث في يمينه وقيل بأنه لا يحنث \* ولو قال والله لا آكل من طعام فلان واعتصبه منه والمستلثة بحالها كان حائثاً \* رجل حلف أن لا يأكل لحم شاة

\* وان أدخل عليه عبدان عيمان جميعاً عالم يعتق واحداً منهما فان أدخل بهما عبداً خولم يعتق كذا في المبسوط \* ولو قال لعبد أنت حران دخلت الدار لابل فلان لعبد آخر لا يعتق الثاني إلا بعد دخول الدار كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري في باب الحنث الذي يقع به الطلاق على الأولى ثم الأخرى \* ولو قال كل امرأة تدخل هذه الدار فهي طالق وعبد من عبيدي حرد دخلت امرأتان مطلقاً ولا يعتق إلا عبداً واحد أو إليه خيار التعيين \* ولو قال كلما دخلت امرأة إلى الدار فهي طالق وعبد من عبيدي حرد دخلت امرأتان أو واحدة مرتين مطلقاً وعق عبدان \* رجل له جوار ولهن أولاد وله عبيد فقال كل جارية تدخل هذه الدار فهي حرة وابتها وعبد من عبيدي حرد دخلت عتق وأولادهن وعبد واحد لا يعتق لكل جارية واحدة ولو كان العبيد أزواجاً للاماء فقال كل جارية تدخل هذه الدار فهي حرة وزوجها ولها فدخلت عتق وأزواجهن وأولادهن ولو قال كلما دخلت جارية هذه الدار فهي حرة وعق بعد كل جارية عبد \* وفي شرح الكرخي لو قال كلما دخلت هذه الدار وكلمت فلاناً أو تكلمت مع فلان فعبد من عبيدي حرد دخلت الدار دخلت وكلم مرة لا يعتق إلا واحد كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري في باب الحنث في اليمين ما يقع على مرة أو مرتين \* وان قال لعبد أنت حران دخلت هذه الدار أو هذه الدار فابها مدخل عتق ولو قال هذه الدار وهذه الدار لم يعتق حتى يدخلها جميعاً وان قال أنت حر اليوم ان دخلت هذه الدار لا يعتق حتى يدخل الدار كذا في الحاوي القدسي \* ولو قال كل مملوك اشتريته إذا دخلت الدار فهو حر فهذا على ما يشترى بعبد الدخول كذا في الإيضاح \* رجل قال ان دخلت هذه الدار فعبدى حراً وان كلمت فلاناً فامرأتى طالق فان دخل الدار أو لا عتق عبده ولم ينتظر كلام فلان وان كلم فلاناً أو لا طلق امرأتها ولم ينتظر الدخول فإذا نزل أحدهما بطل الآخر ولو وجد الشرطان معاً نزل أحدهما والتعيين اليه كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري \* رجل له جارية فقال ان دخلت واحدة منكم هذه الدار فهي حرة فباع واحدة منهما فدخلت الدار ثم دخلت التي بقيت عنده لم تعتق وان دخلت التي عنده قبل المبيعة عتقت كذا في الظهيرية \* رجل قال ان دخلت الدار فامرأتها طالق وعبد حراً كلمت فلاناً فها عيمان أمهما وجد شرطه نزل جزاؤه ولو ذكر في آخره ان شاء الله فلا يستثنى عليهما وكذا اذا علق بمشيئة فلان ينصرف الى اليمينين أيضاً فان قال فلان لا أشاء بطلت اليمينان وكذا ان لم يشأ أحدهما وان شاء في المجلس صح اليمينان فبعد ذلك ان دخل الدار طلق المرأة وان كلم عتق العبد \* رجل قال ان دخلت الدار فامرأتى طالق وعبدى حراً يقع شيء الا بدخول الدار فإذا دخل وقعوا كذا لو قدم الجزاء بان قال امرأتها طالق وعبد حراً ان دخلت الدار أو وسط الشرط بان قال امرأتها طالق ان دخلت الدار وعبد حراً ولو قال ان دخلت الدار فامرأتها طالق وعليه المثنى الى بيت الله وعبد حراً كلمت فلاناً ولا ينفك فالمثنى والطلاق على الدخول والعناق على كلام فلان \* ولو قال امرأتها طالق ان دخلت الدار وعبد حراً شاء الله كان يميناً واحدة والاستثناء عليهما وكذا لو قال ان شاء فلان \* رجل قال ان

دخلت فاكل لحم غنم كان حائثاً في جواب الجامع لان الشاة اسم للجنس وفي الفتاوى لا يكون حائثاً سواء كان الخائف مصرياً أو قروياً وعليه الفتوى لان جميع الناس يفرقون بينهما \* رجل حلف أن لا يأكل هذا اللحم فأكله غير مطبوخ استأنفوا فيه قال أبو بكر الاسكافي لا يحنث في يمينه لان اليمين ينصرف الى الاكل المعتاد فلا يحنث كمن حلف أن لا يأكل هذا الدقيق فاكل يمينه فإنه لا يكون حائثاً \* وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى يحنث بأكل اللحم وان لم يكن مطبوخاً لان اللحم قديم وكل بدون الطبخ إلا أنه

بعد طلوع الفجر الى زوال الشمس  
 بما يتغذى به عادة وغذاء كل بلية  
 ما تعرفه أهل ثلاث البلدة \* رجل  
 حلف أن لا يأكل طعاما كل  
 دواء ليس له طعم أو كان من الايكون  
 حاشا لانه لا يسمى طعاما وان أكل  
 دواءه حلالة مثل الخلعين حش  
 في عينيه لانه طعامه يصلح غذاء  
 \* رجل حلف أن لا يأكل من طعام  
 فلان فا كل من نحله بطعام نفسه  
 أو زيتة أو ملح كان حاشا لانه  
 أكل من طعامه \* رجل حلف  
 أن لا يأكل كل ملحفا كل طعاما ان لم  
 يكن مالحا لا يكون حاشا وان كان  
 مالحا كان حاشا كما لو حلف أن لا  
 يأكل القمل فكل طعاما فيه  
 فلفل ان وجد طعمه حش والافلا  
 \* وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله  
 تعالى لا يحش ما لم يأكل عين الملح  
 مع الخبز أو مع شيء آخر لان عينه  
 ما كولا بخلاف القمل وعليه  
 الفتوى فان كان في عينه ما يدل  
 على أنه أراد به الطعام المالح فهو  
 على ذلك \* حلف أن لا يأكل خلا  
 فا كل سكباجة لا يكون حاشا لانه  
 لا يسمى خلا \* حلف أن لا يأكل  
 الحلوا فا كل البطيخ لا يكون حاشا  
 \* رجل حلف أن لا يأكل عينا  
 فا كله وري بقشره وجبه واستلع  
 ماءه لا يكون حاشا وان رحي بقشره  
 واستلع ماءه وجبه كان حاشا لانه  
 أكل الاكثر منه \* ولو حلف

ن لا يا كل شهدا فا كل العسل لا يكون حائلا ان العسل اسم للصابغ والشهد اسم للعضطط ولو حلف أن لا يا كل بطلا فا كل بطلا لا يكون  
مانثا الا اذا فواه \* رجل حلف في رمضان أن لا يتعشى الليلة فا كل بعدمضي نصف الليل لا يكون حائلا انه لم يتعشى بل تسحر فلا  
كون حائلا كل لو حلف أن لا يتغدى اليوم فا كل بعد انتصاف النهار لا يكون حائلا \* رجل قال لامرأته ان لم تتعشى الليلة فعبدى حرفا  
يا كل الالقمة واحدة كان حائلا ان الالقمة الواحدة لا تكون عشاء \* رجل حلف أن لا يا كل حراما فا كل لحما أو خنزرا اغتصبه حنث



في عيونه فان باع الغصب بشئ وكل ذلك الشئ لا يحنت لان الثاني ليس بحرام مطلقا وان غصب حنطة قطعها ان اعطاه مثلها قبل ان يأكل لا يحنت في عيونه لانه ملكه اباداء الضمان وان اكلاها قبل اداء الضمان وقيل قضاء القاضي عليه حنت في عيونه لان الحرمة باقية ما لم يؤد الضمان وقالوا فمين غصب طعاما كاه وقد كان حلف أن لا يأكل ٢ لا يحنت في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه استهلك بالمضغ فصار آكل مال نفسه ولا اعتماد على هذا لان (٣٢) بالاستهلاك لا يملك المغصوب خصوصا على أصل أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان عنده

المغصوب بعد الهلاك باق على مالك المالك حتى لو صالح على أضعاف قيمته جاز ويكون ذلك صلحا عن الغصب لا عن القيمة اذ لو كان صلحا عن القيمة لا يجوز كإصلاح بعد قضاء القاضي على أكثر من قيمته ولا لو صار مالكا بالمضغ لا يتصور آكل مال الغير وقد قال الله تعالى ان الدين با كلون أموال البتاني ظلما انما با كاون في بطونهم نارا وقال عليه السلام كل لحم ثبت من الحرام فالناو أولي به \* رجل معه دواهم حلف أن لا يأكلها فاشترى بهادنا بيرا وفلوسا ثم اشترى بالدنا بيرا أو بالملوس طعاما فأكله قال محمد رحمه الله تعالى يكون حاشا في عيونه وان حلف أن لا يأكل هذه الدراهم أو الدنا بيرا فاشترى بها عرضا ثم باع العرض بطعام فأكله لا يكون حاشا وكذا لو اشترى بالدراهم شعيرا ثم اشترى بالشعير طعاما فأكله لا يكون حاشا \* قال اذا حلف على ما لا يؤكل أن لا يأكله فاشترى به شيئا مما يؤكل وأكاه حنت وان حلف على ما يؤكل أن لا يأكله فاشترى ما لا يؤكل فأكله لا يكون حاشا \* رجل حلف أن لا يأكل من مال فلان ثم تناهده فأكل الخالف لا يحنت في عيونه لانه بعد آكل مال نفسه عرفا \* رجل حلف أن لا يأكل من

أملكه فهو حوله مملوك فاشترى مملوكا عتق من كان في ملكه ولا يعتق من يملكه بعد اليقين الا اذا عتق فيعتق كلاهما ولا يصدق في صرف العتق عما كان في ملكه وقت اليقين كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان \* ولو قال كل مملوك أملكه الساعة فهو على ما كان في ملكه ولا يعتق ما استعبد من ساعته فان عتق به الساعة الزمانية التي يذكرها المحدثون يصدق في ادخال ما يستعبد به الكلام ولا يصدق في صرف العتق عما كان في ملكه كذا في فتاوى قاضيخان \* وان قال كل مملوك أملكه رأس الشهر فهو حرك فكل مملوك حاه رأس الشهر وهو يملكه في ليلة رأس الشهر ويومها فهو حرك في قول محمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو على ما يستعبد في ذلك الليلة ويومها كذا في المحيط \* ولو قال كل مملوك أملكه غدا فهو حرك ولم ينوشيا قال محمد رحمه الله تعالى يعتق من كان في ملكه للعالم ومن ملكه في الغد وغدا وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يعتق ما يستعبد في الغد لا غير ولو قال كل مملوك أملكه يوم الجمعة فهو حرك يعتق من يملكه يوم الجمعة في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو قال كل مملوك لي فهو حرك يوم الجمعة يدخل فيه من كان في ملكه للعالم ويعتق يوم الجمعة ولو قال كل مملوك أملكه فهو حرك اذا جاء غدا فهو على ما كان في ملكه للعالم في قولهم ولو قال كل مملوك أملكه الى ثلاثين سنة فهو حرك يدخل فيه ما يستعبد في الثلاثين من حين حلف ولا يدخل فيه من كان في ملكه وقت المقالة وعلى هذا اذا قال الى سنة أو أبدا أو الى أن أموت يدخل ما يستعبد في تلك المدة دون ما كان في ملكه ولو قال أردت بقولي سنة من بقي في ملكي سنة لا يدين في القصاص ويدين فيما بينه وبين الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال كل مملوك أملكه حرك بعد غد أو قال كل مملوك لي فهو حرك بعد غد وله مملوك فلا حرك ثم جاء بعد غد عتق من كان في ملكه منذ حلف لان ملكه بعد الحلف كذا في الكافي \* ولو قال كل مملوك أملكه أو قال كل مملوك لي فهو حرك بعد موتي وله مملوك فاشترى آخر فالذي كان عنده وقت اليقين مدبر والاخر ليس مدبرا فان عتق من الثالث كذا في الهداية \* هذا اذا لم يكن له نية وأما اذا نوى فيما لو الكل لانه نوى التشديد على نفسه فيصدق كذا في التبيين \* رجل قال كل عبد اشتريته فهو حرك الى سنة فاشترى عبد لا يعتق حتى ياتي عليه سنة من وقت الشراء كذا في فتاوى قاضيخان \* وان قال لعبد أنت حر اليوم أو غدا لا يعتق ما لم يبحي الغد الا اذا نوى مولاه العتق عليه اليوم بقوله أنت حر اليوم أو غدا يعتق اليوم ولو قال أنت حر اليوم غدا يعتق اليوم ولو قال أنت حر اليوم غدا يعتق اليوم لم يشرب وكذا قوم حرك أو تفرع حرك يعتق للعالم ولو قال أنت حر أمس وأما ملكه اليوم عتق وكذا قوله أنت حر قبل أن أشتريك عتق ولو قال كلما مضى يوم فاحد كما حرك في يومان عتقا كذا في العتبية \* ولو قال عبد حر ان لم يكن فلان دخل هذه الدار أمس وامرأته طالق ان كان دخل ولا يدري أنه دخل أم لا وقع العتق الطلاق لانه في اليقين الاولى أقرب بدخول الدار وأكده باليمين فيكون اقرارا منه بالطلاق وفي الثانية أنكر الدخول وأكده بما فيكون اقرارا بالعتق كذا في

شرح

هذا الطعام مادام في ملكه فباع بعضه ثم أكل ما بقي ذكر نصير عن الحسن بن زياد رحمه الله تعالى لا يحنت في عيونه \* قال المصنف رحمه الله تعالى وهذا انما يصح اذا حلف أن لا يأكل هذا الطعام وأما اذا حلف أن لا يأكل من هذا الطعام ينبغي أن يحنت \* رجل حلف أن لا يأكل من مال فلان مات الوفا عليه فورثه الخالف وأكل قال نصير رحمه الله تعالى يحنت في عيونه وقال غيره لا يكون حاشا اذا لم يكن له وارث سوا أو قسسموا الميراث لانه كل مال نفسه \* رجل حلف أن لا يأكل من مال

أنته وبينهما جنب من كل قال عصام رجه الله تعالى أن كان الابن كبيراً يقاتله ثم يا كل لصيب نفسه وإن كان صغيراً يبيع نصيبه من غيره  
ثم يقامه ويشترى نصيب الابن فيما كل قال المصنف رجه الله تعالى وينبغي أن لا يحتاج إلى هذا التكليف وإن يا كل قدر نصيب نفسه  
ويكون ذلك بمنزلة القسمة وأخذ الشر يكتن في المكيل والموزون منقرباً بالقسمة إذا كان أجنياً فالأب أولى \* وجعل حلف أن لا يا كل  
هذا الشيء فكل بعضه قال أبو بكر الاسكافي رجه الله تعالى أن كان الشيء (٣٣) يمكنه أن يأكله كله في مرة لا يحنت يا كل بعضه \* وقال

بعضهم إذا أكل كل بعض ما لا يمكن  
أكل كله في مجلسه يحنت في عينه  
وهو الصحيح \* حلف أن لا يا كل  
اللبن فطبخه أرزاً فأكله قال أبو  
بكر البخاري رجه الله تعالى لا يحنت  
في عينه وإن لم يجعل فيه ماء وإن  
كان يرى عينه كالحلف أن لا يا كل  
هذا الخل فأتخذه سكباجة وأكلها  
لا يحنت في عينه \* رجل حلف أن  
لا يأكل هذا اللبن فجعله جبناً وأكله  
لا يحنت في عينه إلا أن ينوي أكل  
ما يتخذه منه وهو كالحلف أن لا  
ياكل من هذه الحنطة فأكمل خبزها  
أو سويقها لا يحنت في قول أبي  
حنيفة رجه الله تعالى وإنما يحنت  
ياكل الحرفي قول صاحب رجه  
الله تعالى لأن عين الحنطة لا يؤكل  
عادة فانصرف اليمين إلى خبزها  
\* رجل حلف أن لا يأكل السمن  
فأكل سويقاً ملتوا بالسمن ذكر  
في الأصل أن كان السمن مستيئناً  
بحيث يجد طعمه كان حاشاً في عينه  
لأنه ليس بمستهلك وذكر الحاكم  
في المختصر أن كان السمن مستيئناً  
بحيث لو عصر يسيل منه السمن  
حنث وإن لم يكن كذلك لا يحنت  
وإن وجد طعمه \* قال المصنف  
رجه الله تعالى وينبغي أن يكون  
الحواف في مسئلة الأرز على هذا  
التفصيل \* ولو حلف أن لا  
يتناول هذا اللبن فخلطه بالماء أو

شرح لمص الجامع الكبير في باب اليمين تنقض صاحبها \* ولو قال لعبد أنت حر قبل موت فلان  
وفلان بشهر فأت أحدهما التمام شهر من وقت هذه المقالة عتق العبد كذا في المحيط \* رجل قال  
لعبد أنت حر قبل الفطر والاضحى بشهر يعتق في أول رمضان كذا في فتاوى قاضخان \* في الجامع  
إذا قال العبد المأذون أو المكاتب كل مملوك أملكه فيما يستقبل فهو حر فذلك مملوك كالعبد ما عتق  
لا يعتق عند أبي حنيفة رجه الله تعالى وعندهما يعتق وعلى هذا الخلاف إذا قال كل مملوك أشتريه  
فهو حر واشترى مملوك كالعبد ما عتق وأجمعوا على أنه إذا قال إذا أعتق فكل مملوك أملكه فهو حر أو  
قال إذا أعتقت فكل مملوك أشتريه فهو حر فذلك مملوك كالعبد ما عتق أو واشترى مملوك كالعبد ما عتق  
وأجمعوا على أنه إذا قال كل مملوك لي فهو حر أو قال كل مملوك أملكه فهو حر فذلك مملوك كالعبد ما عتق  
لا يعتق كذا في المحيط \* وإذا قال الحر بي كل مملوك أملكه فيما يستقبل فهو حر فخرج اليمين وأسلم  
واشترى عبد الم يعتق عند أبي حنيفة رجه الله تعالى وعندهما يعتق ولو قال أن أملك فكل مملوك  
أملكه فهو حر ثم أسلم واشترى مملوك كالعبد ما عتق بالاجماع كذا في شرح الجامع الكبير للمصنف في باب  
الحنث في ملك العبد والمكاتب \* ولو قال رجل لحر إذا أملكك فانت حر فارتدت ولحقت ثم سببت  
فاشترها لا تعتق عند أبي حنيفة رجه الله تعالى وإن قال إذا ارتدت وسببت فاشترى فانت حر فانت حر  
فكان ذلك عتقاً بجماع كذا في السراج الوهاج \* ولو قال أنت حر إن شئت تعلق بمشيئة في المجلس  
وإن قال إن شاء فلان تعلق بمشيئة في المجلس إن كان حاضراً وبمجلس علمه إن كان غائباً كذا في  
الينابيع \* ولو قال أنت حر إن لم يشأ فلان فان قال فلان شئت في مجلس علمه لا يعتق وإن قال لا أشاء  
يعتق لكسبه لا يقول لا أشاء لأن له أن يشاء في المجلس بل سلطان المجلس بأمره واشتعاله بشيء آخر  
كذا في البدائع \* ولو علق بمشيئة نفسه فقال أنت حر إن شئت فان لم يشأ في عمره لا يعتق ولا يقتصر  
على المجلس ولو قال إن لم أشاء فان قال لا أشاء لا يقع اتصال له أن يشاء بعد ذلك  
حتى يموت كذا في السراج الوهاج \* فإذا مات تحقق عدم فيعتق قبل موته بلا فصل ويعتبر من ثلث  
المال كذا في البدائع \* ولو قال لأمه من أمائه أنت حر ففلا إن شئت فقالت قد شئت عتق نفسي  
لا تعتق قال محمد رجه الله تعالى في الجامع إذا قال الرجل لغيره من شئت عتقه من عبيدي فاعتقه  
فشاء المخاطب عتقهم جميعاً ما عتقوا جميعاً إلا واحداً منهم عند أبي حنيفة رجه الله تعالى والخيار إلى  
المولى وعندهما يعتقون جميعاً كذا ذكر المسئلة في رواية أبي سليمان وذكر في رواية أبي حفص  
فاعتقهم الماء ورجعوا ما عتقوا إلا واحداً منهم عند أبي حنيفة رجه الله تعالى والصحيح رواية أبي  
حفص رجه الله تعالى لأن المعلق بمشيئة المأمور الاعتراف دون العتق وعلى هذا الاختلاف إذا قال  
من شئت عتقه من عبيدي فهو حر فشاء عتقهم جميعاً عتقوا عندهما وعند أبي حنيفة رجه الله  
تعالى يعتق السك إلا واحداً منهم وأجمعوا على أنه لو قال من شئت عتقه من عبيدي فاعتقه فاعتقهم  
جميعاً عتقوا جميعاً ولو قال لا متين له أنتم أحران أن شئتما فشاءت أحدهما فهو باطل ولو قال لهما  
أيتكما شاءت العتق فهي حرة فشاءت جميعاً عتقا ولو شاءت أحدهما عتقت التي شاءت ولو شاءت

( ٥ - ) ( الفتاوى ) - ( ثانی )

بالجران كان الحلو فعليه غالباً حث في عينه وإن كان مغلو لا يحنت  
لأن المغلوب في مقابلة الغالب كالمستهلك وإن استويا حث استخساناً ثم ذكر محمد رجه الله تعالى في الأصل ما يدل على أنه يعتبر بالعبادة من  
حيث الأجزاء لا من حيث اللون والطعم جميعاً وعن أبي يوسف رجه الله تعالى يعتبر بالعبادة من حيث اللون والطعم جميعاً غالباً أو مغلوباً أو قيام  
أحدهما لا يكفي ولا يعتبر الغلبة من حيث الأجزاء \* ولو حلف أن لا يشتري لبن هذه البقرة وخطه لبن بقره أخرى فعند أبي يوسف رجه



الله تعالى هذا وما لو تخططه بالماء سواء \* وعند محمد رجه الله تعالى الجنس لا يغلب الجنس فيصنث على كل حال \* رجل حلف أن لا يأكل اللحم فأكله حراما كان أو حلالا نيا كان أو مطبوعا ومشويا حنث في عينه إلا الله منك وعن محمد رجه الله تعالى كل ما يسكن الماء لا يحنث بأكله والكبد والطحال وجب ما كان في البطن كالكرش ونحوه لحم قيل هذا في بلد يباع ذلك مع اللحم وإن كان في بلد لا يباع مع اللحم كالكرش والامعاء ونحو ذلك لا يكون لما (٣٤) والرأس والا كارع لحم في عين الأكل وليس للحم في عين الشراء وشحم البطن ليس

لحم والالبسة ليست بلحم ولا شحم وشحم الظهر لحم إذا حلف أن لا يأكل شحما فكل شحم الظهر وهو اللحم السمين لا يحنث في قول أبي يوسف رجه الله تعالى ويحنث عندهما \* رجل حلف أن لا يشرب من دار فلان فاكل منها شيا قال محمد بن سلمة رجه الله تعالى يحنث في عينه لأن المقصود من هذه البين الامتناع عن جميع المأكولات والمشروبات وقال غيره لا يحنث في عينه إلا أن ينوي جميع المأكولات والمشروبات قال المصنف رجه الله هذا إذا كانت البين بالعربية فإن قال بالفارسية أرخان فلان هج جبر نخورم يتناول المأكول والمشروب \* رجل وضع لقمته في فمه فقال رجل ان أكلتها فامرأته طالق فقال له آخر ان أخرجتها فعبدى حرقوا بلقي بعضها وياكل بعضها ولا يحنث أحدهما \* رجل حلف أن لا يأكل هذه البيضة لا يحنث ما لم يأكل كلها \* ولو حلف أن لا يأكل الخلد الذي في هذه الخابية فاكل بعضها حنث لأنه لا يمكن أكل كلها في مجلسه \* رجل حلف أن لا يأكل من لبن هذه البقرة فاكل من مخيضها حنث وإن أكل مرقعة اتخذت من مخيضها لا يحنث \* رجل حلف أن لا يأكل أو حلف أن لا يشرب

فقال المولى أردت احداهما صدق ديانة لا قضاء كذا في المحيط \* رجل قال لغيره جعلت عتق عبدى اليك فليس له أن ينهيه وهو اليه في مجلسه وكذلك إذا قال أعتق اى عبدى هذين شئت قال وكذلك العتاق يجعل ولو قال لرجل في محبة أو مرض إذا مات فاعتق عبدى هذا ان شئت أو قال إذا مات فامر عبدى هذا في العتق بيدك أو قال جعلت عتق عبدى هذا بيدك بعد موتى فلم يقبل الذي جعل اليه ذلك في مجلسه حتى قام منه كان له أن يعتقه بعد ذلك من ثلثه وكذلك لو قال عبدى هذا حر بعد موتى ان شئت كان حرا بعد موته ان شاء ذلك الذي جعل اليه بعد الموت فإن قام من مجلسه بعد موت المولى قبل أن يقول شيئا ثم قال بعد ذلك قد شئت وجبت الوصية ولا يعتق العبد حتى يعتقه الوارث أو الوصى أو القاضي ولو نهاه عنه قبل موته جاز نهييه كذا في الذخيرة \* ولو قال إذا جاء غدا فانت حر ان شئت كانت المشيئة اليه بعد طواع الفجر من الغد كذا في فتاوى قاضخان \* فان شاء في الحال لا يعتق ما لم يشأ في الغد ولو قال أنت حر ان شئت غدا فالمشيئة اليه في الحال فاشاء في الحال عتق غدا كذا في البدائع \* في الاصل إذا قال لعبدك أنت حر متى ما شئت أو إذا شئت أو كما ما شئت فقال العبد لا أشاء ثم باعه ثم اشتراه ثم شاء العتق فهو حر ولو قال له أنت حر حيث شئت فقام من ذلك المجلس بطل العتق ولو قال له أنت حر كيف شئت فعلى قول أبي حنيفة رجه الله تعالى يعتق من غير مشيئة وعلى قولهما لا يعتق من غير مشيئة كذا في المحيط \* والله أعلم بالصواب

#### (الباب الخامس في العتق على جعل)

حر عبده على مال فقبل عتق مثل أن يقول أنت حر على ألف درهم أو بالف درهم أو على أن تعطيني ألفا وعلى أن تؤدى الى ألفا أو على أن تجيئني بالف أو على أن لي عليك ألفا وعلى ألف تؤدبها الى أو قال بعث نفسك ملكا على كذا أو وهبت لك نفسك على أن تعوضني كذا وما شرط دين عليه حتى تصح الكفالة له به وكما تصح به الكفالة جاز أن يستبدل به ما شاء أيد أو لا خير فيه نسيئة ولا بد من القبول فان كان حاضرا اعتبر مجلس الايجاب وان كان غائبا اعتبر مجلس علمه ولا بد أن يقبل في الكل \* فلو قال لعبدك أنت حر بالف فقال قبلت في النصف فإنه لا يجوز عند أبي حنيفة رجه الله تعالى وعنده ما يجوز ويعتق كله بجميع المال كذا في البحر الرائق \* ولواؤه يكون للمولى كذا في البدائع \* ويلزمه الوسط في تسمية الحيوان والثوب بعد بيان جنسهما من الفرس والجار والثوب الهرمى فلو أتاه بالقيمة أجبر المولى على القبول كفى المشهور \* ولو لم يسم الجنس بان قال على ثوب أو حيوان أو دابة فقبل عتق ولزمه قيمة نفسه ولو أدى اليه العبد العرض فاستحق ان كان بغير عينه في العقد فعلى العبد مثله وان كان معينان قال أعتقتك على هذا العبد أو الثوب أو بعتك نفسك بهذه الجارية فقبل وعتق وسلمه فاستحق رجوع غلى العبد بقيمة نفسه عند أبي حنيفة وأبي يوسف أرجهما الله تعالى ولو اختلفا في المال جنسه أو مقداره بان قال المولى أعتقتك على عبد وقال العبد على كرحنطة أو على ألف وقال العبد على مائة فالقول للعبد مع عينه وكذا لو أنكر اصل المال كان القول له والبينة بينة المولى كذا في فتح القدير \* ولو قال المولى أعتقتك أمس بالف درهم فلم

فذاق شيئا بلسانه ولم يدخله جوفه لا يحنث في عينه \* رجل حلف أن لا يأكل

تقبل

طبيخا ان نوى جميع المطبوعات فهو على ما نوى وان لم ينوشها فهو على اللحم المطبوع استحسانا قالوا هذا اذا طبخ اللحم بالماء أما القليصة اليابسة فلا تسمى طبخا وان طبخ اللحم بالماء فاكل المرققة مع الحسبز ولم يأكل اللحم كان حائشا \* رجل حلف أن لا يأكل من هذه الحنطة ان نوى أكلها فهو على ما نوى وان لم ينوشها فاكل من خبزها لا يحنث عند أبي حنيفة رجه الله تعالى وعند صاحبيه وجهه الله تعالى يحنث

وان أكل عين الخطية هل يحنث عندهم أو الصحيح أنه يحنث واليه أشار في الجامع الصغير وان أكل من سور يثقل الأبحاث عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الظاهر من قول محمد رحمه الله تعالى وان حلف أن لا يأكل من هذا الدقيق فأكل من خبز حنث عندهم وان أكل عين الدقيق اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يحنث ولو حلف أن لا يأكل طعاما فأكل خبزا أو فاكهة أو غير ذلك مما يؤكل على وجه التطعم كان حائشا وان أكل ماله طعم لكن لا يؤكل على وجه التطعم كالسقمونيا (٣٥) ونحو ذلك لا يحنث في عيونه \* ولو حلف لياكل كان

هذا الطعام ان لم يؤقته بوقته فهل ان ذلك الطعام أو كاه غيره أو مات الخالف حنث في عيونه وان وقته بوقت فقال لياكل هذا الطعام اليوم فان الخالف قبل مضي اليوم لا يحنث بالاجماع وان هلك ذلك الطعام قبل مضي اليوم لا يحنث فيه - بل مضي اليوم بالاجماع حتى لا يلزمه الكفارة ولو عجلها لا يجوز واذا مضى اليوم اختلفوا فيه قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يلزمه الكفارة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يلزمه الكفارة وعلى هذا الخلاف اذا قال والله لا قضين دين فلان غدا فقضاه اليوم أو وهبه منه أو أبرأه عندهما لا يحنث وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يحنث ولو مات المطلوب لا يحنث بالاجماع وعلى هذا الخلاف لو كانت اليمين بطلاق أو عتاق \* رجل ألف أن لا يأكل كل الشواء فهو على اللهم الآن ينوي كل مشوى فان كل بيضة مشوية كان حائشا \* رجل حلف أن لا يأكل من طعام فلان ولا ينفله فاشترى الخالف منه الطعام أو وهبه فلان من غيره فاشترى الخالف من ذلك وأكل لا يحنث في عيونه ولو حلف أن يأكل من خبز فلان الخبزها كل من خبزه بعدما اشترى كان حائشا في عيونه \* رجل حلف أن لا يأكل من سب فلان فاشترى شيئا من فلان أو وهبه له فلان فأكل حائشا في عيونه \* ولو ألف أن لا يأكل من مال أبيه فان الأب فورثه الخالف وأكل لا يحنث الخالف وهو الصحيح قد ذكرنا \* ولو حلف أن لا يأكل من ثمن غزل ذقة فاشترى غزل فلانة أو وهبه له فباعه وأكل ثمنه لا يكون حائشا ولو باعته فلانة غزله أو دفعته اليه الثمن فأكل الخالف حنث في عيونه رجل حلف أن لا يأكل كل شيئا من أشياء والده فتناول في بيت والده كسرة خبز ملقاة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى

تقبل فقال العبد قبلت فالقول قول المولى مع عيونه كذا في البدائع \* ولو قال لمولاه اعتقني على ألف فاعتق نصفه يعتق نصفه بغير شيء ولو قال أعتقني بالف فاعتق نصفه يعتق نصفه بخمسة مائة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* عبد بين رجلين قال أحدهما انت حر بالف فقبل عتق نصفه بخمسة مائة الا اذا أجاز الاخر فيجب الالف بينهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* ولو قال اعتقت نصيبي بالف فقبل العبد لزمه الالف للمعتق لا يشاركه الساكت ولو قال أحدهما اذا أدبت الى الغافانت حر فأكتسب وأدى عتق نصيبه وللاخر أن يشاركه فيه لانه اكتسب في حاله رقه ثم لا يرجع المعتق على العبد لانه سلم له شرطه ولو قال اذا أدبت الى الغاف نصيبي حر يرجع المعتق على العبد بما أخذ منه الشريك كذا في محيط السر حسي \* ولو قال لعبدك انت حر على ألف درهم فقبل أن يقبل قال أنت حر بمائة دينار فقال قبلت بالمائة عتق ويلزمه المالاين جميعا هذا اذا قال قبلت بالمائة أو قال قبلت على الابهام ولو قال قبلت أحد المالاين البراهم أو الدنانير لا يعتق كذا في شرح الطحاوي \* ولو قال لعبدك انت حر وأدالي ألف درهم فالعبد حر من غير شيء كذا في الظهيرية \* واذا قال لعبدك أدالي ألف درهم وانت حر ذكره بالوافاه لا يعتق مالم يؤد الالف ولو قال ادالي ألف درهم فانت حر ذكره بالغائه فانه يعتق في الحال كذا في الذخيرة \* ولو قال أدالي الغافانت حر يعتق للحال ادلى أو لم يؤد كذا في البدائع \* أنت حر وعاميك ألف درهم عتق في الحال ولم يلزمه الالف قبل أو لم يقبل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالان قبل عتق ولزمه الالف وان لم يقبل لم يعتق كذا في الينابيع \* ولو قال لعبدك أعتق عني عبدا وانت حر أو لم يقل عني أو قال اذا أعتقت عني عبدا فانت حر صح فينصرف الى الوسط وصار العبد مأمورا في التجارة فلو أعتق عبدا رديئا أو مرتفعا لا يجوز فان أعتق عبدا وسطا عتقا بلا سعاية ان قاله في صحته وان قاله في مرضه ولا مال له غيرهما قسم الثلث بينهما على قدر سهامهما فان كانت قيمة المأمور ستين دينارا وقيمة الوسط أربعين دينارا عتق ثلثا المأمور بلا سعاية لانه يعوض فلا يكون وصية وبقى ثلثه بلا عوض وكان مال الميت جميع البذل وثلث المأمور بجملة ستون دينارا فثلثه وهو عشرين دينارا يقسم بينهما على قدر حقهما ثلثه للمأمور وذلك خمسة وثلثان فيعتق بلا سعاية ويسعى في ثلاثة عشر وثلث وعتق من البذل ثلاثة عشر وثلث ويسعى في الباقي وهو ستة وعشرون وثلثان فبلغت سهام الوصية عشرين وسهام السعاية أربعين باستقام الثلث والثلثان ولو كانت قيمة البذل مثل قيمة سهام المأمور أو أكثر عتق كل المأمور بلا سعاية والبذل يعتق من الثلث وان قال أعتق عني عبدا بعد موتي وأنت حر فهذا وما تقدم سواء لانه اذا أعتق عبدا وسطا هنا لا يعتق المأمور الا باعتاق الوارث أو الوصي أو القاضى وفيما تقدم يعتق المأمور من غير اعتاق اذا أعتق عنه عبدا وسطا فان قالت الورثة للعبد المأمور بعد الموت عتق عبدا ولا بعناك لم يكن لهم ذلك لكن القاضى يؤجله ثلاثة أيام أو أكثر بحسب رأيه كذا في السكافي \* فان أعتق المأمور عبدا وسطا في المدة التي أمهله القاضى أعتقه والارده الى الورثة يأمرهم ببيعه وقضى بابطال وصيته ولو كان المولى قال لورثته اذا أعتق عني عبدا بعد موتي فاعتقوه

سب فلان فاشترى شيئا من فلان أو وهبه له فلان فأكل لا يحنث في عيونه ولو ورثه الخالف من المحلوف عليه فأكل كان حائشا في عيونه \* ولو ألف أن لا يأكل من مال أبيه فان الأب فورثه الخالف وأكل لا يحنث الخالف وهو الصحيح قد ذكرنا \* ولو حلف أن لا يأكل من ثمن غزل ذقة فاشترى غزل فلانة أو وهبه له فباعه وأكل ثمنه لا يكون حائشا ولو باعته فلانة غزله أو دفعته اليه الثمن فأكل الخالف حنث في عيونه رجل حلف أن لا يأكل كل شيئا من أشياء والده فتناول في بيت والده كسرة خبز ملقاة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى



لا يحنث في يمينه وقال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى يكون حائثا في يمينه وقال الفقيه أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى ان كانت  
الكسرة بحال يعطى لها الفقيه كان حائثا والا فلا \* رجل حلف أن لا يأكل من كسب فلان فشرّب من ماء الجذال الذي وضعه على الطريق  
قال أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى أن يحلف أن يكون حائثا \* رجل حلف أن لا يأكل من كسب فلان فشرّب من ماء جده قالوا لا يكون حائثا في يمينه  
قبل هذا في الشتاء أما في الصيف يحنث (٣٦) \* رجل حلف أن لا يأكل شيئا مما جمل فلان يعني أو رده فلان فأكل من حمله فلان

قالوا يكون حائثا \* رجل حلف  
طائعا أو مكرها أن لا يأكل كذا  
أو لا يشرب كذا ثم أكره في أكله  
حنث \* وكذا لو أكله بعدما أغشى  
عليه أو جن وان أو حرا أو صب في  
حلقه مكرها لا يحنث في عين الشرب  
\* رجل قال والله لا أذوق طعاما  
ولا شرابا فذاق أحدهما كان حائثا  
ولو قال والله لا أذوق طعاما وشرابا  
فذاق أحدهما لا يحنث وقال أبو  
القاسم الصفار رحمه الله تعالى  
يحنث في يمينه لأن المراد من مثل  
هذا الكلام في العرف نقي كل  
واحد منهما وقال الشيخ الامام أبو  
بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى  
ينوي في ذلك فان لم ينو شيئا لا يحنث  
بأحدهما وعليه الفتوى \* رجل  
حلف أن لا يأكل لحم البقر فأكل  
لحم الجاموس أو حلف أن لا يأكل  
لحم الجاموس فأكل لحم البقر قال  
بعضهم يكون حائثا وقال بعضهم ان  
حلف أن لا يأكل لحم البقر فأكل  
لحم الجاموس حنث وان حلف أن  
لا يأكل لحم الجاموس فأكل لحم  
البقر لا يحنث وهذا أصح من  
الاول قال المصنف رحمه الله تعالى  
ينبغي أن لا يحنث في الفصلين جميعا  
لأن الناس يفرقون بينهما وهو  
كل لحم حلف أن لا يأكل لحم الشاة  
فأكل لحم المعز \* رجل قال  
كلما أكلت اللحم ولله على أن

فهذا وما لو قال لعبدته أعتق عني عبدا بعد موتي وأنت حر سواء كذا في المحيط \* ابن سماعة عن محمد  
رحمه الله تعالى لو قال لعبدته قد بعثت نفسك وهذه الألف التي في يدك بالعبد درهم قال هو حر ويأخذ  
المولى ما في يد العبد وليس عليه شيء آخر وكذلك لو قال له عبده عني نفسي وهذه الألف بمائة درهم  
أخذ المولى جميع الألف وعتق العبد غير شيء ولو قال لعبدته بعثت نفسك وهذه المائة الدينار يا لـ  
درهم فقبله العبد وقيمة العبد ثمن المائة الدينار سواء خسر أو نجا منها بالعبد ونجس بمائة الدينار  
(١) فان نقد العبد الألف قبل أن يفترقا كانت الدينار للعبد وعتق وان افترقا قبل أن يقبضها بطل  
من الألف بحصة الدينار فكانت الدينار للمولى والنجس مائة التي عتق بها دين على العبد \* هشام عن  
محمد رحمه الله تعالى لو قال العبد لمولاه بعني نفسي وقال قد فعلت - تقوسعي في قيمته كذا في محيط  
السرخسي \* ولو أعتق عبده بمال على أجنبي وقبل الأجنبي ذلك لا يلزمه المال كذا في المبسوط في  
باب عتق ما في البطن \* وإذا قال الرجل لعبدته أعتق عبدك عن نفسك بألف على فاعتق فإنه لا يلزم  
الأمر المال وإذا أدى كان له استرداده كذا في الذخيرة \* ذي اعتق عبده على خيرا وخيرا يعتق  
بالقبول ويلزمه قيمة المسمى فان أسلم أحدهما قبل قبض الآخر فعندهما على العبد قيمته وعند  
محمد رحمه الله تعالى قيمة الآخر كذا في محيط السرخسي \* ولو قال إذا أدبت إلى العاقبات حر أو إذا  
مأدبت أو متى أدبت فهو صحيح ولا يقتصر على المجلس ولو قال ان أدبت إلى العاقبات حر يقتصر على  
المجلس ويصير العبد ماذونا في هذه الوجوه كلها وإذا أدى المال عتق ثم ينظر ان كان ذلك من مال  
اكتسبه قبل هذا الكلام فهو حر والمال كله لمولاه وعليه الف أخرى في ذمته وان كان من مال  
اكتسبه بعد ذلك عتق والكسب كله إلى حين ما عتق لمولاه وليس عليه شيء من الألف كذا في  
الينابيع والمولى يبعه قبل الاداء ولو أدى البعض يجبر المولى على القبول الا أنه لا يعتق ما لم يؤد  
الكل فان أبرأه المولى عن البعض او عن الكل لا يبرأ ولا يعتق كذا في السراج الوهاج \* العبد  
إذا حضر المال بحيث يتمكن المولى من قبضه وخلى بينه وبين المال أجبره الحاكم ونزله قابضا  
لذلك وحكم بعتق العبد قبض أولا كذا في التبيين \* ولو قال لأجنبي إذا أدبت إلى العاقبات حر  
حر فاء الأجنبي بالألف ووضعها بين يديه لا يجبر المولى على القبول ولا يعتق العبد ولو حلف المولى أنه  
لم يقبض من فلان ألفا لا يحنث كذا في فتاوى قاضيان \* وإذا قال لعبدته ان أدبت إلى العاقبات حر  
فقال العبد للمولى خذ مني مكانهم مائة دينار فخذها المولى لا يعتق الا أن يقول للعبد عند طلبه ذلك  
ان أدبت إلى هذا فانت حر فينتد عتق باليمين الثانية كما لو قال له ان أدبت إلى الف درهم فانت حر ثم  
قال له ان أدبت إلى خمسمائة فانت حر فادى اليه خمسمائة يعتق باليمين الثانية كذا في المحيط \* ولو  
مات المولى فهو رقيق يورث عنه مع أ كسابه أو العبد فأتى كملولاه ولا يؤدي منه عنه كذا في النهر  
الغائب \* ولو قال ان أدبت إلى العاقبات حر ثم باعه ثم استراه أو رده عليه بعب أو خيار أو روية أو شرط  
ثم أتى بالف لا يجبر المولى على القبول ولو قبل يعتق كذا في شرح الزيارات للعنابي \* وإذا قال لعبدته

(١) قوله بالدينار الاول بالدينار وكذا يقال فيما بعده اه بحر اوى

أصدق بدرهم عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه عليه في كل لقمة درهم وكذا لو قال كما شرب الماء فعلى درهم يلزمه إذا  
بكل نفس درهم \* رجل حلف أن لا يدوق الخمر فأكل خبزا عجن بخمر قال شدد رحمه الله تعالى لا يحنث في يمينه كمن حلف أن لا يدوق الزيت  
فأكل خبزا عجن بزيت لا يحنث \* رجل قال ان أكلت من خبز والدي ما لم أتزوج فاطمة فكل امرأة أتزوج فهي طالق ثم تزوج امرأة  
يقال لها فاطمة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الحسن رحمه الله تعالى طلق التي تزوجها لانها لم تصر معرفة فانه لم يسل باطمة هذه ولم

يسمى الى الاب والجد والاولاد ذلك لا يحصل التعريف فثبت تكرة الاداء كانت قبل ذلك ما يدل على التعريف \* رجل حلف ان لا يأكل  
خبزا فكل ثوب لا يحنث في يمينه لانه لا يسمى خبزا مطلقا وكذا لو كل لا كسنة لا يحنث في يمينه \* رجل حلف ان لا يأكل مرقه فكل  
سبوس أب أو لطفه لا يكون حائشا \* رجل حلف ان لا يأكل من شئ فلان فعل فلان في قدر طيخت امرأته أو كل الحالف قال الشيخ  
الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى حنث في يمينه لان الفاعل هكذا يوكل (٣٧) فيحنث الا اذا كان بينهما سبب يدل على قبح

هذا \* رجل حلف ان لا يأكل كل  
البطيخ فكل من حذجه قالوا لا  
يحنث في يمينه منهم الشيخ الامام  
أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى  
وهذا اذا كان بحال لا يسمى بطيخا  
\* رجل حلف ان لا يأكل من كرم  
فلان شياء هذه السنة قالوا يقع يمينه  
على اثني عشر شهرا قال المصنف  
رحمه الله تعالى وينبغي ان يكون  
على بقية السنة التي هو فيها كولو  
حلف ان لا يكلم فلانا هذه السنة  
أو قال لله على ان أصوم هذه السنة  
الا ان ينوي اثني عشر شهرا \*  
رجل حلف ان لا يأكل ربا فكل  
عصيدة جعل فيها الرب قالوا لا  
يكون حائشا في يمينه لانه مغلوب  
مستهلك الا ان يكون الرب قائما  
بعينه على العصيدة \* رجل حلف  
ان لا يأكل من هذا الدقيق فأتخذ  
منه خبيصا قالوا يخاف ان يكون  
حائشا وخبر القطائف كذلك  
\* رجل قال ان أكلت هذا  
الرغيف اليوم فامرأته طالق وان  
لم يأكله اليوم فامته حرة فكل نصفه  
اليوم لا يحنث في الطلاق ولا في  
العتاق لان الرغيف مما يؤكل في  
مجلس واحد فكان شرط الحنث  
أكل الكل أو ترك الكل ولم يؤخذ  
\* رجل قال هذا الرغيف على  
حرام فاكل بعضه ذكر في المجردين  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان عليه

اذا ادبت الى الفاقنت حرفا ستقرض العبد من رجل ألقا ودفعها الى مولاه متى العبد دور جمع  
غريم العبد على المولى في أخذ منه الالف كذا في الذخيرة \* ولو قال لعبد هذه اذا ادبت الى كذا من  
العروض فانت حرفا داهها اليه عتق الا انه ان كان ذلك شيئا يصلح أن يكون عوضا في الكتابة يجبر المولى  
على قبوله بمنزلة الالف وان كان لا يصلح عوضا في الكتابة لا يجبر على قبوله ولكن ان قبله يعتق كذا  
في المبسوط \* ولو قال ان ادبت الى ثوب فانت حرفا و قال ان ادبت الى دراهم فانت حرفا في ثوب او  
بثلاثة دراهم أو أكثر لا يجبر على القبول ولو قبل المؤدى عتق لوجود الشرط كذا في الكافي \* ولو  
قال اذا قدم فلان فادبت الى الفاقنت حرفا فقدم فلان فادى اليه ألفا يجبر على القبول ثم ينظر ان كان  
المؤدى من مال اكتسبه قبل القدوم عتق العبد ولكن يرجع المولى عليه بالف آخر كذا في شرح  
الزيادات للعتابي \* واد قال له اذا ادبت الى عبد فانت حرفا ولم يصف العبد الى قيمته ولا الى جنس  
فهو جائز واذا وجد القبول ثبت العبد دينافي الزمة فان أتى العبد بعد ذلك بعبد وسط يجبر المولى  
على القبول وكذلك ان أتى العبد بما هو أرفع يجبر على القبول وان أتى بعبد ردي لا يجبر على القبول  
ولكن ان قبل يعتق ولو جاء العبد بقيمة عبد وسط لا يجبر المولى على القبول واذا رضى بها وقبلها  
لا يعتق ولو قال له اذا ادبت الى عبد او سطا أو قال اذا ادبت كرحضة وسطا فانت حرفا بعبد مر تفع  
أو بكر مر تفع لا يجبر المولى على القبول واذا قبل لا يعتق كذا في المحيط \* ولو قال اذا ادبت الى ألفا  
في كبس أبيض فانت حرفا دى اليه في غير كبس أبيض لم يعتق كذا في السراجية \* ولو قال لامته  
اذا ادبت الى ألفا كل شهر مائة فانت حرة فقبلت ذلك فليس هذا بكتابة وله ان يبيعها ما لم تؤد وان  
كسرت شهر لم تؤد اليه ثم أدت له في غير ذلك الشهر لم تعتق كذا ذكر في رواية أبي حفص والدليل  
على أن الصحيح هذه الرواية اذا قال لها اذا ادبت الى الفاقنت هذا الشهر فانت حرة فلم تؤد في ذلك  
الشهر وأدت في غيره لم تعتق كذا في البدائع \* واد قال أعتقتك على ما في هذا الصندوق من الدراهم  
فقبل العبد عتق وعليه القيمة كذا في السراجية \* ولو قال اخذمني وولدي سنة ثم انت حرفا واذا  
خدمتني واية سنة فانت حرفا المولى قبل مضي السنة لم يعتق به وكذلك ان مات الولد فقد فانت شرط  
العتق بموته فلا يعتق بعد ذلك كذا في المبسوط \* وان قال لعبد أنت حرفا على أن تخدمني أربع سنين  
فقبل عتق وعليه أن يخدمه أربع سنين فان مات المولى قبل ان تخدمه بطلت الخدمة وعلى العبد قيمة  
نفسه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وان كان قد خدمه سنة ثم مات فعندهما عليه ثلاثة  
أوباع قيمة نفسه وكذا لو مات العبد وترك ما لا يقضي في ماله بقيمة نفسه أو لاه عندهما كذا في  
السراج الوهاج \* ولو قال ان خدمتني سنة فانت حرة فخدمته أقل من سنة أو اعطاه مالا عوض خدمته  
لم يعتق ولو قال ان خدمتني وأولادي سنة فانت بعض أولاده لم يعتق كذا في غاية السروجي \*  
واذا قال لامته عند وصيته اذا خدمت ابني وابنتي حتى استغنيا فانت حرة فان كانا صغيرين تخدمهما  
حتى يدركا وان ادرك أحدهما دون الآخر تخدمهما جميعا فان كانا كبيرين تخدم البنت حتى  
تزوج والابن حتى يحصل لابن ثمن جارية واذا زوجت الابنة وبقي الابن تخدمهما جميعا وان مات

كفارة اليمين قال مشايخنا رحمهم الله تعالى الصحيح أنه لا يكون حائشا لان قوله والله لا آكل هذا الرغيف ولو  
قال هكذا لا يحنث باكل البعض \* رجل حلف ان لا يأكل من كسب فلان فوصى انسان لعان بشئ فاكل الحالف منه حنث لان الموصى له  
ملك الوصية بالقبول فكانت الوصية كسبها وان ورث فلان مالا فاكل الحالف منه لا يحنث لانه ملكه بغير منعه فلا يكون كسبا ولو وهب  
الحالف عليه الحالف طعاما قبل وقبض ثم أكل لا يحنث لان الحالف أكل كسب نفسه \* وكذا لو أوصى له الحالف عليه لا يحنث لما قلنا وان



ورث الخالف من الخالوف عليه وأكله حنث لأن كسب الخالوف عليه انتقل إلى الخالف لا بصنعه فيبقى كسب الخالوف عليه \* حلف أن لا يأكل مما زرع فلان فباع فلان زرعاً فأكل الخالف حنث \* رجل حلف أن لا يأكل مما يجي به فلان يعني من الطعام وغيره فدفع الخالف إلى الخالوف عليه لماله بطبخه فالقاء الخالوف عليه في قدر وألقى فيه قطعة من كرش فطبخ انقذها كما الخالف من المرققة قال محمد ربه الله تعالى لا أراه حائثاً إذا ألقى فيه الخالوف عليه ما لا يطبخ (٣٨) وحده وان كان مثله يطبخ وحده ويكون له مرققة فأكل الخالف يكون حائثاً \* رجل

حلف أن لا يأكل لحم هذا الجمل فأكل بعدما صار كبشاً حنث في الظاهر وذكري المنتقى ما يدل على أنه لا يحنث \* ولو حلف أن لا يأكل هذه الخدجة فأكلها بعدما تبطنخت اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يكون حائثاً \* وكذا لو حلف أن لا يأكل هذا العنب فأكله بعدما صار ربيباً أو حلف أن لا يأكل هذا الرطب أو البسرفاً فأكله بعدما صار غمراً لا يحنث في عينه \* وكذا لو حلف أن لا يأكل هذا الخبز فأكله بعدما نقتت لا يحنث لأنه لا يسمى خبزاً \* حلف أن لا يأكل من هذا الكرم فأكل من عصيره أو خله أو ربه أو فلاتجه أو ما أشبه ذلك لا يكون حائثاً ولو أكل من عنبه أو زبيبته أو نحو خه أو كثره أو يابساً أو غير يابس كان حائثاً لأن عين هذه الأشياء يخرج من الكرم من غير أن يتعلق حصوله بصنع للعبد فاما القسم الاول لا يخرج من الكرم من غير صنع \* حلف أن لا يأكل من هذه المبطخة فأكل منها خدجة أو بطيخة كان حائثاً \* ولو حلف أن لا يأكل من هذه الشجرة فأكل مما يخرج منها \* حلف أن لا يأكل من طعام اشتراه فلان فأكل من طعام اشتراه فلان مع غيره كان حائثاً \* ولو حلف أن لا يلبس ثوباً اشتراه فلان أو لا يدخل داراً

أحدهما أوهما كبيران أو صغيران بطلت الوصية كذا في المحيط \* وإذا قال لامته إذا أدبت إلى الغافلت حرة فولدت ولدان لم يعتق ولدهما معها وان أدت الالف من مال مولاهما اعتقت أو جود الشرط والمولى أن يرجع عليها بمثلته ولو كان المولى مريضاً حين قال لها إذا أدبت إلى الغافلت حرة فأكتسبت وأدت ثم مات المولى من مرضه فأنها تعتق من ثلثه في القياس وفي الاستحسان تعتق من جميع ماله وإذا قال متى أدبت إلى الغافلت حرة فمات المولى قبل الأداء بطل هذا القول كذا في المبسوط \* رجل قال لا آخذك على أمك هذه على ألف درهم على أن تزوجني فاعتق واقع من المالك ولا شيء على الأمر ولو قال اعتق أمك على ألف درهم والمستثله بحالها قسم الالف على قيمتها ومهر مثلها فأصاب قيمتها فعلى الأمر وما أصاب مهر المثل بطل عنه ولو زوجت نفسها منه فأصاب قيمتها سقط في الوجه الاول وهي للمولى في الوجه الثاني وما أصاب مهر المثل كان مهرها في الوجهين كذا في السكافي \* ولو أعتق أم ولد على أن تزوج نفسها منه فقبلت عتقت فان ابنت أن تزوج نفسها منه لا سعاية عليها ولو أعتق أمته على أن تزوج نفسها منه فابت أن تزوج نفسها منه كان عليها السعاية في قيمتها كذا في فتاوى قاضيخان \* امرأة قالت لعبدها أعتقتك على ألف على أن تزوجني على عشرة فقبل ذلك ثم أبى أن يتزوجها فعليه الالف فان كانت قيمته أكثر من الالف سعى في تمام القيمة وان قالت أعتقتك على أن تزوجني وتهرني الفاقبل ثم أبى ذلك عتق وعليه أن يسعي في قيمته ولو تزوجها على مائة ورضيت بذلك فلا سعاية عليه ولو دعاه العبد على أن يتزوجها على ألف فابت المرأة فلا سعاية عليه كذا في محيط السرخسي \* وإذا قال لعبد له إذا أدبت إلى ألف درهم فأنتم احوان يعتبرا أو هما ولو أداها أحدهما من عند نفسه بأن قال خمسمائة عني وخمسمائة أتبرع به عن صاحبي لا يعتقان إلا أن يقول خمسمائة من عندي وخمسمائة بعث بها صاحبي فينشد يعتقان ولو أداها أحدهما أجنبي لم يعتقا إلا أن يقول أو أدى الالف بعتقهما أو قال على أنهما احوان فاذا قبل عتقا وكان للموذي أن يأخذ المال من المولى كذا في المحيط \* من قال لعبد له أحدكم أحرق بالف درهم لا يعتق واحدهما حتى يقبلا في المجلس فان لم يقبلا حتى قاما عن المجلس بطل وان قبل أحدهما ولم يقبل الآخر لا يعتق فان قبلوا وقال كل واحد منهما قبلت بخمسمائة درهم لا يعتق واحدهما وان قال كل واحد منهما قبلت بالالف أو لم يقبل بالالف أو قال أحدهما قبلت بالف درهم يقال للمولى بين فاذا أوقع العتق على أحدهما ما عتق ولزمه الالف وان مات قبل البيان انقسمت تلك الرقبة بينهما نصفين فيعتق من كل واحد نصفه بخمسمائة ويسعى في نصف قيمته كذا في شرح الطحاوي \* رجل قال لعبد له أحدكم أحرق بالف فقال قبلنا ثم قال أحدكم أحرق بخمسمائة فقبلوا صح الإيجاب الاول وبطل الثاني وإذا صح الكلام الاول فساد ما يرجع في بيانه اليه فان مات قبل البيان شاع العتق فيهما وشاع المال تبع الشروع اعتق فيعتق نصف كل واحد بخمسمائة ويسعى كل واحد في نصف قيمته وان قال أحدكم أحرق بالف درهم فلم يقبلا حتى قال أحدكم أحرق بمائة دينار ثم قبلوا صح الإيجابان وإذا صحا فاذا قبلوا انصرف

قبولهما

أشترها فلان أو لا يسكن داراً أو ثوباً فلبس الخالف أو دخل أو

سكن لا يكون حائثاً لأن نصف الثوب لا يسمى ثوباً ونصف الدار كذلك بخلاف بعض الطعام \* رجل قال ليما كان هذه الرمانة فأكلها الاجبة أو نحوها كان باراً وان ترك ثلاث حببات كان حائثاً \* وكذا لو حلف أيا كان هذا الرغيف فأكله إلا كسرة كان باراً الآن ينوي أن لا يترك شيئاً من الرمانة ولا شيئاً من الرغيف \* رجل قال لامرأتين له أيتكما أكلت هذه الرمانة فهي طالق فأكلتاها جميعاً لم تطلق واحدة

مبهما لان شرط الخنث أن تأكل الواحدة جميع الرمانة \* رجل حلف أن لا يأكل من خبز فلان فأكل من خبز بينه وبين غيره خبز ولو  
قال من رغيف فلان لا يحنث \* رجل حلف أن لا يأكل جوزاً أو لوزاً أو فستقاً فأكل منه الرطب واليابس كان حاشاً \* وكذا لو حلف  
أن لا يأكل نخيصاً يحنث بأكل اليابس والرطب \* ولو حلف أن لا يأكل تمرافاً فأكل قسماً لا يكون حاشاً لان القسب هو اليابس من البشر ولو  
حلف أن لا يأكل تمرافاً كل حشاً كان حاشاً لان الحش تمر يجعل في اللبن حتى (٣٩) ينتفخ فيؤكل \* وكذا لو أكل عصيدة تمر كان

حاشاً لبقاء اسم التمر ولو حلف أن  
لا يأكل من هذا السهم فأكل  
من دهنه لا يكون حاشاً \* وكذا  
لو حلف أن لا يأكل من هذا اللبن  
فأكل من أقطه أو مصله لا يكون  
حاشاً \* وكذا لو حلف أن لا يأكل  
من هذه الدجاجة فأكل بيضها أو  
فرخها لا يكون حاشاً \* وكذا لو  
حلف أن لا يأكل من هذه البيضة  
فأكل من فرخها لا يكون حاشاً  
\* ولو حلف أن لا يأكل غلة أرضه  
فأكل من ثمن الغلة كان حاشاً فان  
نوى أن لا يأكل عين ما يخرج من  
الأرض كان مدينياً في القضاء \*  
رجل حلف أن لا يأكل الخنطة  
فأكل شعيراً فيها حبات خنطة حبة  
حبة كان حاشاً وان أكلها حقة  
حقة قال الشيخ الإمام أبو بكر  
محمد بن الفضل رحمه الله تعالى  
لا يكون حاشاً إلا أن يكون الغلبة  
للخنطة \* رجل حلف أن لا يأكل  
من طبيع فلانة فمخنته قدرا  
طبخها غيرها فأكل الحالف لا يكون  
حاشاً \* حلف أن لا يأكل فاكهة  
فأكل من ثمار الأشجار كالنخاع  
والاجاص والخوخ والمشمش  
ونحوها كان حاشاً \* وكذا التوت  
والبطيخ وأما العنب والرمات  
والرطب فليست من الفواكه في  
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
وقال صاحباه فاكهة \* والزبيب

قبولهما الى الكلامين ونخير المولى ان شاء أو وقع العتق عليهما بالمالين وان شاء أو وقع العتق على  
أحدهما بالمالين وان مات قبل البيان عتق ثلاثة أرباع كل واحد بنصف المالين وسعي كل واحد  
منهما في ربع قيمته كذا في الكافي \* ولو قال لعبد له بعينه أنت حر على ألف درهم فقبل أن يقبل جمع  
بين عبده آخر وبينه فقال أحدهما حر بمائة دينار فقال قبلنا بخير المولى فان شاء صرف للفظين الى  
المعين وعتق بالمالين جميعاً وان شاء صرف أحد اللفظين الى الآخر وعتق المعين بألف درهم وغير  
المعين بمائة دينار فان مات قبل البيان عتق المعين كله وأما غير المعين فانه يعتق نصفه بنصف المائة  
هذا اذا عرف المعين من غير المعين فان لم يعرف وقال كل واحد منهما أنا المعين يعتق من كل واحد  
منهما ثلاثة أرباعه بنصف المالين وهو نصف ألف ونصف المائة الدينار ويسعى في ربع قيمته  
ولو قال لعبد له أحدهما حر على ألف والآخر على خمسمائة فان قال قبلنا جميعاً وقال كل واحد منهما  
قبلت أنا بالمالين أو قال كل واحد منهما قبلت أكثر المالين عتقا جميعاً فيلزم كل واحد منهما  
خمس مائة ولو قبل أحدهما باقل المالين والاخر باكثر المالين عتق الذي قبل العتق باكثر المالين  
فيلزمه خمسمائة كذا في البدائع \* ولو قبل كل واحد باقل المالين لا يعتقان كذا في شرح الطحاوي  
\* ان قال أحدهما حر بألف درهم والاخر بالفين فقال أحدهما قبلت مطلقاً وقال قبلت بالفين عتق  
وان قال قبلت بالألف لا يعتق وان كان المالان مختلفين جنساً بان قال أحدهما حر بألف درهم والاخر  
بمائة دينار فقال أحدهما قبلت العتق بألف درهم لا يعتق وان قال قبلت مطلقاً أو قال قبلت  
بألفين عتق ونخير العبد في التزام أيهما شاء كذا في شرح الزيادات للعتابي ولو قال أحدهما حر بألف  
والآخر غير شئ فان قبل جميعاً عتقا ولا شئ عليهما وان قبل أحدهما بألف ولم يقبل الآخر  
يقال للمولى اصرف اللفظ الذي هو اعتاق بغير بدل الى أحدهما فان صرفه الى غير القابل عتق غير  
القابل بغير شئ وعتق القابل بألف وان صرفه الى القابل عتق القابل بغير شئ وبعث الآخر  
بألفين الذي هو ببدل اذا قبل في المجلس وكذا لو لم يقبل واحد منهما حتى صرف الأيجاب الذي هو  
بغير بدل الى أحدهما باعتق هو وبعث الآخر ان قبل البديل في المجلس والأفلاوان مات المولى قبل  
البيان عتق القابل كله وعليه خمسمائة وعتق نصف الذي لم يقبل ويسعى في نصف قيمته كذا في  
البدائع \* ولو قال أحدهما حر بألف والاخر بمائة دينار فقبلت عليهما وان قال  
أحدهما حر بغير شئ أحدهما حر بألف فقبلت عليهما بغير شئ أحدهما حر بألف فقبلت عليهما بغير شئ  
الأيجاب الثاني وكذا لو قال أحدهما حر بألف فقبلت عليهما بغير شئ أحدهما حر بألف فقبلت عليهما بغير شئ  
الثاني وان قال أحدهما حر بألف أحدهما حر بغير شئ فقبلت عليهما بغير شئ أحدهما حر بألف فقبلت عليهما بغير شئ  
مجهول كذا في الكافي \* ولو قال لعبد له يا ميمون أنت حر يا مبارك على ألف فالسأل على الأخير  
ولو قال يا مبارك قد كاتبك على ألف يا ميمون كان على الأول لانه تم الكلام قبل أن يدعو بالآخر  
\* رجل له ثلاثة أعبد فقال أحدهم حر على مائة درهم والاخر على مائتين والاخر على ثلاثمائة  
فقبلوا ذلك في المائة ومات قبل البيان وكان ذلك في الصحة عتقوا وسعي كل واحد منهم في ثلثي قيمته

والتمر وحب الرمان اذا يبس لا يكون فاكهة وقيل الزبيب والتمر من الفواكه اليابسة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اللوز والعناب  
فاكهة وكذا الجوز وعن محمد رحمه الله تعالى اليابس من الجوز لا يكون فاكهة والقشع والخيار والجوز ونحو ذلك ليست بفاكهة وان  
حلف أن لا يأكل فاكهة يابسة فأكل اللوز أو الجوز ذكر في الأصل أنه يكون حاشاً قالوا هذا في عرفهم أما في عرفنا لا يكون حاشاً \* وعن  
محمد اذا حلف أن لا يأكل من فاكهة العام فان كان في أيام الفاكهة الرطبة فهو على الرطب ولا يحنث بأكل اليابس وان كانت اليمين في غير



وقت الرطب فهو على اليابس استحسننا وبه أخذ الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الف: **رحم الله تعالى ولو حلف أن لا يأكل إذا ما لم يتوشىفاً كل الخل واللين والزيت أو الزيت وما أشبه ذلك مما يطرق بالخبز ويصطبغ به يحنت عند الكل وأما اللبن والبيض والسمك واللحم المطبوخ وأشباه ذلك ليس بأدام في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الأمانى هي أدام وبه أخذ الفقيه أبو الليث (٤٠) رحمه الله تعالى واختلف المتأخرون في البطيخ والعنب قال بعضهم هو على الألف**

وفي ثلث المائة ولو قبلوا ذلك في المائتين سعى كل واحد منهم في ثلثي قيمته وثلث المائتين ولو قبلوا في ثلثمائة لا غير عتق من كل واحد ثلثه وسعى في ثلثي قيمته وفي مائة درهم ولو قال لأحد العبدین أنت حر على حصتك من الألف إذا قسمت عليك وعلى قيمة الألف فقبل يعتق وعليه جميع قيمته عندهما وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجاوز الألف كذا في محيط السرخسى \* ولو قال أنت حر بدموتي بالف فالقبول بدموته وإذا قبل بدموت المولى لم يعتق في الأصح إلا بعتاق الوصى أو الوارث أو القاضى عند امتناع الوارث والولاء للميت ولو أعتقه الوارث عن كفارة الميت لا يصح عن الكفارة بل عن الميت كذا في النهر القائق \* ثم الوصى مالك عتقه تحقيقاً لتعليقاً حتى أنه لو قال أنت حر إذا دخلت الدار فإنه لا يعتق والوارث مالك عتقه تحقيقاً وتعليقاً حتى أنه لو علقه بدخول الدار عتق بدخولها كذا في غاية البيان \* ولو قال إذا مات فانت حر على ألف وكذا إذا أدبت إلى ألفاً بدموتي فانت حر فادى إلى وارثه استحق الاعتاق كذا في التمر تاشي \* ولو قال لعبده حج عني حجة بدموتي وأنت حر ولا مال له سواه يحج عنه حجة وسطاً ثم يعتقه الوارث ويسعى في ثلثي قيمته فان أوصى الميت مع هذا الرجل بثلث ماله قسم الثلث بين العبد والموصى له على أربعة ثلاثة أو باعه منها للعبد ويسعى للموصى له في ثلث ربع رقبته ولو ورثة في ثلثي رقبته كذا في محيط السرخسى \* وإن قال لعبده ادفع إلى وصي بدموتي قيمة حجة يحج بها عني وأنت حر انصرف إلى قيمة الحجة الوسط وإذا أدى قيمة الحجة الوسط وجب اعتاقه ولا يتوقف تنفيذ العتق على أداء الحج وإذا عتق ينظر إن كان قيمة الوسط مثل قيمته أو أكثر فلا سعاية عليه ثم الوصى يحج عن الميت بثلث المؤدى من حيث يبلغ وإن كان أوصى لرجل بثلث ماله مع ذلك فثلثا قيمة الحجة للورثة والثلث يقسم بين الموصى له بالثلث وبين الحجة أربعة ثلاثة أو باعه للحجة وربع الثلث للموصى له فان كان قيمة الحجة الوسط مثل ثلثي قيمة العبد صار ثلث العبد وصية للعبد أيضاً فيقسم الثلث بين العبد وبين الموصى له بالثلث والحجة أو باعا سهم للعبد وسهم للموصى له وسهمان للحجة يحج بذلك من حيث يبلغ كذا في شرح الزيادات للعتابي \* إن قال لعبده ادفع إلى وصي قيمة حج فاذا دفعها إليه وحج بها عني فانت حر فهنا لا ينفذ العتق إلا بعد الحج ولو أتى بقيمة حج وسط لا يجبر الوصى على القبول فاذا أدى وحج وجب تنفيذ العتق وإذا عتق سعى في ثلث قيمته للورثة قلت قيمة الحج أو كثرت ولا يأخذ الوارث شيئاً مما أداه العبد إلى الوصى ولا يستسعون العبد قبل الحج وإن أوصى مع ذلك لرجل بثلث ماله يحج الوصى بكل ما أدى العبد ثم يعتق العبد ويسعى للورثة في ثلثي قيمته ويسعى للموصى له في ربع الثلث كذا في الكافي \* ولو قال لعبده حج عني بدموتي حجة وأنت حر فانت المولى في شوال فأراد العبد أن يخرج إلى الحج والورثة أن يمنعوه في هذه السنة بل يؤخر الحج إلى السنة القابلة فيؤدى حقهم في ثلثي الخدمة ثم يحج بثلاثة حتى لو مات المولى قبل وقت الذهاب للحج بأربعة أشهر ومسافة الحج في الذهاب والرجوع شهران يخدم الوارثة أربعة أشهر ويصرف إلى نفسه شهرين للحج ليستقيم الثلث والثلثان فاذا مات المولى في شوال فقالت الورثة للعبد اخرج والابنك فلم يخرج لا تبطل وصيته الإبرضاء وإن قال المولى حج

أيضا وقال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسى رحمه الله تعالى هو ليس بأدام عند الكل هو الصحيح \* رجل حلف أن لا يأكل اليوم الا رغيفا فأكل رغيفا مع الخسل أو الزبيب أو العلاخ الرطب اللبن لا يكون حائذاً إلا الاستثناء يقتضى المحاسة في المعنى المطلوب وهذه الاشياء لا تجانس الرغيف في المعنى المطلوب وهو الاكل \* رجل حلف أن لا يأكل من طعام فلان فأكل من خذله أو ملحه أو كاخجه أو بصله أو زيتته مع طعام نفسه كان حائذاً في قول محمد رحمه الله تعالى \* وكذلك في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى \* رجل قال إن أكلت من مال خنتي شيفاً أمرأته طالق فدفع إليه من عجين خنته فجعله في عجين آخر وخبره وأكله لا يكون حائذاً \* رجل حلف أن لا يأكل من ملح فلان أو حلف أن لا يشرب من شرابه فأخذ ماء ومالحاً للمحلى عليه وجعلها في عجين وأكل من ذلك الحبز لا يحنب لانه صار مستحسناً \* رجل حلف أن لا يأكل من لبن هاتين الشاتين فأكل من احدهما أو قال لا آكل من لبن هذا الغنم فأكل من لبن شاة واحدة كان حائذاً \* وكذا لو قال والله لا أشرب من ماء هذه الانهار فشرب من ماء نهر واحد كان حائذاً ولو حلف أن لا

ياك هاتين البيصتين لا يحنت حتى يأكلهما \* وكذا لو حلف أن لا يأكل هذه البيضة لا يحنت حتى يأكلها قال عني محمد رحمه الله تعالى كل شيء يأكله الرجل في مجلس واحد أو يشربه شربة واحدة فالخلف على جميعها لا يحنت يا كل البعض وكل شيء إذا حلف على الواحد منه يحنت في قايه فاذا جع بين اثنين أو أكثر فإنه يحنت في قايه \* رجل قال لا أقرأ قرآن إلا أن أكلتهما هذين الرغيفين فبعدهما خروا كات كل واحد منهما رغيفاً أو كات احدهما الرغيفين الاشياء كات الاخرى الباقي عتق عبده \* رجل حلف أن لا يأكل أرزاً غسلاً

من الارزحسوا لا يكون حائشاً لان ذلك ليس باكل \* قال اذا حلف على اكل ما يؤكل لا يحنت بالشرب وكذا لو كانت اليمين على العكس هذا اذا كان بالغربية وان كان بالغارسية كان حائشاً لما قلنا \* رجل حلف لا يغدي امرأته اليوم بالن درهم فاشترى رغيفاً بالن درهم وغداها كان باراً \* رجل قال لغيره والله لا آكل من طعامك شياً فان كانت منه شيئاً فهو على حرام فاكل من طعامه لقمة حنت في اليمين الاولى فان عادوا كل حنت في قوله فهو على حرام ويلزمه كفارتان \* رجل اكل شيئاً سيرا (٤١) فقال له رجل آخر تغديت فقال عبده حران

كان تغدي قالوا لا يكون حائشاً حتى يأكل اكل كـ ثم من نصف الشبع \* حلف أن لا يذوق في منزل فلان طعاماً ولا شراً فاذن فيه شيئاً أدخله في فمه ولم يصل الى جوفه كان حائشاً وهو على الذوق وان كان قال له رجل تغدي عندي اليوم خاف ان لا يذوق في منزله طعاماً ولا شراً فان هذا يكون على الاكل لا على الذوق \* رجل قال الحرام على حرام والخير على حرام انما غفوا فيه والصحيح أنه يكون بمنزلة وذكر الناطق أنه اذا اكل من الخير لقمة وشرب من الخمر شربة يلزمه الكفارتان \* رجل حلف أن لا يأكل حراماً فاشترى بدرهم الغصب طعاماً وأكل لا يكون حائشاً قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى الحرام المطلق في اليمين ما هو حرام عند الكل بدليل لا شبهة فيه (فصل في اليمين على الشرب) رجل حلف أن لا يشرب نبيذ زبيب فشرّب نبيذ المشمش كان حائشاً لانه زبيب \* رجل حلف أن لا يشرب هذا الماء فأنجمد فأكاه لا يكون حائشاً فان ذاب وعاد ماء فشرّب كان حائشاً \* رجل حلف أن يشرب من قدح فلان فصب من قدح فلان على يده وشرب لا يكون حائشاً لان الشرب من القدح أن يضع فيه على القدح \* رجل حلف ان يشرب من وسط الدجاجة فشرّب من موضع

عني في هذه السنة وأنت حرفات الاولى في شوال فلو رثته ان عنوه في هذه السنة لحقهم في ثلثي الخدمة فاذا منعه بطالت وصيته لغوات شرط العتق وهو أداء الحج في هذه السنة ولو قال لعبده ج عني بعد موتي بخمس سنين وأنت حرفانه يخدم الورثة الى أن تجيء ذلك السنة فاذا جاءت تلك السنة يخرج ويحج فاذا حج يجب اعتاقه ويسعى للورثة في ثلثي قيمته وان قال أدالي ألفاً حج بها فأنت حر يتعلق العتق بأداء ألف دون الحج بخلاف قوله اذا أديت الى ألفاً حج بها فأنت حر لا يعتق ما لم يحج كذا في شرح الزيادات للعتابي \* سئل الفقيه أبو جعفر عن الرجل قال لعبده صم عني يوماً وأنت حر أو قال صل عني ركعتين وأنت حر قال عتق العبد صام أو لم يصم صلى أو لم يصل كذا في الذخيرة \* ولو قال لورثته اذا أدى اليكم عبيدي فلان بعد موتي كبر ففهر حر أو قال فاعتقه فأتى بالردى وقبل الوارث لا يعتق ولو أدى الوسط لا يعتق الا باعتاق الورثة أو الوصي أو القاضي كذا في الكافي والله أعلم بالصواب

#### (الباب السادس في التدبير)

التدبير على نوعين مطلق ومقيّد (المطلق) ما علق عتقه بموته من غير انضمام شيء آخر اليه كذا في الينابيع \* (وله ألفاظ) قد يكون صريح اللفظ مثل أن يقول أنت مدبر أو دبر تلك وقد يكون بلفظ التحريض أو اعتاق نحو أن يقول أنت حر بعد موتي أو حررتك بعد موتي أو أنت معتق أو عتيق بعد موتي وقد يكون بلفظ اليمين بان يقول ان مت فأنت حر أو يقول اذا مت أو متى مت أو متى مات أو ان حدث لي حدث أو متى حدث لي وكذا اذا ذكر في هذه الالفاظ مكان الموت الوفاة أو الهلاك وقد يكون بلفظ الوصية وهو أن يوصي لعبده بنفسه أو برقبته أو بعتقه أو بوصية يستحق من جلها رقبته أو بعضها نحو أن يقول أوصيتك بنفسك أو رقبته أو بعتقك أو كل ما يعبر به عن جميع البدن وكذا لو قال أوصيت لك بثلث مالي كذا في البدائع \* ولو أوصي لعبده بسهم من ماله عتق بموته ولو أوصي له بجزء من ماله لم يعتق كذا في السراج الوهاج \* ولو قال لعبده أنت مدبر بعد موتي يصير مدبر الحال وكذلك لو قال أعتقتك فأنت حر بعد موتي أو عن دبر موتي أو أنت حر في موتي أو مع موتي كذا في محيط السرخسي \* وحكم المطلق اذا كان حياً لا يجوز بيعه ولا هيبته ولا تزوج عليه ولا التصديق به ولا رهنه وله اعتاقه وكتاتبه كذا في السراج الوهاج \* فان باعه وقضى القاضي بجواز بيعه ندمه وعاؤه ويكون فسخا للتدبير حتى لو عاد اليه يوماً من الدهر بوجه من الوجوه ثم مات لا يعتق كذا في الظهيرية \* وللمولى أن يستخذه ويؤجره وان كانت أمة وطئها وله أن يزوجه كذا في الكافي \* وأكسابه ومهر المدبرة وأرشها للمولى كذا في الينابيع \* فان مات المولى عتق المدبر من ثلث ماله حتى لو لم يكن له مال غيره سعى في ثلثيه كذا في الكافي اذا كان على المولى دين مستغرق لرقبة المدبر يسعى في جميع قيمته لعزماء المولى كذا في غاية البيان \* وولاء المدبر لمدبره ولا ينتقل عنه وان عتق من جهة غيره صورته المدبرة اذا كانت بين اثنين جاءت بولد فادعاه أحدهما ثبت نسبها وغرم شريكه والولاء بينهما وكذا المدبر بين شريكين أعتقه أحدهما وهو موسر فضمن عتق ولم يتغير الولاء كذا في الايضاح (أما المقيّد) فهو أن يعلق عتق عبده بموته موصوفاً

(٦ - (الفتاوى) - ثاني) لا يقع عليه اسم الشط وذلك مقدار الثالث والرابع كان باراً \* رجل حلف أن لا يشرب في ضيافة فلان أكثر من مرة فشرّب في داره مرة وفي بستانه مرة قالوا ان كانت الضيافة واحدة كان حائشاً \* رجل حلف أن لا يشرب ماء فشرّب ماء القلية لا يكون حائشاً لانه ليس بماء مطلق بمنزلة ماء القضب \* رجل حلف أن لا يشرب الخمر في هذه القرية فشرّب في كرومها وفي ضياعها قالوا ان شرب في عمران القرية أو في كروم متصلة بالقرية كان حائشاً وان شرب فيما لا يكون متصلاً بال عمران لا يكون حائشاً \* رجل حلف



بطلاق امرأته أن لا يشرب المسكر فصب في حلقه ودخل جوفه قالوا ان دخل جوفه بغير فعله لا يكون حاشا فاشرب بعد ذلك كان حاشا ولو  
صب في فيه فامسكه ثم شربه بعد ذلك حنت \* رجل عاتبه امرأته في شرب المسكر فقال ان تركت شربه فعلى كذا فادام يعزم أن لا يشرب  
شربة الا أنه لم يشرب لا يكون حاشا \* رجل حلف أن لا يشرب شرابا يسكر منه فصب شرابا يسكر في شرب لا يسكر فشر به منه ان كان  
الاحتياط بحال لو شرب منه يسكر كان حاشا (٤٢) \* رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يشرب الخمر مادام بخارا فخرج الى قصر الجحوش ثم

عاد وشرب قال الشيخ الامام أبو بكر  
محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان  
نوى بقوله مادام بخارا اقامة  
السكنى وكان سكناه بخارا كان  
حاشا وان نوى اقامته ببذنه فاذا  
خرج الى قصر الجحوش لا يبقى البين  
وان لم يكن له نية فخرج بنفسه  
كفاه \* رجل حلفا كرم نبيذ  
خو رم قال الشيخ الامام هذارجه  
الله تعالى هو على النى لان شارب  
الخمر عند الفسقة يسمى نبيذ خو  
\* ولو قال كرمي خو رم قال رحمه  
الله تعالى هذا يقع على كل مسكر  
نبا كان أو لم يكن وقال القاضي  
الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى  
في عرفنا اسم النبيذ يقع على كل  
مسكر من ماء العنب نبا كان أو  
مطبوخا واسم في يقع على الخمر  
خاصة وسيبقى يقع على كل مسكر  
من العنب أيضا وعليه الفتوى  
\* رجل حلف أن لا يشرب خرا  
ولا مثلا ولا كذا وكذا من  
الاشربة فشر بواحد منها كان  
حاشا ولو قال والله لا آكل خبز ولا  
لحفا كل أحد هما كان حاشا \*  
ولو عطف ولم يعد حرف النقي كما  
لو قال لا أشرب خرا ومثلا وكذا  
فكذلك الجواب \* رجل حلف  
أن لا يأكل من اللحم الذي يجيء  
به فلان فجاء فلان بلحم فشواه  
ووضع تحته خبزا أو جعله جوذا

بصفة أو بموته وشرط آخر نحو أن يقول ان مت من مرضي هذا أو من سفرى هذا فانت حر ونحو  
ذلك مما يحتمل أن يكون موته على تلك الصفة ويحتمل أن لا يكون وكذا اذا كرم مع موته شرطا  
آخر يحتمل الوجود والعدم فهو مدبر مقيد كذا في البدائع \* وحكمه اذا مات على تلك الصفة كذا في  
المطلق وفي الحياة للمولى أن يتصرف فيه بجميع التصرفات من البيع والتخليك وغيرهما كذا في  
السراج الوهاج \* روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا قال ان مت ودفنت أو غسلت  
أو كفنت فانت حر فليس بمدبر وان مات وهو في ملكه استحب له أن يعتق من الثلث كذا في الينابيع  
\* ومن المقيد أن يقول ان مت الى سنة أو الى عشر سنين كذا في الهداية \* ولو وقته بوقت لا يعيش  
مثله اليه بان قال ان مت الى مائة سنة فانت حر ومثله لا يعيش الى مائة سنة فهو مدبر مطلق عند الحسن  
ابن زياد وهو المختار كذا في التبيين \* واذا قال لعبدك أنت حر يوم أموت ولم ينو النحر كان مدبرا  
مطلقا وان نوى النهار دون الليل كان مدبرا مقيدا كذا في الظهيرية \* وان قال أنت حر قبل موتي  
بشهر فمضى شهر فانت حر بالاجماع لكن من الثلث عند أبي بكر الاسكاف وقال أبو القاسم من  
جميع المال وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال أبو الليث وهو الصحيح كذا في الغياثة \* وان  
مات قبله في الشهر لا يعتق كذا في شرح الطحاوي \* ولو قال أنت حر بعد موتي بيوم لا يكون  
مدبرا وله أن يبيعه ولومات المولى وهو في ملكه يعتق من الثلث اذا مضى يوم بعد موته ولا يعتق الا  
باعتق الوارث كذا في فتاوى قاضخان \* ويؤمر الوارث باعتقائه استحسانا كذا في التهذيب \* ولو  
قال أنت حر بعد موتي وموت فلان أو قال بعد موت فلان وموتى فهذا لا يكون مدبرا مطلقا في الحال  
فان مات فلان أولا والغلام في ملك المولى الا أن يصير مدبرا مطلقا وان مات المولى قبل موت فلان  
لا يصير مدبرا وكان للورثة أن يبيعه كذا في المحيط \* ولو قال أنت حر الساعة بعد موتي يعتق بعد  
الموت كذا في الظهيرية \* رجل قال لعبدك لا سبيل لاحد عليك بعد موتي قالوا يصير مدبرا كذا في  
فتاوى قاضخان \* روى الحسن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو قال أنت مدبر عن فلان فهو مدبر عن  
نفسه كذا في محيط السرخسي \* ولو قال أو صيت برقبته لك فقال لا قبل فهو مدبر وليس رده بشئ  
كذا في خزانة المفتين \* رجل قال لعبدك له أحد كذا حر بعد موتي وله وصية مائة ثم مات عتقا وله  
وصية مائة درهم بينهما ولو قال لكل واحد منكما مائة درهم بطلت احدي المائتين لان أحدهما  
عبد فلا يصح الوصية له كذا في الظهيرية \* ولو قال ان ملكتك فانت مدبر فلك بعضه لم يصير مدبرا  
كذا في العتبية \* ولو قال لامة لا ملكها اذا اشريتك فانت حر بعد موتى أو قال ان اشريتك ومات  
فانت حر فاشترها تصير مدبرة فان أعتقها ثم ارتدت ولحق بدار الحرب ثم سببت فاشترها لم تكن  
مدبرة حتى لو مات لا تعتق كذا في شرح الجامع الكبير للحصري \* ولو قال لامة ان ملكتك فانت حر  
بعد موتى فولدت ثم اشترها تصير الام مدبرة دون الولد ولو قال المولى ولدت قبل التدبير وقالت بل بعده  
فالتقول للمولى مع يمينه على علمه والبينة لها ولو قال لامتي ان ملكتك فانت ما حرتان بعد موتى  
بشهرين فلك احدهما وولدت عنده ثم ملك الاخرى عتقا عن دبره وولد الاولى رقيق كذا في محيط

السرخسي

وكل الحالف من الجوذب الذي أصابه دسم اللحم كان حاشا \* وكذا لو حلف أن لا يأكل مما يجيء به

فلان فجاء فلان بجمص فطبخه وأكل الحالف من ذلك المرققة وفيه طعم الجمص كان حاشا \* رجل خاصته امرأته من جهة شرب الخمر فحلف  
أن لا يشرب حراما من هذا الجنس ثم جاء فأكل فيه لا يكون حاشا \* رجل قال بالفارسية اكر كسي راني بعدد هم فامرأته كذا فاليمين على  
ما نوى ان نوى السقي لا يحنت بالاهداء وان نوى الاهداء لا يحنت بالسقي وان لم ينو شيئا فان دفع وسقي كان حاشا في يمينه \* رجل قال لعبدك ان

سقيت الجار فانت حر قد ذهب العبد بالجار الى الساعه لم يشرب ماء في العبد لا به ساء وان لم يشرب ماء حلف ان لا يشرب من هذا الماء العذب قصب  
في ماء ملح فطلب الماء فشربه لا يحنت \* وكذا لو حلف على الماء المالح فصبه على العذب \* ولو حلف ان لا يشرب لبن المعز وأخذ لبن المعز  
ونخله لبن الضأن ولبن الضأن غالب فشر به لا يحنت \* ولو حلف على معز بعينه ان لا يشرب لبنها فخلط لبن لبن ضأن ولبن الضأن غالب ثم  
شربه كان حائثا بخلاف غير المعين \* ولو حلف ان لا يشرب اللبن فخلط لبن النعم (١٣) بالماء ان ظهر لون اللبن وطعمه كان حائثا \* ولو

حلف ان لا يشرب من هذا الحب  
فأخذ الماء من الحب بانه وشربه  
لا يحنت في قول أبي حنيفة ورجحه  
الله تعالى ما لم يضع فاء على الحب  
قبل هذا اذا كان الحب ملائ  
فان لم يكن فاعترف منه وشرب  
يحنت في قولهم \* وكذا لو حلف  
ان لا يشرب من هذه البئر أو الجرة  
فان كانت ملائنة فعند أبي حنيفة  
وجه الله تعالى لا يكون حائثا ما لم  
يضع فاء عليها \* وكذا لو حلف ان  
لا يشرب ماء زمزم فشرب ماء زمزم  
بأى وجه شرب كان حائثا وان صب  
ماء زمزم في ماء آخر يمتسج فيه  
العالم \* ولو حلف ان لا يشرب  
ماء السماء فاجتمع المطر في مكان  
فشرب كان حائثا بأي وجهه شرب  
ولو حلف ان لا يشرب من الفرات  
فشرب منه كرا كرا كان حائثا  
في قولهم وان أخذ الماء بانية أو  
اغترف أو سقاء غيره لا يحنت في  
قول أبي حنيفة وجه الله تعالى ولو  
شرب من نهر ياخذ الماء من الفرات  
لا يحنت في قولهم ولو حلف ان لا  
يشرب من ماء الفرات فشرب من  
ماء الفرات بانية أو بالاغترف  
أو كرا أو شرب من نهر ياخذ الماء  
من الفرات كان حائثا وان شرب  
من نهر لا ياخذ الماء من الفرات  
وانما ياخذ من واد آخر كالدجلة  
ونحوها لا يكون حائثا \* ولو حلف

السرخسي \* ولو قال أنت حر بعد كلامك فلانا وبعد موتي فمكلم فلانا كان مدبرا وكذا لو قال  
كلمت فلانا فانت حر بعد موتي فمكلم فلانا كان مدبرا وكذا في البدائع \* رجل قال لعبد أنت حر بعد  
موتي ان لم تشرب الخمر فقام أشبهرا بعد موت المولى ولم يشرب الخمر ثم شرب الخمر قبل ان يعتق بطل  
عقده فان رفع الامر الى القاضي بعدم موت المولى قبل ان يشرب الخمر فامضى فيه العتق ثم شرب الخمر  
بعد ذلك لم يرد الى الرق كذا في الظهيرية \* قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا قال أنت حر بعد موتي  
ان شئت الساعة فشاء العبد من ساعته فهو حر من الثلث بعد موت المولى فان نوى بالمشيئة بعد الموت  
فليس للعبد مشيئة حتى يموت المولى فان مات فشاء عند موته عتق من الثلث بغير تدبير كذا في  
الينابيع \* وكان الشيخ أبو بكر الرازي يقول الصحيح أنه لا يعتق الا باعتاق من الورثة أو الوصي  
وبه جزم الحالك في مختصره كذا في النهر الغائق \* ثم في ظاهر الجواب تعتبر المشيئة بعد موت  
المولى في المجلس كذا في غاية السرخسي \* ولو قال لعبد أنت حر ان شئت بعد موتي فمات المولى  
وقام العبد من مجلسه الذي علم فيه بموت المولى أو أخذ في عمل آخر فان ذلك لا يبطل شيئا مما جعله  
اليه كذا في البدائع \* واذا قال غيره دبر عبدى فاعتقه المأمور لا يصح واذا جعل الرجل أمر  
عبد له الى صبي فقال دبره ان شئت فدبره فهو جائز سواء كان الصبي يعقل أو لا يعقل كذا في المحيط \* قال  
لرجلين دبر عبدى فدبره أحدهما جاز ولو جعل أمره في التدبير اليهما بان قال جعلت أمره اليكما في  
التدبير فدبره أحدهما لا يجوز كذا في فتح القدير \* رجل قال في مرضه أعتقوا عني فلانا بعد موتي  
ان شاء الله تعالى أو قال هو حر بعد موتى ان شاء الله تعالى في الاستئذان يصح الاستئذان في قوله هو  
حر ان شاء الله ولا يصح في الامر بالاعتاق كذا في فتاوى قاضيهان \* ذكر في الزيادات ومن دبر عبده  
على ألف فقبل فهو مدبر ولا شيء عليه كذا في محيط السرخسي \* عبد بين رجلين دبر أحدهما فعلى  
قول أبي حنيفة وجهه الله تعالى يقتصر التدبير على نصيب المدبر وللشريك الساكت في نصيبه  
خيارات خمسة ان كان المدبر موسرا ان شاء دبر نصيبه كمدبر وكان مدبرا بينهما فاذا أت أحدهما  
عتق نصيبه من الثلث ويسعى في نصف قيمته للثاني الا اذا مات الاخر قبل أخذ السعاية بطلت  
السعاية وان شاء أعتق فاذا أعتق صح عتقه وللمدبر أن يرجع على المعتق نصف القيمة مدبرا  
والولاة بينهما والمعتق أن يرجع على العبد بما ضمن وان شاء المدبر أعتق وان شاء استسعى العبد  
وان شاء استسعى فيعتق اذا أدى ذلك النصف وللمدبر أن يرجع على العبد فيستسعيه فاذا أدى  
عتق كله وان مات المدبر قبل أن ياخذ السعاية بطلت السعاية وعتق ذلك النصف من ثلث ماله وان  
شاء تركه كذلك فاذا مات يكون نصيبه موروثا عنه للورثة فيكون الخيار للورثة في العتق والسعاية  
ونحوه وان مات المدبر عتق ذلك النصف من الثلث ولغير المدبر أن يستسعى العبد في نصف قيمته  
والولاة بينهما وان شاء ضمن المدبر قيمة نصيبه اذا كان موسرا فالولاة كله للمدبر وللمدبر أن يرجع  
بما ضمن على العبد وان لم يرجع حتى مات عتق نصيبه من ثلث المال وسعى للنصف الاخر كاملا  
للورثة وخيارات أربعة ان كان المدبر معسرا وليس له حق تضمين المدبر كذا في التتارخانية \* عبد

ان لا يشرب ماء فراتا أو من ماء فرات فشرب ماء عبدا من دجلة أو نحوها كان حائثا \* رجل حلف ان لا يشرب عصيرا فعصر حبة عنب أو  
عنقودا في حلقه لا يكون حائثا ولو عصره في كفه ثم ساء كان حائثا ولو قال لا يدخل العصير في حلقى كان حائثا في الوجهين قال رضي الله  
تعالى عنه هذا في عرفهم أما في عرفنا ينبغي أن لا يكون حائثا لان ماء العنب لا يسمى عصيرا في أول ما يعصر \* رجل حلف ان لا يشرب الشراب  
ولم ينوشيا كان اليمين على الخمر قال رضي الله تعالى عنه في عرفنا يقع اليمين على كل مسكر \* رجل قال لا مرأته وفي يدها قدح من ماء ان شربت



هذا الماء أو وضعته أو صبيته أو أعطته أنسا فانت طالق قالوا أرسل فيه ثوبا أو ملنا حتى تاشف الماء قال رضي الله تعالى عنه وهذا إذا قال في يمينه أو شيئا منه فان لم يقل أو شيئا منه فشرى البعض وصب البعض لا يكون حائشا \* رجل عوتب على شرب الخمر فحلف أن لا يشرب مما يخرج من هذا الكرم فهو على شرب الخمر اربعة ابار المعاني كلام الناس \* (فصل في اللبس والكسوة والخياطة) \* رجل حلف أن لا يلبس ثوبا من غزل فلانة فلبس ثوبا (٤١) من غزلها ان نوى عين الغزل لا يكون حائشا لان نوى حقيقة كلامه فصحت نيته كالحلف

أن لا يشرب الماء ونوى جميع المياه تصح نيته وان نوى ما لا يمكن \* ولو حلف أن لا يلبس ثوبا من غزلها فلبس ثوبا من غزلها وغزل غيرها لا يكون حائشا وان كان غزل غيرها خرا من مائة خرو سواء كان غزلها مختلطا أو كان غزل كل واحد منهما في طرف وهذا كالحلف أن لا يلبس ثوب فلان فلبس ثوبا بين فلان وبين غيره لا يكون حائشا ولو حلف أن لا يلبس من نسج فلان فلبس ثوبا نسجه فلان مع غيره كان حائشا ولو قال ثوبا من نسج فلان فلبس ثوبا بنسجه فلان مع غيره ان كان نسجه واحد فنسجه اثنان لا يكون حائشا وان كان ثوبا لا ينسجه الا اثنان فلبس كان حائشا ولو حلف أن لا يلبس ثوبا من غزل فلانة فلبس ثوبا من غزل فلانة وغزل غيرها كان حائشا وان كان غزل فلانة خيطا واحدا ولو حلف أن لا يلبس من نسج فلان فلبس ثوبا نسجه غلمان فلان ان كان فلان نسج بنفسه لا يكون حائشا وان كان لا ينسج بنفسه يكون حائشا ولو حلف أن لا يلبس من غزل فلانة فلبس ثوبا خيطا بغزل فلانة لا يكون حائشا \* وكذا لو لبس ثوبا نيه سلكة من غزلها ولو لبس تسكة من غزلها حنث في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يحنث في قول

بين شريكين دبراه معا فقال كل واحد قد دبرتك أو قال كل واحد نصيب منك مدبر أو قال كل واحد اذا مت فانت حر أو قال كل واحد اذا مت فانت حر بعد موتي أو قال كل واحد اذا مت فانت حر بعد موتي وخرج الكلام منهما معا صار مدبرا لهما كذا في شرح الطحاوي \* فاذا مات أحدهما عتق نصيبه من الثلث والاخر بالخيار ان شاء أعتق وان شاء كاتب وان شاء استسعى وليس له أن يتركه على حاله فاذا مات الباقي منهما قبل أخذ السعاية بطلت السعاية وعتق ان كان يخرج من الثلث وان قال اذا مت فانت حرا أو أنت حر بعد موتنا وخرج كلامهما معا لا يصير مدبرا الا اذا مات أحدهما يصير نصيب الباقي منهما مدبرا وصار نصيب الميت ميراثا ورثته ولهم الخيار ان شاءوا أعتقوا وان شاءوا دبروا وان شاءوا كاتبوا وان شاءوا استسعوا وان شاءوا ضمنوا الشريك ان كان مومرا واذا مات الاخر عتق نصيبه من الثلث \* مدبرة بين رجلين جاءت بولد ولم يدعه أحدهما فهو مدبر بينهما كماه فان ادعاه أحدهما في الاختسان ثبت نسبه وصار نصف الجارية أم ولده ونصفها مدبر على حالها للشرب يك ويغرم المدعي نصف العقر لشريكه ونصف قيمة الولد مدبرا ولا يضمن نصف قيمة الام فان مات المدعي أو لاعتق نصيبه بغير شيء ولا يضمن للساكت شيئا وتسعى في نصيب الاخر في قولهم جميعا فان مات الاخر قبل أن يأخذ السعاية عتق كلها ان خرجت من ثلث ماله وبطلت السعاية عنها في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان مات الذي لم يدع أو لاعتق نصيبه من الثلث ولا تسعى في نصيب الاخر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في البدائع \* ولو لم يمت واحد منهما حتى ولدت ولدا آخر فادعاه الثاني ثبت النسب استحسانا ولا يضمن لشريكه شيئا من الولد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه ولد للشريك وولد أم الولد لا قيمة له عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما ويضمن نصف العقر وان ادعى الاول الثاني أيضا يضمن نصف قيمته مدبرا وعليه نصف العقر بالوطء الثاني كذا في محيط السر حسي \* المدبرة بين رجلين ان جاءت بولد ادعيا جميعا معا ثبت نسبه منهما جميعا وصارت الجارية أم ولدهما جميعا ويبطل التدبير كذا في البدائع \* رجل كتب في كتاب الوصية أن عبده فلانا حر بعد موته ولم يسمع منه أحد ثم مات وخجست الورثة لما وجد في كتاب الوصية فهو مملوك لانهم أنكروا اعتاقه وان ادعى العبد علم الورثة فالقول قول الورثة مع أيماهم على علمهم كذا في الفتاوى الكبرى \* اذا دبر الرجل مافي بطن جاريته فهو جارتان ولدت بعد ذلك لآخر من ستة أشهر فهو مدبر وان ولدت لاكثر من ذلك لا يكون مدبرا كذا في الظهيرية \* دبر مافي بطن أمته لا يبيعه ولا يهبها ولا يهرها حتى تضع حملها كذا في محيط السر حسي \* ولو ولدت ولدين أحدهما لآخر من ستة أشهر والثاني لاكثر منها يبيعهم فلهما مدبران كذا في الينابيع ولو دبر مافي بطن أمته ثم كاتب الامة يجوز فان وضعت بعدها القول ولدا لآخر من ستة أشهر فهو مدبر مقصود بالتدبير من جهة المولى ومكاتب تبعا للام فان أدت الام بدل الكتابة الى المولى عتقا بالكتابة وان لم تؤد حتى مات المولى عتق الولد بالتدبير وتبقى الام مكاتبة على حالها وان لم يمت المولى لكن ماتت الام سعى الولد فيما على الام على نجوم الام فان مات المولى بعد ذلك فان كان الولد يخرج

محمد رحمه الله تعالى والفتوى على قول محمد رحمه الله تعالى ويكره لبس التسكة من الحر في قولهما جميعا لانه مستعمل للحرير وان لم يكن لبسا ولو كانت العروة أو الزر من غزلها لا يكون حائشا في عين اللبس ولا يكره \* وكذا لو كانت اللبنة من غزلها لا يكون حائشا \* وكذا الزريق عند البعض والرقعة التي يقال لها بالفارسية سبان اذا كان من غزلها روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه يكون حائشا واذا كان حائشا في الرقعة كان حائشا في اللبنة والزريق أيضا لانه لا يسمى لبسا \* وكذا الرقعة التي تكون على الجيب ولو أخذ

اللعاف كان حائنا لانه لا بلس ولو  
حلف لا بلس السرارويل أو الحفين  
فادخل احدى رجله في السرارويل  
أو بلس احدى خفيه لا يكون حائنا  
ولو حلف أن لا بلس هذا الثوب  
فالقي عليه وهو نائم ثم رفع عنه وهو  
نائم قال البخني رحمه الله تعالى لا  
يكون حائنا وقال الفقيه أبو الليث  
رحمه الله تعالى وعن عيسى بن أبان  
ومحمد وجهما الله تعالى أنه يكون  
حائنا قال المقيس القياس ما قاله  
الجلبي وبه نأخذ وان ألقى عليه  
وهو نائم فلما انبأ القاه من نفسه  
لا يكون حائنا وان تركه حتى استقر  
عليه كان حائنا \* ولو ألقى عليه  
وهو منتبه حنث علم بذلك أو لم يعلم  
كذا قاله أبو نصر رحمه الله تعالى  
\* ولو حلف أن لا بلس ثوبا من  
غزلها فلبس كسا من غزلها كان  
حائنا لانه ثوب \* ولو قال أكر رشتي  
ثوبين من اندر آيد فانت طالق  
فوضع يده على غزلها أو خاطبه  
فميصا لا يكون حائنا حتى عن أبي  
مطيع رحمه الله تعالى انه سئل عن  
هذا في آخر عمره فاشار برأسه أنه لا  
يقع الطلاق قال الفقيه أبو الليث  
رحمه الله تعالى هذا دليل على ان  
المفتي اذا سئل عن مسئلة ففرأه  
رأسه بالجواب بلا أو بنعم يؤخذ  
بذلك بخلاف الوصية فانه لا يؤخذ  
فها بالاشارة وكذلك في الشهادة

لان ذلك امر يتعلق بالله \* وجعل حلف أن لا يلبس ثوبا من غزل فلانة فلبس ثوبا من غزلها وعلمه من غزل غيرها كان حاشا لان العلم تبسح  
محض لا يعتبر \* وكذا لو حلف أن لا يلبس من غزل فلانة فلبس ثوبا بعلمه من غزل فلانة لا يكون حاشا وان كان في الثوب شيء يسير غير العلم من  
غزلها كان حاشا \* وكذا لو لبس ثوبا بعلمه من الحرير لا يكره ذلك في النوادر ولم يقصد العلم بشيء وعمل فقال لان العلم تبسح محض \* وكذا  
ذكر شمس الاثمة السيرحي رحمه الله تعالى في شرح السير لانه لا باس بالعلم من الحرير ولم يقصد العلم بشيء وعمل فقال لان العلم تبسح \* ولو



ليس ثوباً بالبنته من الحر يكره في ظاهر الرواية وقرئ في ظاهر الرواية بين البنته وبين العلم في حكم السكر اهـ ووجهه هو أن ما هو المقصود من ليس الثوب وهو دفع الحر والبرد يتعلق بتمامه بالبنته فلا تكون البنته تبعاً بخلاف العلم \* ولو حلف أن لا يلبس ثوباً من غزل فلانة فليس ثوب من غزلها وغزل غيرها في آخر الثوب أو في أوله فقطع من الثوب ما هو من غزلها وليس له أن كان يبلغ أزاراً أو رداءً كان حائشاً وان لم يبلغ ذلك لا يكون حائشاً \* ولو (٤٦) ليس ذلك الثوب قبل أن يقطع منه ما هو من غزل غيرها لا يكون حائشاً \* ولو حلفت

امرأة أن لا تلبس من غزل نفسها ثوباً فلبست خماراً أو مئذنة لا تحنت في عيها \* وكذا العمامة لان ذلك ليس بثوب ولهذا لا تحوز في الكفارة الا أن تكون عمامة لو تلفت بها كانت أزاراً أو رداءً أو يقطع من مثلها قميص أو سراويل فيتم ذلك تكون حائشة لان ذلك يحوز في الكفارة \* حلف الرجل أن لا يدخل ثمن غزلها في سودزيانه فباع الحالف ثوباً من امرأته واشترى بثمن الثوب كسوة لولده الصغير قال الفقيه أبو جعفر رجه الله تعالى ان اشترى بثمن الثوب لولده الصغير ثوباً يقضى بمثل ذلك الثوب حق الولد عليه كان حائشاً سواء اشترى ثوباً لولده باذنها أو بغير اذنها لانه قضى بثمن الثوب حقاً على نفسه وصار كأنه اشترى الثوب بنفسه فحيث \* وان اشترى لولده أفضل مما يستحق عليه فان اشترى باذنها لا يكون حائشاً لانه لما اشترى باذنها صار مشترى لها فان اشترى بغير اذنها كان حائشاً لانه صار مشترى بنفسه \* ولو قال لامرأته اكروا بسمان ثوباً بكار أكيد يا سودوزيان من درآيد فكذا فباعته غزلها فاشترت بثمنه ثوباً وسقت زوجها لا يكون حائشاً في عيها لانه لم يدخل عين الغزل ولا ثمنه في سودوزيانه لان الدخول في سود

ونصفه بالتدبير ان خرج عتق وان لم يكن له مال غيره عتق النصف بحانا ويسعى في ثلث النصف وهو ثلث السك ولو كان عبيد فقال أحدهم كم مدبر أو حر ومات قبل البيان ولا مال له غيرهما والقول في الصحة عتق ربع كل واحد منهما بحانا من جميع المال وربع كل واحد بالتدبير من الثلث ويسعى كل واحد في نصف قيمته على كل حال ولو قال أنتم احرا أو مدبران والمسئلة بحالها عتق نصف كل واحد بالعتق البات ونصف كل واحد بالتدبير هذا اذا كان القول في الصحة وان كان القول في المرض يعتبر بذلك من الثلث كذا في شرح الطحاوي \* ولو قال في صحته لعبد ومدبره أحدهم مدبر والاخر حر ولا مال له غيرهما ومات قبل البيان عتق المقتن من كل المال والمدبر من الثلث ولو عكس فقال أحدهم كذا والاخر مدبر فكذلك عند أبي يوسف رجه الله تعالى لانه اخبار تقدم أو تأخر وعند محمد رجه الله تعالى يعتق نصف كل واحد من كل المال والنصف بالتدبير من الثلث وكذا لو قال أحدهم حر والاخر مدبر يعتق المقتن والمدبر مدبر بحاله وهذا قولهم كذا في الكافي \* ولو قال مدبرين له أحدهم حر فخرج من عنده فرد من هذين المدبرين ودخل عليه عبد فقال للمدبر الثابت والعبد لداخل أحدهم كم مدبر يعتق المدبر الذي خرج بعد قوله أحدهم حر والعبد الداخل على حاله لا يعتق شيء منه وبقي المدبر الثابت مدبراً وان قال المدبرين ولقن له في صحته أحدهم مدبر وأحدهم الباقيين حر ومات قبل البيان كان للقن نصف العتق البات فيعتق من العبد نصفه ويسعى في النصف الباقي ونصف العتق بين المدبرين فيعتق من كل واحد منهما ربعه من جميع المال بالعتق البات وثلاثة ارباع من الثلث بالتدبير وكذا لو عكس المسئلة بان قدم الحرية وقال أحدهم حر والاخر مدبر يكون نصف العتق البات للقن ونصفه للمدبر لكل واحد ربع وهي رواية الزيات وذكر الامام قاضيان الصحيح ما ذكره في الزيادات كذا في شرح تلميص الجامع الكبير \* ولو قال أحدهم مدبر والباقيان حران عتق القن ونصف كل مدبر بالاعتاق ولو قدم العتق فقال أحدهم حر والباقيان مدبران عتق ثلث كل واحد بالاعتاق ولو قال المدبر وقنين أحدهم مدبر والباقيان حران عتق القنان من كل المال والاول خبر ولو قال أحدهم حر والباقيان مدبران عتق ثلث كل واحد بالاعتاق وثلاثا كل واحد منهم من الثلث بالتدبير وكذا لو كانوا عبيداً فقال أحدهم حر والباقيان مدبران عتق ثلث كل واحد من كل المال والباقي بالتدبير ولو عكس فقال أحدهم مدبر والباقيان حران عتق من كل واحد ثلثاه من كل المال وما بقي من الثلث كذا في الكافي \* ولو قال لثلاثة أعبد أحدهم مدبراً ثلثان منهم حران أو مدبران ومات قبل البيان وكان القول فيه في حاله الصحة عتق من كل واحد ثلثه بالاجاب البات وبقي ثلثا المدبر مدبراً كما كان وصار ربع كل واحد من العبدين مدبراً أيضاً بالتدبير كان له مال يخرج رقبة وسدس من الثلث عتق المدبر المعروف كله وعتق من كل واحد من العبدين ثلاثة أسداس ونصف سدس الثلث بالعتق البات والربع بالتدبير وان لم يكن له مال قسم الثلث على قدر سهامهم وحق المدبر المعروف في الثلثين وحق العبد في النصف وأقل حساباً له ثلث ونصف ستة وحق المدبر المعروف في أربعة وحق العبد في ثلاثة فبلغ سهام الوصية

سبعة

وزيانه عبارة عن الدخول في ملكه ولم يوجد \* ولو قال اكروا زشته ثوباً كركره ثوباً سودوزيان من

درآيد فكذا فغرلت وألبست نفسها وصيبتها لا يحتم الزوج لانه لم يدخل في ملكه شيء \* وكذا لو قضت ديناً على زوجها بغير اذنها أو عملت في البيت من الخبز والعلاج ونحو ذلك \* ر - سل حلف أن لا ياكل ثمن غزلها أو وهب ابن الحالف فاشترى الحالف به شيئاً كل لا يحتم في عيها وان اشترت هي قبل أن تهيبها كل الحالف حنت لان في هذا الوجه كل عوض ملكها فكان كالثمن غزلها أما

اذلوهيت لابنهم وحب الالبان للمالك فقد اختلف المالك واختلاف المالك كاختلاف العيين فلا يثبت \* امرأة حلفت أن لا تأبس هذه  
المقنعة فاحتلتها علم الغزاة ثم نقض ورد عليها فتنقضت حنت في عينها لانهما عادت مقنعة لا تصنع حادثة فتنقض \* كالحلف الرجل أن لا  
يجلس على هذا البساط فخط جانباه وجعل خرما ثم نقض وعاد ساطا فجلس عليه كان حائنا \* رجل قال لامرأته ان عتق علي ثوبك فانت  
طالق فأتىها على وسادتها وجلس عليها لا يكون حائنا وان اضطجع على فراشها (٤٧) أو وضع جنبه أو أكثر بدنه على ثوب من

ثوبها كان حائنا \* ولو قال لها  
اكر من ثيابي وشا ثم اكر كرده  
خو يش فانت طالق ثم ان المرأة  
دفعته الى زوجها كرى باليسنج  
لها باخر فاحذ الاجر ونسج فليست  
لا يحن لان هذا مكسوب المرأة  
لا مكسوب الزوج وان كان القطن  
من الزوج وكذلك لان شرط  
الحن الالباس ولم يوجد وكذا لو  
كان الثوب للرجل فليست بغير  
أمره لا يكون حائنا لعدم الالباس  
\* رجل سأل محمدا رحمه الله تعالى  
فقال اني حلفت بالطلاق أن لا  
ألبس من غزل امرأتى وكنت نائما  
على مسلاة فجاءت المرأة وأتت  
على قيصها وهو من غزلها وبسطت  
القميص على قال محمد رحمه الله  
تعالى أخاف أن تكون حائنا قالوا  
والصحيح أنه لا يكون حائنا لانه لم  
يلبس \* رجل قال اكر رشة فلانة  
مرا بكار أيد فامرأته كذا فباع  
كر باسها واشترى به ثوبا آخر  
فلبسه قالوا لا يكون حائنا لان المراد  
من هذا البس الثوب الا اذا نوى أن  
لا يصرف الى حاجته وان اتخذ منه  
شبكة واصطاد بها الصحيح أنه يكون  
حائنا لانه استعمله فيما يليق به  
\* رجل حلف أن لا يلبس من غزل  
امرأته فلبس قباء طهارته من غزلها  
وبطائه من غزل غيرها كان حائنا  
\* وكذا لو لبس جوربا من غزلها

سبعة وهو ثلث المال والكل أحد وعشرون وصار ثلثا كل عبد سبعة لان الباقي بعد العتق البات  
من كل عبد ثلثاه واذا صار ثلثا العبد سبعة فكان العبد التام عشرة ونصفا فان كسر فضعه فصار  
كل عبد أحد وعشرين فنقول عتق من المدير المعروف بالايجاب البات الثلث سبعة وعتق منه  
بالتدبير بعد التضعيف ثمانية ويسعى في ستة وهو قدر سبعه وعتق من كل واحد من العبدین  
بالعتق البات الثلث سبعة وبالتدبير بعد التضعيف من كل واحد ثلاثة ويسعى كل واحد في أحد  
عشر وهو قدر ثلاثة أسباعه وثلاثي سبعة فباع سهام الوصايا أربعة عشر وسهام السعاية ثمانية  
وعشرين فاستقام التخرج فان مات المولى قبل البيان ثم مات واحد من العبدین نظر ان مات المدير  
المعروف صار مستوفيا وصيته ثمانية وتوى ما عليه من السعاية ستة فيكون التوى على الورثة  
وعلى الموصى لهم على الشركة وانما يكون هكذا أن لو قسم الباقي على السهام التي كانت قبل التوى  
فنقول حق الورثة في ثمانية وعشرين وحق العبدین في ستة فعملته أربعة وثلاثون فصار ثلثا كل  
رقبة من العبدین الباقيين سبعة عشر عتق من كل واحد بالتدبير ثلاثة ويسعى كل واحد في أربعة  
عشر وقد صار المدير المعروف مستوفيا وصيته ثمانية فباع سهام الوصايا أربعة عشر وسهام  
السعاية ثمانية وعشرين فاستقام الثلث والثلثان فان لم يمت المدير ولكن مات أحد العبدین صار  
مستوفيا وصيته ثلاثة وتوى ما عليه من السعاية فيكون التوى على الكل وذلك بان يقسم الباقي  
على قدر حق الورثة ثمانية وعشرين وعلى قدر حق المدير ثمانية وعلى قدر حق العبد الباقي ثلاثة  
فيكون جلة السهام تسعة وثلاثين فصار ثلثا كل رقة من المدير والعبد الباقي تسعة عشر ونصفا عتق  
من المدير ثمانية ويسعى في أحد عشر ونصف وعتق من العبد الباقي ثلاثة ويسعى في ستة عشر  
ونصف والعبد صار مستوفيا وصيته ثلاثة فباع سهام الوصايا أربعة عشر وسهام السعاية ثمانية  
وعشرين فاستقام التخرج فان مات العبدان وبقي المدير وامستوفيين وصيته مائة وتوى  
ما عليه من السعاية فيكون التوى على الكل وذلك بان يقسم الباقي على قدر سهام الورثة  
ثمانية وعشرين وعلى قدر حق المدير ثمانية فتكون الجلة ستة وثلاثين فصار ثلثا رقة المدير ستة  
وثلاثين عتق منه ثمانية ويسعى في ثمانية وعشرين والعبدان الميتان صار مستوفيين وصيتهما  
سبعة فباع سهام الوصايا أربعة عشر وسهام السعاية ثمانية وعشرين فاستقام التخرج فان لم يمت  
المولى حتى مات أحد العبدین ثم مات المولى بعده فنقول اذا مات المدير قبل موت المولى زالت مرضحته  
في العتق البات وبقي العتق البات بين العبدین فاذا مات المولى شاع فيهما وعتق من كل واحد  
نصفه بالايجاب البات وصار ربع كل واحد مديرا بالتدبير فان كان له مال يخرج نصف الرقبة  
من الثالث عتق من كل واحد ثلاثة أو باعه النصف بالعتق البات والربع بالتدبير ويسعى  
كل واحد في ربع قيمته وان لم يكن له مال قسم الثلث بينهما نصفين وماله عند الموت رقة  
واحدة فثلثه ثلث الرقة بينهما عتق من كل واحد ثلثاه النصف بالعتق البات والسادس بالتدبير  
ويسعى كل واحد في ثلث قيمته وان لم يمت المدير ولكن مات أحد العبدین ثم مات المولى زالت

\* ولو لبس ثوبا سدا من غزلها أو لجمته من غزلها والباقي من غزل غيرها لو كانت اليمين على أن لا يلبس من غزلها كان حائنا وان كانت يمينه  
على أن لا يلبس ثوبا من غزلها لا يكون حائنا \* رجل حلف أن لا يكسو عبده أو يجعل لعلامة ثوبا فاعاد ثوبا عشرة سنين أو أعاده للسعر لا يكون  
حائنا لان الثوب لم يصير ملكا للعلام ألا ترى أنه لو كان ثوبا كانت الثياب للمولى ولو كان للعلام لا يعود الى المولى للكتابة \* رجل حلف كه زن  
خو يش راجاه فخر فاشترى لها خمارا لا يكون حائنا لان الخمار لا يسمى جامه \* ولو قال اكر ثيابي بش زجيزي خرم فانت طالق كذا فاشترى



لها بالدرهم لا تطلق \* امرأة تريد أن تقطع زوجها قباء فقال الزوج بالفسارسية اكر اين قباء كه تومرا اين بريا اكون من ييوشم فانت طالق فقطعت بعد ذلك بسنة فلبس ثوب لا يلبس للغور \* رجل قال لامرأته ان بعث غزلك فانت طالق فباع غزلها لالاس وفيه غزلها كان حائشا وان لم يعلم بذلك \* رجل حلف أن لا يلبس ثوب فلان فوضع قباءه على كتفه كان حائشا لان الرداء هكذا يلبس وان قال لا ألبس قباء فلان فوضع قباءه على كتفه ولم يدخل يديه في (٤٨) كنه ذكر في المناسك اذا فعل المحرم ذلك لا يكون لابساً للعنق ففعل هذا لا يكون حائشا

وان قال لا ألبس هذا القباء فوضعه على كتفه ولم يدخل يديه في كفيه كان حائشا في عينه لان في المنكر يعتبر اللبس المعتاد في القباء أما في المعين لا يعتبر اللبس المعتاد لان الاوصاف في المعين لغو فعلى هذا اذا حلف أن لا يلبس هذا الثوب فأثر به أو ارتدى كان حائشا \* ولو حلف أن لا يلبس قميصاً أثر بقميص أو ارتدى أو تعمم لا يكون حائشا \* ولو قال هذا القميص فأثر به أو ارتدى أو تعمم كان حائشا \* ولو حلف أن لا يلبس ثوبا فوضع على عاتقه للحمل لا يكون حائشا لانه ليس بلباس بل هو حامل \* ولو حلف أن لا يلبس هذه العمامة فطرحها على عاتقه حنث ولو قال عمامة لا يحنث \* رجل حلف أن لا يلبس خزا فلبس ثوبا خالصا من خز أو كان سداه من القطن أو الأبريسم ولجته من الخز كان حائشا وكذا لو حلف أن لا يلبس كتانا فلبس ثوبا خالصا من كتان أو من قطن وكتان كان حائشا سواء كان الكتان سداه أو لجته \* ولو حلف أن لا يلبس حرا أو أبريسما فلبس ثوبا سداه حرا أو أبريسما لا يكون حائشا وان كان لجته حرا كان حائشا لان السدي اذا كان من الأبريسم أو الحرير واللحمة من الخز أو القطن يصير السدي

مراجه وصار العتق البات بين العبد الباقي وبين المدبر عتق من كل واحد نصفه بالعتق البات وصار نصف كل واحد منهما مدبرا وان كان له مال يخرج رقبة واحدة من الثلث عتقا وان لم يكن قسم الثلث بينهما نصفين عتق من كل واحد ثلثاه ويسعى كل واحد في ثلث قيمته على ما مروا وقال اثنان منكم حرا أو مدبرا وكان القول في المرض فهنا يعتبر كلاهما من الثلث وقسم الثلث على قدر سهامهم فحق المدبر المعروف في جميع الرقبة وذلك ستة وحق العبد بحكم التدبير في النصف ثلاثة وبحكم العتق البات في الثلثين أربعة فبلغ سهام وصية العبد سبعة وسهام وصية المدبر ستة فبلغ سهام الوصية ثلاثة عشر فهو ثلث المال والسكك تسعة وثلاثون وصار كل عبد ثلاثة عشر فنقول عتق من المدبر ستة ويسعى في سبعة وعتق من العبد سبعة من كل واحد ثلاثة ونصف ويسعى كل واحد في تسعة ونصف فبلغ سهام الوصية ثلاثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام التخرج وان مات المدبر بعد موت المولى توى ما عليه من السعاية فيكون التوى على السكك وذلك بأن يقسم الباقي على قدر سهام العبد سبعة وعلى قدر سهام الورثة ستة وعشرين فتكون الجلة ثلاثة وثلاثين وصار كل عبد ستة عشر ونصف فاعتق من كل واحد ثلاثة ونصف ويسعى كل واحد في ثلاثة عشر وقد صار المدبر مستوفيا وصيته ستة فبلغ سهام الوصية ثلاثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام التخرج فان مات أحد العبد توى ما عليه من السعاية والتوى على السكك وذلك بان يقسم الباقي على قدر حق الورثة ستة وعشرين وعلى حق العبد الباقي ثلاثة ونصف وحق المدبر ستة فتكون الجلة خمسة وثلاثين ونصف فصار كل عبد سبعة عشر وثلاثة أرباع سهم عتق من المدبر ستة ويسعى في أحد عشر وثلاثة أرباع سهم وعتق من العبد الباقي ثلاثة ونصف ويسعى في أربعة عشر وربع سهم وقد صار العبد الميت مستوفيا وصيته ثلاثة ونصف فبلغ سهام الوصية ثلاثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام التخرج وان مات العبدان وبقي المدبر توى ما عليهما من السعاية فيقسم الباقي على قدر سهام الورثة ستة وعشرين وعلى سهام المدبر ستة فتكون الجلة اثنين وثلاثين عتق من المدبر ستة ويسعى في ستة وعشرين والعبدان الميتان صارا مستوفيين وصيتهما سبعة فبلغ سهام الوصية ثلاثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام التخرج فان مات المدبر مع أحد العبد توى ما عليهما من السعاية فيقسم الباقي على قدر حق الورثة ستة وعشرين وعلى قدر حق العبد الباقي ثلاثة ونصف فتكون الجلة تسعة وعشرين ونصف فاعتق منه ثلاثة ونصف ويسعى في ستة وعشرين والمدبر والعبد الميت استوفيا وصيتهما تسعة ونصف فبلغ سهام الوصية ثلاثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام التخرج فان مات المدبر قبل موت المولى زالت مراجه في الإيجاب البات وصار عتق رقبة ونصف بين العبدان فان كان له مال يخرج رقبة ونصف عتق من كل واحد ثلاثة أرباعه ويسعى في أربعة وان لم يكن له مال آخر صار ثلث المال وهو ثلثا رقبة بينهما عتق من كل واحد ثلثه ويسعى كل واحد في ثلثه فان مات أحد العبد قبل موت المولى زالت مراجه وبقي الإيجاب البات بين العبد الباقي وبين المدبر لكل واحد النصف وصار نصف

العبد

مستهاك باللحمة لا يرى فلا يعتبر بخلاف القطن والكتان فان السدي في القطن والكتان لا يصير

مستهاك باللحمة لان كل واحد منهما رقيق فيصير مستورا باللحمة لا يرى ولو حلف أن لا يلبس ثوب كتان فلبس ثوبا من قطن وكتان لا يحنث كانت اللحمة من الكتان أو القطن \* ولو حلف لا يلبس ثوبا أبريسم فلبس ثوبا من أبريسم وقطن ان كانت اللحمة من الأبريسم حنث والافسلا \* ولو حلف أن لا يلبس ثوبا من غزلها فلبس ثوبا سداه أبريسم ولجته خرم غزلها كان حائشا \* ولو حلف أن لا يلبس





هذا الثوب قميصا وسراويل فقطع منه قميصا ثم قطعته سراويل بولي يمينه لان شرط البراءة قطع الثوب قميصا وسراويل فقطع من ثوبه لان اسم الثوب لا يزول بجملة قميصا ولو حلف ان لا يلبس هذا القميص قباء وسراويل على الترتيب كان حائلا لان اسم القميص يزول بجملة قباء \* رجل حلف ان لا يلبس هذا الثوب فقطعته سراويلين ولبسه ما على التعاقب لا يحسن لان اسم الثوب مطلقا لا يتناول السراويل فلا يحسن كذا لو اتخذ جواربا أو قلنسوة وليس (٥٠) فانه لا يكون حائلا ولو اتخذ منه قميصا ولبس حنث وكذا لو اتخذ منه قميصا وفضل منه

\* فان كان له مال يخرج ثلثا رقبته من المثلث عتق من كل واحد ثلثان ويسعى في ثلثه وان لم يكن صار ثلث ماله عند الموت بينهما نصفين وماله عند الموت رقبته وثلثا رقبته فثلثه خمسة أضعاف رقبته بينهما لكل واحد تسعان ونصف فعتق من كل واحد منهما بالعق البات ثلاثة أضعاف والتدبير تسعان ونصف ويسعى كل واحد منهما في ثلاثة أضعاف ونصف وسعاية المفرد في ثلثه فبلغ سهام الوصايا خمسة وسهام السعاية عشرة واستقام التخرج كذا في شرح الزيادات للعتابي والله أعلم بالصواب (الباب السابع في الاستيلاء)

اذا ولدت الامة من مولاها فقد صارت أم ولد له سواء كان الولد حيا أو ميتا أو سقطا قد استبان خلقه أو بعض خلقه اذا أقرب به فهو بمنزلة الولد الحى الكامل الخلق في كون الامة أم ولد له وأما اذا لم يستبين شئ من خلقه بان ألفت مضغة أو علقة أو قطعة فادعاء المولى فانها لا تكون أم ولد له كذا في السراج الوهاج \* ولا يجوز بيع أم الولد وكذلك كل تصرف يوجب بطلان حق الحرية الثابت بالاستيلاء لا يجوز كالهبة والصدقة والوصية والرهن وما لا يوجب بطلان هذا الحق فهو جائز كالاجارة والاستخدام والاستكساب والاستغلال والاستمتاع والوطء والاجرة والكسب والغسلة والعقر والمهر للمولى كذا في البدائع \* ولو قضى القاضى بجواز بيعها لا ينفذ قضاؤه بل يتوقف على قضاء قاض آخر امضاء بطلان كذا في الذخيرة \* وللمولى أن يزوجهما ولا ينمى أن يزوجهما حتى يستبرئها بحضرة كذا في البدائع \* وان زوجهما قبل الاستبراء فولدت لاقول من ستة أشهر فهو من المولى والنكاح فاسد وان ولدت لاكثر من ستة أشهر فالنسب ثابت من الزوج فان ادعاء المولى عتق باقراره ونسبه ثابت من الزوج كذا في المبسوط \* وان زوجهما فجاءت بولد فهو في حكم أمه لا يجوز للسيد بيعه ولا هبته ولا رهنه ولا يسقى لاحد ويعتق بعونه من كل المال وله استخدام واجارته الا انه اذا كان جارية لا يستمتع بها وهذه اجماعية فان كان النكاح فاسدا فانه يلحق بالصحيح في حق الاحكام كذا في فتح القدير \* زوج أمته من عبده فولدت فادعى المولى لا يثبت النسب الا من العبد ويعتق باقراره بالحرية ونصير الجارية أم ولد واذا مات مولى أم الولد عتقت سواء تزوجهما ولاهما من رجل أو لم تزوجهما لكن عتقها يعتبر من جميع المال سواء خرجت من المثلث أو لم تخرج ولم تلزم السعاية عليها لا لغريم ولا لوارث كذا في غاية البيان \* ويستوى فيه الموت الحقيقي والحكمي بالردة واللعن بدار الحرب وكذا الحرب المستأمن اذا اشترى جارية في دار الاسلام واستولدها ثم رجع الى دار الحرب فاسترق الحربى عتقت الجارية كذا في البدائع \* واذا عتقت بعونه يكون ما في يدها من المال المولى الا اذا أوصى لها به كذا في البحر الرائق ناقلا عن فتاوى قاضيجان \* عتق أم الولد يتكرر ويتكرر الملك كعتق المحارم وتفصيله أم الولد اذا أعقها مولاها وولدت ولحققت بدار الحرب ثم سببت واشترى المولى فانها تعود أم ولد وكذا لو ملك ذات رحم محرم وعتقت عليه ثم ارتدت ولحققت بدار الحرب ثم سببت فاشترىها عتقت وكذلك نائبا ونائلا وكذلك أم الولد كذا في فتاوى قاضيجان \* واذا أسلمت أم ولد الفدراني فعرض الاسلام على مولاها فابي فانها يخرج جها المعادى عن

مقدار لبنه كان حائلا لان هذا القدر يسير فلا يعتبر كالحلف أن لا يأكل هذه الرمانة فاكلها الاحبة أو جبتين كان حائلا

(فصل في تعين المخاوف عليه) رجل حلف أن لا يلبس هذه الجبة ففتقت ثم خيطت وجعل فيها حشوا آخر فلبسها كان حائلا لانها عين الاولى \* ولو حلف أن لا يلبس هذا القميص فنقضه ثم استأنف خياطته ولبسه ذكر القدورى رحمه الله تعالى أنه يحسن في عينه وهكذا ذكر في النوادر وكذا القباء والجبة لان اسم القميص والقباء والجبة لا يزول بنقض الخياطة يقال قميص مفقود \* وكذا لو حلف أن لا يركب هذه السفينة فنقضت وصارت خشباً ثم أعيدت سفينة فركبها ذكر في النوادر أنه يكون حائلا وذكر في الجامع أنه لا يحسن لانه لا يبعد قيصا ولا قباء ولا سفينة الا بصناعة حادثة \* ولو حلف أن لا يلبس هذه الجبة وهي محشوة فنزع حشوها وجعل لها حشوا آخر ولبس كان حائلا وكذا لو كانت الجبة بطة فنزع بطانة وجعل لها بطانة أخرى ولبس كان حائلا لان اسم الجبة لا يزول عنها بنزع الحشوا والبطانة بخلاف ما اذا عتقت خياطتها \* رجل حلف أن لا ينام على هذا

الفرش فاخرج منه الحشوا ونام عليه فالو لا يكون حائلا لان الفراش الذي ينام عليه لا يكون بدون الحشوا ولو أخرج ما فيه من الصوف أو القطن ونام على ذلك الصوف والفرش لا يحسن في يمينه لان مجرد الحشوا يسمى فراشا وانما يقال الفرشية جبغت \* رجل حلف على فسطاط مضروب أن لا يدخل في هذا الفسطاط فقلع من ذلك الموضع وضرب في موضع آخر ودله كان حائلا \* رجل حلف أن لا يأخذ شئ من فلان فأتى فلان رأسه ثم نبت فأتى لشعره كان حائلا \* وكذا لو حلف أن لا يكسر منه ففكطاه

سنة ثم ثبت في كسر الثاني حنت في عينة لان المقصد منع تسمية الخلق الضرر لصاحب السن والشعر فلا يقيد بالسن والقائم والشعر القائم وقت اليمين \* رجل حلف أن لا يطعن فلانا بنصل هذا السكين أو بروج هذا الرمح ثم نزع ذلك النصل أو ذلك الزج وجعل له أصلاً آخر وزجا آخر فطعنه بالشاني لا يحنت في عينة لانه لم يطعنه بذلك النصل والرح \* رجل حلف أن لا يكتب بهذا القلم فكتب به ثم براه فكتب به لا يحنت في عينة لانه لا يبقى قلم بعد الكسر وانما صار قلماً بصنعة حادثة فكان الثاني (٥١) غير الاول \* رجل حلف أن لا يلبس هذا النعل

فقطع سراً كه وشركه بشراك آخر وليس حنت في عينة لانه يبقى نعلان بدون الشراك \* حلف أن لا يطعن على هذا الماء وعلى هذا الماء طاحونة فقول الماسن ذلك النهر الى نهر آخر وعلى النهر الثاني طاحونة أخرى فطعن بها ان كان الماء الذي حلف عليه أقل من الماء الذي في النهر الثاني لا يحنت في عينة لان العبرة للغائب \* حلف أن لا يأكل من هذا الدقيق فالتخذ منه خبيصاً وقطائف فأكل منه يكون حاشاً لان عين الدقيق لا يؤكل فكانت اليمين على ما يتخذ منه وقدم قبل هذا \* رجل حلف أن لا يجلس الى هذه الاسطوانة وهي من آخرة أو من حص أو حجارة فنقضت ثم بنيت ثانياً بحجارتها فجلس اليها لا يحنت وكذا الحائط \* رجل حلف ان لا يأكل من هذه الكعري فصار بسراً أو من هذا البسرفصار رطباً أو من هذا الرطب فصار قرأ أو من هذا اللبن فجعل جبناً فأكله لا يكون حاشاً \* ولو حلف أن لا يكلم هذا الشاب فكلمه بعدما شاخ كان حاشاً \* ولو حلف أن لا يأكل تمرافاً كل قسماً أو بسراً مطبوخاً أو رطباً لا يكون حاشاً الا ان ينوي ما يكون من ذلك \* ولو حلف أن لا يأكل رطباً فأكل بسراً مذنباً أو حلف

ولا يته بان بقدر قيمتها فيجمعها عليها وتصبر مكاتبة الا أنهم لا ترد الى الرق ولو عجزت نفسها فان أسلم عند العرض فهي على حالها بالاتفاق بخلاف ما لو أسلم بعدها وادامت مولاهم النصراني عتقت وسقطت عنها السعاية كذا في فتح القدير \* واذا قضى القاضي عليها بالقيمة ثم ماتت ولها ولد ولدت له في السعاية سخي الولد فمعا عليها كذا في محيط السرخسي \* الجارية اذا ولدت ولداً من غير المولى بنكاح أو وطء بشبهة ثم ملكها بنيت نسب ولدها منه وتصير أم ولده كذا في فتاوى قاضيخان \* ثم عندنا تصير أم ولده من وقت ملكها لا من وقت العلوق كذا في النهر الخائف \* ولو استولدها ذلك اليمين فاستحقت ثم ملكها تصير أم ولده عندنا كذا في الكافي \* واذا استولدها بالزنا ثم ملكها في الاستحسان لا تصير أم ولده وهو قول علمائنا الثلاثة كذا في الذخيرة \* ويعتق الولد ويجوز له بيع الامم كذا في الاختيار شرح المختار \* ولو قال تزوجت بهذه الجارية فولدت مني ولا يعلم ذلك الا بقوله وأنكر ذلك المولى الذي هي له فاذا ملكها الذي أقر بهم صداقها تصير أم ولده عند علمائنا الثلاثة واذا أقر في صحته أن أمته قد ولدت منه فانها تصير أم ولده عند علمائنا الثلاثة ويكون عتقها من جميع المال سواء كان معها ولد أو لم يكن كذا في الذخيرة \* ولو قال لامته في مرضه ولدت مني فان كان هالكاً ولداً وحمل تعتق من جميع المال والا فثلث كذا في محيط السرخسي \* جارية حبلى أقر مولاهم أن حملها منه فانها تكون أم ولده وكذلك اذا قال ان كانت حبلى فهو مني فولدت ولداً أو أسقطت سقطت استبان خلقه أو بعض خلقه وأقر بهم فانها تصير أم ولده اذا جاءت به لا قبل من ستة أشهر فاذا أنكر المولى الولادة فشهدت عليها امرأة بآفة جاز ذلك وثبت النسب وتصير الجارية أم ولده كذا في الظهيرية \* فان جاءت به لستة أشهر فصاعد الم يلزمه ولم تصير الجارية أم ولده كذا في البدائع \* ولو قال جل هذه الجارية مني أو قال ماني بطنها من ولد فهو مني ثم قال بعد ذلك كان ربحاً ولم يكن ولداً فصدقه الامة في ذلك أو كذبه كانت أم ولده ولو قال ماني بطنها مني ولم يقل من جل أو ولد ثم قال كان ربحاً فصدقه الامة لم تكن أم ولده كذا في فتاوى قاضيخان \* وان كذبه وادعت انه كان حملاً وقد أسقطت سقطت مستبين الخلق فالقول قولها وهي أم ولده كذا في محيط السرخسي \* رجل أقر أن أمته حبلى منه ثم جاءت بولداً أكثر من سنتين وشهدت امرأة على الولادة وقالت الامة هذا الولد ذلك الحبل وجمد المولى أن يكون هذا ذلك الحبل فالامة ام ولده ولا يثبت نسبته منه وان أقر المولى أنه ذلك الحبل وأنه منه وقد جاءت به بعد ذلك بعشر سنين فهو ابنه وقوله من ذلك الحبل باطل ولو شهد عليه شاهدان في أمته فشهدا أحدهما أنه قال قد ولدت مني وشهد الآخر أنه قال هي حبلى مني فهي أم ولده فقد أجمع عليه وكذلك لو شهدا أحدهما أنه أقر أنها ولدت غلاماً وشهد الآخر أنها ولدت جارية كذا في المحيط \* رجل قال لجارية ان كان في بطنك غلام فهو مني وان كان جارية فليس مني ثبت نسب الولد منه غلاماً كان أو جارية ولو قال ان كان في بطنك ولد فهو مني الى سنتين فولدت لا قبل من ستة أشهر ثبت نسب الولد منه وان ولدت لا أكثر من ستة أشهر لا يثبت والتوقيت باطل كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا اشترى أمة لها ثلاثة أولاد فدعى أحدهم فان كانوا

أن لا يأكل بسراً كل رطباً فبسه بسراً كان حاشاً في قول أبي حنيفة ومحمد وجمهورهم الله تعالى \* امرأة حلفت أن لا تلبس هذه المخمصة فلبست جابها فصار درعاً لم يثبت لا تكون حاشية ولو فتقت فعدت لمخمة ولا يثبت حنت \* حلف أن لا يقرأ في هذا المخمف ففرق الاوراق وخلع التاليف ثم أنفسه ونحر زدفته فقرأ حنت في عينة \* حلف أن لا يدخل هذه الدار فهدمت وجعلت بستاناً أو حماماً أو مسجداً أو كانت صغيرة فحلت بستاناً أو حماماً أو مسجداً أو كان حاشاً في قول أبي حنيفة ومحمد وجمهورهم الله تعالى \* حلف أن لا يدخل هذه الدار فهدمت وجعلت بستاناً أو حماماً أو مسجداً أو كانت صغيرة فحلت بستاناً أو حماماً أو مسجداً أو كان حاشاً في قول أبي حنيفة ومحمد وجمهورهم الله تعالى (فصل في الدخول) حلف



أن لا يدخل هذه الدار فدخلها راكباً أو ماشياً أو محملاً بامر متحنف في عينه \* وكذا الوترل من سطحها أو صعود شجرة أغصانها في الدار فقام على  
غصن لو سقط يسقط في الدار حنث وكذا الوقام على حائط منها وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كانت الحائط مشتركا  
بينه وبين جاره لا يكون حائطا هذا اذا كانت اليمين بالعربية فان كانت بالفارسية فارتقى شجرة أغصانها في الدار وقام على حائط منها أو صعود  
السطح لا يحنث في عينه وهو المختار لان (٥٢) هذا لا يعد دخولا في المحرم ولو قام على كنيف شريعة أو ظلة شريعة ان كان معقه الكنيف

أو الظلة في الدار كان حائطا وان قام  
على أسكفة بابها تحت الطاق ان  
كانت الاسكفة بحيث لو أغلق  
الباب كانت الاسكفة خارجة لا  
يكون حائطا وان كانت داخلية  
كان حائطا \* ولو أدخل احدي  
رجليه لا يكون حائطا قيل هذا اذا  
كان الداخل والخارج متساويين  
فان كان داخل الدار مهبطة فدخل  
احدي رجليه كان حائثا لان  
أكثره يكون دخلا وقال الشيخ  
الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه  
الله تعالى الصحيح أنه لا يكون حائطا  
\* ولو حلف أن لا يخرج من هذه  
الدار فارتقى غصن شجرة لو سقط  
يسقط في الطريق لا يحنث اذا كانت  
الشجرة في الدار ولو حلف أن  
لا يدخل فادخل رأسه ولم يدخل  
قدميه لا يكون حائطا \* وكذا لو  
أدخل يده في الدار وأخذ من متاع  
الدار \* ولو أدخل رأسه واحدي  
قدميه كان حائطا وان احتمله انسان  
أدخله فيها فان كان الحائط لا  
تدور على الامتناع لا يحنث في  
نولهم وان كان يتدور ولم يتبع  
يهوراض قلده اختلغو فيه  
الصحيح أنه لا يحنث مررى ذلك  
ان أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* ولو  
حلف أن لا يدخل هذه الدار فجاء  
لى بابها وهو يشتد في المشى فتعثر  
بحله أو زلق رجلاه ووقع في الدار

ولوا في اطن واحد ثبت نسبهم جميعا منه وان كانوا في بطون مختلفة لم يثبت الانساب الذي  
ادعاه والباقيان رقيقان ويبيعهما ان شاء ولو ولدوا في ملكه بان ولدت أمة رجل ثلاثة أولاد  
في بطون مختلفة فان ادعى الاصغر فانه يثبت نسب الاصغر منه وله أن يبيع الاخرين  
بالاتفاق وان ادعى الاكبر يثبت نسب الاكبر منه والاصغر بمنزلة الام ليس له أن يبيعهما  
ولا يثبت نسبهما منه كذا في المبسوط \* رجل له جارية وطئها يعزل عنها فغابت زمانا ثم عادت  
وولدت لستة أشهر منذ غابت قالوا ان ذهبت الى من كان متصفا بها او كان أكبر رأيها أنها جفرت  
فهو في سعة من نفي الولد وان لم يظهر منها فخور وأكبر رأيها أنها عفيفة لا ينبغي له أن ينفي هذا  
الولد وينبغي أن يشهد أنها أم ولده كيلا يسترق ولده بعد موته كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا وطئ  
أمة ولم يعزل عنها وحصنها فجاءت بولد لم يحل له فيما بينه وبين الله تعالى أن يبيعه ويجب أن يعترف  
به وان عزل عنها ولم يحصنها جاز له أن ينفيه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في السراج الوهاج  
\* وان صارت أم الولد محرمة على المولى على التأنيس ديان وطئها ابن المولى أو أبوه أو وطئ المولى  
أماها أو انتها فجاءت بولد لا كثر من ستة أشهر لم يثبت نسب الولد الذي أتت به بعد التحريم من غير  
دعوية وان ادعى يثبت النسب لان الحرمة لا تقربل الملك كذا في البدائع \* ولو أن أمة غرت رجلا  
من نفسها فرمعت أنها حرة فتزو - ها ولدت له ولدا ثم استحقها رجل فانه يقضى له بها وبقيمة الولد  
والعقر على الواطئ ثم اذا عتقت رجعت عليها الاب بقيمة الولد فان اشترى أو الولد نصعها من مولاها  
صارت أم ولده ويضمن نصف قيمتها المولاها كذا في المبسوط \* رجل اشترى أمة هي أم ولد الغير  
من رجل أجنبي ولا علم له بحالها فوالت منه ولدا ثم استحقها مولاها وقضى له بها فعلى أبي الولد وهو  
المشتري قيمة الولد المولى أم الولد بسبب الغرور كذا في الظهيرية \* ان قال لغلما له لا يولد له مثله  
هذا ابني عتق عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهل يصير أمه أم ولد الاصح أنه أقرار باموميته  
الولد كذا في السراج الوهاج \* استولد موطوءة الاب ثبت نسبها منه كذا في القنية \* واذا وطئ  
الاب حاربا فانه فجاءت بولد فادعاه ثبت نسبها منه وصارت أم ولده سواء صدقه الابن أو كذبه ادعى  
الاب شبهة أو لم يدع كذا في السراج الوهاج \* وعليه قيمته الا عقرها ولا قيمة ولها كذا في الكافي  
\* وشرط صحة هذا الاستيلاء أن تكون الحاربة في ملك الابن من وقت العلق الى وقت الدعوة  
وأن يكون الاب صاحب ولاية من ذلك الوقت الى الدعوة أيضا فلو باع الابن الجارية ثم عادت اليه  
بشراء (١) أو رد وولدت لاقل من ستة أشهر من ذهابها فادعاه الاب لم تصح دعوية الا أن يصدق  
الابن كما اذا ادعى الاجنبي ذلك وصدقه وكذا لو كان الاب كافرا ثم أسلم أو عبدا فعتق أو مجنونا  
فالباقي فجاءت بولد لاقل من ستة أشهر من الاسلام والعتق والافاقة الى الدعوة فادعاه لا يصح اعادم  
الولاية الا أن يصدق كذا في فتح القدير \* فان صدقه الابن يثبت نسبها منه ولا يملك الجارية ويعتق  
الولد على الابن بزعمه انه ملك أخاه كذا في التبيين \* وأما المعتوه لو ادعاه عند افاقنه وقد حانت به

(١) قوله أو رد أي بسبب عيب أو خيار شرطه فلا اه محراوي

لاقل

ختلفوا فيه والصحيح أنه لا يحنث وان رفعته الرجوع وأوقعته في الدار اختلغو فيه والصحيح أنه لا يحنث

ذا كان لا يتدور على الامتناع ولو كان على دابة دخلته في الدار ان كان يتدور على منعها وامساكها حنث والا فلا وان أدخله انسان مكرها  
فخرج منها ثم دخل بعد ذلك مختارا اختلغو فيه والصحيح أنه يحنث \* ولو حلف أن لا يدخل من باب هذه الدار ولم ينو شيئا فنسب للدور باب  
يدخل فيه وان فوي الباب الذي كان صدق ديانة لا قضاء ولو حلف أن لا يدخل من هذا الباب لا يحنث في الوجوه كلها اذا لم يدخل من ذلك

الباب \* ولو حلف أن لا يدخل دار فلان نفق سر دأر فلان أو حفر سر با أو طرقة لا يحنت \* وكذا لو حلف تحت الدار قناة فإن كان للقناة موضع مكشوف في الدار ان كان كبير ايسنتق منه أهل تلك الدار حنت اذا بلغ الخالف الموضع المكشوف لان أهل الدار اذا كان يتنفع به كانت القناة من الدار وان كان الانكشاف يسير لا يتنفع به أهل تلك الدار فاما كان لضوء القناة لا يحنت في يمينه \* ورجل حلف أن لا يدخل دار فلان ورجل آخر في داره حلف أن لا يخرج منها فقام على سطح هذه (٥٣) الدار لا يحنت أحدهما أما الذي حلف

أن لا يخرج فظاهر وأما الذي حلف أن لا يدخل فلان الجمل لا يعدونه دخولا هذا كمن حلف أحدهما أن لا يدخل وحلف الآخر أن لا يخرج فوضع الذي حلف أن لا يدخل إحدى قدميه في الدار والآخر إحدى قدميه خارج الدار لا يحنت أحدهما في يمينه \* ورجل حلف أن لا يضع قدمه في دار فلان فوضع إحدى قدميه فيها لا يحنت في يمينه لان هذا الكلام صار مجازا عن الدخول صار كمن حلف أن لا يدخل فوضع إحدى قدميه \* ورجل حلف أن لا يدخل في هذه السكة قد دخل دارا من تلك السكة لامن السكة بل من السطح أو غيره اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يحنت اذا لم يخرج الى السكة \* ولو حلف أن لا يدخل سكة فلان قد دخل مسجدا في تلك السكة ولم يدخل السكة لا يحنت لان هذا لا يعد دخولا في السكة \* ورجل حلف أن يدخل هذا البيت فدخل فيه وهو قائم لا يكون حائشا \* ولو حلف لا يدخل دار فلان ولم ينوشا فدخل دارا يسكنها فلان باجارة أو اعارة ذكر الناطق في رحمه الله تعالى أنه يحنت في يمينه فان دخل دارا مملوكة لفلان وفلان لا يسكنها حنت أيضا وكذا لو حلف لا يدخل بيتا لفلان قد دخل بيتا وفلان فيه ساكن

لاقل من ستة أشهر من افاقته في القياس لا يصح لعدم ولايته عند العلوق وفي الاستحسان يصح لان العتة لا يبطل الحق والولاية بل يجوز عن العمل كذا في فتح القدير \* ولو أن الابن زوجه من الاب فولد منه لم تصر أم ولد ولا قيمة عليه وعليه المهر وولدها حر كذا في الاختيار شرح المختار \* ولو كانت الجارية مديرة أو أم ولد الابن بحيث لا تنتقل الى الاب بالقيمة فدعوتها باطلة كذا في الكفاية \* أبو الاب اذ لو طئ جارية ابن ابنة فادعى ولدها لا يثبت النسب اذا كان الاب حيا لان ولاية الجسد منقطعة مع وجود الاب فاذا مات الاب فادعى بعد ذلك ثبت النسب وكذا اذا كان الاب حيا ولا ولاية له ل أن يكون عبدا أو كافرا أو مجنونا فالولاية للجسد فتصح دعوتها فان عادت ولاية الاب بان أسلم أو اعتق أو أفاق قبل الدعوة لم تعبل دعوة الجسد بعد ذلك ولو كان الاب مرثدا فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى دعوته موقوفة فان أسلم الاب لم تصح دعوة الجسد وان مات على الردة أو لحق وقضى بحقه تصح ولو باع المولى الجارية وهي حامل ثم عادت اليه بشراء أو بالرد يعيب أو بخيار شرط أو فساد في البيع وولدت لاقل من ستة أشهر منذ باعها لم تصح دعوة الجسد ولا دعوة الاب الا اذا صدقه الابن حينئذ يثبت النسب وصارت الجارية أم ولد له بالقيمة ويعتق الولد مجانا هكذا في غاية البيان \* ولو وطئ جارية امرأته أو جارية والده أو جده فولدت وادعاه لا يثبت النسب ويندرئ عنه الحد فان قال أحلها لي المولى لا يثبت النسب الا أن يصدقه المولى في الاحلال وفي أن الولد منه فان صدقه في الامر ين جميعا يثبت النسب والافلاوان كذب المولى ثم ملك الجارية يوما من الدهر يثبت النسب كذا في فتاوى قاضخان \* واذا وطئ المولى جارية مكاتبه فجاءت فولدت فادعاه فان صدقه المكاتب يثبت نسب الولد منه وعليه عقرها وقيمة ولدها ولا تصير الجارية أم ولد له وان كذب المكاتب في النسب لم يثبت كذا في الهداية \* ولو ملك المولى يوما ولدا جارية المكاتب الذي ادعاه وكان لم يثبت نسبه عند الدعوة بسبب تكذيب المكاتب يثبت نسبه عند ملكه اياه وذكر في المبسوط واذا ملك المولى الجارية في صورة التصديق يوما من الدهر صارت أم ولد له كذا في النهاية \* واذا كاتب الرجل أمتة فجاءت بولد ليس له نسب معترف فادعاه المولى يثبت نسبه منه صدقته أم كذبه وسواء جاءت بولد لستة أشهر أم لا كثر أم لاقل فان نسب الولد يثبت على كل حال اذا ادعاه وعتق الولد ولا ضمان عليه فيه ثم ان جاءت بالولد لا كثر من ستة أشهر فعليه العقر والمكاتب بالخير ان شاءت مضت على كتابتها وان شاءت عجزت كذا في البدائع \* وذكر في المأذون أن العبد المأذون اذا اشترى جارية فولدت فادعى الولد يثبت نسبه ولو كان محجورا لم يصح الآن بدعي شبهة كذا في العتبية \* ولو اشترى جارية قد ولدت منه مع ابنة لها من غيره تصير الجارية أم ولد له وليس له أن يبيعها وله أن يبيع البنت فان زوج الجارية بغير جلا فولدت بنتا من الزوج ليس له أن يبيع هذه البنت فان اعتقهن ثم اشترىهن بعد السبي والارتداد عدن كما كن في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يحرم عليه بيع الام والبنت الثانية ولا يحرم بيع البنت الاولى وقال محمد رحمه الله تعالى يحرم بيع الام ولا يحرم بيع البنتين كذا في الظهيرية \* ولو أن لجارية بين اثنين علق في ملكهما فجاءت بولد

باجارة أو اعارة كان حائشا \* ولو حلف أن لا يدخل دار فلان فدخل دارا بن فلان وغيره لكن فلان يسكنها حنت وان لم يكن فلان يسكنها لا يحنت \* ولو حلف أن لا يزرع أرض فلان فزرع أرضا بين فلان وغيره كان حائشا \* ورجل حلف أن لا يدخل دار أخته فباع أخته الدار منه قد دخل الخالف لا يحنت \* ورجل حلف أن لا يدخل دار زيدم حلف أن لا يدخل دار عمرو وبيع داره من عمرو وسلمها اليه فدخل الخالف حنت في اليمين الثانية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عدله المستحدث بعد اليمين يدخل في اليمين الاولى



لزال الاضافة الى زيد \* رجل حلف أن لا يدخل دار فلان فاستقر فلان داره فدخلها الخالف هل يكون حاثا فيه ر وايتان قالوا ما ذكركم انه لا يحث ذلك في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وجهما الله تعالى لان عندهما كما تبطل الاضافة بالبيع تبطل بالاجارة والتسليم وملك اليد لا غير أصل المسئلة اذا حلف أن لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده على قول أبي حنيفة وأبي يوسف وجهما الله تعالى لا يحث في يمينه الا أن ينوي دابة العبد لان ملك اليد والتصرف (٥٤) للعبد وملك الرقبة للمولى وملك اليد للعبد يحصل بالاضافة الى المولى فلا يحث في

فادعاه أحدهما ثبت نسبه منه وصارت الجارية كلها أم لدوله بالضمن وهو نصف قيمة الجارية ويستوى في هذا الضمان اليسار والاعشار ويغرم نصف العقر لشرى بكم ولا يضمن من قيمة الولد شيئا وان ادعى جميعا فهو باينهما والجارية أم ولد له لا يتخدم لهدا يوما ولا ذلك يوما ولا يضمن واحد منهما من قيمة الام لصاحبه شيئا ويضمن كل واحد منهما نصف العقر فيكون قصاصا كذا في البدائع \* ويرث الابن من كل واحد منهما ميراث ابن كامل ويرثان منه ميراث أب واحد كذا في الهداية \* وان أعتقه أحدهما أو مات عنها عتق كلها في قولهم ولا سعاية عليها ولا ضمان على المعتق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* أمة بين اثنين لأحدهما عشرها ولا آخر تسعة أعشارها جاءت بولد فادعيا معا فانه ابنهما ابن هذا كله وابن ذلك كافان مات ورثاه نصفين وان جنى عقل عواقلهما نصفين وان جنت الامة فعلى صاحب العشر عشر موجب الجناية وعلى الآخر تسعة أعشار موجبها وكذا ولو قالوا هما كذا في الظهيرة \* ولو كانت الجارية بين ثلاثة أو أربعة أو خمسة فادعوه جميعا يثبت نسبه منهم وتصور الجارية أم ولد لهم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كانت الانصاء مختلفة بان كان لأحدهم السدس ولا آخر الربع ولا آخر الثلث وما بقي لا آخر يثبت نسبه منهم ويصير نصيب كل واحد منهم من الجارية أم ولد له ولا يتعدى الى نصيب صاحبه حتى تكون الخدمة والكسب والعلة على قدر انصابتهم كذا في البدائع \* أمة بين رجلين جاءت بولد في بطن واحد فادعى أحدهما الاكبر والآخر الاصغر فهدما وادعى الاكبر وان كانا من بطنين فالأكبر مدعيه وصارت الجارية أم ولد له ويضمن نصف قيمتها ونصف عقرها لشرى بكم ولا يضمن من قيمة الولد شيئا لانه علق حوا ويثبت نسب الولد الاصغر لمن يدعيه استخسانا ويضمن جميع قيمة الولد الاول كذا في المعتابية \* واذا كانت الامة بين رجلين فقال أحدهما ان كان ما في بطنها غلاما فهو مني وان كان جارية فليست مني وقال الآخر ان كان ما في بطنها جارية فهو مني وان كان غلاما فليست مني فهذا على وجهين الاول أن يخرج الكلامان منهما معا وفي هذا الوجه ما ولدت من ولد في ذلك البطن فهو لهما جميعا سواء ولدت جارية أو غلاما فان سبق أحدهما بمقاتلته ثم ولدت غلاما أو جارية لاقل من ستة أشهر من وقت المقاتلين جميعا فهو ولد له الذي سبق بهذه المقالة غلاما كان أو جارية وان جاءت بالولد لسته أشهر من وقت المقالة الاولى ولا قل من ستة أشهر من وقت المقالة الثانية فهو ولد الثاني وان جاءت به لسته أشهر من وقت المقاتلين لم يثبت نسبه من واحد منهما الا أن يحدد الدعوى كذا في المحيط \* ولدت جارية مشتركة بين الشريكين لسته أشهر مزملة كماها فادعى أحد الشريكين الام وادعى الشريك الآخر الولد ويولد لكل واحد مثل الذي ادعاه وخرج الكلامان معاف دعوة الولد أولى لهما أسبق على دعوة الام تقديرا لانها دعوة استيلاء ودعوة الام دعوة تحرير ودعوة الاستيلاء تستند ودعوة التحرير تقتصر وعلى مدعى الولد نصف قيمة الام ونصف عقرها ولا يبرأ مدعى الولد عن ضمان نصيب الشريك بزعمه حيث كان في زعمه أنها ابنته وان ولدت لاقل من ستة أشهر مزملة كماها صحت دعوة كل من الشريكين لعدم المرجح لان دعوة كل منهما دعوة تحرير فلم يكن

يمينه من غيرنية سواء كان على العبد دين أو لم يكن الا أن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا كان على العبد دين يحيط برقبته لا يحث وان نوى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يحث اذا نوى وهذا بناء على ذلك \* رجل حلف أن لا يدخل هذا البيت فانهدم سقفه وبقي حيطانه ودخل حث \* وان انهدم سقفه وحيطانه فدخل العرصه لم يحث \* وكذا لو بنى بيتا بعد ذلك فدخله لا يحث \* ولو حلف أن لا يدخل بيتا فدخل بيتا فدخل حث \* ولو حلف لا يدخل مسجدا فدخل مسجدا انهدم سقفه وحيطانه حث وكذا لو بنى مسجدا آخر بعد الانهدام فدخل حث لان الثاني عين الاول بخلاف البيت \* رجل جالس في بيت من منزل فحلف أن لا يدخل هذا البيت فاليمين على ذلك البيت الذي كان جالسا فيه لان ما وراء ذلك يسمى منزلا ودارا هذا اذا كانت اليمين بالعربية وان كانت بالفارسية فاليمين على الدخول في ذلك المنزل وقلت الدار فان قال عبت دخول ذلك البيت الذي كنت جالسا فيه صدق ديانته لاقصاء لان في الفارسية خانه اسم لكل والبيت اسم خاص كقوله تابخانه وكاسانه وزستاني هذا اذا لم يشر

الى بيت بعينه فان أشار الى بيت بعينه فالعبرة للاشارة \* امرأة حلفت أن لا تدخل زوجا فادعاهما لا يحث لانها باعته دارها فدخل الزوج ان كانت نوت أن تدخل دارا تسكنها المرأة لا يبطل اليمين بالبيع وان لم تكن لها نية فاليمين على دار عملها فادعاهما لا يبرأ اليمين في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وجهما الله تعالى وقال بعضهم ينظر الى سبب اليمين ان كانت اليمين لعينه من صاحب الدار يبطل اليمين بالبيع وان لم يكن لعينه من صاحب الدار وانما كانت بضر الجيران ونحو ذلك لا يبطل اليمين في مثل ذلك بالبيع \* رجل حلف

أن لا يدخل دار فلان وفلان يسكن في دار أمه قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى إن لم يكن لفلان دار مملوكة فليس عليه شيء من هذه الدار يحنت \* رجل حلف أن لا يدخل دار فلانة ويدخل دارها وزوجها ساكن فيها ولم يذوت تلك الدار لا يحنت لأن المنكر يضاف إلى الزوج لا إلى المرأة \* ولو حلف أن لا يدخل دار فلان وباع فلان نصف الدار وهو فيها قد دخل الحالف كان حاشاؤه فحول فلان من الدار لا يحنت في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ويحنت في قول (٥٥) محمد رحمه الله تعالى وكذا لو حلف أن لا يدخل دار

فلان فباع فلان داره وتحول عنها لا يحنت في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى \* رجل حلف أن لا يدخل دار أمه فباعته هي داره من رجل فاستأجرها الحالف من المشتري إن كانت اليمين لعني من المرأة لا يحنت وإن كانت لاكره لاجل الدار حنت وكذا الناطق في رحمه الله تعالى في الوقعات \* رجل حلف أن لا يدخل دار فلان وفلان يسكن دارا لا يملكها قد دخل الحالف حنت \* ولو دخل دارا مملوكة لفلان وسكنها غيره حنت أيضا \* رجل حلف لا يدخل دار فلان الأجنبي شكفت يده فزنت بهم بلية من قتل أو هدم أو حرق أو موت قد دخل الحالف لا يحنت لأن قوله جيزي شكمت يده برأيه هذه الأشياء \* رجل حلف أن لا يدخل محلة كذا قد دخل دارا لها بابان أحدهما مفتوح في تلك المحلة والاخر مفتوح في محلة أخرى حنت في يمينه لأن الدار ينسب إلى كل واحد من المثلتين \* وفي النوادر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا حلف أن لا يدخل دار فلان قد دخل حاشاؤه مشرعا من دار فلان إلى الطريق الأعظم وليس للحافوت باب من الدار حنت في يمينه لأن الدار اسم لما أدبر عليه الحائط وهذا الحافوت

لا أحدهما سبق على الأخرى وثبت نسب الوالد من مدعى الوالد وثبت نسب الجارية من مدعيها ثم مدعى الولد لا يغرم لشر بكنه شيئا في الولد بالاتفاق ولا غرم على مدعى الجارية في أم الولد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه يدعو الجارية صار كأنه أعتق أم ولد الشريف ورق أم الولد غير مستقوم عنده ولا يحقر على مدعى الولد ولو ولدت لستة أشهر مذكها بنتا وولدت بنتها بنتا أخرى فادعى كل واحد من الشريفين بنتا صحت الدعوات وعلى مدعى الأولى نصف قيمة الجارية المشتركة وهي أم الأولى وجدة الثانية إذا قتلت الجدة قبل الدعوة وأخذ القيمة من القاتل فان مدعى الأولى لا يضمن حينئذ لشر بكنه شيئا من قيمة الجدة ولا يجب عليه قيمة الأولى التي ادعاها أيضا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وللأولى العقر على مدعى الثانية بتهامه وإن ولدت لأقل من ستة أشهر مذكها بنتا ثم ولدت هذه البنت بنتا أخرى والمسئلة بحالها فالدعوة دعوة البنت الثانية ولا تصح دعوة البنت لأنها سبق للاستناد لأن دعوة الثانية دعوة استيلاء ودعوة الأولى دعوة تحرير لأن علوقها لم يكن في ملكها ويغرم مدعى الثانية لمدعى الأولى نصف قيمة الأولى ونصف عقرها ولا غرم على مدعى الأولى في الجدة إن كانت مائة للشر بكنه كما يغرم في المسئلة الأولى كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب دعوى أحد الشر بكنين \* أمة بين رجلين وولدت من آخر فقال المستولذ وجتماني وصدقه أحدهما وقال الآخر بعنا كهنا فنصفها أم ولد موقوفة ولا تستخدم لأحد ونصفها رقيق للمقر بالتزويج ولا يحل للمستولذ وطؤها لأن المقر بالتكاح والمستولذ قد تصادقا على التكاح في النصف وذلك لا يفيد الحل ويعتق نصف الولد حصه المقر بالبيع ويسعى الولد في نصفه الآخر وليس للمقر بالتكاح تضمين المستولذ ولا تضمين المقر بالبيع وعلى الواطئ العقر لهما ما فاق أخذ المقر بالبيع نصفه فنانوا يأخذ المقر بالتكاح نصف مهره أو يقال للمقر بالبيع خذه من الوجه الذي تدعيه فان مات المستولذ سعت الجارية في نصف قيمتها للمقر بالتكاح ولو قال المولى إن بعنا كهنا فالمستولذ لا يضمن قيمتها ويضمن العقر لهما ما ولو كانت الجارية مجهولة لا يعرف مولاهما فقال المستولذ وجتماني وقال بعنا كهنا فهي أم ولدوا بنها حرو يلزمه القيمة ولا يضمن قيمة الولد وهل يضمن العقر لهما لم يذكره في الكتاب واختاف المشايخ فيه قيل يضمن وقيل لا يضمن فان ادعى الواطئ الهبة وهما ادعيا البيع وهي مجهولة أو قال لا غصبتا فقال صدقة ما ذهبي أم ولد وعليه قيمتها لهما جميعا وإن صدقتهما الأمة صدقت في حقهما حتى ردت رقيمة لهما ولو ادعى المستولذ الشراء والمولى التزويج يثبت النسب ولا يعتق الولد وهذا إذا علم أنها المقر وإن لم يعلم يعتق الولد كذا في محيط السرخسي \* أمة بين رجلين فجاءت بولدين في بطن واحد أحدهما حرة والاخر ميت فادعى أحدهما الميت ونفى الحى لزمه الحى ولا يمكن نفيه بعد ذلك وكذلك لو ادعى كل واحد منهما الميت أو ادعى كل واحد منهما الولدين يثبت النسب لهما جميعا كذا في المبسوط \* وإن كانت الجارية بين رجل وابنه وجده فجاءت بولاد ودعوه كلهم فالجدة أولى كذا في الظهيرية \* ولو كانت الجارية مشتركة بين الأب والابن فادعياه معا فالأب أولى استحسننا ويضمن نصف قيمتها ونصف عقرها ويضمن الابن نصف

من جملة ما أحاطت به حدود الدار ودائرته الآن هذا بشكل عام من مسألة القناة إذا حفر الحالف قناة تحت الدار قال إن لم يكن للفناء موضع مكشوف في الدار قال لا يحنت الحالف \* رجل حلف أن لا يدخل الحمام أن يهرس رشتن قد دخل الحمام لا لاجل ذلك بل ليسلم على الجاهلي ثم غسل رأسه في الحمام لا يحنت لأن دخوله ما كان للغسل وعن بعض المشايخ رحمه الله تعالى إذا حلف الرجل أن لا يدخل الحمام قد دخل بيت المسالخ لا يحنت لأنه لا يراد بدخول الحمام ذلك \* رجل حلف وقال لا شيء طالق إن دخلت دار فلان فبات بها حب الدار قد دخلت إن لم يكن على الميت



دين مستغرق لا يحث لانها انتقلت الى الورثة وان كان عليه دين مستغرق قال محمد بن مسلمة رحمه الله تعالى يحث في دينه لانها بقيت على حكم ملك الميت وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى لا يحث في دينه وعليه الفتوى لان التركة لا يسلكها الوارثة لقيام الدين فلا تبقى على ملك الميت حقيقة لان الميت ليس من أهمل الملك وانما بقيت على حكم ملك الميت فلم تكن مملوكة للميت من كل وجه \* رجل خلف أ لا يدل دارا اشتراها فلان فاشترى فلان دارا (٥٦) وباعها من الخالف فدخل الخالف لا يحث ولو اشترى فلان دارا فوهبها من الخالف

فدخل الحالف حنثاً لأن حكمه شراء  
الاول يرتفع بالشراء الثاني ولا  
يرتفع بالهبة \* رجل حلف ان لا  
يدخل بلخ فهو على المصدرون  
القرى وكذا لو استأجر دابة الى  
بلخ كانت الاجارة الى المصدرو وهذا  
استحسن في الاجارة ولو حلف لا  
يدخل مدينة بلخ فاليمين على المدينة  
وربها لان الرض يعدمن  
المدينة وان اراد الحالف مدينة  
خاصة فهو على ما نوى \* ولو حلف  
لا يدخل قرية كذا فدخل اراضي  
القرية لا يحنث ويكون اليمين على  
عمرانها وكذا لو حلف ان لا يشرب  
الجمر في قرية كذا فشرب في  
كرمها وضياعها لا يحنث الا ان  
يكون الكروم والضياع في  
العمران وكذا لو حلف لا يدخل  
بلدة كذا يكره اليمين على  
العمران لان البلدة اسم لما هو  
داخل الرض \* ولو حلف لا يدخل  
كورة كذا او رستاق كذا فدخل  
الاراضي حنث \* ولو حلف ان لا  
يدخل بغداد فأي الجانبين دخل  
حنث ولو حلف لا يدخل مدينة  
السلام لا يحنث ما لم يدخل من  
ناحية الكوفة لان اسم بغداد  
يتناول الجانبين ومدينة السلام لا  
\* ولو حلف لا يدخل الري ذكر  
ثمس الامم السرخسي رحمه الله  
تعالى في شرح الاجارات ان الري  
في ظاهر الرواية يتناول المدينة

عقرها فليتيان قصاصا كذا في السراج الوهاج \* وإذا كان أحد الشريرين مسلما والاخر ذميا فادعياء معاقا لمسلم أولى هذا إذا لم يسلم الذي قبيل الدعوة أما إذا أسلم الذي ثم ولدت الأمة فادعياء معا ثبتت نسبتهن من الاستواء حالهما ولو كانت الدعوى بين ذمي ومرد فالولد للمرد وغرم كل واحد لصاحبه نصف العقر كذا في غاية البيان \* ولو كانت بين كتابي ومجوسي فالكتابي أولى ولو كانت بين عبد ومكاتب فالملك أولى ولو كانت بين عبد مسلم وبين حر مكافر فالحر أولى ولو سبق أحدهما في الدعوة فالسابق أولى كأننا من كان كذا في السراج الوهاج \* عن محمد بن جعفر الله تعالى في رجلين اشتريا زوجة أحدهما فجاءت بولد بعد شهر يثبت النسب من الزوج ولا يضمن قيمة الولد ولو اشتريا من رجلين أو من رجل واحد فجاءت بولد فادعاه أحدهما فعليه نصف قيمة الولد ولا يعتق على العم بالقربة لأن الدعوة قد تقدمت فيضاف الحكم إلى الدعوة دون القرابة كذا في الظهيرية \* وإذا ولدت الأمة من الرجل ثم اشتراها هو وآخر فهي أم ولده ويضمن لصاحبه نصف قيمتها ومساكنها كان أو معسرا وكذلك إن ورثها معها الولد وكان الشرير بك ذارحم محرم من الولد يعتق عليهما جميعا وإن كان الشرير بك أجنبيا يعتق نصيب الأب وسعي للشرير بك في نصيبه وكذلك إن اشتريا أو وهب لهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى عرف الأجنبي أن شرير بكه أمه أو لم يعرف \* أمة بين رجلين فتولدت من زوج فاته ترضى الزوج حصه أحدهما من الأم والولد وهو ومساكنه فهو مضمون لنصيب شرير بكه من الأم وشرير بكه في الولد بالخيار إن شاء ضمنه وإن شاء استسعه وإن شاء أعتهفه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط \* أمة بين رجلين قال في صحتهما هي أم ولدا أحدهما ثم مات أحدهما يورس الحى بالبيان دون الورثة قال قال هي أم ولدي فهي أم ولده وضمن نصف قيمتها ولم يغرم من العقر شيئا لأنه ما أقر بوطئها بعد ملكه فاعله استواءه بان كاح قبل ملكها وإن قال هي أم ولدا الميت عتقت صدقته الورثة أولا ولا سعاية للحي كذا لاورثة وإن كان ذلك في المرض وقالت الورثة عنك لم تسمع فان الواعى ثوبا بنفسه ولكننا لا صدقة قال هي نصف قيمتها في التركة وهي تعتق من الثلث كذا في الكافي \* وإن ولدت الجارية في ملكه ما وأقر كل واحد منهما أنه ولد أحدهما ثم مات أحدهما فالولد حر والبيان إلى الحى فان قال هو ولدي يثبت النسب وتصير الجارية أم ولده ويضمن نصف قيمة الأم ونصف العقر للشرير بك وسواء في هذا الصحة والمرض فان قال في الصحة هو ولده شرير بك لم يثبت نسب الولد من واحد منهما واعتق الولد بلا شيء وكذلك عتقت الأم بلا شيء وإن كان القول منهما في مرض الشرير بك الميت فان قالت الورثة هي أم ولدا الحى عتقوا ولا ضمان وإن قالوا أقرأبوا أنه ولده ولكن نحن لا نصدقهم فالجارية والولد حران وعلى الورثة نصف قيمتها ونصف عقرها للحي في التركة ولا سعاية عليها لاحد ويثبت نسب الولد من الميت استحسننا كذا في محيط السرخسي

(کتاب الایمان و فیہ اثنا عشر بابا)

(باب الاول في تفسيرها شرعا وركنها وشرطها وحكمها)

(أما تفسيرها شرعا) فاليمين في الشريعة عبارة عن عقد قوي به عزم الخالف على الفعل أو الترك

والنواحي \* وروى هشام عن حم روجه الله تعالى أنه اسم مدينة خاصة حتى لو استأجروا إلى الري ولم يبين المدينة ولا

وستاقا بعينه في ظاهر الولاية يعسدا جارية وفي رواية هشام رحمه الله تعالى لا يفسد أجارته قال رضي الله تعالى عنه أما سمرقند وأوزجند اسم  
للحديقة خاصة من بغداد فمرعانة وفارس اسم للامصار والتريه ونيكارا اسم للامانة وواحيها أول حسد ووده بخارا كرمينية وآخرها قزوین  
هرزل اسم لبلد في الهند في رواية في نسخة ويحشاه عن محمد بن سفيان رحمه الله تعالى أنه يثبت في يمنة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يثبت

مالم يخرج الى الجند واليمين ينصرف الى الجند وهذا بخلاف الصلاة فان البغدادى اذا جامع في الموصلي في السفينة قد دخل بغداد وادركته الصلاة وهو في السفينة يلزمه صلاة الاقامة \* ورجل حلف أن لا يدخل الفرات فركب سفينة في الفرات أو كان على الفرات جسر فمر على الجسر لا يحنت مالم يدخل الماء لانه لا يسمى داخل في الفرات مالم يدخل الماء \* ورجل حلف أن لا يدخل هذا المسجد فزيد فيه طائفة من دار بجانب المسجد قد دخل الزيادة لا يحنت ولو حلف أن لا يدخل مسجد بني فلان والمستلة (٥٧) بحالها يحنت \* وكذا لو حلف أن لا يدخل هذه

الدار فزيد فيها قد دخل الزيادة لا يحنت ولو قال دار فلان قد دخل الزيادة حنت \* ورجل حلف أن لا يدخل على فلان ولم يسم بيتا ولم ينو شيئا قد دخل عليه في بيت رجل آخر حنت \* ولو حلف أن لا يدخل بيتا وفلان فيه قد دخل المسجد وفلان في المسجد لا يحنت وكذا لو دخل الكعبة \* ولو حلف أن لا يدخل على فلان بيتا قد دخل بيتا وفلان فيه ولم ينو الدخول عليه لا يحنت \* ولو حلف أن لا يدخل على فلان قد دخل منزله وهو بنو بالدخول الدخول على رجل آخر يكون مع المحلوف عليه أو دخل يريد أخذ الامتعة التي تكون في المنزل لا يحنت لانه لم يدخل عليه \* رجلا حلف كل واحد منهما أن لا يدخل على صاحبه قد دخل في المنزل مع الايتمنان لانه لم يدخل أحدهما على صاحبه \* رجل قال لا منعن فلانا من دخول دارى فنتعه مرة برى يمينه فان رآه مرة ثانية ولم ينعه لاشئ عليه \* رجل حلف أن لا يدخل دار فلان فان دخل دار فلان ساكن فيها امسح امرأته والدار لامرأة حنت \* وكذا لو قال لا أدخل دار فلانة وهي في دار زوجها تسكن معه كان حنتا \* رجل حلف أن لا يدخل على فلان قد دخل عليه في حمام أو مسجد أو طيلة أو دهر دار لا يحنت وكذا القسقاط

كذافي الكفاية \* وهي نوعان يمين بالله تعالى أو صغته ويمين بغيره وهي تعليق الجزاء بالشرط كذافي الكافي (أما اليمين بغير الله فسوان) أحدهما اليمين بالآباء والانياء والملائكة والصوم والصلاة وسائر الشرائع والكعبة والحرم وزمزم ونحو ذلك ولا يجوز الحلف بشئ من ذلك \* والثاني الشرط والجزاء وهذا النوع ينقسم الى قسمين يمين بالقرب ويمين بغير القرب فاما اليمين بالقرب فهو أن يقول ان فعلت كذا فعلى صوم أو صلاة أو حجة أو عمرة أو بدنة أو هدى أو عتق رقبة أو صدقة أو نحو ذلك وأما اليمين بغير القرب فهي الحلف بالطلاق والعتاق كذا في البدائع (وأما ركن اليمين بالله) فذكر اسم الله أو صغته وأما ركن اليمين بغيره فذكر شرط صالح وجزاء صالح كذافي الكافي \* والشرط الصالح ما يكون معدوما على خطر الوجود والجزاء الصالح ما يكون متيقنا الوجود أو غالب الوجود عند وجود الشرط وذلك بان يكون مضافا الى الملك أو الى سببه وان يكون الجزاء مما يحلف به حتى لو لم يكن كذلك لا يكون يمينا كالوكالة والاذن في التجارة فانه اذا قال ان فعلت كذا فقد وكلتك أو أذنت لك في التجارة لا يكون يمينا كذا ذكره الامام خواهر زاده هكذا في شرح تلخيص الجامع الكبير (وأما شرائطها في اليمين بالله تعالى) ففي الحالف أن يكون عاقلا بالغ لا يصح عن المجنون والصبي وان كان عاقلا ومنها أن يكون مسلما فلا يصح عن الكافر حتى لو حلف الكافر على يمين ثم أسلم فحنت لا كفارة عليه عندنا كذا في البدائع \* ويبطل اليمين بالردة فلا أسلم بعدها لا يلزمه حكمه كذا في الاختيار شرح المختار \* وأما الحرية فليست بشرط فتصح عن المملوك الأبه لا يجب عليه الحال الكفارة بالمال لانه لا ماله وانما يجب عليه التكفير بالصوم والمولى أن ينعه من الصوم وكذا كل صوم وجب لبشارة سبب الوجوب من العبد كالصوم المنذور به ولو أعتق قبل أن يصوم يجب عليه التكفير بالمال وكذا الطواغية ليست بشرط عندنا فتصح من المكره وكذا الجند والعمد فتصح من الخاطئ والهازل عندنا \* وأما الذي يرجع الى المحلوف عليه فهو أن يكون متصور الوجود حقيقة عند الحلف وهو شرط انعقاد اليمين فلا تنعقد على ما هو مستحيل الوجود حقيقة ولا تبقى اذا صار بحال يستحيل وجوده وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وأما كونه متصور الوجود عادة بعد ان كان لا يستحيل وجوده حقيقة فقد قال أصحابنا الثلاثة ليس بشرط حتى تنعقد على ما يستحيل وجوده عادة بعد أن كان لا يستحيل وجوده حقيقة \* وأما في نهس الركن فخلوه عن الاستثناء نحو أن يقول ان شاء الله أو الا أن يشاء الله أو ما شاء الله أو الا أن يدولى غير هذا أو الا أن أرى أو الا أن أحب غير هذا أو قال ان اعانني الله أو يسر الله أو قال بمعونة الله أو تيسيره ونحو ذلك فان قال شيئا من ذلك موصولا لم ينعقد اليمين وان كان مقصولا انعقدت \* وأما في اليمين بغير الله ففي الحالف كل ما هو شرط جواز الطلاق والعتاق فهو شرط انعقاد اليمين مما لا فلا \* وفي المحلوف عليه أن يكون أمرا في المستقبل فلا يكون التعليق بامر كائن بينا بل تحيزا حتى لو قال لامرأته أنت طالق ان كانت السماء فوقنا يمع الطلاق في الحال وفي المحلوف بطلاقة وعتاقه قيام الملك أو الاضافة الى الملك أو سبب

( ٨ - ( المتأوى ) - ثانی ) وبيت الشعر الا أن يكون المحلوف عليه من أهل البادية وعن محمد رحمه الله تعالى في القسقاط يحنت والظاهر هو الاول قيل في زماننا يحنت اذا دخل عليه في المسجد لان الناس يتراوون في المساجد \* ولودخل على قوم والمحلوف عليه فيهم ولم يعلم الحالف به فعن محمد رحمه الله تعالى أنه يحنت والظاهر يعتبر العلم فان علم ونواهم بالدخول دونه دين فيما بينه وبين الله تعالى \* ولو قال لا أدخل على هذه القرية لا يحنت بالدخول القرية \* رجل حلف بطلاق امرأته أنه لم يدخل هذه الدار اليوم ثم قال أو همت



وحلف بطلاق امرأته الأخرى أنه قد دخلها اليوم يلزمه طلاق الأولى ولا يلزم طلاق الثانية لأنه يقول اليمين الأولى كذب والثانية صدق فلا يحث في الثانية \* رجل حلف بعق عبده أنه دخل هذه الدار اليوم ثم قال لم أدخل وحلف بعق عبداً آخر أنه لم يدخلها اليوم ثم رجح وقال قد دخلتها اليوم وتحلف بعق عبداً آخر عتق العبيد الثلاثة جميعاً لأن الأول عتق بالكلام الثاني والأوسط عتق بالكلام الثالث وعتق الثالث بالكلام الأول لأن الخالف رجم (٥٨) أنه كاذب في الكل فيلزمه عتق الكل \* رجل له دار فيها بستان حلف أن لا يدخل هذه

الدار فدخل بستانه أو باب البستان إلى بيوت هذه الدار وليس للبستان باب آخر وعلى الدار والبستان حائط واحد محيط بهما قال محمد رحمه الله تعالى لا يحث الخالف بدخول البستان سواء كان البستان أصغر من الدار أو أكبر منها وإن كان البستان وسط الدار وحول البستان بيوت الدار حث الخالف بدخول البستان وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية كمال محمد رحمه الله تعالى لا يحث إلا أن يكون البستان في وسط الدار وفي رواية يحث وإن لم يكن البستان في وسط الدار ثم وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لو باع الدار ولم يسم البستان بدخل البستان في البيع في هذه الرواية وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لو كان للبستان بابان أحدهما في الدار والآخر خارج الدار فإن البستان يكون من الدار أيضاً \* رجل حلف أن لا يدخل هذه الدار فاشترى صاحبها بجنب الدار بيتاً وفتح باب البيت إلى هذه الدار وجعل طريقه فيها فسد الباب الذي كان للبيت قبل ذلك فدخل الخالف هذا البيت من غير أن يدخل هذه الدار قال محمد رحمه الله تعالى يكون حاشاً لأن البيت صار من الدار \* رجل قال لغيره ان يدخل محمد بن عبد الله

المثاني في نفس الركن ما ذكر في اليمين بالله تعالى ولو قال ان أعاني الله أو بمعونة الله وأراد به الاستثناء يكون مستثناً فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق في القضاء \* ومنها أن لا يدخل بين الشرط والجزاء حتى إذا دخل لم يكن يميناً وتعليقاً بل تحبيراً هكذا في البدائع (اليمين بالله ثلاثة أنواع) خموس وهو الحلف على اثبات شيء أو نفيه في الماضي أو الحال بتعمد الكذب فيه فهذه اليمين بأنم فيها صاحبها وعليه فيها الاستغفار والتوبة دون الكفارة \* ولغو وهو أن يحلف على أمر في الماضي أو في الحال وهو يظن أنه كما قال والامر بخلافه بان يقول والله قد فعلت كذا وهو ما فعل وهو يظن أنه فعل أو ما فعلت كذا وقد فعل وهو يظن أنه ما فعل أو رأى شخصاً من بعيد فقال والله انه لزيد وطلب زيدا وهو عمر وأوطأ فقال والله أنه لغراب وطلبه غراباً وهو حدة فهذه اليمين ترجو أن لا يؤخذ بهما صاحبها أو اليمين في الماضي إذا كان لا عن قصد لا حكمه في الدنيا والآخرة عندنا \* ومنعقدة وهو أن يحلف على أمر في المستقبل أن يفعله أو لا يفعله وحكمها لزوم الكفارة عند احتث كذا في الكافي \* (والمنعقدة في وجوب الحفاظ أربعة أنواع) نوع منها يجب اتحماً البر فيها وهو أن يعقد على فعل طاعة أمر به أو امتناع عن معصية وذلك فرض عليه قبل اليمين وباليمين زداد وكادة وتوقع لا يجوز حفظها وهو أن يحلف على ترك طاعة أو فعل معصية وتوقع تخيير فيه بين البر والخلف والخلف خير من البر فيتمدب فيه إلى الخلف ونوع يستوى فيه البر والخلف في الإباحة فيختير بينهما وحفظ اليمين أولى كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي \* وأما الحلف بالطلاق والعتاق وما أشبه ذلك فما يكون على أمر في المستقبل فهو كاليمين المعقودة وما يكون على أمر في الماضي فلا يتحقق اللغو والخموس ولكن إذا كان يعلم خلاف ذلك أو لا يعلم فالطلاق واقع وكذلك الحلف بذلان هذا تحقيقاً وتنجيزاً كذا في الإيضاح \* ولو قال ان لم يكن هذا فلان فاعلى حجة ولم يكن وكان لا يشك أنه دلان لزمه ذلك كذا في الخلاصة \* ومن فعل الخلف عليه عامداً أو ناسياً أو مكرها فهو سواء وكذا من فعله وهو مغشى عليه أو مجنون كذا في السراج الوهاج \* ولا يبرح يمين النائم كذا في الاختيار شرح المختار \* اليمين بالله تعالى لا تنكروا ولكن تقليله أولى من تكثيره واليمين بخير الله مكرهة عند البعض وعند عامة العلماء لا تنكروا لأنه يحصل بها الوثيقة في العهد ونصوصاً في زماننا كذا في الكافي

(الباب الثاني فيما يكون يميناً وما لا يكون يميناً وفيه فصلان)

(الفصل الأول في تحليف الظالة وفيما ينوي الخالف غير ما ينوي المستحلف)

اليمين بالله تعالى أو باسم آخر من أسماء الله كالرحمن والرحيم وجميع أسماء الله تعالى في ذلك سواء تعارف الناس الخلف به أو لم يتعارفوا هو الظاهر من مذهب أصحابنا وهو الصحيح أو بصفة من صفاته التي يحلف بها عرفاً كعزة الله وجلاله وكبريائه وهو اختيار مشايخ ما وراء النهر كذا في الكافي \* والأصح أن المعتبر في ذكر الصفات هو العرف كذا في شرح النقاية للبرجندي \* ولو قال وربي أو ورب العرش أو ورب العالمين كان حالماً كذا في البدائع \* لا خلاف أنه لو قال والحق

هذه الدار فامرأة محمد بن عبد الله الذي يدخل في الدار طالق فقال محمد بن عبد الله أشهد وأعلى بذلك

فدخل الدار قالوا يلزمه الطلاق \* رجل قال والله لا أدخل هذه الدار وهذه الحجر ثم خرج من الدار ثم دخل الدار ولم يدخل الحجر فانه لا يحث حتى يدخل الحجر ويكون اليمين عليهما جميعاً \* رجل حلف أن لا يدخل داراً بنته وابنته تسكن في بيت زوجها أو حلف لا يدخل داراً أمه وأمه تسكن في دار زوجها فدخل الخالف يحث وهو نظير ما ذكرنا \* رجل حلف أن لا يدخل دار فلان فدخل داراً يسكنها فلان بإجارة أو أمانة حث عندنا

فسكن حانوتا آخره فلاثان كان  
فلان ممن يسكن الحانوت لا يحنت  
الحالف في قول أبي حنيفة وأبي  
يوسف رجهما الله تعالى ويحنت في  
قول محمد رجه الله تعالى \* وان  
كان فلان ممن لا يسكن حانوتا حنت  
عند الكل \* رجل قال ان دخلت  
الكوفة ولم أتزوج فعبدي حر قال  
دخل قبل التزوج حنت ولو قال  
فلم أتزوج فهو هذا على أن يكون  
التزوج بعد الدخول حين يدخل  
ولو قال لم أتزوج فهو أن يتزوج  
بعد الدخول على الابد \* رجل قال  
والله لأقعد في هذه الدار ولم ينو  
شيئاً قال ان كان ساكناً فيها فهو  
على السكنى وان لم يكن ساكناً فيها  
فهو على القعود \* رجل قال لغيره  
ادخل هذه الدار اليوم فقال ان  
دخلت هذا اليوم فعبدي حر فهو  
على تلك الدار في ذلك اليوم \*  
رجل حلف أن لا يدخل دار فلان  
بباع فلان داره فدخل الحالف لا  
حنت في قولهم وكذا العبد والداية  
وكل شيء يكون مضافاً بحكم الملك \*  
ولو قال لا أدخل دار فلان هذه  
بباع فلان داره فدخل الحالف  
لا يحنت في قول أبي حنيفة رجه  
الله تعالى واحدى الروايتين عن  
أبي يوسف رجه الله تعالى وعند أبي  
يوسف رجه الله تعالى في رواية  
حنت في قوله دار فلان هذه \* وقال

(١) قوله والعالب كذا في جميع النسخ ومثله في البحر والذى في الذخيرة والولوالجية وغيرهما عدم ذكر العاطف قاله ابن عابدين تأمل اه بحر اوى  
(٢) قوله انه اذا قال اذا الخ كذا في الاصل وتأمل وجه ذكر اذا الثانية اه مصححه

محمد رحمه الله تعالى يحنث كما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في رواية وروى هشام رحمه الله تعالى أنه رجع إلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 \* وإن لم يكن لغلان دار يوم اليمين فلك دار بعد اليمين فدخل الخالف يحنث في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولا يحنث في قول أبي  
 يوسف رحمه الله تعالى والله أعلم (فصل في الخروج) \* رجل قال لا امرأته أن تحرق من هذه الدار إلا لا امرأته فأتته طالق والمرأة حق  
 على رجل أرادت أن تدعي ذلك وتخرج لاجله قالوا إن كانت تدعي أن توكل بذلك فحنثت حنثا كالحالف وإن لم تدعي على أن توكل



نُفِرَ جَنَّتْ لَا يَحْنُثُ \* وَرَجُلٌ حَلَفَ بِطَلَقِ امْرَأَتِهِ أَنْ لَا تَخْرُجَ امْرَأَتُهُ إِلَّا بِعِلَّةٍ نُفِرَ جَنَّتْ وَهُوَ بِرَأْسِهَا فَتَمُوتُ بِحَنْثٍ وَلَوْ أَذِنَ لَهَا بِالْخُرُوجِ نُفِرَ جَنَّتْ  
بِغَيْرِ عِلَّةٍ لَا يَحْنُثُ وَإِنْ لَمْ يَأْذِنْ لَهَا نُفِرَ جَنَّتْ وَهُوَ بِرَأْسِهَا لَا يَحْنُثُ أَيْضًا \* وَلَوْ قَالَ لَهَا أَنْ تَخْرُجَ مِنْ هَذِهِ الدَّارِ بِغَيْرِ أَذْنٍ فَانْتَ طَالِقٌ فَأَذِنَ لَهَا  
بِالْعَرَبِيَّةِ وَهِيَ لَا تَعْرِفُ الْعَرَبِيَّةَ نُفِرَ جَنَّتْ حَنْثٌ كَلَّوْا أَذِنَ لَهَا وَهِيَ نَائِمَةٌ أَوْ غَائِبَةٌ لَمْ تَسْمَعْ نُفِرَ جَنَّتْ حَنْثٌ وَلَوْ قَالَ لَهَا أَنْ تَخْرُجَ مِنْ هَذِهِ الدَّارِ  
بِغَيْرِ أَذْنٍ فَانْتَ كَذَابٌ فَاسْتَأْذَنَتْ لِلْخُرُوجِ (٦٠) إِلَى بَعْضِ أَهْلِهَا فَأَذِنَ لَهَا وَلَمْ تَخْرُجْ فِي ذَلِكَ لَمْ يَكُنْهَا كَانَتْ تَكُنْسُ الْبَيْتَ نُفِرَ جَنَّتْ إِلَى

كَذَا فِي الْإِخْتِيَارِ شَرْحُ الْمُخْتَارِ \* قَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْأَصْلِ لَوْ قَالَ وَالْقُرْآنَ لَا يَكُونُ عَيْمِنَا  
ذِكْرُهُ مُطْلَقًا وَالْمَعْنَى فِيهِ وَهُوَ أَنَّ الْخَلْفَ بِهِ لَيْسَ بِمُعْتَرَفٍ فَصَارَ كَقَوْلِهِ وَعَلِمَ اللَّهُ وَقَدْ قِيلَ هَذَا فِي زَمَانِهِمْ  
أَمَّا فِي زَمَانِنَا فَيَكُونُ عَيْمِنَا وَبِهِ نَأْخُذُ وَنَأْمُرُ وَنَعْتَقِدُ وَنَعْتَمِدُ وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتٍ الرَّازِيُّ لَوْ حَلَفَ  
بِالْعُرْآنِ قَالَ يَكُونُ عَيْمِنَا وَبِهِ نَأْخُذُ جَهْدُ رَمْسٍ شَايَخُنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى كَذَا فِي الْمَضْمَرَاتِ \* وَلَوْ قَالَ  
أَنَا بَرِيءٌ مِنَ النَّبِيِّ وَالْعُرْآنِ فَانَّهُ يَكُونُ عَيْمِنَا كَذَا فِي السَّكَاكِيِّ \* سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الْكَرِيمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْقَاضِي  
أَنَا بَرِيءٌ مِنَ الشَّفَاعَةِ أَنْ فَعَلْتُ كَذَا قَالَ يَكُونُ عَيْمِنَا وَقَالَ غَيْرُهُ لَا يَكُونُ عَيْمِنَا وَهُوَ الصَّحِيحُ كَذَا فِي  
الظَّاهِرِيَّةِ \* وَلَوْ قَالَ إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَأَنَا بَرِيءٌ مِنَ الْقُرْآنِ أَوِ الْقِبْلَةِ أَوِ الصَّلَاةِ أَوْ صَوْمِ رَمَضَانَ  
فَالْكُلُّ عَيْنٌ هُوَ الْمُخْتَارُ \* وَكَذَا الْبَرَاءَةُ عَنِ الْكُتُبِ الْأَرْبَعَةِ وَكَذَا كُلُّ مَا يَكُونُ الْبَرَاءَةُ عَنْهُ كَفَرًا  
كَذَا فِي الْخِلَاصَةِ \* وَلَوْ قَالَ أَنَا بَرِيءٌ مِنَ الْمَصْحَفِ لَا يَكُونُ عَيْمِنَا وَلَوْ قَالَ أَنَا بَرِيءٌ عَمَّا فِي الْمَصْحَفِ  
يَكُونُ عَيْمِنَا كَذَا فِي السَّكَاكِيِّ \* وَلَوْ وَقَعَ كِتَابُ الْغَفَةِ أَوْ دَفْتَرُ الْحِسَابِ فِيهِ مَكْتُوبٌ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ  
الرَّحِيمِ وَقَالَ أَنَا بَرِيءٌ عَمَّا فِيهِ أَنْ فَعَلْتُ كَذَا ففَعَلَ كَانَ عَلَيْهِ الْكُفَارَةُ كَلَّوْا قَالَ أَنَا بَرِيءٌ مِنَ بَسْمِ اللَّهِ  
الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ كَذَا فِي فَتَاوَى قَاضِيخَانَ \* وَلَوْ قَالَ أَنَا بَرِيءٌ مِنَ الْمَغَاطَةِ أَوْ مِمَّا فِي الْمَغَاطَةِ لَيْسَ بِعَيْمِنٍ  
إِلَّا إِذَا عُرِفَ أَنَّ فِيهَا بِسْمُ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَعَنْهُ الْبَرَاءَةُ عَنْهَا كَذَا فِي الْخِلَاصَةِ \* وَلَوْ قَالَ أَنَا بَرِيءٌ مِنَ  
الْمُؤْمِنِينَ قَالُوا يَكُونُ عَيْمِنَا كَذَا فِي فَتَاوَى قَاضِيخَانَ \* وَلَوْ قَالَ أَنَا بَرِيءٌ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثِينَ يَوْمًا يَعْنِي  
شَهْرَ رَمَضَانَ أَنْ فَعَلْتُ كَذَا إِنْ نَوَيْتُ الْبَرَاءَةَ عَنْ فَرْضِيَّتِهَا يَكُونُ عَيْمِنَا كَلَّوْا قَالَ أَنَا بَرِيءٌ مِنَ الْإِيمَانِ  
إِنْ فَعَلْتُ كَذَا وَإِنْ نَوَيْتُ الْبَرَاءَةَ عَنْ أَجْرِهَا لَا يَكُونُ عَيْمِنًا لِأَنَّهُ غَيْبٌ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ بَيْعَةٌ لَا يَكُونُ عَيْمِنًا فِي  
الْحَكْمِ لِمَكَانِ الشُّكِّ وَفِي الْإِحْتِيَاطِ يَكْفُرُ إِنْ قَالَ إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَأَنَا بَرِيءٌ مِنْ حَقِّي الَّتِي حُجِّجْتُ بِهَا فَهَذَا  
لَا يَكُونُ عَيْمِنًا بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَأَنَا بَرِيءٌ مِنَ الْقُرْآنِ الَّذِي تَعَلَّمْتُ حَيْثُ يَكُونُ عَيْمِنًا وَلَوْ  
قَالَ أَنَا بَرِيءٌ عَنِ الْحُجَّةِ وَعَنِ الصَّلَاةِ كَانَ عَيْمِنًا كَذَا فِي الْمَحِيطِ \* وَلَوْ قَالَ أَنَا بَرِيءٌ مِنْ صَوْمِي وَصَلَاتِي  
أَوْ مِمَّا صَلَّيْتُ وَصَمْتُ لَا يَكُونُ عَيْمِنًا كَذَا فِي الْعَتَابِيَّةِ \* وَلَوْ قَالَ إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَهُوَ يَهُودِيٌّ أَوْ نَصْرَانِيٌّ  
أَوْ مَجُوسِيٌّ أَوْ بَرِيءٌ مِنَ الْإِسْلَامِ أَوْ كَافِرٌ أَوْ يَعْزِمُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْ يَعْبُدُ الصَّلِيبَ أَوْ يَحْوِذُ ذَلِكَ مِمَّا يَكُونُ  
اعْتِقَادُهُ كُفْرًا فَهُوَ عَيْنٌ اسْتَحْسَانًا كَذَا فِي الْبَدَائِعِ \* حَتَّى لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ الْفَعْلَ يَلْزِمُهُ الْكُفَارَةُ وَهَلْ  
يَصِيرُ كَافِرًا اخْتَلَفَ الْمُشَايخُ فِيهِ فَالْشَّمْسُ الْأَعْمَى السَّرْحَسِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَالْمُخْتَارُ لِلْفَتَاوَى أَنَّهُ إِنْ كَانَ  
عِنْدَهُ أَنَّهُ يَكْفُرُ مَتَى أَتَى بِهَذَا الشَّرْطِ وَمَعَ هَذَا أَتَى بِصِيرٍ كَافِرًا لِرِضَاهُ بِالْكَفْرِ وَكَفَارَتُهُ أَنْ يَقُولَ لَا إِلَهَ  
إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَإِنْ كَانَ عِنْدَهُ أَنَّهُ إِذَا أَتَى بِهَذَا الشَّرْطِ لَا يَصِيرُ كَافِرًا لَا يَكْفُرُ وَهَذَا إِذَا حَلَفَ  
بِهَذِهِ الْأَلْفَاظِ عَلَى أَمْرٍ فِي الْمُسْتَقْبَلِ أَمَّا إِذَا حَلَفَ بِهَذِهِ الْأَلْفَاظِ عَلَى أَمْرٍ فِي الْمَاضِي بَانَ قَالَ هُوَ  
يَهُودِيٌّ أَوْ نَصْرَانِيٌّ أَوْ مَجُوسِيٌّ إِنْ كَانَ فَعَلَ كَذَا أَمْسَ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ كَانَ فَعَلَ لِشُكِّ أَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ  
الْكُفَارَةُ عِنْدَنَا لِأَنَّهُ عَيْنٌ مَجُوسٍ وَهَلْ يَصِيرُ كَافِرًا اخْتَلَفَ الْمُشَايخُ فِيهِ قَالَ شَمْسُ الْأَعْمَى السَّرْحَسِيُّ  
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَالْمُخْتَارُ لِلْفَتَاوَى أَنَّهُ إِنْ كَانَ عِنْدَهُ أَنَّهُ إِذَا أَتَى بِهَذَا الشَّرْطِ لَا يَكْفُرُ وَإِنْ كَانَ  
عِنْدَهُ أَنَّهُ يَكْفُرُ مَتَى حَلَفَ بِهِ يَكْفُرُ لِرِضَاهُ بِالْكَفْرِ وَأَمَّا إِذَا قَالَ يَعْلَمُ اللَّهُ أَنَّهُ قَدْ فَعَلَ كَذَا وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ

بَابُ الدَّاءِ تَكُنْسُ الْبَابُ جَنَّتْ لِأَنَّهُ  
خَرَجَتْ بِغَيْرِ أَذْنٍ وَإِنْ أَذِنَ لَهَا  
بِالْخُرُوجِ إِلَى بَعْضِ أَهْلِهَا وَلَمْ تَخْرُجْ  
ثُمَّ خَرَجَتْ فِي وَقْتٍ آخَرَ إِلَى بَعْضِ  
أَهْلِهَا قَالَ الْفَقِيهُ أَبُو الْيَسْرِجِ  
اللَّهُ تَعَالَى أَخَافُ أَنْ يَكُونَ حَاشَا \*  
رَجُلٌ أَتَاهُمْ امْرَأَتُهُ بِجَارِلَةٍ فَقَالَ إِنْ  
خَرَجْتَ مِنَ الْمَنْزِلِ بِغَيْرِ أَذْنٍ فَانْتَ  
كَذَا ثُمَّ قَالَ لَهَا أَذْنُكَ لَكَ فَمَا يَبْدُو  
لَكَ إِلَّا بَأْسٌ بِاطْلٍ نُفِرَ جَنَّتْ وَدَخَلَتْ  
مَنْزِلَ الْجَارِ الَّذِي أَتَاهُمَا إِنْ لَمْ تَكُنْ  
فَوَتْ عِنْدَ الْخُرُوجِ دَخُولُ ذَلِكَ  
الْمَنْزِلِ وَلَا أَمْرٌ بِاطْلٍ سِوَاهُ لَا يَحْنُثُ  
وَإِنْ وَجَدَ مِنْهَا بَعْدَ الْخُرُوجِ أَمْرٌ  
بِاطِلٌ وَإِنْ كَانَتْ فَوَتْ عِنْدَ الْخُرُوجِ  
دَخُولُ ذَلِكَ الْمَنْزِلِ فَانْ كَانَ دَخُولُ  
ذَلِكَ الْمَنْزِلِ عِنْدَ الزَّوْجِ مِنَ الْأَمْرِ  
الْبَاطِلِ حَنْثٌ لِأَنَّهُ خَرَجَتْ لِأَمْرِ  
بِاطِلٍ عِنْدَ الزَّوْجِ \* رَجُلٌ حَلَفَ  
أَنْ لَا تَخْرُجَ امْرَأَتُهُ إِلَّا بِأَذْنِهِ فَقَالَ  
لَهَا أَذْنُكَ لَكَ بِالْخُرُوجِ كُلَّمَا أَرَدَتْ  
نُفِرَ جَنَّتْ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى لَا يَحْنُثُ  
فَإِنْ نَهَاها عَنِ الْخُرُوجِ بَعْدَ ذَلِكَ  
الْأَذْنِ الْعَامِ صَحَّ نَهْيُهُ فِي قَوْلِ مُحَمَّدٍ  
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَبِهِ أَخَذَ الشَّيْخُ  
الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ رَحِمَهُ  
اللَّهُ تَعَالَى حَتَّى لَوْ خَرَجَتْ بَعْدَ ذَلِكَ  
حَنْثٌ \* وَلَوْ أَذِنَ لَهَا بِالْخُرُوجِ ثُمَّ  
قَالَ لَهَا كُلَّمَا نَهَيْتُكَ فَقَدْ أَذْنُكَ لَكَ  
فَنَهَاها لَا يَصِحُّ نَهْيُهُ \* وَلَوْ قَالَ لَهَا لَا  
تَخْرُجِي إِلَّا بِأَذْنِي تَحْتَاجُ إِلَى الْأَذْنِ

فِي كُلِّ خُرُوجٍ فَإِنْ قَالَ عَنَيْتُ الْأَذْنَ مَرَّةً وَاحِدَةً قَالَ أَبُو يُونُسَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِنْ لَمْ يَدِينْ فِي  
الْقَضَاءِ وَعَلَيْهِ الْقِتْوَى \* وَلَوْ قَالَ لَهَا الْآنَ أَذْنُكَ أَوْ حَتَّى أَذْنُكَ تَحْتَاجُ إِلَى الْأَذْنِ مَرَّةً وَاحِدَةً \* وَلَوْ قَالَ إِنْ خَرَجْتَ مِنَ الدَّارِ إِلَّا بِأَذْنِي ثُمَّ  
سَمِعَ سَائِلًا يَسْأَلُ شَيْئًا فَقَالَ لَهَا إِنَّ أَذْنُكَ أَوْ حَتَّى أَذْنُكَ تَحْتَاجُ إِلَى الْأَذْنِ مَرَّةً وَاحِدَةً \* وَلَوْ قَالَ إِنْ خَرَجْتَ مِنَ الدَّارِ إِلَّا بِأَذْنِي ثُمَّ  
بِالْخُرُوجِ نُفِرَ جَنَّتْ لَا يَحْنُثُ وَإِنْ كَانَتْ تَقْدِرُ نُفِرَ جَنَّتْ بِحَنْثٍ وَإِنْ كَانَ السَّائِلُ حِينَ قَالَ لَهَا دَفَعِي إِلَيْهِ الْكُسْرَى بِحَيْثُ تَقْدِرُ الْمَرْأَةُ عَلَى دَفْعِ

الكسرة بغير خروج ثم ذهب السائل الى الطريق فخرجت المرأة اليه حنت ولو حلف أنه لا يخرج امرأته في غير حق فخرجت في جنازة الوالدين أو عيادتهما أو ذى رحم محرم منها أو عرس لا يحنت \* ولو حلف أن لا يخرج وهي في بيت من الدار فخرجت الى الدار لا يحنت \* ولو قال لها ان خرجت من هذه الدار بغير اذني فالت طالق فقالت المرأة تريد أن أخرج حتى أصير مطلقة فقال الزوج نعم فخرجت طلقت لان كلام الزوج هذا يكون للتهديد لا للاذن وان قامت على أسكفة الباب وبعض (٦١) قدمها خارج من الباب بحيث لو أغلق الباب

يكون ذلك البعض خارجا فان كان اعتمادها على البعض الخارج حنت والا فلا \* ولو قال ان خرجت من البيت فالت طالق وهو قاعد فخرج قدميه وبدنه في البيت لا يحنت لان الخروج من البيت لا يكون الا بالقيام على القدمين خارج البيت فان قام على قدميه حنت لانه خرج من البيت هذا اذا حلف وهو قاعد فان كان مستلقيا على ظهره أو على بطنه أو جنبه فخرج الاكثر من جسده حنت لان المستلق والمضطجع يعدن خارجا من الدار بخروج أكثر الاعضاء \* ولو قال لها ان خرجت من هذه الدار الا باذني فالت طالق ثلاثا فطلقها بانثا فخرجت بغير اذنه لا يحنت لان يمينه تقيت بحال قيام ولاية المنع عن الخروج وولاية المنع تزول بالطلاق البائن وهو كالسلطان اذا حلف رجلا أن لا يخرج من البلدة الا باذنه أو الكفيل بالنفس اذا حلف الاصيل أن لا يخرج من البلدة الا باذنه فعزل السلطان وقض الاصيل دين الطالب ثم خرج الخالف بعد ذلك لا يحنت ولو أن الخالف تزوج المرأة بعد ما بانها فخرجت بغير اذنه لا تطلق لان اليمين بطلت بالابانة فلا تعود بعد ذلك وذكروا في السير أهل الحرب اذا حلفوا

يفعل أو قال يعلم الله أنه لم يفعل كذا وقد علم أنه فعل اختلف المشايخ فيه عامتهم على أنه يصير كافرا كذا في الذخيرة \* ولو قال بصفة الله لا أفعل كذا لا يكون يمينا ولو قال وعلم الله لا أفعل كذا عندنا لا يكون يمينا ولو قال ورجة الله لا أفعل كذا لا يكون يمينا في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى \* ولو قال وعذاب الله أو سخطه أو غضبه أو قال ورضا الله وثوابه أو قال وعبادة الله لا يكون يمينا كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال شهد الله أنه لا اله الا هو لا يكون يمينا كذا في الخلاصة \* فان قال ووجه الله على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا يكون يمينا قال ابن شجاع في حكاية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى هو من أيمان السفلة يعني الجهلة الذين يذكرونه بمعنى الجارحة (١) وهذا دليل على أنه لم يجعله يمينا كذا في المبسوط \* ولو قال عليه لعنة الله ان فعل كذا أو قال عليه عذاب الله أو قال أمانة الله ان فعل كذا لا يكون يمينا كذا في فتاوى قاضي خان \* وان قال ان فعلت كذا فعلى غضب الله أو سخط الله فليس بحالف كذا في الهداية \* واذا قال وسلطان الله لا أفعل كذا فالحيح من الجواب في هذا الفصل أنه اذا أراد بالسلطان القدرة فهو يمين كقوله وقدرة الله كذا في المبسوط \* ولو قال ودين الله لا يكون يمينا وكذا اذا قال وطاعته وشريعته أو حلف بعمره وحدوده لم يكن حالفا وكذا اذا قال وبيت الله أو بالحجر الأسود أو بالشعر الحرام أو بالصفا أو بالمروة أو بالمنبر أو بالقبر أو بالروضة أو بالصلاة أو بالصيام أو بالحج لم يكن حالفا في جميع ذلك وكذا اذا قال وجد الله وعبادة الله فليس يمين وكذا لو حلف بالسموات والارض والشمس والقمر والنجوم لم يكن حالفا كذا في السراج الوهاج \* ولو قال بحق الرسول أو بحق الايمان أو بحق القرآن أو بحق المساجد أو بحق الصوم أو بحق الصلاة لا يكون يمينا كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال بحق محمد عليه السلام لا يكون يمينا لكن حقه عظيم كذا في الخلاصة \* ولو قال عذبه بالنار أو حرم عليه الجنة ان فعل كذا نسي من هذا لا يكون يمينا كذا في المبسوط \* ولو قال لا اله الا الله لا فعلن كذا فليس يمين الا أن ينوي يمينا وكذلك سبحان الله والله أكبر لا فعلن كذا كذا في السراج الوهاج \* ولو قال عصيت الله ان فعلت كذا أو عصيته في كل ما افترض على فليس يمين كذا في الايضاح \* ولو قال ان فعلت كذا فانا زان أو سارق أو شارب خمر أو آكل ربا فليس بحالف هكذا في السكافي \* عن ابن سلام أنه قال لو قال ان فعلت كذا فهو يعقد الزنا على نفسه كما يعقد النصارى أنه يكون يمينا كذا في الظهيرية \* ولو قال عبده حر ان حلف بطلاق امرأته ثم قال لامرأته أنت طالق ان شئت لم يعتق عبده وليس هذا يمين وكذلك اذا قال اذا حضت حيضة لم يعتق عبده كذا في المبسوط \* ولو قال ان فعلت كذا فلا اله في السماء هو يمين ولا يكفر كذا في العتابية \* ولو قال ما قال الله كذب ان فعلت كذا يكون يمينا ولو قال الله تعالى كذب ان فعلت كذا يكون يمينا ولو قال ان فعلت كذا فاشهدوا على النصرانية يكون يمينا ولو قال ما فعلت من صوم وصلاة لم يكن حقا ان فعلت كذا يكون يمينا كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال اللهم أنا عبدك أشهدك وأشهد ملائكتك ان لا أفعل كذا ثم فعل لا كفارة

(١) قوله وهذا دليل الح محل ادا لم يقصد بالوجه الذات والا كان يمينا باجتماعه بحراوى

الاسير أن لا يخرج الا باذن ملائكتهم فعزل الملك ثم عاد ملكا فخرج الاسير بغير اذنه لا يحنت \* وكذا لو قال الرجل لعبده ان خرجت بغير اذني فأنت حر فباعه ثم اشتراه فخرج بغير اذنه لا يعتق \* رجل خرج مع الوالى خلف أن لا يرجع الا باذن الوالى فسقط عن الخالف شئ فرجع لاجله لا يحنت لان هذا الرجوع مستثنى عن اليمين عادة امرأة قالت لزوجها ائذن لي بالخروج الى منزل أخى فقال الزوج ان أذنت فعبدى حر ثم قال لها أذنت لك بالخروج لا يحنت الرجل \* ولو استأذنه عبده في نكاح أمه لرجل فقال له المولى ان أذنت لك بتزويجها أنت حر



فقال آذنت لك في تزويج النساء أو قال آذنت لك في التزويج حنث المولى أما في قوله آذنت لك في تزويج النساء فلا بد له بشكاح جميع النساء فيدخل فيه نكاح تلك الأمة وأما في قوله آذنت لك في التزويج فلا بد له بالنكاح مطاقا والنكاح لا يكون إلا بالمرأة فكان اطلاق النكاح اطلاقا للنساء بخلاف المسئلة الأولى \* رجل قال لامرأته ان خرجت بغير اذن فانت طالق فخرجت بغير اذنه مرة حنث ثم لا يحنث بعد ذلك \* ولو حلف أن لا يخرج امرأته من ( ٢ ) هذه الدار فارتقت في الدار شجرة أغصانها خارج الدار فصارت بحال لو سقطت تسقط

على الطريق لا يحنث كالودعات كنيقاسمرا من الدار وبابها في الدار لا يحنث \* وكذا لو سعت السطح لا يحنث سواء كانت البين بالعربية أو بالفارسية \* رجل قال والله لا أنخرج من بلد كذا فهو على أن يخرج بيده ولو قال لا أخرج من هذه الدار فهو على النقلة منها إله ان كان ساكن فيها الا اذا دل الدليل على أنه أراد به الخروج بسدنه \* رجل حلف وهو في منزله أن لا يخرج الى بغداد اليوم فخرج من باب منزله اليوم وهو يريد بغداد ثم بدله فرجع لا يحنث الا ان يجاوز آيات المصر على نية لخروج الى بغداد \* رجل حلف أن لا يخرج من داره فخرج من لباداره ثم رجع حنث وان كان منزله في دار فخرج من منزله ثم جع قبل أن يخرج من باب الدار يحنث \* حلف أن لا يخرج الى مكة ماشيا فخرج من آيات المصر اشيا يريد مكة ثم ركب حنث \* لو خرج راكبا ثم نزل فحشي لا يحنث \* حلف أن لا يركب سميعة الى بغداد فركب السميعة حتى صار الى فرسخ ثم خرج منها لا يحنث \* ولو حلف أن لا يركب الى مكة فحشي بعض الطريق ثم ركب لا يحنث ولو حلف أن لا ياتي بغداد ماشيا فركب حتى دنا منها فدخلها

ويستغفر الله كذا في الخلاصة \* رجل قال لا آخروا الله لأجى الى ضيافتك فقال رجل الحالف ولا تجى الى ضيافتي أيضا قال نعم يصير الحالف في حق الثاني بنفوله نعم حتى لو ذهب الى ضيافة الاول أو الى ضيافة الثاني حنث في يمينه كذا في المحيط \* تحريم الحلال عين كذا في الخلاصة \* فن حرم على نفسه شيئا مما علكه لم يصرح حرمانه اذا فعل محارمه قليلا أو كثيرا حنث ووجب الكفارة كذا في الهداية \* ان كان في يده دراهم فقال هذه الدراهم حرام على ينظر ان اشترى بها شيئا يحنث في يمينه وان وهبها أو تصدق بها لا يحنث في يمينه \* وفي البعالي لو حرم طعاما ونحوه فهو يمين على ما تناوله المعتاد كذا في المأكل وكول وليد في الملبوس الا أن يعنى غيره قال وكذلك سائر التصرفات في الاشياء قال ولا يعتبر استيعاب الطعام بالاكل ولو قال لا يحل لي أن أفعل كذا فان نوى تحريمه عليه فهو يمين ولو قال هذا الثوب على حرام ان لبسته فلبسه ولم ينزعه حنث في يمينه \* امرأة قالت لزوجه أنت على حرام أو قالت حرمتك على نفسي فهذه ذنبتين حتى لو طوعته في الجماع كان عليها الكفارة وكذلك لو أكرهها على الجماع يلزمها الكفارة ولو قال هو يا كل الميته ان فعل كذا لا يكون يميناً وكذلك اذا قال هو يستحل الميته أو يستحل الحر والخير لا يكون يميناً وكان يجب أن يكون يميناً لان استحلال الحرام كفر والحاصل أن كل شيء هو حرام حرمة مؤبدة بحيث لا تسقط حرمة بحال من الاحوال كالكفر وأشباه ذلك فاستحلاله معاديا بالشرط يكون يميناً وكل شيء هو حرام بحيث تسقط حرمة بحال كالتيه والخمر وأشباه ذلك فاستحلاله معاديا بالشرط لا يكون يميناً كذا في المحيط \* ولو قال كل حل على حرام فهو على الطعام والشراب الا أن ينوى غير ذلك والقباس أن يحنث كافر غي لا يتناول المرأة الابانية واذنواها كان ايلاء ولا يخرج عن اليمين الطعام والشراب وهذا كله جواب ظاهر الرواية والفتوى على أنه يقع به الطلاق بلانية لغلبة الاستعمال في ارادة الطلاق وكذا في قوله ١ حلال بروي حرام أو حلال الله أو حلال المسلمين وان قال لم أنو الطلاق لم يصدق قضاء وفي قوله ٢ هر چه بدست كيرم بروي حرام قيل يجعل طلاقا بلانية وهو اختيار مشايخ سمرقند وقال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى لم يتضح لي عرف الناس في هذا الصنيع أن نقيد الجواب ونقول ان نوى الطلاق يكون طلاقاً وأما من غير دلالة فالاحتياط أن يتوقف المرء فيه ولا يخالف المتقدمين ولو قال ٣ هر چه بدست جب كيرم بروي حرام لا يكون طلاقاً الابانية ولو قال ٤ هر چه بدست كيرم قيل لا يكون طلاقاً الابانية وقيل لا يشترط النية \* ولو قال حلال الله على حرام وله امرأتان يقع الطلاق على واحدة واليه البيان في الاظهر كذا في السكافي \* سئل أبو بكر عن قال هذه الخمر على حرام ثم شربها قال في هذا خلاف بين أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى قال أحدهما يحنث وقال الآخر لا يحنث والمختار للفتوى أنه ان أراد به التحريم تجب الكفارة وان أراد الاخبار أو لم تكن له نية لا تجب الكفارة كذا اختاره الصدر

١ الحلال عليه حرام ٢ كل ما أمسكه يدي اليمنى عليه حرام ٣ كل ما أمسكه يدي اليسرى عليه حرام ٤ كل ما أمسكه يدي

الشهيد

ماشيا حنث لانه آياها ماشيا \* ولو حلف لا عشي الى بغداد فحشي بعض الطريق وركب البعض لا يحنث

ولو حلف أن لا يخرج من الرى الى الكوفة فخرج الى مكة فركب بالكوفة قال محمد رحمه الله تعالى ان كان نوى حنث من الرى أن لا يمر بالكوفة ثم بدله بعدما خرج فركب بالكوفة لا يحنث \* حلف أن لا يخرج من باب داره وهو ينوى باب الخشب فدفع الباب ثم خرج لا يحنث \* وان لم يفر باب الخشب فخرج من موضع السب حنث \* ثلاثة حاسوا رجلاً أن لا يخرج من بخارا الا باذنهم فمن أحدهم وخرج الحالف

بِأَنَّهُ لَا يَخْرُجُ مِنْ تَحْتِهَا مَاتَ أَحَدُهُمْ فَخُرِجَ لَا يَحْتَسِبُ لَأَنَّ الْيَمِينَ تَقْبِلُ بِأَذْنِهِمْ وَقَدْ قَاتُوا أَذْنَهُمْ مَوْتًا أُخْتُ لَهُمْ فَلَا يَبْقَى الْيَمِينُ وَفِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ  
لَمْ يَقْعُ الْيَأْسُ عَنْ أَذْنِهِمْ \* وَجَلَّ قَالَ لَأَسْرَأَهُ أَنْ خَرَجْتَ إِلَى بَيْتِ أَبِيكَ فَأَنْتَ كَذَا فَخَرَجْتَ نَاسِيَةً ثُمَّ تَذَكَّرْتَ فَرَجَعْتَ فَهَذِهِ ثَلَاثُ مَسَائِلَ  
الْخُرُوجِ وَالْإِتْيَانِ وَالذَّهَابِ قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ وَجْهَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْإِتْيَانِ لَا يَحْتَسِبُ إِذَا لَمْ تَصِلْ إِلَى دَارِ أَبِيهَا وَفِي الْخُرُوجِ  
يَحْتَسِبُ وَاخْتَلَفُوا فِي الذَّهَابِ وَالْحَجَّجُ أَنَّ الذَّهَابَ كَالْإِتْيَانِ قَالَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ (٦٣) وَيَنْبَغِي أَنْ يَنْوِي فِي ذَلِكَ أَنْ تَوِي بِالذَّهَابِ

الشهيد كذا في الظهيرية \* اليمين بالله مما يحتمل التعليق نحو أن يقول إذا جاء غدا فوالله لا أدخل هذه الدار ويحتمل التأقيت أيضا كاليمين بغير الله نحو أن يقول والله لا أدخل هذه الدار الى سنة ينتهي اليمين بمضى السنة \* رجل قال لغيره لا أكلمك يوما ويوما فهو كقوله والله لا أكلمك يوما ينتهي اليمين بي يومين كذا في فتاوى قاضخان \* ويدخل فيها الليسلة المختلطة كذا في المحيط \* ولو قال والله لا أكلمك يوما ويومين فهو كقوله لا أكلمك ثلاثة أيام ولو قال والله لا أكلم فلانا اليوم وغدا ولا بعد غدا كان له أن يكلمه في الليالي لانها أيامان ثلاث ولو قال والله لا أكلم فلانا اليوم وغدا وبعد غدا لا يكلمه في الليل لانها يومين واحدة بمنزلة قوله لا أكلمك ثلاثة أيام فيدخل فيه الليالي كذا في المبسوط \* اذا قال الرجل والله والرجل لا أفعل كان يمينين حتى اذا حنث بان فعل ذلك الفعل كان عليه كعارتان في ظاهر الرواية \* والاصل في جنس هذه المسائل أن الخالف بالله اذا ذكر اسمي وبنى عليهما الحلف فان كان الاسم الثاني نعتا للاسم الاول ولم يذ كر بينهما حرف العطف كانا يميننا واحدة باتفاق الروايات كلها كفي قوله والله والرجل لا أفعل كذا وان كان الاسم الثاني يصلح نعتا للاسم الاول وذ كر بينهما حرف العطف كانا يمينين في ظاهر الرواية يمانية في قوله والله والرجل لا أفعل كذا كذا في المحيط \* وأكثر المشايخ على ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضخان \* واذا كان الاسم الثاني لا يصلح نعتا للاسم الاول فان ذ كر بينهما حرف العطف كافي قوله والله والله لا أفعل كذا كانا يمينين في ظاهر الرواية وهو الصحيح وان لم يذ كر بينهما حرف العطف كانا يميننا واحدة باتفاق الروايات هكذا ذ كر شيخ الاسلام كذا في المحيط \* وان نوى به يمينين يكون يمينين ويصير قوله الله ابتداء يمين يحذف حرف القسم وابه قسم صحيح هكذا في البدائع \* ولو قال والله والرجل لا أفعل كذا ففعل فعليته الكفارتان في قولهم كذا في فتاوى قاضخان \* اذا حلف الرجل على أمر لا يفعله أبدا ثم حلف في ذلك المجلس أو مجلس آخر لا يفعله أبدا ثم فعله كانت عليه كفارة يمينين وهذا اذا نوى يميننا أخرى أو نوى التغليظ أو لم يكن له نية واذا نوى بالكلام الثاني اليمين الاولى عليه كفارة واحدة وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال هذا اذا كانت يمينه بحجة أو عمرة أو صوم أو صدقة قال اذا كانت يمينه بالله فلا يصح نيته وعليه كفارتان قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هذا أحسن ما سمعناه منه واذا كان احدي اليمينين بحجة والاخرى بالله فعليته كفارة وحجة كذا في المبسوط \* في النوازل رجل قال لا آخروا الله لا أكلمه يوما والله لا أكلمه شهرا والله لا أكلمه سنة ان كالمه بعد ساعة فعليته ثلاثة أيام وان كالمه بعد انغد فعليته يمينان وان كالمه بعد الشهر فعليته يمين واحد وان كالمه بعد سنة فلا شيء فعليته كذا في الخلاصة \* ولو قال أنا بريء من الله تعالى ان كنت فعلت أمس وقد كان فعل وهو يعلم به اختلف المشايخ فيه والمختار للمتنوى أنه ان كان في زعمه أنه كفر يكفر ولو قال ان كنت فعلت أمس فانه بريء من القرآن وقد كان فعل وعلم له بالجواب المختار فيه كالجواب فيما اذا قال فهو بريء من الله هكذا في المحيط \* ولو قال ان فعلت كذا فهو بريء من الله ورسوله وحنث فهو يمين واحد يلزمه كفارة



رجل قال لامرأته ان خرجت من هذه الدار فانت كذا فخرجت الى البستان فان كان البستان من الدار بحيث لو ذكرت الدار يفهم البستان بذلك فخرجت المرأة الى البستان لا يكره الزوج لا يحنث وذكرك في النوادر انه قال اذا قال لامرأته ان خرجت من هذه الدار فانت طالق فدخلت كرماني الدار ان كان الكرم يعد من الدار بان كان يفهم (٦٤) الكرم بذكر الدار لا يحنث وان كان لا يفهم ولا يعد يحنث وانما يعد من الدار ويفهم

واحدة ولو قال ان فعلت كذا فهو بريء من الله تعالى وبريء من رسوله فهما يمينان ان حنث يلزمه كفارتان ولو قال ان فعلت كذا فهو بريء من الله تعالى وبريء من رسوله والله ورسوله بريئان منه ففعل يلزمه أربع كفارات وعن محمد بن جعفر الله تعالى لو قال هو يهودي ان فعل كذا وهو نصراني ان فعل كذا فهما يمينان ولو قال هو يهودي هو نصراني ان فعل كذا فهو يمين واحد وكذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال ان فعلت كذا فانا بريء من الكتب الاربعه فهو يمين واحد وكذا اذا قال ان فعلت كذا فانا بريء من القرآن والزبور والتوراة والانجيل فحنث يلزمه كفارة واحدة لانها يمين واحدة ولو قال انا بريء من القرآن وبريء من الزبور وبريء من التوراة وبريء من الانجيل فهو أربع يمينات اذا حنث يلزمه أربع كفارات كذا في المحيط \* ولو قال انا بريء مما في المصحف فهو يمين واحد وكذا لو قال هو بريء من كل آية في المصحف فهو يمين واحد وكذا في فتاوى قاضيان \* مثل شمس الاسلام عن قال والله ١ اكر ابنك اكرتم قال اختيار استاذي انه لا يكون يمينانم ربح وقال يكون يمينان كذا في الخلاصة \* رجل قال ٢ سو كند خورم كه اينكار نكتم قال بعضهم لا يكون يمينان وقال بعضهم يكون يمينان ولو قال ٣ سو كند ميخورم كه اينكار نكتم يكون يمينان هذا الكلام يذكر التحقيق دون الوعد كقول الرجل ٤ كواهي ميدهم ولو قال ٥ سو كند خورم بطلاق كه اينكار نكتم لا يكون يمينان لانه وعد وتخويف ولو قال ٦ سو كند خوري يكون يمينان بمثله قوله ٧ سو كند ميخورم كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال ٨ مرا سو كند بطلاق آست كه شراب نخورم فشراب طلقت امرأته وان لم يكن حلف ولكن قال قلت ذلك لدفع تعرضهم لا يصدق قضاء كذا في الكافي \* وان قال ٩ سو كند خورده آم ان كان صادقا كان يمينان وان كان كاذبا فلا شيء عليه كذا في المحيط \* ولو قال ١٠ بر من سو كند است كه اينكار نكتم فهو اخبار ان اقتصر على هذا فهو اقرار باليمين وان زاد على هذا فقال ١١ بر من سو كند است بطلاق يلزمه ذلك فان قال قلت ذلك كذا بدفع التعرض الجلساء وغير ذلك لا يصدق قضاء ولو قال ١٢ بالله العظيم كه بزرگتر از من نامي نيست كه اينكار نكتم يكون يمينان كما لو قال بالله العظيم الاعظم وهذه الزيادات تكون للتأكيد فلا يصير فاصلا كذا في فتاوى قاضيان \* في المتاوى لو قال ١٣ سو كند ميخورم بطلاق ليس بتطبيق لان الناس لم يتعارفوه يمينان بالطلاق \* وفي الخبر يد ولو قال ١٤ مرا سو كند خانه است تطلق امرأته ولم يشترط فيه نية المرأة وهو الاصح \* في المتاوى ولو قال ١٥ بالله كه بزرگتر از من نامي نيست او بزرگتر از من سو كند نيست او بزرگتر من ناميست كه أفعّل أو لا أفعّل يمين وقوله بزرگتر از من لا يجعل فاصلا \* وفي مجموع النوازل سنن شيخ الاسلام عن

١ ان فعلت كذا ٢ سأحلف اني لا أفعّل كذا ٣ أحلف اني لا أفعّل كذا ٤ أشهد ٥ سأحلف بالطلاق اني لا أفعّل كذا ٦ أحلف ٧ أحلف لي ٨ يمين بالطلاق على اني لا أشرب الشراب ٩ حلفت يمينان ١٠ على يمين اني لا أفعّل كذا ١١ على يمين بالطلاق ١٢ بالله العظيم وليس شيء أعظم من بالله العظيم اني لا أفعّل كذا ١٣ أحلف بالطلاق ١٤ على يمين بالبית ١٥ بالله الذي ليس

يقول

مخرجها مع فلانة في ذلك الخروج لا في خروج آخر فان كانت فلانة خرجت

الى سمرقند قبل رجوع الزوج من سمرقند ولم يخرج معها امرأته حنث ويقع الطلاق لوجود شرط الحنث هذا اذا نوى الزوج أن يعلق نكاحها بعدم خروجها اذا خرجت فلانة قال نوى أن يكون الطلاق معاقبا لعدم خروجها وخروجها لا يحنث وان خرجت من سمرقند حنث في يمينه \* رجل قال لامرأته ان خرجت من ههنا اليوم فان رجعت الى سينة فانت طالق نكاحها خرجت حتى يرجع الزوج من سمرقند حنث في يمينه \* رجل قال لامرأته ان خرجت من ههنا اليوم فان رجعت الى سينة فانت طالق نكاحها خرجت

بذكر الدار اذا لم يكن كبير او لم يكن مفتحه الى غير الدار \* رجل قال لامرأته أنت طالق ما لم أخرج الى السكوة فغضى في وجهه الى المسكاري فكنت ساعة بما كس المسكاري فتسكاري وذهب لا تطلق امرأته لان ايمين كانت على الفور وبهذا القدر لا ينقطع الفور وان اشتغل بالوضوء لصلاة مكتوبة أو بصلاة مكتوبة لا ينقطع الفور ويكون ذلك مستثنى عن اليمين عادة وان اشتغل بصلاة التطوع أو بالوضوء للتطوع أو بالاكل أو بالشرب أو ما أشبه ساعة في غير طلب الكراء انقطع الفور وتطابق امرأته \* رجل خرج من بخارا الى سمرقند وطلب من امرأته أن تخرج معه الى سمرقند فقلت لها بالفارسية اكره من بيرون نياي يا فلانة فامرأته طالق فلم تخرج معه حتى رجع الزوج من سمرقند الى بخارا ثم خرج الزوج الى سمرقند مرة أخرى قالوا ان لم تكن فلانة خرجت الى سمرقند لا يحنث الحالف وبطلت يمينه ولا يحنث أبدا لانه جعل شرط حنثه أن لا تخرج مع فلانة كما أنه قال لها اذا خرجت فلانة ولم تخرجي معها فانت طالق فاذا لم تخرج فلانة فلم يوجد شرط الحنث فلا يحنث وبطل اليمين لغوات شرط الحنث وهو عدم

اليوم الى الصلاة والى غيرهما من حاجته ثم رجعت فان كان يمينه اليمين يخرج الانتقال أو السفر لا يطلق به رجل قال لا امرأته لا يخرج من البيت  
المرأة من المنزل ان رجعت الى منزل فان طلق فبطلت ولم يخرج وما نائم خرجت ورجعت الى منزله والرجل يقول نويت الفروج قال بعضهم  
لا يصدق وقال بعضهم يصدق وهو الصحيح \* رجل قال لا امرأته ان صعدت هذا السطح فانت كذا فارتقت بعض السلم لا يحنت وهو الصحيح ولو  
قال لها ان ارتقت هذا السلم أو قال ان وضعت رجلك على هذا السلم فانت كذا (٦٥) فوضعت إحدى رجلها ثم رجعت كان حائشا

في الوضع وفي الارتقاء كذلك قال  
مولانا رضي الله تعالى عنه وينبغي  
أن لا يحنت في الارتقاء بوضع إحدى  
القدمين لأن ذلك لا يعد ارتقاء ولو  
قال ان وضعت قدمي في دار فلان  
فوضع إحدى قدميه لا يحنت لأن  
هذا الكلام صار مجازاً عن الدخول  
ولو قال لها ان خرجت من هذه  
الدار ووضعت رجلك في السكة  
فانت طالق فوضعت إحدى قدميها  
في السكة حنت في يمينه لأنه لما  
قصد المبالغة صار حائشا بوضع القدم  
\* رجل قال لا امرأته ان خرجت  
الارضاضى أو جوى أو بارادى  
فهو كقوله الاباذنى تحتاج الى  
الاذن في كل مرة ولو قال لها الآن  
أرضى أو أريد فهو كقوله الآن  
آذن اذا آذن مرة واحدة تبطل  
اليمين ولو قال الابامرى لابدى من  
الامر في كل مرة ولو قال الآن آمر  
فهو على الامر مرة واحدة ولو قال  
ان خرجت بغير رضاضى أو لا  
رضاضى فاذن لها بالخروج فلم تسمع  
أو سمعت فلم تفهم بان كان الاذن  
بلسان لا تعرفه المرأة لا يحنت في  
قولهم اذا خرجت لان الرضا  
يتحقق بدون علم المرأة ولو قال لها  
الاباذنى فاذا لها وهي نائمة أو لم  
تسمع لم يكن ذلك اذا قال بعضهم  
هذا قول أبي حنيفة ومحمد رجهما  
الله تعالى أما على قول أبي يوسف  
ورفرجهما الله تعالى يكون

يقول ما حلفت أن لا أفعل بل حلفت أن هذا أعظم الايمان وأنه لا أعظم من هذه اليمين على قال  
لا يصدق لانه وصل به نفي الفعل وما ذكر من الاقتصار على الكلام الاول خلاف الظاهر كذا  
في الخلاصة \* ولو قال ١ مصحف خد ابديستوى سوخته اكر اينكار كنكند لا يكون عينا ولو قال  
٢ هراميدى كه بخدا دارم نا اميدم اكر اينكار كنكم يكون عينا ولو قال ٣ مسلمانى  
نكرده ام خدائى را اكر اينكار كنكم ففعل قال الهقيه أبو الليث ان أراد بذلك أن الذى فعل من  
العبادات لم يكن حقا يكون عينا والافلا ولو قال ٤ هر چه مسلمانى كرده ام بكافران دادم  
اكر اينكار كنكم ففعل لا يصير كافرا ولا يلزمه الكفارة \* ولو قال ٥ والله كه فلان سخن  
نكويم نه يگرو زونه دور و زفهو عین واحدة تنتهى بعضى اليومين كذا في فتاوى قاضيان ولو  
قال ٦ حرام است باتو سخن كفتن يكون عينا كذا في الظهيرية \* سئل الشيخ القاضى  
الامام على بن حسين السعدي عن قال ٧ پذيرتم كه چنين نكنم ولم ينوشيا قال يكون  
عينا كذا في الخلاصة \* رجل قال ٨ پذيرتم خدائى را كه فلان كار كنكم يكون  
يميناً كذا لو قال نذرت أن لا أفعل كذا ولو قال ٩ خدائى را ويغمبرا پذيرتم كه فلان  
كار كنكم لا يكون عينا لان قوله بغمبرا پذيرتم لا يكون عينا فاذا تحلل بين ذكر الله تعالى وبين  
الشرط ما لا يكون عينا يصير فاصلا فلا يكون عينا كذا في فتاوى قاضيان \* سئل نجم الدين  
عن قال ١٠ اكر فلان كار كند از من بدتر است فقال هو عین موجبه للكفارة اذا حنت فيها ولو  
قال ١١ از سبب و شصت آية قرآن بيزار است ١٢ اكر اينكار كنكم ففعل لا يلزمه  
شئ ولو قال ١٣ هر چه مغان مني كرده اند و جهودان جهودى كرده اند و كردن وى كه  
اينكار نكرده است وقد فعل ذلك لا يلزمه شئ ولو قال ١٤ اكر وى اين كار كند كافر بروى شرف  
دارد لا يكون عينا كذا في الظهيرية \* ولو قال ١٥ از هزار مرغ و ترسا بدترم ان فعلت كذا فهو  
يمين كذا في المحيط \* امرأة قالت لزوجها اترك اللعب بالسطرنج فقال نعم فقالت أنا منك طالق ان

اسم أعظم منه أو هو أعظم اسم انى أفعل أو لا أفعل كذا ١ كتاب الله محروق بيده ان كان يفعل  
كذا ٢ كل أمل لى فى الله أكون آيسامنته ان فعلت كذا ٣ لم أفعل لله فعل الاسلام ان  
فعلت كذا ٤ كل ما فعلته من أفعال الاسلام أعطيت للكفار ان فعلت كذا ٥ والله لا أقول  
الكلام الفلانى لا يوم ولا يومين ٦ الكلام معك حرام ٧ قبلت أن لا أفعل كذا ٨ قبلت  
انى لا أفعل كذا الله تعالى ٩ قبلت انى لا أفعل الشئ الفلانى لله تعالى والرسول ١٠ ان فعل  
كذا فهو أقبح من الجوس ١١ هو برى من ثلثمائة وستين آية قرآنية أنه لم يفعل كذا ١٢ ان  
فعل كذا فادعوه كافرا وادعوه يهوديا وادعوه بالحجارة ١٣ كل ما فعلته الجوس من الجوسية  
وفعلته اليهود من اليهودية فهو فى عنقه ان لم يفعل كذا ١٤ ان فعل كذا يكون للكافر شرف  
عليه ١٥ أنا أقبح من ألف مجوسى ونصرانى

( ٩ - ( الفتاوى ) - ثانى )

اذنا وقال بعضهم الاذن يصح بدون العلم والسمع فى قواهم وانما

الخلاف بينهم فى الامر على قول أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى لا يشب الامر بدون العلم والسمع والصحيح أن على قولهما الاذن لا يكون  
الابا لسمع وأجمعوا على أن اذن العبد فى التجارة لا يكون اذنا بدون السمع وكذلك التوكيل \* رجل قال لعبد ان خرجت الاباذنى فانت  
حرثم قال له يره اذن له بالخروج فاذا له الامور بالخروج فخرج العبد حنت المولى وكذا لو قال المأمور للعبد ان مولا قد آذن لك ولو قال



المولى أذنت له بالخروج فاختبره انسان بذلك فخرج لا يحنت المولى قبل هذا اذا كان المخبر مأمورا بالتبليغ فان لم يكن لا يعتبر ذلك ولو قال لعبدته ان خرجت بغير اذني فانت حرم قال له ان فعلت كذا فقد اذنت لك لم يكن ذلك اذنا لان الاذن لا يصح تعليقه بالخطر ولو قال المولى لهذا العبد اطع فلانا في جيع ما امرنا به ثم اذن له فلان بالخروج فخرج حنت المولى \* وكذا لو قال المولى لعبدته بعد اليمين ما امرنا به فلان فقد امرتك به فاذن له فلان بالخروج فخرج حنت (٦٦) المولى \* حلف ان لا يخرج امرأته من بيته يعني من هذا البيت فخرجت الى الدار حنت

قالوا هدا في عرفهم لان الدار لا يسمى بيتا في عرفهم اما في عرفنا يسمى السكك بيتا فلا يحنت وعليه الفتوى وكذا لو حلف ان لا يدخل فلان بيته فدخل فلان داره لا يحنت في عرفهم وفي عرفنا يحنت وعليه الفتوى \* حلف ان لا يخرج امرأته الا في كذا فخرجت في ذلك مرة ثم خرجت في غير ذلك يحنت الا ان يعين عينه بالمرءة الاولى فيدين فيما بينه وبين الله تعالى \* حلف ان لا يخرج امرأته مع فلان فخرجت مع غيره ثم لحقها فلان لا يحنت لانها لم تخرج مع فلان \* حلف ان لا يخرج امرأته الا باذنه وقال عني الاذن مرة واحدة ذكر الناطق رحمه الله تعالى انه يدين في القضاء \* حلف ان لا يخرج امرأته الا باذنه ثم قال لها اذنت لك شهرا او في كل مرة صح ذلك وكذا لو قالت اذن لي اليوم في الخروج فقال اذنت فخرجت مرة في ذلك اليوم لا يحنت وكذا لو قال لها اخرجي اما كلما شئت كان ذلك اذنا في كل مرة ولو قال ان خرجت الا باذني او قال الا ان اذن لك ثم قال لها اخرجي اما والله ان فعلت كذا يجزي بك الله تعالى ونحو ذلك قال محمد رحمه الله تعالى لا يكون اذنا وكذا لو غضبت المرأة ونهيات للخروج فقال الزوج دعوها تخرج لم يكن اذنا الا ان ينوي الاذن وكذا لو قال الزوج

كنت تلعب بالسطر فجاء فقال الزوج ان كنت ألعب بالسطر فجاءت ايش هذا فقال الزوج ا همان كه قومى كوي ثم لعب بعد ذلك لا يقع الطلاق كذا في الخلاصة \* مثل تجم الدين عمر النسفي عن قال ٢ هر چه بدست راست گرفت بروى حرام كه فلان كار نكند و كند لا يحنت لان العرف في قوله ٣ هر چه بدست راست كبر و لا عرف في قوله ٤ هر چه بدست راست گرفت كذا في الظهيرية \* واذا قال بربذقم بانحداء كه از خريده تو كه بيايى نغورم فقد قيل انه يكون عينا اذا نوى اليمين والاصح انه عين بدون النية كذا في الذخيرة

(فصل في تحليف الظلمة وفيما ينوي الخالف غير ما ينوي المستخلف) ذكر في فتاوى أهل سمرقندى سلطان اخذ رجلا خلفه ٥ باز د فقال الرجل مثل ذلك ثم قال ٦ كه روز آ ذينه بيايى فقال الرجل مثل ذلك فلم يأت هذا الرجل يوم الجمعة لا يلزمه شيء لانه لما قال باز دوسكت ولم يقل قل باز دوات لم يفعل كذا لم ينعقد اليمين \* ذكر عن ابراهيم النخعي انه قال اليمين على نية الخالف اذا كان مظلوما وان كان ظالما فعلى نية المستخلف وبه أخذ أصحابنا مثال الاول اذا أكره الرجل على بيع عين في يده خلف المكره بالله أ دفع هذا الشيء الى فلان يعني به بائعه حتى يقع عند المكره ان ما في يده ملك غيره فلا يكرهه على بيعه يكون كقوى ولا يكون ما حلف عين غموس لاحقيقة ولا معنى ومثال الثاني اذا ادعى عينا في يدي رجل انى اشتريت منك هذا الين بكذا وانكر الذي في يديه الشراء و أراد المدعى ان يحلف المدعى عليه بالله ما وجب عليك تسليم هذا العين الى هذا المدعى فخلف المدعى عليه على هذا الوجه ويعني التسليم في هذا المدعى بالهبة والصدقة لا بالبيع فهذا وان كان صادقا فيما حلف ولم يكن ما حلف عين غموس حقيقة لانه نوى ما يحتمله لفظه فهو عين غموس معنى لانه قطع بهذه اليمين حق امرئ مسلم فلا تعتبر نيته \* قال الشيخ الامام الزاهد شيخ الاسلام المعروف بخوارزمزاده وهذا الذي ذكرنا في اليمين بالله فاما اذا استخلف بالطلاق أو العتاق وهو ظالم أو مظلوم فنوى خلاف الظاهر بان نوى الطلاق عن الوثاق أو نوى العتاق عن عمل كذا أو نوى الاخبار فيه كاذبا فانه يصدق فيما بينه وبين الله تعالى حتى لا يقع الطلاق ولا العتاق فيما بينه وبين الله تعالى الا أنه ان كان مظلوما لا يأثم اثم الغموس واذا كان ظالما يأثم اثم الغموس وان كان مائوى صادقا حقيقة قال القدرورى في كتابه ما نقل عن ابراهيم ان اليمين على به المستخلف ان كان الخالف ظالما فهو صحيح في الاستخلاف على الماضي لان الواجب باليمين كافر بالاثم ومتى كان ظالما فهو آثم في عينه وان نوى ما يحتمله لفظه لانه توصل بهذه اليمين الى ظلم غيره وهذا المعنى لا يتأتى في اليمين على امر في المستقبل فيعتبر نية الخالف على كل حال كذا في المحيط \* في الفتاوى رجل مر على رجل فاراد الرجل ان يقوم فقال المار ٧ والله كه نخيرى فقام لا يلزم المار شيء \* في نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال لغيره دخلت دار فلان أمس فقال نعم فقال له السائل والله

١ هو ما تقوله ٢ كل ما أمسكه بيده اليمين عليه حرام ان لم يفعل كذا وفعله ٣ كل ما أمسكه بيده اليمين ٤ قبلت بالله انى لا آكل مما شترته وتأتى به ٥ بالله ٦ انك تاتى يوم الجمعة ٧ والله لا تقم

في غضب اخرجى ينوى التمديد يعنى اخرجى حتى تطلق لم يكن ذلك اذنا \* رجل قال لامرأته ان خرجت من هذه الدار لقد فانت طالق فخرجت قبل ان يقول الزوج أنت طالق لم يحنت حتى تخرج مرة أخرى بعد ذلك الا ان يكون ابتداء اليمين لمنازعة كانت بينهما على الخروج فاذا كان كذلك لا يحنت وان خرجت بعد ذلك لان اليمين كانت على الخروج الاول وقد خرجت قبل ان يتم عينه \* رجل قال لامرأته والله لا أكملك حتى اخرج من بغداد قال الخروج من الامصار يكون بيده فاذا اخرج بنفسه بروا لم يخرج بعياله \* رجل قال لا اخرج

مع فلان العام الى مكة اذا خرج معه وجاور البيوت وجب عليه قصر الصلاة فقد برون بداله أن يرجع وجب \* ولو قال والله لا أخرج من بغداد فخرج مع جنازة والمقام خارج من بغداد فهو حانت \* رجل قال لجاريته ان خرجت الاباذني فانت حرة وهي تشتري لولاها حواشي من السوق فقال لها المولى اشترى بمهذه الدراهم لحافها واذن لها بالخروج ولا يحنت \* رجل قال لامرأته ان خرجت الاباذني فانت طالق فاستاذنته بالخروج الى أبيها فاذن لها فخرجت الى بيت أخيها قال محمد رحمه الله (٦٧) تعالى لا تطلق من قبل أنه أذن لها بالخروج فلا

أبالي أذهبت الى الذي أمرها به أو لم تذهب ولو قال لها ان خرجت الى أحد الاباذني فانت طالق فاستاذنته بالخروج الى أبيها فاذن لها فخرجت الى أخيها أطلقت \* رجل قال لغيره ان كلمت فلانا فعبدك حر فقال مخاطب الاباذنيك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هذا جواب اذا كلمه بغير اذنه حنت \* رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يخرج من بغداد الا باذنها ثم خرج فقالت له أذن لك وقال الزوج قد أذنت لي كان القول قوله \* ولو قال لامرأته ان كنت تعرفين فلانا وتعلمين منزل فلان فانت طالق فقالت أنا أعلم وأعرف لا تصدق في شيء من ذلك لان هذا أمر ظاهر يقف عليه غيرها بخلاف الحب والبغض

والله أعلم بالصواب

(فصل في المساكنة والسكنى والكون) \* رجل حلف ان لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه وترك أهله ومتاعه فيها ان كان الخالف في عيال غيره كالابن الكبير يسكن في دار الاب والامراة تسكن في دار زوجها ونحوهما لا يحنت في عيانه وان لم يكن الخالف في عيال غيره لا يبرأ الا ان يدخل في النقلة من ساعته لان الدوام على السكنى سكنى ثم ان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يشترط للنقل الاهل

لقد دخلت فقال نعم فهذا حالف وكذا لو قال والله ما دخلت فقال نعم \* روى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال لا تخران كلمت فلانا فعبدك حر فقال لا تخران الاباذنيك فهو مجيب ان كلم بغير اذنه يحنت كذا في الخلاصة \* رجل قال لا تخروا والله لتفعلن كذا وكذا ولم ينو استحلاف المخاطب ولا مباشرة اليمين على نفسه فلا شيء على واحد منهما اذا لم يفعل المخاطب ذلك وان نوى القائل الحلف بذلك يكون حالفًا وكذا لو قال بالله لتفعلن كذا وكذا ولو قال والله لتفعلن كذا وكذا ولم ينو شيئا فهو الحالف وان أراد الاستحلاف فهو استحلاف ولا شيء على واحد منهما ما كذا في فتاوى قاضيان \* رجل قال لا تخروا والله لتفعلن كذا والله لتفعلن كذا فقال لا تخرنم ان أراد المبتدئ الحلف وأراد المجيب الحلف يكون كل واحد منهما حالفًا وان نوى المبتدئ الاستحلاف ونوى المجيب الحلف فالمجيب حالف وان لم ينو كل واحد شيئا في قوله الله الحالف هو المجيب وفي قوله والله مع الواو الحالف هو المبتدئ وان أراد المبتدئ أن يكون مستحلفًا وأراد المجيب أن لا يكون عليه يمين ويكون قوله نعم على ميعاد من غير يمين فهو كالمؤيد ولا يمين على واحد منهما كذا في الخلاصة وهكذا في الوحي لا كدرى وصحيط السرخسي \* ولو قال الرجل لغيره أقسمت لتفعلن كذا أو قال أقسمت بالله أو قال أشهد بالله أو قال أحلف بالله لتفعلن كذا أو قال في جميع ذلك أقسمت عليك أو أشهد عليك أو لم يقل عليك فالخالف في هذه الفصول الثلاثة هو المبتدئ ولا يمين على المجيب وان نوى جميعا أن يكون المجيب هو الخالف الا أن يكون المبتدئ أراد الاستفهام بقوله أحلف ونحو ذلك فان أراد ذلك فلا يكون يمينًا على المبتدئ \* رجل قال لا تخروا عليك عهد الله ان فعلت كذا فقال لا تخرنم فلا شيء على القائل وان نوى به اليمين ويكون هذا على استحلاف المجيب \* رجل قال لامرأته انك فعلت كذا وكذا فقالت لم أفعل فقال ان كنت فعلت أنت فانت طالق فقالت المرأة ان كنت فعلت فانت طالق قالوا ان أراد به عين المرأة لا تطلق المرأة \* جماعة من الفساق اجتمعوا وكان يصقع بعضهم بعضًا فقال واحد منهم من صفع بعد هذا صاحبه فامرأته طالق ثلاثا فقال واحد منهم بالفارسية بعد ذلك هلا صفعه رجل بعد قوله هلا ثم صفعه هو صاحبه قالوا لا تطلق امرأة القائل هلا لان هذا كلام فاسد ليس بيمين \* رجل قال على المشي الى بيت الله تعالى وكل مملوك لي حروكل امرأة لي طالق ان دخلت هذه الدار فقال رجل آخر وعلى مثل ما جعلت على نفسك ان دخلت هذه الدار فدخل الثاني الدار يلزمه المشي الى بيت الله ولا يقع الطلاق والعتاق كذا في فتاوى قاضيان \* رجل حلفه أعوان السلطان أن لا يعمل غدا عملا ما لم يأت فلان فأصبح الخالف ولبس خفيه فدخل على ميت وحول رأسه عن مكانه قبرا أن ياتي فلان قال محمد ابن سلمة أرجو أن لا يحنت فيمينه تكون على غير هذا العمل \* رجل خرج مع الامير في السفر خلفه الامير ان لا يرجع الاباذنه فسقط ثوبه أو كيسه فرجع لذلك لا يحنت لان عيانه لم تقع على هذا الرجوع \* رجل ساع يضرب الناس بالسعايات والجبايات خلفه وقال ان سعيت أحد في الزيادة على عشرة دراهم فامرأته طالق فسعى امرأته في الزيادة على العشرة ذكر الشيخ الامام نجم الدين

وكل المتاع حتى لو بقي فيها وتداوم كنيسة كان حائشا وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا نقل الاهل وأكثر المتاع بر في عيانه والفتوى على قوله وعلى قول محمد رحمه الله تعالى اذا نقل الاهل وما يقوم به الكد خدائية صابرا او اتفقوا على أن نقل الاهل والخدام شرط للبرقان نقل الكل الى السكة أو الى المسجد ولم يسلم الدار الى غيره اختلفوا فيه والصحيح أنه يكون حائشا لم يتخذ مسكنا آخر وان سلم الدار الى غيره بان آخر داره المملوكة أو كان ساكنا في الدار بالاجارة أو بالاعارة فزدها على مالها لم يتخذ منزلا آخر لا يكون حائشا \* رجل حلف أن لا يسكن



هذه الدار فاراد نقل الأهل والمتاع فانت المرأة أن تخرج كان عليه أن يجتهد في إخراجها إذا سارت غالبية ومهر من إخراجها فخرج الخائف وسكن داراً أخرى لا يحث في عيـنه \* ولو وجد الخائف الباب مغلقاً ولم يقدر على فقهه لا يحث الخائف وكذا إذا قيد ومنع من الخروج وكذا لو قدر على الخروج بطرح بعض الحائط لا يحث وليس عليه ذلك إنما يعتبر القدرة على الخروج من الوجه المعهود عند الناس \* ولو قال إن لم يخرج من هذه الدار اليوم فامرأته طالق (٦٨) فقيد ومنع من الخروج أي ما قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن المضل رحمه الله تعالى

يحث الخالف وهو الصحيح وهذا بخلاف ما لو حلف أن لا يسكن هذه الدار فقيد ومنع من الخروج فإنه لا يحث والفرق ما ذكرنا قبل هذا إن في قوله إن لم أخرج شرط الحث عدم الخروج وقد تحقق أما في مسئلة السكنى شرط الحث السكنى وإنه فعل والفاعل إذا كان مكرهاً في الفعل لا يضاف الفعل إليه فلا يحث في عيـنه \* رجل حلف أن لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه واشتغل بطلب دار أخرى لينقل إليها الأهل والمتاع فلم يجد داراً أخرى أي ما يمكنه أن يضع المتاع خارج الدار لا يكون حائثاً وكذا لو خرج واشتغل بطلب دابة لينقل عليها الامتعة ولم يجد أو كانت اليمين في جوف الليل فلم يمكنه أن يخرج حتى أصبح أو كانت الامتعة كثيرة فخرج وهو ينقل الامتعة بنفسه ويملكه أن يستكرى دواب فلم يستكرى لا يحث في جميع ذلك وهذا إذا نزل الامتعة بنفسه كما ينقل الناس فإن نقل لا كما ينقل الناس يكون حائثاً قالوا هذا إذا كانت اليمين بالعربية فإن حلف بالفارسية وقال من يدين خانه أندر بناشم فخرج بنفسه على قصد أن لا يعود لا يحث في عيـنه وإن خرج على قصد أن يعود يكون حائثاً \* إذا قال لامرأته إن سكنت هذه الدار فانت طالق وكانت

النسبي رحمه الله تعالى أ لا تطلق امرأته كذا في الظهيرية \* السلطان إذا قال لرجل مال فلان أمير (١) بنزديك نيت فأنكر خلفه بالطلاق ليس عندك مال فلان فحلف وكان عند الخالف أموال بهنثها امرأة فلان الأمير اليه والذي جاء بالمال زعم أن المال مال امرأة فلان ويحوز أن يكون مثل ذلك الأموال لتلك المرأة ثم زعمت امرأة الأمير أن المال كان مال الزوجها لا تطلق امرأة الخالف حتى يقرأ الخالف بذلك أو يقضى القاضي بالبيـنة بعد دعوى صحيحة فيصير الخالف حائثاً \* رجل جلب عشرين شاة من بلد إلى بلد وأدخل جملة الغنم في بلد غدير أنه أظهر عشرة في حانوته فخلفه أمير الحظيرة أنه ما جاء إلا بعشرة وما ترك خارج البلاد شيئاً فخلف ونوى ما جاء إلا بعشرة أي في السوق وما ترك شيئاً في الخارج أي خارج السوق قالوا لا يحث في عيـنه لأنه نوى ما يحتمله لفظه لكن لا يصدق قضاء \* رجل مات وخلف وارثاً ودينار على رجل فخاصم الوارث الغريم في الدين فخلف الغريم أنه ليس للمدعي عليه شيء قالوا إن كان لا يعلم الغريم بموت المورث نزحوا أن لا يكون حائثاً وإن علم بموت المورث فالصحيح أنه يحث في عيـنه \* رجل قال لعبيـره كم أكلت من تمرى فقال أكلت خمسة وخلف وقد كان أكل من تمره عشرة لا يكون حائثاً وكذا ولو كانت عيـنه بطلاق أو عتاق لا يقع شيء وكذا لو قال لرجل بك اشتريت هذا العبد فقال بمائة وقد كان اشتراه بمائتين لا يكون كاذباً ولو حلف على ذلك بطلاق أو عتاق لا يلزمه شيء وهو نظير ما قال في الجامع إذا حلف أن لا يشتري هذا الثوب بعشرة فاشتراه بأثنى عشر حث في عيـنه \* رجل هرب في دار رجل فخلف صاحب الدار أنه لا يدري أين هو وأراد ما لا يدري في أي مكان هو من داره لا يحث في عيـنه \* السلطان إذا حلف رجلاً أنه لا يعلم بامر كذا فخلف ثم تذكر أنه كان علم بذلك إلا أنه نسي وقت اليمين قالوا نزحوا أن لا يكون حائثاً لأنه ما كان عالماً وقت اليمين \* رجل حلف بطلاق امرأته أنه ليس في منزله الليلة مرقعة وقد كان في منزله مرقعة قالوا إن كانت المرقعة قليلة بحيث لو علم بذلك لا يقول عندنا مرقعة لا يحث في عيـنه وإن كانت كثيرة إلا أنها فاسدة بحيث لا يتناولها أحد لا يحث أيضاً في عيـنه لأنه لا يراد باليمين هذه المرقعة وإن كانت بحال يأكلها البعض دون البعض حث في عيـنه \* رجل زرع أرضاً امرأته قطناً ثم قال حلال (٢) بروي حواماً كرا وزغله ابن زمين بخانه وي دوايد ثم إن امرأته رفعت من ذلك القطن على رأسها لتذهب إلى الحلاج ودخلت البيت والقطن على رأسها ثم خرجت حث الخالف كذا في فتاوى قاضيان \* رجل طلبه السلطان ليأخذ بهتمة فأنجز جلاً وأراد استخلافه بانك لا تعلم من غرمائه وأقربائه ليأخذ منهم شيئاً بغير حق وفيه ضرر كثير بالمسلمين لا يسعه أن يخلف وهو يعلم ولكن الحيلة أن يذكر اسم الرجل الذي يطلبه السلطان وبنو غيره وهذا صحيح عند الخصاصف وإن لم يصح في ظاهر الروايات فإن كان الخالف مظلوماً بقضي بقول الخصاصف \* وفي طلاق الفتاوى رجل ادعى على إنسان مالا فخلفه القاضي ماله عليك كذا بعد ما أنكر فخلف وأشار بأصبعه في كفه إلى رجل آخر أنه ليس له عليه شيء صدق ديانته لا قضاء كذا في الخلاصة

(١) مال الأمير فلان عندك (٢) الحلال عليه حرام إن كان يجيء إلى بيته من غلة هذه الأرض

اليمين في الليل فهي معذورة إلى أن أصبح لأن الخائف الخروج في الليل فاعتبرت عاجزة \* رجل حلف أن لا يسكن هذا المصر فخرج بنفسه وترك أهله ومتاعه فيه لا يحث وإن كانت اليمين على سكنى القرية اختلقوا فيه قال بعضهم هي بمنزلة الدار وقال بعضهم هي بمنزلة المصر وهو الصحيح ذكره الكرخي في مختصره والسكة والمحلة بمنزلة الدار \* رجل حلف أن لا يسكن فلاناً في هذه القرية فهو على أن يسكنه في دار منها \* رجل حلف وقال درين ديه نباشم فخرج بأهله ومتاعه ثم عاد وسكن كان حائثاً وكذلك كل فعل يعتد

لا يعلل اليمين خيعة ولا يفتلها كراما سال في دينه يا قوم فاسأله **فإذا سكن الأيوام من بفيه السنة** وحلف أن لا يسكن هذه الدار **فيسكن** ساعة أختاف واقية قال بعضهم لا يحنت ما لم يسكن كل الشهر وقال بعضهم يحنت ذكره في الجامع الكبير وذكري في المتنق أنه إذا حلف أن لا يسكن الرقة شهر فاسكن ساعة كان حائشا ولو قال لا أقيم بالرقة شهر لا يحنت ما لم يقيم جميع الشهر \* ولو قال إن لم أخرج من هذه الدار أو قال إن لم أذهب ونوى عين الذهاب رعين أخرج ولم يرد السكنى فسكن فيه لا يحنت (٦٩) إذا لم يرد القود وان نوى بذلك السكنى يعنى لا أسكن فسكن بعد اليمين حنت وكذا لو نوى بالخروج الخروج على المورا ودل الدليل عن القود ولم يخرج على القود حنت في يمينه وكذا لو قال بالفارسية كرازين خانه نروم فسكن بعد اليمين حنت إذا نوى القود ولو قال إن سكنت هذه الدار مكرآينده ورونده فعلى حجة وهو على الاتيان للضيافة والزيرة فإذا انتقل بأهله ومتاعه من ساعته ثم جاء زائرا أو ضيفا لا يحنت لأنه استثناء عن اليمين \* رجل حلف أن لا يسكن فلان فقل الحالف وهو مسافر فنزل فلان منزله فسكن يوما أو يومين لا يحنت ولا يكون مسأكن فلان حتى يقيم معه في منزله خمسة عشر يوما وهو كمال حلف أن لا يسكن الكوفة فمر بهم مسافر ونوى الإقامة بها أربعة عشر يوما لا يحنت \* وإن نوى خمسة عشر يوما كان حائشا ولو سكن جميعا في حانوت في السوق يبيعان لا يحنت ويكون اليمين على المنازل التي إليها المأوى وفيه الأهل والعيال لأن السكنى عادة تكون في المأوى \* ولو حلف أن لا يسكن فلانا فدخل فلان دار الحالف غصبا فقام الحالف معه حنت علم الحالف بذلك أو لم يعلم وإن خرج الحالف بأهله وأخذ في القلة حين نزل الغاصب لم يحنت ولو سافر الحالف فسكن فلان مع أهل الحالف قال أبو

في الفصل الخامس والعشرين من كتاب الإيمان

(الفصل الثاني في الكفارة) وهي أحد ثلاثة أشياء أن قدر عتق رقبة يجزئ فيها ما يجزئ في الظهار أو كسوة عشرة مساكين لكل واحد ثوب فإزادوا دناها ما يجوز فيه الصلاة أو طعامهم والأطعام فيها كالأطعام في كفارة الظهار هكذا في الحاوي للقدس \* وعن أبي حنيفة وأبي يوسف وجه ما لله تعالى أن أدنى الكسوة ما يستر عامة بدنه حتى لا يجوز السراويل وهو الصحيح كذا في الهداية \* فإن لم يقدر على أحده هذه الأشياء الثلاثة صام ثلاثة أيام متتابعات وهذه كفارة المعسر والأولى كفارة الموسر وحدا اليسار في كفارة اليمين أن يكون له فضل على كفافه مقدار ما يكفر عن يمينه وهذا إذا لم يكن في ملكه عن المنصوص عليه أما إذا كان في ملكه عن المنصوص عليه وهو أن يكون في ملكه عبدا أو كسوة أو طعام عشرة لا يجوز أن يصوم سواء كان عليه دين أو لم يكن وأما إذا لم يكن في ملكه عن المنصوص عليه فحينئذ يعتبر اليسار والاعسار كذا في السراج الوهاج \* ثم اعتبار الفقر والعنى عندنا عند أودة التكفير فلو كان موسرا عند الحنف ثم أعسر عند التكفير أجزأه الصوم عندنا وبعبارة لا يجزئه كذا في فتح القدير \* والكفاف منزل يسكنه وثياب يلبسها ويسترعورته وقوت يومه كذا في فتاوى قاضخان \* وإن كان له مال غائب أو له دين على الناس ولا يجسد ما يعتق ولا ما يكسو ولا ما يطعم أجزأه الصوم هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى \* قالوا قائله في مسئلة الدين إذا كان الدين على معسر لا يقدر على الاداء أما إذا كان على ملي يقدر على الاداء وان تقاضاه قدر عليه لم يجزئه الصوم كذا روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى وكذلك قالوا في المرأة إذا ألزمتها الكفارة ولا مال لها ولا على الزوج المهر وزوجها قادر على الاداء إذا أخذته بذلك لم يجزئها الصوم ولو كان له مال وعليه ديون كثيرة مثل ماله أو أكثر جاز الصوم بعدما يقضى دينه من ذلك المال هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل وهو ظاهر فاما قبل قضاء الدين فهل يجزئه الصوم اختلاف المشايخ فيه كذا في المحيط \* والأصح أنه يجزئه التكفير بالصوم كذا في المبسوط \* إذا أعطى كل مسكين نصف ثوب أو أعطى ثوبا عشرة مساكين عن كفارة يمينه لم يجزئه عن الكسوة فإذا لم يجزئه عن الكسوة هل يجزئ عن الطعام إذا كانت تبلغ قيمته قيمة طعام عشرة مساكين ذكر شيخ الإسلام المعروف بخواهر زاده أن في ظاهر رواية أصحابنا يجزئه نوى أن يكون بدلا عن الطعام أو لم ينو كذا في الظهيرية \* القلنسوة والخف عن الكسوة لا يجوز ويجوز عن الطعام وفي الثوب يعتبر حال القابض أن كان يصلح للقابض يجوز والأفلا وقال بعض مشايخنا أن كان يصلح لا وسط الناس يجوز قال شمس الأئمة السرخسي وهذا أشبه بالصواب كذا في الخلاصة \* أن أعطى كل واحد منهم عمامة فإذا كانت تبلغ قيسا أو رداء أجزأته والألم تجزئ عن الكسوة ولكن تجزئه عن الطعام إذا كانت قيمتها تساوي قيمة الطعام كذا في المبسوط \* ولو أعطى عشرة مساكين ثوبا واحد أي منهم كثير القيمة يصيب كل مسكين منهم أكثر من قيمة ثوب لم يجزئه عن الكسوة وأجزأه عن الطعام إذا الكسوة منصوص عليها فلا تكون بدلا عن نفسها

حنيفة رحمه الله تعالى يكون حائشا وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يحنت وعليه الفتوى وذكري في المتنق لو خرج المحلوف عليه مسيرة ثلاثة أيام أو أكثر وسكن الحالف مع أهل المحلوف عليه لا يحنت في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وإن كان أقل من ذلك حنت \* رجل قال أكرمن امشب درين شهر باسم فامرأته كذا فاصابته الحصى وعجز عن الخروج فلم يخرج حتى أصبح قالوا يحنت في يمينه لأنه يمكنه أن يستأجر من ينقله من البلد \* رجل حلف أن لا يكون من أكرمة فلان وهو من أكرمة أو حلف أن لا يكون من أكرمة فلان وأرض فلان في يده وفلان



غائب لا يمكنه أن ينقض ما بينهما من المزاولة حنث لأن شرط الحنث كونه من أجرة فلان وقد وجدوا أن رب الأرض غائب يخرج إلى رب الأرض من ساعته وناقضه لا يحث لأن هذا القدر مستثنى عن اليمين وهو كالحلف أن لا يسكن هذه الدار فقام إلى طلب المفتاح فإدام مشغلا بذلك لا يحث وان طال ذلك وكذلك ههنا وان اشتغل بعمل آخر غير طلب صاحب الأرض حنث لأنه غير معذور ولو منع إنسان عن الخروج إلى رب الأرض لا يحث لأن شرط (٧٠) الحنث أن يكون مزارعا فلان وذلك لا يوجد مع المنع حتى لو قال إن لم أترك مزاولة

فلان فنعاه إنسان عن الخروج إلى رب الأرض كان حائشا عند بعض المشايخ وجههم الله تعالى \* رجل هو ساكن مع غيره في دار فحلف أن لا يسكن معه في الدار فهو هب المتاع من غيره أو أودعه أو أعاره وخرج بنفسه وليس من رأيه العود لا يحث في يمينه ولو خرج من ساعته وقال نويت الخروج بنفسى لا يحث في يمينه وان مكث في الدار بعد اليمين ساعة ثم قال أردت الخروج بنفسى لا يصدق قضاء لأنه لما مكث بعد اليمين صار حائشا فلا يصدق في إبطال الحنث \* رجل حلف أن لا يبيت الليلة في هذا المنزل فخرج بنفسه وبات خارج المنزل وأهله ومتاعه في المنزل لا يحث في يمينه وهذه اليمين تكون على نفسه لأعلى المتاع \* حلف أن لا يبيت على سطح هذا البيت وعلى هذا البيت الذى حلف عليه غرفة وأرض العرفة سطح البيت يحث أن بات عليه ولو حلف أن لا يبيت على سطح فبات على هذا لا يحث في يمينه \* ولو حلف أن لا يسكن فلانا والحالف في دار مع أهله وأهله وله دار أخرى يجنب هذه الدار فيها غلمانه ودوابه ومطبخه وبعض حراسه فسكنها المحلوف عليه وعلى الدارين باب ولسكل واحد منهما باب إلى طريق لا يحث

ويصلح بدلا عن غيرها كالأعطى كل مسكين ربع صاع من حنطة وذلك يساوى صاعا من تمر لا يجوز عن الطعام وان كان من حنطة تساوى ثوبا يجزئ عن الكسوة كذا في البدائع \* من عليه كفارة اليمين إذا أعطى ثوبا خلقا عن كفارة اليمين قالوا لا يجزئ عن القيمة لكن ينظر إن كان بحال يمكن الانتفاع به في نصف مدة الجدي لا يجوز وان علم أنه ينتفع بالجدي ستة أشهر وبهذا الثوب أربعة أشهر أكثر مدة الجدي يجوز ولا تعتبر القيمة كذا في فتاوى قاضى خان \* ولو أعطى مسكينا واحد عشره أثواب في مرة واحدة لم يجزئه كفى الطعام وان أعطاه في كل يوم ثوبا حتى استكمل عشرة أثواب في عشرة أيام أخره كفى الطعام وان أعطى مسكينا عبدا أو ذابة قيمته تبلغ عشرة أثواب وبلغت قيمة الطعام أخره عن الكسوة باعتبار القيمة كالأدى المراهم وان لم تبلغ قيمته عشرة أثواب وبلغت قيمة الطعام أخره عن الطعام ولو أقام رجل البيعة عليه أنه ملكه وأخذ فعليه استقبال التكفير ولو كساعن رجل بامرء عشرة مساكين أخره عنه وان لم يعط عنه ثمنه ولو كساعن بغير أمره ورضى به لم يجزئ عنه ولو أعطى عن كفارة أيمان في أ كفان الموتى أو في بناء مسجد أو في قضاء دين ميت أو في عتق رقبة لم يجزئ عنه وان أعطى عنها ابن السبيل منقطعاً به أخره \* ولو كان عليه يمينان فكساع عشرة مساكين كل مسكين ثوبين عنهم أخره عن يمين واحدة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وجههما الله تعالى وإذا كساع مسكينا عن كفارة يمينه ثم مات المسكين فورثه هذا منه أو اشتراه في حياته أو وهبه لم يفسد ذلك عليه كذا في المبسوط \* وان اختار الطعام فهو على نوعين طعام قليل وطعام اباحة \* طعام التملك أن يعطى عشرة مساكين كل مسكين نصف صاع من حنطة أو دقيق أو سويق أو صاعا من شعير كفى صدقة العطر فان أعطى عشرة مساكين كل مسكين مداما أن أعاد عليهم مداما جاز وان لم يعد استقبل الطعام وكذا الرجل إذا أوصى أن يطعم عشرة مساكين كفارة ليمينه فغدى الوصى عشرة مساكين فبات المساكين قبل أن يعشهم يلزمه الاستقبال ولا يضمن الوصى \* رجل أعطى كفارة يمينه مسكينا واحدا خمسة أصوع لم يجز إلا إذا أعطى مسكينا واحدا في عشرة أيام فيقوم عدد الأيام مقام عدد المساكين وان أعطى مسكينا حنطة ومسكينا شعيرا جاز في ظاهر الرواية \* ولو أطم خمسة مساكين وكسا خمسة مساكين فان كان الطعام طعام تملك جاز ويكون الأعلى منهما بدلا عن الآخر خاص أيهما كان أعلى وان كان الطعام طعام الاباحة ان كان الطعام أرخص جاز وان كان أعلى لا يجوز لأن في الكسوة تملك وليس في الاباحة تملك فاذا كان الطعام أرخص جاز أن يجعل الكسوة بدلا عن الطعام بخلاف ما إذا كان على العكس وان اختار التكفير بطعام الاباحة يجوز عندنا \* وطعام الاباحة أكلنا مشبعين غداء وعشاء أو غدا أن أو عشا أن أو عشاء ومحوور والمستحب أن يكون غداء وعشاء بخبز وادامو يعتبر الاشباع دون مقدار الطعام ولو قدم ثلاثة أرغفة بين يدي عشرة مساكين فأكلوا وشبعوا جاز برى ذلك عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان كان واحد من العشرة شعبان اختلفوا فيه قال بعضهم ان أكل من ذلك مقدارا ما كل غيره جاز وقال بعضهم لا يجوز

لان

الحالف \* حلف أن لا يسكن فلانا فجاء المحلوف عليه ونزل في داره غصبا فقام الحالف معه حنث وان

خرج بأهله وأخذ في الليلة حين نزل العاصم لم يحث وان سكن معه حنث علم أولم يعلم \* رجل كان ساكنا مع رجل فحلف أن لا يسكنه شهر كذا فساكنه ساعة في ذلك الشهر حنث لأن المساكنة بما لا يعتد \* رجل حلف أن لا يسكن فلانا ولم ينو شيئا فساكنه في دار كل واحد منهما في مقصورة على حدة لا يحث وانما تحقق المساكنة إذا سكنا بيتا واحدا أو في دار كل واحد منهما في بيت منها بجماعة وأهله وثقله ان

كان له أهل فاما اذا كان في الدار مقاصير وكل مقصورة مسكن على حدة فلا يحنت وأهل البادية اذا جمعهم تحية فالحجة كدار واحدة وان تفرقت الخيام لا يحنت وان تقاربت وان نوى بالمساكنة أن يسكن هذا في مقصورة وهذا في مقصورة حنت لأنه نوى بالمساكنة المساكنة الناقصة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى هذا اذا كانت الدار كبيرة نحو دار الوليد بالكوفة ودار فوخ بخارا لان هذه الدار بمنزلة الحلة فاما اذا لم تكن بهذه الصفة يحنت من غير نية سواء كانت مشقة على البيوت أو على (٧١) المقاصير ولو حلف أن لا يسكن فلانا فساكنه

في مقصورة واحدة أو بيت واحد من غير أهل ومتاع لا يحنت عندنا \* ولو حلف أن لا يسكن فلانا في دار وسمى دارا بعينها فاقسمها وضربا بينهما ما طافح كل واحد منهما لنفسه بابا ثم سكن الحالف في طائفة والاخر في طائفة حنت الحالف لان قبل البناء لو سكن كل واحد منهما في طائفة كان حائذا فكذلك بعد البناء \* ولو حلف أن لا يسكن فلانا في دار ولم يسم دارا بعينها ولم ينو فساكنه في دار قد قسمت وضرب بينهما ما طافح لا يحنت لان اليمين اذا عقدت على دار بعينها يحنت بعد زوال البناء وبعد التعيين بالقسمة أو ولي وأما في غير المعين لا يحنت بدخول دار لا بناء فيها فكذلك بعد القسمة \* رجل قال ان لم أسافر سقراط ولا قفلاية طالق فان نوى ثلاثة أيام أو أكثر فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا قال محمد رحمه الله تعالى هو على سفر شهر \* رجل قال والله لا أكون في منزل فلان غدا فهو على ساعة من الغد ولو قال والله لا أبيت في منزل فلان غدا فهو باطل الا أن ينوي الليلة الجائئة وكذلك لو قال بعد ما مضى أكثر الليلة لا أبيت الليلة في هذه الدار فهو باطل \* رجل خرج في سفر ومعه آخر وهو يريد موضعا قد سمى فلان أن لا يصحب هذا في

لان الواجب اشباع العشرة وان غداهم وعشا هم وفيهم صى فطيم لم يجز وعليه أن يطعم مسكينا آخر مكانه كذا في فتاوى قاضخان \* فان أطعمهم بغير ادمان كان من خبر الحنطة أجزاء وان كان من غيره فلا بد من الادمان فان أطعمهم خبرا أو تمرا أو سويقا أو سويقا لا غير أجزاء اذا كان ذلك من طعام أهله وان أطعم مسكينا واحدا عشرة أيام غدا وعشاء أجزاء وان لم يأكل الا رغيفا واحدا في كل يوم أو كلة ولو غدى عشرة وعشى عشرة غيرهم لم يجز وكذا اذا غدى مسكينا وعشى آخر عشرة أيام لم يجز ولو فرق حصص المسكين على مسكينين لا يجوز ولو غدى مسكينا وأعطاه قيمة العشاء فلوسا أو دراهم أجزاء وكذا اذا فعل ذلك في عشرة مساكين فغداهم وأعطاهم قيمة عشاءهم فلوسا أو دراهم فانه يجوز ولو غدى عشرة في يوم ثم أعطاهم مداما من حنطة أجزاء قال هشام عن محمد رحمه الله تعالى لو غدى مسكينا عشرين يوما وعشاء في رمضان عشرين ليلة أجزاء ولو صام عن كفارة يمينه وفي ملكه طعام أو عبد قد نسيه ثم تذكر بعد ذلك لم يجزه الصوم بالاجماع كذا في السراج الوهاج \* ولو أطعم خمسة مساكين ثم افتقر كان عليه أن يستقبل الصيام كذا في المبسوط \* اذا أعطى كفارة اليمين عشرة مساكين كل مسكين مداما ثم استغنوا ثم افتقر واثم أعاد عليهم مداما عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز ذلك كذا لو أدى الى مكانب مداما ثم رد في الرق ثم كتب نائبا ثم أعطاه مداما لا يجوز ذلك كذا في فتاوى قاضخان \* ولو أعطى الرجل عشرة مساكين كل مسكين ألف من من الحنطة عن كفارة اليمين لا يجوز الا عن كفارة واحدة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة \* من عليه كفارة اليمين اذا وضع خمسة أصوع من طعام بين يدي عشرة مساكين فاستلبوها وانتهبوها أجزاء عن مسكين واحد الاغبر كذا في الظهيرية \* لا يجوز صرف الكفارة الى من لا يجوز دفع الزكاة اليه كالوالدين والمولودين وغيرهم الا أنه يجوز صرفها الى فقراء أهل الذمة بخلاف الزكاة هذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولا يجوز صرفها الى فقراء أهل الحرب بالاجماع كذا في السراج الوهاج \* لا يجزئ الصوم في هذا في أيام التشريق كذا في المبسوط \* الخائف في يمينه اذا كان معسرا فصام يومين ومرض في اليوم الثالث فافطر لزمه الاستئنان وكذلك المرأة اذا حاضت في الايام الثلاثة كذا في الظهيرية \* ان وجبت عليه كفارات ايمان متفرقة فأعتق رقبا بعددهن ولم ينو لكل عين رقبة بعينها أو نوى في كل رقبة عنهن أجزاء استحسانا وكذلك لو أعتق عن احدهن وأطعم عن الاخرى وكساعن الثالثة لان كل نوع من هذه الانواع تنادي به الكفارة مطلقا فيكون الحكم في كلها سواء \* كفارة المسلول بالصوم ما لم يعتق ولا يجزئ أن يعتق عنه مولا أو يطعم أو يكسو كذا في المبسوط \* ولو كفر بالمال باذن السيد لم يجزئ كذا في السراجية \* والمكاتب والمدبر وأم الولد في هذا بمنزلة القن والمستسعى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذلك لانه بمنزلة المكاتب \* اذا صام المكفر يومين ثم وجد في اليوم الثالث ما يطعم أو يكسو لم يجزئ الصوم وعليه الكفارة بالطعام أو الكسوة وان صام المعسر يومين ثم وجد في اليوم الثالث ما يعتق فعليه التكفير بالمال والاولى

غير هذا السفر فلما سار بعض الطريق بداه فعاد الى مكان آخر سوى السفر الذي أراد قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يحنت في يمينه لانه على السفر الاول \* رجل حلف أن لا يمسي اليوم الا ميلا فخرج من منزله ومشى ميلا ثم انصرف الى منزله قال محمد رحمه الله تعالى حنت في يمينه لانه مشى ميلين \* رجل قال والله لا أصاحب فلانا فان كان الحالف يسير في قطار والمحلف عليه في قطار آخر قال محمد رحمه الله تعالى لا تكون مصاحبا وان كانا في قطار واحد فهو مصاحب وان كان أحدهما في أوله والاخر في آخره \* وكذا اذا كانا في سفينة هذا في باب وهذا في باب



ولكل واحد منهما طعام على حدة لان دخولهما وخرجهما واحد ولو قال والله لا أرافق فلانا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان طعامهما واحدا في مكان وهم يسرون في جاعة كانت حرافقة وان كانا في سفينة وطعامهما ليس بمجتمع لا با كلات على نحو ان واحد لم تكن مرافقة وقال محمد رحمه الله تعالى اذا حلف أن لا يرافقه فراجى سفره فان كانا في محل أو كان كريم ما واحدا أو قطارهما واحدا فهو مرافق وان كان كريمهما مختلفا لم يكن مرافقا وان كان (٧٢) مسيرهما واحدا والله أعلم (فصل في الركوب) \* رجل حلف أن لا يركب دابة

أن يتم صوم يومه وان أفطر فلا قضاء كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي \* المرأة اذا كانت معسرة فلزوجهما منعها من الصوم كذا في الجوهرية النيرة \* ان صام العبد عن كفارة عينيه فعتق قبل أن يفرغ منه وأصاب بالمال يجزئه الصوم ولو صام رجل ستة أيام عن عيني أجزأه وان لم ينو ثلاثة أيام لكل واحدة وان كان عنده طعام احدى الكفارتين فصام لاجدهما ثم أطمع للآخرى لم يجزئه الصوم وعليه أن يعيد الصوم بعد التكفير بالطعام ولا يجوز صوم أحد عن أحد حتى أو ميت في كفارة أو غيرها كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي \* ولو أن رجلا وجب عليه كفارة عين فلم يجد ما يعتق ولا ما يكسو ولا ما يطعم عشرة مساكين وهو شيخ كبير لا يقدر على الصوم ولا مطعم له فيه فأرادوا أن يطعموا عنه عن صوم كل يوم مسكينا أو مات فأوصى أن يقضى ذلك عنه لم يجز أن يطعموا عنه ولا يجزئه إلا أن يطعم عشرة مساكين وان لم يوص وأحبوا أن يكفروا عنه لم يجزئهم أقل من اطعام عشرة مساكين أو كسوتهم ولا يجوز لهم أن يعتقوا عنه كذا في السراج الوهاج \* رجل أعتق رقبة عن كفارة عين ينوي ذلك بقلبه ولم يتكلم بلسانه وقد تكلم بالعتق أجزأه كذا في المبسوط \* رجل حلف أن لا يفعل كذا فأنسى أنه كيف حلف بالله أو بالطلاق أو بالصوم قالوا لا شيء عليه إلا أن يتذكر كذا في فتاوى قاضخان \* سئل محمد بن شجاع عن رجل يقول كنت حلفت بالطلاق ولا أدري أ كنت مدركا حاله الأيمن أو غير مدرك قال لا حنث عليه ما لم يعلم أنه مدرك اذذاك \* رجل قذف امرأة رجل فقال الزوج هي طالق ثلاثا ان لم يتبين زناها اليوم فضى اليوم ولم يتبين لم يقع الطلاق والتبين انما يكون بأربعة شهود أو باقرارها \* رجل أخذ ثوب امرأة فذهب به الى الصباغ ليصبغه فقالت امرأته انما ذهبت به لتبغغه فغضب الزوج وقال ان صبغته فأنت طالق ثم صبغ الصباغ بعد ذلك لا يحنث كذا في الظهيرية في المقتطعات \* ومن مات أو قتل وعليه كفارة عين لا تسقط وكفارة الظهار كذلك حتى عن الفقيه أبي بكر البلخي رحمه الله تعالى هكذا وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى كفارة الظهار تسقط بخلاف كفارة الأيمن كذا في المحيط \* ان قدم الكفارة على الحنث لم يجزئه ثم لا يسترد من المسكين لو قوعه صدقة كذا في الهداية \* (ومما يتصل بذلك مسائل النذر) من نذر نذرا مطلقا فعليه الوفاء به كذا في الهداية \* ولو جعل عليه حجة أو عمرة أو صوما أو صلاة أو صدقة أو ما أشبه ذلك مما هو طاعة ان فعل كذا ففعل لزمه ذلك الذي جعله على نفسه ولم يجب كفارة الأيمن فيه في ظاهر الرواية عندنا \* وقد روى عن محمد رحمه الله تعالى قال ان علق النذر بشرط يريد كونه كقوله ان شئني الله مريض أو ردغائبي لا يخرج عنه بالكفارة كذا في المبسوط \* ويلزمه عين ماسية كذا في فتاوى قاضخان \* وان علق بشرط لا يريد كونه كدخول الدار أو نحوه يتخير بين الكفارة وبين عين ما التزمه وروى أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى وجع الى التخير أيضا وهذا كان يفتي اسمعيل الزاهد قال رضى الله عنه وهو اختياري أيضا كذا في المبسوط \* وهذا التفصيل هو الصحيح كذا في الهداية \* واذا قال الله على أن

لم ينوشيا فركب حمارا أو فرسا أو برذونا أو بغلا كان حانثا فان ركب غيرها نحو البعير وغيره لم يحنث استحسانا إلا أن ينسوي فان نوى الخيل وحده لا يدين في القضاء اذا كانت اليمين بالطلاق أو عتاق وان حلف أن لا يركب ولم يقل دابة ونوى الخيل وحده لا يدين أصلا \* ولو حلف لا يركب فرسا فركب برذونا لا يحنث \* وكذا لو حلف أن لا يركب برذونا فركب فرسا لان الفرس اسم للعربي والبرذون للجهمي وهذا اذا كانت اليمين بالعربية وان حلف بالفارسية اسب نوشيند حنث على كل حال \* ولو حلف أن لا يركب دابة ففعل على الدابة مكرها لا يحنث في عينه \* ولو سئف لا يركب أو لا يركب مركبا فركب سفينة أو محملا أو دابة كان حانثا لان المركب اسم لما يركب عادة والسفينة مركب عليها في البحر عادة ولو ركب آدميا ينبغي أن لا يكون حانثا لانه لا يركب عادة \* ولو حلف لا يركب بهذا السرج فزاد فيه أو نقصه وركب حنث لانه عقد اليمين على المعين فلا يبطل اليمين بتبديل الصفة وذكر في المنتقى اذا حلف ليركب هذه الدابة اليوم فأوثق وجلس ولم يقدر على ركوبها حتى مضى اليوم حنث قال وليس هذا كقوله والله لا

اصلى

(فصل في الكلام والقراءة) \* رجل قال لا امرأته ان كانت

فلانا وفلانا فأنت طالق فكلمت أحدهما لم تطلق كذا في الوفاق ان دخلت هذه الدار وهذه الدار فأنت طالق لم تطلق ما لم تدخل الدار من فان نوى أنها تطلق بكلام أحدهما صحت نيته لانه نوى ما يمكن تصحيحه باضمار حرف الشرط وتقديم الجزاء على الشرط وان كان ذلك في موضع يريدون به تعلق الجزاء بكلام كل واحد على الآخر اذ تعلق بكلام أحدهما قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى في عرفنا

يحنث بكلام أحدهما **ولو قال والله لا أكلم فلانا** أو قال **لا أكلم هنا** وهذا أو كمال أحدهما لا يحنث وإن نوى أن يحنث بكلام أحدهما فهو على ما نوى ولو قال والله لا أكلم هذين الرجلين أو قال بالله نسيه بالذين ذوتن سخن نكويهم لا يحنث بكلام أحدهما وإن نوى أن يحنث بكلام أحدهما قالوا لا تصح نيته قال مولا نرضى الله تعالى عنه وينبغي أن تصح نيته لأن المثنى يذكر ويراد به الواحد فإذا نوى ذلك وفه تغليظ على نفسه فيصح ولو قال كلام فلان وفلان على حرام فكلام أحدهما روى (٧٣) الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى

يحنث وهذه الرواية توافقه يقول إذا قال والله لا أكلم فلانا وفلانا فكلام أحدهما يحنث لا قوله كلام فلان وفلان على حرام بخزله قوله والله لا أكلم فلانا وفلانا والمختار للفتوى أنه لا يحنث عما أن ينوى ذلك ولو قال والله لا أكلم الفقراء والمساكين أو قال لا أكلم الرجال فكلام أحدهم يحنث لا الجمع المعروف ينصرف إلى الجنة ولو قال رجلا أو نساء لا يحنث بكلام ثلثا لأن الجمع المنكر ينصرف إلى الثلاث \* ولو قال كلام هؤلاء القوم أو كلام أهل بغداد على حرام فكلام أحدهم يحنث \* وقال والله لا أكلم أخوة فلان وفلانا أخ واحد فكلامه فان كان الخائف يعلم بذلك يحنث لأنه ذكر الجب وأراد به الواحد وإن لم يعلم لا يحنث لأنه لم يرد الواحد وهو كالحلف أن لا يأكل من هذه الخوان ثلاثة أرغفة وليس فيه الارغيف واحد وهو لا يعلم به \* ولو قال والله لا أكلم فلانا وما يومافه وكقوله يومين ينتهي اليه بعض اليومين \* ولو قال يومافه يومين فهو كقوله والله لا أكلمه ثلاثة أيام وفارسيته سخن نكويهم يافلان يكرور وودور \* ولو قال والله لا أكلم فلانا وما ولا يومين تنقضي اليه بعض اليومين وفارسيته سخن نكويهم

أصلي لزمه ركعتان وكذا إن قال أصلي صلاة أو قال نصف ركعة فان قال ثلاث ركعات لزمه أربع كذا في الخاوي للقدس \* نذر صلاة بغير وضوء ولا يلزمه شيء ولو نذر أن يصلي بغير قراءة أو عريانا يلزمه الصلاة ولو نذر أن يصلي الظهر ثمان ركعات أو قال إن رزقني الله ما أتى درهم فعلى زكاتها عشرة لم يلزمه إلا الظهر والأربعة دراهم كذا في محيط السرخسي \* اختلف أصحابنا رحمه الله تعالى فيمن نذر صوما أو صلاة في موضع بعينه قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى له أن يصوم ويصلي في أي موضع شاء كذا في السراج الوهاج \* ومن أوجب على نفسه صلاة في عهد فصلى اليوم أجزاء عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وإن أوجب أن يتصدق غدا بدراهم فتصدق بها اليوم أجزاء في قولهم كذا في الخاوي للقدس \* التزم بالنذر بما كثر مما عاك لزمه ما عاك في المختار كن قال إن فعلت كذا فعليه ألف صدقة وليس له المائة كذا في الوجيز للكردي \* وإن كان عنده عروض أو خادم يساوي مائة فانه يبيع ويتصدق وإن كان يساوي عشرة يتصدق بعشرة وإن لم يكن عنده شيء فلا شيء عليه كذا في فتاوى قاضخان \* ولو قال لله على أن أهدي هذه الشاة وهي مملوكة الغير لا يصح النذر ولا يلزمه شيء وإن عني اليمين تنعقد بيميننا ويلزمه الكفارة بالحنث \* ولو قال والله لا أهدي هذه الشاة وهي مملوكة الغير لا يصح النذر ولا يلزمه شيء وإن عني اليمين تنعقد بيميننا ويلزمه الكفارة بالحنث ولو قال والله لا أهدي هذه الشاة ينعقد بيمينه هكذا في المحيط \* وكذا لو قال لا أهدي هذه الشاة والمسئلة بحالها يلزمه هكذا في الوجيز للكردي \* وإن نذر بما هو معصية لا يصح فان فعله يلزمه الكفارة ولو نذر ذبح ولده يلزمه الشاة استحسانا ولو نذر بلفظ القتل لا يصح ولو نذر ذبح العبد عند محمد رحمه الله تعالى يصح وعندهما لا يصح وفي ذبح والد أو والدته عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتان والاصح أنه لا يصح النذر كذا في محيط السرخسي \* وإن نذر بذبح ابن ابنه ففيه روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في إحدى الروايتين لا يلزمه شيء وهو الظاهر \* وإذا حلف بالنذر فان نوى شيئا من حج أو عمرة فعليه ما نوى وإن لم يكن له نية فعليه كفارة عين وإن حلف على معصية بالنذر فعليه كفارة عين إذا حلف بالنذر وهو نوى صياما ولم ينو عددا فعليه صيام ثلاثة أيام إذا حنث وكذلك إذا نوى صدقة ولم ينو عددا فعليه إطعام عشرة مساكين لكل مسكين نصف صاع من الخنطة كذا في المبسوط \* رجل قال (١) هزار درم از مال من بدر ویشان داده وهو يريد أن يقول إن فعلت كذا فامسك إنسان فيه قالوا يتصدق احتياطا وإن كان ذلك طلاقا أو عتقا لا يقع شيء \* رجل قال إن فعلت كفاة بجمال أو نفس فله على أن أتصدق بفلس ثم كمل بجمال أو نفس يلزمه التصديق بفلس \* رجل قال مالي صدقة على فقراء مكة إن فعلت كذا فحنث وتصدق على فقراء بلخ أو بلدة أخرى جاز ويخرج عن النذر \* رجل قال إن نجوت من هذا الغم الذي أنا فيه فعلى أن أتصدق بعشرة دراهم خبزا فتصدق بعين الخبر أو بثمنه بجزئه \* رجل قال إن زوجت ابنتي فألف درهم من مالي

(١) أعطيت للفقراء ألف درهم من مالي اه

( ١٠ - (الفتاوى) - ثاني )

بافلان في يكرور وودور \* ولو قال والله لا أكلمك اليوم ولا غد فله أن يكلمه بالليالي لأنه لا أفراد كل يوم ينفي إلى حدة صار كل يومين من نفي إلى حدة ولا يدخل فيه الليل \* ولو قال والله لا أكلمك في كل يوم من أيام هذه الجمعة فيكلمه في تلك الجمعة لا يلزمه أو أسيرة واحدة حنث ولو قال والله لا أكلمك في كل يوم من أيام هذه الجمعة لا يحنث حتى يكلم في كل



ما حلف أن لا يكلم عثمان رضي الله عنه كان يفعل كذلك \* رجل حلف أن لا يكلم صديق فلان أو زوجته فلان أو ابن فلان أو نحوهم ممن يضاف لأحكام الملك فيتزوج فلان امرأة بعد اليمين أو ولده ولدي بعد اليمين فكلمه الخالف لا يحنت وان كالم امرأته أو ابنته فلان بعد يمينه أو كالم رجلا عاده فلان بعد يمينه لا يحنت الخالف في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وان كان الخالف قال في يمينه زوجة فلان هذه أو صديق فلان هذا فكلم بعد زوال الزوجية والصدقة حنت في قولهم جميعا \* حلف أن لا يكلم عبيد فلان أو لا يركب دواب فلان أو لا يلبس ثياب فلان فهو على الثلاثة لما ذكر في ظاهري الرواية إذا كالم ثلاثا من عبيده العشرة حنت وكذا الدواب والثياب وان كالم اثنين منهم لا يحنت فلا بد من الجمع \* ولو حلف أن لا يكلم أخوة فلان أو بني فلان لا يحنت ما لم يكلم الكل وكذا بنى فلان \* حلف أن لا يكلم فلانا ففرع فلان الباب فقال الخالف كيست أو قال كيست أن أو كيست ابن قال بعضهم يحنت في الوجوه كلها وقال بعضهم لا يحنت الآن يقول كتي هو المختار لانه خاطبه بخلاف ما تقدم \* ولو دعاه الخالف

وهو نائم وأيقظه حنث وان لم يستيقظ بدعائه فيه، وإيتان ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى بجميع  
أنه لا يحنث ولا غيره يحنث وان لم يستيقظ وقيل هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده النائم كالمتنبه \* ولو مر الخالف على قوم فيهم  
المخوف عليه فسلم الخالف عليهم حنث وان لم يسمع المخوف عليه إلا أن يقصد السلام على غير المخوف عليه \* ولو قرأ الخالف كتابا على المخوف  
عليه والمخوف عليه يكتب ان قيما الف اهلاء المخوف عليه والوا يحنث عليه الحنث \* ولو أم الخالف قوما فيهم المخوف عليه فسلم في آخر

في صلاته تغسل صلاته \* شتم  
 المحلوف عليه أبا الحالف فقال  
 الحالف لا بل أنت حنث \* رجل  
 قال لامرأته ان شكوت مني الى  
 أخيك فانت طالق فجاء أخوها  
 وعندها صبي لا يعقل فقالت امرأته  
 يا صبي ان زوجي فعل كذا حتى سمع  
 أخوها لا تطلق لانها مخاطبة للصبي  
 دون الاخ وهذا ومسئلة الحائط  
 سواء \* ولو قال ان شكوت بين يدي  
 أخيك والمسئلة بحالها قالوا هذا  
 أشد من الاول يعني أخاف عليه  
 الحنث والظاهر أنه لا يحنث لان  
 المراد من الشكاية بين يديه في  
 العرف الشكاية اليه \* ورجل  
 قال لامرأته وقد كلمته في انسان  
 ان أعدت ذكرا فلان فانت طالق  
 فقالت لا أعيد عليك ذكرا فلان  
 أو قالت لسانه مني عن ذكرا فلان  
 لا أذكرا فلانا لا تطلق لان هذا  
 القدر مستثنى عن اليمين \* ولو قالت  
 لم نهيتي عن ذكرا فلان طلفت  
 لانها ممنوعة عن هذا القدر عادة  
 \* ر ب حلف لا يكذب فساله  
 رجل عن شيء فركأسه بالكذب  
 لا يحنث ما لم يتكلم به وقد ذكرنا  
 قبيل هذا ان جواب السائل قد  
 يكون بتحريك الرأس والاشارة  
 ووجه الفرق بين هذا وبين ما  
 تقدم أن فيهما تقدم وضع المسئلة  
 في السؤال عن المسئلة والسؤال

عن المسئلة طلب العلم والاعلام كما يكون باللسان يكون بالاشارة أما الاشارة فلانك دور كلاما \* رجل -  
يعيد ان كان بحيث لو أصغى اليه أذنه لا يسمع لا يحنت وان كان بحيث لو أصغى اليه أذنه يسمع الا انه لم ي  
يعمل حنت \* وان كتب اليه أو أرسل اليه رسولا لا يحنت ولو قال لا أقول لعلان كذا وكذا فكتب اليه يذ  
قال لا كلام فلانا بهذا لا يحنت بالكتابة والرسالة \* رجل قال لا كلام فلانا فقم بيا أو صير بيا أو عا جلا فذللت



ونجه الله تعالى ولو قال لا كلمة الى بعيد فهو على أكثر من شهر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو قال لا كلمة ملياً وظن أن نوى شيئا فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا فهو على شهر ويوم \* ولو حلف أن لا أكلم فلانا أيامه هذه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو على ثلاثة أيام ولو قال لا كلمة أيامه فهو على العمر ولو قال لا كلمة الايام فهو على عشرة أيام في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه وجهما الله تعالى هو على سبعة أيام ولو قال أياما فهو على ثلاثة (٧٦) أيام عند الكل في ظاهر الرواية \* ولو قال لا كلمتك يوما بعد الايام عن محمد رحمه

الله تعالى ان كلمة في سبعة أيام لا يحنت وبعد السبعة يحنت \* ولو قال شهرا بعد شهر فهو على شهرين \* ولو قال شهرا بعد هذا الشهر قال محمد رحمه الله تعالى له أن يكلمه في هذا الشهر واليمين على الشهر الذي يكون بعده هذا الشهر \* ولو قال لا كلمة جمعة ولا نية فهو على أيام الجمعة \* ولو قال جمعتين فهو على أيام الجمعتين وان قال ثلاث جمع فعليه أن يستكمل أحدا وعشرين يوما من يوم حلف وان نوى الجمع خاصة لا يدين في القضاء \* ولو حلف لا كلمة بضعة عشر يوما فهو على ثلاثة عشر الى تسعة عشر \* ولو حلف لا يكلم فلانا الى كذا ان نوى شيئا من الاوقات من الواحد الى العشرة من الساعات أو من الايام أو من الشهور أو من السنين فهو على ما نوى لان كذا اهم عدد مجهول من الواحد الى العشرة وان لم ينو شيئا ينصرف الى يوم واحد لانه الاقل ساعات الآن ما دون اليوم لا يمكن صحتها فانصرف الى اليوم \* ولو قال لا كلمة الى كذا كذا ان نوى شيئا من الساعات أو من الشهور فهو على أحد عشر مما نوى وان لم ينو شيئا ينصرف الى يوم وليلة \* ولو قال لا كلمة الى كذا وكذا نوى شيئا مما ذكرنا ينصرف الى أحد

الرجل أن يشتري عبدا من رجل بالف درهم فدفعت ألف درهم الى صاحب العبد ثم حلف وقال ان اشتريت هذا العبد بهذه الف الدراهم وأشار الى الف المدفوعة فهذه الف في المسألة كين صدقة وقال صاحب العبد ان يبت هذا العبد بهذه الف فهى في المسألة كين صدقة وأشار الى تلك الف ثم ان صاحب العبد باع العبد بتلك الف فعلى البائع أن يتصدق به بدون المشتري كذا في المحيط والله أعلم بالصواب (الباب الثالث في اليمين على الدخول والسكنى وغيرهما)

الاصل أن الالفاظ المستعملة في الايمان مبنية على العرف عندنا كذا في الكافي \* ولو حلف لا يدخل بيتا فدخل معجدا أو بيعة أو كنيسة أو بيت نار أو دخل الكعبة أو حماما أو دهليزا أو ظلة باب دار لا يحنت وقيل الجواب المذكور في مسألة الدهليز في دهليز يكون خارج باب الدار وان كان داخل البيت ويمكن فيه البيوتة يحنت والصحيح ما أطلق في الكتاب لان الدهليز لا يبان فيه عادة سواء كان خارج الباب أو داخله كذا في البدائع \* وان دخل صفة يحنت وقيل هذا اذا كانت الصفة ذات حوائط أو رعة وهكذا كانت صفاقهم وقيل الجواب يجري على إطلاقه وهو الصحيح كذا في الهداية \* ولو حلف لا يدخل هذا المسجد فأنه دم فبني دارا ثم أتته فبني مسجدا قد دخل لم يحنت بخلاف ما لو حلف لا يدخل هذا المسجد فدخل بعدما تهدم أو بعدما بني مسجدا آخر حنت كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري \* ولو حلف لا يدخل دار جاره هذه فزيد في الدار المحلوف عليها من دار أخرى فدخل الزيادة حنت وقيل لا يحنت ولو كان قال دارا حنت بالاجماع ولو حلف لا يدخل مسجدا فزيد فيه فدخل تلك الزيادة حنت ولو قال مسجدا فبني فلان أو أشار الى مسجدا فزيد بعد الحلف لا يحنت كذا في العتامة \* وجل حلف لا يدخل هذا المسجد فزيد فيه طائفة من دار يجنب المسجد فدخل الزيادة لا يحنت ولو حلف لا يدخل مسجدا فبني فلان والمسئلة محالها يحنت وكذا لو حلف لا يدخل هذه الدار فزيد فيها فدخل الزيادة لا يحنت وان قال لا يدخل دار فلان فدخل الزيادة حنت كذا في فتاوى قاصصخان والظهيرية \* حلف لا يدخل مسجدا فقام على سطحه المختار أن لا يحنت بالقيام عليه اذا كان الحالف عسيرا وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاط \* ولو حلف لا يدخل هذه الدار فدخلها بعدما تهدم وصارت حجرا حنت ولو حلف لا يدخل هذه الدار فزيت ثم بنيت أخرى فدخلها يحنت وان جعلت مسجدا أو حماما أو بستانا أو بني بيتا فدخله لم يحنت وكذا اذا دخلها بعدما تهدم الحمام وأشباهاه كذا في الهداية \* ولو حلف لا يدخل دارا فدخل بعدما تهدم لا يحنت وان جعلت مسجدا أو حماما أو بستانا فدخله لم يحنت وكذلك لو كانت دارا صغيرة فجعلها بيتا واحدا أو شرع بابا الى الطريق أو الى دار أخرى أو جعلت دارا أخرى بعدما جعلها بستانا أو صارت حجرا أو نهر لا يحنت كذا في محيط السرخسي \* ولو حلف لا يدخل هذا البيت أو بيتا فدخله ولا بناء فيه لا يحنت ولو بقي بيتا آخر فدخله لا يحنت أيضا في المعين وفي غير المعين يحنت ولو أنهدم السقف وحيطانه قائمة فدخله يحنت في المعين ولا يحنت في المنكر كذا في البدائع \* رجل حلف أن لا يدخل هذه الدار فدخلها كبا أو ماشيا

او

وعشرين من ذلك وان لم ينو شيئا ينصرف الى يوم وليلة \* رجل قال لامرأته كلما تكلمت كلاما حسنا فانت طالق ثم قال سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر طالقت واحدة وان لم يقل كلاما حسنا طالقت ثلاثا \* ولو قال سبحان الله الحمد لله الا الله الله أكبر طالقت ثلاثا في الوحيين \* رجل قال والله لا أكلمك في اليوم الذي يقدم فيه فلان وكلمه أول اليوم ثم قدم فلان في آخره حنت وار لم يكلمه حتى قدم فلان ثم كلمه في ذلك اليوم اختلقتوا فيه والصحيح أنه لا يحنت \* رجل حلف لا يغبره ان تركت كلامك شهرا

فعبدي حر فالبين على ذلك كلامه شهر من حين سطع ان كلف في شهر الحنث \* رجل قال لامرأته ان كسك اليه قبل ان تكلمني فانت طالق ثم قالت المرأة ان كلمتك قبل ان تكلمني فعبدي حر ثم قال لها الزوج اعطى السائل شيلا يعتق العبد ولا تطلق المرأة \* رجل قال لغيره ان ابتداء تلك بكلام ابد فعبدي حر او قال ان كلمتك قبل ان تكلمني فسلمامع لا يحنث لان البداءة والسبق يخالف القران \* لو قال ان كلمتك الا ان تكلمني او الى ان تكلمني اذ حتى تكلمني فسلمامع احنث الخالف (٧٧) في قول محمد رحمه الله تعالى ولا يحنث في قول

أبي يوسف رحمه الله تعالى \* زيد وعمر وادعيان سب ولد جارية بينهما وقضى القاضي لهما بالنسب فقال رجل ان كلمت ابن زيد فامرأته طالق وقال رجل آخر ان كلمت ابن عمر فعبده حر فسلمامع هذا الابن محتاجا جعيا \* رجل حلف ان لا يشككم فقرا القرآن في الصلاة او كبرا وهل اوسع ان كان اليمين بالعريضة لا يحنث وان قرأ خارج الصلاة او كبرا وهل اوسع اودع حنث وان كان اليمين بالفارسية لا يحنث في الصلاة ولا في غير الصلاة \* رجل قال والله لا كلم فلانا يوما ثم قال والله لا كلم فلانا شهرا ثم قال والله لا كلم فلانا سنة فسلمامع بعد ساعة حنث في اليمين الثلاث وان كلمه عند احنث في اليمين وان كلمه بعد شهر حنث في يمين واحدة وان كلمه بعد سنة لا يحنث ولا شيء عليه \* رجل قال والله لا كلم فلانا استغفر الله ان ساء الله قال ابو يوسف رحمه الله تعالى يكون مستثنى ولا يحنث ديانة \* رجل قاله والله لا كلمك مادمت في هذه الدار فهو على مادام ساكن فيها الى ان ينتقل والخلاف في الانتقال الذي يبطل اليمين ما قلنا ولو قال والله لا كلمك مادمت ببغداد فخرج بنفسه لا يبق اليمين ولو قال لا كلمك تار فبرز من بيتنا

او نحو لا بامر حنث كذا في الظهيرة \* وان كانت الدابة قد انفلتت وهو راكبها لا يستطيع امساكها فدخلت الدار فانه لا يحنث في يمينه هكذا في المحيط \* وان احتمله غيره فادخله بغير امره لم يحنث سواء كان راضيا بذلك بقلبه او سخطا وسواء كان قادرا على الامتناع او لم يكن قادرا عليه عند عامة مشايخنا رجهم الله تعالى وهو الصحيح وسواء ادخلها من بابها او من غيره كذا في البدائع \* ولو حلف لا يدخل هذه الدار فقام على حائط من حيطانها حنث في يمينه وكذا لو قام على سطح الدار وقبل هذا في عرفهم اما في عرفنا فالصعود على السطح والحائط لا يسمى دخولا فلا يحنث فيه والصحيح جواب الكتاب كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان \* لو حلف ان لا يدخل هذه الدار فنزل من سطحها او صعد شجرة واعصاها في الدار فقام على حنث ولو سقط لسقط في الدار حنث وكذا لو قام على حائط منها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان الحائط مشتركا بينه وبين جاره لا يكون حائطا وهذا اذا كانت اليمين بالعريضة وان كانت بالفارسية فارتقت شجرة اعصانها في الدار او قام على حائط منها او صعد السطح لا يحنث في يمينه وهو المختار لان هذا لا يعد دخولا في العجم كذا في فتاوى قاضيخان \* العلو اذا لم يكن طريقه في سفله وانما كان في دار اخرى تحت سفله فهو من الدار التي طريقه فيها كذا في المحيط \* وان وقف في طاق الباب بحيث اذا أغلق الباب يبقى خارجا لم يحنث كذا في الكافي \* ولو قام على كنيف او على شراع او طلة شريعة ان كان مفتوح الكنيف والظلة في الدار كان حائطا وان قام على أسكفه بابها تحت الطاق ان كانت الاسكفة بحيث لو أغلق الباب كانت الاسكفة خارجة لا يكون حائطا وان كانت داخلية كان حائطا ولو ادخل احدى رجليه لا يكون حائطا قيل هذا اذا كان الداخل والخارج متساويين فان كان داخل الدار منهبطا فادخل احدى رجليه كان حائطا لان أكثره يصير داخل وقال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي الصحيح انه لا يكون حائطا كذا في فتاوى قاضيخان \* هذا اذا كان يدخل قائما اما اذا كان مستلقيا على ظهره او بطنه او جنبه فقد خرج حتى صار بعض بدنه داخل الدار ان صار الاكثر داخل الدار يصير داخل وان كان ساقاه خارج الدار هكذا روي عن محمد رحمه الله تعالى ولو ادخل رأسه ولم يدخل قدميه لا يحنث وكذلك لو تناول شيئا بيده كذا في المحيط \* ولو ادخل رأسه واحدى قدميه حنث ولو جاء الى بابها وهو يشتد في المشي أي بعد وفاعثر وانزلق فوقع في الدار اختلفوا فيه الصحيح انه لا يحنث وان دغته الريح أو وقعته في الدار اختلفوا فيه الصحيح انه لا يحنث ان كان لا يستطيع الامتناع وان ادخله انسان مكرها فخرج منها ثم دخل بعد ذلك مختارا اختلفوا فيه والفتوى على انه يحنث كذا في الظهيرة \* ولو حلف لا يدخل هذه الدار المجتاز قال ابن سماعة روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه ان دخل وهو لا يريد الجلوس فانه لا يحنث وان دخل يعود مريضا ومن شانه الجلوس عنده حنث فان دخل لا يريد الجلوس ثم بدله بعد ما دخل فحلف لا يحنث وكذا في الاصل لا يدخل هذه الدار الا عابرا سعيلا فدخلها ليقع عذيقها او ليعود مريضا فيها او ليطعم فيها ولم يكن له نية حين حلف فانه يحنث ولكن ان دخلها مجتازا ثم بدله فعد فيها لم يحنث لان عابرا سعيلا هو المجتاز

فوقع الثلج في بلدة أخرى فاليمين باقية الى أن يقع الثلج في البلدة التي حلف فيها وان كان اليمين ببغداد وهذا اذا غنى الخالف عن الثلج لا وقت وقوع الثلج \* حلف أن لا يكلم دنانا عامنا هذا فاليمين من حين حلف الى غرة محرم لا على سنة كاملة من حين حلف \* رجل حلف أن لا يكلم صهرته فدخل على امرأته وساجر معها فقالت له الصهره مالك هكذا فقال الزوج خوش حرم ونوش حرم ثم قال لم أرد به جواب الصهره وانما عنيت امرأتي قالوا هو مصدق لانه ليس في كلامه ما يحمله جوابا قال مولانا رضي الله عنه وينبغي أن لا يصدق قضاء لان هذا



الكلام يذكر على وجه الجواب عرفاً \* حلف أن لا يكلم امرأته فدخل داره وليس فيها غير ما فقال من وضع هذا حنث لأنه استغفهم وليس معها غير ما فقد كتمها ولو كان معها غير ما لا يحنث ولو قال لم يتشعري من وضع هذا لا يحنث لأنه استغفهم نفسه \* جماعة كانوا يقدرون في مجلس فقال رجل منهم من تكلم بعد هذا فأمر أنه طالق ثم تكلم الخالف طلقته أمراً لأنه كان كلمة من التعميم والحال أن لم يخرج نفسه عن اليمين فيحنث كما لو قال ان دخل هذه الدار (٧٨) واحداً فأمر أنه طالق ثم دخل الخالف حنثاً لأن أحدان كرهة والخالف لم يصرمعرفة

ذيق داخلاً فيها بخلاف ما لو قال ان دخل دارى أحد فأمر أنى طالق فدخل الخالف لا يحنث لأنه صار معرفة بإضافة الدار إلى نفسه فلا يدخل تحت النكرة \* وحلف أن لا يكلم فلاناً فمر بقوم فيهم المحلوف عليه فقال السلام عليكم الا واحد أو قال عنيت به المحلوف عليه دين في القضاء \* رجل قال في بعض الشهر والله لأكلم فلاناً شهراً فهو على عدد الأيام إلى مثل تلك الساعة التي حلف فيها فدخل فيه الليل والنهار \* وكذا لو قال في بعض النهار لا يكلمه ثلاثين يوماً وان كانت اليمين في الليل يترك كلامه من تلك الساعة إلى أن تغرب الشمس من يوم الاثنين ولو قال في بعض النهار لا يكلمه يوماً فانه يترك الكلام إلى مثل تلك الساعة التي حلف فيها من الغد \* وكذا إذا حلف في خلال الليل لا يكلمه ليلة فهو على هذا ولو قال في بعض اليوم والله لأكلمه اليوم فهو على ما بقي من اليوم \* ولو حلف ليلاً أن لا يكلم في هذا اليوم فانه يحنث بالكلام في تلك الليلة إلى أن تغيب الشمس من الغد وعن محمد رحمه الله تعالى أنه باطل \* رجل قال والله لأكلمك شهراً الا يوماً أو شهراً غير يوم ولا ليلة في اليوم فله أن يختار أي يوم شاء من شهر ولو قال شهراً الا نقصان يوم فهو

فاذا دخلها بغير اجتناب حنث قال الآن ينوي لا يدخلها يريد النزول فيها فان نوى ذلك فانه يسعه كذا في البدائع \* اذا حلف لا يدخل من باب هذه الدار فدخل من غير الباب لم يحنث وان ثقب باباً آخر فدخله حنث ولو عين ذلك الباب في اليمين لم يحنث في غيره وهذا ظاهر ولو لم يعينه ولكن نوى ذلك لا يدين في القضاء كذا في المحيط \* ولو حلف لا يدخل هذه الدار أو دار فلان وحفر سريراً تحت تلك الدار فدخله أو دخل القناة لا يحنث ولو كانت القناة موضوعة مكشوفة في الدار ان كان الانكشاف كثيراً بحيث يستسقى أهل الدار منها فاذا بلغ ذلك الموضع يحنث وان كان يسيراً لا ينتفع به أهل الدار انما هو لضوء القضاة لا يحنث كذا في الخلاصة \* ولو قال الرجل عبده حر ان دخل هذه الدار الا أن ينسى فكذا فدخلها ناسياً ثم دخلها اذا كرا لا يحنث ولو قال ان دخل هذه الدار الا ناسياً فكذا ثم دخلها اذا كرا يحنث كذا في البدائع \* ولو حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها فكف فيها أياماً لم يحنث حتى يخرج ثم يدخل استحساناً كذا في الكافي \* قال ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في رجل قال عبدي حر ان دخلت هذه الدار فدخله الا أن يأمرني فلان فأمره فلان مرة واحدة فانه لا يحنث ان دخل هذه الدار ولا بعد ذلك بغير إذنه فانه يحنث ولا بد منه من الأمر في كل مرة كذا في البدائع \* في شرح الكرخي روى ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل قال لا تحنث والله لا يدخل دارك هذه أحد اليوم فهذا على غير رب الدار ان دخل رب الدار لا يحنث وان دخل غيره حنث وان دخلها الخالف حنث أيضاً كذا في شرح الجامع الكبير للصبيري في باب الحنث في اليمين ما يكون على الخالف وما يكون على غيره \* ولو حلف لا يطأ هذه الدار بقدمه فدخلها راكباً يحنث ولو حلف لا يضع قدمه في هذه الدار فدخلها راكباً حنث فان كان نوى أن لا يضع قدمه ماشياً فهو على ما نوى حقيقة وكذلك اذا دخلها ماشياً وعليه هذا أو لا حنث عليه كذا في البدائع \* اذا قال ان وضعت قدمي في دار فلان فكذا فوضع إحدى رجليه في دار فلان لا يحنث على ما هو ظاهر الرواية كذا في المحيط \* رجل حلف ان لا يدخل محلة كذا فدخل دارها باباً من أحداهما مفتوح في تلك المحلة والاخر مفتوح في محلة أخرى حنث في يمينه \* رجل حلف ان لا يدخل بلخ فهو على المصدرون القرى ولو حلف لا يدخل مدينة بلخ فاليمين على المدينة ووربها لان الرض بعد من المدينة وان أراد الخالف المدينة خاصة فهو على ما نوى ولو حلف لا يدخل قرية كذا فدخل أراضى القرية لا يحنث ويكون اليمين على عمرانها وكذا لو حلف لا أدخل بلدة كذا يكون اليمين على العمران لان البلد اسم لما هو داخل الرض ولو حلف أن لا يدخل بغداد فن أي الجانبين دخل حنث ولو حلف أن لا يدخل مدينة السلام لا يحنث ما لم يدخل من ناحية الكوفة لان اسم بغداد يتناول الجانبين ومدينة السلام لا ولو حلف لا يدخل الري ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح الاجارات أن الري في ظاهر الرواية يتناول المدينة والنواحي قال محمد رحمه الله تعالى أما سمرقند وأوز وجند فاسم للمدينة خاصة والسغدوفرغانة وفارس اسم للامصار والقرى \* ورجل

حلف

على تسعة وعشرين يوماً وهو مخالف للاول \* رجل قال لرجل والله لا بلغك شيئاً أو قال لا أذكرك شيئاً فكتب

اليه حنث ولو قال لا أذكرك شيئاً قال محمد رحمه الله تعالى هذا عندي على المواجهة \* رجل حلف أن لا يكلم فلاناً إلى الموسم قال محمد رحمه الله تعالى يكلمه اذا أصبح يوم النحر وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكلمه اذا زالت الشمس من يوم عرفته والله أعلم بالصواب (مسائل في القراءة والصلاة) \* رجل حلف أن لا يقرأ القرآن اليوم فقرأ في الصلاة أو في غيرها حنث \* وكذا لو حلف أن لا يركع أو لا يسجد

ففعّل في الصلاة أو في غيرها حنثاً وان قرأ الحالف بسم الله الرحمن الرحيم أن يقرأ ما في سورة النمل حنثاً وان لم ينو ما في سورة النمل أو غيرها غيرهما لا يحنث لأن الناس يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم للتبرك لا للقراءة وقد قرأتم الأعلى وجه قراءة القرآن جائزة وكذلك قراءة الفاتحة على وجه الثناء والدعاء ومشايخ عراق من أصحابنا رجعهم الله تعالى اختاروا في صلاة الجنائز قراءة الفاتحة بعد التكبيرة الأولى على وجه الثناء والدعاء ولو أراد هذا الحالف أن يصلي خلف الإمام بجماعة حتى (٧٩) لا يحنث وان سبق بركعة ففرضاها حنثاً وان أراد

الوتر في غير رمضان ينسبني أن يقتدي بمن يوتر كي لا يحنث ولو حلف أن لا يقرأ سورة من القرآن فنظر في المصحف حتى أتى إلى آخره لا يحنث في قولهم \* ولو حلف أن لا يقرأ كتاب فلان فنظر في كتابه وفهم ما فيه حنث في قول محمد رجه الله تعالى لحصول المقصود من القراءة وهو العلم بما في الكتاب ولا يحنث في قول أبي يوسف رجه الله تعالى لعدم القراءة وعليه الفتوى \* ولو حلف أن لا يقرأ كتاب فلان فقرأ سطرًا من كتاب فلان حنث ولو قرأ نصف السطر لا يحنث لأن ما هو المقصود لا يحصل بقراءة نصف السطر \* ولو قال ان قرأت كل سورة من القرآن فعلى أن تصدق بدينهم قال محمد رجه الله تعالى هذا على جميع القرآن والله أعلم

(فصل في مسائل الصلاة) \* رجل قال لعبدته ان صليت ركعة فانت حر فبلى ركعة ثم تكلم لا يعتق ولو صلى ركعتين ثم تكلم عتق بالأولى \* رجل قال لأمراه ان لم تصل الساعة ركعتين فانت طالق فقامت وشرعت في الصلاة ثم حاضت حنث في عيने \* وكذا لو قال لها ان لم تصومي غدا فانت طالق فشرعت في الصوم غدا وحاضت حنث لوجود شرط الحنث وهو

حنثان لا يدخل الفرات فركب سفينة في الفرات أو كان على الفرات جسر فمر على الجسر لا يحنث ما لم يدخل الماء كذا في فتاوى قاضيان \* ولو حلف لا يدخل البصرة فدخل شيئاً من قراها يحنث \* ان حلف لا يدخل بغداد فمر بها في سفينة قال محمد رجه الله تعالى يحنث وقال أبو يوسف رجه الله تعالى لا يحنث وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسي \* ولو حلف لا يدخل كورة كذا أو رستاق كذا فدخل في أرضها حنث وقد قيل بان الكورة اسم للعمران أيضاً وهو الاظهر واختلاف المشايخ رجعهم الله تعالى في بخاري والفتوى على انها اسم للعمران وأما شام فاسم للولاية وكذا خراسان وكذلك الارمنية حتى لو حلف على واحدة من هذه المواضع لا يدخلها فدخل قرية من قراها يحنث وكذلك تركستان فهو اسم للولاية كذا في المحيط \* اذا حلف لا يدخل في هذه السكة فدخل داراً في تلك السكة من طريق السطح ولم يخرج إلى السكة قال الفقيه أبو بكر الاسكاف هذا إلى عدم الحنث أقرب وقال الفقيه أبو الليث هذا إلى الحنث أقرب وفي الولا الجلية وعليه الفتوى وفي الظهيرية والصحيح أنه لا يحنث اذا لم يخرج إلى السكة كذا في التتارخانية \* ولو حلف لا يدخل سكة فلان فدخل مسجداً في تلك السكة ولم يدخل السكة لا يحنث وهو المختار كذا في الخلاصة \* ولو حلف لا يدخل دار فلان ولم ينو شيئاً فدخل داراً يسكنها باجارة أو باعارة ذكر الناطفي أنه يحنث في عيने وان دخل داراً لم يملكها فلان وفلان لا يسكنها حنث أيضاً وكذا لو حلف لا يدخل بيتا فلان فدخل بيتاً وفلان فيه ساكن باعارة أو باجارة كان حائثاً كذا في فتاوى قاضيان \* اذا حلف لا يدخل داراً لفلان فدخل داراً قد أجزها غيره قال محمد رجه الله تعالى يحنث فان قال لا أدخل حانوتاً لفلان فدخل حانوتاً له قد أجزه فان كان فلان ممن له حانوت يسكنه فانه لا يحنث بدخوله هذا الحانوت وان كان المحلوف عليه لا يعرف يسكني حانوت يحنث لانه لم أنه أراد اضافة الملك لا اضافة السكنى وان حلف لا يدخل دار فلان فدخل داراً بين فلان وبين آخر فان كان فلان فيها ساكناً حنث وان لم يكن ساكناً لا يحنث كذا في البدائع \* ولو حلف لا يدخل بيت فلان ولا نية له فدخل محض داره لا يحنث حتى يدخل البيت قالوا هذا على عرف ديارهم فاما في عرف ديارنا فالدار والبيت واحد فاذا دخل محض الدار يحنث وعليه الفتوى \* رجل جالس في بيت من المنزل خلف ان لا يدخل هذا البيت فاليمين على ذلك البيت الذي كان جالساً فيه لان ما وراء ذلك يسمى منزلاً وداراً هذا اذا كانت اليمين بالعريضة أما اذا كانت بالفارسية فاليمين على ذلك المنزل وتلك الدار فان قال عنيت ذلك البيت الذي كنت جالساً فيه صدق ديانة لا قضاء لان في الفارسية خانة اسم للكل والبيت اسم خاص كقوله ١ تابخاناه ٢ وكاشانه ٣ وزمستاني هذا اذا لم يشر إلى بيت بعينه فان أشار إلى بيت فالعبرة بالإشارة \* رجل حلف لا يدخل داراً يشترى بها فلان فاشترى فلان داراً وباعها من الحالف فدخل الحالف لا يحنث ولو اشترى فلان داراً فوهبها من الحالف فدخل الحالف يحنث لان حكم الشراء الاول مرتفع بالشراء الثاني ولا يرتفع بالهبة كذا في فتاوى قاضيان \* حلف لا يدخل دار فلان وله دار يسكنها

(١) هو البيت الذي يوقد فيه النار للتدفؤ (٢) البيت الصغير (٣) هو البيت الشتوي

عدم الصوم والصلاة وهذا كما لو قالت لله على أن أصوم غداً وغدا يوم حيضها صح نذرهما ولو قالت لله على أن أصوم يوم حيضتي لا يصح \* رجل حلف أن لا يؤم غداً فشرع في الصلاة ونوى ان لا يؤم أحد افجأ قوم وافتدوا به حنث قضاء لانه أمهم وقصده ان لا يؤم احداً أمر بينه وبين الله تعالى فاذا نوى ذلك لا يحنث ديانة وان أشهد الحالف قبل الشروع في الصلاة أنه يصلي صلاة نفسه ولا يؤم أحد الا يحنث قضاء ولا ديانة وكذا لو صلى هذا الحالف بالناس الجمعة ونوى أن لا يؤم أحدًا فافتدى به الناس جازت الجمعة استعساناً ولا يحنث ديانة ولو أم الناس في صلاة الجنائز



أولى هذه التلاوة لا يحنث لأن يمينه تنصرف إلى الصلاة المطلقة وهي المستوية أو النافذة وصار له بيعارة ليسب بصارعه مطلقاً وهو برز في  
 رحمه الله تعالى إذا حلف أن لا يؤم أحداً صلى ونوى أن لا يؤم أحداً صلى خلفه رجلان جازت صلاتهما ولا يحنث لأن شرط الحنث أن يقصد  
 الإمامة ولم توجد \* ولو حلف أن لا يؤم فلاناً رجل بيمينه صلى ونوى أن يؤم الناس فصلى ذلك الرجل مع الناس خلفه حنث الخالف وإن لم  
 يعلم به لأنه لما نوى أن يؤم الناس فصلى دخل (٨٠) فيه هذا الواحد \* رجل قال والله لأصلي خلف فلان فاقتردى فلان وقام عن

يمينه حنث وإن كانت نيته أن  
 يكون خلفه حقيقة لا يحنث في  
 القضاء \* رجل قال لغيره والله  
 لأصلي معك فصلى خلفه إمام  
 حنث الخالف وإن كانت نيته أن  
 يصلي معه ليس معهما غيرهما لا  
 يحنث في يمينه \* رجل حلف أن لا  
 يصلي الظهر مع فلان أو قال حلف  
 فلان فكبّر معه ثم أحدث فذهب  
 وقضاه ثم عاد بعد ما خرج الإمام  
 من الصلاة فقام صلاته لا يحنث \*  
 ولو حلف أن لا يصلي الظهر مع  
 فلان أو قال حلف فلان فكبّر مع  
 فلان وقام في الركعة الأولى حتى  
 فرغ الإمام من ثلاث الركعات ثم انقلب  
 وصلى تمام صلاته معه حنث \* ولو  
 حلف أن لا يصلي الجمعة مع فلان ثم  
 أحدث الإمام فقدم الخالف فصلى  
 بهم الجمعة لا يحنث \* ولو حلف أن  
 لا يصلي الظهر بصلاة فلان فدخل  
 معه في الظهر فأحدث الإمام في أول  
 الصلاة أو بعد ما صلى ثلاث ركعات  
 فقدم الخالف فصلى الخائف ما بقي  
 فلم فقد صلى الظهر بصلاة فلان  
 وهو مائت \* وكذا لو أدركه معه  
 منها ركعة وصلى ما بقي فقد صلى  
 بصلاته فيكون حائثاً \* رجل حلف  
 أن لا يصلي صلاة فصلي ركعة ثم  
 قطعها لا يحنث \* ولو حلف أن لا  
 يصلي فصلي ركعة ثم قطع حنث \*  
 رجل حلف أن لا يصلي الجمعة مع

وإذا دخل دار الغلبة لا يحنث إذا لم يدل الدليل على دار الغلبة وغيبها كذا في محيط السرخسي  
 \* لو حلف لا يدخل دار فلان هذه فباع فلان الدار فدخل الخالف لا يحنث عند أبي حنيفة وأبي يوسف  
 رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة \* امرأة حلفت أن لا يدخل زوجها دارها فباعته دارها فدخل  
 الزوجان كانت نية أن لا يدخلوا داراً فباعتها فدخلوا لا يحنث في يمينه \* رجل حلف أن لا يدخل دار فلان  
 على دارهم لو كرهها فباعها فدخل الخالف لا يحنث في يمينه \* رجل حلف أن لا يدخل دار فلان  
 حلف لا يدخل دار فلان فباع فلان نصف الدار وهو فيها فدخل الخالف كان حائثاً وإن تحول فلان  
 عن الدار لا يحنث في قوله ما وكذا لو حلف أن لا يدخل دار فلان فباع فلان داراً وتحول عنها فدخل  
 الخالف لا يحنث في قوله ما وكذا لو حلف أن لا يدخل دار فلان فباع فلان داراً وتحول عنها فدخل  
 فاستأجرها الخالف من المشتري إن كانت اليمين بمعنى من المرأة لا يحنث وإن كانت الكراهة لأجل  
 الدار حنث رجل حلف لا يدخل دار فلان الأجير في شكفت بود فزالت بهم بلية من قتل أو هدم  
 أو حرق أو موت فدخل الخالف لا يحنث كذا في فتاوى قاضيهان \* إذا حلف لا يدخل دار فلان  
 فاستأجر المحلوف عليه داراً لا تدخلها الخالف لا يحنث لأن ينتقل المعبر من تلك الدار  
 ويسلمها إلى المستعير والمستعير نقل متاعه إليها فإذا دخلها الخالف حنث في يمينه كذا في  
 المحيط \* قال ابن رستم قال محمدرج الله تعالى في رجل حلف لا يدخل دار رجل بيمينه مثل دار عمر و  
 ابن حريث وغيبها من الدور المشهورة بأبها فدخل الرجل وقد كان باعها عمر وبن حريث  
 أو غيره ممن نسبت قبل اليمين إليه ثم دخلها الخالف بعد ذلك حنث وإن كانت اليمين على دار من هذه  
 الدور التي ليست لها نسبة تعرف بهم لم يحنث في يمينه كذا في البدائع \* رجل حلف لا يدخل دار  
 فلان ولا أن يسكن مع أبيه في الدار بالغلبة والاب هو الذي استأجر الدار يحنث قياساً على ما إذا حلف  
 لا يدخل دار فلان فدخل دار امرأة فلان وفلان ساكن فيها لم يكن لغفلان دار أخرى تنسب إليه  
 سوى هذه الدار حنث وكذا لو حلف لا يدخل دار فلان فدخل دار زوج فلان وهي ساكنة فيها إن  
 لم يكن الزوج داراً أخرى يحنث وإن كان لها دار أخرى لا يحنث كذا في الخلاصة \* في النوادر  
 عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا حلف لا يدخل دار فلان فدخل حافواً ثم سرعان دار فلان إلى  
 الطريق الأعظم وليس للعاث باب في الدار حنث في يمينه \* رجل حلف أن لا يدخل الحمام (٢)  
 أو بهر سرشتم فدخل الحمام لأجل ذلك بل ليس على الحمامي ثم غسل رأسه في الحمام لا يحنث وعن  
 بعض المشايخ إذا حلف الرجل أن لا يدخل الحمام فدخل بيت الساكن لا يحنث في يمينه كذا في فتاوى  
 قاضيهان \* رجل له دار فيها بستان حلف أن لا يدخل هذه الدار فدخل بستانها وباب البستان إلى  
 بيموت هذه الدار وليس للبستان طريق آخر وعلى الدار والبستان حائط واحد يحيط بهما قال  
 محمدرج الله تعالى لا يحنث الخالف بدخول البستان سواء كانت البستان أصغر من الدار أو أكبر وإن  
 كان في وسط الدار وحول البستان بيوت الدار حنث الخالف بدخول البستان وعن أبي يوسف رحمه

(١) الآن يقع أمر غريب (٢) لأجل غسل رأسه

الله

الإمام فسبق بركة فصلي الركعة الثانية مع الإمام ثم قام بعد فراغ الإمام وصلى ما سبق  
 بها لا يحنث وإن أدرك الركعة الأولى حنث وكذا لو افتتح الجمعة مع الإمام ثم قام أو أحدث فذهب وقضاه ثم عاد بعد فراغ الإمام وتم صلاته  
 حنث \* ولو قال عبده حران أدرك الظهر مع الإمام فأدرك الإمام في التشهد ودخل في الصلاة حنث \* رجل قال لغيره إن لم أصل الظهر  
 معك اليوم فأمر أنه طالق فسبق بركة فصلي معه ثلاث ركعات حنث \* رجل قال لغيره إن لم أصل الظهر اليوم إلا معك والميسرة

بجاءه لا يحنت وانما يحنت اذا صلى الكحل واحد والله اعلم (فصل في المعرفة والرؤية) رجل حلف أن لا يعرف هذا الرجل وهو يعرفه بوجهه دون اسمه لا يحنت لان معرفة الرجل لا تكون بدون معرفة الاسم \* روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للرجل هل تعرف فلانا قال نعم هل تدري اسمه قال لا قال فمالك لا تعرفه فان نوى معرفة الوجه فهو على ما نوى \* وان لم يكن لفلان اسم بان ولدا الوالد فرأى الجار الولد قيل أن يسمى خلف الجار أنه لا يعرف الولد فهو حانت لانه يعرف (٨١) بوجهه ويعرف بنسبه وليس له اسم فلا يشترط معرفة الاسم \* حلف أن لا ينظر وجه فلانة فنظر اليها في النقاب أو رأى عينها من النقاب قال محمد رحمه الله تعالى لا يحنت ما لم يكن الاكثر من الوجه مكشوفاً \* حلف أن لا ينظر الى فلان فرآه خلف ستراً ورجاح يستبين وجهه من خلفه حنت \* ولو نظر في امرأة أو ماء فرأى وجهه لا يحنت وقدم هذا في النكاح في حومة المصاهرة \* رجل قال لعبد ان لقيت كذا فلن أضربك فامرأته كذا فرأى العبد من قدمه يسيل أو على ظهره بيت لا يصل اليه لا يحنت لان عينه مقيدة بموضع الضرب كأنه قال ان لقيت كذا في موضع يمكنني ضربك فلم أضربك \* وهذا كما لو قال ان رأيت فلانا فلم أعلمك به فعبدي حفر آه مع هذا الرجل لا يحنت لان عينه مقيدة بموضع الاعلام فاذا رآه لم يكن ذلك موضع الاعلام قال محمد رحمه الله تعالى اذا كان بينه وبين فلان قدمه يسيل أو كثر فلم يلقه \* رجل قال ان رأيت فلانا فامرأته كذا فرآه ممتة مكشوفة غطى وجهه حنت والرؤية بعد الموت والرؤية في الحياة سواء ولو حلف أن لا ينظر الى فلان فنظر الى رأسه أو يده أو رجله قال محمد رحمه الله تعالى ان نظر الى يده أو رجله فلم يره وانما الرؤية على الرأس

الله تعالى فيه روايتان في رواية كما قال محمد رحمه الله تعالى وفي رواية يحنت وان لم يكن البستان في وسط الدار كذا في الظهيرة \* ولو قال ان أدخلت فلانا بيتي فامرأتي طالق فهو على أن يدخل بأمره ولو قال ان تركت فلانا فامرأته طالق فهو على الدخول بعلم الخالف فتى علم ولم يمنع فقد ترك حتى دخل وان قال لو دخل فهو على الدخول أمر الخالف به أو لم يأمر علم به أو لم يعلم كذا في محيط السرخسي \* ولو قال ان دخل دارى هذه أحد فعبيد حر والدار له أو لغيره فدخلها هو لم يحنت ولو قال ان دخل هذا الدار أحد يحنت اذا دخل هو سواء كانت الدار له أو لغيره \* رجل قال لا تمنع فلانا من دخول دارى فتعنه مرة برقى عينه فاذا رآه مرة ثانية لم يمنع لانه لا شيء عليه كذا في البحر الرائق \* رجل حلف أن لا يدخل هذه الدار فاشترى صاحب الدار ببيتها وفتح باب البيت الى هذه الدار وجعل طريقه فيها وسد الباب الذي كان للبيت قبل ذلك فدخل الخالف هذا البيت من غير أن يدخل هذه الدار قال محمد رحمه الله تعالى يكون حانت لان البيت صار من الدار \* رجل قال لغيره ان دخل محمد بن عبد الله هذه الدار فامرأة محمد بن عبد الله الذي يدخل الدار طالق فقال محمد بن عبد الله شهدا على بذلك فدخل الدار قالوا يلزمه الطلاق \* رجل قال والله لا أدخل هذه الدار وهذه الحجرة ثم خرج عن الدار ثم دخل الدار ولم يدخل الحجرة فانه لا يحنت حتى يدخل الحجرة ويكون اليمين عليهما جميعاً كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو حلف لا يدخل دار فلان وهما في سفر قال هذا في الفسقاط والخيمة القبة وفي كل منزل ينزلان الا أن يبنى واحداً من هذه الثلاثة يصدق ديانة لا قضاء كذا في محيط السرخسي \* ولو حلف لا يدخل في هذا الفساط وهو مضروب في موضع فقلع وضرب في موضع آخر فدخل فيه حنت وكذا القبة من العيادات وكذلك درج من عيادات أو مسبران الاسم بهذه شياء لا يزول ينقلها من مكان الى مكان كذا في البدائع \* ولو حلف لا يدخل هذا الخباء فالحجرة عيادات والبدن وقد قيل العبرة للعيادات وقيل العبرة للبدن فعلى القول الثاني اذا استبدل البدن العيادات على حالها فدخله يحنت ولو كان على العكس لا يحنت وعلى القول الثالث اذا استبدل البدن والعيادات على حالها لا يحنت ولو كان على العكس يحنت والاول أصح كذا في المحيط \* ولو حلف أن لا يدخل على فلان بيتاً فدخل بيتاً وفلان فيه لم ينو الدخول عليه لا يحنت \* رجلان حلف كل واحد منهما أن لا يدخل على صاحبه فدخل كل واحد في المنزل مع الآخر حنتان كذا في فتاوى قاضيهان \* اذا طلب لا يدخل على فلان فقد ذكر شيخ الاسلام في شرحه أن الدخول على فلان متى أطلق براديه العرف الدخول على فلان لاجل الزيارة والتعظيم له في مكان ينزل فيه بعنى مكانا يجلس فيه الدخول راثرين عليه والى هذا أشار القدوري في كتابه فانه قال لو دخل عليه في مسجد أو ظلة أو دهليز يحنت وكذلك لو دخل عليه في فسقاط أو خيمة الا أن يكون من أهل البادية والمعتبر في ذلك العادة ما في عرفنا اذا دخل عليه في المسجد يحنت في بيته ولو دخل عليه ولم يقصده بالدخول أو لم يعلم أنه به لم يحنت وفي القدوري اذا دخل على قوم وهو بهم ولم يقصده لم يحنت فيما بينه وبين الله تعالى الا انه لا يصدق في القضاء وفيه أيضاً الدخول عليه أن يقصده بالدخول سواء كان بيته أو بيت غيره ولو

( ١١ - ( الفتاوى ) - تاني ) والوجه أو البدن وان نظر الى أعلى رأسه فلم يره وان رآه وهو مرفه فقد رآه \* ولو قال ان رأيت فلانا أنه كذا فرآه مسجى بثوب يستبين منه الرأس والجسد حتى يذهب الاوب حنت وان نظر طهره أو أكثر بدنه حنت \* وكذا لو نظر في مقدمة بطنه والصدر والبطن فقد نظر \* وكذا لو رأى كثر صدره وبطنه فقد رآه بذلك أكثر البساتين \* وان كان رأيه أقل قليلاً لم يكون قد رآه من الصف فلم يره \* ولو كانت المرأة قد رآه متقنة



أو متقبسة حنت الآن يعني رقيبته وجهها فيدين فيما بينه وبين الله تعالى \* وجعل قال ان لم تكن رأيت فلان على حرام فأنه كذا  
 فرآه قد دخل بأجنبية قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون حائشاً لأن ذلك ليس بحرام بل هو مكروه وكذا الوطء أن لا ينظر إلى حرام فنظر  
 إلى وجه أجنبية لا يحنت \* رجل قال لا أنظر إلى وجهي اليوم أو إلى رأسي فنظر في المرأة أو في الماء قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون  
 حائشاً فان كانت نيته غير ذلك يدين فيما (٨٢) بينه وبين الله تعالى \* ولو قال لا أنظر إلى رأسي اليوم فنظر في الشمس فان كانت نيته ذلك

دين فيما بينه وبين الله تعالى والله  
 أعلم بالصواب

فصل في اليمين على الشتم  
 والقذف (امرأة كانت تشتم  
 زوجها فقال الزوج ان شمتني  
 فانت طالق ثم قالت المرأة لولدها  
 الصغير منه أي ابني بجهة فلو ان  
 قالت ذلك لشيء كرهته من الولد لا  
 تطلق وان قالت لشيء كرهته من  
 الزوج حنت لانها شتمت زوجها  
 \* رجل قال لامرأته ان شمتني  
 أو ذكركم ابسوء فانت طالق ثم قال  
 لها كانت أمك سلام عليك قالت  
 لا بل أمك قالوا ان كانت اليمين في  
 موضع يسمون السائل سلام عليك  
 حنت لانه صار كأنها قالت أمك  
 متكدية وان كان ذلك في موضع  
 لا يعرفون هذا اللفظ شتماً ولا  
 ذكراً بسوء لا يحنت وفي ديارنا لا  
 يعدون ذلك شتماً \* رجل جرت  
 المشاجرة بينه وبين امرأته بسبب  
 أخته فقال لها ان سببت أختي بين  
 يدي فانت طالق فدخول الزوج  
 عليها ما فوجداً امرأته تشاجر مع  
 أخته وسببتا فسمع الزوج أنها  
 سببت أخته والمرأة ترى زوجها  
 طلقت لانها سببت أخته بين يديه  
 \* رجل حلف أن لا يقذف فلاناً  
 فقال له يا ابن الزانية حنت في يمينه  
 هو المختار في الفتوى لان في زماننا  
 وديارنا بعد هذا قذافه \* ولو حلف

حلف لا يدخل على فلان في هذه الدار فدخل الدار وفلان في بيت منها لا يحنت وان كان في حكن الدار  
 حنت لانه لا يكون داخل عليه الا اذا شاهده وكذلك اذا حلف لا يدخل على فلان في هذه القرية لم  
 يحنت الا اذا دخل بيته كذا في المحيط ورجل حلف لا يدخل على فلان فدخل عليه بعد الموت لم يحنت كذا  
 في السراجية \* رجل قال كما دخلت واحدة من هاتين الدارين فوالله لا أضربك فدخلها ثم  
 ضربها لم يحنت الامرءة ولو قال فعلى عيني ان ضربتك فدخلها أو واحدة من تين ثم ضرب يلزمه  
 بكل دخلة كفارة \* رجل قال لامرأته كما دخلت هذه الدار فوالله لا أقربك فدخلها فهو مول  
 فان جامعها بعد الدخول حنت وبطلت اليمين حتى لو دخل الدار ثانياً لا يكون مولى باحتي لو جامعها  
 ثانياً لا يلزمه كفارة أخرى \* ولو مضت أربعة أشهر من الدخلة الثانية لا تبين فان لم يجامعها حتى  
 دخلها ثانياً فهو مول فاذا مضت أربعة أشهر من الدخلة الاولى بانتهى واذا مضت أربعة أشهر  
 من الدخلة الثانية وهي في العدة بانتهى بواحدة أخرى ولو قال فعلى عيني ان قربتك فدخلها دخلت  
 فهو مول ايلاء من فان جامعها بعد كل دخلة فعليه كفارتان وان تركها حتى مضت أربعة أشهر من  
 الدخلة الاولى بانتهى فاذا مضت أربعة أشهر من الدخلة الثانية وهي في العدة بانتهى بأخرى ولو قال  
 كما دخلت هذه الدار فانت طالق ثلاثاً ان قربتك فدخلها دخلت في حق البر  
 فان قربها في السنة طلقت ثلاثاً وان لم يقربها حتى مضت أربعة أشهر بانتهى بتطبيقه واذا مضت  
 أربعة أشهر من الدخلة الثانية بانتهى بأخرى لكن لا يلزمه أكثر من ثلاث وكذلك لو قال كلما  
 دخلت هذه الدار فنته على عتق هذا العبد ان قربتك أو قال فهذا العبد حر ان قربتك فدخلها  
 دخلت في حق العتق ولو قال كما دخلت هذه الدار فانت طالق ثلاثاً او قال كما دخلت هذه الدار فانت طالق ثلاثاً  
 ان قربتك ثم قال لها بعد ذلك بيوم أنت طالق ثلاثاً ان قربتك فهما ايلاء في حق البر وان قربها  
 حنت في يمين واحدة فيقع الثلاث ولو قال كما دخلت هذه الدار فان قربتك فعلى عتق عتق  
 أو على نذر فدخلها دخلت في حق النذر ولو قال كما دخلت هذه الدار فنته على عتق عتق  
 الحجة ولو قال كما دخلت هذه الدار فنته على عتق عتق الحجة فدخلت ثم قربت ثم قربت ثم قربت  
 ولو دخل الدار مراراً وقربها مرة لم يلزمه الا ايلاء واحد ولو قال كما دخلت هذه الدار لم أقربك  
 والله فهذا وقوله لا أقربك سواء لا يحنت الامرءة واحدة ولو قال والله لا أقربك كما دخلت هذه  
 الدار فهذا وقوله كما دخلت هذه الدار فوالله لا أقربك سواء ولو قال ان قربتك فانت طالق كما  
 دخلت هذه الدار فليس بمول وكما دخلت الدار بعد ما قربتها طلقت بتطبيقه هكذا في شرح الجامع  
 الكبير \* ولو جعل كلمة أو بين يمينين بان قال والله لا أدخل هذه الدار ولا أدخل هذه الدار  
 الاخرى فدخل احدى الدارين حنت وان لم يدخلها ما احتى مات لم يحنت ولو جعل كلمة أو بين  
 اثباتين بان قال والله لا أدخل هذه الدار ولا أدخل هذه الدار الاخرى فدخل احدهما ما احتى في يمينه  
 وان لم يدخلها ما احتى مات حنت ولو أدخل أو بين نفي واثبات بان قال والله لا أدخل هذه الدار أبداً  
 أو لا أدخل هذه الدار الاخرى اليوم ان دخل الدار الثانية برفي يمين الاثبات وسقط يمين النفي وان فاته

أن لا يقذف أو لا يشتم أحد فاشتم ميتاً أو قذف ميتاً حنت \* رجل قال لعبد ان شمتك فانت حر  
 ثم قال لعبد لا بارك الله فيك لا يعتق لان هذا دعاء عليه وليس بشتم \* رجل قال لامرأته ان شمتني فانت طالق وان اعتنتي فانت طالق  
 فلعنته يقع واحدة لان الزوج ميز بين اللعن وبين الشتم فكان أحدهما غير الآخر في زعمه ولو قال لامرأته ان شمتني فانت طالق فلعنته  
 قالوا طالقت \* رجل قال لامرأته ان لم أصفك عند أخيك عندا بكل فبيع في الدنيا فانت كذا قالوا اذا ذكر ثلاثة من أنواع القبيح والعواجر

عند أخيه لانه لا يراهم هذا الجمع الاعمال القبيحة لان ذلك لا يتصور وانما يقع على أقل الجمع وذلك ثلاثة فان ذكر ثلاثة منها لم يكن عليه التوبة والاستغفار ان كان كاذبا فيما قال وان لم يذكر شيئا من ذلك كان كاذبا فيما قال وان لم يذكر شيئا من ذلك كان كاذبا فيما قال وان لم يذكر شيئا من ذلك كان كاذبا فيما قال وان لم يذكر شيئا من ذلك كان كاذبا فيما قال

فصل في الضرب والقتل ونحو ذلك \* رجل حلف أن لا يضرب عبده (٨٣) فامر غيره فضربه المأمور حنث \* وكذا لو حلف ليضرب من عبده فامر غيره فضربه المأمور بر الحالف \* فان نوى الحالف أن لا يذلي ذلك بنفسه دين في القضاء ولا يحنث وان حلف على حر لا يضربه فامر غيره فضربه المأمور لا يحنث الا أن يكون الحالف قاضيا أو سلطانا لان القاضي يملك ضرب الاحرار حنثا وتعزيرا فصح أمره وصار فعل المأمور كفعله والاب في حق الولد ينبغي أن يكون بمنزلة القاضي لانه يملك ضرب الولد تاديبا \* رجل حلف أن لا يضرب امرأته فقرصها أو عضها أو خنقها أو مدشعرها حنث في عيने قالوا هذا ان لم يكن في الملاعبة فان كان في الملاعبة لا يحنث وهو الصحيح \* وكذا لو أصاب رأسه رأسها في الملاعبة فادماها لا يحنث \* قيل هذا اذا كانت اليمين بالعربية فان كانت بالفارسية لا يحنث في جميع ذلك والصحيح أنه يكون حائشا اذا كان على وجهه الغضب فان نفى شعرها تسكما فيه والصحيح أنه يكون حائشا اذا كان في الغضب وان تعمد غيرها فاصابها لا يحنث \* وكذلك لو نفى الثوب فاصاب وجهها فاجمعها لا يحنث \* وان رماها بحجر أو نشاب أو نحوها ذكر في النواذر أنه لا يحنث لان ذلك رمي وليس بضرب وان دفعها ولم يوجهها لا يحنث \* رجل قال لامرأته

دخول الدار بن جيعا حنث في عين الاثبات وسقط عين النفي وان دخل الدار الاولى حنث في عين النفي وسقط عين الاثبات وتحلل اليمين في هذه المسائل بحنثه مرة واحدة حتى لو باشر شرط الحنث ثانيا لم يتكرر عليه الحنث وكذا الجواب في الحلف الذي بدأ فيه بالاثبات بان قال لا أدخل هذه اليوم أو لا أدخل هذه أبدا الا أنه يبر في عين الاثبات بدخول الاولى اليوم ويحنث في عين النفي بدخول الثانية هكذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب اليمين فيها التحخير \* ولو قال والله لا أدخل هذه الدار أو أدخل هذه الدار الاخرى فان دخل الاولى قبل أن يدخل الاخرى حنث وان دخل الاخرى أولا سقط اليمين فان عني التحخير ذكر في الاصل أنه على ما نوى فكانت اليمين منعقدة في احدهما أما في الاولى فبالنفي وأما في الثانية فبالاثبات هذا قول عامة المشايخ رحمه الله تعالى واليه ذهب أبو عبد الله الزعفراني وهو الاصح \* ولو قال والله لا أدخل هذه الدار أو أدخل احدى الدارين الاخرين ولا نية له فان دخل احدى الدارين الاخرين أو لا يبر في عيने وسقط اليمين وان دخل الاولى قبل أن يدخل احدى الاخرين حنث كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري في باب اليمين من الايمان التي يقع فيها التحخير والتي لا يقع \* ولو قال لا تركن بدخول هذه اليوم أو لا تدخل هذه غدا فترك بدخول الاولى اليوم بطلت الاخرى ولو حلف لا أدخل هذه فان لم أدخل هذه يعني الاولى دخلت هذه الاخرى فلا يستثناء باطل هكذا في العتبية \* حلف لا يدخل الدار مادام فلان فيها فخرج فلان باهله ثم عاد فدخل الحالف لم يحنث وكذا لو قال مادام علي هذا الثوب أو ما كان علي هذا الثوب أو لا أدخل هذه الدار وأنت ساكنها فخرج منها ثم عاد اليها أو نزع الثوب ثم لبسه ثم دخل حنث كذا في محيط السرخسي \* اذا حلف لا يسكن هذه الدار فان لم يكن فيها ساكنا فالسكني فيها أن يسكنها بنفسه وينقل اليها من متاعه ما يتأث به ويستعمله في منزله فاذا فعل ذلك فهو ساكن وحانث في عيने كذا في البدائع \* رجل حلف أن لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه وترك أهله ومتاعه فيها ان كان الحالف في عيال غيره كالابن الكبير يسكن في دار الاب والمرأة تسكن في دار زوجها ونحوهما لا يحنث في عيने وان لم يكن الحالف في عيال غيره لا يبر الا أن يدخل في النقلة من ساعته لان الدوام على السكني سكني ثم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يشترط للبر نقل الاهل وكل المتاع حتى لو بقي فيها وند أو مكنته كان حائشا وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا نقل الاهل وأكثر المتاع بر في عيने والفتوى على قوله وعلى قول محمد رحمه الله تعالى اذا نقل الاهل وما يقوم به السكنى ثنية صار بارا كذا في فتاوى قاضيان \* قالوا هذا أحسن وبالناس أوفى وعليه الفتوى كذا في النهر المائق \* اتفقوا على أن نقل الاهل والخدم شرط للبر فان نقل الكل الى السكة أو الى المسجد ولم يسلم الدار الى غيره اختلفوا فيه الصحيح أنه يكون حائشا لم يتخذ مسكنا آخر وان سلم الدار الى غيره بان أجوداره المملوكة أو كان ساكنا في الدار باجارة أو اعاره فردا على مالكها ولم يتخذ منزلا آخر لا يكون حائشا \* رجل حلف أن لا يسكن هذه الدار فادخل الاهل والمتاع فابت المرأة أن تخرج كان عايشه أن

ان لم أضربك حتى أتر كذا لاجبة ولا مية قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هذا اذا كان يصبر بها صبرا موحدا شديدا فاذا فعل ذلك بر في عيने \* رجل حلف ليضرب من عبده بالسياط حتى يموت أو حتى يعقله فهو على المبالغة في الضرب \* ولو قال حتى يموت أو يعشى عليه أو حتى يبكي أو حتى يستغيث فهو على الامرين \* ولو قال ان لم أضربك بالسيف حتى تموت فهو على أن يضربه بالسيف ويموت ولو حلف ليضرب من فلانا بالسيف ولم ينوشه فضر به بعرضه بر في عيने وان نوى الضرب بحد لا يبر ما لم يصربه بحد وان لم يكن له نية فضر به بالسيف في غمسه لا يبر ولو حلف



ليضرب بن فلانا بالسوط فلف السوط في ثوب وضربه فانه لا يكون ضربه بالسوط \* ولو حلف ليضرب بن فلانا بالسيف فضر به بالسيف في عبده فقطع السيف فخرجه وخرجه حده وخرج المضروب برمي يمينه \* ولو قال ان ضربت فلانا فعبدي حر فضر به بعد الموت لا يحنث \* رجل قال لعبدته ان لم تضرب بك مائة سوط فانت حرقات العبد قبل الضرب مات حراً \* رجل ضرب رجلاً بمقبض فأس على رأسه ثم حلف أنه لم يضربه بالفأس لا يحنث \* ولو حلف أن لا يضرب فلانا نصل (٨٤) هذا السهم أو السكين أو يخرج هذا الرخ فخرج ذلك النصل وبدل غيره وضربه لا يحنث

يجتهد في اخراجها فاذا صارت غائبة وعجز عن اخراجها فخرج الخالف وسكن داراً أخرى لا يحنث في يمينه كذا في فتاوى قاضيان \* حلف لا يسكن هذه الدار فاراد الخروج فخرج من الباب مغلقاً بحيث لا يمكنه الفتح أو قيده ومنع عن الخروج منهم من قال يحنث في الوجه الاول وفي الثاني لا والخيار أنه لا يحنث فيهما كذا في الغيائية \* واذا قدر على الخروج بطرح بعض الحائط لا يحنث وليس عليه ذلك كذا في فتاوى قاضيان \* واذا قال (١) أكر من ابن شب باني شهر بياشم فكذا فاصابه حياً وصار بحال لا يمكنه الخروج حتى يصبح يحنث لانه يمكنه أن يستأجر من ينقله عن البلد والمقيد لا يمكنه ذلك لان الذي قيده يمنعه حتى لو لم يمنعه كان المقيد كالمرضى وهو الصحيح كذا في المحيط \* عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال لا مراً أنه ان سكنت هذه الدار فانت كذا وكان باب الدار مغلقاً والدار حائطاً فهي معذورة حتى يفتح باب الدار وليس لها (٢) أن تتنور الدار قال الفقيه رحمه الله تعالى وبه نأخذ كذا في الغيائية \* ان كان في طلب مسكن آخر فترك أمتعته فيها لا يحنث في الصحيح لان طلب المنزل من عمل النقل وصار مدة الطلب مستثنى بحكم العرف اذا لم يفرط في الطلب كذا في شرح مجمع البحرين \* رجل حلف أن لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه واشتغل بطلب دار أخرى لينقل اليها الاهل والمتاع فلم يجد داراً أخرى أياماً او يمكنه ان يضع المتاع خارج الدار لا يكون حائطاً وكذا لو خرج واشتغل بطلب دابة لينقل عليها المتاع فلم يجد أو كانت اليمين في جوف الليل ولم يمكنه الخروج حتى الصبح أو كانت الامتعة كثيرة فخرج وهو ينقل الامتعة بنفسه ويمكنه أن يستكرى الدواب فلم يستكرى لا يحنث في جميع ذلك هذا اذا نقل الامتعة بنفسه كما ينقل الناس فان نقل لا كما ينقل الناس يكون حائطاً قالوا هذا اذا كانت اليمين بالعربية فان حلف بالفارسية وقال (٣) من بدين خانه اندر نباشم فخرج بنفسه على قصد أن لا يعود لا يحنث في يمينه وان خرج على قصد أن يعود يكون حائطاً كذا في فتاوى قاضيان \* اذا قال لا مراً أنه ان سكنت هذه الدار فانت طالق وكانت اليمين بالليل فانهم معذورة ولو قال ذلك في حق نفسه لم يكن معذوراً لانه لا يخاف بالليل حتى لو تحقق الخوف في حقه أيضاً من جهة اللصوص أو ما أشبه ذلك كان معذوراً كذا في الذخيرة \* اذا حلف لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها فشق عليه نقل المتاع فانه يبيع المتاع ممن يشق به ويخرج بنفسه وأهله ثم يشتري المتاع منه في وقت يتيسر عليه التحويل كذا في السراجية في كتاب الخيل \* واذا كان رجل ساكناً مع رجل في دار خلف أحدهما لا يسكن صاحبه فان أحسن في النقلة وهي ممكنة في الحال والاحسن فان وهب الخالف متاعه للمخالف عليه أو أودعه إياه أو أعاره اياً ثم خرج في طلب منزل فلم يجد منزلاً أياماً ولم يأت الدار التي فيها صاحبه قال محمد رحمه الله تعالى ان كان قد وهب المتاع وقبضه منه أو أودعه إياه أو أعاره وخرج من ساعته لا يريد العود اليه فليس بمسكن له كذا في السراج الوهاج \* حلف أن لا يسكن هذا المصرف فخرج بنفسه وترك أهله

\* رجل قال لا مراً أنه ان لم أضرب ولدك اليوم على الارض حتى ينشق بنصفين فانت طالق وضربه على الارض ولم ينشق قضى اليوم طلقت امرأته وجعل هذا منزلة ما لو قال ان لم أضرب بك حتى تبول فانه يكون على الامر من \* رجل قال لغيره ان مت فلم أضرب بك فكل مملوك في حرقات ولم يضربه لم يعتقوا \* ولو قال ان لم أضرب بك فانت قبل الضرب حنث الخالف في آخر حرة من أجزاع حياته \* ولو قال لعبدته ان لم أضرب بك حتى أموت أو قوما بيني وبين أن أموت فانت حر فلم يضربه حتى مات لا يعتق العبد \* رجل أراد أن يضرب ولده فلف أن لا يمنعه أحد عن ضربه ففعله انسان بعدما مضى به خشبة أو خشبتين وهو يريد أن يضربه أكثر من ذلك قالوا حنث في يمينه لان مراده أن لا يمنعه أحد حتى يضربه الى أن يطيب قلبه فاذا منع عن ذلك حنث في يمينه \* رجل قال لا مراً أنه ان وضعت يدي على جاريتي فهي حرة فضر بها قبل ان كانت اليمين لاجل غير المرأة لا يحنث لان مراده من وضع اليد على الجارية في هذه الحالة وضع اليد على وجه تتضرر به المرأة ويغيظها وهي لا تتضرر بضرب الجارية \* رجل قال لغيره ان ضربتني ولم أضرب بك فهذا على أن يضرب الخالف قبل المخالف عليه فان نوى بعده فهو على الفور

(١) ان آتت الليلة في هذه البلدة فكذا (٢) قوله ان تتنور الدار تتنور بالشاء الثلاثة الوتب وفي نسخ بالسین وكل صحيح كافي القاموس اه بحر اوى (٣) لا أقیم فی هذه الدار

\* رجل قال لا مراً أنه أنت طالق ثلاثاً أو والله لا يضرب بن هذا الخادم في اليوم فضر به الخادم في اليوم برمي يمينه وبطل الطلاق ومثاه \* رجل قال ان كنت ضربت فلانا هذين السوطين الا في دار فلان فعبدي حر فضر به أحد السوطين في دار فلان والاخر في غير دار فلان لا يحنث ولو قال ان لم أكن ضربه هذين السوطين في دار فلان فعبدي حر والمسئلة بها لا حنث \* رجل حلف ليضرب بن امرأته حتى يقتلها أو حتى ترفع مية فهو على أشد الضرب \* رجل حلف ليضرب بن غلامه في كل حق وباطل ولم ينوشياً فهو على أن يضربه كلما شكى بحق أو

باطل ولا يكون بمنه على غور الشكاية ما لم ينو ذلك من رجل تحلف ليضرب فلانا ألف مرة فهو على أن يضربه مرارا كثيرة ولو حلف ليقتل فلانا ألف مرة فهو أشد القتل من رجل قال لامرأته ان لم أضربك اليوم فأنت طالق وأراد أن يضربها فقالت المرأة ان مس عضوك عضوي فعبدى حر قال الحيلة في ذلك أن تبيع المرأة عبدها ممن يشق به ثم يضربها الزوج ضربا خفيفا في اليوم فيسبر الزوج ويحل عين المرأة الى خرا ثم تشتري عبدا فلا يعتق العبد ولو ضربها الزوج بخشبة من غير أن يضع (٨٥) يده عليها ولم تبس المرأة العبد لا يعتق العبد

لانه لم تبس عضوه عضوها وانما تحتاج المرأة الى هذه الحيلة اذا قالت المرأة ان ضربتني فعبدى حر من رجل قال لامرأته كما مضيتك فانت طالق فضربها بكفه فوقعت الاصابع متفرقة طلقت واحدة لان الضرب حصل بالكف فلم يتكرر الضرب وان ضربها بيديه جميعا طلقت ثنتين وقد مرت المسئلة في كتاب الطلاق من رجل حلف بالله أن يضرب بنته عشرة من سوط ليس له أن يكفر بمنه ولا يضرب الا أن يحجز عن الضرب بموته أو بموتها ولكنه يضربها بشمراخ وان حلف أن يضرب عبده عددا من السياط فضربه بسوط له شعبتان جازا اذا وقعت متفرقة وان كان فوق الشيا ب وخفف اذا أولم \* من رجل حلف ليضرب فلانا اليوم وفلان ميت أن علم بموته لا يحنت وان لم يعلم فكذلك ولو كان حيا وقت الحلف ثم مات لا يحنت في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويحنت في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى \* رجل حلف أن لا يقتل فلانا بالكوفة فضربه بالسواد ومات بالكوفة حنت ويعتبر فيه مكان الموت وزمانه لا مكان الجرح وزمانه \* رجل ضرب انسانا ضربا وجيعا فقال المضروب اكرمن سزاي وي نكنم فامرأته كذا فغضى زمان ولم يجازة قالوا هذا لا يقع على المجازة

ومتاعه فيه لا يحنت وان كانت اليمين على سكنى القرية فهي بمنزلة المصروهو الصحيح والسكة والمحلة بمنزلة الدار ولو حلف وقال (١) أندر بن ديه بياشم فخرج باهله ومتاعه ثم عاد وسكن كان حاشا وكذلك كل فعل يعتد لا يبطل اليمين فيه بالبر كذا في خزانة المفتين \* قالوا هذا اذا عاد للسكنى والقرار وأما اذا عاد للزيارة أو ليسكن أياما لينقل متاعه لا للسكنى والقرار لا يحنت في يمينه واذا عاد للسكنى والقرار يكتفى بسكنى ساعة للحنث ولا يشترط الدوام عليه كذا في المحيط \* ولو قال (٢) اكرمن امسال اندر بن ديه بياشم فامرأته كذا فسكنها الا يوما من بقية السنة أو حلف أن لا يسكن هذه الدار شهر افسكن ساعة لا يحنت ما لم يسكن كل الشهر كذا في خزانة المفتين \* حلف أن لا يسكن فلانا فنزل الخالف وهو مسافر منزل فلان فسكنها يوما أو يومين لا يحنت ولا يكون مساكنا فلانا حتى يقيم معه في منزله خمسة عشر يوما كذا في فتاوى قاضيان \* حلف أن لا يسكن الكوفة فربها مسافرا ونوى الإقامة بها أربع عشرة يوما لا يحنت وان نوى خمسة عشر يوما كان حاشا ولو حلف لا يسكن فلانا فدخل فلان دار الخالف غصبا فاقام الخالف معه حنت علم بذلك الخالف أو لم يعلم وان خرج الخالف باهله وأخذ في النقلة حين نزل الغاصب لم يحنت كذا في خزانة المفتين \* ولو سافر الخالف فسكن فلان مع أهل الخالف قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يحنت وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يحنت وعليه الفتوى \* وفي المنتقى لو خرج المحلوف عليه على مسيرة ثلاث أو أكثر وسكن الخالف مع أهل المحلوف عليه لا يحنت في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وان كان أقل من ذلك حنت كذا في الظهيرية \* ولو حلف لا يسكن فلانا بالكوفة فهو على المساكنة في دار بالكوفة حتى لو سكن الخالف في دار والمحلوف عليه في دار أخرى لا يحنت الا اذا نوى أن لا يسكن هو والمحلوف عليه بالكوفة فحينئذ على ما نوى وكذلك اذا حلف لا يسكن فلانا في هذه القرية فهو على أن لا يسكنه في تلك القرية في دار واحدة وكذلك اذا حلف لا يسكنه بخراسان وكذلك اذا حلف لا يسكنه في الدنيا ولو حلف لا يسكنه فساكنه في سفينة مع كل واحد أهله ومتاعه واتخذها منزلا لا يحنت في يمينه وهذا مساكنة في حق الملاحين وكذلك أهل البادية اذا جمعهم خيمة واحدة فان تفرقت الخيام لا يحنت وان تقاربت كذا في الذخيرة \* واذا حلف أن لا يسكن فلانا فساكنه في عرصة دار أو بيت أو غرفة حنت كذا في البدائع \* واذا حلف أن لا يسكن فلانا ولم ينو شيئا فساكنه في دار كل واحد منهم في مقصورة على حدة لا يحنت وانما تحقق المساكنة اذا سكن بيتا واحدا أو في دار كل واحد منهم في بيت منها بمتاعه وأهله وثقله (٣) ان كان له أهل وأما اذا كان في الدار مقاصير فكل مقصورة مسكن على حدة فلا يحنت وان نوى بالمساكنة أن لا يسكن هذا في مقصورة حنت وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى هذا اذا كانت الدار كبيرة نحو دار الوليد بالكوفة ودار نوح بخاري لان هذه الدار بمنزلة المحلة فاما اذا لم تكن بهذه الصفة يحنت من غيرنية سواء كانت

(١) لا أسكن هذه القرية (٢) ان أقمت هذه السنة في هذه القرية (٣) قوله وثقله النقل بحركة المتاع اه

لشرعية من القصاص أو الارش أو التعزير أو نحوه وانما يقع على الاساءة بأي وجهه يكون فان نوى الغور فهو على الغور وان لم ينو ذلك يكون مطلقا \* رجل أساء اليه رجل فقال اكريش مرا بوي نرو ودفامرأته كذا قالوا هذا اللفظ يقع على المخالطة والموافقة عد اليمين \* رجل حلف أن لا يعذب فلانا فبسه لا يحنت الا أن ينوي ذلك ولو قال ان لم أحبس فلانا جاعا فامرأته كذا حنث فاشبعه غيره في السجن لا يحنت \* رجل قال لامرأته ان نركبني أو نخل دارك فلم أشركك حليا فانت طالق فتركته حتى دخل دارها ذكر



الناطق رحمه الله تعالى ان اشترى لها الحلي على الغور لا يحنت ولا يحنت قال مولانا رضى الله عنه هذا قول محمد رحمه الله تعالى **القول**  
 أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يعتبر العور وانما جعل هذه المسألة على الاختلاف قياسا على المسئلتين ذكر في النوادر احدهما اذا قال لغيره  
 ان ركبت دابتك فلم أعطك دابتي فعبدى حر روى ابن سماعة رحمه الله تعالى عن محمد رحمه الله تعالى أنه ان وكب دابته ينبغي أن يعطى دابة  
 نفسه ساعته ثم لا يعتق عبده لان حرف الفاء (٨٦) للتعقيب بلا فصل والثانية رجل قال لامته اذا استبان حالك فلم أعنتك فامرأتى

طالق روى هشام عن أبي  
 يوسف رحمه الله تعالى أن الاستبانة  
 تكون بالولادة ثم اليمين في العتق  
 الى الموت فلا يكون على الغور  
 قال مولانا رضى الله عنه انما ذكرنا  
 هذا الخلاف ليعرف الجواب عن  
 جنس هذه المسائل وان لم تكن  
 هذه المسئلة من جنس ما تقدم  
 والله أعلم بالصواب

### (كتاب البيوع)

البيوع أنواع يبيع الدين وهو  
 السلم والاستصناع وبيع العين  
 وبيع المنفعة وبيع الثمن  
 بالثمن وهو الصرف

### (باب السلم)

هذا الباب يشتمل على فصلين  
 أحدهما في بيان ما ينقذه السلم  
 وفيه بعض شرائط السلم والثاني  
 ما يجوز فيه السلم وما لا يجوز  
 أما الأول السلم فنعقد بلفظ البيع  
 والشراء عند اجتماع شرائط  
 السلم ولهذا الوبا ع عبد بن ثوب  
 موصوف في الذمة الى أجل جاز  
 ويكون ذلك بيعا في حق العبد  
 حتى لا يشترط قبضه في المجلس لان  
 مالوا سلم الدراهم في ثوب فانه يشترط  
 قبض الدراهم في المجلس وانما  
 يظهر أحكام السلم في الثوب حتى  
 يشترط فيه الاجل ولا يجوز بيع  
 الثوب قبل قبضه والاجل شرط  
 لجواز السلم عندنا وأدناه شهر هو

الدار مشتملة على البيوت أو على المقاصير ولو حلف لا يسكن فلانا فساكنه في مقصورة واحدة  
 أو في بيت واحد من غير أهل ومتاع لا يحنت عندنا ولو حلف لا يسكن فلانا في دار وسهى دارا  
 بعينها فاقسمها وضرر بايديهما ما حاطا وقبح كل واحد منهما لنفسه بابا ثم سكن الخالف في طائفة  
 والاخر في طائفة حنت الخالف ولو حلف أن لا يسكن فلانا في دار ولم يسكن دارا بعينها ولم  
 ينوفسا كنه في دار قد قسمت وضرب بينهما ما حاط لا يحنت كذا في فتاوى قاضيهان \* حلف  
 لا يسكن كنه ولم يسكن دارا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى فان ساكنه في حانوت في السوق يعملان فيه  
 عملا أو يبيعان تجارة فانه لا يحنت واما اليمين على المنازل التي اليها المأوى وفيه الأهل والعينال الا  
 أن ينوي أو يكون بينهما كلام قبل اليمين يدل عليه فيكون اليمين على ما تقدم من كلامهما  
 ومعا بينهما فاجعل السوق ماواه وقيل انه يسكن السوق فان كان هناك دلالة تدل على أنه أراد  
 باليمين ترك المساكنة في السوق حلت اليمين على ذلك وان لم يكن هناك دلالة فقال ثوبت المساكنة  
 في السوق أيضا فقد شدد على نفسه هكذا في البدائع \* ولو حلف أن لا يسكن دارا بعينها فهدمت  
 ونبت بناء آخر فسكنها يحنت وهذا بخلاف ما لو حلف لا يسكن بيتا عينه فهدم حتى ترك بحرا ثم  
 بنى بيتا آخر في ذلك الموضع فسكنه لم يحنت ولو حلف لا يدخل هذه الدار بعينها فخلت بستانا  
 فدخل لم يحنت واذا حلف لا يسكن دار فلان أو دارا فلان ولم يسكن دارا بعينها ولم ينوها فسكن دارا له  
 قد باعها بعد يمينه لم يحنت وأما اذا سكن دارا كانت مملوكة لفلان من وقت اليمين الى وقت السكنى  
 فهو حاطب بالاتفاق وان سكن دارا اشتراها فلان بعد يمينه حنت في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه  
 الله تعالى وان حلف لا يسكن دارا فلان فسكن دارا بينه وبين آخر لم يحنت قل نصيب الآخر أكثر  
 كذا في المبسوط \* ولو حلف لا يسكن دار فلان هذه فباعها فلان فسكنها الخالف ان كان نوى  
 باليمين عين الدار فانه يحنت وان كان نوى باليمين الاضافة لا يحنت وان لم يكن له نية قال أبو حنيفة وأبو  
 يوسف رحمه الله تعالى لا يحنت كذا في الذخيرة \* واذا حلف الرجل لا يسكن دارا اشتراها فلان  
 فاشترى فلان دارا غيره فسكن الخالف فيها يحنت فان كان قال نويت دارا اشتراها فلان لنفسه فان  
 كانت اليمين بالله تعالى فهو مصدق وان كانت اليمين بطلاق أو عتاق لا يصدق في القضاء كذا في  
 المحيط \* ان حلف لا يسكن بيتا ولا نية له فسكن بيتا من شعرا أو فسطاطا أو خيمة لم يحنت اذا كان  
 من أهل الامصار وحنت اذا كان من أهل البادية كذا في المبسوط \* واذا حلف لا يبيت مع  
 فلان أو لا يبيت في مكان كذا فامسك بالليل حتى يكون فيه أكثر من نصف الليل وان كان أقل لم  
 يحنت وسواء نام في الموضع أو لم يتم كذا في البدائع \* ولو حلف لا يبيت الليلة في هذا المنزل فخرج  
 بنفسه وبات خارج المنزل وأهله ومتاعه في المنزل لا يحنت وهذه اليمين تكون على نفسه لا على المتاع  
 ولو حلف لا يبيت الليلة على سطح البيت وعلى البيت غرفة فارض العرفة سطح البيت يحنت ان بات عليه  
 ولو حلف لا يبيت على سطح فبات على هذا لا يحنت ولو قال والله لا أبيت في منزل فلان غدا فهو باطل  
 الا أن ينوي الليلة الجائسة ولو قال لا أكون غدا في منزل فلان فهو على ساعة من الغد كذا

الحقار ولا يبطل الاجل بموت رب السلم ويبطل بموت المسلم اليه حتى يتخذ السلم من تركته خلا من شرائط السلم أن يكون موجودا في  
 من وقت العقد الى وقت محل الاجل بلا انقطاع في البين والانتقطاع أن لا يوجد في السوق الذي يباع فيه في ذلك المصرو لا يعتبر الوجود في  
 البيوت ولو استنع فيما فيه تعامل كالحف ونحوه وضرب بذلك أجلا يصير سلماني قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى يشترط فيه شرائط السلم  
 من بيان مكان الايقاع ونحوه وان استنع فيما لا تعامل فيه كالشباب وضرب بذلك أجلا قال بعضهم هو على الخلاف أيضا وقال بعضهم

ينقلب سلم الجواز عند السكك إذا استجمع شرائط السلم وهذا دليل على أن العقد السلم لا يختص بلقط السلم وإن أسلم في غير السلم قطع ثم انقطع بعد حلول الأجل بخبر رب السلم أن شاء فسخ السلم وأخذوا من المال وإن شاء انتظر حتى يجيء أو أنه وإن أسلم في الخطة وقال في بيان وصفها بالفارسية كنديم نيك أو قال كنديم سرجاز هو الصحيح لأن هذه اللفاظ قريب بعضها من بعض ومعنى السكك الجيد (فصل فيما يجوز فيه السلم وما لا يجوز) يجوز السلم في المكيلات (٨٧) والموزونات والعدييات المتقاربة ولا يجوز في غيرها

لا مثله كالحيوانات والعدييات المتفاوتة إلا الشيايب خاصة والمكيل ما يدخل تحت السكك وأدناه نصف صاع والصاع أربعة أمنا حتى لو باع حفنة من الخنطة بحفنتين منها جاز عندنا ولو باع عشرة أمنا من الخنطة بعشرة أمنا منها لا يجوز \* وكذا لو باع الوزني بحفنة مكاييله لا يجوز إلا في رواية شاذة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو باع الخنطة بالدراهم موازنة جاز ولو باع مدامن الخنطة بمدين منها لا يجوز ولو جود الجنس والقدر في أحد العوضين ولو أسلم في الخنطة وزنا روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يجوز وروى الطحاوي عن أصحابنا رحمه الله تعالى أنه يجوز وعليه الفتوى لتعامل الناس \* ذكر الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى إذا أسلم في الخنطة وقال في نفخة كذا منا لا يجوز ولو قال كذا منا من الخنطة جاز ولو أسلم في الفلاس عددا جاز في طاهر الرواية ويجوز السلم في الحيز وزنا هو المختار ولا يجوز سلم الخنطة في الحيز والدقيق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويجوز السلم في الكاغد عددا وكذلك قرضه لأنه عددي متقارب ويجوز السلم في الألية والشحم

في الظهيرة \* إذا خان لا بأوى مع فلان أو لا بأوى في مكان أو دار أو بيت فلا واية السكون ما كنا في المكان أو مع فلان في مكان قليلا كان المكث أو كثيرا ليلا كان أو نهارا وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وقول محمد رحمه الله تعالى إلا أن يكون نوى أكثر من ذلك يوما أو أكثر فيكون على ما نوى وروى ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى في رجل قال إن آوى وإياك بيت أبدا أنه على طرفه عين في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وقولنا إلا أن يكون نوى أكثر من ذلك يوما أو أكثر وقال ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا حلف لا يؤوى فلانا وقد كان المحلوف عليه في عيال الخالف ومنزله لا يحنت إلا أن يعيد المحلوف عليه مثل ما كان عليه وإن لم يكن المحلوف عليه في عيال الخالف ومنزله فهذا على نية الخالف أن نوى أن لا يعوله فهو كإنوى وكذا إذا نوى أن لا يدخل عليه بيته فإذا دخل المحلوف عليه بغير إذنه فراه فسكت لم يحنت كذا في البدائع \* راجع في سفر ومعه آخر وهو يريد موضع عاقد سماه خالف أن لا يصحب هذا في غير هذا السفر فلما ساء بعض الطريق بدا لهما فعدا إلى مكان آخر سوى السفر الذي أراداه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يحنت في عيسه لأنه على السفر الأول \* رجل حلف أن لا يمسي اليوم الأميل فخرج من منزله ومشى ميلا ثم انصرف إلى منزله قال محمد رحمه الله تعالى حنت في عيسه لأنه مشى ميلا \* رجل قال والله لأصاحب فلانا فإن كان الخالف يسير في قطار والمحلوف عليه في قطار قال محمد رحمه الله تعالى لا يكون مصاحبا وإن كان في قطار واحد فهو مصاحب وإن كان أحدهما في أوله والآخر في آخره وكذلك إذا كانا في سفينة هذا في باب وهذا في باب ولكل واحد منهما ما طعام على حدة لأن دخولهما ونحوهما واحد ولو قال والله لأرافق فلانا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن كان طعامهما واحدًا في مكان وهم يسرون في جماعة كانت مرافقة وإن كانا في سفينة وطعامهما ليس بمجتمع لا يأكلان على نحو واحد لم تكن مرافقة وقال محمد رحمه الله تعالى إذا حلف أن لا يرافقه فخرجا في سفر فإن كانا في نخل أو كان كريم واحد أو قطارهما واحد فهو مرافق وإن كان كريمهما مختلفا لم يكن مرافقا وإن كان سيرهما واحدًا كذا في فتاوى قاضيان

### (الباب الرابع في اليمين على الخروج والانيان والركوب وغير ذلك)

من حلف لا يخرج من المسجد أو الدار أو البيت أو غير ذلك فامرا سنا فحمله فخرج حنت كل ركب دابة فخرجت به فانه يحنت كذا في فتح القدير \* حلف لا يخرج فحمل مكرها وأخرج لم يحنت وكذا هذا في عين الدخول كذا في التمر ناشئ \* وإذا أخرج مكرها هل تنحل اليمين حتى لو خرج بعد ذلك بنفسه لا يحنت اختلافوا فيه والصحيح أنه لا تنحل فيحنت بالخروج بعد ذلك وإن حمله غيره بغير أمره فخرج به وهو قادر على الامتناع ولم يمتنع ورضى بقلبه اختلافوا فيه والصحيح أنه لا يحنت كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيان \* ولو أكرهه على أن يخرج أو يدخل برجله ففعل حنت كذا في التمر ناشئ \* ولو حلف لا يخرج لا يحنت إلا بالخروج إلى السكة كذا في الخلاصة \* رجل حلف أن لا يخرج من داره فخرج من باب داره ثم رجع حنت وإن كان منزله في دار فخرج من منزله

عند السكك ولو أسلم قطناهر وبافي ثوب هر وى جاز لأن الثوب لا يجانس القطن \* لو أسلم شعرا في مسطح من الشعران كان المسطح بحيث لو نقض لا يعود شعرا جاز وإن كان يعود لا يجوز ولو أسلم فلوسا في صفر أو سيفا في حديد أو قصبافى نواري لا يجوز بخلاف القطن مع الثوب ويجوز السلم في الباذنجان عدد لأنه عددي متقارب وكذا الكمثرى والمشمش ذكره الزندوبى رحمه الله تعالى ويجوز في البيض وفي الجوز عددًا وكيلًا \* راجع دفع الدراهم إلى خيبر لأخذ منه الحسنة بنبي له إن يقول كما أخذ الخبز هذا على ما فاطمتك عليه



ولو دفع الدراهم الى خباز وقال اشترت بهذه الدراهم مائة من الخبز وجعل يأخذ منه كل يوم خمسة أمناه فالبائع فاستبدوا كل قهو  
مكروه لانه أكل بعقد فاسد ولو أعطاه دراهم وجعل يأخذ منه كل يوم خمسة أمناه بدرهم ولم يقل في الابتداء اشترت منك خبز وهو  
حلال وان كانت نيته وقت الدفع الشراء لان مجرد النية لا ينعقد البيع وانما ينعقد عند الاخذ وعند الاخذ المبيع معلوم وثمنه معلوم  
واذا أسلم في الماء وزناو بين المزارع حاز (٨٨) واذا جاز في الماء جاز في الجذأ أيضا ويجوز السلم في اللبن والابرا إذا ذكر عددا

معلوما ومبينا معلوما وكذا السلم في  
الديار بعد بيان الطول والعرض  
بالذرعان المعلومة كرباسا كان  
أدحر را ولا يشترط ذكر الوزن  
في السكر باس واختلغوا في  
الحرير والصحيح أنه يشترط ولو  
أسلم في ثوب الخبز وبين الطول  
والعرض والرقعة ولم يذكر الوزن  
جاز وان ذكر الوزن ولم يذكر  
الطول والعرض والرقعة لا يجوز  
وروي أنه اذا بين الطول والعرض  
والرقعة ولم يذكر الوزن لا يجوز  
أيضا لانه يباع وزنا \* ولو باع  
ثوب خري وبخر يدايب لا يجوز لانه  
لا يباع الا وزنا واذا أسلم في اللبن  
كيسا أو وزنا جاز لانه ليس بمكيل  
ولا موزون نصابا يجوز كيفما  
كان \* اذا أسلم الدراهم في  
حنطة والدراهم لم تكن عنده  
فدخل بيته وأخرج الدراهم فان  
تواري عن عين المسلم اليه عند دخول  
البيت بطل السلم والافلالان  
المسند افتراقهما قبل القبض  
والافتراق انما يقع اذا تواري كل  
واحد منهما عن عين صاحبه \*  
التعاقدان عقد السلم أو المتصارفان  
اذا سارا ميلا أو أكثر قبل  
القبض جاز ما لم يفتقا \* ولو ناما  
أو نام أحدهما ان كانا جالسين لم  
يكن ذلك فرقة لتعذر الاحتراز  
عنهما وان كانا مضطجعين فهو فرقة  
\* رجل له على رجل عشرة دراهم

ثم رجع قبل أن يخرج من باب الدار لا يحنت كذا في فتاوى قاضيان \* ولو حلف لا يخرج من داره الا  
الى جنازة فخرج منها يريد الجنازة ثم أتى حاجة أخرى لم يحنت كذا في الكافي \* ولو حلف لا يخرج من  
الري الى الكوفة فخرج من الري يريد مكة وطريقه على الكوفة قال محمد رحمه الله تعالى ان كان نوى  
حين خرج من الري أن يمر بالكوفة فهو حائث وان كان نوى أن لا يمر بها ثم بدله بعدما خرج وصار  
الى الموضع الذي يقصر فيه الصلاة فربا بالكوفة لا يحنت وان كانت نيته حين حلف أن لا يخرج الى  
الكوفة خاصة ثم بدله في الحج فخرج من الري ونوى أن يمر بالكوفة لم يحنت فيما بينه وبين الله تعالى  
ولو حلف لا يخرج من الدار الا الى المسجد فخرج يريد المسجد ثم بدله بعد ذلك الى غير المسجد لا يحنت  
كذا في المحيط \* قال القدوري الخروج من الدار المسكونة أن يخرج بنفسه ومتاعه وعبائه والخروج  
من البلدة والقرية أن يخرج ببدنه خاصة (١) زاد في المنتقى اذا خرج ببذنه فقد برأ راسغرا أولم  
يرده كذا في الذخيرة \* ولو قال والله لا أخرج وهو في بيت من الدار فخرج الى صحن الدار لم يحنت الا  
أن ينوي فان نوى الخروج الى مكة أو خروجا من البلد لم يصدق قضاء ولا ديانة كذا في البحر الرائق  
\* ولو حلف لا يخرج من بيته يعني هذا البيت الذي هو فيه فخرج الى صحن الدار حنت قال المتأخرون  
من مشايخنا هذا الجواب بناء على عرفهم فلما في عرفنا فصح الدار يسمى بيتا فلا يحنت ما لم يخرج  
الى السكة وعليه الفتوى واذا حلف لا يخرج عن هذه الدار فخرج احدى رجله من الدار لا يحنت  
في عينه هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى المسئلة في الاصل وبعض مشايخنا قالوا اذا كان خارج الدار  
أسفل يحنت في عينه وبعضهم قالوا اذا كان الاعتماد على الرجل الخارجة يحنت وان لم يكن خارج  
الدار أسفل الآن في ظاهر الرواية عن أصحابنا لا يحنت على كل حال وبه أخذ شمس الأئمة  
السرخسي وشمس الأئمة الحلواني هذا اذا كان يخرج قائما بالقدم وأما اذا كان قاعدا فخرج  
قدميه وبدنه في البيت لا يحنت في عينه الا اذا قام على قدميه فبينت يحنت وأما اذا كان مستلقيا على  
ظهره أو على بطنه أو على جنبه فتسدرج حتى صار بعض بدنه خارج الدار ان صار الاكثر خارج  
الدار يصير خارجا وان كان ساقاه في الدار \* اذا حلف لا يخرج من هذه الدار وفي الدار شجرة  
أغصانها خارج الدار فارتقى تلك الشجرة حتى توسط الطريق وصار بحال لو سقط سقط في الطريق  
لا يحنت سواء كان الحالف من بلاد العرب أو كان من بلاد العجم كذا في المحيط \* واذا حلف لا يخرج  
امرأته من هذه الدار فخرجت من أي موضع خرجت من باب الدار وأما من فوق الحائط وأما  
من نقب نقيبته في عينه وأما اذا حلف لا يخرج من باب هذه الدار فمن أي باب خرج حنت سواء  
خرج من باب قديم أو من باب حديث أحدثه بعد ذلك وان خرج من فوق الحائط أو من نقب نقيبته  
لا يحنت في عينه هكذا ذكر بعض مشايخنا في شرح إيمان الاصل \* وذكر في الحيل اذا حلف  
لا يخرج من باب هذه الدار فخرج من السطح الى دار بعض الجيران أو فتح بابا آخر لهذه الدار  
(١) قوله زاد في المنتقى الخ راجع لمسئلة الخروج من البلدة والقرية فلا يدل على أنه يكفي أن  
يخرج ببدنه في مسئلة الدار أيضا اه بحر اوى

فأسلم الى الديون الدراهم التي له عايب وعشرة دنانير في كرحنطة فسد السلم في كل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا لو أسلم ونحو  
العشرة التي له عليه عشرة دنانير من غير نسبه ولو كانت من جنسها جاز في حصاة النقد في قولهم \* رب السلم اذا وهب المسلم فيه من المسلم  
اليه كانت اذلة المسلم لم يلزمه رد رأس المال وكذا لو أبرأ المسلم اليه عن نصف السلم وقبل المسلم اليه تسكاه وفيه قال أبو نسر رحمه الله تعالى  
بطل السلم لم يفي في النصف ولو اشترى شيئا فوهب نصفه من المباح قبل القبض وقبل المباح كان ذلك اقالة في النصف بنصف

الثلثين \* رجل أسلم في شيء وقبض المسلم فيه فوجده عيبا كان عند المسلم اليه وتحدث به عيبه عن عيوب السلم بأففة مما أودع أو بفعل آجني  
قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى خير المسلم اليه أن شاء قبله معيبا بالعيب الحادث ويعود السلم وإن شاء لم يقبل ولا شيء عليه لأن رأس المال  
ولأن نقصان العيب \* ويجوز السلم في الدقيق كيلا وزنا وكذلك قرضه ذكره الشيخ الإمام علي بن محمد البرزوي رحمه الله تعالى \*  
أما بيع الدقيق بالدقيق كيلا ذكر في النوادر أنه يجوز إذا تساوى وقال (٨٩) الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله

تعالى أنما يجوز إذا كانا مكبوسين  
\* ويجوز إسلام الخبز في الحنطة  
والدقيق في قولهم وأما اقراض الخبز  
وزنا يجوز في قول أبي يوسف رحمه  
الله تعالى وعليه الفتوى أما اقراض  
اللحم عند أبي يوسف ومحمد رحمهما  
الله تعالى يجوز كما يجوز السلم  
عندهما وعن أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى فيه روايتان وذكر في  
المنتقى أنه يجوز قرض اللحم ولم  
يذكر فيه خلافا وإذا تلف لحم  
إنسان بضمن قيمته هو المحجج  
وإذا اشترى شيئا بلحم في الذمة  
ذكر في الاجارات أنه إذا استأجر  
شيئا بلحم في الذمة حار وما يصلح أجرة  
في الاجارات يصلح ثمن في البياعات  
\* ولا يجوز السلم في الرأس  
والأكارع كما لا يجوز في اللحم  
وكذلك في الاواني المتخذة من الزجاج  
لأنها عددية متفاوتة \* ويجوز  
في الطابق اذا بين نوعا معلوما وفي  
الاواني المتخذة من الخرفان بين  
نوعا بصير معلوما عند الناس يجوز  
ولا يجوز في البطيخ والرمان  
والسفرجل لأنه عددي متفاوت  
\* ولا يجوز في جلود الحيوان  
ويجوز في المسوح والبسط  
والأكسية والجلواق والاقبيصة  
وما كان من جنس الثياب ولا يجوز  
في الدراهم والدنانير ولا يجوز إسلام  
الحنطة في الدراهم المؤجلة عندنا

وخرج من ذلك الباب لا يحنث في يمينه قال أبو نصر الدبوسي الصحيح أنه يحنث لأن الكل ياب هذه الدار  
\* وإذا حلف لا يخرج من هذه الدار من هذا الباب فخرج من باب آخر غير الباب الذي عينه ذكر  
في أيمان الأصل أنه لا يحنث وفي فتاوى أهل سمرقند إذا حلف لا يخرج من باب هذه الدار وهو  
ينوي باب الخشب فوق الباب ثم خرج من ذلك الموضع لا يحنث ولو لم يرد باب الخشب يحنث كذا  
في الذخيرة \* ولو حلف عليها لا يخرج من المنزل الا في كذا فخرجت كذلك مرة فبسه ثم خرجت في  
غيره حنث فان كان عني لا يخرج هذه المرة الا في كذا فخرجت فيه ثم خرجت في غيره لم يحنث وان  
حلف عليها أن لا يخرج مع فلان من المنزل فخرجت مع غيره أو خرجت وحدها ثم لحقها فلان لم يحنث  
وان حلف عليها أن لا يخرج من الدار فدخلت بيتا أو كنيفا في علوها شاعرا إلى الطريق الاعظم لم يكن  
هذا خروجا من الدار كذا في المبسوط \* ولو حلف لا يخرج إلى مكة أو لا يذهب إلى مكة فخرج يريد  
ثم رجع حنث ويشترط للحنث أن يجاوز عمران مصره على نية الخروج إلى مكة حتى لو رجع  
قبل أن يجاوز عمران مصره لا يحنث وان كان على هذه النية كذا في الكافي \* ولو حلف لا يخرج  
إلى مكة ماشيا فخرج من عمران مصره ماشيا ثم ركب حنث ولو خرج راكبا ثم نزل ومشى لا يحنث كذا  
في الخلاصة \* ولو لم يأتين مكة ولم يأتها حتى مات حنث في آخر جزء من أجزاء حياته \* حلف  
ليأتين غدا ان استطاع فلم يمنع عنه مانع من مرض أو سلطان أو عارض آخر فلم يأتها حنث كذا  
في الكافي \* ولو حلف لا يأتي بغدا ماشيا فركب حتى دنا منها فدخلها ماشيا يحنث كذا في الخلاصة  
\* في المنتقى إذا حلف الرجل أن لا تأتي امرأته عرس فلان فذهبت قبل العرس وكانت ثمة حتى مضى  
العرس لا يحنث ولو حلف لا يأتي فلانا فذهبا على أن يأتي منزله أو حانوته لقيه أو لم يلقه وان أتى مسجده  
لم يحنث \* وفي المنتقى رجل لزم رجلا وحلف الماتزم ليا تبنه غدا فأتاه في الموضع الذي لزمه فيه لا يبر  
حتى يأتي منزله فان كان لزمه في منزله حلف ليا تبنه غدا وتحول الطالب من منزله إلى منزل آخر فأتى  
الحالف المنزل الذي كان فيه الطالب فلم يجده لا يبر حتى يأتي المنزل الذي تحول إليه ولو قال ان لم آت  
غدا في موضع كذا فعبدي حر فأتاه فلم يجده فقد بر بخلاف ما لو قال ان لم آت فلك غدا في موضع كذا  
فعبدي حر فأتى الحالف في ذلك الموضع فلم يجده حيث يحنث وفيه أيضا إذا حلف ليعودن فلانا أو  
ليزورنه فأتى بابه فلم يؤذن له فرجع ولم يصل إليه لا يحنث في يمينه وان أتى بابه ولم يستأذن قال يحنث  
في يمينه ما لم يصنع من ذلك ما يصنع العائد والزائر كذا في المحيط \* ولو حلف أن لا يزورده حيا ولا ميتا  
ان شيع جنازته (١) حنث وان أتى قبره لا يحنث الآن يوى \* ولو حلف لا أذهب إلى الليلة من  
ههنا حتى ألقاه فتواري عنه فبات عند بابه لم يحنث وكذا لو حلف ان لم أجعل هذا اليه فعمل اليه ولم  
يجده كذا في العتابة \* وإذا حلف لا يركب دابة فرسا أو جارا أو بغلا يحنث في يمينه ولو ركب بعيرا  
لا يحنث في يمينه استحسانا فان نوى جميع ذلك فهو على ما عني وان عني نوعا من الأنواع بان نوى الخيل  
(١) قوله ان شيع جنازته حنث الخ الذي في الوقعات الحسامية اذا شيع جنازته لا يحنث وان زار  
قبره حنث لان زيارة الميت زيارة قبره عرفا اه بحر اوى

(١٢ - (النماوى) - ثانی) \* وإذا لم يصح سلبا قال عيسى رحمه الله تعالى يبطل العقد أصلا وقال أبو  
بكر الاعمش ينقلب بيعا للحنطة بالدراهم المؤجلة حتى لا يشترط قبض الحنطة في المجلس ويبطل العقد به لال الحنطة واستحقاقها  
قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح ما قال عيسى لان العقد المضاف إلى محل لا يصح في محل آخر والمبيع في السلم هو المسلم فيه  
وفي بيع العين المبيع هو العين فلا يصح قال رحمه الله تعالى وعلى هذا اذا أضاف الزوج الخلع إلى نه لا يصح وما ذكر في النوادر فذلك



قول أبي بكر وجه الله تعالى يبطل السلم باستحقاق المقبوض بعقد السلم ويرجع على المسلم اليه بطله \* وكذا لو قبض السلم من غيره بغير وجه الله تعالى  
فرد له لا يبطل العقد ولا يرد خيار الرقبة وان استحق رأس المال بعد الافتراق ولم يجز المستحق بطل السلم وان أجاز لا يبطل السلم \* ولا  
يجوز السلم اذا افتراقوا ولهما ما ولا أحدهما اختيار شرط ولو أخذ المسلم اليه برأس المال رهن فله في المجلس بقى العقد على الصحة وان افتراقا  
والرهن قائم يبطل السلم \* ولو أخذ بالسلم (٩٠) فيه رهن فله في المجلس بقى العقد على الصحة وان افتراقا

وحده أو الجار وحده دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا دين في القضاء لانه نوى التخصيص من اللفظ  
العام ولو قال لأركب فيمينه على ما يركبه الناس من الفرس والبغل ولو ركب ظهر انسان بعد اليمين  
لا يحنث وفي فتاوى أبي الليث لو قال لأركب ونوى الخيل أو الجار لا يدين فيما بينه وبين الله تعالى كذا  
في المحيط \* ولو حلف لا يركب فرسا فركب برذونا لا يحنث وكذا لو حلف أن لا يركب برذونا فركب فرسا  
لان الفرس اسم للعربي والبرذون للأجنبي وهذا اذا كانت اليمين بالعربية فان حلف بالفارسية  
(٢) اسب برن نشيند حنث على كل حال كذا في فتاوى قاضي خان \* ان حلف لا يركب الخيل فركب  
برذونا أو فرسا حنث كذا في البدائع \* ان حلف أن لا يركب دابة فحمل عليها مكرها لم يحنث كذا في  
غاية البيان \* ولو حلف لا يركب دابة فركب دابة بسرج أو كاف أو ركب عربا لا يحنث كذا في المحيط  
\* حلف لا يركب مراكب فركب سفينة في الفتاوى حنث رواه هشام وقال الحسن في المجرى لا يحنث  
(٣) وعليه الفتوى كذا في الفتاوى الغيائية \* ولفظ (٤) ستور لا يتناول الابل الا اذا كان  
في موضع يركب الابل أيضا كذا في الوجيز للكردي \* ولو حلف لا يركب هذا السرج فزاد شيئا  
أو نقص فركب حنث ولو بدل الحناء لا يحنث والمعتبر في السرج هو الحناء كذا في الخلاصة \* اذا  
حلف ليركب هذه الدابة اليوم فأنق وحبس ولم يقدر على ركوبها اليوم حنث كذا في فتاوى  
قاضي خان \* حلف لا يركب هذه الدابة وهو راكبها فادام عليها حنث حلف لا يركب دابة فلان هذه  
فباع فلان دابته تلك فركبها لم يحنث حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة بين فلان وغيره لا يحنث  
حلف لا يركب دواب فلان فركب ثلاثا منها حنث كذا في السراجية \* من حلف لا يركب دابة فلان  
فركب دابة عبدا مؤذنا له مديون أو غير مديون لم يحنث عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا انه اذا كان  
عليه دين مستغرق لا يحنث وان نوى وان كان الدين غير مستغرق أو لم يكن عليه دين لا يحنث ما لم ينو  
كذا في الهداية \* حلف لا يركب سفينة الى بغداد فركبها حتى سافر اسختم خرج لم يحنث كذا في  
الحاوي \* في مجموع السوازل رجل قال كلما ركبت دابة فله على أن تصدق بها فركب دابة يلزمه  
التصدق بها فان تصدق بها ثم اشتراها فركب مرة أخرى لزمه التصديق بها مرة أخرى ثم وثم كذا في  
الخلاصة \* ولو قال ان ذهبت الى قرية كذا فركب بها لم يحنث كذا في العناية \* ولو له رجل  
اجلس فتعدي عندي فقال ان تعديت فعدي حنث فخرج الى منزله فتعدي لم يحنث بخلاف ما اذا قال ان  
تعديت اليوم كذا في الهداية \* ولو حلف لا يمشي على الارض فمشى عليها لم يحنث أو خفي يحنث  
ولو مشى على بساط لم يحنث ولو مشى على ظهر ازار (٥) حافيا أو متعليا يحنث كذا في الخلاصة  
(الباب الخامس في اليمين على الاكل والشرب وغيرهما)

الاكل هو اصال ما يحتمل المصغ بفيه الى جوفه هشمه أو لم يهشمه مضغه أو لم يعضه كالخبز واللحم  
(٢) لا يركب فرسا (٣) قوله وعليه الفتوى قال ط الذي في عرف مصر أن المراكب خصوص  
السفينة ولا يكاد يطلق على غيرها فينبغي اعتبار عرفهم عندهم اه (٤) دابة (٥) قوله ازار بكسر  
الهمزة وتشديد الجيم السطح كفي القاموس اه

المال وقبل البراعة يبطل السلم وان رد البراعة لا يبطل ولا يجوز الاستبدال بالسلم فيه ولا عن رأس المال ولو أعطاه السلم جيدا مكان الردى يجزى برب السلم على القبول عندنا وان أعطاه رديا مكان الجيد لا يجزى \* ولو كان السلم ثوبا جيدا فباعه بثوب ردي وقال خذ هذا وأرد عليك درهما فهذه ثمان مسائل أربعة في المذروعات وأربعة في المكيلات والموزونات أما المذروعات اذا كان السلم ثوبا فباعه المسلم اليه بزيادة وصفا أو ذرعا وقال خذ هذا وزدني درهما جازو يكون زيادة الدرهم بمقابلة الجودة والذرع الزائد \* ولو حلف بثوب ردي أو بماء أو نقص ذرعا فقال خذ هذا وأرد عليك درهما ففعل لا يجوز لانه أقال في الصفة والاقالة لا تصح فيما له حصه من رأس المال ورأس المال لا يقابل الصفة والذرع في المذروعات صفة \* ولو أعطاه الردى وقال خذ هذا ولم يقل وأرد عليك درهما فقبل جازو يكون ذلك ابراء عن الصفة ولو أبرأه عن السلم فيه جاز ولا يكون اقاله فكذا اذا أبرأه عن الصفة وان كان المسلم فيه من المكيلات أو الموزونات بان أسلم عشرة دراهم في عشرة أقدرة من الخطه فاني بحنطة جيدة وقال خذ هذا وزدني درهما

والفاكهة

لا يجوز لانه جعل الدرهم بمقابلة الجودة والجودة في الاموال الربوية عند المقابلة بحسنها لا قيمة لها \* ولو جاء باحد عشر قفيرا وقال خذ هذا وزدني درهما أو حاء تسعة أقدرة وقال خذ هذا وأرد عليك درهما فقبل جازو يكون ذلك اقاله السلم في قميز واحد واقالة السلم كما تجوز في الكل تجوز في البعض \* ولو جاء بعشرة أقدرة رديئة وقال خذ هذا وأرد عليك درهما لا يجوز لانه اقاله في الصفة \* وعن أبي يوسف وجه الله تعالى أنه يجوز في الفصول كلها \* ولو أسلم الى رجل دينه عليه وافتراق قبل النقد لا يجوز وان

بعد قبل الاقتران على ثلث لا يجوز وان تقدم قبل الاقتران وان صالح عن التسليم على رأس المال يكون باطلاً لا يسلم واد  
جاء المسلم اليه الى رب السلم ونسلي بينه وبين المسلم به يصير قابضاً بالتخلية كما في دين آخر \* ولو قال رب السلم كل مالي طيبك في  
غرائرك أو قال كله واعزله في بيتك ففعل لا يصير رب السلم قابضاً ولو دفع اليه غرائره وقال كل مالي طيبك في غرائري ففعل وورث  
السلم غائب لا يصير قابضاً ولو اشترى طعاماً بعينه على انه كره ودفع الغرائر الى (٩١) البائع وقال كله فيها يصير قابضاً

ولو دفع رب السلم غرائره الى المسلم اليه وفيها طعامه وقال كل مالي طيبك في الغرائر ففعل وورث السلم غائب اختلاف المشايخ فيه والصحيح انه يصير قابضاً \* ولو أمر رب السلم المسلم اليه ليطلع له الحنطة ففعل كان الدقيق للمسلم اليه \* ولو أمر رب السلم غلام المسلم اليه أو ابنته بقبض السلم ففعل كان جائزاً \* وجعل استقرض من رجل كرامن طعنه وقبضه ثم ان المقرض باع من المستقرض ما عليه والقرض قائم فيده جاز في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يجوز \* ولو باع المقرض السكر المقبوض جاز بالاجماع \* ولو كان القرض شيئاً لا يتعبد كالدراهم والدنانير فباع المقرض من المستقرض ما في ذمته جاز \* ولو استقرض من انسان كرامن قضا المقرض كرا بغير كيل جاز للمقرض أن يتصرف فيه قبل الكيل \* ولو اشترى كرا وقبضه لا يجوز له أن يتصرف فيه حتى يكيله \* رجل استقرض من رجل عبداً أو حيواناً أخريه قضي به دينه فقبضه وقضى به دينه كان عليه قيمته لان قرض الحيوان فاسد والقرض الماسد مضمون بالقيمة كالبيع بيعاً فاسداً ولا يجوز السلم في الطيور

والغماكه ونحوها \* والشرب ايصاله لا يحتمل المضغ من المائعات الى الجوف كالماء والنيذ واللين والعسل (٢) الخوض والسويق الخوض وغير ذلك فان وجد ذلك يثبت والا فلا اذا كان يسمى ذلك أكلاً أو شرباً في العرف والعادة فيثبت كذا في البدائع \* والذوق معرفة الشيء بفيه من غير ادخال عينه في حلقه كذا في الكافي \* ولو حلف لا يأكل هذه الجوزة أو هذه البيضة فابتاعها حنث كذا في السراج الوهاج \* ولو حلف على أن كل شيء لا يتأتى في المضغ بنفسه فاكل مع غيره فان كان مما يؤكل كذلك حنث في عينه نحو ان حلف ان لا يأكل اللبن فاكله بخبر أو تمر أو حلف لا يأكل هذا العسل فاكله كذلك حنث في عينه وان صب على ذلك ماء فشر به لم يحنث كذا في المحيط \* رجل حلف ان لا يأكل هذا اللبن فشر به لا يحنث ولو حلف أن لا يشرب فأتى بغيره وأكله لا يكون حنثاً وعلى هذا كل السويق وغير ذلك مما يؤكل ويشرب قالوا هذا اذا كانت اليمين بالعربية فان كانت بالفارسية فكل أو شرب كان حنثاً وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو حلف لا يأكل هذا الخبز فحرقه ودقعه وصب فيه الماء ثم شربه لم يحنث ولو أكله بلا حنث كذا في الخلاصة \* ولو حلف لا يأكل لبساً فطبخ به أرزاً فاكله قال أبو بكر البلخي لا يحنث وان لم يجعل فيه ماء وان كان يرى عينه كذا في الحاوي \* ولو حلف لا يأكل سمناً فاكل سويقاً قد أتى بسمن ولا يحنث له ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل ان أجزاء السمّن اذا كانت تستبين ووجد طعمه يحنث وان كان لا يوجد طعمه ولا يرى مكانه لم يحنث كذا في البدائع \* رجل حلف أن لا يأكل رباباً كل عصيدة جعل فيها الرّب قالوا لا يكون حنثاً في عينه الا ان يكون الرّب قائماً بعينه على العصيدة كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو حلف لا يأكل زعفراناً فاكل كعكاً على وجهه زعفران يحنث كذا في فتح القدير \* ولو حلف لا يأكل سكرافاً فخذ سكرافاً في الفم ومعه حتى ذاب فابتاعه لم يحنث كذا في الخلاصة \* حلف أن لا يأكل خلافاً كل سكباجة لا يكون حنثاً لانه لا يسمى حلاً كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا عقد عينه على ما هو مأكل بعينه ينصرف الى أن كل عينه واذا عقد على ما ليس مأكل بعينه أو على ما يؤكل بعينه الا انه لا يؤكل كذلك عادة ينصرف الى أن كل المتخذ منه كذا في الوجيز للكردي \* حلف لا يأكل من هذه النخلة أو السكرم فاكل مرطها أو تمرها أو جوارها أو طلعها أو بسرّها أو دبس يرج من تمرها أو عنبه أو عصيره حنث لكن الشرط أن لا يتغير بصفة واحدة حتى لا يحنث بالبيذ والناطف والخل والدبس المطبوخ كذا في الكافي \* ولو أكل من عين النخلة لا يحنث هو الصحيح كذا في النهر الفائق \* ولو حلف لا يأكل من هذه المدر شيئاً فهو على ما بطع فيها كذا في محيط السرّسي \* ولو حلف لا يأكل من هذا القدر وقد اغترف منها قبل عيسه قصعة فاكل ما في القصعة لا يحنث كذا في الخلاصة \* رجل حلف لا يأكل البطيخ فاكل (٣) حذجة قالوا لا يحنث في عيسه منهم الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وهذا اذا كان يحمل لا يسمى بطيخاً ولو حلف

(٢) قوله الخوض يعني غير الجامد تأمل (٣) قوله حذجة في العاموس الحذج محرّكة حمل البطيخ مادام رطباً اهـ

ولا في لحومها وان كان شيئاً لا يتفاوت كالعصور \* رجل أسلم في طعام قرية بعينها أو مصر بعينه كان فاسداً وان أسلم في طعام ولاية فهو خراسان وما وراء النهر كان جائزاً \* واذا أسلم في شيء وأخذ بالسلم كفيلاً ثم صالح الكفيل رب السلم على رأس المال يتوقف ذلك على اجازة المسلم اليه كانت الكفالة بامرّه أو بغير أمرّه ان أجاز الصلح جاز الصلح على رأس المال وان لم يجز بطل ويبقى السلم في حاله في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى \* وكذا لو صالح أجنبي رب السلم على ذلك هذا اذا كان رأس المال من النقود فان كان عيناً كالعبد والثوب



وتحويهما يتوقف الصلح على اجازة السلم اليه في قولهم وان اقال الكفيل وقبل رب السلم اختلاف المشايخ فيه قال بعضهم هي والصلح سواء وقال بعضهم تتوقف في قولهم \* رجلان \* للمسا إلى رجل في طعام فصالحه أحدهما على رأس المال أي على حصته من رأس المال يتوقف الصلح على اجازة الشريك في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ان أجازا زعماهما ويكون المقبوض من رأس المال وما بقي من السلم بينهما وان رد الشريك بطل الصلح ويبقى (٩٢) السلم \* رجل وكل رجلان يسلم له عشرة دراهم في كرحنطة قاسم الوكيل

ودفع الدواهم من مال نفسه جاز ورجع بالدواهم على الموكل كالوارث اذا قضى دين الميت من مال نفسه كان له أن يرجع في التركة ولهذا الوكيل أن يقبض السلم واذا قبض كان له أن يحبس عنه الأمر حتى يستوفي الدراهم فان هلك المقبوض في يده ان هلك قبل أن يحبس من الموكل به هلك أمانة وان هلك بعد الحبس قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يهلك هلاك الرهن وقال محمد رحمه الله تعالى يسقط الدين قلت قيمة الرهن أو كثرت كما يسقط الثمن بهلاك المبيع قبل القبض وذكرة خمس الأمانة السرخسي رحمه الله تعالى ان هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* رجل وكل وكيلان يأخذاه عشرة دراهم في كرحنطة ففعل كان العقد للوكيل دون الأمر \* الوكيل بالسلم اذا قبض المسلم فيه أدون من المشر وط جاز ويكون ضامنا للموكل مثل المشر وط كما اذا أبرأه عن السلم في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى \* وكذا لو وهب الوكيل من السلم اليه السلم قبل القبض أو اقال السلم أو احتال بالسلم على رجل وأبرأ المسلم اليه جاز ويكون ضامنا للموكل مثل السلم في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا تصح هذه التصرفات

لايا كل هذه الخدجة قاطبا بعدما تبطلت اختلافوا فيه والصحيح انه لا يكون حائشا \* حلف أن لايا كل من هذه المطخعة قاطبا منها خدجة أو بطيخا كان حائشا كل لو حلف أن لايا كل من هذه الشجرة قاطبا مما يخرج منها كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو لم يكن للشجرة ثمرة تنصرف اليمين إلى ثمنها كذا في التبيين \* ولو حلف لايا كل من هذه الشجرة قاطبا خدجنا من أغصانها وصله بشجرة أخرى فادرك ذلك الغصن وأثرها كل من ذلك الثمر اختلاف المشايخ فيه قال بعضهم يحنت وقال بعضهم لا يحنت والمسئلة في السير الكبير \* ولو حلف لايا كل من هذه الشجرة فوصل بها غصن شجرة أخرى بان حلف على شجرة التفاح فوصل بها غصن شجرة الكمثرى ينظر ان سمي الشجرة باسم ثمرة هاجع الاشارة اليها في اليمين بان قال لا آكل من هذه الشجرة التفاح لا يحنت وان اقتصر على الاشارة وتسمية الشجرة ولم يتعرض لثمرها بان قال لا آكل من هذه الشجرة وباقي المسئلة يحالها يحنت وعلى قياس ما تقدم يجب أن يكون فيه اختلاف المشايخ كذا في الظهيرية \* حلف لايا كل هذا الطلع فصار بسرا أو البسر فصار رطبا أو الرطب فصار تمرا أو العنب فصار زيبا أو عصيرا أو اللبن فصار شيرا أو زيدا أو سمنا أو أقطا أو مصلافا كله لم يحنت كذا في التمر تاشي \* اذا حلف لايا كل لحم هذا الجمل فصار كبشافا كله حنت كذا في الجوهرة النسيرة \* رجل حلف أن لايا كل هذا اللبن ففعله جبننا أو كله لا يحنت في يمينه الا أن ينوي أكل ما يتخذ منه كذا في فتاوى قاضي خان \* والاصل في جنس هذه المسائل أنه اذا عقد اليمين على عين موصوفة بصفة فان كانت الصفة داعية الى اليمين تفيد اليمين ببقائه والافلا كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* حلف لايا كل من زهر هذه الشجرة فاكل بعصا صار لوزا أو مشمشا لم يحنت كذا في محيط السرخسي \* ولو حلف لايا كل - وزا فاكل منه رطبا أو ياسا - حنت وكذلك اللوز والفسق والتين وأشياء ذلك وان حلف لايا كل خبيصا فاكل منه ياسا أو رطبا حنت كذا في المبسوط \* ولو حلف لايا كل رطبا ولا بسرا ولايا كل رطبا أو بسرا فاكل مذنبا حنت في يمينه وهذه المسئلة على أربعة أوجه اذا حلف لايا كل بسرا فاكل بسرا مذنب وهو الذي عامته بسرو فيه شيء من الرطب حنت في يمينه في قولهم وكذلك اذا حلف لايا كل رطبا فاكل رطبا مذنب وهو الذي عامته رطب وفيه شيء من البسر حنت في قولهم ولو حلف لايا كل بسرا فاكل رطبا فيه شيء من البسر يحنت في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولا يحنت في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى والرابعة اذا حلف لايا كل رطبا فاكل بسرا فيه شيء من الرطب حنت عندهما والحاصل ان الغلبة اذا كانت للمعقود عليه حنت عند الكل وان كانت الغلبة لغير المعقود عليه يحنت عندهما هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* ولوأكل البسر المذنب أو الرطب المذنب جزأ فجزأ منقردا بان مير الرطب المذنب أحوافا كل كل جزء منهما منفردا يحنت بالاتفاق كذا في التتارخانية \* ولو حلف لايا كل عسلا فاكل عسلا لا يحنت ولو حلف لايا كل عسلا فاكل رطبا لا يحنت وهو على الرطب كلها من الخضراوات وان أكل ياسا من ذلك لا يحنت ولوأكل عسلا لا يحنت الا أن ينويه كذا في التتارخانية ناقلا عن الحجة \* سئل

من الوكيل وعلى هذا الخلاف الوكيل بالبيع اذا فعل ذلك في الثمن وأجمعوا شيخ على ان رب السلم اذا قبض السلم أو الموكل بالبيع اذا قبض الثمن أو أبرأ المشتري عن الثمن أو اشترى بذلك الثمن شيئا من المشتري أو صالح من الثمن على شيء جاز وأجمعوا على ان الثمن لو كان عينا فوهبه الوكيل من المشتري قبل القبض لا تصح هبته وعلى أن الثمن لو كان عينا من المعقود فقبضه ثم وهبه من المشتري لا يصح وما ذكرنا في الثمن فذلك في السلم أيضا ولو كان للمشتري دين مثل الثمن على

الموكل يصير الثمن قصاصا بدين الموكل في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويضمن الوكيل للموكل مثل ذلك وان كان دين المشتري على الوكيل والموكل جميعا يصير الثمن قصاصا بدين الموكل حتى لا يضمن الوكيل شيئا ولو أحال الوكيل الثمن على رجل عندهما تصح الحوالة كان المحتال عليه ملتثما من المشتري أو دونه \* والاب والوصي اذا أجلا أو أبرأ ما هو واجب للصبي بعقد هما يكون على الخلاف وان لم يكن واجبا بعقد هما لا يصح بالاجماع وكذا اذا قبل الحوالة على شخص (٩٣) دون المحيل في الملاءة ان وجب بعقد هما

فهو على هذا الخلاف وان لم يكن واجبا بعقد هما لا يصح في قولهم والوكيل بالشراء اذا أقال البيع لا تصح اقالته في قولهم \* رجل وكل رجلين أن يسلما له عشرة دراهم في كرحنطة فأسلم أحدهما لا يجوز وان أسلما جميعا ثم تاركة أحدهما لا يجوز في قولهم واذا وكل رجلان يسلم له عشرة دراهم من الدين الذي له عليه في كرحنطة فأسلم لا يكون السلم للآخر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* الوكيل بالسلم اذا أسلم وتحمل الغبن الفاحش لا يجوز لانه وكيل بالشراء فلا يحمل منه الا ما يتغبن فيه الناس \* الوكيل بالسلم اذا أسلم الى نفسه أو مقاضاه أو عبده لا يجوز وان أسلم الى شريك له شركة عنان جاز اذا لم يكن ذلك من تجارتها وان أسلم الى ولده أو زوجته أو أحد أبويه لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لصاحبيه رحمه الله تعالى \* رجل وكله رجلان كل واحد منهما أن يسلم له عشرة دراهم في طعام ليل واحد منهما على حدة فأسلم لهما في عقد جاز وان خلط الدراهم ثم أسلم كان السلم له ويكون ضامنا لهما ما بالخلطة \* رجل دفع الى رجل دراهم فامر به أن يسلم له في حنطة فأسلم الوكيل ان تصادق

شيخ الاسلام أبو بكر محمد بن الفضل عن حلف لا يا كل عني فا كل حنثا هل يحنث أم لا قال يحنث وان حلف لا يا كل حنثا فا كل عني لم يحنث والحنث الحصرم هكذا في الظهيرية \* ولو حلف لا يا كل من هذه الشاة ينصرف الى اللحم دون ما يخرج منها وكذا في الخلاصة \* ولو قال مما يخرج من هذه الشاة أو من نزلها حنث في اللبن والمخيض والزبد دون السمن والشيراز كذا في العتائية \* وكذا لو قال لا يا كل من نزل هذه البقرة فا كل من مخيضها الذي يقال له بالممارسة دوع زده يحنث لانه من نزلها ولو كل من مرقة تخذ من مخيضها يقال له بالفارسية دوع آبه لا يحنث لانه صار شيئا آخر كذا في الخلاصة \* ولو حلف لا يا كل دهننا يحنث با كل دهن الكراع \* ولو حلف لا يا كل من حلوا هذا السكرم وحامضه فا كل من بسر وعنبه يحنث \* ولو حلف لا يا كل من هذا المسلوخ فا ذبيت الية هذا المسلوخ حتى صارت دهننا فا كل لا يحنث كذا في الخلاصة \* ولو حلف لا يا كل من السمسم فا كل من دهنه لا يكون حائشا وكذا لو حلف لا يا كل من هذه الدجاجة فا كل من بيضها أو فرخها لا يكون حائشا وكذا لو حلف لا يا كل من هذه البيضة فا كل من فرخها لا يكون حائشا كذا في فتاوى قاضي خان \* وان حلف لا يا كل لحماي لحم أكل من جميع الحيوانات غير السمك حنث سواء أكله طيخا أو مشويا أو قديدا أو سواء كان حلالا أو حراما كالميتة ومتر وك التسمية وذبيحة المجوسي وصيد المحرم فاما السمك وما يعش في الماء فلا يحنث وان نوى السمك يحنث هكذا في الاختيار شرح المختار \* قالوا لو كان الحالف خوار زميافا كل السمك يحنث لانهم يسمونه لحما كذا في محيط السرخسي وان أكل لحم خنزير أو لحم انسان يحنث والصحيح أنه لا يحنث بل لحم الخنزير والآدي لان أكله ليس بمتعارف ومبنى الايمان على العرف وذكر الازهد العتابي أنه لا يحنث وعليه الفتوى كذا في الكفاية \* ولا يحنث با كل النىء وبه قال أبو بكر الاسكاف وهو الاظهر وعليه الفتوى كذا في الوجيز للكردي \* ولو أكل ما يكون في الحشوم من الكرش والكبد والطحال يحنث في جميعه وهذا بناء على عرف أهل الكوفة فان هذه الاشياء في عرفهم كانت تباع مع اللحم وتستعمل استعمال اللحم فاما في عرفنا فلا يحنث في جميعه كذا في المحيط \* وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاطى \* ولو أكل الرأس والا كراع يحنث ولا يحنث با كل الشحم والالية الا اذا نوى في اللحم بخلاف شحم الطهر حنث به بلانية كذا في فتح القدير \* ولو أكل الحرة التي في وسط الالية حنث كذا في الخلاصة \* حلف لا يا كل لحم شاة فا كل لحم عنز يحنث وقال الفقيه أبو الليث لا يحنث مصر يا كان الحالف أو قرويا وعليه الفتوى كذا في فتح القدير \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع اذا حلف الرجل لا يا كل لحم دجاج فا كل لحم الديك يحنث في جميعه \* الاصل في جنس هذه المسائل أن اليمين متى أضيفت الى اسم جنس يدخل تحت اليمين الذكر والانثى من ذلك الجنس ومتى أضيفت الى اسم ذكر على الخصوص لا يدخل تحت اليمين الانثى وكذلك اذا أضيفت الى اسم الانثى على الخصوص لا يدخل تحت اليمين الذكر وكون الاسم خاصا للانثى لا يعرف بعلامة الهاء لانه لا يمكن ان يكون مشترك لانه قد يكون للتأنيث وقد يكون للافراد وانما يعتبر فيه الوضع وانه يتلقى من قبل النقل فلو حلف لا يا كل

الوكيل والموكل أنه نوى السلم للموكل كان السلم للموكل وان تصادقا أنه نوى السلم لنفسه كان السلم للوكيل ويضمن الدراهم للموكل ولو تكاذب الوكيل والموكل في نيته يحكم العقد وان تصادقا أنه لم تحضر النية قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يحكم النقد وقال محمد رحمه الله تعالى يكون القول للوكيل وان وكل رجلا بشراء شيء ثم تصادقا أنه لم تحضره النية اختلف المشايخ فيه قال بعضهم هو على الخلاف وقال بعضهم يكون القول للوكيل عند الكل والوكيل بشراء شيء بعينه اذا اشترى ثم قال اشترى بذلك لنفسى وصدة الموكل كان مشتريا



للموكل \* رجل دفع الى رجل عشرة دراهم ليشتري له بها ثوبا قد سماه فانفق الوكيل على نفسه دراهم الموكل واشترى ثوبا بثلث دراهم نفسه كان الثوب المشتري للاثم لان الوكيل قد سبب له الدراهم فبطل لو كاله لا كها \* ولو اشترى ثوبا للاثم ونقد الثمن من مال نفسه وامسك دراهم الاثم كان الثوب للاثم ويطيب له دراهم الموكل استحسانا كالوارث أو الوصي اذا قضى دين الميت من مال نفسه \* ولو دفع رجل الى رجل دراهم (٩٤) وأمره بان ينفقها على عيال الاثم فانفق المأمور دراهم نفسه

وامسك دراهم الموكل فكذلك الجواب ولو أنفق الوكيل دراهم الاثم في حاجته صار ضمانا فان أنفق من دراهم نفسه على عيال الاثم بعد ذلك ذكر في النوادر أن على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يخرج عن الضمان وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا يخرج \* الوكيل بالشراء اذا أخذ السلعة على سوم الشراء فراه الموكل فلم يرض وردها على الوكيل فهلكت عند الوكيل قبل أن يردها على البائع ضمن الوكيل قيمة السلعة للبائع ولا يرجع بها على الموكل اذا لم يكن الموكل أمره بالانخذ على سوم الشراء والاثر بالشراء لا يكون أمرا بالانخذ على سوم الشراء فان كان الاثم أمره بالانخذ على سوم الشراء فهلكت عند الوكيل كان للوكيل أن يرجع بها على الموكل \* رجل أمر تلميذه أن يبيع الامتعة ويدفع الثمن الى فلان فباع وامسك الثمن حتى هلك لا يضمن بتأخير الاداء \* رجل دفع الى رجل عشرين درهما ليشتري له بها أضحكة فاشترى بخمسة وعشرين لا يلزم الاثم وان اشترى بتسعة عشر ما يساوي عشرين يلزم الاثم وان كانت لا تساوي لا يلزم \* رجل قال لا اشتري هذا الثوب بعشرة

لحم دجاجة فاكل لحم الديك لا يحنث وكذلك اذا حلف لا يا كل لحم ديك فاكل لحم دجاجة لا يحنث قال واذا حلف لا يا كل لحم جمل أو حلف لا يا كل لحم بعير أو حلف لا يا كل لحم ابل أو حلف لا يا كل لحم جزور دخل تحت اليمين الذكر والانثى وكذلك يدخل تحت اليمين اليمنى واليسرى ولو حلف لا يا كل لحم يحنث فاكل لحم عرابي أو حلف لا يا كل لحم عرابي فاكل لحم يحنث لا يحنث في يمينه ولو حلف لا يا كل لحم ناقصة فاكل لحم الذكركرم من العراب أو البخت لا يحنث ولو حلف لا يا كل لحم بقرة فاكل لحم الانثى منه أو لحم الذكركري يحنث في يمينه وكذلك اذا حلف لا يا كل لحم بقرة فاكل لحم ثور يحنث لان البقرة اسم جنس والتاء فيها لافراد ولو حلف لا يا كل لحم ثور فاكل لحم أنثى لا يحنث ولو حلف لا يا كل لحم بقرة فاكل لحم جاموس لا يحنث في يمينه هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع \* وفي الحاوي أنه يحنث بخلاف ما لو حلف لا يا كل لحم جاموس فاكل لحم البقر يحنث والجاموس اسم نوع والأصح ما ذكر في الجامع كذا في المحيط \* قال رضي الله عنه وينبغي أن لا يحنث في الفصلين لان الناس يفرقون بينهما كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو حلف لا يا كل من هذا اللحم شيئا فاكل من سرقته لا يحنث ان لم يكن له نية المرقعة كذا في الخلاصة \* رجل حلف أن لا يا كل من اللحم الذي يجيء به فلان فباع فلان بطعم فشواه ووضع تحته خبزا وجعله جوذا يافا كل الخالف من الجوذا الذي أصابه دسم اللحم كان حائشا كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال كذا لمأفك من عبيدي حرقا كل لمازله بكل لقمة عتق عبد كذا في الظهيرية \* ولو حلف لا يا كل شحم البطن حنث وان أكل شحم الظهر وهو الذي خالطه لحم لم يحنث عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الصحيح كذا في الكافي \* ولو عزل شحم الظهر وأكله لا روية في هذا عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولقائل أن يقول عده لا يحنث \* وفي الخلاصة الخانية هذا اذا حلف بالعربية وان حلف بالفارسية فاكل شحم الظهر قالوا لا يحنث لان اسم يمينه لا يتناول شحم الظهر كذا في التتارخانية \* ولو حلف لا يا كل شحم افاكل الية لم يحنث لان الية غير اللحم والشحم اسم عام وعرفا هكذا في الكافي \* ولو حلف لا يا كل طعاما فان ذلك يقع على ما يؤكل على سبيل الادام مع الخبز ولا يقع على الهليلج والسقمونيا كذا في البدائع \* ولو حلف لا يا كل هذا الطعام ان لم يوقته بوقت مهلك ذلك الطعام أو أكله غيره أو مات الخالف حنث في يمينه وان وقته بوقت فقال لا يا كل هذا الطعام اليوم فبات الخالف قبل مضي اليوم لا يحنث بالاجماع وان هلك ذلك الطعام قبل مضي اليوم لا يحنث قبل مضي اليوم بالاجماع حتى لا تلزمه الكفارة ولو عجلها لا يجوز واذا مضى اليوم اختلفوا فيه قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا تلزمه الكفارة كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو حلف لا يا كل طعاما ينوي طعاما بيمينه أو حلف لا يا كل لما ينوي لما بيمينه فاكل غير ذلك لم يحنث كذا في المبسوط \* روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فممن حلف لا يا كل طعاما فاضطر الى ميتة فاكل منها لم يحنث وقال الكرخي وهو عدي قول محمد رحمه الله تعالى وروى ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى أنه يحنث كذا في البدائع \* ولو حلف لا يا كل الطعام فاكل منه شيئا سيرا حنث وكذلك لو حلف لا يشرب الماء فان عنى الماء كله أو

الطعام

دراهم فاشترى له باحد عشر وأخبر الاثم بذلك فقال له الاثم خذ درهما آخر

ودفع اليه الدراهم وخذ الثوب فافترقا كان الثوب للاثم وبنعقد البيع بينهما بالتعاطي \* رجل في يده ثوب فقال وكفى فلان ببيعه وأن لا أنقص من عشرة دراهم فطلب منه انسان بتسعة واشتراه فان وقع في قلب المشتري أن الوكيل انما قال ذلك لير وجه بعشرة وسع المشتري أن يشتريه بتسعة لان الوكيل فعل ما هو معتاد عند الناس فاذا وقع في قلبه ذلك وسعه أن يشتريه وان لم يقع لا يسعه \* رجل

يده جاز على الاثم لان في الوجه الاول لما اشأوا في عبد سليم تقيدت الوكالة بصفة السلامة وفي الوجه الثاني الوكالة مطلقة فجاز شراؤه على  
الاثم اذا اشتراه بمثل قيمته \* رجل باع عبده ثم أمر انسانا بان يشتريه عبدا فاشترى الوكيل ذلك العبد لايحوز على الاثم \*  
رجل أمر غيره ببيع أرض فيها أشجار أو ببناء فباع المأمورا الأرض بيناتها وأشجارها (٩٥) ثم اختلفوا في مال موكل كنته نيته

عند التوكيل عن بيع الاشجار  
والبناء وأنكر الوكيل كان القول  
قوله لانه أنكر التوكيل ببيع  
الاشجار ويأخذ المشتري الأرض  
بخصتها من لثمن ان شاء ولا يفسد  
البيع ومسائل الوكالة تأتي في  
كتابها ان شاء الله تعالى \* المسلم  
اليه اذا وجد رأس المال ستوفة  
أو رصاصة ان كان ذلك قبل  
الافتراق واستبدل مكانها حاز وان  
كان بعد الافتراق ففسد السلم وان  
استحق رأس المال فجاز المستحق  
قبل الافتراق أو بعده جاز وان لم  
يجز أخذ ذرأهمه ان كان قبل  
الافتراق واستبدل جاز وان كان  
بعد الافتراق لم يجز وان وحدها  
زبوا فتحوز بها قبل الافتراق  
وبعده وان ردها واستبدل مكانها  
ان كان قبل الافتراق جاز وان  
استبدل بعد الافتراق فكذلك في  
قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله  
تعالى قل المردود أكثر وقال زفر  
رحمه الله تعالى يبطل السلم بقدر  
المردود قل أكثر وقال أبو حنيفة  
رحمه الله تعالى ان كان المردود قليلا  
لا يبطل وان كان كثيرا يبطل بقدر  
المردود وما دون النصف قليل وما  
فوقه كثير وعنه في النصف  
روايتان وان جاء المسلم اليه بزيوف  
وأسكر رب السلم لم أن يكون  
الزيوف من دراهمه فالقول

الطعام لم يحنت بهذا كذا في المبسوط \* الاصل ان كل شيء يأكله الرجل في مجلس أو يشربه في شربة  
فالخلف على جميعه ولا يحنت باكل بعضه لان المقصود الامتناع عن كله وكل شيء لا يطاق أكله في مجلس  
ولا شربه في شربة يحنت باكل بعضه لان المراد باليمين الامتناع عن أصله لانه جميعه لان ما عتق فعله  
في الغالب لا يقصد باليمين \* حلف لا يأكل ثم هذا البستان أو ثمرة هاتين التختين أو من هذين الرغيفين  
أو من لبن هاتين الشاتين أو من هذا الغنم فكل بعضه يحنت ولو حلف لا يأكل كل سمن هذه الخاوية  
فكل بعضه حنت ولو حلف لا يأكل كل هذه البيضه لا يحنت حتى يأكل كلها وكذلك لو حلف لا يأكل  
هذا الطعام فان كان يقدر على أكل كله دفعه واحدة لا يحنت حتى يأكل كله وان لم يقدر حنت  
باكل بعضه وفي رواية ان كان الشيء يمكنه أن يأكله في جميع عمره لا يحنت ما لم يأكل كله والاول أصح  
وهو المختار لما ينحنا وعن محمد رحمه الله تعالى لو حلف لا يأكل لحم هذا الجزور فهو على بعضه لانه  
لا يمكنه استيعابه دفعة كذا في محيط السرخسي \* اذا حلف لا يأكل هذه المائة فأكلمها الاحبة أو  
حبنتين حنت استحسانا وان ترك أكثر من ذلك لم يجز العرف أن يتركه الا كل لا يحنت وكذلك لو  
حلف لا يأكل هذا الشعير فأكلمه الاحبة أو حبنتين يتركه ما فاه يحنت في عينه كذا في المحيط \* حلف  
لا يأكل هذا الرغيف فأكلمه الا قليلا منه يحنت الا اذا نوى الكل وهل يصدق قضاء فيه روايتان كذا  
في الوجيز للكردي \* ولو قال ان أكلت هذا الرغيف فامرأته طالق ثم قال ان لم آكله فعبده حرق الحيلة  
في ذلك حتى لا يعتق عبده ولا تطلق امرأته أن يأكل النصف ويترك النصف كذا في المحيط \* ولو حلف  
بأكل هذا الرغيف فأكلمه الا كسرة كان بارا الا أن ينوى أن لا يترك شيئا من الرغيف كذا في  
فتاوى قاضي خان \* والصحيح في قوله هذا الرغيف عليه حرام أن لا يحنت باكل البعض \* قال غيره  
والله لا آكل من طعامك فان أكلت منه فهو على حرام فكل لقمة حنت في اليمين الاولى فان عاد  
فاكل حنت في اليمين الثانية أيضا ويلزمه كفارتان كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال لعبديه  
أيكأكل هذا الرغيف اليوم فهو حرقا كلاه لم يعتقوا ولو كان بحال لا يطيق أحدهما أكله فأكله  
عاقب لالة الحال كذا في شرح الجامع الكبير للحصري في باب اليمين التي تقع على الواحد أو على  
الجماعة ولو قال لامرأته ان أكلت ما هذين الرغيفين فعبدي حرقا كالتكر واحدة منهما رغبة واعتق  
العبد وكذلك لو أكلت احدهما الرغيفين الاشياء أو أكلت الباقي الاخرى يحنت كذا في محيط  
السرخسي \* ذكر في الاصل اذا قال نسائه أيتسكن أكلت من هذا الطعام فهي طالق فان جميعا  
طلقن ولو قال أيتسكن أكلت هذا الطعام ولم يقل من الطعام فان كان ينظر ان كان الطعام كثيرا  
بحيث لا يقدر الواحد على أكله طلقن وان كان الطعام قليلا بحيث يقدر الواحد على أكله لا يقع  
الطلاق عليهن اذا كان كذا في المحيط في الفصل السابع \* ان حلف طائعا أو مكرها أن لا يأكل  
شيئا سماه فأكلمه حتى أكله حنت وكذلك ان أكله وهو معمي عليه أو مجنون أو أوجرا أو صب في  
حلقه مكرها وقد حلف لا يشربه لا يحنت ولكن لو شرب منه بعد هذا حنت كذا في المبسوط \*  
حلف أن لا يأكل كل ملحفا كل طعاما ان لم يكن ملحفا لا يكون حادثا وهو المختار وان كان ملحفا كان

قول المسلم اليه مع عينه الا أن يكون قبض وأقر أنه قبض رأس ماله أو أقر أنه قبض حقه أو أقر أنه استوفى رأس المال فينشأ لا يقبل قول  
المسلم اليه \* ولو أقر قبض الدراهم ثم ادعى أنه وجدها بوقا قبل قوله وان ادعى أنها ستوفة لا يقبل وان قبض ولم يقر بشيء  
ثم ادعى أنها ستوفة قبل قوله \* ولو وجد بعض المقبوض ستوفة فقال رب السلم هي دراهمي لكانها هي ثلث رأس المال ولو  
عليك ثلث السلم وقال المسلم اليه هي نصف رأس المال وعلى نصف السلم كل القول قول المسلم اليه وان وجد بعض رأس المال





وقر حطب كان على البائع أن يأتيه إلى منزل المشتري عرفاً حتى لو هلك في الطريق بهلك على البائع كما لو استأجر دابة إلى مضر كذا فقد سئل المصنف  
 كان له أن يبلغ عليها إلى منزله استحسننا ولو اشترى وقر حطب على أن يوفيه في منزله جازاً استحسننا وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما  
 الله تعالى \* ولو اشترى وقر حطب على أن يحمل البائع إلى منزل المشتري بقصد البيع \* رجل اشترى شيئاً على أن يوفيه الثمن في بلد  
 كذا أن كان الثمن مؤجلاً جازاً داخل الأجل أن كان الثمن شيئاً حراً ومؤنة (٩٧) كان عليه الأبقاء في المكان المشروط

وفيما لا حمل له ولا مؤنة لصاحب  
 الدين أن يطالبه في أي مكان شاء  
 وإن لم يكن الثمن مؤجلاً أو كان  
 الأجل مجهولاً يصح البيع كان له  
 حمل ومؤنة أو لم يكن \* وعن أبي  
 يوسف رجه الله تعالى إذا لم يكن له  
 حمل ومؤنة جازاً استحسننا وله أن  
 يطالب حيث شاء

### (كتاب البيع)

البيع لا ينعقد إلا بلفظين ينبئان عن  
 التملك والتملك على صيغة الماضي  
 أو الحال نحو أن يقول البائع بعث  
 منك هذا بكذا أو يقول أبيعك  
 هذا بكذا ويقول المشتري اشتريت  
 أو قبلت أو رضيت أو أجزت \* ولا  
 ينعقد بلفظة الأمر بأن قال  
 المشتري بعني هذا الثوب  
 بكذا فيقول بعث أو يقول البائع  
 اشترني هذا العبد بكذا فيقول  
 اشتريت وكلا لا ينعقد بلفظة الأمر  
 لا ينعقد بلفظة الاستقبال نحو أن  
 يقول البائع سأبيعك هذا العبد  
 بكذا فيقول المشتري اشتريت  
 وقد يكون البيع بالأخذ والعطاء  
 من غير لفظ البيع ويسمى هذا  
 البيع بيع التعاطي واختلاف  
 المشايخ رجه الله تعالى فيه قال  
 بعضهم هذا البيع يختص بالأشياء  
 الخسيسة كالبقول والاعمال والخبز  
 والخطب وقال بعضهم ينعقد في  
 الكل واليه أشار في الجامع

القرص خبز مطلق والميسر خبز وزيادة كذا في الفتاوى الكبرى \* وإن أكرخ خبز القضاة لا يحنث  
 إلا إذا نواه كذا في الهداية \* إذا حلف لا يأكل خبز فلانة فالخبرة هي التي تضرب الخبر في التزويدون  
 التي تمنحه وتموه للضرب فالأكل من خبز التي ضربته حنث والافلا كذا في الظهيرية \* رجل حلف  
 أن لا يأكل خبزاً فأكل نريد الأيمن في عينه وكذا لو أكل لا كشة يحنث في عينه \* رجل حلف أن لا  
 يأكل مرققة فأكل سبوس أب أو لطف لا يكون حائشاً \* لو حلف أن لا يأكل هذا الخبر فأكله بعد ما تفتت  
 لا يحنث كذا في فتاوى قاضيان ولو أكل العصيدة أو التتماج لا يحنث ولو حلف لا يأكل خبزاً فأكل  
 سبوساً يقال بالفارسية سبوسة قال محمد رجه الله تعالى ينبغي أن يحنث كذا في الخلاصة \* سئل  
 الخجندی رجه الله تعالى عن حلف لا يأكل خبزاً وعرفاً كل أحدهما فقال لا يحنث ما لم يأكلهما  
 كذا في اليتيمة \* ولو حلف لا يأكل الشواء ولا نية له يقع على اللحم خاصة دون الباذنجان والجزر  
 المشوي لأن ينوي كل ما يشوي من بيض وغيره فتعمل نية كذا في الكافي \* أن حلف أن  
 لا يأكل رأساً من نوى الرأس كلهما من السمك والغنم وغیره فأكل ذلك أكل حنث وإن لم يكن له  
 نية فهو على الغنم والبقر خاصة في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رجهما الله  
 تعالى اليمين اليوم على رؤوس الغنم خاصة كذا في البدائع \* وهذا اختلاف عصر وزمان لأن  
 العرف في زمانه فبهما وفي زماننا يقع على حسب العادة كذا في الهداية  
 ولا يدخل في اليمين رؤوس الجراد والسمك والعصافير بالاجماع وكذا رؤوس الابل لا تدخل بالاجماع  
 ولو حلف لا يأكل بيضا ولا نية له فهو على بيض الطير كله الأوز والدجاج وغيره ولا يحنث في بيض  
 السمك لأن ينويه كذا في السراج الوهاج \* حلف أن لا يأكل طبعاً من نوى جميع المطبخات  
 فهو على ما نوى وإن لم ينو شيئاً فهو على اللحم المطبوخ استحسننا قالوا وهذا إذا طبخ اللحم بالماء أما  
 القلية اليابسة فلا تسمى مطبوخة واللحم بالماء فأكل المرققة مع الخبز ولم يأكل اللحم كان حائشاً  
 كذا في فتاوى قاضيان \* ولو حلف لا يأكل من طبع فلانة فحنث له قدر ما طبخها غير ما لم يحنث  
 وإذا قال أكرز ديك كرم كرده أو نحو ذلك فحنث قدر ما طبخها غير ما لم يحنث لأن قوله  
 كرم كرده أو يراد به عرفاً بخرجه أو كذا في المحيط \* ولو حلف لا يأكل الخلاء فالأصل في هذا  
 أن الخلاء عندهم كل حلوليس من جنسه حامض وما كان من جنسه حامض فليس يحلوه والمرجح  
 فيه إلى العرف فحنث بالكل الخبيص والعسل والسكر والتأطف والرب والتمر وأشبه ذلك وكذا  
 روى المعلى عن محمد رجه الله تعالى إذا أكل قنبراً طيباً أو يابساً لأنه ليس من جنسه حامض فيخاص  
 معنى الخلاوة فيه ولو أكل عنباً حلواً أو بطيخاً حلواً أو رماناً حلواً أو أجاصاً حلواً لم يحنث لأن من  
 جنسه ما ليس بحلواً فليخص معنى الخلاوة فيه وكذا الزبيب ليس من جنسه ما هو حامض  
 وكذا لو حلف لا يأكل خلاوة فهو مثل الخلاء ولو حلف لا يأكل حبا فأكل كل ما هو حبيب أو غيره  
 مما يأكله الناس عادة يحنث فإن عني شيئاً من ذلك بعينه أو سمياً حنث فيه ولم يحنث في غيره ولا يحنث

(١) أن أكلت من القدر الذي حنثت (٢) لأنه لا يراد بالتسخين الطبخ

(١٣ - (الفتاوى) - ثاني)

السغدي رجه الله تعالى هذا البيع لا يكون إلا بقبض البئذ من جميعا \* وقال بعضهم قبضه أحدهما يكفي وينعقد البيع بالهبة بشرط  
 العوض عند قبضهما ربي عليهما أحكام البيع من ثبوت حق الشفعة ونحوها \* ولو قال بعثك هذا العبد بالف درهم فقبضه المشتري  
 ولم يقل شيئاً كان بيعاً \* ولو قال بعثك هذا العبد بالف درهم ثم قال بعثك هذا العبد بالف درهم أو فقال المشتري قبلت كان البيع



بالثمن الثاني \* ولو قال بعثت منك هذا العبد بالف درهم فقبل المشتري ثم قال بعثت منك هذا العبد بمائة دينار في ذلك المجلس أو غيره وقال المشتري اشتريت بنقد البيع الثاني وينسخ البيع الاول \* ولو قال البائع بعثت منك هذا العبد بالف درهم فقال المشتري اشتريت منك بالف درهم ذكر في النوادر أنه ينقد البيع بالنوادر الاخرى زيادة في الثمن ان قبلاها للبائع صح وكذلك لو ابتداء المشتري فقال اشتريت منك هذا العبد بالف درهم فقال (٩٨) البائع بعته بالف درهم كان ذلك حطاً للاحد الالفين \* ولو قال بعثت منك هذا العبد بالف درهم فقال المشتري

اشتريته بغير شيء لا يصح \* ولو تباعا وهما عشيان قال بعضهم لا ينقد البيع لتفرق المجلس بالخطوات قبل القبول كقولنا بعثت فقام المشتري ثم قبل \* وقال بعضهم ينقد اذا أجاب المخاطب موصولاً بالخطاب فانه ذكر في الطلاق اذا قال لها اختاري وهما عشيان فقالت اخترت موصولاً بالخطاب يصح الطلاق \* ولو قال أعتك هذا العبد بالف درهم فقال الآخر قبلت اختلافه فيه وقال أبو بكر الاسكاف ينقد البيع بينهما بالقبلة وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لا ينقد وبه أخذ الفقيه أبو الليث وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فانه قال في المتبايعين اذا تقابلا البيع باكثر من الثمن الاول أو باقل أو بجنس آخر في ظاهر الرواية عنه يكون فسحاً بالثمن الاول في حقهما \* وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى الاقالة ببيع بعد القبض فسخ قبله وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الاقالة ببيع الا اذا نذر جعلها بيعاً بان كان المبيع منقولاً وتقابلاً قبل القبض فيجعل فسحاً وقال محمد رحمه الله تعالى ان تقابلاً باكثر من الثمن الاول أو بجنس آخر

اذا ابتلع لؤلؤة كذا في البدائع \* في الفتاوى رجل حلف لا يأكل حراماً فاشترى بدرهم غصبه طعاماً فأكاه لا يحنت وهو آثم ولو أكل خبزاً أو لحماً غصبه يحنت ولو باع الخبز أو اللحم زيتاً كاه لم يحنت ولو أكل لحم كلب أو قرداً أو حدة قال أسد بن عمر ورحمه الله تعالى لا يحنت وقال نصير وبه أخذ وقال الحسن كاه حرام وقال الفقيه أبو الليث ما كان فيه اختلاف العلماء لا يكون حراماً مطلقاً ثم قال صاحب الكتاب ما أحسن ما قال أبو الليث ولو اضطرراً كل الحرام أو المبيته اختلاف المشايخ فيه والمختار أنه يحنت لان الحرمة باقية الا أن الموضع وفي فوائده شمس الأئمة الحلواني لو أكل من الكرم الذي دفع معاملة وهو قد حلف لا يأكل حراماً لم يحنت كذا في الخلاصة \* ان غصب حنطة فطبخها ان أعطاها مثلها قبل أن يأكل لا يحنت في يمينه وان أكلها قبل أداء الضمان وقبل قضاء القاضي عليه حنت في يمينه كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو حلف لا يأكل هذا العنب أو هذه الرمانة فجعل بعضه وريحي فغله وابتلع ماء لم يحنت لان هذا لا يسمى أكلاً وانما يسمى مصاً ولو عصر ماء العنب أو ماء الرمانة ولم يشربه أو كل قشره وحصره حنت في يمينه ولو مضغه وابتلعه كذلك بصيراً أكلاً بابتلاع القشر والحصرم لا بابتلاع الماء \* وفي العيون قال اذا حلف لا يأكل هذا العنب ولا كهو روي بقشره وحصره وابتلع ماء لم يحنت ولو روي بقشره وابتلع ماء وحصره حنت وعلل الصدر الشهيد في واقعه فقال لان العنب اسم لهذه الاشياء الثلاثة ففي الوجه الاول كل الاقل فلا يكون أكلاً للعنب وفي الوجه الثاني كل الاكثر ولا كذا في المحيط \* ولو حلف لا يأكل فاكهة فأكاه كل عنباً أو رماناً أو رطباً لم يحنت عداً أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يحنت هكذا في الهداية قال الفقيه أبو الليث بقولهما نأخذ للفتوى لانه أظهر ثم الخلاف اذا لم ينوشياً وأما اذا نواها يحنت بالاتفاق كذا في شرح السقاية للشيخ أبي المكارم \* والتين والشمش والتفاح والخوخ والفسستق والاجاص والعنب والكمثرى والسفرجل فاكهة اجاعا رطبها وبابسها ونبيها ونضجها لا الخيار والقثاء والجزر والاجاع \* والتوت فاكهة وعاد الامام القدوري البطنجي من الفتاوى كاه لم يعدد الامام الحلواني منها قال الامام السمسار والباقر ليسا من الثمار والحاصل أن كل ما يعدد فاكهة عرفاً ويؤكل تفكهاً فهو فاكهة وما لا فلا كذا في الوحي للكردي والاوز والجوز فاكهة ذكره في الاصل من جملة العوا كاه اليابسة قالوا هذا في عرفهم فاما في عرفنا فلا يعد ذلك من جملة الفتاوى كاه اليابسة وقال محمد رحمه الله تعالى بسر السكر والبسر الاجراف فاكهة كذا في محيط السرخسي \* والزبيب والنمر وحب الرمان اذا ببس لا يكون فاكهة كذا في فتاوى قاضي خان \* وهذا بالاجماع هكذا في البدائع \* وعن محمد رحمه الله تعالى اذا حلف لا يأكل فاكهة العام فان كان في أيام الفاكهة الرطبة فهو على الرطب ولا يحنت ما كل اليابس وان كانت اليمين في غير وقت الرطب فهو على اليابس استحساناً وبه أخذ الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان \* من حلف لا يأكل فاكهة شيء اصطبح به فهو ادام كالحل والزيت والعسل واللبن والزبد والسمن والمرق والمخ

وما

يكون بيعاً وقال زفر رحمه الله تعالى الاقالة فسخ في حق الكل حتى لا يتعلق بها

الشفعة \* رجل قال لا آخذ بذهب هذه السلعة وانظر اليها اليوم فان رضيتها فهي لك بالف درهم فذهب بها حاز \* وكذا لو قال ان رضيتها اليوم فهي لك بالف درهم حاز وهو بمنزلة قوله عتقك هذا العبد بالف درهم على أنك بالخيار اليوم \* ولو باع عبدين فقال بعثت هذين العبدين بالف درهم فقبل المشتري أحدهما أو قال للرجلين بعثتكما هذا العبد فقبل أحدهما لا يجوز الا أن يرضي به البائع في المجلس

وخصته من الثمن مائة فيجوز ويكفي ذلك عند أبي حنيفة في البالي \* ولو قال بعثك هذين العبدين هذا بمائة وهذا بمائة قبل البيع في أحدهما ذكر في بعض المواضع أنه يجوز \* وقد كثر في الجامع أنه لا يجوز إلا أن يقول بعثك هذين العبدين بعثك هذا بمائة وبعثك هذا بمائة فقبل المشتري في أحدهما جاز أما إذا لم يعد لقطة البيع وان سمي لكل واحد منهما كانت الضيقة واحدة فلا يصح قبول أحدهما \* رجل قال لغيره بعثك عبد هذا بالف درهم فقال قد أخذته بالف (٩٩) درهم وعشرة دنانير فهو جائز وله الألف

والزيادة \* رجل قال لغيره بعثك عبي هذا بالف درهم فقال الرجل هو حر لم يكن ذلك - وأبوا ولا يكون حراً في قول محمد وأحمد الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* ولو قال فهو حر كان جواباً وعق العبد ويصير قابضاً للعبد \* ولو قال له رجل بعني غلامك هذا بالف درهم فقال قد بعته بك بالف درهم فقال المشتري هو حر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في رواية هو حر ويصير قابضاً وقال محمد رحمه الله تعالى لا يعتق فلا يصير قابضاً \* رجل عليه دين ألف درهم لرجل فقال المديون لصاحب الدين أعطنيك بدنيك دنانير فساومه بالدنانير ولم يسع وفارقه ثم جاء بالدنانير ودفعها إليه يريد الذي كان ساومه عليه ثم فارقه ولم يستأنف بيعاً قال محمد رحمه الله تعالى هو حراً الساعة وكذا الرجل إذا أراد أن يشتري شيئاً فساومه ولم يكن معه وعاء يأخذ فيه وفارقه ثم جاء بالوعاء وأعطاه الدرهم قال هو جائز \* رجل ساءم رجلاً بثوب فقال البائع أبيعك بخمسة عشر وقال المشتري لا آخذه إلا بعشرة دراهم فذهب به ولم يقل البائع شيئاً فهو بخمسة عشر إن كان المبيع في يد المشتري حين ساومه وإن كان في يد البائع فآخذه منه المشتري ولم يمنعه

والم يصبغ الخبز بماله جرم كرم الخبز وهو بحيث يؤكل وحده ليس بأدام كاللحم والبيض والتمر والزبيب وهذا التفصيل عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى فما يؤكل مع الخبز غالباً فهو أدام وهو راية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير \* ويقول محمد رحمه الله تعالى أنخذ المفقير أبو الليث قال في الاختيار وهو المختار عملاً بالعرف وفي المحيط وهو الاظهر قال القلانسي في تهذيبه وعليه الفتوى كذا في التمر الفائق \* والحاصل أن ما يصبغ به كالحل وما ذكرنا أدام بالأججاع وما يؤكل وحده غالباً كالبطيخ والعنب والتمر والزبيب وأمثالها ليس أداماً بالأججاع على ما هو الصحيح في البطيخ والعنب أما البقول فليست أداماً بالاتفاق كذا في فتح القدير \* وهذا الخلاف فيما إذا لم يكن له نية أن نوي فعلى ما نوي أجماعاً كذا في التبيين \* والفأكهة ليست بأدام أجماعاً كذا في السراج الوهاج \* وإذا حلف لأباً كل من كسب فلان قورث المحلوف عليه شيئاً أو كله الحالف لا يحنت ولو اشترى شيئاً أو بهبه شيئاً أو تصدق عليه بشيء وقبل فأكله الحالف حنت في عييه ولو حلف لأباً كل من كسب فلان فاشترى شيئاً الحالف من المحلوف عليه مما كتسبه المحلوف عليه أو وهب المحلوف عليه ذلك من الحالف وأكله لا يحنت ولو حلف لأباً كل من كسب فلان فكتسبه المحلوف عليه مالا ومات وورثه وحل فأكله الحالف حنت في عييه وكذلك لو ورثه الحالف فأكل يحنت بخلاف ما لو انتقل إلى غيره بغير الميراث بشراء أو وصية لا يحنت كذا في النخبة \* ولو حلف لأباً كل من ميراث فلان شيئاً فلان فأكل من ميراثه حنت فان مات وارثه فأورث ذلك الميراث فأكل منه الحالف لا يحنت كذا في البدائع \* ولو حلف لأباً كل من كسب فلان فأوصى له إنسان فأكل الحالف يحنت ولو وهب المحلوف عليه طعاماً للحالف وقبضه ثم أكل لم يحنت وكذا لو أوصى له والمهر من كسب المرأة وكذا أورش الجراحات كذا في الخلاصة \* رجل معه دراهم حلف أن لا يأكلها فاشترى بها دنانير أو فلو ساءم اشترى بعد ذلك بالدنانير أو الفلوس طعاماً فأكله قال محمد رحمه الله تعالى يكون حانتاً في عييه وإن حلف لأباً كل هذه الدراهم أو الدنانير فاشترى بها عرضاً ثم باع العرض بطعاماً فأكله لا يكون حانتاً وكذا لو اشترى بالدراهم شعيراً ثم اشترى بالشعير طعاماً فأكله لا يكون حانتاً قال إذا حلف على ما لا يؤكل أن لا يأكله فاشترى به شيئاً مما يؤكل وأكله حنت وإن حلف على ما يؤكل أن لا يأكله فاشترى به ما يؤكل فأكله لا يكون حانتاً كذا في فتاوى قاض حنظل \* حلف أن لا يطعم فلان من ميراث والده فورث طعاماً فطعمه أو دراهم فاشترى بها طعاماً أو أطعمه يحنت وإن بدل الطعام بطعام آخر وأطعمه لا \* حلف لأباً كل من ميراث والده شيئاً فسات والده وورث ماله فاشترى به طعاماً فأكله لا يحنت في القياس ويحنت في الاستحسان لأن المواريث هكذا تؤكل في العادة وإن اشترى بالميراث شيئاً ثم اشترى بذلك الشيء طعاماً أو أكل لا يحنت \* حلف لأباً كل من زرع فلان فأكل منه ما هو عند المزارع أو عند المشتري منه يحنت وإن اشترى منه آخر وبذره فأكل من ذلك الخارج لا يحنت كذا في الوجيز للكردي \* إذا حلف لأباً كل من ملك فلان أو ماله فاشترى به

البائع فهو بعشرة ولو كان عسراً المشتري فقال المشتري لا آخذه إلا بعشرة وقال البائع لا أبيعك إلا بخمسة عشر فردده عليه المشتري ثم تناوله من يد البائع فدفعه البائع إليه ولم يقل شيئاً وذهب المشتري وهو بعشرة ولو أخذ ثوباً من رجل فقال البائع هو بعشرين وقال المشتري لا أريدك على عشرة فأخذ منه وذهب به وضاع عنده قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو بعشرين ولو أخذ ثوباً باع على المساومة فدفعه البائع وهو مساوم والبائع يقول هو بعشرة فهو على الثمن الذي قال البائع حتى يدفعه المشتري حتى أنظر إليه



فدفعه وضاع منه فليس على المشتري شيء لأنه إنما أخذ النضر وإن أخذ على غير النضر ثم قال النبي أنظر إليه لا يضره من الشئ ثم أخذ على ما أخذ عليه أول مرة وإن قال المشتري للبائع أنه حتى أنظر إليه فدفعه إليه البائع وقال لا تقص من خمسة عشر وقال المشتري قد أخذت بعشرة فسكت البائع وذهب به المشتري على ذلك فهو بخمسة عشر \* رجل قال لصاحب عبد أبعثني عبدك هذا بألف درهم أو قال أبيع عبدك هذا بألف درهم على وجه الاستفهام (١٠٠) فقال نعم فقال المشتري قد أخذته قال أبو يوسف ربح الله تعالى هو يبيع لازم وإن

اشترى ثوباً بشراء فاسداً ثم لقيه غداً فقال أليس قد بعثني ثوبك هذا بألف درهم فقال بلى فقال قد أخذته فهو باطل وهذا على ما كان قبله من البيع الفاسد فإن كان تاركا لبيع الفاسد فهو جائز اليوم \* رجل باع من رجل عبداً بألف درهم وقال إن لم تجني بالثمن اليوم فلا يبيع بيني وبينك وقبل المشتري ولم يأت به بالثمن اليوم فليقه غداً فقال المشتري قد بعثني عبدك هذا بألف درهم فقال نعم فقال قد أخذته فهو شراء الساعة لأن ذلك الشراء قد انتقض ولا يشبه هذا البيع الفاسد \* رجل كان يبيع رجلاً ويشترى منه الثياب فقال المشتري كل ثوب أخذت منك فلك فيه ربح درهم وكان يأخذ منه الثياب والبائع يجيزه بالشراء حتى اجتمع عنده المشتري ثمن عشرة أثواب أو أكثر فأسببه وأعطاه لكل ثوب الثمن وربح درهم قال أبو يوسف ربحه الله تعالى إن أربحه والثياب عنده على حالها فالربح جائز وإن لم تكن الثياب عنده على حالها فالبيع باطل ولا يجوز بالربح \* رجل قال لرجل يبيع الخنطة بكم تبيع فقال كل قفيز درهم فقال كفى خمسة أقدرة فكأنه وذهب بها فهو يبيع وعليه خمسة دراهم \* رجل قال لغيره

نفرج شيء من ملكه إلى مالك غيره وأكله الخالف لا يحنت كذا في المحيط \* إذا حلف لا يأكل مما اشترى فلان أو مما يشترى فاشترى المحلوف عليه لنفسه أو لغيره فكل منه الخالف حنت فإن باعه المحلوف عليه من غيره بامر المشتري له ثم أكل منه الخالف لم يحنت كذا في البدائع \* وإذا حلف الرجل لا يأكل لهما اشتراه فلان فاشترى فلان سمكة وذبحها فكل الخالف لا يحنت كذا في المحيط \* ورجل حلف لا يأكل طعام فلان هذا فباع فلان المحلوف عليه ثم أكل الخالف لم يحنت عندهما وعند محمد ربحه الله تعالى يحنت هكذا في شرح الزيادات للعتابي \* وإذا حلف لا يأكل من طعام يصنعه فلان أو من خبز يخبزه فلان ثم صنعه وباعه وأكل منه يحنت ولو حلف لا يأكل من طعام فلان وفلان باع الطعام فاشترى منه وأكل يحنت ولو قال لا يأكل طعامك هذا فاهدا له فأكله لم يحنت في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف ربحهما الله تعالى وإذا حلف لا يأكل من غلة أرضه فأككل من ثمن العلة حنت وإذا نوى أن يفسد ما يخرج منه فدين في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى كذا في النخبة \* رجل حلف أن لا يأكل من طعام فلان ولا يئمه فاشترى الخالف منه الطعام أو وهبه فلان من غيره فاشترى الخالف من ذلك وأكل لا يحنت في يمينه كذا في فتاوى قاضي خان \* في الأصل لو حلف لا يأكل من طعام اشتراه فلان فأككل من طعام اشترى له فلان مع غيره حنت إلا إذا نوى شراءه وحده كذا في الخلاصة \* ولو حلف لا يأكل من طعام فلان فأككل من طعام مشترك بينهما وبين غيره يحنت وكذلك لو حلف لا يأكل من خبز فلان فأككل من خبز مشترك بينهما وبين غيره بخلاف ما لو حلف لا يأكل من رغيف فلان فأككل من رغيف بينهما وبين آخر لا يحنت لأن بعض الرغيف لا يسمى رغبة وبعض الخبز يسمى خبزاً إذا حلف لا يأكل من مال ابنه وكان بينهما وبين الأب الخالف حب من خسل فأككل منه يحنت لأنه أكل من مال الأب كذا في المحيط \* ولو حلف لا يأكل طعام فلان فأككل من طعام مشترك بينهما وبين الخالف لا يحنت كذا في الظهيرية \* رجل حلف أن لا يأكل شيئاً من أشياء ولده فتناول في بيت ولده كسرة خبز ملقاة قال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل ربحه الله تعالى لا يحنت في يمينه وقال القاضي الإمام أبو علي النسفي يكون حاشاً في يمينه وقال الفقيه أبو بكر البخاري إن كانت الكسرة بحال يتصدق على الفقير بمثلها كان حاشاً والأفلا كذا في فتاوى قاضي خان \* حلف لا يأكل طعام فلان فأككل على الطعام الموجود والذي سجدت كذا في السراجية \* ولو حلف لا يأكل من رمان اشتراه فلان فاشترى فلان مع غيره فأككل حنت ولو قال من رمان اشتراه فلان لم يحنت ولو حلف لا يأكل من ثمن غزل فلان فاشترى غزل فلان أو وهبته فباعه وأكل ثمنه لا يحنت ولو باعته بنفسها فدفع الثمن إليه فأككل منه حنت ولو وهبت الثمن لابنها أو لاجنبي ثم وهبته لزوجها فاشترى به شيئاً لا يحنت كذا في محيط السرخسي \* ولو حلف لا يأكل من طبخ فلان فطبخ هو وأخرفا كل الخالف منه حنت لأن كل جزء منه يسمى طبخاً وكذلك من خبز فلان فخبزه هو وأخرفا كل قدر طبخها فلان فأككل ما طبخاه لم يحنت لأن كل جزء من القدر لا يسمى قدراً كذا في الاختيار وشرح المختار \* حلف

هذا الثوب لك بعشرة درهم فقال هات حتى أنظر إليه وحتى أربيه غيري فأخذته على هذا فضع قال أبو حنيفة ربح الله تعالى لاشئ عليه وإن قال هاته فإن رصيته أخذته فضع فعليه الثمن ولو قال إن رصيته اشتريتها فهو باطل وبه قال أبو يوسف ربحه الله تعالى أيضاً \* رجل ساءم رجلاً بثلثين فقال البائع هولاء بعشرين وقال المشتري لا بل عشرة فذهب به المشتري على ذلك ولم يرض البائع بعشرة فليس هذا يبيع إلا أن المشتري إن استهلك الثوب يلمه عشرين درهماً وإن لم يستهلكه قال أبو حنيفة وأبو يوسف

بالفارسية

ورحمهما الله تعالى القياس أن يكون عليه قيمته ولو كان ثرا كذا القياس بالتعرف ويؤتممه عشرون \* رجل قال لغيره تعبد لي كذا هذا بالف درهم ان أعجبك فقال قد أعجبني قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يلزمه البيع وكذا لو قال ان وافقك فقال قد وافقتني أو قال ان هويت فقال هويت فهذا كله بيع وجواب \* رجل قال لغيره أعطيتك هذا بكذا فلم يقل المشتري شيئا حتى كام البائع انساني حاجة له بطل البيع ولو قال البائع بعد الايجاب رجعت فقال المشتري معاقبت كان الرجوع (١٠١) أولى \* ولو أوصى ببيع داره من رجل فقال

داري ببيع منه بالف درهم ومات فضل الموصي له بعد موته جاز كذا ذكر أبو يوسف رحمه الله تعالى في النوادر \* رجل استهلك طعام رجل ثم اشتراه منه ثمن ونقده الثمن فوجد البائع في الثمن زوفا بعد الافتراق روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه الى النصف رد الزوف ويستبدل وان زاد على النصف فرده ينتقض البيع في المردود وقد مر في السلم أنه اذا وجد رأس المال زوفا بعد الافتراق واستبدل مكانه ان كان المردود قليلا لا ينتقض السلم في المردود وان كان كثيرا ينتقض وعلى هذه الرواية جعل النصف قليلا \* رجل قال لغيره بعثك هذا بالف درهم فقال أنا آخذه لم يجز ولو قال أنا آخذه جاز \* رجل قال لغيره بعثك هذا بالف درهم فقال لا أقبل بل أعطيتك خمسمائة ثم قال قد آخذته بالف درهم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان دفعه اليه فهو رضا والا فلا \* رجل قال لغيره اشتريت منك هذا بكذا فصدق به على هؤلاء ففعل البائع ذلك قبل أن يتفر جاز وكذا لو قال اشتريت منك هذا الثوب فاقطعه لي قيصا ففعل البائع قبل أن يتفرقا \* رجل اشترى ثوبا فقال البائع أفلتت فيه فاقطعه قيصا ففعل

بالفارسية لا يا كل من (١) جيز فلان فتناول من ماء جدد المحلوف عليه لا يحنث لان أو هاهم الناس لا تنسب الى هذا الا يرى أنه لوأ كل من قشر بطيخه أو من كسرة خبز بالفارسية (٢) نان ربه وجد على باب داره لم يحنث كذا في الفتاوى الكبرى \* حلف أن لا يا كل شيئا مما جاز فلان يعني (٣) أوردته فلان فا كل من جدد جله فلان قالوا يكون حائشا كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو حلف لا يا كل من مال ختنه شيئا دفع اليه عجين ختنه فجعل في عجين آخر خبز به وأ كل لا يحنث وكذا لو حلف لا يشرب من شرابه أو لا يا كل من لحمه فاختلما ولم يجره جعله مما في العجين لا يحنث كذا في الخلاصة \* لا يا كل من خبز ختنه فساقر الختن وخلف لامرأته النفقة فا كل منه ان كان الختن أفرزها النفقة لا يحنث وان لم يفرز فقال كل من طعمي ما يكفيلك فا كل منه يحنث كذا في الوجيز للكردي \* ولو حلف لا يا كل من مال ابيه فبات الاب فووته الخالفوا كل لا يحنث الخالف وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو زاد بعد موته يحنث كذا في الوجيز للكردي \* اذا حلفت المرأة ان لا يا كل من أطعمة ابنها وقد كان الابن بعث اليها من الأطعمة قبل اليمين فا كل ذلك لا يلزمها الحنث قيل هذا اذا لم يكن لها ثنية فاذا فوت ذلك الطعام الذي بعثه قبل اليمين تحنث با كله لانها فوت الاضافة باعتبار ما قد كان كذا في المحيط \* رجل حلف أن لا يا كل مع فلان طعاما فا كل هذا من انا وهذا من انا آخر لا يكون حائشا ما لم يا كل من انا واحد كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا حلف لا يا كل من مال فلان فتناهد او فارسيته (٤) سيم برا فكتندو جيزي خريدندو خور دند لا يحنث في يمينه لانه في العرب يسمى آكل مال نفسه هكذا ذكر في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى كذا في الكافي \* رجل حلف أن لا يا كل من شيء فلان فجعل لفل فلان في قدر طبخت امرأته وأ كل الخالف قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى حنث في يمينه الا أن يكون بينهما سبب يدل على غير هذا \* حلف ان لا يا كل من كرم فلان شيئا هذه السنة قالوا تقع يمينه على اثني عشر شهرا قال مولا ناضي الله عنه وينبغي أن تكون على بقية السنة التي هو فيها كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل قال والله لا آكل ما يجي به فلان يعني ما يجي به من طعام أو لحم أو غير ذلك مما يؤكل فدفع الخالف الى المحلوف عليه الحمايطيخه فطبخه وألقى فيه قطعة من كرش بقر ثم قار القدر به فأكل الخالف من المرق قال محمد رحمه الله تعالى لا آراه يحنث اذا ألقى فيه من اللحم ما لا يطبخ وحده ويتخذ منه مرقعة لقلته وان كان مثل ذلك يطبخ ويكون له مرقعة فاه يحنث وقد قال محمد رحمه الله تعالى فيمن قال لا آكل ما يجي به فلان فباع فلان بلحم فشاوه وجعل تحته أروا للخالف فا كل الخالف من جودابه حنث وكذلك لو جاء المحلوف عليه بمحمص فطبخه فا كل الخالف من مرقعه وفيه طعم الحمص حنث وكذلك لو جاء برطب فسال منه رب فا كل منه أو جاء بزيبتون فعصر فا كل من زبته حنث كذا في البدائع \* ان حلف لا يا كل طعاما ما من طعام فلان فا كل من

١ تفسيرها بالعامية (حاجته) ٢ (فتات الخبز) ٣ (مما ياتي به فلان) ٤ دفع كل قدرا من الدراهم واشتروا شيئاوا كلوه

كانت اقالة \* اذا أخذ ثوبا على وجه المساومة بعد بين الثمن فهل في يده كان عليه قيمته وكذا لو استهلكه وارث المشتري بعد موت المشتري \* الوكيل بالشراء اذا أخذ الثوب على سوم الشراء فأراه الموكل فلم يرض به الموكل ورد عليه بهلاك عند الوكيل قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ضمن الوكيل قيمته ولا يرجع به الى الموكل الا أن يأمره الموكل بالانحد على سوم الشراء فيحنث اذا ضمن الوكيل وجع على الموكل \* رجل قال لغيره بعثك هذا بالف درهم ثم قال لا تنخر بعثك نصفه بخمسمائة فقبل الثاني



وأخذ البائع أوشها أو ولدت الجارية أو تخمر العصور ثم صاوخلا يصح قبول المشتري . رجل قال لغيره بعثك عبدي هذا بالن درهمين فسكت ثم قال قد بعثك أمي هذه بالف درهم فقال المشتري قات أو قال أخرج فهو على البيع الثاني ولو قال بعثك هذا بالن درهم وبعثك هذه بالف درهم فقال قبلت كان قبولا لهما (١٠٢) جميعا إذا وصل بين الكلامين بحرف العطف وهو الواو فقبول المشتري يكون

قبولا لهما جميعا \* رجل طلب من رجل ثوبا يشتري فأعطاه البائع ثلاثة أثواب فقال هذا بعشرة وهذا بعشرين وهذا بثلاثين فأجل الثياب إلى منزلت فأى ثوب ترضى بعته منك فحمل الثياب فاحترقت الثياب عند المشتري قال الشيخ الاجل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان هلك الكل جملته أو على التعاقب ولا يدري الذى هلك أو لا والذي بعده ضمن المشتري ثمن كل ثوب وان عرف الاول لزمه ثمن ذلك الثوب والثوبان أما عنده وان هلك الثوبان وبقي الثالث فإنه يرد الثالث لأنه أمانة وأما الثوبان فيلزمه نصف ثمن كل واحد منهما الا اذا كان لا يعلم أيهما هلك أو لا وان هلك واحد وبقي ثوبان يلزمه ثمن الهالك وبرد الثوبين وان احترق الثوبان وبعض الثالث أو ربه ولا يعلم أيهما احترق أو لا يرد ما بقي من الثالث ولا يضمن نقصان الحرق بقدره ويلزمه نصف ثمن كل واحد من الثوبين \* رجل ساوم رجلا بقدر فقال لصاحب القدر أرى قد حلك هذا فدفعه إليه فظفر إليه الرجل فوقع منه على أقداح لصاحب الزجاج فانكسر القدر والاقداح قال محمد رحمه الله تعالى لا يضمن القدر لانه أمانة ويضمن سائر الاقداح لانه أمانة غير اذنه \* رجل قال لقصاب زن لي من هذا اللحم بكذا درهمين ففعل

ذكر في النوادر عن أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان ذلك لا يكون بيعا وكان لا بأس أن يعتنع عن أخذ اللحم وله قال زن لي من موضع كذا من هذا اللحم بكذا درهمين فوزنه من ذلك الموضع لا يكون له أن لا يأخذ وكذا لو دفع إلى قصاب درهمين وقال أعطني بهذا الدرهم وزنه وضعه في هذا الزبيل حتى أجي بعد ساعة ومعل القصاب ذلك فاكلت الهرة قال يهلك على القصاب لان الواو كالم لا يبين موضع اللحم

لا كدرى

رجل قال لقصاب زن لي من هذا اللحم بكذا درهمين ففعل

فان بين موضع الاسم فقال من الشراء أو من الجانب فيكون الهلاك على المشتري وهو كالأشترى حنطة بعينها ودفع غرائره إلى البائع وقال كلها فيه ففعل يصير المشتري قابضا ولو كانت الحنطة بغير عينها بان كان سلبا أو غننا السلعة فدفع رب السلم غرائره إلى المسلم اليه وأمره باب يكيل السلم فيه ففعل لا يصير قابضا الا اذا كان بحضرة رب السلم قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وكذا الجواب في شراء السكر باس اذا اشترى ذراع من هذا الملت لا يجوز وان قال من هذا الجانب (١٠٣) جاز ولو اشترى ذراع من ثوب ولم يبين الجانب فقطع البائع كان للمشتري

أن يرد ولو عين الزراع من هذا الجانب فقطع البائع ولم يرض به المشتري كان لازما على المشتري وكما يعقد البيع بالخطاب من الحاضر يتعقد بالكتاب العائب اذا كتب الرجل الرجل غائب وكتب فيه بعث عبدى فلاناسك بكذا فبلغه الكتاب قرأ وقال قبلت ثم البيع بينهما \* والبيع أنواع باطل وفاسد وموقوف ولازم ومكروه

### (فصل في البيع الباطل)

\* بيع الحر والميتة والدم وذبيحة الجوسى والمحرم والمردوم مملوك التسمية عبدا وبيع الصبي الذي لا يعقل والمجنون وهوام الارض وما يسكن في الماء كالضفدع والسرطان الا السمك باطل وكذا لو باع مالا متقوما بهذه الاشياء كان باطلا لا الحر والخنزير \* وبيع رجبى لا دى باطل الا اذا غلب عليه التراب وعن محمد رحمه الله تعالى أنه حائز \* وبيع السرقين والبعر جائز \* ولو جعل الخمر والخنزير ثمنا لعمال متقوم كان فاسدا ولو باع الخمر والخنزير كان باطلا باعها من مسلم أو مسلم \* والبيع الباطل لا يعيد الملك وان اتصل به القبض حتى لو كان المبيع عبدا فاعتقه لا يفد اعتاقه والفاقد

السكر دى \* لو حلف أن لا يتسحر فيحنت بالاكل من نصف الليل الى الفجر كذا في شرح مجمع البحرين \* المساء مسا أن أحدهما لما بعد الزوال والاخر ابعده غروب الشمس فايهما نوى يحنت بيته وعلى هذا لو حلف بعد الزوال لا يفعل كذا حتى يمسي ولا يتيه فهو على غيبو الشمس لانه لا يمكن حمل اليمين على المساء الاول فيحمل على المساء الاخر وهو ما بعد الغروب كذا في فتح القدير \* ذكر المعلى عن محمد رحمه الله تعالى قوله لبأ تينه فحوة فهو من وقت طلوع الشمس من الساعة التي تحل فيها الصلاة الى نصف النهار كذا في محيط السرخسى \* قال محمد رحمه الله تعالى ولو حلف لا يصبح والتصبح عندي ما بين طلوع الشمس وبين ارتفاع الضحى الا كبر فاذا ارتفع الضحى الا كبر ذهب وقت التصبح كذا في البدائع \* ليعديه اليوم بألف أو ان لم أعق عبدا أشترى بألف أو ان لم تغزى اليوم قطنا بألف فاشترى ما يساوى درهمين بألف فعده أو أعقته أو غزله بر كذا في الوجيز للكردى \* ولو قال ان تعديت برغيفين فعدي حر فتعدي اليوم برغيف والعدي برغيف القياس ان يحنت عملا باطلاق اللفظ كما في المعين بان قال ان تعديت برغيفين وهنالك اذا تعدي اليوم باحد الرغيفين والغد بالرغيف الاخر يحنت في عيئه وفي الاستحسان لا يحنت في عيئه وان نوى التعرق في هذا كان كالأشترى ولو قال ان أكلت رغيفين أو أكلت هذين الرغيفين فعدي حر فا كلاهما معا أو متفرقا حنت في عيئه قياسا واستحسانا كذا في المحيط في باب اليمين ما يقع على البعض وما يقع على الجماعه \* ولو عقد اليمين على العدا واستثنى منه الحزب فايؤ كل تبعا للآخر ولا يؤ كل مقصودا كالخل والزيت والملح يصير مستثنى باستثنائه وان كان يؤ كل مقصودا ولا يؤ كل تبعا عادة كالخبيص والارز يحنت ولا يصير مستثنى وان كان يؤ كل مقصودا ولا يؤ كل تبعا للآخر عادة كالسمك واللحم واللبن قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يصير مستثنى تبعا للآخر ولا يحنت وقال محمد رحمه الله تعالى لا يصير مستثنى ويحنت اذا عرفناه هذا قال محمد رحمه الله تعالى اذا قال الرجل ان أكلت اليوم الارغيف فاعده حر فأكل رغيفا ثم أكل بعده فأكهة أو تمر أو خبيصا أو أرزاً حنت فان قال عني الاستثناء من الخبز صدق دياة لا قضاء ثم يحنت بأكل الفاكهة والتمر سواء أكلها بعد الرغيف أو معه وكذا لو قال ان تعديت الارغيف فتعدي برغيف ثم أكل فأكهة أو تمر حنت وكذا ان أكل خبيصا قال مشايخنا انما يحنت بأكل هذه الاشياء بعد الرغيف اذا أكل هذه الاشياء في فوراً كل الرغيف أما اذا أكلها وحدها بعد انقطاع فور الرغيف لا يحنت لانه لا يسمى متعديا بها ولا يتعارف أكلها تغديا فان نوى الخبز خاصة صدق دياة لا قضاء كذا في شرح الجامع الكبير للعصمى في باب الحنث في اليمين التي تكون من ذلك الصنف ومن غيره \* فان كان قبل ذلك كلام تستدل به على عيئه بان قيل له انك تأكل اليوم رغيفين فعاد عبده حر ان أكل اليوم الارغيف فهو على الرغيف خاصة حتى لو أكل الرغيف وياكل بعده تمر لا يحنت في عيئه ويقيده عيئه بالارغفة ولو قال ان أكلت اليوم أكثر من رغيف فعدي حر فهو هذا على الخبز حتى لو أكل بعد الرغيف تمر أو فاكهة لا يحنت وصار تقدير عيئه ان أكلت اليوم من جنس الرغيف أكثر من رغيف فعدي حر ولو قال هكذا كان عيئه على

ندنا يعيد الملك اذا اتصل به البعض \* وبيع شعرا لا دى باطل وكذا بيع شعر الخنزير وبيع الكلب المعلم عندنا جائز وكذا بيع اسنور وسباع الوحش والطير جائز عندنا معلما كان أو لم يكن \* وبيع العيل جائز وفي القردة روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبيع حلود الميتات باطل اذ لم تكن مذبوحة أو مدبوغة ويجوز بيع عظامها وعصها وصفها وطمعها وشعرها وقرنها وبيع لحيها باطل ولا يضمن متاعها الا اذا كان في كوارتها غسل فباع الكوارات بما فيها من النخل وبيع دود القر باطل عند أبي حنيفة رحمه



الله تعالى وكذلك يبيع بئره \* ولو باع شيئاً فقال بعتك بغير عن أو قال بعتك على أن لا يمن له كان البيع باطلا ولو باع وسكت عن ذكر الثمن كان فاسدا \* وبيع العلق حائز عند محمد ورجه الله تعالى \* ولو باع أم الولد وسلمها لغيرها اشترى وكذلك المديون عندنا \* ولو باع مالا متقوماً بكتاب أو مديراً أو أم ولد وقبض المال ملكه ماله كالفاسد \* ويجوز بيع أم الولد من نفسها وكذلك يبيع المديون من نفسه ويضمن المكاتب (١٠٤) والمديون بالغصب والبيع الفاسد وأم الولد لا تضمن بالغصب والبيع الفاسد

عند أبي حنيفة رجه الله تعالى والمشتري بالميتة والدم لا يملك وان قبض فان هلك عند المشتري في رواية لا يضمن وذکر شمس الأئمة السرخسي رجه الله تعالى أنه يضمن هو الصحيح \* ولو باع شيئاً معيناً بماء باسم آخر بان قال بعتك هذا الثوب على أنه هروي فاذا هو مروي يجوز البيع لان الهروي مع المروي جنسان مختلفان لانتلاف الصنعة ثم احتلوا باباه باطل أو فاسد قال بعضهم هو باطل لا يملك بالقبض وذکر الكرخي رجه الله تعالى أنه فاسد \* ولو باع فصاً على أنه ياقوت فاذا هو وزحاج أو أشار إلى مملوك فقال بعتك هذا الغلام فاذا هو جارية كان البيع باطلا لانهم جنسان مختلفان فيكون هذا بيع المعلوم وكذا لو اشترى من رجل شيئاً بدين له عليه وهما يعلمان أنه لادين عليه كان باطلاً كذا لو اشترى شيئاً على أن لا يمن له وبيع الكلاء الذي ثبت في أرضه بغير انباته باطل لانه ليس بمملوك وكذا يبيع الماء في الخوض أو في البئر \* وبيع آلات اللهو كالربط والعليل والمزمار والدف حائز في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى وقال أصحابه رجهما الله تعالى لا يجوز \* وكذلك يبيع

الخبز خاصة فهما كذلك والذي ذكرنا في قوله الارغيف فاسد كذا في قوله غير رغيف وسوى رغيف كذا في المحيط في باب الاستثناء \* رجل قال ان لبست أوأ كت أو شربت فامرأتى طالق وقال عنيت طعاماً دون طعام لم يصدق في القضاء ولا في غيره وهو الصحيح وظاهر الرواية ولو قال ان لبست ثوباً أو أكلت طعاماً وقال عنيت به طعاماً دون طعام أو ثوباً دون ثوب دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق في القضاء هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* اذا حلف لا يشرب من دار فلان فكل منها شيئاً قال الصدر الشهيد رجه الله تعالى في واقعاته المختار عندي أنه لا يحنث الا أن ينوي جميع المأكولات والمشروبات كذا في فتاوى قاضي خان ان حلف لا يشرب مع فلان شراباً فشرى في مجلس واحد من شراب واحد حنث وان كان الاناء الذي يشرب فيه مختلفاً وكذا لو شرب الخالف من شراب وشرب الآخر من شراب غيره وقد ضمهما مجلس واحد فان شربا واحداً او من اناء واحد يصدق قضاء كذا في البدائع \* رجل حلف أن لا يشرب في ضيافة فلان أكثر من مرة فشرى في داره مرة وفي بستان مرة قالوا ان كانت الضيافة واحدة كان حائزاً رجل حلف أن لا يشرب ماء فشرى ماء العلية لا يكون حائزاً كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل حلف أن لا يشرب لبن برة فلان فاشرب برة ولها بمجولة فكبرت فشرى من لبنها لا يحنث كذا في الخلاصة \* حلف لا يشرب الماء ولا نبيذاً فاشرب ماء فشرى من شراب وان نوى الكل صح ولا يحنث أبداً كذا في المحيط \* اذا حلف لا يشرب شراباً ولا نبيذاً فاشرب شراباً شربه من ماء أو غيره يحث هكذا ذكر في أيمن الاصل وفي حيل الاصل اذا حلف لا يشرب الشراب ولا نبيذاً فهو على الخمر قال شمس الأئمة الخوافي فاذا في المسئلة روايتان كذا في الذخيرة \* قال الشيخ الامام السرخسي هذا بالعريضة فاما بالفارسية فيصح على الخمر قال رضي الله تعالى عنه المختار للفتوى ما قاله في الخيل كذا في الخلاصة \* ولو قال لا أشرب اليوم يحنث بكل شربه حتى الخيل والسمن كذا في الوجيز للكردي \* ولو حلف لا يشرب لبناً فصب الماء في اللبن فالاصح في هذه المسئلة وأما ما سألنا الخائف اذا عقد يمينه على مائع فخلط ذلك المائع بمائع آخر من خلاف جنسه ان كانت العلبة للمحوف عليه يحسب وان كانت العلبة لغير المحوف عليه لا يحنث وان كانا سواء فالقياس أن يحنث وفي الاستحسان لا يحنث وفسر أبو يوسف رجه الله تعالى العلبة فقال أن يستبين لون المحوف عليه ويوجد طعمه وقال محمد ورجه الله تعالى تعتبر العلبة من حيث الاجزاء هذا اذا اختلط الجنس بغير الجنس أما اذا اختلط الجنس بالجنس كاللبن يخلط باللبن آخر فعد أبي يوسف رجه الله تعالى هذا الاول سواء يعني يعتبر الغالب غير أن العلبة من حيث اللون والطعم لم يمكن اعتبارها ههنا فيعتبر بالقدر وعند محمد رجه الله تعالى يحسب ههنا بكل حال قالوا هذا الاختلاف فيما عتريج ويختلط أما ما لا عتريج ولا يخلط كالدهن وكان الحلف بالدهن فيحنث بالاتفاق وفي العدوي اذا حلف على قدم من ماء فزرم لا يشرب منه شيئاً فصب في ماء آخر حتى صار مقلواً وشرب

الآكل شي من بيت ولان

آلات اللعب كالنرد والشطرنج وان تلفها انسان فان كان الاثلاف بامر القاضي لا يضمن وان لم يكن يضمن وكذلك في قول أبي يوسف ومحمد رجهما الله تعالى \* رجل أسلم جراباً بعينه أو خبزاً بعينه في حنطة وقبض الحنطة بعد حلول الاجل ملكها كالفاسد الا انه اشترى الحنطة بالخمر والخبز بغيره فملك المبيع وعابه ثلها ان هلك في يده كما هو الحكم في البيع الفاسد \* رجل اشترى من أبيه فطيراً فمضاهه ويرجع بانه من لادن الجنس مختلف فيبطل البيع وان اختلف النوع لا يرجع

بالثمن \* وجعل قال لغيره بعت منك هذا العبد بالتكريم فقال علفت ثم البيع بينهما ولو قال ثم اختلفوا فيه قال بعتهم بتم البيع بينهما أيضا وقال بعضهم لا يتم وجعلوا هذا بمنزلة ما لو قال لا امرأته اختاري نفسك فقالت فعلت كان اختيارا ولو لو قالت نعم لا يكون اختيارا \* وجعل قال لغيره بعت منك هذا العبد بهذه الشاة الذكوية واشترى وقبض العبد فاعتقه فاذا هي ميتة بطل اعتاقه \* وجعل قال لبايع الحطب بكم تباع هذا الوقر من الحطب فقال بذرهم فقال سق الحمار اختلفوا فيه (١٠٥) قال بعضهم لا يكون بيعا لم يسلم الحطب

وينقد الثمن وقال بعضهم يكون بيعا لانهما تراضيا على التملك والتك

### (باب البيع الفاسد)

المفسد البيع أنواع وهذا الباب يشتمل على فصول (الفصل الاول في فساد البيع بجهالة أحد البديلين وفيه الجمع بين الموجود والمعدوم والجمع بين المال وغير المال) \* وجعل قال لغيره بعت منك جميع مالي في هذه الدار من الرقيق والدواب والثياب والمشتري لا يعلم عاقبتها كان فاسدا لان المبيع مجهول ولو جاز هذا لجاز اذا باع ما في هذه المدينة أو ما في هذه القرية ولو جاز ذلك لجاز اذا باع ما في الدنيا \* ولو قال بعت منك جميع مالي في هذا البيت بكذا جاز وان لم يعلم به المشتري لان الجهالة في البيت بسيرة وفيما تقدم من الدار وغيرها كثيرة واذا جاز في البيت يجوز في الصندوق والجواني \* وجعل قال بعت منك نصبي من هذه الدار بكذا جاز اذا علم المشتري بنصيبه من الدار وان لم يعلم به البائع لكن يشترط تصديق البائع فيما يقول وان لم يعلم المشتري نصيبه لا يجوز في قول أبي حنيفة ومحمد ورجهما الله تعالى علم البائع بذلك أو لم يعلم \* وجعل اشترى موزونا في وعاء على أن يزن الظرف ويحط حصة وزن

منه يحث عند مجرده الله تعالى ولو صب في بئر أو حوض فشرب منه لا يحث كذا في الظهيرة \* ولو حلف أن لا يشرب من هذا الماء العذب فصبة في ماء مالح فغلب المالح فشربه لا يحث وكذا لو حلف على المالح فصبة على العذب كذا في فتاوى قاضي خان \* وجعل حلف لا يشرب خرا فخرجها بغير جنسها كالبنكي (١) والاحسمه وشرب يعتبر بذلك بالغالب كذا في الخلاصة \* حلف لا يشرب النبيذ فاختار أنه يقع على المسكر من ماء العنب نيا كان أو مطبوخا كذا في الوجيز لا كوردري \* اذا حلف (٢) سبكي نخورم فالصحح ان اسم سبكي يقع على المسكر من ماء العنب لا غير نيا كان أو مطبوخا كذا في المحيط \* وفي الخانية وعليه الفتوى كذا في التتارخانية \* ولو قال (٣) في نخورم ويدست نكبرم وحلف عليه فاخذ بيده ونقل الى مكان آخر ان لم ينو عند اليمين الشرب يحث في الصحح كذا في الوجيز لا كوردري \* أما اسم الخمر وفارسيته هي الصحح أن هذا على النى من ماء العنب لا غير (٤) واذا قال مستكرم نخورم فقد قيل ان عيونه لا تقع على المتخذ من الحبوب والصحح أنه يعتبر فيه العرف ان كان في العرف يسمى الشراب المتخذ من هذه الاشياء مستكرم يحث في عيونه وما لا فلا \* اذا حلف لا يشرب نبيذ زبيب فشرب نبيذ (٥) كشمس يحث في عيونه \* اذا حلف لا يشرب شرابا يسكر منه فصب شرابا يسكر منه في شراب لا يسكر منه فشرب منه ذكروا في فتاوى أهل سمرقند أن هذا المخلوط ان كان بحال لو شرب منه الكثير يسكر منه يحث واذا عقد عيونه على شرب ما لا يشرب ويخرج منه ما يشرب فعيونه على شرب ما يخرج منه بيانه فيماد كوفي المنتقى اذا حلف لا يشرب من هذا التمر فشرب من نبيذه يحث في عيونه وهذا هو الاصل في تخريج جنس هذه المسائل كذا في المحيط \* وجعل حلف بطلاق امرأته أن لا يشرب المسكر فصب في حلقه ودخل في جوفه قالوا ان دخل جوفه بغير فعله لا يكون حائثا فان شرب بعد ذلك كان حائثا ولو صب في فيه فامسكه ثم شربه بعد ذلك حث كذا في فتاوى قاضي خان \* حلف لا يشرب من قدح فلان فصب الماء الخالف من قدح فلان على يده وشرب لم يحث كذا في الذخيرة \* حلف لا يشرب من ماء فلان وكان الخالف يجلس في حائث المحلوف عليه فاشترى الخالف كوزا ووضع في حائث المحلوف عليه لئلا فاستق أجبر المحلوف عليه الماء من النهر في ذلك الكوز ووضع في حائث المحلوف عليه فاما أصح الخالف دعا بالكوز وشرب الماء فان كان الخالف اشترى الكوز لهذا احتيالا منه كيلا يحث أرجو أن لا يحث لانه حينئذ يصير الاجير عاملا للخالف فيصير شاربا ماء نفسه كذا في الخلاصة \* وجعل حلف أن لا يشرب الخمر في هذه القرية فشرب الخمر في كرومها أو ضياعها قالوا ان شرب في عمران القرية أو كروم متصلة بالقرية حث والافلا كذا في الظهيرة \* قال ان شربت أو قمرت فعبدى كذا يحث باحدهما وينتهي اليمين وفي قوله والله اكبر شراب

١ الاحسمه هي البوزة المتخذة ٢ لا أشرب خرا ٣ لا أشرب خرا ولا أمسكها بيدي ٤ لا أشرب مستكرها ٥ قوله كشمس هو بالكسر عنب صغار لا يحسم له ألين من العنب وأقل قبضا وأسهل خروجا في القاموس اه صححه بحراري

(١٤ - (الفتاوى - ثاني) الظرف من الثمن جاز \* ولو باع دارا ولم يبين حدودها جاز اذا كان المشتري يعرف حدودها ولا يشترط معرفة جيرانها \* رجل باع رقبة الطريق على أن يكون للبائع فيها حق المرور جاز وكذا لو باع صاحب الدار السفلى على أن يكون للبائع حق قرار العلو عليه كذا ذكره شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في القسمة \* ولو باع نخلة في أرض صحراء لم يطر يقها من الارض ولم يبين مواضع الطريق قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز له ان يذهب الى النخلة من أي ناحية شاء



\* رجل باع الجمدة اختلف المشايخ فيه الاصح انه يجوز تسليم أو لا ثم باع أو ما غم وسلم وهو اختيار الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى والاحوط أنه يسلم أو لا ثم يبيع فان باع وسلم في يومه أو قبل ثلاثة أيام جاز وان سلم بعد الأيام الثلاثة لا يجوز لانها تذوب في كل ساعة الآن نقصان اليسير غير معتبر والكثير معتبر وقبل الأيام الثلاثة يقل النقصان وبعد الأيام الثلاثة يكثر ويكون له قسط من الثمن ولا قسمة للقليل من الثمن وقيل ذلك يختلف في الصيف (١٠٦) والشتاء والغلاء والرخص فينظر الى ما عليه الناس ان عدده الناس كثيرا

نحو رم وقار بكنتم يحنت بفعل أحدهما ولو قال تا كل سرخ نه نبيذ شراب نخورد ينصرف الى وقت الورد الاجرا ذالم ينو حقيقة الرؤية حلف لا يشرب بدواء فشر بامناً وعسلا لم يحنت حلف لا يشرب من هاتين فشر ب من احدهما حنت كذا في السراجية \* رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يشرب الخمر مادام بخاري فخرج الى قصر المحوس ثم عاد وشرب قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان نوى بقوله مادام بخاري اقامة السكنى وكانت السكنى بخاري كان حاشا وان نوى اقامته يبدنه فاذا خرج الى قصر المحوس لا يبق اليمين وان لم تكن له نية فخرج بنفسه كفاه كذا في فتاوى قاضيهان \* رجل قال ان شربت المسكر تصير امرأته مطلقة ويصير عهدي حراً فشرب المسكر بعد ذلك طلق امرأته وعق عبده ولا يصدق أنه لم يرد به الطلاق والعتاق وانما أراد دفع أصحابه عن نفسه حلف أن لا يشرب المسكر ثلاثة أشهر فقالت له امرأته أربعة أشهر فقال الزوج أربعة أشهر كبر فقد قيل تصير المدة أربعة أشهر وقيل لا تصير المدة أربعة أشهر وهذا بناء على أن الخالف اذا عطف على يمينه بعد سكوته ما شدد على نفسه أو يلحق بيمينه عند أبي يوسف رحمه الله تعالى واذا عطف على يمينه بعد سكوته ما توسع على نفسه لا يلحق بيمينه ثم اختلف المشايخ رحمه الله تعالى في هذه الصورة أن في ذكر المدة الثانية تشديدا عليه أو توسعة عليه فقيل تشديد من حيث انه يقع الطلاق بالشراب في الشهر الرابع وهو الاصح كذا في المحيط والذخيرة \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الكبير اذا حلف لا يشرب من الغرات أبدا فشرب منه اغترافاً أو من اناء لا يحنت في يمينه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى يكرع من الغرات كرها وعندهما يحنت وعندهما اذا شراب كرها هل يحنت لم يذكر هذه المسئلة في الكتاب وقد اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا لا يحنت وبعضهم قالوا يحنت في يمينه وهذا اذا لم تكن له نية وان نوى الكرع صحت نيته على قوله ما في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى وان نوى الاعتراف صحت نيته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيما بينه وبين ربه تعالى لكن لا يصدقه القاضي هذا اذا شراب من الغرات كرها أو اعترافاً أما اذا شراب من نهر آخر يأخذ الماء من الغرات كرها أو اعترافاً فلا يحنت في يمينه عندهم جميعاً في ظاهر الرواية كذا في الذخيرة \* ولو حلف لا يشرب من ماء الغرات فشر ب من نهر يأخذ من الغرات كرها أو اعترافاً (١) يحنت عندهم كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري \* ولو حلف لا يشرب ماء من دجلة ولا نية فشر ب منها بما ناء لم يحنت حتى يضع فاه في الدجلة ولو حلف لا يشرب من ماء المطر فسال ماء المطر في الدجلة لم يحنت بشر به فان شرب من ماء وادسالة المطر لم يكن في ماء مثل ذلك أو شرب من ماء مطر مستنقع في قاع حنت كذا في السراج الوهاج \* ولو حلف لا يشرب من نهر يجري ذلك النهر الى دجلة فأخذ من دجلة من ذلك الماء فشر به لم يحنت كذا في الكراواتق \* ولو حلف لا يشرب ماء فرائاً أو من

(١) قوله يحنت عندهم كذا في شرح الجامع الح كذا بالاصل وانظر مع الحكم قبله بعدم الحنت والمسئلة واحدة وحرر اهـ

كان كثيرا ذكر الجمدة وأراد به الجدل موضع الجدلان موضع الجد بمنزلة بيت فيه متاع البائع فيجوز بيعه على كل حال \* ولو باع الجد أو القصب أو الخطب أو قاراً أو اجالاً أو حزملاً لا يجوز ولو حل الجد أو الخطب أو الدابة ثم باع الوقر جاز \* باع من آخر كرامن الخطئة ان لم تكن الخطئة في ملكه بطل البيع وان كان في ملكه أقل مما سمي بطل البيع في المعدوم وفسد في الموجود وان كان في ملكه الخطئة في موضعين أو من نوعين مختلفين لا يجوز البيع وان كان من نوع واحد في موضع واحد الا أنه لم يصف البيع الى ثلاث الخطئة لكن قال بعثت منك كرامن الخطئة جاز البيع واذا علم المشتري بمكانها كان له الخيار ان شاء أخذها من ذلك المكان بذلك الثمن وان شاء ترك \* ولو قال بعثت عبداً أو جارية ذكر في المستقي في موضع رجل قال لعيره عندي جارية بيضاء فبعتها منك بكذا فقال المشتري قبلت لم يكن ذلك بيع الا أن يبين الموضع أو غيره فيقول أبيعك حارية في هذا البيت أو يقول جارية اشتريتها من فلان فينشد يمين البيع وذكر في موضع اذا قال بعثت جارية حاز اذا لم يكن عنده الا جارية وان كان عنده حاريتان فسد البيع وذكر شمس الآفة السرخسي رحمه الله

تعالى اذا أضاف الجارية الى نفسه فقال بعثت جارية نيتي جاز البيع وان لم يصف الى نفسه لا يجوز \* ما وجل قال لعيره بعثت مائة ذراع من داري أو أرضي ولم يبين ذراعها وموضعها لا يجوز في قول أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يجوز وبصر المشتري شريكاً للبائع بمائة ذراع من الدار \* رجل أشار الى بيض وقال بعثت من هذا البيض عشرة بكداً ووي أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يجوز في القياس مثل الرمان وأشباهه وجاز في الاستحسان وهو مثل

ماء

الطعام ونحوه \* رجل اشترى من السقاء كذا كذا اقربة من ماء الفرات قال أبو يوسف رحمه الله تعالى انه ان كانت القرية بعينها جاز لمكان التعامل وكذا الراوية والجرة وهذا استقصان وفي القياس لا يجوز اذا كان لا يعرف قدرها وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو قال بعثك هذا الطعام كل كرمائة درهم كان البيع على كروا حلفان كان الطعام كثيرا وكالالبائع كله وعلم المشتري بذلك فله الخيار ان شاء أخذ كله ولو قال بعثك هذا الجراب أو هذه الرزمة كذا ثوب بخمسين (١٠٧) درهمما فالبيع فاسدان عند البائع وعلم

المشتري بعددها في الجبس فقال رضى بذلك جاز البيع ولم يكن للبائع أن يمنعه ولو اشترى مائة جوزة من جوز كثير فلما عدها البائع له قال لا أرضى ليس له ذلك ولو اشترى من قصاب لحما بدرهم فقطع القصاب اللحم ووزنه هو ساكت ثم قال لا أرضى فسله ذلك حتى يقول بعد الوزن قد رضى بخلاف الجوز لان الجوز شئ واحد فلما تفاوت \* رجل باع ثوبا بربعه ثم ان البائع باعه من آخر قبل أن يبين الثمن جاز بيعه من الثاني ولو أن البائع أخبر الاول بالثمن فلم يجزه حتى باعه البائع من آخر لم يجزه بيعه من الثاني لان البائع لما بين الثمن توقف البيع على اجازة المشتري الاول ألا ترى أن المشتري لو استهلكه بعد العلم بالثمن ولو استهلكه بعد العلم بالثمن كان عليه الثمن ولو استهلكه قبل العلم بالثمن كان عليه قيمته \* رجل قال لمدبونه الذي عليه عشرة دراهم بعثني هذا الثوب الا أخبر بما بقي من العشرة فقال نعم قد بعثتك فهو جائز وان قال بعثني هذا ببعض العشرة وبعثني هذا الا أخبر ببعض العشرة فقال نعم قد بعثتك كان فاسدا لانه بقي من العشرة شئ مجهول بخلاف الاول فان ثمة لم يبق من العشرة شئ \* رجل عنده حنطة أو مكيل آخر أو موزن ظن أنها أربعة آلاف من فمائها من أربعة

ماء فترات فشرب ماء عذبا من دجلة أو من نحوها كان حائشا كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال أبيعكم شرب ماء هذا النهر فهو حرق فشربه عتقوا ولو قال أبيعكم شرب ماء هذا الكوز وكان الماء بحال يمكن شربه لو احدث دفعة أو دفعتين فشربه واجيعا لم يعتقوا كذا في شرح الجامع الكبير للحصري \* ولو حلف لا يشرب من هذا الكوز فصب الماء الذي فيه في كوز آخر فشرب منه لا يحنث بالاجماع ولو قال من ماء هذا الكوز فصب في كوز آخر فشرب حنث بالاجماع وكذا لو قال من هذا الحب أو من ماء هذا الحب فنقل الى حب آخر ولو قال لا يشرب من ماء هذا الحب فشرب منه بانه حنث اجماعا كذا في فتح القدير \* ولو حلف لا يشرب من هذا الماء فهو على الشرب بعينه كذا في الاختيار شرح المختار \* من قال ان لم أشرب الماء الذي في هذا الكوز اليوم فامرأته طالق وليس في الكوز ماء لم يحنث فان كان فيه ماء فاهريق قبل الليل لم يحنث وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى سواء علم وقت الحلف أن فيه ماء أو لم يعلم وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى حنث في ذلك كله اذا مضى اليوم وعلى هذا الخلاف اذا كان اليمين بالله تعالى كذا في فتح القدير \* ولا فرق في الوقت بين أن يكون اليوم أو الشهر والجمعة كذا في البحر الرائق \* ولو كانت اليمين مطلقة ففي الوجه الاول لا يحنث عندهما رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يحنث في الحال وفي الوجه الثاني يحنث في قولهم جميعا كذا في الهداية \* اذا قال ان لم أشرب ما في هذا الكوز أو ما في هذا الكوز الا آخر من الماء اليوم فامرأتي طالق فاهريق أحداهما ببق اليمين على الاخر في قولهم واذا بقي اليمين عندهم فان شرب الماء الذي في الكوز الباقي قبل الليل بر عندهم وان لم يشرب قبل الليل حنث عندهم ولو كان أحد الكوزين لاءا فيه فيمينه في قياس قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى على الكوز الذي فيه الماء وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يمينه عليهما يديه على أحدهما فان شرب الماء بر في يمينه \* ولو لم يشرب حنث عندهم كذا في شرح الجامع الكبير للحصري في باب الالباء \* في الغاية ان حلف أن لا يشرب من هذا الحب فان كان مملوا فهذا يقع على الكرع لا غير عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما على الكرع والاعتراف جميعا وان كان غير مملوء فعلى الاعتراف بالاجماع ولو حلف لا يشرب من هذه البئر ومن ماء هذه البئر فهو على الاعتراف حتى لو استسقى منها فشرب حنث كذا في السراج الوهاج \* أو ان تسكف في هذه الصور وكرع من أسفل البئر أو من أسفل الحب فالصحح أنه لا يحنث \* رجل حلف ليشرب من وسط الدجلة فشرب من موضع لا يقع عليه اسم الشط وذلك مقدار المثل أو الربع كان بارا \* سئل عن حلف لا يشرب خراولا مثلثا ولا كذا من الاشربة فشرب واحدا منها قال يحنث كذا في التتار حامية \* ولو حلف لا يشرب من هذا الماء فأنجمد فأكله لا يحنث وان ذاب فشرب حنث كذا في الخلاصة \* حلف لا يشرب بعيرا ذن فلان فاعطاه فلان يمدده وناوله ولم ياذن له باللسان وشرب ينبغي أن يحنث لانه ليس باذن ولو قال الرجل ان لم أذهب بك الليلة الى منزل فلان ولم أسقك خرا فامرأته كذا فذهب به الى منزل فلان ولم يسقه الخمر حنث وسئل الشيخ

نفر لكل واحد منهم ألف من شمن معلوم ثم وجده نافضا قال بعنهم لهم الخيار ان شاؤا أخذوا من الموجود بحسبته من الشمن وان شاؤا تركوا والصحيح ما قل بعضهم أن الجواب فيه على التفصيل ان باع منهم جملة فذلك وان باع منهم على التعاقب فالنقصان على الآخر دون الاولين ويدور بالخيار ان شاء أخذها وان شاء ترك \* رجل باع حنطة بمجموعة في بيت أو مخفورة في أرض والمشتري لا يعلم مبلغها ولا منتهى المخفورة قالوا كان له الخيار اذا علم ان شاء أخذها بمجموع الثمن وان شاء تركه وان كان لا يعلم منتهى المخفورة الا أنه يعلم مبلغ



الحنطة جاز البيع ولا خيار له إلا أن يخرج تحته دكان أو مثل ذلك \* رجل اشترى عشرة أقدرة فاستحق بعضها قبل القبض فخير المشتري لتفرق الصفقة وإن استحق بعد القبض لا يخير \* وكذا إذا اشترى مكيلة أو موزوناً أنه كرفو جده ناقصاً جاز البيع في الباقي وهل يخير المشتري إن لم يكن قبض المبيع أو كان قبض البعض يخير إن شاء أحد وان شاء ترك وإن كان قبض الكل لا خيار له وهو بمنزلة الاستحقاق \* رجل اشترى أمة بعد دقة ابضافهاك (١٠٨) أحد البديلين ثم زاد أحدهما في البيع شيئا معلوماً صحت الزيادة لانهما لو تقايلا

العقد بعد هلاك أحد البديلين صحت الإقالة فكذا الزيادة \* ولو اشترى عبد من وراد المشتري في ثمن أحدهما ولم يسم العبد الذي زاد فيه صحت الزيادة والمشتري أن يجعل الزيادة مع أيهما شاء \* وكذا لو زاد البائع ثوباً أو ما أشبه ذلك صحت الزيادة وله أن يجعل الزيادة مع أيهما شاء \* رجل جاء إلى خباز أو قصاب فقال اعطني بدرهم خبزاً أو قال أعطني بدرهم لحم وسعر اللحم والخبز مشهور في البلد ومتفق عليه فاعطاه الخباز أقل من ذلك قال الفقيه أبو بكر البجلي رحمه الله تعالى شراؤه على ما هو اصطلاح الناس وسعر البلد ويرجع المشتري بحصة النقصان من الدرهم وإن كان المشتري غريباً فالشراء على ما سلم عليه ولا يرجع بشئ وهذا في اللحم فإما في الخبز فالشراء على ما هو سعر البلد لان سعر الخبز في البلد قد يختلف \* وجعل أتى قصاباً كل يوم بدرهم وكان القصاب يقطع اللحم ويزنه بسنجه والمشتري ينظر إليه ويظن أنه من كاهو سعر البلد فزره يوماً فاذا هو ثلاثون استأرقا قالوا بيعها يكون على من واحد بحكم سعر البلد فاذا انتقص عن ذلك له أن يرجع بحصة النقصان من الثمن لأن اللحم لا يبيع اللحم لا ينعقد قبل إعطاء اللحم \*

الامام نجم الدين رحمه الله تعالى عن قال أنا اتخذ أعشاب هذا الكرم خرافاً في هذا الخريف وأشربها مع أصحابي ولا أذهب بها إلى منزلي وإن ذهبت بها إلى منزلي فامرأته كذا فاتخذت الأعشاب كلها خيراً وشرب بعضها مع أصحابه هناك وحل حيرة بغير أمره بقيتها إلى بيته قال إن كان مراده أن لا يحمل كلها إلى بيته بنفسه لا يحسن بحمل البعض بنفسه ولا يحسن بحمل غيره بغير أمره وإن كان مراده أن يشرب الكل هناك ولا يترك شيئاً للحمل إلى بيته يحسن وإن لم يكن له نية ذلك يحسن ورجل عوتب على شرب الخمر فحلف أن لا يشرب مما يخرج من هذا الكرم فهو على شرب الخمر اعتباراً بالمعاني كلام الناس كذا في الظهيرية \* رجل حلف أن لا يشرب عصيراً فعضر حبة عنب أو عنقوداً في حلقة لا يكون حانثاً ولو عصره في كفه ثم حساه كان حانثاً ولو قال لا يدخل العصرة في حاتي كان حانثاً في الوجهين قال مولانا رضي الله عنه وهذا في عرفهم أما في عرفنا فينبغي أن لا يكون حانثاً لأن ماء العنب لا يسمى عصيراً في أول ما يعصر \* رجل قال لامرأته وفي يدك قدح من ماء ان شربت هذا الماء أو وضعت أو صببته أو أعطيت أنسا فانت طالق قالوا ترسل فيه ثوباً أو قطناً حتى ينشف الماء قال مولانا رضي الله عنه وهذا إذا قال في يمينه أو شيئا منه وإن لم يقل أو شيئاً منه فشربت البعض وصبت البعض لا يكون حانثاً كذا في فتاوى قاضي خان \* إذا عقد يمينه على شرب مشروب بعينه وهو بقدر على شربه بدفعة واحدة لم يحسن بشرب بعضه وإن كان لا يقدر على شربه بدفعة واحدة فيمينه على شرب بعضه كذا في المحيط \* حلف لا يشرب دراهم فشرب لبناً أو عسلاً لم يحسن كذا في السراجية \* قال في المتقى والحاصل أنه ينظر في هذا إلى تسمية الناس فكل شئ يسميه الناس دواء إذا نظروا إليه فيمينه تقع عليه وما لا يسميه الناس دواء لا تقع عليه وإن دأوى به الحالف كذا في المحيط في فصل الأكل \* حلف بالله لا مسن السماء أو لا طيرن في الهواء أو لا حولن هذا الحجر ذهباً فلما فرغ حنث وهو آثم أيضاً لأنه حلف بما لا يقدر على فعله غالباً فكان معرضاً للاسم للحنث كذا في التمراسي \* أما إذا وقت اليمين فقال لأصعدن السماء غدالم يحسن حتى يمضي ذلك الوقت حتى لو مات قبله لا كفارة عليه إذا حنث كذا في فتح القدير

### (الباب السادس في اليمين على الكلام)

لو حلف لا يكلم فلان فهو على المستقبل مفصولاً عن يمينه حتى لو قال إن كلمتك فبعد حنث فذهب من عندي موصولاً أو قال يا فلان موصولاً لم يحسن كذا في العتبية \* قال إن كلمتك فانت طالق فذهبي أو فتقوى لا يحسن بقوله فذهبي أو فتقوى لأنه متصل باليمين وهذا لان قوله لا يكلمه أو إن كلمتك يقع على الكلام المقصود باليمين وهو ما يستأنف بعد تمام الكلام الأول وقوله فذهبي أو فتقوى وإن كان كلاماً حقيقة فلا يس بمقصود اليمين فلا يحسن به وكذا إذا قال وذهبي فإن أراد به كلاماً مستأنفاً بصدق وإن أراد بقوله فذهبي الطلاق فانه أطلق بقوله فذهبي ويقع عليها تطليقة أخرى باليمين لأن لما نوى به الطلاق فقد صار كلاماً مستأنفاً فيحس كذا في البدائع \* ولو قال اذهب حنث ولو قال عقيب اليمين وأنت طالق حنث ولا يحسن بالكتابة والرسالة والإشارة وكذا إذا سلم عن الصلاة وفلان على

رجل قال لا أخربعت منك من هذه الحنطة قدر ما علا هذا القفيز أو هذا الطست جاز \* رجل له زرع قد استحصد قباع حنطتها حار لأنه باع موجوداً بقدر على تسليمه ولو باع ثبناً لا يجوز لأن الثمن لا يكون إلا بعد الدوس والتذرية فكان هذا بيع المعدوم ولو باع ساق الحنطة دون الحنطة جاز ولو اشترى حنطة في سبيلها وشرط التذرية والدوس على البائع جاز لأنه باع الحنطة في كانت التذرية عليه \* رجل اشترى بالعدل شيئاً مكيلاً قبل القبض فيسده البيع في قوله أي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا إذا اشترى

بالفلس فكسدت يعني لا تزج زواج الأيمان وان غسلا أو رخص لا يفسد البيع ولا خيار لاحدهما وان استقرض من قبلها أو قبلها فكسد عند أبي حنيفة رجه الله تعالى عليه مثلها كاسدة ولا يضمن قيمتها وقال أبو يوسف رجه الله تعالى عليه قيمتها من الذهب والفضة يوم قبضها وقال محمد رجه الله تعالى عليه قيمتها من الذهب والفضة في آخر يوم كانت راتجة فكسدت \* رجل قال لغيره لك في يدي أرض خربة لا تساوي شيئا فبعها مني بسنة دراهم فقال بعته والبائع لا يعرفها جازوان (١٠٩) كانت قيمتها أكثر من ذلك \* رجل اشترى

حنطة فطعن البائع قبل التسليم ينفسخ البيع ولو باعها البائع من غيره فطعن الثاني لا ينفسخ البيع ويخبر المشتري الأول ان شاء ففسخ البيع الأول وان شاء ضمن المشتري مثلها \* رجل اشترى شيئا بجمته أو بحكمه أو بما يريد أو بما يرضى لا يجوز كذا لو باع بالف درهم إلا دينارا أو بعائه دينارا الأدرهما أو باع بثوب أو كرحنطة أو باع برأس ماله أو بما اشتراه فلان أو بمثل ما اشترى فلان أو بمثل ما يبيع الناس لا يجوز البيع إلا أن يكون شيئا لا يتفاوت ثمنه كالخسروا اللحم فان علم المشتري بالثمن في المجلس عاذا تزاو بخبر المشتري ان شاء أخذوا ان شاء ترك \* ولو اشترى غنما أو عدل زطي واستثنى شاة أو ثوبا بغير عينه لا يجوز ولو استثنى واحدا بعينه حاز ولو اشترى عشرة أجرة من مائة حريب من هذه الأرض أو عشرة أذرع من مائة ذراع من هذه الدار لا يجوز في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى \* ولو نظر إلى ابل أو بقرة أو غنم أو رقيق أو ثياب وقال أخذت كذا من هذا بدرهم ولم يسم جماعتها ففسد البيع في الكل عند أبي حنيفة رجه الله تعالى وكذا لو اشترى دارا أو أرضا أو ثوبا كذا بكذا ولم يبين جملة الذرعان فسد البيع في الكل في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى وعند

جنبه كذا في العتابة \* ولو حلف لا يكلم الاباذنه فأذن له ولم يعلم بالاذن حتى كلمه حنت كذا في الكافي \* ولو حلف لا يتكلم ولا يئنه له فصل في قرأ فيها أو سجد أو هال لم يحنت استقسانا وأما اذا قرأ خارج الصلاة وسجد وهال في عيونه عند علمائنا رجه الله تعالى كذا في المحيط \* قال الفقيه أبو الليث رجه الله تعالى ان عقد عيونه بالفارسية لا يحنت بالقراءة والتسبيح خارج الصلاة أيضا للعرف فانه يسمى قارئاً ومسجداً متكاملاً وعليه الفتوى كذا في الكافي \* ولو حلف أن لا يتكلم وكبر في الصلاة أو دعا لا يحنت وان كبر أو دعا خارج الصلاة حنت ان كانت اليمين بالعربية وان كانت بالفارسية لا يحنت في الصلاة ولا في غيرها هكذا في فتاوى قاضيان \* اذا حلف لا يكلم فلانا فاقصدى الحالف بالمحلف عليه فسها المحلف عليه ففسخ له الحالف لم يحنت كذا في المحيط \* ولو أم الحالف قوما فيهم المحلف عليه فسلم في آخر الصلاة لا يحنت بالتسليم الأولى ولا بالثانية هو المختار هذا اذا كان الحالف اماماً فان كان الحالف مؤمراً قالوا لا يحنت في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى ولو كان المحلف عليه اماماً والحالف مقتدياً به ففسخ على الامام لا يحنت في يمينه \* ولو علمه القرآن في غير الصلاة حنت في عرفهم كذا في فتاوى قاضيان \* حلف لا يكلم فلانا فقرأ عليه كتابا فكتبه قال ان قصد الاملاء عليه فاني أخاف عليه الحنت كذا في الحاوي \* ولو حلف لا يكلم فلانا فناداه الحالف من بعيد فان كان بحيث لا يسمع صوته لا يحنت وان كان البعد بحيث يسمع صوته يحنت وكذا لو كان المحلف عليه ناعماً فناداه الحالف فان أيقظه حنت وان لم يوقظه ذكر الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رجه الله تعالى الصحيح أنه لا يحنت هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضيان \* وهو الذي عليه مشايخنا رجه الله تعالى وهو المختار كذا في النهر الفائق \* ولو مر الحالف على جماعة فيهم المحلف عليه فسلم الحالف عليهم حنت وان لم يسمع المحلف عليه كذا في فتاوى قاضيان \* فان نوى القوم دونه لم يحنت فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء كذا في البدائع \* ولو سلم على قوم فلان فيهم حنت وان لم يعلم ولو استنماه بان قال السلام عليكم الاعلى فلان لم يحنت ولو قال الاعلى واحداً وعنه صدق كذا في العتابة \* حلف لا يكلم فلانا فقرأ فلان الباب فقال الحالف (١) كبت أو قال (٢) كبت اس أو قال (٣) كبت ان قال بعضهم لا يحنت الآن يقول (٤) كنى فهو المختار كذا في فتاوى قاضيان \* اذا حلف لا يكلم فلانا ثم ان المحلف عليه ناداه فقال لبيك أو قال لي يحنت في يمينه كذا في المحيط \* في التحريد لو قال من هذا بعد ما دق الباب يحنت ولو قال له (٥) مانده شدي فقال خوب آست ونعم أو آري يحنت هكذا في الخلاصة \* في العتابة حلف لا يكلم فلانا فنادى فلان رجلاً آخر فقال الحالف لبيك يحنت وكذا لو قال بالفارسية لي بغير كاف كهو عرف العامة كذا في الغيبة \* في مجموع النوازل اذا حلف لا يتكلم فبأته امرأته وهو يأكل الطعام فقال لهاها حنت في يمينه كذا في المحيط \* حلف لا يكلم امرأته فدخل الدار وليس فيها غيرها فمال من وضع هذا أو أين هذا حنت وان كان غيرها فيها لا ولو قال ليت شعري من فعل كذا لم يحنت وان لم يكن في الدار غيرها كذا في

١ من ٢ من هذا ٣ من ذلك ٤ من أنى ٥ صرت واقفا

صاحبه يجوز في الكل وان كان هذا في مكمل أو موزن أو عددي متقارب عند أبي حنيفة رجه الله تعالى يجوز في الواحد وان علم الجملة في المجلس جازي الجملة ويخبر المشتري وعلى قول صاحبه يجوز البيع في الكل \* ولو اشترى غنماً أو بقراً أو ثياباً كل اثنين منها بكذا لا يجوز في قولهم ويجوز ذلك في المكمل والموزن والعددي المتقارب ولو اشترى عدل زطي على أن فيه خمسين ثوباً بالف درهم فوجدها إحدى وخمسين أو تسعاً وأربعين نسجاً البيوع \* ولو قال كل ثوب بكذا لا يجوز في الزيادة ويجوز في النقصان وقيل على قوله في حنيفة



رحمه الله تعالى لا يجوز في النقضات أيضا \* ولو اشترى صبرة على أنها كذا فقيرافوجدها أكثر رد الزيادة مسمى لكل قفيز ثمنًا ولم يهتم ولو وجدها أنقص أخذ الموجد بثمان الموجد وبسقط عنه من النقضات ولو اشترى ثوبًا على أنه كذا فزاع ولم يسم لكل ذراع ثمنًا فوجده أطول أخذ الثوب ولا خياره وان وجدته أنقص أخذ بكل الثمن ان شاء وان شاء ترك وان باع على أنه عشرة أذرع كل ذراع بدرهم فان كانت الزيادة نصف ذراع أو النقصان نصف (١١٠) ذراع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا وجد عشرة ونصف أخذ بأحد عشر درهما

وان وجد تسعة ونصف فعليه عشرة دراهم وله الخيار وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في تسعة ونصف يلزمه تسعة دراهم ونصف درهم وفي عشرة ونصف عشرة دراهم ونصف درهم وقال محمد رحمه الله تعالى في تسعة ونصف يلزمه تسعة دراهم وفي عشرة ونصف عشرة دراهم \* ولو اشترى ذراعًا من ثوب من طرف معين لا يجوز وقيل ان كان ثوبًا لا ينقص بالتقطيع جاز \* ولو أشار إلى حنطة وشعر فقال أبيعك هاتين الصبرتين كل قفيز بدرهم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجوز البيع في قفيز واحد منها وقال أصحابه يجوز في الصبرتين \* رجل اشترى عبدين بالف درهم ولم يسم لكل واحد منهما ثمنًا فاذا كان أحدهما حرافد البيع عندهم جميعا وان سمي لكل واحد منهما كذلك في قول أبي حنيفة وقال أصحابه رجما الله تعالى يجوز في القن وان كان أحدهما مدبرًا أو مكاتبًا أو أم ولد وأجل الثمن جاز في القن عندنا ويخير المشتري \* وفي الشاتين اذا ظهرت أجداهما ميتة أو ذبيحة مجوسى أو محرم أو متروك التسمية عمدًا وفي دني الخسل اذا كان أحدهما خراج عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هذا وما لو جمع بين حرم وعبد سواء \* رجل قال أبيعك

الخلاصة \* من حلف لا يكلم فلان أو كالم مرة لم يعرفه فلان يلزمه الحنث كذا في المحيط \* شتم المحلوف عليه انسانًا فأراد الخالف أن يمنعه فلما قال الخالف مك (٢) تذكر عينته فسكت لا يحنث لان هذا القدر غير مفهوم فلا يكون كلامًا \* شتم المحلوف عليه أبا الخالف فقال الخالف لابل أنت حنث كذا في فتاوى قاضيان \* قالوا فمن حلف لا يكلم فلان فكم غيبه وهو يقصد أن يسميه لم يحنث كذا في خزائن المفتين \* حلف لا يكلم فلان فكم مع الجدار وقال يا حائط كذا وكذا لا يحنث وان كان غرضه اسماع فلان وبه يفتى كذا في المتناوى الصعري \* قال محمد رحمه الله تعالى رجل قال امرأته طالق ان تزوجت النساء أو اشترت بيت العبيد أو كلمت الرجال أو الناس فتزوج امرأة أو كالم رجلًا أو اشترى عبداً يحنث ولو قال لا أكلم المساكين أو الفقراء فكلم واحد منهم يحنث ولو نوى جميع الرجال أو النساء يصدى ولا يحنث أبداً ولو قال ان تزوجت نساء أو اشترت عبيداً أو كلمت رجالاً لا يحنث الا بشراء ثلاثة أعبد ونحوه ولو نوى جنس العبيد والنساء يصدق ويحنث بشراء عبداً وحده كذا في شرح الجامع الكبير للحمصى \* وله نية ما زاد على الثلاث ولا يكون له نية المثنى كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب الحنث بالبعث والجملة \* ولو حلف لا يكلم بنى آدم فكلم واحد منهم يحنث وان عني به الكل لا يحنث أبداً ويكون مصداقاً بما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء أيضا كذا في المبدائع \* قال لا أكلم عبداً فلان هذا ذبايع فلان عبده فكلم الخائف لا يحنث في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجما الله تعالى هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضيان \* ولو حلف لا يكلم عبداً فلان فأن نوى عبداً بعينه فهذا وقوله عبداً فلان هذا سواء وان لم يكن له نية فان تكلم مع عبداً فلان وكان موجودا وقت اليمين ووقت الحنث حنث بالاجماع وان كالم مع عبداً فلان وكان موجودا وقت اليمين دون الحنث لا يحنث في قولهم جميعا وان كان موجودا وقت الحنث دون وقت اليمين حنث في قول أبي حنيفة ومحمد رجما الله تعالى كذا في شرح الطحاوى \* قال أبو بكر حلف أن لا يكلم عبداً فلان فكلم عبداً مصاربه فيه ربح أو لا يحنث اجماعا هكذا في الحاوى \* رجل حلف أن لا يكلم صديق فلان أو زوجة فلان أو ابن فلان أو نحوه ممن يضاف لا يحكم الملك فتزوج فلان بعد اليمين أو ولد له ولد بعد اليمين فكلمه الخالف لا يحنث كذا في فتاوى قاضيان \* وذكر في الجامع الصغير من حلف لا يكلم امرأة فلان وليس لفلان امرأة ثم تزوج امرأة فكلمها الخالف حنث عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجما الله تعالى خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى وفي الحجة الفتوى على قولهما كذا في التتارخانية \* وان كالم امرأة بأنها فلان بعد عينته أو كالم رجلا عاده فلان بعد عينته لا يحنث الخالف في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجما الله تعالى وان كان الخالف قال في عينته زوجة فلان هذه أو صديق فلان هذا فكلم بعد زوال الزوجية والصدقة حنث في قولهم \* حلف لا يكلم عبداً فلان فهو على الثلاثة فيما ذكره في ظاهر الرواية \* اذا كالم ثلاثة من عبيده العشرة حنث وان كالم اثنين منهم لا يحنث ولان من الجع كذا في فتاوى قاضيان \* ولو نوى الجمع صدق هو أصل هذه الكامة مكن أى لا تفعل ولم يطق به الخالف بتمامها وترك الحرف الاخير لتذكر اليمين

هذا الثوب من هذا الطرف الى هذا الطرف وهو ثلاثة عشر ذراعاً فاذا هو خمسة عشر فقال البائع غلظت لا يلتفت اليه ويكون لثوب للمشتري بالثمن المسمى قضاء وفي الديانة لا تسلم له الزيادة \* رجل باع جوزاً أو بطيخاً أو قناراً فوجده فاسداً لا ينتفع به ان كان قليلاً يسترد الثمن وان كان كثيراً بان كان البطيخ أو القنار أو قرامثا يرجع بالنقصان ولا يسترد كل الثمن لان الكثير يصلح علفاً للدواب وله قيمة عند الناس فلا يسترد كل الثمن \* وكذلك الجوز اذا كان كثيراً يصلح علفاً لهذا اذا

الصحيح

وجدت جميع ما اشترى فاسداً فأن وجد البعض فاسداً فالقياس أن يبطل بيع الفاسد فيفسد العقد في الباقي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي الاستحسان إذا كان الفاسد قليلاً يجعل عفو ولا يسترد شيئا من الثمن قال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الواحد في المائة قليل يجعل عفو \* وأما البيض إذا وجد مذراً لكنه لا يبلغ نصف المبيع قال بعضهم له أن يرد الفاسد ويعسك الباقي بحسنة من الثمن وإن كان الفاسد نصف ما اشترى جاز البيع فيما ليس بفاسد (١١١) بحسنة من الثمن كافي الجوز وقال بعضهم

يفسد العقد في الكل وإن كان الفاسد أكثر من النصف لا يجوز العقد أصلاً عند الكل وقال عامة المشايخ رحمهم الله تعالى فسد البيع في الباقي وإن كانت الفاسدة واحدة من الألف لأن الفاسد منها دم وليس بمال فيفسد العقد في الكل كالألف اشترى ألف جلد فوجد واحداً منها جلد ميتة أو ألف شاة فوجد واحدة منها ميتة لا يجوز البيع أصلاً \* رجل جاء إلى قصاب وأراه الدراهم وقال أعطني بها لحماً فأعطاه اللحم فوجد الدراهم زبواً أو نهر جرة فانه يردّها ويرجع بالجيد لأن الإشارة إلى الدراهم بمنزلة النصيص على الدراهم والدراهم في البيئات تنصرف إلى الجيد ولو وجد المقبوض ستوقه أو رصا صافسداً البيع وكان عليه قيمة اللحم \* رجل أراد أن يشتري جارية فجاء بصرة فقال اشترت هذه الجارية بهذه الصرة أو قال بمافي هذه الصرة ووجد البائع ما فيها خلافاً نقداً بالدفلة أن يردّها ويرجع بنقد البلد لأن مطلق الدراهم في البيع ينصرف إلى نقد البلد وإن وجدها نقد البلد جاز ولا خيار للبائع بخلاف ما إذا قال اشترت هذه الجارية بمافي هذه الحايية ثم رأى الدراهم التي كانت فيها كان له الخيار لأن في لصرة يعرف مقدار

الصحيح كذا في العتائية في فصل الماء كقول والمشروب \* ولو حلف لا يكلم زوجات فلان أو لا يكلم أصدقاء فلان لا يحث في عينه ما لم يكلم الكل ممن سمى كذا في المحيط \* ولو حلف لا يكلم أخوة فلان أو بني فلان لا يحث ما لم يكلم الكل كذا في فتاوى قاضخان قال لا أكلم أخوة فلان والآخر واحد فإن كان يعلم يحث إذا كالم ذلك الواحد وإن كان لا يعلم لا يحث كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل جلف لا يكلم صاحب هذا الطيلسان فكلمه بعد ما باع الطيلسان حث بالاجماع وإن كالم مشتري الطيلسان لا يحث كذا في شرح الجامع الصغير لقاضخان \* ولو قال إن كملت فلانا فعمل من الأيمان ما شاء فلان فكلم فلانا وشاء الرجل أن يلزمه من الأيمان ثلاثة أو أقل أو أكثر لم يلزمه ذلك كذا في المحيط \* ولو حلف لا يحكم حوم فلان بالفارسية بكر دوى نكر دم هذا بمنزلة قوله لا أكلم فلانا كذا في الخلاصة \* روى عن محمد رحمه الله تعالى لو قال إن كملت فلانا فهو حر أو هذا فكلمه قال هو مخير في إيقاعه على أي ما شاء ولو قال إن كملت فلانا فكل عبداً ملكه أو أمة أملكها حر فكلمه قال هو عليه ما يعتق كل عبداً ملكه وكل أمة يملكها ولو قال إن كملت فلانا على حجة أو عمة فهو غير كذا في المحيط \* رجل حلف أن لا يكلم صهرته فدخل على امرأته وشاخرها وذلت له الصهرة مالك لا تفعل هكذا فقال الزوج ١ خورشى أرم ونوشى أرم ثم قال لم أرد به جواب الصهرة وانما عنت امرأتى قال هو يصدق والصحيح أنه لا يصدق قضاء كذا في الظهيرية \* ولو قال إن كملت أبي فمبيع ما أملكه صدقة فالخيلة أن يبيع جميع أملاكه ممن يتق به شوب ملفوف بخرقه ثم يكلم أباه لا يلزمه شيء ثم يرد البيع بخيار الرؤية كذا في الخلاصة \* روى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال لا تخوان كملت فلانا فعبدك حر فقال لا تخوان إلا بذلك فهذا يحث إن كالم بغير إرادته كذا في التتارخانية \* ولو حلف لا يكلم فلانا فجاء فلان بطوف باللحم فقال الخالف بالحلم يحث ولو عطس فلان فقال الخالف له برحك الله يحث كذا في الخلاصة \* ولو مر الخالف في السوق فقال ٢ كوشة والمحلو فعليه هناك لا يحث كذا في الوجيز لا كرددري \* ولو قال كلما كملت واحد من هذين الرجلين فواحدة من نسائي طالق فكلمهما بكلام واحد وقعت الطلقتان وقعتهما عليهما أو على واحدة كذا في الكافي \* رجل قال لامرأته إن تكلمت بطلاق فعبدى حر ثم قال لها إن شئت طالق فقالت لا أساء قال بعضهم يعتق عبده كذا في فتاوى قاضخان \* وكذا لو قال إن تكلمت بالشرك ثم قال إن الشرك لظلم عظيم وقال الحسن بن موسى في جميع ذلك وله ما نوى فإن قال لم أنوشياً فلا راء ما قال العقبة أبو الميث القول الأول أحب إلى وبعضهم اختاروا قول الحسن كذا في التتارخانية \* سئل أسد بن عمرو عن قال لامرأته إن تكلمت بعد فلك فعبدى حر ثم قال أنت زانية إن شاء الله تعالى يحث هكذا في الخلاصة في الفصل الثالث في اليمين بالطلاق \* ولو قال ثلاثاً لامرأته قبل الوطء إن كملت فانت طالق حث للحلف الأول الحلف الثاني ويعد الحلف الثاني عندنا ونحل اليمين بالثالثة بالأجزاء

(١) أنا أحضر الأكل والشرب (٢) بمعنى لحم

ما فيها من الخارج وفي الحايية لا يعرف مقدار ما فيها من الخارج - كان له الخيار ويسمى هذا خيار الكمبة لا خيار الرؤية لأن خيار الرؤية لا يثبت في النقود \* رجل باع ألف من القطن ثم ادعى البائع أنه باع السمن ولم يكن في ملكه يوم البيع قطن أو قال أنفقت القطن الذي كان في ملكي يوم البيع وعند البائع ألف من من القطن يقول أصبته بعد البيع ذكر في المنتقى أنه يقبل قول البائع مع عينه أنه لم يبع منه هذا القطن \* رجل باع جارية ثم ادعت الجارية أنها حرة قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه



الله تعالى ان باعها وسلمها الى المشتري وهي ساكنة لم تقل شيئا لا يقبل قولها الا بينة \* وعنه رجل باع ثوبه من البطنة للمشتري فقال  
ان كان القلع بضره لم يجر البيع وانصيب البائع يكون للمشتري ما لم ينقض البيع قيل له لو ان الشريك الذي لم يبيع أجاز البيع للشريك  
هل له ان لا يرضى بعد الاجازة قال له ذلك لان في قلعه ضررا والانسان لا يجبر على تحمل الضرر \* وعنه رحمه الله تعالى رجل باع قطعا فإراد  
المشتري ان يذهب الورام ولا يعطى للورام (١١٢) ثم قال بناء الامر في هذا على ما هو رسم البلد في مثله فان كان في رسمهم للقطن وورام

يحط عن المشتري من الثمن بقدر ذلك \* وعنه رجل استباع قوسا فقال له البائع مبدل القوس فده فانكسر قال يضمن قيمته وان مده ياذن البائع ولو قال له البائع مد القوس فان انكسر فلا ضمان عليك فده فان انكسر قال يضمن أيضا قال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى هذا اذا اتفق على الثمن فان الرجل لو أخذ شيئا على سوم الشراء ثم قال له البائع ان ذلك فلا ضمان عليك بعد ما اتفقا على الثمن فهلك يضمن كذلك ههنا \* الاب أو الوصي اذا باع عقارا للصبى فرأى القاضي نقض البيع أصح للصغير قال الشيخ الامام هذا رحمه الله تعالى له أن ينقض ذكره في المأذون \* وعن الشيخ الامام هذا رجل اشترى من بعض السدنة ستر الكعبة قال لا يجوز فقيل له لو ان المشتري نقله الى بلدة أخرى قال يتصدق به على الفقراء \* وعنه رحمه الله تعالى رجل باع شيئا بعبارة أخرى أو آخر الثمن الى الحصاد أو الدباس قال يفسد البيع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يفسد البيع ويصح التأخير لان التأخير بعد البيع تبرع فيقبل التأجيل الى الوفاء المجهول كولو كفل نبال الى الحصاد والدباس وقال القاضي الامام أبو علي النسفي

ولا ينعقد الثالث ولولم يخلف بالثالثة حتى تزوجها ثم كلمها طلق باليمين الثانية عندنا كذا في الكافي \* قال لامر أنه ان كلمت فلانا وقلنا فإنا طلق فكلما أحدكم ادون الاخر فانوى أن لا يحنث ما لم تكلمهما جميعا أو لم ينوشيا لم يحنث فان كان نوى ان كلمت أحدهما يحنث فان كان في موضع كان العرف في ارادة الاخر ادون الجميع كان ذلك نية من الخالف \* حلف لا يكلم فلانا وقلنا فان لم يكن له نية أو نوى أن لا يحنث الا بكلامهما لم يحنث بكلام واحد منهما وان نوى أن يحنث بكلام أحدهما فهو على ما نوى وقال أبو القاسم الصغار اذا لم ينوشيا فكذلك يحنث بكلام أحدهما لكن المختار أنه لا يحنث كذا في الفتاوى الكبرى \* ولو قال لأ كاهذين الرجلين أو قال بالفارسية (١) باين دوتن سخن نكوي لم يحنث بكلام أحدهما فان نوى ان يحنث بكلام أحدهما قالوا لا تصح نيته قال رضي الله تعالى عنه وينبغي أن تصح لان المثنى يذكر ويراد به الواحد فاذا نوى ذلك وفيه تغليظ على نفسه نصح كذا في فتاوى قاضيان \* وهكذا في الخلاصة \* ولو قال كلام هؤلاء القوم أو كلام أهل بغداد على حرام وكلم انسا نا حنث وهذا مخالف لما قلنا في قوله والله لأ كاهذين الرجلين أو قال بالفارسية باين دوتن سخن نكوي فان ثمة قلنا لا يحنث بالاتفاق وهو الذي اخترناه للفتوى كذا هنا كذا في الفتاوى الكبرى في الفصل التاسع \* قال كلام فلان وفلان على حرام فكلما أحدهما يحنث وقيل لا يحنث الا أن ينوى الكلام مع كل منهما هو المختار للفتوى كذا في جواهر الاخلاط \* ولو حلف لا يكلم فلانا أو فلانا فكلما أحدهما حنث وكذا لو قال فلانا ولا فلانا كذا في الخلاصة \* لو قال والله لأ كاه فلانا أو فلانا وفلانا حنث بكلام الاول والاخرين ولو قال والله لأ كاه فلانا وفلانا أو فلانا حنث بكلام الاولين والاخر ولو كلم الاول وحده أو الثاني وحده لم يحنث كذا في الكافي \* رجل قال ان خرجت من هذه الدار حتى أ كاه الذي هو فيها فامر أنه طالق وليس في الدار رجل فخرج لا يحنث في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان في فصل اليمين المؤقتة \* قال كلما كلمت واحدة منكن فواحدة منكن سواها حرة ثم كلم الاربع في الصحة فانت قبل اليمين عنقن كذا في الكافي \* قال لامر أنه (٢) ا كراين سخن بافلان كوي فانت طالق ثم ان المرأة (٣) أن سخن بافلان كفت واسكن بعماري كه أن فلان ندانت طلق امرأته كن حلف لا يكلم فلانا فكلما بعبارة لم يعرفها فلان فهناك يلزمه الحنث كذا هنا كذا في المحيط \* في الحجة ولو حلف أن لا يكلم شيئا أو كلم بعض الجادات والحيوانات التي لا نطق بها لا يحنث ولو كلم الاخرس والاصم يحنث ولو كلم الاطفال ان كانوا يفهمون يحنث وان كانوا لا يفهمون لا يحنث كذا في التتارخانية \* سئل شمس الاسلام الاور ز جندی عن حلف لا يكلم أحدا فجاء كافر يريد الاسلام قال يبين صفة الاسلام والذي يصير الكافر به مسلما ولا يكلمه فلا يحنث في عينه كذا في المحيط \* رجل رأى

امرأته

وجه الله تعالى هذا يشكل بما اذا أقرض وجلا وشرط في القرض أن يكون مؤجلا يصح التأجيل

ولو أقرض ثم أخر لا يصح أيضا وكان الصحيح من الجواب ما قال الشيخ الامام أنه يفسد البيع أجله الى هذه الاوقات في البيع أو بعده \* وعن الشيخ الامام هذا الاراضى الحراجية اذا مات ربها أو عجز أو طر القريفة عن أداء خراجها فإرادوا تسامها الى السلطان قال السبيل فيها اجازتها واصييناء الخراج من الاجرة فان تعذرت الاجارة جاز للسلطان بيعها فان أراد أن يشتريها لنفسه فلا حوط له أن يبيعها من غيره ثم

اشترها من المشتري \* وعنه رجه الله تعالى اذا وقعت قطرة من الدم أو البول في خل أو زيت لا يجوز بيعه \* وعنه رجه الله تعالى رجل قال لغيره بعث عنك قفيزا من الحنطة التي في هذا الحنف أو من هذا السكس ثم أعطاه الحنطة من موضع آخر لا يجوز لأن ماسوى النقود يتعين بالتعيين \* وعنه رجل أو قد نارا في جطبه ثم باعه قال ان صار فمما جاز لان الفهم عين الجر الا أنه يبرد فيصير فمما فكان بائعا ما عنده فيجوز وان صار وما لا يجوز لانه باع ما لم يكن عنده \* وعنه رجل له أرض (١١٣) فيها قطن قد أدرك بعضه فقال لغيره بعث منك

مائة من من قطن هذه الأرض بكذا درهم فقال ينظر ان كان أكثرها مدركة جاز والا فلا مثلالو كان قطن الأرض ألف من فباع مائة من ان كان المدرك مقدار ستمائة من أو أكثر جاز البيع والا فلا \* رجل اشترى ثوبا على أنه أبيض فوجد أنه مصبوغا قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رجه الله تعالى البيع فاسد لانه لا يمكن تسليمه بدون الصبغ وكذا لو اشترى دارا على أنه لا بناء فيها فاذا فيها بناء أو أرض على أنها بيضاء لا تخل فيها فاذا فيها تخل أو باع دارا على أن بناءها من آخر فاذا هو من اللبن كان فاسدا ولو باع دارا على أن فيها بناء ولا بناء فيها أو قال علوها وسفلها ولا علوها جاز البيع ويخبر المشتري ان شاء أخذها بجميع الثمن وان شاء ترك \* وكذا لو باعها باجذاعها أو بابوابها ولا جذع فيها جاز البيع ويخبر المشتري فان كان فيها جذع جاز البيع ولا يخبر المشتري ولو قال بعثكها بما فيها من الاجذاع والابواب وليس فيها شيء جاز البيع ولا يخبر المشتري ولو باع أثجارا على أن الكل مشرف فوجدوا واحدة منها غير مشرفة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رجه الله تعالى فسد البيع لان المشرفة وغير المشرفة جنسان فاذا لم يدخل غير المشرفة في

أمر أنه تكلم أجنبيا فغاطه ذلك فقال لها ان كلمت بعد هذا رجلا أجنبيا فانت طالق فكلمت بعد هذا تليد الزوجها ليس من محارمها أو رجلا يسكن في دارها بينهما معرفة الا أنه لا محرمية بينهما وكلمت رجلا من ذوي أرحامها وليس من محارمها تطلق كذا في الظهيرية \* اذا حلف لا يكلم رجلا وكلم رجلا وقال عنيت غيره لا يحنت بخلاف ما اذا حلف لا يكلم الرجل كذا في المحيط اذا حلف لا يكلم هذا الشاب فكلمه بعد ما صار شيخا يحنت كذا في الحاوي \* اذا حلف الرجل لا يكلم صبييا فكلم شيخا لا يحنت في عينه كذا في المحيط \* ولو حلف لا يكلم رجلا فكلم صبييا يحنت كذا في الظهيرية \* ان كلم امرأة فعنده حرم وكلم صبية لم يحنت ولو قال ان تزوج امرأة فتزوج صبية حنت لان الصبا مانع من هجران الكلام فلا ترداد الصبية في اليمين المعقودة على الكلام عادة ولا كذلك الزوج كذا في البحر الرائق \* اذا حلف الرجل لا يكلم صبييا ولا يكلم غلاما ولا يكلم شابا ولا يكلم كهلا فنقول في الشرع الغلام اسم لمن لم يبلغ فاذا بلغ صار شابا وفي وعن أبي يوسف رجه الله تعالى أن الشاب من خمسة عشر الى ثلاثين ما لم يغلب عليه الشبه والكهل من ثلاثين الى خمسين والشيخ ما زاد على خمسين فاما ما دون خمسة عشر ليس بشاب وما دون ثلاثين ليس بكهل وما دون خمسين ليس بشيخ وفيما بين ذلك يعتبر الشبه في الشعر \* وفي القدوري عن أبي يوسف رجه الله تعالى ان الشاب من خمسة عشر الى خمسين الا أن يغلب عليه الشبه قبل ذلك والكهل من ثلاثين الى آخر عمره والشيخ ما زاد على خمسين فعلى هذه الرواية جعل أبو يوسف رجه الله تعالى الكهل والشيخ سواء فيما زاد على الخمسين وفي وصايا النوازل قال أبو يوسف رجه الله تعالى من كان ابن ثلاثين فهو كهل وعنه من كان ابن ثلاثين فصاعدا فهو كهل فاذا بلغ خمسين فهو شيخ وفي نوادر ابن سماعة الكهل من ثلاثين الى أربعين والشيخ من زاد على الخمسين وان لم يشب وان زاد على الأربعين وشبهه أكثر فهو شيخ فان كان السواد أكثر فليس بشيخ وعن محمد رجه الله تعالى العلام من كان له أقل من خمس عشرة سنة والشاب والفتى من بلغ خمس عشرة سنة وفوق ذلك والكهل اذا بلغ أربعين وزاد عليه الى ستين الا أن يكون الشيب قد غلب عليه فيكون شيخا وان لم يبلغ الخمسين الا أنه لا يكون كهلا حتى يبلغ أربعين ولا شيخا حتى يجاوز الأربعين \* واذا حلف لا يكلم يتامى من بني فلان أو حلف لا يكلم أرا م بنى فلان أو حلف لا يكلم ثيب بنى فلان أو حلف لا يكلم أي بنى فلان فنقول اليتيم اسم لمن مات أبوه وهو صغير لم يبلغ بعد فأما بعد البلوغ فلا يسمى يتيما هكذا ذكر محمد رجه الله تعالى في الكتاب وقوله حجة في اللعان وأما الارملة فهي اسم لامرأة بالغة فقيرة محتاجة فارقهاز زوجها ولم يدخل بها زوجها ولم يدخل فهذا الاسم لا ينطلق الا على المرأة ولا ينطلق الا على البالغة التي فارقهاز زوجها ولا ينطلق الا على الفقيرة المحتاجة هكذا ذكر محمد رجه الله تعالى في الكتاب وقوله في اللعان حجة والايام اسم لكل امرأة جومعت بنكاح جائز أو فاسد أو فجور وقد فارقهاز زوجها غنية كانت أو فقيرة صغيرة كانت أو كبيرة هكذا ذكر محمد رجه الله تعالى في الكتاب والثيب اسم لكل امرأة جومعت بحلال أو حرام لها زوج أو ليس لها زوج صغيرة

( ١٥ - (التاوى) - تانى )

العقد والتمن جلة فسد العقد كالألوان مائة شاة الواحدة ولم يبين ثمن كل واحدة فسد البيع وان بين ثمن كل شجرة وثن كل شاة جاز البيع ويخبر المشتري \* رجل اشترى وزنيا في طرفه على أن وزن الظرف فسا ظهر وزنه يسقط حصته من الثمن جاز البيع فلوان المشتري باع السلعة قبل أن وزن الظرف عن أبي حنيفة رجه الله تعالى أنه لا يجوز بيع المشتري وقال أبو يوسف رجه الله تعالى يجوز \* رجل له جلة مشمش أو تفاح فباع منها بعضها غير محمير قال الفقيه أبو حنيفة رجه الله تعالى



الشمس والتفاح والخوارزمي اذا كان من تجر واجد فهو من العددي المتقار بفاذا باع بعضها غير مقر ز و ظاهره غير مطلقا وتبطل البيعة  
وان كان ذلك من تجر من فباع منها غير مقر لا يجوز \* ولو اشترى عددا من بطخ أو خيار أو رمان فيه الصغير والكبير بكذا درهمين  
والجمله أكثر مما باع لا يجوز فان أفرز عددا وعزل ذلك من الجمله وتراضيا جاز البيع ويقع البيع على المعزول عند التراضي وهكذا روي  
عن أبي يوسف رحمه الله تعالى \* رجل باع مزرعة (١١٤) التسمية عند اوقضى القاضي بجواز البيع لا يجوز كل وقضى بجواز بيع

أم الولد \* رجل اشترى دهنًا ودفع  
القارورة الى الدهان وقال للدهان  
ابعث القارورة الى منزلي على يد  
غلامك فانكسرت القارورة في  
الطريق قال الشيخ الامام أبو  
يكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى  
بذلك الدهن من مال البائع وان  
قل الدهان ابعث القارورة على  
يد غلامي والمسئلة بحالها على  
المشتري \* رجل باع جارية  
الغير بغير إذن المولى وزوجها  
رجل آخر بغير إذن المولى  
وأعتقها فضولي فأنكر المولى وقال  
أخرجت جميع ذلك قال الشيخ الامام  
أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله  
تعالى نفذ العتق وبطل ما سواه  
\* رجل اشترى منان الغانيد  
فوجد المشتري واحدا أسود  
ورده على البقال فاعطاه فأنبذا  
آخر بغير وزن جاز \* وكذا لو  
وعد أخرى فردها وأعطاه مكانها  
بغير وزن وان رد ثلثا فاعطاه  
البقال ثلثا بغير وزن لا يجوز لان  
هذا مما يدخل تحت الوزن فلا يجوز  
الآن بوزن \* قال وفي الخبر اذا  
وجد واحد محترقا فرد على الجواز  
فاعطاه خبرا آخر لا يجوز لان هذا  
مما يدخل تحت الوزن فان خمسة أساتير  
وعشرة أساتير ووزن حجر فلا يجوز  
فيه المجاوزة \* أرض فيها زرع فباع  
الأرض بدون الزرع أو الزرع  
بدون الأرض جاز \* وكذا لو باع

كانت أو بالغ غنيسة كانت أو فقيرة هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة في الفصل  
السابع والعشرين في معرفة صفات الانسان \* ولو قال ان كملت الآن تكلمني أو الى أن  
تكلمني أو حتى تكلمني فسلم ما عاينت الخالف في قول محمد رحمه الله تعالى ولا يحتث في قول أبي  
يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو خرج الى مكة خلف لا يتكلم معه حتى يرجع  
من مكة فرجع من الطريق فكلمه حنث وهو على الرجوع بعد اتيان الآن يكون بينهما مرافعة  
أوشي كذا في العتبية \* ولو قال رجل لصاحبه عبده حران ابتداء بكلام أو بتزويج فالتقيا  
فسلم كل واحد على صاحبه معا أو تزوجا معا لم يحتث كذا في الكافي \* وسقط اليمين عن الخالف  
بهذا الكلام حتى لا يحتث أبدا بحكم هذه اليمين لوقوع اليأس عن كلامه بصفة البداء لان كل  
كلام يوجد من الخالف بعد هذا فاعلموا يوجد بعد كلام الخالف عليه \* اذا قال لامرأته ان ابتداء بكلام  
بكلام فانت طالق وقالت المرأة ان ابتداء بكلام بخاري حرة ثم ان الزوج كلمها بعد ذلك  
لا يحتث في يمينه ولا تحت في يمينها لانها ابتداء بالكلام وان كانت اليمين منهما معا فينبغي أن  
يكلم كل واحد منهما صاحبه معا ولا يحتث واحد منهما وكذا اذا قال لغيره ان كملت قبيل أن  
تكلمني فعبدي حر والتقياف سلم كل واحد منهما على صاحبه ونحو الكلامان معا لا يحتث في يمينه  
كذا في المحيط \* جماعة كانوا يتحدثون في مجلس فقال رجل منهم من تكلم بعد هذا فامرأته طالق  
ثم تكلم الخالف طلقت امرأته كذا في فتاوى قاضيخان \* في الخراية ولو قال من كلم غلام عبد الله  
فكذا واسم الخالف عبد الله والغلام غلامه فكلمه حنث كذا في الخلاصة \* رجل قال والله لأكلم  
فلانا أسْتَغْفِرَ الله ان شاء الله قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون مستثنى ولا يحتث دياه كذا في  
فتاوى قاضيخان \* قال محمد رحمه الله تعالى رجل قال والله لأكلم أحدا الا فلانا أو فلانا فله أن  
يكلمهما أو أحدهما كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب اليمين التي يكون الاستثناء فيها  
على جميع ما استثنى أو على بعضه \* ولو قال لأكلم أحدا الا رجلا بصريا أو رجلا كوفيا فكلم  
رجلا كوفيا أو رجلا بصريا أو كليهما لا يحتث في يمينه \* وكذلك لو قال رجل الكوفة أو رجال  
البصرة أو جميع رجال الكوفة والبصرة لا يحتث في يمينه وكذلك لو قال والله لأكلم أحدا من  
الناس الا أحدهما من الرجلين فالمستثنى أحدهما فان كلم أحدهما لا يحتث وان كلمهما يحتث  
وكذلك اذا قال لأكلم أحدا من الناس الا واحدا من هذين الرجلين ولو قال لأكلم أحدا أبدا الا  
أحدا من الرجلين كوفيا أو بصريا أو قال لأكلم أحدا أبدا الا واحدا من هذين الرجلين كوفيا  
و بصريا فكلم أحدهما أو كليهما جاز لا يحتث في يمينه كذا في المحيط في الفصل التاسع عشر في  
اليمين التي تكون بالاستثناء \* ولو قال والله لأكلم أحدا الا رجلا واحدا من أهل الكوفة فكلم  
رجلين من أهل الكوفة يحتث ولو قال الا رجلا من أهل الكوفة فكلم الكل لا يحتث كذا في  
شرح الجامع الكبير للحصيري في باب اليمين التي يكون الاستثناء فيها على جميع ما استثنى أو على  
بعضه \* زيد وعمر وادعيان سب ولد جارية بينهما وقضى القاضي لهما بالنسب فقال رجل ان

كلمت

نصف الأرض بدون الزرع وان باع نصف الأرض لا يجوز إلا أن يكون الزرع

بينه وبين الآخر فيبيع الآخر نصيبه من صاحب الأرض جاز وان باع صاحب الأرض نصيبه من الآخر لا يجوز هذا اذا كان البذر من  
قبل صاحب الأرض فان كان من قبل الآخر يبغي أن يجوز \* ولو باع نصف الأرض مع نصف الزرع جاز \* رجلان بينهما دار فباع  
أحدهما نصفها شاعرا من بيت معين من تلك الدار ذكر في المنتقى أنه لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان شرطه فيه يفسد بذلك عند

القيمة \* وكذا لو باع بيتا في ثمانين ذلك الدار لا يجوز \* وإعلان بينهما عشرة أعنام أو عشرة أبواب هريرة فباع أحدهما مستحب  
معين من الجلالة ذكر في المتن أنه يجوز وقال بهذا لا يشبه الدار ولو كان بينهما أرض ونخل فباع أحدهما نصف شجر من رجل لا يجوز كما  
لو كانت الدارين رجلين فباع أحدهما قطعة بعينهما من رجل قبل القسمة لا يجوز في نصيب واحد منهما \* وكذا لو كانت الدار لرجل  
فباع نصف بيتها من غير أرض من رجل لا يجوز ولو باع من الشاة المسلوخة (١١٥) الأيدي أو الأرجل اختلف المشايخ فيه قال

أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى  
لا يجوز لأنهما مختلفان في القطع  
وقال محمد بن سلام رحمه الله تعالى  
يجوز والصحيح هو الأول \* بيع  
ورق الفرساد قال الشيخ الإمام  
أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله  
تعالى لا يجوز مادام في الزيادة  
ويجوز بعد التناهي \* ولو  
اشترى رطبة من البقول أو ثناء  
على الساق قال الشيخ الإمام هذا  
لا يجوز لأنه يقوم أسفله ساعة  
فساعة كالصوف والوبر والشعر  
فيختلط المبيع بغير المبيع فلا  
يجوز واختلف المتأخرون في  
قوائم الخلاف والعريس قال  
بعضهم لا يجوز لأنه يزاد ساعة  
فساعة وقال بعضهم لا يجوز لأن  
موضع القطع معلوم عرفا والقوائم  
تقوم أعلاما من أسفل \* رجل  
باع الجنين فولدت قبل الافتراق  
وسلمه إلى المشتري قال الشيخ الإمام  
المعروف بخواهر زاده رحمه الله  
تعالى لا يجوز \* وكذا لو باع  
الآبق وسلم قبل الافتراق \*  
رجل اشترى عشرة أفقره حنطة  
بعينها فاستحق منها خمسة قبل  
القبض بخير المشتري لتفرق  
الصفقة قبل التمام \* مريض  
باع عينان من أعيان ماله من وارث  
بمثل القيمة لا يجوز عند أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى وكذا لو باع الصحيح  
من مورثه الصحيح \* رجل

كلمت ابن زيد فامرأته طالق وقال رجل آخر ان كلمت ابن عمر وفعبده حرف كلما هذا الابن حنثا  
جميعا كذا في فتاوى قاضيان \* سئل نجم الدين عن قال ان كلمت فلانا فهو شريك الكفار فيما  
قالوا على الله مما لا يليق به فكلمه ماذا يجب عليه قال كفارة اليمين كذا في الظهيرية في فصل ما يكون  
بميناً بالعربية \* ولو حلف لا يكلم فلانا فآخبره المخوف عليه بخبر يسره فقال الحمد لله أو بخبر يسره  
فقال ان الله لا يحنت هكذا في التتارخانية ناقلا عن الملتقط \* ولو قال آجارنا الله وآياك يحنت كذا  
في الخلاصة \* ولو قال ان كلمتك فدخل الدار على حرام وكلام فلان ثم دخل وكلم الآخر حنث  
بيمين ولو قال وكلام فلان حرام حنث بيمينين كذا في التتارخانية ناقلا عن جرح الجوامع \* ولو قال  
لامرأته ان كلمت فلانة فانت طالق ثم ان المرأة المخوف بطلاقها غسلت يومئذ ما يغتسل لها فلانة  
ما ند مشدى وهي تعلم أنها فلانة أو لم تعلم فقالت ٢ خوب است أو قالت ٣ آرى فهذا كله  
كلام فطلق كذا في الظهيرية \* الاصل أن الكلام والحديث والخطاب على المشافهة كذا في  
العتابية \* قال في الجامع اذا قال الرجل لغيره ان أخبرني أن فلانا قد قدم فمرأتى طالق أو قال  
فعبدي حرفا خبره بذلك كاذبا حنث في يمينه وعق العبد وهذا بخلاف ما لو قال ان أخبرني بقدم  
فلان فاتخبره بذلك كاذبا حنث لا يعتق عبده ولو قال لغيره ان أخبرني ان امرأتى في الدار فكذا  
فاتخبره بذلك كاذبا يحنت ولو قال ان أخبرني بمكان امرأتى في الدار لا يحنت في يمينه ولو قال ان  
بشرتني أن فلانا قد قدم أو قال ان بشرتني بقدم فلان فكذا فبشره بذلك كاذبا لا يحنت في يمينه  
ولو قال ان أعلمتني أن فلانا قد قدم أو قال ان أعلمتني بقدم فلان فكذا فاتخبره بذلك كاذبا لا يحنت  
وان أخبره بذلك صادقا ولو كان بعد ما علم الخالف به لا يحنت أيضا بخلاف ما لو قال ان أخبرني فاتخبره  
به بعد ما علم الخالف فانه يحنت في يمينه وان عني بقوله أعلمتني أخبرتني حنث الخالف وان كان الاخبار  
بعد ما حصل العلم للخالف بما أخبر به وينبغي أن تصح نيته ديانة وقضاء ولو قال له ان كتبت إلى أن  
فلانا قد قدم فكذا فكتب إليه بذلك كاذبا يحنت وصل الكتاب إليه أو لم يصل ولو قال ان كتبت إلى  
بقدم فلان فكذا فكتب إليه كاذبا لا يحنت ولو كتب إليه في هذه الصورة ان فلانا قد قدم وقد كان  
فلان قد قدم قبل الكتابة الآن الكاتب لم يعلم بذلك حنث الخالف في يمينه قال في الزيارات اذا حلف  
الرجل لا يظهر سر فلان لفلان أبدا فاتخبره بكتاب كتبه إليه أو بكلام أو سأله فلان أ كان سر فلان  
كذا فآشار برأسه أي نعم حنث في يمينه \* وكذلك لو حلف لا يقضي سر فلان إلى فلان أو حلف  
لا يعلم فلانا بسر فلان أو بمكان فلان أو حلف ليكتن سره أو ليخفيه أو وليستره أو حلف لا يدل على  
فلان فعلم شيئا من ذلك حنث في يمينه وان عني في هذه الوجوه كلها الاخبار بالكلام والكتابة  
والرسالة دون الإشارة ذكر في الكتاب أنه يدين ولم يزد على هذا ولا شك أنه يدين فيما بينه وبين الله  
تعالى وهل يصدق في القضاء وعامة المشايخ على أنه لا يصدق ثم اذا حلف بهذه الأشياء وطلب الحيلة  
والخروج عن ذلك فالحيلة أن يقال انما ذكر ما كن وأشياء من السر مما ليس بمكان فلان ولا يسره

١ طيب ٢ أو ٣ نعم

اشترى دارا مع بيتها بالف درهم فاستحق الباء قبل القبض قالوا يحسب المشتري ان شاء أخذ الأرض بحصتها من الثمن وان شاء ترك وان  
استحق بعد القبض كان له أن يأخذ الأرض بحصتها من الأرض ولا خيار له \* وكذا اذا اشترى أرضا مع أشجارها فاستحققت الأشجار  
قبل القبض بخير المشتري على الوجه الذي ذكرنا وان استحق بعد القبض يأخذها بحصتها من الثمن فليس له أن يردّها وان احترقت  
الأشجار أو قلعتها ظالم قبل القبض بخير المشتري ان شاء أخذها بجميع الثمن وان شاء ترك وليس له أن يأخذ بحصتها من الثمن وبعد



القبض يكون الهالك على المشتري \* رجل اشترى شجرة بشرط أن يقلعها انحناف المشايخ في جواز هذا البيع والصحيح هو الجواز وان اشترى بشرط القلع حرقيل هذا اذا بين موضع القطع فان لم يبين لا يجوز وفي ظاهر الجواب يجوز وان لم يبين واذا جاز كان له أن يقلعها من الأصل عند البعض وعند بعضهم يقطعها من وجه الأرض ولا يقلع وان اشترى مطلقا فهي بمنزلة ما لو اشترى بشرط القلع كان له أن يقلعها باصلها وهل يدخل في البيع (١١٦) ماتحت الشجرة من الأرض فيعبر وابتان والصحيح أنه يدخل كما لو أقر انسان

شجرة يدخل في الاقرار ماتحتها من الأرض وكذلك في القسمة واذا دخل ماتحتها من الأرض في البيع يدخل مقدار غلظ الشجرة وقت البيع ووقت الاقرار ووقت القسمة حتى لو زاد غلظها بعد ذلك كان لصاحب الأرض أن يأمره بخت الزيادة ولا يدخل من الأرض ما يتناهي اليه العروق والاعصان وان اشترى شجرة للترك لاجل الثمر جاز وهل يدخل في البيع ماتحت الشجر من الأرض فهو على الروايتين على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يدخل وقال محمد رحمه الله تعالى يدخل بعروقها التي تستقر عليها الشجرة لا مقدار طول العروق وان اشترى أرضا دخل في البيع الاشجار المثمرة بغير ذكر واختلقوا في غير المثمرة والصحيح أنها تدخل صغيرا كان أو كبيرا وأما قوائم الخلاف هل تدخل في البيع تبعاً لاصولها اختلفوا فيه قال بعضهم تدخل تبعاً لاصولها والصحيح أنها لا تدخل لانها بمنزلة الثمر ولا يدخل في بيع الأرض ما على الاشجار من القطن من غير شرط واختلفوا في شجرة القطن والصحيح أنه لا تدخل وأما الكراث وما كان مثله فما كان على ظاهر الأرض لا يدخل في بيع الأرض وأما ما كان مغيباً من الأرض من أصوله اختلفوا فيه والصحيح أنه

فقل لا اذا تسكنا بصره أو مكانه فاسكت فاذا فعل ذلك واستدلوا على سره ومكانه لا يحث في يمينه واذا حلف لا يستخدم فلانة قاوما اليها بخدمة فقد استخدمها والاستخدام بالاشارة متعارف خصوصاً من الملوك والاكابر ويستوى ان خدمته فلانة أو لم تخدمه واذا حلف لا يخبر فلانا بسر فلان أو بمكانه ففعل ذلك بكتاب أو رسالة حثت في يمينه وكذلك لو حلف لا يبشر فلانا بكذا ففعل ذلك بكتاب أو رسالة يحثت في يمينه ولو قيل له أكان الامر كذا أفلان في موضع كذا وما برأسه أي نعم فهذا ليس بالخبر ولا بشارة فلا يحث في يمينه وان عني بالخبر أو بالبشارة الاشارة بالرأس وغير ذلك صدق ديانة وقضاء واذا حلف لا يقر لفلان بمال فقيل له أفلان عليك كذا وكذا وأشار برأسه أي نعم لا يحث في يمينه واذا حلف أن لا يتكلم بسر فلان لا يحث بالكتاب والرسالة والاشارة ولو قيل له أكان سر فلان كذا أو قيل له أفلان يمكن كذا فقال نعم يحث في يمينه والجواب في قوله لا يحدث بسر فلان نظير الجواب في قوله لا يتكلم بسر فلان ولو حلف على هذه الامان كلها ثم خرس الخائف فصار بحيث لا يقدر على التكلم كانت يمينه على الاشارة والكتابة الا في خصلة واحدة أنه اذا حلف لا يتكلم بسر فلان أو حلف لا يحدث بسر فلان لم يحث بالاشارة والكتابة وان كانت الاشارة والكتابة بعد الخرس وكل ما ذكرنا أنه يحث بالاشارة اذا قال أشرت وأنا لا أريد الذي حلفت عليه فان كان جواباً بالشئ سئل عنه لم يصدق في القضاء ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى وان قال لا أقول لفلان كذا لم يذكر محمداً رحمه الله تعالى هذه المسئلة في الجامع ولا في الزيادات وروى عنه في النوادر أنه مثل الخبر والبشارة حتى يحث بالكتابة والرسالة ولو حلف لا يدعو فلانا فدعاه بكتابة أو رسالة حثت في ظاهره وايقور وي عن محمداً رحمه الله تعالى في النوادر أن التبليغ بمنزلة الاخبار يحصل بالكتاب والرسول وكذلك الذي يحصل بالكتاب والرسول ولو قال أي عبيدي بشرني بكذا فهو حرقب بشره ومعاذ الله ولو بشره واحد بعد واحد عتق الاول خاصة ولو أرسل اليه أحدهم رسولاً فان أضاف الرسول الى المرسل عتق ولو أخبره الرسول ولم يصف الى العبد لم يعتق هكذا في المحيط \* ولو قال ان أخبرني أن هذا الخمر ذهب أو هذا الرجل امرأة فآخبره حثت لجود الشرط ولو قال ان أعلمني أو بشرني لا يحث كذا في التناوذية \* ولو حلف لا يكتب الى فلان فامر غيره فكتب ففسد روى هشام عن محمداً رحمه الله تعالى أنه قال سألتني هرون الرشيد عن هذا فقلت ان كان سلطاناً فامر بالكتاب ولا يكاد هو يكتب فانه يحث كذا في البدائع \* حلف لا يقرأ سورة من القرآن فنظر فيها حتى أتى الى آخرها لا يحث بالاتفاق كذا في الفتاوى الكبرى \* ولو حلف لا يقرأ كتاب فلان فنظر في كتابه وفهم ما فيه لا يحث في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لعدم المرأة وعليه الفتوى ولو حلف أن لا يقرأ كتاب فلان فقرأ سطر من كتاب فلان حثت وفي نصف السطر لا يحث كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو حلف لا يقرأ سورة فستر له منها حرفاً حثت ولو ترك آية طويلة لم يحث كذا في البدائع \* واذا حلف لا يتمثل بشعر فتمثل بنصف البيت لا يحث وان كان نصف البيت بيتاً من شعر آخر لا يحث وعن محمداً رحمه الله تعالى في رجل فارسي حلف لا يقرأ سورة الحمد بالعربية

فقرأها

يدخل وأما قوائم الباذنجان قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى تدخل في بيع

الأرض وقال الشيخ الامام المعروف بنحوها زاده يجب أن يكون على الاختلاف الذي ذكرنا في قوائم القطن \* رجل باع أرضاً فيها ذرع بينه وبين الآخر فباعها بنصيبه من الزرع ذكرني المتقي أن المشتري ان طلب تسليم المبيع يفسد البيع وان قال أنا أسكت حتى أستعيد الزرع فهو جائز ولا يتصدق المشتري بشئ من الزرع لانه زادني أرضه \* وكذا لو باع داراً آجرها من غيره فقال المشتري أنا أسكت

سعى ثم الأجرة فهو جائز وإن طلب التسليم في الحال ففسد العقد \* رجل باع أرضاً قد آسرها من ثمنه قال الشيخ الإمام محمد بن الفضل رحمه الله تعالى روى في بعض الروايات عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن المشتري إذا كان عالمًا بذلك جاز البيع ولا خيار له وهكذا قال الشيخ الإمام علي بن محمد البرزدي وجعل هذا بمنزلة العيب والجارية التي باعها مولاها وهي في نكاح الغير فعلم المشتري بذلك جاز البيع ولا خيار له وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى هذا خلاف (١١٧) ظاهر الرواية وهكذا قال القاضي الإمام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى اختلفت

الروايات في بيع المرهون والمستاجر \* رجل دفع أرضه مزارعة ثم باع الأرض بزرعها والزرع بقيل ذكر في المنتقى أن المزارع أن أجاز فهو جائز وإن أجاز المزارع على أن يكون نصيبه في الأرض على المزارعة فهو فاسد وأشار في الأصل إلى أنه إذا باع الأرض مع نصف الزرع لا يجوز \* رجل باع أرضاً فاستحق منها طائفة معاملة بطريق العامة أو المعقبة لا يفسد البيع في الباقي لأن الوقف والطريق مال متقوم فلا يفسد البيع فيما ضم إليه كولو جمع بين قن ومسدروا بعهما صفقة واحدة جاز البيع في القن وإن ظهر أن بعض الأرض كان مسجداً ذكر في المنتقى أن المسجد إن كان مسجداً جماعة ففسد البيع في الباقي وإن كان مسجداً خاص لا يفسد قال ومسجداً لجماعة مسجداً لجماعات المسلمين \* وكذا لو كان المسجد في دار لو أغلق باب الدار يكون للمسجد أهل في الدار يصلون فيها جماعة ولا يمنعون الناس عن الدخول والصلاة معهم فهو مسجداً جماعة ولا يكون محلاً للبيع خراباً كان أو عامراً ولو كان لو أغلق باب الدار لا يبقى للمسجد أهل في الدار فليس لهذا حكم المسجد منعوا الناس عن الدخول أو لم يمنعوا وكذا لو باع قرية فيها

مسجداً قديم ولم يستثن المسجد فهو فاسد \* وفي الفتاوى رجل باع كرماً وفيه مسجداً قديماً ولم يستثن المسجد قالوا إن كان المسجد عامراً ففسد البيع وإن كان خراباً لا يفسد لأن العلماء اختلفوا في المسجد الذي خرب ما حوله واستغنى الناس عن الصلاة فيه قال بعضهم يبقى مسجداً \* وقال بعضهم يعود إلى ملك الباني أو إلى ملك وارثه ولا يبقى مسجداً وكان هذا المسجد بمنزلة المدر \* وعن غيرهم باع قرية ولم يستثن المقبرة والمسجد ففسد البيع من غير تفصيل \* رجل باع أرضاً فامر المشتري بعد ذلك أن يهاجها بطريق لعمامة فقرأها لمن لا يحنث ولو كان رجلاً فصيحاً حنث وفي المنتقى إذا حلف لا يقرأ كتاباً فهذا على كتاب يمين في بياض أو غير ذلك وإن نوى كتاب الناس في القسوطاس دين فيما بينه وبين الله تعالى ولم يدين في القضاء كذا في المحيط \* رجل حلف أن لا يقرأ القرآن اليوم فقرأ في الصلاة أو في غيرهما حنث وكذا لو حلف أن لا يركع ولا يسجد ففعل في الصلاة أو في غير الصلاة حنث وإن قرأ الحالف بسم الله الرحمن الرحيم أن نوى ما في سورة النمل حنث وإن لم ينو ما في سورة النمل أو نوى غيرهما لا يحنث لأن الناس يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم للتبرك لا للقراءة وقرأتها على وجه القراءة جائزة كذا في فتاوى قاضيان \* وإذا حلف على هذا الوجه فالحيلة أن يصلي الفرائض بالجماعة ولا يحنث في يمينه فإن فاتته ركعة وقضاها يحنث والمرأة إذا حلفت على ذلك تقتدي بزوجها أو بغيره من محارمها كذا في المحيط \* وإن أراد الوتر في غير رمضان ينبغي أن يقتدي بمن يوتر كيلا يحنث كذا في فتاوى قاضيان \* ولو حلف لا يقرأ القرآن فقرأ الفاتحة على قصد الثناء والدعاء لا يحنث كذا في الظهيرية \* ولو قال إن قرأت كل سورة من القرآن فعلى أن أتصدق بدرهم قال محمد رحمه الله تعالى هذا على جميع القرآن كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال على يمين أن شئت فقال شئت لزمه هذا مثل قوله على يمين أن كلمت فلاناً كذا في المحيط \* سئل نجم الدين عن حلفه أقرباء امرأته بطلاقها (١) أنه يروى جرم نهى وروى بجزي ثم حنث نكحن حلف على ذلك ثم قال لها (٢) خذ داندنا توجه كرد هل تطلق به هذا امرأته فقال لا هكذا في الظهيرية \* رجل قال لامرأته (٣) اكربخانه فلان روى وبأوى سخن كويم فانت كذا فلم يذهب إلى بيته ولكن كلمه في موضع آخر لا يحنث في يمينه ولو قال (٤) اكربخانه فلان تروم وبأوى سخن نكويم فانت طالق وباقي المسئلة بحالها حنث في يمينه وطلقت امرأته هكذا حكى فتوى شمس الأئمة الحلواني وفتوى ركن الإسلام على السغدري رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* رجل حلف فقال لا آمر أخى أمراً (٥) وأكر وبرا كاري فرمايم فكذا فبعث عينا إلى أخيه على يد رجل فقال قل لا نأخى حتى يبيعها ينظر إن قال الرجل لا أخ قال أخوك بعها أو بأمرك أخوك يحنث \* رجل قال لامرأته (٦) اكرامرو و زنكوبى كه فلان باتوجه كرده آست فانت طالق فتسكمت على وجهه لا يسمع لا تطلق ولو قال (٧) اكر نكوبى بامن امرو و تطلق كذا في الخلاصة \* ولو حلف الرجل بطلاق امرأته (٨) كه من عيب تو با كسى نكفته ام وقد كان قال مع امرأته قد كان فلان يشرب الخمر ويبيعها ويفعل أفعالاً طائلاً تحتها إلا أنه الآن تاب وأتاب تطلق امرأته كذا في الظهيرية \* ولو حلف لا يكلم شهرًا يقع على ثلاثين يوماً بليلتها ولو حلف لا يكلم الشهر يقع على بقية الشهر كذا في السراج الوهاج \* ولو حلف لا يكلمه السنة يقع

١ إن لا تنسبها إلى ذنب ولا تتهمها بشئ ٢ الله يعلم ماذا صنعت ٣ إن ذهبت إلى بيت فلان وتكلمت معه ٤ إن لم أذهب إلى بيت فلان ولم أتكلم معه ٥ وإن أمرته بأمر ٦ إن لم تقولى اليوم ماذا فعل معك فلان ٧ إن لم تقولى لي اليوم ٨ لم أتفوه بعينك لاحد

مسجد قديم ولم يستثن المسجد فهو فاسد \* وفي الفتاوى رجل باع كرماً وفيه مسجداً قديماً ولم يستثن المسجد قالوا إن كان المسجد عامراً ففسد البيع وإن كان خراباً لا يفسد لأن العلماء اختلفوا في المسجد الذي خرب ما حوله واستغنى الناس عن الصلاة فيه قال بعضهم يبقى مسجداً \* وقال بعضهم يعود إلى ملك الباني أو إلى ملك وارثه ولا يبقى مسجداً وكان هذا المسجد بمنزلة المدر \* وعن غيرهم باع قرية ولم يستثن المقبرة والمسجد ففسد البيع من غير تفصيل \* رجل باع أرضاً فامر المشتري بعد ذلك أن يهاجها بطريق لعمامة



المسلمين فانفذ القاضي عليه امراره بمحض من خاصه فيه للعامه وسلم الى الذي خاصه ثم اراد المشتري ان يرجع بالثمن على بائعه فاقام بيعة  
على ذلك ولم يحضر الذي خاصه فيه للعامه ذكر في المنتقى ان فيه قياسا واستحسانا في القياس يقبل البيعة كما واشترى عبدا ثم اقرانه حرقا فنفذ  
القاضي عليه امراره ثم خاصه بالبائع واقام البيعة انه حرقا اصل والعبد بمحمد الحريه فانه يقبل بيعة المشتري ويرجع بالثمن على بائعه  
فكذلك هذا وفي الاستحسان فرق بين (١١٨) هذا وبين الارض فانه في الارض اذا اقر المشتري انهما مقبرة او طريق او مسجد وانفذ

القاضي امراره ثم اقام البيعة على ذلك بمحض من البائع ليرجع عليه بالثمن لا يقبل بيعة الاب بمحض من خاصه فيه للعامه فتكون البيعة بينه من خاصه فيه للعامه  
\* رجل باع دارا او ارضا ثم ادعى انه باعها وهو وقف اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال بعضهم لا تسمع دعواه كماله باع شيئا ثم ادعى انه اغيره وباعه بغير امر صاحبه فانه لا تسمع دعواه وما ذكر في المنتقى اذا اقر ان ما اشتراه مقبرة او مسجد او طريق للمسلمين وانفذ القاضي امراره عليه ثم اقام البيعة على ذلك ليرجع بالثمن على بائعه قال لا يقبل الاب بمحض من خاصه فيه للعامه اشارة الى هذا القول \* رجل قال لغيره بعثك هذا البيت وما اعلق عليه بابه لم يكن للمشتري شئ من المتاع الذي كان في البيت وانما يقع هذا على حقوق البيت وكذا لو قال بعثك هذا بما فيه من شئ فهذا الاول سواء وان قال بعثك هذا البيت على ما فيه من المتاع فهو جائز ويدخل فيه ما في البيت من المتاع \* رجل اشترى دجاجة بيضة ولم يقبض الدجاجة حتى باضت خمس بيضات قال ان كان اشترىها بيضة بغير عينها فانه يقسم البيضة التي هي ثمن على قيمة الدجاجة وعلى قيمة خمس بيضات معها فاذا اصاب الدجاجة من الثمن

على بقية السنة كذا في البدائع \* حلف لا يكلمه شهر افه من حين حلف وكذا لو قال ان تركت كلامه شهر افانه يتناول شهر من حين حلف كذا في السكافي \* ولو قال لا اكلم اشهر يقع على ثلاثة اشهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوي \* ولو حلف لا يكلمه الشهر وهو على عشرة اشهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا الجواب عنده في الجمع والسنتين كذا في الهداية \* ولو قال لا اكلمك سنين فهو على ثلاث سنين في قولهم جميعا كذا في البدائع \* من حلف لا يكلمه حسنا او زمانا او الحين او الزمان فهو على ستة اشهر في الذي وكذا في الاثبات نحو لا صوم من حسنا او الحين او الزمان او زمانا كل هذا اذ لم ينو مقدار معين من الزمان فان نوى مقدار اصدق وكذلك الدهر عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يعني المنكر ينصرف الى ستة اشهر اذا لم تكن له نية في مقدار من الزمان فان كانت عمل بها اتفاقا وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الدهر لا أدري ماهو وهذا الاختلاف في المنكر هو الصحيح كذا في فتح القدير \* وأما المعروف بالالف واللام فيراد به الابد بالاجماع كذا في التبيين \* ولو حلف لا يكلم الايامين او الازمنة فهو على عشر مرات ستة اشهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذلك ستون شهرا كذا في السراج الوهاج \* ولو قال دهور يقع على ثلاث مرات ستة اشهر على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى هكذا في شرح الطحاوي \* ولو حلف لا يكلمه العمر يقع على جميع عمره عند عدم النية ولو قال عمر اعمد أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية على ستة اشهر كالحين وهو الاظهر ولو حلف لا يكلمه حقبيا يقع على ثمانين سنة كذا في السراج الوهاج \* في الاصل اول الشهر قبل أن يمضي اصفه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال لو قال لا اكلم فلانا آخر يوم من اول الشهر واول يوم من آخر الشهر يتناول الثمانين عشر والسادس عشر كذا في الخلاصة \* وعن ابن مقاتل فحين حلف لا يكلم أمه ثلاث سنين والحلف بالطلاق قال ينبغي أن يرسل اليها يطلب منها أن ترضى عنه وتجعله في حل كذا في الخاوي \* في فتاوى النسفي لو قال ان كلمت فلانا (١) خداعي ابر من يكسأه وروحه مع الهاء لا يلزمه شئ ان كلمه ولو قال يكسأه بدون الهاء يلزمه كذا في الخلاصة \* في التجريد عن محمد رحمه الله تعالى فحين قال لا اكلم اليوم سنة او شهرا فعليه أن يدع الكلام في ذلك اليوم كلما دوى الشهر أو السنة كذا في التتارخانية \* رجل حلف أن لا يكلم فلانا عامنا هذا فاليمين من حين حلفه الى غرة محرم لا على سنة كاملة من حين حلف كذا في فتاوى فاضلان \* في مجموع النوازل اذا قال لا امرأته ان كلمتك الى سنة فانت طالق اذهب يا عدوة الله طلقت كذا في المحيط \* في المنتقى لو قال والله لا اكلمك شهرا بعد شهر فهو بمنزلة قوله شهرين وكذلك اذا قال والله لا اكلمك سنة بعد سنة فهو بمنزلة قوله سنتين ولو قال والله لا اكلمك شهرا بعد هذا الشهر فله آلب يكلمه في هذا الشهر كذا في الذخيرة \* في الجامع اذا قال والله لا اكلمك في اليوم الذي يقدم فيه فلان وكلمه في أوله وقدم فلان في آخر ذلك اليوم حنث في يومه ولو قدم فلان في أول اليوم وكلمه في آخر ذلك اليوم فعامة المشايخ على أنه لا يحث كذا في

(١) قلته على صوم سنة

المحيط

ياخذ الدجاجة بحصتها و اصاب البيض يأخذ حصة ما يصيب البيض يعني يسلم له ذلك ويتصدق ببقية البيض وان كان اشترى الدجاجة بيضة بعينها والمسئلة يحالها سلم له كل ذلك \* وكذا لو اشترى نخلا بدين من رطب بغير عينه ولم يقبض النخل حتى حلت وطباق الثمن يقسم على قيمة النخل والرطب الحادث يسلم له من الرطب الحادث قد رما يصيبه من الثمن ويتصدق بالزيادة \* وان كان اشترى النخل برطب بعينه فهو جائز ولا يتصدق بشئ اذا كان الشجر بين اثنين فباع أحدهما نصيبه من أجنبي لا يجوز \* وان باع من

الشريك جاز ولو كان في قبض أحدهم نصيبه من أحد شر تكيه لا يجوز وإن باع منهما جاز \* ولا يجوز بيع القاضي مال اليتيم من نفسه ولا يبيع ماله من اليتيم لأن يبيع القاضي قضاء وأنه لا يصلح قاضياً في حق نفسه ولهذا الزوج اليتيم من نفسه لا يجوز \* ولو كان القاضي اشترى مال اليتيم من الوصي أو باع ماله من اليتيم وقبل الوصي جاز وإن كان الوصي وصياً من جهة القاضي \* ولا يجوز البيوع والقسمة على الذي بين يمينه وعلى المبرسم والمغمى عليه إلا إذا كان العاقد (١١٩) وكيله في إفاقته لأن هذه العوارض بمنزلة النوم

لحق الحكم \* رجل باع مائة من حليج هذا القطن لا يجوز \* ولو كانت الخنطة في سنبها قبيهاها جاز ولا يصح بيع النسوة قنات الحر \* ولو باع حب قطن بعينه جاز كذا اختاره الفقهاء أبو الليث رحمه الله تعالى \* ولو اشترى البسدر الذي في جوف البطيخ لا يجوز وإن رضى صاحب البطيخ بأن يقطع البطيخ \* ولو ذبح شاة يباع كرشها قبل السخج جاز وكان على البائع إخراجها وتسليمها إلى المشتري والمشتري خيار الرقبة والحاجة ابتاعت أولولة فباعها حبة مع اللؤلؤة التي ابتلعت ففسد البيع وإن كان المشتري رأى اللؤلؤة حين ابتلعت ولو كانت اللؤلؤة حبة ممتعة فباع اللؤلؤة التي في بطنها جاز ولا خيار للمشتري إذا كان رآها إلا إذا تغيرت وإن لم يكن المشتري رأى اللؤلؤة فله الخيار إذا رآها \* ولو اشترى أولولة في صدف قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز البيع وله الخيار إذا رأى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز وعليه الفتوى \* ولو اشترى سمكة فوجد في بطنها لؤلؤة كانت اللؤلؤة في الصدف كانت للمشتري لأن الصدف يكون غداءاً للسمكة وكل ما كان غداءاً للسمكة كان يكون للمشتري وإن لم تكن اللؤلؤة في الصدف فاتها تكون للبائع وتكون في يده بمنزلة اللقطة ولو اشترى دجاجة فوجد في بطنها لؤلؤة كانت للبائع وترد عليه \* رجل باع داراً على أن للبائع فيها طريق يقامن هذا الموضع إلى باب الدار يكون فاسداً وكذا لو شرط الطريق لاجنبي وبين موضعه وطوله وعرضه كان فاسداً \* ولو قال أبيعك هذا الدار لا طريق يقامنهما من هذا الموضع إلى باب الدار ووصف الطريق والعرض جاز البيع شرط الطريق لنفسه أو غيره لأن الإيتناء يكمل بالباقي بعد الثمن فيكون جميع الثمن بمقابلته الغير الميسر فلا يبيع البيع أماني الأول جعل

المحيط \* وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضخان \* ولو قال لأ كلف فلان في الشهر الذي قبل قدوم فلان فكلمه في أول الشهر وقدم فلان لتبام الشهر حنت في عينه \* ولو قال والله لأ كلفك شهراً قبل قدوم فلان وكلمه بعد المين ثم قدم فلان بعد خمسة أيام لا يحنت في عينه كذا في المحيط \* ولو قال والله لأ كلفك شهراً إلا يوماً وغير يوم فإنه على ما نوى وإن لم تكن له نية فله أن يتحرى أي يوم شاء لأنه استثنى يوماً منكراً \* ولو قال الانقصان يوم فهذا على تسعة وعشرين يوماً لأن نقصان الشيء لا يكون إلا من آخره كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري في باب الإيتناء من المين الذي يقع على الواحد وعلى الجماعة \* في آخر أيمان القدوري إذا حلف لا يكلم فلاناً وفلاناً هذه السنة إلا يوماً فإن جمع كلامهما في يوم لم يحنت ولو كلم أحدهما في يوم والآخر في يوم حنت ولو كلم أحدهما في كلمهما في يوم لم يحنت ولو استثنى يوماً معرفاً فكلم أحدهما فيه والآخر في الغد لم يحنت ولو حلف لا يكلمهما شهراً إلا يوماً كان نوى يوماً بعينه فهو على ما نوى وإن لم تكن له نية فهو على أي يوم شاء كذا في المحيط \* ولو قال يوم كلف فلاناً فانت طالق فهو على الليل والنهار حتى لو كلم ليلاً أو نهاراً حنت فإن نوى النهار خاصة يصدر قضاء كذا في الكافي \* وإن قال ليس له كلف فلاناً أوليلة يقدم فلان فانت طالق فكلمه نهاراً أو قدم نهاراً لا تطلق لأن الليلة في اللغة اسم لسواد الليل ولا عرف هنا بصرف اللفظ عن مقتضاها لغة حتى لو ذكر الليالي جلت على الوقت المطلق لأنهم تعارفوا استعمالها في الوقت المطلق كذا في البسدائع \* ولو قال إن كلمت فلاناً فانت طالق إلا أن يقدم فلان أو حتى يقدم فلان أو إلا أن يأذن فلان فكلمه قبل القدوم أو قبل الأذن حنت ولو كلمه بعد القدوم أو الأذن لا يحنت وكذا لو قال أنت طالق إن كلمت فلاناً إلا أن يقدم فلان وإن مات فلان سقط المين عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الكافي \* ولو حلف لا يكلم رجلاً يوماً بعينه كانت عينه على ذلك اليوم لا ليلة معه كذا في شرح الطحاوي \* إن حلف لا يكلمه الأيام فهو على عشرة أيام عند أبي حنيفة ورحمته الله تعالى كذا في الهداية \* ولو حلف لا يكلمه أياماً ذكر في الجامع أنه على ثلاثة أيام ولم يدكر فيه الخلاف وهو الصحيح ولو حلف لا يكلمه أياماً كثيرة فهو على عشرة أيام في قياس قول أبي حنيفة ورحمته الله تعالى كذا في البدائع \* ولو قال كل يوم كلفك كذا وكلمه في يومين حنت في يومين ولو قال كل يومين حنت مرة كذا في التتارخانية \* ولو حلف لا يكلم فلاناً أيامه هذه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو على ثلاثة أيام ولو قال لأ كلمه أيامه فهو على العمر كذا في فتاوى قاضخان \* ولو قال لأ كلفك اليوم عشرة أيام وهو في يوم السبت فهذا على سبتين لأنه لا يدور في عشرة أيام أكثر من سبت واحد وكذا لو قال لأ كلفك يوم السبت يومين كان على سبتين لأن السبت لا يكون يومين ولا يدور سبتان في يومين فعلم أن المراد به مرتان وكذلك لو قال لأ كلفك يوم السبت ثلاثة أيام كان كلها يوم السبت لما بينا كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري في باب الحنت في المين ما يقع على الأبد وما يقع على الساعة \* ولو قال لأ كلمه يوماً سنة أو سنة يوماً فان نوى يوماً بعينه فعلى ذلك اليوم في جميع السنة وإن لم ينو شيئاً فعلى يوم في كل جمعة حتى لو كلمه جمعة حنت

تكن اللؤلؤة في الصدف فاتها تكون للبائع وتكون في يده بمنزلة اللقطة ولو اشترى دجاجة فوجد في بطنها لؤلؤة كانت للبائع وترد عليه \* رجل باع داراً على أن للبائع فيها طريق يقامن هذا الموضع إلى باب الدار يكون فاسداً وكذا لو شرط الطريق لاجنبي وبين موضعه وطوله وعرضه كان فاسداً \* ولو قال أبيعك هذا الدار لا طريق يقامنهما من هذا الموضع إلى باب الدار ووصف الطريق والعرض جاز البيع شرط الطريق لنفسه أو غيره لأن الإيتناء يكمل بالباقي بعد الثمن فيكون جميع الثمن بمقابلته الغير الميسر فلا يبيع البيع أماني الأول جعل



الثلث مقابل جميع الدار فاذا شرط منها طر يقا لنفسه أو للاجنبي تسقط حصه الطر يق من الثمن وأنه يجوز له فيصير الباقي مجهولاً إلا  
 ترى أنه لو قال بعتك عبدى هذا بالف درهم على أن لى ربه كان للمشتري ثلاثة أرباع العبد بثلاثة أرباع الثمن ولو قال بعتك هذا  
 العبد بالف درهم الأربعة كان للمشتري ثلاثة أرباع العبد بجميع الثمن وكذا لو قال أبيعك دارى هذه بعشرة آلاف درهم على أن لى هذا  
 البيت بعينه لا يصح ولو قال الا هذا البيت (١٢٠) جاز البيع بجميع الثمن فيما سوى البيت \* ولو قال أبيعك هذه الحار ية بمائة

دينار على أن لى عشرها كان  
 للمشتري تسعة أعشارها بتسعة  
 أعشار الثمن ولو قال الا عشرها  
 كان للمشتري تسعة أعشارها  
 بجميع الثمن ولو قال بعتك  
 دارى هذه الحار ية على أن تجعل  
 لى طر يقا لى دارى هذه الداخلة  
 لا يجوز ولو قال بعتك دارى هذه  
 الحار ية الا طر يقا لى دارى هذه  
 الداخلة جاز وطر يقه مقدار عرض  
 باب الدار الحار ية ولو قال بعت  
 منك هذه الدار الا بناءها لا يدخل  
 البناء فى البيع لانه رجع عن  
 الايجاب قبل قبول المشتري فصح  
 رجوعه ولو باع أرضا الا هذه  
 الشجرة بعينها بغير ادها جاز البيع  
 والمشتري أن يمنع البائع عن تدلى  
 أغصان الشجرة فى ملكه لان  
 المستثنى مقدار غلط الشجرة دون  
 الزيادة \* اشترى أمة وفى بطنها  
 ولد غير البائع بالوصية فأجاز  
 صاحب الولد بيع الحار ية جاز ولا  
 يكون لصاحب الجنين شئ من  
 الثمن وان لم يجوز صاحب الجنين  
 بيع الحار ية لا يجوز بيعه لان  
 الولد مادام محتملا يكون بمنزلة أجزاء  
 الحار ية فيصير كأنه باع الحار ية  
 واستثنى منها جزء معين ولو أجاز  
 صاحب الولد بيع الحار ية بعد  
 ما ولدت الحار ية ان ولدت عند  
 المشتري لا يكون للولد قسط من  
 الثمن لانه ولد المبيع بعد القبض

كذا فى العتابة \* ولو قال لاأ كملك يومأأولأ كملك يوم السبت يوما فله أن يجعله أى يوم شاء  
 كذا فى البدائع \* ولو حلف لا يكلم فلانا الى عشرة أيام كان اليوم العاشر رد اخلا فى اليمين كذا  
 فى فتاوى قاضى خان \* ولو قال لاأ كلمه اليوم أو غدا فكله اليوم أو غدا حنث ولو قال لاأ تركن  
 كلامه اليوم أو غدا فترك كلامه اليوم وبطلت اليمين فى الغد كذا فى العتابة \* ولو قال والله  
 لاأ كلمه اليوم ولا غدا فاليمين على بقية اليوم وعلى غد ولا تدخل الليلة التى بينهما فى اليمين كذا  
 فى البدائع \* لا يكلمه اليوم وغداو بعد غد فهذا على كلام واحد لىلا كان أو نه ارا ولو قال فى اليوم  
 وفى غد وفى بعد غد لا يحنث حتى يكلمه كل يوم مائة ولو كلمه اىلا لا يحنث فى عينه كذا فى الوجيز  
 للكر درى \* عن محمد رحمه الله تعالى فممن قال لاأ كلم فلانا يوما بيمين ولا نية له فهو ذاب منزلة قوله  
 والله لاأ كلمه يوما كذا فى المحيط \* ولو قال فى الليل لاأ كلمه يوما فمن ذلك الوقت الى أن تغيب  
 الشمس كذا فى العتابة \* ولو كلمه بعد اليمين قبل طلوع الفجر فالحكم أنه يحنث كذا فى المحيط  
 \* ولو قال فى النهار لاأ كلمه ليلة فمن حين حلف الى أن يطلع الفجر كذا فى العتابة \* ولو حلف فى  
 بعض النهار لا يكلمه يوما فاليمين على بقية اليوم واليلة المستقبلة الى مثل تلك الساعة التى حلف فيها  
 من الغد وكذا اذا حلف اىلا لا يكلمه ليلة فاليمين من تلك الساعة الى أن يحنى عمتلها من الليلة المقبلة  
 فيدخل النهار الذى بينهما فى ذلك كذا فى البدائع \* ولو قال والله لاأ كملك يوما يوما فله أن يجعله أى يوم شاء  
 لاأ كملك يومين سواء تدخل فيهما الليلة المتخللة ولو قال لاأ كملك يوما يوما يومين تنقض اليمين بعضى  
 اليوم الثالث ولو قال لاأ كملك يوما ولا يومين فهذا على يومين ان كلمه فى اليوم الثالث لم يحنث  
 \* وفى المنتقى اذا قال فى نصف الليل أو يومه والله لاأ كملك ليلتين يتوك كلامه الى تلك الساعة من  
 بعد الغد واذا حلف لا يكلم فلانا ثلاثين يوما وكان الحلف لىلا ترك كلامه من تلك الساعة الى أن  
 تغيب الشمس من اليوم الثلاثين كذا فى المحيط \* ولو قال فى بعض اليوم والله لاأ كلمه اليوم  
 فهو على باقى اليوم ولو حلف لىلا أن لا يكلمه هذا اليوم فانه يحنث بالكلام فى تلك الليلة الى أن  
 تغيب الشمس من الغد كذا فى فتاوى قاضى خان \* ولو حلف نهارا لا يكلم هذه الليلة لم يدخل ما بقى  
 من اليوم فى عينه انما الحلف على الليل خاصة \* ذكر فى المنتقى اذا قال فى أول الليل لاأ كلم اليوم  
 ولا نية له فهذا باطل ولو قال ذلك فى آخر الليل فهو على اليوم المستقبلى \* اذا حلف وقال والله  
 لاأ كلمن فلانا أحد يومى أو قال لاأ تركن أحد اليومين أو أحد أيامى فهذا على أقل من  
 عشرة أيام يدخل فى ذلك الليل والنهار حتى لو كلمه أو خرج قبل مضى العشرة لىلا أو نهارا ر فى عينه  
 وان لم يكلمه أو لم يخرج حتى مضت العشرة يحنث فى عينه ولو قال أحد يومى هذين فهذا على يومه ذلك  
 وعلى الغد كذا فى المحيط \* ولو حلف لاأ كلمه ثلاثة أيام الا هذا اليوم وما خلا هذا اليوم فهو  
 على يومين بعده ولو غير هذا اليوم أو سوى فهو على ثلاثة بعده كذا فى العتابة \* فى العيون اذا  
 حلف لا يكلم فلانا مادام فى هذه الدار فخرج بمائة وأثنائه ثم عاد وكلم لا يحنث كذا فى المحيط فى  
 الفصل الرابع فى اليمين اذا جعل لها غاية \* وكذا لو قال ما كان فيها فلان كذا فى الابضاح \* ولو

قال  
 وان ولدت عند البائع أخذ الولد قسطا من الثمن \* وجاز ان اشترى سيفا محلى بينهما وان خاتم مع القص كذلك \* ولو اشترى دارا على أن لا يحددهما الارض  
 يكون لاحدهما حايه ولا آخر اصله كان السيف المحلى بينهما وان خاتم مع القص كذلك \* ولو اشترى دارا على أن لا يحددهما الارض  
 ولا آخر البناء جاز كذلك \* ولو اشترى باعيرا أو تواضع على أن لا يحددهما رأسه وجلده وقوائمه ولا آخر بدنه تواضع على ذلك ولم يبد  
 للبائع شيئا فكل لصاحب البدن لان البدن أصل وغيره بمنزلة التبعية ولو تواضع على أن لا يحددهما رأسه وجلده وقوائمه ولا آخر لجه فهو

بهمانصافان لان كل واحد منكم لا يحتمل الاقرار بالبيع واحدهما ليس باصل فساكن الكل بينهما \* اذا باع الرجل شيئا من ماله اشترى  
 الاشهاد على البيع احتلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال محمد بن حلة رحمه الله تعالى له ذلك ولا يجبر على الاشهاد وقال محمد بن الازهر يشهد  
 اثنين ثم الشاهدان يشهدان على شهادتهما وان رفع الامر الى القاضي وروى أن يأمره بالاشهاد له ذلك ولو امتنع البائع عن كسبه الصلح  
 لا يجبر عليه وان كتب المشتري صكوا جاء بالعدول الى البائع وكلفه أن يقر (١٢١) بالبيع ليس للبائع أن يمتنع فان أبي أن يقر حضره

مجلس القضاء فان أقر بالبيع عده  
 القاضي كتب القاضي له محجلا  
 ويشهد عليه \* رجل اصطاد  
 سمكة ثم ألقيها في حظيرة وباعها  
 ان أم كن أخذها من غير صيد جاز  
 البيع والافسلا وان باع طيراله  
 يطير في الهواء ان كان ذابحناح  
 يعود الى بيته ويقدر على أخذه من  
 غير تكلف جاز بيعه والافسلا \*  
 باع المعصوب من غير الغاصب ان  
 كان الغاصب جاحدا يدعي أنه له  
 ولم يكن للمعصوب منه بينة لا يجوز  
 بيعه وان كان له بينة جاز بيعه \*  
 ولا يجوز بيع الا بقى الا اذا باعه  
 ممن في يده واختلفت الروايات  
 في بيع المرهون والمستأجر  
 والصحيح أنه موقوف وليس للبائع  
 أن يفسخ \* رجل باع ذراعا  
 من تراب هذه الارض ليحفرها  
 المشتري جاز وهي مسائل بيع  
 الكردار \* رجل أمر رجلا  
 ليحمل ترابا من منزله ويرميه فعمله  
 المأمور وباعه جاز البيع للامر  
 ويكون الثمن للامر لانه لما  
 رضى برميته كان أرضى ببيعته  
 وكذلك قشور الرمان والبطيخ  
 \* جبل فيه كبريت أو ملح فحمل  
 رجل من ذلك شيئا أو حمل شيئا من  
 أحجاره وباع ان كان الجبل مباحا  
 جاز بيعه وكذلك القسق والحطب  
 لانه ملكه بالاحواز فملك بيعه \*  
 رجل استرى تراب الصواغين

قال لا أكالك مادمت ببغداد فخرج بنفسه لا تبق اليمين كذا في فتاوى قاضيان \* في القدوري  
 اذا قال والله لا أكلم فلانا مادام عليه هذا الثوب أو ما كان عليه فنزعه ثم لبسه وكلمه لا يحسث ولو قال  
 لا أكلم فلانا وعليه هذا الثوب فنزعه ثم لبسه وكلمه حنث كذا في المحيط في الفصل الرابع في اليمين  
 اذا جعل لها غاية \* ولو قال لا امرأته والله لا أكلمك مادام ابوالك حين فكمها بعد مامات أحدهما  
 لا يحسث كذا في فتاوى قاضيان \* عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فحين قال لرجل قائم والله لا أكلم  
 هذا الرجل ينوي مادام قائما ولم يتكلم بالقيام كانت نيته باطلة ولو حلف لا يكلم هذا القائم يعني  
 مادام قائما من فيما بينه وبين الله تعالى كذا في المحيط في الفصل السادس في الرجل يحلف وينوي  
 التخصيص \* اذا حلف ليكلمنني الا بدفعه على أن لا يمتنع من كلامه اذا التقيا ولو حلف لا يكلمه  
 الا بدفعه كامه حنث وان عني به أن لا يكلمه كلام الا بدفعه في القضاء كذا في الايضاح \* في فتاوى  
 أبي الليث اذا حلف الرجل لا يكلم فلانا الى قدوم الحاج فقدم واحدا منهم انتهت اليمين وكذلك  
 لو حلف لا يكلم فلانا الى الحصاد فصدد واحدا من أهل بلدته انتهت اليمين واذا حلف لا يكلم فلانا  
 (١) تبارف نيقتد فان نوى حقيقة وقوع الثلج لا يكلمه ما لم يقع الثلج حقيقة على الارض  
 ويشترط الوقوع في البلد الذي الحلف فيه لاني بلد آخر حتى لو كان الحالف في بلد لا يقع الثلج هناك  
 كانت اليمين باقية أبدا وحقيقة وقوع الثلج أن يحتاج الى كونه ولا يعتبر طارفي الهواء ومالا  
 يستبين على الارض الاعلى رأس حائط أو حشيش وان نوى وقت وقوع الثلج لا يكلمه ما لم يدخل  
 وقته وهو أول الشهر الذي يقال له بالفارسية آذار وان لم تكن له نية لم يذكر هذا الوجه في هذه  
 المسئلة وانما ذكره في مسئلة أخرى وقال يمينه على وقت الوقوع واذا حلف لا يكلم فلانا الى الموسم  
 قال محمد رحمه الله تعالى يكلمه اذا أصبح يوم النحر وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكلمه اذا زالت  
 الشمس يوم عرفة كذا في المحيط في الفصل الرابع في اليمين اذا جعل لها غاية \* ذكر في أيمان  
 الواقات لا يكلم فلانا الى الصيف أو الى الشتاء تكاموا في معرفة الصيف والشتاء المختار أنه ان  
 كان الحالف في بلد لهم حساب يعرفون الصيف والشتاء بحساب مستمر ينصرف اليه والافول  
 الشتاء ما يحتاج الناس الى لبس الحشو والفر وواخر ذلك ما يستغني الناس فيه عنهما والفاصل  
 بين الشتاء والصيف اذا استنفقت ثياب الشتاء واستخفت ثياب الصيف فاذا الربيع من آخر  
 الشتاء الى أول الصيف والخريف من آخر الصيف الى أول الشتاء لان معرفة هذا أيسر للناس  
 ولو ذكر نوروز بالفارسية فهو على يروز المسلمين كذا في الفتاوى الكبرى \* ليلة القدر تقع  
 على السابع والعشرين من رمضان ان عاميا وان عارفا لا تلافهم فبعد الامام تنقسط وتناحر  
 وعنده الاوغرة الخلاف فحين حلف لا يكلمه حتى تمضي ليلة القدر وقدمضي يوم من رمضان  
 لا يكلمه حتى يمضي كل رمضان الثاني وعندهما يكلمه اذا مضى يوم من رمضان الثاني وان حلف  
 قبل رمضان يكلمه بعدا نقضاء رمضان والعتوى على قول الامام كذا في الوجيز للكردوري \* ان

(١) ما لم يقع الثلج

(١٦ - (العتاوى) - نافي) عرض ان وجد في التراب ذهباً أو فضة جاز بيعه لانه باع بالامتقويا  
 وان لم يجد فيه شيئا من ذلك لا يجوز لان التراب غير مقصود وانما المقصود ما فيه من الذهب والفضة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا ينبغي  
 للصانع أن ياكل من التراب الذي باعه لان ما فيه مال للناس الا أن يكون الصانع قد راد الناس في متاعهم بقدر ما سقط منه في التراب وكذا  
 لدهان اذا باع الدهن وبقى من الدهن شيء في الاوعية \* باع طينيا كاه الناس ان كان يتبع به في غير الاكل جاز بيعه وان كان لا يتبع



به سوى الاكل يكره عند البعض \* ولا يجوز بيع لحم المايثو كل لحم ولا يبيع جلده ان كانت ميتة وان كانت مذبوحة فباع لحمه او جلده \*  
بازلانه يطهر بالذكاة حتى لو وقع في الماء القليل لا يفسده ويجوز الصلاة معه هو المختار ويباح الانتفاع به بان ياكله او ما أشبه ذلك الا  
الخنزير فانه لا يجوز بيع لحمه ولا يبيع شعره ولا الانتفاع بلحمه وان كان مذبوحا \* وفي بعض الروايات أنه لا يجوز بيع لحم السباع والكلب  
وذلك فمحتمل على أنه اذا لم يكن مذبوحا أو ذلك (١٢٢) قول بعض المشايخ \* ولا بأس ببيع عظم الغنبل وعظم كل شيء الا عظام الاذى

والخنزير فانه لا يجوز بيعه \* رجل  
اشترى من رجل دجاجة تساوى  
عشر بيضات بخمس بيضات بعينها فلم  
يقبض الدجاجة حتى باضت عند  
البائع خمس بيضات فان المشتري  
يدفع الثمن ويأخذ الدجاجة مع  
البيضات الحادثة ولا يتصدق بشيء  
لانه لو اشترى دجاجة وخمس بيضات  
بعينها جاز البيوع ولو باع بيضة  
ببيضتين وان كان المشتري اشترى  
الدجاجة بخمس بيضات بعينها  
فان المشتري يتصدق بالفصل على  
ما قلنا وان كان البائع استهلك  
البيضات الحادثة فان المشتري  
يأخذ الدجاجة ثلاث بيضات وثلاث  
بيضة لانه لما باصت خمس بيضات  
واستهلك البائع البيضات الحادثة  
وصارت البيضات مقصودة  
بالاستهلاك فاذا كانت قيمة الدجاجة  
عشر بيضات يقسم الثمن على  
الدجاجة والبيضات المستهلكة اثلاثا  
فيكون ثلثي الثمن وذلك ثلاث  
بيضات وثلث بيضة ثمن الدجاجة  
والباقي ثمن البيضات فتسقط حصة  
البيضات من الثمن ولا فرق في  
هذا بين ما اذا كان ثمن الدجاجة  
خمس بيضات بعينها أو بعينها  
رجل اشترى طعاما بانه لا يعرف  
قدره قالوا لا يجوز بيعه لانه ليس  
بمكايلة ولا بمجازفة \* ولا يجوز  
بيع مسيل الماء وهبته ولا يبيع  
الطريق بدون الارض وكذلك

كائنات فلانها فكل مملوك أو ملكه يوم الجمعة أو يوم الخميس فهو على ما علمه في اليومين جميعا كذا في  
المحيط في الفصل الخامس في الامتحان التي يقع فيها التخيير والتي لا يقع فيها التخيير \* ولو قال لا يكلمه  
جمعة ولا نية له فهو على أيام الجمعة ولو قال جعتين فهو على أيام الجمعتين ولو قال ثلاث جمع فعليه ان  
يستكمل أحد عشر من يومين يوم حلفه وان نوى الجمع خاصة لا يدين في القضاء كذا في فتاوى  
قاضيان \* اذا قال والله لا أكلمك الجمع فله ان يكلمه في غير يوم الجمعة كقولنا لا أكلمك  
الا خمسة أو الا احدى أو الا اثنين هذا اذا لم تكن له نية وان نوى أيام الجمعة يعني الاسبوع فهو على  
ما نوى كذا في المحيط في الفصل العشرين في الاوقات \* ذكر في الجامع اذا قال والله لا أكلمك الجمعة  
فله ان يكلمه في غير يوم الجمعة لان يوم الجمعة اسم ليوم مخصوص فصالحه كقولنا لا أكلمك يوم الجمعة  
وكذا لو قال جمعه ان يكلمه في غير يوم الجمعة ثم اذا قال والله لا أكلمك جمعا فهو على ثلاث جمع كذا  
في السدائع \* ولو حلف لا يكلم فلانا الى كذا ان نوى شيئا من الاوقات من الواحد الى العشرة من  
الساعات أو من الايام أو من الشهور أو من السنين فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا ينصرف الى يوم  
واحد ولو قال لا أكلمه الى كذا كذا ان نوى شيئا من الساعات أو من الشهور فهو على أحد عشر يوما  
نوى وان لم ينو شيئا ينصرف الى يوم وليلة ولو قال لا أكلم الى كذا وكذا ان نوى شيئا ماضيا كرنا ينصرف  
الى أحد وعشرين من ذلك وان لم ينو شيئا ينصرف الى يوم وليلة كذا في فتاوى قاضيان في الفصل  
التاسع عشر في الامتحان التي تكون مع الاستثناء \* اذا حلف لا يكلم فلانا أبدا أو لم يقل أبدا فهو  
على الابدي أي وقت كلمه حنث وان نوى شيئا دون شيء بان نوى يوما أو يومين أو ثلاثة أو نوى بلدا أو  
منزلا وما أشبه ذلك لم يدين في القضاء ولا فيما بينه وبين الله تعالى كذا في الذخيرة \* اذا حلف لا يكلم  
فلانا أبدا وكلمه بعد ما مات لا يحنث في عينه كذا في المحيط في الفصل الثاني والعشرين \* ولو قال لا أكلمه  
ملياً أو طويلاً ان نوى شيئا فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا فهو على شهر ويوم كذا في فتاوى قاضيان  
\* ولو قال لا أكلمك قريبا فهو على أقل من شهر بيوم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولم يحنث  
عن غيره بخلافه وان نوى أكثر من شهر ذكر في أيمان الاصل عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان يدين  
في القضاء ولو قال الى بعيد فهو على أكثر من شهر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف  
رحمه الله تعالى في النوادر المنسوب الى المولى اذا قال سر يعافه هو على شهر غير يوم اذا لم تكن له نية  
وان كانت له نية فهو على ما نواه ولو قال عاجلا فهو على أقل من شهر ولو قال آجلا فهو على شهر  
فصاعدا ولو قال بضعة عشر يوما فهو على ثلاثة عشر وفي جامع الجوامع وان نوى أكثر الى تسعة  
عشر صدق كذا في التتارخانية \* ان قال لا أكلم مولانا وله موليان أعلى وأسفل ولا نية له حنث أيهما  
كلم وكذلك لو قال لا أكلم جدنا وله جدان من قبل أبيه وأمه كذا في المبسوط \* في المنتقى لو قال لا أكر  
لا أكلمك قريبا من سنة لا يكلمه ستة أشهر يوما كذا في الخلاصة \* رجل قال لا أكر يا فلان  
والله لا أكلمك عشرة أيام والله لا أكلمك تسعة أيام والله لا أكلمك ثمانية أيام فقد حنث مرتين  
وعليه اليمين الثالثة ان كلمه في الثمانية الايام حنث أيضا وان قال والله لا أكلمك ثمانية أيام والله

لا  
بيع الشرب وقال مشايخ المخ وجههم الله تعالى ببيع الشرب جائز \* ولا يجوز بيع الدهن في السمس  
ولا يبيع العنبر في العنبر (فصل في الشروط المفسدة) رجل باع عبدا على أن لا يبيعه المشتري أو لا يهبه أو لا يتصدق به كان باسدا  
وقال ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى جاز البيوع وتفسد الشروط وقال ابن شبرمة رحمه الله تعالى يجوز البيوع والشروط \* ولو باع عبدا بشرط  
أن يعتقه لم يجوز عندنا فان اشترى على هذا الشرط واعتقه يستأب البيوع جائزا وفي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه ثمة \* ولو

وان اشترى جارية على أن يطلها أو لا يطلها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يفسد البيع فيهما وقال محمد بن وهب عن أبيه قال قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان باع بشرط الوطء حاز وان باع بشرط ترك الوطء لا يحوز \* وان باع عبدا على أن يطعمه المشتري حاز وان باع على أن يطعمه خبيصا أو لحا كان فاسدا \* ولو باع جارية على أن (١٢٣) يستولدها المشتري أو باع عبدا على أن يدبره كان فاسدا وكذا لو باع شيئا على أن

يهب له المشتري أو يتصدق عليه أو يبيع منه شيئا أو يقرضه كان فاسدا \* ولو باع على أن يقرض فلانا الاجنبي كان جائزا \* ولو باع على أن يعطيه المشتري بالثمن وهنا ن كان الرهن مجهولا كان فاسدا وان كان معلوما وأعطاه الرهن في المجلس جازا مستحسنا \* ولو باع على أن يعطيه بالثمن كمبلا فان كان الكفيل غائبا عن المجلس وكفل حسين علم أو لم يكفل كان فاسدا وان كان الكفيل حاضرا في المجلس أو كان غائبا عن المجلس وحضر قبل الافتراق وكفل جازا مستحسنا \* ولو باع على أن يحيل البائع أحدا بالثمن على المشتري فسد البيع قياسا واستحسانا ولو باع على أن يحيل المشتري البائع على غيره بالثمن فسد قياسا وجازا مستحسنا رجل باع لؤلؤة على أنها وزن مثقالا فوجدها أكثر من ثمنها بزيادة في الوزن فبما يضره التبعض وصف وهو بمنزلة الذرعان في الثوب فسلم الزيادة للمشتري كالمواعث على أنه عشرة أذرع فوجدها أكثر \* ولو باع شاة على أنها حامل فسد البيع لان الزيادة مرغوبة وانما موهومة لا يدري وجودها فلا يحوز \* رجل باع عبدا

لأ كملت تسعة أيام والله لا أكمل عشرة فقد حث مرتين وعليه اليمين الثالثة ان كمل في العشرة الايام حث أيضا كذا في المبسوط \* قال محمد بن وهب رحمه الله تعالى رجل قال كمل فلانا يوما فقلت على أن أتصدق بدرهم كلما كملت فلانا يومين فقلت على أن أتصدق بدرهمين كلما كملت فلانا ثلاثة أيام فقلت على أن أتصدق بثلاثة دراهم كلما كملت فلانا أربعة أيام فقلت على أن أتصدق بأربعة دراهم كلما كملت فلانا خمسة أيام فقلت على أن أتصدق بخمسة دراهم ثم كمل في اليوم الرابع والخامس يلزمه التصديق وبثلاثين درهما ولو كمل في اليوم الاول أو غيره من الايام مرتين يلزمه ثلاثون درهما ولو قال في كل يوم أكمل فيه فلانا فقلت على أن أتصدق بدرهم كل يومين أكمل فيه فلانا فقلت على أن أتصدق بدرهمين حتى قال ذلك الى خمسة أيام ثم كمل في اليوم الرابع والخامس فعليه اثنان وعشرون درهما لانه عقد خمسة أيمان وجعل جزاء اليمين الاولى التصديق بدرهم وجزاء اليمين الثانية التصديق بدرهمين وضرب لكل يمين مدة وسعت الفقهاء كل مدة دورا فمدة اليمين الاولى يوم يدور ويتحدد في كل يوم ودور اليمين الثانية يومان فيتحدد في كل يومين ودور اليمين الثالثة ثلاثة أيام ودور اليمين الرابعة أربعة أيام ودور اليمين الخامسة خمسة أيام ولا يحث في كل دور الامرة واحدة لانه عقد بكلمة كل وانها لا توجب التكرار اذا التكرار قضية عموم الفعل لا قضية عموم الوقت فكل يوم وجد بعد اليمين فهو جميع مدة اليمين الاولى وبعض مدة سائر الايمان فاذا كمل في اليوم الرابع فالיום الدور الرابع من اليمين الاولى وهو بعينه ثمرة الدور الثاني من اليمين الثانية وهو بعينه اليوم الاول من الدور الثاني لليمين الثالثة وهو بعينه ثمرة الدور الاول من اليمين الرابعة وهو بعينه اليوم الرابع من الدور الاول لليمين الخامسة ولم يحث في هذه الادوار أصلا والشرط الواحد يصلح شرطا لايمان فيحث في الايمان كلها فيلزمه باليمين الاولى درهم وبالثانية درهمان وبالثالثة ثلاثة دراهم وبالرابعة أربعة وبالخامسة خمسة وجملة خمسة عشر فاذا كمل في اليوم الخامس حثت في اليمين الاولى والثانية والرابعة ولا يحث في الثالثة والخامسة لان اليوم الخامس الدور الخامس لليمين الاولى ولم يحث في هذا الدور فيحث في اليوم الاول من الدور الثالث لليمين الثانية ولم يحث فيه واليوم الاول من الدور الثاني لليمين الرابعة ولم يحث فيه فيحث في اليوم سبعة أخرى فيصير اثنان وعشرين ولا يحث في الثالثة والخامسة لانه اليوم الثاني من الدور الثاني لليمين الثالثة وقد حثت فيه وتمت الدور الاول لليمين الخامسة وقد حثت فيه فلا يحث ثانيا فالحاصل أن تجدد الدور وعدمه لا أثره في الكلام في المرة الاولى حتى او كمل بعد هذه الايمان في أي يوم كمل في عمره يلزمه خمسة عشر درهما وانما آثره في الكلام في المرة الثانية حتى لو كمل في اليوم الاول والثاني يلزمه بالكلام الاول خمسة عشر درهما وبالثاني درهم لا غير لانه لم يتحدد الدور اليمين الاولى ولو كمل في اليوم الاول والثالث ولم يكمل في اليوم الثاني أو كمل في اليوم الثاني والثالث يلزمه بالاول خمسة عشر ولم يلزمه بالثاني الا ثلاثة دراهم لانه لم يتحدد الدور اليمين الاولى والثانية هذا اذا لم يحاط به أما اذا خاطبه بان قال كلما كملت يوما فقلت على أن أتصدق بدرهم كلما كملت يومين فقلت على أن أتصدق

على أنه جاز أو كاتب حار البيع لانه شرط وصفا مرغوبا يعرف وجوده \* ولو باع جارية على أنه برى من الحمل حاز ولو باع على أنها حامل تسكها فقه قال الفقهاء أبو حنيفة كان الشرط من قبل البائع حاز لانه راعة عن العيب وان كان الشرط من قبل المشتري لا يحوز لان الشرط اذا كان من قبل المشتري كانت الزيادة مقصودة وانما هي موهومة فيفسد البيع كشرط الحمل في البهائم وهكذا روى هشام عن محمد بن وهب عن أبيه قال قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى



وروي الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه إذا اشترى جارية على أنها حامل فإذا هي ليست بحامل كان البيع لازماً وليس للمشتري أن يردّها ووجهه ما قلنا أن الحمل في الجوارى عيب عند الناس فكان شرط الحمل بمنزلة البراءة عن العيب فيجوز البيع في الصحيح من الجواب حتى لو كان في بلد يرغبون في شراء الجوارى لاجل الاولاد كان فاسداً \* ولو اشترى جارية على أنها معتقة جارية لان ما شرط عيب في الجوارى \* روي أن رجلاً جاء الى (١٢٤) محمد رحمه الله تعالى بجارية وقال اني اشتريتها على أن تغني كذا كذا لو ما

فإذا هي لا تغني شيئاً قال محمد رحمه الله تعالى قم فإن البيع قد لازمك انما أخبرك عن عيبها ولهذا لو استهلك على رجل جارية مغبية يضمن قيمتها مغبية \* ولو باع جارية على أنها ذات لبن قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن المصنف رحمه الله تعالى لا يجوز البيع \* وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يجوز البيع لانه شرط الصناعة فيجوز كذا لو اشترى عبداً على أنه خباز أو كاتب أو أكثر المشايخ على هذا \* ولو اشترى جارية للظفيرة على أنها حامل لم يجز البيع لما قلنا \* رجل باع داراً على أن يسكنها البائع شهراً أو دابة على أن يركبها البائع يوماً كان فاسداً \* ولو اشترى شاة أو بقرة على أنها تحلب كذا ففسد البيع وان اشترى على أنها حلو - روي الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه إذا كان الطحاوي وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وروي ابن ماجة عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يجوز البيع وهكذا كره الكرخي واليه مال الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله تعالى \* ولو اشترى فرساً على أنه هملاج لا يصير غير هملاج فيجوز كذا لو اشترى عبداً على أنه خباز أو كاتب \* باع

بدرهمين الى خمسة يلزمه عشرون درهماً لان الجزاء في اليمين الاولى التصديق بدرهم وشرطه الكلام معه وباليمين الثانية كلهم معه فيلزمه جزاؤه وهو درهم وبقيت اليمين منعقدة بحالها لانها عقدت بكلمة كلما وانعقدت اليمين الثانية فإذا خاطبه باليمين الثالثة وجد شرط انحلال اليمينين فيلزمه بالاولى درهم وبالثانية درهمان وبقيت اليمينان منعقدتين وانعقدت الثالثة فلما خاطبه باليمين الرابعة وجد شرط انحلال الايمان فانحلت الايمان كلها فيلزمه بالاولى درهم وبالثانية درهمان وبالثالثة ثلاثة وبقيت الايمان منعقدة بحالها وانعقدت الرابعة فلما خاطبه باليمين الخامسة انحلت الايمان كلها فيلزمه بالاولى درهم وبالثانية درهمان وبالثالثة ثلاثة وبالرابعة أربعة وطلته عشرون ولا يحنث في اليمين الخامسة لعدم الشرط وهو الكلام حتى لو كاهه بعد اليمين الخامسة يحنث في الايمان كاهاً فيلزمه خمسة وثلاثون درهماً ولو قال كل يوم أكلمك فيه فله على أن أتصدق بدرهم هكذا الى خمسة أيام وسكت فعليه عشرة دراهم ولو كاهه في اليوم الثاني يلزمه ستة أخرى ولو كاهه في الثالث لزمه ثلاثة دراهم ولو كاهه في اليوم الرابع يلزمه أربعة دراهم ولو كاهه في اليوم الخامس وجب عليه سبعة دراهم ولو كاهه في اليوم الاول بعد الايمان يلزمه خمسة دراهم باليمين انما منسه لا غير كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري في باب من الايمان التي يوجب بها الرجل على نفسه الصدقة والله تعالى أعلم بالصواب

### (الباب السابع في اليمين في الطلاق والعنف)

لو قال أول عبد اشترى به فهو حر فالاول الواحد المنفرد الذي ليس قبله غيره فإذا اشترى عدلينه عبداً عتق ولو اشترى عبداً ونصف عبد عتق العبد الكامل ولو اشترى عبد لم يعتق واحد منهما وما يشترى بعدهما لا يعتق أيضاً ولو قال آخر عبد اشترى به فهو حر فلا تخراص لمنفردنا نحن عن غيره في الزمان وانما ثبت هذا الاسم موت الخالف فإذا اشترى عبداً ثم مات الخالف عتق الآخر واختلما في وقت العتق قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يشبث العتق مستنداً الى حين الشراء حتى انه يعتبر من جميع المال اذا كان الشراء في الصحة ولو قال أوسط عبد اشترى به فهو حر فالأوسط اسم للفرد المختل بين العددين المتساويين وهذا انما يعرف أيضاً بموت الخالف فنقول اذا مات الخالف وان كان الذي اشترى هم شفعان يكن فيهم الاوسط وان كانوا خجساً أو سبعاً أو أثنى عشر ذلك كان الاوسط الفرد المختل بين الشفعين وكل من حصل منهم في النصف الاول خرج من أن يكون أوسط كذا في الابضاح \* ولو قال أول عبد أملكه أو قال أول عبد اشترى به وحده فهو حر ذلك عبد من ثم عبداً عتق الثالث ولو قال أول عبد أملكه واحد لا يعتق الثالث الا اذا عني وحده كذا في الكافي \* ولو قال أول عبد اشترى به بالدنانير فهو حر فاشترى عبداً بالدراهم أو بالعروض ثم اشترى عبداً بالدنانير فانه يعتق وكذلك لو قال أول عبد اشترى به أسود فهو حر فاشترى عبداً بياضاً أسود فانه يعتق كذا في البحر الرائق \* ولو قال كل عبد بشرى بولادة فلانة فهو حر فبشره ثلاثة متفرقين عتق الاول بخلاف ما إذا بشره معاً حين يعتق الجميع قال الحاكم الشهيد وان قال عتيت واحداً لم يدين

حيواناً واستثنى ما في بطنها فسد البيع لا - الجين لا يجوز افراده بالعقد فلا يصح استشاؤه \* ولو اشترى جارية نساء على أن البائع لم يكن وطئها فإذا كان البائع وطئها لزم البيع ولا يكون للمشتري أن يردّها \* ولو باع جارية على أنها مائتة فظهر أنها كانت مائتة كان له أن يردّها \* باع عبداً على أن يسلمه البائع الى المشتري قبل نقد الثمن كان فاسداً واختلفو في العلة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لان العقد لا يوجب تسليم المبيع قبل نقد الثمن اذ لم يكن الثمن مؤجلاً فإذا أسقط مالاً بقتة نسيه البيع فسد

ليبيع وقال محمد رحمه الله تعالى انما يجوز البيع لانه تضمن ابعدا مجهولا حتى لو سمي الوقت الذي يتسلم فيه المبيع جاز \* وبطل بالبيع  
قال بعث منك بكذا على انك تسلم منه كذا جاز البيع ولو قال على انك تسلم منه كذا لا يجوز لان الخطا يتحقق باصل العقد فيبقى العقد  
سار واه المحطوط ولا كذلك الهبة ولو قال بعث منك بكذا على انك تسلم منه كذا او على انك تسلم منه كذا جاز البيع لان الهبة قبل  
لوجوب حط وفي الوجه الاول شرط الهبة بعد الوجوب \* باع عبدا على (١٢٥) ان يؤدي اليه الثمن في بلد آخر ففسد البيع

لانه شرط ابعدا مجهولا هذا اذا  
كان الثمن حالا فان باع بالف الى  
شهر على ان يؤدي الثمن اليه في  
بلد آخر جاز البيع بالف الى شهر  
ويبطل شرط الايقاع في بلد آخر  
لانه باع بالف الى اجل معلوم وانما  
ذكر الايقاع في بلد آخر لتعيين  
مكان الايقاع وتعيين مكان الايقاع  
لما اجل له ولا مؤ لا يصح وان  
كان شيئا له حمل ومويرة يصح تعيين  
مكان الايقاع ويجوز البيع ايضا  
\* وجاز اشترى شيئا على ان يحمله  
البائع الى منزل المشتري قالوا ان  
قال ذلك بالعربية لا يجوز البيع  
وان قال بالفارسية جاز لان في  
العربية يفرق بين الحبل والايقاع  
وفي الفارسية لا يفرق ويكون  
شرط الحبل بمنزلة شرط الايقاع \*  
اشترى حطبيا في قرية شراء حطبها  
وقال موصولا بالبيع واجله الى  
منزلي جاز البيع لان هذه مشورة  
وليس بشرط ان شاء حمل وان شاء  
لم يحمل \* باع خفاه خرق على  
ان يحرقه البائع جاز كما لو اشترى  
نعلا على ان يحرقه البائع كذا لو  
اشترى من خلقاني ثوبا وبه خرق  
على ان يحيطه البائع ويجعل عليه  
الرقعة جاز ولو اشترى كرا باس على  
ان يقطعه البائع فيصاوي يحيطه  
لا يجوز لانه لا يعرف فيه بخلاف  
ما تقدم \* رجل باع ارضا على  
ان المشتري ان أحدث فيها حدا

في القضاء واما بينه وبين الله عز وجل فيسعه ان يختار منهم واحدا فيمضي عتقه ويمسك البقية كذا  
في غاية البيان \* ولو قال ان دخلت الدار فامرته طالق وعبدته حر ثم حلف ان لا يطلق أو لا يعتق  
ثم دخل الدار لا يبحث في اليمين الثانية وطلقت وعتق \* ولو حلف لا يطلق أو لا يعتق ثم قال ان دخلت  
الدار فامرته طالق وعبدته حر ودخل حنت في اليمينين ولو قال لا امره طلق بنفسك أو قال لعبدته  
أعتق نفسك أو وكل رجلا بذلك ثم حلف ان لا يطلق أو لا يعتق ثم فعل العبد والمرأة والوكيل حنت  
ولو قال أنت طالق ان شئت أو أنت حر ان شئت ثم حلف ان لا يطلق أو لا يعتق فشاقت المرأة والعبد  
لا يحنث كذا في الكافي في المتفرقات \* من حلف لا يتزوج أو لا يطلق أو لا يعتق فوكل بذلك حنت  
ولو قال عنتب أن لا أكلم به لم يدين في القضاء خاصة كذا في الهداية \* ولو قال لعبدته حر ان دخلت  
هذه الدار فقال الآخر على مثل ذلك ان دخلت هذه الدار فدخل الثاني لم يعتق عبده ولو قال الاول  
لله على عتق نسمة ان دخلت فقال الثاني فعلى مثل ذلك ان دخلت لزم الاول والثاني كذا في الايضاح  
\* ولو قال لعبدته حر ان كان في البيت الارحس حل فاذا في البيت رجل وصبي أو رجل وامرأة حنت  
\* ولو كان رجل وحمل ودابة أو متاع لم يحنث \* ولو قال ان كان في البيت الاشاة فاذا فيه دابة غير الشاة  
حنث \* ولو قال ان كان في البيت الاثوب حنت بانسان ودار وآيسة كذا في الكافي في المتفرقات  
\* من قال كل مملوك لي حري عتق أمهات أولاده ومديره وعبيده ويدخل الاماء والذكور ولو نوى  
الذكور فقط صدق دياهه لا قضاء ولو نوى السود دون غيرهم لا يصدق قضاء ولا دياهه ولو نوى النساء  
وحدهن لا يصدق دياهه ولا قضاء ولو قال لم أنو المديرين في رواية يصدق دياهه لا قضاء وفي رواية لا يصدق  
قضاء ولا دياهه كذا في فتح القدير \* ويدخل تحته عبد الرهن والوديعة والابق والمقصوب والمسلم  
والكافر ولا يدخل فيه المكاتب الا ان يعينه وان عني المكاتبين عتقوا وكذا لا يدخل فيه العبد  
الذي أعتق بعضه ويدخل عبده المأذون سواء كان عليه دين أو لم يكن وأما عبيد عبده المأذون اذا  
لم يكن عليه دين فهل يدخلون قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى ان نواهم عتقوا ولا يدخل  
فيه مملوك بينه وبين أجنبي كذا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لان بعض المملوك لا يسمى مملوكا  
حقيقه وان نواه عتق استحسانا \* وهل يدخل فيه الحمل ان كانت أمه في ملكه يدخل ويعتق  
بعته وان كان في ملكه اهل دون الامهات ان كان موصى له بالحمل لم يعتق كذا في البدائع في كتاب  
العتاق \* رجل حلف ان لا يكاتب عبده فكاتبه غيره بغير أمره فجاز الحالف حنت في عتقه كالحنت  
بالتوكيل \* رجل حلف ان لا يعتق عبده فادى العبد مكاتبته فعتق فان كانت الكتابة بعد اليمين  
حنث الحالف وان كانت قبل اليمين لا يحنث كذا في فتاوى قاضيجان في فصل اليمين على التزوج  
\* من قال ان تسريت جارية فهى حرة فتسري جارية كانت في ملكه عتقت وان اشترى جارية  
فتسراها لم تعتق كذا في الهداية \* ولو قال ان تسريت أمه فانت طالق أو عبدي حر فتسري من  
في ملكه أو من اشترىها بعد التعليق فانها تطلق ويعتق العبد ولو قال لامة ان تسريت بك فعبدي  
حر فاشترىها فتسري به اعتق عبده الذي كان في ملكه وقت الحلف ولا يعتق من اشترى عبده كذا

ثم استحقها انسان كان البائع ضامنا ما أحدثه المشتري كان البيع فاسدا لان المشتري انما يرجع على البائع عند الاستحقاق بما أحدثه  
لشترى اذا كان الحديث زيادة كالبناء والغرس والزرع ونحو ذلك أما اذا كان نقصا كالخفر ونحوه لا يرجع به على البائع فاذا شرط  
لرجوع مطلقا كان فاسدا \* رجل اشترى من رجل سكنى كالمساكن في حانوت رجل آخر كبايعته نوعه من غير ضرر وبعد أخبره  
البائع أن أجرة الحانوت ستة دراهم ثم ظهر أن الأجرة كانت عشرة دراهم لزم البيع ولصاحب الحانوت أن يكافئ المشتري برفع السكنى من



اجابوا به منعه وان كان المشتري يصير رطله \* رجل باع دارا بشرط ان يبيع الدار ففسد البيع فباعها بغير  
 القناء فلا يملك المشتري \* باع ارضا على ان فيها كذا كذا نخلة فوجد هذه المشتري ناقصة جازا البيع ويخير المشتري ان شاء اخذها بجميع  
 الثمن وان شاء ترك لان الشجر يدخل في بيع الارض فباعتقلا يكون له قسط من الثمن وكذا لو باع دارا على ان فيها كذا كذا بيتا  
 فوجد هذا المشتري ناقصة جازا البيع ويخير (١٢٦) المشتري على هذا الوجه ولو باع ارضا على ان فيها كذا كذا نخلة عليها ثمارها

فباع الكل بشمارها وكان فيها  
 نخلة غير مثمرة ففسد البيع لان الثمر  
 له قسط من الثمن فان كانت  
 الواحدة غير مثمرة لم يدخل المعلوم  
 في البيع وصارت حصة الباقي  
 مجهولة فيكون هذا ابتداء العقد  
 في الباقي بثمر مجهول فيفسد البيع  
 ولو باع شاة مذبوحة فاذا رجلها  
 من الفخذ مقطوعة ففسد البيع  
 لان الفخذ له قسط من الثمن فاذا  
 لم تجب حصة الفخذ من الثمن  
 صار ثمن الباقي مجهولا فيفسد  
 البيع \* باع ثوبا على انه صبوغ  
 بالعصر فاذا هو ابيض جازا البيع  
 ويخير المشتري كلو باع دارا على  
 ان فيها بناء فاذا ابناء فيها جازا البيع  
 ويخير المشتري بخلاف ما لو اشترى  
 ثوبا على انه ابيض فاذا هو مصبوغ  
 بالعصر كان فاسدا لان الصبغ لم  
 يدخل في البيع فلا يسلمه البائع  
 مع الصبغ فيقعان في الدارعة  
 فيفسد البيع كلو باع دارا على  
 ان لا يبناء فيها فاذا فيها بناء يفسد  
 البيع لانه يقضى الى المسارعة لما  
 قلنا وكذلك لو باع ثوبا على انه  
 مصبوغ بالعصر فاذا هو مصبوغ  
 بالزعفران ففسد البيع \* اذا اشترى  
 كرا باسا على ان سداه ألف فاذا  
 هو ألف ومائة سلم النوب للمشتري  
 لان هذا زيادة وصف بمنزلة زيادة  
 الذرعان ولو اشترى على انه سداسي  
 فاذا هو خماسي يخير المشتري ان

في البحر الرائق \* واذا قال لامته اذا باعك فلان فانت حرة فباعها من فلان ثم اشترها منه لم تعتق  
 لان الشرط بيع فلان اياها ويبيع فلان من الخالف سبب لزوال ملكه فاما وقوع الملك للخالف  
 فبشرائه لا يبيع فلان وان قال ان وهبك فلان لي فانت حرة فوهبها وهو قابض لها اعتقت وكذلك  
 قوله اذا باعك فلان معنى فانت حرة كذا في المبسوط \* رجل قال لغيره ان بعثت اليك فلم تأتني  
 فعبدني حر فبعث اليه فأتاه ثم بعث اليه فأتاه فلم يأت به حنت ولا تبطل اليمين بالبر حتى يحنت مرة  
 فحينئذ تبطل اليمين وكذا لو قال ان بعثت اليك فلم آتني فلم آتني فلم آتني فلم آتني فلم آتني فلم آتني  
 فلم آتني فلم آتني فلم آتني فلم آتني فلم آتني فلم آتني فلم آتني فلم آتني فلم آتني فلم آتني فلم آتني  
 تعالى هو على المجلس وهو اذن لها في الطلاق اذا طلقت نفسها في المجلس طلقت وكذا لو قال لغيره ان  
 لم تبع عبدي هذا فعبدني الا تحرف هذا فهو اذن له في البيع وهو على الابد ولو قال ان دخلت  
 الكوفة ولم أتزوج فعبدني حر فهو على ان يتزوج قبل الدخول وان قال فلم أتزوج فهو على ان  
 يتزوج حين يدخل ولو قال ثم لم أتزوج فهو على الابد بعد الدخول \* رجل قيل له تزوج فلانة فقَالَ  
 ان تزوجت أبدا فعبدني حر فترزوج غير فلانة حنت \* رجل قال ان تركت أن أمس السماء  
 فعبدني حر لا يحنت \* رجل قال عبدي حر ان لم أمس السماء حنت من ساعته كذا في فتاوى قاضيخان  
 في فصل فيما يكون اليمين على الفور أو على الابد والله أعلم بالصواب

### (الباب الثامن في اليمين في البيع والشراء والتزوج وغير ذلك)

لو حلف لا يشتري أو لا يبيع أو لا يؤجر فوكل من فعل ذلك لم يحنت الآن ينوي أن لا يامرغ به  
 فحينئذ شد الامر على نفسه بنيته أو يكون الخالف من لا يباشر هذه العقود بنفسه فحينئذ يحنت  
 بالتغويض فان كان يباشر تارة ويغوض أخرى يعتبر الغالب كذا في الكافي \* ولو حلف لا يبيع  
 ولا يشتري يحنت بالنفاسد قبل القبض وبالأذى فيه الخيار للبائع أو لا يشتري \* بالبيع بطريق  
 الفضول وبالهمة بشرط العوض عند التقاض ولا يحنت بالبيع الباطل وبيع المدير وأم الولد  
 والمكاتب وكذا بالاقالة بعد البيع أمالو تباعا بلفظ الاقالة ابتداء فحينئذ ولا يحنت بالرد بالعيب  
 بالتراضي ولا يحنت بدون قبول المشتري كذا في العتائية \* من حلف لا يبيع فباع الفضولي ماله  
 فجاز لا يحنت الآن يكون ممن لا يتولى البيع بنفسه كذا في العتاي والصعري \* ولو حلف لا يشتري  
 فاشترى شيئا من الفضولي أو انخر يحنت كذا في شرح الخيصر الجامع الكبير \* سئل أبو بكر عن  
 حلف أن يبيع عبده فسرقة منه قال لا يحنت ما لم يستيقن بموته كذا في الخلاصة \* قال محمد رحمه الله  
 تعالى في الجامع الصغير اذا قال ان لم أبع هذا العبد فكذا فاعتق العبد أو دبره حنت في يمينه  
 ولو كانت هذه المقالة للجارية وباقى المسئلة بحالها فالصحيح انه يحنت كذا في التتارخانية \* قال  
 لامته ان لم أبعك فانت حرة فاستولدها اعتقت في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة  
 \* حلف لا يبيع هذا العبد ولا يهبه قال نصير يهب نصفه ويبيع نصفه فلا يحنت \* سئل الشيخ الامام  
 الرازي رحمه الله تعالى عن حلف لبييع جاريتة ولا يوقت حتى ولدت منه فقال لا يحنت المولى استحسانا

وسئل

شاء أخذ بجميع الثمن وان شاء ترك لان هذا اختلاف نوع لا اختلاف جنس فلا يفسد البيع وانما

يخير لانه وجد دون ما شرط ولو اشترى ثوبا على انه وداري فاذا هو زنجي بطل البيع لان الجنس مختلف فيبطل البيع كلو اشترى ثوبا على  
 انه هروي فاذا هو مروي ولو باع ثوبا على انه خنز فاذا هو خنز وسداه قطن جازا البيع لان السدي تباع للعممة \* ولو اشترى حوا  
 على ان فيه خمسين ثوبا على كل ثوب كذا فوجد هذه كذا لا يسلم الزيادة لا يشتري فان غاب البائع قالوا يعزله المشتري من ذلك ثوبا ياريسه

الباقى وهذا استحيان الخطيب كذا حجة الله تعالى انظر المشتري **اشترى** عني بفاعلى ان البائع لته من من العين وتقالها والشيء ينظر اليه فظهر انه لته بنصف من جاز البيع ولا خيار للمشتري لان هذا مما يعرف بالعيان فاذا عاينه انتفى الغرر وهو كذا لو اشترى صابوناً على انه مخدمن كذا حجة من الدهن ثم ظهر انه اتخذ من أقل من ذلك والمشتري كان ينظر الى الصابون وقت الشراء وكذا لو اشترى قميصاً على انه اتخذ من عشرة أذرع وهو ينظر اليه فاذا هو من تسعة جاز البيع ولا خيار (١٢٧) للمشتري لما قلنا ولو باع من آخر بسمها

\* وسئل أبو نصر النوسي عن قال الجار يئنه ان لم أبعك الى شهر فانت حرة ثم ظهر به ما يحبل منه قال يحل له أن يطاها بعد الشهر اذا جاءت بالولد لا قل من ستة أشهر وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى حنف ولا يحل له أن يطاها بعد الشهر واذا جاءت به لا أكثر من ستة أشهر لا يحل له أن يطاها بعد الشهر اجماعاً كذا في الحاوي \* ورجل قال والله لا يبيع أم ولد فلان أو قال والله لا يبيع هذا الرجل الحر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هو على البيع الفاسدان باعهما ببيعافا سداً برى يمينه كذا في فتاوى قاضخان \* لو أن رجلاً قال ان بعث هذا المملوك من زيد فهو حر فقال زيد قد أجرت ذلك أو رضى ثم اشترى لم يعتق ولو قال ان اشترى زيد مني هذا العبد فهو حر قال زيد نعم ثم اشتراه عتق عليه العبد كذا في الايضاح \* وروى هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل قال والله لا أبيعك هذا الثوب بعشرة حتى تزيدني فباعه بتسعة لا يحنت في القياس وفي الاستحسان يحنت وبالقياس أخذ كذا في البدائع \* ولو حلف لا يبيعه بعشرة إلا بأكثر أو بزائدة فباعه بأحد عشر لا يحنت ولو باعه بعشرة يحنت وكذا لو باعه بتسعة ودينار في القياس يحنت وفي الاستحسان لا يحنت ولو قال المشتري عبده حر ان اشتراه بعشرة حتى ينقصه ان اشتراه بعشرتي يحنت وان اشتراه بأحد عشر يحنت أيضاً وان اشتراه بتسعة لم يحنت وان اشتراه بتسعة ودينار لم يحنت قبل هذا جواب القياس أما على جواب الاستحسان فيحنت \* ولو قال عبده حر ان اشتراه بعشرة إلا بالأقل أو بالنقص فاشتراه بعشرة أو بأكثر يحنت وان اشتراه بتسعة ودينار أو بتسعة وثوب فالقياس أن لا يحنت وفي الاستحسان يحنت ولو قال البائع لا أبيعك بعشرة حتى تزيدني فباعه بتسعة ودينار فيمينته خمسة لا يحنت كذا في شرح الجامع الكبير للحصري في باب الحنت في اليمين في التساوم في الزيادة والنقصان \* ورجل حلف أن لا يبيع داره فأعطاه امرأته في صداقها حذر قال الصدر الشهيد هذا اذا تزوجها بالدراهم ثم أعطاه الدار عوضاً عن تلك الدراهم أما اذا تزوجها على الدرهم لم يحنت كذا في الخلاصة \* حلف لا يبيع هذا الفرس فاخذ رجل ذلك الفرس وأعطاه بدله ورضي صاحب الفرس بذلك لا يحنت وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاطى \* اشترى بالتعاطي ثم حلف أنه ما اشترى أجاب الامام علم الهدى المسافر يدى أنه لا يحنت واختاره ظهير الدين \* وكذا لو باع بالتعاطي ثم حلف أنه لم يبع لا يحنت وكذا روى عن الامام الثاني وقال الامام الفضلي لا يحل لمن علم أنه كان بالتعاطي أن يشهد على البيع بل يشهد على التعاطي كذا في الوحي للكردي \* الاصل أن من عقد يمينه على فعل في محل وذکر اللام ينظر ان ذكر اللام مقر ونائب العمل فيمينه على فعل ما حلف عليه في ملك المحلوف عليه حتى اذا فعل الخالف ذلك الفعل في ملك المحلوف عليه حنت سواء فعل بأمره أو بغير أمره وسواء كان الفعل مما تجرى فيه الوكالة أو لا تجرى \* وان ذكر اللام مقر ونائب الفعل ان كان فعلاً تجرى فيه الوكالة وله حقوق يرجع الوكيل فيه بعهدة ما لحقه من الحقوق على الموكل كالبيع ونحوه فيمينه على الوكالة والامر حتى اذا فعل ذلك الفعل في عمله بأمر المحلوف عليه يحنت سواء كان محل العمل ملك المحلوف عليه أو ملك غيره وان كان فعلاً لا تجرى فيه الوكالة أصلاً كالاكل



هذه هي كتاب الطلاق أو كتاب النكاح لأن ما يليق بمحمد رحمه الله تعالى بل من ما يليق به أن أو الحسن بن زياد قالوا يجوز البيع لأن الكتاب هو السواد على البيضاء وذلك جنس واحد وانما يختلف أنواعه واختلاف النوع لا يمنع الخواز \* ولو اشترى شاة على أنها حمراء فذاهي معزلة البيع ويخير المشتري لأنهما جنس واحد ولهذا يكمل نصاب أحدهما بالآخر في الزكاة \* ولو اشترى بعيرا على أنه خراسي فلم يجده خراسيا كان له أن (١٢٨) يرد به كالأشترى عبدا على أنه نجار أو كاتب فوجده غير نجار \* ولو اشترى بذرا

الغليق على أنه مروزي والمشتري لا يعرف ذلك فلما خرج الدود ظهر أنه غير مروزي وبين المروزي وغير المروزي تفاوت فاحش كان على البائع رد الثمن إن كان قبض من المشتري وعلى المشتري رد مثل ما قبض وهو كالأشترى بذرا البطيخ فزرعه فوجده بذرا القماء كان على البائع رد الثمن وعلى المشتري رد مثل ما قبض \* ولو اشترى أرض خراج على أن خراجها على البائع أبدا انشأ بجمع الخراج على البائع ففسد البيع كالأشترى على أن يقضى المشتري دين البائع وإن شرط بعض الخراج على البائع فإن كان ما شرط على البائع شيا من خراج هذه الأرض فكذلك الخواب وإن كان كذلك شرط على البائع زيادة على خراج الأصل جاز البيع كالأشترى بشرط على المشتري أن يتحمل الظلم \* ولو اشترى أرضا على أن خراجها ثلاثة دراهم فظهر أن خراجها أربعة دراهم فهو على وجهين أحدهما أن تظهر الزيادة على ما شرط والثاني أن باع على أن خراجها أربعة فاذ هو ثلاثة ففسد العقد في ذلك قال بعضهم يفسد العقد في الوجهين جميعا سواء ظهر خراجها أقل مما شرط أو أكثر من غير تفصيل وقال بعضهم إن ظهر أقل مما شرط لا يفسد به العقد وإن طهر أكثر مما شرط يفسد

والشرب أو تحرى فيه الوكالة لأنه ليس فيه حقوق يرجع الوكيل بها على الموكل كالضرب ونحوه فيمنه على فعل ما حلف عليه في ملك المحلوف عليه حتى لو فعل ذلك الفعل في ملك المحلوف عليه يحنت في يمينه فعل بأمره أو بغير أمره ولو فعل ذلك الفعل في ملك غير المحلوف عليه لا يحنت وإن فعل ذلك الفعل بأمر المحلوف عليه نال محمدا رحمه الله تعالى إذا قال الرجل لغيره ان بعث لك ثوبا فبعدي حر ولا نية له فدفع المحلوف عليه ثوبا إلى رجل وأمره أن يدفعه إلى الخالف ليبيعه فباع المتوسط بالثوب إلى الخالف وقال بع هذا الثوب لفلان يعني المحلوف عليه أو قال بع هذا الثوب ولم يقل لفلان الآن الخالف يعلم أنه رسول المحلوف عليه فباع يحنت في يمينه ولو قال المتوسط هذا الثوب لي أو قال بعه ولم يعلم الخالف أنه رسول المحلوف عليه فباع لا يحنت وأما إذا قال ان بعث ثوبا لك وباقى المسئلة بمحالي يحنت على كل حال سواء قال له المتوسط بعه لفلان أو قال بعه لي أو قال بعه ولم يزد عليه إذا كان الثوب مملوكا للمحلوف عليه فإن نوى في العصل الأول أن يبيع ثوبا هو ملك المحلوف عليه ونوى في الفصل الثاني أن يبيع بأمر المحلوف عليه فهو على ما نوى فيما بينه وبين الله تعالى إلا أن في الفصل الأول يصدقه القاضي وفي الفصل الثاني لا يصدقه كذا في الذخيرة في الفصل التاسع عشر \* في المنتقى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى حلف لا يبيع لفلان ثوبا ثم باع الخالف ثوبا للمحلوف عليه فجاز المحلوف عليه البيع يحنت ولو باعه الخالف لنفسه لا للمحلوف عليه لا يحنت كذا في شرح الجامع الكبير للحصري في باب الحنت فيما ينفعه الرجل لصاحبه أو لغيره \* ولو حلف لا يبيع لفلان شيئا من متاعك فباع وسادة فيها وف المحلوف عليه لم يحنت كذا في العتابة \* إذا ساوم الرجل رجلا بعبدا فإراد البائع ألفا وسأله المشتري بخمسمائة فقال البائع هو حر ان حططت عنك من الألف شيئا ثم قال بعد ذلك بعثك بخمسمائة فقبل المشتري البيع أو لم يقبل حنت البائع وعتق العبد ولو كان البائع قال عدا المساومة ان حططت من ثمنه شيئا فهو حر وباقى المسئلة بمحالي لا يعتق العبد ولو حط من ثمنه شيئا بعد ذلك انحلت اليمين ولكن لا يعتق العبد لأنه رائل عن ملكه حتى لو كان المعلق طلاق امرته أو عتق عبدا آخر تعلق المرأة ويعتق العبد وكذلك لو وهب له بعض الثمن في هذه الصور قبل قبض الثمن أو بعده حنت في يمينه ولو حط عنه جميع الثمن أو وهب منه جميع الثمن لا يحنت ولو أبرأه عن بعض الثمن ان كان قبل قبض الثمن حنت في يمينه وإن كان بعد قبض الثمن لا يحنت في يمينه كذا في المحيط \* قال محمد رحمه الله تعالى رجل ساوم رجلا ثوبا فأبى البائع أن ينقصه من اثني عشر فقال المشتري عبده حر ان اشتراه باثني عشر فاشتراه بثلاثة عشر أو باثني عشر ودينار أو باثني عشر وثوب حنت في يمينه ولو اشتراه باحد عشر ودينار أو باحد عشر وثوب لم يحنت ولو قال البائع عبده حر ان باعه بعشرة فباعه باحد عشر أو بعشرة ودينار أو بتسعة ودينار لا يحنت كذا في شرح الجامع الكبير للحصري في باب الحنت في اليمين في المساومة في الزيادة والنقصان \* باع شيئا بدراهم ثم حلف أنه لا يخذله فأنه حنت كذا في الوجيز لكردي في الشراء \* ولو حلف لا يبيع هذا من

أحد

المقداد لم يكن تلك الأرض طاعة لذلك الخراج وقال بعضهم ان كان خراجها أكثر مما شرط فإن

كان المشتري يعلم بذلك ففسد البيع كالأشترى أن يكون بعض الخراج على البائع وذلك مفسد للبيع وإن لم يكن المشتري عالما بذلك جاز البيع \* والمشتري الخيارات إن شاء أمسكها بخرابها وإن شاء ردها لأنه إذا لم يعلم بذلك ظن أن خراجها أقل ولا يكون في هذا شرط بعض الخراج على البائع وأما إذا باعها على أن خراجها أربعة وخرابها ثلاثة دراهم والمشتري يعلم أن خراجها ثلاثة دراهم ففسد البيع لأنه شرط أن

يكون على المشتري خراج أرض أخرى للبائع من حيث المعنى فيفسد البيع وان لم يكن المشتري عالماً بذلك جاز البيع ولا يخير المشتري \* ولو باع أرضاً ولم يذ كر الخراج ولم يجعله شرطاً في البيع جاز البيع ثم ينظر ان كان خراجها أكثر من مثل ما يبعد ذلك عيباً في الناس بخير المشتري بسبب العيب وان لم يكن كذلك فلا خياره \* رجل باع أرضاً على أنها غير خراجية وهي خراجية ففسد البيع على قياس ما تقدم ينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان علم المشتري أنها أرض خراج ففسد البيع (١٢٩) وان لم يكن عالماً بذلك جاز البيع ويخير \* باع حانو تاعلى أن غلته عشرون درهما

فاذا هي خمسة عشران أراد بذلك أن غلته فيها ماضى كانت عشرين جاز البيع لان ماضى لا يعتبر وان أراد بذلك أن غلته فيها يستقبل عشرون ففسد البيع لان الشرط موهوم فيفسد كالباع حيواناً على أنها كل يوم تحلب كذا وان لم يبين مراده ففسد البيع لان الناس يريدون بهذه الغلة فيما يستقبل \* اشترى أرضاً على أن البائع يتحمل خراجها فقبضها اشترى فاحذها الشفيع بالشفعة على ظن أن البيع بهذا الشرط جائز ثم ظهر أنه كان فاسداً قال القاضي الامام أبو على النسفي رحمه الله تعالى البيع بهذا الشرط فاسد وفي البيع الفاسد لا يثبت للشفيع حق الشفعة اذ لم يبطل حق البائع في الاسترداد فان كان الشفيع أخذها بتراضهما كان ذلك بيعاً مبتدأ وان شرطاً في الاخذ بالشفعة أن يتحمل البائع خراجها كان للشفيع أن يردوا الا فلا \* اشترى قلنسوة على أن حشوها قطن ففتقها المشتري فوجد الحشوصوفاً اختلفوا فيه قال بعضهم يفسد البيع فيردها المشتري ويرد معها نقصان الفتق وقال بعضهم يجوز البيع ويرجع بالنقصان لان الحشوصوفاً تغير التبسغ لا يفسد البيع وهذا أصح \* اشترى

احد فباعه من اثنين حنث كذا في العتايية \* حلف لا يشتري ثوباً ولا ثيابه فاشترى كساء خراًو طيلساناً أو ثوباً أو قباءً يحنث \* ولو اشترى مسحاً أو بساطاً أو قلنسوة أو طنفسة لا يحنث وكذا لو اشترى خوقة لا تساوي نصف ثوب ولو بلغ النصف أو أكثر منه يحنث ولو اشترى قدر ما تجوز به الصلاة يحنث كذا في الوجيز للكردي \* حلف لا يشتري لها ثوباً فاشترى لها الخمار لا يحنث كذا في جواهر الاخلاطى \* ولو حلف لا يشتري كتاباً فهو في عرفنا ثوب الكتان كذا في فتاوى قاضيهان \* رجل حلف أن لا يشتري من فلان شيئاً فاسلم الخالف اليه في ثوب حنث كذا في الظهيرية \* رجل حلف أن لا يشتري لامته ثوباً جديداً فالجديد في العرف ما لا يكون غسبلاً كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو حلف لا يشتري طعاماً فاشترى حنطة حنث في قول علماءنا رحمه الله تعالى كذا في الحاوى \* ولو حلف لا يشتري بهذه الدراهم خبزاً لا يحنث ما لم يدفع هذه الدراهم الى الخباز أو لا ثم يقول ادفع بهذه الدراهم خبزاً ولو قال قبل الدفع الى الخباز لا يحنث وفي الجامع يحنث اذا أضاف العقد الى الدراهم قبل الدفع أو بعده كذا في الوجيز للكردي \* ولو حلف أن لا يشتري شعيراً فاشترى حنطة فيها حبات شعير لا يحنث كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو حلف لا يشتري آخراً أو خشباً أو قصباً فاشترى داراً لم يحنث ولو حلف لا يشتري ثم نخل فاشترى أرضاً فيها نخل وفي النخل ثمرة وشرط المشتري الثمرة يحنث وكذا لو حلف لا يشتري قلاباً فاشترى أرضاً فيها بقل واشترط المشتري البقل يحنث لدخول البقل في البيع مقصوداً لا تبعاً ولو حلف لا يشتري لحماً فاشترى شاة حية لا يحنث وكذا لو حلف لا يشتري زيتاً فاشترى زيتوناً وعلى هذا قالوا فيمن حلف لا يشتري قصباً ولا نحوها فاشترى بورياً أو زنبيلاً من نحو ذلك لم يحنث وكذا لو حلف لا يشتري جديداً فاشترى شاة حاملاً بجدي أو حلف لا يشتري مملوكاً صغيراً فاشترى أمة حاملاً كذا في البدائع \* ولو حلف لا يشتري شحراً فاشترى أرضاً فيها شجر لا يحنث كذا في الظهيرية \* ولو حلف لا يشتري حائطاً فاشترى داراً مبنية كان حائناً مستحسناً \* رجل حلف أن لا يشتري نخلاً فاشترى حائطاً فيه نخل حنث ولو حلف لا يشتري صوفاً فاشترى شاة على ظهرها صوف لا يكون حائناً وكذا لو اشترى صوفاً بجزو زنى ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيهان \* وفي الصوف لا يحنث بشراء اهbab عليه صوف وعن محمد رحمه الله تعالى يحنث بالاهbab كذا في العتايية \* ولو حلف لا يشتري لبناً فاشترى شاة في ضرعها لبن لا يكون حائناً وكذا لو اشترى اهbab من جنسه في ظاهر الرواية \* هذا وبيع الشاة باللحم سواء في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وجههما الله تعالى يجوز على كل حال ولا يكون حائناً في عين أن لا يشتري لبناً ولو حلف لا يشتري ألبه فاشترى شاة مذبوحة كان حائناً كذا في فتاوى قاضيهان \* والاصل أن الحلف عليه اذا دخل في الشراء تبعاً لغير المحلوف عليه لا يقع به الحنث وان دخل مقصوداً يقع كذا في الذخيرة \* ولو حلف لا يشتري لحماً فاشترى رأساً لا يحنث كذا في الخلاصة \* ولو حلف لا يشتري رأساً فاشترى رأس البقر والعنم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما على رأس الغنم وهذا اختلاف عصر وزمان \* واذا حلف لا يشتري شحماً فاشترى شحم البطن يحنث ولو اشترى

( ١٧ - ( الفتاوى ) - ثاني )

شاة للحطب \* باع زرعاً وهو يفسد على أن يرسل المشتري فيها دوابه حاراً مستحسناً وعليه الفتوى وفي القياس يفسد وإن أخذ بعض الشايخ \* باع عبداً على أن يبيعه من فلان كان فاسداً وان باع على أن يبيعه جاز \* اشترى أرضاً امتنع عن إيفاء الثمن وقال اشتريتها لي أنما حري بها فاذا هي أقص وقال البائع عتلك كاهي وما شرط لك شيئاً كان القول قول البائع في إكراه الشرط مع يمينه \* باع



سواء أقال بان شرط على فروشهم كغيره است كان للمشتري أن يرد وكذا لو قال أبيعك على أن لا ترجع علي بالثمن منسدا لاسحقاق كان البيع فاسدا لأنه شرط ما يخالف مقتضى العقد وهو سلامة المبيع للمشتري بسلامة الثمن للبائع \* وجعل باع جارية وقال أبيعك هذه الجارية على أنك ان بعتهاربح كان الربح بينهما نصفين كان البيع فاسدا \* اشترى ديكافوجده يصيح في غير الوقت كان له أن يرد لان ذلك يعد عيبا عند الناس \* اشترى بعيرا على (١٣٠) أنه لا يصيح فوجده يصيح كان له أن يرد وهذا الجواب ظاهر فبما إذا كان

يصيح زيادة على المعتاد بحيث يعد ذلك عيبا عند الناس \* ذى اشترى أرواضا من مسلم على أن يتخذها ببيعة جازا البيع ويبطل الشرط ويكره للمسلم أن يبيعه به هذا الشرط وكذلك بيع العصير على أن يتخذها نجرا لان هذا شرط لا يخرجها عن ملك المشتري وليس ههنا أحد يطالب بتفصيل الشرط فيجوز البيع كولو قال أبيعك أرضا على أن تتخذها منزلا أو باع طعاما على أن يأكله المشتري ولو باع دارا على أن يتخذها مسجد للمسلمين فسد البيع وكذا لو باع على أن يتصدق به على الفقراء لان المسجد يخرج عن ملكه الى الله تعالى \* وكذا لو باع بشرط أن يجعلها سقاية أو مقبرة للمسلمين ففسد البيع ولو باع بشرط أن لا يهدمها أو بشرط أن يهدمها جازا البيع \* رجل قال لغيره بع عبدك من فلان على أن أجعل لك مائة درهم جعله على ذلك فباع من ذلك الرجل بالف درهم ولم يذكر الشرط في البيع جازا البيع ولا يلزمه الجعل وان كان أعطاه كان له أن يرجع فيه وكذا لو قال بع عبدك من فلان على أن أهب لك مائة درهم \* رجله على رجل دينار فاشترى منه ثوبا بدينار على أن لا يجعله قصاصا بما عليه كان البيع فاسدا \* اشترى جارية على أن يكسوها الحر أو على

شحم الظهر وهو الشحم الذي يخالط اللحم لم يذ كرمحمد رجه الله تعالى هذه المسئلة في الاصل وذ كرمشمس الاعنة السرخسي أنه لا يحنت كذا في المحيط \* رجل قال والله لا يشتري بهذه الدراهم الا لجاما فاشترى ببعضها لحما وبعضها غير لحم لا يكون حائشا حتى يشتري بكلها غير لحم ولو قال والله لا اشتري بهذه الدراهم غير لحم فاشترى ببعضها غير لحم في القياس لا يكون حائشا وفي الاستحسان يكون حائشا ولو حلف لا يشتري صوفاً أو شعرافهوعلى غير المعمول ولا يحنت بشراء المسح والجوالق كذا في فتاوى قاضيهان \* ان حلف لا يشتري دهنافهوعلى دهن حوت عادة الناس أن يدهنوا به فان كان مما ليس في العادة أن يدهنوا به مثل الزيت والبرود ودهن الخروع ودهن الاكارع لم يحنت ولو اشترى زيتا مطبوخا ولا ينفقه حين حلف يحنت كذا في البدائع \* ولو حلف أن لا يشتري بنفسه جارا أو خطميا ذ كرفي الكتاب أنه على الدهن دون الورق قالوا في عرفنا لا يحنت بشراء دهن البنفسج كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو حلف لا يشتري لفلان فاشترى لابنه الصغير أو لبعده المأذون بأمره لم يحنت كذا في العناية \* حلف ليشترين له هذا الشيء فاشتراه ثم انه دفع ذلك الشيء الى البائع برقي يمينه كذا في الوجيز للكردي \* اذا قال الرجل ان اشترى ثوبا فلانا فهو حر فاشترى غيره هل تحل يمينه لم يذ كرمحمد رجه الله تعالى هذه المسئلة في شيء من الكتب وحي عن الفقيه أبي بكر البخاري أنه قال لقائل أن يقول لا تحل يمينه وهو الاشبه كذا في الذخيرة \* ولو حلف لا يشتري عبد فلان فاشترى من فلان بعبد لا يحنت كذا في الظهيرية \* ولو حلف لا يشتري هذا العبد ولا يامر أحدا يشتري له هذا العبد فان الحالف يشتري عبدا آخر فبأن له في التجارة فيشتري المأذون العبد المحلف عليه ثم يحجر عليه فيصير العبد له ولا يحنت لعدم شرط الحنت كذا في الخلاصة \* ولو حلف لا يشتري امرأة فاشترى جارية صغيرة لا يحنت كذا في الظهيرية \* رجل نظر الى عشر حواري وقال ان اشتريت جارية من هذه الحواري فهي حرة فاشترى جارية لغيره ممن ثم اشترى لنفسه لا تعتق ولو اشترى جارية بدين صفة واحدة احدهما لنفسه والاخرى لغيره لم تعتق واحدة منهما كذا في الظهيرية في فصل التعليقات من كتاب العتاق \* في المتق حلف لا يشتري جارية فاشترى بحوزة أو رضية حنت ولو حلف لا يشتري غلاما من السند فهو على ذلك الجنس ولو قال من خراسان فاشترى خراسانيا بغير خراسان لا يحنت حتى يشتريه من خراسان كذا في الخلاصة \* اشترى ثلاث دواب بمائة وخمسة دراهم ثم حلف أنه اشترى واحدا بخمسة وثلاثين يحنت \* ثمانون شاة بينهما حلف أحدهما أنه لا يملك أربعين يحنت وتلزمه الزكاة ولو اشترى عبدا حلف أنه لا يملك أربعين لا يحنت ولا تلزمه الزكاة كذا في الوجيز للكردي \* في المتق اذا أراد الرجل أن يشتري عبدا من رجل بالف درهم فدفع ألف درهم الى صاحب العبد ثم حلف فقال ان اشتريت هذا العبد به هذه الالف درهم وأشاور الى ألف مدفوعة فهذه الالف في المسا كين صدقة فقال صاحب العبد ان بعته هذا العبد بهذه الالف فهي في المسا كين صدقة وأشار الى تلك الالف أيضا ثم ان صاحب العبد باع العبد بتلك الالف فعلى البائع أن يتصدق به مادون المشتري كذا في التتارخانية \* ولو قال ان ملكك عبدا فهو حر

فاشترى

\* رجل قال لرجل بعتك عبدي بالف درهم على أن

تعطيني عبدا هذا أو قال على أن تجعل لي عبدا هذا فسد البيع لانه شرط الهبة في البيع \* ولو قال بعتك عبدي هذا بالف درهم على أن تعطيني عبدا هذا أو زيادة جاز ويكون ذلك زيادة في الثمن \* اشترى بارياعا على أنه صيود أو كلبا على أنه معلم صيود لا يجوز البيع لانه يسمى أن لا يصيود وان كان صيودا \* قال له بعتك هذا العبد على أن تبيعه وتعطيني ثمنه كان فاسدا \* ولو قال أبيعك هذا ثلث مائة درهم

وعلى أن يخدمني سنة أو قال بثلاثة درهم على أن يخدمني سنة أو قال أبيعك عبدي هذا بثلاثة درهم ويخدمك سنة كان فاسدا هذا  
بيع شرط فيه الإجارة وكذا لو قال أبيعك عبدي هذا بخدمة سنة \* رجل قال أبيعك عبدي هذا بالن درهم وتبيعهني غيبك هذا  
بمائة دينار أو قال أبيعك عبدي هذا بالن درهم وتبيعهني غيبك هذا كان فاسدا \* رجل باع شيئا على أن يشتريه لنفسه لا يجوز البيع  
\* ولو قال بعث منك هذا بمائة درهم محتاورشوة جاز البيع \* إذا باع شيئا بالف (١٣١) درهم على أن يقرضه فلانا الاجنبي لا يقصد

البيع لان الشرط جوي بين أحد  
العاقدين وبين الاجنبي ومثل هذا  
لا يفسد البيع ولا خيار للبائع ان  
لم يقرضه الاجنبي \* رجل قال  
لغيره بيع عبدك من فلان بالف  
درهم على أن يكون الثمن على  
والعبد لفلان المشتري في ظاهر  
الرواية لا يجوز هذا البيع وقال  
الكرخي رحمه الله تعالى يجوز  
البيع \* ولو قال بيع عبدك من  
فلان بالف درهم على أن يضمن لك  
خمسمائة درهم من الثمن جاز  
ولو قال لغيره بعثك هذا العبد بالف  
درهم وعلى أن تقرضني عشرة دراهم  
جاز البيع ولا يكون ذلك شرطاً في  
البيع \* إذا اشترى شيئا بشرط  
أن يكفل فلان بالدرك للمشتري  
فهو بمنزلة مالو باع بشرط أن يعطيه  
بالثمن رهناً أو كفيلاً بنفسه ان  
كان الكفيل حاضراً في المجلس  
وكفل جاز وكذا لو كان الرهن  
معاً ومالو باع بشرط أن يعطيه  
بالثمن رهناً ولم يذكر الرهن كان  
فاسداً فان اتفقا على تعيين الرهن  
في المجلس أو أعطاه المشتري الثمن  
حالا جاز \* ولو شرط أن يعطيه  
بالثمن كرحنطة جيدة رهناً ولم  
يعين الكرجاز \* ولو شرط رهناً  
معيناً امتنع المشتري عن تسليم  
الرهن عندنا لا يجبر على تسليم الرهن  
لكن يقال للمشتري أما أن تدفع  
الرهن أو قيمته أو تفسخ العقد \*

فاشترى نصف عبداً ثم باعه ثم اشترى النصف الباقي لم يعتق هذا النصف عليه ولو قال ان اشترى بعتبداً  
والمسئلة بها اعتق النصف وهذا في غير المعين وأما في المعين لو قال ان ملكك هذا العبد فهو كالشراء  
عتق عليه هذا النصف وكذا في المراهم لو قال ان ملكك مائتي درهم فله على أن أتصدق بمائة مائة  
درهم ثم ملك مائة أخرى لم يجب التصديق وفي المعين يجب وفي مسئلة الشراء لو قال عتيت به الإجارة  
لم يصدق قضاءه وصدق ديانة كذا في الخلاصة \* قال لرجلين ان اشترى بينهما أو ملكتهما عبداً فبعد  
من عبدي حر فلكا عبداً بينهما أو اشترى أحدهما و باع من الآخر يحنث \* ان كنت ملكك  
الاخمين درهمين ولا يملك الا عشرة دراهم لم يحنث وان ملك خمسين درهمين وعشرة دنانير أو سائة  
أو شيئاً للتجارة حنث وان ملك مع الخمسين عرضاً للتجارة أو رقيقاً أو داراً لم يحنث لان مراده  
في العرف أنه لا يملك من المال الا خمسين ومطلق اسم المال ينصرف الى مال الزكاة كذا في الوجيز  
للكردري \* رجل حلف أن لا يشتري الذهب أو الفضة يدخل فيه التبر والمصوغ والدرهم  
والدنانير في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا تدخل فيه الدراهم والدنانير  
ولو اشترى خاتم فضة حنث وكذا لو اشترى سيفاً حلي بفضة ولا يشبه الذهب والفضة ما سواهما اذا  
كان الذهب والفضة في سيف أو منطقة فقد اشترى مع السيف ان كان الثمن ذهباً أو فضة وان كان  
الثمن حنطة أو غير ذلك لا يكون حائثاً \* رجل حلف أن لا يشتري حديد يدخل فيه المعمول وغير  
المعمول والسلاح في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يدخل فيه ما يسمى بآتعه  
حداد ولا يدخل فيه السلاح كالسيف والسكين والبيضة والدرع ولا يدخل فيه الابر والمسالك قالوا  
في عرف ديارنا لا يحنث في المسامير والاقفال \* والصفر والشبه بمنزلة الحديد \* اذا حلف لا يشتري  
صغراً يدخل فيه المعمول وغيره والفلوس في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى  
لا تدخل فيه الفلوس ولو حلف أن لا يشتري حديد اشترى باباً بحديد أقل مما فيه ذكر في النوادر  
أنه لا يجوز ان اشترى باكثر مما فيه جاز البيع ويكون حائثاً في يمينه \* رجل حلف أن لا يشتري  
فصافاً اشترى خاتماً فيه فض كان حائثاً وان كان ثمنه أقل من ثمن الحلقة \* رجل حلف أن لا يشتري  
ياقوتة اشترى خاتماً فيه ياقوتة كان حائثاً ولو حلف أن لا يشتري زجاجاً اشترى خاتماً فيه من زجاج  
ان كان الفص لا يزيد على ثمن الحلقة لا يكون حائثاً وان كان يزيد عليه كان حائثاً كذا في فتاوى  
قاضين \* ولو حلف لا يشتري باباً من الساج فاشترى داراً لها باب من الساج حنث كذا في الخلاصة  
(فصل) ولو حلف أن لا يتزوج هذه المرأة فتزوجها نكاحاً فاسداً اما بغير شهود أو في عدة  
غيره أو نحو ذلك فانه لا يحنث كذا في السراج الوهاج \* قال عبيد حران كان تزوج امرأة وقد فعل  
ذلك على وجه الجواز أو الفساد حنث وهذا استحسن فان نوى نكاحاً صحيحاً في الماضي صدق  
ديانة وقضاء وان كان فيه تخفيف وان نوى الفاسد في المستقبل صدق قضاء وان نوى الجواز لان فيه  
تغليظاً ويحنث بالجائر أيضاً كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري \* ولو تزوج الخالف فضولي  
فان كان عقداً الفضولي قبل اليمين فجاز الخالف بعد اليمين بالقول أو الفعل لا يحنث وان كان عقداً

رجل اشترى عبداً بالف درهم على أنه ان لم ينقده الثمن الى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما فاعتقه المشتري في الايام الثلاثة قبل أن ينقده الثمن  
نفذ اعتاقه لان هذا البيع بمنزلة البيع بشرط الخيار للمشتري ولو مضت الايام الثلاثة ولم ينقده الثمن أشار في المأذون الى أنه يفسخ البيع  
والصحيح أنه يفسد ولا يفسخ حتى لو اعتقه بعد الايام الثلاثة نفذ اعتاقه ان كان في يد المشتري وعليه قيمته وان كان في يد البائع لا ينفذ اعتاق  
المشتري ولو اشترى عبداً ونقده الثمن على ان البائع اذا رد الثمن الى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما جاز استحقاقاً وهو بمنزلة مالو باع على أن البائع





وجدها أكثر جازواً وتبعدها عشرة أو أقل من عشرة لا يجوز \* ولو باعها على أنها أقل من عشرة فوجدها أقل جازاً وإن وجدها  
شراً أو أكثر لا يجوز \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجوز ذكر المسائل في المأذون الكبير \* ولو اشترى داراً على أنها عشرة  
وع جاز في الوجوه كلها \* رجل اشترى نصف ما في الكرم من العنب على الزاجين على أن يكون خمسمائة من فوجدها كذلك جاز  
وان اشترى مكيلاً أو سوزاً وناعلياً أنه كذا فوجده أقل جازاً البيهقي في ما وجد (١٣٢) وهل يخبر المشتري إن كان لم يقبض المبيع أو

قبض البعض له أن يرد وإن كان  
قبض الكل لا يخبر \* اشترى عبداً  
على أنه خصي فإذا هو غل قال أبو  
حنيفة رحمه الله تعالى لا يرد وإن  
اشترى على أنه غل فإذا هو خصي  
كان له أن يرد \* ولو اشترى عبداً  
فوجده عتيباً قال أبو يوسف رحمه  
الله تعالى له أن يرد وهي من مسائل  
الغيث \* رجل اشترى داراً على  
أنه إن رضى جيرانه أخذها اختلقوا  
فيه قال أبو القاسم الصغار رحمه  
الله تعالى لا يجوز البيع وقال  
الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى  
إن سمي الجيران فقال إن رضى فلان  
وفلان إلى ثلاثة أيام أخذها جاز  
والأفلاحيون \* اشترى عبداً  
على أن تكون سرقته على البائع  
أبداً وجوز عليه أن يستعمل  
الهلال فجاء قبل أن يستعمل الهلال  
فرده على البائع فلم يقبضه البائع  
فهلك عند المشتري قالوا البيهقي  
هذا الشرط فاسد فإذا رده على  
البائع بحيث تناله يده فقدرى منه  
ولاشئ للبائع عليه \* رجل اشترى  
شيئاً فاسداً وقبضه ثم رده على  
البائع لم يفسد البيهقي فلم يقبل فاعاده  
المشتري إلى منزله فهلك عنده  
لا يلزمه الثمن ولا القيمة وكذا  
العاصب إذا رد المعصوب إلى  
المعصوب منه فلم يقبل فحملة  
الغاصب إلى منزله ففسد عنده  
لا يضمن ولا يحدد الغصب بالخطي

ولو قال من أهل بيت فلان لا يحنث إلا إذا تزوج بنت ابنه كذا في الخلاصة \* ولو حلف لا يتزوج من  
نساء أهل الكوفة أو البصرة فتزوج امرأة كانت ولدت بالبصرة ونشأت بالكوفة وتوطنت بها  
يحنث في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه كان يقول هذا على المولود وهو المختار لأن المعتبر في ذلك  
الولادة كذا في محيط السرخسي \* من حلف أن لا يتزوج امرأة بالكوفة فتزوج امرأة بالكوفة  
بغير رضاها فبأنها الخبر وهي بالبصرة فجازت نكاحها حنث في يمينه وإن كان تمام النكاح بالاجازة  
والاجازة وجدت في البصرة كذا في المحيط \* ولو حلف لا يتزوج امرأة على وجه الأرض ونوى  
امرأة بعينها دين فيما بينه وبين الله عز وجل لا في القضاء ونوى كوفية أو بصرية لا دين أصلاً  
وكذا لو نوى امرأة عوراء أو عمية ولو نوى عريضة أو حبشية دين فيما بينه وبين الله عز وجل كذا  
في الظهيرية \* عبد حلف أن لا يتزوج امرأة فزوجه المولى كره منه لا يحنث ولو أكرهه  
المولى عليه وتزوج بنفسه يحنث وهو ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا في جواهر الاختلاط  
\* حلف الرجل أن لا يزوجه عبده فزوجه غيره فاحراز المولى بالقول حنث كذا في فتاوى  
قاضى خان \* رجل حلف ليتزوج من سرافات أشهد شاهدين فهو سران أشهد ثلاثة فهو  
علانية كذا في محيط السرخسي \* لو حلف لا يتزوج هذه الدار وقد آجرها قبل الحلف وتزكها  
وتقاضى أجرها كل شهر لا يحنث ولو سأله أجر شهر لم يسكنها بعد يحنث إذا أعطاه الأجر ولو كانت  
معدة للغة فتركها عليها لا يحنث \* سئل نجم الدين رحمه الله تعالى عن حلف لا يتجرع فلان فجاء  
فلان بعبد إليه واستأجره لعمه حرفة كذا قال لا يحنث كذا في الخلاصة \* رجل حلف أن لا يصلح  
فلاناً من حق يد عبده فوكل الخالف رجلاً فصالح الوكيل يحنث عند محمد رحمه الله تعالى لأنه لا عهد  
في الصلح وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه روايةتان وفي الصلح عن دم العبد يحنث الخالف يصلح  
الوكيل ولو حلف لا يحاصم فلاناً فوكل بمخسومة وكيلاً لا يحنث كذا في فتاوى قاضى خان \* سئل  
شمس الإسلام الأوزجندى عن وهب من آخر شيئاً في حالة السكر وحلف أن لا يرجع في هذه الهبة  
ولا يأخذ منه ثم إن الموهوب له وهب ذلك الشيء من آخر فأخذ هذه الواهب الخالف منه قال لا يحنث  
في يمينه كذا في المحيط \* وأوحلف لا يهب لفلان هبة فلو وهب ولم يقبل أو قبل ولم يقبض حنث  
عندنا وكذا لو وهب هبة غير مقسومة حنث عندنا وكذا لو أقره أو نكحه أو بعثه إليه مع وسوله  
أو أمر غيره حتى وهب حنث الخالف ولا يحنث بالصدقة في عين الهبة عندنا ولو حلف لا يهب فأعار  
لا يحنث ولو حلف أن لا يتصدق أو لا يقرض فلاناً فصدق أو أقرض ولم يقبل ولا حنث في يمينه  
ولو حلف لا يستقرض واستقرض ولم يقرضه حنث في يمينه ولو حلف أن لا يهب لفلان فوهبه  
غيره بغير أمره فاحراز الخالف حنث في يمينه كذا في فتاوى قاضى خان \* الفتاوى إذا حلف لا يستعير  
فوهبه على عوف حنث في يمينه \* رجل حلف أن لا يكتب عبده فكاتبه غيره بغير أمره فجاز  
الخالف حنث في يمينه كذا في فتاوى قاضى خان \* الفتاوى إذا حلف لا يستعير  
من فلان شيئاً فاردده على دابة لا يحنث كذا في محيط السرخسي في فصل حلف لا يهب عبده \* ولو

إلى منزله إذا لم يصعه عند المالك فإن وضعه بحيث تناله يده ثم حمله مرة أخرى إلى منزله ففضاع كان ضامناً أما إذا كان في يده ولم يضعه عند  
المالك فقال للمالك ندذه فلم يقبله يصير أماله في يده وقال أبو نصر بن سلام إن كان فساد البيهقي متفق عليه غير مختلف فيه فرده على البائع  
برئ المشتري عن الضمان إن لم يقبل البائع وإن كان فساد البيهقي مختلفاً فيه لا يبرئ المشتري إلا بقبول البائع أو بقاء البائع وقال أبو  
يكر الاسكاف يبرئ في البريدين وما قاله أبو نصر ثم يمينه لا يبرئ أبداً للعاقدين فيما كان مختلفاً فيه لا يملك الفسخ إلا بقضاء أو بغيره قال أبو



وفسخ الاجارة للعقد ومحو ذلك  
حرة لا تعتق لان اعتاق البائع صادق ملك المشتري فان قال مرة أخرى هي حرة تعتقت لان الكلام الاول كان فاسدا اذا كان بمحض من  
المشتري فاذا قال بمذ ذلك هي حرة فالكلام الثاني صادق ما دام عادت الى ملكه فاعتقت وان لم يكن الكلام الاول بمحض من المشتري لا يصح  
الكلام الثاني لانه لا يملك الفسخ بغير محضر (١٣٤) من صاحبه اذا كان بعد القبض وان كان قبل القبض فكل واحد منهما سمي بفرد  
بالفسخ بمحض من صاحبه أما بعد  
القبض ان كان الفساد لمعنى في  
صاحب العقد ولا ينقلب جائزا  
كالبيع بالخمر والخمر يبر ونحو ذلك  
فكذلك وان كان الفساد لشرط  
فاسد أو لاجل فاسد فكذلك في قول  
أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله  
تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى ان  
كان الفسخ ممن له منفعة في الشرط  
نحو الاجل الى القطاف والخيار  
المطلق يصح فسخه بمحض من  
صاحبه وان لم يقبل الاخر وان  
كان الفسخ ممن ليس له منفعة في  
الشرط لا يصح الفسخ الا بقبول  
الاخر أو بالقضاء وكان الجواب  
في المسئلة الاولى على هذا التفصيل  
\* رجل باع عارية يبيعا فاسدا  
قولات عند المشتري من غيره ثم  
ماتت الجارية فان المشتري رد  
قيمتها و رد الولد ايضا لانها لو كانت  
قائمة بردها و رد ولدها فكذا اذا  
هلكت و رد قيمته لان القيمة قامت  
مقام الام وكذا لو كتبت أكسبا  
عند المشتري ودها مع الكسب  
\* رجل باع غلاما بساوى خمسمائة  
بخمسمائة يبيعا فاسدا وقبضه  
المشتري فازدادت قيمته فصاوى  
ألفا ثم باعه بغيره ويغرم قيمته  
يوم قبضه خمسمائة \* ولو غصب  
عبدا قيمته ألف فازدادت قيمته من  
السعر الى ألفي درهم ثم ان الغاصب  
اشتراه من المالك شرعا فاسدا ثم

(فصل في أحكام البيع الفاسد) رجل باع حلوبا يبيعا فاسدا فقال البائع بعد ما قبضها المشتري  
حرة لا تعتق لان اعتاق البائع صادق ملك المشتري فان قال مرة أخرى هي حرة تعتقت لان الكلام الاول كان فاسدا اذا كان بمحض من  
المشتري فاذا قال بمذ ذلك هي حرة فالكلام الثاني صادق ما دام عادت الى ملكه فاعتقت وان لم يكن الكلام الاول بمحض من المشتري لا يصح  
الكلام الثاني لانه لا يملك الفسخ بغير محضر (١٣٤) من صاحبه اذا كان بعد القبض وان كان قبل القبض فكل واحد منهما سمي بفرد  
بالفسخ بمحض من صاحبه أما بعد  
القبض ان كان الفساد لمعنى في  
صاحب العقد ولا ينقلب جائزا  
كالبيع بالخمر والخمر يبر ونحو ذلك  
فكذلك وان كان الفساد لشرط  
فاسد أو لاجل فاسد فكذلك في قول  
أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله  
تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى ان  
كان الفسخ ممن له منفعة في الشرط  
نحو الاجل الى القطاف والخيار  
المطلق يصح فسخه بمحض من  
صاحبه وان لم يقبل الاخر وان  
كان الفسخ ممن ليس له منفعة في  
الشرط لا يصح الفسخ الا بقبول  
الاخر أو بالقضاء وكان الجواب  
في المسئلة الاولى على هذا التفصيل  
\* رجل باع عارية يبيعا فاسدا  
قولات عند المشتري من غيره ثم  
ماتت الجارية فان المشتري رد  
قيمتها و رد الولد ايضا لانها لو كانت  
قائمة بردها و رد ولدها فكذا اذا  
هلكت و رد قيمته لان القيمة قامت  
مقام الام وكذا لو كتبت أكسبا  
عند المشتري ودها مع الكسب  
\* رجل باع غلاما بساوى خمسمائة  
بخمسمائة يبيعا فاسدا وقبضه  
المشتري فازدادت قيمته فصاوى  
ألفا ثم باعه بغيره ويغرم قيمته  
يوم قبضه خمسمائة \* ولو غصب  
عبدا قيمته ألف فازدادت قيمته من  
السعر الى ألفي درهم ثم ان الغاصب  
اشتراه من المالك شرعا فاسدا ثم  
ما قبل العبد فان كان وصل الى الغاصب بعلمه اشتراه كان عليه ألفان وان لم  
يصل اليه كان عليه الألف لان الزيادة قبل الشراء كانت مائة لانها زائدة الغصب فلو صاوى مضمونة بالشراء تصبح مضمونة بالقبض فلا بد من  
القبض بعد الشراء \* رجل اشترى أمة شرعا فاسدا ولم يقبضها حتى اعتقها فاجاز البائع لاعتقائه عتقت على البائع ولا شيء على المشتري لانها  
قبل القبض مملوكة للبائع فيتوقف اعتاق المشتري على احواله البائع \* ولو اشترى عبدا فاسدا فقال البائع قبل القبض أعان نفسه عنى

لم  
يصل اليه كان عليه الألف لان الزيادة قبل الشراء كانت مائة لانها زائدة الغصب فلو صاوى مضمونة بالشراء تصبح مضمونة بالقبض فلا بد من  
القبض بعد الشراء \* رجل اشترى أمة شرعا فاسدا ولم يقبضها حتى اعتقها فاجاز البائع لاعتقائه عتقت على البائع ولا شيء على المشتري لانها  
قبل القبض مملوكة للبائع فيتوقف اعتاق المشتري على احواله البائع \* ولو اشترى عبدا فاسدا فقال البائع قبل القبض أعان نفسه عنى

فاقتقه البائع عنه كان العتق عن البائع دون المشتري وكذا لو اشترى حنطة شراء فاسدا فامس البائع أن يعطيهما قطعها كان الذبيق للبائع وكذا لو كانت شاة فامس البائع يدها فذبحها \* ولو اشترى قفيز حنطة شراء فاسدا أو امر البائع قبل القبض أن يعطيهما بطعام المشتري ففعل ذلك كان ذلك قبضا من المشتري وعليه مثلها للبائع هكذا ذكر المسائل في المنتقى \* وجعل باع عبدا يبيع فاسدا ثم تناقضا البيع بعد القبض ثم أبرأه البائع من القيمة ثم ما لم عند المشتري كان على المشتري قيمة الغلام (١٣٥) ولو قال أبرأتك عن الغلام ثم هلك الغلام

لم يحث عنده ما خالاه إلا بما يرى من وجه الله تعالى ولو خاطبه عنه مخاطب حث في قولهم جميعا وكذلك العبد المحجور عليه بخلته أن لا يضمن فضي شيئا لأبأذن مولاه فهو حاث كذا في الظهيرية \* والله أعلم بالصواب

قطع فلا يضمن قيمة الثوم لانه لما أودعه البائع فقد رد على البائع الا قدر نقصان القطع لانه لو دفعه الفساد مستحق فاذا وصل الى  
بائع اى وجه وصل يقع عند المشتري \* رجل اشترى دارا شراء فاسدا وقبضها فخربت عندته خرابا فاحشا ثم خاصمه البائع الى القاضي  
فضى القاضي للبائع بقيمة الدار يومئذ المشتري كان للسفيح ان يأخذها من المشتري بتلك القيمة \* رجل اشترى عبدا شراء فاسدا  
نبضه ثم أعاقه أو قتله وقيمه يوم اللذل والاعناق أكثر من قيمته يوم القبض كان عليه قيمته يوم القبض بخلاف العيب \* رجل اشترى



أمة شراء فاسدا وقبضها ولو كانت عنده من غيره ولما فاسدتهما كان على المشتري قيمة الام يوم القبض وقيمة الولد يوم الاعتاق لان الولد كان  
أمانة فيضمن قيمته يوم الاعتاق ولو قتلها همارجل ونوى ما عليه ضمن المشتري قيمة الام ولا يضمن قيمة الولد ثم يتبع البائع القاتل بقيمة الولد  
رجل اشترى أمة شراء فاسدا وقبضها وزوجها رجلا ودخل بها الزوج ثم ان البائع خاصم المشتري لفساد البيع فان القاضي بنقض البيع  
ويرد الجارية على البائع ويغرم المشتري (١٣٦) نقصان التزويج ومهر مثلها والنكاح جائز على حاله والمهر المسمى يكون للمشتري

على الزوج \* اذا اشترى طعاما  
شراء فاسدا وقبضه ملكه ولا يحل  
له أكله \* وكذا لو اشترى جارية  
شراء فاسدا وقبضها ملكها ولا يحل  
له وطؤها ولا يثبت الملك بالعقد  
الفساد الا باتصال القبض به فان  
قبض في المجلس صح قبضه مالم ينه  
البائع وان قبض بعد المجلس ان  
قبض باذن البائع صح قبضه والا  
فساد ولا يصير قابضا بالتخلية كفاي  
البيع الجائز ولا بائع أن يسترد  
المبيع مالم يوجد ما يبطل حق  
الفسخ ولا يبطل حق الفسخ بالاجارة  
ولا يموت المشتري لان الملك الفاسد  
ينتقل الى وارث المشتري ويقوم  
الوارث مقام المشتري أما مجرد الحق  
فلا يورث \* ولو باع ثوبا بيعا  
فاسدا فصنعه المشتري أحمر بطل  
حق الفسخ وعن محمد رحمه الله  
تعالى أنه لا يبطل ولا بائع أن يعطى  
ما زاد الصبغ فيه وبأخذ الثوب  
\* ولو باع أرضا بيعا فاسدا فجعلها  
المشتري مسجدا لا يبطل حق الفسخ  
مالم يبن في ظاهر الرواية فان بناه  
بطل في قول أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى وغرس الأشجار بمنزلة البناء  
وكذا لو ورثها لا يبطل حق الفسخ  
مالم يبن ولو أوهى بها المشتري  
ومات بطل حق الفسخ ونقصان  
الولادة في البيع الفاسد يكون  
بمنزلة نقصان الولادة في الغصب  
ينجبر بالولد \* ولو خرج المبيع

أو أحدث فذهب يتوضأ فجاء وقد سلم الامام فاتبعه في الصلاة حنث وان لم يوجد أداء الصلاة مقارنا  
لان كلمة مع ههنا لا يراد بها حقيقة القرآن بل كونه تابعا له مقتديا ولو نوى حقيقة المقارنة صدق  
فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء كذا في البدائع \* ولا يصدق قضاء فيما اذا نوى المتابعة لا على  
سبيل المقارنة هكذا في المحيط \* في النوازل لو حلف أن لا يسجد أو حلف أن لا يركع ففعل ذلك في  
الصلاة أو في غير الصلاة فإنه يحنث وفي فتاوى (أهو) حلف لا يصلي اليوم الجماعة فاقصدى  
بواحد أو أم واحد يحنث وان كان المأموم صبيا كذا في التتارخانية \* وجعل حلف أن لا يؤم  
أحدا فافتتح الصلاة لنفسه ونوى أن لا يؤم أحدا فجاء قوم واقتدوا به حنث قضاء لاديانة اذا ركع  
وسجد وكذا لو صلى هذا الخالف بالناس يوم الجمعة ونوى أن يصلي الجمعة بنفسه جازت الجمعة له ولهم  
استحسانا وحنث قضاء لاديانة ولو أشهد في غير الجمعة قبيل أن يدخل في الصلاة أنه يصلي لنفسه  
والمسألة بحالها لم يحنث ديانة وقضاء ولو افتتح الصلاة ثم أحدث فقدم وجلا حنث كذا في الخلاصة  
\* ولو أم الناس في صلاة الجنائزة وسجدة التلاوة لا يحنث لان عينة تنصرف الى الصلاة المطلقة  
وهي المكتوبة أو النافلة وصلاة الجنائزة ليست بصلاة مطلقة ولو حلف أن لا يؤم فلان لا رجل  
بعينه فصلي ونوى أن يؤم الناس فصلي ذلك الرجل مع الناس خلفه حنث الخالف وان لم يعلم به كذا  
في فتاوى قاضخان \* لا يصلي خلف فلان فقام بحنبه وصلى يحنث وان نوى حقيقة الخلف  
لا يصدق قضاء \* والله لا أصلي معك فصليا خلف امام يحنث الا اذا نوى أن يصلي معه بحيث  
لا يكون معهما ثالث كذا في الوجيز للكردي \* حلف ليصلي هذا اليوم الصلوات الخمس  
بالجماعة ويجمع امرأته ولا يغتسل فيه فصلي الفجر والظهر والعصر بجماعة ثم جامع امرأته ثم  
اغتسل بعد غروب الشمس فصلي المغرب والعشاء بجماعة لا يحنث لان غسله وقع ليلا لانهارا  
كذا في الفتاوى الكبرى \* في مجموع النوازل حلف لا يصلي باهل هذا المسجد مادام فلان حيا  
يصلي فيه فرض فلان ثلاثة أيام ولم يصل فيه أو كان محجوبا لم يصل فيه ثلاثة أيام فانه لم يحنث الخالف  
اذا صلى بهم كذا في الخلاصة \* حلف لا يصلي في هذا المسجد فزيد فيه فصلي في موضع الزيادة  
لا يحنث ولو حلف لا يصلي في مسجد بني فلان فزيد فيه فصلي في موضع الزيادة لا يحنث كذا في  
الذخيرة \* ما أخرت صلاة عن وقتها وقد كان نام حتى خرج وقت الصلاة ثم قضاها فالصحيح أنه  
ان كان نام قبل دخول الوقت وانتهى بعد دخوله لا يحنث وان كان نام بعد دخول الوقت يحنث  
كذا في الوجيز للكردي \* حلف لا ينام حتى يصلي كذا وكذا وكعة فنام جالس لم يحنث كذا في  
السراجية \* ولو قال لعبدته ان صليت فانت حر فقال صليت وأنكر المولى لا يعتق كذا في محيط  
المرحسي \* اذا حلف أن لا يتوضأ من الرعاف فرعف ثم بال ثم توضأ أو بال ثم رعف وتوضأ فلو وضوء  
منهما جيعا ويحنث في عينة كذا في المحيط \* المنتقى ولو حلف والله لا اغتسل من امرأته هذه من  
جناية وأصاب هذه ثم امرأة أخرى أو على العكس حنث لان اليمين وقعت على الجماع ولو نوى  
حقيقة الاغتسال فكذلك الجواب لان الاغتسال وقع عنها كذا في الفتاوى الكبرى \* المرأة اذا

حلفت

عن ملك المشتري ثم عاد اليه الملك الاول يصبر كأنه لم يخرج ان لم يكن القاضي قضى على المشتري بالقيمة

لا يانع ولو ادعى المشتري شراء فاسدا أنه باعه من فلان العائب وأقام البيعة على ذلك لم تقبل بينته وللبائع أن يسترده وان صدقه البائع في  
ذلك بطل حق الفسخ ويعضى بالقيمة للبائع فان وهن المشتري شراء فاسدا وسلم الى المرتحن بطل حق الفسخ فان اقتل المرتحن ولم يكن القاضي  
رعيه سلم بالقيمة عاديت الفسخ وكذا لو رجع في الهبة بنض أو بنقض فانه كان على هذا التفصيل \* وان ادعى شيئا بقيمة أو

يدم وقبض لا ينقض تصرف المشتري فيما اشترى وان اشترى بخسر أو خسر برأ أو ما أشبه ذلك ينقض تصرف المشتري فيما اشترى من بيع أو هبة  
الأنه لا يحل آكله ان كان طعاما ولا الوطء ان كان جارية \* ولو اشترى جارية شرا فاسدا واستولدها بطل حق النسخ كما لو أعتقه أو يغرم  
قيمته للبائع واختلفوا في وجوب العقر للبائع قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى أنه اذا غرم القيمة لا يجب العقر وقال محمد  
رحمه الله تعالى يجب العقر مع القيمة ويدخل الأقل في الأكثر وان وطئها ولم يستولدها (١٣٧) ردها على البائع ويغرم لعقر البائع

عند الكل باتفاق الروايات  
والغاصب اذا وطئ المغصوبة  
بشبهة كان للمالك أن يأخذها  
وعقرها وان غرم الغاصب قيمتها  
لا يغرم عقرها ويثبت خيار الشرط  
في البيع الفاسد كما يثبت في البيع  
الجائز حتى لو باع عبدا بالف درهم  
ورطل من خمر على أنه بالخيار  
ثلاثة أيام وقبض المشتري العبد  
وأعتقه في الأيام الثلاثة لا ينقض  
اعتاقه ولو لا خيار الشرط للبائع  
نفذ اعتاق المشتري بعد القبض  
\* غاصب العبد اذا اشترى من  
المغصوب منه شرا فاسدا وأعتقه  
نفذ اعتاقه لانه أعتقه بعد القبض  
\* اذا اشترى شيئا شرا فاسدا وقبض  
المبيع ثم تناقضا البيع الفاسد بعد  
نقد الثمن كان للمشتري أن يحبس  
المبيع لاستيفاء الثمن كافي البيع  
الجائز \* ولو اشترى من مدونه شرا  
فاسدا وقبض المبيع ثم تناقضا البيع  
الفاسد لا يكون للمشتري أن يحبس  
المبيع لاستيفاء ما كان له على  
البائع وكذا لو اجر المدينون من رب  
الدين اجارة فاسدة \* ولو كان  
البيع جائزا أو الاجارة جائزة ثم  
انسخ البيع بينهما بوجه كان  
للمشتري أن يحبس المبيع حتى  
يسنوفى الدين الذي كان له على  
البائع \* رجل اشترى عبدا شرا  
فاسدا بالف وقبضه ثم باعه من  
البائع بمائة دينار ان قبضه البائع  
كان ذلك فسخا لبيع الفاسد والم

حلفت أن لا تغسل من جنابة أو من حيض فاصابها زوجه او حاضت فاعتسلت فهو اغتسال منها  
وتحنت في عيبتها كذا في الظهيرية في الفصل الثالث في مسائل الوضوء والغسل \* ولو حلف لا يغسل  
فلاناً وحلف لا يغسل رأس فلان فغسله بعد الموت يحنت كذا في المحيط \* ولو حلف لا يغسل من  
الحرام فهو اذاعلى الجاع حتى لو جامعها ولم يغتسل أو نيم يحنت ولو عانقها فانزل فاعتسل لا يحنت  
كذا في الخلاصة \* حلف لا يقرب امرأته فاستلقى على قفاه فجاءت ورضت حاجتها منه ذكر في  
حدود النوازل أنه يحنت حتى لو كانا جنبين يجب عليهما الحد وعليه الفتوى فان كان نائماً  
لا يحنت كذا في محيط السرْحسي في باب الحلف على الوطء \* حلف لا يجمع فلانة أو لا يقبلها فهذا  
على الحياة دون المات كذا في السراجية \* ولو قال ان جامعتك أو باضعتك فهو على الجاع في  
الفرج ولو قال ان أتيتك فكذا بنوى فان نوى الجاع أو الزيادة فهو على ما نوى فان نوى به الزيارة  
فوطئها حنت بخلاف ما اذا نوى الجاع فزارها فانه لم يحنت وان لم تكن له نية حتى عن الحاكيم  
نصير بن مهران أنه قال ان أتاها للزيارة ولم يجمعها لا يحنت وان جامعها مع ذلك يحنت \* اذا قال  
ان أصبتك فكذا لا يقع على الجاع الا بالنية وان لم تكن له نية فهو على قياس ما حكي عن الحاكيم  
كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير \* ولو حلف لا يصوم اليوم أو يوماً أو صوماً فصاح بصائم  
أفطر لم يحنت ولو حلف لا يصوم ثم فعل ما وصفنا حنت كذا في الجامع الكبير \* قال محمد رحمه الله  
تعالى رجل قال لله على أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم فلان في يوم قدأ كل فيه الحالف  
أو قدم بعد الزوال فلا شيء عليه ولو قال والله لأصوم من اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم فلان قبل  
الزوال والا كل فان صام فيه لا تلزمه الكفارة وان لم يصم تلزمه الكفارة وان قدم بعد الزوال  
أقبله بعد الاكل تلزمه الكفارة أيضاً كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري في باب الحنت في  
الوقت الذي يكون فيه الفعل الذي يحلف عليه \* ولو قال بعدما كل أو بعدما زالت الشمس  
والله لا صوم من هذا اليوم يكون باراً بالامساك بقية اليوم وكذا لو أضاف اليمين بالصوم الى  
الليل وقال والله لا صوم من هذه الليلة يكون باراً بمجرد الامساك كذا في شرح تلخيص الجامع  
الكبير في باب الحنت في وقت قبل الفعل المحلوف عليه \* واذا حلف الرجل ليصوم من حيننا فان  
نوى شيئاً فهو على ما نوى وان لم تكن له نية فهو على ستة أشهر وصار قدراً للمسئلة ليصوم من ستة  
أشهر وكذلك اذا ذكر الحين مع اللام وكذلك اذا قال صمت حيننا وان صمت الحين ولا نية له  
فهو على ستة أشهر ولا يحنت الا بصوم ستة أشهر كذا قال ان صمت ستة أشهر ولا يتعين الوقت الذي  
يلي اليمين ولو قال ان صمت زماناً أو الزمان فان نوى شيئاً فهو على ما نوى هكذا ذكر في الجامع الصغير  
وسوى بين الحين والزمان وذكر في الجامع الكبير أنه ان نوى شهر من فصاعدا الى ستة أشهر فهو  
على ما نوى والصحيح ما ذكر في الجامع الكبير فقد أجمع أهل اللغة أن الزمان من شهرين الى ستة  
أشهر وان لم تكن له نية فهو على ستة أشهر واذا قال عمر فهو مثل الحين والزمان ذكره القدوري  
كذا في المحيط في الفصل العشرين في الاوقات \* ولو قال لله على صوم العمر ولا نية له يقع على الابد

( ١٨ - ( الفتاوى ) - ثانياً )

يقضيه لا ينسخ \* اذا اختلف المتبايعان أحدهما يدعي الصحة والاخر  
الفساد كان مدعي الفساد يدعي الفساد بشرط فاسد أو أجل فاسد كان القول قول مدعي الصحة والبينة بينة مدعي الفساد باتفاق  
الروايات وان كان مدعي الفساد يدعي الفساد مدعي في صلب العقد بان ادعى أنه اشتراه بالف درهم وورطل من خمر والاخر يدعي البيع  
بالف درهم فيه رواية ان من في حنية ثم حمله الله تعالى في ظاهر الرواية القول قول من يدعي الصحة أيضاً وبينه بينة والاخر كفي الوجه



الاول وفي رواية القول قول من يدعي الفساد \* ولو ادعى عبداً في يد رجل أنه اشتراه منه بالعبد ودهم وقال البائع بعثت بالفساد ودهم وشروطت أن لا تباع ولا تبيع أو ادعى المشتري ذلك وأنكر البائع كان القول قول من ينكر الشرط الفاسد والبيعة بينة الا تخبر وكذلك لو كان مكان الشرط الفاسد شرط الخمر والخنزير أو الشئ الذي لا يحل مع ألف وان اختلفا في أصل الثمن فقال البائع بعثت عبدي هذا بعبدك هذا وقال المشتري اشترته بته بالف (١٣٨) درهم ورطل من خمر تحالفوا ترادا فان قامت لهما بيعة يؤخذ بيعة البائع والاصل

في هذا انه اذا اختلف الثمنان واتقفت بيعة البائع والمشتري على ثمن واحد وزادت احدى البيعتين على الاخرى يفسد البيع فالقول قول من ينكر الفساد والبيعة بينة الفساد \* وان كان الثمنان من صنفين مختلفين وأحدهما يفسد البيع والبيعة بينة البائع وان ادعى أحدهما بيع الوفاء والاخر بيعاً باتاً كان القول قول من يدعي بيع البات والبيعة بينة الوفاء لان بيع الوفاء إما أن يعتبر رهناً كما قال البعض أو يبيع فاسداً كما قال بعضهم فان اعتبر يبيع فاسداً كان القول قول من يدعي المحسة وان اعتبر رهناً كانت البيعة بينة البائع لان في الرهن والبيع اذا ادعى أحدهما البيع والاخر الرهن كان القول قول من ينكر البيع \* وان اختلف العاقدان فادعى البائع أن البيع كان شرط الخيار للبائع والاخر يدعي أن البيع كان باتاً في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى القول قول من ينكر الخيار وعنه في رواية ان كان البائع يدعي البيع بشرط الخيار لنفسه كان القول قوله وعند محمد رحمه الله تعالى القول قول من يدعي الخيار والبيعة بينة الاخر وان كان المشتري يدعي الخيار لنفسه والبائع يدعي البات كان القول قول البائع في قول

كذا في غاية البيان \* ولو قال ان صمت الابد أو ان صمت الدهر فكذا الخنثى يكون بصوم جميع عمره بأن لا يفطر يوماً فان أفطر يوماً في يومه فان لم يفطر حتى مات خنثى في آخر جزء من أجزاء حياته فلو كان الجزء العتق يعتبر من الثلث ولو قال ان صمت أبداً بدون اللام فالخنثى بصوم ساعة كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب اليمين على الابد والساعة \* ولو قال ان صمت دهر فعبدي حر فان نوى شيئاً فهو على نوى وان لم ينو شيئاً قال أبو حنيفة لا أدري ما الدهر وعندهما اذا صام ستة أشهر في عمره مجتمعا أو متفرقا خنثى في يمينه وان لم يصم ستة أشهر حتى مات لم يحنث ولو قال ان صمت أزمنة أو دهوراً أو أحياناً فهو على ثلاثة منها وهي ثمانية عشر شهراً الآن في الصوم يشترط الاستيعاب كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري في باب الخنثى في اليمين ما يقع على الابد وما يقع على الساعة \* واذا قال ان صمت الشهر لا يحنث ما لم يصم جميع الشهر كذا في المحيط \* ولو قال ان لم أصم شهراً فعبدي حر فاليمين على صوم شهر متفرق أو متتابع ولا يتعين الشهر الذي يليه فان مات قبل أن يصوم شهراً خنثى ولو قال ان تركت الصوم شهراً انصرف الى الشهر الذي يليه فان صام يوماً أو ساءه قبل مضي الشهر لم يحنث ما لم يترك الصوم في جميع ذلك الشهر كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري في باب الخنثى في اليمين ما يقع على الابد وما يقع على الساعة \* ولو قال ان تركت صوم شهراً أو قال ان صمت شهراً انصرف الى جميع العمر كذا في البحر الرائق \* ورجل قال لعبد صم عني يوماً وأنت حر أو قال صل عني ركعتين وأنت حر عتق العبد صام أو لم يصم صلى أو لم يصل ولو قال صم عني حجة وأنت حر لا يعتق حتى يحج والفرق بينهما أن النيات تجري في الحج وهي لا تجري في الصوم والصلاة كذا في الظهيرية \* ولو حلف لا يصوم شهر رمضان بالكوفة فخلقه يقع على صوم شهر رمضان كاملاً بالكوفة حتى لو صام يوماً فيها وخرج منها أو كان بالكوفة مرة واحدة فلم يصم لم يحنث ولو حلف لا يفطر بالكوفة فخلقه يقع على كونه بالكوفة يوم عيد الفطر فيحنث به وان لم يأكل شيئاً من المطعومات ولم يشرب كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب الخنثى في الصيام \* ولم يذكر في الكتاب اذا نوى من الليل ان يصوم يوم الفطر ولم يأكل هل يحنث واختلف المشايخ وجهه الله تعالى فيه والصحيح أنه يحنث لانه لما كان المراد من الافطار الدخول في يوم الفطر وقد وجد فوجب أن يحنث كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري في باب الخنثى في المساكنة والصيام والفطر ورواية الهلال والاضحية والنكاح والطلاق \* ولو حلف لا يفطر عند فلان فخلقه يقع على حقيقة الافطار عنده حتى لو شرب الخالف في بيته ثم أكل العشاء عند فلان لم يحنث ولو حلف لا يرى هلال رمضان بالكوفة فخلقه يقع على كونه في الكوفة وقت رؤية الهلال حتى يحنث به وان لم ير الهلال بالبصرة الا أن يطلق اللفظ في مسئلتى الافطار ورؤية الهلال بان حلف لا يفطر أو لا يرى هلال رمضان من غير الاضافة فان حلفه حينئذ يقع على حقيقة الافطار وحقيقة الرؤية بالبصرة والا أن ينوى الحقيقة في المسئلةتين بان ينوى بقوله لا يفطر بالكوفة حقيقة الخروج من الصوم بشئ من المفطرات وبقوله لا يرى الهلال بالكوفة

رؤيته

أبي حنيفة رحمه الله تعالى على الرأيتين جميعاً \* وان ادعى أحدهما البيع عن طوع والاخر عن

اكره اختلفوا فيه والصحيح أن القول قول من يدعي الطوع كافي الصحيح والفساد وكذا لو اختلفا على هذا الوجه في الصلح والاقراء كان القول قول مدعي الطوع والبيعة بينة الاخر في الصحيح من الجواب ول بعضهم بينة الطوع أولى وان اختلفا فادعى أحدهما أن البيع كان تجنبة والاخر ينكر التجنبة لا يقبل قول مدعي التجنبة الا بينة ويستجاب الاخر \* وصورة التجنبة في البيع أن يقول الرجل

لغيره اني ابيع دارى منك بكذا وليس ذاك ببيع في الحقيقة بل هو تلمذة ويشهد على ذلك ثم يبيع في الظاهر من غير شرط فهذا بيع  
يكون باطلا بمنزلة بيع الهازل وعن مجدوحيه الله تعالى في التلمذة اذا قبض المشتري العبد فاعتقه لا ينفذ اعتاقه ولا يشبه المشتري المكروه  
لأنه بمنزلة البيع بشرط الخيار لهما \* رجل باع عبدا من رجل وتصادقا أنه كان آتيا فقال البائع بعته في اياقه وقال المشتري بعته بعنقه بعدما  
أخذته كان القول قول مدعى الصحة أي ما يدعى الصحة وكذا لو اشترى خلاثم ادعى أنه (١٣٩) اشتراه بعدما صار خلاثا وقال البائع لا بل  
بعته حين كان خيرا كان القول قول مدعى الصحة وان أقام البينة  
كانت الشهادة على بيع العبد بعد  
الاخذ وعلى بيع الحر بعدما صار  
خلاثا أولى

### (فصل في البيع الموقوف)

اذا باع الرجل مال الغير عندنا  
يتوقف البيع على اجازة المالك  
ويشترط لصحة الاجازة قيام  
العاقدين وقيام المعقود عليه ولا  
يشترط قيام الثمن ان كان الثمن من  
النقود فان كان من العسروض  
يشترط قيامه أيضا \* واذا مات  
المالك لا ينفذ باجازه الوارث وعند  
اجازة المالك يملكه المشتري مع  
الزيادة التي حدثت بعد البيع  
قبل الاجازة ولو غصب جارية فباعها  
فقطعت يدها ثم أجاز المصوب منه  
البيع صححت الاجازة \* ولو قتلت  
أو ماتت ثم أجاز لا تصح الاجازة \*  
وحقوق العقد من قبض الثمن  
وغيره عند الاجازة ترجع الى العاقد  
وأيهما فسخ العقد قبل الاجازة  
صح فسخه واذا هلك المبيع عند  
المشتري كان للمالك الخيار ان شاء  
ضمن البائع قيمته وان شاء ضمن  
المشتري وعند اختياره تضمن  
أحدهما برئ الآخر وان ضمن  
المشتري قيمته بطل البيع وكان  
للمشتري أن يسترد الثمن من  
البائع ان كان نقده وان كان ضمن  
البائع قيمته ينفذ بيع البائع ان

رؤيته بالبصر فيصدق فيهما الا أن الفرق أنه لو نوى الحقيقة في رؤية الهلال يصدق قضاء وديا  
بخلاف الفطر فانه اذا نوى الحقيقة يصدق فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق القاضي كذا في شرح  
تلخيص الجامع الكبير في باب الحنث في الصيام \* ولو كان بالكوفة حين أهل الهلال لكن لا يعلم  
به هل يحنث قال بعضهم يحنث وقال بعضهم لا يحنث ولو قال عدو حان ضجتي العام بالكوفة وكان  
فيها يوم الاضحى ولم يضح لم يحنث ولو نوى الكينونة بالكوفة في ذلك الوقت فهو على ما نوى كذا  
في شرح الجامع الكبير للعصيري في باب الحنث في المساكنة والصيام والفطر والاضحى والنكاح  
والطلاق \* اتهمته بالغلان خلف لا يأتي حراما لا يحنث بالقبلة والمس شهوة ويحنث بالجامع فيما  
دون الفرج وان لا ط بهما فالفتوى على أنه يحنث \* حلف لا يزني فسلط يحنث كذا في الوجيز  
للكردري \* في أيمان القدوري اذا حلف لا يطأ امرأة وطأ حراما فوطئ امرأته الحائض  
أو وطئها وهو مظاهر منها لم يحنث الا أن ينوي ذلك ولو حلفت المرأة بهذه العبارة (١) كره الله  
كه حرام نكردستم وعنت أنهم لم تحرم الزنى انما الله عز وجل هو الذي حرم الزنى وقد كانت فعلت  
ذلك لم تحنث وان كان الخالف رجلا وحلف بالله عز وجل فذلك الجواب وان كان حلف  
بالطلاق والعقار صدق ديانة لا قضاء ولو حلف لا يرتكب حراما فهذا على الزنى فان كان الخالف  
نحسيا أو مجبويا فهو على القبلة الحرام وما أشبهها كذا في الظهيرية في الفصل الثامن في الوقاع  
والافعال المحرمة

### (الباب العاشر في البين في لبس الثياب والحلى وغير ذلك)

من قال لامرأته ان لبست من غزلك فهو هدى فغزلت من قطن مملوك له وقت الحلف فلبسه فهو  
هدى اتفاقا فاذا لم يكن في ملكه قطن أو كتان أو كان فلم تغزل منه بل غزلت من قطن اشتراه بعد  
الحلف فلبسه فهي مسئلة الكتاب فعند أبي حنيفة رجه الله تعالى هو هدى كذا في فتح القدير  
\* ومعنى الهدى التصديق به بحكمة كذا في الهداية \* واذا حلف لا يلبس من غزل فلانة ولا يلبس له  
فلبس ثوبا نسج من غزل فلانة يحنث في عيئه وان كان نوى عين الغزل لا يحنث بلبس الثوب ولو لبس  
عين الغزل لا يحنث الا أن يعييه كذا في المحيط \* ولو حلف أن لا يلبس ثوبا من غزلها فلبس ثوبا من  
غزلها ومن غزل غيرها لا يكون حائشا وان كان غزل غير هاجر من مائة جزء وسواء كان غزلها  
مختلطا أو كان غزل كل واحدة منهما في طرف وهذا كالحلف أن لا يلبس ثوبا فلان فلبس ثوبا بين  
فلان وبين غيره لا يكون حائشا ولو حلف أن لا يلبس من نسج فلان فلبس ثوبا نسجه فلان مع غيره  
كان حائشا ولو قال ثوبا من نسج فلان فلبس ثوبا نسجه فلان مع غيره ان كان ثوبا ينسجه واحد  
فنسجه اثنان لا يكون حائشا ولو كان ثوبا لا ينسجه الا اثنان فلبسه كان حائشا ولو حلف أن لا يلبس  
من غزل فلانة فلبس ثوبا من غزل فلانة وغزل غيرها كان حائشا وان كان غزل فلانة مشلا مختلطا  
واحدا كذا في فتاوى قاضيتان \* ولو حلف لا يلبس ثوبا من نسج فلان فنسجه غلما به فان كان

### (١) لم أفعل حراما

كان المبيع في ضمان البائع عند التسليم وان لم يكن المبيع في ضمان البائع قبل التسليم وسلم بعد البيع ثم اختار المالك تضمين البائع  
لا ينفذ \* بيع الفضولي وشراء الفضولي لا يتوقف ويكون مشتر بال نفسه وهو على وجوه أربعة \* أحدها أن يقول البائع بعث  
هذا من فلان الغائب بالف درهم ويقول الفضولي اشتريت لفلان أو يقول قبلت لفلان أو قل قبلت ولم يقل لفلان فهذا العقد يتوقف  
على اجازة الغائب ان أجاز يكون الشراء لفلان وان لم يجز بطل العقد \* والثاني أن يقول المالك بعث هذا منك بكذا فقال الفضولي



قبلت أو اشترى بثمن أو ثوى الشراء لدلان فان الشراء ينفذ عليه ولا يتوقف ولو قال الفضولي اشترى هذا الغلان بكذا وقال البائع بعث منك قيل فيه روايتان والصحيح أنه باطل لا يتوقف \* والثالث لو قال البائع بعث من فلان بكذا وقال الفضولي اشترى لا جله أو قال قبلت لا جله أو ابتداء المشتري فقال الغلان فقال البائع بعث لا جله أو لم يقل لا جله فانه يتوقف على اجازة الغائب \* والرائع أن يقول المالك بعث منك هذا بكذا لا جله (١١٠) فلان وقال المشتري اشترى أو قبلت أو قال المشتري أو لا اشترى هذا لا جله فلان

فقال البائع بعث فانه ينفذ على المشتري ولا يتوقف \* ولو قال الفضولي اشترى هذا الغلان بكذا على أن فلانا ذلك بالخيار ثلاثة أيام فانه ينفذ ولا يتوقف وانما يتوقف شراء الفضولي اذا اشترى بخير خياره \* رجل اشترى عبداً وشهد أنه يشتريه لفلان فقال للبائع اشترى منك هذا العبد لفلان وقال البائع بعث وقال فلان قد رضى ذكرا لنا طفي رحمه الله تعالى أن لا يشتري أن يمنع العبد من فلان لان الشراء وجد نفاذاً على العاقد فينفذ عليه فان سلم المشتري الى فلان كانت العهدة للبائع على المشتري وهو العاقد ويكون تسليم المشتري الى فلان بمنزلة بيع مستقل جرى بين المشتري وبين فلان \* رجل باع ثوباً لغيره بغير أمره من ابن صغير مأذون لنفسه أو من عبداً مأذون له في التجارة وعابه دين أو لادين عليه ثم أخبر برب الثوب أنه باع ثوبه بكذا ولم يبين ممن باعه فجاز المالك قال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز ذلك الا في عبده الذي عليه دين لان الفضولي لو كان وكيلاً بالبيع لا يجوز بيعه من أحد من هؤلاء ما لا عبده الذي كان عليه دين \* امرأة جاءت الى رجل بالف درهم وقالت اشترى هذه الدراهم هذه الدراهم لابني الصغير هذا وأبو الصغير حي

فلان يعمل بيده لم يحنث وان كان لا يعمل حنث كذا في الايضاح \* حلف لا يلبس ثوباً من غزل فلان فلبس ثوباً من غزل وقطان كان في ملكه وقت اليمين يحنث وكذلك ان لم يكن في ملكه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي \* ولو حلف أن لا يلبس من غزل فلانة فلبس ثوباً خيط بغزل فلانه لا يكون حائثاً وكذا لو لبس ثوباً فيه سلكة من غزلها ولو لبس تسكة من غزلها حنث في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يحنث في قول محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى ولو كانت العروة أو الزرة من غزلها لا يكون حائثاً في عين اللبس ولو كانت اللبنة من غزلها لا يكون حائثاً وكذا الزيق عند البعض والرقعة التي يقال لها بالفارسية سيمان اذا كان من غزلها وروى عن محمد رحمه الله تعالى أنه يكون حائثاً واذا كان حائثاً في الرقعة كان حائثاً في اللبنة والزيق أيضاً وكذا الرقعة التي تكون على الجيب ولو أخذ الحالف خرقة من غزلها فحرقها ووضع على عورته لا يكون حائثاً ولو لبس من غزلها قلنسوة أو شبكية يقال لها بالفارسية كلوته كان حائثاً وكذا الجيوب كذا في فتاوى قاضيهان \* اذا حلف لا يلبس ثوباً من غزل فلانة فقطع بعضه فلبسه فان بلغ ما قطع ازاراً أو رداء حنث والا فلا وان قطع سراويل فلبسه حنث وكذا المرأة اذا حلفت لا تلبس ثوباً فلبست ثوباً أو مقنعة لم تحنث اذا كان لم يبلغ مقدار الارزاق وان كان يبلغ ذلك حنث وان لم يستبره العورة وكذلك ان لبس الحالف عمامة لم يحنث الا أن يلف فيكون قد رازاراً أو رداءً أو يقطع من مثلها قميصاً أو سراويل فحينئذ يحنث كذا في الايضاح \* وان لم يقل ثوباً فاعتصم بغزلها كان حائثاً ولو حلف أن لا يلبس ثوباً من غزلها فلما بلغ الثوب السرة ولم يدخل يديه في كمينه ورجلاه بعد تحت اللعاف كان حائثاً ولو حلف أن لا يلبس السراويل أو الخفين فادخل إحدى رجليه في السراويل أو لبس إحدى خفيه لا يكون حائثاً ولو حلف أن لا يلبس هذا الثوب فالق عليه وهو نائم ثم رفع وهو نائم قال الهلبي رحمه الله تعالى لا يكون حائثاً قال الفقيه أبو الليث هو القياس وبه نأخذ وان ألقى عليه وهو نائم فلما انتبه ألقاه من نفسه لا يكون حائثاً وان تركه حتى استقر عليه كان حائثاً ولو ألقى عليه وهو منتبه حنث علم بذلك أو لم يعلم كذا قال أبو نصر كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال لا ألبس ثوباً من غزل فلانة فنسج ثوباً من غزلها وغزل غيرها الآن غزل غيرها في آخر الثوب أو في أوله فقطع غزلها من ذلك ولبس القطعة التي من غزل المحلوف عليها فان كانت تبلغ ازاراً أو رداء حنث وان كانت لا تبلغ ذلك لا يحنث وان قطع سراويل ولبسه يحنث وان لبس ذلك الثوب قبل أن يقطع منه ما نسج من غزل غيرها لا يحنث كذا في المحيط \* ولو حلف لا يلبس ثوباً من غزلها فلبس كساء من غزلها حنث وان كان من الصوف كذا في محيط السرخسي \* واذا حلف لا يلبس ثوباً فقيمه على كل ملبوس يستر العورة وتحوز الصلاة فيه حتى لو لبس مسحاً أو بساطاً أو طنفسة لا يحنث ولو لبس كساء نحر أو طيلساناً يحنث لانه مما يلبس وكذا لو لبس فرجاً يحنث ولو لبس قلنسوة لا يحنث كذا في المحيط \* وكذا الجلد والخصر والحف والجورب كذا في التتارخانية \* ولو سمي ثوباً بعينه ولبس منه طائفة أكثر من نصفه حنث كذا في المبسوط \* حلف لا يلبس سراويل

فلبس

فاشترى الرجل الدار فجاز والد الصغير ذلك قال محمد رحمه الله تعالى الدار لا يشتري واجازة أبي الصغير

باطلة ذكرها في المنتقى \* رجل باع عبد غير بغير إذن المولى بعرض بعينه أو بشئ بعينه سوى الدراهم والدنانير ثم أجاز المولى بيه جاز بيعه والمشتري بالعبد يكون للمشتري وعليه قيمه العبد لولا ان شراء ذلك الشيء لا يتوقف فكان مشترياً لنفسه قاضياً ثم باله العبد باذن المولى فيكون المشتري بالعبد \* رجل باع أمة غير بغير إذن المولى البيوع كان الولد مع الام للمشتري \* رجل قال لغيره

اشترى ثوب عبد الله من نقيس بالقيصرهم ومولى العبد حاضر فقال المولى ثوبا خيرا وسلمت قال محمد رحمه الله تعالى يحل كلام المولى ببيع الساعسة \* رجل باع عبد الغير بغير اذنه فقال المولى قد احسنت أو اصببت أو وفقت لم يكن كلامه اجازة للبيع وله أن يردده لانه يدكر على وجه الاستهزاء وان قبض الثمن يكون اجازة وكذا لو قال كفتني مؤنة البيع واحسنت فجزاك الله خيرا لم يكن اجازة للبيع الا أن محمد رحمه الله تعالى قال قوله احسنت أو اصببت يكون اجازة استحسانا \* دار بين (١٤١) رجلين باع فضولى نصفها فأجاز أحد الشرى يكن

بيعه قال محمد رحمه الله تعالى يجوز البيع في ربيع الدار فرق محمد رحمه الله تعالى بين هذا وبين ما اذا باع أحد الشرى يكن نصفها فان ثمة يجوز البيع في نصف الدار لان بيع المالك انصرف الى النصف الذي كان له أما بيع الفضولى انصرف الى النصف الشائع فاذا أجاز أحدهما صححت اجازته في ربيع الدار \* رجل غصب عبدا وباعه من رجل فأجاز المصوب منه بيع الغاصب ولا يعلم ما حال الغصب قال محمد رحمه الله تعالى يجوز البيع حتى يعلم أنه هالك وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول ثم رجح وقال البيع فاسد حتى يعلم أن العبد قائم فان قال المشتري كان العبد ميتا ولم الاجازة وقال البائع كان حيا وقت الاجازة كان القول قول البائع \* رجلان بينهما صبرة من طعام فباع أحدهما قفيزا من الصبرة وكاله للمشتري بعد البيع فأجاز الشريك ببيعه أولم يحجزا للبيع ويكون جميع الثمن للبائع وان باع أحدهما ما قفيزا فأجاز الشريك ثم كاله للمشتري وضاع ما بقي كان للشريك على البائع نصف قفيز ولا سبيل له على المشتري ولو لم يكن الشريك أجاز البيع حتى ضاع ما بقي من الطعام أخذ الشريك من المشتري نصف الطعام الذي باع \* ولو عزل

فلبس ثياب رجل طويل وهو عليه سراويل وهو على تقطيع سراويل الا أنه لا يحنت وكذلك لو حلف لا يلبس ثيابا فلبس سراويل رجل قصير وهو عليه ثياب فلبس حنت كذا في محيط السرخسي \* في الخلاصة ما لا يصلح لستر العورة لا يسمى ثوبا كذا في التتارخانية \* اذا حلف لا يلبس قميصا فلبس قميصا ليس له كان ولم تكن له نية حنث حلف فانه يحنت كذا في المحيط \* في الملتقط اذا حلف لا يلبس فلبس مكرها لا يحنت فان قدر على نزعها فلم ينزعها فهو لا يلبس كذا في التتارخانية \* ولو حلف لا يلبس قميصا فعلى ما يلبس القميص عادة ويعتبر الاكثر بعد أن خرج رأسه من الجيب كذا في العتايبة \* اذا حلف لا يلبس سراويل أو قميصا أو رداء فاتزر بالسراويل أو القميص أو الرداء لم يحنت وكذا اذا اعتم بشئ من ذلك ولو حلف أن لا يلبس هذا القميص أو هذا الرداء أو هذا السراويل فعلى أي حال لبس ذلك حنت وان اتزر بالرداء أو ارتدى بالقميص أو اغتسل فلبس القميص على رأسه وكذا لو حلف لا يلبس هذه العمامة فألقاها على عاتقه \* حلف لا يلبس قميصين فلبس قميصا ثم نزعها ثم لبس آخر لا يحنت حتى يلبسهما معا ولو قال والله لا ألبس هذين القميصين فلبس أحدهما ثم نزعها ولبس الآخر حنت لان اليمين ههنا وقعت على عين فاعتبر فيه الا هم دون اللبس المعتاد كذا في البدائع \* حلف لا يكسو فلانا فاعاره كسوة أو كفته بعدموته لم يحنت الا اذا أراد به السردون التليك \* حلف لا يلبس هذا الثوب حتى يأذن له فلان فبات فلان سقطت اليمين ولو قال الا أن يأذن له فلان فأذن له مرة انتهت اليمين كذا في السراجية \* رجل حلف أن لا يلبس من غزل امرأته فلبس قباء طهارته من غزلها وبطانتها من غزل غيرها كان حائشا كذا في فتاوى قاضيهان \* وان حلف لا يكسوه ثوبا فاعطاه دراهم فاشترى به ثوبا لم يحنت فلو أرسل اليه بثوب كسوة حنت فان نوى أن يعطيه من يده الى يده لم يحنت كذا في المبسوط \* عن أبي يوسف رحمه الله تعالى حلف لا يلبس السواد فهذا على الثياب ولو لبس قلنسوة أو خفين أو ثعلين أو سودين أو فروة سوداء لا يحنت كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لا ألبس شيئا من السواد فانه يحنت في القلنسوة والخفين الاسودين والغرو الاسود وغيرها كذا في خزانة المفتين \* ولو حلف لا يلبس حريرا فلبس مضمنا فالعبرة بالعمدة دون السدى ولو حلف لا يلبس قطننا فلبس ثوب قطن حنت ولو لبس قباء ليس بقطن وحشوه قطن لم يحنت الا أن ينوى كذا في الايضاح \* واذا حلف لا يلبس ابريسما فلبس ثوبا لجمته خرو سداه ابريسم لا يحنت في يمينه \* ولو حلف لا يلبس ثوب كتان فلبس ثوبا من قطن وكتان لا يحنت في يمينه سواء كان الكتان سدى أو لجمته \* واذا حلف لا يلبس ثوب ابريسم فلبس ثوبا من ابريسم وقطن يحنت في يمينه اذا كانت لجمته ابريسما كذا في المحيط \* رجل حلف أن لا يلبس خزا فلبس ثوبا خالها من خزا وكان سداه من القطن والابريسم ولجمته من الخزا كان حائشا ولو حلف لا يلبس ثوبا من غزلها فلبس ثوبا سداه ابريسم ولجمته من غزلها كان حائشا ولو حلف لا يلبس طيلسان صوف فلبس طيلسانا لجمته صوف وسداه ابريسم أو قطن لا يحنت في يمينه ولا يشبه الطيلسان غيره كذا في فتاوى قاضيهان \* المنتقى هشام عن محمد

أحدهما قفيزا من الصبرة المشتركة وباع ذلك القفيز فأجاز ذلك الشريك ببيعه كان الثمن بينهما نصفين ولو لم يحجز الشريك ببيعه وأخذ من المشتري نصف ما باع فأراد المشتري أن يرجع على البائع فقبضه الشريك له ذلك ولكنه بالخيار ان شاء رجح نصف الثمن على البائع وان شاء ترك البيع \* رجل باع ثوبا من رجل ولم يقبضه المشتري حتى باعه البائع من رجل آخر بفصل عشرة دراهم ثم أجاز المشتري بيع البائع لاتصيح اجازته لانه بيع مالم يقبض \* رجل باع أمة وفي بطنها ولد فسد أو هوى به لرجل آخر فأجاز الموصى له بالولد



البيع قال أبو يوسف رحمه الله تعالى تصح إجازته ولا يكون له شيء من الثمن إذا ولدته بعد قبض المشتري وإن ردت قبل القبض فأجاز صاحب الولد البيع جاز ويكون له حصة من الثمن والمشتري بالخيار إن شاء نقض البيع وإن شاء أجاز \* دار لرجل وبنواها لآخر باعها أحدهما بأذن الآخر بثمن واحد ثم احترق بعض البناء قبل القبض خيرا المشتري إن شاء أخذ الدار بجميع الثمن وبقي سهم الثمن على قيمة البناء \* وجعل على قيمة الأرض فما أصاب البناء يكون لصاحب البناء وما أصاب الأرض يكون لصاحب الأرض وإن هدم

كل البناء أو غرق أو احترق خيرا المشتري إن شاء أخذ الأرض بحصتها من الثمن ولا شيء لصاحب البناء قال وهذا بمنزلة مالو جاء رجل واستحق البناء ونحوه تطرح حصة البناء من الثمن وكذلك هناو الشجر في هذا بمنزلة البناء \* رجل أوصى لرجل بشاة ولا آخر بوصفها ومات الموصى فباع صاحب الشاة الشاة كان الثمن كله لصاحب الشاة ولا شيء لصاحب الصوف قال لأن الصوف على ظهر الشاة لا يباع فلو جعل للصوف قسطا من الثمن فسد البيع \* وكذا الشاة وما في بطنها بخلاف البناء والشجر \* رجل باع عبدا رجلا بغير إذنه فبلغ المولى يبيعه فقال للبائع وهبت لك الثمن أو قال تصدقت به عليك فهو إجازة البيع إن كان العبد قائما \* جارية بين رجلين باعها أحدهما بغير إذن الشريك وقبضها المشتري فاعتقها ثم أجاز الشريك البيع لا يجوز البيع في حصته \* رجل باع عبدا رجلا بغير إذنه بمائة درهم فباع المشتري إلى مولا وأخبره أن فلانا باع عبده بكذا فقال المولى إن كان باعك بمائة درهم فقد أجزت قال نعم رحمه الله تعالى إن كان فلان باعه بمائة درهم أو أكثر فهو جائز وإن كان باعه بأقل من مائة لا يجوز وكذا لو باعه بمائة دينار لا يجوز البيع وإجازته تكون على الوصف الذي ذكره وكذا لو قال إن كان باعك بمائة درهم فهو جائز فهو على ما وصفنا

رحم الله تعالى لو حلف ليقطع هذا الثوب قميصين فقطع منه قميصا واحدا وخاطه ثم فتنقه ثم خاطه مرة أخرى قال يحنث \* ولو حلف لخيطن منه قميصين لم يحنث ولو قال لا قطع من قميصين فقطع منه قميصا فخاطه ثم فتنقه ثم قطعه قميصا آخر غير ذلك التقطيع قال لا يحنث كذا في محيط السرخسي \* ولو حلف على قميص ليقطع منه قباء وسراويل فلبسه أو لم يلبسه ثم قطع من القباء سراويل فانه قد حنث في عينه حين قطع القميص وفي الزيادات عبده حر إن لم يجعل من هذا الثوب قباء وسراويل ولا يسه له فجعله كله قباء وخاطه ثم نقض القباء وخاطه سراويل لا يحنث الآن يكون عني أن يجعل من بعضه هذا ومن بعضه هذا وهو على الحالة الأولى كذا في البدائع \* ولو حلف أن لا يلبس هذا القميص ونقضه ثم استأنف خياطته ولبسه ذكر القدرى رحمه الله تعالى أنه يحنث في عينه وهكذا كره في النوادر \* وكذا القباء والجبة لأن اسم القميص والقباء والجبة لا يزول بنقض الخياطة يقال قميص مفتوق وكذا لو حلف أن لا يركب هذه السفينة فنقضت وصارت خشبيا ثم أعيدت سفينة فركبها ذكر في النوادر أنه يكون حائشا ذكر في الجامع أنه لا يحنث لانه لا يعود قميصا ولا قباء ولا سفينة إلا بصناعة حاذقة ولو حلف أن لا يلبس هذه الجبة وهي محشوة فترع حشوها وجعل لها حشوا آخر وليس كان حائشا وكذا لو كانت الجبة مبطنة فترع بطانتها وجعل لها بطانة أخرى وليس كان حائشا لأن اسم الجبة لا يزول عنها بترع الحشو والبطانة \* رجل حلف أن لا ينام على هذا الفراش فأخرج منه الحشو ونام عليه قال لا يكون حائشا لأن الفراش الذي ينام عليه لا يكون بدون الحشو ولو أخرج ما فيه من الصوف أو القطن ونام على ذلك الصوف أو المحلوج لا يحنث في عينه لأن مجرد الحشو لا يسمى فراشا كذا في فتاوى قاضيان \* امرأة حلفت أن لا تلبس هذه المقنعة فاتخذ منها علم للغزاة ثم نقض ورد عليها فتنقضت تحنث كذا في خزائن المفتين \* قال في الجامع وإذا حلفت المرأة لا تلبس هذه المحفة فخط جانبها وجعلت درعا وجعلت لها حجابا وكين فلبستها لا تحنث في عينها ولو قطعت الخياطة وترع عنها السكبان والجيب حتى عادت لمحفة فلبستها حنث في عينها لانه عاد الاسم لا بسبب جديد قائم بالعين وهذا بخلاف ما لو قطعت المحفة ونخيطت قميصا ثم نقضت الخياطة والترتيب ونخيط بعضها ببعض حتى عادت لمحفة ولبستها لا تحنث في عينها \* في القدرى حلف على شقة خبز عينها لا يلبسها فنقضت وغزلت وجعلت شقة أخرى فلبسها لم يحنث \* إذا حلف لا يجلس على هذا البساط فخط جانباه وجعل آخر جالسا عليه لا يحنث في عينه فان فتقت الخياطة حتى عاد بساطا فجلس عليه حنث في عينه ولو كان قطع البساط وجعل آخر جين ثم فتنقهما وخاط القطع وجعلهما بساطا ثانيا ثم جلس لم يحنث وإن عاد الاسم \* قال مشايخنا رحمهم الله تعالى هذا إذا كان الخرجان بحيث لو فتق كل واحد منهما لا يسمى بساطا على الأفراد فاما إذا كان كل واحد منهما يسمى بساطا فاذا فتقتهما وخاط أحدهما بالآخر وجلس عليه يحنث في عينه كذا في المحيط \* ولو حلف لا يجلس على الأرض لا يحنث الآن يجلس عليها وليس بينه وبينها غير ثيابه فان كان بينه وبين الأرض حصيرا أو بوري أو بساط أو كرسي لم يحنث ولو حلف لا يجلس

على ولو كان المولى قال إن كان باعك بمائة درهم أجزت ذلك لم يجوز ولا يكون ذلك إجازة بل يكون عدة فان باعه بعدها فإن شاء أجاز وإن شاء لم يجوز وهذا لا يكون إجازة لما مضى \* رجل غصب عبدا وباعه ودفعه إلى المشتري ثم إن الغاصب صالح المولى من العبد على شيء قال محمد رحمه الله تعالى إن صالح المولى والداني كان ذلك بمنزلة أخذ القيمة من الغاصب فينفذ بيع الغاصب وإن صالحه على شيء من العروض

كان هذا بمنزلة البيع من الغائب فيبطل بيع الغائب \* رجل باع عبداً رجل بغير أمره ثم اشترى العبد من مولاه ثم أقام البائع البيعة أنه اشترى العبد من مولاه بعبده أو ورثه بعد البيع قال محمد رحمه الله تعالى تقبل بينته ويبطل البيع الأول ومن البيع الموقوف بيع الصبي المحجور الذي يعقل البيع والشراء يتوقف بيعه وشراؤه على اجازة والده أو وصيه أو جده أو القاضي \* وكذا الممتوه والصبي المحجور إذا بلغ سفهاً يتوقف بيعه وشراؤه على اجازة الوصي أو القاضي (١٤٣) والعبد المحجور إذا باع شيئاً من مال المولى أو مما وهبه أو اشترى شيئاً يتوقف

ذلك على اجازة المولى \* والرجل إذا باع عبده المأذون المدين بغير اذن الغرماء يتوقف على اجازة الغرماء وقال بعض المشايخ رحمه الله تعالى يبعه بغير اذن الغرماء فاسد لان محمداً رحمه الله تعالى قال في الكتاب يبعه باطل والصحيح أنه موقوف ومعنى قوله باطل أي سميطل \* وإذا باع المولى المأذون من غير اذن الغرماء وقضى الثمن فهلك عنده ثم أجاز الغرماء يبعه صححت اجازتهم وبهلك الثمن على الغرماء وان أجاز بعضهم البيع ونقض بعضهم بحضرة العبد والمشتري لا تصح الاجازة ويبطل البيع ومن البيع الموقوف إذا باع المريض في مرض الموت من وارثه عينا من أعيان ماله ان صح جاز يبعه وان مات من ذلك المرض ولم يجز الوارثه يبطل البيع ومنه المراد إذا باع أو اشترى يتوقف ذلك ان قتل على رده أو مات أو لحق بدار الحرب بطل تصرفه وان أسلم جاز ونفذ يبعه \* ومنه الراهن إذا باع الرهن أو أجاز أو باع المستأجر يتوقف ذلك على اجازة المرتهن والمستأجر في أصح الروايات إلا أن المرتهن يملك نقض البيع ويملك اجازته والمستأجر يملك الاجازة ولا يملك النقض فان لم يجز المستأجر حتى انقضت الاجازة بينهما نفذ البيع

على هذا الفراش أو هذا الحصير أو هذا البساط فجعل عليه مثله ثم جلس عليه لم يحنت كذا في البدائع \* حلف لا ينام على هذا الفراش فجعل فوقه فراشاً آخر فنام عليه لا يحنت كذا في البحر الرائق \* وأجمعوا على أنه لو حلف لا ينام على هذا الفراش فجعل فوقه قراماً ومحبساً حنت \* ولو حلف لا يجلس على هذا السرير أو على هذا الدكان أو لا ينام على هذا السطح فجعل فوقه مصلًى أو فراشاً أو بساطاً ثم جلس فيه حنت فلو جعل فوق السرير سريراً أو بنى فوق الدكان دكاناً أو فوق السطح سطحاً آخر لم يحنت كذا في البدائع \* من حلف لا يلبس حلياً فلبس خاتم ذهب يحنت ولو لبس عقد لؤلؤ غير مرصع يحنت عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يحنت ومتى كان فيه ترصيع يحنت اتفاقاً وعلى الخلاف إذا لبس عقد زبرجد أو زمر غير مرصع وقولهما أقرب إلى عرف ديارنا فيبقى بقولهما لان التحلي به على الانفراد معتاد ولو لبس لخللاً أو دمسلاً أو سواراً يحنت سواء كان من ذهب أو فضة كذا في الحكاكي \* ولو حلفت المرأة أن لا تلبس حلياً فلبست خاتم فضة لا تحنت وهذا هو ظاهر الرواية وقالوا هذا إذا كان مصوغاً على هيئة خاتم الرجال أما إذا كان مصوغاً على هيئة خاتم النساء محاله فص تحنت وهو الأصح كذا في المحيط \* وتاج الملك ليس بحلى وتاج النساء حلى والقلب والقلادة حلى كذا في التمرثاشي \* حلفت المرأة لا تلبس المكعب فلبست اللالك فقد قيل ان سمي اللالك في العرف والعادة مكعباً يلزمها الحنت والافلا كذا في المحيط \* رجل حلف أن لا يلبس حلياً فلبس سيفاً محلى أو منطقة مفضة لا يكون حائثاً وهو على حلى النساء كذا في فتاوى \* قاضيان ولو حلف لا يلبس درعاً ولا نيسة فلبس درع حديد أو درع امرأة حنت فان نوى أحدهما لا يحنت بالآخر كذا في محيط السرخسي \* إذا حلف لا يلبس سلاحاً فقلد سيفاً أو تنكب قوساً أو ترسم يحنت قالوا إذا كانت اليمنى بالفارسية بان قال (١) سلاح نبوشم يحنت في هذه الأشياء فلو لبس درعاً من حديد يحنت كذا في المحيط \* الأصل في اللباس أن اسم الثوب لا يتناول ما دون الأزار والسلاح الدرع والسيف والقوس دون السكين وحديد غير مصنوع كذا في العتايبة والله أعلم بالصواب

(الباب الحادي عشر في اليمين في الضرب والقتل وغيره)

لو حلف أن لا يضرب رجلاً فضر به بعد ما مات لا يحنت كذا في شرح الطحاوي \* رجل حلف أن لا يضرب عبده فامر غيره فضر به المأمور حنت وان نوى الخالف أن لا يلبس ذلك بنفسه دين في القضاء ولا يحنت \* ولو حلف على حو لا يضربه فامر غيره فضر به المأمور ولا يحنت إلا أن يكون الخالف قاضياً أو سلطاناً كذا في الظهيرية \* ولو حلف لا يضرب ولده فامر غيره حتى يضربه لم يحنت إلا بكذا في المحيط \* وإذا حلف الرجل ليضرب عبده مائة سوط ولا نية له فضر به مائة سوط تخفف فانه يبر في يمينه قالوا هذا إذا ضربه ضر ياتلم به أما إذا ضربه بحيث لا يتالم به لا يبر ولو ضربه بسوط واحد له شععتان خمسين مرة كل مرة تقع الشععتان على بدنه يبر في يمينه وان جمع

(١) لا ألبس سلاحاً

السابق وكذا المرتهن إذا لم يفسخ البيع حتى فلك الرهن نفذ البيع \* ولو كانت الاجازة طويلة فباع ثم جاء أيام الفسخ نفذ يبعه عند أكثر المشايخ وكان المستأجر أن يجلس المستأجر لاستيفاء الاجرة المحجلة فان كان المستأجر محلاً لا يحتمل الهلاك فهلك عند المستأجر بعد الحبس لا يسقط الدين بخلاف الرهن \* وكذا الرجل إذا دفع أرضه مزراعاً مدة معلومة على أن يكون البذر من قبل التماسل وزرعها العامل أو لم يزرع فباع صاحب الأرض أرضه يتوقف البيع على اجازة المزارع \* الراهن إذا باع الرهن ثم باع من آخر فأجاز المرتهن



بيع الاول والثاني نفذاً جاز \* والا جاز اباغ المستاجر ثم باعه نانياً من رجل آخر فجاز المستاجر البيع الاول والثاني نفذاً البيع الاول وبطل الثاني \* ولو باع الراهن الرهن ثم رهن عند آخر أو آخر أو وهب وسلم فجاز المرتهن الاول الرهن الثاني أو الاجارة أو الهبة نفذاً البيع وبطل ما سواه \* ومن البيوع الموقوفة البيع بشرط الخيار (باب الخيار) الخيارات أنواع منها خيار ارجازة عقد الفضولي وقد ذكرنا \* ومنها خيار الشرط (١٤٤) وخيار الرقبة وخيار العيب ومنها خيار تفرق المعقود عليه بهلاك البعض قبل القبض والاستحقاق \* أما خيار الشرط

الاسواط جمعاً وضربه بها ضربة أو ضربتين بعرض الاسواط لا يبرئ وان ضربه برأس الاسواط ينظر ان كان قد سوى رؤوس الاسواط قبل الضرب حتى اذا ضربه ضربة أصابه رأس كل سوط بر في يمينه وأما اذا اندس بعض الاسواط في البعض فالتابع يقع البر بقدر ما أصابه وما اندس من الاسواط لا يقع به البر وعليه عامة المشايخ ورحمهم الله تعالى وعليه الفتوى هكذا في الذخيرة \* رجل حلف بالله أن يضرب ابنته الصغيرة عشرين سوطاً فإنه يضربها بعشرين شمرًا أو هو السعف وهو ما صغر من أعصان النخل كذا في الظهيرية \* رجل قال والله لو أخذت فلاناً لضربه مائة سوطاً فآخذه وضربه سوطاً واحداً أو سوطين قال هذا على الايدى لا يحنت في يمينه في الحال كذا في الذخيرة \* رجل حلف أن لا يضرب امرأته فقرصها أو عضها أو خنقها أو مدشعرها فآخذاً وجعها حنت في يمينه قالوا هذا اذا لم يكن في الملاعبة وان كان في الملاعبة لا يحنت وهو الصحيح وكذا لو أصاب رأسها في الملاعبة فادماها لا يحنت وقيل هذا اذا كانت اليمين بالعربية فان كانت بالفارسية لا يحنت في جميع ذلك والصحيح أنه يكون حائثاً اذا كان على وجه الغضب وان تنفس شعرها تسكماً وافيةً والصحيح أنه يكون حائثاً اذا كان في الغضب وان دفعها ولم يوجعها لا يحنت كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو حلف العربي بالفارسية بذلك ينبغي أن يستل العربي فان أراد به ما يريد بالضرب العربي ووضع (٢) زدن موضع لفظ الضرب فهو كالو حلف بالعربية وان أراد به ما يريد بالعربية فهو كالو حلف بالفارسية وان لم يعلم حينئذ تعتبر اللغة التي حلف بها وكذلك لو حلف فارسي بالعربية كذا في الذخيرة \* واذا قال ان ضربتك طالق فضرِبَ أمته فأصابها ذلك كفي مجموع النوازل أنه يحنت هكذا كان يفتي الشيخ الامام طهير الدين المرعشي رحمه الله تعالى وقيل بأنه لا يحنت هكذا ذكره الباقر رحمه الله تعالى في فتاواه وهو الاظهر والاشبه \* واذا حلف لا يضربها فنفذ ثوبه فأصاب وجهها فآخذاً كفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى أنه لا يحنت كذا في المحيط \* رجل قال لامرأته ان لم تضربك حتى أتركا لاجية ولا ميتة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هذا على أن يضربها ضرباً موحداً سديداً فاذا فعل ذلك بر في يمينه \* ورجل حلف لا يضرب ابنه بالسياط حتى يموت أو حتى يقتل فهو على المبالغة في الضرب كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو حلف لا يضربنه حتى يغشى عليه أو يبول أو حتى يمكي أو حتى يستغيث فلم توجد حقيقة هذه الاشياء لا يبر كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لا يضربنه بالسيف حتى يموت لا يبر حتى يموت كذا في الخلاصة \* واذا قال والله لا يضربك بالسيف ولا نية له فضر به بعرض السيف بر في يمينه وان كانت نية على الحدة فهو على الضرب بالحدة وان ضربه في غمده ولا نية له لم يبر في يمينه وان قطع السيف غمده ونزع الحدة وجرح المحلوف عليه بر في يمينه واذا حلف لا يضرب فلاناً بالغاس فضر به بمقبض الغاس فارسيته دسسته \* قبل لا يحنت كذا في الذخيرة \* ولو قال لأضربك بالسوط أو بالسيف فضر به بسوط أو بسيف وقال فويت سيفاً أو سوطاً عبر هذا يدين في الفضا لانه نوى ما يحتمله كلامه والامر بينه

٢ معناه اضرب

والاستحقاق \* أما خيار الشرط يصح البيع بشرط الخيار لاحد المتعاقدين أو لهما جميعاً عندنا وكذلك خيار الشرط للاجنبي جائز عندنا وهو مؤقت بثلاثة أيام أو أقل \* وان شرط الخيار أكثر من ثلاثة أيام فسد البيع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كالو شرط الخيار أبداً وقال صاحباه اذا ذكر وقتاً معلوماً شهراً أو سنة أو أكثر جاز \* وان شرط الخيار الى الليل أو الى وقت الظهر أو الى ثلاثة أيام كان له الخيار في جميع الليل ووقت الظهر وثلاثة أيام ولا ينتهي الخيار ما لم تمض الغاية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه لا تدخل الغاية في الخيار \* ولو شرط الخيار لهما جميعاً لا يثبت حكم العقد أصلاً وان كان الخيار واحداً لهما لا يثبت حكم العقد في حق من له الخيار حتى لو كان الخيار للبائع لا يخرج المبيع عن ملكه عند ما يخرج الثمن عن ملك المشتري ولا يدخل في ملك البائع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول صاحباه يدخل \* ولو كان الخيار للمشتري لا يخرج الثمن عن ملكه في قولهم ويخرج المبيع عن ملك البائع ولا يدخل في ملك المشتري في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يدخل \* بيان ذلك في مسائل منها

اذا باع عبد بجارية على أن باع العبد بالخيار ثلاثة أيام فاعتق البائع العبد في الايام الثلاثة نفذاً عتاقه في قواهم وبطل البيع لانه اعتق ملك نفسه وان اعتق الجارية جاز ويكون اسقاطاً للخيار ويتم البيع وان أعتقه ما في كلام واحد نفذاً عتقه فيها ويغرم قيمة الجارية بما عتق ولا ينفذ عتاق المشتري لاني العبد ولا في الجارية أما الجارية لانها خرجت عن ملكه عندهم وأما العبد لانه لم يخرج عن ملكه بانه ولو كان الخيار للمشتري كانت الاحكام على عكس هذا \* ولو كانت الجارية في عتاق العبد والخيار

لبائع العبد لا تعتق الجارية ولو كانت زوجه لا يقصد الشكاح بينهما لانهما تدخل في ملكه في قول أبي حنيفة ورجسه الله تعالى ولكنه لو اعتقها نفذ اعتاقه فيها ويكون ذلك اسقاط الخيار \* ولو قال لعبد ان اشتريتك فانت حر ثم اشتراه على أنه بالخيار ثلاثة أيام عتق عليه في قولهم جميعا وسقط خياره والمسئلة بفرعها مرفوعة ولو كان البيع بشرط الخيار لهما فانت أحدهما الزم البيع في جانبته والاخر على خياره وخيار الشرط لا يورث عندنا \* رجل باع عبدا بثمن في الذمة على (١٤٥) أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم وهب الثمن من

المشتري في مدة الخيار أو أبرأه عن الثمن أو اشترى من المشتري شيئا بذلك الثمن يصح شراؤه وأبرأه وهبته ويبطل خياره لأن الثمن في الذمة بمنزلة القرض \* ولو اشترى من غير المشتري شيئا بذلك الثمن يبطل خياره ولا يجوز شراؤه ولو كان الثمن ديناً فأوفاه المشتري فقبض وتصرف فيه لا يبطل خياره وكذا لو كان الخيار للبائع فدفع المبيع الى المشتري لا يبطل خياره وكذا لو كان الخيار للمشتري فأبرأه البائع عن الثمن لا يصح أبرأه في قول أبي يوسف ورجسه الله تعالى وقال محمد بن حنبل رحمه الله تعالى اذا تم البيع بينهما يمضي مدة الخيار أو باسقاط الخيار في المدة ينفذ ابراء البائع \* ولو كان الخيار للبائع أو المشتري فقال من له الخيار ان لم أفعل كذا اليوم فقد أبطلت خيارى كال ذلك باطلا ولا يبطل خياره \* وكذا لو قال في خيار العيب ان لم أوده اليوم فقد أبطلت خيارى ولم يردده اليوم لا يبطل خياره ولو لم يقل كذلك ولكنه قال أبطلت خيارى غدا أو قال أبطلت خيارى اذا جاء غدا فجاء غدا ذكر في المنتقى أنه يبطل خياره قال وليس هذا كالأول لأن هذا وقت يجزى لا محالة بخلاف الأول \* رجل باع جارية على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم اعتقها أو دبرها أو كاتنها أو وهبها وسلم أو

وبين ربه كذا في محيط السرخسى \* في المستق عن محمد بن حنبل رحمه الله تعالى اذا قال لغلامه ان لم أضربك مائة سوط فانت حر فبات الغلام قبل أن يضربه ذلك مات حرا وعنه اذا قال والله لا أضربك فلانا نحسين اليوم وهو يعني سوطا بعينه فربه بغيره ومضى الوقت قال باى شيء ضرب به ففسد خرج عن اليمين ونيتة باطلة كذا في المحيط \* ولو حلف على الضرب بالسوط فضرب وقصد لقه في ثوب لا يبر \* لا يبر به بنصل هذه الشفرة أو يزوج هذا الرمح فتزغ النصل والزج وجعل آخر وضربه به لا يحث \* لا أمس شعره فخلق ثم نبت آخر ففسه أو لا أمس سنة فنبت آخر حث كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال ان ضربت بك الابد أو ابدا أو الدهر ففعل ذلك ساعة يحث \* ولو قال ان لم أضربك شهرا فعبدى حر فهذا على ترك هذا الفعل بوصف الامتداد من حين حلف الى أن يمضي الشهر فان فعل ساعة من الشهر لم يحث وان تركه شهر من حين حلف حث هكذا في شرح الجامع الكبير للحميري \* ولو قال لامرأته ان لم أضربك اليوم فانت طالق وأراد أن يضربها فقالت ان من عضوك عضوى فعبدى حر فضر بها الرجل بحشيش من غير أن يضع يده عليها لم يحث \* ولو قالت ان ضربتني فعبدى حر فالحيلة في ذلك أن تبسح المرأة عبدا من ثقبه ثم يضربها الزوج ضربا خفيفا في اليوم فيبر الزوج وتفصل بين المرأة الى جزاء كذا في الظهيرية \* وان قال ان لم أضرب ولدك اليوم على الارض حتى ينشق نصفين وبالغ في ضربه فلا يصح أنه لا يحث كذا في الينابيع \* رجل قال لغيره ان مت فلم أضربك فكل مملوك لي حرفات ولم يضربه لم يعتقوا ولو قال ان لم أضربك فبات قبل الضرب حث في آخر جزء من اجزاء حياته \* ولو قال لعبده ان لم أضربك حتى أموت أو قميأيني وبين أن أموت فلم يضربه حتى مات لا يعتق العبد \* رجل أراد أن يضرب ولده فحلف أن لا يمنعه أحد عن ضربه فغضه انسان بعد ما ضربه خشبة أو خشبتين وهو يريد أن يضربه أكثر من ذلك قالوا حث في يمينه لان مراده أن لا يمنعه أحد حتى يضربه الى أن يطيب قلبه فاذا منعه عن ذلك حث في يمينه كذا في فتاوى قاضى خان \* والاصل ان حتى للغاية فتحمل عليهما ما أمكن بان يكون ما قبلها قابلا للامتداد ويكون مدخولها مقصودا ومؤثران في انهاء المحلوف عليه فان تعذر تحمل على لام السبب ان أمكن بان يكون العقد على فعلين أحدهما من جهته والاخر من جهة غيره ليصلح أحدهما جزاء للاخر فان تعذر تحمل على العطف ومن حكم للغاية أن يشترط وجودها للبرهان أفلح عن الفعل قبل للغاية يحث \* ومن حكم السبب أن يشترط وجوده ما لا يصلح سببا لوجود المسبب \* ومن حكم العطف أن يشترط وجوده ما لا يبره كذا في المحيط \* ولو قال رجل لا تخران لم أخبر فلانا بما صنعت حتى تضربني فعبدى حر فان خبره ولم يضربه بر وكذا لو قال ان لم آتاك حتى تغديني أو ان لم أضربك حتى تضربني فاتاه ولم يغده أو ضربه فلم يضربه بر \* وان قال ان لم ألارمه حتى يقضيني حتى أو ان لم أضربه حتى يدخل الليل أو حتى يصبح أو حتى يشفع زيد أو حتى ينهاني أو حتى يشتكى بدى فشرط البر الملازمة والضرب الى وقت وجود للغاية فاذا لم توجد بان ترك الملازمة قبل القضاء أو ترك الضرب

( ١٩ - ( الفتاوى ) - ثانى )

وهن وسلم أو أحر كان ذلك نقضا للبيع وكذا اذا فعل بالمبيع ما يدل على استبقاء المالك بان باشرها أو وطئها أو قبلها بشهوة أو نظر الى فرجها بشهوة كان ذلك نقضا للبيع علم الاخر بذلك أو لم يعلم \* ولو كان الخيار للمشتري ففعل شيئا من ذلك كان ذلك امضاء للبيع وكذا في خيار الرقبة والعيب \* ولو قال المشتري قبلتها بغير شهوة كان القول قوله ولا يبطل خياره والنظر الى الفرج من غير شهوة لا يكون اطلاعا للبيع ولا اسقاطا للخيار \* ولو قبلته الامة بشهوة بطل خياره في قوله



أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا ان أقر المشتري أنها قبلته بشهوة وقال محمد رحمه الله تعالى بفعل الأمة لا يبطل الخيار الا اذا قبلته فتر كلها ولم يمنعها وان ادخلت فرجه في فرجها وهو كاره أو مطاوع بطل خياره عند الكل \* من له الخيار اذا أجاز البيع وأسقط الخيار جاز على كل حال كان صاحبه حاضرا أو غائبا \* وأما اذا فسخ البيع ان كان صاحبه حاضرا جاز وان كان غائبا يتوقف فسخه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ان علم صاحبه (١٤٦) بذلك في مدة الخيار حاز وقال أبو يوسف والشافعي رحمه الله تعالى يجوز الفسخ

على كل حال كما يجوز امضاء البيع هذا اذا كان الفسخ بالقول فان كان بالفعل جاز كما قال أبو يوسف والشافعي رحمه الله تعالى \* وفي الاجارة الطويلة اذا فسخ أحدهما في أيام الخيار عند غيبة الآخر قالوا يجوز وأخذوا في ذلك بقول أبي يوسف والشافعي رحمه الله تعالى \* ولو كان الخيار للمشتري ففسخ أحدهما بغير محضر من صاحبه لا يجوز فسخه \* رجل اشترى شيئا على أنه بالخيار ثلاثة أيام وقبض المبيع باذن البائع ثم أودعه البائع فهلك عند البائع في مدة الخيار بطل البيع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحبه ورحمه الله تعالى يتم البيع ويتقرر الثمن على المشتري \* ولو كان الخيار للبائع وسلم المبيع الى المشتري ثم ان المشتري أودعه البائع فهلك عند البائع في مدة الخيار بطل البيع عند الكل \* ولو كان البيع بائنا فقبض المشتري المبيع باذن البائع أو بعيراذنه والثمن حال أو مؤجل ولا يشتري خيار رؤية أو عيب فأودعه البائع فهلك عند البائع تم البيع ولزمه الثمن عند الكل \* رجل باع شيئا على أنه بالخيار ثلاثة أيام وسلمه الى المشتري ثم غصبه من المشتري لم يكن ذلك فسخا للبيع ولا بطلا للخيار \* رجل

قبل وجود هذه الاشياء حنت لان حتى ههنا للغاية لان الملازمة مما يعتد وكذا الضرب بطريق التكرار ولو نوى الجزاء صدق ديانة لا قضاء لانه نوى المجاز ولو كان الفعلان من واحد بان قال ان لم آتك اليوم حتى أتغدي عندك أو حتى أضربك أو قال ان لم تأتني اليوم حتى تتغدي عندي فعبدى حرف شرط البر وجودهما حتى اذا أتاه فلم يتغدى ثم تعدى من بعد بلا تراخ فقد بر وان لم يتغدى أصلا حنت لتعذر الحل على للغاية كذا في الكافي \* ولو قال لامرأته كلما ضربتك فانت طالق فضربها بكفه فوقعت الاصابيح متفرقة لا تطلق الا واحدة وان ضربها بيديه جميعا طلقت ثنتين كذا في محيط السرخسي \* رجل قال لعبدته ان لقيتك فلم أضربك فامرأتني طالق فرأى العبد من قدر ميل أو على ظهر بيت لا يصل اليه لا يحنت كذا في الفتاوى الكبرى \* ان رأيت فلانا لضربه فالرؤية على القرب والبعد والضرب في أي وقت شاء الا اذا عني به الفور كذا في المحيط في مسائل الرؤية \* ولو قال ان رأيتك فلم أضربك فراه والخالف مريض لا يقدر على الضرب حنت كذا في الظهيرية \* ولو شاحته امرأته لاجل الجارية فقال ان وضعت يدي على رأسها فاضرب يده على رأسها في العصب لم يحنت كذا في العتايبة \* اذا حلف ليضربن غلامه في كل حق وباطل ولا نية له فعنى هذا ان يضرب كلما شكى اليه بحق أو باطل ولا يحتمل الضرب في هذا على حال وجود الشكاية ولو نوى الحال فهو على ما نوى ولو شكى اليه فضربه ثم شكى اليه في ذلك الشيء مرة أخرى فليس عليه أن يضربه للشكاية الثانية كذا في المحيط \* رجل حلف ليضربن فلانا ألف مرة فهذا على أن يضربه مرارا كثيرة \* ولو حلف ليقتلن فلانا ألف مرة فهو على شدة القتل كذا في فتاوى قاضخان \* حلف ليضربن فلانا أو وليكامن فلانا أو فلان ميت فان كان لا يعلم بموته فلا يحنت عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وان كان يعلم بموته فنعقد يمينه ويحنت من ساعته بالاجماع كذا في المحيط \* رجل قال لغيره ان ضربتني ولم أضربك فهذا على أن يضرب الخالف قبل المحلوف عليه فان نوى بعده فهو على الفور كذا في فتاوى قاضخان \* اذا قال الرجل لغيره أي عبيدي ضربته يا فلان فهو حرف ضربهم جميعا لا يعتق الا واحد منهم ولو قال أي عبيدي ضربك يا فلان فهو حرف ضربهم جميعا معتقوا في المسألة الاولى اذا كان يعتق واحد من العبيد ينظر ان كان الضرب بصفة التعاقب يعتق الاول وان كان دفعة واحدة عتق واحد منهم وكان اختيار التعيين للمولى \* اذا قال كل عبيدي ضربته فهو حرف ضرب الكل عتق الكل ولو ضرب البعض عتق البعض كذا في المحيط في الفصل السابع والعشرين في المتفرقات \* ولو قال من ضربته من عبيدي فهو حرف ضربهم جميعا معتقوا جميعا عندهما والا واحدا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في فصل اليمين تقع على الواحد \* لو قال ان ضرب هذا العبد أحد فامرأته طالق فاليمين على الخالف وغيره ولو قال ان ضرب رأسي هذا أحد فاليمين على غير الخالف \* رجل أراد ضرب انسان فقال رجل ان ضربته فعبدى حرف ترك ضربه ثم ضربه بعد ذلك لم يحنت وانما يقع هذا على الفور كذا في

#### السراجية

با عبيدا على أنه بالخيار ثلاثة أيام على أن يستعله ويستخدمه جاز وان فعل ذلك لا يبطل خياره \* ولو باع كرماعلى أنه بالخيار ثلاثة أيام على أن يأكل من ثمره لا يجوز البيع لان العلة والمنفعة لا يبقا لها الثمن فلم يكن متلفا جزأ من المبيع بخلاف الثمر \* رجل اشترى شيئا وقبضه ثم قال له البائع عد أيام أنت بالخيار فله الخيار مادام في المجلس ويكون هذا بمنزلة قوله لك اقالة هذا البيع \* ولو قال آتيت بالخيار ثلاثة أيام فله الخيار ثلاثة أيام كما قال هو الصحيح \* رجل اشترى شيئا وشرط الخيار لنفسه ولم يوقف

في رمضان على أنه بالخيار ثلاثة أيام  
بعد شهر رمضان ففسد العقد في  
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن  
عنده ما قبل الشهر يكون داخلا  
في الخيار فيصير بمنزلة شرط الخيار  
أو بعة أيام فيفسد العقد عنده  
وقال محمد رحمه الله تعالى له الخيار في  
رمضان وثلاثة أيام بعد رمضان  
ويجوز البيع \* وكذا لو كان  
الخيار للبائع على هذا الوجه ولو  
شرط المشتري على البائع فقال  
لا خيار لك في رمضان ولك الخيار  
ثلاثة أيام بعد رمضان أو قال البائع  
لمشتري لا خيار لك في رمضان  
لك الخيار ثلاثة أيام بعد مضي  
رمضان ففسد البيع عند الكل  
لأنه لا وجه لتصحيح هذا العقد \*  
حل اشترى عبدا على أنه بالخيار  
ثلاثة أيام لا يكون للبائع أن يطالبه  
بثمن قبل سقوط الخيار \* رجل  
اشترى شاة أو بفرة على أنه بالخيار  
ثلاثة أيام فلب لبهار وى أبو  
سفيان عن أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى أنه لا يبطل خياره وقال أبو  
سفيان رحمه الله تعالى لا يبطل خياره  
في شرب اللبن أو يستهلك \* ولو  
اشترى جارية على أنه بالخيار ثلاثة  
أيام وقبضها فدعاها إلى فراشه قبل  
مضي المدة لا يبطل خياره وكذا لو  
اشترى خيارا للبائع فدعاها إلى فراشه  
قبل خياره ولو باع رحي على  
الخيار ثلاثة أيام فطعن البائع  
أن كان فسخا للبيع ولو كان

الخيار للمشترى مطعن فيها يعرف مقدار الطعن لا يسقط خياره وان زاد على ذلك عمق قلة الماء أو كثرته بطل خياره \* وذ كرا المقية أبو جعفران ما زاد على يوم وليلة كثير يبطل خياره وما دون ذلك قليل لا يبطل خياره \* ولو اشترى ثوبا على أنه بالخيار أو خادما فليس الثوب واستخدم الخادم مرة لا يبطل خيار الشرط وان استخدم مرتين أو لبس الثوب مرتين أو كانت دابة فركبها مرتين بطل خيار الشرط \* ولو ركب الدابة ليسقطها أو ليردها على البائع في القياس يبطل خياره وفي الاستحسان لا يبطل \* ولو باع عبدين على أنه



بالخيار فيهما وقبضهما المشتري ثم ان أحدهما أو استحق لا يجوز البيع في الباقي وان مرضيا على اجازة البيع لان البيع بشرط الخيار غير منعقد في حق الحكم فاذا هلك أحدهما كانت الاجازة في الباقي بمنزلة ابتداء العقد بالخصه فلا يجوز \* ولو قال البائع في حياة العبد من نقضت البيع في هذا بعينه أو نقضت البيع في أحدهما كان نقضه باطلا كما أنه لم يتكلم بالنقض وبقى الخيار فيهما \* وكذا لو باع عبدا واحدا على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم قال (١٤٨) نقضت البيع في نصفه كان باطلا كما أنه لم يتكلم به \* ورجل له دار فيهار جل يسكنها

باجر فباعها من رجل على أن المشتري بالخيار ثلاثة أيام ورضى به الساكن فطلب المشتري الآخر من الساكن في مدة الخيار كان ذلك امضاء للبيع \* ولو اشترى دارا وهو ساكن فيها على أنه بالخيار ثلاثة أيام فدام على السكنى لا يبطل خياره ولو ابتدأ السكنى بطل خياره \* رجل اشترى حارية على أنه بالخيار ثلاثة أيام وقبضها ثم جاء بجارية وقال هي التي قبضتها وأنكر البائع كان القول للمشتري وللبائع أن يملك الجارية ويطلبها لان المشتري حين ردها على البائع قدم لك الجارية منه فالبائع أن يرضى بهذا التملك وكذا القصار اذا رد ثوب نفسه على صاحب الثوب وقال هذا ثوبك وكذا الاسكاف \* رجل باع بيضا وكفري على أنه بالخيار ثلاثة أيام ففرج الفرج من البيض أو صار الكفري ثمرا في مدة الخيار بطل البيع لانه لو بقي من غير خيار يتضرر به البائع ولو بقي الخيار كان له أن يلزم المشتري بعد التعبر ولو كان الخيار للمشتري والمسئلة يحالها بقي خياره لان المشتري لا يتضرر ببقاء الخيار \* ولو اشترى فصلا شراء بائنا فصار حيا قبل القبض بطل البيع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يبطل في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى \*

لغيره ان رميت اليك في المسجد فعبدي حر يعتبر المكان في حق الخالف ولو قال ان رميتك في المسجد فعبدي حر يعتبر المكان في حق الخالف عليه كذا في الذخيرة \* واذا قال ان لم أحبس فلانا غدا عريانا جاعا فمسيه عريانا جاعا في الغد فمسيه آخر وأطعمه حنث كذا في الفتاوى الكبرى وهكذا في الخلاصة \* واذا حلف لا يعذب فلانا فمسيه لم يحنث الا أن ينوي ذلك هكذا ذكر في الفتاوى \* وهذا لان الحبس تعذيب قاصر فلا يدخل تحت اليمين \* وفي الفتاوى أيضا اذا دعا امرأته الى الفراش فابت فقالت انك تعذبني فقال ان عذبتك فانت طالق ثم جاءت الى الفراش فجامعها ان جامعها على كره منها فقد عذبها فطلق وان كانت طائفة لا تطلق كذا في الذخيرة \* رجل قال لامرأته ان لم أضربك أو قال ان لم أسوك فانت طالق ثلاثا فغاب عنها أشهر لم ينطق عليها وتزوج عليها فقال لها أهله اقد أساءك زوجك وأضربك فقالت ما أساءني ما أضربني فالقول قول المرأة ولا حنث عليه \* ولو قال ان أضربك أو قال ان أسأت اليك فانت طالق ففعل ذلك فاصدا اضارها حنث كذا في محيط السرخسي في فصل رجل حلف لا يقذف (١) اكرمر اسرزنش كنى فكذا يحنث باللاملة مشافهة (٢) اكرمر اسرزنش ينصرف الى المنة اذا احتملت القرينة والاعلى الضرب على الرأس \* لا يؤذى امرأته فأصابت النجاسة ثوبه فقال اغسله فابت فقال (٣) زهره دوران يشوي قيل لا يحنث وقال القاضي يحنث ربه يفتي كذا في الوجيز للكردي \* وفي القدوري عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لامرأته أنت طالق أو والله لا ضربن الخادم اليوم فضره في يومه فقد بر في يمينه ولم يقع الطلاق فان مضى اليوم قبل الضرب حنث فيتحير بين ان يقع الطلاق أو يلزم نفسه اليمين ولو قال في ذلك اليوم اخترت أن أوقع الطلاق لزمه وبطلت اليمين ولو قال في ذلك اخترت التزام اليمين وابطال الطلاق فان الطلاق لا يبطل ولومات الخادم قبل الضرب فهو مخير بين الطلاق والكفارة ولو كان الرجل هو الميت فقد وقع الحنث أو الطلاق وقدمات قبل ان يمين فلا يقع الطلاق ولها الميراث قال وهذا التحخير من حيث التدين يعني فيما اذا مات الخادم ولا يجبره القاضي على ذلك لانه لما كان مخيرا بين الكفارة والطلاق وأحدهما لا يدخل في الحكم لم يلزمه القاضي ذلك حتى لو كان مكان الكفارة طلاق امرأة أخرى يجبره القاضي حتى يبين لان الواقع طلاق لا محالة وانه يدخل في الحكم كذا في المحيط في الفصل الخامس \* رجل قال لغيره ان شمتك فعبده حر ثم قال له لا بارك الله فيك لا يعتق ولو قال ولا أنت ولا أهلك ولا مالك يعتق وهذا شتم كذا في الظهيرية \* رجل حلف لا يمتهم امرأته بشئ ثم قال لها (٤) خذ ادانك توجه كرده لا يحنث كذا في الخلاصة \* رجل حلف أن لا يقذف فلانا فقال له يا ابن الزانية حنث في يمينه هو المختار للفتوى لان في زماننا وديارنا بعد هذا قد قاله وان حلف أن لا يقذف أو لا يشتم أحدا فقد ذف ميتا أو شتم ميتا حنث كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو حلف اني (١) ان لم تنق (٢) ان ضربتني على رأسي أو معماه ان تمن علي (٣) اغسله رغما عنك (٤) الله يعلم ماذا فعلت

رجل اشترى عبدا شراء بائنا فقامت البيعة بينهما قال البائع للمشتري قد جعلتك بالخيار ثلاثة أيام بعد شهر خیر قال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يثبت الخيار من ساعته شهر او ثلاثة أيام وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يلحق الخيار كما قالوا بنفسه العقد \* ولو ألحقا بالعقد الصحيح مكان الخيار شرط فاسد ابطال الشرط ولا يفسد العقد في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يلحق الشرط الفاسد ويفسد البيع ولو ألحقا بالعقد الصحيح شرط جائزا أو خيارا جائزا يلحق في قولهم \* رجل

باع أرضاً على أنه بالخيار ثلاثة أيام وثلاثين يوماً ان البائع نقض البيع في الأيام الثلاثة تبقى الأرض مضمونة بالقيمة على المشتري وكان  
المشتري أن يحبسها لاستيفاء الثمن الذي دفعه إلى البائع فان أذن البائع بعد ذلك للمشتري في زراعة هذه الأرض سنة فزروها تصير الأرض  
أمانة عند المشتري وكان للبائع أن يأخذها من المشتري متى شاء قبل أن يؤدي ما عليه من الثمن ولا يكون للمشتري أن يحبسها لاستيفاء  
الثمن الذي كان على البائع لان المشتري لما زرعها باذن البائع صار كأنه (١٤٩) سلمها إلى البائع \* رجل اشترى جارية على أنه

بالخيار ثلاثة أيام فولدت عند  
المشتري بطل خياره وان كان الولد  
ميتاً ولم تنقصها الولادة لا يبطل  
خياره \* ولو حدثت الزيادة عند  
المشتري في ذاب المبيع كالسمن  
ونحو ذلك بطل خياره في قول أبي  
حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى  
\* رجل اشترى عبداً على أنه بالخيار  
ثلاثة أيام ففرض العبد عند  
المشتري ثم ان المشتري لقي البائع  
وقال للبائع نقضت البيع ورددت  
عليك العبد فلم يقبل البائع ولم  
يقبض فان مضت الايام الثلاثة  
والعبد مريض لزم المشتري وان  
صح العبد في الايام الثلاثة ثم مضت  
الايام الثلاثة كان للمشتري أن  
يرد العبد على البائع بذلك الرد  
الذي كان منه \* رجل اشترى  
دابة على أنه بالخيار ثلاثة أيام  
فقص حوافرها وأخذ شيئاً من  
عرفها لا يبطل خياره ولو زرعها بطل  
خياره \* رجل اشترى شيئاً على  
أنه بالخيار ثلاثة أيام فجاء المشتري  
في الايام الثلاثة إلى باب البائع ليرد  
المبيع فاختفى البائع منه وطلب  
المشتري من القاضي أن ينصب  
خصماً عن البائع ليرده عليه  
اختلفوا فيه قال بعضهم ينصب  
خصماً نظراً للمشتري وقال محمد  
ابن سلمة رجه الله تعالى لا يجيبه  
القاضي إلى ذلك ولا ينصب خصماً  
لان المشتري لما اشترى ولم يأخذ

خير منه والخالف لص أو شرب وذلك من أهل الصلاح والعلم عند الناس حث في القضاء كذا  
في العتابة \* رجل دفن ماله في منزله ثم طلبه فلم يجده فحلف أنه ذهب ماله ثم وجده بعد ذلك ان  
لم يكن أخذ انسان ذلك المال ثم أعاده يكون حائشاً الا أن ينوي بذلك أنه طلبه فلم يجده كذا في  
فتاوى قاضيان \* في مسائل الأخذ والسرقة \* ولو حلف أنه لم يسرق شيئاً سماً ولم يره وقد كان  
رأى ذلك الشيء قبل ذلك فاختار أنه لا يجنب كذا في الفتاوى الكبرى \* أكارأو وكيل حلف أن  
لا يسرق وهو يحمل العنب والفواكه المشتركة بينه وبين صاحب الكرم إلى بيته قالوا ان كان  
ما يحمل الا كرا والوكيل لا كل لا يكون سرقة وأما ما يكون من الجوب اذا أخذ شيئاً ليتفرده  
لا للحفظ فهو سرقة وأما غير الكرا والوكيل اذا أخذ شيئاً على وجه الخفية فهو سرقة وأما الكرا  
والوكيل اذا أخذ شيئاً لو رآه صاحبه لا يضمنه بل يرضى فالجواب كذلك وان لم يكن ينبغي أن  
يجنب كذا في الظهيرة \* رجل غاب فرسه عن خات فقال (١) اكرأين اسب من برده باشند  
فوالله لا أسكن ههنا قالوا يرجع إلى الخالف ان نوى بقوله (٢) اينجا نباشم الخسرة أو الخان أو  
البلدة فهو على ما نوى وان لم ينو شيئاً تنصرف يمينه إلى الخان \* امرأة لها ابن يسكن مع أجنبي  
فقال لها زوجه ان لم يأت ابنك فلان يمتنا ويسكن معنا فتى أعطيت شيئا قليلاً من ماله فالت كذا  
فجاء فسكن معهما سنة ثم غاب فقالت المرأة اني كنت أعطيت ابني شيئاً من مالك وحدثت في يمينك ان  
كذبها الزوج كان القول قوله وان صدقها الزوج فان كانت أعطته قبل ان يجيء الابن ويسكن  
معها طلقت كذا في فتاوى قاضيان \* رجل ادعى على أخوانه سرق ثوبه فاخذ المدعى عليه ثوب  
المدعى وقال امرأته طالق (٣) كه من جامه تو نبرداش مته أم فقد قيل لا تطلق امرأته ان لم يكن  
سرق ثوبه وقد قيل تطلق قضاء اعتباراً للصورة والاول أظهر \* رجل سرق من رجل ثوباً ثم ان  
السارق دفع دراهم إلى المسروق منه فجعله المسروق منه وحلف قال الفقيه أبو القاسم الصفاق  
ان كان الثوب قد ذهب من يد السارق فلا شك أن المسروق منه لا يجنب وان كان قائماً فلا قول  
بأنه حائش قالوا اذا كان الثوب قائماً فلا شك انه حائش وان كان قد ذهب من يد السارق ففيما ذكر  
من الجواب نوع اشكال \* رجل حلف وقال سرق فلان ثيابي أو قال خرق فلان ثيابي وفلان ما  
سرق الا ثوباً واحداً وما خرق الا ثوباً واحداً قال لا يجنب في يمينه وقيل يجنب والاول أظهر كذا في  
المحيط \* سكران صحاف قال لاصحابه كان في جيبى خمسة وأربعون درهماً فاخذتوها مني فانكروا  
فحلف وقال (٤) اكرأمر زدر جيب من جهل و پنج درهم نبوده است جهل غطريني و پنج عدلی  
فامرأته كذا وقد كان في جيبه في ذلك اليوم أربعون عدلياً وخمسة غطرافه فاصاب في اجمال  
وأخطأ في التفصيل قالوا ان وصل التفسير - نث وان فصل التفسير لا يجنب وان كان في جيبه  
غطرافه وعدليات لو صحت قيمة العدليات إلى العطارفة تصير أربعين غطرياً فجمع وقال (٥)

(١) ان سرقوا فرمى هذه (٢) لا أسكن ههما (٣) ما رفعت ثوبك (٤) ان لم يكن في جيبى  
اليوم خمسة وأربعون درهماً أربعين غطرياً وخمس عدليات (٥) ان لم يكن في جيبى أربعين  
غطرياً كذا غطريني وكذا عدليات

منه وكذا مع احتمال العيبة فقد ترك النظر لنفسه فلا نظره فان لم ينصب القاضي خصماً وطلب المشتري من القاضي الاعلان عن محمد رجه  
الله تعالى فيه روايتان في رواية يجيبه القاضي إلى ذلك فيبعث منادياً ينادى على باب البائع أن القاضي يقول ان خصمك فلان يريد أن رد  
المبيع عليك فان حضرت والانقضت البيع فلا ينقض القاضي البيع من غير اعلان وفي رواية لا يجيبه القاضي إلى الاعلان أيضاً قيل  
لمحمد رجه الله تعالى كيف يصنع المشتري قال ينبغي للمشتري أن يستوثق فيما أخذ منه كفيلاً ثقة اذا خاف العيبة حتى اذا غاب البائع بر-



على الكفيل وان اشترى شيئا يتسارع اليه الفساد في أنه بالخيار ثلاثة أيام في القياس لا يجبر المشتري على شيء وفي الاستحسان يقال للمشتري اما أن تفسخ البيع واما أن تأخذ البيع ولا شيء عليك من الثمن حتى تجزأ البيع أو يفسد المبيع عند دفع الضرر من الجانبين وهو نظير ما لو ادعى في يد رجل شراء شيء يتسارع اليه الفساد كالسمكة الطرية ونحوها وبهذا المدعى عليه وأقام المدعى بينة على ما ادعى ويخاف فسادها في مدة التزكية فان القاضي (١٥٠) يأمر مدعى الشراء أن ينقذ الثمن ويأخذ السمكة ثم القاضي يبيعهما من آخر

ويأخذ ثمنه ما يضع الثمن الاول والثاني على يدي عدل فان عدلت البينة يقضى لمدعى الشراء بالثمن الثاني ويدفع الثمن الاول الى البائع وان ضاع الثمنان عند العدل بضياع الثمن الثاني من مال مدعى الشراء لان بيع القاضي كبيعه وان لم تعدل بينة مدعى الشراء فإنه ضمن قيمة السمكة للمدعى عليه لان البيع لم يثبت فبقي أخذ مال الغير بجهة البيع فيكون مضروبا عليه بالقيمة وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى \* ولو باع شيئا يتسارع اليه الفساد ببيعاً بائناً ولم يقبضه المشتري ولم ينقذ الثمن حتى غاب كان للبائع أن يبيعه من آخر ويحصل للمشتري الثاني أن البيع يفسخ دلالة فيحل للبائع أن يبيع وإذا حل للبائع أن يبيع حل للمشتري الثاني أن يشتري \* رجل باع عبداً على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم انه عرض العبد على البيع لم يبطل خياره لانه لا يملك ففسخ البيع عند غيبة صاحبه \* رجل باع شيئا بثمن مؤجل على أنه بالخيار ثلاثة أيام يعتبر الاجل من وقت سقوط الخيار لا من وقت العقد \* وكذا لو كان الخيار للمشتري ولو باع داراً على أن المشتري بالخيار ثلاثة أيام وللدار

اكردر جيب من جهل غطري في نبوده آست چندین غطری بی و چندین عدلی فسدق فی المبلغ وأخطأ فی التفصیل قالوا ان عني عين الغطرفة كان حائناً أصاب التفسير أو أخطأ وصل أو فصل كذا في فتاوى قاضيان \* ولو حلف أن لا يغصب فلان شيئاً ثم دخل الخالف على المحلوف عليه ليلافسرق متاعه ولم يعلم المحلوف عليه أو جاءه الخالف في العجاء وسرق رداه من تحت رأسه ولم يعلم المحلوف عليه أو طرصرة دراهم في كفه أو دخل عليه ليلافسركا بره وضربه وأخرج متاعه وذهب به فإنه لا يكون غاصباً بل يكون سارقاً يقطع فيه كذا في خزائن المفتين \* وإذا حلف لا يسرق منه وكاره حنث ولو حلف لا يغصب منه أو لا يسرق منه فقطع الطريق عليه حنث في الغصب دون السرقة كذا في المحيط \* قال لا خير (١) من درمال تو خيانت نسکرده أم وقد كان خانت امرأته باجارتها ورضاه لا يحنث \* قال ساعا کر پيش از من کس رازيان از ده درم زیاده کنم فامرأته طالق زن خود رازيان زیاده کرد والصحيح أنه أطلق كذا في الوجيز للكردي \* والله أعلم بالصواب

### (الباب الثاني عشر في اليمين في تفضي الدراهم)

إذا حلف لياخذ من فلان حقه أو قال ليقبض فآخذ بنفسه أو أخذ وكيله فقد بر في يمينه وان عني أن يباشرك ذلك بنفسه صدق ديانة وقضاء وكذلك لو أخذها من وكيل المطلوب فقد بر في يمينه وكذلك لو أخذها من رجل كفل بالمال بامر المديون أو من رجع حاله المديون عليه فقد بر في يمينه كذا في الذخيرة \* ولو قبض من رجل بغير أمر المطلوب أو كانت الكفالة والحوالة بغير أمره حنث في يمينه قالوا إذا اشترى بدينه عبداً يعافسدا وقبضه فان كان في قيمته وفاء بالحق فهو قابض لدينه ولا يحنث وان لم يكن فيه وفاء حنث ولو غصب الخالف المالا بجل دينه بروكذالوا استهلك له دنائير أو عروضا كذا في البدائع \* ولو حلف الطالب ليقبض ولم يوقت فإبرأه من المال أو وهبه حنث في يمينه ولو وقت في ذلك وقتاً فإبرأه قبل الوقت سقطت اليمين ولم يحنث إذا جاء ذلك الوقت في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولو قبض الدين فوجد من يوفاً ونهرجة فهو قبض ويبر في يمينه سواء وقع الحلف على القبض أو على الدفع فاما إذا كان ستوقه فليس هذا بقبض لحقه ولو أخذ ثوباً مكان حقه ثم وجد به عيباً فرده أو استحق كان قد بر في يمينه كذا في الايضاح \* فإذا حلف الرجل لا يقبض ماله على غيره فاحال الطالب رجلاً ليس له على الطالب شيء على غيره وقبض ذلك الرجل حنث في يمينه لانه وكيل الطالب في القبض وان كانت الحوالة قبل اليمين فقبض المحتال عليه بعد اليمين لا يحنث وعلى هذا اذا وكل رجلاً بقبض الدين من المديون ثم حلف أن لا يقبض ماله عليه فقبض الوكيل بعد اليمين لا يحنث في يمينه وقد قيل ينبغي أن يحنث في يمينه كذا في المحيط \* قال في الاصل اذا حلف لا يفارق غيره حتى يستوفي ماله عليه فلزمه ثم ان الغريم فرمته لا يحنث ولو كان حلف ان لا يفارق غيره وباقي المسئلة بحالها يحنث واذا حلف لا يفارق غيره حتى يستوفي ماله عليه ففقد مقعداً عليه حيث يراه حتى لا يفوته ويحفظه فليس بمفارق له وان حال بينهما ستره أو عود من أعمدة

### (١) أنا لم أن في مالک

المسجد

شفيع فان الشفيع طلب الشفعة وقت العقد اذا علم بالبيع لا وقت سقوط الخيار وفي بيع الفضولي

يطلب الشفعة وقت الاجارة \* وفي البيع الفاسد عند انقطاع حق الاسترداد وفي الهبة بشرط العوض روايتان في رواية يطلب عند القبض وفي رواية عند العقد وهو الصحيح والمسائل تأتي في كتاب الشفعة \* رجل باع داراً على أنه بالخيار ثلاثة أيام فصالحه المشتري على دراهم مسماة أو على عرض بيمينه على أن يسقط الخيار ويحضى البيع جاز ذلك ويكون زيادة في الثمن وكذا لو كان الخيار للمشتري

فضاحه البائع على أن يسقط الخيار فيعطيه من الثمن كذا أو يزيد هذا العرض بعينه في البيع جاز ذلك \* الوكيل بالبيع اذا باع على أنه بالخيار ثلاثة أيام أو الوصي باع على أنه بالخيار ثلاثة أيام أو الرجل باع بنفسه وشرط الخيار لغيره فبات الوكيل أو الوصي في الأيام الثلاثة أو مات الموكل أو الصغير أو مات الذي باع بنفسه أو الذي شرط الخيار له في الأيام الثلاثة قال مجاهد رحمه الله تعالى يتم البيع في جميع ذلك لأن لكل واحد منهم حق في الخيار والجنون في هذا بمنزلة الموت (١٥١) \* ولو باع الأب أو الوصي مال اليتيم على أنه بالخيار

ثلاثة أيام فباع اليتيم في مدة الخيار قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يتم البيع وبطل الخيار وعن محمد رحمه الله تعالى فيه ثلاث روايات في رواية يكون الخيار لليتيم إن شاء نقض البيع وإن شاء أجاز في مدة الخيار وبعد انقضاءها يكون هذا خيار الاجازة لا خيار الشرط \* وفي رواية ينتقل خيار الشرط إلى اليتيم مؤقتاً بالأيام الثلاثة كما كان وفي رواية يسبق الخيار للأب إن شاء نقض البيع في المدة أو أجاز وإن لم يصنع شيئاً حتى مضت المدة تم البيع \* والمكاتب اذا باع على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم هجر والعبد المأذون اذا باع على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم هجر عليه المولى يتم البيع وبطل الخيار \* رجل باع عبداً على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم قال البائع للعبد ان دخلت الدار فانت حرم لم يكن ذلك نقضاً للبيع ولا باطلاً للخيار وكذا لو قال لهذا العبد أنت حر أو هذا لعبد آخره وكذا لو كان الخيار للمشتري خلف بذلك \* رجل اشترى عبداً على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم قال المشتري قد أجزت شراءه أو شئت أخذه أو رضيت أخذه بطل خياره ولو قال هو بيت أخذه أو أحببت أو أردت أو قال قد أعجبني أو قال قد وافقتي لا يبطل خياره \* رجل اشترى كتاباً على أنه بالخيار ثلاثة أيام

المسجد فليس بمفارق له وكذلك اذا جلس أحدهم خارج المسجد والآخر داخل المسجد والباب مفتوح بحيث يراه فليس بمفارق واذا توارى عنه بحائط المسجد والآخر داخل فهو مفارق وكذلك اذا كان بينهما باب مغلق والمفتاح بيد الخالف والخالف خارج الباب فاعد على هذا الباب هذه الجملة من المنتقى \* وفي الحيل اذا نام الطالب أو غفل عن المطلوب أو شغله انسان بالكلام فهو ريب المطلوب لا يحنث في عيونه \* ولو لم يتم ولم يغفل عنه فذهب ولم يذهب معه الطالب ولم يمنعه مع الامكان يحنث في عيونه \* وفيه أيضاً المنع عن الملازمة حتى يقرأ المطلوب لا يحنث في عيونه \* واذا حلف لا يفارق غريمه حتى يستوفي منه فآخذه وهناً وكفيلاً حنث الا اذا هلك الرهن قبل الافتراق وقبته مثل الدين أو أكثر فينشد لا يحنث كذا في الذخيرة \* رجل جاء إلى باب مديونه وحلف ان لا يذهب من هذا الموضع حتى ياخذ حقه من هذا الغاء المديون ونحوه عن ذلك الموضع ثم ذهب بنفسه قبل أن ياخذ حقه فقد قيل يحنث وقد قيل ان نجاه بحيد وقع في مكان آخر من غير أن يكون منه خطا بالأقدام ثم ذهب بنفسه لا يحنث كذا في الظهيرية في المقطعات \* ولو حلف المديون ليعطين فلان حقه فأمر غيره بالاداء أو أحاله وقبض برفي عيونه وان قضى عنه متبرع لا يبر وان عني أن يكون ذلك بنفسه صدق ديانة وقضاء ولو حلف المطلوب أن لا يعطيه فأعطاه على أحد هذه الوجوه حنث وان عني أن لا يعطيه بنفسه لم يدين في القضاء كذا في الذخيرة \* رجل قال لا آخرو الله لأعطيكم مالاً حتى يقض على قاض فوكل وكيله لخاصته إلى القاضي فقضى على وكيل الخالف فهو قضاء على الخالف ولا يحنث بعد ذلك \* رجل قال لغريمي والله لا تفارقك حتى استوفي منك حقه ثم انه اشترى من مديونه عبداً بذلك الدين قبل أن يفارقه ولم يقبض الدين حتى فارقه قال مجاهد رحمه الله تعالى على قول من لا يجعله حائناً اذا وهب الدين منه قبل المفارقة وقبل المديون ثم فارقه لا يحنث وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول من يجعله حائناً في الهبة وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يكون حائناً هذا اذا فارقه قبل أن يقبض المبيع وإن لم يفارقه حتى مات العبد عند البائع ثم فارقه حنث ولو باعه المديون عبد الغريم بذلك الدين ثم فارقه الخالف بعدما قبض العبد ثم ان مولى العبد استحقه ولم يجز البيع لا يحنث الخالف ولو باعه المديون عبداً على أنه بالخيار فيه وقبضه الخالف ثم فارقه حنث ولو كان الدين على امرأة خلف لا يفارقها حتى يستوفي حقه منها فتر وجهها الخالف على ما كان له من الدين عليها فهو استيفاء بما عليها من الدين ولو باع المديون بما عليه عبداً أو أمة فاذهبه أو مكاتب أو أم ولد له أو كان المديون وأم الولد غير المديون ثم فارقه الطالب بعدما قبضه لا يحنث الخالف ولو وهب الطالب الالف من الغريم فقبلها منه أو أحال الطالب برجله عليه مال بماله على مديونه أو أحال المطلوب الطالب على رجل وأبرأ الطالب المطلوب الاول لا يحنث الخالف في هذا كله كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا حلف لا يحبس من حقه شيئاً ولا يئله ينبغي له أن يعطيه ساعة حلف يريد به أن يشتغل بالاعطاء حتى لو لم يشتغل به كفر غم اليمين حنث في عيونه طلب منه أو لم يطلب وان نوى الحبس بعد الطلب أو غيره من المدة كان كالمولى

نسخ منه لنفسه لا يبطل خياره لأن الكتاب لا يشتري لاجل النسخ منه وانما يشتري لاجل الدرس والحفظ فلا يبطل خياره كالنسخ اذا اشترى ديواناً على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم نظرت في قوش الديوان لا يبطل خياره ولهذا لو انتسخ من كتاب الغير ولم يرفعه ولم يحوله لا يصير أصباً وان انتسخ غيره لا يبطل خياره قالوا ولو قيل بالانتسخ يبطل خياره بالدرس لا يبطل خياره فله وجه يجوز الانتزاع في الكتابة عنه إلا أما الدرس يكون الظاهر الامتحان أنه هل هو صحيح أم لا فيكون بمنزلة الاستحسان من جهة واحدة وذلك لا يبطل الخيار \* من له



خيار الشرط اذا قال اطلب خيارى بطل خياره ومن له خيار الرخصة اذا قال اطلب الخيار لا يبطل خياره \* رجل اشترى ثوبا باهلي انه بالخيار يوما وقبضه ثم جاء برده بالخيار وفيه عيب فقال البائع ليس هذا ثوبى وقال المشتري لا بل هو ثوبك قال أبو حنيفة وأبو يوسف وجهما الله تعالى القول قول المشتري والبينة للبائع وكذا لو كان الخيار للبائع وكذا اذا لم يكن في البيع خيار الشرط وأراد أن يرده بخيار الرؤية وان كان يريد الرد بالعيب فالقول فيه (١٥٢) قول البائع ولو باع جارية على أنه بالخيار ثلاثة أيام فاكتسبت أكتسبها عند

البائع أو عند المشتري أو ولدت أولادا فان الكل يدور مع الاصل ان تم البيع بينهما يكون للمشتري وان انفسخ البيع بينهما يكون للبائع \* ولو كان الخيار للمشتري فاكتسبت اكسابا أو ولدت أولادا عند البائع فكذلك الجراب وان اكتسبت عند المشتري ذكر في الكتاب أنه الكسب يكون للمشتري تم البيع بينهما أو انتقض \* قبل هذا قولهما لان عندهما خيار الشرط للمشتري لا يمنع دخول المبيع في ملكه بمنزلة خيار الرؤية والعيب عند الكل أما على قول أبي حنيفة رجه الله تعالى يدور الكسب مع الاصل لان عنده خيار الشرط للمشتري يمنع دخول المبيع في ملك المشتري \* ولو اشترى عبدا على أنه بالخيار ثلاثة أيام فقطع البائع يده عند المشتري بطل خيار المشتري في قول أبي حنيفة وجهه الله تعالى ولا يبطل في قول محمد وجهه الله تعالى وعن أبي يوسف وجهه الله تعالى فيه روايتان \* ولو قطع البائع يده قبل التسليم الى المشتري لا يبطل خيار المشتري عند الكل \* ولو قطع أجنبي عند المشتري بطل خيار المشتري عند الكل \* رجل اشترى عبدا من رجلين صفقة واحدة على أن البائعين بالخيار فرضي أحدهما بالبيع ولم يرض الآخر لزمهما

وان حاسبه وأعطاه كل شيء كان له لديه وأقر بذلك الطالب ثم لقيه بعد أيام وقال قد بقي لي عندك كذا وكذا من قبل كذا وكذا فتذكر المطلوب وقد كانا جميعا نسيه لم يحنت ان أعطاه ساعتئذ كذا في الظهيرة \* لو حلف ان لا يحبس اذا حل الاجل فانه لا يؤخر اذا حل فان نوى عمره فكم كان نوى كذا في العتابة \* حلف ليعطينه في أول الشهر فادى في النصف الاول بر والاحت ولوحلف ليعطين دينه رأس الشهر أو اذا أهل الهلال فله ليلة الهلال ويومه كله \* ولو حلف ليعطين حقه في أول الشهر واخره يقضى في اليوم الخامس عشر والسادس عشر \* حلف ليعطين حقه صلاة الظهر فالتعسر وقت الظهر كله \* حلف ليعطين حقه اذا صلى الظهر فله وقت الظهر كله \* حلف ليعطينه رأس الشهر فأعطاه قبله أو أبواه أو مات الطالب سقطت اليمن عند أبي حنيفة ومحمد وجهه الله تعالى فان مات المطلوب لا يحنت بالاجماع وكذلك اذا قال ليعطين فلانا ماله وفلان مات قبله ولا يعلم لا يحنت وان كان يعلم يحنت وعند أبي يوسف وجهه الله تعالى يحنت علم أو لم يعلم كذا في محيط السرخسي \* ولو حلف ليعطين دين فلان اذا صلى الاولى فله وقت الظهر الى آخره كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو قال عند طلوع الشمس أو حين تطلع الشمس فله من حين تطلع الى أن تبيض ولو قال وقت الضحوة فن حين تبيض الى أن تزول كذا في المحيط \* حلف غريمه أن لا يذهب من البلد حتى يقضى دينه أو ماله فذهب قبل قضاء الدين كله يحنت كالحالف أن لا يقضى دينه أو ماله فقضاه الاقل لا يحنت كذا في الو جيز للكردي \* ولو قال والله لا أقبض مالى عليك اليوم فتزوج الحالف أمة المطلوب على ذلك المال في اليوم ودخل بها لم يحنت وكذا لو شح المطلوب شجة موضحة فيها قصاص وصالحه على خمسمائة كانت قصاصا ولا يحنت كذا في محيط السرخسي \* قال محمد وجهه الله تعالى اذا قال الرجل لرجل غريمه وله عليه مائة درهم ان أخذت منهمك اليوم درهم ادون درهم فعبدى حرقا خذ منه خمسين ولم ياخذ الباقي حتى غابت الشمس لم يحنت وكذا لو قبض المائة دفعة واحدة فان أخذ منه في أول النهار خمسين وفي آخره خمسين يحنت فان وجد في الدراهم المقبوضة زيفاً أو نهرجه فالحنت على حاله لا يرتفع سواء رد واستبدل أو لم يرد ولم يستبدل أو رد ولم يستبدل وكذا لو وجدها مسهقة ولو كانت ستوقفة أو رصاصا ورد واستبدل في اليوم يحنت حين استبدل وان لم يستبدل لم يحنت \* ولو قال عبده حرا ان أخذت منها اليوم درهما دون درهم فأنخذ في ذلك اليوم خمسين حنت حين أخذها وهذا استحسان فان لم ياخذ شيئا في ذلك اليوم لم يحنت \* ولو لم يوقت بان قال عبده حرا ان قبضت منها درهما دون درهم فقبض خمسين حنت حين قبضها ولو قال ان قبضت منها درهما دون درهم فوزن له خمسين فدفعها اليه ثم وزن له خمسين في ذلك المجلس ففي الاستحسان وهو قول علمائنا الثلاثة رجه الله تعالى لا يحنت مادام في عمل الوزن فان اشتغل بعمل آخر قبل أن يزن الباقي يحنت ولو قال والله لا آخذ مالى عليك الاضربة أو دفعة فوزن له درهما درهما يعطيه بعد أن يفرق في وزنها لم يحنت وان أخذ بعمل غير الوزن في ذلك المجلس حنت كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري \* ولو قال ان قبضت مالى على فلان شيئا دون شيء فهو في

المساكين

رجل اشترى ابنه على أن البائع بالخيار ثم مات المشتري

فاجاز البائع البيع عتق الابن ولا يرت أباه (فصل في خيار الرؤية) خيار الرؤية يثبت في كل عين ملك بعقد يحتمل المسخ كالبيع والجارة والقسمة الصلح عن دعوى المال وكما ثبت الخيار في المبيع للمشتري يثبت للبائع في الثمن اذا كان عينا أو المكيل والموزون اذا كان عينا فهو بمنزلة عتق الايمان وكذا التبرع من الذهب والفضة والاواني ولا يثبت خيار الرؤية في عتق ماله ديني في الزمة كالبيع والمراهيم

والدنانير عينا كان أو دينارا والمكيل والموزون إذا لم يكن معينا فهو بمنزلة الدراهم والدنانير ولا يثبت خيار الرقبة في كل عين ملك بعقد لا يثبت الفسخ بالرد كالمهر وبذل الخلع والصلح عن القصاص \* من له خيار الرقبة إذا فسخ العقد قبل الرقبة صح فسخه وإن أجاز العقد وأبطل الخيار قبل الرقبة لا يصح إبطاله حتى لو رآه بعد ذلك كأنه خيار الرقبة والفسخ بخيار الرقبة يصح من غيب بقرضه ولا رضاه وهو فسخ على كل حال قبل القبض وبعده ولا يورث خيار الرقبة كخيار الثوب (١٥٣) الشرط بوث خيار العيب ولا يورث خيار

الرقبة بوقت بل يبقى إلى أن يوجد ما يبطله ويبطل بما يبطل به خيار الشرط كالتيدير والبيع والاجارة والرهن والهبة فإن باع بعد القبض قبل الرقبة ثم رد عليه بعيب بقضاء قاض أو بما هو فسخ من كل وجه أو فك الرهن أو انتقضت الاجارة لا يعود خيار الرقبة هو الصحيح \* ولو باع بعد الرقبة على أنه بالخيار ثلاثة أيام وعرضه على بيع أو وهب ولم يسلم بطل خياره وإن فعل شيئا من ذلك قبل الرقبة لا يبطل خياره وإن هلك بعض المبيع عند المشتري بطل خياره لأن خيار الرقبة ينسخ تمام الصفقة فإذا تعذر رد البعض بالهلاك أو بالعيب بطل خياره \* ولو عرض على البيع بعض المبيع بعد الرقبة بطل خياره عند مجرد رجاء الله تعالى ولا يبطل في قول أبي يوسف رجاء الله تعالى \* ولو اشترى شيئا لم يره فقبضه بعد ما رآه بطل خياره عند مجرد رجاء الله تعالى ولا يبطل عند أبي يوسف رجاء الله تعالى \* ولو أرسل رسولا بقبضه فقبضه الرسول لا يبطل خياره \* ولو وكل وكيل بقبضه فرأى الوكيل وقبضه بطل خيار الموكل في قول أبي حنيفة رجاءه الله تعالى كالأوكل عاقدا فقبض بعد ما رأى لم يكن للموكل خيار الرقبة وقال أبو يوسف ومحمد رجاء الله تعالى في الوكيل بالقبض

المساكين صدقة يعني ماله على فلان فقبض منه تسعة فوهبها لرجل ثم قبض الدرهم الباقي يلزمه التصديق بالدرهم البقي وكذا إذا قال إن لم أقبض مالى عليك ولو قال إن لم أقبض الدراهم التي لي عليك فقبض بها دنانير أو عرضا لم يحث ويضمن مثل ما وهب ويتصدق بال ضمان كذا في الظهيرية \* ولو قال إن لم أقبض منك دراهم قضاء بمالى عليك فكذا فقبض ما عرضا أو دنانير حثت في عينه هكذا في المحيط \* ولو قال إن لم أترن مالى عليك فقبض شيئا من خلاف جنس حقه مما وزن أو مما لا يوزن لا يكون بارالانه إذا قبضه بالوزن سقط اعتبار عموم اللفظ فينصرف إلى أخص الخصوص وهو قبض عين الحق وكذا لو قال إن لم أقبض مالى عليك في كيس فقبضه مكان الدراهم دنانير أو عرضا كان حاشا لما ذكرناه أنه لما بطل عموم اللفظ ينصرف إلى قبض عين الحق فانوى بالوزن الاستيفاء دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق قضاء كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيان \* إذا قال إن لم أقبض منك دراهم قضاء بمالى عليك فكذا ثم ان المطلوب استقرض من الطالب درهما وقضاه ثم استقرض منه ثانيا وقضاه ثم وثم حتى صار مستوفيا منه دراهم كلها بالدرهم الواحد حثت ولو استقرض منه ثلاثة دراهم فقبضها ياها ثم استقرضها مرة أخرى ثم وثم حتى أوفى ماله كله بثلاثة دراهم فقد بر في عينه ولو حلف ليمترن ما عليه فأعطاه أيا غير موزون حثت ولو أترن وكيل الطالب بر في عينه وكذا لو حلف المطلوب ليمترن ماله عليه فأترن وكيله بر في عينه وكذلك لو حلف الطالب والمطلوب على ما قلناه ثم وكل كل واحد منهما بما دخل تحت اليمين كان فعله وكيلا كل واحد منهما كفعله بنفسه وكذلك لو كان التوكيل من كل واحد منهما قبل اليمين ثم فعل الوكيلان وذلك بعد اليمين فقد خرج كل واحد منهما عن يمينه لأن التوكيل من كل واحد فعل مستدام فاستدامت من كل واحد منهما بعد اليمين بمنزلة انشاءه بعد اليمين \* هذه الجمل في آخر الجامع \* وهذه المسئلة تؤيد قول من يقول فيما إذا وكل الطالب رجلا ليقبض دينه ثم حلف أن لا يقبضه فقبضه الوكيل بعد اليمين ينبغي أن يحث الخالف في عينه كذا في المحيط \* مديون قال لصاحب دينه والله لا قضين دينك إلى يوم الخميس فلم يقض حتى طلع الفجر من يوم الخميس حثت في عينه لأنه جعل يوم الخميس غاية وانغاية لا تدخل تحت المضروب له العاية إذا لم تكن غاية أخرج \* ولو قال لا قضين دينك إلى خمسة أيام لا يحثت ما لم تغرب الشمس من اليوم الخامس كذا في فتاوى قاضيان \* ولو حلف لا يقبض دينه من غريمه اليوم فاشترى الطالب من الغريم شيئا في يومه وقبض المبيع اليوم حثت وإن قبض المبيع غدا لا يحث ولو اشترى منه شيئا بعد اليمين في يومه شراء فاسد أو قبضه فإن كانت قيمته مثل الدين أو أكثر حثت وإن كانت قيمته أقل من الدين لا يحث وإن استهلك شيئا من ماله اليوم فإن كان المستهلك من ذوات الامثال لا يحث وإن كان من ذوات القيم فإن كانت قيمته مثل الدين أو أكثر حثت لكن يشترط أن يغصب أو لا ثم يستهلك فإن استهلكه ولم يغصبه بان أحرقه لا يحث كذا في الظهيرية \* مديون قال لرب الدين إن لم أفضلك ماله غدا فغصبى حرق غراب رب الدين قالوا هذا يدفع الدين إلى القاضى

( ٢٠ - (التاوى) - ثانی ) لا يبطل خيار الموكل بقبض الوكيل بعد الرقبة كالأوكل بقبضه الوكيل قبل الرقبة ثم استخط خيار الرقبة لموكل لا يبطل خيار الموكل \* وأجمعوا على أن خيار العيب لا يبطل بقبض الوكيل بعد العلم بالعيب \* ولو اشترى شيئا لم يره ثم وكل رجلا بالرقبة وقال له إن رضيت فخذ لا يجوز ذلك ولا يكون رقبة الوكيل بالرقبة كرقبة الموكل \* الوكيل بالشراء إذا اشترى شيئا كان رآه الموكل ولم يعلم به أو كره لا يكره خيار الرقبة ثم المبيع لا يخلو ما كان يكون من غير آدم أو اليها ثم أو



من العروض أو من العقار فان كان من ثمن آدم وهو عبد أو جارية فرأى الوجه ورضى به ولم يمسأرا لعضاء بطل خيار الرؤية وان كانت الجارية منتقبة فرأى صدرها وظهرها وساقها ولم يمسأرها لعضاء بطل خياره وكذلك كان عبدا فهو بمنزلة الجارية فان رأى وجهه من وراء الزجاج كان رؤية وان كان المبيع دابة فرس أو ابلا أو غنما أو بقلا روى عن محمد بن جعفر أنه اذا رأى العجز ورضى به بطل خياره وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى (١٥٤) لا يبطل ما لم يروجه ومؤخره وان كان المبيع ثمة للعم لا بد من المجلس مع الرؤية

حتى يبطل خياره بعد ذلك لان المقصود هو العلم وذلك لا يعرف الا بالمجلس وان كانت شاة قنية لا بد من النظر الى ضرعها مع الرؤية الى جسدها وان كان المبيع منقولا ليس بمجلس وان كان شاة منه مقصودا كالوجه في المغافر وأشباه ذلك لا يبطل خياره ما لم يروجه وان لم يكن شاة منه مقصودا كالسكر باس اذا رأى البعض ورضى به بطل خياره اذا وجد غير المرقى مثل المرقى في الصعة ولو كان ثوباختلف قيمته باختلاف العلم يعتبر رؤية العلم أيضا لا بطل خيار الرؤية وان كان الثوب مطويا فرأى موضع الطي ورضى به بطل خياره وان كان أثوابا لم يركب ثوب لا يبطل خياره لان الثوب من العدييات المتفاوتة وفي العدييات المتفاوتة يعتبر رؤية الكل وان كان المبيع عقارا ذكر في عامة الروايات أنه اذا رأى خارج الدار ورضى به لا يبقى خياره قالوا هذا اذا لم يكن في الداخل بئاع فان كان فيها بئاع لا بد من رؤية الداخل أو ما هو المقصود منها وعليه الفتوى لان داخل الدار بئاع في الوجه في بني آدم وان كان كرميا ذكر في الكتاب أنه اذا رأى رأس الشجر من خارج ورأى رأس كل شجرة ورضى به لا يبقى له خيار الرؤية هذا اذا كان المبيع شيئا واحدا

فاذا دفع لا يحسن ويبرأ من الدين وهو المختار وان كان في موضع لم يكن هناك حنت كذا في فتاوى قاضيان \* ولو كان رب الدين حاضرا لكان له ان يقبل ان يضعه بين يديه بحيث لو أراد أن يقبض تصل يده اليه لا يحسن ويرى وكذا لو حانت لا يقبض المصوب ففعل العاصب هكذا يرى ولا يحسن كذا في الخلاصة \* في المنتقى ابن سماعة قال سمعت أبا يوسف رحمه الله تعالى يقول في رجل قال لغريمي والله لا أفارقك حتى تعطيني حتى اليوم ونيتي أن لا أتركك لزمه حتى يعطيه حقه فمضى اليوم ولم يفارقه ولم يعطه حقه لا يحسن وان فارقته بعد مضي اليوم يحسن وكذلك اذا قال لا أفارقك حتى أقدمك الى السلطان اليوم أو حتى يخلصك السلطان مني فمضى اليوم ولم يفارقه ولم يقدمه الى السلطان ولم يخلصه السلطان فهو سواء لا يحسن الا بتركه \* ولو قدم اليوم فمضى لا أفارقك اليوم حتى تعطيني حتى ومضى اليوم ولم يفارقه ولم يعطه حقه لم يحسن وان فارقته بعد مضي اليوم لا يحسن كذا في المحيط في العصل الرابع \* اذا حلف لا يتقاضى فلان فله ان يمتنع ولم يتقاضا لا يحسن كذا في الظهيرية \* لو حلف رب الدين فقال ان لم آخذ مالي عليك غدا فاسرأتني طالق وحلف المديون أيضا أن لا يعطى غدا فانخذ منه جبرا فلا يحسن ان لم يمكنه يحرمه الى باب القاضى فاذا خصمه بر في عينه \* رجل حلف المديون ليوفين حقه يوم كذا وليأخذ من يده ولا ينصرف بغير اذنه فجاء الحالف وقضى الدين في ذلك اليوم الا أنه لم يأخذ من يده وانصرف بغير اذنه لم يحسن المديون ولو قال لا أدع مالي عليك وحلف عليه وقدمه الى القاضى فحبسه أو حلف بر في عينه كذا في الخلاصة \* وكذلك لو لم يقدمه الى القاضى ولازمه الى الليل بر كذا في محيط السرخسى \* ان حلف ليعطيه مع المال أو عند حله أو حين يحل المال أو حيث يحل ولا نية له فهذا على أن يعطيه ساعة يحل فان أخره أكثر من ذلك حنت كذا في المبسوط \* حلف ليعطيه يوم كذا فاداه قبل اليوم أو وهبه له أو أبرأه عنه وجاء الوقت وليس عليه شيء لم يحسن عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو مات الدائن وقضاه الى ورثته أو وصيه بر في عينه والا فهو حانت كذا في الوجيز لا كدرى \* رجل حلف بطلاق امرأته أن يعطيها كل يوم درهم ما فر بملادفع البها عند الغروب ورجل يدفع البها عند العشاء قال اذا لم يخل يوم وليلة عن دفع درهم بر في عينه كذا في البحر الرائق \* حلف لا يؤخر عن فلان الحق الذي عليه شهر فاسكت عن تقاضيه حتى مضى الشهر لا يحسن لانه لم يؤخر كذا في الفتاوى الكبرى \* في فتاوى النسفي لو حلف مدونه (١) كه ازمن رو نبوشى ولم يوفى وقتا اذا طلبه وهو عالم بالطلب ولم يظهر له حنت \* ولو دخل السوق تحت ثوبا لا يحسن ولو طالب هو ولم يعلم فلم يظهر لا يحسن ولو كان رب الدين اثنى حلفاه هكذا وقضى دين أحدهما لم يبق اليمين في حقه كذا في الخلاصة \* سئل الاوزجندى عن قال له صاحب الدين ان لم أقض حقتك يوم العيد فكذا فجاء يوم العيد الآن قاضى هذه البلدة لم يجعله عبدا ولم يصل فيه صلاة العيد لدليل عنده وقاضى بلدة أخرى جعله عبدا وصلى فيه قال اذا حكم قاضى بلدة بكونه عبدا يلزم ذلك أهل بلدة أخرى اذا لم

(١) لا يحتج عنه

فان كان أشياء فهو على وجهين اما أن كان من العدييات المتفاوتة كالطبخ والمان والسعر رجل أو من العدييات المتقاربة كالجوز واللوز والبيض والتفاح والاحاص والمكيل والموزون فان كان كيليا أو وزنيا في وعاء واحد ولم يكن في وعاء واحد بل هو موضوع على الارض فهو كشيء واحد اذا رأى منه حفنة أو أكثر ورضى به كان رؤية اذا كان غير المرقى مثل المرقى وان كانت الحنفية أو الشعير في جولة أو الزعفران في سائين أو الدهن في زقون اختلف فيه المشايخ قال مشايخ بلخ ما كان في وعاءين

تختلفان

فهو بمنزلة شئين مختلفين وقال المشايخ العراقيان هما كشي واحد وهكذا ذكر في علمه الروايات وهو الصحيح أن رؤية أحد هاتين الشئتين تكون  
 كرؤية كليهما وانفقوا على أنهما كشي واحد في حكم العيب حتى لو وجد عيب في أحد الوعاين عيبا كان قبل القبض عيبا في كليهما أو  
 بردهما وان كان بعد القبض بردهما عيبا خاصة كالأول وجد باحدا الثوبين عيبا بعد القبض لان خيار الرؤية يمنع تمام الصفقة وكان الحال  
 فيه بعد القبض كالحال قبله أما لخيار العيب فلا يمنع تمام الصفقة هذا كله اذا كان (١٥٥) غير المرتضى على صفة المرتضى فان لم يكن يبقى  
 خيار الرؤية قلت قال المشتري لم

أجد الباقي على تلك الصفة وقال  
 البائع لا بل هو على تلك الصفة  
 كان القول قول البائع والبيعة  
 للمشتري وان كان المبيع من  
 العدديات المتفاوتة كالرمان وغير  
 ذلك مالم ير الكل لا يبطل خياره  
 \* ولو اشترى وقرب بطيخ مالم ير  
 الكل لا يبطل خياره اذا كان  
 البطيخ في غرارة \* وقال الشيخ  
 الامام أبو بكر بن محمد بن الحسن  
 الله تعالى اذا كان البطيخ نوعا  
 واحدا قرأ أي البعض ورضي به  
 بطل خياره وان كان البطيخ في  
 شريحة ان كانت الشريحة بحال  
 يرى ما في داخلها بطل خياره \* وان  
 اشترى شيئا مغيبا في الارض كالجزر  
 والبصل والثوم والشحم والفجل  
 ذكر الشيخ الامام علي بن محمد  
 البرزدي رحمه الله تعالى قال اذا قلع  
 البائع بعضها أو قلع المشتري باذن  
 البائع قرأه ورضي به عن أبي  
 حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان  
 في رواية بطل خياره فبما رآه وله  
 الخيار فيما لم ير وعنه في رواية  
 مالم ير الكل بعد القلع لا يبطل  
 خياره وعامة المشايخ قالوا لم يذكر  
 هذه المسئلة في ظاهر الرواية  
 وانما كرهها في الامالي عن أبي  
 يوسف رحمه الله تعالى أنه قال ان  
 كان المبيع في الارض محايكلا أو  
 بوزن بعد القلع كالثوم والبصل

تختلف المطالع كفي الحكم بالمضاربة كذا في المحيط \* وان حلف ليعطينه كل شهر درهما ولانية  
 له وقد حلف في أول الشهر فهذا الشهر يدخل في عيمته وينبغي أن يعطيه فيه درهما قبل أن يخرج  
 وكذلك لو حلف في آخر الشهر وكذلك لو قال في كل شهر وكذلك لو كان المال عليه نجوما عند  
 انسلاخ كل شهر فحلف ليعطينه النجوم في كل شهر كالأول ذلك الشهر الذي حلف فيه النجوم في  
 أعطاه في آخر ذلك الشهر فقد بر في عيمته كذا في المبسوط \* رجل حلف ليعبدن في قضاء ما عليه  
 لقائل فانه يبيع ما كان القاضى يبيع عليه اذا رفع الامر اليه كذا في الفهريه (مسائل  
 متفرقة) من حلف فقال عبده حران كان عاكا الامانة درهم فكان ذلك دون الميحت وكذا اذا  
 كان عاكا مائة درهم لا يبرح يحنث أيضا ولم يعتق عبده وان كان عاكا زيادة على المائة من الدراهم  
 حنث وان لم يكن له مائة درهم وكان له دنانير حنث وكذلك لو كان له عبد للتجارة أو عرض للتجارة  
 أو سواهم من جنس ما تجب فيه الزكاة يحنث في عيمته سواء كان نصيبا كاملا أو لم يكن ولو ملك عبدا  
 للخدمة أو ماله من جنس الزكاة كالدرور والعقار والعروض لعير التجارة لا يحنث كذا في  
 السراج الوهاج \* رجل مات وخلف وارثا ولا ميت دين على رجل فجاء وارث الميت فخاصم العريم  
 خلف الغريم أن ليس له على شيء ان لم يعلم بموت المورث أو رجوا أن لا يحنث وان علم بحنث هو المختار  
 كذا في الخلاصة \* في الاصل اذا حلف أن لا مال له وله دين على رجل مفلس أو ملي لم يحنث  
 وكذلك لو غصب ماله رجل واستلمه وأقر به أو جحد به وهو قائم بعينه ولو كان العاصب مقرا  
 والمغصوب قائم بعينه فقد اختلف المشايخ ورحمهم الله تعالى فيه ولو كان له وديعة عند انسان أو ودع  
 مقربا حنث ولو كان عنده ذهب أو فضة قليل أو كثير حنث وكذلك اذا كان عنده مال التجارة ومال  
 السائمة وان كان له عرض وحيوان غير السائمة لم يحنث استحسانا كذا في المحيط \* لو حلف  
 لا يصالح رجلا في حق يدعيه فوكل رجلا فصالحه لم يحنث وكذلك لو حلف لا يحاصمه فوكل بمحسومة  
 لم يحنث ولو قال والله لا أصالح فلانا فامر غيره فصالحه حنث في الاقصاء فان الصلح لعهدة فيه كذا في  
 محيط السرخسي في باب الحلف على العمل غيره بامر أو بغير أمره \* لا ينقض هذا الالف فقضى به  
 دينه لا يحنث لانه ليس بانفاق عرفا وقبل يحنث وان فواه حنث وفاق لانه عليه لكن لا يصدق في العرف  
 كذا في الوجيز للكردي \* حلف لا يستدين فتزوج امرأة لا يحنث وان أخذ الدراهم في سلم يحنث  
 كذا في الخلاصة في الفصل الثامن \* اذا حلف لا يفعل كذا تركه أبدا كذا في الهداية \* وان حلف  
 ليفعل كذا بمر بالفعل مرة واحدة سواء كان مكرها فيه أو ناسيا أو ضيلا أو وكيل عن غيره فاذا لم يفعل  
 لا يحكم بوقوع الحنث حتى يقع الياس عن الفعل وذلك بوجوب الحلف قبل الفعل فيجب عليه أن يوصي  
 بالكفارة أو بفوت محل الفعل كالحلف بضرب زيد أو ليا كلن هذا الرغيف فاستزيد أو كل  
 الرغيف قبل أن كاه يحنث هذا اذا كانت اليمين مطلقة ولو كانت مقيدة لم يحنث في هذا اليوم  
 سقطت لغوات محل الفعل قبل مضي الوقت عنده ما خلا فالابي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتح  
 القدير \* حلف لا يفعل محرما لم يحنث بالسكاح الماسد وكذا لو طأ بهيمة الا اذا دانت الدلالة بان

والجزر فطلع المشتري شيئا باذن البائع أو قلع البائع ان كان المقلوع مما يدخل تحت السكيل أو الوزن اذا رأى المقلوع ورضي به لزم البيع  
 في السكيل ويكون رؤية البعض كرهية السكيل اذا وجد الباقي كذلك وان كان المقلوع شيئا يسيرا لا يدخل تحت الوزن لا يبطل خياره  
 وعن محمد رحمه الله تعالى أنه قال مالم ير الكل بعد القلع لا يبطل خياره هذا اذا قلع البائع أو قلع المشتري باذن البائع فان قلع المشتري منه شيئا  
 بغير اذن البائع ان كان المقلوع شيئا ممن لزمه البيع في السكيل رضي به أو لم يرض لان المقلوع باقاع يعيب فانه قبل القلع كان يتوسعة



فساعة وبعد القلع لا ينمو وان كان المقلوع قليلا لا نمن له لا يبطل خياره والغنوى في هذه المسائل على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى  
وفي الفعل اذا قلع البعض فراه ورضى به لا يبطل خياره لانه عددي متفاوت هذا اذا كان المغيب معلوما وجوده في الارض فان باعته قبل  
النبات أو بعد ما ثبت في الارض الا أنه لا بدري أهونا بت في الارض أو ليس بنات لا يجوز بيعه \* ولو باع ما هو موجود في الارض مثل  
البصل ونحوه وقاع البائع شيئا من موضع (١٥٦) وقال أبي يعلى على أن في كل مكان مثل هذا في الكثرة لا يجوز بيعه \* ولو اشترى

كر وجين من الجزر فقام أحدهما  
فوجد أحدا الكروجين جيدا  
وقاع الآخر فوجد معينا لا برد  
شيئا منه لانه تعيب بالقلع ولكنه  
يرجع بنقصان العيب \* ولو  
اشترى جزرا في جوالق فوجد في  
أحدها جزرا طويلا وفي الآخر  
قصيرا فغيرا فان كان القصير  
لا يشتري بما يشتري به الطويل  
كان عيبا فيرجع بالنقصان \* ولو  
اشترى كرانا أو رطبة كالقت  
ونحو ذلك ان اشترى ما على ظاهر  
الارض وقطع من ساعته جازوان  
اشترى ما في الارض ان اشتراه  
باصله جازوان لم يشتر باصله لا يجوز  
لانه يتم وكل ساعة فيختلط المبيع  
بغير المبيع ولو باع شيئا مغيبا في  
الارض ثم اختلف البائع والمشتري  
في القلع فقال البائع أخاف ان  
قلعته لا ترضى به وقال المشتري  
أخاف ان قلعة لا تبلغ لي فن تبرع  
منهما بالقلم جازوان تشاح في ذلك  
فسخ القاضى العقد بينهما \* وان  
اشترى الثمار على رؤس الانجار  
فرأى من كل شجرة بعضها كان  
رؤية البعض كروية الكل  
حتى لو رضى به لزمه ولو اشترى  
دهنا فراه من خارج القارورة عن  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان ذلك  
يكون رؤية وهكذا روى عن  
محمد رحمه الله تعالى وعن محمد رحمه  
الله تعالى في رواية أخرى لا يكون

كان الحالف من جهال الراساتيق من يمشي خلف الدواب والمهمة كذا في السراجية \* حالف لا  
يوصى بوصية فهو هب في مرض الموت لا يحنت وكذا لو اشترى أبا في مرضه فعنت عليه ولو حلف لهبته  
اليوم مائة درهم فهو به مائة على آخر وأمره بقضها ولو مات الواهب قبل قبض الموهوب له  
لا يتم كن من قبضه لانها صارت ملكا لورثة كذا في فتح القدير \* حالف أن يطيعه فيما يأمر به  
و ينهيه عنه فنهاه بعد ذلك من جماع أمراته فقامع لم يحنت ان لم يكن هناك سبب يدل عليه حلف  
لا يحسد فلا نال لخطا له قيصا باجر لم يحنت وان خاطبه بلا أجر يخاف الحنت كذا في الفتاوى الكبرى  
\* ولو قال كل مال لي هدى فقدل آخر وعلى مثل ذلك لزم الثاني ان يهدي جميع ماله سواء كان أقل  
من مال الاول أو مثله أو أكثر الا أن يعنى به مثل قدره فيلزمه ذلك القدر ولو قال كل مال أملكه الى  
سنة فهو هدى فقدل الآخر مثل ذلك لم يلزمه شيء كذا في الايضاح \* اذا حلف الرجل لا يعرف  
هذا الرجل وهو يعرفه بوجهه دون اسمه لم يحنت هكذا ذكر المسئلة في الاصل قال الا اذا نوى  
معرفة وجهه فان تنى ذلك فقد شد الامر على نفسه واللفظ يحته وهذا اذا كان للمعاوف عليه  
اسم فان لم يكن له اسم بان ولد من رجل فرأى الولد جاره ولكن لم يسم بعد فحلف الجار أنه لا يعرف  
هذا الولد فهو حائن لانه يعرف وجهه وليس له اسم خاص لا يشترط معرفته كذا في المحيط والظهيرية  
\* لو حلف لا يفعل مادام فلان في هذه البلدة فخرج ففعل ثم رجع فلان فقد له نائبا لا يحنت كذا في فتح  
القدير \* حلف لا يعمل يوم الجمعة وكان عنده كرباس وأراد به القميص فحمله الى خياط وأمره  
أن يخيطه لا يحنت كذا في الفتاوى الكبرى في الفصل الثاني عشر \* في مجموع النوازل رجل  
أهدى الى رجل شيا فقال المهدي اليه ان لم أعطك هذا القباء بهذه الهدية فكذا ومضى زمان ثم  
أعطاه عشرة دراهم تصالحا عن ذلك يحنت وقال القاضي الامام لا يحنت مادام القباء باقيا والحالف  
حيالوا عطى القباء بعد ذلك بر في يمينه كذا في الخلاصة \* ان حلف لا يكتب بهذا القلم فكسر ثم براه  
مرة أخرى فككتب به لم يحنت وكذا ان حلف لا يقطع بهذا السكين فكسره ثم أعاده كذا في الحاوي  
\* حلف لا ينظر الى وجه فلانة فنظر اليها في النقاب قال محمد رحمه الله تعالى لا يحنت مالم يكن الاكثر  
من الوجه مكشوف حالف لا ينظر الى فلان فرأى من خلف ستر أو زجاجة يستبين وجهه من خلفها  
حنت بخلاف ما لو نظر في مرآة فرأى وجهه حيث لا يحنت كذا في الفتاوى الكبرى في الفصل  
الثاني عشر \* رجل قال ان رأيت فلانا فلم أضربه فراه من قدر ميل أو أكثر قال محمد رحمه الله تعالى  
لا يحنت لانه لم يره \* رجل قال لغيره ان لقيتك فلم أسلم عليك ينبغي أن يكون السلام ساعة يلقاه  
فان لم يفعل حنت وكذا لو قال ان استعرت دابتك فلم تعرفني ينبغي أن يكون مع الفعل فان نوى غير  
ذلك لا يدين في القضاء كذا في فتاوى قاضيخان في فصل اليمين على الفور \* في المنتقى اذا حلف لا ينظر  
الى فلان فنظر الى يده أو وجهه أو رأسه قال محمد رحمه الله تعالى ان نظر الى رجله أو يده فلم يره واعا  
الرؤية على الوجه والرأس وعلى البدن فان رأى أعلى رأسه فلم يره قال محمد رحمه الله تعالى ان رآه  
وهو لا يعرفه فقد رآه وان رآه مسجى بثوب يستبين منه الرأس والجسد حتى يصفه الثوب فقد رآه

ذلك رؤية \* ولو نظر الى المبيع من وراء ستر رقيق كان رؤية ولو اشترى حي بالانه ولم يرب بعض آلاله وان  
كان له خيار الرؤية وكذا لو اشترى سرجا بالانه ولبد له لم يرب بعض آلاله \* رجلان اشترى شيئا لم يراه لا يكون لاحدهما الرد بخيار الرؤية  
وقد ذكرنا الخلاف في خيار الشرط فكذلك في خيار الرؤية \* اذا اشترى شيئا لم يره فقال للبائع بعه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن  
الفيل رحمه الله تعالى يبطل البيع لان من له خيار الرؤية يفرد بالفسخ \* رجل اشترى من الشاة المذبوحة كرشها قبل السلج جاز

فخلاف ما ذابح من البائع غيره قبل القطع فانه لا يجوز ولو نصح البائع بالقطع لجاز بيع الكرش قبل السلخ كان عمل البائع الخراج  
وللمشتري خيار الرؤية \* دجاجة ابتعت لؤلؤة فباعها مع اللؤلؤة لا يجوز البيع وان كان المشتري رأى اللؤلؤة قبل الابتاع وان باع  
اللؤلؤة بعدما تانت الدجاجة حاز البيع والمشتري خيار الرؤية في اللؤلؤة ان لم يكن رآها قبل ذلك \* ولو اشترى لؤلؤة في صدق فجاز  
البيع في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى والمشتري خيار الرؤية وعلى قول محمد (١٥٧) رحمه الله تعالى لا يجوز البيع والفتوى

على قوله فاذا اشترى نالقه مسك  
فانخرج المسك منها لم يكن له أن يرد  
بخيار الرؤية ولا بخيار العيب لانه  
يتعيب بالانخراج حتى لو لم يخرج  
المسك كان له أن يرد بخيار الرؤية  
والعيب \* رجل اشترى لبناعا على  
أن يحمله البائع الى منزل المشتري  
ان كان البيع بلفظ الفارسية جاز  
البيع واذا جاز البيع فان لم يكن  
المشتري رأى اللبن فراه بعد حمله  
البائع الى منزله قال الفقيه أبو  
الليث رحمه الله تعالى لم يكن له أن  
يرده بخيار الرؤية لانه لو رده يحتاج  
الى الحل فيصير ذلك بمنزلة عيب  
حدث عند المشتري \* رجل اشترى  
جمعة مبطنة ورأى بطانتها كان  
له خيار الرؤية اذا رأى طهارتها  
لان المقصود هو الظهارة فكان له  
الخيار فان كانت البطانة مقصودة  
بان كان عليها فسرو فان لم تكن  
الظهارة مقصودة لحقارتها والبطانة  
مقصودة اذا رأى البطانة لا يسبق  
له خيار الرؤية ولو كانت الظهارة  
مقصودة فرأى الظهارة لا يسبق له  
خيار الرؤية الا اذا كانت البطانة  
مقصودة أيضا فلا يكتفي برؤية  
أحدهما \* رجل اشترى أرضا  
لم يرها وكان لها كافر فترك المشتري  
الارض في يد الكافر بالا كارة  
فزرعها الا كثر ثم أراد المشتري أن  
يردها بخيار الرؤية لم يكن له ذلك  
لان فعل الا كارة منتقل اليه فصار

وان لم يستن منه جسده ولا رأسه فلم يره وان نظر الى ظهره فقد رآه وان نظر الى صدره وبطنه فقد رآه  
وان رأى أكثر بطنه وصدره فقد رآه وان رأى منه شيئا قليلا أقل من النصف فلم يره \* وان حلف على  
امرأة أن لا يراها ورأها جالسة أو قائمة متنتبة فقد رآها الا أن ينوي أن يكون على وجهها فيدين  
فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء الا أن يكون قبل ذلك كلام يدل عليه فيدين فيه ولو قال ان  
رأيت فلانا فعبدى حر فراه ميتا أو مكفنا وقد غطي وجهه قال محمد رحمه الله تعالى يحنث لان الرؤية  
على الحياة والممات جميعا والرؤية بعد الموت كالرؤية في حال الحياة كذا في المحيط \* رجل قال  
لا تخران رأيت فلانا فلم أعلمك فعبدى حر فراه مع هذا الرجل فانه لا يحنث في قول أبي حنيفة ومحمد  
رحمهما الله تعالى ولا يعتق عبده \* ولو قال ان رأيت فلانا فلم آتكم به فعبدى حر والمستثناة بحالها  
لا يعتق كذا في فتاوى قاضخان \* هشام عن محمد رحمه الله تعالى لو قال والله لا أشهد فلانا في المحيا  
والممات قال أما المحيا فان لا يشهده في فرح أو حزن وأما الممات فان لا يشهد جنازته وموته \* رجل  
قال ان لم أكن رأيت فلانا على حرام فامرأته طالق فراه قد دخلها بجنيبة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى  
يحنث لان ذلك ليس بحرام بل هو مكروه كذا في الظاهرية \* رجل قال (١) هزار درهم از مال  
من بدر و يشان دادوه وهو يريد أن يقول ان فعات كذا فامسك انسان فقه قالوا يتصدق احتياطا  
وان كان ذلك طلاقا وعتاقا لا يقع شيء كذا في فتاوى قاضخان \* في فصل اليمين بالصوم والصدقة  
\* في فوائد شمس الاسلام رجل دفع ثوبه الى قصار وأسكر القصار حلف الرجل ان لم أكن دفعت  
اليك فكذا وقد دفع الى ابنه أو تلميذه قال ان كان الابن أو التلميذ في عياله لا يحنث الا اذا عصى الدفع  
اليه عينا كذا في الخلاصة في فصل قضاء الدين \* رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يدع فلانا يمر على  
هذه القنطرة فنتعه بالقول يكون بارا \* رجل قال لابنه ان تركتك تعمل مع فلان فامرأته كذا فان  
كان الابن بالغالا يقدر على منعه بما فعل فنتعه بالقول يكون بارا وان كان الابن صغيرا كان شرط يره  
المنع بالقول والفعل جميعا \* رجل ادعى أرضا في يد صهره وقال ان تركت هذه الدعوى حتى آخذها  
فامرأته كذا قالوا ان خاصه في كل شهر مرة ولم يترك الخصومة شهرا كاملا لا يكون حاشا ولو قال  
والله لا أدعه يخرج من الكورة فخر وهو لا يعلم بذلك لا يحنث وان رآه يخرج فتركه حنث وان  
لزمه فلم يقدر عليه حتى ذهب لا يحنث كذا في فتاوى قاضخان \* اذا حلف فقال ان كانت هذه  
الجله حنطة فامرأته كذا فاذا هي حنطة وتم لا يحنث وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى  
ولو قال ان كانت هذه الجللة الحنطة فكذا او كانت حنطة وتمرا حنث وان كان الكل حنطة لم يحنث  
في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يحنث في الفصلين كذا في الايضاح  
\* ولو قال ان كانت هذه الجللة سوى حنطة أو غير حنطة فهو مثل قوله الاحنطة كذا في لبدائع  
\* في المنتقى اراهم عن محمد رحمه الله تعالى فيمن قال ان لم أسافر سفر اطول لا فقلالة حرة قال ان كانت  
نية على ثلاثة أيام فصاعدا فهو على ما نوى وان لم تكن له نية فهو على سفر شهر كذا في المحيط \* في

(١) يعطى من مالى ألف درهم للفقراء

كانه زرعه بنفسه \* ولو اشترى دارا لم يرها فبيعت دار بجنبه فاخذها بالشفعة لا يبطل خيار الرؤية في ظاهر الرواية بخلاف خيار  
الشرط لان الاخذ بالشفعة دأب لرضا وخيار الرؤية لا يبطل بصرح الرضا ولا بديل الرضا وخيارا شرط يبطل بصرح الرضا فيبطل  
بديله وكذا لو عرض المشتري المبيع على بيع بطل خيار الشرط ولا يبطل خيار الرؤية وخيار الرؤية يبطل بالتبضع مع الرؤية وكذا  
يفقد الثمن مع الرؤية \* رجل اشترى ثوبا بمائة فوجد انه كان رداء قبل ذلك فاشترى وهو لا يعلم أنه ذلك النوب كان له خيار الرؤية \* رجل



رأى شيئا ثم اشتراه بعد زمان فقال وجدته مغفرا قال بعضهم لا يصدق وقال شمس الأئمة السرخسي ان كان الشراء بعد زمان لا يشتري في ذلك الزمان غالبا لا يصدق ويكون القول قول البائع وان اشتراه بعد زمان يتغير مثل ذلك الشيء في ذلك الزمان غالبا كان القول قول المشتري كقول أي جارية ثم اشتراها بعد عشرين أو عشرين سنة وقال تغيرت كان القول قوله وعليه الفتوى \* رجل اشترى دارا هي في بلدة أخرى فقبل البائع للمشتري (١٥٨) سائها اليك ثم امتنع المشتري عن أداء الثمن لعدم الرؤية وعدم القبض حقيقة

فتاوى ماوراء النهر سئل أبو نصر الدبوسي عن حلف ونسي أنه حلف بانه أو بالصيام أو بالطلاق قال حلفه بالطلاق الا أن يذكركه كذا في التتار خاتبة \* ولو حلف الر - ل على حادم كان يخدمه أن لا يخدمه فهذه المسئلة على وجهين (الاول) أن يكون الخادم مملوكا لحالف وانه مشتمل على فصول أربعة أحدها أن يطلب منه الخدمة بعد اليمين ناصرا صريحا بان قال اخذمني في هذا الوجه يحنت وانه ظاهر \* والفصل الثاني أن يخدمه بعد اليمين بغير أمره وتركه حتى يخدمه وقد كان يخدمه قبل اليمين بأمره وفي هذا الوجه يحنت أيضا \* والفصل الثالث أن يخدمه بغير أمره وقد كان يخدمه بغير أمره وفي هذا الوجه يحنت أيضا \* الفصل الرابع أن يخدمه بعد اليمين بغير أمره وكان لا يخدمه قبل اليمين أصلا وفي هذا الوجه يحنت أيضا (الوجه الثاني) اذا كان الخادم مملوكا لغيره وانه يشتمل على فصول أربعة أيضا على نحو ما بينا يحنت في الفصولين الاولين ولا يحنت في الفصلين الآخرين \* ولو حلف لا يخدم خادما لمسلان فسلأها وضوا أو شرابا أو مأثلا ذلك البها ولم تكن له نية حين حلف حنت ان فعل خادما فلان ذلك أولم يفعل من كان نوى في عينه أن يخدمه فيخدمه دين فيما بينه وبين الله تعالى دون القضاء ولو حلف لا يخدمه خادما فلان فجلس الحالف مع فلان على مأثدة يطعمه ون ذلك الخادم يقوم عليهم في طعامهم وشرابهم حنت والخدمة على كل شيء من أعمال داخل البيت وأما كل شيء من أعمال خارج البيت كالبيع والشراء فذلك يعد تجارة ولا يعد خدمة واسم الخادم يطلق على الغلام والجارية والصغير الذي يقدر على الخدمة والكبير كذا في الظهيرية \* حلف أن لا يكون من أكره فلان وهو من أكره أو قال لا يكون مزارعا فلان وأرضه في يده وفلان غائب لا يمكن نقض ما بينهم من ساعته حنت لان شرط الحنت كونه من أكره فلان وقد وجد وليس بمعدو فيه ولو خرج الى رب الارض مناقضة لا يحنت وان كان رب الارض خارج المصر لان هذا القدر مستثنى عن اليمين فصار بمنزلة ما لو حلف لا يسكن هذه الدار فلم يجد المفتاح ليخرج الا بعد ساعة لا يحنت مادام في طلب المفتاح كذا هنا وان اشتغل بعمل آخر غير طلب صاحب الارض ابردا الارض عليه حنت \* وفي المسئلة التي تقدمت غير طاب المفتاح يحنت لان هذا العمل غير مستثنى عن اليمين \* ولومنه انسان عن الخروج الى صاحب الارض أو كان في المصر فتمعه عن طابه انسان لا يحنت لان شرط الحنت كونه مزارعا فلان وذلك لا يتحقق مع المنع على ما مر حتى لو قال ان لم أترك مزارعة فلان يجب أن تكون المسئلة على القولين كما مر في مسئلة السكنى كذا في الفتاوى الكبرى \* سئل نجم الدين عن محترف حلف على آلات حرفته أن لا يعمل بها فقال (١) اكر دست براينهاهم فكذا ففسها لا لعمل هل يحنت قال لا كذا في الخلاصة \* رجل قال بالفارسية (٢) اكر من هرگز كشت كتم في هذه القرية فامرأته طالق فان زرع بزرا البطخ أو القطن يحنت وان سقى زرعاً زرعاً غيره أو كرب أو حصدا لا يحنت ولو دفع الى غيره مزارعة أو استأجر أجيرا فزرع أجيره لا يحنت اذا كان ذلك الرجل - ل ممن بلى ذلك بنفسه لانه غير مزارع فان نوى أن لا يأمر غيره

(١) ان وضعت يدي على هذه (٢) ا - زرع

كان له أن يردّها بخيار الرؤية فان لم يردّها يؤمر البائع بان يخرج مع المشتري الى تلك البلدة أو يبعث وكيل الى تلك البلدة فيقبض الوكيل الثمن ويسلم الدار اليه \* رجل اشترى مكاب مربوطة وجوهها فنظر الى ظهورها يعني الى صرمنها كان له خيار الرؤية \* رجل اشترى وزنا من ثوب الماعدن بعينه فله خيار الرؤية اذا خرج مافيه \* ولو اشترى خفين أو مصراعين أو نعلين فرأى أحدهما كان له خيار الرؤية اذا رأى للثاني \* رجل اشترى خفا لم يره فباء البائع بالخف وألبسه المشتري وهو قائم ثم قام المشتري ومشى فيها كان له أن يردّها بخيار الرؤية ان لم ينقصها ذلك \* رجل اشترى جارية بعدد ألف درهم ونقابا ثم ردا العبد بخيار الرؤية لا ينتقض البيع في حصة ألف من الجارية \* رجل اشترى راوية بعينها من ماء وقد شرط أنه من ماء دجلة وهو منها كان له خيار الرؤية قال لان ماء بعض المواضع أطيب من بعض \* الاعمى اذا اشترى شيئا جاز شراؤه وقال الشافعي رحمه الله تعالى ان كان بصيرا فعمى جاز وان كان أكمه لا يجوز اذا جاز شراؤه عندما كان له خيار الرؤية ثم تكلموا فيما يكون بمنزلة الرؤية قالوا ان كان شيئا مما يقلب

ويحس فاد قلب وجس كان ذلك بمنزلة الرؤية وان كان مملا لا يلمب ولا يحس بان كان عقارا أو ثمارا على رؤس الاشجار قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الاشبه في هذا بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يوكل بصيرا بالقبض فاذا قبض الوكيل وهو ينظر اليه بطل خيار الموكل وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يوصف المبيع عند الاعمى بالبلغ ما يكون فاذا قال الاعمى بعد ذلك وضعت بطل خياره وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان في رواية يقرأ الاعمى الى موضع المبيع فاذا صار بحيث لو كان

بصير الآراء ووصفة فقال ربيث بطل خياره وفي رواية يحبس الحيطان والامجار ثم يقول ربيث بطل خياره وفي الادهان والرياحين يكون الشم بغير النظر \* حكى أن أعميين اشترى كل واحد منهما أرضا فدخل أحدهما أرضه وجعل يحبس الأرض بيده فلم يجد فيها الشول والكلأ فزدها فقال انهم لم تطعم نفسها فكيف تطعمني وأخذ دخل أرضه فجعل يحبس حبششها ويتعرف غلظ سوق الحبشش وطولها فوجده ملتفا غليظا فرفض ما قال ان الأرض اذا طابت تربتها استغلظ (١٥٩)

لا تخرج نباتها الا نكدا وقيحا ضعيفا \* اذا اختلف العاقدان في الرؤية فقال البائع بعثك مارأيت وقال المشتري لم أره كان القول قول المشتري مع عينة \* وكذلك لو اختلفا في المبيع فقال البائع ليس هذا ما بعثك وقال المشتري هو هذا كان القول قول المشتري بخلاف خيار العيب \* اذا أراد المشتري أن يرد المبيع بعيب يحدث مثله عند المشتري وأنكر البائع أن يكون العيب عنده كان القول قول البائع

### (فصل في العيوب)

كل ما ينقص القيمة عند التجار فهو عيب وذلك أنواع \* منها ما يكون ظاهرا معينا كالعور والشلل والصمم والخرس والعرج والسن الساقطة والسوداء والشائبة والاصبغ الزائدة والأمراض والقروح \* وفي غير الحيوان كالهشم في الاواشي والخرق والعفونة في الثياب والنز والسج في الاراضي اذا لم يعلم به المشتري فعلم كاله أن يرد الا أن يثبت البراءة عن العيب \* ومنها ما يكون باطنا في الحيوان والجواري والغلمان فالسبيل في ذلك الرجوع الى أهل البصر ان أخبر بذلك واحدث العيب في حق الخصومة والدعوى وان شهد بذلك عدلان وشهد أنه قديم كان عند البائع يرد على البائع

حنث لانه فوى ما يحمله لفظه وفيه تعليل فان زرع غلامه أو أجبره له وقد كان يأمره قبل ذلك يحنث الآن يعني نفسه كذا في الفتاوى الكبرى \* ولو قال رب الأرض والمزارع (١) اكرأين كشت مرا بكرايد فامرأته طالق فباع نصيبه أو اقترض أو وهب يحنث ولو استهلكه رجل فضمنه المال وأخذ فأنفقه في حاجته لا يحنث كذا في الخلاصة \* ولو قال ان كفلت لفلان بعديلة أو بنصف عدلية فامرأته كذا ثم كفل بعشرة دراهم غطر بغيره لا يحنث \* ولو حلف أن لا يعمل لفلان وهو خفاف فاشترى من صاحب الدكان آلات الخف وخرز ثم باعه من الخافف عليه لا يحنث كذا في خزاية المفتين \* سئل شيخ الاسلام عن رجل له مستغلات حلف بطلاق امرأته (٢) كنه ابن مستغلاتها رايغله ندها فآخرت امرأته المستغلات وقبضت الاجرة وأنفقتها وأعطت زوجهها لا يحنث \* فان كان الزوج قال للمستأجر ان اقعدي في هذه المنازل فهذا الفصل لم ينقل عن شيخ الاسلام وقيل ينبغي أن يكون هذا اجارة ويحنث في عينه وكذا اذا تقاضى منهم اجرة شهر لم يسكنوا فيها فهذا منه اجارة ويحنث في عينه وان تقاضى اجرة شهر قد سكنوا فيها فهذا ليس باجارة ولا يحنث في عينه كذا في المحيط \* ولو حلف لا يمس الذهب والفضة فمس المضر وحنث كذا في محيط السرخسي \* ولو حلف لا يمس خشبا فمس ساق الشجرة لا يحنث بخلاف قوله لا يمس حسنا وعودا ولو حلف لا يمس شعرا فمس مستحا لا يحنث لا يمس صوفافس لبدا لا يحنث كذا في خزاية المفتين \* ولو حلف لا يمس وندا فمس حبلا لا يحنث كذا في المبسوط \* اذا حلف لا يمشي على الأرض فمشى على الأرض بخف أو نعل يحنث ولو مشى على بساط بساط على الأرض لم يحنث كذا في الظهيرية في الفصل السادس في الجاوس \* ان حلف على نعل لا يلبسها فقطع شرا كهاوشركها بغيره ثم لبسها حنث هكذا في خزاية المفتين \* لو قال ان مس رأسي هذا أحد ولا يضيف الى نفسه فقال ان مس هذا الرأس أحد فكذا نفسه الحالف لا يحنث قال مجرجه الله تعالى في الرقيات لو حلف لا يمس اليوم شعرا فمس رأسه لا يحنث \* ولو مس رأس غيره يحنث كذا في الخلاصة قبيل الفصل الخامس من كتاب الايمان \* ولو حلف لا يقامر دست عاريت داد يحنث واكر مجاهري غمود لا يحنث على المختار كذا في خزاية المفتين \* ولو حلف لا يمس الشفعة فسكت ولم يخاصم حتى بطلت شفعته لا يحنث وان وكل وكيل لا يمس حنث كذا في الظهيرية في فصل اليمين على العقود التي ليست لها حقوق \* رجل يستأجر أجرا يعملون له خلف أجيران لا يعمل معه ثم بدله أن يعمل قال يشترى ذلك الشيء الذي يعمل فيه ثم يبيعه اذا فرغ من العمل وكذا لو قال النساخ (٣) اكر كرباس كسي بكيرم وبيافم الى سنة وحلف عليه فلا يشترى الغزل ثم نسج ثم وهب منه لا يحنث ولو نسج الجوار من غير أن يشترى الغزل لا يحنث لانه انتقض باسم على حدة وفي فتاوى النسفي رجل حلف من (٤) بيش كدخداتي فلان نسكنكم ووكيلتي وي نسكنكم ليكن اكر كاري فرمايد بكنم خلف عليه فنصب الموكل غيره على

(١) ان نعني هذا الزرع (٢) أنه لا يعطى هذه المستغلات للغة (٣) ان أخذت كرباس أحد ونسجته (٤) أنا ما بقيت اتوكل لفلان لكن ان أمرى بشغل أفعله

وما كان باطنا في الجواري يعرفها النساء ولا ينظر اليها الرجال كالقرن والرتق اذا أخبرت امرأة واحدة بذلك يثبت العيب في حق الخصومة لاني حق الرد في ظاهر الرواية \* ومنها ما يكون عيبا في الجواري ولا يكون عيبا في الغلمان الا أن يكون فاحشا لا يكون مثله في عامة الناس فيكون عيبا \* وكذلك الزنا عيب في الجواري وليس بعيب في الغلمان الا أن يكون مدحعا على ذلك ولذا الزنا عيب في الجواري وليس بعيب في الغلمان ومنها يكون عيبا في بعض الاحوال دون البعض كما هو في الفرس فانه لا يكون



هيباني الصبي الذي لا يأكل وحده ولا يلبس وحده وهو عيب في الذي يأكل وحده ويلبس وحده وكذا السرقة سرور ذي الثمن أي حذيفة  
 وأبي يوسف رحمه الله تعالى \* اشترى عبدا قد كان أبق أو صرق أو بال في الفراش عند البائع في كبره ولم يبل عند المشتري قال أبو بكر  
 ابن سعيد البخاري رحمه الله تعالى له أن يرد \* وقال أبو بكر الاسكافي لا يرد ما لم يعد عند المشتري وهو الصحيح والعنة عيب وكذا الخلاء  
 \* ولو اشترى عبدا على أنه خصي فوجده (١٦٠) فخلا يرد \* ولو اشترى على أنه فحل فاذا هو خصي كان له أن يرد أو الردة عيب في

الغلام لأنه لا يسرع المشي ولا يقدر  
 على القتال راكبا \* والعقل  
 في النساء عيب وهو ورم في الفرج  
 يمنع الجماع وقيل هي التي يكون  
 مسلكها واحدا \* وعدم الختان  
 في الغلام والحض في الجارية إذا  
 كانتا جليبين لا يكون عيبا وإن كانا  
 مولدين صغيرين فكذلك وإن  
 كانا كبيرين فهو عيب وهذا عندهم  
 أماء عندنا فعدم الحيض في الجواري  
 لا يكون عيبا \* ولو اشترى جارية  
 على أنها بكر ثم قال هي ثيب فإن  
 القاضي يرميها بالنساء إن قل هو  
 بكر كان القول قول البائع ولا يدين  
 عليه وإن قال هي ثيب كان القول  
 قول البائع مع عينه \* وإن وطئها  
 المشتري فعلم بالوطئ أن زناها كما علم  
 أنها ليست ببكر بل بالثيب والزمته  
 الجارية هكذا ذكر الشيخ أبو  
 القاسم رحمه الله تعالى وعن أبي  
 يوسف رحمه الله تعالى أنه يردّها  
 بشهادة النساء \* والسكاح عيب  
 في العبد والجارية وكذا لو كانت  
 الجارية في العدة عن طلاق رجعي  
 وإن كانت عن طلاق بائن فليس  
 بعيب والاحرام ليس بعيب في  
 الجارية وكذا لو كانت الجارية  
 محرمة الوطء على المشتري برضاع  
 أو صهرية لا يكون عيبا \* ولو  
 اشترى جارية وقبضها ثم ادعى أن  
 لها زوجا وأراد أن يردّها فقال  
 البائع كان لها زوج عندى

ما عسى الخالف ثم أمره الموكل بأن يعمل له ففعل يحنت كذا في الخلاصة في الفصل الثالث  
 والعشرين \* لو قال إن عمرت في هذا البيت عمارة قامر أنه طالق فحاط بينه وبين جاره في هذا  
 البيت فبني الحائط وقصد به عمارة بيت الجار كان حائشا في عينه كذا في خزانة المفتسين في العقود التي  
 ليس لها حقوق \* سئل شيخ الإسلام الأوزجندى عن قال إن لم أنحر بيت فلان غدا فبدي  
 حره قيد ومنع حتى لم يخرب بيت فلان غدا قال فيه اختلاف المشايخ رحمه الله تعالى والمختار للمتنوى  
 الحنت كذا في الذخيرة (كتاب الحدود) وفيه ستة أبواب

(الباب الأول في تفسيره شرعا ركة وشرطه وحكمه)

والحد في الشريعة العقوبة المقدرة حق الله تعالى حتى لا يسمى القصاص حدا لما أنه حق العبد  
 ولا التعزير بل عدم التقدير كذا في الهداية \* وركنه إقامة الامام أو نائبه في الإقامة وشرطه  
 كون من يقام عليه صحيح العقل سليم البدن وكونه من أهل الاعتبار والانتذار حتى لا يقام على  
 المجنون والسكران والمريض وضعيف الحلقة إلا بعد المحاكمة والافاقة كذا في محيط السرخسي  
 \* وحكمه الأصلي الاتجار بما يتضرره العباد وصيانة دار الإسلام عن الفساد والطهارة  
 من الذنب ليست بحكم أصلي لإقامة الحد لأنها تحصل بالتوبة بإقامة الحد ولهذا يقام الحد  
 على الكافر ولا طهارة له كذا في التبيين

(الباب الثاني في الزنا)

وهو قضاء الرجل شهوته محرما في قبل المرأة الخالي عن الملكين وشبههما وشبهة الاشتباه أو تمكين  
 المرأة مثل هذا الفعل كذا في الهداية \* حتى إن وطئ المجنون والصبي العاقل لا يكون زنا لأن  
 فعلهما لا يوصف بالخمرة كذا في محيط السرخسي \* وكذا إذا وطئ الرجل جارية ابنه أو حاربه  
 مكانه أو جارية عبده المأذون المدون أو الجارية من المغنم بعد الإحراز في دار الإسلام في حق العازي  
 لا يكون زنا شبهة ملك اليمين \* وكذا إذا وطئ امرأة زوجها بغير شهود أو أمة تزوجها بغير  
 إذن مولاه أو وطئ عبدا امرأة تزوجها بغير إذن مولاه أو وطئ الرجل أمة تزوجها على حرة  
 شبهة ملك النكاح وكذا إذا وطئ الابن جارية أبيه على أنها تحل له شبهة الاشتباه كذا في النهاية  
 \* وركنه التقاء الختان وموارد الحشفة لأن بذلك يتحقق الإيلاج والوطء \* وشرطه العلم  
 بالتحريم حتى لو لم يعلم بالحرم لم يجب الحد للشبهة كذا في محيط السرخسي \* ويثبت الزنا عند  
 الحاكم ظاهر أو شهادة أربعة شهود يهدون عليه بلفظ الزنا بلفظ الوطء والجماع كذا في التبيين  
 \* إذا شهد أربعة على رجل بالزنا في مجلس واحد فالقاضي يسألهم عن الزنا ما هو وأين زنى فإذا  
 بينوا ما هو زنا حقيقة وقالوا رأينا أنه أدخل كالليل في المكحلة الآن يسألهم عن كيفية الزنا ثم إذا  
 بينوا كيفية الزنا يسألهم عن الوقت ثم إذا بدوا وقتا لا يصبر العهده متقادما يسألهم عن الزنى بها  
 ثم يسألهم عن المكان ثم إذا بينوا المكان والقاضي يعرفهم بالعدالة يسأل المشهود عليه عن  
 أحصائه فإن قال أنا محسن أو يشهد الشهود على أحصائه أن أنكر سأله الحاكم عن الإحصان فإذا

وصفه

أبانتها أو مات عنها قبل البيع كان القول قول البائع ولا يرد عليه \* ولو أقام المشتري البينة على قيام

النكاح للمحال لا تقبل بيته ولو أقام البينة على إقرار البائع بذلك قبلت بيته \* ولو قال البائع كان زوجها عندى فلان أبانتها قبل البيع  
 والمشتري ينكر الطلاق كان القول قول البائع ومن حضر المقر به بالنكاح وأنكر الطلاق كان للمشتري أن يردّها \* ولو قال البائع إني  
 أبارز زوج عني بغيرهم أبيع فأبانتها ومات عنها قبل القبض فبعضه والمشتري ينكر الطلاق كان للمشتري أن يرد الجارية \* ولو كان

لهذا روج عند المشتري فقال البائع كان زوجه اعندي غير هذا الرجل ابائها او مات عنها قبل البيع كان القول قول البائع \* رجل اشترى  
سنة فوجد هارديته لا يردها لان الرداءة ليست بعيب وان وجدها مسوسة او غفنة كان له ان يردها \* وكذا لو اشترى اناة فوجد  
فوجد هارديته من غير غش لا يرده \* ولو اشترى جارية فوجد بها قبيحة او سوداء الوجه لا يردها ولو وجدها محترقة الوجه لا يستبين لها قبح  
ولا جال كان له ان يردها \* ولو اشترى جارية قد كانت ولدت عند البائع او عند غيره (١٦١) ولم يعلم به المشتري ثم علم كان له ان يردها في

احدى الروايتين وعليه الفتوى وفي  
رواية اخرى لا يجعل نفس الولادة  
عيبا فلا مرد اذا لم توجب الولادة  
نقصا ظاهرا فيها \* ولو اشترى  
جارية وقبضها ثم قال انها لا تحيض  
قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن  
الفضل رحمه الله تعالى لا تسمع  
دعوى المشتري الا ان يدعى ارتفاع  
الحيض بالحبل او بسبب الداء فان  
ادعى بسبب الحبل يسمع دعواه  
ويربها القاضى النساء ان قلن  
هى حبلى يحلف البائع ان ذلك لم  
يكن عنده وان قلن ليست بحبلى  
فلا يحمين على البائع وهو نظير ما  
ذكرنا في الشبهة وفي دعوى الحبل  
يرجع الى النساء وفي معرفة داء  
باطنها يرجع الى الاطباء ثم في  
الداء مرد بشهادة رجلين اذا شهدا  
انه قديم \* وفيما لا ينظر اليه الرجال  
كالقرن والرتق ونحوه اختلفت  
فيه الروايات واخر ما روى عن محمد  
رحمه الله تعالى انه ان كان ذلك قبل  
القبض وهو عيب لا يحدث مرد  
بشهادة النساء وهو قول ابي يوسف  
الاخر والمرأة الواحدة والمرأتان  
فيه سواء والمرأتان اوثق \* واما  
الحبل فيثبت بقول النساء في حق  
الخصومة ولا مرد بشهادتهن \*  
رجل اشترى ثخين فاذا أحدهما  
لا يدخل في رجله ان كان لا يدخل  
لعلة في رجله لا مرد وان كان لا يدخل  
لالعلة في رجله بل لصيق الخلف

وصفه على الوجه رجه وان لم يصفه وقد ثبت احصائه بالبينة سأل الشهود عن الاحصان فاذا  
وصفوه على الوجه يجب رجه وان قال انا غير محصن ولم يشهد الشهود على احصائه جلدوا  
لم يعرفهم القاضى بالعدالة حبس المشهود عليه الى ان تظهر عدالتهم كذا في المحيط \* الاربعة اذا  
شهدوا عليه بالزنا فسئلوا عن كفيته وما هيته وقالوا لا نزيدك على هذا لم تقبل شهادتهم ولكن  
لا حد عليهم لتكامل عددهم فان تكامل عددا الشهود مانع من وجوب الحد كذا لو شهد عليه اربعة  
من النساء وكذلك ان وصف بعضهم دون بعض فلا يقيم عليه الحد ولا على الشهود ايضا كذا في  
المبسوط \* ويثبت الزنا باقراره كذا في البحر الرائق \* ولا يعتبر اقراره عند غير القاضى ممن  
لا ولاية له في اقامة الحدود ولو كان اربع مرات حتى لا تقبل الشهادة عليه بذلك كذا في التبيين  
\* ولا بد ان يكون الاقرار صريحا ولا يظهر كذبه فلا يحسد الاخرس لو اقر بكتابة او اشارة وكذا  
لا تقبل الشهادة عليه لاحتمال ان يدعى شبهة كذا في النهر الفائق \* ولو اقر انه زنى بخبره او هوى  
اقرت بانخرس لاحد على كل واحد منهما كذا في فتح القدير \* وكذا لو اقر فظهر بمجربا او اقرت  
فظهرت رتقاء بان تخبر النساء بانها رتقاء قبل الحد ولا بد ان يصان لا يكذب الا يخرج حتى لو اقر بالزنا  
فكذبته او هوى فكذبها فلا حد عليهما عند الامام كذا في النهر الفائق \* ولا بد ان يكون الاقرار في  
حالة الصحو حتى لو اقر في حالة السكر لا يحسد هكذا في البحر الرائق \* والاكرام يمنع صحة الاقرار  
ويوجب شبهة في حق المرأة كذا في خزنة المفتين \* والاقرار ان يقر البالغ العاقل على نفسه بالزنا  
اربعة مرات في اربعة مجالس المقر كذا في الهداية \* وقال بعضهم يعتبر مجالس القاضى والاول  
اصح كذا في السراج الوهاج \* وهو الصحيح هكذا في شرح الطحاوى \* واختلاف مجالس المقر بالزنا  
شرط عندنا كذا في الشمني \* فان اقر اربع مرات في مجلس واحد فهو بمنزلة اقرار واحد كذا  
في الجوهرة النيرة \* ولو اقر كل يوم مرة او كل شهر مرة فانه يحسد كذا في الظهيرية \* والاختلاف  
بان يرده القاضى كما اقر فيذهب حتى يغيب عن بصر القاضى ثم يحجى فيقر كذا في الكافي \* وينبغي  
للامام ان يزجر المقر عن اقراره ويظهر الكراهة ويامر بتخمينته كذا في المحيط \* فاذا اقر اربع  
مرات نظر في حاله فان عرف انه صحيح العقل وانه ممن يجوز اقراره يستل عن الزنا بما هو وكيف  
هو ومن زنى واين زنى لاحتمال الشبهة في ذلك كذا في محيط السرخسى \* قيل لا يسأله عن الزمان  
لان تقادم العهد يمنع الشهادة دون الاقرار والاصح انه يستل لاحتمال انه زنى في صباه فاذا بين  
ذلك وطهر زنا سأل عن الاحصان فاذا قال انه محصن سأل عن الاحصان ما هو فان وصفه بشرائطه  
حكم برجه كذا في التبيين \* وان قال المقر است محصن وشهد عليه الشهود بالاحصان رجه  
الامام كذا في المحيط \* ونذب واقينه لعلا قبلت او لم تست او وطئت بشبهة وقال في الاصل اعلاك  
تزوجتها او وطئت بشبهة والمقصود ان يلقه ما يكون دارنا كائنا ما كان كذا في البحر الرائق  
\* وان شهد اربعة على رجل بالزنا فامر مرة واحدة بحد محمد رحمه الله تعالى وعند ابي يوسف رحمه الله تعالى  
لا يحسد وهو الاصح كذا في الكافي \* هذا اذا كان الاقرار بعد القضاء اما اذا كان قبل القضاء

( ٢١ - ( الفتاوى ) - ثانی )

كان له ان ردوان كان الختان ضيقين لا تدخل رجله فيهما لم يكن له ان مرد  
\* وجل اشترى عبدا فاق من يده وقد كان ابق عند البائع لا يكون له ان يرجع بنقصان العيب مادام العبد حيا آبق في قول ابي حنيفة  
رحمه الله تعالى وكذا لو اشترى دابة مسرقة ثم علم بعيبها لا يرجع بنقصان العيب \* رجل اشترى مصحفا على انه جامع فاذا فيه آيتان  
آدية ساقطة كان له ان يرده \* رجل اشترى عبدا فسرقة منه آفة اقل من عشرة وقد كان مرققا عند البائع مثل ذلك كان له ان يرده وكذا



لو أبق عنه المادون السفر كان له أن يردلانه يسهل آبقاوسارفا وكذا لو كان العبد ثقت البيت ولم يخرج شيئا كان له أن يرد \* رجل  
اشترى غلاما وبركته ورم فقال البائع أنه ورم حديث أصابه ضرب فأورمه فاشتره على ذلك ثم ظهر أنه كان قديما لا يرد قال المصنف  
وهذا إذا لم يبين السبب فاما إذا بين السبب ثم ظهر أنه كان بسبب آخر غير الذي بين كان له أن يرد كما لو اشترى عبدا هو محجوم فقال البائع هو  
جنى غيب فاذا هو غير ذلك كان له أن يرد (١٦٢) لان الغيب يختلف باختلاف السبب \* رجل اشترى عبدا كان محجوما عند البائع

تأخذ الحى كل يومين أو ثلاثة أيام  
ولم يعلم به المشتري فأطبق عليه عند  
المشتري ذكرى المنتقى أن  
للمشتري أن يرد ولو أنه صار صاحب  
فراش بذلك عند المشتري فهذا  
عيب آخر غير الحى يرجع  
بالنقصان ولا يرد \* وكذا لو كان به  
قرحة فأنفخت أو كان جديرا  
فأنفجر كان له أن يرد وان كان به  
جرح فسد بهت يده من ذلك عند  
المشتري أو كانت موضحة فصارت  
آمة عند المشتري فليس له أن يرد  
\* رجل اشترى عبدا وقبضه فم  
عنده وقد كان يحتم عند البائع ولم  
يعلم به المشتري قال الشيخ الامام  
أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى  
المسئلة محفوظة عن أصحابنا أنه ان  
حم عند المشتري في الوقت الذي كان  
يحم عند البائع كان له أن يرد وان  
حم عند المشتري في غير ذلك الوقت  
لا يرد فليل له لو اشترى أرضا فنزلت  
عند المشتري وقد كانت تنزع عند  
البائع قال له أن يرد لان سبب النز  
واحد وهو تسفل الارض وقرب  
الماء فكان الثاني عين الاول الا  
أن يجي ماء غالب أو كان المشتري  
رفع التراب عن وجه الارض فيعلم  
أنها نزلت لرفع التراب أو للماء  
الغالب الذي جاء من موضع آخر  
فيكون النز عند المشتري غير الذي  
كان عند البائع أو يشقه فلا يرد  
انه عين ذلك أو غيره فلا يكون له

فيسقط الحد اتفاقا هكذا في فتح القدير \* أربعة شهدوا على رجل بالزنا فاقرا رجل بعد شهادتهم  
ثم أنكروا ولم يقرأ أربع مرات لاحد عليه كذا في فتاوى قاضيان \* اذا شهد عليه أربعة بالزنا وقضى  
بذلك عليه ثم أقرأ أربع أقيم عليه الحد هكذا في الحاوى القدسي \* ولو رجع بجمع بصح رجوعه وبه  
أخذ الطحاوى كذا في الغياثية \* ولو أقر بالزنا بعد الشهادة لا يجده هؤلاء الشهود وان كانوا أقل من  
أربع كذا في العتبية \* وان رجع المقر عن اقراره قبل اقامة الحد أو في وسطه قبل رجوعه ونحلى  
سبيله كذا في الهداية \* والمرأة والرجل في قبول الرجوع سواء كذا في السراج الوهاج وكذا في  
ظهور الزنا عند القاضي بالبينه والاقرار كذا في فتح القدير \* ولو هرب رجل ولم يرجع لم يتعرض  
له ولو ثبت على الزنا ورجع عن الاحصان قبل منه ولم يرجع أو جلد كذا في الايضاح \* واذا ثبت حد  
الزنا على رجل بشهادة الشهود وهو محصن أو غير محصن فسكا أقيم عليه بعضه هرب فطلبه الشرط  
فأخذوه في فوره أقيم عليه بقية الحد كذا في المبسوط \* وان كان بعد أيام سقط كذا في العتبية  
\* والذي والعبد في الاقرار بالزنا كالحر المسلم ما دونا كان أو محجورا كذا في المبسوط \* ولا تشترط  
حضره المولى في الاقرار وتشترط في الشهادة لان له طعن الشهود كذا في خزنة المفتين \* وان أقر  
الخصى بالزنا أو شهدت عليه الشهود جحد وكذا العنين كذا في فتاوى قاضيان \* الاعبى اذا أقر  
بالزنا حد ولو أقر أنه زنى بمجنونة أو صبية يجمع مثلهما عليه الحد \* ولو أقرت أنها زنت بمجنون أو صبي  
فلا حد عليها كذا في الايضاح \* واذا أقر أنه زنى بامرأة لا يعرفها حد وكذا اذا أقر أنه زنى بفلانة  
وهى غائبة يحد استحسانا كذا في فتح القدير \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير وجعل أقر  
أربع مرات أنه زنى بفلانة وفلانة تقول تزوجني أو أقرت المرأة بالزنا بفلان أربع مرات وفلان  
يقول تزوجت فلا حد على واحد منهما وعليه المهر كذا في المحيط \* وعلم القاضي ليس بحجة في  
الحدود باجماع الصحابة وان كان القياس يقتضى اعتباره كذا في الكافي

### (الباب الثالث في كيفية الحد واقامته)

اذا وجب الحد وكان الزانى محصنا رجاء بالخجارة حتى يموت ويخرج به الى أرض فضاء كذا في الهداية  
\* واحصان الرجل جسم أن يكون حرا عاقلا بالغامس لما قد تزوج امرأة حرة نسكا محصيا ودخل بها  
وهما على صفة الاحصان كذا في الكافي \* فلا يكون محصنا بالخلوة الموحدة للمهر والعدة ولا  
يكون محصنا بالجماع في النكاح القاسر ولا بالجماع في النكاح الصحيح اذا قال لها ان تزوجتك  
فانت طالق لانها تطلق بنفس العقد بجماعها باها بعد ذلك يكون زنا لأنه لا يجب به الحد لشبهة  
اختلاف العلماء وكذا ان تزوج المسلم مسلمة بغير شهود فدخل بها كذا في المبسوط \* والمعتبر  
في الدخول الايلاج في القبل على وجه يوجب الغسل \* وشرط صفة الاحصان فيهما عند الدخول  
حتى ان المملوكين اذا كان بينهما موطء بنكاح صحيح في حالة الرق ثم عتقا لم يكونا محصنين وكذا  
الكافران وكذا الحر اذا تزوج أمية أو صغيرة أو مجنونة وطئها وكذا المسلم اذا تزوج  
كتابية وطئها وكذا لو كان الزوج موصوبا باحدى هذه الصفات وهى حرة عاقلة بالغة مسلمة

بان

أن يرد قال القاضي الامام أبو الحسن على السفدى رحمه الله تعالى الجواب في مسئلة الحى والزنا قال

الشيخ الامام الا أنه يشكل بما ذكر في الزادات في رجل اشترى جارية بيضاء احدى العينين وهو لا يعلم بذلك فانجلى البياض عند المشتري  
ثم عاد ليس له أن يرد وجعل الثاني غير الاول \* ولو اشترى جارية بيضاء احدى العينين وهو يعلم بذلك فلم يقبضها حتى انجلى البياض  
ثم عاد بيضاء عند البائع لا يكون للمشتري أن يرد هارب عن الثاني عين الاول الذي رضى به اذا كان الثاني عند البائع ولم يجعل الثاني عين

الاول اذا عاد البياض عند المشتري وقال لا يرد قال القاضي الامام هذا كذا كذا اشاور خمس الاثمة الموائى رحمه الله تعالى وهو يشاور مني فيما كان مشكلا اذا اجتمعنا شاورته في هذه المسئلة فما استغلت منه فرقا \* رجل اشترى عبدا فسرق ثيابا للمشتري وأبقى وقد كان سرق عند البائع بعد بلوغه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ليس للمشتري أن يخاصم البائع مادام العبد حيا أبقا فان عاد من الابق كان للمشتري أن يخاصم البائع ويرد عليه بالحنة \* رجل اشترى (١٦٣) جارية وقبضها فلم تحض عند المشتري شهرا أو أربعين يوما قال القاضي

الامام هذا ارتفاع الحيض عيب وأدناه شهر واحد فاذا ارتفع هذا القدر عند المشتري كان له أن يرد اذا أثبت أنه كان عند البائع كذلك \* اشترى جارية وادعى أنها لا تحيض واسترد بعض الثمن ثم حاضت قالوا ان كان البائع أعطاه على وجه الصلح عن العيب كان للبائع أن يسترد ذلك من المشتري \* رجل اشترى جارية وقبضها وخاصم البائع في عيب بالجارية ثم تزول الخصومة أياما ثم خاصمه فقال له البائع لم أمسكها طول المدة بعد ما طلعت على عيب فقال المشتري انما أمسكها لانظر هل تزول العيب قال الشيخ الامام هذا رحمه الله تعالى تزول الخصومة لهذا لا يكون رضا بالعيب وله أن يردها على البائع \* رجل اشترى حنطة فوجد فيها ترابا قال الشيخ الامام هذا رحمه الله تعالى اذا كان التراب مثل ما يكون في الحنطة ولا يعد عيبا عند الناس ليس له أن يرد وان كان يعد عيبا عند الناس الا أنه ليس بفاحش كان له أن يرد وان كان التراب فاحشا كان الخياط للمشتري ان شاء أخذ الحنطة بنفسه طهها من الثمن وان شاء ردا الحنطة وبأخذ كل الثمن كالواشترى حنطة على أنها عشرة أفقره فوجد بها تسعة كان له الخيار على هذا الوجه وعن أبي يوسف رحمه الله اذا أراد أن يعيز

بان أسلمت قبل أن يطأها الزوج ثم وطئها الزوج الكافر قبل ان يفرق بينهما فانها لا تكون محصنة بهذا الدخول كذا في الكافي \* ولو دخل بها بعد الاسلام والعنق والافاقة يصير محصنا ولا تشترط العفة عن الزنا في هذا الاحصان كذا في المبسوط للامام السرخسي \* ولو كانت تحته حرة مسلمة وهما محصنان فارتد امعا والعياذ بالله بطل احصانها فاذا أسلمت لا يعود احصانها حتى يدخل بها بعد الاسلام كذا في فتح القدير \* واذا ارتد بعد وجوب الحد ثم أسلم لم يجلد ولا يبرجم وكذا لا يجلد اذا كان الواجب هو الجلد كذا في العتبية \* ولو زال الاحصان بعد ثبوته بالجنون والعته يعود محصنا اذا أفاق وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يعود حتى يدخل بامرأته بعد الافاقة كذا في البحر الرائق \* ويثبت الاحصان بالقرار أو بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين كذا في خزائن المفتين \* وان أنكر الدخول بعد وجوب شرائط الشرط فاذا جاءت امرأته بول في مدة يتصور أن يكون منه جعل واطنا شرعا كذا في التبيين \* الشهادة على الاحصان كالشهادة على المال يثبت بالشهادة على الشهادة كذا في الايضاح \* الزاني لو كان عبدا مسلما الذي فشده ذميان أنه اعتقه قبل الزنا وقد استجمع شرائط الاحصان لا تقبل شهادتهما كذا في الكافي \* امرأة الرجل اذا أقرت أنها أمة هذا الرجل فزنى الرجل بجرم وان أقرت بالزنا قبل أن يدخل بها ثم زنى الرجل بامرأة بغير ولي فدخل بها قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يكونان بذلك محصنين لان هذا النكاح غير صحيح قطع الاختلاف العلماء والخبار فيه كذا في محيط السرخسي \* وينبغي للقاضي أن يسأل الشهود عن الاحصان ما عرفوا قالوا فيم اوصفوا تزوج امرأة حرة ودخل بها فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يكتب في بقولهم دخل بها اخلافا لمحمد رحمه الله تعالى وأجمعوا على أنه لا يكتب في بقولهم مسها أو لمسها وأجمعوا على أنه يكتب في بقولهم جامعها وباضعها وفي البقال أنه يكتب في بقولهم اغتسل منها كذا في المحيط \* ولو قال أنها أقر بها لا يكتب في ذلك كذا في المبسوط \* وفي المنتقى ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى لو دخل رجل بامرأة ثم طلقها فقال الزوج وطئها وقالت المرأة لم يطأني فان الزوج يكون محصنا بقراره والمرأة لا تكون محصنة لانكارها وكذلك لو دخل بها وطلقها وقال هي حرة مسلمة وقالت المرأة كنت نصرانية كذا في المحيط \* وان أتى امرأة في دبرها لا يكون محصنا كذا في المضمرات \* ويستحب للامام ان يأمر جماعة المسلمين أن يحضروا لاقامة الرجم كذا في الشمني \* وينبغي للناس أن يصغوا عند الرجم كصفوف الصلاة وكما رجم قوم نأخر واوتقدم غيرهم فرجوا هكذا في البحر الرائق والسراج الوهاج \* ولا بأس لكل من جرى ان يتعمد بقتله الا اذا كان ذارحهم محرم منه فإنه لا يستحب له ان يتعمد بقتله كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا وجب الرجم بالشهادة يجب البدء من الشهود ثم من الامام ثم من الناس حتى لو امتنع الشهود عن الابتداء سقط الحد عن المشهود عليه ولا يحدون لان امتناعهم ليس صريحا في رجوعهم كذا في فتح القدير \* وكذا اذا امتنع واحد منهم كذا في التبيين \* وموت الشهود وأحدهم مسقط وكذا اذا غابوا

التراب فيرد التراب ويمسك الحنطة بقسطها من الثمن ليس له ذلك لان الحنطة لا تخلو عن قليل تراب هذا اذا علم المشتري بذلك قبل التمييز فان كان المشتري ميرا التراب من الحنطة فوجد التراب فاحشا يعد ذلك عيبا عند الناس ان أمكنه أن يخلط التراب بالحنطة ويردها بذلك الكيل على البائع من غير نقصان برد الكيل على البائع ويسترد الثمن لانه ردها كقبض وان كان بعد الخلط لا يمكنه الرد بذلك الكيل لانه ناقصها بالتزوية لا يرد لانه لا يمكنه الرد كقبض لكن يمسك من الثمن بحصة نقصان الحنطة الآن يرضى البائع أن يأخذها ناقصة فيكون



له ذلك وكذلك كل ما يخلو من الثياب فهو مثل الخنطة على التصليل الذي ذكرنا \* ولو اشترى مسكافو جديب وسلبا لكان له أن يغير الرصاص ويرده على البائع بحصته \* جعل أبو يوسف وجه الله تعالى بالنس هذه للسائل أصلا فقال كل ما يسامح في قلبه لا يغير كثيره وكل ما لا يسامح في قلبه كان له أن يغير كثيره والرصاص في المسك لا يسامح في قلبه في كثيره ويسامح في قليل الثياب فلا يغير كثيره وعامة المشايخ أخذوا بهذه الرواية \* ولو اشترى (١٦٤) نحاس نقرة تخرج منها حجر مثل ما يخرج من النحاس كان له أن يرد الحجر ويمسك

من الثمن بحسب ذلك إلا أن يشاء البائع أن يأخذها كذلك ويرد الثمن لأن في قليل الحجر لا يسامح في النحاس فكان له أن يغير الحجر كل رصاص في المسك \* رجلان تبايعا بعبير ابعبير وتقابضا فوجد أحدهما بالعبير الذي اشتراه عيبا فمات عنده والعبير الآخر مرض عند الذي اشتراه قال الشيخ الامام هذارجه الله تعالى بعبير الذي وجد بالعبير الذي اشتراه عيبا ان شاء رجع بحصة العيب من البعير البعير الآخر وان شاء رجع بحصة العيب من قيمة البعير الآخر محضا غير مريض وانما يحسب بمرض البعير الآخر \* رجل اشترى جارية فظهر أنها كانت مخضوبة الرأس قال الشيخ الامام هذارجه الله تعالى ان ظهر بها شئ من ذلك كان له أن يرد لها وان ظهر بها شئ من ذلك كان له أن يكون سواد الشعر شرطافي البعير \* والصهوة وهي لون بين الصفرة والحرة تعد عيبا في التركيبة والهندية لاني الرومية والصقالبية لان عامة شعور أهل الروم تكون كذلك \* ولو اشترى عبدا أمر دفوجده مخلوق للعبية أو متوفى للعبية كان له أن يرد ان ظهر ذلك في مدة بعد الشراء يعلم أنه كان عند البائع \* وحل اشترى خبزا بدرهم فوجد فيه شبرا واحدا محترقا فرده على البائع

أوغاب أحدهم في طاهر الرواية \* وكذا يسقط الحد باعتراض ما يخرج عن أهلية الشهادة كولو ارتد أحدهم أو عي أو خرس أو فسق أو قذف فدلوا فارق في ذلك بين كونه قبل القضاء أو بعده قبل اقامة الحدود لو كان بعضهم مقطوع اليد أو مريضا لا يستطيع الرمي وحضروا برمي القاضي \* ولو قطعت بعد الشهادة امتنعت الاقامة كذا في فتح القدير \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى آخر ما منهم وغيبتهم لا يبطل الحد به نأخذ كذا في الحاوي القدسي \* اذا كان المشهود عليه غير محصن فقد قال الحاكم الشهيد في الكافي أقيم عليه الحد في الموت والغيبة ويبطل فيما سواه ما هكذا في غاية البيان \* وأجمعوا على أن في سائر الحدود سوى الرجم لا تجب البداءة لأن الشهود ولان الامام كذا في الذخيرة \* القاضي اذا أمر الناس برجم الرافعي وسعهم أن يرجوه وان لم يعانوا أداء الشهادة \* وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال هذا اذا كان القاضي فقيها عدلا أما اذا كان فقيها غير عدل أو كان عدلا غير فقيه لا يسعهم أن يرجوه حتى يعانوا أداء الشهادة كذا في الظهيرية \* وان كان مقرا ابتداء الامام ثم الناس ويغسل ويكفن ويصلى عليه \* وان كان غير محصن فحد مائة جلدة ان كان حرا وان كان عبدا جلده خمسين بامر الامام يضربه بسوط لاعددة عليه ضربا متوسطا بين الجرح والمبرح وغير المولم ولا يجوز التعدي عن حد قدره الشرع كذا في الكافي \* وينبغي أن يقيم الحد من بعقل وينظر كذا في الايضاح \* الرجل والمرأة في ذلك سواء فان كان كل منهما محصنا رجم أو لا فعلى كل الجلد أو أحدهما محصنا فعلى المحصن الرجم وعلى الآخر الجلد وكذا في ظهور الزنا عند القاضي بالبينة أو الاقرار كذا في فتح القدير \* ويجزى الرجل جل في الحد والتعزير ويضرب في ارار واحد وكذا في حد الشرب في ظاهر الرواية ولا يجزى في حد القذف ولا يترك يزرع عنقه الحشو والفرو كذا في فتاوى قاضيهان \* ولا تجزى المرأة الا عن الفرو والحشو كذا في الاختيار شرح المختار \* فان لم يكن عليها غير ذلك لا يفرغ كذا في العتابية \* ونضرب جالساً وان حمله في الرجم جاز وان تركه لا يضرب كذا في الاختيار شرح المختار \* لكن الحفر أحسن ويحفر الى الصدر ولا يحفر للرجل وهذا هو ظاهر الرواية كذا في غاية البيان \* ويضرب الرجل قائما في جميع الحدود كذا في الاختيار شرح المختار \* ولا يحد في نئي من الحدود ولا يمسك ولا يربط لكنه يترك قائما إلا أن يجزىهم فيشد كذا في محيط السرخسي \* قد قبل المدان بلقى على الارض ويعد كما يفعل في زماننا وقيل أن عد السوط في رفعه المضارب فوق رأسه وقيل أن يحد بعد الضرب وذلك كله لا يفعل لانه زيادة على المستحق كذا في الهداية \* ويضرب متفرقا على جميع أعضائه ما خلا الفرج والوجه والرأس كذا في العتابية \* ولا يجمع بين جلد ورجم في المحصن ولا بين جلد ونفي في البكر وان رأى الامام في ذلك مصلحة غريب بقدر ما يرى وذلك تعزير وسياسة لا حد ولا يختص بالنفي بل يجوز في كل جنابة والرأي فيه الى الامام كذا في الكافي \* وفسر التحريم في النهاية بالحبس وهو أحسن وأسكن للفتنة من نفيه الى اقليم آخر كذا في البحر الرائق \* وهكذا في التبيين \* والمريض اذا وجب عليه الحدان كان الحد جايقا عليه

للحال

فدفع البائع اليه خبرا آخر جزا من غير وزن قال الشيخ الامام هذارجه الله تعالى لا يجوز ذلك ما لم يوزن

لان هذا القدر مما يدخل تحت الوزن فقد ارجمه أساتير أو عشرة أساتير له حجر على حدة فلا يجوز إلا بالوزن وان كانت أقل من ذلك مما ليس له حجر معلوم على حدة فلا بأس به \* رجل اشترى ثوبا بنفسه ثم قطعه قيصا ونوى عند القطع لابنه الصغير ثم وجد به عيبا لا يرد ولا يرجع عليه بالنقصان ولو نوى عند القطع لابنه البالغ كان له أن يرجع بالنقصان لان الهبة لا تتم في البالغ بدون القبض \* رجل اشترى

حرمة بقل فوجدها بحبيشاً قالوا أن كان هذا الحبيش في هذا البقل يندعي بائعاً الناس خير المشتري أن شاء الله تعالى بجميع الثمن وان شاء ردوه بعزلة الزبد في السمن \* رجل اشترى أرضاً أو كرمًا فظهر أن شربه على نواقب وضع على ظهره ثم رموه وضع آخر كان له أن يرد ذلك بعد بيعه عند الناس \* وذكر في المنتقى رجل اشترى بيتاً من دار بجميع حقوقه يدخل فيه طريقه وان لم يقل بجميع حقوقه ولم يشترط الطريق فلا طريق له وله أن يرد البيع إذا قال طنت أن له مفتاحاً (١٦٥) إلى الطريق وكذا لو اشترى أرضاً أو

نخلاً لا يستحق الشرب بدون الشرط فان لم يكن لها شرب ولم يعلم بذلك فلما علم قال لا أرضي كان له أن يرد ما قلنا أن ما بعده الناس عيباً يكون له أن يرد بذلك وعدم الشرب والطريق بعد عيبا عند الناس وان كان لا يستحق ذلك بدون الشرط \* رجل اشترى حبة مبطنة فوجد فيها فأرة مبيطة كان ذلك عيباً وكذا لو اشترى ثوباً نجساً ولم يبين البائع ذلك جازاً لبيخ ثم ينظر ان كان ثوباً تنقص قيمته بالعسل يكون عيباً وان كان لا ينقص لا يكون عيباً وان كان فيه دهن فهو عيب لان الدهن قلما تزول كاه فيعد عيباً \* رجل اشترى جارية لا تحسن التركية والمشتري لم يعلم بذلك ثم علم أو كان المشتري يعلم بذلك لكن لا يعلم أنه بعد عيبا عند التجار ان اتفق التجار على أنه بعد عيباً كان له أن يرد وان اختلف التجار فيما بينهم قال بعضهم هو عيب وبعضهم قال ليس بعيب لم يكن له أن يرد اذا لم يكن عيباً عند الكل وان كان يعلم كل أحد أنه عيب كالغور والشل وغير ذلك فان علم بذلك وقبض لم يكن له أن يرد \* رجل أراد أن يشتري جارية فرأى بها قرحة ولم يعلم أنها عيب فاشتراها ثم علم أنها عيب قال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى له أن يرد هذا لان هذا

للحال وان كان جالداً لا يقام عليه حتى يتمائل أي يبرأ ويصح الا اذا كان مريضاً وقع اليأس من برئه فينذر بقاء عليه كذا في الظهيرية \* ولو كان المريض لا يرجي زواله كالشلل أو كان (١) خداجاً ضعيفاً الخلقة فعندنا يضرب بعشكال فيه مائة شهر أخ فيضربه دفعة ولا بد من وصول كل شهر أخ إلى بدنه ولذا قيل لا بد حينئذ أن تكون مبسوطة كذا في فتح القدير \* والنفساء في اقامة الحد عليها بمنزلة المريضة والخائض بمنزلة الصحيحة حتى لا ينتظر خروجها من الحيض كذا في الظهيرية \* الحامل اذا زنت لا تحدها حالة الحمل سواء كان حدها جالداً أو رجلاً لكن تحبس الحامل ان كان ثبت زناها بالبينة إلى أن تلدهم اذا ولدت ينظر ان كانت محصنة ثم جرم حين تضع ولدها وهذا ظاهر الرواية وان كانت غير محصنة تركت حتى تخرج من نفاسها ثم يقام عليها الحد كذا في غاية البيان \* وان ثبت الحد بالاقرار لا تحبس لكن يقال لها اذا وضعت فارجي فاذا وضعت ورجعت فانها يقام الرجم عليها اذا كان للولد من يقوم بارضاعه وان لم يكن ينظر إلى ان ينظم ولدها كذا في الظهيرية ولو أطالت في التأخير وتقول لم أضع بعد أو شهدت على امرأة الزنا فقالت أنا حبل ترمي النساء ولا يقبل قولها فان قلن هي حامل أجلهما حولين فان لم تلد رجما كذا في فتح القدير \* اذا شهدت على امرأة بالزنا فادعت أنها عذراء أو رتقاء فظرت اليها النساء فقلن هي كذلك يدرأ عنها الحد ولا حد على الشهود أيضاً وكذلك المحبوب ويقبل على العذراء والرتقاء والاشياء التي يعمل فيها بقول النساء قول امرأة واحدة قال في الفتاوى الولو الجلية والمثنى أحوط كذا في غاية البيان \* ولا يفيم المولى الحد على عمه الا باذن الامام كذا في الهداية \* ولا يقام الحد في الحر الشديد والبرد الشديد كذا في التتارحانية \* وكذا لا يقام القطع عند شدة الحر والبرد كذا في السراج الوهاج \* رجل أتى بفاحشة ثم تاب وأتاب إلى الله تعالى فإنه لا يعلم القاضي بفاحشته كذا في الظهيرية (الباب الرابع في الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجب)

الوطء الموجب للحد هو الزنا كذا في الكافي \* فان تمحض حراما يوجب الحد وان تمكنت فيه الشبهة لا يوجب الحد كذا في فتاوى قاض خزان \* والشبهة ما يشبه النابت وليس بثابت وهي أنواع \* (شبهة في الفعل) وتسمى شبهة اشتباه وهي أن يظن غير دليل الخل دليلاً وهو يتحقق في حق من اعتبه عليه دون من لم يشبهه عليه ولا بد من الظن ليتحقق الاشتباه فان ادعى أنه ظن أنها حلال له لم يحد وان لم يدع حد \* (وشبهة في المحل) وتسمى شبهة حكمية وذا القيام دليل الخل في المحل وامتنع عنه لمائع فتعتبر شبهة في حق الكل ولا يتوقف ثبوتها على ظن الجاني ودعواه الخل فالحد يسقط بالنوعين والنسب يثبت في الثاني ان ادعى الولد ولا يثبت في الاول وان ادعاه ويحبب مهر المثل في النوع الاول (وشبهة في العقد) فان العقد اذا وجد حلالاً كان أو حراماً متفقاً على تحريره أو مختلفاً فيه علم الواصي أنه مجرم أو لم يعلم لا يحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما اذا نكح نكاحاً مجمعا على تحريره فليس ذلك بشبهة ويحدان علم بالتحرير والا لا كذا في الكافي \* قال الامام

(١) الخداج النقصان رجل مخدج اليد ناقصها اه قاموس

مما يشبهه على الناس بخازن يشبهه عليه ولا يثبت الرضا بالعيب \* رجل اشترى جارية لها لبن فارصعت صبيها ثم وجد بها عيباً كان له أن يرد هذا لان هذا بمنزلة الاستخدام والاستخدام لا يمنع الرد \* رجل اشترى جارية فولدت بعد البيع عند البائع ثم قبضها فوجد بها عيباً قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى له أن يرد هذا بحسنهما من الثمن وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يرجع بقصان العيب ولا يرد ولو أنها ولدت عند البائع بعد البيع ثم علم المشتري بعيب قبل القبيض فهو بالخيار ان شاء أخذها وان شاء تركها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله



تعالى \* رجل اشترى داراً ثم باع بعضها ثم وجد فيها عيباً قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى لا يرد ولا يرجع بشئ \* رجل اشترى شيئاً فوجد به عيباً قبل القبض فقال للبائع رددته عليك ينتقض البيع بينهما قبل البائع أو لم يقبل ولو قال ذلك عند غيبة البائع لا ينتقض البيع في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى \* رجل اشترى خشبة ليتخذها مذقة شرط ذلك في البيع فقطعها في الليل وأقر أنه ليس بها عيب ثم جدد العقد عليها من غير شرط فنظر إليها بالنهار (١٦٦) فوجد بها عيباً كان له أن يرد هالان البيع الأول انتقض بالتجديد وقوله لا عيب

بها لا يعتبر إذا ظهر بها عيب قديم \* رجل اشترى برذونا وكان باحدي يديه باجح اندمسل ونبت عليها الشعر ولم يعلم المشتري بذلك ثم جاء المشتري بعد أيام بالمبيع يسيل منه الدم قالوا ان كان مثل هذا العيب لا يحدث بعد البيع كان له أن يرد والأل فالقول قول البائع ان هذا العيب حدث عند المشتري \* رجل اشترى بطيخة فقطعها فوجد بها فاسدة قال أبو القاسم ان علم بفسادها ولم يستهلك منها شيئاً حتى خاصم البائع ولها مع فسادها قيمة كان البائع بالخيار ان شاء رد حصه بالنقصان من الثمن ولا يقبل البطيخة وان شاء قبلها ويرد جميع الثمن وان كان المشتري بعد ما علم بفسادها استهلكها أو استهلك بعضها بان أطلعها أو ولده أو عبيده لاشئ له على البائع وان لم يكن للبطيخة قيمة مع فسادها يرجع المشتري على البائع بجميع الثمن على كل حال \* رجل باع خلا فلما صبه في خابية المشتري بحضرة المشتري ظهر أنه منتن لا ينتفع به قال أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى هو أمانة عند المشتري ان هلك أو فسد لا ضمان عليه وان أهرقه المشتري لفساده ان لم يكن له قيمة وأشهد على ذلك شاهدين لاشئ على المشتري \* رجل اشترى مشجرة فوجد بعض أشجارها معيباً قال أبو بكر هذا رحمه الله تعالى يرد الكل أو يأخذ الكل وليس له أن يرد المعيب خاصة وان كانت الاشجار متباينة قال المصنف رحمه الله تعالى ان كان دار

الاسبيجاني الاصل أنه متى ادعى شبهة وأقام البينة عليها سقط الحد فمجرد الدعوى يسقط أيضاً الا كراه لا يسقط الحد حتى يقيم البينة على الا كراه كذا في البحر الرائق \* والشبهة في الفعل في وطء المطلقة ثلاثاً في العدة ولو طلقها ثلاثاً ثم راجعها ثم وطئها بعد مضي المدة يحد اجاعاً وأم الولد اذا اعتقها سيدها والمختلعة والمطلقة على مال في العدة بمنزلة المطلقة ثلاثاً في العدة لثبوت الحرمة اجاعاً ووطء أمة أبيه وأمه كذا في الكافي \* وكذا وطء جارية جده وجدته وان عليهما هكذا في فتح القدير \* وفي وطء أمة زوجته وسيدة وفي وطء المراهونة في حق المرتهن في رواية كتاب الحدود كذا في الكافي \* وهو المختار كذا في التبيين \* والمستعبر للرهن في هذا بمنزلة المرتهن كذا في فتح القدير \* وان ادعى أحدهما الظن ولم يدع الآخر ذلك لم يحد حتى يقرأ أنهما عليهما بالحرمة كذا في الكافي \* ولو كان أحدهما غائباً فقال الحاضر علمت أنها علي حرام حد الحاضر كذا في فتاوى قاضخان \* وان وطئ أمة أخيه أو عمه وقال ظننت أنها تحل لي حد وكذا في سائر المحارم سوى الولاد كذا في الكافي \* وكذا اذا وطئ جارية ذات محرم من امرأته كذا في السراج الوهاج \* ولو وطئ الجارية المستعارة يلزمه الحدود ان قال ظننت أنها تحل لي كذا في محيط السرخسي \* وكذا لو وطئ الجارية المستأجرة للخدمة وجارية الوديعة هكذا في السراج الوهاج \* وكذا الرجل اذا زنى بامرأة الاب أو الجدة يحد وان قال ظننت أنها تحل لي كذا في فتاوى قاضخان \* والمرأة لو مكنت من عبدها تحد وكذا ب الدين وطئ جارية المديون من التركة كذا في العتائبة \* والشبهة في المحل في وطء أمة ولده وولد ولده كذا في الكافي \* سواء كان ولده حياً أو ميتاً هكذا في العتائبة \* ثم ان حبلت وولدت يثبت النسب من الاب ولا يجب العقر وان لم تحبل فعلى الاب العقر ولا يثبت الملك له فيها والجد كالا بلسكن لا يثبت نسبه عند قيام الاب \* وفي وطء المعتدة بالكنايات ووطء الامه المبيعة في حق البائع قبل التسليم كذا في الكافي \* وكذا في وطء جارية مكاتبه أو عبده المأذون له وعليه دين يحيط بماله ورقبته ووطء الجارية الممهوره قبل التسليم في حق الزوج ووطء الجارية المشتركة بين اثنين وغيره هكذا في التبيين \* اذا اعتق أحد الشريكين الجارية فان ضمن لشريكه ثم وطئها لا يحد وان وطئها الشريك يحد وان سعت فان وطئها المعتق يحد وان وطئها الشريك لا يحد كذا في خزانة المفتين \* وكذلك الجواب فيما اذا كان جميع الامه له وقد اعتق نصفها ثم وطئ بعد ذلك لاحد عليهما في قولهم جميعاً كذا في المحيط \* واذا اعتق أمة وهو يطؤها ثم تزوج وعاد في ذلك المجلس لا يحد كذا في خزانة المفتين \* ولو ارتدت المرأة والعياذ بالله وحرمت عليه أو حرمت بجماع أمها أو ابنتها أو بطاوعة ابن الزوج ثم جامعها وقال علمت أنها علي حرام لا حد عليه وكذا لو تزوج خمساً في عقدة وتزوج الخامسة في نكاح الاربع أو تزوج باخت امرأته أو بامها فجامعها وقال علمت أنها علي حرام أو تزوجها متعة لا يجب الحد في هذه الوجوه وان قال علمت أنها علي حرام كذا في فتاوى قاضخان \* ولو وطئ رجل من الغافلين جارية من المغنم قبل القسمه بعد أن خرجت الغنائم الى دار الاسلام فلا حد عليه وان قال علمت أنها علي حرام وكذلك ان كان في

تعالى يرد الكل أو يأخذ الكل وليس له أن يرد المعيب خاصة وان كانت الاشجار متباينة قال المصنف رحمه الله تعالى ان كان دار ذلك قبل القبض فكذلك الجواب وان كان بعد القبض واشترى المشجرة بارضها فكذلك وان اشترى الاشجار خاصة رد المعيب خاصة \* رجل اشترى بغير او قبضه ثم وجد به عيباً فذهب به الى البائع ليرده فعطب في الطريق فانه يهلك على المشتري ثم ان المشتري ان أثبت العيب يرجع بنقصان العيب على البائع ولو اشترى بغير او قبضه فوجد به عيباً فذهب به الى البائع فأنكبس فنجره فانه لا يرجع بالنقصان

على البائع \* رجل اشترى بعيرا فلما ادخله داره سقط فذبحه انسان فنظر وا الى أمعائه فاذا هي فاسدة فسادا فذبحها ان كان البائع ذبحه  
بغير أمر المشتري لا يرجع بالنقصان لوجوب الضمان على الذابح وان ذبحه بامر المشتري أو ذبح المشتري بنفسه فكذلك في قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه يرجع بالنقصان \* رجل اشترى شيئا وتقاضاه ثم تقاضاه لا يبيع ولم يسلم المشتري الى البائع حتى  
اشتراه فانيامن البائع جاز الشراء فان وجد به عيبا قديما كان له أن يردده على البائع (١٦٧) ولم يكن للبائع أن يردده على بائعه وكذلك

لو اشترى شيئا وتقاضاه ثم تقاضاه باعه من  
البائع ثم اشتراه من البائع فوجد  
به عيبا قديما رده على بائعه ولم يكن  
لبائعه أن يردده على بائعه وكذلك  
رجل اشترى شيئا وقبضه ثم ان  
المشتري مع البائع جدد البيع  
بأكثر من الثمن الاول ثم وجد به  
عيبا قديما فرده على البائع لم يكن  
للبائع أن يردده على بائعه \* رجل  
باع جارية وسلمها الى المشتري ثم  
وجد المشتري بها عيبا فارد أن  
يردها على البائع كان للبائع أن  
لا يقبل الرد بغير قضاء وان كان يعلم  
بالعيب لانه لو قبلها بغير قضاء  
لا يكون له أن يردها على بائعه  
\* رجل اشترى بقرة فوجد بها  
تأخذ بضرعها وتخص جميع لبنها  
قالوا - وعيب له أن يردها على  
البائع بالجملة \* رجل اشترى  
دهنا في زق فوجد به عيبا فانه رده  
بالعيب في البلد الذي اشتراه فيه  
\* رجل باع سكين في خانوت  
لغيره فاشترى المشتري ان أجرة الخانوت  
كذا فظهر أن أجرة الخانوت كان  
أكثر من ذلك قالوا ليس له أن يرد  
السكين بهذا السبب لان هذا ليس  
بعيب في الخانوت \* رجل اشترى  
نقرة على أنها زخندار فقبضها فاذا  
بها لم تكن زخندار كان له أن يردها  
لان فوات المشروط بمنزلة العيب  
\* رجل اشترى عبدا فوجد مخنثا  
كان له أن يردده قالوا هذا اذا كان

دار الحرب أيضا كذا في السراج الوهاج \* والشبهة في العقد في وطء محرم تزوجها فانه لا حد  
عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولكن يوجع عقوبة ان علم بذلك وعندهما يحدان علم بالحرمه  
وان لم يعلم فلا حد عليه كذا في الكافي \* وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وعليه الفتوى  
كذا في المضمرات \* قال الاسبيعي والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في النهر الفائق  
ومنكوحه الغير ومعدته ومطلقة الثلاث بعد الزوج كالحرم وان كان النكاح مختلفا فيه كالنكاح  
بلاشهود أو بلا ولي فلا حد عليه اتفاقا لتمكن الشبهة عند الكل وكذا اذا تزوج أمة على حرة أو  
تزوج بجوسية أو أمة بلاذن سيدها أو تزوج العبد بلاذن سيده فلا حد عليه اتفاقا كذا في الكافي  
\* اذا كان الوطء بملك النكاح أو بملك يمين والحرمه بعارض أمر فذلك لا يوجب الحد نحو الخائض  
والنفساء والصائغة والمحرمة والموطوءة بشبهة والتي ظاهرها أو ألى منها وكذلك الامه المملوكة اذا  
كانت محرمة عليه بسبب الرضاع أو الصهرية أو باعتبار ان ذات محرم منها في نكاحه أو هي بجوسية أو  
مرتدة فلا حد عليه وان علم بالحرمه كذا في المحيط \* استأجر امرأة ليرزى بها أو ليطأها أو قال خذي  
هذه الدراهم لا طأ لها أو قال مكنتني بكذا ففعلت لم يحدوزا في النظم ولها مهر مثلها ولو جع ان عقوبة  
ويحبسان حتى يتوبا أو قال يحدان كالأعطاهما لا بغير شرط بخلاف ما اذا قال خذي هذه الدراهم  
لا تمتنع بك لان المتعة كانت سبب الاباحه في الابتداء فبقيت شبهة كذا في التمر ناشى \* ولو قال  
أمهرتك كذا لارزى بك لم يجب الحد كذا في الكافي \* جارية الرجل اذا جنت جنابة عمدا ثم زنى بها  
ولي الجنابة لا حد عليه عند الكل وان كانت الجنابة خطأ فزنى بها ولي الجنابة قال أبو حنيفة رحمه الله  
تعالى عليه الحد اختار مولاهما الدفع أو الفداء وقال صاحباه ان اختار الدفع لا حد عليه وان اختار  
الفداء عليه الحد \* اذا قبل الرجل أجنبية عن شهوة أو نظر الى فرجها بشهوة ثم تزوج بامها أو  
ابنتها فدخل بهما لا حد عليه وان قال علمت أنها على حرام في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يبطل  
احصائها بهذا الوطء حتى يحد قاذفه كذا في فتاوى قاضخان \* اذا قبل الرجل أم امرأته أو ابنتها  
أو قبلت المرأة ابن زوجها أو أباه حتى حرمت عليه ثم ان زوجها وطئها لا حد عليه وان قال علمت  
أنها على حرام هكذا في التتارخانية \* في الاصل لا يؤخذ الاخرى بعد الزنا ولا بشئ من الحدود  
وان أقربه باشارة أو كتابة أو شهدت به الشهود عليه والذي يجزى و يفيق اذا زنى في حال افاقته أخذ  
بالحد فان قال زنى في حال جنوني لا يحد كالبالغ اذا قال زنى وأنا صبى كذا في المحيط \* من زنى في دار  
الحرب أو في دار البغي ثم خرج اليها لا يقيم عليه الحد كذا في الهداية لو دخلت سرية دار الحرب  
فزنى رجل منهم لم يحد وكذا أمير العسكر لا يقيم الحدود والقصاص كذا في الكافي \* وان كان  
الخليفة قد غزا بنفسه أو أمير مصر كان يقيم الحد على أهله غزا بجنده يقيم الحدود والقصاص في  
دار الحرب وهذا اذا زنى بالعسكر فاما اذا لحق باهل الحرب وفعل ذلك لا يقيم عليه الحد \* قالوا  
وانما يقيم هذا الامير الحد في عسكره اذا كان يامن على الذي يقيم عليه الحد ان لا يرتد ولا يلحق  
بالكفار وأما اذا كان يخاف عليه الارتداد واللعاق فانه لا يقيم عليه الحد حتى ينفصل عن دار

الخنث بالعمل القبيح فان كان الخنث في المشى أو في القول لا يكون عيبا وان وجدته كافرا كان له أن يردوان اشتراه على أنه كافر فوجدته  
مسلم لا يردده عندنا ولو اشترى جارا فوجد حرونا وهو الذي يقف في الطريق في بعض المواضع من غير ما كان له أن يرد \* ولو اشترى  
عبدا أو جارية فوجد يسيل الدمع من عينيه كان له أن يردده ولا يرجع بالنقصان \* ولو اشترى خفيا أو مصراعى باب فوجد باحدهما  
عيبا وباع الآخر فانه لا يرد المعيب ولا يرجع بالنقصان والحال على شفة الجارية وقحفها يكون عيبا \* ولو اشترى عبدا أو جارية فظهر



أن به وجع الضرس يأتيه سرقة بعد أخرى كأنه أن برد \* رجل باع عبداً وهب الثمن للمشتري ثم وجد المشتري بالمبيع عيباً مختلفاً في ذلك قال بعضهم ليس له أن يردّه وإن علم بالعيب قبل قبض المبيع كأنه أن يرد في قولهم لأنه امتناع عن إتمام العقد \* رجل اشترى أرضاً فوجد فيها طريقاً يعرفها الناس كأنه أن يرد ما لحقه \* ولو اشترى كرمافاً وجد فيه بيوت الخمل كثيراً كأنه أن يرد \* رجل اشترى شاة فوجد هامة طوعة الاذن ان اشترها (١٦٨) للاضحية كأنه أن يردّها وكذلك كل ما منع التضحية وان اشترها لغير التضحية

لا يكون له أن يردّها إلا أن يكون ذلك عيباً عند الناس وان اختلف البائع والمشتري فقال المشتري اشتريتها للاضحية وأنكر البائع ذلك فان كان ذلك في زمان الاضحية كان القول قول المشتري اذا كان من أهل أن يضحى \* رجل اشترى جارية على أنها صانعة جازالبيع فان لم تكن صانعة لا يكون للمشتري أن يردّها \* رجل اشترى عبداً فوجد به عيباً فضر به بعد ذلك ان أثر الضرب فيه لا يرد ولا يرجع بالنقصان وان اطمه أو ضر به سوطين أو ثلثه ولم يؤثر فيه كأنه أن يردّه \* اشترى عبداً فقتله رجل عبداً عند المشتري وقتل به القاتل ثم علم بعيب فانه لا يرجع بالنقصان \* رجل اشترى عبداً وقبضه ثم باعه من البائع فوجد البائع به عيباً قديماً قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى له أن يردّه على المشتري الاول \* رجل اشترى من رجل دينارين بدراهم وتقاضاهم ان يشتري الدنانير باع الدنانير التي اشترها بالدراهم وسلم الدنانير وقبض الدراهم ثم وجد المشتري الثاني في الدنانير عيباً فردّها على بائعه الاوسط وقبلها الاوسط بغير قضاء قال محمد رحمه الله تعالى للبائع الاوسط أن يردّها ذلك العيب على البائع الاول قال ولا

الحرب ويصير في دار الاسلام كذا في الظهيرية \* الذي اذا زنى بحرية مستأمنة يجب الحد على الذي بالاجماع كذا في الغيائية وهكذا لو زنى به مسلم يحد كذا في فتاوى قاضيان \* لاحد على المستامن والمستأمنة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى الاجسد القذف ولو مكنت مسلمة أو ذمية من مستامن فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تحمّل المسلمة والذمية وعند محمد رحمه الله تعالى لا حد على واحد وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى حدوا جميعاً كذا في العتائية \* الذي اذا زنى ثم أسلم ان ثبت ذلك عليه باقراره أو بشهادة المسلمين لا يدرأ عنه الحد وان ثبت بشهادة أهل الذمة فاسلم لا يقام عليه الحد كذا في البحر الرائق \* ان زنى صحيح بمجنونة أو صغيرة يجامع مثلها حد الرجل خاصة وهذا بالاجماع كذا في الهداية \* وكذا اذا زنى ببناتة يجب عليه الحد كذا في محيط السرخسي \* اذا زنى صبي أو مجنون بامرأة عاقلة وهي مطاوعة فلا حد على الصبي والمجنون بالاختلاف وهل تحد المرأة فعلى قول علمائنا رحمه الله تعالى لا تحد واذا زنى بصبي فلا حد عليهما وعليه المهر ولو أقر الصبي بذلك لا يلزمه شيء باقراره ولو زنى صبي بامرأة بالغة فاذهب عذرتها وهي مكرهة فانه يضمن المهر بخلاف ما اذا كانت مطاوعة وأما الصبيّة اذا دعت صبيّاً الى نفسها فاذهب عذرتها فاعليه المهر والامسة اذا دعت صبيّاً فزنى بها ضمن المهر كذا في الذخيرة \* ولو مكنت نفسها من النائم لا يجب عليهما الحد كذا في محيط السرخسي \* من أكرهه السلطان حتى زنى فلا حد عليه وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى أولاً يقول يحد ثم يرجع فقال يحد وان أكرهه غير السلطان قال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يحد كذا في فتح القدير \* وعليه الفتوى كذا في السراجية \* المرأة لو أكرهت فكنت لم تحد بالاجماع ومعنى المكرهة أن تكون مكرهة الى وقت الايلاج أما لو أكرهت حتى اضطجعت ثم مكنت قبل الايلاج كانت مطاوعة كذا في خزانة الفتاوى \* لو زنى مكره بمطاوعة تحد المطاوعة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير \* ثم الاصل أن الحد متى سقط عن أحد الزانين للشبهة سقط عن الآخر للشركة كما اذا ادعى أحدهما النكاح والآخر ينكر ومتى سقط لقصور الفعل فان كان القصور من جهته سقط الحد عنها ولم يسقط عن الرجل كما اذا كانت صغيرة يجامع مثلها أو مجنونة أو مكرهة أو بناتة وان كان القصور من جهته سقط عنهم جميعاً كذا في السراج الوهاج \* اذا وطئ الرجل أم ولد ابنته فقال علمت أنها على حرام لا حد عليه \* ولو تزوج الرجل بامرأة أبيه بعد موت الاب فولدت منه قال الفقيه أبو بكر البخاري ان أقر بالوطء أربع مرات في مجالس مختلفة حدوا جميعاً ولا يثبت نسب الولد وقال الفقيه أبو الليث هذا قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وبه نأخذ \* رجل زنى بامرأة ميتة اختلفوا فيه قال أهل المدينة حدوا قال أهل البصرة يعزروا ولا يحد \* وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وبه نأخذ \* رجل زنى بجارية مملوكة وقتلها بالجماع ذكر في الاصل أن عليه قيمتها ولم يذكرفيه خلافاً ذكر أبو يوسف رحمه الله تعالى في الامالي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن عليه القيمة والحد أيضاً وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه القيمة ولا حد عليه وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيان

يشتهه الصنف في هذا بالعروض لان البيع لا يقع على تلك الدنانير بعينها \* وكذلك رجل له على رجل \* ولو درهم وقبضها منه وقضاها آخر فوجد فيها روفاً فردّها عليه بغير قضاء كأنه أن يردّها على الاول \* رجل اشترى عبداً وباعه من ابنه في صحته ثم مات فوريته الابن وليس له وارث سواه ثم وجد بالمشتري عيباً قديماً كأنه أن يرد الا أنه يسأل القاضي حتى ينصب خصماً عن الميت يردّه الابن على ذلك الخصم الابن يردّه على بائع أبيه وان كن للميت وارث آخر يردّه الابن على ذلك الوارث ثم يردّه على بائع الميت

وم يحصل حرجه في الاستدلال بين ما إذا كان لا يثبت استوفى الكفوف بين ما إذا لم يستوفى وأطلق محمد بن حجة الله تعالى في الكتاب دليل على التسوية بين الوجهين \* وهذه المسئلة دليل على ما قلنا أن الرجل إذا باع شيئاً منه وهب الثمن للمشتري ثم وجد المشتري بالمشتري عيباً كان له أن يرد \* ولو اشترى رجل عبداً وقبضه ثم باعه من ماله ثم مات، أو رث فورث الابن أباه ثم وجد بالعبد عيباً قد بدأ يردده على أحد بخلاف الأول \* عبداً مؤذون مديون باع من ماله عبداً من أكسابه (١٦٩) بمثل القيمة جازفان وجد المولى بالبيع عيباً وكان ذلك قبل القبض كان له أن يردده على عبده وإن كان بعد القبض والثمن من النقود لا يردده على عبده \* رجل اشترى جوزاً فكسر بعضه فوجده فاسداً لا ينتفع به ولا قيمة له كان له أن يرد ما بقي ويسترد كل الثمن وإن كان الفاسد مما ينتفع به وله قيمة عند الناس فإنه يرجع بنقصان العيب فيها كسر ولا يرد الكسور ولا الباقي إلا إذا أقام البينة على أن الباقي معيب \* رجل اشترى بدرهم بطيخاً عدا فكسر واحدة منها بعد القبض فوجدها فاسدة لا ينتفع بها كان له أن يرجع بمحضها من الثمن ولا يرد غيرها إلا أن يقيم البينة على فساد ما بقي وليس البطيخ في هذا كالجوز لأن الجوز شئ واحد إذا كان بعض الجوز فاسداً لا ينتفع به يرد الكل وكذا اللوز والعندق والغسق والبيض وأما في البطيخ والرمال والسفرجل والخيار لا يرد غير الواحدة الفاسدة \* رجل اشترى جارية من رجلين فوجد بها عيباً فقال أرد على فلان ولا أرد على فلان فذلك له في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى \* رجل اشترى شاة فخرصوها ثم وجد بها عيباً لم يكن الجزئ نقصاً كان له أن يردّها قال محمد رحمه الله تعالى والجزء عندي ليس بنقصان

\* ولو زنى بالحرّة فقتلها به يجب الحد مع الدية بالإجماع كذا في التبيين \* ولو زنى رجل بحرّة ثم قتلها خطأ حتى وجبت الدية يجب الحد لأنهما وجبا بسببين مختلفين كذا في الظهيرية \* أن وطئ أجنبية فيمادون الفرج لا يحد لعدم الزنا ويعزر \* ولو وطئ امرأة في دبرها أو لاط بغلام لم يحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويعزر ويودع في السجن حتى يتوب وعندهما يحد حد الزنا فيجلدان لم يكن محصناً ويرجم إن كان محصناً ولو فعل هذا بعبدة أو أمته أو برؤس جته بنسكاح صحيح أو فاسداً لا يحد إجماعاً كذا في الكافي \* ولو اعتاد اللواط قتلته الإمام سنا كان أو غير محصن كذا في فتح القدير \* لا حد على واطئ البهيمة عندنا كذا في الكافي \* ومن زنت إليه غير امرأة وقالت النساء أنها زنتك فوطئها لحد عليه وعليه المهر لأن الإنسان لا يميز بين امرأته وبين غيرها في أول الوهلة إلا بالخبر وخبر الواحد يكفي في أمور الدين وفي المعاملات ولهذا إذا جازت جارية وقالت بعثني مولاي إليك هدية يحل وطؤها اعتماداً على قولها ويثبت نسب الولد إن جاءته المزفوفة وتجب عليها العدة ولا يحد فاذنه هكذا في غاية البيان \* رجل وجد على فراشه في ليلة مظلمة امرأة وله امرأة قد عصى فامع التي وجدها في فراشه وقال ظننت أنها مرأتى قالوا لا يقبل قوله وعليه الحد كذا في فتاوى قاضيان \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لو أن رجلاً وجد في بيته امرأة فوطئها وقال ظننتها امرأتى فعليه الحد ولو كان أعمى كذا في السراج الوهاج \* ولو أن الأعمى دعا امرأة فاجابته امرأة غير هالمة فامعها قال محمد رحمه الله تعالى عليه الحد ولو أجابته فقالت أنا فلانة تعني امرأته فامعها لا يحد ولو كان بصيراً لا يصدق على ذلك كذا في فتاوى قاضيان \* رجل أحل جاريته لغيره فوطئها ذلك الغير لا حد عليه كذا في محيط السرخسي \* السكران إذا زنى يحد إذا صح كذا في السراجية \* إذا كان البيع فاسداً فوطئها المشتري قبل القبض أو بعده لا حد عليه ولو باع جارية على أنه بالخيار ووطئها المشتري أو كان الخيار للمشتري فوطئها البائع فإنه لا يحد علم بالحرمة أو لم يعلم كذا في فتاوى قاضيان \* قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل إذا غضب جارية وزنى بها ثم ضمن قيمتها فلا حد عليه عندهم جميعاً ولو زنى بها ثم غصبها وضمن قيمتها فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يسقط الحد كذا في المحيط \* رجل استلقى على قماه فمات امرأة وقعت عليه حتى قضت حاجتها وجب عليها ما لحد كذا في الظهيرية \* إذا زنى بامة ثم اشتراها ذكر في ظاهر الرواية أنه يحد عندهم جميعاً وكذلك إذا زنى بحرّة ثم تزوجها هكذا كثر شيخ الإسلام في شرح كتاب الحدود \* وإذا زنى بامرأة ثم قال اشتريتها لا حد عليه سواء كانت حرة أو أمة وإذا زنى بامة ثم قال اشتريتها بالخيار وقال مولاهما كذب لم أبعها قال لا حد عليه وكذلك لو قال اشتريتها بوصف إلى أجل كذا في المحيط \* والحرّة إذا زنت بعبد ثم اشتريته فأنتم ما يحدان جميعاً كذا في فتاوى قاضيان \* زنى بامة ثم ادعى أنه اشتراها فاسداً أو وهبها له وكذبه صاحبها أو شهد الشهود أنه أقر بالزنا ثم ادعى عند القاضي هبة أو بيعاً ردّ عنه الحد كذا في محيط السرخسي \* ولو زنى بكبيرة فافضاها فإن كانت

( ٢٢ - ( الفة وى ) - ثانى )  
 قيل له وإن اشترى كرماء عنده فقطف ثمرته ووضعها على الأرض ثم وجد بالكرم عيباً لم يعلم - قال إن كان القطف لم ينقص شيئاً فله أن يردده \* ولو اشترى نخلاً فخرصه من الأرض أو ثمره وقبض ثم وجد النخل فلم ينقصه الجذاذ شيئاً ولم ينقص النخل ثم وجد بها عيباً لم يكن له أن يردّها أحد من المداون إلا أن يردّها ما جيبها بالعيب الذي وجد بها حدماً لأنه إذا قبض قبل الجذاذ صار بمنزلة ثمن واحد وليس هذا كالنقص والخاتم إذا ميرأ أحد من الإخوة وليس فيه



فهرولان الأمر بغض الخلل يخرج منه وأما الغض ليس من الفضة \* رجل اشترى عبدا فوجد به عيبا فاستقاله فإني أن يقبله كان له أن يرد به بالعيب وليس هذا بمنزلة ما لو علم بالعيب ثم عرضه على بيع فانه يبطل حقه في الرد \* رجل اشترى جارية بآية باهر ودية فوجد المشتري بالثياب عيبا وقد كان أ تلف الجراب ذكر في المنتقى أن له أن يرد الثياب بجميع الثمن \* قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يكون الجواب كفي الجارية والعبد اذا وجد (١٧٠) بالجارية عيبا بعد ما تلف ثوبها كان له أن يرد بها بجميع الثمن \* رجل اشترى

مطروعة له من غير دعوى شبهة فعليه ما لحد ولا شيء عليه في الافضاء لرضاها به ولا مهر لها لوجوب الحد \* وان كانت مع دعوى شبهة فلا حد عليه ولا شيء عليه في الافضاء ويجب العقروان كانت مكرهة من غير دعوى شبهة فعليه الحد ونها ولا مهر لها ثم ينظر في الافضاء فان لم تستمسك بواها فعليه دية المرأة كاملة وان كانت تستمسك بواها حد وضمن ثلث الدية وان كان مع دعوى شبهة فلا حد عليه ما لم ان كان البول يستمسك فعليه ثلث الدية ويجب المهر في ظاهر الرواية وان لم يستمسك فعليه الدية كاملة ولا يجب المهر عند أبي حنيفة وأبي يوسف وجههما الله تعالى وان كانت صغيرة يجامع مثلها فهي كالكبيرة فيما ذكرنا الا في حق سقوط الارش برضاها وان كانت صغيرة لا يجامع مثلها فان كانت تستمسك بواها لزمه ثلث الدية والمهر كاملا ولا حد عليه وان كانت لا تستمسك ضمن الدية ولا ضمن المهر عند أبي حنيفة وأبي يوسف وجههما الله تعالى كذا في التبيين \* لو اذهب بصر امرأة بالوطء لا يجب الحد بل خلاف ولو كسر فخذه بالوطء يجب الحد ونصف القيمة وان كانت حرة يجب الحد والدية بل خلاف هكذا في العتبية \* كل شيء صنعه الامام الذي ليس فوقه امام مما يجب به الحد كلنا والسرقة والشرب والقذف لا يؤخذ به الا القصاص والمال فانه اذا قتل انسانا أو تلف مال انسان يؤخذ به وان احتاج الى المنعة فالمسلمون معة فيقدر على استيفائه فأفاد الوجوب كذا في الكافي

#### (الباب الخامس في الشهادة على الزنا والرجوع عنها)

ولا تقبل الشهادة على الزنا الا شهادة أربعة أحرار مسلمين كذا في شرح الطحاوي \* ان شهد على الزنا أقل من أربعة بان شهدوا حدا أو اثنتان أو ثلاثة لا تقبل الشهادة ويحد الشاهد حد القذف عند علمائنا رحمه الله تعالى واذا حضر أربع مجلس القاضي ليس شهدوا على رجل بالزنا فشهدوا حدا أو اثنتان أو ثلاثة وامتنع الباقي فان الذي شهد يحد حد القذف عند علمائنا رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* ولو شهد ثلاثة منهم على الزنا والرابع قال رأيتهما في لحاف واحد فانه لا يحد المشهود عليه ويحد الشهود الثلاثة حد القذف والشاهد الرابع لا حد عليه الا اذا كان قال في الابتداء أشهد أنه قد زني بهم ثم فسر الزنا على ما ذكرنا حينئذ يحد كذا في شرح الطحاوي \* واتحاد المجلس شرط لصحة الشهادة عندنا حتى لو شهدوا متفرقين لا تقبل شهادتهم ويحدون حد القذف كذا في الكافي \* وعن محمد رحمه الله تعالى اذا كانوا قعودا في موضع الشهود فقام واحد بعد واحد وشهد فالحق الشهادة جائزة وان كانوا خارجين من المسجد فدخل واحد وشهد وخرج ثم دخل آخر وشهد اذا دخل واحد بعد واحد وشهد لا تقبل شهادتهم كذا في فتاوى قاضيان \* اذا شهد شاهدان على رجل بالزنا وشهد آخران على اقرار الزنى لا حد على الشهود عليه ولا على الشهود وان شهد ثلاثة بالزنى وشهد الرابع على الاقرار بالزنى فعلى الثلاثة الحد كذا في الظهيرية \* وان شهدوا أنه زني بامرأة لا يعرفونهم يحد كذا في الهداية \* فلو قال المشهود عليه المرأة التي رأيتهم وهي ليست زوجتي ولا أمي لم يحد أيضا لان الشهادة وقعت غير موجبة للعدو هذا اللفظ

عبدان حيازا أو كاتباً فنتى ذلك عند المشتري ثم وجد به عيبا كان له أن يرد به \* رجل اشترى شاة أو بقرة مع ولدها فعلم بعيب ثم اوتضع منها الولد كان له أن يرد بها ولم يكن ذلك رضا بالعيب وان كان هو أرسل الولد عليها وان احتلب المشتري من لبنها شيئا فشرب أو سقاه ولده بعد ما علم بالعيب كان ذلك رضا بالعيب \* رجل اشترى جارية فوجد بها قرحة فداواها من تلك القرحة كان ذلك رضا بالعيب وان داواها عن عيب حدث فيها عن القرحة لم يكن ذلك رضا بالعيب \* ولو احتجم العبد بعد ما علم بالعيب فيه روايتان \* رجل اشترى عبدا وقبضه فوهبه من رجل وسلمه الى الموهب له ثم رجع في الهبة بغير قضاء ثم علم بعيب كان به وقت الشراء لم يكن له أن يرد به في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وجههما الله تعالى وعن محمد رحمه الله تعالى أن له أن يرد \* رجل اشترى غلاما وقبضه فادعى أنه يبسول في الغراش فان القاضي يضعه على يدي عدل لينظر فيه \* رجل اشترى حارية قد بلغت فادعى أنها حنتى قال محمد رحمه الله تعالى يحلف البائع ألبته ما هي كذلك لانه لا ينظر اليها الرجال ولا النساء \* رجل اشترى عبدا فعلم بعيب قبل القبض فارد أن يرد به فصالحه البائع من العيب على عيب آخر وقبض المشتري ثم استحق أحدهما فانه رجع على البائع

بمحصة المستحق من الثمن كأنه اشترى عبدا من ذلك الثمن ويحل العبد الثاني زيادة في المبيع ولو كان المشتري قبض العبد الذي اشتراه ثم وجد به عيبا فصالحه من العيب على العبد ثم استحق العبد المشتري بطل الصلح في العبد الثاني وقيل بانه لا يبطل الصلح في العبد الثاني كاتيل القبض \* رجل اشترى عبدا وقبضه فاكسب كسبا عند المشتري ثم ان المشتري وجد بالعبد الذي اشتراه عيبا ثم تلف الكسب منه

لم يكن اتلاف الكسب رشا بالعبث \* رجل اشترى جارية وقبضها فباعها من آخر فرد المشتري الثانيها عيبا فخذت وأراد أن يردها فقال المشتري الاول هذا العيب حدث عندك وأقام المشتري الثاني البيعة أن هذا العيب كان عند البائع الاول فردها القاضي على المشتري الاول كان للمشتري الاول أن يردها على بائعها بذلك العيب في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقيل هو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يرد في قول محمد رحمه الله تعالى \* رجل اشترى عبدا وقبضه فساومه رجل آخر (١٧١) فقال المشتري لا عيب به فلم يتفق البيع

بينهما ثم وجد المشتري بالعبث عيبا يحدث مثله وأقام البيعة على أن هذا العيب كان عند البائع كان له أن يرده وقول المشتري للذي ساومه ليس به عيب لا يبطل حقه في الرد \* وقال مشايخنا كانت المسئلة في الثوب اذا قال المشتري للذي ساومه لا عيب به ثم وجد به عيبا لا يكون له أن يرده لان عيوب الثوب مما يوقف عليه فصح اقراره بنفي العيوب أماما في العيب من العيوب مما لا يوقف عليه فيجعل اقراره بنفي العيوب كذبا فلا يعتبر \* ولو قال المشتري ليس له أصبع زائدة أو ما أشبه ذلك من العيوب التي لا تحدث في ذلك المدة ثم وجد المشتري بالعبث ذلك العيب كان له أن يرده لان القاضي يثق بكذبه في نفي ذلك العيب فبطل كلامه \* رجل اشترى من رجل عبدا وقبضه وباعه من آخر وجد المشتري الثاني البيع وحلف وعزم المشتري الاول على ترك الخصومة وأمسك العبد ثم وجد بالعبث عيبا كان عند البائع الاول كان له أن يرده على بائعه \* ولو وجد المشتري الثاني البيع وعزم المشتري الاول على ترك الخصومة ولم يحلف المشتري الثاني ثم وجد بالعبث عيبا كان عند البائع ليس له أن يرده على بائعه ولو أن المشتري الثاني ادعى أن البيع الذي جرى بينهما

منه ليس اقرارا كذا في فتح القدير \* أربعة شهدوا على رجل أنه زنى بأمرأة لا تعرفها ثم قالوا بقلانة لا يحسد الرجل ولا الشهود \* أربعة شهدوا على رجل أنه زنى بهذه المرأة فشهداثنان منهم أنه زنى بها بالبصرة وشهداثنان منهم أنه زنى بها بالكوفة لاحد على الرجل ولا على المرأة في قولهم ولا يحسد الشهود عندنا استحسانا \* ولو شهد أربعة على رجل أنه زنى بهذه المرأة فشهداثنان منهم أنه زنى بهذه المرأة في هذا البيت من الدار وشهد آخران منهم أنه زنى بها في هذا البيت الآخر من الدار لا تقبل شهادتهم ولو شهد أربعة على رجل بالزنا فشهداثنان منهم أنه زنى بها في دار فلان هذا وشهد آخران أنه زنى بها في سفل هذه الدار أو شهداثنان منهم أنه زنى بها في دار فلان هذا وشهد آخران أنه زنى بها في دار هذا الرجل الآخر فانه لاحد على الشهود عليه في هذه المسائل ولا على الشهود عندنا كذا في فتاوى قاضينا \* اذا شهد أربعة أنه زنى بها بالبصرة وقت طلوع الشمس في اليوم القلاني من الشهر القلاني من السنة القلانية وأربعة على أنه زنى بها بالكوفة في الوقت المذكور بعينه فلا حد عليهما كذا في النهر الفائق \* ولو شهداثنان أنه زنى بها في زاوية هذا البيت وشهد آخران أنه زنى بها في زاوية أخرى منه حد الرجل والمرأة استحسانا وهذا لا يمكن أن يكون ابتداء الزنى في زاوية وانتهائه في أخرى وهذا اذا كان البيت صغيرا بحيث يمكن ما قلنا أما اذا كان كبيرا فلا \* فان شهد أربعة على رجل بالزنى فشهد كل واحد منهم أنه زنى بقلانة تقبل شهادتهم وتحمل شهادة كل واحد منهم على الزنى الذي شهد به صاحبه كذا في السكافي \* ولو شهد شاهدان أنه زنى بها في ساعة من النهار وشهد آخران أنه زنى بها في ساعة أخرى فانه لا تقبل هذه الشهادة قالوا وهذا اذا شهد الا آخران على ساعة أخرى لا يمكن التوفيق بينهما ما يان شهداثنان أنه زنى بها في ساعة من يوم الخميس وشهد آخران أنه زنى بها في ساعة من يوم الجمعة أو شهد الا آخران على ساعة أخرى من يوم الخميس بحيث لا يمتد الزنى الى تلك الساعة أما اذا ذكر الا آخران ساعة عند الزنى الى تلك الساعة فتقبل الشهادة \* قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل أربعة شهدوا على رجل بالزنا فشهداثنان أنه استكرهها وشهداثنان أنها طاعته قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أدرا عنهم الحد جميعا يعني الرجل والمرأة والشهود \* ولو شهد أربعة على رجل أنه زنى بهذه المرأة شهد ثلاثة أنها طاعته وشهد الرابع أنه استكرهها فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقام الحد على أحدهم هكذا في المحيط \* ولو شهد ثلاثة على الاستكره وواحد على الطاعة فلا حد على واحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي \* اذا شهد أربعة على رجل بالزنا واختلغوا في المرأة المزني بها وفي المكان أو في الوقت بطلت شهادتهم ولكن لاحد على الشهود عندنا كذا في المبسوط \* وان اختلفوا في الثوب الذي كان عليه أو عليها حين الزنى أو في لونه أو في طول المزني بها وقصرها أو في سمنها أو هزالها لم يضر لانهم اختلفوا فيما لا يحتاجون الى ذكره وكذا لو شهداثنان أنه زنى ببغاء أو آخران أنه زنى بسمراء لان اللوزين ينشابهان فلم يكن اختلاف في الشهادة

كان تجسة أو كان ثمن الى العطاء أو كان فيه خيار شرط أو روية وصدة المشتري الاول في ذلك ثم وجد بالعبث عيبا كان له أن يرده على بائعه بخلاف ما اذا تقابل المشتري الاول والثاني البيع أو رده الثاني على الاول بعيب بغير قضاء \* رجل اشترى عبدا فادان أن يرده بعيب فأقام البائع البيعة على اقراره أنه باع العبد قبل بيئته وليس له أن يرده بالعيب ولو أقام البائع البيعة أنه باعه من فلان وفلان حاضر يحسد والمشتري الاول يحسد أيضا كان يرددها بمنزلة الاقالة ولا يرد \* رجل اشترى عبدا بصقين بكل صفقة تسعة ثم وجد به عيبا كان عند



البائع واراد ان يرد احد النصفين دون الاخر كان له ذلك (فصل فيما يرجع بنقصان العيب ولا يرد) اذا اشترى شيئا فوجد فيه عيبا عند المشتري بفعل المشتري أو بفعل أجنبي أو بآفة معاوية ثم علم بعيب كان عند البائع فانه يرجع بنقصان العيب ولا يرد \* وطريق معرفة النقصان أن يقوم به العيب فانه كان ذلك العيب بنقص عشر القيمة كانت حصة النقصان عشر الثمن فان رضى البائع أن يأخذه معيبا بالعيب الذي (١٧٢) حدث عند المشتري ويرد كل الثمن كان له ذلك \* وان زاد المبيع عند المشتري

بان اشترى ثوبا فاصبغه بعصفر أو زعفران أو اشترى أرضا فبني فيها بناء أو غرس شجرا ثم وجد بها عيبا كان عند البائع فانه يرجع بنقصان العيب ولا يرد فان قال البائع أنا أقبله كذلك وأرد كل الثمن لم يكن له ذلك \* وان اشترى طعاما فباعه ثم علم بعيب كان عند البائع لا يرجع بنقصان العيب وان باع بعضه ثم وجد به عيبا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وبعض الروايات عن محمد رحمه الله تعالى لا يرد ما بقي ولا يرجع بنقصان العيب لأنهما باع ولا فيما بقي وعن محمد رحمه الله تعالى في رواية لا يرجع بنقصان ما باع ويرد الباقي بحصته من الثمن وبه أخذ الفقهاء أبو جعفر والمقريه أبو الليث وعليه الفتوى \* وان اشترى طعاما فأكل بعضه ثم علم بعيب كان عند البائع لا يرد الباقي ولا يرجع بشئ في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يرجع بنقصان العيب فيما أكل ولا يرد الباقي وقال محمد رحمه الله تعالى يرد الباقي ويرجع بنقصان العيب فيما أكل ويعطى لكل بعض حكم نفسه وعليه الفتوى هذا اذا كان الطعام في وعاء واحد أو لم يكن في وعاء فان كان في وعاءين أو في جوارقين أو في قوصرتين أو ما أشبه ذلك فكل ما في أحدهما أو باع ثم علم بعيب كان ذلك عند البائع كان له أن يرد الباقي بحصته من الثمن في قولهم لان المكيل أو الموزون اذا كان في وعاءين كان في حكم العيب بمنزلة شيئين مختلفين وان اشترى طعاما في وعاء فوجد به عيبا فعرض بعضه على البيع قال محمد رحمه الله تعالى يلزمه هذا البعض الذي عرضه على البيع وله أن يرد الباقي لان عنده لو باع النصف ثم وجد به عيبا كان له أن يرد النصف الباقي فكذلك اذا عرض على البيع لان عنده المكيل والموزون بمنزلة أشياء مختلفة فكان الحكم فيه ما هو

بخلاف البيضاء والسوداء \* شهد اثنان أنه زنى بحبشية وآخران بخراسانية أو اثنان بكوفية وآخران بصيرية أو اثنان بحرة وآخران بامة أو اثنان ببالغة وآخران بالنثى لم تبلغ لم تقبل كذا في التمر تاشي \* واذا شهد أربعه أنه زنى يوم النحر بكفة بفسلانة وشهد أربعه أنه قتل يوم النحر بالكوفة فلان لم يقبل واحد من الشاهدين ولا حد على شهود الزنا فان حضر أحد الفريقين وشهدوا في حكم الحاكم بشهادتهم ثم شهد الآخرون فشهادة الآخرون باطلة ولا يقام الحد على شهود الزنى وان كانوا هم الفريق الثاني كذا في المبسوط \* ان شهدوا على رجل أنه زنى بفلانة وهي غائبة فانه يحد كذا في فتح القدير \* ان شهد أربعه على امرأة بالزنا فنظر اليها النساء فقلن هي بكر لاحد عليهم ما ولا على الشهود كذا في الكافي \* وكذا اذا قلن هي رتقاء أو قرناء كذا في فتح القدير \* واذا شهدوا على رجل بالزنا وهو محبوب فانه لا يحد ولا يحد الشهود أيضا كذا في التبيين \* أربعه شهدوا على رجل بجل الزنا ووجدوه محبوبا بعد الرجم فالدية على الشهود ولا حد وان كانت امرأة فنظر اليها النساء بعد الرجم فقلن عندها أو رتقاء فلا ضمان على الشهود ولا حد عليهم \* أربعه شهدوا بزنى رجل فشهد أربعه على الشهود أنهم هم الذين زنا بهم الا تقبل شهادة أحدهم ولا يقام الحد على أحد للشبهة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يحد الشهود الاولون لثبوت زناهم بحجة وهي شهادة أربعه عدول فصار وافسقة ولو قال الفريق الثاني انهم زنا بهم وسكتوا يجب عليهم الحد لانهم شهدوا بزنى آخر بالزنا الذي شهد به الفريق الاول كذا في محيط السرخسي \* ولو شهد أربعه على رجل وامرأة بالزنا وشهد أربعه آخرون على الشهود بانهم هم الذين زنا بهم الا تقبل شهادة أحد أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يحد الرجل والمرأة والفريق الاوسط من الشهود حد الزنا كذا في التبيين \* ولو لم يشهد الشهود بعضهم على بعض بالزنا ولكن شهد بعضهم على بعض بانهم محدودون في قذف والمسألة بحالها يحد الرجل والمرأة بالشهادة الاولى كذا في محيط السرخسي \* ولو شهدوا على الزنا والشهود عبيد أو كهار أو محدودون في القذف أو عبيان فانه لا يجب على المشهود عليه الحد ويجب على الشهود حد القذف كذا في شرح الطحاوي \* وان شهد أربعه على رجل بالزنا وأحدهم عبد أو محدود في قذف فانهم يحدون ولا يحد المشهود عليه كذا في الهداية \* ولو أعتق العبد فاعادوا حدوا ثانيا وكذا العبيد اذا شهدوا وحدوا ثم أعتقوا واعادوا حدوا ثانيا بخلاف الكفار اذا شهدوا على مسلم ثم أعادوا وعن محمد رحمه الله تعالى لو ضرب بعض الحد فوجد أحدهم عبدا فشهد أربعه أخرى لا يحد لان ذلك الحد قد بطل كذا في العتبية \* ولو كان أحد الشهود الاربعه مكانا أو صيبا أو أعرجي حدوا جميعا سوى الصبي فان علم ذلك بعد أن أقيم الرجم على الشهود عليه لم يحدوا والدية في بيت المال وان كان الحد جلا فاضربوا الحدان طلب المشهود عليه وأما أرش الضرب فهو هدر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الايضاح \* معتق البعض كالمكاتب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا شهادة للمكاتب كذا في المبسوط \* ان شهدوا وهم فساد أو ظهر

ذلك فكل ما في أحدهما أو باع ثم علم بعيب كان ذلك عند البائع كان له أن يرد الباقي بحصته من الثمن في قولهم لان المكيل أو الموزون اذا كان في وعاءين كان في حكم العيب بمنزلة شيئين مختلفين وان اشترى طعاما في وعاء فوجد به عيبا فعرض بعضه على البيع قال محمد رحمه الله تعالى يلزمه هذا البعض الذي عرضه على البيع وله أن يرد الباقي لان عنده لو باع النصف ثم وجد به عيبا كان له أن يرد النصف الباقي فكذلك اذا عرض على البيع لان عنده المكيل والموزون بمنزلة أشياء مختلفة فكان الحكم فيه ما هو

الحكم في العبد بين الوثني والمجوس ذلك وكذا لو اشترى دقيقة فغفر بعضه ثم علم أنه كان مراً كان له أن يرد الباقي ويرجع بنقصان العيب ما حيز \* وكذا لو اشترى من ناذر ثياباً فأكلمه ثم أقر البائع أنه كان وقع فيها قارة وماتت كان له أن يرجع بنقصان العيب في الفتوى وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كلواشترى طعاماً فأكلمه ثم علم بعيب عندهما يرجع بنقصان العيب \* ولو اشترى جبة فلبسها وانتقصت باللبس ثم علم بفارة ميتة فيها فانه يرجع بنقصان العيب الآن (١٧٣) يأخذها البائع ويرضى بنقصان اللبس ولو

اشترى ثوباً وكفن به ميتاً ثم علم بعيب فانه لا يرد خلق حق الميت به ولا يرجع بنقصان العيب أيضاً لاحتمال أن يقتصره سبع فيه ود إلى ملك المشتري من غير نقصان فيتمكن من الرد على البائع وما لم يقع اليأس عن الرد لا يرجع بنقصان العيب كلواشترى عبداً فأبق من يده ثم علم بعيب فانه لا يرجع بنقصان العيب مادام العبد حياً لاحتمال أن يعود من الأباقي \* ولو اشترى أرضاً فجعلها مسجداً ثم وجد بها عيباً فانه لا يرد في قولهم واختلافوا في الرجوع بنقصان العيب واختار للفتوى أنه يرجع كلواشترى أرضاً فوقفها ثم علم بعيب ذكره لال رحمه الله تعالى أنه يرجع بنقصان العيب وجعله بمنزلة ما لو اشترى عبداً فاعتقه ثم علم بعيب فانه يرجع بنقصان العيب \* رجل اشترى ضيعة مع ما فيها من غلات ثم وجد بها عيباً قالوا ينبغي أن يردّها كما علم بالعيب لانه لو جع الغلات بعد ما علم أو تركها كذلك ينتقص فلا يمكنه الرد بعد ذلك \* اشترى شجرة ليتخذ منها باباً أو نحو ذلك فقطعها فوجدها لا تصلح لما اشتراها فانه يرجع بنقصان العيب الآن يأخذها البائع مقطوعة ويرد الثمن \* إذا اشترى عبداً فأجره ثم وجد به عيباً كان له أن

أنهم فساق لم يحذوا كذا في الكافي \* ولو ادعى المشهود عليه أن أحداً لشهود عبد قال قول له حتى يثبت أنه حر كذا في التتارخاتية \* رجل قذف رجلاً بالزنا ثم شهد القاذف مع ثلاثة نفر أنه وإن ينظر أن كان المقدوف قدّمه إلى القاضي ثم شهد لم تقبل وإن كان لم يقدمه قبلت شهادته كذا في المحيط السرخسي \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير أربعة شهداء على رجل بالزنا وهو غير محصن وضربه الإمام ثم ظهر أن الشهود كانوا عبيداً أو كفاراً أو محدودين في قذف وقدمات من الجلد أو جرحته السبياط قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا ضمان على القاضي ولا في بيت المال كذا في المحيط \* إذا حد بشهادة شهود جلد فجره الحد أو مات منه لعدم احتماله أيام ثم ظهر أن بعض الشهود عبداً أو محدوداً في قذف أو كفاراً ثم يحدون بالاتفاق قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا شيء عليهم ولا على بيت المال كذا في فتح القدير \* أربعة شهداء على الرجل بالزنا وهو محصن أو شهدوا عليه بالزنا والاحصان فرجه الايام ثم وجد أحد الشهود عبداً أو مكاتباً أو محدوداً في قذف فدينه على القاضي ويرجع القاضي بذلك في مال بيت المال بالأجاء \* ولو ظهر أن الشهود فساق فلا ضمان على القاضي \* أربعة شهداء على رجل بالزنا فرجهم ونفرو قالوا أنهم أحرار مسلمون عدول ثم ظهر أنهم عبيد أو كفار أو محدودون في القذف ان بقي المكون على تركيتهم ولم يرجعوا عنها ولكن قالوا أنخطأنا فلا ضمان عليهم عندهم جميعاً ويجب الضمان في بيت المال عندهم جميعاً قالوا إذا رجعوا عن التزكية وقالوا كنعانهم عبيداً أو كفاراً أو محدودين في القذف إلا أنا نعتدنا التزكية مع هذا الاختلافوا فيه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجب الضمان على المزكين ولا يجب في بيت المال وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا ضمان على المزكين ويجب في بيت المال وهذا إذا ظهر أن الشهود عبيد أو كفار أو محدودون في القذف فاما إذا طهرتهم فسقة ورجعوا عن التعديل وقالوا عرفناهم فسقة إلا أنا نعتدنا التعديل فانهم يضمنون وهذا إذا قال المزكون هم أحرار مسلمون عدول فاما إذا قالوا عدول لا غير ثم طهرتهم الشهود عبيداً لا ضمان عليهم كذا في المحيط \* ولا فرق في هذا بين ما إذا شهدوا بلفظ الشهادة فقالوا انشهد أنهم أحرار أو أنعمروا بأن قالوا هم أحرار كذا في النهاية \* لا ضمان على الشهود ولا يحدون حد القذف كذا في الكافي \* أربعة شهداء على رجل بالزنا ثم أقر واعداً القاضي أنهم شهدوا بالباطل فعليه الحد فان لم يحددهم القاضي حتى شهد أربعة غيرهم على ذلك الرجل بالزنا جازت شهادتهم وأقيم الحد على المشهود عليه بشهادتهم ويبدأ عن الفريق الأول حد القذف كذا في المبسوط \* إذا جرح الشهود بعد الجرح بالجلد أو الموت بالجلد لا يضمنون عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أصلاً لا ضمان الارش ولا ضمان النفس وعندهما يضمنون أرش الجراحة إن لم يمت المحدود والدية إن مات كذا في غاية البيان أربعة شهداء على غير محصن بجلد القاضي فجره الجلد ثم رجح أحدهم لا يضمن الرابع أرش الجراحة وكذا إن مات من الجلد لا ضمان على أحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا على الرابع ولا على بيت المال وعندهما

ينقص الإحارة ويرد العبد لان الإجارة تنسخ بالعدو وقد تحقق العدو ولو كان رهن العبد سلم ثم وجد به عيباً فانه لا ينتقص الرهن ويرده بعد الفسك لان الرهن لا ينتقص بالعدو \* ولو اشترى الوارث أو الوصي شيئاً من التركة كفناً للميت ثم وجد به عيباً كان له أن يرجع بنقصان العيب بخلاف ما إذا تبرع بجني بذلك \* رجل اشترى عبداً وقبضه فباعه من غيره ومات عند الثاني ثم علم الثاني بعيب كان عند البائع الأول فان المشتري الثاني يرجع بنقصان العيب على البائع الثاني والبائع الثاني لا يرجع بنقصان العيب على البائع الأول لان



البيع الثاني لم يتحقق بالرجوع بنقصان العيب مع بقاء البيع الثاني لا يرجع البائع الثاني على الأول \* اشترى جارية وهي بيضاء  
احدى العينين ولم يعلم بذلك ولم يقبضها حتى انجلى البياض عن عينها ثم عاد بياضها فلم يعلم به كأنه أن يردّها ولو قبضها وهي بيضاء احدى  
العينين ولم يعلم بذلك حتى انجلى البياض من عينها ثم عاد بياضها لا يكون له أن يردّها إلى الوجه الأول لما انجلى البياض ثم عاد جعل كان  
الأول لم يكن وايبضت عينها قبل القبض كان (١٧٤) له أن يردّها ما في الوجه الثاني اذا انجلى البياض في يد المشتري سلمته

الجارية بصفة السلامة فلا يكون  
له حق الرجوع بالبياض بعد ذلك  
\* اذا اشترى جارية يتين ولم يقبضهما  
حتى وجد باحداهما عيبا فقبض  
المعيبة لزمته جميعا لانه رضى  
بالمعيبة والاخرى صحيحة وان قبض  
التي لا عيب بها كان له أن يردّها  
جميعا لانه لم يرض بالمعيبة وهو  
لا يملك التفريق فيردّها جميعا  
وان باع السليمة بعد ما قبضها أو  
اعتقها قبل القبض أو بعده لزمته  
المعيبة لانه عجز عن رد السليمة فيتعذر  
رد الاخرى لانه لا يملك التفريق  
\* ولو اشترى مصرعيا بابو قبض  
احدهما باذن البائع وهالك  
الاخر عند البائع فانه يملك على  
البائع والمشتري أن يرد الاخر  
ان شاء لان المقبوض تعيب بفوات  
الاخر فكان له أن يردّه ولا  
يجعل قبض أحدهما كقبضهما  
جميعا \* ولو أن المشتري قبض  
أحدهما فعيبه وهالك الاخر عند  
البائع يملك على المشتري لان  
المشتري بتعيب المقبوض صار  
معيبا لا يخرق فيه قبض البائع  
جميعا فيكون الهالك على المشتري  
وكذا لو اشترى خفين أو نعلين وكل  
ما يتعلق بالمنفعة ببقائهما كان  
تعيب أحدهما تعيب بالآخر  
\* اشترى بعيرا فلما أدخله داره  
سقط فذبحه انسان باسم المشتري  
فظهر به عيب قديم كان للمشتري

أن يرجع بالنقصان على البائع في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وبه أخذ المشايخ رحمهم  
الله تعالى لو اشترى طعاما فاكل بعضه ثم علم بعيب فان عندهما يرجع بنقصان العيب فيما أكل الا أن تمرد الباقي وههنا لا يرد فيرجع  
بنقصان العيب هذا اذا علم بالعيب بعد الذبح فان علم قبل الذبح ثم ذبحه هو أو غيره باسمه أو بغير أمره لا يرجع بشئ \* اشترى برذوبا  
بمنه ثم علم بعيب كان له أن يردّه لانه ليس بتعيب فلا يمنع الرد \* ولو اشترى عبدا بجارية وتقبضا ومشتري الجارية وطلي الجارية

ثم وجد المشتري العبد بالعبد فبقيت له ثمة فخرج على المشتري الجارية بغير ثمن قبضها وان شاء أخذ الجارية ولا يضمن الثمن ان كانت بكر ولا العقر ان كانت ثيبا لان المشتري الجارية وطئ ملك نفسه فلا يلزمه العقر ولا النقصان \* اشترى عبدا على أنه خمار أو طباخ أو نحو ذلك فوجد المشتري بخلاف ذلك ومات عنده قبل الرد كان له أن يرجع بفضل ما بينهما وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية لا يرجع \* رجل اشترى جارية وقبضها فوجد بها عيبا فردها على (١٧٥) البائع ثم علم البائع بعيب حدث عند المشتري

كان للبائع أن يرد على المشتري بالعيب الحادث عند المشتري مع ارش العيب الذي كان عند البائع أو عسك الجارية ولا شيء له ولو حدث بها عيب آخر عند البائع بعد الرد فإن البائع يرجع على المشتري بنقصان ما حدث عند المشتري الآن برضى به المشتري أن يقبلها من البائع \* رجل اشترى جارية وقبضها فوطئها أو قبضها بشهوة ثم وجد بها عيبا لا يرد لها ولكنه يرجع بنقصان العيب الا اذا رضى البائع أن يأخذها ولا يدفع النقصان ولو وطئها المشتري ثم علم بعيب فباعها بعد العلم بالعيب أو قبله لا يرجع بنقصان العيب \* ولو اشترى عبدا قد حل دمه بقصاص أو بردة فقتل عند المشتري بذلك رجع المشتري على البائع بجميع الثمن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه يقوم حلال الدم ويقوم حرام الدم فيرجع على البائع بفضل ما بينهما ولو اشتراه وهو حلال اليدبان كان سارقا فقتل يده عند المشتري فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يخبر المشتري ان شاء ورد الباقي ورجع عليه بجميع الثمن وان شاء أمسك العبد ويرجع عليه بنصف الثمن ولا يقوم حلال اليد ويقوم حرام اليد فيرجع بفضل ما بينهما من الثمن أو بترك

نفر برتاوا حدا أو كل أربعة برتاوا على حدة ثم رجع أو بعة منهم فلا ضمان ولا حد فان رجع الخامس غرم واربع الدية بينهم ويحدون في قولهما كذا في خزانة المفتين والعتابية \* ولورجعه القاضي بثلاثة أو رجل وامرأتين فان قال طئنت أنه يجوز فعلى بيت المال وان قال علت أنه لا يجوز فعليه ولورجعه بالاقرار مرة لا يضمن بكل حال كذا في العتابية \* ان قال الشهود للرجل والمرأة في غير مجلس القاضي شهدا أنكرا زانيان وقدموهما الى القاضي وشهدوا به عليهما وولا لانهم قد قالوا لنا هذه المقالة قبل أن نرفعوا إليك ولنا بذلك بينة لم تقبل شهادتهما على ذلك ولم تسقط شهادتهما به وحد الرجل والمرأة كذا في المبسوط \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير رجل شهد عليه أربعة من بنيه أو اخوته أو بنى عمه بالزنا وهو محصن والشهود عدول فقضى القاضي عليه بالرجم فإنه بأمر الشهود اذا أراد رجعه أن يبدوا بالزنا فان رجم هؤلاء الاولاد بأهم فلم يصيبوا مقلته ورجم الناس بعد ذلك وأصابوا مقلته ثم رجع واحد من الشهود عن شهادته غرم الراجع ربع الدية ويكون ذلك في مال ويكفي ذلك في ثلاث سنين ويكون ذلك بين ورثة المرجوم وبين هذا الراجع فرفع عنه قدر حصته ويغرم الباقي ان كان نصيبه لا يفي بربع الدية قالوا انما يغرم الراجع ربع الدية اذا قال له الذين لم يرجعوا ان أبانا زنى كما شهدنا رأينا ذلك ولم تره فشهدت بباطل وكان الضمان واجبا في هذه الحالة باتفاق الكل وأما اذا قال له الباقيون رأيت معنارنا الاب وكذبت في الرجوع لا يغرم الراجع ويجب حد القذف على هذا الراجع عند علمائنا الثلاثة الا أن الذين شهدوا معه ينكرون وجوب حد القذف على ابنه الراجع فلا يكون لهم أن يخاصموه في ذلك فبعد ذلك ينظر ان كان للمرجوم والد أو جد أو ولد آخر غير الشهود كان له أن يخاصم الراجع في الحد وان لم يكن للمرجوم ولد آخر ولا والد ولا جد وكان لبعض الشهود ولد ينظر ان كان ذلك ولد الراجع لم يكن له أن يخاصم أباه في الحد وان كان الولد واحد من الذين لم يرجعوا كان له حق استيفاء الحد من الراجع هذا الذي ذكرنا اذا كان الشهود رجوا المشهود عليه ولم يقتلوه فاما اذا رجوه وقتلوه ثم رجع واحد منهم عن شهادته ولا وارث للميت غير هؤلاء الشهود فالمسئلة على ثلاثة أوجه أما ان قال الباقيون الراجع كذبت في رجوعك وصدقت في شهادتك أو قالوا كان الاب زانيا ولكنك لم تر زنا أو لا ندري أنك رأيت زنا أم لا وقد شهدت بالباطل أو قالوا لم نزل الاب وقد كذبت في قولك انه زان في الوجه الاول لم يغرم الراجع شيئا من دية الاب ولا يحرم عن الميراث وفي الوجه الثاني غرم الراجع ربع الدية ويحرم عن الميراث ولا حد عليه وان أقر على نفسه بحد القذف الا أن الباقيين صدقوه عن القذف والحق اهم لم يعدوهم حتى لو كان سواهم ممن ذكرنا قبل هذا الاستوفى الحد منه ولا يغرم الباقيون شيئا من الدية ولا يحد الثلاثة الباقيون على الشهادة وفي الوجه الثالث يغرمون جميعا ويحرمون عن الميراث وتكون الدية لاقرب الناس من المقتول بعدهم ويحدون حد القذف \* رجل له امرأتان وله من احدهما خمس بنين فشهرت اربعة منهم على أخيهم أنه زنى بأمرأة أبيهم فهذا لا يخلو اما ان كان دخل بها أبوهام أو لم يدخل واما ان كانت أم هؤلاء الشهود حية

الخصومة وليس له غير ذلك \* رجل اشترى جارية فولدت عند البائع ثم قبضها فوجد بها عيبا يرد بها كصنفا من الثمن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو اشترى جارية فولدت عند البائع ثم علم بعيب في الجارية قبل القبض ان شاء أخذها وان شاء تركهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* رجل باع نفس العبد من عبده بجار بعة ثم وجد بها عيبا كان للمولى أن يرد الجارية ويأخذ من العبد قيمة نفسه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي حنيفة الاول رجع بقيمة الجارية \* الزوائد المنفصلة



بغض القبض كالقول والشر والارث تمنع الرد بالعيب ويرجع بالنقصان وأما الزوائد المتصلة كالسمن والجبال الصمغ أم لا تمنع الرد  
 \* رجل اشترى أرضا ليس عليها خراج فوجد بها عيبا ثم وضع عليها الخراج لا يكون له أن يردّها \* ولو اشترى عبدا وقبضه ثم رده على  
 البائع بخيار الشرط أو الرقبة أو عيب ثم ذهب عينه عند المشتري ضمن المشتري نصف الثمن وان ذهب عيناه يضمن النقصان ولا خيار  
 للبائع \* ولو اشترى دارا فباع بعضها ثم وجد (١٧٦) بها عيبا قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى لا يرد ولا يرجع

بشيء \* رجل اشترى حارية  
 كان بها عيب ولم يعلم به فولدت  
 عند المشتري ولم تنقصها الولادة ثم  
 ماتت لاشيء على المشتري \* رجل  
 اشترى حنطة فيها غبار فذهب  
 الغبار عنها عند المشتري وانتقص  
 كيلها ليس له أن يردّها وكذا لو  
 كان فيها طوبه فجفت عند المشتري  
 أو اشترى خشبة رطبة فيبيست  
 عنده \* رجل اشترى جارية  
 فوجد بها عيبا فساوم به البائع  
 فقال له هل تبيعها مني فقال نعم  
 بطل حقه في الرد وعن أبي يوسف  
 رحمه الله تعالى إذا اشترى ثوبا  
 فوجد به عيب فقال له البائع اذهب  
 به وبيع فان لم يشتروا منك فردّه  
 على ففعل بطل حقه في الرد \* ولو  
 وجد بالدرهم المقبوضة عيبا فقال  
 له أنفقها فان لم ترجع فردّها على  
 لا يبطال حقه في الرد \* اشترى  
 عبدا فكتبه ولم يؤد شيئا من  
 البدل حتى وجد به عيبا فانه يرجع  
 بنقصان العيب \* ولو اشترى  
 جارية فاعتقها ثم وجد بها ذات  
 زوج فانه يرجع بنقصان العيب  
 فان طلقها الزوج بعد ذلك طلاقا  
 بائنا كان للبائع أن يسترد منه ما  
 أدى اليه من النقصان \* ولو  
 اشترى جارية وقبضها وباعها من  
 غيره فولدت من المشتري الثاني ثم  
 وجد بها عيبا

أو كانت ميتة وأما ان صدقهم الاب أو كذبهم وأما ان شهدوا أنها طوعته في الزنى أو شهدوا أنها  
 كانت مكرهة من قبل الاخ المشهود عليه بالزنا فاما اذا شهدوا أن أحاهم زنى بها وهي مطاوعة له  
 وكان ذلك قبل الدخول به فان كانت أم الشهود حية لا تقبل هذه الشهادة صدقهم الاب في ذلك  
 أو كذبهم بحديث الام أم ادعت فان كانت الام ميتة ان كان الارب يدعي ذلك لا تقبل الشهادة وان  
 كان الاب يحسم بذلك تقبل وان كان قد دخل بها أو هوهم فان كانت مطاوعة وكانت أمهم حية  
 فشهادتهم لا تقبل ادعى الاب ذلك أم جد ادعت الام أم جدت فان كانت أمهم قد ماتت فان ادعى  
 الاب لا تقبل هذه الشهادة وان جدته قبل وهذا كله اذا شهدوا أن أحاهم زنى بها وهي طائفة فاما اذا  
 شهدوا أنها كانت مكرهة فان كانت أمهم حية فان ادعى الاب قبلت الشهادة بكل حال ادعى الاب ذلك أم جد دخل  
 بها الاب أم لم يدخل به فان كانت أمهم حية فان ادعى الاب قبلت شهادتهم وان جدته لا تقبل جدت  
 الام ذلك أم ادعت وفي كل موضع تقبل شهادتهم يقام حد الزنا على الاخ المشهود عليه وعلى المرأة اذا  
 كانت مطاوعة كذا في المحيط \* اذا شهد أربعة نصارى على نصرايين بالزنا فقتل القاضى بشهادتهم  
 ثم أسلم الرجل أو المرأة قال بطل الحد عنهم ما جيعا فان أسلم الشهود بعد ذلك لم ينفع أعادوا الشهادة أو  
 لم يعيدوها وان كانوا شهدوا على رجلين وامرأتين فلما حكم الحاكم بذلك أسلم أحد الرجلين أو إحدى  
 المرأتين درى الحد عن الذي أسلم وعن صاحبه ولا يدرا عن الآخرين كذا في المبسوط قال محمد رحمه الله  
 تعالى اذا جاء المشهود عليه بالزنا بشاهدين يشهدان على شاهد من الذين شهدوا عليه بالزنا أنه محدود  
 في القذف فالقاضى يسأل الشاهدين من حده وذلك لان إقامة حد القذف ان حصلت من السلطان  
 أو بآبائه بطل شهادته وان حصلت من واحد من الزعماء بغير إذن الامام فانه لا تبطل شهادته  
 فلا بد من السؤال عن الذي حده وان قال احده قاضى كورة كذا وممونه فقال المشهود عليه بحد  
 القذف أنا أقيم البيعة على اقرار ذلك القاضى انه لم يحدى ولم توفت واحدة من البيعتين وقتا فان  
 القاضى يقضى بكونه محدودا في القذف ولا يمنع القاضى من القضاء بكونه محدودا في قذف بسبب  
 بيعة الاقرار فان كان الشهود قد وقتوا في ضربه وقتا بان شهدوا بان قاضى بحد كذا احده حد القذف  
 سنة سبع وخمسين وأربع مائة مثلا فاقام المشهود عليه البيعة أن ذلك القاضى قلمت سنة خمس  
 وخمسين وأربع مائة أو أقام البيعة انه قد كان غائبا في أرض كذا سنة سبع وخمسين وأربع مائة  
 فان القاضى يقضى بكونه محدودا في القذف ولا يلتفت الى بيئته الا أن يكون أمرا مشهورا من  
 ذلك حينئذ لا يقضى بكونه محدودا في قذف بان كان موت القاضى قبل الوقت الذى شهد الشهود  
 بإقامة الحد فيه مستفيضاً طاهر اقبام بين الناس علمه كل صغير وكبير وكل عالم وجاهل وكان كون  
 القاضى في أرض كذا في الوقت الذى شهد الشهود بإقامة الحد فيه طاهر امسته يضاعرفه كل صغير  
 وكبير وكل عالم وجاهل حينئذ لا يقضى بكون الشاهد محدودا في قذف ويقضى على الشهود  
 عليه بحد الزنا كذا في المحيط \* اذا ادعى المشهود عليه بالزنا أن هذا الشاهد محدود في القذف  
 وان عنده بيعة بذلك أموله ما بينه وبين أن يقوم عن مجلسه من غير أن يخلى عنه فان جاءه بالبيعة والا

كان عند البائع الاول ولم يعلم به المشتري الاول فان المشتري الثاني يرجع بالنقصان على المشتري  
 الاول والمشتري الاول لا يرجع بالنقصان على بائعه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يرجع هو أيضا بالنقصان  
 على بائعه \* رجل اشترى عبدا وقبضه فباعه من غيره فعلم المشتري الثاني بالعيب الذى كان عند البائع الاول فردّه الثاني على الاول  
 بغير قضاء قبل القبض كان للمشتري الاول أن يردّه بذلك العيب وغيره على بائعه لان الرد بالعيب قبل القبض بغير قضاء بمنزلة الرد بقضاء

القاضي \* رجل اشترى عبدا فوجده عيبا فقال للبائع ان لم ارده اليك اليوم فقد رضيت بالعيب قال محمد بن زياد  
باطل وله أن يرد به بالعيب \* رجل اشترى دأوا وقبضها فادعى رجل قهاسيل ماء وأقام البيّنة قال هو عيب والمشتري بالخيار ان يرد  
بجميع الثمن وان شاء رد \* رجل اشترى عبدا وقبضه ثم وكل رجلا ببيعه ثم وجد الموكل به عيبا فباعه الوكيل لو كبل  
من الموكل ولم يقل له الموكل شيئا كان ذلك رضا بالعيب \* رجل اشترى دابة (١٧٧) فوجد بها عيبا فركبها فقال البائع ركبها

أقام عليه الحد فان أقر أن شهوده ليسوا بحضوري المصرو سألته أن يؤجله أياما لم يؤجله وان لم يدع المشهود عليه شيئا ولكن أقام رجل البيئة على بعض الشهود أنه قد قذفه فانه يحبس ويُسأل عن شهود القذف فاذا زكوا وزكى شهود الزنا بد أبعاد القذف ودرا عنه حد الزنا وكذلك لو قذف رجل من شهود الزنا رجلا من المسلمين بين يدي القاضي فان حضر المقذوف وطالبه بحسده أقيم عليه حد القذف وسقط عنه حد الزنا وان لم يأت المقذوف ليطلب بحسده يقام حد الزنا واذا أقيم حد الزنا ثم جاء المقذوف وطلب حسده يحمله أيضا وكذلك لو كان مكان الراعي سارقا وكانت الشهادة بشئ آخر من حقوق العباد كذا في المبسوط \* وان شهد أربع على رجل بالزنا فقتله رجل عدا أو خطأ بعد الشهادة قبل التعديل يجب القود في العمد والدية في الخطأ على عاقلة وكذا اذا قتله بعد التزكية قبل القضاء بالرجم كذا في الكافي \* ويجب ضمان نفسه في هذين الفصلين يجب ضمان أطرافه حتى لو قطع انسان يده أو فقا عينه ضمنه كذا في المحيط \* وان قضى برجه فقتله رجل عدا أو خطأ لاشئ عليه كذا في الكافي \* ولا يجب ضمان نفسه في هذا الفصل لا يجب ضمان أطرافه ولو رجع الشهود عن شهادتهم بعدما قتلته في هذه الصورة فلا شئ على القاتل كذا في المحيط \* وان قتله عدا بعد القضاء ثم وجد الشهود عبيدا أو كفارا أو محدودين في القذف فالقياس أن يجب القصاص وفي الاستحسان تجب الدية في ماله في ثلاث سنين فان كان هذا الرجل قتله رجسا ثم وجدوا عبيدا فالدية في بيت المال لانه فعل ما فعل بامر الامام بخلاف ما اذا قتله بالسيف لانه لم يمثل امر الامام كذا في الكافي \* ان شهد الشهود على رجل فقالوا ان شهدانه وطئ هذه المرأة ولم يقولوا زنى بها فشهداتهم باطلة وكذلك لو شهدوا انه جامعها أو باضعها ولا حد على الشهود كذا في المبسوط \* اذا شهدوا على رجل بالزنا ولو اتعمدنا للنظر قبلت شهادتهم كذا في الهداية \* ولو قالوا اتعمدنا النظر للتلذذ لا تقبل اجماعا كذا في فتح القدير \* أربعة شهدوا على رجل بالزنا فاراد الامام ان يحسده فافتري رجل من الشهود على بعضهم بخاف المقذوف ان طلب حقه في القذف ان تبطل شهادته فلم يطالب قال تجوز شهادتهم على الزنا ويحد المقذوف عليه كذا في المبسوط \* أربعة شهدوا على رجل بالزنا وشهد رجلان عليه بالا حصان فقضى لقاضي بالرجم ورجم ثم وجد شاهدا الا حصان عبيدا او رجعا عن شهادتهم ما وقد حرت الحجة الا انه لم يمت بعد فالقياس أن يقام عليه مائة جلدة وهو قول أبي حنيفة ومحمد ورجعهما الله تعالى وفي الاستحسان يدرا عنه الجلد وما يبق من الرجم ولا يضمن الشاهدان شيئا من جراحته ولا يكون في بيت المال أيضا \* أربعة شهدوا على رجل بالزنا ولم يشهد عليه بالا حصان أحد فامر القاضي بجلده ثم شهد شاهدان عليه بالا حصان بعد اكمال الجلد فالقياس على الاول في هذا ان يرجم وفي الاستحسان ان لا يرجم وعلمنا وانا اخذوا بالاستحسان في هذه المسئلة وبالقياس في الاولى وهذا الذي ذكرنا اذا اكمل الجلد فاما اذا لم يكمل حتى شهد شاهدان عليه بالا حصان لا يمتنع من اقامة الرجم كذا في المحيط \* ولو شهد أربع على رجل بالزنا فدعى الشبهة بان قال طمعتها امرأتى أو جاريته

( ۲۲ ) - ( التماوی ) - ( ثانی )



فما قال فان العبد يعتق على المشتري باقراره فان وجد به عيبا بعد ذلك لا يرجع على البائع بشئ ولو ادعى المشتري أنه باعه من فلان ولم يدكر أن فلانا أعتقه وجد فلان ذلك وحلف ثم وجد به عيبا فانه يرد على البائع \* رجل اشترى بعيرا على أنه ان وجد به عيبا رده ثم وجد به عيبا فعتب البعير في الطريق عند الردي قالوا لا على المشتري وان أثبت المشتري العيب فانه يرجع بنقصان العيب \* رجل اشترى عبدا وقبضه ولم يعلم بعيب حتى قتله هو وغيره (١٧٨) ثم علم بعيب فانه لا يرجع على البائع بشئ وان قتله هو وحده ذكر في المنتقى أنه يرجع بنقصان العيب

(فصل في البراءة عن العيب)  
رجل اشترى عبدا وبرئ اليه البائع من كل غائبة ثم وجد به السرقة أو الأباق أو الزنا فانه لا يرد وان وجد به مرضا رده والمراد من الغائبة في البيع السرقة والأباق والزنا ولا يدخل فيه الكي والثر والدمل والثلول والأمراض ولو تبرأ البائع من كل عيب يدخل فيه العيوب والأدواء وان تبرأ من كل داء فهو على المرض ولا يدخل فيه الكي ولا الاصبغ الزائدة ولا أنقرح قد برئ \* وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى الداء هو المرض الذي يكون في الجوف من طحال أو كبد أو نحو ذلك \* رجل باع عبدا أو جارية وقال أنا بريء من كل داء ولم يقل من كل عيب فانه لا يبرأ عن كل العيوب لان الداء يدخل في العيوب أما العيب لا يدخل في الداء \* ولو باع جارية وقال برئت اليك من كل عيب بعينها فاذا هي عسواء فانه لا يبرأ وكان له أن يرد وكذا لو قال برئت اليك من كل عيب بيدها فاذا هي مقطوعة الكف لا يبرأ لان البراءة عن عيب اليد والعين يكون حال قيام اليد والعين للاحال عدمهما وان كانت مقطوعة أصبع واحدة برئ وان كانت

لا يسقط عنه الحد وان قال هي امرأتى أو جارية فلا حد عليه ولا على الشهود كذا في السراج الوهاج \* ولو شهدوا انه زنى بامرأة فقال كنت اشترىيتها سرا فاسدا أو بشرط الخيار للبائع او ادعى هبة أو صدقة أو قال تزوجتها وقال الشهود أقرا نه لملك له فيها رضى عنه الحد للشبهة وكذا روى في الحرة اذا قال اشترىيتها رضى الحد وكذا لو قال الشهود اعتقها وزنى بها وهو يشكر العتق كذا في العتائية \* اذا شهد الشهود على رجل وامرأة فادعت المرأة أنه اكرهها ولم تشهد الشهود بذلك ولكن شهدوا انه طأ وعنه فعلها كذا في المبسوط \* شهدوا بمقدم تقدم سوى حد القذف لم يحد كذا في الكنز \* وان شهدوا برئانه متقدم اختلفوا فيه قال بعضهم حد الشهود حد القذف وقال بعضهم لا يحدون كذا في فتاوى قاضى خان \* ولا بد ان يكون التقدم بغير عذر فان كان به كمرض أو بعد مسافة أو خوف طريق قبلت وحد كذا في النهر العاتق \* ثم التقدم كما يمنع قبول الشهادة في الابتداء يمنع الاقامة بعد القضاء عندنا حتى لو هرب بعد ما ضرب بعض الحد ثم اخذ بعدما تقدم الزمان لا يقام عليه الحد \* اختلفوا في حد التقدم عن محمد انه قدره بشهر وهو رواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الاصح كذا في الهداية \* والتقدم مقدور بشهر بالاتفاق في غير شرب الخمر اما فيه فكذلك عند محمد رحمه الله تعالى وعندهما يقدر بزوال الرائحة هكذا في فتح القدير \* وان اقر بالحد المتقدم حد الا في الشرب كذا في شرح الوقاية \* ومن اقر بالزنا بامرأة بعينها أو بغير عينها اربع مرات ثم حضرت المرأة فلا يخلو اما ان تحضر قبل اقامة الحد على الرجل أو بعد الاقامة فان كان بعد الاقامة وأقرت بمثل ما أقر الرجل تحدا يضاوان أنكرت وادعت على الرجل حد القذف لا يحد الرجل لاحاطة علمنا أنه لا يجب عليه حدان وقد أقننا عليه أحدهما فلا يقام عليه الا أنكر وان كان قبل اقامة الحد فان أنكرت المرأة الزنا وادعت النكاح يسقط الحد عنهما ويجب العقرب على الرجل وان لم تدع النكاح وأنكرت وادعت على الرجل حد القذف يسقط الحد عن الرجل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك لو كانت المرأة هي المقررة والرجل غائب حكم الرجل حكم المرأة كذا في شرح الطحاوى \* وان جاءت المرأة بعد ما حد الرجل فادعت النكاح وطلبت المرأة المهر لم يكن لها المهر كذا في المبسوط \* في المنتقى رجلا أقر بالزنا وهو محصن فامر القاضى برجه فذهبوا به ليرجوه فرجع عما أقر به فقتله رجل لاشئ عليه مالم يبطل القاضى عنه الرجم فان أبطل عنه الرجم ثم قتله رجل قتل به كذا في محيط السرخسى \* ذكر في الاصل عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيمن أقر بالزنا وادعت المرأة الاستكراه قال يحد الرجل ولا تحد المرأة كذا في الايضاح \* الذى أسلم في دار الحرب اذا أقر أنه كان زنى في دار الحرب قبل أن يسلم فلا حد عليه كذا في المحيط \* واذا دخل المسلم دار الحرب بأمان وزنى هناك بمسلة أو ذمية ثم خرج الى دار الاسلام فاقربه لم يحد وهذا عندنا كذا في المبسوط \* اذا قال العبد بعد ما عتق زني أو ما عبد لزمه حد العبد ويقام الحد على العبد اذا أقر بالزنا أو بغيره مما يوجب الحد وان كان مولاه غائبا وكذلك القطع والقصاص كذا في المحيط ولو اقر بالزنا مرتين وشهد بالزنا شاهدان

مقطوعة أصبعين فهما عيبان ولا يبرأ اذا كانت البراءة عن عيب واحد باليد وان كانت الاصباع كلها مقطوعة مع نصف الكف فهو عيب واحد \* ولو باع جارية وقال أنا بريء من كل عيب بها فهو بريء من كل عيب بها \* ولو قال أنا بريء منها لا يبرأ عن العيوب \* رجل قال غيره أنت بريء من كل حق لي قبلك يدخل فيه العيب \* رجل اشترى ثوبا فاذا رآه البائع فيه خرقا فقال المشتري قد أرى خرقا ثم جاء المشتري بعد ذلك يريد أن يقبض الثوب من البائع فرأى الخرق فقال المشتري ليس هذا

مثل ما أرتأتك منه كان ذلك شرباً وهذا ذراع كان القول في ذلك قول المشتري وكذلك في زيادة بياض العين وكذلك لو أبرأ عن كل عيب بها أو أبرأ عن عيوبها ثم قال المشتري هذا حدث بعد الإبراء وكذلك لو قال قد أبرأتك عن هذا البرص ثم قال هذا غير ذلك حدث بعد الإبراء ولو قال قد أبرأتك عن البرص أو قال عن كل برص أو قال عن كل عيب ولم يقل خافهذه براءة عن كل عيب فإذا رأى المشتري بعد ذلك عيباً فقال ما كان هذا العيب يوم اشتريتها وقال البائع كان هذا العيب (١٧٩) بها يوم اشتريتها كان القول قول البائع الآن يقيم المشتري البيعة على ذلك

فيكون له حق الرد في قول مجدوجه  
الله تعالى لأن عنده إذا قال المشتري  
أبرأتك عن العيوب أو قال البائع  
أما برئ من العيوب لا يدخل  
فيه العيب الذي يحدث عند البائع  
أما في ظاهر مذهب أبي حنيفة  
وجه الله تعالى وأبي يوسف رحمه  
الله تعالى يدخل فيه العيب  
الموجود وقت العقد الذي يحدث  
قبل التسليم وتصح البراءة عن  
الكل \* رجل باع عبداً وقال  
برئت اليك من كل عيب بهذا  
العبد إلا الأبق فوجدته أبقاً  
لا رده لأنه أخبره أنه أبق \* رجل  
اشتري عبداً فضمن رجل للمشتري  
بصفة ما يحدث فيه من العيب من  
الثلث قال أبو حنيفة وأبو يوسف  
رحمهما الله تعالى يجوز ذلك فإذا  
وجدته عيباً ورده على البائع كان  
له أن يرجع على الضامن بصفة  
العيب من الثمن كما يرجع على  
البائع وعن أبي يوسف رحمه الله  
تعالى إذا اشتري رجل عبداً فقال  
له رجل ضمنت لك عماه وكان أعشى  
فرده على البائع فإنه لا يرجع على  
الضامن بشئ من الثمن ولو قال  
الضامن إن كان أعشى فعلى حصة  
العمى من الثمن فرده بالعمى  
كان له أن يضم حصة العمى \*  
ولو اشتري عبداً فوجدته عيباً

لا يحد كذا في الثمر ناشئ (الباب السادس في حد الشرب)  
من شرب الخمر فخذور يحكموا جوداً وجاؤ به سكران فشهد الشهود عليه بذلك فعليه الحد وكذلك  
إذا أقر ورعيهما جوداً معه شرب من الخمر قليلاً كان أو كثيراً وأقر بعد ذهاب رعيهما لم يحد  
هذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وكذا إذا شهدوا عليه بعدما ذهب رعيهما والسكر  
لم يحد عندهما أيضاً فإن أخذوا الشهود ورعيهما جوداً معه أو سكران فذهبوا من مصر  
إلى مصر فيه الإمام فانقطع ذلك قبل أن ينتهوا به حداً جاعاً كذا في السراج الوهاج \* لا يحد  
السكران بأقراره على نفسه كذا في الهداية \* اختلفوا في معرفة السكران قال أبو حنيفة  
رحمه الله تعالى من لا يعرف الأرض من السماء ولا الرجل من المرأة وقال أصحابه إذا اختلط  
كلامه فصارت غالب كلامه الهذيان فهو سكران والفتوى على قولهما \* وإذا شهد الشهود  
عند القاضي بشرب الخمر على رجل يسألهم القاضي عن الجرماهي ثم يسألهم كيف شرب لاحتساب  
أنه كان مكرهاً ثم يسألهم متى شرب لاحتساب التقادم ثم يسألهم أنه أين شرب لاحتساب أنه شرب  
في دار الحرب كذا في فتاوى قاضيان \* فإذا بينوا ذلك حبسه القاضي حتى يسأل عن العدالة  
ولا يقضى بظاهر العدالة \* والمشهود عليه بشربها لا بد أن يكون عاقلاً بالغاً مسلماً ناطقاً قافلاً  
على صبي ولا مجنون ولا كافر وفي الخائفة ولا يحد الآخر من سواء شهد الشهود عليه أو أشار بإشارة  
يهودية يكون ذلك أقراراً منه في المعاملات ويحد الأعمى كذا في البحر الرائق \* ولو شرب في دار  
الاسلام وقال ما علمت أنهم أحرام حد كذا في السراجية \* ولو قال المشهود عليه شرب الخمر  
ظننتها لبناً أو قال لا أعلم أنهم أخيراً لا يقبل ذلك وإن قال ظننتها نبيذاً قبل منه كذا في البحر الرائق  
\* ثبت الشرب بشهادة شاهدين به وبالأقرار مرة واحدة ولا تقبل فيه شهادة النساء مع الرجال  
كذا في الهداية \* ولو شهد الشهود على السكران لا يقام عليه الحد حتى يحلف أو يقر أو يقر  
الحد سواء ذهب رائحة الخمر عنه أو لم تذهب \* المسلم إذا تقي الخمر فإنه لا يحد لجواز شرب مكرها  
ولا يحد المسلم لو جود بجرم الخمر حتى يشهد الشهود عليه بشربها أو يقر ولو شهد أحدهما أنه  
شربها والاخر أنه قاءها لا يحد وكذلك لو شهدا على الشرب والرجح بوجد منه لكنهما اختلفا  
في الوقت وكذلك لو شهد أحدهما أنه شربها وشهد الاخر بأفراجه بشربها وكذلك لو شهد  
أحدهما أنه سكر من الخمر وشهد الاخر أنه سكر من السكر كذا في الظهيرية \* إذا سكر من  
البنج اختلفوا في وجوب الحد عليه والصحيح أنه لا يحد والسكران مما سوى الخمر من الاشربة  
المختزنة من الثمر والعنب والزبيب يحد \* النبي من ماء العنب إذا غلا واشتد ولم يقذف بالزبد  
فسربه انسان وسكر لا يحد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وحكمه حكم العصير عنده وأما المختزن  
الحبوب والفواكه كالحنطة والشعير والتمر والاجاص ونحوها ما دام حلوا يحل شربه كذا في  
فتاوى قاضيان \* من سكر من النبيذ يحد \* ولا يحد السكران حتى يعلم أنه سكر من النبيذ  
وشربه طوعاً كذا في الهداية \* من شرب بدردي الخمر يحد حتى يسكر ومن شرب المنصف أو

فقال له رجل قد ضمنت هذا العبد لا يلزمه شيء \* المشتري الثاني إذا وجد بالبيع عيباً وتعلل رده على بائعه بغير حد عند فرجع  
على بائعه بنقصان العيب لم يكن لبائعه أن يرجع بالنقصان على البائع الأول في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أصحابه أنه يرجع \*  
رجل اشتري عبداً وباعه من غير صفات العبد عند الذي ثم اطلع الثاني على عيب كان عند البائع الأول فإنه يرجع بنقصان العيب على  
بائعه وليس للمشتري الأول أن يرجع على بائعه بالنقصان في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما حتى لو صالح المشتري الأول مع بائعه



عن النقصان على شيء لا يصح الصلح في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وجلا أن شهدا على رجل على البراءة فمن كل عيب في هذا الجواب  
ثم اشتراه أحد الشاهدين بغير براءة ثم وجد به عيبا كان له أن يردده وكذا لو شهدا على البراءة من الأبقا ثم اشتراه أحد الشاهدين فوجد  
أبقا كان له أن يردده \* ولو شهدا على البراءة من الأبقا ثم اشتراه أحد الشاهدين فوجد به عيبا كان له أن يردده \* ولو شهدا على البراءة من الأبقا  
فقال ليس له أن يردده بخلاف الوجه الأول لأن (١٨٠) في الوجه الأول لم يضاف الأبقا إليه فلا يكون ذلك اقرا بعباب الأبقا فيه أم

في الوجه الثاني أضاف الأبقا إليه فكان ذلك اخبارا بأنه أبقا وقد  
مر نظيره إقبيل هذا \* رجل باع  
ثوبا على أنه برى من كل شيء من  
الخرق وكانت فيه خروق قد غاطها  
أورقها ورغافا فهو برى من  
ذلك لأن هذه خروق وإن كانت  
مخبطة أو مرفية أو مرفوعة  
وكذلك لو كانت فيه خروق من  
حرق نار أو عفونة فهو برى منها  
\* ولو باع عبدا وقال برئت إليك  
من القروح التي فيه فكانت فيه  
آثار قروح قد برأت قال هو برى  
مما برأ ومما لم يبرأ وإن كانت فيه  
آثار من كى كان له أن يردده لأن  
السكر غير القروح \* يهودى  
باع يهوديا يتاقد وقعت فيه  
قطرات من الخرجاز البيس ولا  
يكون له أن يردده لأن هذا ليس  
بعيب عندهم \* ولو باع شيئا  
على أنه برى من كل عيب لا يكون  
اقرا بالعباب \* ولو شرط البراءة  
بين عيب واحد وعييين كان ذلك  
اقرا بابتلاك العيب بيانه إذا باع  
عبد من على أنه برى من كل عيب  
بهذا العبد بعينه وسلم إلى المشتري  
فاستحق أحدهما وجد المشتري  
بالآخر عيبا الزمه المبيع بحصته  
من الثمن فيقسم الثمن على  
العبدين وهما محججان لا عيب  
بهما فإذا عرفت حصة المستحق من  
الثمن رجع المشتري على البائع

المثلث وسكر حرد ولو سكر من نبيذ العسل أو المزر أو الجع أو لبن الرمال لم يحسد كذا في السراجية  
\* فان خلط الخمر بشيء من المائعات مثل الماء واللبن والدهن وغير ذلك وشرب ان كانت الخمر  
غالبة وشرب منها قطرة حسد وان كانت مغلوبة لا يحسد شربها ولا يحسد ما لم يسكر كذا في فتاوى  
قاضخان \* وحسد السكر والخمر ولو شرب قطرة نملون سوطا كذا في الكنز \* ويفرق  
على بدنه كفاي الزنا ويحتجب فيه الوجه والرأس كفاي الزنا ويجرد في المشهور \* وان كان عبدا  
فحده أو بعون سوطا ومن أقر بشرب الخمر والسكر ثم رجع لم يحسد كذا في السراج الوهاج \* لاحد  
على الذي في شيء من الأشرية وإذا أتى الإمام برجل شرب خرا وشهده عليه شاهدان فقال  
انما كرهت عليها أقيم عليه الحد ولا يلتفت إلى ما قال فرق بين هذا وبين ما إذا ادعى المشهود عليه  
بالزنا أنه نكحها فإنه لا يحسد لأن هناك ينكر ما هو السبب الموجب للحد لأن الفعل يخرج من أن  
يكون زنا بالنكاح وهما بعدنالا كراه لا يعدم السبب وهو حقيقة شرب الخمر انما هذا عند مسقط  
فلا يثبت الابينة بقبها على ذلك كذا في الظهيرية

\*(الباب السابع في حد القذف والتعزير)\*

القذف في الشرع الرمي بالزنى \* اذا قذف الرجل رجلا محصنا أو امرأة محصنة بصرح الزنى  
بان قال زينت أو يازانى وطالب المقذوف بالحد حده الحاكمانين سوطا ان كان القاذف  
حرا وان كان عبدا حده أربعين سوطا كذا في فتح القدير \* ولا ينزع عنه الشيا بغير القرو  
والخشو ويفرق على بدنه كفاي الزنا كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم \* ويثبت باقراره  
مرة واحدة وبشهادة رجلين كفاي سائر الحقوق كذا في الاختيار شرح المختار \* ولا يثبت  
شهادة النساء مع الرجال ولا بالشهادة على الشهادة ولا بكتاب القاضي إلى القاضي كذا في فتاوى  
قاضخان \* وان أقر بالقذف ثم رجع لم يقبل رجوعه كذا في الكافي \* انما يجب الحد على القاذف  
بشرط أن يكون المقذوف محصنا وشراطة خمسة وهي أن يكون حرا بالغاعلا مسلما عاقلا يملك  
وطئ امرأة بالزنى أو بالشبهة أو بسكاح فاسد في عمره كذا في شرح الطحاوى \* فيبطل احصانه  
بكل وطء حرام في غير الملك صغيرة كانت الموطوءة أو كبيرة أو أمة استحققت أو معتدة عن ثلاث  
أو بان أو وطئ أمة ثم ادعى شراءها أو نكاحها أو وطئ أمة مشتركة أو امرأة مكرهة أو مرفوفة  
أو زنى في كفره أو في دار الحرب أو في جنتونه أو وطئ أمة المحرمة على التأييد برضاع هكذا في  
خزاة المفتين \* وهو الصحيح هكذا في التبيين \* ولو اشترى أمة ووطئها أو وطئ هو أمها  
وووطئها فقد فسد انسان فلا حد على القاذف بالا جاع ولو اشترى أمة لمس أمها أو بنتها بشهوة  
أو نظر إلى فرج أمها أو بنتها بشهوة أو نظر أبوه أو ابنه إلى فرجها بشهوة وووطئها قال أبو حنيفة  
أقوله أو المزر وهو بالكسر ضرب من الأشرية يتخذه من الذرة كفاي المختار وقوله أو الجع بوزن المنع  
صنف من التمر أو النخل خرج من النوى لا يعرف اسمه كفاي القاموس اه معجمه بحرارى

رجه

بصفة المستحق من الثمن ولو باع عبد من بثمان واثمن واحد على أنه برى من عيب واحد بهذا العبد ثم استحق  
أحدهما فوجد بالذي برى عن عيب واحد به عيبا فانه يقسم الثمن عليهما على قيمة المستحق محججا وعلى قيمة الآخر وبه عيب واحد  
فإذا عرفت حصة المستحق رجع المشتري على البائع بحصة المستحق من الثمن وكذلك رجل اشترى عبدا وقبضه ثم عرضه على بيع وقال  
الذي يريده شراءه اشتريه فانه لا عيب به فلم يتفق بينهما بيع حتى وجد المشتري به عيبا كان له أن يردده وقوله اشتريه فانه لا عيب به لا يكون

أمر إذا بعلم العيوب **ولو قال المشتري عند عرضه على البيع اشتريه فإنه ليس بائع** ثم وجده باطلاً يكون له أن يحاصم بآتية  
 (فصل في الرد بالعيب من له حق الخصومة في ذلك) \* رجل اشترى ثياباً في خابية وجعلها المشتري في حرة وجعلها إلى بيته فوجد فيها  
 فأرة ميتة فقال البائع للمشتري كانت الفأرة في حرتك وقال المشتري لا بل كانت في خابيتك كان القول قول البائع لأن المشتري يدعي  
 عليه حق الرد وهو ينكر \* ولو اشترى دهنًا في آنية ثم قبضها ورأس الآنية (١٨١) كان مشدوداً فقهها فوجد فيها فأرة

ميتة وأنكر البائع أن يكون ذلك  
 عنده كان القول قوله لما قلنا  
 رجل اشترى عبداً وقبضه ثم جاء به  
 وزعم أنه مخلوق للعبودية والبائع  
 ينكر ذلك كان القول قول  
 البائع لأنه منكر للعبودية فإن أقام  
 المشتري البينة أنه مخلوق للعبودية  
 اليوم فإن لم يكن أتى على البيع  
 وقت يتوهم فيه خروج العبد  
 عند المشتري كان له أن يرد لأن  
 أثبت العيب عند البائع \* وإن  
 أتى على البيع وقت يتوهم فيه  
 خروج العبد عند المشتري لا يرد  
 ما لم يقم البينة أنه كان مخلوقاً للعبودية  
 عند البائع أو يستحلف البائع  
 فينكر \* المشتري إذا ادعى  
 بالبيع عيباً وأنكره البائع فاقام  
 المشتري بينة ورد عليه كان للمردود  
 عليه أن يرد على بائعه وإن كان  
 المشتري أنكر العيب أو لا لان  
 القاضي حين رده عليه قد بطل  
 قوله في انكار العيب \* رجل أراد  
 أن يبيع شيئاً فيه عيب وهو يعلم  
 بذلك ينبغي له أن يبين العيب ولا  
 يدلس فإن باع ولم يبين قال بعضهم  
 يصير فاسقاً مردوداً الشهادة والصحيح  
 أنه لا يصير مردوداً الشهادة لأن هذا  
 من الصغار \* رجل اشترى شيئاً  
 فعلم بعيب قبل القبض فقال  
 أبطلت البيع بطل البيع إن كان  
 محض من البائع وإن لم يقبل

رحمه الله تعالى لا يزول احصائه وحده قاذفه وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يزول احصائه  
 ولا يحد قاذفه وكذلك على هذا الخلاف إذا تزوج امرأة بهذه الصفة ووطئها كذا في الظهيرية  
 \* ولو قذف رجلاً أتى أمته وهي بحوسية أو من زوجة أو مشترأة شراً فاسداً أو امرأته وهي حائض  
 أو مظاهر منها أو صائمة صوم فرض وهو عالم بصومها أو مكاتبة فعليه الحد كذا في فتح القدير  
 \* في المنتقى تزوج خامسة بعد الاربع ووطئها فلا حد على قاذفها ولو وطئ المسلم جارية تبته  
 المردة حد قاذفها وفيه أيضاً وطئ أمته في عدة من زوج لها فاني أحد قاذفه كذا في المحيط \* إذا  
 تزوج أمته على حرة أو تزوج أختين أو امرأة وعجتها في عقد فالوطئ يحكم هذه العقود الفاسدة يسقط  
 الاحصان وكذلك إذا تزوج امرأة فوطئها ثم علم أنها كانت محرمة بالمصاهرة وهذا قول أبي حنيفة  
 ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المبسوط \* رجل وطئ جارية ابنه فأجلها أو لم يجلبها فإنه يحد  
 قاذفه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى كل من درأت الحد عنه وجعلت عليه المهر وأثبتت نسب الولد  
 منه فاني أحد قاذفه وكذلك لو تزوج أمته رجل بغير اذنه ودخل بها فاني أحد قاذفه كذا في الظهيرية  
 \* إن تزوج امرأة بغير شهود أو امرأة وهو يعلم أن لها زوجاً أو في عدة من زوج أو ذات حرم  
 محرم منه وهو يعلم فوطئها فلا حد على قاذفه وإن أتى شيئاً من ذلك بغير علم قال أبو يوسف رحمه الله  
 تعالى يحد قاذفه كذا في الجوهر النيرة \* الذي إذا تزوج امرأة مستحيلة في دينه كنكاح ذات  
 رحم محرم منه ثم أسلم فقتله أو كان قد دخل بها بعد الاسلام فلا حد على قاذفه وإن كان الدخول  
 حصل في طاعة الكفر فكذلك على قوله ما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجب الحد على قاذفه  
 كذا في شرح الطحاوي \* إن ملك أختين فوطئهما ما حد قاذفه كذا في المبسوط \* إذا قذف  
 امرأة وقد حدثت عن الزنى فلا حد على قاذفها أو يكون معها علامة الزنى وهو أن يكون القاضي  
 لاعن بينهما وقطع النسب من الأب وألحق النسب بها أو جاءت امرأة ومعهما ولد لا يعرف له أب  
 فلا حد على قاذفها فان قذف الولد يجب الحد على قاذفه ولو كان لاعن بغير الولد أو كان مع الولد إلا أنه  
 لم يقطع النسب وقطع نسبه إلا أن الزوج عاوداً كذب نفسه وألحق النسب بالأب فقتل رجل  
 المرأة فإنه يجب الحد على قاذفها كذا في شرح الطحاوي \* إذا قال لامرأته يا زانية فقالت لا بل  
 أنت حدثت المرأة ولا لعان بينهما ولو قال لاجنبية يا زانية فقالت زنت بك لا يحد الرجل ويحد المرأة  
 ولو قال لامرأته يا زانية فقالت المرأة زنت بك فلا حد ولا لعان وكذلك لا حد على المرأة ولو قالت  
 المرأة لزوجها استاء زنت بك ثم قذفها الزوج بعد ذلك لم يكن على واحد منهما حد كذا في المحيط  
 \* ولو قال زنى بك وزوجك قبل أن يتزوجك فهو قاذف ولو قال زنى بك بأصبعة لم يكن عليه حد كذا في  
 التمارخانية \* ولو قال شهد أنك زانية وقال الآخر وأنا شاهد أيضاً لا حد على الثاني إلا أن يقول  
 أنا أشهد بما شهدت به كذا في العتبية \* قال رجلين أحدهما كذا فقبل له هذا الآخر ما بعينه فقال لا  
 لا حد عليه ولو قال لرجل يا زانية فقال له غيره صدقت حد المبتدئ دون المصدق ولو قال صدقت هو  
 كما قلت فهو قاذف أيضاً كذا في فتاوى قاضيان \* وكذا لو قال هو كما قلت حد الثاني أيضاً كذا

البائع وإن قال ذلك في غيبة البائع لا يبطل البيع وإن لم يبيع بعد القبض فقال أبطلت البيع فالصحيح أنه لا يبطل الإقباض أو رضاه  
 اشترى ثوباً بخمسة دراهم وهو يساري عشرة فوجد به عيباً ينقصه خمسة دراهم فإنه يرجع بنصف الثمن على البائع وهو درهمان ونصف  
 درهم ولو اشترى ثوباً بدرهمين وهو يساوي خمسة فوجد به عيباً ينقصه درهمين ونصفاً رجوع المشتري على البائع بنصف الثمن وذلك  
 درهم واحد \* باع جارية زبيب وقرع بينهما وتقا بصل أن بائع الجارية وجد الثمر فاسداً فإنه يقسم الجارية على قيمة الزبيب والقرع



ولا عيب بهما فأنصاب الثمن من الجارية يسترد ذلك القدر من الجارية ويؤيد الثمر لان الجارية انقسمت على قسمة الزينيت والتمر وهذه  
 صحاح لا عيب بهما لان ما دخل في العقد بصفة السلامة لا بصفة الفساد \* رجل اشترى جارية فوجد بها عيبا فارد أن يردّها فاصطلح  
 على أن يدفع أحدهما شيئا من الدراهم ينظر ان اصطلاحا على أن يدفع بائع الجارية الدراهم الى المشتري حتى لا يرد المشتري الجارية جازلا  
 ضلع عن العيب وان اصطلاحا على أن يدفع المشتري (١٨٢) الدراهم الى البائع ليقبل البائع الجارية لا يجوز لان المشتري يلتزم الزيادة

لا عوضا عن شيء فيكون وباقان  
 قصدا تحصيل قصدهما يبيع  
 المشتري الجارية من بائعها ما قبل  
 من الثمن الاول ان كان نقدا الثمن  
 \* رجل اشترى عبدا فوجده  
 عيبا قبل القبض فصالحه البائع  
 من العيب على جارية كانت  
 الجارية زيادة في المبيع فيقسم  
 الثمن الذي اشترى به العبد على  
 العبد والجارية على قدر قيمتهما  
 حتى لو وجد باحدهما عيبا رده  
 بحصته من الثمن وان كان هذا  
 الصلح بعدما قبض المشتري العبد  
 كانت الجارية بدلا عن العيب حتى  
 لو وجد بالجارية عيبا ردها بحصة  
 عيب العبد من الثمن \* الوكيل  
 بالشراء اذا وجد بالمشتري عيبا  
 قبل القبض فابرا البائع عن  
 العيب ورضى صح ابرأه ويلزم  
 الاثم \* ولو وجد به عيبا بعد  
 القبض وابرا البائع عن العيب  
 ورضى بالعيب يسلمه ولا يلزم  
 الاثم لان العيب قبل القبض  
 لا قسط له من الثمن ولا يلزم الاثم  
 والرد بالعيب يكون للوكيل  
 وعليه مادام الوكيل حيا عاقلا  
 من أهل لزوم العهدة فان لم يكن  
 من أهل وجوب العهدة بان كان  
 عبدا محجورا أو صبيّا محجورا  
 كان الرد الى الموكل وان كان من  
 أهل وجوب العهدة فبات

في محيط السرخسي \* ولو قال يا ابن القعبة يا خليلة فلان يادى يا ابن الدعية لاحد ولو قال  
 جامعك فلان حراما أو فخر بك فلان أو قال فلان يقول انك زان أو أنت زنى أو ما رأيت زانيا خيرا  
 منك أو أنت أزنى الناس أو أنت أزنى منى أو أنت أزنى من الزناة أو زنت فيما دون الفرج أو زنى  
 نفلك أو رجلك أو يالوطى أو عملت عمل قوم لوط أو لطت أو زنت وأنت مكرهة أو نائمة أو مجنونة  
 لاحد أو كذا لا يجب التعريض وبه نفي الاخوس والرتقاء وفي دار الحرب وعسكر أهل البغى  
 ولا يجب الحد بقذف العبي والمجنون جنونا مطبقا فان كان مجنونا وبيق يجب وكذا لا يجب بقذف  
 المحبوب وأما بقذف الخصي والعين فيجب كذا في خزنة المفتين \* ولو قال يا ولد الزنى أو قال يا ابن  
 الزنى وأمه محصنة حدلانه قذفها بالزنى كذا في التمر تاشي \* اذا قذف غلاما مراها قافدا على الغلام  
 البلوغ بالسن أو الاحتمال لم يحده القاذف بقوله كذا في المحيط \* ولو قال لرجل يارانية فانه لا يجب  
 الحد عليه وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى كذا في شرح الطحاوى \* وهو  
 الاستحسان هكذا في المحيط \* ولو قال لامرأة يارانية بغير الهاء فانه يجب الحد على القاذف بالاجماع  
 ولو قال لرجل زنايت يجب الحد على القاذف كذا في شرح الطحاوى \* من قال لغيبه زنايت في  
 الجبل وقال عنيت صعود الجبل والحالة حاله الغضب لا يصدق ويحد عند أبي حنيفة وأبي يوسف  
 رجهما الله تعالى كذا في فتح القدير \* ولو لم يعن به الصعود يجب الحد اجماعا كذا في التبيين  
 \* ولو قال زنايت على الجبل لم يحده بالاجماع كذا في المضمرات \* ولو قال زنايت على الجبل في حالة  
 الغضب قيل لا يحده وقيل يحده وهو الاوجه كذا في فتح القدير \* ولو قال زنايت في الجبل يحده بالاتفاق  
 كذا في شرح الطحاوى \* ولو قال يارانية بالله مزة ذكر في الاصل أنه اذا قال عنيت الصعود على  
 شيء لا يصدق ويحد من غير ذكر خلاف كذا في المحيط \* ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى رجل  
 دعا بجارية فاجابته امرأة حرة وهو لا يراها فقال يارانية ثم قال ظننتها أمى قال نعه ولا نصدقه  
 كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لغيره زنايت وفلان معك يكون قاذفا لهما ولو قال عنيت وفلان  
 معك شاهد لا يصدق كذا في فتاوى قاضخان \* ولو قال يا ابن الزانية وهذا معها فهو قاذف للثاني  
 وكذلك اذا قال للثاني وانك معها كذا في المحيط \* ولو قال وفلان معك لم يكن قذفا ولو قال زنايت  
 وهذا معك أو لم يقل معك فهو قذف لهما كذا في خزنة المفتين \* ابن مبيعة عن أبي يوسف  
 رجهما الله تعالى اذا قال لآخر يا ابن الزانية وهذا معك قال ذلك بكلام واحد فهو ليس بقاذف  
 للثاني ولو قال لرجل يارانية وهذا معك كان قاذفا لهما وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال  
 لآخر يا ابن الزانية وهذا ولم يقل معك فهو قاذف للثاني كذا في المحيط \* من قذف الزانى بالزنا فلا حد  
 عليه سواء قذفه بذلك الزنى بعينه أو بربا آخر كذا في المبسوط \* ولو قال زنايت باحدى هاتين أو هاتين  
 يحده كذا في العتابة \* رجل قال لغيره قل لفلان يارانية فان قال الرسول للمرسل اليه ان فلانا يقول  
 لان يارانية لاحد على الرسول ولا على المرسل ولو أن الرسول لم يحبره عن المرسل ولكن قال  
 للمرسل اليه يارانية حد الرسول كذا في فتاوى قاضخان \* ولو قال لرجل يا ابن الماء السماء لا يحده

ولو  
 الوكيل ولم يدع وارثا ولا وصيا كان الرد الى الموكل وكذا المكاتب اذا اشترى عبدا ووجده عيبا  
 كان حق الرد للمكاتب فان عجز المكاتب ورد في الرق كان للمولى أن يرد الا أن المكاتب هو الذي يلى الرد فان بيع المكاتب أو مات كانت  
 الخصومة في الرد الى المولى برده على البائع \* الوكيل بالشراء اذا اشترى وسلم الى المولى فوجد الموكب به عيبا رده على الوكيل ثم الوكيل  
 رده على البائع \* الوكيل بالشراء اذا وجد بالمشتري عيبا قبل القبض فان رده بالعيب صح رده وان رضى بالعيب ان كان العيب يسيرا

زَمُّ المُوَكَّلِ وَإِنْ كَانَ فَاحِشًا زَمُّ الْوَكِيلِ وَلَا يُلْزَمُ المُوَكَّلُ \* فَصَكَّرَ فِي كِتَابِ الضَّرْفِ فِي بَابِ الْوَكَالَةِ أَنَّ مَا لَا يَقُوتُ جِنْسُ الْمَنْفَعَةِ كَقَطْعِ  
حَدَى الْيَدَيْنِ وَفَقْدِ أَحَدَى الْعَيْنَيْنِ فَهُوَ يَسِيرٌ وَمَا يَقُوتُ جِنْسُ الْمَنْفَعَةِ كَقَطْعِ الْيَدَيْنِ وَفَقْدِ الْعَيْنَيْنِ فَهُوَ فَاحِشٌ وَذَكَرَ شَمْسُ الْأَثْنَةِ  
لِسِرْحَنِي أَنَّ مَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ تَقْوِيمِ الْمُقُومِينَ يَعْنِي لَا يَقُومُهُ أَحَدٌ مَعَ الْعَيْبِ بِقِيَمَةِ الصَّحِيحِ فَهُوَ فَاحِشٌ وَجَعَلَ الْعَيْبَ الْيَسِيرَ كَالْغَبَنِ الْيَسِيرِ  
\* وَذَكَرَ فِي الْمُنْتَقَى أَنَّ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَجَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِذَا كَانَ الْمُبِيعُ مَعَ الْعَيْبِ (١٨٣) بِسَاوِي الثَّمَنِ الَّذِي اشْتَرَاهُ بِهِ فَرَضِي

بِهِ الْوَكِيلُ فَإِنَّهُ يُلْزَمُ الْأَمْرَ وَهَذَا  
قَرِيبٌ مِمَّا قَالَهُ شَمْسُ الْأَثْنَةِ  
السِّرْحَنِيُّ رَجَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى \* وَفِي  
الزِّيَادَاتِ الْوَكِيلُ إِذَا رَضِيَ بِالْعَيْبِ  
أَنْ كَانَ قَبْلَ الْقَبْضِ لَزِمَ الْأَمْرَ  
وَأَنْ رَضِيَ بَعْدَ الْقَبْضِ فَإِنَّهُ يُلْزَمُ  
الْوَكِيلَ وَلَا يُلْزَمُ المُوَكَّلُ وَلَمْ يَفْضَلْ  
بَيْنَ الْيَسِيرِ وَالْفَاحِشِ وَالصَّحِيحِ  
مَا ذَكَرَ فِي الْمُنْتَقَى سِرَّاءَ كَانَ ذَلِكَ  
قَبْلَ الْقَبْضِ أَوْ بَعْدَهُ لِأَنَّهُ إِذَا رَضِيَ  
بِالْعَيْبِ فَيَصِيرُ كَأَنَّهُ اشْتَرَاهُ مَعَ الْعِلْمِ  
بِالْعَيْبِ وَأَنْ كَانَ لَا يَسَاوِي بِذَلِكَ  
الثَّمَنِ لَا يُلْزَمُ الْأَمْرَ \* الْوَكِيلُ  
بِالشَّرَاءِ إِذَا عَلِمَ بِالْعَيْبِ قَبْلَ الْقَبْضِ  
فَقَالَ لَهُ المُوَكَّلُ لَا تَرْضَاهُ هَذَا الْعَيْبُ  
فَرَضِي بِهِ لَا يُلْزَمُ الْأَمْرَ وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ  
مَا لَوْ رَضِيَ بِهِ الْوَكِيلُ بَعْدَ الْقَبْضِ  
\* المُوَكَّلُ إِذَا أَمَرَ بِأَمْرٍ الْبَائِعُ عَنْ  
الْعَيْبِ صَحَّ ابْرَأُوهُ وَلَا يَبْقَى لِلْوَكِيلِ  
حَقُّ الرَّدِّ \* الْوَكِيلُ بِالشَّرَاءِ إِذَا  
اشْتَرَى بِالْغَبَنِ الْيَسِيرِ يُلْزَمُ المُوَكَّلُ  
وَأَنْ اشْتَرَى بِالْغَبَنِ الْفَاحِشِ يُلْزَمُهُ  
وَلَا يُلْزَمُ المُوَكَّلُ قَالَ الشَّيْخُ الْأَمَامُ  
المَعْرُوفُ بِخَوَاهِرِ زَادَهُ هَذَا فِيمَا  
لَيْسَ لَهُ قِيَمَةٌ مَعْلُومَةٌ عِنْدَ أَهْلِ  
الْبِلَادِ كَالْعَبْدِ وَالثَّوْبِ وَنَحْوِ ذَلِكَ  
لِأَنَّ قِيَمَةَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ لَا تَعْرِفُ إِلَّا  
بِتَقْوِيمِ الْمُقُومِينَ وَأَمَّا مَا لَهُ قِيَمَةٌ  
مَعْلُومَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الْبِلَادِ كَالْخَبْزِ  
وَالْحَمِّ وَنَحْوِ ذَلِكَ إِذَا زَادَ الْوَكِيلُ  
بِالشَّرَاءِ عَلَى ذَلِكَ لَا يُلْزَمُ الْأَمْرَ

وَلَوْ قَالَ لِعَرَبِيٍّ بَانَسْطَى أَوْ لَسْتُ بِعَرَبِيٍّ لَا يَحْدُ كَذَابِي الْكَافِي \* رَجُلٌ قَالَ لِغَيْرِهِ لَسْتُ أَنْتَ مِنْ بَنِي فَلَانٍ  
لِقَبِيلَتِهِ لِأَحَدِ عِيَالِهِ \* رَجُلٌ قَالَ لِمُسْلِمٍ لَسْتُ أَنْتَ لَا بَيْتَكَ وَأَبَوَاهُ كَافِرَانِ لَا يَحْدُ \* رَجُلٌ قَالَ لِجَدِّهِ  
لَسْتُ لَا بَيْتَكَ وَأَبَوَاهُ مُسْلِمَانِ وَقَدْ عَتَقْتَ أَحَدَهُ عَلَى المَوْلَى وَأَنْ عَتَقْتَ الْعَبْدَ بَعْدَ ذَلِكَ كَذَابِي فَتَاوَى  
قَاضِيحَانِ \* أَنْ قَالَ لَسْتُ لَامِسَكَ فَلَيْسَ بِقَاضِي وَكَذَا إِذَا قَالَ لَسْتُ لَا بَوِيْكَ لَمْ يَكُنْ قَاضِيًا وَأَنْ قَالَ  
لَسْتُ لَا بَيْتَكَ وَأُمُّهُ حُرَّةٌ وَأَبُوهُ عَبْدٌ لَزِمَهُ الْخُدْلَامَةُ وَأَنْ كَانَتْ أُمُّهُ وَأَبُوهُ حُرًّا يَحْدُ وَيَعُزُّرُ وَلَوْ قَالَ  
لِغَيْرِهِ لَسْتُ لَا بَيْتَكَ أَوْ لَسْتُ بِأَبْنِ فَلَانٍ فِي غَضَبٍ حَسَدًا كَذَابِي الْكَتَزُ \* وَأَنْ قَالَ لَسْتُ بِأَبْنِ فَلَانٍ يَعْنِي  
جَدَّهُ لَا يَحْدُ كَذَابِي الْكَافِي \* نَسَبٌ رَجُلًا لغير أبيه فِي غير غَضَبٍ لَمْ يَحْدُ فَإِنْ كَانَ فِي غَضَبٍ حَسَدًا وَلَوْ  
نَسَبَهُ إِلَى جَدِّهِ لَمْ يَحْدُ لِأَنَّ الْجَدَّ أَبٌ وَكَذَا لَوْنَسَبَهُ إِلَى عَمِّهِ أَوْ خَالِهِ أَوْ زَوْجِ أُمِّهِ لِأَنَّهُمْ يَسْمَوْنَ آبَاءَ بِحَاجَزَةٍ  
كَذَابِي التَّمَرْتَاشِيِّ \* وَلَوْ قَالَ لَسْتُ مِنْ وَلَادَةِ فَلَانٍ فَهَذَا لَيْسَ بِكَذْفٍ \* إِذَا قَالَ لِغَيْرِهِ لَسْتُ لَابِ  
لَمْ يَلِدْكَ أَبُوكَ فَهَذَا كَلِمَةُ كَذْفٍ لَامَهُ وَكَذَا إِذَا قَالَ لَسْتُ لِلرَّشْدَةِ كَذَابِي الظَّهْرِيَّةُ \* وَلَوْ قَالَ لَا تَخْرُ  
جَدُّكَ زَانَ فَلَا حُدَّ عَلَيْهِ كَذَابِي الْإِبْصَاحِ \* وَلَوْ قَالَ يَا أَخَا الزَّانِي فَهُوَ كَذْفٌ لِأَخِيهِ فَإِنْ كَانَ لَهُ أَخٌ وَاحِدٌ  
فَالْحَصُومَةُ لَهُ وَلَوْ قَالَ يَا أَخَا الزَّانِي فَقَالَ لَا بَلْ أَنْتَ يَحْدُ الثَّانِي وَالْخَصْمَةُ مَعَ الْأَوَّلِ لِأَنَّ الثَّانِي كَذَابٌ  
فِي الْعَتَابِيَّةِ \* وَلَوْ قَالَ يَا ابْنَ الزَّانِيَّتَيْنِ وَكَانَتْ أُمُّهُ الدُّنْيَا مَسْلُومَةً فَعَلَيْهِ الْخُدْلَامَةُ لِأَنَّ ابْنَ الزَّانِيَّةِ  
مَسْلُومَةٌ أُمٌّ لَا وَابْنُ كَانَتْ الْجَدَّةُ مَسْلُومَةً وَالْأُمُّ كَافِرَةٌ فَلَا حُدَّ عَلَيْهِ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ إِلَى الْوَلَادَةِ انْمَا تَقْنَاوُلُ  
الْأَقْرَبُ فَلَا قَرَبَ \* وَلَوْ قَالَ يَا ابْنَ الْفَرَزَانِيَّةِ يَحْدُ كَذَابِي السَّرَاجِ الْوَهَاجِ \* وَلَوْ قَالَ لِرَجُلٍ يَا ابْنَ الزَّانِي  
وَالزَّانِيَّةِ يَكُونُ كَذْفًا لِأَبِيهِ وَأُمِّهِ أَنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَنْ كَانَ طَلَبُ الْخُدْلَامَةِ وَأَنْ كَانَ مِثْلُهُمَا فَلَمْ يَكُنْ  
لَهُ كَذَابٌ فَتَاوَى قَاضِيحَانِ \* رَجُلٌ قَالَ لِمَرْأَةٍ أَجْنَبِيَّةٍ زَيْنَتُ بَيْعِيرٍ وَبُشُورٌ أَوْ بِحْمَارٍ لَحْدٌ عَلَيْهِ  
وَلَوْ قَالَ زَيْنَتُ بَسَاقَةٍ أَوْ بَيْقَرَةٍ أَوْ بَوْبٍ أَوْ بَدْرِهِمْ عَلَيْهِ الْخُدْلَامَةُ وَلَوْ قَالَ لِرَجُلٍ زَيْنَتُ بَيْعِيرٍ أَوْ بَسَاقَةٍ  
أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ لَحْدٌ عَلَيْهِ فَإِنْ قَالَ بَامَةً أَوْ دَارًا وَثُوبٌ فَعَلَيْهِ الْخُدْلَامَةُ كَذَابِي الظَّهْرِيَّةُ \* قَالَ مُحَمَّدٌ رَجَعَهُ اللَّهُ  
تَعَالَى فِي رَجُلٍ قَالَ لِغَيْرِهِ أَنْتَ تَرَى لَحْدًا عَلَيْهِ لِأَنَّ هَذَا لَلْأَسْتِثْنَاءِ وَلَوْ قَالَ أَنْتَ تَرَى وَأَضْرَبَ أَنَا  
فَلَا حُدَّ عَلَيْهِ لِأَنَّ هَذَا إِذْ كَرَّ عَلَى طَرِيقِ الْأَسْتِثْنَاءِ وَالتَّعْيِيرِ وَمَعْنَاهُ كَيْفَ يَجُورُ أَنْ يَعْاقَبَ غَيْرُ  
الْفَاعِلِ كَذَابِي الْإِبْصَاحِ \* وَلَوْ قَالَ زَيْنَتُ قَبْلِ أَنْ تَخْلُقَ أَوْ قَالَ قَبْلَ أَنْ تُولِدَ فَلَا حُدَّ عَلَيْهِ كَذَابٌ  
فِي الْمَحِيطِ \* إِذَا قَذَفَ امْرَأَةً زَيْنَتُ فِي نَصْرَانِيَّتِهَا أَوْ رَجُلًا فِي نَصْرَانِيَّتِهِ فَإِنَّهُ لَا يَحْدُ وَالْمُرَادُ قَذْفُهَا بَعْدَ  
الْإِسْلَامِ بَرَزِي كَانَ فِي نَصْرَانِيَّتِهَا بَانَ قَالَ زَيْنَتُ وَأَنْتَ كَافِرَةٌ وَكَذَا لَوْ قَالَ لِمُعْتَقِ زَيْنَتٍ وَهُوَ عَبْدٌ زَيْنَتُ وَأَنْتَ  
عَبْدٌ لَا يَحْدُ كَذَابٌ لَوْ قَالَ قَذَفْتُكَ بِالزَّانَا أَنْتَ كِتَابِيَّةٌ أَوْ أُمَةٌ فَلَا حُدَّ عَلَيْهِ كَذَابِي فَخِ الْمَقْدِيرِ \* أَنْ قَالَ لِرَجُلٍ  
يَا ابْنَ الْأَقْطَعِ أَوْ يَا ابْنَ الْمَقْعَدِ أَوْ يَا ابْنَ الْحِجَامِ أَوْ أَبُوهُ أَيْسَ كَذَابٌ فَلَيْسَ عَلَيْهِ الْخُدْلَامَةُ وَلَوْ قَالَ يَا ابْنَ  
الْأَزْرَقِ أَوْ يَا ابْنَ الْأَشْقَرِ أَوْ الْأَسْوَدِ أَوْ أَبُوهُ أَيْسَ كَذَابٌ وَلَوْ قَالَ يَا ابْنَ السَّدِيِّ أَوْ يَا ابْنَ الْحَبَشِيِّ لَا يَكُونُ  
قَاضِيًا لَهُ \* وَلَوْ قَالَ لِعَرَبِيٍّ يَا عَبْدًا أَوْ يَا سَوْلًا لَحْدٌ عَلَيْهِ وَكَذَا لَوْ قَالَ لِعَرَبِيٍّ يَا دَهْقَانَ لَحْدٌ عَلَيْهِ وَلَوْ قَالَ  
يَا بَنِي لَحْدٌ عَلَيْهِ وَكَذَا لَوْ قَالَ لِرَجُلٍ أَنْتَ عَبْدِي أَوْ مَوْلَايَ فَهَذَا دَعْوَى الرِّقِّ وَالْوَلَاءِ عَلَيْهِ فَايَسَ مِنْ  
الْقَذْفِ فِي شَيْءٍ فَإِنْ قَالَ يَا مَعْدِي أَوْ يَا نَصْرَانِي أَوْ يَا جَوْسِي أَوْ يَا ابْنَ الْيَهُودِي لَحْدٌ عَلَيْهِ وَلَكِنَّهُ يَعُزُّ

قَالَ الزِّيَادَةُ أَوْ كَثُرَتْ \* الْوَكِيلُ بِالشَّرَاءِ إِذَا اشْتَرَى حَارِيَةً لِمُوَكَّلٍ وَلَمْ يَسْلَمْهَا إِلَى المُوَكَّلِ حَتَّى وَجَدَهَا عَيْبًا كَانَ لَهُ أَنْ يَرُدَّهَا سِوَاءَ كَانِ  
المُوَكَّلُ حَاضِرًا أَوْ غَائِبًا وَبَعْدَ التَّسْلِيمِ إِلَى المُوَكَّلِ لَا يَحْدُ الرَّدُّ إِلَّا بِالشَّرَاءِ وَانْ أَدْعَى الْبَائِعُ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ أَنَّ المُوَكَّلَ رَضِيَ بِالْعَيْبِ وَالمُوَكَّلُ  
غَائِبٌ وَطَلَبَ عَيْنَ الْوَكِيلِ أَوْ عَيْنَ المُوَكَّلِ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ عِنْدَنَا فَإِنْ أَقَامَ الْبَائِعُ بَيْنَهُ عَلَى مَا ادَّعَى قَبْلَتْ بَيْنَتُهُ وَأَنْ أَقْرَأَ الْوَكِيلُ أَنَّ المُوَكَّلَ رَضِيَ  
بِالْعَيْبِ صَحَّ اقْرَأَهُ حَتَّى لَا يَبْقَى لَهُ حَقُّ الْخَصْمَةِ وَإِنْ أَقْرَأَ الْوَكِيلُ أَنَّهُ كَانَ أَمْرًا الْبَائِعُ عَنِ الْعَيْبِ صَحَّ اقْرَأَهُ عَلَى مَسْأَلَةٍ وَلَا يَصَحُّ عَلَى الْأَمْرِ



\* الوكيل بالبيع اذا باع ثم خوصص في عيب فقبل المبيع بغير قضاة لم الوكيل ولا يلزم الموكل ويكون المبيع للوكيل ولا يكون للوكيل  
 أن يخاصم الموكل فان خاصمه وأقام البينة على أن هذا العيب كان عند الموكل لا تقبل بينته لأن الرد بالعيب بغير قضاء بمنزلة الاقالة فيجعل  
 في حق الموكل كأن الوكيل اشتراه من المشتري هذا اذا كان عيبا يحدث مثله وان كان قديما لا يحدث ذكر في بعض روايات البيوع  
 أنه يلزم الأمر وذكر في عامة روايات البيوع (١٨٤) والرهن والوكالة والمأذون أنه يلزم الوكيل دون الموكل وهو الصحيح وبه

أخذ الفقيه أبو بكر البلقيني رحمه الله تعالى لأن الرد بغير قضاء في حق الموكل بمنزلة الاقالة سواء كان العيب قديما ولم يكن وان كان الرد بقضاء القاضي فان كان بالبينة لزم الموكل قديما كان العيب أو جديشا وان كان القضاء بشكول الوكيل فكذلك عند علمائنا وقال زفر رحمه الله تعالى ان كان العيب مما يحدث فهو بمنزلة قضاء القاضي باقراره وهو يسوي بين الرد بالعيب وبين الاستحقاق \* اذا استحق المبيع على المشتري باقراره أو بالشكول لا يظهر ذلك في حق البائع وان رد على الوكيل باقراره بقضاء القاضي ان كان عيبا لا يحدث مثله كان ذلك ردا على الموكل كالوود على الوكيل بالبينة أو بالنكول وان كان عيبا يحدث مثله لزم الوكيل والوكيل أن يخاصم الموكل فان أقام الوكيل بينة أن هذا العيب كان عند الموكل رده على الموكل \* وكذا الرجل اذا اشترى جارية وقبضها وبعها من غيره فوجد المشتري الثاني بها عيبا فردها على المشتري الاول باقراره بقضاء القاضي ان كان عيبا لا يحدث مثله كان للمشتري الاول أن يردها على بائعه بذلك القضاء وان كان عيبا يحدث مثله فرد على المشتري الاول بقضاء

كذا في المبسوط \* ولو قال يا ابن الحائك لاحد عليه كذا في فتح القدير \* اذا قال لست بعربي أو يا ابن الخياط أو يا ابن الاعور أو يا بني ليس كذلك لم يكن قذفا ولو قال لست بآدم أو لست بإنسان أو لست لرجل أو ما أنت بإنسان لم يكن قذفا وان قال لست حلالا فهو قذف كذا في الجوهرة النسبية \* ولو قال يا ابن الاصغر أو يا بني ليس كذلك لا يحدث كذا في شرح الطحاوي \* قيل فلان الميت كان صالحا لم يشرب ولم يزن فقال آخر فعل كذا أو فعل هذا كله لا يكون قذفا ولو قال انه فعل كله فهو قذف كذا في الو جيز الكردوي \* في الآ نارعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا قال لغيره يا نعل فعليه الحد لانه بلغه عيبان ياراني وفي مختصر الجصاص عن ابراهيم النخعي أنه قال اذا قال لامرأته اى دوسى يجب الحد وعلى هذا اذا قال لها اى سيابه أو قال اى غرا وقال اى جلب أو ماشا كل ذلك يجب الحد لان هذه العبارات كلها منبئة عن كونها زانية عرفا هكذا ذكر في الاصل كذا في المخيرة \* ولو قذف رجلا فقال يا ابن الرانية ثم ادعى القاذف ان ام المقدوف امة او نصرانية والمقدوف يقول هي حرة مسلمة فالقول قول القاذف وعلى المقدوف البينة وكذلك لو قذف في نفسه ثم ادعى القاذف أن المقدوف عبيد فالقول قول القاذف ولا يكتفى بحرية الاصل وكذلك لو قال القاذف أنا عبيد وعلى حد العبيد وقال المقدوف أنت حر فالقول قول القاذف كذا في الايضاح \* ان وطئ جارية ابنه أو أحد أبويه أو أخته ثم ادعى أن مولاه باعها منه ولم تكن له بينة فلا حد على قاذفه وكذلك ان أقام شاهدا واحدا على الشراء كذا في المبسوط \* ولو قذف رجلا ولم يكن للمقدوف بينة على أنه قذفه وأراد استحلافه بالله ما قذفه فان الحاكم لا يستخلفه عندنا كذا في الجوهرة النبيرة \* اذا ادعى على انسان قذفا فان كان ذلك باقرار القاذف أو بينة قامت عليه يقال له أقم البينة على صحة قذفك والا أقيم عليه الحد قال واذا ضرب بعض الحد ثم أقام القاذف البينة على صدقه سمعت بينته واذا سمعت البينة سقط بعض الجلدات ولا تبطل شهادته ولا يلزمه سمة الفسق كذا في الايضاح \* قال محمد رحمه الله تعالى اذا ادعى رجل على رجل أنه قذفه وجاء بشاهدين يشهدان أن هذا قذف هذا القاضى يسأل من الشاهدين عن القذف ما هو وكيف هو فان قالوا يشهد أنه قال له ياراني قبلت شهادتهما ويحد القاذف ان كانا عدلين وان كان القاضي لا يعرف الشهود بالعدالة تجس القاذف حتى يتعرف عن عدالة الشاهدين والعدالة هي الانزجار عن تعاطي ما يعتقده الانسان محظور دينه فان شهد أحدهما أنه قال ياراني يوم الجمعة وشهد الآخر أنه قال ياراني يوم الخميس قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تقبل هذه الشهادة ويحد القاذف وقال لا تقبل كذا في الظهيرية \* وما قاله أبو حنيفة رحمه الله تعالى أولى كذا في المحيط \* ولو شهد رجلان على رجل بالقذف واختلفا في المكان الذي قذف فيه وجب الحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يجب ولو شهد أحدهما أنه قذفه يوم الخميس وشهد الآخر أنه أقر أنه قذفه يوم الخميس فلا حد عليه في قولهم كذا في فتاوى الكرخي \* ولو اختلفوا في اللغة التي وقع القذف بها في العربية والفارسية وغيرهما بطلت شهادتهما كذا في فتح القدير \* ولو أن جماعة

قالوا

القاضي باقراره لم يكن ذلك ردا على البائع الاول الآن البائع الثاني لو أقام البينة على أن هذا العيب

كان عند البائع الاول قبلت بينته وورد على البائع الاول \* رجل اشترى عبدا وحرارة فزوح الجارية من العبد ثم وجد بها عيبا لا يملك الرد لان النكاح عيب فيهما فان أبانها قبل الدخول بها كان له أن يردهما لان العيب الحادث قد زال ولا يقال بان النكاح وان زال فقد بقي المهر والمهر زيادة منفصلة فيمنع الرد بالعيب لانا قول اختلف المشايخ فيه قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى لا يجب المهر بهذا

العقد لانه لو وجب يجب للمولى والمولى لا يستوجب على عبده ديناً وقال الشيخ الامام المعروف بخوارزمي رحمه الله تعالى يجب المهر ويسقط من ساعته لا يصنع المشتري فيكون له أن يردهما كلواشترى حارية وولدت ولدا ثم وجدتهما عيبالا يرد فان مات الولد كان له أن يرد الجارية \* وجعل اشترى عبدا فوجده عيبا فانكر البائع أن يكون عبده فأقام المشتري شاهدين شهدا أحدهما أنه باعه وبه هذا العيب وشهد الآخر على اقرار البائع بالعيب لا يقبل كلوا دعى عينا في يد رجل أنه له فتشهد (١٨٥) أحد الشاهدين أنه ملكه وشهد الآخر

على اقرار ذي اليد أنه ملكه  
لاتقيل هذه البينة

(مسائل الاقالة وبجود البيع)

رجل باع جارية ثم أنكر البيع والمشتري يدعى الشراء لا يحصل للبائع أن يطأها فان عزم المشتري على ترك الخصومة وسمع البائع من المشتري أنه عزم على ترك الخصومة كان للبائع أن يطأها لانهم ما تفاسخا البيع \* رجل اشترى بيتا لامرأته وأعطى لها المبيع ثم جاء البائع وقال للمشتري بيع عن يازده فقال المشتري دادم لم تصح هذه الاقالة قالوا صورة هذه المسئلة اذا كان الزوج وكيل لامرأته في شراء البيت والوكيل بالشراء ذكر شمس الانعة السرخسي رحمه الله تعالى أن الوكيل بالشراء لا يملك الاقالة في قولهم فلا تصح هذه الاقالة ولو كان الوكيل يملك الاقالة فلاقالة لا تصح بلفظة الامر في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى فان البائع لو قال للمشتري أقلني هذا البيع فقال المشتري أقلت لا تتم الاقالة عندهما ما لم يقل البائع قبلت \* رجل باع من آخر ثوبا فقال له المشتري قد أقلتك بيع الثوب فاقطعه فيصافق قطع البائع فيصافق قبل أن يتفرقا ولم تسكلم بشئ كانت الاقالة تامة \* رجل

قالوا رأينا فلانا زني بفلانة فيمادون الفرج لاحد على أحد لا على المقذوف ولا على الجماعة ولو أن الجماعة قالوا رأينا فلانا زني بفلانة وقطعوا الكلام ثم قالوا فيمادون الفرج كان عليهم حد القذف كذا في فتاوى قاضخان \* ولو ادعى قذفا على أحد أو أقام على ذلك شاهدا واحدا فالقاضي لا يحد القاذف وهل يحبس ينظر ان كان الشاهد فاسقا لا يحبس وان كان عدلا وقال لي شاهدا آخر في المصر القياس أن لا يحبس وفي الاستحسان يحبس يومين أو ثلاثة أيام واذا ادعى ان له شاهدا آخر خارج المصر فكذلك لا يحبس وهذا اذا كان المكان الذي فيه الشاهد بعيدا من المصر بحيث لا يمكنه الاحضار في مدة ثلاثة أيام واذا كان قريبا بحيث يمكنه الاحضار في مدة ثلاثة أيام فانه يحبس كذا في الظهيرية \* في تجنيس الناصري اذا ادعى القاذف أن المقذوف زان وأن له البينة أجل لاقامة البينة فان أقام والاحد فان لم يجد أحدا يبعث الى الشهود بعينه مع شرط يحفظونه فان لم يجد الشهود حد وان أقام بعد ذلك قبلت شهادتهم كذا في التتارخانية \* ولو قذف رجلا فجاء باربعة فسقة أنه كاذب يدرك الحد عن القاذف وعن المقذوف وعن الشهود كذا في الظهيرية في المقطعات \* اذا كان المقذوف حيا فلا خصومة لاحد سواء حاضرا كان أو غائبا ولو لورات المقذوف قبل أن يطالب أو بعد ما طالب أو أقيم عليه بعض الحد بطل الحد وبطل ما بقي منه وان كان سوطا واحدا كذا في فتاوى الكرنج \* وان رجع الغائب فقدمه الى الحماكم وضرب القاذف بعض الحد ثم غاب لم يتم الا وهو حاضرا لان المطالبة شرط في كاه كذا في غاية البيان \* قذف ميتا محصنا فالوالدين والمولودين علوا أو سفلا أو أن يخاصموا سواء فيه الوارث وغيره كالكافر والقاتل والرفيق والأقرب والأبعد وان تولدوا من بعضهم فلهما ان يخاصموا كذا في التتارخانية \* ولا يطالب بحد القذف للميت الا أن يقع القدر في سببه بقذفه كذا في الهداية \* وولد الابن وولد البنت سواء في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضخان \* ولا يثبت لابي الام ولا لام الام كذا في المحيط \* أما الاخوة والاخوان والاعمام والعمات والاخوان والاحلات فليس لهم حق الخصومة كذا في شرح الطحاوي \* وليس للولد أن يطالب بحد القذف اذا كان القاذف أباه وجده وان علوا ولأمه ولا جدته كذا في الايضاح \* وان قذف أبا أمه أو أمه أو عمه فعليه الحد \* رجل قال لابنه يا ابن الزانية ومه ميته ولها ابن من غيري فجاء يطلب الحد يضرب القاذف الحد وكذلك ان كان للميت المقذوف ابنان فصدق أحدهما كان للآخر أن يأخذ بالحد وان لم يكن للمقذوف الابن واحد فصدق في القذف ثم راد أن يأخذه بالحد ليس له ذلك كذا في المبسوط \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير رجل له عبده أم حرة مسلمة وقد ماتت فقذف المولى أم العبد فليس للعبد أن يأخذ المولى بحدها كذا في المحيط \* ولو زن رجلين استبها فقال أحدهما أما أنا فلست بران ولا أي برانية قال لاحد في هذا ولو قال من قال كذا وكذا فهو ابن الزانية فقال رجل أنا قلت فلا حد على المبتدئ كذا في فتاوى الكرنج \* ولو قال لعبد يا زاني فقال لا بل أنت يحد العبد دون الحر ولو كما حارن يحدان جميعا كذا في خزنة المفتين \* ولو قذف

(٢٤ - (الفتاوى) - ناي)

اشترى من رجل وقر حنطة بدراهم معلومة وقض الحنطة وسلم بعض

الثلث ثم جاء البائع ليقبض منه حقة الثلث فقال المشتري انه قام على بثمن غال فرد البائع عليه ما قبض من الثمن وأخذ المشتري قالوا لم يكن ذلك اقالة لان الاقالة بمنزلة البيع والبيع بالقول لا يكون الا بايجاب وقبول وان كان بطريق التعاطي فذلك لا يكون الا بالقبض وتسليم من الجانبين وهذا قول المشايخ بعضهم انه تعالى أما على قول البعض قبض أحد البديلين يكفي لان عقد البيع وهو الصحيح وقد



ذكرنا هذا في أول الكتاب \* رجل اشترى جارا وقبضه ثم جاء بالخمار بعد أربعة أيام فرد على البائع فلم يقبل البائع ضربه بجأوا واستعمل الخمار أياما ثم امتنع عن رد الثمن وقبول الاقالة كان له ذلك لانه لم يرد كلام المشتري بطل كلامه فلا تتم الاقالة باستعماله (فصل في الاستحقاق ودعوى الحرية) \* رجل اشترى جارية وقبضها فباعها من غيره ثم باعها الثاني من ثالث ثم ادعت الجارية بأنها حرة فردها الثالث على بائعه بقولها وقبلها البائع (١٨٦) الثاني منه ثم الثاني ردها على الاول فلم يقبل الاول قالوا ان كانت الجارية ادعت العتق كان للاول أن لا يقبل

لان العتق لا يثبت بقول الجارية وان كانت الجارية ادعت أنها حرة الاصل فان كانت حين بيعت وسلمت انقادت لذلك فهو بمنزلة دعوى العتق لانهم لما انقادت للبيع والتسليم فقد أقرب بالرق وان لم تكن انقادت ثم ادعت أنها حرة لم يكن للبائع الاول أن لا يقبل لان القول في حرية الاصل قولها فاذا استحققت نفسها بما هو حرة على الكل لم يكن للبائع الاول أن لا يقبل \* وقال بعضهم اذا بيعت الجارية ثم ادعت أنها حرة الاصل لم يكن للمشتري أن يرجع على البائع لان الحرية لا تثبت بقولها وكل من اشترى جارية كان الاحتياط في أن يتزوجها حتى تحل له اما بالنكاح أو بملك المين والصحيح أنه اذا لم يسبق منهما ما يكون اقرارا بالرق كان القول قولها في دعوى الحرية والمشتري أن يرجع على البائع بالثمن بقولها \* ذكر في المنتقى رجل اشترى جارية والجارية لم تكن حاضرة عند البيع فقبضها المشتري ولم تقرب بالرق ثم باعها المشتري من آخر والجارية لم تكن حاضرة عند البيع الثاني وقبضها المشتري الثاني ثم قالت الجارية أنا حرة الاصل فان القاضي يقبل قولها يرجع بعضهم على بعض بالثمن فان قال المشتري الاول ان الجارية أقرب بالرق وأنكر المشتري المذهب الثاني ذلك وليس للمشتري الاول بصفة على اقرارها بالرق فان المشتري الثاني يرجع بالثمن على المشتري الاول والمشتري الاول لا يرجع بالثمن على بائعه لانه ادعى اقرارا بالجارية بالرق \* رجل اشترى عبدا وقبضه فوهبه من آخر أو تصدق به على رجل ثم جاء رجل واستحق من يد الموهوب له أو من يد المتصدق عليه كان للمشتري أن يرجع بالثمن على بائعه ولو اشترى عبدا والمشتري باعه من رجل وسلم واستحق

أجنبي أجنبية حصنة وأقيم عليه الحد ثم قذفها غيره يقام عليه الحد أيضا كذا في المحيط \* ابن سماعة عن محمد بن جهم الله تعالى في الرقيات أربعة شهدوا على رجل أنه زنى بفلانة بنت فلان الفلانية امرأة معروفة سموها ووصفوا الزنا وأثبتوه والمرأة غائبة فزعم الرجل ثم ان رجلا قذف تلك المرأة الغائبة تفاهمت به الى القاضي الذي قضى على الرجل بالرجم قال القياس أن يحذفها لكنني أستحسن أن لا أحذفها كذا في الظهيرية \* في جمع الجوامع وان خاصمت الى قاض آخر يحذفها الا ان أقام الشاهد بينة على قضاء الاول كذا في التتارخانية \* من قذف غير مرة أو قذف واحدة أو قذف كل واحد منهم بكلام على حدة أو في أيام متفرقة فخاصموا ضرب لهم حد واحد وكذا اذا خاصم بعضهم دون بعض فحذفوا الحد يكون لهم جميعا وكذا اذا حضر واحد منهم فأنما على القاذف حد واحد لا غير فان حضر بعد ذلك من لم يخاصم في قذفه بطل الحد في حقه ولم يحمله مرة أخرى \* لو حذف القاذف وفرغ من حده ثم قذف رجلا آخر فانه يحذف الثاني حدا آخر وانما يسقط حد القذف ما قبله ولا يسقط ما بعده كذا في السراج الوهاج \* لو ضرب للزنا أو للشرب بعض الحد فهرب ثم زنى أو شرب ثانيا حد حده مستأنفا ولو كان ذلك في القذف ينظر فان حضر الاول الى القاضي يتم الاول ولا شيء للثاني وان حضر الثاني وحده يجلد بحد مستأنفا للثاني وبطل الاول وان اجتمعت على واحد اجناس مختلفة بان قذفه زنى وسرق وشرب يقام عليه السكل ولا يوالي بينها خيفة الهلاك بل ينتظر حتى يبرأ من الاول فيبداً بحد القذف أو لالان فيه حق العبد ثم الامام بالخيار ان شاء بدأ بحد الزنا وان شاء بالقطع ويؤخر حد الشرب ولو كان مع هذا جراحة توجب القصاص بدأ بالقصاص ثم حد القذف ثم الاقوى فالاقوى كذا في التبيين \* لو قال كلكم زان الا واحد احذر لان أصل القذف كان موجبا فكان لكل واحد منهم ان يدعى ما لم يعين المستثنى كذا في الفتاوى الكبرى \* عبد قذف حرا فاعتق فحذف آخر فاجتمعوا ضرب ثمانية ولو جاء الاول فضرب أربعين ثم جاءه الاخر ثم له الثمانية ولو قذف آخر قبل أن يأتي به الثاني فالثانيون تكون لهم ولا يضرب الثمانية مستأنفا لان ما بقي تمامه حد الاحرار فجاز ان يدخل فيه الاحرار كذا في فتح القدير \* اذا حد المسلم في قذف سقطت شهادته على التأييد عندنا وان تاب لا تقبل الا في العبادات كذا في شرح الطحاوي \* اذا حد الكافر في قذف لم تجز شهادته على أهل الذمة فان اسلم قبلت شهادته عليهم وعلى المسلمين وان ضرب سوطا في قذف ثم اسلم ثم ضرب ما بقي جازت شهادته وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه ترد شهادته والاقل تابيع الاكثر والاول أصح كذا في الهداية \* ان قذف في حالة الكفر ففي حالة الاسلام بطلت شهادته على التأييد ولو حد العبد حد القذف ثم اعتق وتاب لا تقبل شهادته على التأييد ولو قذف حالة الرق ثم اعتق فانه يقام عليه حد العبيد كذا في شرح الطحاوي \* ولو ضرب المسلم بعض الحد ثم هرب قبل تمامه ففي ظاهر الرواية تقبل شهادته ما لم يضرب جميعه كذا في السراج الوهاج \* في المبسوط الصحيح من

المذهب

المشتري

المشتري الاول ان الجارية أقرب بالرق وأنكر المشتري المذهب الثاني ذلك وليس للمشتري الاول بصفة على اقرارها بالرق فان المشتري الثاني يرجع بالثمن على المشتري الاول والمشتري الاول لا يرجع بالثمن على بائعه لانه ادعى اقرارا بالجارية بالرق \* رجل اشترى عبدا وقبضه فوهبه من آخر أو تصدق به على رجل ثم جاء رجل واستحق من يد الموهوب له أو من يد المتصدق عليه كان للمشتري أن يرجع بالثمن على بائعه ولو اشترى عبدا والمشتري باعه من رجل وسلم واستحق

من يد الثاني لا يرجع المشتري الأول بالثمن على بائعه قبل أن يرجع المشتري الثاني عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو كان المشتري الأول وهبه من رجل وسلم ثم باعه الموهوب له من رجل فاستحق من يد المشتري الثاني لا يرجع المشتري الأول على بائعه حتى يرجع المشتري الثاني بالثمن على الموهوب له ولو كان المشتري الأول وهبه من رجل وسلم ثم وهبه الموهوب له من رجل وسلم فاستحق من يد الثاني كان للمشتري الأول أن يرجع بالثمن على بائعه \* رجل اشترى زق (١٨٧) من أو عسل أو حوزيت أو سلة زعفران أو جواق دقيق أو حنطة ثم باه

رجل واستحق بعض ذلك قبل القبض أو بعده قال أبو يوسف رحمه الله تعالى بخير المشتري أن شاء أخذ الباقي بحسابه من الثمن وإن شاء ترك البيع لأنه شيء واحد \* ولو اشترى قوصري تمر أو حوزي زيت أو خابيتي نخل أو كرى حنطة أو شعير في وعاء من فاستحق أحدهما ان استحق قبل القبض خيرا المشتري قلنا في الوجه الأول وان استحق بعد القبض يلزمه الباقي بحسابه من الثمن ولا يكون له أن يرد الباقي \* رجل اشترى غلاما مشرا معها ثم ادعى رجل أن الغلام كان له أعتقه منذ سنة فإن القاضي يسأل من المدعى البيينة على الملك فإن أقام البيينة على الملك عتق العبد عليه بأقراره وإن لم يكن له بيينة يستخلف المشتري على دعوى الملك لأن المدعى خصم للمشتري في هذه الدعوى لأنه ثبت العتق والولاء لنفسه \* رجل اشترى عبدا واستلفا في الثمن وحلفا فقال البائع ان بعته الابا ألف درهم فهو حروقال المشتري ان اشترته الا بخمسمائة درهم فهو حروقال بيع لازم للمشتري ويحبر المشتري على الأمن الذي أقربه ولا يعتق العبد لأن البائع أقر أن المشتري يحنث في يمنعه عتق عليه العبد فلا يمكن

المذهب عندنا أنه إذا أقام أربعة من الشهود على صدقة بعد الحد قبل شهادته كذا في فتح القدير \* إذا زنى المقدوف قبل أن يقام الحد على القاذف أو وطئ وطأ حراما غير مملوك فقد سقط الحد عن القاذف وكذلك إذا ارتد المقدوف وان أسلم بعد ذلك فلا حد على القاذف وكذلك ان كان معتوها ذاهب العقل كذا في المبسوط \* ويسقط الحد عن القاذف بتصديق المقدوف أو بان يقيم أربعة على زنا المقدوف سواء أقامها قبل الحد أو في خلاله على إحدى الروايات كذا في السراج الوهاج \* ولا يقبل منه أقل من أربعة شهود فان جاءهم فشهدوا على المقدوف بزمانه متقدم درأت عنه الحد استحسانا وإن جاء بثلاثة فشهدوا عليه وقال القاذف أقاربا بهم لم يلتفت إلى كلامه ويقام عليه وعلى الثلاثة الحد وان شهد رجلان أو رجل وامرأتان على اقرار المقدوف بالزنا يدرأ الحد عن القاذف وعن الثلاثة كذا في المبسوط \* إذا مات المكاتب وترك وفاء وأدبت مكاتبته وحكم بعثته في آخر جزء من أجزاء حياته وقسم الباقي بين ورثته الأحرار ثم قذفه رجل لا يحد كذا في المحيط \* من دخل الينا بامان من أهل الحرب فقفز رجلا مسلما يجب الحد عليه وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الآخر وهو قولهما كذا في شرح الطحاوي \* حد القذف يفارق حد الزنا فان حد القذف لا يسقط بالتقدم وحد الزنا والشرب يسقط \* ولا يقام حد القذف إلا بطالب المقدوف \* ولا تقبل البيينة عليه إلا بعد الدعوى \* ولا يسقط هذا الحد بعد العفو والإبراء بعد ثبوته وكذا إذا عفى قبل الرفع إلى القاضي وكذا لو صالح عن القذف على مال يكون باطلا يرد المال عليه وله أن يطالبه بالحد بعد ذلك عندنا كذا في فتاوى قاضيان \* ويقبه القاضي بعلمه إذا علم في أيام قضائه وكذا لو قذفه بحضرة القاضي حده وان علمه القاضي قبل أن يستقضى ثم ولي الفداء ليس له أن يقبمه حتى يشهده عنده كذا في فتح القدير \* ولو ترك المقدوف المطالبة فذلك حسن وكذلك يستحسن من الحاكم إذا رفعه إليه أن يقول للمدعى قبل أن يثبت أعرض عن هذا كذا في الإيضاح \* ويجوز التوكيل بأثبات الحد ومن الغائب في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى والاجماع على أنه لا يصح باستيفاء الحد كذا في فتح القدير

(فصل في التعزير) وهو تأديب دون الحد ويجب في جنابة ليست موجهة للحد كذا في النهاية \* وينقسم إلى ما هو حق الله وحق العبد \* والأول يجب على الامام ولا يحل له تركه الا فيما إذا علم أنه أفرج الفاعل قبل ذلك ويتفرع عليه أنه يجوز إثباته بحدع شهده فيكون مدعيا شاهدا إذا كان معه آخر كذا في النهر الفائق \* قالوا لكل مسلم إقامة التعزير بحال مباشرة المعصية وأما بعد المباشرة فليس ذلك لغير الحاكم قال في القنية رأي غيري على فاحشة موجهة للتعزير فعززه بغير الختسب فله حنثسب أن يعزر المعززان عزوه بعد الفراغ منها كذا في البحر الرائق \* سئل الهندواني رحمه الله تعالى عن رجل وجد مع امرأته رجلا يحل له قتله قال ان كان يعلم أنه يتزجر عن الزنا بالصباح والضرب بمجادون السلاح لا يحل وان علم أنه لا يتزجر الا بالقتل حل له القتل وان طأعته المرأة حل له قتلها أيضا كذا في النهاية \* المكابر بالظلم وقطاع الطريق ومصاحب المكسر

نقض البيع ولا يعتق العبد وكان على المشتري الثمن الذي أقربه لانهما تصادقا على ثبوت الملك للمشتري والمشتري ينكر العتق فلا يعتق العبد وانما يلزمه الثمن الذي أقربه لانه ينكر الزيادة \* رجل اشترى من رجل أراضين فاستحق أحدهما ان استحق قبل القبض بخير المشتري ان شاء أخذ الباقي بحصته من الثمن وان شاء ترك وان استحق بعد القبض يلزمه غير المستحق بحصته من الثمن ولا خيار له \* مستأجر حانوت باع كرايا حانوت في يده وهي الكردار وقبض الثمن ثم جاء صاحب الحانوت وزعم أن الكردار له وحل بين المشتري



والمبيع قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كان الكردار من الاكلات التي يحتاج المستأجر اليها في صناعته وتجارته كان القول فيه قول البائع وهو المستأجر ولا يرجع المشتري على البائع بشئ من الثمن وان لم يكن الكردار من آلات عمل المستأجر لكنه شئ لو اختلف صاحب الخانوت مع المستأجر في ذلك كان القول قول المستأجر بان كان علوا على سفل الخانوت فكذلك الجواب لانه في يد المستأجر وان كان البناء شئ لو اختلف (١٨٨) صاحب الخانوت مع المستأجر في ذلك كان القول فيه قول صاحب الخانوت كالبناء المتصل

بالخانوت لاني الخانوت كان للمشتري

أن يرجع على البائع بالثمن لان القول فيه قول صاحب الخانوت فالثابت بقول من يكون القول فيه قوله كالثابت بالبينة فان كفل لهذا المشتري انسا ما بالدرك ففي كل موضع لا يرجع المشتري على البائع بالثمن لا يرجع على الكفيل بالدرك لان الكفيل بالدرك انما يضمن عند الاستحقاق ولم يثبت الاستحقاق \* رجل اشترى غلاما وقبضه فاستحقه رجل بالبيعة وقبض العبد ثم ان المستحق اجاز البيع اختلفت الروايات فيه في طاهر الرواية لا ينفسخ البيع مالم يرجع المشتري على البائع بالثمن وعليه الفتوى \* رجل اشترى عبدا بالف وقبضه ثم استحق من أحدهما بعبته نصفه فان العبد الاخر يكون لازما للمشتري وله الخيار في الذي استحق نصفه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى \* رجل اشترى نصف عبد ثم اشترى رجل آخر نصفه فقبض المشتري الثاني ولم يقبض الاول ثم جاء رجل آخر واستحق من هذا العبد بعضه فما استحق يكون من النصفين جميعا وان كان المشتري الاول قبض ولم يقبض الثاني فما استحق يكون من الثاني وان قبضاه

وجميع الظلمة والاعول والسعاة يباح قتل الكل ويثاب قاتلهم كذا في النهر الفائق \* وهكذا في التمر تاشي والمجتي \* وللمولى أن يعز رعبده وأمه عند اساءة الادب والحاجة اليه كذا في محيط السرخسي \* والتعزير الذي يجب حقا للعبد بالقذف ونحوه فانه لتوقفه على الدعوى لا بقيمة الا الحكم الا أن يحكم فيه كذا في فتح القدير \* يجري فيه البراء والعفو والشهادة على الشهادة واليمين كسائر حقوقه هكذا في فتاوى قاضخان \* ويثبت التعزير بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين لانه من جنس حقوق العباد كذا في التبيين \* وهكذا في الكافي والمحيطين \* رجل ادعى قبل انسان شتمه فاحشته أو ادعى أنه ضربه وقال لي بيعة حاضرة في المصرو طلب منه كميل بنفسه فانه يؤخذ منه كفيل بنفسه الى ثلاثة أيام وان أقام على ذلك شاهدين أو رجلا وامرأتين أو شاهدين على شهادة رجلين يؤخذ منه كفيل بنفسه حتى يسأل عن الشهود ذاعل الشهود يضرب كذا في فتاوى قاضخان \* التعزير قد يكون بالحبس وقد يكون بالصنف وتغريك الاذن وقد يكون بالكلام العنيف وقد يكون بالضرب وقد يكون بنظر القاضي اليه بنظر عبوس كذا في النهاية وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز التعزير للسلطان بأخذ المال وعندهما وباقي الاثمة الثلاثة لا يجوز كذا في فتح القدير \* ومعنى التعزير بأخذ المال على القول به امساك شئ من ماله عبده مدة ليتعز به عبده الحماكم اليه لأن يأخذ الحماكم لنفسه أو لبيت المال كما يتوهمه الظلمة اذ لا يجوز لأحد من المسلمين أخذ مال أحد بغير سبب شرعي كذا في البحر الرائق \* في الشافي التعزير على مراتب تعزير بأشرف الاشراف وهم العلماء والعلوية بالاعلام وهو أن يقول له القاضي بلغني انك تفعل كذا فينزج به وتعزير بالاشراف وهم الامراء والهاقين بالاعلام والجرالى باب القاضي والخصومة في ذلك وتعزير بالاوساط وهم السوقية بالاعلام والجر والحبس وتعزير بالانحسة بهذا كله وبالضرب كذا في النهاية \* وأكثره تسعة وثلاثون سوطا وأقله ثلاث جلدات وذ كرمشايحنا أن أدناه على ما يراه الامام بقدر ما يعلم أنه ينزج به كذا في الهداية \* وينبغي أن ينظر القاضي في سببه فان كان من جنس ما يجب به الحد ولم يجب بعرض يبلغ التعزير أقصى غايته ومثاله اذا قال لامة العير أو لام ولد العير يارانية يجب عليه أقصى غايات التعزير لان الحد لا يجب ههنا لعدم احصان المقدوف وهذا من جنس ما يجب به الحد وان كان من جنس ما لا يجب به الحد فنحو أن يقول لعيره يا خبيث حتى وجب التعزير برأى التعزير بمقوض الى الامام كذا في المحيط \* وصح حبسه بعد الضرب اذا كان فيه مصلحة كذا في العيني شرح الكثر \* وتقدير مدة الحبس راجع الى الحماكم كذا في البحر الرائق \* أشد الضرب التعزير ثم حد الزنا ثم حد الشرب ثم حد القذف ومن حد أو عز رفات بسبب ذلك فدمه هدر بخلاف الزوج اذا عز رز وجهه لترك الزينة أو الاجابة اذا دعاها الى فراشه أو لاجل ترك الصلاة أو الخروج عن البيت مما تضمن كذا في النهر الفائق \* ويضرب في التعزير قاعا عليه ثيابه وينزع منه الحشو والفرو ولا يعد في التعزير ويغرق الضرب على الاعضاء الا الرأس والرج في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضخان

هكذا

رجل معه فقير انحط في جوالق فباع من ذلك فقيرا من رجل بدرهم

ولم يقبض المشتري حتى باع من آخر فقيرا منه بدرهم ثم استحق أحدا القهيزين فان البيع الاول باطل \* رجل في يده كرا ن فباع أحدهما من رجل ولم يسلم حتى باع من آخر كرا ودفع اليه ثم باع الكرا الباقي من آخر ودفعه اليه ثم حضر المشتري الاول ووجد المشتريين جميعا فانه يأخذ ما كان في يد المشتري الثالث لان البائع بعدما باع الاول كان يملك بيع الكرا الثاني فجاز بيعه لانه باع ما يملك واذا

بائع السكر الآخر من المشتري الثالث لم يترتبه لانه المشتري الاول لما اشتمل كان في يد الثالث فان حضر المشتري الاول ولم يشتد المشتري الثالث ووجد المشتري الثاني فانه يأخذ من الثاني نصف ما في يده لما باع من الثاني كراصار الكرا من مشتريين بين الاول والثاني جميعا فمأخذ الثاني يكون نصفه الاول وان حضر الثالث بعد ذلك يأخذ الاول والثاني جميع ما في يد الثالث ويكون ذلك بينهما نصفين \* ولو أن المشتري الاول وجد الثالث بأخذ جميع ما في يد الثالث \* وكذا لو كان مكان (١٨٩) السكرين عبد فباع نصفه من رجل ولم يدفع حتى باع نصفه من رجل آخر

ودفعه اليه ثم باع نصفه من ثالث ودفع اليه \* رجل اشترى من رجل دارا بالف درهم ونقد الثمن وقبض الدار فقام أخو المشتري المينة أن الدار كانت لابيهما تركها ميراثا له ولاخيه هذا المشتري فانه يقضى للمدعي بنصف الدار فان كذبه المشتري كان المشتري بالخيار ان شاء رد نصف الباقي على البائع ويسترد منه كل الثمن ان كان نقد وان شاء أمشك ويرجع بنصف الثمن وان كان المشتري صدق أخاه المدعي بقي النصف في يده بنصف الثمن ويرجع على البائع بنصف الثمن \* رجل اشترى أرضا بشربها فاستحق الشرب قبل القبض قال محمد رحمه الله تعالى يحبر المشتري ان شاء أخذ الارض بجميع الثمن وان شاء ترك وكذلك المسيل \* وان استحق الشرب بعدما قبض المشتري الارض وأحدث فيها بناء أو غرسا أو رعا فان المشتري يرجع بنقصان الشرب والمسيل \* جعل محمد رحمه الله تعالى هذا أصلا فقال كل شيء إذا بعته وحده لا يجوز بيعه وإذا بعته مع غيره جاز فإذا استحق ذلك الشيء قبل القبض كان المشتري بالخيار ان شاء أخذ الباقي بجميع الثمن وان شاء ترك

\* هكذا ذكر في حدود الاصل وذكر في أشربة الاصل يضرب التعزير في موضع واحد وليس في المسئلة اختلاف رواية وإنما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع فموضوع الاول اذا بلغ التعزير أقصاه وموضوع الثاني اذا لم يبلغ كذا في التبيين \* الاصل في وجوب التعزير أن كل من أوتكب منكرا أو أذى مسلما بغير حق بقوله أو بفعله يجب التعزير بالاداء كان الكذب ظاهرا في قوله كذا قال يا كلب أو يا خنزير أو نحوه فانه لا يجب التعزير كذا في شرح الطحاوي \* وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضخان \* وقيل ان كان المسبوب من الاشراف كالفقهاء والعلماء يعزرون ان كان من العامة لا يعزرون وهذا حسن كذا في الهداية \* من قذف مسلما باساق وهو ليس بفاسق أو يا ابن فاسق أو يا كافر يا يهودي يا نصراني يا ابن النصراني يا خبيث يا سارق وهو ليس بسارق يا فاجر يا منافق يا لوطي يا من يعمل عمل قوم لوط يا من يلعب بالصبيان يا آكل الرابا يا شارب الخمر يا ديوث يا مخنث يا خائن يا ابن قحمة يا زنديق يا قرطبان يا مأوى الروافى يا مأوى الصوص عزز \* ولو قال يا تيس يا حية يا ذئب يا حجام يا بغاء يا مؤاحرا يا ولد الحرام يا عيار يا ناكس يا منكوس يا سخرة يا كشكان يا ضحكة يا موسوس يا ابن الموسوس وأبوه ليس كذلك يا رستاقى وهو ليس كذلك يا مقعد لا يعزرون كذا في الكافي \* ولو قال يا ابن الفاحرة يا ابن الفاسقة فعليه التعزير لانه ألحق نوع الشين به كذا في غاية البيان \* ولو قال لفاسق يا فاسق أو لشارب يا شارب أو لظالم يا ظالم لا يجب فيه شيء كذا في العتبية \* ولو قال لرجل صالح ذي مروءة يا لص يا مشرك يا كافر عزز كذا في غاية البيان \* ان قال يا وليد عزز كذا في الواقعات \* وان قال يا سعة عزز كذا في الجوهرية النيرة \* ولو قال لا آخر (٢) يا بني فماذا يعزرون هكذا في السراجية \* ولو قال لصاحبا يا سفيه عزز هكذا في التمر تاسي \* رجل قال لصالح يا معفوج يا ابن قرطبان ذكر الباطني أنه عليه التعزير ولو قال يا قرد يا قواديا مقامه في هذا كله لا يجب التعزير كذا في فتاوى قاضخان \* قال الصدر الشهيد يجب التعزير في قوله يا مقام كذا في الخلاصة \* ولو قال يا معفوج فانه يعزرون ولا يجب الحد في قول أبي يوسف ومحمد ورحمهما الله تعالى حتى يضيف الى السبيل وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يكون قاذفا محال وعليه التعزير لانه ألحق به الشين والمعفوج المضروب في الدبر كذا في الظهيرية \* ولو قال يا أبه أو قال يا لاشي أو قال يا ستور لاشي عليه ولو قال يا قنذر يجب فيه التعزير كذا في الصتاوي الكبرى \* اذا أخذ رجل في حادثة فتوى العلماء وجاء الى خصمه فقال انصم أنا لا أعلم به أو قال ليس كما أفتوا وهو جاهل ان ذكر أهل العلم بالتحقير وجب عليه التعزير واذا قذف بالتعريض وجب التعزير كذا في الحاوي القدسي \* الاولى للانسان فيما اذا قيل له ما يوجب الحد والتعزير أن لا يجيبه قالوا ولو قال يا خبيث الاحسن أن يكف عنه ولو رفع الى القاضي ليؤديه يحوز ولو أجاب مع هذا فقال بل أنت لا بأس كذا في البحر الرائق \* عن أصحابنا رحمه الله تعالى فيمن اعتاد الفسق بأنواع الفساد يهدم عليه بيته كذا في السراجية \* قال نفرا لاسلام ان اعتاد سرقة أبواب المساجد يجب أن يعزروا وبالغ

(٢) باتارك الصلاة

وكل شيء إذا بعته وحده يجوز بيعه وإذا بعته مع غيره لا يجوز وهذا استحق كان له حصته من الثمن \* رجل له ضيعة اشتراها بمائة درهم باع الرجل مع أخيه بعض هذه الضيعة بضبعة أخرى ثم مات أخوه فدعى ورثة الاخ الضيعة المشتراة وما بقي من الضيعة الاولى بعته أن صاحب الضيعة الاولى اشترى الضيعة الثانية مع مورثهم فكان نصفها المورثهم بالوا للضيعة المشتراة تسكون بين الاخوين نصفين لانهما اشترى الضيعة الثانية فكانت مشتركة بينهما جميعا ويكون نصيب الميت ميراثا لمورثته ويرجع الاخ الحى في تركه الميت بنصف قيمة



ماباع من الضيعة الاولى لان الاخ المبت اشترى نصف الضيعة المستراة لنفسه وقضى الثمن بمال أخيه وصار الاخ الحي بمسألة القرض ولا حق لورثة المبت فيما بقي من الضيعة الاولى لانه لم يوجد من صاحب الضيعة الاولى الا اخيه في شراء السبعة الثانية ببيع الضيعة الاولى وهذا لا يكون تليكامنه لما بقي من الضيعة ولا اقرار بذلك الاخ في الضيعة الاولى \* رجلان اشترى عبدان فاستحق نصفه ثبت الخيار للمشتري لان الشركة في العبد عيب فان قال (١٦٠) أحدهما رخصت سلم له وبيع العبد بربع الثمن والاخر على خياره ان شاء رد

فيه ويحبس حتى يتوب كذا في البحر الرائق \* من موجبات التعزير كتابة الصكوك وانطوط بالتزوير ومنها الممازحة في أحكام الشريعة ومنها وجب التعزير بما ذكر ابن رستم فمن قطع ذنب برذون أو خلق شعرا حار يته ومنهالوا كره السلطان وجل على قتل مسلم بغير حق وأوعده بقتله ان لم يقتله فقتله والقصاص على السلطان والتعزير على القاتل عند أبي حنيفة ومحمد ورجعهما الله تعالى ومنها اذا أكره الرجل غيره فزني يجب على الذي أكرهه التعزير ومن موجبات التعزير الزهد البارد كذا في التتارخانية \* اذا أتى بهيمة أو وطي بشبهة أو طم مسلما أو رفع منديل في السوق عن رأسه عزوه كذا في السراجية \* اذا وجدته يهود التعزير عبيدا أو كفارا بعد ما عز رفات أو جرحته السياط أو رجع الشهود لاضمان عند أبي حنيفة ورجعه الله تعالى خلافا لهما كذا في محيط السرخسي \* في القنية قال له يافاسق ثم أراد أن يثبت بالبينه فسقه ليدفع التعزير عن نفسه لانسح بيته ولو أراد اثبات فسقه ضمننا لتصح فيه الخصومة كجرح الشهود اذا قال رشوته بكذا فعليه رده تقبل البينة كذا هذا وهذا اذا شهدوا على فسقه ولم يبينوا وأما اذا بينوه بما يتضمن اثبات حق الله تعالى والعبد فانها تقبل كذا اذا قال له يافاسق فلما رفع الى القاضي ادعى أنه رآه يقبل أجنبية أو عانقها أو خلجها أو نحو ذلك ثم أقام رجلين شهدا أنهم سمعا رآياه فعل ذلك فلا شك في قبولها وسقوط التعزير عن القاتل كذا في البحر الرائق \* اذا ادعى شخص على شخص بدعوى توجب التكفير وعجز المدعى عن اثبات ما ادعاه لا يجب عليه شيء أصلا اذا صدر الكلام على وجه الدعوى عندما كتم الشرع أما اذا صدر عنه على وجه السب أو الانقاص فانه يعزر على ما ياتي به كذا في النهر العاتق ناقلا عن السراجية \* حنفى (١) ارتحل الى مذهب الشافعى ورجعه الله تعالى يعزر كذا في جواهر الاخلاطى \* ضرب غيره بغير حق وضربه المضروب أيضا يعزران ويبدأ بأقامة التعزير بالبادئ منهما كذا في البحر الرائق \* يعزر من شهد شرب السار بين والمجتمعون على شبه الشرب وان لم يشربوا ومن معه كوة خمر يعزر ويحبس والمسلم يبيع الخمر أو ياكل الربا يعزر ويحبس وكذا المغنى والمحث والناتحة يعزرون ويحبسون حتى يحسدوا توبة كذا في النهر العاتق \* في الخانية المقيم اذا أفطر في رمضان متعمدا يعزر ويحبس بعد ذلك اذا كان يخاف منه عوده الى الافطار نائبا كذا في التتارخانية \* رجل قبل حرة أجنبية أو أساة أرعانقها أو مسها بشهوة يعزر وكذا لو جاء بها فيما دون المخرج فانه يعزر كذا في فتاوى قاضخان \* ولو مكنت المرأة فردا من نفسها كان حكمها كاتيان الرجل البهيمية كذا في الجوهرة الميرة في باب حد الزنا \* من يتهم بالقتل والسرقة وضرب الناس يحبس ويخلد في السجن الى أن تظهر التوبة كذا في فتاوى قاضخان \* سئل على بن أحمد عن كان له دعوى على رجل فلم يجده فوقع أهل عشيرته في أيدي الظلمة بغير حق وبغير كفاءة فقيسوههم وحبسوههم في (١) قوله ارتحل الى مذهب الشافعى يعزروا إذا كان ارتحاله لغرض محمود شرعا كما أفاده في التتارخانية اه مصححه بحر اوى

الربع الباقي وان شاء رضى في قياس قول أبي يوسف ومحمد ورجعهما الله تعالى رضى قياس قول أبي حنيفة ورجعه الله تعالى ليس للاختلاف أن يرد أصله مسألة الخيار \* رجل ادعى على رجل أنه باعه وفلانا الغائب هذا العبد بالثمن درهم وأقام البينة فانه يفضى على المحاضر بنصف الثمن فان حضر الغائب ان أعاد المستحق البينة يقضى له عليه نصف الثمن أيضا والافلان أحدهما ليس بخصم عن الآخر الا اذا كان كل واحد من المشتريين كفيه الا عن صاحبه بامرهم حينئذ يكون القضاء على أحدهما قضاء على الآخر أيضا \* رجل باع عقارا وامراته أو ولده أو بعض أقاربه حاضر يعلم بالبيع ووقع التقابض بينهما وتصرف المشتري في ذلك زمانا ثم ادعى بعض من كان حاضرا في البيع أن العقار له ولم يكن للبائع قال مشايخ سمرقند ورجعهم الله تعالى لا تسمع دعوى المدعى سد الباب التلبيس وقال مشايخ بخارجهم الله تعالى تسمع دعواه فيبغى للمفتى أن ينظر في ذلك ان كان البائع والمدعى معروفا بالتلبيس والخصومات الباطلة ينبغي للمفتى أن يفتى بالقول الاول وان لم يكن كذلك يفتى بجهة الدعوى وهذا

اذ لم يكن السلطان استثنى تلك الخصومة في تقليد القاضي \* رجل باع دارا أو عقارا ثم ادعى أنه باعه بعد ما وقف اشترك المشايخ فيه والادع أنه لا تسمع دعواه كذا وادعى أنه باعه وهو لغيره بخلاف ما لو باع عبدا ثم ادعى أنه حرا وادعى أنه أعتقه ثم باعه فانه تسمع دعواه \* رجل أغير عليه دوابه فوقع البعض في يد انسان فذهب به الى السوق ليبيعه فجاء رجل يريد أن يشتري ثورا واستامه ثم أمعن النظر فيه فذا هو ثور الذي أغير عليه نادى أنه ملكه لا تسمع دعواه لان الاستيلاء اقرار منه أنه ليس له \* رجل اشترى

السجن

عبد أو قبضه ونقد الثمن واستقر رجل بالبيت ثم حضر البائع وأقام للبيعة أن المستحق كان باعه منه يكذا قبل البيع وقضى بالقاضي  
بيينة البائع فأراد المشتري أن يأخذ العبد قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يبيل للمشتري على العبد \* وهذا في غير ظاهر الرواية وأما  
في ظاهر الرواية بنفس الاستحقاق لا يتفصح البيع بين البائع والمشتري ما لم يرجع المشتري على البائع بالثمن ويقضى القاضي له أو  
يتراضيا على ذلك \* رجل عنده كرحنطة باع من رجل نصفه ثم باع النصف (١٩١) الآخر من رجل آخر فلم يقبض أحدهما

حتى استحق منه محتوم واحد كان  
المستحق من البيع الآخر فان  
هالك نصف ما بقي بعد استحقاق  
المحتوم يكون الخيار للمشتري بين  
بأخذ ان ما بقي على حساب ذلك  
حق الاول في نصف كروحق  
الثاني في نصف كرا لا تختوما  
واحد فيضرب كل واحد منهما  
فيما بقي بحصته ولو لم يستحق حتى  
قبض المشتري الثاني مختوما ثم  
استحق محتوم فالمشتري الاول  
والثاني بالخيار فيما بقي يضرب  
فيه المشتري الثاني بنصف كرا  
الاختومين والاول بنصف كرا  
فيكون الباقي بينهما على حساب  
ذلك \* رجل اشترى دارا وقبضها  
ثم جاء رجل واستحق نصفها ثم ان  
المشتري أقام البيعة أدها اشتراها  
من المستحق ولم يوقت لذلك وقتا  
قال محمد رحمه الله تعالى لا يرجع  
المشتري على البائع بشئ من الثمن  
انما هو رجل اشترى دارا فادعاها  
آخر واشترى المشتري من المدعي  
أيضا فانه لا يرجع على البائع بشئ  
\* ولو أقام المشتري البيعة أنه  
اشترى من المدعي بعد استحقاق  
النصف قبل بيئته وكان له أن  
يرجع على البائع بنصف الثمن  
\* رجل مات وترك ابنين ودارا  
فادعى أحد الابنين أن أباهما كان  
باع هذه الدار من هذا الرجل

السجين ومروهم ضرر باشدوا وغصبوا منهم أعيانا كثيرة بغير حق فلو أنهم سخطوا هذه  
الامور عند القاضي هل يجب التعزير على هذا الموقع فقال نعم يعزروا كذا في التتارخانية ناقلا عن  
البيضة \* رجل خلع امرأته وأبنته وهي صغيرة وأخرجها وزوجها من رجل قال محمد  
رحمه الله تعالى أحبسهم بهذا أبدأ حتى يردها أو يموت كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل سقى ابنا  
صغيرا خرايعه كذا في التتارخانية \* الاستنماء حرام وفيه التعزير ولو لم يكن امرأته أو أمته  
من العبد بذكره فانزل (١) فانه مكر وه ولا شيء عليه كذا في السراج الوهاج \* قال أبو نصر  
الدبوسي فمن قطع يد عبده أو قتله ان عليه التعزير كذا في الحاوي في الفصل الثالث في الجنائيات  
\* عبد يطلب البيع من مولاه وهو مقر أنه يحسن صحبته يعزروا لانه متعنت كذا في الفتاوى الكبرى

(كتاب السرقة وفيه أربعة أبواب)

(الباب الاول في بيان السرقة وما تظهر به)

وهي في الشرع أخذ العاقل البالغ نصابا محرزا أو ما قيمته نصاب ملكا لغيره لا شبهة له فيه على وجه  
الخفية كذا في الاختيار شرح المختار \* ثم ان كانت السرقة نهارا اعتبرت الخفية ابتداء  
وانتهاء وان كانت ليلا اعتبرت ابتداء فقط كذا في النهر الفائق \* حتى لو نهب البيت على سبيل  
الخفية والاستتار ليلا ثم أخذ المال على سبيل المغالبية والمكابرة جهارا من المالك بان استيقظا  
المالك ودخل عليه بالسلاح وقا تل معه لما منعه من أخذ المال فانه يقطع أمالو كاره نهارا بان نهب  
البيت على سبيل الخفية ودخل البيت ثم أخذ المال مكابرة ومغالبية لا يقطع كذا في محيط السرخسي  
\* أقل النصاب في السرقة عشرة دراهم مضروبة بوزن سبعة جياذ كذا في العتائية \* فاذا سرق  
تجاوزته عشرة دراهم أو متاعا قيمته عشرة دراهم غير مضروبة فانه لا يقطع فيه على الصحيح ولو سرق  
نصف دينار قيمته النصاب قطع عندها ولو سرق دينار قيمته أقل من النصاب لا يقطع كذا في البحر  
الرائق \* ولو سرق عشرة مغشوشة والغضة غالبية لا يقطع في ظاهر الرواية هو الاصح كذا في العتائية  
\* ولو سرق زيوفا أو نهرجة أو ستوفة فلا قطع الا أن تكون كثيرة تبلغ قيمتها نصابا من الجياذ كذا في  
النهر الفائق \* واذا وجب تقويم السرقة بمسروق عشرة دراهم أي يقوم بأكثر النقود أم بنقد البلد الذي  
يروج بين الناس في العاقل روى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يقوم بعشرة دراهم  
بنقد البلد الذي يروج بين الناس في الغالب وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه  
يقوم بعشرة دراهم أكثر النقود حتى لا يجب القطع بالشك كذا في المحيط وهو المختار عند البعض كذا  
في خزنة المفتين \* ولا يقطع بتقويم الواحد ولا عند اختلاف المقومين كذا في المحيط \* وثبتت  
القيمة بقول رجلين عدلين ليس ما معرفة بالقيم كذا في التبيين \* وانما يعتبر كمال النصاب في حق  
السارق ولذلك اذا سرق عشرة دراهم من عشرة أنفس من كل نفس درهم من بيت واحد يقطع

(١) فانه مكر وه لعل المراد كراهة التنزيه فلا ينافي قول المعراج ويجوز أن يستغنى بيزر وجته  
وخدمته اه

بالي درهم وأسكر المدعي عليه وكذبه الابن الا آخر فان القاضي يقضى على المدعي بنصف الثمن مدعى البيع وصاحب الدار للمدعي  
عليه ولا خيار للمدعي عليه في رد الدار وان لم يسلم له الا نصف الدار وليس هذا كالأشترى دارا فاستحق نصفها فان اشترى بحيلان هذا  
البيع انما يتصف في نصف الدار بمجرد المدعي عليه ولا يجوزده كالقاضي يقضى له بكل الدار \* رجل اشترى شيئا فاستحق من يده  
ويرجع المشتري على البائع لثمن ثم وصل المبيع الى المشتري بوجه من الوجوه لا يؤمر بتسليمه الى البائع \* ولو اشترى شيئا قد أقر أنه



فما طلب البائع ثم استحق عليه ورجع على البائع بالثمن ثم وصل اليه بوجه من الوجوه فانه يومئذ يسمى الى البائع \* رجل اشترى عبدا وقبضه فباعه من آخر واستحق من يد الثاني فان المشتري الاول لا يرجع على البائع بالثمن قبل أن يرجع عليه المشتري الثاني في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى له أن يرجع قال ألا ترى أن المشتري الثاني لو كان أبرأ الاول عن الثمن كان للاول أن يرجع على بائعه اذا استحق على (١٩٢) المشتري الثاني \* ولو وجد العبد حرا رجع كل واحد

على بائعه بالثمن قبل أن يرجع عليه الا آخر

(فصل في مسائل الغرور)

الغرور يرجع باحداً من امرين اما بعقد المعاوضة أو بقبض يكون للدافع كالوديعة والاجارة اذا هلكت الوديعة أو العين المستأجرة ثم جاء رجل واستحق الوديعة أو المستأجر وضمن المودع والمستأجر فان المودع والمستأجر يرجع على الدافع بما ضمن \* وكذا كل من كان في معناه في وفي الاعارة والهبة لا يرجع على الدافع بما ضمن لان قبض المستعير كان لنفسه \* رجل اشترى دارا وقبضها ونفى فيها ثم جاء رجل واستحقها فان المشتري يرجع على البائع بالثمن ويسلم البناء الى البائع ويرجع على البائع بالثمن وبقيمة البناء مبنيا يوم تسليم البناء الى البائع فان كان المشتري أنفق في البناء عشرة آلاف درهم وسكن فيها زمانا حتى خلق البناء وتغير وان لم سلم بعضه ثم استحق الدار لم يكن للمشتري أن يرجع على البائع الا بقيمة يوم سلم البناء الى البائع فان كان المشتري أنفق في

كذا في المحيط \* ويشترط أن يكون الحرز واحدا فلو سرق نصابا من منزلين مختلفين فلا قطع والبيوت من دار واحدة بمنزلة بيت واحد حتى لو سرق من عشرة أنفس في دار كل واحد في بيت على حدة من كل واحد منهم درهما قطع بخلاف ما اذا كانت الدار عظيمة وفيها حجر كذا في البحر الرائق \* ولا بد أن يخرج مرة واحدة فلو أخرج بعضه ثم دخل وأخرج باقية لا يقطع كذا في النهر الفائق \* ولا بد أن يخرج بظاهرها حتى لو استلغ دينارا في الحرز وخرج لا يقطع ولا ينتظر ان يتغوطه بل يضمن مثله كذا في البحر الرائق في السرقة \* يقطع الردع والمباشر في ظاهر الرواية كذا في الظهيرية \* ولو كانوا جماعة والسارق بعضهم قطعوا ان أصاب كلا منهم نصاب وهذا استحسان سواء خرجوا معه من الحرز أو بعده في فوره أو خرج هو بعدهم في ذورهم ولو كان فيهم صغير أو مجنون أو معتوه أو ذورهم محرم من السرقة لم يقطع أحد كذا في النهر الفائق \* ولو سرق رجل من رجل عشرة دراهم ثم مات المسروق منه فورثة عشرة نفر كان لهم ان يقطعوا السارق في سرقة فان غاب بعضهم لم يقطع السارق حتى يحضر واجيعا ولو وكل رجلا بطلب كل حق له فأخذ سارقا فادّعى سرقة عشرة دراهم من موكله ان يطالب بما أقر به من المال ولا يقطع له ولو حضر الموكل بعد القضاء للوكيل عليه بالعشرة لم يقطع له كذا في محيط السرخسي \* العبد والحر سواء في القطع كذا في الهداية \* السرقة انما تظهر بأحد الامرين اما بالبينة أو بالاقرار فان كان ظهورها بالاقرار فالقاضي يسأله عن ماهية السرقة فان بين ذلك فالقاضي يسأله عن المسروق فان المسروق اذا لم يكن مالا لا يجب القطع بسرقة فان بين جنس المال يسأله عن مقدار المال وهذا اذا كان المسروق غائبا عن مجلس القضاء فان كان حاضرا في مجلس القضاء ويدعيه المسروق منه فافر السارق فالقاضي لا يحتاج الى السؤال عن المسروق وعن مقداره ولكن ينظر الى المسروق فان أمكن ايجاب القطع بسرقة أو جبهه وما لا فلا \* ثم يسأله كيف سرق ثم يسأله عن المكان ولا يسأله عن الوقت وان احتمل تقادم العهد ثم يسأله عن المسروق منه فاذا بين ذلك الآن يقضي القاضي عليه بالقطع ويكتفي بالاقرار مرة واحدة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* ويستحب للامام أن يلقن حتى لا يقرب بالسرقة كذا في الظهيرية \* وينبغي أن يلقن المقر الرجوع احتيالا للامور واذا رجع عن الاقرار صرح في القطع ولا يصح في المال كذا في الاختيار شرح المختار \* ولو أقر فقال سرقت من هذا مائة درهم ثم قال وهمت انما سرقت من الآخر لا يقطع لواحد منهما ويرد المال الى الاول ويضمن مثله للثاني كذا في محيط السرخسي \* ولو أقر بسرقة ثم رجع ثم أقر ببعض المال فلا يقطع كذا في الغبائية \* في القدوري اذا أقر بسرقة فقال سرقت هذه الدراهم ولا أدري لمن هي أو قال لا أعرف صاحبها لم يقطع كذا في الذخيرة \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير رجلان أقر بسرقة مائة درهم ثم قال أحدهما هو مالي لا يقطع واحد منهما ويستوى ان قال أحدهما هذه المقالة قبل القضاء بالقطع أو بعد القضاء قبل الاستيفاء نص عليه محمد رحمه الله تعالى في الاصل وهذا لان الاستيفاء في باب الحدود شبه بالقضاء \* ولو أقر أحدهما فقال

سرق

البناء عشرة آلاف درهم ثم غلا الحص والآخر والساج ثم استحق الدار ومثل ذلك يوم الاستحقاق

لا يوجد الا بعشرين ألفا وأكثر فانه يرجع على البائع بقيمة البناء يوم يسلم ولا ينظر الى ما كان أنفق فيه \* وان استحققت الدار بعد البناء والبائع غائب والمستحق أخذ المشتري بهدم البناء فقال المشتري ان البائع قد غرني وهو غائب قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يلتفت الى قول المشتري بل يؤمر بهدم الدار الى المستحق فان حضر البائع بعد الهدم لا يرجع المشتري على البائع بقيمة البناء انما

يرجع عليه اذا كان البناء قائما فيسلم المشتري البناء الى البائع فيهدم البائع ويأخذ النقص وأما اذا هدمه فلا شيء له على البائع وان حضر البائع وقد هدم المشتري بعض البناء وبقي البعض كان للمشتري أن يأخذ البائع بقيمة ما بقي من البناء قائما ويسلم اليه فيهدم البائع ما بقي ويكون النقص له وان شاء المشتري نقض كله ويكون النقص له ولا يسلم البناء وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف ورجعهما الله تعالى في ظاهر الرواية \* وروى محمد بن أبي حنيفة ورجعهما الله تعالى وهو (١٩٣) قول الحسن أن القاضي يبعث من يقوم

البناء ثم يقول للمشتري انقضه واحفظ النقص فاذا نظرت بالبائع فسلم النقص اليه ويقضى لك عليه بقيمة البناء \* وذكر الطحاوي رحمه الله تعالى أن المشتري اذا نقض عليه البناء فسلم النقص الى البائع فانه يرجع على البائع بالثمن وبقيمة البناء مبنيا وان لم يسلم النقص الى البائع لا يرجع الا بالثمن الاول وهذا أقرب الى النظر \* رجل اشترى دارا ثم باعها من آخر فبني المشتري الثاني فيها بناء ثم استحققت الدار دون البناء فان المقضى عليه وهو المشتري الثاني يرجع بالثمن على بائعه وبقيمة البناء والبائع الثاني يرجع بالثمن على بائعه ولا يرجع بقيمة البناء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى هذا اذا اشترى جارية وقبضها فباعها من غيره فولدت من الثاني ثم استحققت الجارية فان المشتري الثاني يرجع بالثمن على بائعه وبقيمة الولد والبائع الثاني لا يرجع على البائع الاول بقيمة الولد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وعلى هذا الخلاف اذا اشترى عبدا وباعه من آخر فتدولته الايدي ثم وجد المشتري الآخر به عيبا قديما كالا صبح الزائدة وقد تعيب العبد عنده بعيب حادث كان له أن يرجع على بائعه بنقصان

سرق أنا وفلان من فلان هذا الثوب الذي في أيديهم اذ كر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في الاصل وجعلها على وجهين \* اما أن صدقه الآخر وفي هذا الوجه يقطعان بالاجماع \* أو أن كذبه الآخر فهو على وجهين الاول أن يقول لم أسرق أنا والثوب ثوبنا وفي هذا الوجه لا قطع على واحد منهما بالاجماع \* واما أن يقول لم أسرق ولا أعرف الثوب وفي هذا الوجه اختلفوا قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى يقطع المقر والمنكر لا يقطع اجماعا كذا في المحيط \* ولو صدقه فلان ثم رجع سقط بالاتفاق القطع عن المقر هكذا في العتابية \* ولو قال أحدهما سرقنا هذا الثوب من فلان فقال الآخر كذبت لم نسرقه ولكنه لفلان قطع المقر ولم يقطع المنكر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو ادعى رجل على رجل سرقة فانكر يستخلف فان أبي أن يخلف لم يقطع ويضمن المال ولو أقر بذلك اقرارا ثم رجع عن اقراره وانكر لم يقطع ويضمن المال كذا في السراج الوهاج \* ولو أقر بالسرقه فقال الآخر بل سرقتها أنا دونه يقطع من صدقه المسروق منه فان صدق الاول ثم الثاني فلا قطع ولا ضمان لان تصديق الثاني هذا تكذيب لذلك كذا في العتابية \* فان قال المسروق منه بعدما صدق الاول لم يسرقها الاول وسرقها الثاني لا يقطع واحد منهما ولا يقضى بالمال على الاول ويقضى به على الثاني كذا في محيط السرخسي \* ولو صدق الاول ثم أقر الثاني فصدقه ضمن الثاني ولو أقر بالسرقه فادعى المالك العصب وعلى العكس فلا قطع وضمن كذا في العتابية \* ولو قال لا وسكت ثم قال بل غصبته مني لا يقضى بالمال واذا أقر أنه سرق مع هذا الصبي أو مع الآخر لا يقطع كذا في محيط السرخسي \* ولو أقر أربعة بسرقة فرجع اثنان فلا قطع وكذا لو أقر اثنان فرجع أحدهما هكذا في العتابية \* من أقر أنه سرق هذا الثوب من فلان فافر المسروق منه بنصف ذلك الثوب للسارق فقال نصف الثوب لك وأسكر السارق ذلك لم يقطع كذا في المحيط \* واذا قال السارق سرقته من فلان وأودعته الى هذا الذي في يده أو وهبته منه أو غصب مني وكذبه ذو اليد قطع ولم يصدق عليه كذا في العتابية \* ولو أقر أنه سرق هو وفلان من فلان ألف درهم قطع المقر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الآخر وهو قواهما ولا ينتظر حضور شريكه كذا في الظهيرية \* في نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال سرق تسعة دراهم لا بل عشرة لا قطع عليه في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط في المتفرقات \* المنتقى رجل قال سرق من مال فلان مائة درهم لا بل العشرة الدنانير يقطع في العشرة الدنانير ويضمن مائة درهم يريد به اذا ادعى المقر له المائتين فهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان قال سرق مائة لا بل مائتين قطع ولا يضمن يريد به اذا ادعى المقر له المائتين كذا في محيط السرخسي \* ولو قال سرق مائتين بل مائة لم يقطع ويضمن المائتين لانه أقر بسرقة مائتين ورجع عنها فوجب الضمان ولم يجب اقطع ولم يصح الاقرار بالمائة اذا كان لا يدعيها المسروق منه ولو أنه صدقه في الرجوع الى المائة لا ضمان كذا في فتح القدير \* اذا قال سرق من هذا عشرة دراهم لا بل سرق من هذا عشرة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أضمنه للاول عشرة وأقطع له الثاني وقال أبو يوسف

( ٢٥ - ) ( الفتاوى ) - ( ثاني )

في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* رجل اشترى دارا فبني فيها بناء وغاب ثم ان ابا باع ما عها من رجل آخر ونقض المشتري الثاني بناء الاول وبني فيها بناء آخر ثم هدم المشتري الاول واستحقها وان كان اشترى الثاني في فيها باع لا تنقصه المشتري الثاني يضمن للمشتري الاول لصمان ما انتقص من بناء الدار ديرة بقصد يهدم ويكون النقص للمشتري الاول استحقها وان كان المشتري الثاني



استهلك ذلك النقض بضمين له قيمة النقض أيضا ويدفع المشتري الثاني البناء الذي أحدثه وليس الأول أن يمنعه من ذلك لأن البناء الحادث ملكه الثاني وإن كان الثاني باني البناء الحادث بنقض الأول فإن المشتري الثاني يضمن الأول ما قبلنا وللأول أن يملك البناء الثاني وليس الثاني أن يرفعه لأن البناء الثاني إذا كان بنقض الأول كان ملكا للمشتري الأول فإن كان المشتري الثاني زاد في ذلك أعطاه المشتري الأول قيمة الزيادة ولا يعطيه أجزا العمل لأن العمل لا يتقوم الا (١٩٤) بعقد ولم يوجد العقد أما الزيادة عين مال متقوم \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى

رحمه الله تعالى لا يقطع حتى يقر للثاني مرة أخرى ثم يرجع إلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي \* في المنتقى لو قال سرق من هذا عشرة دراهم لأجل سرقتهما من هذا قال أضمنه لكل واحد منهما عشرة ولا يقطع كذا في الظهيرية \* ولو قال سرق هذا الثوب منه وهو يساوي مائة ثم قال لا ولكن سرق هذا الآخر لم يقطع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الأول ولا يقطع في الثاني كذا في محيط السرخسي \* لا يصح إقرار الصبي والصبيبة بالسرقة فإن احتمل أو أحبل أو كانت امرأة فحبلت أو حاضت ثم أقسرت مع الإقرار كذا في المحيط \* إذا أقر بالسرقة طائعا ثم قال المتاع متاعي أو قال استودعته أو قال أخذته رهنا يدين لي عليه دري عنه القطع ولو ثبتت السرقة عليه بالبينة وإذا قضى القاضي على السارق بالقطع ببينة أو بإقرار ثم قال المسروق منه هذا متاعه لم يسرق مني إنما كنت استودعته أو قال شهد شهودي بزور أو أقر وهو بالبطل أو ما أشبه ذلك سقط عنه القطع كذا في المحيط \* إذا أقر بالسرقة مكرها فإقراره باطل ومن المتأخرين من أفتى ببحته كذا في الظهيرية \* المدعي عليه بالسرقة إذا أنكر السرقة حتى عن الفقيه أبي بكر الأعمش أن الإمام يعمل فيه بكبر رآه فإن كان كبر رآه أنه سارق وإن المال عنده عذبه ويجوز له ذلك وعامة المشايخ رحمهم الله تعالى على أن للإمام أن يعززه كما لو رآه الإمام يمشي مع السارق كذا في الذخيرة \* ادعى على آخر سرقة كان على المدعي البينة وعلى المدعي عليه اليمين والضرب خلاف الشرع ولا يفتى به لأن فتوى المفتي يجب أن تطابق الشرع \* ادعى على آخر سرقة فقدمه إلى السلطان وطلب من السلطان أن يصربه حتى يقر بالسرقة فضرب مرة أو مرتين ثم أعيد إلى السجن من غير أن يعذب فخاف المحبوس فصعد خوفه من التعذيب فسقط فأتى وقد لحقه من هذا الحبس عرامة والسرقة ظهرت على يد غيره كان لورثته أن يأخذوا صاحب السرقة بدية أيهم وبالغرامة التي أدى إلى السلطان لأن الكل حصل بتسبيبه وهو متعدي في هذا التسبيب كذا في الفتاوى الكبرى \* إذا أقر بالسرقة ثم هرب لا يتبع وإن كان في فوره بخلاف ما إذا شهد عليه الشهود بالسرقة ثم هرب فإنه يتبع في فوره ولا يقطع كذا في المحيط \* إذا قال الرجل أنا سارق هذا الثوب فنون القاف ونصب الباء لا يقطع ولو قال أنا سارق هذا الثوب بالإضافة يقطع كذا في الظهيرية \* قال محمد رحمه الله تعالى عبد رجل في يديه عشرة دراهم أقر أنه سرقها من هذا الرجل فإن كان العبد ما ذناله في التجارة أو مكاتب أو أقر بسرقة مستهلكة أو بسرقة فائقة يصح إقراره في حق القطع والمال فيقطع يد العبد ويرد المسروق على المسروق منه إن كان المسروق قائما وإن كان العبد محجورا عليه فإن أقر بسرقة مستهلكة صح إقراره في حق القطع وإن أقر بسرقة مال قائم بعينه في يده فإن صدقه المولى يقطع ويرد المال على المسروق منه وإن كذب المولى في المال وقال المال مالي فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يصح في حق القطع والمال بيعا فيقطع العبد ويرد المال على المسروق منه هكذا في الذخيرة \* وإذا كان ظهور السرقة بالشهادة فإنه يشترط شهادة رجلين

إذا اشترى دارا فبني فيها بناء ثم استحق الدار فنقض المشتري البناء كان للمشتري أن يرجع على بائعه بالنقصان يقوم الدار مبنيا وغير مبنى ويرجع بالنقصان \* وكذلك الأرض إذا غرسها المشتري ثم استحق فقلع المشتري الشجر كان له أن يرجع على بائعه بالنقصان \* رجل اشترى أرضا فغرس فيها شجرا فنبت الشجر ثم استحق الأرض يقال للمشتري اقلع الشجر فإن كان قلعه يضر بالأرض يقال للمستحق إن شئت تدفع إليه قيمة الشجر مقلوعا ويكون الشجر لك وإن شئت نخذه حتى يقطع الشجر ويضمن لك نقصان أرضك فإن أمره بقلع الشجر وقلع المشتري ثم ظفر بالبائع بعد القلع فإن المشتري يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ولا بما ضمن من نقصان الأرض وإن اختار المستحق أن يدفع إلى المشتري قيمة الشجر مقلوعا وعسك الشجر وأعطاه القيمة ثم ظفر المشتري بالبائع فإنه يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ولا يكون للمستحق أن يرجع على البائع ولا على المشتري بنقصان الأرض لأنه لما اختار دفع قيمة الشجر صار كان المستحق هو الذي غرس الشجر وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله

الله تعالى \* وقال الحسن رحمه الله تعالى القاضي ببعث أميننا يقوم النبات في الأرض ثم يقول القاضي للمشتري اقلع الشجر واحفظه حتى إن ظفرت بالبائع فسلمه إليه وتأخذه بقيمة نابتة وإن لم تستحق الأرض حتى أثمر الشجر وبلغ الثمر أو لم يبلغ حتى جاء مستحق واستحق الأرض ومطالب المشتري بقلع الشجر كان له ذلك فإن كان بائع الأرض حاضرا كان للمشتري أن يرجع على المانع بقيمة الشجر نابتا في الأرض ويسلم الشجر قائما إلى المانع ولا يرجع على البائع بقيمة الثمر ويجوز للمشتري أن يقطع الثمر ببلغ

عدلين

الشهر أول يبلغ ويحجر البائع على قطع الشجر وان كان المشتري زرع في الأرض خطاة أو شيئا من أصناف الرباحين والحبوب والبقول ثم استحققت الأرض قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يؤمر المشتري حتى يقطع الزرع ان كان البائع غائبا ولا يرجع على بائعه بشئ وان كان الزرع أضرب الأرض فلم يستحق أن يضمه نقصان الأرض ثم لا يرجع المشتري على بائعه الا بالثمن وان كان المشتري قد كرى في الأرض نهرا أو حفرة ساقية أو قنطرة على النهر قنطرة ثم استحققت الأرض فان المشتري يرجع (١٩٥) على البائع بالثمن وبقيمة ما أحدث

في الأرض من بناء القنطرة ولا يرجع عما تنفق في كرى النهر وحفر الساقية ولا في مستأنة جعلها من التراب وان جعل المستأنة من آجر أو لبن أو قصب أو شئ له قيمة فانه يرجع على بائعه بقيمة ذلك وهو قائم في الأرض ثم يؤمر البائع بقطع ذلك \* رجل ورث جارية من أبيه واستولدها ثم جاء مستحق واستحقها كان الولد حرا بالقيمة ثم يرجع المستولد بشئ من الجارية وبقيمة الولد على من باع من مورثه ويحلف الوارث بائع المورث في ضمان الغرور وكذا لو وجدها عيبا كان له أن يردها على بائع المورث والموصى له بالجارية اذا استولد الجارية ثم استحققت فانه لا يرجع على بائع الموصى لا بالثمن ولا بقيمة الولد كما يردها بعيب وجديها \* رجل اشترى دارا فجاء رجل واستحق العرصة وفيها بناء فقال المشتري للبائع اشتريت منك العرصة ثم بنيت البناء ولي حق الرجوع عليك بقيمة البناء بحكم الغرور وقال البائع لا بل بعثت العرصة والبناء جميعا فليس لك أن ترجع على بقيمة البناء كان القول فيه قول البائع لانه منكر حق الرجوع \* ولو اشترط البائع في البيع ضمان ما أحدثه المشتري فسد البيع لان المشتري اذا حفر فيها بئرا وما يشبه ذلك لا يكون له

عدلين ولا يكتفى بشهادة النساء بانفرادهن لافي حق القطع ولا في حق المال وأما شهادة النساء مع الرجال فهي مقبولة في حق المال عندنا غير مقبولة في حق القطع وكذا الشهادة على الشهادة تقبل على المال ولا تقبل على القطع واذا شهد رجلان عدلان بذلك فالقاضي يقبل الشهادة على المال والقطع جميعا ويسأل الشاهدين عن ماهية السرقة ثم يسألهما عن المسروق عن جنسه وعن مقداره اذا لم يكن حاضر في المجلس فاما اذا كان حاضر في المجلس فلا يسألهما عن المسروق جنسا وقدره ولو كن ينظر الى السرقة على نحو ما قلنا في فصل الاقرار ثم يسألهما كيف سرق ويسألهما عن المكان والوقت والمسروق منه أيضا فاذا بينا جلة ذلك وعرف القاضي الشهود بالعدالة قضى عليه بالقطع وان لم يعرف الشهود بالعدالة فانه لا يقضى بالقطع ما لم يتعرف عن حال الشهود بالسؤال من المزكى ويحبس السارق الى أن تظهر عدالة الشهود فان عدلت الشهود بعد ما حبس الشهود عليه ان كان المسروق منه حاضر يقضى القاضي بالقطع وان كان غائبا لا يقضى بالقطع فان كان حاضر افقضى عليه بالقطع ثم غاب قبل استيفاء القطع لم يذكر بمجرد حجه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه بعضهم قالوا يجب أن يكون لابي حنيفة رحمه الله تعالى فيه قولان على قوله الاول لا يستوفى القطع وعلى قوله الاخر يستوفى ومنهم من قال غيبة المسروق منه تمنع الاستيفاء على قوله الاول والاخر جميعا واذا شهد شاهدان على سرقة ثم غابا بعدما طهرت عد التهما أو ما قبل القضاء أو بعد القضاء قبل الامضاء ففي الوجهين جميعا القاضي لا يقضى ولا يمتضى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الاول وفي قوله الاخر يقضى ويمضى وأما اذا فسقا أو عيا أو ارتدا أو ذهب عقولهما فان كان ذلك قبل القضاء منع القضاء وان حدثت هذه العوارض بعد القضاء قبل الامضاء فانه منع القضاء واذا شهد شاهدان على رجلين أنهم سرقا من فلان وبنوا السرقة وأحد الشهود عليهما غائب لم يوجد ولم يقدر عليه فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الاخر وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يقطع الحاضر فان جاء الغائب فقدمه رب المال الى القاضي فالقاضي يامر به باعادة البينة هكذا في المحيط \* ولو أمر الامام بقطع سارق فعفا المسروق منه كان عموه باطلا كذا في الابضاح \* واذا شهد كافران على كافر ومسلم بسرقة لا يقطع الكافر كما لا يقطع المسلم واذا شهد شاهدان على رجل أنه سرق بقرعة واختلف في لو شهدا أحدهما ببضاء وقال الاخر سوداء قبلت الشهادة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما قال الكرخي هذا الاختلاف في لو نين يتشابهان كالحررة والصفرة وأما ما لا يتشابهان كالسواد والبياض فلا تقبل الشهادة اجماعا والصحيح أن الكل على الخلاف ولو شهد أحدهما أنه سرق ثورا وشهد الاخر أنه سرق بقرعة لا تقبل الشهادة اجماعا ولو شهدا أنه سرق ثوبا وقال أحدهما انه هروى وقال الاخر انه مروى ذكر في نسخ أبي سليمان أنه على الخلاف وذكر في نسخ أبي حفص أنه لا تقبل الشهادة اجماعا واذا قل الشهود عليه باسرقة هذا متاعى كت استودعته فجعدني أو اشتريته منه أو قر لي بهذا دري الخدعته في جميع

أن يرجع بذلك على البائع عند الاستحقاق وانما يرجع بالبالة والزرع والعرضه اذا شرط عليه ضمان ما أحدثه مطلقا فسد البيع وان قيد الضمان فمال أمان من ما أحدثه المشتري من بناء أو غرس أو زرع أو نحو ذلك جزو ويكون صامنا \* رجل استولد جارية كانت له ثم استحققت فقال المستولد اشتريت منها فلان بكذا أو صدقه فلان وكذبه المستحق كان القول قول المستحق لان المشتري يدعى عليه بحرية الولد بحكم الغرور وهو منكر فيكون القول قوله ولو أنكر البائع ذلك وصيدقه المستحق كان الولد حرا بالقيمة ولا يرجع أحدهما على البائع



بشيء \* رجل اشترى ثيابا وبقيتها وهبها من رجل ثم اشترى منها من الموهوب له فوالدته له ولدا ثم جاء رجل واستحقها فان المشتري يرجع على البائع وهو الموهوب له بالثمن وبقيمة الولد لانه مغرور \* رجل اشترى دارا وبقي فيها ثم استحق رجل نصفها ورد المشتري ما بقي على البائع كان له أن يرجع على البائع بالثمن ونصف قيمة البناء لانه مغرور وفي النصف ولو استحق منها نصف بعينه فان كان البناء في النصف استحق خاصة رجوع المشتري بقيمة (١٩٦) البناء وان كان في النصف الذي لم يستحق كان له أن يرد الباقي ولا يرجع بشيء

ذلك كذا في المحيط \* واذا شهد اثنان أنه سرق هذا المال هذا الرجل وشهد آخران أنه سرق هذا هذا الآخر والمسروق منه يدعي السرقة على الاول فانه لا يقطع الاول كذا في محيط السرخسي \* واذا شهد الشهود على عبد مأذون له بسرقة عشرة دراهم أو أكثر والعبد يجمع فان كان مولاه حاضرا قطع عندهم جميعا وهل يضمن ان كان استهلا كما لا يضمن وان كانت قائمة ردها على المسروق منه وان كان المولى غائبا لا يقطع العبد عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويضمن السرقة وان كان الشهود شهدوا بسرقة أقل من عشرة دراهم قضى القاضي بالمال ولا يقضى بالقطع سواء كان المولى حاضرا أو غائبا وان كان الشهود شهدوا على اقرار المأذون بسرقة عشرة دراهم فالقاضي يقضى بالمال ولا يقضى بالقطع في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولو شهدوا على عبد مجبور عليه بسرقة عشرة أو أكثر فان كان غائبا فالقاضي لا يقضى عليه بشيء لا بالقطع ولا بالمال عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وان كان الشهود شهدوا على اقرار العبد المجبور بالسرقة فالقاضي لا يقبل هذه البينة أصلا سواء كان المولى حاضرا أو غائبا حتى لا يقطع العبد ولا يؤخذ المولى ببيعه لاجل المال ولكن يؤخذ العبد به بعد العتق كذا في الذخيرة في فصل المتفرقات \* الاصل اذا دخل دار رجل وأخذ المتاع وأخرجته فله أن يقتله وفي نوادر ابن سماعة قال محمد رحمه الله تعالى الاصل اذا كان ينقب البيت فرآه صاحب البيت صاحبه فان ذهب والا فله قتله وقال محمد رحمه الله تعالى في نوادر ابن رستم اذا رآه ينقب بيته فقتله يغرم دينه وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يسعه قتله ولا يغرم دينه \* ذكر في المجرى في نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا دخل دار رجل فعلم به صاحب الدار وعلم أنه لا يقدر أن يأخذه بيده فله قتله سواء دخل عليه مكابرة أو غير مكابرة وهو يريد أن يسرق ماله فقتله فلا قود عليه ولا دية كذا في محيط السرخسي \* في فتاوى أهل سمرقند سارق حفر جدار رجل ولم ينفذ الحفرة حتى علم صاحب البيت فالتقى عليه فقتله فعلى عاقبته الديعة وعليه الكفارة كذا في الذخيرة \* وفي فتاوى أبي الليث رجل اطلع على حائط رجل وعلى الحائط مائة نخاف صاحب الحائط أنه ان صاحبه يأخذ الملاءة ويذهب هل يحل له ان يرميه قال يسعه ذلك اذا كانت الملاءة تساوي عشرة دراهم فصاعدا قال الفقيه أبو الليث أصحابنا لم يقدروا هذا التقدير بل أطلقوا أن له أن يرميه \* وفي جنبايات الجامع الصغير رجل دخل على رجل ليه لا نسرقه ثم أخرج السرقة من الدار فاتبه الرجل وقتله فلا شيء عليه قالوا أو ادب هذا اذا كان لا يقدر على استرداد السرقة الا بالقتل اذا كانت الحالة هذه يباح القتل ولا ضمان على الماتل وفي المتن اذا كان مع رجل رقيق فأراد رجل أن يأخذه منه وسعه أن يقاتل بالسيف اذا كان يخاف على نفسه الجوع وكذلك الماء لشربه كذا في المحيط \* لص معروف بالسرقة وجده رجل يذهب في حوائجه غير مشغول بالسرقة لا يجوز له ان يقتله ولكنه يأخذه ويأتي به الى الامام حتى يستتبه بالحبس كذا في الظهيرية \* السارق اذا صاحبه رب المال فهرب لا يحل لصاحب المال ان

من قيمة البناء \* رجل اشترى جارية فادعاه آخر فاشترى اها منه أيضا ثم استحققت الامة وقدرت للمشتري ولدا قال محمد رحمه الله تعالى يرجع المشتري بالثمنين على البائعين فان كانت ولدتا أكثر من ستة أشهر من وقت البيع الثاني لا يرجع بقيمة الولد على أحدهما \* رجل اشترى جارية من صبي غير مأذون أو من عبد مجبور واستولدها ثم جاء رجل واستحقها كان الولد نابت النسب من المشتري ويكون رقيقا ولا يكون هذا ولد المغرور والله أعلم (باب ما يدخل في البيع من غير ذكره وما لا يدخل)

في الباب فصول خمسة \* الاول في الدار والثاني في الحمام والحائون والثالث في الكرم والنخل والرابع في الارض والخامس في المنقول (أما الاول) رجل اشترى دارا يدخل فيه الطريق من غير ذكر فان لم يكن للدار طريق فاشترىها على طن أن لها طريقا قد ذكرنا قبل هذا في باب العيوب وان باع دارا وقال بحقوقها وموافقتها أو قال بكل قليل وكثيره داخل فيها أو خارج عنها كان له الطريق وكذا لو أقر الانسان بدار أو صالح على دار أو أوصى بدار ولم يذكر الطريق ولم يذكر بحقوقها وموافقتها لا يدخل فيه الطريق

ولو اشترى دارا فيها بستان دخل البستان في البيع صغيرا كان البستان أو كبيرا فان كان البستان خارجا من الدار لا يدخل البستان في البيع وان كان له باب في الدار كذا قال أبو سليمان \* وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ان كان البستان أسفرا من الدار ومغلقا الى الدار يدخل في بيع الدار وان كان البستان أكبر من الدار أو مثل الدار لا يدخل في بيع الدار والمستلة قد مر في باب العيوب في الشتر وبيع والدخول \* رجل باع دارا بكل حتى هولها وفيها ربحي الابل فان الرحي ومتاع الرحي والالة تكون للبائع ولا يتبعه

تكون المشتري لان الزحامة من حق الدار \* ولو باع شيعة بكل حق هولها وفيها ربحى. فان الربحى تكون للمشتري لان ذلك يعد من قوايع الضيعة \* رجل له دار فيها بيوت باع بعض البيوت بعينها بمراقفها ثم اراد البائع أن يرفع باب الدار الاعظم وأبى المشتري لم يكن للبائع أن يرفع لانه باع بعض البيوت بمراقفها وباب الدار الاعظم من مرافق البيوت وكذا لو باع بعض البيوت بمراقفها وحقوقها \* ولو باع بيتا بعينه من منزل بحقوقه وحدوده فأراد المشتري أن يدخل (١٩٧) المنزل وصاحب المنزل يمنعه عن الدخول

ويأمره بفتح الباب الى السكة فان كان البائع بين البيت الذي باعه طريقا معالوما في المنزل ليس له أن يمنعه عن الدخول في المنزل وان لم يبين له طريقا معالوما اختلف المشايخ فيه قال بعضهم له أن يمنعه عن الدخول وليس له أن يمنعه عن المرور في السكة وقال بعضهم ليس له أن يمنعه عن الدخول في المنزل وهو الصحيح لان عند ذكر الحقوق والمرافق يدخل الباب الاعظم فيما اذا باع بعض البيوت فهنا يدخل الطريق في المنزل \* رجل له دار كان لها في القديم طريق فسد ذلك الطريق وجعل لها طريقا آخر ثم باعها بحقوقها كان للمشتري الطريق الشا دون الاول لانه ذكر الحقوق في البيع فيدخل فيه ما كان له طريق وقت البيع \* رجل باع دارا أحد حدودها سور الجاهلية يقال له سور المدينة ولا يدري أنه كان ملكا في الاصل أو لم يكن والسور في وسط المدينة وداخلها وخارجها دور كثيرة فذكر في البيع ثلاثة حدود على الوجه الصحيح وذكر الحد الرابع دور الجيران التي وراء السور وقبض الثمن وسلم الدار الى المشتري فبات البائع وادعى ورثته فساد البيع بحكم ادخال السور في البيع فادعى المشتري أن السور له وعند الناس هو

يتبعه ويضربه الا اذا ذهب بماله فيمنع من ان يتبعه ويضربه بالسلاح حتى يلقي ماله كذا في المحيط \* يستحب للمدعي أن يدعي بلفظ الاخذ دون السرقة وكذا يستحب للشهود أن يشهدوا بلفظ الاخذ دون السرقة أو يقولوا هذا المال للطالب درأ الحد \* ادعى أنه سرق منه كذا فقال (١) كرفته أم ضمن المال ولا يقطع ولو أقر بعد ذلك بالسرقة أيضا كذا في السراجية \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى فممن ادعى على آخر سرقة وأنكر المدعي عليه يستحلف وان نكل يقضى عليه بالمال دون القطع كذا في الظهيرية \* وكذا لو رجع عن الاقرار وكذا في الشهادة بعد حين لا يقطع وضمن كذا في العتائية \* شهدا فقطع ثم قال ابل آخر لا يقطع وضمننا للدية الاول ولو شهدا آخران على رجوعهما لا تقبل شهادتهما ويقطع \* شهدا على اقراره وهو ساكت أو منكر لا يقطع \* شهدا أربعة فراجع اثنان وشهدا على آخر لا يقطعان ويقضى بالمال على الاول كذا في التارخانية

(الباب الثاني فيما يقطع فيه وما لا يقطع فيه وفيه ثلاثة فصول)

(الفصل الاول في القطع) لا قطع فيما يوجد نافعها مباحا في دار الاسلام كالخشب والحشيش والقصب والسمك والزرنج والمغرة والنورة ويدخل في السمك (٢) المالح والطرى كذا في الهداية \* وهكذا في الكافي والاختيار \* ويقطع بالساج والقنا والابنوس والصندل وبالفصوص الخضر والياقوت والزبرجد كذا في الكافي \* ويقطع في الجواهر كلها كذا في الغيائية \* فالأذهب والفضة واللؤلؤ والغير وزج فقد روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى أنه اذا سرقها على الصورة التي توجد مباحة وهو المختلط بالجحر والتراب لا يجب القطع وفي ظاهر الرواية يجب القطع على كل حال وان جعل من الخشب الذي لا قطع فيه بابا أو كرسي أو سرير لا يجب القطع بسرقة وفي الحشيش والقصب والبوري كالم يوجب القطع قبل العمل لم يوجب بعد العمل حتى لو اتخذ منها حصير وسرق لا يقطع كذا في المحيط \* واذا غاب الصنعة على الاصل في الحصير كفي الحصر البغدادية والجرجانية قالوا يقطع أيضا كذا في الكافي \* وانما يقطع في الابواب اذا كانت في الحرز وكانت خفيفة لا يشغل جملها على الواحد لانه لا يرغب في سرقة الثقيل من الابواب وان كانت مركبة على الباب لا يقطع فيها كذا في التبيين \* ولا يقطع فيما يتسارع اليه الفساد كاللبن واللحم والفواكه الرطبة كذا في الهداية \* أما الفاكهة اليابسة التي تبقى في أيدي الناس كالجوز واللوز فانه يقطع فيها اذا كانت محرزة ولا قطع في الفاكهة على الشجر والزروع الذي لا يحصد واذا قطعت الفاكهة بعد استحكامها وحصدت الحنطة وجعلت في حظيرة وعليها باب مغلق قطع فيها كذا في السراج الوهاج \* ولا فرق في عدم القطع باللحم بين كونه مملوما قديدا أو غيره كذا في فتح القدير \* اذا سرق من آخر طعاما والسنة سنة فحط لا يجب القطع بسرقة سواء كان طعاما يتسارع اليه الفساد أو لا يتسارع وسواء كان محرزا أو لم يكن وان كانت

(١) أخذت (٢) قوله المالح الا فصح المملوح اهـ مصححه

مشهور بسور المدينة \* فاداهنا فتوى وحكم في الحكم لا يجوز هذا البيع لان مثل هذا الحائط لا يكون من حيطان الدار وادخله في البيع يكون مفسدا للبيع وان كان مثل هذا الحائط قديما يكون من حيطان الدور والقصور كان ذلك للمشتري لانه في يده وأما في الفتوى ان أضاف البيع الى هذه الدار مشاهدة أو أشار الى الدار وهما قد عرفا جميعا جاز البيع فيما بينهما وبين الله تعالى \* رجل باع دارا ليس فيها بناء وفيها مخرج وبئر مطوي بالأجر وغيره كلها متصلة بالبئر دخل اليكل في البيع لانها داخله في الحدود فكانت داخله في البيع



وان باع دارا فيها بئر وعليها بكرة وحبل ودلو فان باع الدار بمرافقها يدخل الدلو والحبل لانهما من المرافق وان لم يقل بمرافقها لا يدخل الدلو والحبل وتدخل البكرة في البيع على كل حال لانها مركبة بالبئر \* اشترى دارا واختلف في باب الدار فقال البائع هول وقال المشتري لابل هول ان كان الباب مركبا متصلا بالبناه كان القول قول المشتري سواء كانت الدار في يد البائع أو في يد المشتري لان ما كان مركبا يكون من جملة الدار وان لم يكن الباب مركبا وكان (١٩٨) مقاولا فان كانت الدار في يد البائع كان القول قوله وان كانت في يد المشتري كان القول قول المشتري لان الباب اذا

لم يكن مركبا يكون بمنزلة المتاع الموضوع في الدار ولا يكون من جملة الدار فيكون القول فيه قول صاحب اليد \* رجل اشترى دارا فوجد في جدرانها دواجنهم ان قال البائع هي لي كانت له وبردها المشتري عليه لانها وصلت الى المشتري من يد البائع وان قال البائع ليست لي كانت بمنزلة اللقطة \* رجل له علو وسفل فقال لرجل بعث منك علو هذا السفل بكذا حاز البيع ويكون سطح السفل لصاحب السفل والمشتري حق القرار عليه وكذا لو انهدم هذا العلو كان للمشتري أن يبني عليه علوا آخر مثل الاول لان السفل اسم لمبنى مسقف فكان سطح السفل موقفا للسفل \* ويدخل في بيع الدار استرة التي تكون على السطح كانت من آخر وخشب لانها مركبة في الدار فتدخل في بيع الدار ويخل السلاليم في بيع البيت والدار ان كانت مركبة لانها من جملة الدار فان لم تكن مركبة اختلفوا فيه والصحيح انها لا تدخل ومفتح البيت وان دار يدخل في البيع استحسنه وانقياس أن لا يدخل \* والعلاق يدخل قياسا واستحسانا لانه مركب وان كان باب البيت والدار موقفا لا يدخل

السنة سنة نخب ان كان طعاما يتسارع اليه الفساد فكذلك الجواب وان كان طعاما لا يتسارع اليه الفساد وهو حجر وقطع قال مشايخنا رحمه الله تعالى والجواب في الثمار على هذا التفصيل أيضا اذا كانت السنة سنة قطع لا يجب القطع في سرقة الثمار سواء كان ثمارا يتسارع اليه الفساد أو لا يتسارع وسواء كان الثمر على رأس الشجر أو كان محرزا وان كانت السنة سنة نخب ان كان ثمارا يتسارع اليه الفساد لا يجب القطع سواء كان محرزا أو لم يكن وان كان ثمارا لا يتسارع اليه الفساد وهو حجر زقيقه القطع كذا في الذخيرة \* ويقطع في الحبوب كلها والادهان والطيب والعود والمسك وكذا اذا سرق قطناً أو كتاناً أو صوفاً قطع وكذا اذا سرق حنطة أو شعيراً أو دقيقاً أو سويقاً أو سمناً أو تمرأ أو زبيباً أو زيتاً فإنه يقطع وكذا يقطع في الامتعة الملبوسة والمقر وشاة وجميع الاواني من الحديد والفضة والبرصاير والخشب والادم والقراطيس والسكاكين والمقاريض والموازين والارسان ولا قطع في الحجارة كذا في السراج الوهاج \* ولا يقطع في الرخام ولا في القدور من الحجارة والمخ كذا في التبيين \* وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا قطع في القرون معمولة كانت أو غير معمولة ولو سرق نخلة بأصلها أو شجرة بأصلها من البستان وهي تساوي عشرة لا قطع فيها كذا في السراج الوهاج \* وفي الخل والعسل يقطع اتفاقا كذا في شرح مجمع البحرين \* سرق باغ من تاجر أهل العدل بينهم لا يقطع كذا في التتارخانية \* ويقطع في السكر اجماعا كذا في الهداية \* روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يقطع في العاج ما لم يعمل منه شيء وقال أصحابنا رحمه الله تعالى يجب أن لا يقطع في معمول العاج وغير معموله لانه مختلف في كونه مالا وقالا يجب أن يكون هذا الجواب في العاج الذي هو من عظام الجبال ولا يقطع في غير معموله لانه يوجد مباحا ويقطع في معموله لان الصنعة تغلب عليه فصار كالخشب اذا عمل كذا في الايضاح \* وظاهر الرواية في الزح أنه لا يقطع كذا في فتح القدير \* ولا قطع في سرقة الصيد وحشياً كان أو غير وحشياً سواء كان صيد البر أو صيد البحر كذا في التتارخانية في فصل شرائط القطع \* ولا قطع في الخنزير ولا في البقول والريحان الرطب ولا قطع في التين والماء والنوى ولا في جلود السباع المذبوحة الا أن يجعل بساطاً أو مصلى ولا في الاذن وقد رقبه طعام كذا في العتائية \* ولا قطع في سرقة الخمر والخنزير من الذي ولا قطع في البزى والصقور وسائر الطيور ولا في الوحوش ولا في الكلب والفهد ولا في الدجاج والبط والحمام كذا في التتارخانية \* والاشربة على ثلاث مراتب \* حلال كالقناع ونحوه ففيه القطع \* وشراب يقيح التمر والزبيب والصحيح أن فيه القطع \* والخمر لا يجب فيها القطع ويقطع في الدبس ولا قطع في الطنبور والدف والمزمار وكل شيء للملاهي كذا في السراج الوهاج \* لا قطع في الطبل وان يربط هذا اذا كان طبل لهو وأما اذا كان طبل الغزاة فقد اختلف المشايخ رحمه الله تعالى في وجوب القطع بسرقة اذا كان يساوي عشرة واختاروا عدمه لانه من جنس ما لا يقطع كذا في المحيط \* وهو الاصح وفي الولوالجية وهو مختار كذا في النهر الفائق \* ولا يقطع في الربد والخبز كذا في السراج الوهاج \* في نوادر

القول في البيع والتناول في بيع الدار ان كانت مركبة ولم تكن مركبة لا تدخل \* والاجاز في السطح يدخل في بيع الدار سواء كان من قصب أو من نيز لانه مركب ولا يدخل في بيع البيت لا يدخل فيه العلو \* بيت له علو وسفل فقال رجل اشترى منك هذا البيت ولم يزد عليه لا يدخل فيه العلو وكذا لو قال بكل حق هو له الا أن يقول اشتريت منك هذا البيت مع البيت الذي في علوه \* واشترى دار يدخل فيها علوها وسفلها وان لم يقل يحقوقها ومراقفها \* وان اشترى ميزان قال

اشترى منك هذا المنزل لا يدخل فيه عاوم ولو قال اشترى منك هذا المنزل بكل حق هو له يدخل فيه العاوم وان لم يقل بكل حق هو له لا يدخل فيه العاوم والواضح انما في عرفنا العاوم يدخل في البيع من غير ذكر الحقوق في المسائل الثلاث لان في عرفنا كل مسكن يسمى خانه صغيرا او كبيرا \* ولو اشترى دارا لها طلة يعني ساباطا أحدهما يتبعه على الدار والاخر على اسطوانات في السكة أو على دار الجار الذي يقابله ان اشترى الدار بكل حق هو له لا يدخل الطلة في البيع وان لم يقل بكل حق هو لها (١٩٩) لا تدخل الطلة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه تدخل الطلة

في البيع ان كان مفتحة في الدار وان لم يكن مفتحة في الدار لا تدخل الطلة في بيع الدار في قولهم الا يذكر الطلة والسكنيف الشارع في الدار يدخل في بيع الدار وان لم يذكر الحقوق والمرافق \* دار لها طريقان أحدهما الى الشارع والاخر خاص في دار وجعل آخر فباع الدار ان لم يقل بكل حق هو له لا يدخل فيه الطريق الخاص وان قال بكل حق هو له لا يدخل فيه الطريقان الطريق الظاهر السكوني الى الشارع والاخر ذكر الحقوق \* ولو اشترى دارا فيها مطبخ ومخرج ومربط وبئر ماء ولم يذكر الحقوق والمرافق دخل الكل في البيع وان اشترى منزلا لا يدخل فيه المربط والمخرج وبئر الماء وان قال بكل حق هو له ما لم يذكر هذه الاشياء وذكر المرافق في هذه المسائل كذا ذكر الحقوق والقرية مثل الدار فان كان في القرية أو في الدار باب موضوع أو خشب أو لبن أو حص لا يدخل شيء من ذلك في البيع وان ذكر الحقوق والمرافق لان هذه الاشياء لا تعد من الحقوق والمرافق فلا تدخل في البيع كما لا يدخل فيه المتاع الموضوع وكذا لو اشترى دارا وقال بكل قليل أو كثير هو

أبي يوسف رحمه الله تعالى لا قطع في الرب والحساب كذا في العيني شرح الكنز \* ولو سرق ذبي من ذبي خرا لم يقطع كذا في الايضاح \* ولا في سرقة الشطر فنج وان كان من ذهب والنرد كذلك كذا في المحيط \* ولا قطع في سرقة المحفف وان كان عليه حلية تساوي ألف درهم وكذا لا قطع في كتب الفقه والنحو واللغة والشعر كذا في السراج الوهاج \* ولو سرق الجلد والاوراق قبل الكتابة يقطع كذا في محيط السرخسي \* ويقطع في سرقة دفاتر الحساب كذا في المحيط \* المراد بذلك دفاتر قد مضى حسابها وأما اذا لم يمسس لم يقطع أما دفاتر التجار ففيها القطع لان المقصود الورق كذا في السراج الوهاج \* ولا قطع في نصب النشاب ولو اتخذته نشابا ثم سرقة قطع كذا في الذخيرة \* لا قطع في صليب الذهب والفضة وكذا الصنم من الذهب والفضة وأما الدراهم التي عليها التماثيل فانه يقطع فيها لانها ليست معدة للعبادة كذا في الجوهرة النيرة \* ويقطع في الزعفران والورس والعنبر والومضة والسكر كذا في العنانية \* ولا يقطع بعبد كبير أي مبرز يعبر عن نفسه ولو نائما أو مجنوناً أو أعمى لانه ليس سرقة بل اصابه غيب أو خداع كذا في النهر الفائق \* ويقطع في سرقة العبد الصغير الذي ليس بمميز ولا معبر عن نفسه بالاجماع كذا في فتح القدير \* في المنتقى اذا سرق عبدا صغيرا قيمته خمسة دراهم وفي آذنه لؤلؤة تساوي خمسة دراهم قطعه كذا في المحيط \* من كان له على غيره عشرة دراهم فسرق من بيته مثلها ان كان دينه حالما لم يقطع وان كان مؤجلا فالقياس أن يقطع وفي الاستحسان لا يقطع ولا فرق بين أن يكون الذي أخذه بقدر ماله أو أكثر أو أقل وان سرق منه عروضا تساوي عشرة قطع وأما اذا قال أخذته رهنا بحق أو قضاء بحق وصرح بذلك درى عنه الحد بالاجماع وان أخذ صنفا من الدراهم أجود من حقه أو أردأ لم يقطع كذا في السراج الوهاج \* وان سرق من خلاف جنس حقه نقدا لا يقطع في الصحيح هكذا في التبيين \* وان سرق حلياً من فضة وعليه دراهم أو حلياً من ذهب وعليه دنانير فانه يقطع وان كان المتاع أو الحلي قد استهلكه السارق فوجب عليه قيمته وهو مثل الذي عليه من الدين فانه يقطع أيضا كذا في السراج الوهاج \* ولو سرق المكاتب أو العبد من غريم المولى قطع الا أن يكون المولى وكلهما بالقبض فيثبت لا يجب القطع ولو سرق من غريم أبيه أو غريم ولده الكبير أو غريم مكاتبه قطع ولو سرق من غريم ابنه الصغير لا يقطع كذا في غاية البيان \* لو سرق من غريم عبده المأذون الذي عليه دين قطع وان لم يكن على العبد دين فالملك فيه له فلا يقطع فيه اذا كان من جنس حقه كذا في الايضاح \* اذا وقعت السرقة على شيئين أحدهما ما يجب القطع فيه والاخر ما لا يجب فيه الاصل أن ما هو المقصود بالسرقة اذا كان مما يجب فيه القطع ويبلغ نصابا يقطع بالاجماع وان كان ما هو المقصود بالسرقة مما لا قطع فيه لا يقطع وان كان معه غيره مما يقطع فيه ويبلغ نصابا وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في المحيط \* ولو سرق اناء فضة قيمته ثمانية أو طعمام لا يبقى أو لبن لا يقطع وانما ينظر الى ما في الاناء ولا قطع على سارق الصبي الحر وان كان عليه حلية وهذا قولهما رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقطع اذا كان عليه حلية وهو نصاب والخلاف في الصبي الذي لا يمتنى

فيها أو سنها لا يدخل شيء مما ذكرنا في البيع لان المراد من قوله هو فيها أو منها ما كان متصلا بها وهذه الاشياء غير متصلة بالدار \* ولو اشترى بيت الرحي بكل حق هو له أو بكل قليل أو كثير هو فيه ذكر محمد رحمه الله تعالى في الشروط أن له الحجر الاعلى والاسفل وكذا لو كان فيه قدر نحاس موصولا بالارض وقيل الحجر الاعلى لا يدخل في البيع \* در بين خمسة نفرا باع أحدهم نصيبه من الطريق قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ليس لأصحاب السكة أن يبيعوها فان اجتمعوا على بيع هذه السكة وقسمتها منة ومن ذلك لان للناس حق في هذه



السكة فان التزريق الاكظم اذا كثر فيها الزحام كان للناس أن يدعوا هذه السكة التي هي غير نافذة حتى يقبل الزحام ومن الغلما من قال اذا باع واحد من أصحاب السكة تصيبه من الطريق الذي هو غير نافذ يجوز البيع وليس للمشتري أن يعرف هذا الطريق الا أن يشتري دارا كانت البائع في هذه السكة \* رجل اشترى دارا بابها في الشارع وظهر الدار الى سكة غير نافذة والمشتري في هذه السكة دار أخرى ليس للمشتري أن يجعل للدور المشتراة طريقا (٢٠٠) في هذه السكة فان رضى بذلك جميع أهل السكة الا واحدا كان لهذا الواحد

أن يمنع من ذلك وان رضى الكل كان ذلك اعارة ويكون لهم أن يرجعوا وكذا لو رجع واحد كان لهذا الواحد أن يمنع من ذلك \* وفيه في الدار ان لرجلين لكل واحد منهما دار أراد أحدهما أن يخلق بابا على رأس السكة كان لا بأس أن يمنع ولو رفع أحدهما الباب القديم ثم وضعه ليس للآخر أن يمنع \* رجل باع دارا بجميع حقوقها والدار في سكة نافذة وباب هذه الدار في لقديم كان في سكة غير نافذة الا أن صاحب الدار قد سد بابها القديم فرد المشتري أن يفتح بابها القديم ومنعه بغير ان السكة عن ذلك ذكر محمد رحمه الله تعالى في النور فقال ان قرا أهل تلك السكة ببابها لا يسمونه أن يفتح بابها في هذه السكة وان شاء يفتح بابها أو أكثر وان حدد أصحاب السكة كان القبول حولا فحباب السكة مع ضمانهم إذ لم يكن له بد على ذلك وان سكر واحد أو مقصرين فثبت له الضرر وان حلف واحد من أهل تلك السكة ببس له أن يفتح بابها في السكة وسقط الجمين عن الباقيين وان سكر واحد كان له أن يحلف لثنى وثالث في كل ثلثي كان له أن يحلف لثالث وهكذا فان سكر الكل غير واحد منهم ليس له أن يفتح بابها في هذا الواحد وان كانت السكة واسعة وقدر

ولا يتكلم كيلا يكون في يده نفسه أما اذا كان يتكلم ويمشي فلا قطع على سارقه بالاجماع وان كان عليه حلية كثيرة كذا في السراج الوهاج \* في المنتقى اذا سرق كلبا في عنقه طوق قيمته مائة درهم لم يقطع وان سرق جارا قيمته تسعة وعليه كاف قيمته درهم قطع وان سرق كوزا فيه عسل قيمة الكوز تسعة دراهم وقيمة العسل درهم قطع وفي الاصل اذا سرق خابية من خمر والظرف يساوي عشرة فلا قطع قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرحه اذا شرب الخمر في الحرز ثم أخرج الظرف والظرف مما يقطع في سرقته قطع كذا في الذخيرة \* سرق ققمة وفيها ماء يساوي عشرة لا يقطع ولو شرب الماء الذي في الاناء في الدار ثم أخرجه فارغا قطع كذا في الغياثية \* قال القدوري اذا سرق منديلا فيه صرة دراهم فعليه القطع يريد به المنديل الذي يشد فيه الدراهم عادة كذا في المحيط \* ولو سرق ثوبا لا يساوي عشرة دراهم ووجد في جيبه عشرة دراهم مضروبة ولم يعلم به لم يقطع وان كان يعلم بها فعليه القطع ولو سرق جرابا فيه مال أو جوا القافيه مال أو كيسا فيه مال قطع كذا في المبسوط \* ولو سرق فسطاطا ان كان منصوبا لا يقطع وان كان ملفوفا يقطع كذا في السراج الوهاج \* لا قطع على خائن ولا خائنة ولا منتهب ولا مختلس ولا قطع على النباش هذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في الهداية \* ولو سرق من القبر دراهم أو دنانير أو شيئا غير الكفن لم يقطع بالاجماع كذا في السراج الوهاج \* اختلف مشايخنا رحمهم الله تعالى فيما اذا كان القبر في بيت مقفل والاصح أنه لا يقض سواء نيش الكفن أو سرق مالا آخر من ذلك البيت وكذا اذا سرق الكفن من تابوت في القبة فلا يقطع في الاصح كذا في الكافي \* ولو سرق ما اشتراه من يد البائع في مدة الخيار فلا قطع عليه ولو أوصى له بشي فسرقة قبل موت الموصي قطع وان سرقه بعد موت الموصي وقبل القبول لم يقطع كذا في السراج الوهاج \* ولا قطع على من سرق من الغنائم ولا على من سرق من بيت مال المسلمين حرا كان أو عبدا كذا في النهاية \* ولا يقطع في مال للسارق فيه شركة كذا في التبيين \* واذا قطع يد السارق ورد المتاع على صاحبه ثم سرقه مرة أخرى لم يقطع عندنا استحسانا كذا في المبسوط \* وكذا لو سرقه منه سارق آخر لم يكن له ولا لب المالك أن يقطع السارق الا في محيط السرخسي \* الاصل أنه اذا لم يتبدل العين وكان بحاله لا يقض ثانيا عندنا وان تبدلت عينه قطع كذا في قطننا فصار غزلا أو كان غزلا فصار ثوبا فانه يقطع بالاجماع كذا في شرح الطحاوي \* ولو سرق مائة فقطعت يده فيها وردت الى مالكها ثم سرق ثانيا لم يقطع وان سرقه مائة أخرى تقطع رجله سواء كانتا من شخصين أو من شخصين كذا في الغنيمة \* اذا سرق ذهباً أو فضة فقطع فيها ورد العين على صاحبها فعمل المسروق منه آنية أو كات آنية فضر بها دراهم ثم عاد فسرقة فها لا يقض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يقطع كذا في شرح الطحاوي \* في كساية البيهقي سرق ثوبا فخطه ثم رده فنقض فسرق المنقوض لا يقطع كذا في نهج الخائني \* ولو سرق بقره فقطع فيها ردها على المالك فولدت في يد المالك ولدان ثم سرق الولد قطع ولو قطع في عين وردا عين على المالك وباعه المالك من انسان ثم اشتراه فعاد

السارق

بعضه بحق المدي وجب ان يصاحبه يجعل انصباؤهم في ناحية ويجعل لهذا المنس صريحا في ذلك الجانب

دار له رجل في فيه ثيابات فباع بعض الثيابات ثم فقهه أراد ان يبيع المشتري عن الدخول من باب الدار قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الصلي رحمه الله تعالى في السراج الوهاج ان يبيع الثيابات ثم فقهه يورث الدار من مرافقها وكذا لو قال براقها من حقوقها لان

منزل محدود وحقوقه وصاحب المنزل يمنع عن الدخول وبأمره يفتح الباب إلى السكة قال الشيخ الإمام هذا أن بين صاحب المنزل طريقاً معلوماً لم يكن له أن يمنع عن الدخول وإن لم يكن كان له أن يمنع ويفتح المشتري لبيته الذي اشتراه باباً إلى السكة وليس له أن يفسخ البيع وقوله بحقوقه ينصرف إلى حقوق هذا البيت في السكة \* رجل وضع رأس خشبية على حائط جاره أو حفز سرداباً تحت دار جاره ثم إن جاره باع تلك الدار وطلب المشتري رفع الخشب والسرداب قال بعض (٢٠١) العلماء للمشتري أن يفعل ما كان لبايعه أن يفعل الآن بشرط في البيع تركه

فليس للمشتري أن يغير شيئاً من ذلك \* رجل باع داراً ولا نحو فيها مسيل ماء فرضى صاحب المسيل ببيع الدار قالوا إن كان له رقبعة المسيل كان لصاحب المسيل حصته من الثمن وإن كان له حق جرى الماء فقط فلا قسط لصاحب المسيل من الثمن وبطل حقه إذا رضى بالبيع كمن أوصى بسكنى داره لرجل فبيعت الدار ورضى الموصى له بالبيع بطلت وصيته ولو لم يبيع الدار ولكن قال صاحب المسيل أبطلت حق في المسيل بطل حقه إن كان له حق جرى الماء فقط وإن كان له الرقبعة لا يبطل حقه لأن قوله أبطلت حق لا يزيل ملكه \* حائط مشترك بين رجلين ولا حدهما في بيته ثلاث طاقات من اللبن ورأس الطاقات على هذا الحائط المشترك فباع صاحب الطاقات داره من رجل ثم أراد المشتري أن يرفع الطاقات ويضع مكانها سطحاً من الخشب قال أبو القاسم إن كان ثقل الثاني مثل الأول أو أقل وضرره كذلك ليس للجار أن يمنع وإن كان ثقل الثاني أكثر من الأول كان له أن يمنع إلا أن يضع الجار على الحائط مثل ما وضع هو فيستويان في الحل \* زقيقة غير نافذة لا قوام ففتح حائلهم باباً

السارق وصرقه نال ما يذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في الكتب وقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيها فالعراقيون من مشايخنا يقولون لا يقطع ومشايخ ما وراء النهر يقولون يقطع كذا في الظهيرية \* وكذا إذا باعه من السارق ثم اشتراه منه هكذا في النهر الفائق \* أقرز كاه ماله ليؤدي إلى الفقراء فسرقتها غنى أو فقير قطع لبقائه على ملكه هو المختار كذا في الغيبة \* ولا يقطع السارق من مال الحربي المستامن عندنا استخسانا \* رجل من أهل العدل أغار في عسكر أهل البني ليلا فسرق من رجل منهم مالا فجاء به إلى الإمام العدل قال لا نقطعه لأن أهل العدل أن يأخذوا مال أهل البني على أي وجه يقدر ون على ذلك وبعسكوه إلى أن يتوبوا أو يموتوا فبرء على ورتهم فتمكنت الشبهة في أخذهم بهذا الطريق وكذلك لو أغار رجل من أهل البني في عسكر أهل العدل لم يقطع أيضاً لأن أهل البني يستحلون أموال أهل العدل وتأويلهم وإن كان فاسداً فإذا انضم إليه المنفعة كان بمنزلة تأويل صحيح ولو أن رجلاً من أهل دار العدل سرق مالا من آخر وهو بمنزلة يشهد عليه بالكفر ويستحل ماله ودمه قطعت لأن التأويل ههنا تجرد عن المنفعة ولا معتبر بالتأويل بدون المنفعة ولهذا لا يسقط الضمان به فكذلك القطع وهذا لأنه تحت حكم أهل العدل فيتمكن إمام أهل العدل من استيفاء القطع عنه بخلاف الذي هو في عسكر أهل البني فإن يد الإمام العدل لا تصل إليه كذا في المبسوط

(الفصل الثاني في الحرز والاختصاص) الحرز على ضربين (حرز لعن فيه) كالبيوت والدور ويسمى هذا حرزاً بالمكان وكذلك القساطيط والخوانيت والحليم كل هذه الأشياء تكون حرزاً وإن لم يكن فيها حافظ سواء سرق من ذلك وهو مفتوح الباب أو لا باب له لأن البناء يقصده الأحرار لأنه لا يجب القطع إلا بالأخراج بخلاف الحرز بالحفاظ حيث يجب القطع فيه بمجرد الاختصاص (وحرز بالحفاظ) كمن جلس في الطريق أو في الصحراء أو في المسجد وعنده متاعه فهو محرز به هذا إذا كان الحافظ قريباً منه وأما إذا بعد ليس بحافظ وحد القرب أن يكون بحيث يراه ويحفظه ولا فرق بين أن يكون الحافظ مستيقظاً أو نائماً والمتاع تحته أو عنده هو الصحيح كذا في السراج الوهاج \* لو جمع متاعه في صحراء ولم ينم على متاعه وانما نام عنده فسرق منه يقطع إذا نام حيث يراه ويحفظه كذا في محيط السرخسي \* قال مشايخنا رحمه الله تعالى كل شيء ممتنع بحرزمه كما إذا سرق الدابة من الأصطبل أو الشاة من الخظيرة فإنه يقطع وإذا سرق الدراهم أو الحلوى من هذه المواضع لا يقطع في الكرخي ما كان حرزاً النوع فهو حرز لكل نوع حتى جعلوا شريحة البقال وقواصر التمر حرزاً للدراهم والدنانير واللؤلؤ قال وهو الصحيح كذا في السراج الوهاج \* قال شمس الأئمة هذا هو المذهب عندنا كذا في الظهيرية \* وفي الحرز بالمكان لا يعتبر الأحرار بالحفاظ هو الصحيح كذا في الهداية \* إذا سرق من الحمام ليس لا قطع وبالنهار لا وأما اعتاده الناس من دخول الحمام بعض الليل فهو كالنهار كذا في الاختيار شرح المختار \* وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إن سرق ثوباً من تحت رجل في الحمام يقطع ولو سرق من المسجد متاعاً وصاحبه عنده وعندهم لا يقطع وهو ظاهر المذهب وعليه

(٢٦ - (الفتاوى) - ثاني)

من داره في سكة أخرى في هذه السكة باذن أهلها ورضاهم ثم اشترى رجل آخر داراً في تلك الزقيسة وأراد أن يمنع الجار الذي أحدث باباً في هذه الزقيسة عن فتح ذلك الباب قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى للمشتري أن يمنع الجار عن المرور في هذه الزقيسة وأيسر له أن يأمر برفع الباب \* دار بين رجلين باع أحدهما نصفها ثانياً من بيت معين من هذه الدار لرجل قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز البيع لأن شركته يضر بذلك عند القسمة وكذلك



كان بين الورثة دار مشقة على بيوت قباج أحدهم بيتان تلك الدار لا يجوز ولو كان بين رجلين حشرة أو عشرة أبواب هر وبقيل  
 أحدهما من ثوب معين نصفاً شاعس رجل جاز البيع وهذا لا يشبه الدار ولو كان بينهما أرض ونخل قباج أحدهما نصف حشرة بينهما  
 لا يجوز \* امرأة لها حجرتان ومستراح إحدى الحجرتين في الحجرة الأخرى ومقع المستراح ورأسه من الحجرة الثانية قباعت الحجرة التي فيها  
 المستراح وليس رأس المستراح فيها ثم باعت (٢٠٢) بعد ذلك الحجرة الأخرى التي رأس المستراح فيها وقد كتبت لكل واحد منهما ماصكا

قال أبو بكر البجلي رحمه الله تعالى  
 ان كانت كتبت في الصلح الاول  
 أنه اشتراها بسفلها وصلوها ولم  
 تكتب فيه دون المستراح الذي  
 رأسه في الحجرة الأخرى فالمستراح  
 في هذه الحجرة مشتركة على حله  
 وان كان المكتوب في الصلح الاول  
 دون المستراح الذي رأسه في الحجرة  
 الأخرى فله تملك الحجرة الاولى أن  
 يرفع المستراح عن حجرته أو يسد  
 مقعته والمشتري الثاني بالخيار ان  
 شاء أخذ حجرته بمحضها من الثمن  
 وان شاء ترك وان كانت البائعة  
 شرطت له بالمستراح في البيع \*  
 وجعل ما عدا ثلثي كرمه من رجل  
 أن لا يترك ورثته الطريق في الثلث  
 الباقي وكتب في الصلح وشرقه  
 التي هو له قل الشيخ إمام أبو  
 بكر البجلي ان اتفق المبيعان  
 على أنهما شرطتا في البيع أن  
 لا يكون له طريق في هذا الثلث  
 كان كذلك راء كرم مائع  
 الطريق كان القول قول المشتري  
 وله أن يعرفه \* رجل اشترى  
 حجرة سطحها مع سطح حرة يستويان  
 فأخذ المشتري حرة حتى اتخذ لها  
 بينه وبين الجرد وليس له ذلك  
 لان الاسن لا يجبر على المساق  
 ملكه ولو أراد أن يبيع حرة من  
 صعود السطح حتى يحد حرة قالوا  
 ان كان في حرة يتبع حرة دار  
 الجار لكان له أن يبيع حرة لا يقع  
 حرة في حرة لكن يبيع عاينهم اذ

الفتوى كذا في الكافي \* ما كان محرزاً بالابنية فاذن له في دخوله فسرق هذا المأذون في الدخول  
 شيئاً لم يقطع ولم يكن حرزاً في حقه وان كان ثمة حافظ أو كان صاحب المنزل نائماً عليه وما كان من هذه  
 الابنية يدخل بلا اذن متى شاء ولا يمنع فهذا والغناء في البرية واحد يصير محرزاً بحفاظ وذلك  
 كما سجدوا الطريق كذا في الايضاح \* ان شق الحبل فسرق منه أو أدخل يده في صندوق فآخذ المال  
 قطع كذا في التبيين \* ولو سرق الابل من الطريق مع جملها لا يقطع سواء كان صاحبها عليها أو لالان  
 هذا مال طاهر غير محرز وكذا لو سرق الجوالق بعينه لم يقطع ولو شق الجوالق فآخذ ما فيها ان كان  
 صاحبها له قطع والافلان كانت الجوالق موضوعة على الأرض فسرق الجوالق مع المتاع ان  
 كان صاحبها له يقطع بحيث يكون حفضه قطع سواء كان نائماً أو يقظان كذا في السراج الوهاج  
 \* اذا سرق من القطار بعير لا يقطع ويستوى أن يكون معه سائق أو قائد يسوقه أو يقوده  
 أو لم يكن فلم يجعل القطار محرزاً بالسائق والقائد وان كانا حافظين له لان المال انما يصير محرزاً  
 بالحفاظ اذا كان قصده الحفظ وما اذا كان قصده شيئاً آخر والحفاظ يحصل بطريق التسعة فلا  
 حتى لو كان مع نظار من يتبعه للحفظ يقطع كذا في الذخيرة \* ولو أخذ السارق في الحرز قبل أن  
 يخرج وقدر حله أو لم يحمله فلا قطع عليه ولو روى الى صاحب له خارج الحرز فآخذ ان روى اليه فلا قطع  
 على واحد منهما ولو روى اول صاحبه من وراء الجدار ولم يخرج هو به قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى  
 لا قطع على واحد منهما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقطع الداخل ولا يقطع الخارج اذا  
 كان الخارج لم يدخل يده الى الحرز ولو كان الخارج أدخل يده في الحرز فآخذها من الداخل فلا  
 قطع على واحد منهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أقطعهما كذا  
 في تساوي السرقة \* ولو وضع المال عند البقي ثم خرج وأخذته لم يذكره محمد رحمه الله  
 تعالى والجميع أنه لا يقطع ولو كان في الدار نهر حرمي المتاع في النهر ثم خرج وأخذته ان خرج  
 بقوة الماء لا يقطع وان خرج بتعريكه الماء قطع ذكره الامام الترمذي ولكن ذكر في المبسوط  
 في اخراج الماء قوة جريه الاصح أنه يلزمه اقطع كذا في النهاية \* وان ألقاه في الطريق ثم خرج  
 حذره فآخذته لا يقطع عليه وان خرج رآه اذا حمله على حمار وساقه فآخذته يقطع بذلك كذا في السراج  
 الوهاج \* من سرق مرقعة فلم يخرجها من الدار لم يقطع رها اذا كانت صغيرة بحيث لا يستغنى  
 عمل البيوت عن الانتفاع ببعض الدار وكانت كبيرة وفيها مقاصد يرى حجر ومنازل وفي كل  
 مقصورة سكان ويستغنى أهل المنزل عن الانتفاع ببعض الدار وانما ينفعون به انتفاع السكة  
 فسرق رجل من مقصورة وأخرجها من الدار قطع ولو سرق بعض أهل المقصير من مقصورة  
 نياً يقطع كذا في الكافي \* ولو قب البيت ثم خرج ولم يأخذ شيئاً ثم جاء في ليلة أخرى فدخل وأخذ  
 شيئاً كان صاحب البيت قد علم بالقب ولم يسده أو كل انقب طاهر ابراه الطارقون ونبي  
 كذلك ولا قطع عليه ولا يقطع كذا في سراج الوهاج \* سارق دخل مع حمار منقلا ففهم الثياب

وعلق على سطح لا يجمع من الصعود لانه لا يتصرف هو يتصرف وحلها  
 الاخر \* رجل له في حرة مزرعة مصادرة مصادرة على عورات الجار قالوا برفع الجار الى القاض  
 واختار فيه أن يجبرهم وقتل حرة في حرة مرة أو مرتين حتى يستروا أنفسهم مراعاة للمعقنين جميعاً لم يفعل ذلك برفع الجار الى  
 القاضى انما يقتل حرة في حرة مرة أو مرتين حتى يستروا أنفسهم مراعاة للمعقنين جميعاً لم يفعل ذلك برفع الجار الى

ياخذ الجار بغير منقح البائع فليكن المشتري يقوم مقام البائع فيما كان البائع وكان البائع ذلك في بيت المشتري وكذا لو مات صاحب الضيقة كان كذا لونه أن ياخذ الجار بأوله الضرر وتقرير الضيقة عن الاغصان \* رجل استأذن جاره في وضع جذوعه على حائط الجار أو في حفر سرداب تحت داره فاذن له بذلك ففعل ثم إن الجار باع داره وطلب المشتري رفع الجذوع والسرداب كان له ذلك الا اذا شرط في البيع ترك ذلك فينتدلا يكون للمشتري أن يطلب ذلك (٢٠٣) \* رجل له داران في سكة غير نافذة أسكن كل واحدة

منهما رجلا فبني أحدا السالكين سبابا طار وضع خشبة على حائط الدار التي هو فيها وعلى حائط الدار التي يسكنها السالك الآخر وجعل باب السبابا إلى الدار التي هو فيها لا غير ورب الدار يعلم ذلك ثم إن الباني طلب من رب الدار أن يبيع منه هذه الدار التي هو فيها فباعه بحقوقها وموافقها ثم طلب السالك الثاني من البائع أن يبيع منه الدار التي هو فيها كذلك فباع ثم اختصم المشتريان فأراد المشتري الثاني أن يرفع خشب السبابا عن حائطه كان له ذلك لأن الباني وإن بنى السبابا بآذن صاحب الدار لم يصر ذلك من حقوق الدار فلا يستحق بالبيع \* رجل أحدث بناء أو غرفة على سكة غير نافذة ورضي بها أهل السكة فجاء رجل من غير أهل السكة واشترى دارا من هذه السكة كان للمشتري أن يامر صاحب العرفة برفع الغرفة \* رجل اشترى أرضا بمجاورها ثم اشترى منها واد أن يجري الماء في ذلك يجري إلى أرضه أن أراد أن يجري فيه الماء من نهر قرية أخرى لا يجوز في نولهم وإن أراد أن يجري من نهر هذه القرية اختلما فيه قال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى له ذلك واختار أنه ليس له ذلك وهو قول العامة لأن

وجلهما ثم خرج من المنزل وذهب إلى منزله فخرج الجار بعد ذلك وجاء إلى منزله لم يقطع وكذا لو علق على طائر شيئا وترك في المنزل فطار إلى منزله بعد ذلك فأنخذ منه كذا في القناري السراجية \* ولو سرق مالا من حوز فدخل آخر الحوز ورجل السارق والمال معه قطع المحمول خاصة ولو أخرج نصابا من حوز فدخل ففصل بينهما المالك فأصلح النقب أو أغلق الباب فلا تخرج الثاني سرقة أخرى ولا يجب القطع إذا كان المخرج في كل دفعة دون النصاب وإن لم يفتل ذلك قطع كذا في السراج الوهاج \* ولو سرق من السطح ما يساوي نصابا يقطع \* رجل نقب حائطه بغير إذن المالك ثم غاب فدخل سارق البيت وسرق شيئا لمختار أنه لا يضمن النقيب ما سرقه السارق كذا في الخلاصة ولو سرق ثوبا بسيط في السكة لا يقطع وكذا لو سرق ثوبا بسيط على خص إلى السكة وإن بسط على الحائط إلى الدار أو على الخوص إلى السطح قطع كذا في الظهيرية \* وإن نقب البيت وأدخل يده فيه فأخذ شيئا لم يقطع وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ومن أصحابنا من قال في هذه المسألة هذا المحمول على البيت الكبير الذي يمكن الدخول فيه من النقب أما إذا كان صغيرا لا يمكن دخوله من النقب ودخل يده فيه وأخذ المال قطع أجماعا وإن أدخل يده في صندوق الصير في أوتى كم غيره فأخذ المال قطع كذا في السراج الوهاج \* جماعة تزولوا حائنا أو يتناقص سرق بعضهم من بعض متاعا وصاحب المتاع يحفظه أو هو تحت رأسه لم يقطع كذا في السراجية \* وإذا طر صرة خارجة من الكم وأخذ الدراهم لم يقطع وإن أدخل يده في الكم فطرها قطع ولو حل الرباط يقطع في الوجه الأول وفي الوجه الثاني لا يقطع كذا في الكافي \* في المنتقى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال في الفشاش وهو الذي يمسح لعاق البيت ما يتخذه إذا فاش نهارا وليس في البيت ولا في الدار أحد وأخذ المتاع لا يقطع وإن كان فيها أحد من أهائها فأخذ المتاع وهو لا يعلم قطع وكذلك إذا فاش بابا في السوق لم يقطع والقصاص لا يقطع وهو الذي يعطى الدراهم لينظر إليها يأخذ منها وصاحبها لا يعلم \* في الخاوي إذا كان باب الدار مردودا غير معلق فدخلها السارق خفية وأخذ المتاع خفية قطع ولو كان باب الدار مفتوحا فدخل نهارا وسرق لا يقطع ولو دخل ليلا من باب الدار وكان الباب مفتوحا مردودا بعدما صلى الناس العتمة وسرق خفية أو كاهرة ومعه سلاح أو لا وصاحب الدار يعلم به أو لا قطع ولو دخل اللص دارا نساء ما بين العشاء والعتمة والناس يذهبون ويحيون فهو بمنزلة النهار إذا كان صاحب الدار يعلم بدخول اللص والاص لا يعلم أن فيها صاحب الدار أو يعلم به اللص وصاحب الدار لا يعلم قطع ولو علم لا يقطع ولو لم يعلم لا يقطع ولو كان نساء فليقطع حتى سرق متاعه تصع ولو كاهرة نهارا فنصف بيته سرق أو نخل متاعه مغالاة لا يقطع والقياس أن لا يقطع في المصلين سكنا استخسا في فصل الأول وتناوب جوب القطع كذا في المحيط \* ولو أخرج شاة من الحرر فتبعها أخرى ولم تكن الأولى نصابا لا قطع عليه كذا في السراج الوهاج \* وإذا سرق شاة أو بقرة أو فرسا من أدرع لا يقطع هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل قال شيخ الإسلام الأنا يكون عليها راع يحفظها وفي البهائي أنه لا قطع في الواشي في المرعى وإن كان معها الراعي لأن الراعي ينصب لأجل

هذا يزاد مقدار سرب هذه الارض فلا يجوز \* إذا طلب المشتري من البائع أن يكتب له صكلا لشرائه وأبى البائع ذلك لم يجب برعيه لأنه يس عليه أن يكتب مال نفسه وكأه كذب لمشتري به مال نفسه صكلا وطلب من البائع أن يخرج إلى الشهود وليشهدهم لا يجبر البائع على أن يخرج وإن جاء المشتري بشهود إلى البائع فطلب منه أن يشهدهم فامتنع البائع عن ذلك دون المشتري رفع الأمر إلى القاضي فإن قرر البائع عند القاضي بالبيع كتب القاضي له مجرلا ويشهد اليهود على ذلك وإن طلب المشتري من البائع الصك القديم ولم يعطه لا يجبر



عليه فان احتاط المشتري بكتبة من ذلك البائع لنفسه مكافئ ذلك ويثبت فيه أسامي اليهود الذين تروا الخطر عليهم في ذلك المصنف حتى لو جاءه البائع الاول يوما ويوم بعد البيع أو جاءه وارثه وأراد أن يأخذ المبيع من يدي المشتري يعرف المشتري أنه يهودي فيستشهدهم ويدفع الخصومة فان كان يهودا الصك القديم اثنين أو ثلاثة يكتب شهادتهم ويأمرهم بالاشهاد على شهادتهم فان الاشهاد على الشهادة من غير عنبر بالشهود جائز فان أبي البائع أن يعرض (٢٠٤) الصك القديم للمشتري من ذلك الصكاهل يحجب البائع على ذلك اختلافه

قال الفقيه أبو جعفر في مثل هذا انه يجبر عليه \* حتى أن رجلا اشترى ضيعة ثم غصبها البائع وبعدها البيع وكان صك البيع وديعة عند رجل أو دعه رجل غير المشتري فباع المشتري إلى شهود البيع وطالب منهم الشهادة على البيع فقلوا لا نشهد حتى نرى خطوطنا وجه المشتري إلى الذي في يده الصك وطلب منه الصك فابى المودع أن يدفع اليه وقال أودعني غيرك فلا أدفع اليك فقهر المشتري ورجع إلى أئمة زمانه فختلفوا في ذلك قال بعضهم يجبر المودع على دفع الصك إليه صيانة لحق المشتري وقال بعضهم لا يجبر المودع لانه أودعه غيره وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يوم المودع أن يعرض لصك على اليهود حتى يروا خطوطهم ولا يدفع إلى المشتري فانخذ العلماء بقوله لان فيه صيانة حق المشتري من غير أن يتضرر به غيره فكذلك المشتري إذا طلب من البائع أن يعرض الصك القديم ليكتب من ذلك صكاً \* وههنا مسألة أخرى الشاهد إذا امتنع عن أداء الشهادة هل يسعه ذلك قولوا ان كان صاحب الحق يجد سواء شاهدين يقبل القصدي شهادتهما لا بأس لشاهد أن يتنعم

الرجل لا لاجل الحفظ فلا تصير محررة بالراعي فان كان معها سوى الراعي من يحفظها يجب القطع وعليه الفتوى وان كانت الغنم تأوى إلى بيت بالليل قد بنى لها عليه باب مغلق فكسره ودخل فسرق منه شاة قطع وفي البقال وقيل لا يعتبر الغلق اذا كان الباب مريودا الا أن يكون منفردا في الصراء كذا في الذخيرة \* ياوى بالليل إلى حائط قد بنى لها عليه باب وهناك من يحفظها وكسر الباب ليلا وسرق بقرة فقادها أو ساقها أو ركبا حتى أخرجهما قطع \* اتخذ حظيرة من حجر أو شوك وجمع فيها الاغنام وهو نائم عندها يقطع سارقها قال محمد رحمه الله تعالى اذا جمع الغنم في حظيرة أو في غير حظيرة وعليها حافظ أو ليس عليها حافظ بعد أن جمعها في موضع قطع سارقها كذا في الحاوي \* وعامة المشايخ رحمهم الله تعالى على أنه اذا جمعها في مكان أعيد لحفظها فسرق رجل منها فعليه القطع سواء كان معها حافظ أو لم يكن كذا في المحيط \* وهو الصحيح هكذا في الذخيرة \* من سرق من أبويه وان عليا أو ولده وان سمل أو ذي رحم محرم منه كالاخ والاخت والعم والخال والعمة والخاله لا يقطع ولو سرق من بيت ذي الرحم المحرم متاع غيره لا يقطع ولو سرق مال ذي الرحم المحرم من بيت غيره يقطع كذا في فتح القدير \* ولو سرق من أمه أو اخته رضاعا يقطع كذا في الكافي \* واذا سرق أحد الزوجين من الآخر لم يقطع وكذلك اذا سرق أحد الزوجين من حوز خاص للآخر لا يسكنان فيه كذا في غاية البيان \* ولو سرق المرأة من زوجها وسرق هو منها ثم طلقها ولم يدخل بها قبلت بغير عدة لا يقطع واحد منهما ولو سرق من امرأته المبتوتة أو المختلعة ان كانت في العدة لم يقطع سواء كان طائفة أو طلقين أو ثلاثا وكذا اذا سرقته من بيت زوجها وهي في العدة فلا قطع عليها كذا في السراج الوهاج \* ولو أباها بعد السرقة وانقضت عدتها ثم رفع الامر إلى القاضي لا يقطع كذا في الشيبين \* اذا سرق من أجنبية أو سرقته من أجنبي ثم تزوجها قبل المرافعة إلى الامام ثم تراجع الامر إلى الامام وأقر السارق فالقاضي لا يقطع كذا في الذخيرة \* وان تزوجها بعد القضاء لم يقطع عند أئمة حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في السراج الوهاج \* اذا سرق من امرأة قد حرمت عليه بتقريب أمها أو بنتها يقطع كذا في المحيط \* ولو سرق من بيت الاصهار أو الاختان لم يقطع عند أئمة حنيفة رحمه الله تعالى وعندهم ما يقطع والخلاف فيما اذا كان البيت للختن أما اذا كان للبنت فلا يقطع اتفاقا وكذا في مسألة لصهر اذا كان البيت للزوجة لا يقطع اجماعا كذا في الجوهرة السيرة \* الخنزير وجم كل ذي رحم محرم منه كزوج البنت والاخت وكل ذي محرم من الختن \* والصهر من حرم عليه بالصاهرة كأم المرأة وبنتها وكأمه الاب وكل ذي رحم محرم من أولادها كذا في المحيط \* ولو سرق العبد من مولاه لا يقطع وكذلك لو سرق من أبي مولاه أو أمه أو ذوي رحم محرم منه أو من امرأة مولاه وكل ما لا يقطع المولى بالسرقة منه فعبدته بمنزلة كذا في محيط السرخسي \* ولا فرق بين أن يكون العبد مدبرا أو مكاتباً أو مأذونا أو أم ولد سرقته من مولاه كذا في السراج الوهاج \* وكذلك المولى اذا سرق من مال مكاتبه أو عبده المأذون ولا يقطع بالسرقة من العبد لانه بمنزلة المودع فيما في يده ويقطع السارق من المودع كذا في محيط السرخسي

ولا

من أد الشهادة وان كان لا يجد شاهدين يقبل القصدي شهادتهما لا يحل له أن يتنعم عن أداء الشهادة

وان كان المدعي يهودي أو مسيحي أو نصراني أو من غيرهم لا يشهدون في القضي شهادتهما لأن الشهادة هذا الشاهد عند القاضي تكون أسرع قبولاً من شهادة غيره لا يسعه أن يمنع عن أداء شهادته \* دارله سرق ومسيح من دار الجار فباع صاحب الدار داره مطلقاً ولم يقل بحقوقها ولا يبرأ منها ولا يمس قلبه وكثير هو من يدخل طريق واسيل إلى كاري في دار الجار في رواية لاسل وفي نوادر ابن ميمونة يدخل مسيل

المسا في البيع ولا يدخل المقر في سكة غير مائة \* وقال الحسن بن محبوب رحمه الله تعالى اذا باع رجل قليل أو كثير هولة فيها ولم يثن منها يدخل في البيع العبيد والجوارى وما كان فيهما من الحيوانات ولا يدخل الاحرار وقال زفر رحمه الله تعالى يدخل فيه الاحرار أيضا وفسد البيع ولو قال منها لا يدخل وفي رواية هشام لا يدخل شيء في ذلك \* رجل اشترى دارا ولم يقبل بحقوقها وليس لها طريق ذكر الناطق أن له الخيار ان شاء أخذ وان شاء ترك وقد مررت المسئلة قبل هذا (٢٠٥) فصل فيما يدخل في بيع الحمام والخنوت \* \*

رجل باع خاتونا وذكر الحقوق والمرافق أولم يذكر يدخل فيه ألواح الخنوت وان لم يذكر \* ولو باع الخنوت بمراقفه والخنوت ظلة كما تكون للعوانيت في الاسواق يدخل فيه الظلة وان لم يذكر المرافق لا تدخل ولا يدخل القفل في بيع الخنوت والدور والبيوت وان كان الباب مقفلا ذكر الحقوق والمرافق أولم يذكر ويدخل فيه مفتاح الغلق استحضانا \* ولو باع الحداد خاتوته يدخل كور الحداد في البيع وان لم يذكر المرافق وكور الصائغ لا يدخل وان ذكر المرافق لان كور الحداد مركب متصل وكور الصائغ لا يكون مركبا ولا متصلا بالبيع وزق الحداد الذي ينفع فيه لا يدخل وكذلك قدر القصار الذي يطبخ فيه الثوب لا يدخل في البيع لانه ليس بمركب متصل ولا من الحقوق أيضا لان حق الشيء ما يكون متصلا به ومقالة السواقين التي يقلى فيها السويق من الحديد أو من النحاس لا تدخل في البيع لانها ليست من جملة المبيع \* وقصاع الحمام لا تدخل في البيع وان ذكر المرافق لانها منفصلة عن الحمام

فصل فيما يدخل في مبيع الكرم والاراضي وما لا يدخل

\* ولا قطع على الضيف اذا سرق من أضافه كذا في الهداية \* ولا قطع على خادم القوم اذا سرق متاعهم ولا على أجير سرق من موضع اذن له في دخوله واذا آجر داره من رجل فسرق المأجور من المستأجر أو المستأجر من المؤجر وكل واحد منهما حافي منزله على حدة قطع السارق منه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما اذا سرق المؤجر من المستأجر فلا قطع وان سرق المستأجر من المؤجر قطع بالاجماع اذا كان في بيت مفرد كذا في السراج الوهاج

(الفصل الثالث في كيفية القطع وانباته) تقطع عين السارق من الرند وتحسم ومن الزيت وكلفة الجسم على السارق عندنا كذا في البحر الرائق \* فان سرق ثانيا قطع رجله اليسرى وان سرق ثالثا يقطع ويدخل في السجن حتى يتوب هذا استحسن ويعزر أيضا ذكره المشايخ رحمه الله تعالى كذا في الهداية \* وللإمام أن يقتله سياسة لسعيه في الارض بالفساد كذا في السراجية \* وان كان السارق أشل اليد اليسرى أو أقطع أو مقطوع الرجل اليمنى لم يقطع وكذا اذا كان شرجه اليمنى شلاء وكذلك ان كانت ابهامه اليسرى مقطوعة أو شلاء أو الاصبعان منها سوى الابهام وان كانت أصبع واحدة سوى الابهام مقطوعة أو شلاء قطع كذا في الهداية \* ولو كانت يده اليمنى شلاء أو ناقصة الاصابع يقطع في ظاهر الرواية كذا في التبيين \* واذا كان للسارق كفان في معصم واحد قال بعضهم تقطعان جميعه او قال بعضهم ان غيرت الاصلية وأمكن الاقتصار على قطعها لم تقطع الزائدة وان لم يمكن قطعها جميعا وهذا هو المختار فان كان يبطش باحدهما قطعت الباطشة كذا في الجوهرة النيرة \* وان كانت شرجه اليمنى مقطوعة الاصابع فان كان يستطيع القيام والمشي عليها قطعت يده وان كان لا يستطيع أن يمشي عليها لم تقطع كذا في المبسوط \* ومن وجب عليه القطع في السرقة فلم يقطع حتى قطع قاطع يمينه فان كان قبل الخصومة فعلى قاطعه القصاص في العمود والارش في الخطا وتقطع رجله اليسرى في السرقة وان كان بعد الخصومة قبل القضاء فكذا الجواب الا أنه لا تقطع رجله اليسرى وان كان بعد القضاء فلا ضمان على القاطع وناب قطعه عن السرقة حتى لا يجب الضمان على السارق فيما استهلك من مال السرقة كذا في شرح الطحاوي \* وان لم تقطع يده اليمنى ولكن قطعت يده اليسرى لا تقطع يده اليمنى بسبب السرقة كيلا يؤدي الى تغويت جنس منفعة البطش ولولم تقطع يده اليسرى ولكن قطعت رجله اليمنى سقط عنه القطع بسبب السرقة فان لم تقطع رجله اليمنى ولكن قطعت رجله اليسرى قطعت يده اليمنى كذا في المحيط \* اذا قال الخا كل الحداد قطع يمين هذا السارق في سرقة سرقها فقطع يساره عمدا فلا شيء عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولكن يؤدب كذا في فتح القدير \* والخلاف فيما اذا قطع يساره عمدا ولو قطعه خطأ لا يضمن اجبا عسواء أخطأ في الاجتهاد بان اجتهد وقال اليد مطلق في النص فقطع اليسرى أو في معرفة اليمين واليسار هو الصحيح كذا في المصنف \* ولو قال له اقطع يده هذا فقطع اليسار لا يضمن بالاتفاق ولو أن السارق أخرج يساره وقال هذه يميني فقطعها لا يضمن وان كان عالم بانها يساره لا اتفاق كذا في فتح القدير \* ولو قطع غير الجلاد يساره يضمن أيضا هو الصحيح هكذا في الهداية

\* رجل باع أرضه ازرع ولم يذكر الحقوق والمرافق لا يدخل الزرع في البيع من غير ذكر قال شيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى اذا صار الزرع متقوما فان لم يكن متقوما يدخل الزرع من غير ذكر قال وانما يعرف قيمته أن تقوم الارض مبذورة وغير مبذورة فان كانت قيمتها مبذورة أكثر من قيمتها غير مبذورة علم أنه صار متقوما وان كانت قيمتها مبذورة مثل قيمتها غير مبذورة علم أنه لم يصير متقوما فدخل في البيع من غير ذكر كذا في ظاهر الرواية وذكر محمد رحمه الله تعالى



في النواة واذا باع أرضا مهدورة بكل حق هو لها لا يدخل الزرع في البيع وذكر الفقهاء أبو القاسم رحمه الله تعالى أن الباع لا يضمن  
قيمة لا يدخل في البيع المطلق كما قال محمد رحمه الله تعالى في النواذر وكذا قال لو باع الأرض بهذا القاء البذر قبل النبات لا يدخل الزرع في  
البيع ولا يدخل الشرب والطريق في بيع الأرض مطلقا ويدخل في الأجرة والقسم والرهن والوقف \* رجل اشترى أرضا فيها أشجار  
ولم يذ كر شيئا دخل الأشجار المثمرة في البيع (٢٠٦) واختلاف في غير المثمرة والصحيح أنها تدخل \* ولو باع أرضا

\* وان حكم عليه بالقطع فقطع رجل يده اليمنى من غير ادن الامام فلا شيء عليه اسكن الامام يديه  
على ذلك كذا في المبسوط \* وان قطع الجلاد رجلا اليمنى ضمن الجلاد ديتها وضمن السارق  
السرقته وان قطع رجله اليسرى ضمن الجلاد ديتها وقطعت من السارق يده اليمنى وان قطع يده  
بعضا من اليمنى بالسرقته وضمن الجلاد للسارق يده اليسرى كذا في المحيط \* ولو قطع يده  
ورجله ضمن اليسرى والرجلين ولو كانت يمين السارق معدومة قطعت رجلاه اليسرى كذا في  
العناية \* واذا حكم عليه بالقطع بشهود في السرقة ثم انفلت أو لم يكن حكم عليه حتى انفلت  
فاخذ بعد زمان لم يقطع وان اتبعه الشرط فاخذوه من ساعته قطعت يده كذا في المبسوط \* ولو سرق  
من رسلين لم يقع بعبية أحدهما كذا في العناية \* رجل سرق من جوز جانبين فرفع  
الي قضى بلخ وله ان يقطعه فان غلب رجل على جوز جانب من أهل البغي من غير تقليد من جهة  
والي خراسان لم يكن لأحد بلخ أن يقيم وهو نطفير مالوسرق في خوارزم فرفع الي قاضي بخارى  
كذا في المحيط \* واذا ثبت السرقة في البرد الشديد والحر الشديد الذي يخوف عليه الموت ان  
قطع حبس حتى ينكشف الحر والبرد واذا كان لا يخوف عليه الموت ان قطع لم يؤخر وان حبس  
الدفن والحر والبرد فسات في السجن فضمن المروق دين في تركه كذا في المبسوط \* ولا يقطع  
السارق الا أن يحضر المروق معه فيطالب بالسرقه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أقطعه والصحيح  
صاهر الرواية كذا في زاد الفقهاء \* ولا فرق بين الشهادة والاقرار عندنا وكذا ان غاب عند القطع  
عندنا كذا في الهداية \* والمستودع والغاصب وصاحب الربا والمستعير والمستأجر والمصاب  
والمستضع والقاض على سوم الشراء المرفق وكل من له يد حافظة سوى المالك كالأب والوصي  
أن يقطعوا السراق منهم ويقطع بحصومة المالك في السرقة من هؤلاء لأن الرهن انما يقطع  
بخصومته حال قيام رهن بعد قضاء الدين كذا في الكافي \* ان قطع سارق بسرقة فسرق منه  
لم يكن له ولا لرب السرقة أن يتلوع السارق اشياء والاول ولاية الخصومة في الاسترداد في رواية  
وليسرق الثاقل قبل أن يقطع الاول أو بعد ما دوى الحد بشبهة يقطع بخصومة الاول كذا في الهداية  
\* بنوادر هشام قال سألت محمد رحمه الله تعالى عن رجل سرق من رجل ألف درهم ثم ان رجلا  
أجر له هذا المروق منه ففدوههم غصب ألف المروق من السارق قال ذرأ القطع عن  
سرو الاول كذا في المحيط \* من سرق سرقة ووردها على المالك قبل الارتجاع الى الحاكم لم يقطع  
هو ردها بعد سماع البيعة ويقصه بقص القصاص يقطع استحسانا ولو رده على ولده أو ذى  
رحمه ان لم يكن في عيال المروق منه يقطع وان كان في عياله لا يقطع وكذا لو رده على امرأته  
أو بنة أو ثبيرة مشاهرة أو مسنة أو دفع الى والده أو حده أو ولد له أو وجدته وليسوا في عياله  
لا يقطع ولو دفع الى عيال هو لا يقطع رده الى مكاتبه لا يقطع لانه عدو ولو سرق من مكاتب ورده  
الى سيده لا يقطع ولو سرق من عيال ورد الى من يعولهم لا يقطع كذا في الكافي \* اذا سرق على  
رجل ما قطع في سرقة فوهب له مال أو سألها اليه أو باعها منه لا يقطع كذا في دفع القصد

فيها أشجار صغار تحول في فصل  
الربيع وتباع فان كانت تقلع من  
أصلها تدخل في البيع وتكون  
للمشتري وان كانت تقلع من  
وجه الأرض لا تدخل في البيع  
من غير شرط \* رجل اشترى  
أرضاً فيها طيبة أرز عسرا أو  
نخلاف يقطع في كل ثلاث سنين أو  
ربا حن أو يقول ولم يذ كر في البيع  
ما فيها قال الشيخ الامام أبو بكر  
محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ما لا  
منها على وجه الأرض يكون بمنزلة  
التي لا تدخل في البيع من غير  
شرط ومكان من أصواتها في  
الأرض يدخل في البيع لا أصولها  
تكون للبعاء بمنزلة البعاء وكذا  
اذا كان فيه فصب أو حشيش أو  
حشيشا شامسا أو سوسا وحده  
لا يدخل في البيع من غير  
ذكر وما أصرت في الأرض يدخل  
واحتل في فوائده الحلال وال  
يعتبر في حصول الأجر ويحترق  
ثم لا تدخل في البيع بعد من ثمر  
\* ان كان في أرض موقوف  
فمعت الأرض لا يدخل في البيع من  
السوق \* وشتل في أرض  
لقص وشر الحنجر أو شجرة  
لا يدخل في البيع \* ولو سرق  
أرض كثر شجرها لم يضمن  
هاتفتها \* ان كان على صغار الأرض  
لا يدخل في البيع المعلق والاحتل  
فيها \* ان كان في أرض

والشيخ انه يدخل في البيع \* ما قوا ثم البذلح قال الشيخ الامام  
في بيع الموقوف من غير ذكر وقال الشيخ لاه لم يعرف بخوارزم راده ينبغي أن يكون على الاختلاف  
في بيع الموقوف من غير ذكر وقال الشيخ لاه لم يعرف بخوارزم راده ينبغي أن يكون على الاختلاف  
في بيع الموقوف من غير ذكر وقال الشيخ لاه لم يعرف بخوارزم راده ينبغي أن يكون على الاختلاف

وان كان فيها زرع قد سجدت أو لم تسجدت فبما كان قليل أو كثير هو له فيها أو منها أو من حقوقها لا يدخل فيه الزرع والشجر ولو اشترى أرضا فيها أشجار وعلمها بأشجار وقال في البيع بشمارها فكل البائع الثمار سقطت حصه الثمار من الثمن وهل يخير المشتري في أ- ذالباقي ذكر في البيوع أنه يخبر أن شاء أخذ الباقي بما بقي من الثمن وأن شاء تركه وذكر في بعض الكتب أنه لا يخبر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلا لو اشترى (٢٠٧) شاة بعشرة فولدت الشاة عدة البائع ولدا قيمته

خمسها فكل البائع قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يدرمه الشاة بخمسة دراهم ولا خيار له والصحيح أن في مسنة الثمار يخبر لأنه لما قال بشمارها صار الثمر مبيعاً مقصوداً فإذا أكل البائع ففرقت عليه الصفقة فيخبر \* ولو كان في الأرض زرع قباع الأرض بدون الزرع والزرع بدون الأرض حاز وكذا لو باع نصف الأرض بدون الزرع وان باع نصف الزرع من أجنبي بدون الأرض لا يجوز وكذا لو باع رب الأرض نصف الزرع من المزراع لا يجوز وان باع المزراع نصيبه من رب الأرض حار \* ولو باع أحدهما نصيبه من أجنبي لا يجوز \* رجل أمر غنمه ببيع أرض فيها أشجار وباع لو كيل الأرض بأشجارها فقال الموكل - أمرته ببيع الأشجار قال الشيخ الامم أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى القول قول الموكل والمشتري يأخذ الأرض بحصتها من الثمن إن شاء وكذا لو كان مكان الأشجار بناء \* رجل اشترى أرضاً بشرها وللشائع في القضاة التي يسقى منها الأرض ماء كثير ذكر في النوادر أنه يقتضى للمشتري من الماء بقدر ما يكفي هذه الأرض فيكون ذلك شراء مع الأرض \* رجل اشترى أرضاً

\* ولو غصبه منه رجل وضمن الغاصب سقط القطع كذا في العتائية \* ويعتبر أن تكون قيمته يوم السرقة عشرة دراهم وكذلك يوم القطع ولو كانت قيمته يوم السرقة عشرة دراهم وانقص بعد ذلك ان كان نقصان القيمة لنقصان العين يقطع وان كان نقصان القيمة لنقصان السعر لا يقطع في ظاهر الرواية كذا في المحيط \* إذا أقر العبد بسرقة عشرة دراهم ان كان ما ذوناً فانه يصح اقراره وتقطع يده والمال يرد الى المسرور منه ان كان قائماً وان كان هالكا لا ضمان عليه سواء صدقه مولاه أو كذبه كذا في السراج الوهاج \* وان كان محجوراً والمال قائم ان صدقه مولاه يقطع ويرد المال الى المسرور منه وان كذبه مولاه فقال الدراهم مالى فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى القطع والرد الى المسرور منه وان كان المال هالكا صح اقراره بالحد في قول أصحابنا جميعاً ولا ضمان عليه سواء صدقه مولاه أو كذبه وهذا اذا كان العبد كبيراً وقت اقراره أما اذا كان صغيراً فلا قطع عليه أصلاً لكنه اذا كان ما ذوناً يرد المال الى المسرور منه ان كان قائماً وان كان هالكا يضمن وان كان محجوراً فان صدقه المولى يرد المال الى المسرور منه ان كان قائماً أما اذا كان هالكا فلا ضمان عليه لا في الحال ولا بعد العتق كذا في عاية البيان \* ولو أقر العبد بسرقة ما دون عشرة لم يقطع ثم ينظر ان كان ما ذوناً صح اقراره ويرد المال الى المسرور منه وان كان هالكا يضمن صغيراً كالأوكبير وان كان محجوراً ان صدقه مولاه فكذلك وان كذبه فالمال للمولى ويضمن العبد بعد العتق ان كان كبيراً وقت اقراره وان كان صغيراً لا ضمان عليه كذا في السراج الوهاج \* اذا قطع السارق والعين قائمه في يده ردت على صاحبها باقائها على ملكه كذا في الهداية \* وان كانت هالكة لا يضمنها وكذا أيضاً اذا كانت مستهلكة في المشهور ولاه لا يجمع بين الضمان والقطع عندنا كذا في السراج الوهاج \* وهذا اذا كان بعد القطع وان كان الهلاك والاستهلاك قبل قطع يده ان قال المالك - أأضمنه لا يقطع عندنا وان قال أنا اختار انقطع يقطع ولا ضمان عندنا كذا في المحيط \* ولو قطعت يمين السارق ثم امتلكه غيره كان للمسرور منه ان يضمن المستهلك قيمته ولو ودعه السارق عند غيره فهو لك في يده لا يضمن المودع كذا في السراج الوهاج \* واذا ملك السارق المسرور من رجل يبيع أو هبة أو ما أشبه ذلك وكان ذلك قبل القطع وجده فتملكه باطل ويرد المسرور على المسرور منه ويرجع المشتري على السارق بالثمن الذي دفعه اليه وان كان هبته في يد المشتري أو في يد الموهوب له فلا ضمان على المشتري ولا على السارق هكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وان كان المشتري أو الموهوب له استهلكه فلم لك أن يضمنه ثم يرجع المشتري على السارق بالثمن الذي دفعه ولا يرجع عليه بالقيمة كذا في المحيط \* ولو غصب انسان من السارق فملك في يد الغاصب بعد القطع ولا ضمان للسارق ولا ضمان للمالك أيضاً كذا في الايضاح \* قال محمد رحمه الله تعالى في رجل سرق غير مرة فخذ حداً واحداً فهو لذلك كله لان الحدود الخاصة لله تعالى متى اجتمعت تدخلت اذا كان الجنس واحداً لان المقصود من إقامة الحد الزجر عن مباشرة سببه بخلاف ما لو أقر الحد مرة ثم سرق

الى جنبها أقذف ويرد الاقذف والأرض مسنة عليها الأشجار وجعل حدود الأرض في البيع الاقذف كانت اساة وما عليها من الأشجار للمشتري \* رجل باع أرضاً بشرها حازا لبيع وان لم يبين مقدار الشجر لان الشجر يقع للأرض وهذا كانت الأرض معلومة فيقاله التبعية لا تنبع الجوار \* ولو اشترى نخله في الأرض ولم يبين موضع الطريق وبس ثيابا يرقى معروف في ناحية معلومة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز أن يبيع مع ديرة حدته - صيرت من أي نواح شاء لانه لا يتفاوت - كان متعارفاً - لا يبيع \* رجل باع كروماً



بجري مائه وبكل حق هو له ويجري مائه في سكة عين افذة بينه وبين رجلين وعلى ضفة النهر اشجار فان كانت رقبته المجري ملكا للبائع كانت  
 الاشجار للمشتري لان رقبته المجري دخلت في البيع فتدخل الاشجار تبعاً لرقبته فان لم تكن رقبته المجري ملكا للبائع بل كان له حق مسيل  
 الماء فان الاشجار تكون للبائع هذا اذا كان الغارس هو البائع أو لم يكن الغارس معلوماً فان كان الغارس غير البائع كانت الاشجار للغارس  
 \* رجل اشترى كرمافها اشجار الغرصاد (٢٠٨) وشجر الورد وعلى شجر الغرصاد قوت وأوراق وعلى شجر الورد ورد وقال بكل  
 حق هو له لا يدخل الثوت وأوراق

الغرصاد في البيع وكذلك الورد  
 لانه بمنزلة الثمر \* رجل اشترى  
 شجرة بشرط أن يقطعها فكلموا  
 في جوارزه والصحيح أنه يجوز  
 والمشتري أن يقطعها من أصلها  
 وان اشترى الشجرة بشرط القطع  
 قال بعضهم ان بين موضع القطع  
 أو كان موضع القطع معلوماً عند  
 الناس جاز البيع والأقلا وقال  
 بعضهم يجوز البيع على كل حال  
 وهو الصحيح وله أن يقطعها من  
 وجه الأرض فاما عروقها في الأرض  
 لا يكون إلا بالشرط واد اجز البيع  
 هل يدخل في البيع متحتها من  
 الأرض ان اشترى بشرط ان يقطع  
 لا تدخل في اشترائها بشرط القطع  
 أو اشترائها مطلقاً قال أبو يوسف  
 رحمه الله تعالى تدخل شجرة  
 بعروقها ولا يدخل في البيع متحتها  
 من الأرض وقال محمد رحمه الله  
 تعالى يدخل من الأرض مقداره  
 ما تستقر عليه الشجرة ولا يدخل  
 مقداره طول العروق وأجمعوا على  
 أن في تقسيمه والاقرار شجرة  
 والوصية شجرة وهبة شجرة  
 يدخل من الأرض مقداره تستقر  
 عليه الشجرة ولا يدخل متسدر  
 متناهي اية العروق والاضراس  
 وفي الموضع الذي يدخل الأرض  
 ما يدخل مقداره عند الشجرة

ثانياً لا تيقن أن الزجر لم يحصل بالاول وأجمعوا على أنه لو حضر أرباب السرقات وحاصموا وأثبتوا  
 عليه السرقات لا يضمن لهم شيئاً من السرقات اذا هلكت الاموال في يده أو استهلكها وأما اذا حضر  
 واحد منهم أو اثنان وحاصم والباقيون غيب فقطع القاضي السارق بخصوصه الذي حضر ثم حضر  
 الباقيون فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن لهم شيئاً اذا هلكت الاموال عنده أو استهلكها  
 وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يضمن قيمة سرقات العائين ولا يضمن لمن كان حاضراً وقت  
 الخصومة قيمة سرقاته اجابا فان كانت السرقات قائمة ودها الامام على أربابها والقطع لا يمنع رد  
 السرقة كذا في المحيط \* واذا سرق النصب من واحد من ارباب النصب في بعض النصب فقطع  
 لا يضمن باقي النصب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما كذا في غاية البيان \* ولو أقر  
 بالسرقة والمسروق منه غائب فاجتهد الخ كمن قطع يده فيها لا يضمن للمسروق منه شيئاً وان حضر  
 فصدقه كذا في المبسوط

### (الباب الثالث فيما يحدث السارق في السرقة)

اذا سرق ثوباً فاشقه في الدار نصفين ثم أخرجهم فان كان لا يساوي عشرة دراهم لم يقطع  
 بالاتفاق بخلاف ما لو شقه بعد الانخراج فانتفعت قيمته من النصاب بذلك واذا شق في الحرة ثم  
 أخرجهم وهو يساوي عشرة فان كان هذا التعيب يمكن نقصاناً يسيراً فعليه القطع بالاتفاق  
 وأما اذا كان النقص فاحشاً فاختار رب الثوب أخذ الثوب وتضمن النقصان فعليه القطع  
 وان اختار أن يسلم قيمة الثوب وسلم له الثوب فلا قطع عليه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى  
 لا يقطع في لو جهين جميعاً كذا في المبسوط \* واختلفوا في الفرق بين العايش واليسير  
 والصحيح أن العايش ما يقوته به بعض العين وبعض المنفعة واليسير ما لا يقوته به شيء من المنفعة  
 بل تعيب به فقط كذا في البحر الرائق \* واذا كان الشق اتلافاً فله تضمين جميع القيمة من غير  
 خيار وذلك السارق الثوب ولا يقطع وحده الاتلاف أن يقصأ أكثر من نصف القيمة كذا في  
 التبيين \* ان سرق شاة فذبحها ثم أخرجها لم يقطع ولو سارت نصاباً بعد الذبح لكنه يضمن  
 قيمتها للمسروق منه كذا في فتح القدير \* وان سرق ذهباً أو فضة يجب فيه القطع فصنع دراهم  
 أو نير قمع فيه ويرد الدراهم والدنانير الى المسروق منه هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 وقد لا يسيل للمسروق منه عليها كذا في الهداية \* وعلى هذا الخلاف اذا اتخذ حلياً أو  
 آية كذا في التبيين \* ولو سرق حديداً أو نحاساً أو صفراً أو ما أشبه ذلك فجعله أو اثنى ان كان  
 بعد الصناعة يباع وزناً فعلى الاختلاف وان كان يباع عدداً يكون للسارق بالاجماع ولو سرق ثوباً  
 ففعله ونحوه يكون له بعد القطع ولا ضمان بالاجماع كذا في الغبائية \* ولكن لا يحل له ان ينتفع به  
 بوجه ما يضمن فيه بيده وبين الله تعالى كذا في نهرناشي \* اذا قطعت يد السارق وقطع الثوب  
 فبها ولم يخطئه \* رد على المسروق منه كذا في المبسوط \* من سرق ثوباً فاصبعه أحر فقطعت يده  
 ميتاً وحسنه ثوباً يضمن قيمة الثوب وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وجهما الله تعالى كذا

وقت هذا التصرف حتى ذرته الشجرة عندها كان صاحب الأرض أن يأمره بنحت الزيادة \*  
 وان اشترى شجرة لا ترشوا على شجرة اخرى بشرط أن لا يغيره وتركهها ذناً شمع حتى كبرت وصارت عظيمة كان  
 بائعها يأمره بحبها ويكون له ما يشاء من ثمرها حتى يثمر ثم يرد الباقي للمشتري بالثمر \* ولو اشترى شجرة من ثمرها  
 أو ثمرها وحدها لم يملكها حتى يثمر ثم يرد الباقي للمشتري بالثمر \* ولو اشترى شجرة من ثمرها

وقد ثبت من عرفها أشجاراً أن كانت الأشجار بحيث لو قطعها الشجرة التي بيعت تبيس بقطع الشجرة كان الكل للمشتري لأنها إذا كانت تبيس بقطع تلك الشجرة تكون ثابتة من عرفها والأفلا \* رجل اشترى شجرة ليقطعها فتأخر قطعها حتى جاء الصيف واشتد الحران كان قطعها لا يضر بالأرض ولا باصل الشجرة كان له أن يقطعها وإن كان القطع يضر بالأرض أو باصل الشجرة اختلفوا في ذلك قال بعضهم له أن يقطعها وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى بخير المشتري (٢٠٩) أن شاء تركها إلى وقت القطع وإن شاء لم

يتركها ولم يتركها لم يتركها يبيس البائع أن شاء رضى بالقطع وإن شاء يدفع إليه قيمتها فاقعة والمشايخ أخذوا بقوله وقال بعضهم الصحيح أنه يجوز أن يبيس المشتري بالقطع وإن شاء يفسخ البيع لأنه يجوز عن تسليم المبيع من غير ضرر فكان له أن يفسخ البيع كافي نظائرها قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يكون الجواب على التخصيص أن كان ذلك قبل القبض كان له أن يفسخ البيع لأن الحادث قبل القبض بحسب المقتضى للعقد وإن كان بعد القبض ليس له أن يفسخ كما قال بعض المشايخ \* مشجرة بين رجلين باع أحدهما نصيبه من رجل بغير إذن الشريك بدون أرضها قالوا إن كانت الأشجار بلغت أو أن القطع جزأ البيع وإن لم تبلغ أو أن قطعها لم يجز كالباع نصيبه من الزرع المشتري قبل الحصاد \* رجل له مشجرة جعل على بعض شجارها علامة فباع المشجرة إلا الأشجار التي عام العلامة فقطع المشتري الأشجار ودعى البائع على المشتري أنه قطع بعض الأشجار التي لم تدخل في البيع وأفسد أغصان بعضها وأنكر المشتري ذلك وقال لم أقطع شيئاً من شجارك ولم أكن متعمداً في أفساد الأغصان قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى القول قول المشتري

في الكافي \* ولو صبغه بعد القطع برده كذا في البحر الرائق \* وهكذا في الاختيار شرح المختار \* وإن صبغه السارق أو قطع ثم صبغه أسود يؤخذ منه عند أبي حنيفة ومحمد وجهان الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى هذا هو الأول سواء كذا في فتح القدير \* وفي نوادر ابن سماعة عن محمد بن جعفر رحمه الله تعالى إذا قطع السارق وقصد صبغ الثوب حتى لم يكن لصاحب الثوب أن يأخذ الثوب أو حاطه قيصاً أفتى للسارق أن يبيع الثوب ويأخذ من ثمنه ما زاد الصبغ فيه ويتصدق بالفضل وكذلك يبيع القميص ويأخذ منه قيمة خيوطه ويتصدق بالفضل وكذلك الحسنة يأخذ منها مقدار نفقته عليها كذا في المحيط \* فإن كان المسروق دراهم فسيبكها أو صاغها قلباً كان للمسروق منه أن يأخذها فإن كانت السرقة صفراً فجعله رقعة أو حديد فجعله درعاً لم يأخذها وكذلك كل شيء من العروض وغيرها إذا كان قد غيّر حاله فإن كان التغيير بالنقصان فالسارق منه أن يأخذها وإن كانت السرقة شاة فولدت أخذها جميعاً المسروق منه كذا في المبسوط \* ولو سرق حنطة قطعها تكون السارق بعد القطع ولو سرق سويقاً قطعته بسمين أو بعسل فهو مثل الاختلاف في الصبغ كذا في شرح الطحاوي \* إذا اجتمع في يده قطع في السرقة والقصاص بدئ بالقصاص ومن السرقة فإن قضى بالقصاص فعقابه صاحبه أو صاحبه قطعت يده في السرقة وإن لم يصالحه حتى مضى زمان وهما يتراضيان فبعضه على الصلح ثم صاحبه درأت القطع في السرقة لتقدم العهد وإن كان القصاص في الرجل اليسرى بدئ بالقصاص ثم حبس حتى يبرأ ثم تقطع يده في السرقة وكذلك إن كان القصاص في شجرة في رأسه كذا في المبسوط

#### (الباب الرابع في قطاع الطريق)

اعلم أن لقطاع الطريق الذين لهم أحكام مخصوصة شرائط (أحداها) أن يكون لهم شوكة ومنعه بحيث لم يمكن للمارة المعاومة معهم وقطعوا عليهم الطريق سواء كان بالسلاح أو بالعصا الكبير أو الجراً وغيرها (والثانية) أن يكون خارج الامصار بعيداً عنها وفي النباهة لا يكون بين القرينتين ولا بين المصرين ولا بين المدينتين ويكون بينهم وبين المأمر مسيرة ثلاثة أيام وليأبى هذا في طاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا كان بينهم وبين المأمر أقل من مسيرة سفر أو قطعوا الطريق في المصر لئلا يجري عليهم حكم قطاع الطريق وعليه الفتوى (والثالثة) أن يكون ذلك في دار الإسلام (والرابعة) أن يوجد جميع ما شرط في السرقة الصغرى ويشترط أن يكون القطاع كله لهم أو جانب في حق أحدهم بالأموال من أهل وجوب التطع (والخامسة) أن يظهرهم الاسم قبل التوبة وورد الأموال إلى أربابهم كذا في التتارخنية \* إذا خرج جماعة ممنعين أو واحد بقدر على الامتناع فقصدهوا قطع الطريق وخذوا قبل أن يأخذوا ولا يؤقتلوا نفساً حبسهم إلا ما حتى يتوبوا بعد ما عرروا وأن أخذوا ما لا معصوماً بأن يكون من مسلم أو ذمي والمأخوذ إذا قسم على جماعة أصاب كل واحد منهم عشرة دراهم فصاعداً أو ما يبلغ قيمته ذلك قطع الإمام أيديهم وأرجلهم من خلاف ولو قطعوا الطريق على المستأمنين لم يحدوا فقتلوا

(٢٧ - (المتاوى) - ثا)

في إنكاره قطع الأشجار التي لم تدخل في البيع وفي نهضان الأغصان ينظران قصان الشجران كما في الملاحة الاحتراز عن ذلك فلا ضمان عليه أيضاً ويكون مأذوناً بذلك دلالة \* شجرة أصلها واحد ولها فرعان فباع أحدهما فردين أو من موصى القطع وقطعها لا يضر الآخر \* رجل باع شجرة قد ندرت له يد يد يبرأ يبيع وعلى البايع أن يقطعها من من ساعته إذا أنقصه شجرة



لأنه ملكها من المشتري فكان عليه تسليمها ولو غتر كذا الوصي بخلة فبات الموصي وعليها البسر بغير الوارث على قطع البسر هو البيع  
 رجل طلب من رجل أن يبيع منه اشجارا في أرضه للعطب فانفق البائع والمشتري على رجال من أهل البصر يعرفون أنها كم تكون وقرا  
 من الحطب فانفقوا على أنها تكون خمسة وعشرين وقرا فاشترى المشتري بثمن معلوم وقطعها فكانت أكثر من خمسة وعشرين فاراد  
 البائع أن يمنع الزيادة ليس له ذلك لأن القدر (٢١٠) في الاشجار وصف بمنزلة النزع في المذروعات فيسلم الزيادة للمشتري \*

مشجرة بين قوم فباع أحدهم نصيبه مشاعا إن كانت الاشجار تناهت وبلغت أو انقطع حار والمشتري أن يقطع \* رجلان اشتريا نخلة وتواصيا على أن يكون لأحدهما النخلة وللآخر الرطب جاز ويقسم الثمن عليهما على قيمتهما \* وكذا لو اشترى أرضا فيها شجر على أن يكون لأحدهما الشجر وللآخر الأرض جز وأصاب الشجر أن يقع اشجر إن لم يكن في قلعها صرر طاهر ولا كان الكل بينهما لانه صاو بمنزلة شيتين لا يمكن نزع أحدهما الا بضر فيكون الكل بينهما كالقصر مع خاتم والسيف مع الخلية \* رجلان بينهما نخلة عابها ثم رز أرض فيبارع فباع أحدا شريكين نصيبه من الثمر ونحل ومن الأرض وزرع قدام طرفي رجه الله تعالى لا ذكر له في لاصل وينبغي أن يجوز لاشترى قدم مقدم المانع في جميع ذلك ولا يتضرر به الشريك \* رجل دفع أرضه لرجل معاينة نصف مدة معلومة على أن يغرس فيها فيكون العرس بينهما ساعرس ومضت المدة ثم عساه أحد الأرض أرضه مع نصيبه من العرس وان باع المشتري من آخره لا يجوز بيعه منهما معا معونة

ولم يأخذوا ما لاقوا ثم حدا حتى لو عفا الاولياء عنهم لم يلتفت الى عفوهم وان قتلوا أو أخذوا المال ان شاء الامام قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ثم قتلهم وصلبهم وان شاء قتلهم من غير قطع وان شاء صلبهم واذا أراد الصلب ففي ظاهر الرواية يصلب حيا ويبيع بطنه برح ليموت وعن الطحاوي رحمه الله تعالى لا يصلب حيا بل يقتل ثم يصلب والاول أصح وبه قال الكرخي والصحيح أنه يترك مصلوبا ثلاثة أيام ثم يخلى بينه وبين أهله لينزلوه ويدفنوه كذا في الكافي \* واذا قتل قاطع الطريق أو قطع فليس عليه ضمان المال كذا في المحيط \* وكذا لا يضمن ما قتل وما جرح كذا في التبيين \* ان باشر القتل واحد منهم أجرى الحد على الكل كذا في الاختيار وشرح المختار \* ان لم يقتل القاطع ولم يأخذ ما لاقه جرح اقتص منه بمافي القصاص وأخذ الارش بمافي الارش وذلك الى الاولياء كذا في الهداية \* وان أخذ بعد ما تاب وقد قتل عمدا فان شاء الاولياء قتلوه وان شاؤا عفووا عنه ويجب الممان اذا هلك في يده أو استهلكه كذا في الهداية \* ان أخذوا قبل التوبة وقد قتلوا وجرحوا عمدوا ولكن ما أخذوه من الامر شيء نأفه ولا يصيب كل واحد منهم نصاب فالامر في القصاص بين النفس وغيرها الى الاولياء ان شاؤا استوفوا وان شاؤا عفووا كذا في النهاية \* واذا أخذ المال ولم يصنع شيئا غيره فان جاءه تابا قبل أن يؤخذ فعليه أن يرد ما أخذ وضمانه ان هلك كذا في السراجية \* واذا قطع الطريق وأخذ المال ثم ترك ذلك وأقام في أهله زمان لم يبق الامام عليه الحد استحسانا كذا في المبسوط \* وان كان من القطاع صبي أو مجنون وذو رحم محرم من المقتول عليه سمعا الحد عن الباقي كذا في الكافي \* وكذا اذا كان فيهم آخرس هكذا في المحيط \* واذا قطعوا الطريق على قافلة عظيمة فيها مسلمون ومستأمنون أقيم عليهم الحد الا أن يكون بقتل أو أخذ المال وقع على أهل الحرب خاصة فيمنع الحد لا يجب الحد كلهم لم يكن معهم غيرهم كذا في النهاية \* واذا قطع بعض القافلة الطريق على البعض لم يجب الحد هكذا في الهداية \* روى ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى في قوم قطعوا الطريق وقتلوا ولوا وذهبوا هل يتبعونهم قال ن كان فيهم ولي القتل من تبعهم سلمهم أن يتبعوهم وما لافلا وان أخذوا متاعا لرجل وسلمهم أن يتبعوهم وان لم يتبعهم صاحب المتاع وان كان المتاع مستهلكا ليس لهم ان يتبعوهم لانه صار ديناء عليهم كذا في المحيط \* وبه كان فيهم تبده لحكم فيه كالحكم في الرجال الاحرار والمرأة كذلك في طاهر الرواية هكذا في المبسوط \* وبه ترك النساء والرجال في قطع الطريق لا قطع عليهم في مهران رواية كذا في حزانة المستبين \* وبه كان فيهم امرأة فقتلت وأخذت المال دون رجله تقتل المرأة وتقتل الرجل هو المحذور \* عشر نسوة فطعن الطريق وقتلن وأخذن المال قتلن وضمن المال كذا في السراجية \* وبه قطع الطريق بلا قرار مرة واحدة وقبل رجوع قاصد في سرقة الصغرى فيسقط الحد ويؤخذ بالمال كالأقربه معه وبالبيدة بشهادة اثنين

البيدة لا يجب ان يكون قبل القبض قبل حداقون نجد رحمه الله تعالى في سرقة فوبهم يجوز البيعة لانهما مع رجل شرع \* رجل اشترى شجرة بصلب يملكها قال بعضهم لا يجوز هذا البيع والصحيح أنه يجوز ثم اذا اشتراها رجل أو امرأة أو عدة من رجل ما تحت من الأرض في البيعة \* نه في الشارع على حدة مما لا يملكه من الأرض \* \* \* \* \* كذا في العامة كذا في الاشجار صاحب يد الق

الشهادة

الاشجار له (فصل فيما يدخل في بيع المقتول من غير ذكر) \* ربح باع عبدا أو جارية كان على البائع من الكسوة قبل ما يولّى غوريته فان بيعت في ثياب مثلها دخل الثياب في البيع والبائع أن يحسب ذلك الثياب ويدفع غيرهما من ثياب مثلها يستحق ذلك على البائع ولا يكون للثياب قسط من الثمن حتى لو استحق الثوب أو وجد بالثوب عيبا لا يرجع (٢١١) على البائع بشئ ولا يرد عليه الثوب ولو هلك الثياب عند المشتري أو

تعيبت ثم وجد لجارية عيبا ودها بجميع الثمن لانه لم يملك الثوب بالبيع فلا يكون له قسط من الثمن \* باع أتانها بحش أو بقرة لها تحول اختلعه وفي ذلك قال بعضهم الجحول يدخل في البيع من غير ذكره والحش لا يدخل الا بذكر \* قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى هما سواء ولا يدخلان في البيع من غير ذكر \* ولو باع حمارا قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يدخل الا كاف في البيع من غير شرط ولا يستحق ذلك على البائع ولم يفسد بين ما إذا كان الحمار موكما أو لم يكن وهو الظاهر لان الحمار اذا بيع مع الاكاف يقال باجمعه في فروشه فكان الاكاف فيه بمنزلة السرج في العرس وقال غيره من المشايخ يدخل الاكاف والبرذعة في البيع كان الحمار موكما وفن البيع أو لم يكن واذا دخل الاكاف والبرذعة في البيع من غير ذكر كان الحكم فيه ما قلنا في ثوب العبد والجارية ويدخل العذار في بيع الفرس من غير ذكر وكذا الزمام في بيع البعير ولا يدخل المقود في بيع الحمار من غير ذكر لان الفرس لا ينقاد للمقود والبعير كذلك

الشهادة بالقطع على أبي الشاهد وان علاوا بتموان سفل ولو قال قطعوا علينا وعلى أصحابنا وأخذوا مالنا لا يقبل ولو شهدوا أنهم قطعوا على رجل من عرض الناس وله ولي يعرف أو لا يعرف لا يقبل الحد عليهم الا بحضور من الخصم ولو قطعوا في دار الحرب على تجاؤ مستأمنين أو في دار الاسلام في موضع غلب عليه أهل البنى ثم أتى بهم الى الامام لا يحضى عليهم الحد ولو رفعوا الى قاض يرى تضمينهم المال قضى عليهم وسلمهم الى أولياء القود فصالحوهم على الديات ثم رفعوا بعد زمان الى قاض آخر لم يقسم عليهم الحد واذا قضى القاضي عليهم بالقتل وجب سهم لذك فذهب أجنبي يقتلهم لاشئ عليه وكذا لو قطع أيديهم كذا في فتح القدير \* واذا قتل رجل في حبس الامام قبل أن يثبت عليه شئ ثم قامت البيينة بما صنع فعلى قاتله القود الا أن يكون القاتل هو ولي المقتول الذي قتله هذا في قطع الطريق فيقتل لا يلزمه شئ كذا في المبسوط \* لو أن لصوصا أخذوا متاع قوم فاستغاثوا بقوم وخرجوا في طلبهم ان كان أرباب المتاع معهم حل قتالهم وكذا اذا غابوا وانحاز جوارح يعرفون مكانهم ويقدر ان على رد المتاع عليهم وان كانوا لا يعرفون مكانهم ولا يقدر ان على الرد عليهم لا يجوز لهم أن يقتلواهم ولو اقتتلوا مع قاطع وقتلوه لاشئ عليهم لانهم قتلوه لاجل مالهم فان قرمنهم الى موضع لو تركوه لا يقدر على قطع الطريق عليهم فقتلوه كان عليهم الدية لانهم قتلوه لاجل مالهم ولو فر رجل من القطاع فلقوه وقد ألقى نفسه الى مكان لا يقدر معه على قطع الطريق فقتلوه كان عليهم الدية لان قتلهم اياه لاجل الخوف على الاموال ويجوز للرجل أن يقتل دون ماله وان لم يبلغ نصابا ويقتل من يقتله عليه كذا في فتح القدير \* من خنق رجلا حتى قتله فالدية على عاقلته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان خنق في المصر غير مرة قتل سياسة كذا في الكافي

(كتاب السير) وهو مشتمل على عشرة أبواب

(الباب الاول في تفسيره شرعا وشرطه وحكمه)

(أما تفسيره) فالجهاد هو الدعاء الى الدين الحق والقتال مع من امتنع وتترد عن قبول اما بالنفس أو بالمال (وأما شرط ابا حنيفة) فثبوت أحدهما امتنع العدو عن قبول ما دعى اليه من الدين الحق وعدم الامان والعهد بينهما وبينهم والثاني أن يرجوا الشوكة والقوة لاهل الاسلام باجتهاده أو باجتهاد من يعتقده في اجتهاده ورأيه وان كان لا يرجو القوة والشوكة للمسلمين في القتال فله لا يحل له القتال لمساقيه من القاء نفسه في التهلكة (وأما حكمه) فستقوط الواجب عن ذمته في الدنيا ونيل المثوبة والسعادة في الآخرة في العبادات كذا في محيط السرخسي \* قال بعضهم الجهاد قبل النغير تطوع وبعد النغير بغير فرض عين وعامة المشايخ رجعهم الله تعالى قولوا الجهاد فرض على كل حال غير أنه قل النغير فرض كفاية وبعد النغير فرض عين وهو الصحيح \* ومعنى النغير أن يحبر أهل مدينه أن العدو قد جاء يريد أنفسكم وذرائعكم وأموالكم فاذا أخبر واعلى هذا الوجه اعترض على كل من قسّر على الجهاد من أهل تلك البلدة أن يحرج للجهاد وقبل هذا الخبر كانوا في سعة من أن لا يحرجوا ثم عُدجى والنغير العام لا يفترض الجهاد على جميع أهل الاسلام

بخلاف الحمار \* باع عبدا له مال لم يذكر المال في البيع قاله لمولاه الذي عه لانه كسب عبده وان باع العبد مع ماله فقال بعته مع ماله بكذا ولم يبين المال فسد البيع وكذا لو سمي المثل وهو دين الى الناس أو بعضه فسد البيع وان كان المال سينا جارا لبيع ان لم يكن من الثمن وان كان من الثمن كان سال العبد دراهم والثلث كان ثمن أكثر من ران كان مثله أو قتل منه لا يجوز وان لم يكن الثمن من حش مال العبد بان كان الثمن دراهم ومال العبد دينار \* وعلى هذا إذا تفاض في المجلس \* وكذا لو قبض





المشترى \* وان اشترى الأوراق أو الثمار واستأجر الاشجار مدة معلومة ترك الثمار عليها كانت الاجارة باطلة وتبطل اعادة فمكانه ان يرجع بعد ذلك وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يبيع أوراق الفرساد لا يجوز ما دام في الزيادة وانما يجوز اذا تناهى وأمسك عن الزيادة ولا يدخل أوراق الفرساد في بيع الشجرة لانه بجملة الثمر وقوائم الخلاف \* وحل اشترى رطبة من البقول أو قناه أو شيئا ينمو ساعة فلا يجوز كالايجوز يبيع الصوف والوبر على ظهر (٢١٣) الغنم الا ان يجزها من ساعته والقياس في

بيع قوائم الخلاف كذلك وانما جاز لمكان التعامل ولانه يقوم من آءاله لا من أسفله \* ويبيع الكرات حازر وان كان ينمو من أسفله لمكان التعامل فاما ما لا تعامل فيه وهو ينمو ساعة فساعة لا يجوز \* اذا اشترى أنزال الكرم وهو جصرم حازر وهل للبائع أن يأمر بقطع الغنم في الحال قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان اشترى مطلقا كان له أن يأمره وان اشترى بشرط الترك الى المضج فسد البيع وان اشترى أنزال الكرم وبعض السنزلى في والبعض قد نضج فان كان البعض من كل نوع نضجا حازر وان كان بعض الانزال نيا وبعضها نضجا كالخوخ والجوز والكمثرى قالوا لا يجوز هذا البيع \* ولو اشترى الخوخ أو الكمثرى قبل النضج قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لا يجوز البيع الا أن يكون بعضه قد نضج فيجعل البعض تبعا للبعض فيجوز كما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى فيمن باع الفليق وبعضه فليق وبعضه دود يجوز يجعل البعض تبعا للبعض \* ولو باع التين فان باع بعد ما نضج جزا البيع فان لم يقبض لمشترى حتى خرج تين آخر ففسد البيع لاختلاط المبيع غير المبيع

هذا الذي ذكرنا في الوالدين والاجداد والجدات \* وأما من سواهم من ذوى الرحم المحرم كبناته وبناته وبناته وعماته وأخواله وخالاته وكل ذى رحم محرم منهم اذا كرهوا خروجه للجهاد وكان يشق ذلك عليهم فان كان يخاف عليهم الضيعة بان كانت نفقتهم عليه بان لم يكن لهم مال وكانوا صغارا أو صغارا أو كن كبارا الا أنه لا أزواج لهم أو كانوا كبارا زمنى لاحرفه لهم فانه لا يخرج بغير اذنهم وان كان لا يخاف عليهم الضيعة بان لم تكن نفقتهم عليه بان كان لهم مال أو لم يكن لهم مال الا أنهم كبار أصحاء أو كبارا الا أن لهم أزواجا كان له أن يخرج بغير اذنهم \* وأما امرأته فان كان يخاف عليها الضيعة فانه لا يخرج الا باذنهم وان كان لا يخاف عليها الضيعة يخرج من غير اذنهم وان كان يشق عليها ذلك كذا في الذخيرة \* المرأة اذا منعت ابنها من الجهاد فان كان قلبها لا يحتمل ضرر العراق ويتضرر بالاطلاق كان لها أن تمنعه من الجهاد ولاثم عليها كذا في فتاوى قاضيان \* قال محمد رحمه الله تعالى لا يجزئ أن تقايل النساء المسلمات مع الرجال الا أن يضطر المسلمون الى ذلك فان اضطر المسلمون الى ذلك بان جاء النصارى وكان في خروجهم حاجة وضرورة فلا بأس بخروجهم للقتال ولهم أن يخرجوا في هذه الحالة من غير اذن آباءهم وأرؤسهم وأبائهم منعهم عن الخروج ويأثمون بالمنع عن الخروج وكذا اذا لم يضطر المسلمون الى خروجهم ولكن أمكنهم القتال من بعيد من حيث الرمي فلا بأس بذلك ولا تحرج الشواب لمداواة الجرحى وسقى الماء والطبخ والخبر لاجل العزاة وأما العجائز اللاتي دخلن في السن فلا بأس أن يخرجن (١) في الصوائف ونحوها من الجنود والعظام ويداوين المرضى والجرحى ويسقين الماء ويحزنن ويطبخن ولكن لا يقتلن والجواب في الصبي المراهق الذي لم يبلغ اذا أطاق القتال كالجواب في البالغ قبل مجيء النهر لا يخرج بغير اذنهم ولا ياتم الاب باذنه وان كان يعلم أنه ربما يقتل في ذلك كالبالغ كذا في المحيط \* واذا أراد المديون أن يغزوا وصاحب الدين غائب فان كان عنده وفاء بما عليه من الدين فلا بأس بان يغزوا ويوصى الدرجل ليقضى دينه من تركته ان حدث به حدث وان لم يكن عنده وفاء بالدين فالاولى أن يقيم فيتمحل بقضاء دينه فان غرامع ذلك بغير اذن رب الدين فذلك مكره فان أذن له صاحب الدين في الغزو ولم يبرأ من المال فالمستحب أيضا له أن يتمحل بقضاء الدين وان غرابه في هذه الحالة لم يكن به بأس وكذلك لو كان الدين مؤجلا وهو يعلم بطريق الظاهر أنه يرجع قبل أن يحل الاجل كذا في الذخيرة \* وان كان حال غريمه على رجل آخر فان كان للمحتمل عليه مثل ذلك المال فلا بأس بان يغزو وان لم يكن للمحتمل على المحتمل عليه مثل ذلك فالمستحب أن لا يخرج فان ذن في الخروج المحتمل عليه ولم ياذن له المحتمل فلا بأس بان يخرج وان كان لم يحل غريمه ولكن ضمن عنه لغريمه وحل المال بغير أمره على أن أبرأ غريمه المديون فلا بأس بان يغزو ولا يستأمر واحدا منهم ولو كان كفل عنه بالدين كفيل بأمره

(١) قوله في الصوائف أى معهم وسماوا بذلك لانهم يخرجون زمن الصيف للامن من البرد والثلج كما أفاده في القاموس اه

\* وعامة المشايخ لم يجوزوا بيع الثمار قبل أن نصير مستعالمى النبي عليه الصلاة والسلام عن بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها \* وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى جاز بيعها بعد ظهورها قبل له أليس أن النبي عليه الصلاة والسلام نهى عن ذلك فقال ذلك محمول على بيعها قبل خروجه وطهور صلاحها لا انتفاع بها في الزمان الثاني هكذا كرمه رحمه الله تعالى في الجامع والقنوري كذلك \* رجل اشترى الثمار على رؤس الاشجار فتر كها حتى أخرجه ثمرة أخرى قبل الخلية ولا يمكن التمييز بينهما فسد البعده فان



كان ذلك بعد التخلية لا يفسد ويكون الثمر بين البائع والمشتري والقول في الزيادة قول المشتري \* رجل قال لغيره بعث مثلك عنك الكرم كل وقر بكذا قالوا ان كان وقر العنب معلوما عندهم والعنب جنس واحد ينبغي أن يجوز البيع في وقر واحد عند أبي حنيفة رضي الله عنه وعند صاحبيه يجوز البيع في الكل وجعلوا هذه المسألة قرعاً لرجل باع صبرة حنطة فقال بعث مثلك هذه الصبرة كل قفيز بدينهم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز البيع في (٢١٤) قفيز واحد وعندهما يجوز في الكل وان كان عنب الكرم أجناساً قالوا ينبغي أن

لا يجوز البيع في ثمن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كان الوقر معروفاً وعندهما يجوز في الكل ولو قال بعث مثلك هذا الطليع من الغنم كرامة بكذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز البيع أصلاً وعندهما يجوز البيع في الكل والقوى على قواهما تيسيراً على الناس \* ولو انتهى إلى رجل بيع وقر بطيخ فقال بكم عشر بطيخات من هذا البطيخ فقال البائع بكذا فاشترى عشر بطيخات بربعينها ثم عزل البائع عشر بطيخات فقبلها المشتري ومصياً على ذلك القول والبطيخ متفاوت حر البيع استقصاؤا وكذا الرمان وهذا بمنزلة رجل قال لقصبة يعني من هذا اللحم بكذا فباع منه وقطع له منها واحداً على ذلك كان له الخيار ان شاء أخذه بعد القطع وان شاء لم يأخذه فكذا ذلك ههنا \* ولو انتهى إلى دنة شاة وقال بكم عشر منها فقبل بكذا فهذا باطل كانه اعتبر التعامل وفي البطيخ والرمان تعامل ولا تعامل في الغنم والرقيق \* رجل اشترى خوخاً وفيه خوخ فيه لا يفسد البيع \* حدث الكاهن \* وهذا على قول من لا يجوز بيع الثمر قبل أن يصير منتقلاً \* كرم بين رجلين باع أحدهما صفيه من رله وهو حصر لا يجوز كرمه خ صفيه من الزرع المشتري \* رجل اشترى مبطخة بنفسه

وليس يشترط براءته فليس له أن يخرج حتى يستامر الاصيل والكفيل وان كانت الكفالة بغير أمره فعليه أن يستامر الطالب وليس له أن يستامر الكفيل وكذلك الكفالة بالنفس ان كان كفل بنفسه بأمره فليس ينبغي له أن يغزو الأباصر الكفيل وان كفل بغير أمره فلا بأس بأن يخرج ولا يستامر الكفيل وان كان المديون مفلساً وهو لا يقدر أن يتم عمل دينه الا بالخروج في التجارة مع المرأة في دوا الحرب فلا بأس بأن يخرج ولا يستامر صاحبه فان قال أخرج للقتال لعل أصيب ما أقضى به ديني من النفل أو السهام لم يجزني أن يخرج الا باذن صاحب الدين وهذا كله اذا لم يكن النغير عالماً اذا كان النغير عالماً فلا بأس للمدوين بأن يخرج سواء كان عنده ولاء أو لم يكن أذن له صاحب الدين في ذلك أو منعه عنه فاذا انتهى إلى الموضع الذي استقر اليه المسلمون فان كان أمراً يخاف على المسلمين منه فليقاتل وان كان أمر الإخفاف على المسلمين منه فلا ينبغي له أن يقاتل الا باذن غيره كذا في المحيط \* عامه ليس في البادة أحد أفقه منه ليس له أن يغزو ولما يدخل عليهم من الضيعة كذا في السراجية \* وان كان عند الرجل ودائع أو بابها غيب فان أوصى إلى رجل أن يدفع الدائع إلى أبيها كان له أن يخرج إلى الجهاد كذا في فتاوى قاضيهان \* ولا ينبغي للعبد أن يخرج بغير إذن مولاه مالم يكن النغير عالماً كذا في محيط السرخسي \* اذا وقع النغير من قبل أهمل الروم فعلى كل من يقدر على القتال أن يخرج للعز واذما ملك الراد والراحلة ولا يجوز الخلف الا بعدد بين كذا في فتاوى قاضيهان \* اذا دخل المشركون أرض المسلمين فانخذوا الاموال وسبوا الذراري والنساء فعلم المسلمون ذلك وكانت لهم عليهم قوة كان عليهم أن يتبعوهم حتى يستنفذوا ذلك من أيديهم ماداموا في دار الاسلام واذا دخلوا أرض الحرب فكذلك في حق النساء والذراري مالم يبلغوا بذلك حصونهم وحرزهم ولو كان المأخوذ هو المال وسعهم أن لا يتبعوهم بعد ما دخلوا دار الحرب واذا بلغوا حرزهم ومأمنهم من دار الحرب فاتاهم المسلمون ليقتلواهم لذلك فذلك نضال أخذوا به وان تركوا ولم يتبعوهم رجوت أن يكونوا في سعة من ذلك وذراري أهل الذمة وأموالهم في ذلك بمنزلة ذراري المسلمين وأموالهم ثم انما يفترض على كل من قدر من المسلمين اتباعهم اذا ضاعوا ادراكهم قتل أن يبلغوا حصونهم ومأمنهم وأما اذا كان أكبر رأيهم أنهم لا يدركونهم كانوا في سعة من أن يقوموا فلا يتبعونهم كذا في المحيط \* قال محمد رحمه الله تعالى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تذكره الجعائل مادام للمسلمين قوة فاذ لم تكن فلا بأس بأن يقوى بعضهم بعضاً فاذا وقعت الحاجة إلى تجهيز الجيش فان كان للمسلمين قوة القتال بان كان في بيت المال فلا ينبغي للأمير أن يحكم على أبيه بالاداء والفاخذ شيئاً من مالهم من غير طيب أنفسهم وما اذا أراد أن يبيع الاموال اعطاه الجعل بطيب أنفسهم فذلك لا يكون مكرهاً بل يكون حسناً مرغوباً فيه سواء كان في بيت المال أم لم يكن وان لم تكن لهم قوة القتال بان لم يكن في بيت المال فلا بأس أن يحكم للأمير على أبيه بالاداء بقدر ما يقوى به الذين يخرجون للجهاد من كان قادراً على الجهاد بنفسه وما عليه أن يجاهد بنفسه وماله ومن يخرج عن الخروج

أحدهما صفيه من رله وهو حصر لا يجوز كرمه خ صفيه من الزرع المشتري \* رجل اشترى مبطخة بنفسه فاراد لصحة وكل ما يخرج منها يكون لمشتري ينبغي أن يشتري نحر البطيخ باصوله ببعض الثمن ويستأجر الأرض ببقية الثمن مدة معلومة ويقدم بيع الاشجار ويؤخر لا حة فان قدم الامره لا يجوز لان ثمره تكون مشعولة بالاشجار لا تحرق قبل البيع فلا تصح الاجارة وينبغي أن يشتري لا شجر باصولها هذا \* ولو بيع شجر البطيخ وثمره الأرض يجوز أيضاً لأن الاثارة لا تكون لازمة ويكون له أن يرجع

بعضها \* أ كارهة في البيع فباع العماره ان كانت العماره بناء أو شجر جاز البيع اذا لم يشترط الترك في الأرض وان كانت كرايا أو كرى أنهار ونحو ذلك لا يجوز لأن ذلك ليس بعين مال متقوم \* رجل في أرضه حشيش فباعه ان كان الحشيش نبت بانبائه بان سقاها لاجل الحشيش جاز البيع كالأخذ بمهكة واللقاها في الماء ثم باعها وهو بقدر على أخذها من غير صيد وان كان الحشيش نبت بنفسه لا يجوز بيعه لانه ليس بمالك بل هو مباح يجوز لغيره أن يأخذه \* رجل (٢١٥) باع زرعاً وهو بقل فان باع على أن يقطعه أو

يرسل دابته فيه جاز البيع وان باعه على أن يتركه حتى يدرك لا يجوز وكذا الرطبة والبقول \* رجل باع نصيبه من الزرع مشترك لا يجوز فان لم يفسخ البيع حتى أدرك الزرع جاز زوال المانع كالمواضع الجذع في السقف ولم يفسخ البيع حتى أخرجه من البناء جاز \* قطن بين شريكين في أرض رجل فباع أحدهما نصيبه من شركه أو من أجنبي قبل أن يدرك لا يجوز كما قلنا في الزرع \* ولو كان القطن بين الأكار وصاحب الأرض فهو على التفصيل ان باع الأكار نصيبه من صاحب الأرض جز ولو باع صاحب الأرض نصيبه من الأكار لا يجوز ذكر في الفتاوى رجل اشترى أرضاً فيها زرع برزعه أو زرع بقل فدفعها المشتري قبل القبض مزارعة بالنصف إلى البائع قال لا يجوز لأن هذا بمنزلة جارة الأرض المشتراة قبل القبض وقيل هذا ليس بصحيح لأن دفع الزرع بالنصف يكون معاملة وفي المعاملة صاحب الأرض يكون مستأجر العامل ولا يكون مؤجرًا للأرض \* رجل اشترى الثمار على رؤس الانجار فربى من كل شجرة بعضها ثبت له خيالاً والرؤية حتى لو رضى به يلزمه \* وان باع ما هو معيب في الأرض كالجزر

بنفسه وله مال ينبغي أن يبعث غيره عن نفسه بماله فيصير أحدهما مجاهداً بنفسه والا خر بماله ومن قدر على الخروج بنفسه إلا أنه لا مال له فان كان في بيت المال ل فالامام يعطي كفايته من بيت المال فاذا أعطاه الامام قد وكفايته لا ينبغي له أن يأخذ من غيره جعلاً وان لم يكن في بيت المال مال أو كان إلا أنه لا يعطيه الامام فله أن يأخذ الجعل من غيره هكذا في الذخيرة \* واذا دفع الرجل الى غيره جعلاً للغز وعنه فان قال له صاحب الجعل حين دفع الجعل اليه اغز به هذا المال عني فلا يكون له أن يصرفه في غير الغز وحتى لا يغني به دين نفسه ولا يترك نفقة لاهله وان قال له حين دفع اليه هذا لك اغز به كان للمدفع اليه أن يصرفه الى غير الغز وكما كان له أن يصرفه الى الغزو ذكر هذا شيخ الاسلام في شرح السير الكبير وشمس الاتمة السرخسي في شرح السير الصغير \* وذكر شيخ الاسلام في شرح السير الصغير ان المدفوع اليه أن يترك بعض الجعل لنفقة عياله على كل حال لانه لا ينبغي له الخروج للجهاد الا بهذا فكان من أعمال الجهاد معنى واذا دفع الرجل الى غيره جعلاً للغز وعنه ثم عرض للمدفع اليه عارض من مرض أو غيره ولم يخرج بنفسه فاراد أن يدفع الى غيره أقل مما أخذ ليغز به فان كان مراده أن لا يمسك الفضل لنفسه بل يرده على بيت المال فلا بأس به وان كان مراده أن يمسك الفضل لنفسه فان كان صاحب الجعل قال للمدفع اليه اغز به هذا المال عني فليس له أن يمسك الفضل لنفسه وان كان قال له هذا المال لك اغز به كان له أن يمسك الفضل ألا يرى أن له أن يمسك جميع المال لنفسه في هذا الوجه ولا يغز به واذا شرط مسلم لمسلم جعلاً ليقول كافر أحرياً فقتله فلا بأس بذلك قال محمد رحمه الله تعالى واجب للشارط أن يفي بشرطه ولكن لا يجبر عليه ومن مشا يخنار جهنم الله تعالى من قال ما ذكر في الكتاب قول محمد رحمه الله تعالى خاصة وأما على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى فلا يجوز هذا الشرط ومنهم من قال هذا يجوز بالاجماع كذا في المحيط \* ولو استأجر أمير العسكر أجيراً أكثر من أحرار المثل بما لا يتغابن الناس فيه فعمل الاجير وانقضت المدة فالز يادة باضلة ولو قال أمير العسكر أو القاضي اغز استأجرته وأنا أعلم أنه لا ينبغي فالاجر كله في ماله ولو قال أمير العسكر اسلم أو ذبحي ان قتلت ذلك الفارس فإني مائة درهم فقتله لأشئ له ولو كان وقتلي فقال الأمير من قطع رؤسهم فله أجر عشرة دراهم جاز وحل رؤس الكفار الى دار الاسلام مكروه كذا في المضمرات \* على الامام أن يحسن تغور المسلمين ويعين جيوشاً على باب الثغور لئلا يمنعوا الكفار عن الوقوف في بلاد المسلمين ويقهرهم كذا في خزائن المفتين \* واذا بعث جيشاً ينبغي أن يؤمر عليهم أميراً وانما يؤمر عليهم من يكون صالحاً لذلك بان يكون حسن التدبير في أمر الحرب ورعاً شقيقاً عليهم مخياً شجاعاً واذا أمر عليهم بهذه الصفة فينبغي أن يوصيه بهم كذا في المبسوط \* وبعد ما جمع شرائط الامارة في انسان فلا امام أن يؤمره قرشياً كان أو عربياً أو بيطياً من الموالى كذا في المحيط \* ويجوز أن يولي الامام الفاسق اذا كان له تدبير في أمر الحرب كذا في العتابة \* قال محمد رحمه الله تعالى راذا أمر الأمير العسكر بشئ كان على العسكر

والبصل وبصل الزعفران والثوم والجمل والشحم ان باع عدماً لقي في الأرض قبل ان ينبت أو نبت إلا أنه غير معسوم لا يجوز البيع وان باع بعد ما نبت نباتاً معلوماً به وجوده تحت الأرض يجوز البيع ويكون مشترياً شياً لم يرد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يبطل خياره ماله بر الكل ويرضى به وعلى قول صاحب حبيه لا يتوقف خيار الرؤية على رؤية الكل وعليه الفتوى ان كان ذلك مما يكال أو يوزن بعد القلع كالجزر والثوم والبصل فذا قاع انما يشبه من ذلك أو يرد له فيشتري اذا كان يباع ينظر ان كان المقسوم يرد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يوزن ثبت للمشتري



تخييار الرؤية حتى لو رضى به يلزمه الكل وان رد بطل البيع وان كان المشتري قاعه بغير اذن البائع فان كان المقلوع شيئا له قيمته السكل لانه قبل القلع كان ينمو وبعد القلع لا ينمو والعيب الحادث عند المشتري يمنع الرد بخيار الرؤية وان كان المقلوع سيرا لا قيمة له لا يعتبر ذلك والقلع وعدم القلع سواء وان كان المعيب مما يباع بعد القلع عددا كالفجل فقلع البائع بعضه أو قلع المشتري باذن البائع لا يلزمه مالم ير السكل لانه من العدييات المتفاوتة بمنزلة الثياب (٢١٦) والعيب دون نحو ذلك وان قلع المشتري بغير اذن البائع لم يلزمه السكل الآن

أن يطيعوه في ذلك الآن كون الأمور به معصية بيقين \* (ثم هذه المسألة على ثلاثة أوجه)  
 ان علم أهل العسكر أنهم ينتفعون بما أمرهم به بيقين بأن أمرهم أن لا يقاتلوا في الحال مثلا  
 وعلموا أنهم ينتفعون بترك القتال في الحال بأن علموا بيقين أنهم لا يطبقون أهل الحرب وعلموا  
 أن لهم مددا لحقهم في الثاني متى كانت الحالة هذه كان ترك القتال في هذه الحالة منتفعا به في حق  
 أهل العسكر بيقين فيطيعونه فيه وان علموا أنهم يتضررون بترك القتال في الحال بيقين بأن علموا  
 أن أهل الحرب لا يطبقونهم في الحال وعسى أن لحقهم مدد يتقون به على قتال المسلمين لا يطيعونه  
 فيه وان شكوا في ذلك لا يعلمون أنهم ينتفعون به أو يتضررون به واستوى الطرفان فعليه أن  
 يطيعوه وكذلك إذا أمرهم بالقتال مع العدو وان علموا أنهم ينتفعون به بيقين أو شكوا فيه  
 واستوى الطرفان أطاعوه في ذلك وان علموا أنهم لا ينتفعون به بيقين بل يتضررون لا يطيعونه في  
 ذلك وان كان الناس مختلفين منهم من يقول فيه الهلكة ومنهم من يقول فيه النجاة وشكوا في  
 ذلك ولا ترجح أحد الظنين على الآخر كان عليهم اطاعته وإذا أمر الأمير أهل العسكر بشي فعضي  
 في ذلك واحد من أهل العسكر فالامير لا يؤدبه في أول الوهلة ولكن ينصح حتى لا يعود الى مثل ذلك  
 البلاء للعدو فان عصاه بعد ذلك أدبه الآن بين في ذلك عذرا فينتد على سبيله ولكن يحلف بالله تعالى  
 لقد فعلت هذا بعدل لانه بدعي ما يمنع وجوب التعزير عليه ولا يعرف ذلك الا بقوله فلا يصدق اليمين  
 وإذا جعل الامام الساقية على قوم معينين واليمين كذلك والميسرة كذلك فشد العدو على الساقية  
 فلا بأس لأهل اليمين والميسرة أن يعينوهما إذا فوا عليهم وهذا اذا كان ذلك لا يخل بمرأ كزهم  
 فما اذا كان يخل بذلك بمرأ كزهم فلا ينبغي لهم أن يعينوا أهل الساقية وان أمرهم الامير أن  
 لا يبرحوا عن مرأ كزهم ونهى أن يعين بعضهم بعضا فلا ينبغي لهم أن يعينوا أهل الساقية وان  
 أمروا بحبهم وفوا على أهل الساقية وإذا نهى الامام أهل العسكر عن الخروج للعلافة  
 لا ينبغي لهم أن يخرجوا أهل المعنة وغيرهم في ذلك على السواء الا أن ينبغي للامام اذا نهىهم عن  
 الخروج أن يبعث قوما من الجيش للعلافة ويؤمر عليهم أميراً يعقلون للجيش فلو أن الامام  
 لم يبعث أحداً أصاب الجيش ضرر ورقة من العلف فواعلى أنفسهم أو على ظهورهم ولم يجدوا  
 ما يشترون فلا بأس بأن يخرجوا وان كان فيه عصبان الامير وإذا قال الامير لا يخرج أحد  
 الى العلف الا تحت لواء فلان فينبغي لهم أن يراعوا شرطه ولا يخرجون الا تحت لوائه وكذلك لو قال  
 الامير من أراد الخروج الى العلف فليخرج تحت لواء فلان فلا ينبغي لهم أن يخرجوا الا تحت لواء فلان  
 كذا في المحيط \* يجوز القتال في الأشهر الحرم والنهي عن قتال فيها منسوخ وان كان عدد  
 المسلمين نصف عدد المشركين لا يحل لهم العراوة إذا كان معهم أسلحة وأمان لاسلح له فلا  
 بأس بأن يفرغ من هذه السلاح وكذا الناس بأن يترجم يرمى اذا لم تكن معه آلة الرمي وعلى هذا  
 لا بأس بأن يفر الواحد من الثلاثة كذا في محيط السرخسي \* وإذا كان عددهم اثني عشر  
 ألفاً أو أكثر لا يحل لهم الفرار ان كان عددا الكفار أضعاف عددهم وهذا اذا كانت كلمتهم

يكون ذلك شيا يسيرا وان اختصم  
 البائع والمشتري قبل القلع فقل  
 المشتري أخاف ان قلعة لا يصلح  
 فيه لزمني وقال البائع أخاف ان  
 قاعته لا ترضى به فسترده فان ضرر  
 بذلك فلو ان تطوع انسان بالقلع  
 والا يفسخ القاضي العقد بينهما  
 (باب الصرف)  
 الدراهم التي غشها غالب بان كان  
 ثلاثا مائة فمراو ثلثها فضة كالدرهم  
 التي تروج في ديارنا يجوز بيع  
 الواحد بالانسين منها ما يمانها  
 لكن يشترط التفاضل في المجلس  
 كافي الصرف \* وان كن نصفها  
 مفر او نصفها فضة لا يجوز فيه  
 التفاضل \* وان اشترى لفضة  
 الخالصه الدراهم التي غشها غالب  
 لا يجوز الا أن تكون الفضة  
 الخالصه أو كرس الفضة التي  
 تكون في الدراهم المغشوشة  
 والدراهم تعين الرد في البيع  
 الفاسد من الأصل ولا تعتبر فيها  
 بعد العقد بعد الحاد ويفسد  
 الصرف بالافتراق في القمطر ولا  
 يبطل \* وإذا فسد الصرف بالافتراق  
 قبل قبض أحد البدين هل يتعين  
 المقبوض للرد فيه رواية  
 والظاهر أنه يتعين كما يتعين في  
 العصب \* رجالات دعا الفضة  
 بالقنة كفة بكفة أو بالحر علم  
 مقدار وزنهما \* وان تبايعا

الدراهم بالدراهم ولا يعرف وزنها أو يعرف وزنها لا يجوز رجوع المدا واة في الغنل واحدة  
 لأول دون ان عرف المس واة الفصل الثاني في اجاس حاروان عرف بعد حاس لا يجوز عندنا \* ويجوز بيع الدراهم  
 بالدراهم بوزن \* رجل له عن رجل درهم لا عند الصرف واسلمه بدينه عليه ستة دينار قرضا أو خصلا لا تقع المقاصة بينهما مالم  
 يخاصا فإذا قاصا درهم الدراهم قسمة ثلثين فدية للدين بدينه بقي اصابه الدين على صاحب الدراهم تسعون دينارا ورسالة رجل

له على رجل ما قد ينزل ولعبده المديون على صاحب دين المولى مائة درهم لا تقع المقاصد تمام يتقاصا إذا تقاصا يصير من الدين ما يقر بمقدار مائة درهم قصاصا بمائة درهم ويبقى تسعون دينارا \* رجل له على رجل درهم فقطر بدراهم مديونه كان له أن يأخذ دراهم المديون إذا لم تكن دراهم المديون أجيوداً ولم يكن مؤجلاً وان ظفر بدنانير مديونه في ظاهر الرءية ليس له أن يأخذ الدنانير وذ كرفى كتاب العيين والدين أن له أن يأخذ والصحيح هو الاول \* المديون إذا قضى الدين أجود مما عليه (٢١٧) لا يجبر رب الدين على القبول كدفع

اليه أنقص مما عليه وان قبل جاز

كلوا أعطاه خلاف الجنس وذ كر في بعض الكتب أنه إذا أعطاه أجود مما عليه يجبر على القبول عندنا خلافاً لقرره الله تعالى والصحيح هو الاول \* ولو كان الدين مؤجلاً فقصاه قبل حلول الاجل يجبر على القبول \* ان أعطاه المديون أكثر مما عليه ورثا فان كانت الزيادة زيادة تجرى بين الوزنين جاز ومزوى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أوفى الدين أكثر وقال انما معاشر الانبياء هكذا وزن محمول على ما اذا كانت الزيادة زيادة تجرى بين الوزنين وأجمعوا على أن الدائى في المائة يسير بجري بين الوزنين وقدر الدرهم والدرهمين كثير لا يجوزوا اختلقوا في نصف الدرهم قال أبو نصر الدبوسى نصف الدرهم في المائة كثير رد على صاحبه فان كانت الزيادة كثيرة لا تجرى بين الوزنين ان لم يعلم المديون بالزيادة يرد الزيادة على صاحبه وان علم المديون بالزيادة فاعطاه الزيادة لئلا يض ان كانت الدراهم المدفوعة مكسرة أو مصحاحا لاضرر التبعض لا يجوز اذا علم الدافع والعابض وتكون هذه هبة المشاع فيما يحتمل القسمة وان كان المدفوع مما يضره التبعض وعلم

واحدة فاذا تفرقت كلمتهم يعتبر الواحد بالاثنين وفي زماننا تعتبر الطاقة ومن فر من موضع بقصده أهل الحصن بالمنجنيق وأشباهه ومن موضع برى بالسهم والجارة فلا بأس به كذا في المحيط \* قال محمد رحمه الله تعالى ولا بأس للامام أن يبعث الرجل الواحد أو الاثنين أو الثلاثة سرية اذا كان يطبق ذلك كذا في الذخيرة \* ومن توابع الجهاد الرباط وهو الاقامة في مكان يتوقع هجوم العدو فيه لقصد دفعه واختلف في محله فانه لا يتحقق في كل مكان والاختار أن يكون في موضع لا يكون وراءه اسلام وجزم به في التجنيس كذا في البحر الرائق

### (الباب الثاني في كيفية القتال)

ينبغي للامام اذا أراد الدخول في دار الحرب أن يعرض العسكر ليعرف عددهم ذرهمهم وراجلهم فيكتب أسامهم كذا في شرح الطحاوى \* واذا دخل المسلمون دار الحرب فحاصروا مدينة أو حصنا دعوهم الى الاسلام فان أجابوا كفوا عن قتالهم وان امتنعوا دعوهم الى أداء الجزية كذا في الهداية \* فان قبلوا فلهم ما لنا وعليهم ما علينا كذا في الكفر \* وهذا في حق من تقبل منه الجزية وأما من لا تقبل منه فلا ندعوهم الى أداء الجزية كذا في التبيين \* الكفار أصناف صنف لا يجوز أخذ الجزية منهم ولا اعطاء الذمة لهم وهم المشركون من العرب ومن لا كتاب لهم فاذا ظهرنا عليهم لا نقبل من رءاهم الا السيف أو الاسلام ونساؤهم وصبيانهم فيه \* وصنف يجوز أخذ الجزية منهم بالاجماع وهم أهل الكتاب من اليهود والنصارى من العرب وغيرهم وكذلك يجوز أخذ الجزية من المجوسى بالاجماع عريسا كان أو غير عري و صنف اختلجوا في جوار أخذ الجزية منهم وهم قوم من المشركين غير أهل الكتاب والمجوس يجوز أخذ الجزية منهم عندنا كذا في المحيط \* ولا يجوز أن يقاتل من لا قبله الدعوة الى الاسلام الآن بدعوه كذا في الهداية \* ولو قاتلوهم غير دعوة كانوا ثمنين في ذلك انهم لا يضمنون شيئا مما أتلوا من الدماء والاموال في النساء والولدان منهم كذا في المبسوط \* ويستحب أن يدع من بلغته الدعوة مبالغته في الانذار ولا يجب ذلك كذا في الهداية \* وانما تستحب الدعوة مرة أخرى للتأكييد بشر من أحدهما أن لا يكون في تقديم الدعوة ضرر على المسلمين أما اذا كان في تقديم الدعوة ضرر على المسلمين بأن علموا أنهم لو قدموا الدعوة يستبدون للقتال أو يحرقون بحية أو يخنقون فلا يستحب تقديم الدعوة والشرط الثاني أن يطمع فيه ما يدعون اليه أما اذا كان لا يطمع فيه ما يدعون اليه فلا يشتغلون بالدعوة كذا في المحيط \* ولا بأس أن يعير واعايم لئلا أوهموا غير دعوة وهذا في أرض بلعتهم الدعوة كذا في محيط السرخسى \* فان أبوا عن الاسلام والجزية استعانوا بالله تعالى عليهم وحاربهم كذا في الاختيار شرح المختار \* وصوبوا عليهم المجانيق وحرقوههم وأرسلوا عليهم الماء وقطعوا شجرهم وأفسدوا رءاهم كذا في الهداية \* ولا بأس بأن يحرقوا حصونهم ويغرقونها ويحرقون البيتان وكان الحسن بن زياد يقول هذا اذا علم أنه ليس في ذلك الحصن أسير مسلم وأما اذا لم يدرك ذلك فلا يحل التحريق والتعريق ولكننا نقول

### (٢٨ - (العتاوى) - ثانی)

\* رجل اشترى بالفلس الراتجة والعدلى في زماننا شيئا وكسدت الغوس قبل القبض وصارت لا تروج راج الاثمان في عامة البلدان في قول محمد رحمه الله تعالى تكون كاسدة وعندهما اذا كانت لا تروج راج الاثمان في بلادها تكون كاسدة وعندها كساد يفسد العقد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويرد المشتري اليه مع أن كان ثمة رقيقة من رءاهم كاد ان يفسد ولا خيار



لا أحدهما في ظاهر الرواية \* وإذا اشترى بالدرهم الرائجة شيئا ونقد بفرض الثمن ثم كسدت فسد العقد بقدر ما لم ينقد في قول أبي حنيفة  
 رحمه الله تعالى لأن هذا فساد طارئ بمنزلة الهلاك فيقدر بقدره \* ولو اشترى شيئا بالدرهم الكاسدة فإن كانت الدراهم بعينها حازلها بعد  
 الكساد صارت سلعة فإن لم تكن بعينها قالوا لا يجوز البيع \* قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يجوز لأنهما كانتا بعين الكساد  
 تباع وزان فقدر باع يجوزون في الذمة وان (٢١٨) كانت تباع عددا فقدر باع بعدد في الذمة عددا معلوما \* ولو تزوج امرأة على الدراهم

الكاسدة قال كانت قيمتها عشرة  
 دراهم لم يكن لها الا ذلك وان كانت  
 قيمتها دون العشرة يكمل لها العشرة  
 كولو تزوج امرأة على ثوب قيمته  
 خمسة كان لها الثوب وخمسة  
 أخرى وان تزوجها على الدراهم  
 الرائجة فكسدت قال بعضهم عليه  
 مهر مثلها \* وقال الفقيه أبو  
 جعفر رحمه الله تعالى لها قيمة  
 الدراهم من الذهب والفضة قبل  
 الكساد وهو الصحيح لأن النكاح  
 اذا أوجب المسمى وقت العقد  
 لا ينقلب موجبا لمهر المثل كولو  
 تزوج امرأة على عبدا وثوب فذلك  
 ذلك قبل القبض كان لها قيمة  
 الثوب أو العبد ولا يصار الى مهر  
 المثل \* ولو استقرض الفلاس  
 الرائجة أو العدائي فكسدت قال  
 أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجب عليه  
 مثلها كاسدة ولا يعزم قيمتها وقال  
 أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه  
 قيمتها يوم القبض وقال محمد رحمه  
 الله تعالى يعزم قيمتها في آخر يوم  
 كانت رائجة وعليه الغتوى وكذا  
 لو غصب الفلاس الرائجة فكسدت  
 فهو على هذا الخلاف \* ولو اشترى  
 شيئا بالدرهم الرائجة وقتها ما  
 كسدت ثم نقى لا يبيع صحف الاقالة  
 ان كان المبيع قسما وكان على  
 البائع رد مثل تلك الدراهم كاسدة

لو منعهاهم عن ذلك بتعذر عليهم قتل المشركين والظهور عليهم والحصون قلنا لا بأس  
 ولكنهم يقصدون المشركين بذلك كذا في المبسوط \* ولا بأس برميهم وان كان فيهم مسلم أسير أو  
 تاجر وان تترسوا بصبيان المسلمين أو بالأسارى لم يكرهوا عن رميهم ويقصدون بالرمي الكفار  
 وما أصابوه منهم لادية عليهم ولا كفارة ولا بأس باخراج النساء والمصاحف مع المسلمين اذا كان  
 العسكر عظيمًا يؤمن عليهم ويكره اخراج ذلك في سرية لا يؤمن عليها ولو دخل مسلح لم عليهم بأمان  
 لا بأس بان يحمل معه المصحف اذا كانوا قومًا يؤمنون بالعهد كذا في الهداية \* وان كان العسكر  
 عظيمًا فلا بأس باخراج الحجارة الخشبية وأما الشواب فمنهن فقرارهن في البيت أسلم والاولى أن  
 لا تخرج النساء أصلاً خوفاً من الفتنة وان لم يكن لهن يد من الاخراج للمباضعة فالأمان دون الخراف  
 كذا في التبيين \* قوم من الصلحاء يريدون الغزو ومعهم قوم من أهل الفساد يخرجون  
 الى الغزو ومعهم مزارع فان أمكن للصلحاء الخروج بدونهم لا يخرجون معهم وان لم يمكن  
 الخروج الا معهم يخرجون معهم كذا في فتاوى قاضيان \* وينبغي للمسلمين أن لا يغزوا ولا يغالوا  
 ولا يمثلوا كذا في الهداية \* ولا يقتلوا امرأة ولا صبي ولا مجنون ولا شيخاً فانيا ولا أعمى ولا مقعداً  
 الا أن يكون أحدهم لائماً في رأي في الحرب أو تكون المرأة ملكة وكذلك اذا كان ملكهم  
 صلباً صغيراً وأحضره معهم الواقعة وكان في قتله تغريق جمعهم فلا بأس بقتله كذا في الجوهرية  
 منيرة \* واذا كانت المرأة ذات مال تحت الناس على القتال بمالهات تقتل هكذا في المحيط \* وكذا يقتل  
 من قاتل من هؤلاء غير أن الصبي والمجنون يقتلان مادام باقيا قتلان وغيرهما لا بأس بقتله بعد الأسر  
 وان كان يحسن ويفيق فهو في حال افاقته كالصحيح كذا في الهداية \* ولا يقتل مقطوع اليد  
 والرجل من خلاف ولا مقطوع اليد اليمنى خاصة اذا كانوا لا يقاتلون بحال ولا رأى هكذا في المحيط  
 \* ولا يقتل يابس الشق فان قاتل لا بأس بقتله وكذا الأعمى والمقععد والشيخ الفاني اذا حضروا  
 وحضروا على القتال ومن قتل واحداً من هؤلاء فلا بأس عليه شيء كذا في فتاوى قاضيان \* أما أقطع  
 اليد اليسرى وأقطع إحدى الرجلين فهو ممن يقتل فيقتل وكذا الآخرس والأصم هكذا في  
 المحيط \* وأما النبي والمعتوه مادام يحرضان فلا بأس بقتلهما وبعد ما صار في أيدي المسلمين  
 لا ينبغي أن يقتلوهما وان كانا قتلا غير واحد كذا في فتاوى قاضيان \* لا بأس بان يقتل الرجل  
 من المسلمين كل ذي رحم محرم من المشركين بيده أو بالوالد أو الوالدات والأجداد من قبل الرجال أو  
 النساء والجدات وهذا اذا لم يضطره الوالد الى ذلك فاما اذا اضطره الى ذلك فلا بأس بقتله اذا لم يمكنه  
 الهرب منه واذا اضطر الابن بابيه في الصف لا ينبغي أن يقصده بالقتل ولا ينبغي أن يمكنه من الرجوع  
 حتى لا يعود حراً على المسلمين ولكنه يلجئه الى موضع ويستمسك به حتى يحيى غيره فيقتله كذا في  
 المحيط \* ولا يقتل الراهب في صومعته الا أن يحاطا بالناس كذا في فتاوى قاضيان \* فان كان  
 بالمسلمين قوة على حمل من لا يقتل واخراجهم الى دار الاسلام لا ينبغي لهم أن يتركوا في دار الحرب  
 امرأة ولا صبي ولا معتوها ولا أعمى ولا مقعداً ولا مقطوع اليد والرجل من خلاف ولا مقطوع اليد

اليمين

في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الاستقراض \* رجل أقرض دراهمه الجارية ببخارائه لقي

المستقرض في بلد لا يقدر على تلك الدراهم قال أبو يوسف وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يملكه قدر المسافة ذاهباً ورجلاً ويستوثق منه  
 بكفيل والابن أحسن قيمتها \* وقيل هذا اذا القية في بلد تنفق فيه تلك الدراهم لكنه لا توجد فانه يؤجله قدر المسافة ذاهباً ورجلاً فاما اذا  
 كانت لا تنفق في هذا البلد فانه يهرم قيمتها وكذا لو أقرض الدراهم الجارية غنياً ثم تغيب في بلدة أخرى لا توجد فيها تلك الدراهم \* ولو أن

وجسلا استقرض القراهم المكسرة على أن يؤدي قضاها كان باطلا وكان عليه مثل ما قبض ويكره السعفة إلا أن يستقرض مطلقا فيؤتى بعد ذلك في بلد آخر من غير شرط \* وتأجيل القرض باطل سواء كان التأجيل في القرض أو بعدما أقرضه \* ولا يجوز القرض إلا فيما كان مثليا فلا يجوز قرض الخبز والدقيق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يجوز وزن وقيل إلى الثلاث يجوز عددا ولا يجوز الزيادة وإن أقرض الحطة وزنا لا يجوز أن (٢١٩) استقرضها أو كذا قبل الكيل كان على المستقرض

مثلا من الكيل فإن اختلفا في مقدارها كيلا وقفيرا كان القول قول المستقرض مع عبته ولو استهلك على إنسان حنطة في سبيلها كان عليه قيمتها \* ويجوز استقرض الكاغد لانه عددي كالجوز والبيض \* واستقرض اللحم وزنا جاز في قول محمد رحمه الله تعالى وهكذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما عند محمد رحمه الله تعالى فلا لأنه مثلي يباع وزنا ويجوز السلم فيه عنده وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا القرض يكون حالا غير مؤجل فلا يفضى إلى المنازعة بخلاف السلم قال محمد رحمه الله تعالى كل ما يكال أو يوزن أو يعد يجوز قرضه \* رجل له على رجل جياذ فاختصمه زيوفا ونهرجة أو ستوفة ورضي بها جزوا أنفقها كرهه وإن بين ذلك وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يكره استقرض المستوفة والزينة والنهرجة وعلى المستقرض مثلهما وإن كسدت كان عليه قيمتها \* رجل اشترى من رجل كرخطة عبته ثم قال للبائع اقترضني فخير حنطة أو قال اقترضني هذا القعير واخلف به السكر الذي اشتريته من ذلك ففعل وصحب الشراء على القرض أو القرض على الشراء قال أبو يوسف رحمه الله

أبني لأنهم يولد لهم ففي تركهم عون على المسلمين وأما الشيخ الغافى الذي لا يلحق فان شاء أخرجه وإن شاء تركه وكذلك الرهبان وأصحاب الصوامع إذا كانوا ممن لا يصيبون النساء وكذلك الجوز التي لا يربح ولذا كذا في البحر الرائق ناقلا عن البدائع \* قال القدوري في كتابه الكفار على نوعين منهم من يجحد الباري عز وجل ومنهم من يقر به إلا أنه ينكر وحدانيته كعبدة الأوثان فمن أنكره إذا أقر به يحكم بالإسلام ومن أقر وجحد وحدانيته إذا أقر بوحده انيته بان قال لا اله الا الله يحكم بالإسلام ومن أقر بوحده انية الله تعالى وجحد رساله محمد صلى الله عليه وسلم فإذا أقر برسالة صلى الله عليه وسلم يحكم بالإسلام كذا في المحيط \* الوثني أو الذي لا يقر بوحده انية الله تعالى ولو قال الله لا يصير مسلما ولو قال أنا مسلم يصير مسلما فإن قال أردت به أني على الحق لم يكن مسلما واليهودي أو النصراني إذا قال لا اله الا الله لا يصير مسلما لم يقل محمد رسول الله قالوا واليهود والنصارى اليوم بين ظهراني المسلمين إذا قال واحد منهم شهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله لا يحكم بالإسلام حتى يتبرأ عن دينه إن كان نصرانيا يقول أنا باري من النصرانية وإن كان يهوديا يقول أنا باري من اليهودية ومع ذلك يقول دخلت في دين الإسلام ولو قال اليهودي أو النصراني أنا مسلم أو قال أسلمت لا يحكم بالإسلام لأنهم يقولون المسلم من كان منقادا للحق مستمسكا ونحن على الحق فإذا قال أنا مسلم يسأل عنه أن قال أردت به ترك دين النصرانية أو اليهودية والدخول في دين الإسلام يكون مسلما حتى لو رجع بعد ذلك يقتل فان قال أردت به أني مسلم وأنا على الحق لم يكن مسلما فإن لم يسأل عنه حتى صلى بجماعة مع المسلمين كان مسلما وإن مات قبل أن يسأل وقبل أن يصلي بجماعة فليس بمسلم ولو قال اليهودي أو النصراني لا اله الا الله محمد رسول الله تبرأت عن اليهودية ولم يقل مع ذلك دخلت في الإسلام لا يحكم بالإسلام حتى لو مات لا يصلي عليه فان قال مع ذلك دخلت في الإسلام حينئذ يحكم بالإسلام هكذا في فتاوى قاضيان \* قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إذا كانت شهادة الكندي برسالة محمد صلى الله عليه وسلم جوابا كان دخولا في الإسلام وعن بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى إذا قيل للنصراني محمد رسول الله بحق قال نعم أنه لا يصير مسلما وهو الصحيح وكذلك إذا قيل له محمد رسول الله بحق إلى العرب والحكم فقال نعم لا يصير مسلما وقع في زمانه أنه قيل للنصراني أدين الإسلام حق فقال نعم فقيل له أدين النصرانية هل فقال نعم فافتي بعض المفتين بأنه لا يصير مسلما وأفتى بعضهم أنه يصير مسلما وكذلك إذا قال نصراني أو يهودي أدين دين الخبيثة لا يصير مسلما هكذا في المحيط \* عن بعض المشايخ رحمه الله تعالى إذا قال اليهودي دخلت في الإسلام يحكم بالإسلام وإن لم يقل تبرأت عن اليهودية وأما المجوسي إذا قال أسلمت أو أنا مسلم فيحكم بالإسلام لأنهم يدعون لأنفسهم وصف الإسلام بل بعدونه شعبة كذا في فتاوى قاضيان \* إذا صلى الكندي أو واحد من أهل الشرك في جماعة حكم بالإسلام عندنا وإن صلى وحده فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يحكم بالإسلام وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يحكم بالإسلام فمن مشايخنا رحمه الله تعالى من قال لا خلاف في الحقيقة فإن ما ذكره أبو حنيفة رحمه الله

تعالى يصح قابضهما جميعا وهكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى \* رجل قرض قال استقرضت من فلان فلان زوايا فانه رجة بأنفقها وأدى المقرض أنها كانت جيادا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أقبل قول المستقرض في أنه رجة والزوايا إذا وصل ولا يصدق إذا فصل \* رجل قال عبدي استقرض لي من فلان عشرة دراهم استقرضت منهم وأقبل وقبضت وفي دفعته إلى الأمر وجه ذلك وإن لمال يكون على الأمور ولا يصح في الأمور عن الأمر \* ولو لم يشر في كتاب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يفتى في كذا درهما مقرضك



على فبعث مع الذي أوصل الكتاب روى أبو سليمان بن أبي يوسف ورحمهما الله تعالى أنه لم يكن ذلك من مال الأثر حتى يقبل إليه ويحلوا أو رسل  
رسولا إلى رجل فقال ابعث إلى بعشرة دراهم قرضا فقال نعم وبعث بها مع رسوله كان الأثر ضامنا لها إذا أقرآن رسوله قبضها \* الوكيل  
بالاستقراض من رجل معين إذا استقرض أب قال الوكيل المقرض على وجه الرسالة أن فلانا يقول لك اقترضني كذا كان القرض للموكل  
وإن لم يقبل الوكيل ذلك واستقرض القرض (٢٢٠) على الوكيل \* رجل في يده دينار فقال اشهدوا أنني اشتريت هذه الدنانير من

ابن الصغير بمائة درهم وقام قبل  
أن يزن الدراهم كان ذلك باطلا  
لأنه هو العاقد فيتعبر قبضه قبل  
الافتراق كذا روى عن محمد ووجه  
الله تعالى \* رجل استقرض  
من رجل دراهم فأنه المتقرض  
بالدراهم فقال له المستقرض ألقها  
في الماء فأنقاها قال محمد رحمه الله  
تعالى لا تنى على المستقرض \*  
رجل استقرض صاعا بالعراق  
ودخله صاحب البرض بمكة قال  
أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه قيمته  
بالعراق يوم أقرضه وقال محمد رحمه  
الله تعالى عليه قيمته بالعراق يوم  
اختصمها وليس عليه أن يرجع  
معه إلى العراق فيأخذ صاعه \*  
رجل له على رجل ألف درهم  
مرض فصالحه على مائة منها إلى  
رجل صاع الخطوط ثمانية وان  
كان المستقرض واحد للمقرض  
فإنه إلى الرجل \* رجل  
استقرض من رجل طعاما في بلد  
بضعام فيه رخيص فتيه استقرض  
في بلد الطعام فيه غل فأخذ  
الطالب محضه وليس له أن يحبس  
المطوب ويؤمر به بربان وثق  
له كميلا حتى يعطى مائة درهم في  
البلد الذي استقرض فيه \* رجل  
استقرض طعاما له حل ومونة أو

تعالى تأويله اذا صلى وحده بغير اذان واقامة وعند ذلك لا يحكم باسلامه وتأويل ما قال اذا صلى وحده باذان واقامة وعند ذلك يحكم باسلامه بلا خلاف وفي الاجناس اذا شهدوا آثاراً يشاهدون سنة ولم يقولوا بجماعة فقال صليت صلاتي لا يكون اسلاما حتى يقولوا صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا كذا في المحيط وان شهدوا أنه كان يؤذن ويقيم كان مسلماً كان الاذان في السفر أو في الحضر وان قالوا سمعناه يؤذن في المسجد فليس بشئ حتى يقولوا هو مؤذن فاذا قالوا ذلك فهو مسلم لانهم اذا قالوا انه مؤذن كان ذلك عادة فيكون مسلماً كذا في البحر الرائق ناقلاً عن البزازیة \* وان صام أو حج أو أدى الزكاة لا يحكم باسلامه في ظاهر الرواية وروى داود بن رشيد عن محمد بن محمد رحمه الله تعالى ان حج البيت على الوجه الذي يفعله المسلمون بأن رأوه متبهاً للآحرام ولبي وشهد الناسك مع المسلمين يكون مسلماً وان لم يشهد الناسك أو شهد الناسك ولم يحج لم يكن مسلماً ولو شهد واحد فقال رأيتته يصلي في المسجد الاعظم في جماعة وشهد آخر رأيتته يصلي في مسجد كذا تقبل شهادتهما ويحج على الاسلام كذا في فتاوى قاضيان \* ولم يقتل كذا في المحيط \* عن الحسن بن زباد اذا قال الرجل لذى أسلم فقال سلمت كان اسلاماً كذا في فتاوى قاضيان \* قال محمد بن محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير اذا حجل مسلم على مشرك ليقته فلما رقه قال أشهد أن لا اله الا الله فان كان الكافر من قوم لا يقولون هذا فعلى المسلم أن يكف عنه وان أخذه وجأه به الى الامام فهو حرم مسلم ان كان تكلم بكلمة التوحيد قبل ان يتهمه المسلم وان قال بما قهره المسلم فهو في \* ولكن لا يقتل فان قال ما أردت الاسلام بمقات بل نما أردت المدخول في المدينة أو أردت التعوذ لئلا يقتلني لم يلتفت الى قوله ولو كان حين قال لا اله الا الله كف عنه فاهلك ولحق بالمشرکین ثم عاد يقاتل فحمل عليه الرجل فلما رقه قال لا اله الا الله فان كان له دية بغير ايهاب فلا بأس بان يقتله وان تفرقت الفضة فليس له أن يقتله ولكنه يؤديه على ما صبح وان كان هذا الرجل ممن يقول لا اله الا الله ولكنه لا يقر برسالة محمد صلى الله عليه وسلم وبأبي لهة بمسألة يحذفها فلا بأس بان يقتله وان تكلم به هذه الكلمة وان قال أشهد أن لا اله الا الله وأن محمداً عبده ورسوله فعليه أن يكف عنه فاذا أكره على الاسلام فاسلم صح الاسلام استحساناً وفي نوادر ابن رستم ان اسلام المسكر ان اسلام كذا في المحيط \* واذا قال الوثني أشهد أن محمداً رسول الله يكون مسلماً وكذا قوله أبا علي دين محمد صلى الله عليه وسلم وأما على الخنعية أو على الاسلام يحكم باسلامه ويؤمف يصلي عليه \* كافر قن كافراً أخو الاسلام لم يكن مسلماً وكذا اذا علمه القرآن وكذا اذا قرأ القرآن كذا في فتاوى قاضيان

(الباب الثاني في المواعدة والامان ومن يجوز امانه)

أدركني الإمام أن يصلح أهل الحرب أو فريقتهم وكان ذلك مصلحة للمسلمين فلا بأس به وإن رأى الإمام موادة أهل الحرب وأن يأخذ على ذلك ما لا دلائل عليه لم يكن هذا إذا كان بالمسلمين حاجة أما إذا لم يكن فلا يجوز والمأخوذ من المال يصرف مصارف الحرية إذا لم ينزلوا بساحتهم بل أرسلوا رسولاً أما إذا لم يكن الجيش ثم أخذوا المال فهو غنمة يحبسها ويقسم الباقي بينهم كذا

[illegible]

ببلد الغصب وان كانت قيمته في هذا المكان أكثر من الغاصب ان شاء الله تعالى مسألة وان شاء الله تعالى وان كانت قيمته في موضعين سواء فله المصوب منه أن يطالبه بالمثل \* رجل استقرض شيئا من القواكه كيلا أو وزنا فلم يقبضه حتى انقطع فانه يجبر صاحب القرض على تأخيرها الى أن يجيء الحديث الآن يتراضيا على القيمة ولا يشبه هذا العاوس اذا كسدت لان هذا مما لا يوجد بخلاف الفلوس الكاسدة \* رجل عليه عشرة دراهم من قرض أو بيع أو غصب وله على ( ٢٢١ ) صاحب العشرة مائة دينار فقبضها بها الدينار

بالعشرة واسترقا حازا البيع لان البيع وقع على ما في ذمة كل واحد منهم ما ساق ذمة كل واحد في يده حكما فلا يبطل بالاسترقاق الا ترى أنهم ما لو تقاصا الدينارين بالدرهم حازوا والمقاصة بخلاف الخس لا تكون الامتداحة وكذا لو كان عليه كره حنطة لرجل ثم انه اقترض صاحب السكر كرا من شعير ثم تبايعا السكر بالسكر حاز ولا يبطل له قد بالاقتراف \* رجل اقترض رجلا كرا من حنطة ثم ان المستقرض اشترى القرض من المقرض بدراهمه حاز سواء كان القرض قائما في يد المقرض أو لم يكن أما اذا لم يكن قائما فهو قسول الكل وان كان قائما فكذلك في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز شراء أو دنان عذرة ما ملك القرض بنفس القبض وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يملكه مادام قائما ولا يجوز شراؤه ولا يكون شراؤه مباحا للقرض بخلاف ما لو اشترى شيئا بدنانيره اشتراه بالدرهم فانه ابيع الثاني يكره مباحا للقرض لان القرض مما لا يحتل المصنع لان يبا لا في استرض المبيع وهو قائم ولا ينسخ بقرض \* اذا قلى المستقرض وحدث القرض

في الهداية \* ولو وادعهم فريق من المسلمين بغير اذن الامام فالموادعة جائزة على جماعة المسلمين لانها أمان وأمان الواحد كمان الجماعة كذا في السراج الوهاج \* ولو أن مسلما وادع أهل الحرب سنة على ألف دينار جازت موادعته فان لم يعلم الامام ذلك حتى مضت موادعته أخذ المال وجعله في بيت المال وان علم بموادعته قبل مضي السنة فانه ينظر ان كانت المصلحة في امضاها أمضاها وأخذ المال فان رأى المصلحة في ابطالها رد المال اليهم ثم نبذ اليهم وقال لهم فان مضى نصف السنة يردكاه استحسنانا كذا في محيط السرخسي \* ولو قال المسلم وادعكم بالفدينار ثم نبذ الامام اليهم بعد ماضى من السنة بعضهم بقي البعض كان للامير المال بحساب ماضى من السنة وورد بحساب ما بقي هكذا في المحيط \* فان كان وادعهم ثلاث سنين كل سنة بالف درهم وقبض المال كله ثم أراد الامام نقض الموادعة بعد مضي السنة فانه يرد عليهم الثلثين لانه فرق العقود بتفريق التسمية بخلاف الاول لان هذا العقد واحد في السنة والمال مذكور بحرف على وهو حرف الشرط كذا في محيط السرخسي وتجوز الموادعة أكثر من عشر سنين على ما يراه الامام من المصلحة كذا في الاختيار شرح المختار \* ولو حاصر العدو المسلمين وطلبوا الموادعة على ما يدفعه المسلمون اليهم لا يفعل الامام الا اذا خاف الهلاك كذا في الهداية \* واذا طلبوا من الامام الموادعة سنين معلومة على أن يؤدوا الى المسلمين كل سنة شيئا معلوما على أن لا يجري عليهم أحكام الاسلام في ادهم لم يفعل ذلك الا أن يكون خيرا للمسلمين فان كان ذلك خيرا للمسلمين ووقع الصلح على أن يؤدوا اليهم كل سنة مائة رأس فها على وجهين أما ان صالحوا على مائة رأس بغير أعينهم أو باعينهم وان كان الصلح على مائة رأس بغير أعينهم فان كانت المائة المشروطة من أنفسهم وأولادهم لم يجز ذلك وان كانت المائة المشروطة من أوقافهم جاز وان كان الصلح على مائة رأس باعينهم من أنفسهم وأولادهم بان قالوا أول السنة آمنوا على أن هؤلاء لكم ونصالحكم ثلاث سنين مستقبلة على أن نعطيكم مائة رأس من رقيقه فهو جائز كذا في المحيط \* وان شرطوا في الموادعة أن يرد عليهم من جواهرهم ما هم طال الشرط ونوجب الوفاء به كذا في الكافي \* ولو صالحهم الامام ثم رأى نقض الصلح أصح بصد اليهم وقال لهم ويكون النبذ على الوجه الذي كان الامان فان كان مستقرا يجب أن يكون البند كذلك وان كان غير مستقرا بان أمنهم واحد من المسلمين سرايكتي بنبذ ذلك الواحد ثم بعد ان تبدل لا يجوز وقت لهم حتى يصح عليهم زمان يتمكن فيه ملكهم من اعاد الخبر الى أطراف مملكته وان كانوا خروا جواسر حصونهم وتفرقوا في بلاد وفي عساكر المسلمين أو خروا حصونهم بسبب الامان فحتى يعودوا كلهم الى ما منهم ويعمر واحصونهم على ما كانت فوقيا عن العدو وهذا ذنب الجهد مستقر في نقضه قبل مضي المدة وأما اذا مضت المدة فيبطل الصلح بصد ولا يندب اليهم كذا في تبين \* ولا ينبغي للمسلمين أن يذيروا عليهم ولا على أصراف بلادهم مادام الصلح قائما كذا في السراج الوهاج \* وان بدوا بخيانة قال لهم ولم يندب اليهم اذا كان ذلك باتفاقهم كذا في الهداية \* ولو خرج من د الموادعة جماعة لا منعة لهم وقطعوا الطريق في دار الاسلام فليس هذا نقض العهد وان خرج قوم لهم منعة

و يوفى أو نهر جرة وكان ذلك بعد ما استهلكها لا يرجع على المقرض بشئ ولكنه يرد ثمنها \* اذا أقرض الخوز كيلا - ولانه كالمرقة وبعد أخرى \* رجل اقترض صبيبا أوه متوهاه ستهلكه أصى أو المعتوه لا يضمن في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يضمن \* وان اقترض عبد مجبوراه ستهلكه لا يضمنه قبل اعترقه بدهمه وهذا الوردية سر \* رجل عليه أن يحضرهم لرجل فادع الى الضابطه برنقل امره وخذ حقه منه فخذها فهلكته في يده قبل أن يصردها له كذا في المدافع وكذا



لوضرفها وقبض الدراهم فهاكت الدراهم في يده قبل أن يأخذ منها حقه هلكت من مال الدافع وأن أخذ منها حقه ثم ضاع كان ذلك من مال المدفوع اليه ولو دفع المطالب الى الطالب دنانير وقال خذها قضاء لحقك فخذها كان داحلا في ضمانه ولو دفع المطالب الى الطالب دنانير وقال بعها بحقك فضاءها دراهم مثل حقه وأخذها يصير قابضا حقه بالقبض بعد البيع \* وجلان تصارفا الدراهم بالدنانير وقابضا ثم تقايلا واقترا قبل القبض عالت الاقولة (٢٢٢) ويعود الصرف لان الاقولة بمنزلة البيع فيعتبر القبض قبل الاقتراق

(باب في قبض البيع وما يجوز من التصرف قبل القبض وما لا يجوز) \* البائع اذا خلى بين المبيع وبين المشتري بحيث يتمكن المشتري من قبضه يصير المشتري قابضا للمبيع حتى لو هلك قبل أن يقبضه حقيقة هلك عليه وكذا لو خلى المشتري بين البائع وبينه ولو قبض المشتري المبيع بعير ذب البائع قبل تسد الثمن كان للبائع ثمن يسترده من خلى المشتري بين المبيع وبين البائع لا يبرأ البائع قابض المالم يتجسد حقيقة أجمعوا على أن القليله في البيع الجائز تكون قبض وفي البيع العاسد روايتان والصحيح أنه قبض وفي الهبة الفاسدة كالهبة في الشاع يذى يحتمل بقصة لا تكون قبضا فتدق الروايات وختفوا في الهبة الختوة ذكرها هقيه أبو الليث أنه لا يصير قابضا بالتحية في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وذكر شمس مائة الطوبى رحمه الله تعالى أنه يصير قبضا ويذكر فيه خلافا \* ولو ما عقر عن التخليل ونحوه على بيعه المشتري صار قبضا \* ولو وهب تمر عن التخليل ونحوه بينه وبين موهوب له لا يبرأ قابضا لا في معنى الشاع الذي يحتل بقبضه \* ورررر دار وسلمى بي المشتري رفر فر

بعير مملوكهم ولا أمر أهل مملكته والمالك وأهل مملكته على موادعتهم وهؤلاء الذين قطعوا الطريق لا بأس بقتلهم واسترقاقهم وان كانوا حروا باذن ملكهم فهذا بقض العهد في حق الكل كذا في فتاوى الكرخي \* واذا كانت الموادعة قائمة بيننا وبينهم فخرج منهم رجل الى بلد حرب آخر ليس بيننا وبينهم موادعة فعز المسلمون ذلك البلد فاخذوا ذلك الرجل فهو آمن لا سبيل عليه ولا على ماله وأهله ورقبته وخيته مضى أهل البلد الذين وادعناهم وحيث رحلوا من البلاد فهم آمنون وان غزا المسلمون دارا غير دار الموادعة فامرروا منهار جلا من الموادعين كان أسير في الدار التي غزاها المسلمون كان فينا كذا في السراج الوهاج \* وأهل الذمة اذا انقضوا العهد كالمشركين في الموادعة ويجوز أخذ المال منهم لانه يجوز تركهم بالجزية هكذا في الاختيار شرح المختار \* ويصالح المرتدين الذين يلبون وصارت دارهم دار الحرب عند الخوف لو خير ابلا أخذ مال منهم وان أخذ المال منهم لم يرد لانه لهم في المسلمين اذا ظهر وبخلاف ما لو أخذ من أهل البنى حيث يرد عليه بعد وضاع الحرب أو زارها لانه ليس فينا الا قبله لانه اعانة لهم كذا في النهر الفائق \* وهكذا في دفع القدير \* عدة اليونان من العرب كالمتردين في الموادعة لانه لا يقبل منهم الا الاسلام أو السيف ويكره لامير الجيش أو قائده من قواد المسلمين أن يقبل هدية أهل الحرب فيختص بها بل يجعلها فيئ للمسلمين ويكره بيع السلاح والكراع من أهل الحرب وتجهيزه اليهم في الموادعة وبعدها وكذلك الحديد وكل ما هو أصل في آلات الحرب ولا يكره ادخل ذلك على أهل الذمة كذا في الاختيار شرح المختار \* ولو جاء حربي بسيف فاشترى مكانه قوسا أو رمحا أو ترسا لم يترك أن يخرج كذا في المبسوط \* وان باعه دراهم ثم اشترى غيره بمنع مطلقا كذا في التبيين \* طلب ملك منهم الذمة على أن يترك أن يحكم في أهل مملكته ما شاء من قتل أو ظلم لا يصح في الاسلام لا يجاب الى ذلك ولو كان له أرض فيها قوم من أهل مملكته هم عبيده يبيع منهم ما شاء فصالح وصار ذمة فهم عبيده كما كانوا يبيعهم ان شاء كذا في فتح القدير \* فان طفر عليهم عدوهم ثم استنعمهم المسلمون من أيدي أولئك ونهبهم يردون الى هذا الملك غير شئ في القسمة وبالقيمة بعد القسمة بمنزلة سائر أموال أهل الذمة وعلى هذا وسلم للملك وأهل أرضه أو سلم أهل أرضه دونهم عبيده كما كانوا كذا في المبسوط (فصل في الامان) اذا أمن رجل حرا أو امرأة حرة كافرا أو جعة أو أهل حصن أو مدينة صح منهم ولم يكن لاحد من المسلمين قتالهم الا أن يكون في ذلك مفسدة فينبذ اليهم كما اذا أمن الامام يفسد رأي المصلحة في اسبذ ولو حاصر امام حصن أو من واحد من الجيش وفيه مفسدة ينبذ نري يودبه الامام كذا في الهداية. وبطل ما نذى الا اذا أمره أمير العسكر أن يؤمنهم فيجوز ما به كذا في التبيين \* ويصح أن يكتب ولا يجوز أن المسلم التناحر في دار الحرب ولا أمان لمسلم لا سيري بينهم ولا آمن الذي سلم في دار الحرب كذا في فتاوى قاضخان \* العبد اذا أمن ان كان مذكورا في القتال في جهة المولى يصح أماله لا خلاف وان كان محجورا عن القتال فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح أماله وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يصح وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى

متح باع يدين ذلك لا يشتريه رغبة أو ردة أو دفع لمتاع عند المشتري وذن للمشتري قبض الدار تعالى رتب ببيعها من الدار على ما في المشتري \* ولو عدا من رجل يست بخبرتهم فقتل البائع سلمتها اليك وقال المشتري سلمت لا كثر من رويته من يدين يروى عنه لا يكون قبضا لا في قولنا \* وقد كوفي لسرادا قدي البائع سلمتها اليك وقال المشتري فماتت وروى شاذ عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في قولنا ج حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كانت

المفتاح فلا يكون قبض المفتاح  
كقبض الدار وان دفع اليه المفتاح  
ولا يقل خلت بينك وبين الدار  
فأقبضه لم يكن ذلك قبضا \* رجل  
اشترى وقرح طب في مصر وذهب  
المشتري مع البائع الى بيت المشتري  
فاغتصب الحطب انسان فان ذلك  
يكون من مال البائع لان من مال  
المشتري لان على البائع ان يأتي به  
الى منزل المشتري \* رجل باع  
من رجل ساجدة ملقاة في طريق  
والمشتري قائم عليها وعلى البائع  
بينه وبينها ولم يحررها المشتري من  
موضعها حتى جاء رجل وأحرقها  
كان للمشتري أن يضمه فان  
استحقها رجل كان للمستحق أن  
يضمن المحرق ولا يضمن المشتري  
\* رجل اشترى عبدا بالاف ولم  
يقبضه حتى رهنه بمائة دينار  
أو أحره أو أودعه فان ينقضي  
البيع ولا يكون للمشتري أن  
يضمه - أحد من هؤلاء لانه ان  
صممه رجوعا على البائع \* ولو  
عاده أو رده فبات عند المستعير  
أو الموهوب له أو أودعه فستعمله  
لو دفعه من ذلك كان المشتري  
لجبارا نشاء مضى البيع وضمن  
المستعير والمودع والموهوب لانه ان  
وان شاء فسخ البيع لانه ان ضمن  
هؤلاء ليس لصان أن يرجع على  
الدائع \* ولو كان لبائع راعه

من رجل فأتى به المشتري الثاني من عمله ثم من غير عمله كان المشتري الأول بالخيار أن شاء فبيع وأراد ضمن المشتري ثم يرجع  
المشتري الثاني على النافع بالثمن إن كان نقد الثمن وإن لم ينتد له يرجع بشئ أو اشتري عبده من البائع رجلًا فقتله كان للمشتري أن يضمن  
القائس قيمته إلا أن التمس د ضمن لا يرجع عن البائع \* ولو باع شاة ثم سر الازوج لافترقه في ذلك كان البائع مع البائع فله المشتري  
أن يضمن البائع ولا يرجع البائع على الآخر \* ولو حمله شاة ثم رجلًا فبذله ثم سرع لفسده ثم يبيع فذلك المأمور كان



المشتري ان يصير المبيع ولا يرجع المبيع بذلت على الا مسرعة ولو ان رجلا اشترى من رجل ثوبا فباعه لغيره فبطلت بيعته وان كان المشتري ان يصير المبيع ولا يرجع المبيع بذلت على الا مسرعة ولو ان رجلا اشترى من رجل ثوبا فباعه لغيره فبطلت بيعته وان كان المشتري ان يصير المبيع ولا يرجع المبيع بذلت على الا مسرعة ولو ان رجلا اشترى من رجل ثوبا فباعه لغيره فبطلت بيعته وان كان المشتري ان يصير المبيع ولا يرجع المبيع بذلت على الا مسرعة

ان جئت قتلتك ففاه فهو آمن هذا اذا فهم الكافر الاشارة وعرفها اما ناولم يسمع قول المشير ان جئت قتلتك او سمع ولكن لم يفهمه واما اذا سمع وفهمه لم يكن ذلك اما ما وعلى هذا اذا قال المسلم للكافر تعال حتى اقتلك فسمع الكافر اول الكلام وفهمه ولم يسمع آخر الكلام او سمعه الا انه لم يفهمه كان اما ناولم سمع آخر الكلام وفهمه لا يكون اما ما وعلى هذا اذا قال المسلمون له تعال ان كنت تريد القتل تعال ان كنت رجلا فسمع اول الكلام وفهمه ولم يسمع آخر الكلام او سمع آخر الكلام ولم يفهمه كان اما ناولم سمع اول الكلام وآخره وفهمه ففاه لا يكون اما ما وعلى هذا اذا قال له تعال حتى ترمى ما اصنع بك هكذا في الذخيرة والمحيط \* ولو ان جماعة من الكفار قالوا للمسلمين آمنونا على ذرارينا فانهم على ذلك فهم آمنون وأولادهم وأولاد أولادهم وان سفلوا من اولاد الرجال ولا يدخل أولاد البنات كذا ذكره في السير الكبير كذا في الظهيرية \* واذا قال آمنوني على اولادى فآمنوه على ذلك فهو آمن وأولاده الصلبة وأولاده من قبل الرجال واما أولاد البنات فلا يدخلون ولو قال آمنوني على اولادى ذكرا وذكرا الصلبة وأولاده من قبل الرجال واما أولاد البنات السغدى أن هذه المسئلة على الروايتين وذكر شمس الأئمة السرخسى أن في هذه الصورة بنو البنات يدخلون رواية ولو قال آمنوني على آبائى وله أب وأم دخلا في الامان وان لم يكن أب وأم وانما له جد وجدة فلا أمان لهما قال محمد رحمه الله تعالى فان كان لسانهم الذي يتكلمون به أن الجد والد كما أن ابن الابن بن فالجد بمنزلة ابن الابن يدخل في الامان كذا في المحيط \* ولو قالوا آمنونا على ابنائنا ولهم بنون وبنات فهم آمنون فان لم يكن لهم ذكرا وانما لهم بنات خاصة فهم في جميعا وان قالوا آمنونا على بناتنا وأخواتنا فهذا على الاناث دون الذكور كذا في الظهيرية \* ولو قال آمنوني على اخوتي واهل اخوة وأخوات دخل الكل في الامان ولو كان له أخوات لا ذكر معهن يدخلن في الامان كذا في المحيط \* ولو قالوا آمنونا على أبنائنا ولهم أبناء وأبناء أبناء فالامان على الغريقين فان لم يكن لهم أبناء ولكن لهم أبناء أبناء فهم آمنون أيضا وان قالوا آمنونا على أبنائنا وليس لهم أبناء ولهم أجداد وليس يدخل الاحد في ذلك وكذلك لو قالوا آمنونا على أمهاتنا وليس لهم أمهات سكن لهم جدات فانهم لا يدخلن في الامان ولو قال آمنوني على موالى وليس له المواليات ولا ذكرا منهن ففهم آمنات معهن استحسننا كذا في الظهيرية \* واذا قال واحد من أهل الحصن آمنوني على متاعى فآمنوه فهو آمن ومتاعه سالم ولم يدخل في المتاع دراهم ولا دنابر ولا ذهب ولا فضة ولا حلل ولا جواهر ولا كراع ولا سلاح ولم يدخل ما سوى ذلك من الثياب والعرش وجميع متاع البيت في البيوت يدخل تحت اسم المتاع وهو استحسن كذا في المحيط \* ان قال آمنوني مع عشرة فاعشرة سواء واخيار في اثنين العشرة في الامام ولو قال آمنوني في عشرة من أهل بيتى أو في عشرة من أهل حصنى فالامان له وتسعة سواه ولو قال آمنوني في عشرة من اخواني فهو آمن وعشرة سواه من اخوانه وكذلك لو قال في عشرة من ولدى ولو قال آمنوا عشرة من اخواني أنا ففهم وعشرة من ولدى أنا ففهم فالامان لعشرة سواه ولو قال عشرة من أهل بيتى أنا ففهم أو عشرة من أهل حصنى أنا ففهم فالامان

مفر زعيمه شعول بحق الغير فان كان شاعلا حق الغير كالحنيفة في جوارق البائع وما أشبه ذلك فذلك لا يجمع التحلية واختلاف أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى في التحلية في دار البائع قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يكون تحلية وقال محمد رحمه الله تعالى يكون تحلية \* ومن ذلك رجل باع حادما فقتل البائع خليفته بنك وبنا الخادم فاقضها والخادم من منزل البائع محضرتهم يصل الى قبضها فقال المشتري دعها الى الغد أو الى أن ية مضفها كنت الخادم منها عتوت من مال المشتري عند محمد ومن مال البائع في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى \* ولو اشتري غلاما أو جارية فقال المشتري للعلام تعال معي أو امش معي فتخطى معه فهو قبض \* ولو قال البائع للمشتري بهذا البسج خذ لا يكون قبضا \* ولو قال خذ بكرة تحلية اذا كان يصل الى أخذه \* ولو اشتري شيئا فمعه مض \* من ثم قال لا يجمع تركته وهناعه ذلك مقربة التمن أو قال تركته ودفعته له لا يكون ذلك قص \* رجل سترى شاة ففعلت احداهما اخرى قبل اربعة اشهر الممكت خبير المشتري ان شاء قبض البقي بحصتها من الثمن وان شاء ترك وكذا لو اشتري جارا

وشعرا دك الجوار شعير قبل القبض لان فعل الجماع جبار فصار كأنها هلكت ما فقه سماعية \* عشرة وعشرين من قبل القبض خبير المشتري ان شاء خذ الباقي بجميع الثمن وان شاء ترك وكذا لو اشتري عبدا وهدى ما د كل العبد ما د قبل بقاء لا يستطاع شئ من الاشياء لان فعل الاكدي متبرعة من المشتري فبطلت والله لا يفعل الاول \* ولو باع

البائع قابض الثمن بفعل العبد \* ولو باع حمارا بشعر بعينه فلم يتقاض حتى أكل الحمار الشعر ينسخ البيع ولا يكون البائع مستوفيا  
الثمن لأن فعل الحمار غير مضمون فيصير الشعر هالك قبل القبض بأقصة مما يوجب فسخ البيع ولو رهن دابة وقبضت شعره عند رجل  
فأكلت الدابة الشعر لا يصير المرتهن مستوفيا شيئا من دينه لأن علف الدابة الرهن لا يكون على المرتهن أما علف دابة المبيع قبل القبض  
يكون على البائع فيصير البائع متلفا بفعل الدابة \* اشترى عبدا ولم يقبضه ثم (٢٢٥) ان المشتري قال للبائع قبل القبض مره ليعمل

لي كذا فامر البائع بذلك فعمل  
وعطب في العمل فانه يهلك على  
المشتري كولو أمره المشتري ليعمل  
له كذا فعمل \* المشتري اذا  
أحدث في المبيع عيبا قبل القبض  
يصير قابضا وكذا لو أمر البائع بذلك  
فعمله البائع \* اذا اشترى حنطة  
وأمر البائع بطحنها فطن فان  
الدقيق يكون للمشتري ويصير  
المشتري قابضا للمبيع \* رجل  
اشترى خفين أو نعلين أو مصراعي  
باب فقبض أحدهما فاهلك  
المقبوض عند المشتري والآخر  
عند البائع كان على المشتري حصة  
ما هلك عنده وما هلك عند البائع  
يملك على البائع ولا يصير المشتري  
بقبض أحدهما قابضا لهما جميعا  
\* ولو أحدث المشتري بأحدهما  
عيبا قبل القبض يصير المشتري  
قابضا لهما جميعا ولو أحدث البائع  
بأحدهما عيبا بأمر المشتري يصير  
المشتري قابضا لهما جميعا ولو قبض  
المشتري أحدهما واستهلكه  
وأحدث به عيبا ثم هلك الآخر  
عند البائع كان المشتري قابضا  
لهما جميعا ويلزمه جميع الثمن ولو  
لم يكن هلك ببيع هلكه أجنبي  
أحدهما كان للمالك أن يتسلم إليه  
الباقى ويأخذ قيمتهما \* رجل  
اشترى دهنين معا ودفع ليه  
الآنية وأمر البائع أن يزن فيه

لعشرة هو أحدهم \* ولو قال آمنوني في موالى وله موال أعثقه وموال أعثقه هم فالأمان لا يتناول  
الفر يمين وانما يتناول الأمان أحدا الفريقين ويكون الأمان على ما نواه المستامن فان قال ما نويت  
شيا فهم جميعا آمنون استحسانا \* وان حاصر المسلمون حصنا فاشرف عليهم رأس الحصن فقال  
أمنوني على عشرة من أهل الحصن على أن أفتحه لكم فقالوا لك ذلك ففتح الحصن فهو آمن وعشرة  
معه ثم انقلب في تعيين العشرة إلى رأس الحصن ولو قال اعقدوا لي الأمان على أهل حصني على أن  
تدخلوا فتصلوا فيه فعقدوا له الأمان على ذلك فليس لهم قليل ولا كثير من النفوس ولا من الأموال  
كذا في خزاة المقتنين \* اذا استأمن الرجل من أهل الحرب إلى أهل الاسلام فخرج معه بامرأة وقال  
هذه امرأتي وخرج معه باطفال صغار وقال هؤلاء أولادي ولم يكن ذكركم في أمانه وانما قال  
أمنوني حتى أخرج إليكم أو إلى دار الاسلام أو إلى عسكريكم في دار الحرب فان القياس في هذا أن  
يكون الكل فيئنا غيره ولكن هذا قبيح فنجعلهم آمنين بآمانه وعلى هذا القياس والاستحسان اذا  
كان معه سبي كثير فقال هؤلاء رقيقى وصدقه في ذلك أو كانوا صغارا لا يعبرون عن أنفسهم حتى  
لا يحتاج في ذلك إلى تصديقهم فانه يصدق في ذلك مع عيئنا استحسانا والقياس أن يكون جميع ذلك  
فيئنا وكذلك الدواب والأجراء الذين معه على هذا القياس والاستحسان وان كان معه رجال فقال  
هؤلاء أولادي وصدقه في ذلك فهم في قياسا واستحسانا وان كان معه صغار وهم يعبرون عن  
أنفسهم فقال هؤلاء أولادي وصدقه في ذلك فالقياس أن يكونوا فيئنا وفي الاستحسان لا يصيرون  
فيئنا وان كذبوه فهم فيئنا للمسلمين ولو كان معه ساء قد بلغن فقال هؤلاء بناتي فصدقته فالقياس أن  
يكن فيئنا وفي الاستحسان هن آمنات وصار الأصل في جنس هذه المسائل أن كل من يستأمن لنفسه  
في الغالب بنفسه لا يجعل تابعا لغيره في الأمان وكل من لا يستأمن لنفسه في الغالب بنفسه يجعل تابعا  
لغيره في الأمان فعلى هذا أمه وجدته وأخوته وعماته وحالاته وكل ذات رحم منه من النساء  
يدخلن في أمان المستأمن تبعاً للمستأمن فاما أبوه وجدته وأخوه فلا يدخلن في أمان المستأمن قال  
وكل من كان آمنا بآمان من المستأمن فعلم أنه كما قال أو ادعى ذلك وصدقه الذي خرج معه فهو سواء  
وهو آمن بآمانه وان كذبه كان فيئنا وان كذبه أولا ثم صدقه كان فيئنا وان صدقه أولا ثم كذبه فرفيقه  
وأولاده الصغار الذين يعبرون عن أنفسهم آمنون فاما أجيده وأمرأة له كبيرة بتصدقته أول  
مرة فبأقرا على أنفسهم بالرق فان المستأمن لم يدع عليهم بالرق فبقوا أحرارا فإذا كذبوه بعد  
ذلك فقد أقر واعلى أنفسهم بالرق والحربي اذا أقر على نفسه بالرق يصح اقراره بالرق ذكر في  
مسألة المحصور اذا استأمن على أن ينزل إلى المسلمين أنه يدخل في الأمان بآمانه وسلاحه الذي لديه  
ومركبته ومخرج به معه من ورق ودنانير نفقته في حقوقة استحسان ذلك له بعد ذلك في غير انما  
يدخل في الأمان من سلاحه ووثابه سلاح مثله ووثاب مثله حتى يؤمنك بنفسى أو تقلد بسيير فأو  
طاهر بين الاقبيه \* راعى حتى جعلها كالسكارة على رأسه فان الزيادة لا تكون له كذا في المحيط \*  
اذا أرسل أميراً معسكر رسولاً إلى أمير حصن في حاجته فذهب الرسول وهو مسلم فلما بلغ الرسالة قال

(٢٥) - (التاوى) - (ثاى)

فوردن فيه ثم هلك كان البائع وره بحسرة المشتري فانه يملك على المشتري  
لأن المشتري صار قابضا بوزن الساع وان كان ذلك في بيتا مائع أثره لونه فان كان البائع وزن الدهن في غيبة المشتري فهلك يملك على  
الساع لأن الواحد لا يصلح أن يكون مسلما ومتسلما وإذا كان المشتري حاضر ممكن جعله قابضا بوزن البائع به المشتري فلا يصير البائع  
مسلم ومتسلما أما اذا كان المشتري غائبا وان كان المشتري في الدهن في غيبة المشتري فلا يصير المشتري



فابشاهذا اذا اشترى دهنًا بعيته \* فان كان بغير عينة لا يكون المشتري قابضًا سواء كان المشتري حاضرا أو غائبا لان الدهن اذا لم يكن معينا كان أمر المشتري بالوزن مضادا فملك البائع فلا يصح ولا يكون وزنه كوزن المشتري هذا كالأموال استقرض من آخر حنطة ودفع اليه الجوالق وأمره بان يكيل فيها فانه لا يصير قابضا في الوجهين \* ولو اشترى من الدهان عشرة أرطال دهن معين بدوهم ودفع القارورة اليه وأمره بان وزن فيها الدهن فلما وزن وطلا (٢٢٦) منها انكسرت القارورة وسال الدهن وهما لا يعلمان بانكسارها فصب

البائع الباقي فيها فوازن قبل الانكسار يكون على المشتري وما وزن بعد الانكسار فهل كان يكون على البائع ويضمن البائع للمشتري ما وزن قبل الانكسار يصب الباقي وان بقي في القارورة شيء مما وزن قبل الانكسار كان ذلك للمشتري هذا اذا دفع اليه قارورة صحيحة فانكسرت وان كانت منكسرة وهو لا يعلم بذلك وأمر الدهان بصب الدهن فيها فصب والبائع أيضا لا يعلم بالانكسار فذلك كله على المشتري \* وان لم يدفع القارورة الى الدهان وكانت القارورة في يده وأمر البائع بصب الدهن فيها كان الهلاك في جميع ذلك على المشتري \* وذكر في المتن رجل اشترى سمنا ودفع الى البائع ظرفا وأمره بان وزن فيه وفي الطرف خرق لا يعلم به المشتري والبائع يعلم به فتلغ كان التلف على البائع ولا شيء على المشتري وان كان المشتري يعلم بذلك والبائع لا يعلم أو كانا يعلمان جميعا يكون المشتري قابضا للمبيع وعليه جميع الثمن \* وذكر فيه أيضا رجل اشترى كراما من صبرة وقال للبائع كله في جوابي ودفع اليه الجوالق ففعل كان المشتري قابضا وكذا لو قال للبائع أعمرني جوالقك هذا وكلمته فيه

انه أرسل على لساني اليك الامان لك ولاهل مملكتك فافتح الباب واتاه بكتاب زورده وافتعله على لسان الامير وقال ذلك قولوا وحضر المقالة تاس من المسلمين فلما فتح الباب ودخل المسلمون وجعلوا يسبون فقال امير الحصن ان رسولاكم أخبرنا ان أميركم آمننا وشهدا أولئك المسلمون على مقالته فالقوم آمنون برؤسهم ما أخذهم وان كان الذي أتاهم بهذه الرسالة رجلا ليس برسول ولكنه افتعل من تلقاء نفسه كتابا فيه أمانهم ودخل به اليهم أو قال ذلك لهم قولوا وقال اني رسول الامير ورسول المسلمين فهم في هولاء امام أن يقبل مقالتهم كذا في الظهيرة \* لو أن رسول الامير حين بلغ رسالة الامير لحاجة فقال ان فلانا القائد قد امنكم وارسلني بذلك وان المسلمين الى باب الامير آمنوك وانى كنت أنتم قبل أن ادخل عليكم ونادي بكم وشهد على هذه المقالة قوم من المسلمين لهم في أجعون اذا كان ما أخبر به كذبا ولو ارسله رجل من المسلمين في حاجة ففقد حاجته ثم أخبرهم ان من أرسله امنهم فهو باطل كذا في محيط السرخسي \* الامام او واحد من المسلمين اذا أمر الذي ان يؤمنهم فان قال له امنهم فقال لهم الذي آمنتمكم او قال ان فلانا امنكم فهو سواء وصاروا آمنين وان قال له قل ان فلانا امنكم فقال لهم الذي ان فلانا امنكم فهم آمنون وان قال لهم قد آمنتمكم فهو باطل هكذا في الذخيرة \* ولو حاصر المسلمون حصنا فقال اميرهم لاهل الحصن متى امنتمكم فاماني باطل او فلانا امنكم وقد نبذت اليكم امنهم فامانه باطل ولو امر الامير مناديا فنادى في العسكر من امن منكم اهل الحصن فامانه باطل ثم امنهم مسلم فامانه جائز ولو امر بان ينادى اهل الحصن او كتب او ارسل اليهم ان امنكم واحد من المسلمين فلا تعتمدوا بامانه فان باطل ثم امنهم رجل فنزلوا على امانه فهم في هولاء امام لانهم لا امنكم ان امنكم رجل مسلم حتى أو منكم ان امنكم مسلم وقال اني رسول الامير اليكم فقد آمنكم فنزلوا على ذلك فهم آمنون وان كان الرجل كاذبا في ذلك ولو قال لهم الامير لا امان لكم ان امنكم مسلم أو اتاكم برسالة مني حتى أو منكم بنفسى والمسئلة بحالها فهم في وان كان الامير أرسل اليهم برسالة ليلعلمهم ففعل فهم آمنون ولو قال لهم اذا امنتمكم فماني باطل ثم امنهم كان ذلك أمانا صحيحا كذا في محيط السرخسي \* اذا حاصر المسلمون حصنا أو مدينة من اهل الحرب فطلبوا من المسلمين أن ينزلوهم على حكم الله تعالى فلا ينبغي لهم أن ينزلوهم على ذلك كذا في المحيط \* فان نزلوهم على حكم الله تعالى مع أنه ليس لهم ذلك فلا امام أن يعرض الاسلام عليهم فان أسلموا كانوا احرارا يسلم لهم أموالهم ونساءهم وذواربهم ونصير دارهم دار الاسلام ويكون في أرضهم العشرة أبوا الاسلام جعلهم ذمة وجعل عليهم الجزية وعلى أراضهم لخراج ولا يسترقون ولا يقتلون ولا يردون في ما منهم ولو نزلوا على حكم واحد من المسلمين بعيته جاز فان حكم ذلك الرجل فيهم قتل أو سبي أو أن يصيروا ذمة جاز ذلك الحكم وان حكم بالرد لا يجوز فان مات فلان وقتل قبل أن يحكم صاروا كمن نزلوا على حكم الله تعالى فان أخرج نفسه من الحكومة يخرج فحكم فلان بائرا ثم حكم بالقتل لا يصح سخسنا كذا في محيط السرخسي \* ان كان الحكم رجلا مسلما إلا أنه لا تجوز شهادته لنفسه أو لاهل محذوف في قذف فحكمه جائز ان حكم عليهم

\* ولو قال أعمرني جوالقك ولم يقل هذا وكلمته في فعل فليس هذا غيبض من المشتري \* وذكر بقتل القارورة وجه الله تعالى ان كان المشتري حاضرا يكون قابضا والا فلا وقال محمد رحمه الله تعالى لا يكون قابضا في الوجهين الا ان يأخذ الجوالق ثم يدفعه الى سائعه وأمره بان يكيل فيه \* ولو اشترى دهنًا ودفع القارورة الى الدهان ابعث القارورة الى منزلي فيعده من كسر في غير ذلك من الشئ الامام أبو كريمة قد لعن الله من كسر دهنًا من الدهان ابعث على يد غلامي ففعل فانكسرت

القارورة في الطريق فاشترىها من المشتري وقال ابعث على غلامك فقبضها كفت في الطريق فاهلك يكون على البائع لا المشتري  
غلام المشتري تكون كخسرة المشتري وأما غلام البائع بمقالة البائع \* ومن مسائل الخلية رجل له رمال في حظيرة فباع منها واحد  
بعينها لرجل وقبض الثمن وقال للمشتري ادخل الحظيرة واقبضها فقد خطيت بينك وبينها فدخل ليقبضها فاعالجها فانفلت وخرجت من  
باب الحظيرة وذهبت قال محمد رحمه الله تعالى ان سلم الرملة الى المشتري في موضع (٢٢٧) يقدر على أخذها بوق ومعه وهو الرملة

لا تقدر على الخرج من ذلك المكان فهو قبض وان كانت تقدر على أن تنقل منه ولا يضبطها البائع فليس قبض وكذا لو كان المشتري يقدر على أخذها وهو ولا يقدر بغيره وهو وليس معه وهو او كان يقدر على أخذها كان معه أعوان ولا يقدر على أخذها وحده وليس معه أعوان فانقلبت لا يكون ذلك قبضا وان كان المشتري يقدر على أخذها بغير حبل ولا أعوان نفى البائع بينه وبينها فانقلبت كان المشتري قابضا وان كانت الرمكة في يد البائع فامسكها بعنانه فاشترها رجل ونقد الثمن فقال له البائع هالك الرمكة فوضعهما في يده فانقلبت من المشتري بعده ما صارت في يده فهي من مال المشتري وان كانت الرمكة في يد البائع والمشتري جميعا فقل البائع خليت بينك وبينها ولست أمسكها منعا ببذلها وانما أمسكها حتى تضبطها فانقلبت من أيديهما فهو قبض من المشتري وان كانت الرمكة في يد البائع لم تصل الى يد المشتري فقل البائع خليت بينك وبينها فاقبضها فاني أمسكها لك فانقلبت من يد البائع قبل قبض المشتري الا أن المشتري كان يقدر على أخذها من يد البائع وضبطها فليس هذا قبض من المشتري

'قتل أوسى أو غير ذلك كذا فى المحيط \* وفى النوارى لوتزلوا على حكم محمد وفى القنفذ أو أعمى  
 لا يجوز كذا فى التتارخانية \* وإن حكموا عبدا أو صبيًا حراً قد عقل لم يجز حكمه فان تزلوا مع ذلك  
 على حكمه يجعل ذمة كالوتزلوا على حكم الله تعالى وإن حكموا ذمياً فحكم قتلهم وسبى ذرارهم  
 أو غير ذلك جاز هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى فى السير الكبير فان أسلموا قبل أن يحكموا الذى عليهم  
 بشئ لم يجز حكمه عليهم بذلك بقتل أوسى أو غيره ولكن يجعلهم الامام فى هذه الصورة أحراراً  
 لاسبيل عليهم ولو حكموا امرأة جاز حكمها فى جميع ما حكمت الا أن تحكم بقتل هكذا ذكر  
 فى الزبادات \* ولا يصلح الحكمة أسير من المسلمين فى أيديهم وكذلك تاجر من المسلمين معهم فى دارهم  
 وكذلك رجل منهم أسلم وهو فى دارهم وكذلك رجل منهم هو فى عسكر المسلمين وفى السير الكبير اذا  
 شرطوا أن يتزلوا على حكم فلان على أنه ان حكم بينهم بشئ فقد مضى الحكم فان لم يحكم بينهم بشئ  
 ردوا الى ما منهم أو شرطوا أن يتزلوا على حكم فلان على أنه ان حكم فينا أن تبلغونا الى ما مننا أمضيت  
 ذلك فلا ينبغي للمسلمين أن يتزلوا هم على هذا الشرط واذا اتزلوا هم على هذا الشرط فلا ينبغي للحكم  
 أن يحكم بردهم الى ما منهم ومع هذا لو اتزلوا هم على هذا الشرط وحكم الحاكم بالرد الى ما منهم أمضينا  
 حكمهم وزددهم الى ما منهم وفى نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أمير العسكر اذا أمن قوماً من  
 أدل حصن على أن يكونوا عبيد الفلان ورضوا بذلك وتزلوا عليه فهم فى لمن غمهم من المسلمين  
 ولم يكونوا عبيد الفلان وإن أسألو الامان على أن يعرض عليهم الامان فان قبلوا والاردوا الى ما منهم  
 فعلى الامان ذلك ولو تزلوا على أن يعرض عليهم الاسلام فعرض فابوا فلهم اللعاق بحصنهم وليس  
 للمسلمين قتلهم وسبى نسائهم وذرارهم ولو رصوا باداء الخراج لزمهم ولا يجلبون بعد ذلك وإن خرج  
 بعضهم على أن يحكم فيهم فلان فافتقت القلعة بعد انصافهم منها وقتل من فى القلعة من قول فعلى  
 ما تزل فان كانوا شرطوا ردهم الى الحصن ان لم يرضوا وقد هدمت القلعة ردوا الى أدنى موضع يامنون  
 فيه فان كان أهل الحصن قد أجمعوا على تولي هؤلاء بهذا الصلح لم يقتل المسلمون أهل القلعة فان  
 فعلوا فلا شئ عليهم وقد أسأوا واذا تزلوا على أن يحكم الوالى بنفسه فيهم فهو كرجل من أهل  
 العسكر ولو تزلوا على حكم الله وحكم فلان فهذا هو التزلوا على حكم الله سواء تزلوا على حكم فلان  
 وفلان فبات أحدهما لم يجز حكم الآخر بعد ذلك \* قال فى المنتقى الا أن يرضى المريقان بحكمه  
 قال ثمة وكذلك اذا اختلفا فى الحكم وهما حيان الا أن يرضى المريقان بحكم أحدهما ولو حكم أحد  
 الحكمين بقتل المقاتلة رضى ذرارهم وحكم الآخر بسبى الكل فانهم لا يقتلون ويكفون فينا  
 الرجال والنساء جميعاً ولو حكم جميعاً بقتل مقاتليهم وسبى نسائهم وذرارهم كان الامام فيهم بالخيار  
 ان شاء قتل المقاتلة وسبى ذرارهم وان شاء جعل الكل فينا واذا تزلوا على حكم رجل ولم يسموه  
 فذلك الى الامام بغير اختيار أفضلهم وان أسلموا بعد انقضاء حكمهم فبعض الحكم فيهم أحرار وان صيرهم  
 الحكم ذمة قبل الاسلام فالارض لهم خراجية وان حكم الحاكم بقتل قواد منهم يخاف غدرهم  
 وسبى الباقي من الرجال والنساء فهو جائز وان حكم بقتل الرجال وسبى النساء والنذر اوى فقتل

وواشترى فرساً أرداباً والبائع را كبه ، فقال له المشتري اجلس معك فحملته فعبثت الدابة هلكت من مال المشتري \* ولو كانت الرمال كثيرة في حظيرة صاحبها باب معلق لاتفقد الرمال على الخروج فباعها من رجل ونحلى بيته وبين الرمال ففتح المشتري الباب فغلبت الرمال - ورجت كالآمن لارد على المشتري سوءاً كان يقدر على أخذ الرمال أولاً يقدر وان لم يفتح المشتري الباب واعانقه رجل آخر أوفقه الریح حتى خرجت الرمال بسفطان كان المشتري لو دخل الحظيرة يقدر على أخذها بكون قابضاً والا فلا \* وان اشترى طيراً يطير في بيت



عظيم الا انه لا يقدر على الخروج الابضع الباب والمشتري لا يقدر على اخذه لطيرانه ونحلي البائع بينه وبين البيت فتح المشتري الباب  
فخرج الطير ذكر الناطق في انه يكون قابضا للطير ولو فتح الباب غير المشتري أو فتحه الرج لا يكون المشتري قابضا وان كان الطير لا يقدر على  
الخروج الابضع الباب \* رجل باع خلافا في دن في بيته ونحلي بينه وبين المشتري فتم المشتري على الدن وتركه في بيت البائع فهلك بعد  
ذلك فانه همك من مال المشتري في قول محمد (٢٢٨) رحمه الله تعالى وعليه الفتوى \* ولو اشترى ثوبا وأمره البائع بقبضه فلم يقبض

حتى غصبه انسان فان كان حين  
أمره البائع بالقبض أمكنه أن  
يغديه ويقبض من غير قيام صح  
التسليم والا فلا \* رجل باع  
فصا في خاتم بيد يئار ودفع الخاتم الى  
المشتري وأمره أن يزرع الفص  
فهلك الخاتم عند المشتري ان كان  
المشتري يقدر على زعه من غير  
ظن وكان على المشتري عن الفص  
لا غير لان المشتري كان أميناً في  
الخاتم فاذا كان يقدر على زرع  
الفص من غير ضرر صح التسليم  
وان كان لا يقدر على زرع الفص  
الابضر ولا مئى على المشتري لان  
تسليم المبيع لم يصح وان لم يملك  
الخاتم خير المشتري ان شاء ترص  
حتى يزرعه البائع وان شاء نقض  
البيع \* ولو اشترى صوفاً في  
فراش وأبى البائع أن يفتقه  
فان لم يكن في فتقه ضرر بحسب  
البائع على أن يفتق مقدوماً بضر  
المشتري في الصوف فث رضى به  
على فتق الكل وان كان في فتقه  
ضرر ولا يجبر البائع على الفتق لانه  
لا يجبر على تحمل الضرر \* رجل  
باع جباً في بيت لا يمكن اخراجها  
الابضع الباب فان البائع يجبر على  
تسليمه زوج ان بيت ذن كان لا يقدر  
على تسليمه الابضر وكان له أن  
ينقض البيع \* رجل اشترى  
بقرة وقال للبائع سقها الى منزلك

الرجال وسي النساء والذراى فالارض في ان شاء الامام خسمها وقسم أربعة الانجاس بين الغانين  
وان شاء تركها على حالها في يد الوالى ودعا اليها من يعمرها ويؤدى خراجها كما يعمل في معطل  
أرض أهل الذمة وان مات الحاكم بعد نزولهم قبل الحكم ردوا الى ما منهم ما خلا المسلمين فان  
الاحرار منهم ينزعون مجاناً والعبيد بالقيمة وكذلك أهل ذمتنا عندهم وكذلك ان أسلم منهم في  
أيديهم اذا استعانوا بالمسلمين \* ثم في كل موضع وجب ردهم فانما ردون الى الموضع الذي  
خرجوا منه اليه ولا ردون الى ما أحصن منه ولا الى جيش أكثر منهم كذا في المحيط \* قال محمد  
رحمه الله تعالى اذا قال المسلمون لرجل من أهل الحصن ان دلتنا على كذا وكذا فانت آمن أو  
قالوا أمنالك فلم يدلهم فلا امام بالخيار ان شاء قتله وان شاء سباه ولو قال له أمنالك على أن تدلنا على  
كذا وكذا ولم يزيدوا على هذا فلم يدلهم لم يدكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب  
والجواب فيه أنه على أمنه لا يحل للامام قتله ولا أسرته واذا دخل عسكر من المسلمين دار الحرب فغروا  
بعض حصونهم أو مدائنهم ولم يكن للمسلمين بهم طاقة وأرادوا أن ينفروا الى غيرهم فقال لهم أهل  
الدينونة أعطونا على أن لا تشرىوا من ما نهرنا هذا حتى ترتحلوا عنا على أن لا نقا نلكم ولا تتبعكم اذا  
ارتحلتم فان كان في الاعطاء منفعة للمسلمين أعطوهم وبعدها أعطوهم لا ينبغي لهم أن يشربوا وأن  
يسقوا دوابهم اذا كان ذلك يضر في ما هم يقيمون أو كان لا يدرى أنه يضرهم وان احتاج المسلمون  
الى الماء فينبغي أن يبيدوا اليهم ويعلموهم بالنبذ وان كان ذلك لا يضر في ما هم يقيمون بان كان  
الماء كثيراً فالمسلمين أن يشربوا ويسقوا دوابهم من خير أن يبيدوا اليهم والجواب في السكلا نظير  
الجواب في الماء وان قالوا أعطونا على أن لا تعرضوا لشي من زروعنا وأشجارنا وأثمارنا فاعطوهم  
على ذلك ثم احتاج المسلمون اليه فليس ينبغي لهم أن يتعرضوا لهما لم يبيدوا اليهم ويعلموهم بالنبذ  
أضر ذلك بهم أو لم يضر وان قالوا أعطونا على أن لا تحرقوا زروعنا وكنائنا فاعطيناهم على ذلك فان  
علينا أن نفي به فلا تحرق زروعهم وكنائهم ولا باس بانأ كل من ذلك ونعلم دوابنا وبنائنا لو قال  
أعطونا على أن لا نأكلوا زروعنا وكنائنا فاعطيناهم على ذلك فانه لا ينبغي لنا أن نأكل كل من ذلك وأن  
نعلف دوابنا وان تحرق ذلك \* والاصل في جنس هذه المسائل أن الامان على الشيء أمان على مثله  
وعلى ما فوقه ضرراً ولا يكون أما على مدونة ضرراً ولهذا ان قالوا أعطونا على أن لا تحرقوا  
زروعنا فلا ينبغي لنا أن نغرقها كذا في الذخيرة \* وان قال لهم أهل المدينة أعطونا على أن لا تحرقوا  
في هذا الطريق على أن لا نقلل منكم أحداً ولا نأسره فان كان الاعطاء خيراً للمسلمين فلا باس بان  
بعضوا ذلك رباحاً في طريق وان كان الطريق لا آخر بعد وشرق على المسلمين وان أراد  
المسلمون بعد ذلك أن يمرروا في ذلك الطريق ولا يمرروا في طريق آخر ليس لهم ذلك حتى يبيدوا  
اليهم ويعلموهم بالنبذ ولا يقتل المسلمون أحداً منهم ولا بأسرون ويكون الامان على المرور  
في الطريق الذي عينوه أما على القتل والاسر وان شرطوا علينا أن لا نخرب قراهم فلا باس بان  
نأخذ ما وجدنا في قراهم من متاع أو غير ذلك مما ليس بيننا والامان على التخريب لا يكون أما على

حتى أجرة خلفك في منزلك وأسوقها الى منزلي فماتت البقرة في بيت البائع فانهم تملك على البائع \* اخذ  
من أدق البائع تسليماً البقرة كالقول قول المشتري مع بيته \* رجل دفع لي قصاب درهما وقال أعطني بهذا الدرهم لما وزنه وضعه  
في هذا الزئيل في نوتك حتى أجيبك بعد ساعة ففعل القصاب ذلك فماتت البقرة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان  
لم يبيع من موضع اللجيم كان له لا حتى يتصلب راب بين فتق من اجيبه من انراج ومن غير ذلك يكون الهلاك على المشتري وهو نظير

ما ذكرنا عن القدر ونحوه رجل اشترى حنطة بعينها ودفع الغرامة الى البائع وقال صنع كلها في بائع فعل صار المشتري قابضاً ولو كانت الحنطة  
بغير عينها بان كان مسلماً أو تمنا ودفع الغرامة الى المسلم اليه وأمره بكيلها فيها لا يصير قابضاً الا ان يكون رب السلم حاضراً قال مولانا رحمه الله  
تعالى وكذا لو اشترى ذراعاً من ثوب ولم يبين الجانب فقطعه البائع ولم يرض به المشتري لا يلزم المشتري \* ولو بين الجانب فقال من هذا  
الجانب فقطعه البائع لزم المشتري ولا يكون للمشتري أن يرد \* رجل اشترى (٢٢٩) عبداً فقتله انسان عبداً قبض قبض قال

الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل  
رحمه الله تعالى خبير المشتري في  
قوله أي حنيفة رحمه الله تعالى ان  
اختار امضاء البيع كان القصاص  
له وان نقض البيع كان القصاص  
للبائع وعند أبي يوسف رحمه الله  
تعالى ان اختار امضاء البيع كان  
القصاص للمشتري وان اختار  
نقض البيع فلا قصاص وتكون  
القيمة للبائع ومحمد رحمه الله تعالى  
استحسن فقال تجب القيمة في الحالين  
ولا يجب القصاص وهو بمنزلة ما لو  
كان القتل خطأ وذكر المسئلة  
في النول ودعى على هذا الوجه كقوله  
الشيخ الاسلام رحمه الله تعالى \* رجل  
اشترى عبداً ولم يقبضه فصر البائع  
أن يهبه من فلان ففعل البائع  
ذلك ودفعه الى الموهر وبه جازت  
الهيئة وبصر المشتري قابضاً وكذا  
لو صر البائع أن يواجره من فلان  
فعين أو لم يعين ففعل جزوا صر  
المستأجر قابضاً للمشتري أو لآثم  
بصير قابضاً لنفسه والآخر الذي  
يأخذه البائع من المستأجر بحسب  
من الثمن ان كان من جنسه وكذا  
لو أعار البائع العبد من رجل قبل  
التسليم الى المشتري أو وهب أو  
وهن فصر المشتري ذلك بائراً وبصر  
قابضاً ولو أن المشتري أعار العبد  
المشتري قبل القبض أو رعبه أو  
تعلق به على رجل أو رهنه عند

أخذ المتاع والطعام وان شرطوا أن لا يقتل أسرارهم اذا أصبناهم فلا بأس بأن نأسرهم ولو شرطوا  
علينا أن لا نأسر منهم فلا ينبغي لنا أن نقتلهم ولا أن نأسرهم كذا في المحيط \* ولو قالوا  
أمنونا حتى نقتل لكم الحصن فتدخلون على ان تعرضوا علينا الاسلام فنسلم ثم أبوا أن يسلموا  
فهم آمنون وعلى المسلمين أن يخرجوا من حصنهم ثم يندثون اليهم فان شرط المسلمون عليهم أن آيتهم  
الاسلام فلا أمان بيننا وبينكم ورضوا بذلك والمسئلة بحالها فلا بأس باسترقاقهم وقتل مقاتلتهم  
ان أبوا الاسلام وان أسلم بعضهم وأبي البعض فمن أسلم فهو حر ومن أبي فهو في \* فان جعله الامام  
فيما بعد ما عرض عليه الاسلام فابي ثم أسلم لم يقتله ولكن يجعله فيمنه فان عرض الاسلام عليه فابي  
ولم يحكم عليه بانه في حتى أسلم فهو حر استحسنوا وان قال حين أراد النزول آمنوني على أن تعرضوا  
على الاسلام فان أسلمت الى ثلاثة أيام والا فلا أمان لي ثم عرضوا عليه الاسلام فله مهلة ثلاثة أيام  
وليأبها من حين عرضوا عليه الاسلام فان مضت المدة قبل الاسلام كان فيمنه من غير حكم الحاكم  
وان قال أسلمت الى ثلاثة والا كنت عبد لكم أو قال ذلك جميع أهل الحصن فهم ذمة المسلمين كـ  
التمزوا بالشرط ولو قال أنت آمن على أن تنزل فتسلم فهو آمن بعد النزول قبل أن يسلم فيجب تبليغه  
مأمنه ان لم يسلم وكذلك لو قال أنت آمن على أن تنزل فتعطينا مائة دينار فقبل ذلك ونزل ثم أبي أن  
يعطيهم لان هذا الامان معلق بشرط أداء الدنانير وفي الاول معلق بشرط القبول فاذ نزل وقبل  
ما كان آمنوا كانت الدنانير عليه فان أبي أن يعطيها حبس أيؤديها ولا يكون فينا لاجل الامان الثابت  
له فتي ما أعطى الدنانير وجب تخليه سبيله حتى يلتحق بمأمنه ولا يسقط عنه الا بالاسلام أو بعقد الذمة  
وكذلك لو صالحهم على أن يعطيهم رأساً عليه وسط أو قيمته وان قال للمسلمين آمنوني على أن أنزل  
اليكم فاعطيكم مائة دينار فان لم أعطيكم فلا أمان لي أو قال ان نزل اليكم فاعطيكم مائة دينار فان آمن  
ثم نزل فطلبوه فابي أن يعطيهم يكون فينا قايماً ولا يكون فينا استحسننا حتى يرفع الى الامام فيما مره  
بالاداء فان أبي يجعله فينا ولو قال رجل من المحصورين آمنوني حتى نزل اليكم على أن أدلكم على  
مائة رأس من السبي في موضع فامنوه على ذلك فلما نزل أتى بهم ذلك الموضع فاذا ليس فيه أحد فذل  
قد كانوا اذ ذهبوا ولا أدري أين ذهبوا يرد الى مأمنه ولو قال أسير في أيدينا آمنوني على أن أدلكم  
على مائة رأس والمسئلة بحالها لم يدلهم فلا امام أن يقتله ون قال المحصور على أن أدلكم  
كنت لكم فينا أو رقية ثم لم يبق بالشرط فهو في \* للمسلمين ولا يحل لهم قتله وان قال آمنوني على أن  
نزل فادلكم على قرية فيها مائة رأس فقد أصابها المسلمون أو علموا بها قبل دلائله ولم يصيبوه فأيست  
هذه بدلالة ويكون فينا ولو دلهم على الطريق فصار رافيه حتى عرفوا مكانها قبل أن ينتهي اليها  
أو وصف لهم مكاناً ولم يذهب معهم فذهبوا بصفته حتى أصابوا فهذه دلالة وكذلك لو قال آمنوني على  
أن أدلكم (١) على طريق باهله ولده فان لم أفعل فلا امان فلي نزل وجد المسلمين قد أصابوا  
(١) قوله على طريق باهله الى آخر هذه العبارة هي هكذا بالاصل ولعل لفظ طريق فيها محرف  
عن البطريق وحرره اهـ

انسان وقبضه المرث من جز ولو باع أو أجز قبل القبض لا يجوز قال محمد كل تصرف يجوز من غير قبض اذا فعله المشتري قبل القبض لا يجوز  
وكل ما لا يجوز الا بالقبض كالهبة والرهن ونحوهما اذا فعله المشتري قبل القبض لا يجوز لان المشتري بالرهن والهبة يصير مسلطاً للمرث من  
والموهر وبه على القبض فيصير المشتري قابضاً بقبضه \* رجل اشترى ثوباً لم يقبضه ولم يرض به البائع لا تمسك عليه ادفعه الى  
فلان فيكون عنده حتى ادفع اليه الثمن ندفعه جامع أي فلو كان في يده كان له ان يبيع على البائع ان المدفع به يسكنه \* ثمن لا يحد له



البائع فتكون يده كيد البائع \* وجعل المشتري حلياً وتولم يقبضها فقال للبائع بها أو طشاها فباعها أو وطأها أو كان طعاماً فقال له فقل  
فإن ذلك يكون فسخاً للبائع وما لم يقبل البائع ذلك لا يكون فسخاً أما الأكل والوطء فإن البائع لا يصلح نائباً عن المشتري في ذلك فيجعل مجازاً  
عن الفسخ حتى يكون وطئاً أو كلاً مال نفسه \* وأما البيع فهو على وجوه ثلاثة إن قال بعه لنفسك فباعه يكون فسخاً ولو قال بعه لي  
لا يجوز البيع ولا يكون فسخاً ولو قال بعه (٢٣٠) أو بعه ممن شئت فباعه كان فسخاً ويجوز البيع الثاني للمأمور في قول محمد رحمه

الله تعالى وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يكون فسخاً وهو كقوله بعه لي \* ولو اشترى ثوباً أو حنطة فقال للبائع بعه قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى إن كان ذلك قبل قبض المشتري وقبل الرؤية يكون فسخاً وإن لم يقبل البائع نعم لأن المشتري يفسد بالفسخ في خيار الرؤية وإن قال بعه لي أو كن وكيلي في الفسخ فالسالم يقبل البائع ولم يقبل نعم لا يكون فسخاً وإن كان ذلك بعد القبض والرؤية لا يكون فسخاً ويكون ثوباً كيبال بالبيع سواء ذل بعه أو قال بعه لي \* باع المبيع من البائع قبل القبض لا يجوز البيع الثاني ولا ينسخ الأول \* ولو وهب من البائع لا تجوز الهبة وينسخ البيع إذا قبل \* ولو اشترى عبداً وقبضه ثم تقابلا بالبيع ولم يتقابلا حتى اشتراه من البائع جاز شراؤه \* ولو باعه البائع بعد الأقالة من غير المشتري لا يجوز بيعه \* اشترى داراً أو عقاراً فتردها قبل القبض من غير البائع يجوز عند الكل ولو باع بجوز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يجوز في قول محمد رحمه الله تعالى \* ولو أجزاها قبل القبض من البائع أو غيره لا يجوز عند الكل وكذلك لو اشترى

طريقاً فقال هذا هو الذي أردت إن أدلكم عليه فليس هذا بشيء فإن قال على إن أدلكم بطريق هذا الحصن وأنه قد نزل هادي من الحصن فلما نزل وجد المسلمين قد أصابوا بذلك الطريق فهو آمن وعلى هذا التزم إن يدلهم على حصن أو مدينة أو على هذا الحصن أو هذه المدينة كذا في محيط السرخسي (الباب الرابع في الغنائم وفسخها \* وفيه ثلاثة فصول)

### (الفصل الأول في الغنائم)

الغنيمة اسم لما أخذ من الكفرة بالقهر والغلبة والحرب قائمة قبل الأحراز دار الإسلام فاما ما أخذ لأعلى القهر والغلبة بل بالمهاداة والهبة منهم أو بالسرقة أو الخلسة منهم لا يكون غنيمة ويكون للآخذ خاصة في إسان الفقهاء ومتعارف الشرع وكذلك ما خصه الإمام ببعض الغزاة تحريراً على القتال لزيادة قوة وحراة منهم إن قال لسيدي ما أصبتم فهو لكم أو قال لواحد منكم ما أصبت فهو لك كذا في محيط السرخسي \* والقي ما أخذ منهم من غير قتال كالخراج والجزية وفي الغنيمة خمس دون النفي كذا في غاية البيان \* وما يؤخذ منهم هدية أو سرقة أو خلسة أو هبة فليس بغنيمة وهو لا يأخذ خاصة كذا في خزائره المقتين \* قال محمد رحمه الله تعالى وإذا أسلم أهل مدينة من مدائن أهل الحرب قبل ظهور المسلمين عليهم كانوا أحراراً لأسبيل عليهم ولا على أولادهم ونسائهم ولا على أموالهم ويوضع على أراضيهم العشر دون الخراج وكذلك إذا صاروا ذمة قبل الظهور عليهم الآن ههنا على أراضيهم الخراج ويوضع على رؤسهم الجزية أيضاً وإن ظهر المسلمون عليهم ثم أسلموا فالإمام فيهم بالخيار إن شاء قسم رقابهم وأموالهم بين الغانمين وإذا أراد القسمة بعدما أسلموا رفع الخمس أولاً وجعله لليتامى والمساكين وأبناء السبيل وقسم أربعة أخماس بين الغانمين قسمة الغنائم ويضع على الأرض العشر وإن شاء من عليهم يسلم لهم رقابهم وذرائعهم وأموالهم ويضع على أراضيهم العشر وإن شاء وظف الخراج وإن ظهر المسلمون عليهم فلم يسلموا فالإمام بالخيار إن شاء استرقهم وقسمهم وأموالهم بين الغانمين فإذا أراد القسمة أخذ الخمس من جميع ذلك فجعله في موضع الخمس وقسم الباقي بين الغانمين ويضع على الأراضي العشر وإن شاء قتل الرجال وقسم النساء والأموال والذرائع بين الغانمين على نحو ما قلنا وإن شاء من عليهم برقابهم ونسائهم وذرائعهم وأموالهم ووضع على رؤسهم الجزية وعلى أراضيهم الخراج كذا في المحيط \* ويستوى فيه الماء العشري فحوماء السماء والعيون والآبار والخراجي فحوماء الأنهار التي حفرتها الأعاجم كذا في غاية البيان \* وإن من عليهم برقابهم وأراضيهم وقسم النساء والذرائع وسائر الأموال بين المسلمين فهو جائز ولكنه مكروه إلا إذا ترك في أيديهم من الأموال ما يمكنهم الزراعة به وكذلك إذا من عليهم برقابهم ونسائهم وذرائعهم وأراضيهم وقسم سائر الأموال بين الغانمين فهو جائز ولكنه مكروه فإن ترك في أيديهم ما يمكنهم الزراعة به يجوز من غير كراهة وإن من عليهم برقابهم خاصة وقسم الأراضي بين المسلمين مع سائر أموالهم لم يجوز وكذلك إذا لم يكن لهم الأراضي فأراد أن يمن عليهم برقابهم لم يجوز كذا في المحيط \* وإن شاء قسم الكل وترك الأراضي وجعلها بمنزلة الوقف

على

أرض فيه أزرع بزرعه أو زرع بقره أو زرع بقره فباعه بالبيع لا يجوز لانه أجزأ الأرض

فإن دفع الأرض معاملة يكون استجاراً لمعامل ولا يكون اجارة للأرض وإنما لا يجوز لانه باع نصف الزرع قبل القبض \* رجل اشترى طعاماً في بيت البائع في جوارقه فوضع المشتري يده عليها وقال قبضت فباعه من غيره قبل الإخراج قالوا يجوز بيعه لانه باع بعد القبض وهذا قول محمد رحمه الله تعالى وإن أجزأه إذا كانت أجزأه بينه وبين النعم \* رجل اشترى دابة مني بفضة في اصطبل البائع فقال المشتري تسكون

ههنا البسلة فان ما اشترى من ثياب لم يكن له ثمن مال البائع لان مال المشتري \* رجل باع مكيلة في بيت مكيلة أو موز ونا موازنة وقال  
للمشتري خليت بينك وبينه ودفع اليه انفتاح ولم يكاه ولم يزنه صار المشتري قابضا ولو أنه دفع المفتاح الى المشتري ولم يقل خليت بينك وبينه  
فقبضه لا يكون قابضا \* باع مكيلة مكيلة أو موز ونا موازنة أو معدودا أو مذكورا كان أجرة الكيل والوزان والذراع والعقد على  
البائع لان ذلك من باب التسليم ولهذا صار المشتري قابضا بكل البائع عند حضرته (٢٣١) \* ولو اشترى الثمار على رؤس الاشجار

كان أجرة الجذاذ على المشتري لانه  
ثم يتحقق التسليم بالتخلية \* ووزن  
التمن يكون على المشتري وكذلك  
أجرة الناقد في ظاهر الرواية وقال  
بعضهم ان قال المشتري دراهمي  
منتقدة كان أجرة الناقد على البائع  
وان قال غير منتقدة فاجرة الناقد  
تكون على المشتري والصحيح أنها  
تكون على المشتري على كل حال  
\* ولو اشترى حنطة أو ثيابا في حراب  
كان فتح الجراب على البائع واخراج  
الثياب على المشتري وقيل كما يجب  
الكيل على البائع فالصواب في رعا  
المشتري يكون عليه أيضا وكذا لو  
اشترى ماء من سقاء في قرية  
كان صب الماء على السقاء والمعتبر  
في هذا العرف \* ولو اشترى حنطة  
في سبيلها جاز وكانت التسوية  
والكدس والتخليص على البائع  
\* ولو اشترى عنبا جازا كان القطف  
على المشتري وكذا لو اشترى شيا  
مغيبا في الارض كالشوم والجزر  
والبصل ونحو ذلك كل ما اشتراه  
جوازا فخراج ذلك يكون على  
المشتري \* ولو اشترى كيليا مكيلة  
أو موز ونا موازنة فكال البائع  
بحسرة المشتري قال الشيخ الامام  
أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله  
تعالى يكفه كيل انباع ويجوز له  
أن يتصرف فيه قبل أن يكيله \*  
وقوله عليه الصلاة والسلام حتى  
يجري فيه صاعان مجول على ما اذا  
كانت الحنطة سالما ومنا على رجل

على المقاتلة وان شاء نقل اليها قوما آخرين من أهل الذمة وجعلها خراجية خراج مقاسمة  
أو مقاطعة فينصرف خراجها الى المقاتلة كذا في التتارخانية ناقلا عن شرح الطحاوي \* واذا  
نقض أهل الذمة العهد وغلبوا على دارهم أو على دار من ديار المسلمين وصارت الدار حربا لاتفاق  
ثم ظهر عليهم المسلمون وثبت الخیار فيهم للامام فان شاء من عليهم برقابهم وأراضهم ونسأهم  
وذراهم وأموالهم ووضع على أراضهم الخراج وان شاء وضع العشر وهذا تسمية وفي الحقيقة  
خراج ولهذا يصرف هذا العشر مصرف الخراج وان شاء جعل عليها العشر مضاعفا كما فعل عمر  
رضي الله عنه بيني تغلب وان قتل الرجال وقسم النساء والذراري والاموال وبقيت الاراضي بلا  
ملك فنقل اليها قوما من المسلمين ليكونوا ردا للمسلمين وجعل الاراضي لهم ليؤدوا المونة عنها  
جاز ولكن يفعل برضا أولئك الذين يريد الامام نقلهم اليها واذا نقل اليها قوما من المسلمين وصارت  
الاراضي مملوكة لهم جعل عليها العشر ان شاء وان شاء جعل عليها الخراج ولو أن قوما من المسلمين  
ارتدوا وغلبوا على دارهم أو على دار من ديار المسلمين وصارت دارهم حربا لاتفاق ثم ظهر  
عليهم المسلمون فإنه لا يقبل من رجالهم الا السيف والاسلام فان أبوا أن يسلموا وقتلوا وقسم نساءهم  
وذراهم ويحرقون على الاسلام وقسمت الاموال والاراضي بين الغانمين أيضا ووضع على  
الاراضي العشر وان رأى الامام أن يقتل الرجال ويقسم النساء والذراري بين الغانمين دون  
الاراضي ورأى ذلك خيرا للمسلمين فعل ذلك فان رأى بعد ذلك أن ينقل الى الاراضي قوما من أهل  
الذمة ليؤدوا الخراج عن أنفسهم وعن الاراضي فعل ذلك فاذا فعل ذلك صارت الاراضي مملوكة  
لهم يتوارثونها ويؤدون الخراج عنها فاقد كرههنا نقل أهل الذمة لئلا يلحقهم الغبط بقتل  
المرتدين ولا كذلك ما تقدم فان أسلم المرتدون بعدما ظهر عليهم الامام كانوا أحرارا لا سبي عليهم  
وأما نساءهم وذراهم وأموالهم فالامام فيها بالخيار ان شاء قسمها بين الغانمين وجعل على الاراضي  
العشر وان شاء من عليهم بالنساء والذراري والاموال والاراضي ووضع على أراضهم الخراج  
ان شاء وان شاء وضع عليهم العشر وان رأى الامام أن يجعل ما كان من أراضهم عشريا على  
حاله وما كان خراجيا على حاله فله ذلك واذا أراد الامام أن يجعل أهل الحرب والناقضين العهد أهل  
ذمة يؤدون الخراج وقد أصاب منهم ما في الحرب قبل أن يظهر عليهم فله لا يرد عليهم ذلك ولا يفعل  
ذلك الا بعذر والعذر أن لا يقدر وعلى عمارة الاراضي وزراعتها الا بذلك المال فاما ما بقي في أيديهم  
فان احتاجوا اليه للعمارة الاراضي وزراعتها لم يأخذ الامام منهم وان استغنوا عنها فان شاء أخذ  
منهم وقسمها بين الغانمين ولكن الاولى أن يتركهم في أيديهم تاليهاهم حتى يتفروا على محاسن  
الاسلام فيسلموا وكذلك ما أخذ من نساءهم وذراهم قبل الظهور عليهم لا يردوم في أيديهم بعد  
الظهور عليهم لا يؤخذ منهم \* واذا فتح الامام بلدة من بلاد أهل الحرب وقسمها وأهلها بين الغانمين  
ثم أراد أن يمن عليهم برقابهم وأراضهم فليس له ذلك وكذلك اذا من بها عليهم ثم أراد القسمة ليس له  
ذلك كذا في المحيط \* الامام بالخيار في الاسرى ان شاء قتلهم وان شاء استرقهم الا مشركي العرب

فاشترى المديون كرام من رجل آخر وأمر صاحب الدين بقض الكرم من غريمه فان صاحب الدين يحتاج الى الكرم مرتين مرة لياحه ومرة  
لنفسه \* ولو كان هذا في الذروعات اذا باع من ذرة قم يذرع البع وقبض المشتري بغير ذرع حازته أب يتصرف فيه من غير ذرع وفي  
العدديات روايتان في رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى هو والدرج سواء وفي رواية هو والكيل واحد \* ولو اشترى  
حنطة على أنها كرم فقال له البائع هي كرم فقال له ان لا تأخذها فخذها ان عسرة فخذها اعلم به انه لا يجوز له أن يتصرف فيه حتى



يكيل مرة أخرى وكذلك الموزون فان لم يكاه حتى يباع من غيره بعد القبض أو لمحتها أو كل الخبز قال الايطيب انتهى النبي عليه السلام  
والسلام وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى انتهى محمول على ما إذا لم يكن المشتري حاضرا وقت كيل البائع فان كان  
حاضرا ورأى رأى العين لا يحتاج الى السكيل بعد ذلك قال وكذلك الجواب في القصاب والخباز اذا قال وزنت الا ان لغلان ان لم يكن المشتري  
حاضرا يحتاج الى الوزن مرة أخرى وان كان (٢٣٢) حاضر حين وزن البائع كفاه ذلك وفي الذرعيات اذا اشترى ثوبا وقال له

البائع هو عشرة أذرع ذوعنه  
الا أن وصدة المشتري في ذلك  
كفاره وفي العدييات هو على  
الروايتين

(فصل في المقبوض على سوم  
الشراء) رجل ساوم رجلا بقدح  
وقال لصاحب القدح ارم الى  
قدفعه اليه فوقع من يده على اقداح  
فانكسرت لا يضمن القاض  
القدح المدفوع اليه لانه قبضه على  
سوم الشراء من غير بيان الثمن  
فلا يضمن ولا يه فيه ضمان الاقداح  
التي انكسرت بفعله \* ورجل جاء  
الى زجاج فقال ادفع الي هذه  
القاورة فاراها فقال الزجاج  
ارفعها فرفعتها فوقعته وانكسرت  
لا يضمن الزاج لانه رفعها باذنه وان  
كان على سوم الشراء فاثمن غير  
مدكور وانقبوض على سوم  
الشراء لا يكون مضمونا الا بعد  
بيان الثمن في عاهر الولاية وان  
كان القاض قد قال للرجل احك هذه  
القاورة فقتل الزجاج فكذلك  
اخذها راءا فقال الزجاج نعم  
فرفعتها فوقعته من يده وانكسرت  
كان عليه قيمتها ولو وقعت على  
اقداح اخرى فانه كسرت الاقداح  
كلها عليه ضمان ثم الاقداح بين  
الثنين او لم يبين هذا اذا اخذه  
من صاحبين لثنين ولم يبين \*

والمرتدة وان شاء تركهم احرار اذمة للمسلمين الا مشركي العرب والمتردين وانيس فبين اسلم منهم  
الا الاسترقاق كذا في التبيين \* ولا يجوز ان يردهم الى دار الحرب ولا تجوز مفاداة اسراهم باسارنا  
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي \* وهكذا في المتون \* والصحيح قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى كذا في الراد \* قال محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير لا باس بان يفادى اسراء المسلمين  
اسراء الكافرين الذين في أيدي المسلمين من الرجال والنساء هذا قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله  
تعالى وهو أظهر الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* وبها قال العامة هكذا  
في انهر الفائق \* ثم في المفاداة يشترط رضا أهل العسكر لان فيه ابطال حقهم عن العين ولو أبي أهل  
العسكر ذلك فيما عدا الرجال ليس للامير ان يفاديهم وفي الرجال ان كان قبيل القسمة فله ان  
يفاديهم وبعد القسمة ليس له ذلك الا برضاهم واذا جاء رسول ملكهم يطلب المفاداة بالاسارى في  
مكان فاحذر واعي المسلمين عهدا بان يؤمنوهم على ما ياتون به من الاسارى حتى يقر غوامس أمر  
القداة ونم يتفق رجوعا عن معهم من اسراء المسلمين فانه ينبغي أن يوفوا بعهدهم وأن يفادوهم  
كما شرطوا لهم شرطوا لا وغير ذلك الا أنهم ان لم يتفق بينهم التراضي بالمفاداة وأرادوا الانصراف  
بأسراء المسلمين والمسلمين عليهم قوة فله لا يسعهم أن يدعوهم حتى يرد الاسراء الى بلادهم ويحق  
عليهم ترك الوفاء هذا الشرط ونوع الاسراء من أيديهم من غير أن يتعرضوا لهم بشئ سوى ذلك  
كذا في المحيط \* أما المفاداة بما لا يخدم من أهل الحرب فلم تجز في المشهور من المذهب ولو أسلم  
الاسير في أيدينا لا يفادى عسى سيري في أيديهم الا اذا طابت نفسه به وهو مأمون على اسلامه ولا يجوز  
المن على الاسارى وهو ان يطلقهم مجانا كذا في الكافي \* قال محمد رحمه الله تعالى والصبيان من  
المشركين اذا سبوا ومعهم الآباء والامهات فلا باس بالمفاداة بهم وأما اذا سبى الصبي وحده وأخرج  
الى دار الاسلام فانه لا تجوز المفاداة به بعد ذلك وكذلك ان قسمت الغنيمة في دار الحرب فوقع في سهم  
رجل أو بيعت العتاق فقد صار الصبي محكوما له بالاسلام تبعه لمن تعين ملكه فيه بالقسمة أو بالشراء  
كذا في المحيط \* قال محمد رحمه الله تعالى الخيل والسلاح اذا أخذنا منهم فطلبوا مفاداة به بالمال لم يحز  
أن يفعل ذلك وان طابوا أن يعطوا رجلا مشركا عوضا عن أسيرهم أو رجلا من مشركين عوضا عنه  
لم يحز لما ذاك ويجوز أن يفادى أسارى المسلمين الذين في دار الحرب بالدراهم والدنانير وما ليس له قوة  
في أمر الحرب كاشيا وغنمها ولا يفادون بالسلاح ولا بالخيل كذا في السراج الوهاج \* قال محمد  
رحمه الله تعالى في السير الكبير اذا أسرا الحر من المسلمين أو من أهل الذمة فقال لمسلم أو ذمي مستأمن  
فيه اقتل من أهل الحرب أو أمة ترى منهم ففعل ذلك وأخرجته الى دار الاسلام فهو حر لا سبي  
عليه وان كان الذي صداه به المأمور دين له على الأثر فيرجع عليه بجميع ما أدى في فدائه الى  
مستد الدين فان كان وداه باكر من الدين فاعا يرجع على الأثر بقدر الدين دون الزيادة وقيل  
ينبغي في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يرجع بجميع ما أدى قل أو كثرا والاصح أن  
هدا توأهم جميعا وعلى هذا كان المأثور قال وتلد منهم بالف درهم فلم يتمكن المأمور من ذلك

[illegible]

فهلكت عند الوكيل كان على الوكيل قيمتها لانه أخذها على سوم الشراء وبين الثمن ثم يرجع الوكيل بما ضمن على موكله ان كان أمره  
الموكل بالأخذ على سوم الشراء وان لم يكن أمره بذلك لا يرجع لان الأمر بالشراء لا يكون أمرا بالأخذ على سوم الشراء \* رجل يبيع  
سلعة فقال غيره انظر فيها فأخذها لينظر فيها هلكت في يده لا يضمن وان قال الناظر بعد ما نظر بكم تبسح قالوا يكون ضامنا والصحيح أنه  
لا يضمن الا اذا قال صاحب الساعة بكذا \* رجل قال لغيره هذا الثوب لك (٢٣٣) بهشرة وقال هات حتى أغلظ فيه أو قال حتى أريه

غيري فأخذته على هذا فضاع في  
يده ذكر في المستقيد لا يضمن في  
قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجما  
الله تعالى \* ولو قال هات فان  
رضيت أخذته فضاع كان عليه  
الثلث \* رجل أخذ متاعا ليذهب  
به الى منزله فان رضى اشتراه وان لم  
رض رده عليه فهلك في يده قال  
أبو الليث الكبير رحمه الله تعالى  
لا يضمن لانه أخذ على وجه  
الامانة لا على وجه المساومة \*  
وان اشترى متاعا على أنه بالخيار  
الى أن يذهب به الى منزله فهلك في  
يده كان عليه القيمة لانه لم يوقت  
للخيار وقتا فيفسد البيع الا أنه  
ان هلك في ثلاثة أيام كان عليه  
الثلث وان هلك بعدها كان عليه  
القيمة \* رجل دفع السلعة الى  
مندانى على طوبى منه  
بدرهم معلومة فوضعه عند الذي  
طلبه وقال اعط منى أو وقعت  
منى كان عليه قيمته لانه أخذ على  
وجه السوم بعسديان الثمن قالوا  
ولا شيء على المادى وهذا اذا كان  
مأذونا بالبيع الى من يريد شراءه  
قبل البيع وان لم يكن مأذونا  
بذلك كان ضامنا والله أعلم

(فصل في قبض الثمن)

رجل بع متاعا بغير درهم فوزن  
له المشتري ألف درهم ودفعتها  
اليه فضاغت عنه كان البائع

حتى زاد فانما يرجع عليه بالالف خاصة كذا في الذخيرة \* ولو كان المأمور قال للمأمور اقتدى  
منهم بما رأيت أو بما شئت أو أمرك جائز فيما تفدى به فانه يرجع عليه بما فدى به قل أو كثر فان  
كان المأمور عبدا أو أمة قاهر مستأمن فبهم أن يشتريه أو يفديه منهم ففعل ذلك بمثل قيمته أو أقل  
أو أكثر فهو جاز وهو عبد لهذا المشتري ولو قل العبد اشترى لنفسى فان اشتراه بغيره أو بعين يسير  
وأخبرهم أن يشتريه لنفسه فالعبد حر لا سبيل عليه ثم للمأمور ان يرجع بالفداء على العبد كذا  
في المحيط \* ولو أن مكاتبا أمر رجلا أن يفديه ففداه فانه يرجع عليه بمافداه فان هجر المكاتب  
فهو دين في رقبته ولو أن المكاتب أمره بان يفديه بخمسة آلاف درهم وقيمه ألف درهم جاز  
في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجوز في قولهما الا بقدر الف مالم يعتق ولو أمره المأذون أن  
يفديه فانه لا يجوز على مولاه ويلزمه اذا اعتق ولو أن أجنبيا أمر رجلا بان يشتري أسيرا في دار الحرب  
فان قال له اشتره لي أو قال اشتره من مالى فان المأمور يرجع على الأمر فان لم يقل من مالى ولا لى فانه  
لا يرجع الا أن يكون خليطا كذا في الظهيرية \* وفي الفتاوى اذا وكل المأمور رجلا بان يفديه  
فقال الوكيل لرجل آخر اشتره لي جاز وكذا لو قال اشتره لي بماء وكان له أن يرجع على الأمر  
ولو قال الوكيل الاول للثاني اشتره ولم يقل لى ولا بمالى ففعل الوكيل الثاني صار متطوعا حتى لا يرجع  
الثاني على أحد ولا رجوع للأول على الأمر كذا في المحيط \* قوم من المسلمين جمعوا لالا ودفعوه  
الى رجل ايدخل دار الحرب ويشتري أسارى المسلمين منهم فان هذا المأمور يسأل التحارفى دار  
الحرب فكل من أخبره حر أسير في أيديهم يشتريه المأمور به ولا يجاوز قيمة الحر لو كان عبدا  
في ذلك الموضع وانما يشتريه بقدر قيمته اربعين يسير ولو أراد المأمور ان يشتري أسيرا فقال له  
الأسير اشترى فاشتره المأمور بالمال المدفوع اليه يضمن المأمور ذلك المال ويرجع به على الأسير  
ولو ان هذا المأمور بشراء الأسير قال للأسير بعدما قال له الأسير اشترى بكذا اشترى بثلث المال  
المدفوع الى حصة فاشتره كان مشتريا لأصحاب الاموال كذا في التتارخانية \* ولو ان رجلا امر  
رجلا ان يشتري حراما من دار الحرب بعينه بمال مما فاشتره لم يكن له على الحر الذي اشتراه من  
ذلك شيء وكان للمأمور ان يرجع على الذى أمره ان كان ضمن له الثمن أو قال اشتره لى ون كان  
قال له اشتره لنفسه واحتسب منه لم يرجع عليه بشئ كذا في المحيط \* رجل دخل دار الحرب وعنده  
من أسال ما يمكنه شراء أسير واحد فاشترى الجاهل اقل من شراء العلم كذا في السراجيه \* وادا  
رأى الاسير الجاهل قد سرق أو يفسد على نقله الى دار الاسلام لا يعقره ولا يتركها بل يذبحها  
ويحرقها ويحرق لاسلحة أيضا ولا يحترق منها كالحديد يذوق في موضع لا يقف عليه الكهار كذا  
في الكافي \* ويكسر كل شيء من آياتهم وأثارهم بحيث لا ينتفع به بعد الكسر وراق جميع  
نساءات والادهان على وجهه لا يتمعون به فيفعل بدد كهم معاينة لهم ومسى ذاهم يدروا على  
نقلهم وانه يتنقل الى دار الاسلام لا يعقره ولا يتركها بل يذبحها ويحرقها ويحرق لاسلحة أيضا ولا يحترق منها كالحديد يذوق في موضع لا يقف عليه الكهار كذا  
ليها كواجوع وعطشان قتلهم متعذرينهم ولا وجه الى إقامتهم ولهدا اذا وجد المسلمون حية

(٣٠ - (بتاوى) - نائى)

ضاع نصفها كذا باقى بين البائع والمشتري على ستة لان المال المتبوض كان مشتركا بينهما على ستة خمسة سدسه للبائع وواحد سدس  
للمشتري فاشترى بثلث على اربعة مائة باقى على اربعة مائة وثلث درهم ليرد فضاغت المائتين عنده وبقى الالف  
كن الالف بينهم على ستة وثلث درهم ليرد فضاغت المائتين عنده وبقى الالف



على صاحبه بشئ \* رجل اشترى بارية بالنهرهم ودفع الى البائع كيسا على ظن ان فيه الذهب فذهب به البائع الى منزله فاذا انقضى  
دائره فعملها ليردها الى المشتري فما كت في الطريق لا يضمن البائع شيئا لانه قبض باذن المشتري ما ليس من جنس حقه فكان امانة \* ولو  
ان المشتري دفع الى البائع دراهم \* لم يفسد البائع فوجدتها بنهرجة كان له ان يردها على المشتري ولا يضمن بالسكسر لان الصحاح  
والمكسرة فيه سواء \* الدراهم انواع جيايد (٢٣٤) وزنوف ونهرجة وستوقه \* واختلفوا في تفسير هذه الدراهم قال بعضهم

النهرجة هي التي تضرب في غير  
دار السلطان والزنوف هي الدراهم  
المغشوشة والستوقه هي صفر موه  
بالفضة وقال عامة المشايخ الجيايد  
فضة خالصه تروج في التجارات  
وتؤخذ في بيت المال والزنوف  
ما زيفه بيت المال ويأخذها  
التجار في التجارات ولا بأس بالشراء  
بها لكن يبين للبائع انهم زنوف  
والنهرجة ما يهرجه التجار ولا  
يروج في التجارات ولها حكم  
الدراهم في الشرع حتى لو تجوز  
بها في السلم والصرف يجوز  
والستوقه فارسي مهر به مائه  
وهو تيكور الطاق الاعلى قصة  
والاسفل كذلك وبينهما صفر  
ليس لها حكم الدراهم في الشرع  
حتى لو تجوز بها في الصرف والسلم  
لا يجوز ونما لا يضمن كاسر  
النهرجة لانه لا قيمة لهذه الصنعة  
فيردها على المشتري بغير شئ وكذا  
لو دفع النهرجة الى انسان لينظر  
فيه فكسره لا يضمن \* ولو باع  
شيئا بدراهم جيايد وقبض بدراهم  
وآراها رجلا فاستقدها فوجد  
فيها قليل نهرجة \* لم يفسد  
النهرجة ثم اراد ان يبيع صرف  
الكل في نهرجة فلم يأخذها أحد  
وقالوا كلها نهرجة قالوا ان كان  
البائع اقرب قبض الجيايد واقر  
بقبض حقه او باستيفاء لثمن

او عقربا في دار الحرب فانهم يقطعون ذنب العقرب ويكسرون آليات الحية ولا يقتلونهما ماقطعا  
اضرر المسلمين ماداموا فيها وابقاء لنسلهما كذا في السراج الوهاج \* الغنائم لا تملك قبل الاحراز  
بدار الاسلام كذا في محيط السرخسي \* ويبقى على هذا الاصل مسائل (منها) ان واحدا من  
الغنائم لو وطئ امة من السبي فولدت فادعاه لا يثبت النسب ويجب العقر وتقسيم الامه والولد  
والعقر بين الغنائم (ومنها) اذا مات واحد قبل الاحراز بالدار لا يورث نصيبه (ومنها) مالو  
انفق واحد من العزاة شيئا من الغنيمة لا يضمن عدما (ومنها) مالو قسم الامام الغنيمة لاعن اجتهاد  
ولا حاجة العزاة لا يبع عندنا هكذا في التبيين \* هذا اذا كان غير متصل بدار الاسلام وان كان  
متصلا بدار الاسلام ففقهها وجرى عليها حكم الاسلام فلا بأس بالقسمة كذا في شرح الطحاوي \* واذا  
قسم في دار الحرب مجتهد او قسم لحاجة العائدين فصحيحة \* ومن مات بعد اخراج الغنيمة الى دار  
الاسلام فصيبه لورثته كذا في الهداية \* واذا لحقهم مدد في دار الحرب شاركوهم فيها وانما تنقطع  
شركتهم بالاحراز بدار الاسلام او بالقسمة في دار الحرب او ببيع الامام الغنيمة فيها ولو فتح العسكر  
لدا من دار الحرب واستفاهر واعليه ثم طعنهم مدد لم يشاركوهم لانه صار من بلاد الاسلام وليس  
للسوقية سهم الا ان يقاتلوا ويعتبر حله عند القتال فارسا او رجلا كذا في الاختيار شرح المختار  
\* وكذا من أسلم في دار الحرب ولحق بالعسكر والمرد اذا تاب ولحق بالعسكر والتاجر الذي دخل  
بامن اذا لحق بالعسكر اذا قاتلوا اسعة واوالافلائي لهم كذا في فتح القدير \* الرد والمقاتل  
في العسكر سواء كذا في الهداية \* ان كان الاحير مع العسكر قال محمد رحمه الله تعالى ان ترك خدمة  
صاحبه وقاتل استحق السهم وان لم يترك الخدمة فلا شئ له والاصل ان من دخل للقتال استحق السهم  
قاتل او لم يقاتل ومن دخل لغير القتال لم يستحق الا ان يقاتل وهو من أهل القتال ومن دخل مقاتلا  
مع العسكر فقاتل او لم يقاتل ارض او غيره فله سهمه ان كان فارسا فارسا او رجلا فارسا او رجلا  
دخل مقاتلا ثم أسر ثم خلاص قبل اخراج الغنيمة فله سهمه كذا في السراج الوهاج \* اذا احتاج الامام  
الى جن الغنيمة وفي الغنيمة دواب فانه يحمل الغنيمة عليها وينقلها الى دار الاسلام وان لم يكن في الغنيمة  
دواب ولكن مع الامام فضل جولة من مال بيت المال فانه يحمل عليها وان لم يكن مع الامام فضل جولة  
الا مع كل واحد من العائدين فضل جولة ان طابت اذ نسهم يحمل ذلك عليها باجر واما اذا لم تطب  
انفسهم بذلك فلا يكرههم على ذلك باجر كذا في السير الصغير \* وذكر في السير الكبير له ان  
يكرههم على ذلك باجر المثل وان لم يكن مع كل واحد منهم فضل جولة ولكن مع البعض منهم فضل  
جولة ان طابت نفس المالك بان يحمل عليه باجر جاز ذلك وان لم تطب على رواية السير الصغير لا  
يكرهه وعلى رواية السير الكبير يكرهه على ذلك كذا في المحيط \* لا بأس بان يعلف العسكر في دار  
الحرب وياكلوا ما وجدوه من الطعام وهذا كالحرب والجمع وما يستعمل فيه كالسمن والعسل  
والزيت والحل يريدهنوا بالدهن المأ كول مثل السمن والزيت والخل ولا بأس ان يدهن به (٢)  
ويوقع به دابة ولا يؤكل من الادهان مثل البهمنج والخيرو وهو دهن الورد وما أشبههما فليس

(٢) قوله ويوقع الخ بالقاف والخاء المهملة هو تصليب الحافر بالشحم المذاب كفي القاموس  
لا يرشد شيئا ولا يسمع دعواه ثم انهرجه لاداء صدقه المشتري ثم انهر - فغيردها عليه وان لم يكن البائع  
اقرب قلنا ثم ادعى انهم نهرجة سمع دعواه وكان له ان يرد \* ولو اشترى شيئا بدراهم نقد البلد ولم يقبض حتى تغيرت فان كانت لا تروج  
في التجارات صد البائع وهو غرلة \* وشترى شيئا بالعلوس الواجبة فكسدت قبل القبض وقدر قبل ذلك وان كانت الدراهم بعد التعير  
تروج في التغيرات الا انه انتقص قيمتها بعد البيع ولم يكن له الا ذلك وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى له ان يفسخ البيع في نقصان

القيمة أيضا \* وان القاطن تلك الدراهم اليوم كان عليه قيمة تلك الدراهم قبل الانقطاع عند حرجه الله تعالى وطيبه الفتوى \* وكذا لو اشترى بالفلوس شيئا فكسدت فسد البيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان غلث أو ونحست لا يفسد \* ولو باع عرضا بالدراهم وسلم العرض ولم يقبض الدراهم حتى صارت لا تنفق ولا تروج في التجارات فان كانت لا تنفق في هذه البلدة وتنفق في غيرها على قول محمد رحمه الله تعالى لا يكون ذلك كسادا لكن يثبت الخيار للبائع ان شاء أخذ تلك الدراهم (٢٣٥) وان شاء أخذ قيمتها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كانت لا تنفق

في هذه البلدة ولا في غيرها من البلدان كان ذلك كسادا عند الكل يفسد العقد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يثبت الخيار ولا يفسد العقد رجل اشترى شيئا بدنانق فلس ولم يذكر العدد في القياس لا يجوز البيع ويجوز استحسانا وعليه الفتوى \* ولو اشترى بدرهم فلس في القياس لا يجوز وفي الاستحسان يجوز يؤخذ بالقياس ههنا وقيل فيه خلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى القياس قول محمد رحمه الله تعالى والاستحسان قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وأخذوا بقول محمد رحمه الله تعالى في درهم فلس أنه لا يجوز \* ولو اشترى شيئا بدنانق أو بدنانقين ولم يذكر شيئا للدراهم ولا الفلوس قالوا يصرف ذلك الى الدنانق من الفلوس وهذا اذا كان المشتري شيئا خصبيا يشتري بدنانق فلس ربح في يوسف رحمه الله تعالى اذا اشترى دينار بعشرة ولم يزد على ذلك فهو عشرة دنانير وان اشترى قوباً بعشرة فهي عشرة دراهم وان اشترى بطيخا بعشرة فهي عشرة أفلس المتبر في هذا عرف الناس ما يباع للدنانير كانت العشرة من الدنانير وما يباع للدراهم كانت

له ان يدهن وكل شيء لا يؤكل ولا يشرب فانه لا ينبغي لاحد من الجيش ان ينتفع بشيء منه قل أو كثر ولو دخل التجار مع العسكر لا يريدون القتال لم يجز لهم أن يأكلوا شيئا من الطعام ولا يعلفوا دوابهم الا بالثمن فان كل شيء من ذلك أو علف فلا ضمان عليه وان كان بقي منه شيء في يده أخذه منه \* أما العسكر فلا بأس أن يطعموا عبيدهم اذا دخلوا معهم ليعينوههم على سفرهم وكذلك نسائهم وصبيانهم وأما الاجير للخدمة فلا يأكل واذا دخلت النساء لداواة المرضى والجرحى أو كان وعلفن وأطعن رقيقهن كذا في السراج الوهاج \* ولا فرق في الطعام بين أن يكون مهيأ للاكل وبين أن لا يكون حتى يجوز لهم ذبح المواشى من البقر والغنم والجرور وبردون جلودها في الغنمة وكذا كل الحبوب والسكر والقواكه الرطبة واليابسة وكل شيء هو ما كوله عادة وهذا الاطلاق في حق من له سهم في الغنمة أو رضع منها غنيا كان أو فقيرا ولا يطعم الاجير ولا التاجر الا أن يكون خبز الحنطة أو طبخ اللحم فلا بأس به حيث تئذ كذا في التبيين \* اذا أخذ العسكر العلف لاجل دوابهم والطعام لكانهم والخطب للاستعمال والدهن للدخان والسلاح للقتال فلا يجوز أن يبيعوا شيئا من ذلك ولا يجوز تجولهم وهو صياحه ذلك وادخاره الى وقت الحاجة فان باعوا ردوا الثمن الى الغنمة كذا في غاية البيان \* وان أصابوا سمما أو بصلًا أو به لا يؤلف ولا أو غير ذلك من الاشياء التي تؤكل عادة للتغيش فلا بأس بالتناول منه ولا يجوز أن يتساروا شيئا من الادوية والطيب وهذا كله الممنوع من الامام عن الانتفاع بالمال كقولنا أو المأشروب وأذا همهم عن ذلك فلا يباح لهم الانتفاع به واذا احتاجوا الى الوقود اما للطبخ أو للاصطلاء لم يرد أصابهم ولا بأس بان يوقدوا ما وجدوا من خشبهم وقصصهم اذا كان معدا للوقود فان كان غير معد لذلك بل هو معد لآخر انقصا والاقذار وله قيمة لا يباح استعماله ولا بأس بان يعلف الدابة الحنطة اذا كان لا يحد الشعر وان وجد في دار الحرب صابونا أو حرا حرا فلا بأس به ان ينتفع به الا عند الضرورة وان كان الحرض نابتا في أرض العدو فخذ من ذلك شيئا كان للمأخوذ غنم لا يباح الانتفاع الا عند الضرورة وانما تكن له قيمة جاز الانتفاع من غير ضرورة ولو أن رجلا من أهل العسكر اسبح رجلا يعتقله فذهب الرجل الى بعض المطامير وأتىه بالعلف ثم قال له بدائي أعطيك هذا ولكنني آخذ من نفسي وأرد عليك أجرك وأرى المستاجر الا أن يأخذه منه فان قرأ الاجير عنه جاء به على الاجارة أجبر على دفعه الى المستاجر ان كانا محتاجين اليه أو غشيه عنه وان كان الاجير محتاجا الى ذلك والمستاجر غنيا به فله أن عنه منه واسكن لأجله عليه ولو كان المستاجر استأجره جهته له حشيشا والمستاجر غنيا به فله المستاجر ان يأخذ منه وان كان هو غنيا به والاجير محتاجا به اذا قرأه احتشبه له كذا في الفهريه \* وان أصابوا سحرا في أرض العدو ورجل من خشبها كان له قيمة في ذلك المكان ليس لهم أن ينتفعوا الا لو قودا طبخا لم يؤم أو لاصطلاعه لم يرد أصابهم وان لم تكن له قيمة في ذلك المكان لكن أخذوا فيه صاعدا صاعدا في حقه سبب تلك الصنعة وداس بالانتفاع به وان خربوا به في دار الاسلام وأرد الامام فسمه له ان كان كان لغير المعمول

العشرة من الدراهم \* رجل اشترى ألف درهم بمائة دينار ولم يسلم كل واحد منهم شيئا فلكل واحد منهما مائة دينار في البلدان كانا بالكوفة فهو على دينار الكوفة لان الدينير يختلف باختلاف البلاد من حيث العيار \* وأهل الشروط ذكروا في شروطهم في الدراهم وزن سبعة وراوا ذلك ان يكون وزن عشرة دراهم سبعة مثاقيل وفس ذلك أن الدراهم كانت مختلفة في عهد عمر رضي الله عنه بعضها خفاف وبعضها ثقل



منها اثني عشر قيراطا أو يتسبب ذلك تقع الخسومة بين الناس في تجارتهم فشاو وعمر العصابة رضي الله عنهم في ذلك فاتفقوا على أن يؤخذ من كل نوع ثلثه فأخذوا ثلث العشرة وثلث العشرين وثلث اثني عشر فبلغ ذلك أربعة عشر قيراطا فضر بوا درهما ووزنه أربعة عشر قيراطا ووزن الدينار عشرون قيراطا وكان وزن عشرة دراهم سبعة مثاقيل \* رجل قال لغيره بعت منك هذا الثوب بعشرة دراهم صحاح ومكسرة جاز ويكون النصف من هذا والنصف من ذلك (٢٣٦) \* ولو باعه بعشرة دراهم بعضهما من الصحاح وبعضهما من المكسرة فسد البيع

\* باع عبدا بثوب موصوف في الذمة أن ذكر للثوب أجل جاز وإن لم يذكر له أجل لا يجوز لأن الثوب لا يجب في الذمة بعقد المعاوضة الأسما والسلم لا بدله من الأجل فإن ذكر للثوب أجل فافترا قبل قبض العبد لا يفسد العقد وهذا العقد يتبر ببيعاني حق العبد سلماني الثوب ويجوز أن يكون للعقد الواحد حكم عقدين كالهبسة بشرط العوض وتعليق العتق بإداء المال \* رجل باع ثوبا ثم لقيه المشتري فقال 'نك قد أغليت علي وبعثني بأكثر مما يساوي وقد كان بأعنه بعشرين فقال البائع قد بعته بك بعشرة لا بعشرين فهو جاز وهو حط وكذا لو قال البائع للمشتري قد أرخصت عليك وبعته بك بنصف الثمن فقال المشتري اشتريته بعشرين جاز ويكون زيادة في الثمن \* ولو لقيه البائع فقال بعد ما قبل المشتري بعته بك ثمانية عشرة فقبل المشتري أو قال 'المشتري شريت منك ثمانية وعشرين وتراضيا على ذلك ينقض البيع الأول ويعقد الثاني ولا يشبه هذا إذا ذكر العلاء والرخص فإن ذلك زباد وخط \* رجل اشترى شيئا بألف درهم فقال المشتري بعد البيع قوبت في قاي نقد كذا وقل البائع قوبت

من ذلك قيمة في ذلك المكان الذي أراد الامام القسمة فيه فالامام فيه بالخيار إن شاء أخذ المصنوع منهم وأعطاهم قيمة ما زادت الصنعة فيه ويرد المصنوع إلى الغنية وإن شاء باع وقسم الثمن على قيمته معمولا وغير معمول فإصاب حصصه العمل يعطى العامل وما أصاب غير المعمول يرد في الغنية ولا ينقطع حق الغنيين بما أحسد ثومان الصنعة وإن لم تكن له قيمة في دار الإسلام ولا في دار الحرب سلم لهم كذا في المحيط \* إذا أصاب رجل من الجنود في دار طعاما كثيرا فاستغنى عن بعضه وأراد حمله إلى منزل آخر وطلب ذلك منه بعض المحاربين من أهل العسكر إلى ذلك فإن كان يعلم أنه لا يصيب في ذلك أنزل طعاما فلا بأس بأن يمنعه من هذا الطالب ويستحب مع نفسه إلى منزل آخر والأفلاجل له منعه فإن أخذ هذا الطالب منه مع حاجة الأول إلى ذلك فخاصمه الأول إلى الامام قبل أن يأكل وقد عرف الامام حاجة الأول إلى ذلك رده الامام عليه وإن كان الثاني محتاجا إليه دون الأول لم يسترد منه الامام \* وأما إذا كانا غنيين عنه فالامام يأخذ من الثاني ولا يدفعه إلى الأول بل يدفعه إلى غيرهما وهذا الحكم الذي ذكرناه يكون في كل ما يكون المسلمون فيه شرعا سواء كانوا في الرباطات والجلوس في المساجد لا ينتظار الصلاة والنزول يعني وعرفنا للعج حتى إذا أخذ موضعا من المسجد فهو أحق به وإذا بسط انسان حصيرا أن بسطه بامر غيره فهو ومالو بسطه الأمر بنفسه سواء وإن كان بسط بغير أمره كان للذي بسط أن يعطى ذلك الموضع من شاء وكذلك إذا ضرب رجل فسطاطا في مكان بني وعرفنا وقد كان ذلك المكان ينزل فيه غيره قبل ذلك وكان معروفا بذلك فالذي يدر إلى ذلك المنزل أحق به وليس للآخر أن يحوله عنه فإن أخذ من ذلك موضعا أو أسعافوق ما يحتاج إليه فغيره أن يأخذ منه ناحية هو لا يحتاج إليها فينزلها معه ولو طلب ذلك منه رجلا ن كل واحد منهما يحتاج إلى أن ينزل فيه فأراد الذي يدر إليه أي سبق أن يعطيه أحدهما دون الآخر كان له ذلك ولو يدر إليه أحدهما فغيره فأراد الذي كان أخذ في الابتداء وهو عنه غنى أن يزججه عنه وينزله محتاجا آخر لم يكن له ذلك فإن قال أما كنت أخذته لهذا الآخر بامر لا لنفسى استخلف على ذلك وبعد الخلف له أن يزججه وهذا هو الحكم في الطعام والخلف إذا قال أخذته لعلان بامر \* ولو أن رجلين من أهل العسكر أصاب أحدهما شبرا والآخر قصبا فبادلا وكل واحد منهما محتاج إلى ما اشترى فلكل واحد منهما أن يتناول ما اشترى من صاحبه وليس هذا ببيع بينهم لأن لكل واحد منهما أن يصيب من الخلف مقدار حاجته الآن قيام حاجة صاحبه يمنعه من الاصابة منه بغير رضاه فيسترضى كل واحد منهما صاحبه بهذه المبايعات ثم يتناول باصل الأباحة بمنزلة الاضياف على المائدة يمنح كل واحد من الاضياف من مديده إلى ما بين يديه غيره بغير رضاه فبعد وجود الرضا من صاحبه يتناول كل واحد منهما على ملك المضيف باعتبار الأباحة منه وإن كان كل واحد منهما محتاجا إلى ما أعطاه صاحبه وصاحبه يحتاج إلى ذلك أيضا فإن أراد أحدهما نقض ما صنع ليس له ذلك وإن كان البائع محتاجا إلى ما أعطاه والمشتري يستغنى عنه فالبائع أن يأخذ ما أعطى ويرد ما أخذ فإن كان حين قصد البائع الاسترداد من صاحبه أعطاه صاحبه

نقد كذا لا جود من ذلك فهو باطل وله نقد لبلدان كان قد قدم مختلفا كان ذلك على الغالب وإن استويا فسد البيع (فصل في الأجل) \* رجل اشترى متاعا بألف درهم إلى عشرة أشهر على أن يعطيه الثمن أي نقد كان يومئذ كان فاسدا \* رجل باع ثوبا بألف درهم على أن يعطيه على التفاريق إن كان ذلك شرط في البيع لا يجوز البيع وإن لم يكن ذلك شرط في البيع وإنما ذكر ذلك بعد بيع كذا ما منع أن يأخذ البائع ثمن حبة \* رجل باع ثوبا بألف درهم على أن ينقله كل أسبوع بعض الثمن حتى ينقله رجلا

تجسماته عند مضى الشهر كان قاسدا \* وتجل اشترى من القصاب كل يوم لحما بدرهم وكان القصاب يقطع له اللحم ويضعه في الميزان ويوزن  
والمشتري يظن أنه من لان اللحم يباع في البلد من بدرهم فوزن المشتري اللحم يوما فوجده ثلثين استار أو صدقه القصاب في ذلك قالوا ان كان  
المشتري من أهل البلد يرجع على القصاب بحصة النقصان من الثمن ولا يرجع بحصة النقصان من اللحم لان البائع أخذ حصة النقصان من  
الثمن بغير عوض فيرجع عليه بذلك وان كان المشتري من غير أهل البلد أو كان (٢٣٧) القصاب ينكر أنه دفع اليه على أنه من كان  
المشتري لا يرجع على القصاب

بشي لان سعر البلد لا يظهر في حق  
الغريباء \* بلدة اصطلم أهلها  
على سعر اللحم والخبز وشاع ذلك  
فقام رجل غريب الى الخبز فقال  
أعطني خبزا بدرهم أو جاء الى  
قصاب وقال أعطني لحما بدرهم  
فاعطاه أقل مما يباع في البلد  
والمشتري لا يعلم بذلك ثم علم قالوا  
يرجع في الخبز بحصة النقصان  
من الثمن لان البيع وقع على  
لوزن الذي شاع في البلد فاذا وجد  
أقل يرجع ما لنقصان لان في قدر  
النقصان باع خبزا غير معين ولم  
يوجد التعاطى وفي اللحم لا يرجع  
بشي لان سعر اللحم لا يشيع كما  
يشيع سعر الخبز فلا يظهر في حق  
الغريباء \* رجل اشترى شيئا  
بثمن في النيرور ذكر في الاصل  
أنه لا يجوز قالوا هذا اذا لم يعلم  
البائع والمشتري بما يقبض الى النيرور  
فان علم الجار \* اشترى شيئا بثمن  
الى سنة كان على البائع تسليم  
المبيع في الحال فان لم يسلم حتى  
مضت السنة قال أبو حنيفة رحمه الله  
تعالى يعتبر الاجل من وقت تسليم  
وكذا لو كان في البيع خيار  
يعتبر الاجل من وقت سقوط الخيار  
عنده وأجمعوا على أنه لا يكون  
للبيع ان يحبس المبيع لاستيفاء  
لثمن بعد سنة من وقت البيع

رجلا آخر محتاجا اليه لم يكن له أن يأخذه كذا في الظهيرة \* ولو تباعا وهما غنيمان أو محتاجان  
أو أحدهما غني والآخر محتاج فلم يتقاضا حتى بد الا حدهما ترك ذلك فله أن يتركه ولو أقرض  
أحدهما صاحبه شيئا على أن يعطيه مثله فان كان كل واحد منهما غنيا عن ذلك أو محتاجا اليه فليس  
على المستقرض شيء اذا استهلكه فان لم يستهلكه بعد المقرض أحق به اذا أراد استرداده وان كان  
الآخر محتاجا اليه والمعطى غني عنه فليس له أن يأخذه منه وان كانا غنيين عنه حين أقرضه ثم  
احتاج اليه قبل الاستهلاك فالمعطى أحق به وان احتاج اليه الآخر أولا ثم احتاج اليه المعطى  
أولم يحتج اليه فلا سبيل له على الآخر وان اشترى أحدهما حنطة من صاحبه بمائة وخمسة دراهم  
من مال المشتري فدفع الدراهم وقبض الحنطة فهو أحق بها من غيره اذا كان اليها محتاجا فان أراد  
أحدهما نقض البيع والحنطة قائمة بعينه فله ذلك فيرد المشتري الحنطة ويأخذ دراهمه ان كانا  
غنيمين عنها أو كان البائع محتاجا اليها والمشتري غنيا وان كان المشتري هو المحتاج اليها فعلى البائع  
أن يرد عليه الثمن والحنطة سالمة للمشتري فان كان المشتري قد استهلكها فعلى البائع رد الثمن عليه  
وما استهلكه المشتري سالمه على كل حال فان ذهب المشتري ولم يقدر عليه البائع ليرد عليه الدراهم  
فهو في يده بمنزلة اللقطة الا أنهم اضمومة في يده فان رفع أمرها الى صاحب المغنم والمقاسم فقال قد  
أجرت بيعك فهات الثمن جازله أن يدفع الثمن الى صاحب المغنم فان جاء صاحب الدراهم بعد ذلك نظر  
فان كان قد استهلك الحنطة قبل أن يجيز صاحب المغنم البيع فالدرهم مردودة عليه وان كان  
لم يستهلكها الا بعد الاجازة فالدرهم في الغنمة فان قال المشتري قد كنت أكلت الحنطة قبل أن تجيز  
البيع فرد على الدراهم وحلف على ذلك لم يصدق ولم يرد عليه الدراهم حتى يقيم البيعة انه كان  
استهلكها قبل اجازة البيع \* ولو ان رجلا نأصاب أحدهما حنطة والآخر ثوبا فادار أن يبايعا  
فليس لهما ذلك فان فعلا واستهلك كل واحد ما أخذ من صاحبه في دار الحرب فلا ضمان على كل  
واحد منهما الا أن بائع الثوب مسمى في البيع وكذلك المشتري وان لم يستهلكا ذلك حتى دخلا  
دار الاسلام فقد وجب على كل واحد منهما ما رده في يده وان استهلكه كان ضامنا وان كانا في دار  
الحرب عد ولم يستهلكا ذلك فعلى الذي قبض الثوب أن يرد في الغنمة كالأمر الذي أصبه  
ابتداء وأما الذي قبض الحنطة فالحكم في حقه ما هو الحكم في الفصل الاول من اعتبار حاجتهما  
أو غنائم ما أو حاجة الآخر أخذ دون المعطى أو حاجة المعطى دون الآخر وان كان المشتري للحنطة قد  
ذهب بها ولا توقف على أثره أخذ صاحب المغنم ثوبا ممن في يده كالأمر الذي أخذ ابتداء  
وان كان الآخر لا ثوب هو الذي لم يقف عليه فان صاحب المغنم لا يتعرض بمشتري الحنطة بشيء  
ماداموا في دار الحرب بمنزلة مالو كان هو الذي أصابه ابتداء فان أخرجه قبل أن يأكلها أخذ منه  
صاحب المغنم ويجعلها في الغنمة كذا في المحيط \* من ركب فرسا أو لبس ثوبا أو رفع سلاحا قبل  
القسمه فلا بأس به اذا احتاج اليه فاذا فرغ من الحرب رده الى الغنمة ولو تلف قبل الرد فلا ضمان  
عليه ولو لم تكن له حاجة ولكن ركب يهصون فرسه أو لبس الثوب ليصون ثيابه يكره ذلك ولا

\* ولو باع شيئا بثمن الى رمضان ولم يسلم حتى جاء رمضان لا يبق الاجل ويجب الثمن على المشتري في قوله \* رجل عليه ألف درهم من  
من يبيع طلبة الطالب فقال ليس عندي شيء فقال الطالب اذهب وأعطني كل شهر عشرة لم يكن ذلك تأجيلا وكان له أن يأخذه بجميع  
لثمن في الحال \* رجل قال لغيره بعث منك هذا الثوب بعشرة على أن تعطيني كل يوم درهما وكل يومين درهماين فانه يعطى العشرة في  
سبعة أيام درهم في اليوم الاول وثلاثة في اليوم الثاني ودرهما في اليوم الثالث وثلاثة في اليوم الرابع ودرهما في اليوم الخامس ودرهما  
في اليوم السادس \* أما في الاول يعطيه درهما فله في الثاني ثلاثة لا يجعل اليوم في الثاني درهم واحد كلمة توجب التكرار



فكلماء يوم يلزمه درهم في اليوم الثاني بمجىء اليوم الثاني ودرهمان بمضى يومين ودرهم في اليوم الثالث بحلول نجم آخر ولم يحل للدرهمين أجل آخر وفي اليوم الرابع يلزمه ثلاثة دراهم بمجىء اليوم الرابع ودرهمان بمجىء أجل آخر للدرهمين وفي اليوم الخامس يلزمه درهم بمجىء اليوم الخامس ولم يحل للدرهمين أجل آخر يبق من العشرة درهم واحد يعطيه في اليوم السادس \* من عليه الدين المؤجل اذا قال روت من الاجل أو قال (٢٣٨) لا حاجة لي في الاجل لهذا الدين لم يكن ذلك ابطالا للاجل ولو قال أبطلت الاجل

أَوْ قَالَ تَرَكَتِ الْإِجْلَ بِصِيرِ الدِّينِ  
حَالًا وَكَذَلِكَ قَالَ جَعَلَتْ هَذَا الدِّينَ  
الْمَوْجِلَ حَالًا بِصِيرِ حَالٍ عَلَى هَذَا  
قَالُوا لَوْ قَالَ صَاحِبُ الدِّينِ لِمَدْيُونِهِ  
تَرَكَتِ دِينِي عَلَيْكَ أَوْ قَالَ بِالْعَارِضَةِ  
حَقَّ خَوْشِ تَبُودِ أَدَمَ بِكَوْنِ إِبْرَاهِيمَ  
\* مِنْ عَلَيْهِ الدِّينَ الْمَوْجِلَ إِذَا  
قَضَى الدِّينَ قَبْلَ خُلُوعِ الْإِجْلِ  
فَاسْتَحَقَّ الْمَقْبُوضَ عَلَى الْقَاضِ أَوْ  
وَجَدَ الْمَقْبُوضَ زَوْفًا فَفَرَدَهُ كَانَ  
الدِّينَ عَلَيْهِ إِلَى أَجَلِهِ \* وَلَوْ اشْتَرَى  
صَاحِبُ الدِّينَ الْمَوْجِلَ مِنْ مَدْيُونِهِ  
بِالدِّينِ الْمَوْجِلَ شَيْئًا وَقَبَضَهُ ثُمَّ تَقَايَلَا  
أَبْيَحَ لِإِعْوَادِ الْإِجْلِ \* وَلَوْ وَجَدَ  
صَاحِبُ الدِّينِ الْمَوْجِلَ بِالشِّرْطِ  
عِيًا فَفَرَدَهُ بِقَضَاءِ عَادِ الْإِجْلِ \* وَلَوْ  
كَانَ هَذَا الدِّينَ الْمَوْجِلَ كَفِيلَ  
لَا تَعُودُ السَّكْمَالَةُ فِي الْوَجْهِ بَيْنَ \*  
صَاحِبِ الدِّينِ إِذَا وَهَبَ الدِّينَ مِنْ  
مَدْيُونِهِ وَبِالدِّينِ كَفِيلَ فَرْدِ  
الْمَدْيُونِ أَهْبَةَ عَادَ الدِّينَ عَلَى الْمَدْيُونِ  
وَلَا تَعُودُ السَّكْمَالَةُ \* وَلَوْ أَتَى  
الْمَكْفُولَ عَنْ الدِّينِ فَرْدًا لِإِبْرَاهِيمَ  
بِغُلِّ الْإِبْرَاهِيمِ فِي حَقِّ الْأَصِيلِ وَاخْتَلَفَ  
الْمُشَاحِجُ وَجْهَهُ بِمَنْ لَمْ يَكُنْ فِي بَرَاءَةِ  
السَّكْمَالَةِ التَّأْخِيرَ وَلَوْ أَخَّرَ الدِّينَ  
عَنِ الْأَصِيلِ فَرْدًا لِتَأْخِيرِ بَغُلِّ فِي  
حَقِّ الْأَصِيلِ وَالْكَيْسُ جَمِيعًا  
(رَبِّهِمْ بِسَائِلِ الثَّمَنِ مَسَائِلِ  
الْمُرَاجَعَةِ) رَجُلٌ اشْتَرَى دَنَانِيرَ  
بَدْرٍ لَمْ يَكُنْ يَدْرِي أَنَّ الدَّنَانِيرَ مَرْمِيَّةٌ

[illegible]

الز يوق مكان الجياد ثم باعه مائة كان رأس ماله الجيد اذ لان البيع الاول كان بالجياد \* رجل غصب عبد افايق من يده فقضى القاضي عليه بقيمة العبد ثم غاد العبد من الابق كان للغاصب أن يبيعه مائة على القيمة التي غرم لانه ملك العبد تلك القيمة لكن لا يقول اشترى بتهتكذا وانما يقول قام على بكذا وان اشترى عبدا بغيره وقبضه فابق من يده وقضى القاضي عليه للبائع بقيمة العبد بحكم فساد البيع يكون له أن يبيعه مائة على قيمته ويقول قام على بكذا \* ولو اشترى دابة أو عبدا وقبضه (٢٣٩) وآجره وأخذ الاجرة ثم باعه مائة على

الثلث الذي اشترى به وان لم يبين أنه آجره وأخذ الاجرة لان الاجرة بدل عن المنفعة لا عن شيء من الذات الذي اشترى به وقد باع جميع ما اشترى \* رجل اشترى دجاجة وقبضها فباضت عند عشرين بيضة أو أكثر وباع البيض بدينار ثم أراد أن يبيع الدجاجة مائة على الثمن الذي اشترى بها قالوا ان كان أنفق على الدجاجة بمقدار الثمن الذي باع به البيض جاز ويجعل ثمن البيض عوضا عما أنفق وان لم ينفق لا يجوز لان البيض من أجزاء الدجاجة بخلاف

حين دخل به أو أخذ العدو أو كسرا أو عرج قبل حصول الغنمة أو بعد فافاه يستحق سهم فارس وسواء كان مكتوبا في الدون فارسا أو راجلا كذا في السراج الوهاج \* ولو دخل دار الحرب راجلا ثم اشترى فرسا واستعار أو وهب له وقاتل فارسا فله سهم راجل كذا في فتاوى قاضخان \* الاصل أن المعتبر عندنا حال المجاوزة ولو دخل فارسا ثم باع فرسه أو رهنه أو آجره أو وهبه أو أعاره ففي ظاهر الرواية يعل سهم الفرس ويأخذ سهم راجل كذا في السراج الوهاج \* ولو باعه بعد الفراغ من القتال لم يسقط سهم الفرسان بالاتفاق كذا في فتح القدير \* ولو باعه في حالة القتال سقط سهم الفرسان في الاصح كذا في الكافي \* وان غصبه غاصب وضمنه القيمة فهو راجل كذا في فتاوى قاضخان \* ولو دخل فارسا وقاتل راجلا لضيق المكان والمشجرة كان له سهم الفرسان ومن جاوز الدرب بفرس لا يستطع القتال عليه اما الكبر أو صغره بان كان مهران لا يركب عليه لا يستحق سهم الفرسان وان كان مريضا بحيث لا يستطيع القتال عليه بان أصابه رخصة أو صلح فجاوز الدرب به ثم زال المرض وبرأ وصار بحال يقاتل عليه وكان ذلك قبل اصابة الغنائم في الاستحسان يسهم له كذا في المحيط \* ولو جاوز على مغصوب أو مستعار أو مستاجر ثم استرد المالك فشهد الواقعة راجلا ففيه روايتان كذا في فتح القدير \* والغاوس في السفينة في البحر يستحق سهمين وان لم يتمكن القتال على الفرس في السفينة كذا في البحر الرائق \* واذا وهب الفرس من رجل وسلمه اليه ودخل الموهوب له بالفرس دار الحرب مريدا القتال عليه ودخل صاحب الفرس معهم أيضا ثم رجع في الهبة واسترد الفرس فان الموهوب له يضرب بسهم الفارس فيما أصيب قبل الرجوع وبسهم الراجل فيما أصيب بعده وصاحب الفرس راجل في الغنائم كلها ولو باع فرسه في دار الاسلام يبيع عافدا وسلمه الى المشتري وأدخله في دار الحرب مع العسكر ودخل معهم باع الفرس أيضا ثم استرد الفرس بحكم الفاسد فالبايع يكون راجلا فيما أصيب قبل الاسترداد وبعده والمشتري يكون فارسا فيما أصيب قبل الاسترداد وراجلا فيما أصيب بعده \* رجل أدخل فرسه في دار الحرب ايقاقت عليه فاستحقه رجل من يده بالبيعة فان المستحق راجل في الغنائم كلها والمستحق عليه فارس فيما أصيب قبل استرداد الفرس منه وراجل فيما أصيب بعد استرداد الفرس \* رجلان لاحد منهما فرس وللاخر بغل فباعا البغل بالفرس ودخلاهما دار الحرب ثم وجد أحدهما بغيره اشتراه عيسا ورده على بايعه واسترد منه ما كان له في الاصل فاشترى البغل راجل في الغنائم كلها ومشتري الفرس فارس فيما أصيب قبل أن يتراदा البيع راجل فيما أصيب بعده ثم رد البيع \* ولو رهن فرسا في دار الاسلام من رجل بدين له عليه ثم دخل الراهن والمرتهن دار الحرب ودخل المرتهن الفرس مع نفسه ايقاقت عليه فقضى الراهن المرتهن ماله في دار الحرب وأخذ منه الفرس فان الراهن راجل فيما أصيب من الغنائم وفيما يصاب بعد ذلك وكذلك المرتهن يكون راجلا في غنائم كلها ولو باع فرسه في دار الحرب ثم اشترى فرسا آخر فهو فارس على حاله استحسانا \* ولو قتل رجل من المسلمين فرس رجل من المسلمين وضمن صاحب الفرس القيمة وأخذها فلم يشأ بها فرسا آخر يسهم له

الاجر (فصل في الاقاة والاستحقاق) \* رجل باع أمة فمكر المشتري شراء لا يحل للبائع أن يطل الجارية فباعها لم يجرم على ترك الخصومة لان البيع لا يفسخ بجهل المشتري فان عزم البائع على ترك الخصومة جاز له أن يطل المشتري ففسخ في حقه واذا عزم البائع على ترك الخصومة ثم انفسخ تراشيسا حل له الوطء وكذا لو باع جارية ثم انكسر البيع والمشتري يدعي لا يحل للبائع أن يطلها فان ترك المشتري الدعوى وعيىع السامع أنه ترك الخصومة حل له الوطء وحده كذا في الرواية حتى

وقبض الجارية ثم ان المشتري رد على البائع في أيام الخيار جارية أخرى فقال هي التي اشتريتها وقبضتها كل القول قوية لانه أنكر قبض غيرها ونرضى البائع حل السامع ان يطلها لان المشتري لما رد غيرها اشترى فقدرص بذلك السامع اشانية لا ولي هذا رضى البائع بذلك ثم البيع بينهما يتعطل وكذا انقص اذا رد على صاحب السوب ثوبه غير ثوبه ورصى به صاحب الثوب ركدا لا كاف وغيرهما \* رجل باع شيئا ثم قال لمشتري قاتل البيع فقال قد قاتلتك يكن ذلك قلة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى في طهر الرواية حتى





رحمه الله تعالى الاقالة ببيع فان تعذر جعلها ببيعها بان كان المبيع منقولاً وتقال قبل القبض يصير قبضاً وعلى قول محمد رحمه الله تعالى الاقالة  
فتسخ فان تعذر جعلها فسخها بان تقابلها بعد حدوث الزيادة عند المشتري يصير بيعاً \* الوكيل بالبيع تلك الاقالة قبل قبض الثمن في قول  
أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وأما الوكيل بالشراء ذكر الشيخ الامام شمس الانعم السرخسي والشيخ الامام المعروف بنحو اهر زاد  
أنه لا يملك الاقالة \* أما الوكيل بالاجارة اذا ناقض الاجارة مع المستأجر قبل (٢٤١) استيفاء المنفعة وقبل قبض الاجر صرح ذلك منهم

سواء كان الاجر عيناً أو ديناً  
ولو وهب الوكيل الاجر من  
المستأجر أو أبرأه عن ذلك فان كان  
الاجر شيئاً بغير عينه أو كان ديناً أو  
يشترط التجمل جازت هبته وأبرأؤه  
ويكون ضمناً لا تصرف في قسوله  
أي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى  
كفى الوكيل بالبيع وان كان الاجر  
شيئاً بغيره لا يصح ابراء الوكيل  
وهبته بعد استيفاء المنفعة وبعد  
التجمل \* رجل اشترى عبداً  
بالف درهم ودفع الثمن ولم يقبض  
العبد فقال للبائع بعدما قبض وهبت  
لك العبد والثلث كان ذلك نقض  
للبيع ولا تصح هبة الثمن \* رجل  
اشترى من رجل عبداً بأمه وتقابض  
ثم ان اشترى العبد باع نصف العبد  
من رجل ثم قال البيوع في الامه  
بعد ذلك جازت الاقالة وكان عليه  
لبائع العبد قيمة العبد وكذا لو لم  
يبع لكن قطعت يد العبد وأخذ  
الارث ثم قال البيوع في الامه  
(مسائل الاستحقاق)

رجل اشترى حرة وباعها من  
غيره فتداولتها الايدي فادعت عند  
المشتري الرابع أنها حرة فرددها  
الرابع على الثالث بقولها والثالث  
على الثاني وبني البيع الاول أن  
يقبله قالوا ان كانت الاجارة ادعت  
العتق فلا يقبل الجارية  
بقولها وان كانت ادعت أنها حرة

فيهم ويقدمون ولا يدفع الى أغنيائهم فاما ذكر الله تعالى في الخمس فانه لا فتاح الكلام تبركاً باسمه  
\* وسهم النبي صلى الله عليه وسلم سقط بموته كما سقط الصفي والصفي شيء كان عليه السلام يصطفيه  
انفسه من الغنمة مثل درع أو سيف أو جارية كذا في الهداية \* وان صرف الخمس الى صنف  
واحد من الاصناف الثلاثة جاز عندنا كذا في فتاوى قاضيان \* اذا قسم الامام الغنائم بين  
المسلمين وكانت الغنائم رقيقاً ومتاعاً وغير ذلك فاعطى بعضهم رؤوساً وبعضهم دواباً وبعضهم دراهم  
أو دنائير وبعضهم خيلاً أو سلاحاً على سهام الخيل والرجالة كذلك جازت فعل برضا العامة أو بغير  
رضاهم فعل ذلك في دار الحرب أو في دار الاسلام \* واذا قسم الامام الغنائم وأخذ كل ذي حق  
حقه فاصاب رجل من المسلمين جارية من المغنم وتفرق الجند ثم ان الجارية التي أصابها ذلك  
الرجل ادعت أن الجارية حرة من أهل الذمة سببها المشركون وأقامت على ذلك شاهدين عدلين  
مسايين فالامام يعطى بحريتها واذا قضى الامام بحريتها هل تنقض القسمة والقياس أن تنقض  
وفي الاستحسان لا تنقض اذا كان المستحق قليلاً بان كان جارية أو جارياتين أو ثلاثة وقد تفرق  
الجند الى منازلهم وأما اذا لم يتفرق الجند الى منازلهم وتفرقوا الا أن المستحق كان كثيراً بان كان  
زيادة على الثلاث فانه تنقض القسمة قياساً واستحساناً وعلى هذا اذا قسم الامام لغنائم بين  
الجند وقبض كل واحد نصيبه فتفرقوا الى منازلهم ثم جاء رجل وادعى أنه كان شاهد الواقعة معهم  
وأقام على ذلك شاهدين وقضى له بذلك فالقياس أن تنقض القسمة وفي الاستحسان لا تنقض  
ويعوض من بيت المال قيمة نصيبه واذا انتقضت القسمة فيما اذا كان المستحق كثيراً بعد  
هذا اختلفت الروايات ذكر في بعضها أن الامام يقلل للمستحق عليه نصيبه التي قد قدرت  
عليه من الجند وفي بعض الروايات الامام يتولى جمعهم بنفسه وأي الامر من اختيار الامام  
فهو جازز وبعد هذا يطر الى الغنمة فان كانت الغنمة عروضا أو مكيات أو موزوناً من  
اصناف مختلفة فان الامام أمر المستحق عليه حتى يأخذ من يده الذي قدر عليه ما يخصه لو قسم مافي  
يده بينه وبين جميع الجند كأنه ليس مع مافي يده غنمة أخرى واذا كانت الغنمة كلها مكيات  
أو موزوناً من صنف واحد فانه يأخذ من يده الذي قدر عليه نصف مافي يده قال محمد رحمه الله تعالى  
اذا أصاب المسلمون غنماً وكان فيما أصابوا مصحف فيه شيء من كتب اليهود والنصارى لا يدرى أن  
فيه تورا أو زبوراً أو انجيلاً أو كفرافاه لا ينبغي للامام أن يقسم ذلك في معانها المسلمين ولا ينبغي أن  
يحرق بالنار وإذا كره احراره ينظر بعد هذا ان كان لورقه قيمة يرتفع به بعد الحرق والغسل بان  
كان مكتوباً على جلد أو دبوغ أو ما شبه ذلك فانه يحرق ويجعل الورق في الغنمة وان لم تكن لورقه  
قيمة ولا يرتفع به بعد الحرق كان مكتوباً على القرطاس يغسل وهو يدفن وهو على حاله ان كان  
موضعا لا يتوهم وصوله بالكفرة اليه يدفن وان كان موضعاً يتوهم وصوله بالكفرة اليه لا يدفن  
وان أراد الامام بيعه من رجل مسلم فان كان الذي يريد شراءه من يحرق عليه أن يبيعه من المشركين  
رغبة منه في المال يكره بيعه منه وان كان موثقاً به ويعلم أنه لا يبيعه من المشركين فلا بأس ببيعه منه

( ٣١ - (الفتاوى) - ثاني )

الاصل وقد انقادت للبيع والتسليم يبيع وتسلمت الى المشتري  
وهي ساكنة للبائع أيضاً لا يقبلها لان انقيادها على هذا الوجه نزلة لاقراء نرق \* ولو قرت بلوق ثم ادعت العتق لا يقبل قولها  
الابينة وان أنكرت البيع والتسليم ليس له الرجوع الاول أن لا يقبلها لانها اذا لم تقرب لورقه تورا ربه في الحرة وكان للمشتري أن يرجع  
على البائع بل ثلث الحرة بدينه رقبته من ددت الحرية له ذكر ان ردها على البائع ثم ردها على المشتري فيكون ينبغي أن يترجى



صاحبها على وجهه وهو ما يملكه المدين ان كان له امانة او بطلت النكاح ان كانت حرة و قد اقل من اشترى جارية يبيعها له ان يبر وجهه احتياطاً \* رجل اشترى عبداً شره فباعه جارية رجل وادعى أنه كان له أعتقه منذ سنة فان القاضي يسأل المدعى البيعة على ما يدعى من الملك ولا يسأله البيعة على الاعتاق لانه اذا ثبت الملك ثبت العتق باقراره وان لم يكن له بيعة على الملك كان له أن يستخلف المشتري على دعوى الملك \* رجل اشترى عبداً واختلفا في الثمن (٢٤٢) وحلف كل واحد منهما بعتقه فقال البائع ان بيعته الا بالف درهم فهو حر وقال

المشتري ان اشترى به الاجم مسماة فهو حر لزم العبد للمشتري ويحبر المشتري على الثمن الذي اقرب به ولا يعتق العبد لان البائع يدعى أن المشتري جنث في بيعه وعتق عليه العبد فتعذر عليه فسخ البيع ولا يعتق على المشتري باقرار البائع وكان على المشتري الذي اقرب به لانه ينكر الزيادة \* رجل اشترى أرضين من رجل فاذا احدهما لهير البائع ولم يعلم المشتري بذلك قبل البيع فان علم قبل القبض كان له الخيار ان شاء نقض البيع ورجع بجميع الثمن وان شاء أخذ غير المستحق بحصة الثمن لان الصفقة تفرقت قبل التمام وان علم بذلك بعد القبض يلزم غير المستحق بحصة الثمن والخيار له لان الارضين بمنزلة شيئين مختلفين كالثوبين والعبدين \* مستأجر حنوب في بيته كردار حانوت يدعى أنه له فباع الكردار من رجل وسلم الكردار و قبض الثمن ثم جاء صاحب الحانوت وادعى أن الكردار له ولم يكن للمستأجر وحال بين المبيع وبين المشتري قالوا ان كان الكردار من الآلات التي يحتاج المستأجر اليها في صناعته وتجارته لم يكن له المشتري أن يرجع على البائع بالثمن ويكون القول في ذلك قول المستأجر وان كان الكردار

\* قال مشايخنا رحمه الله تعالى والجواب في بيع كتب الكلام على هذا التفصيل ان كان الذي يريد شراءها من يخاف عليه الاضلال والفتنة يكره للامام أن يبيعها منه وان كان موثوقاً به لا يخاف عليه الاضلال والفتنة لا يكره بيعها منه قال وان وجدوا في الغنمية فلا تذهب أو فضة فيها الصليب والتماثيل فانه يستحب كسرها قبل القسمة وان أراد بيعها من رجل ان كان الذي يريد شراءها موثوقاً به لا يخاف عليه بيعها من المشركين فانه لا بأس بالبيع منه وان كان غير موثوق به ويخاف عليه بيعها من المشركين فانه يكره بيعها منه وان كان الصليب والتماثيل في المراهيم المضروبة والدنانير المضروبة فإراد بيعها من غيره قبيل الكسر أو أراد قسمة قبيل الكسر فلا بأس به وما أصيب مما له ثمن نحو كلب الصيد وسائر الجوارح من البراة والصقور فانه غنمية تقسم بين الغانمين كغيرها من الاموال وكذلك ما أصيب من صيد البر والمعادن والكنوز وما استخرج الغواصون المسلمون من بحارهم فهو في كاه يرفع عنه الخس ويقسم الباقي بين الغانمين والسمك وسائر الصيد التي تصاد مما يؤكل لها فالحكم فيها كالحكم في سائر المأكولات ويكره الاصطياد بصقر الغنمية وبازيها وكلابها وتيجور قسمة الهرة وان وجد المسلمون فرساعليه مكتوب بحبس في سبيل الله فهذا والذي يوجد غير مكتوب عليه شيء سواء تم جعل هذه للمسلمين أو لاهل الحرب يستدل على ذلك بالمكان الذي وجد فيه فان وجد في مكان الغالب فيه المسلمون أو كان بقرب المسلمين فانه يجعل للمسلمين ويكون لقطعة فيفعل به ما يفعل بسائر اللقطات \* ولو وجد في مكان الغالب فيه المشركون أو كان بقرب من المشركين فانه يجعل لاهل الحرب ويكون غنمية فيفعل به ما يفعل بسائر الغنائم ولو أخذ المسلمون من المشركين فقهدهم قوم من المسلمين أنه من خيل الجيش وقد قسمه الامام في الغنائم أو باعه أو لم يقسمه ولم يبيعه وحضره صاحبه الذي كان في يده أخذ صاحبه بغير شيء وجده قبل القسمة أو بعد القسمة وكان الجواب فيه كالجواب في المدبر وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* اذا أخذ المسلمون غنمية فلم يحرزوها حتى غلب عليهم العدو وأخذوا العنائم من المسلمين ثم جاء عسكر آخر وأخذوها من العدو كانت الغنمية للآخرين دون الاولين ولو كان ذلك بعد الاحراز بدار الاسلام وجب على الآخرين ردّها على الاولين \* الامام اذا قسم العنائم ودفع أربعة الانحاس الى الجند وهلك الخس في يده سلم للجند ما كان في أيديهم وكذا لو دفع الخس الى أهله وهلك الأربعة الانحاس في يده سلم الخس لاهله \* ولو أن الامام أودع بعض الغنمية الى بعض الجند قبل قسمة الغنائم فلم يبين ما فعل حتى مات لا يضمن شيئاً كذا في فتاوى قاضيان \* قال في السير الكبير ولو أن رجلاً أو رجلين أو ثلاثة أو من لا منعه له من المسلمين أو من أهل الذمة دخلوا دار الحرب بغير إذن الامام فأصابوا غنائم فأخرجوها الى دار الاسلام كان ذلك كله لهم ولا خس فيه فان كان الامام أذن له خس ما أصابوا وكان ما بقى على سهام الغنمية كذا في غاية البيان \* وان دخل جماعة لهم منعة فأخذوا شيئاً من خس وان لم يأذن لهم الامام كذا في الهداية \* قال أبو الحسن الكرخي اذا التقى الفريقان في دار الحرب فربق دخل باذن الامام وفريق بغير اذنه ولا منعة لهم

بما عين كان علواً على سفل الحانوت وكان ذلك في يد المستأجر كان القول فيه أيضاً قول المستأجر ولا يرجع بمقتضى المشتري على البائع بالثمن لعدم استحقاق المبيع وان كان المبيع بناءً متصلاً ببناء الحانوت كان القول فيه قول صاحب الحانوت لان ما يكون متصلاً ببناء الحانوت فالحانوت لا يكون له ولا يكون القول فيه قول المستأجر واذا جعل القول في ذلك قول صاحب الحانوت صار المبيع له ولا يرجع فيه على المشتري بالثمن \* ان كان المستأجر قد دفع ثمنه للمستأجر استحق صفة أحدهما قال القيد

الثاني يكون لازماً للمشتري أن يشتري من الثمن وله الخيار في العبد الذي اشتق نصفه في قول حنيفة رحمه الله تعالى \* رجل اشترى ثمة وقبضها ونقد الثمن ثم اشتقها رجلاً بالبيعة فأراد المشتري أن يرجع على البائع بالثمن فقال له البائع قد علمت أنهم شهودزور وشهدوا بالباطل وأن الامة في فقال المشتري أنا أشهد أن الامة لك وأنهم شهدوا بزور ولا يبطل رجوعه بالثمن على البائع باقراره ذلك إلا أن الجارية تلو وصلت اليه يوماً من الدهر بوجه من الوجوه ويؤمر بالرد على البائع \* رجل في يديه (٢٤٣) عبد باع نصفه من رجل ولم يسلم حتى باع

نصفه من آخر وسلم النصف اليه ثم جاء رجل اشترى نصف العبد بالبيعة كان المستحق من البيعتين جميعاً وان كان المشتري الاول قبض المبيع ولم يقبض الثاني ينصرف الاستحقاق الى الثاني دون الاول وان قبضه جميعاً كان المستحق منهما جميعاً \* رجل له ثلاثة أفقره حنطة باع منها فقيراً من رجل ثم باع منها فقيراً من رجل آخر ثم باع منها فقيراً من ثالث ثم كال لهم الاقفره الثلاثة ثم جاء رجل واشترى من الكل فقيراً فان المستحق يأخذ الفقير الثالث لان صاحب اليد حين باع الفقير الاول باع ما يملكه وباع الفقير الثاني وهو يملكه وباع الفقير الثالث وهو لا يملكه \* رجل اشترى داراً وقبضها ثم جاء رجل وادعى نصفها فأقام المشتري البيعة أنه اشتراها من المستحق ولم يوقت قال محمد رحمه الله تعالى لا يرجع المشتري على البائع بنصف الثمن وانما هو هذا \* رجل اشترى داراً من رجل ودعاها آخر واشترها منه أيضاً فإنه لا يرجع على البائع بالثمن ولو قام ثمة الى البيعة أنه اشتراها منه بعد الاستحقاق فان المشتري يرجع على البائع بنصف الثمن \* رجل اشترى من رجل عبداً وقبضه ثم رهبه من آخر

مجموعين فما أصاب المأذون لهم فيه الخس والباقي بينهم ولا شيء للآخرين منه وما أصاب غير المأذون لهم فلكل واحد منهم ما أصاب لا يشاركه فيه أصحابه ولا غيرهم وأما اذا اشترى المأذون لهم وغير المأذون لهم في أخذ شيء واحد فهو بينهم على عدل لا تخذين فما أصاب المأذون لهم خس وكان الباقي بينهم على سهام الغنمة فيشتركون جميعاً الاخذ وغير الاخذ وما أصاب الذين لم يؤذن لهم فهو لهم على عدد الاخذين له ولا شيء لبقيةهم فيه ممن لم يأخذوا ولا خس عليهم نية فان التقى الغريقان جميعاً المأذون لهم وغير المأذون وكانوا باجماعهم لهم منعة فما أصاب واحد من الجماعة فهو بينهم على سهام الغنمة بعد الخس وكذا ما أصاب احدي الطائفتين قبل الاجتماع أو بعده فذلك سواء ففيه الخس والباقي على سهام الغنمة ولو كان الذين دخلوا باذن الامام لهم منعة وأصابوا الغنمة ثم لحق لص أو لصان لامتعة لهم بغير اذن بعدما أصاب أهل العسكر الغنائم وأصابوا بعد ذلك غنائم وقد أصاب اللص غنمة قبل أن يلحقهم وبعد ذلك فانهم جميعاً شركاء وفيها أصابوه الخس وما بقي فينبغيهم على سهام الغنمة الا ما أصاب العسكر قبل أن يلحق بهم اللص أو اللصان فان هذا اللص لا يشارك أهل العسكر فيما أصابوه قبل أن يلقاهم ولكن أهل العسكر يشاركون اللص فيما أصاب كذا في السراج الوهاج \* اذا قسم الامام الغنائم وأعطى كل ذي حق حقه وبقي منها شيء يسير لا يستقيم أن يقسم لكثرة الجند وقلة ذلك الشيء في نفسه تصدق بها الامام على المساكين ولو لم يتصدق بها ووضعها في بيت المال لثابتة تقع للمسلمين فله ذلك أيضاً ولو أن قوماً من الجند أتوا أمير الجند وقالوا ان منازلنا بعيدة ولا نتعد على المقام فاعطنا حصة من الغنمة على الجزر وانظن بذلك وأنت في حل فاعطاهم ومضرائهم أعطى الباقين حصتهم بقدر ذلك فزدادت نصيب الباقين على أنصيبه الذين مضوا لا يتصدق به ولكن يحسكه حوله ولا يخبر به المسلمين ولا يصير ذلك للامام بقولهم وأنت في حل فلو أن الأمير تصدق بذلك ثم جاء أصحابه كان لهم أن يضموا الامام بذلك من ماله ولا يرجع في مال بيت المال ولا في الخس بذلك وكذلك الجواب في الامام اذا تصدق بالفضل أن غزا الامام الاعظم بنفسه ثم جاء أصحاب الفضل كان لهم أن يضموا الامام ذلك ويكون ذلك في ماله ولا يرجع به على أحد كولو كان انت تصدق أميراً بحسبك الآن يكون الامام رأى أن يستقرض ذلك للمساكين ويقسمه فيما بينهم لحاجتهم الى ذلك حتى اذا جاء مستحقوه ولم يجزوا صدقة منه يعطيهم من ذلك من أموال المسقرء والمساكين قالوا وههنا ثلاثة نفر الامام لا كبير وأمر أمير الجند وصاحب الماسم وهو ابدى فوض نية أمر قسمة الغنمة فصاحب الماسم لا يملك التصديق بالفضل وأمر أمير الجند أنه أن يتصدق بالفضل وليس له أن يستقرض على بيت المال المقرء والمساكين والامام الاعظم له أن يتصدق وله أن يستقرض على بيت مال المسلمين ولو أن جنداً عظيم أصابوا غنائم وأخرجوها الى دار الاسلام فلم يقسم حتى تفرق الناس وذهبوا الى ديارهم ولا يعرف منازلهم وبقي البعض منهم أعطى الامام الباقين أنصيبهم من حصة الغنمة فاعطى سنة ولم يجز لها طالب تصدق بها ولو غل رجل شيئاً من المعام لم يأت به الا بعد ما قسمت الغنائم

فاستحق من يد الموهوب له قال أبو يوسف رحمه الله تعالى للمشتري أن يرجع على سابع بالثمن ونصفه بقرعة اليه ولم يكره في الكتاب خلافاً في هذه المسئلة \* وكذا لو اشترى عبداً وقبضه ثم رهبه لرجل فوجه الموهوب له من رجل آخر سلمه اليه فاستحق من يد الموهوب له الثاني كان للمشتري أن يرجع بالثمن على البائع \* و لو أن المشتري وهب رجل ثياب الموهوب له باعها من رجل فاستحق من يد المشتري لم يكن للمشتري الاول أن يرجع بالثمن على البائع حتى يرجع للمشتري الثاني على الموهوب له فان يرجع حينئذ يرجع المشتري الاول على



بائعه \* رجل استحق من يده شيء بشهادة شاهدين عدل هما المشهود وعليه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أسأل عن الشاهدين فإن عدل أحدهما  
المقتضى عليه بالثمن على بائعه وإن لم يعد لأفاته يقضى على المشهود وعليه لأنه عدلهما ولا يرجع هو بالثمن على بائعه وهو بمنزلة الأقرار \* وكذا  
لو وكل رجلا بالخصومة فزكى الوكيل الشاهدين وهذا ظاهر فيما إذا وكل بالخصومة واستثنى في التوكيل تعديل الشهود \* رجل اشترى  
غلاما وقبضه فاستحقه رجل بالبيعة وقبضه ثم (٢٤٤) إن المستحق أجاز الشراء حازت أجازته حتى لا يرجع المشتري على البائع بالثمن

وكان للمشتحق أن يرجع على  
البائع بالثمن لأن البيع الماضي  
لا يبطل بالاستحقاق فإذا أجازت  
أجازته وبصير البائع وكيلا في  
البيع وهذه مسألة اختلفت  
فيها الروايات \* قال الشيخ الإمام  
شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى  
ظاهر المذهب من أصحابنا أن  
البيع لا يبطل بالاستحقاق بل يبقى  
موقوفا ما لم يرجع المشتري عليه  
بالثمن على بائعه \* ورجلان اشترى عبدا  
فاستحق نصفه كان لهما الخيار  
فإن رضى أحدهما المشتريين وأسقط  
الخيار سلم له ربع العبد ويرجع  
بربع الثمن وللمشتري الآخر أن  
يرد ربع العبد على بائعه ويرجع  
بنصف الثمن وهو قول أبي يوسف  
ومحمد بنهما الله تعالى أما في قياس  
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا  
أسقط أحدهما الخيار لم يكن  
للآخر أن يرد لأن عند أبي حنيفة  
وجه الله تعالى من له الخيار في العبد  
لا يرد النصف وأحد المشتريين  
يشترط الخيار لا ينفرد في الرد \* رجل  
ادعى على رجل أن المدعى باع من  
المدعى عليه وفلانا العائيب عبدا  
بالفدره بمحضرة العبد وأقام  
البيعة فإن القاضي يقضى للمدعى  
على الحاضر بنصف الثمن ولا  
يتقاضى ببيع الكل لأن الحاضر  
ليس بمخصص عن العائيب فإن حضر

وتفروا أهلها فلا إمام أن يصدقه فيما قال ويأخذ منه ويخمسه ويصرف الخمس إلى الفقراء  
ويعسك الباقي حتى يجي مستحقوه فإن لم يطمع في يجي مستحقه تصدق به وإن شاء كذبه فيما قال  
وأخذ منه خمس ما جاء به وترك أربعة الانحسار عليه ولو لم يأت الغال بذلك إلى الإمام ولكنه تاب  
بمسكه إلى أن يطمع في يجي مستحقه وإذا انقطع طمعه في ذلك تصدق به إن شاء بشرط الضمان إذا  
حضر المستحق ولم يجز صدقته ولكن الأحسن أن يدفع ذلك إلى الإمام كذا في المحيط  
(الفصل الثالث في التنفيل) ويستحب التنفيل للإمام وأمير العسكر فإن نفل الإمام أو أمير  
العسكر وجعل له شيئا من الغنيمة التي وقعت في أيدي الغنائم لا يجوز وإنما يجوز التنفيل بما كان  
قبل الإصابة وإذا نفل الإمام فقال من أصاب شيئا أهوله فأصاب واحد منهم شيئا في دار الحرب كان له  
خاصة لا يجب فيه الخمس ولا يشاركه غيره في ذلك وإن مات في دار الحرب فأصاب يكون ميراثا عنه  
كذا في فتاوى قاضيان \* ولا ينبغي للإمام أن ينفل بكل المأخوذ بأن يقول للعسكر كل ما أصبتم  
فهو لكم فإن دخل الإمام دار الحرب مع الجيش وبعث سرية ونفل لهم ما أصابوا أجاز وإن بعث  
سرية من دار السلام لا ينبغي أن ينفل السرية ما أصابوا ولا ينفل بعد أخوار الغنيمة بدار السلام  
الامن الخمس كذا في الكافي \* ولو نفل بعد الإصابة قبل القسمة لبعض من كان له عناه أو بلاء على  
وجه الاجتهاد منه بأن يحول رأيه إلى ذلك ثم رفع إلى إمام لا يرى التنفيل بعد الإصابة لا يكون له أن  
يقض ما صنع الأول قال محمد رحمه الله تعالى ولا يستحق القاتل سلب المقتول بنفس القتل ما لم ينفل  
الإمام قبل القتل فيقول من قتل قتيلاً فله سابه وهذا مذهب علماء ثنار جهنم الله تعالى وكما يجوز  
التنفيل بعد دفع الخمس بأن بعث الإمام سرية وقال لهم ما أصبتم فلكم الثلث بعد الخمس أو قال فلكم  
الربع بعد الخمس ثم أنتم شركاء الجيش فيما بقي يجوز مطلقا بأن بعث الإمام سرية وقال لهم ما أصبتم  
من شيء فلكم الثلث أو قال فلكم الربع ثم أنتم شركاء الجيش فيما بقي وإن كان فيه إبطال خدق  
العقراء في الخمس وبعدها ينظر إن كان نفلهم ثلثاً أو ربعاً مطلقاً أعطاهم الثلث أو الربع من  
جدة الغنيمة أو لا ثم يرفع الخمس عن الباقي ثم يقسم الباقي بين جميع العسكر على سهام الغنيمة  
السرية من جلته وإن نفلهم الربع أو الثلث بعد الخمس رفع الخمس أولاً من جلة الغنيمة ثم أعطى  
السرية نفلهم مما بقي ثم قسم الباقي بين جميع العسكر على سهام الغنيمة قال محمد رحمه الله تعالى إذا  
قال الإمام لأهل العسكر جميع ما أصبتم فهو لكم نفعاً بالسوية بعد الخمس فهذا باطل كذا في المحيط  
\* إذا لم يجعل السلب للقاتل فهو من جلة الغنيمة للقاتل وغيره فيه سواء والسلب مركبه وماعلى  
القتيل من ثيابه وسلاحه وماعلى مركبه من السرج والآلة وماعلى الدابة من ماله في حقيقته أو  
على وشطه لأعبده وماعلى دابته وماعلى ما فيها من بيتة كذا في الكافي \* ولو قال الأمير من قتل قتيلاً  
فله فرسه فقتل رجل رجلاً ومع غلامه فرسه قائم بجنبه بين الصفيين يكون فرسه للقاتل لأن مقصود  
الإمام قتل من كان متمكناً من القتال فأرسلوا وهذا متمكن بخلاف ما إذا لم يكن بجنبه كذا في التبيين  
\* ثم حكم التنفيل قطع حق الباقيين فأما الملك فأنما يثبت بعد الإجازة كسائر الغنائم فلو قال

العائيب بعد ذلك أن أعاد المدعى البيعة بحضرة يقاضى للمدعى على الحاضر بنصف الثمن إذا كان كل  
واحد منهما كغيباً بالثمن عن صاحبه أمره فيكون القضاء على أحدهما قضاء على الآخر \* رجل باع عقارا وسلم وامرأته أو وولده  
أو بعض أقربائه حاضراً ثم ادعى على المشتري من كان حاضراً وقت البيع أن العقار له اختلف المشايخ فيه قال مشايخ سمرقند  
لا يسمع دعواه ويقول مشايخنا تسمع دعواه فيستظران في ذلك \* كن في رأيه أن لا يسمع هذه الدعوى وأفتى بذلك كان حينئذ يكون سدا

لباب التزویر وان لم یکن له رأى فی ذلك یفتی بقول مشایخنا رحمهم الله تعالى لان الفتوى اذا باع مال الغیر وصاحب المال حاضر ولم یقل شیاً لم یکن سکوتہ اقراراً وهذا اذا لم یکن السلطان استثنی فی تقلید القاضی سماع هذه الدعوى \* رجل باع عقاراً ثم ادعی أنه باع ما هو وقف اختلف المشایخ فیہ \* والصحیح أنه لا تسمع دعواه \* بخلاف ما لو اشتری عبداً ثم ادعی أنه حر حیث تسمع دعوى المشتري لان الوقف لا یرذل الملك ولا یخرجہ من أن یرکون بحال البیع أما الخریس یجوز للبیع وثمانه لا یجوز (۲۱۵) فكان المشتري مدعیاً یدینا علی البائع

ولهذا الوجه بین الوقف وغیر الوقف وباع الكل صفقة واحدة فانه یجوز البیع فی غیر الوقف \* ولو جمع بین حر وعبد وباعهما صفقة واحدة لا یجوز البیع فی القن \* عبد اشتری نفسه من مولاه ومعه رجل آخر بالمعسرهم صفقة واحدة ذکر فی المستقی أنه یجوز البیع فی حصة العبد وفي حصة الشریک باطل \* ولا یشبه هذا الاب اذا اشتری ولده مع رجل أجنبي فانه یجوز العقد فی الكل

(باب فی بیع مال الرباعیة بعضه بعض) فی الباب فصلان فیل فی البیع وفصل آخر فی الاحترار عن الربا والمخارج عنه \* أما الاول قالوا لا تباع المسیبة وهی العال علیها الصفر فی العطری بنی واحد بائنین \* وذکر محمد رحمه الله تعالى فی کتابه أنه یجوز بیع العراهم التي ثلثها صفر وثلثها فضة واحد بائنین وقال الشیخ الامام أبو بکر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى فی عرفه لا یجوز بیع المسیبة من العطری بنی بالمسیبتین لانهما صارت ثمنا لجمیع الاشیاء بمسیرة الذهب وانفضت وهذا قلنا یجوز بترکاة فی اثنتین منها ولا یجوز بیع المخلوح من القطن بغير المخلوج الا ما یجوز وكذا بیع الثمر المشقوق

الامام من أصاب أمة فهی له فأصابها مسلم واستبرأها وهی فی دار الحرب لم یجزه وطؤها وبيعها عند أبي حنيفة وأبی یوسف رحمه الله تعالى کذا فی الکافی \* ولا ینبغی للامام أن ینقل يوم الهزيمة ويوم الفتح وكذلك لا ینبغی له أن ینقل قبل الهزيمة والفتح مطلقاً من غیر استثناء يوم الهزيمة والفتح بان یقول من قتل قتيلاً فله سلبه من أخذ أسيراً فهو له ولكن یقول من قتل قتيلاً قبل الفتح والهزيمة فله سلبه ومع هذا لو أطلق التنقیل قبل الفتح والهزيمة اطلاقاً یبقی التنقیل يوم الفتح والهزيمة حتی من قتل قتيلاً يوم الهزيمة ويوم الفتح كان له سلبه کذا فی المحيط \* قال محمد رحمه الله تعالى اذا قال الامام من قتل قتيلاً فله سلبه فخرج الکافر رجل وقته آخر فان كان الاول جرحه جرحاً لا یعیش من مثله ولم یبق له جرح فقیل أوعون یبدأ وكلامه بکلام كان سلبه للاول وان كان الاول قد جرحه جرحاً لا یعیش من مثله أو یعین معه یبدأ وكلامه فالسلب للثانی ثم الامام ان نقل السلب بعد الخمس بان قال من قتل قتيلاً فله سلبه بعد الخمس یخمس السلب وان نقل السلب مطلقاً بان قال من قتل قتيلاً فله سلبه لا یخمس السلب هذا هو المذهب لعلما نثار رحمهم الله تعالى کذا فی المحيط \* ولو قال الامیر للعسکر فی دار الحرب وقد لقوا العدو من قتل قتيلاً فله سلبه ثم قتل الامیر فله سلبه استحساناً ولو قال من قتلته أماً فلی سلبه فانه لا یستحق السلب ولو قال من قتل منکم قتيلاً فله سلبه فقط لای جرحاً فلا شیء له ولو قال ان قتل قتيلاً فلی سلبه ثم لم یقتل قتيلاً حتی قال من قتل منکم قتيلاً فله سلبه ثم قتل الامیر قتيلاً فله سلبه ولو قال الامیر للقوم ان قتل رجل منکم قتيلاً فله سلبه فقط لرجلان قتيلاً فلهما سلبه استحساناً وكذا لو قال من قتل قتيلاً فله سلبه وان قتله الثلاثة فلا شیء لهم استحساناً ولو قال من قتل قتيلاً فله سلبه فضر ب مسلم مشرکاً فرماه من العرس فخره الضارب الی عسکر المسلمین وأخذ سلبه فعاش أياماً مات قبل قسمة العنیمة فلا ضارب سلبه وان مات بعد القسمة فی دار الاسلام فلا شیء له ولو أخذ المشرکون المجرور حین ضربه المسلم وأخذ الضارب سلبه ثم اختلف الضارب والعامون فقتل الضارب مات قبل القسمة وقال العامون مات بعد القسمة فالقول قول الغامین ولا تقبل علیهم بینة الضارب الی بینة مسلم ولو احتمل رجل من المسلمین رجلاً من المشرکین عن فرسه فجاءه الی الصف أو الی العسکر فذبحه فاشیء له ویکره له ذلك الا اذا كان بعدما أتى الصف بقائه معه فقد بانه یستحق السلب کذا فی محیط السرخسی \* ان كان الامیر قال ان قتل رجل منکم وحده تنیلاً فله سلبه فقط لرجلان قتيلاً لا یستحقان سلبه وفی نوادر ابن سماعة عن أبي یوسف رحمه الله تعالى اذا قال الامیر لمسلم ان قتل هذا الکافر فله سلبه فقط هو ورجل آخر من المسلمین فله سلبه ولا شیء للآخر منه \* فی المنتقی اذا قال الامام لعشرة من المسلمین ان قتلتم هذه العشرة فله سلبه من المسلمین ان أصبتم أهل قریة کذا فلكم کذا الشیء بغير عینه فشاركهم غیرهم بغيره فان الامام کانوا شركاء فی العنیمة قال ولا یشبه هذا الشیء بعینه کذا فی المحيط \* لو قال الامیر لرجل منکم ان قتل قتيلاً فله سلبه فقط لرجلین کان له سلب الاول خاصة ولو قال جمیع أهل العسکر ان قتل رجل منکم قتيلاً فله سلبه

لذی استخرج منه السوی بغير المشقوق وكذا بیع الدقیق المخلول بغير المخلول \* وبیع النخلة بالدقیق بخلاف بیع الله تعالى یجوز الا طریق الاعتبار وهو أن تكون النخلة الخاصة أكثر من النخلة فی الدقیق وعند محمد رحمه الله تعالى اذا تساوى یا ورا یجوز \* بیع الطیر بالحنطة والحمة بالحسرو بیع الدقیق بالخبر والخبز بالدقیق قال بعض مشایخنا رحمهم الله تعالى لا یجوز لامتساوی ولا تعاضلاً وقیل هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فی بیع الحنطة بالدقیق هكذا ذکرنا طبع دعوى رحمه الله تعالى وقال بعضهم یجوز





الشرى بضم الشين والهمزة المشددة والسين المهملة والهمزة الموحدة ان كان اللحم أقل مما في المنهضة أو مثله أو لا يتولى لا يجوز وان كان اللحم أكثر مما في المنهضة جاز  
 \* وان اشترى بالهبة شاة حية في القياس لا يجوز الا ان يعلم ان اللحم أكثر من لحم الشاة وهو قول محمد رحمه الله تعالى وفي الاختصان  
 يجوز على كل حال وهو قولهما \* ولو باع قفيزا من حنطة مبلولة بقفيز من مثلها أو اشترى قفيزا من الرطبة التي خرجت من سبلها بمثلها  
 أو المبلولة باليابسة أو الرطبة باليابسة أو باع قفيزا من التمر الذي أصابه ماء وانتفخ (٢١٧) بمثله أو الزبيب الذي أصابه ماء بمثله جاز  
 البيع في جميع ذلك في قول أبي

حنيفة رحمه الله تعالى ولا يعتبر  
 التغاوت الذي يكون بينهما عند  
 الجفاف وكذلك عند أبي يوسف  
 رحمه الله تعالى الا في الحنطة الرطبة  
 باليابسة فان ذلك لا يجوز عنده كما  
 لا يجوز بيع الرطب بالتمر عنده  
 وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز  
 بيع الرطبة بالرطبة ولا المبلولة  
 بالمبلولة ولا الزبيب المنتفخ أو التمر  
 المنتفخ بغير المنتفخ ولا الرطبة  
 باليابسة ولا المبلولة باليابسة الا ان  
 يعلم تساويهما في الكيل بعد  
 الجفاف الا يبيع الرطب بالرطب  
 قفيزا قفيزا فانه يجوز ذلك وان  
 كان أحدهما أكثر نقصا من  
 الآخر عند الجفاف ولا بأس  
 ببيع الناطب بالتمر متعاضلا الا  
 ان يكون ذلك في موضع يباع التمر  
 فيه وزبانا لا يجوز اذا كان نسيئة  
 وان كان في موضع يباع للتم فيه  
 كما لا حرج من النسيئة أيضا \* الغنم  
 خمس واحد وان اختلفت ألوانه  
 واسماؤه وكذا الزبيب لا يجوز  
 بيع البعض ببعض الا بمثل  
 \* ولا بأس ببيع لحوم الطير واحدا  
 بالآخر لا يدايد لانها لا توزن ولا خير  
 فيه سبعة \* لحمة لال والبقر  
 والغنم وبياتها أجاس مختلفة  
 يحوز ببيع البعض ببعض  
 متفصلا يدايد ولا خير فيه نسيئة

والمسلمون على أثرهم لم يرجعوا بعد فخصصوا وأقام عليهم المسلمون يقاتلونهم فكم ذلك التفتل  
 باق وانهم زوا فلم يتبعهم المسلمون ولم يطلبوهم حتى لحقوا بعد انهم وحضونهم ثم من المسلمون  
 ببعض تلك المدائن وحاصروهم فقتلوا رجل من المسلمين رجلا من المنهزمين لا يستحق سلبه وكذلك  
 لو كان المسلمون على أثرهم فر وابعصن آخر وفيه قوم ممتنعون سوى هؤلاء القوم الذين يقعونهم  
 فقتل رجل من المسلمين رجلا من المشركين لم يكن له سلبه كذا في المحيط \* ولو ان بطريقا قتل  
 فقال من جاء برأس ذلك البطريق فله كذا ان كان ذلك البطريق ورأسه في موضع لا يفدر عليه الا  
 بقتال وخوف فله النفل وان كان في موضع يفدر من غير قتال أو خوف فلا شيء له ولو قال لقوم  
 باعيتهم من جاء منكم به فله كذا فهي اجارة فاسدة كذا في محيط السرخسي \* اذا قال الامير للمسلمين  
 اذا اصطفوا للقتال من جاء برأس فله خمسمائة درهم من الغنمة فهذا على رؤس الرجال دون السبي  
 فمن جاء برأس رجل فله خمسمائة درهم وما لا فلا وهذا بخلاف ما لو سكن الحرب وانهم لم يمشركون  
 وتفرقوا فقال الامير من جاء برأس فله كذا فهذا على السبي دون رؤس الرجال وان جاء رجل  
 برأس رجل وقال أنا قتلت وأخذت رأسه وقال رجل آخر أنا قتلت وهذا أخذ رأسه فالذي جاء بالرأس  
 أحق بالجسمانية وكان القول قوله في قتله مع اليقين وعلى الآخر البينة فان أقام الآخر بينة من  
 المسلمين على أنه قتله قضينا بالجسمانية له ولو جاء رجل برأس فقال واحد من المسلمين هذا رأس رجل  
 من العدو وقدمات وهذا حزر رأسه وقال الذي جاء بالرأس قتلت فالحق قول الذي جاء بالرأس ولكن  
 يحاف هذا اذا علم أن الرأس رأس مشرك وان وقع الشك فيه فلم يدركه رأس مسلم أو رأس مشرك  
 نظر الى السماء فان كان عليه سماء المشركين كان له النفل بان كان شعره قصة وان كان عليه سماء  
 المسلمين بان كان مخضوب اللحية فلانقل له وان أشكل عليهم فلم يدركه رأس مسلم أو رأس مشرك فلا  
 نفل له \* ولو جاء برأس يزعم أنه قتله ورجل آخر معه يزعم أنه هو الذي قتله وطلب الخارج بين  
 صاحب اليد خلف صاحب اليد فنكل فلانقل لواحد منهما قبا ساق في الاختصان ان اسفل  
 للخارج \* ولو جاء رجلان برأس يزعمان أنهما قتلاه والرأس في أيديهما قسم النفل بينهما وكذلك  
 اذا كانوا ثلاثة أو أكثر كذا في المحيط \* ولو قال الامير من دخل من باب هذه المدينة أو هذا الحصن  
 أو هذه المطمورة فله ألف درهم فاقسم قوم من المسلمين فدخلوا فاذا بها باب آخر مغلق غير ذلك الباب  
 فلهم النفل ويستحق كل واحد ما بخلاف قوله من دخل فله الربع من الغنمة ودخل عشرة فله  
 الربع الواحد ولو دخل واحد واحد منهم يشتركون جميعا في النفل حتى المتخى نعد ولو قال  
 الامير من دخل الباب فله بطريق المطمورة فدخل جماعة فلهم بطريق لا غير بخلاف ما لو قال  
 بطريق فدخل قوم فلكل واحد منهم بطريق آخر غير الذي لصاحبه وار وجد في الحصن ثلاثة  
 بطريق فلهم أو ثلث ولا شيء لهم سواهم بخلاف ما لو قال من دخل فله حريه يعنى فله قيمة جارية فله  
 يعطى لكل واحد قيمة جارية وسط وكذلك لو قال من دخل فله حريه من حوارهم وذاليس فيه الا  
 جاز يتان كان لهم ما جدي فيه لا غير ولو قال من دخل فله ألف درهم فدخل طائفة من رعية الباب

\* وكذا الالبية واللحم وشحم البطن أجاس مختلفة يجوز بيع البعض ببعض البعض متعاضلا يدايد ولا خير فيه سبعة \* والسمن خمس  
 اللحم لا يباع باللحم المتساويا \* لحم المعز والضأن ومنهما جسد واحد لا يجوز البيع فيه الا بمثل \* صوف الغنم الأبيض والأسود  
 جنس واحد \* ويحوز ببيع الحمل القطن المتساويا لان أصله واحد وكذا ما يورث من لورث أو خرج حلهما  
 من الورث لا يبيعهما معا بغير بيعهما معا \* لا بأس ببيع



واحد باثنين \* وان كان أحدهما نسيته لا يجوز لمكان الوزن وعن محمد رحمه الله تعالى أن يبيع القطن بالغزل لا يجوز مثله أصلاً  
ومنه أنه يجوز مطلقاً \* ولو باع لبدا بصوف ان كان اللبد بحال لونه قض يعود صوفاً تعتبر المساواة في الوزن وان كان لا يعود لا تعتبر \*  
الصوف والشعر وغزلهما جنسان مختلفان ولا بأس بالسمك واحداً باثنين لانه لا يوزن فان كان جنس منه يوزن فلا خير فيما يوزن الا مثلاً  
بمثل \* وكل مصر لا يوزن فيه اللحم قال لا بأس (٢٤٨) بان يباع طابق بطابقين ينظر في ذلك الى حال أهل البلدة \* ولا يجوز بيع

الحليب من لبن الغنم بالسمن الآن  
يعلم أن ما في الحليب من السمن  
أقل من السمن وكذا اللبن مع الزبد  
\* وكذا الواشترى التمر بالنوى  
لا يجوز الآن يعلم أن ما في التمر  
من النوى أقل \* ولا بأس ببيع  
الزيت بالزيتون ودهن السمسم  
بالسمسم والعصير بالعنب والشاة  
اللبنون باللبين والرتب بالرتب  
والخلوج بالقطن والغزل بالقطن  
إذا كان يعلم أن الخالص أكثرهما  
في الآخر وان كان لا يدري لا يجوز  
وانما يشترط أن يكون الخالص  
أكثر إذا كان الثقل في البلد  
الاخر شيئاً له قيمة \* أما إذا كان  
شيئاً لا قيمة له كفي الزبد بعد اخراج  
السمن منه فان في هذا الوجه إذا  
كان السمن الخالص مثل ما فيه من  
السمن يجوز مروي ذلك عن أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى \* إذا باع  
الدقيق بالدقيق كيبلا بكيلا قال  
الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل  
رحمه الله تعالى يجوز إذا كانا  
مكبوسين فان باع الدقيق بالدقيق  
موازنة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد  
ابن الفضل فيه روايةان ذكرهما  
في النوادر في رواية يجوز وفي رواية  
لا يجوز \* باع حب القطن  
بالقطن فهو كبيع الشاة بالحمل  
ان علم أن الحب أكثر في القطن  
يجوز وان كان لا يدري لا يجوز

وطائق ينزلون من فوق السطح أدلاهم غيرهم باذنهم ففتحوا المطمورة فلهم نفلهم وهذا اذا  
انتهوا الى مكان يمكنهم المقاتلة مع أهل الحصن فان كانوا في موضع لا تمكنهم المقاتلة بان كانوا  
متدلين من رأس الحائط ذراعاً أو ذراعين فلا نفل لهم ولودلوهم حتى توسطوا بهم الحصن وانقطعت  
الحبال فوق عوافي الحصن فلهم النفل ولو قال من دخل منكم أولافله ثلاثة رؤس ومن دخل ثانياً فله  
رأسان ومن دخل ثالثاً فله رأس فدخل واحد ثم واحد فلكل واحد ما سماه وكذلك لو قال من دخل  
منكم فله ثلاثة رؤس وللثاني رأسان وللثالث ثلاثة رؤس ولودخل ثلاثة معا بطل النفل للاول والثاني  
والهم جميعاً نفل الثالث وان دخل اثنان أول مرة بطل نفل الاول ونفل الثاني يكون بينهما ولو  
قال لرجل ان دخلت أو لالست أطعمك وان دخلت ثانياً فلك رأسان فدخل أولافلاشي له قياساً وفي  
الاستحسان له النفل المشروط ولولم تقدم منه هذه المقالة فلاشي له ولو قال الامير لثلاثة باعيا منهم  
من دخل منكم باب هذا الحصن أولافله ثلاثة رؤس وللثاني رأسان وللثالث رأس فدخل رجل من  
الثلاثة في الحصن ومعه قوم من المسلمين فله ثلاثة رؤس لانه أضاف هذه الصيغة اليهم فقال منكم  
وكان مراده الاول منهم ألا ترى لو قال من دخل أولافلاشي له قياساً وفي البهائم أو قال  
من دخل من الرجال فدخل رجل ومعه نساء فانه يستحق فكذا هذا بطله ولو قال من دخل منكم  
أهم الثلاثة هذا الحصن قبل الناس فله كذا فدخل مع رجل من الثلاثة أو من غيرهم من المسلمين  
أو الكفار فلاشي له ولو قال من دخل هذا الحصن أولافلاشي له قياساً وفي المسلمين فله ثلاثة رؤس فدخل ذي ثم  
مسلم فانه يستحق النفل بخلاف قوله من دخل هذا الحصن أولافلاشي له قياساً وفي المسلمين فله ثلاثة رؤس فدخل ذي ثم مسلم فلاشي  
له ولو قال الامير كل من دخل منكم هذا الحصن أولافله رأس فدخل خمسة معا فلكل واحد منهم  
رأس بخلاف ما إذا قال من دخل أو أي رجل دخل لان هذه كلمة فرد ولو قال من دخل منكم خامسا  
فله رأس فدخل خمسة معا فلكل واحد منهم رأس كذا في محيط السرخسي \* ولو قال  
من أصاب ذهباً فهو له أو قال من أصاب فضة فهو له فاصاب رجل سيفاً محلي بذهب أو بفضة  
كانت الخلية له فبعد ذلك ينظر ان لم يكن في نزع الخلية ضرر فاحش تنزع الخلية من السيف  
وتعطى صاحب النفل وان كان في نزعها ضرر فاحش ينظر الى قيمة الخلية والى قيمة السيف فان  
كانت قيمة الخلية أكثر يخير صاحب النفل ان شاء أعطى قيمة السيف وأخذ السيف مع الخلية  
وان كان قيمة السيف أكثر يخير الامام ان شاء أعطى صاحب النفل قيمة الخلية مصوغاً من خلاف  
جنسها وجعل السيف مع الخلية في الغنمة وان شاء ترك الخلية عليه وان لم يؤخذوا احد منهما  
يباع السيف ويقسم الثمن على قيمة النصل والجفن فأصاب قيمة الخلية فهو صاحب النفل  
والباقي في الغنمة ولم يذكر في الكتاب ما إذا كانت قيمتهما على السواء قالوا وينبغي أن يكون  
الخيار للامام كذا في المحيط \* ولو أصاب سرجاً مفضضاً ولجاماً أو مصحفاً يكتبون فيه كتباً لهم  
فله الفضة دون الاصل وكذلك لو وجد حلي ذهب أو فضة مفصفاً بفضة أو ذهب  
كان الحلي له ونزع عنه الفصوص كلها وجعلت في الغنمة ولو أصاب أبو باقيها مسامير فضة

\* وكذا يبيع العنب بالزبيب في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ان علم أن الزبيب أكثر من الزبيب الذي  
يحصل من العنب جاز ولا فلا وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز على كل حال اذا تساوى كَيْلاً \* وكذلك يبيع العنب بالزبيب  
ويبيع النحاس الأحمر بالنحاس الأبيض نعلم أن الأحمر أكثر من الأبيض جاز ولا فلا وكذلك يبيع دهن الجوز بلب الجوز وكذلك يبيع  
السيف المحلى بالغنية بفضة خالصة \* ويبيع المنفعة بغيرها \* وفيه بطل لا يجوز الآن يعلم أن الفضة الخالصة أكثر من كذا لو باع

جليا من ذهب فيه جوهر لا يمكن اخراجه الا بضرر فباعه بذهب لا يجوز الا ان يكون الذهب أكثر مما في الحلي من الذهب \* ولو اشترى حنطة في سبيلها حنطة مذرة لا يجوز عندنا الآن يعلم أن المذرة أكثر \* ولو باع بطيخا أو تينا بطيخ غير مقطوف أو تين غير مقطوف لا يجوز على كل حال لتوهم خروج الزيادة من الشجر بعد البيع \* باع كوز ماء بكوزي ماء جازي قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى لان عندهما الماء ليس بكيلي ولا يوزن فيجوز بيع أحدهما بالآخر متفاضلا (٢٤٩) والجذان كان يباع وزنا فيبيع بالجذر

يعتبر المساواة في الوزن \* باع الخبز بالخبز متفاضلا عددا أو وزنا جاز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يدا بيد ولا خيف فيه نسيت عند أبي حنيفة لان الخبز بالخبز ليس يوزن ولا عددي وقال محمد رحمه الله تعالى هو عددي وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو وزني إلا أن يكون قليلا لا يذحل تحت الوزن فيجوز بيع الواحد بالآخرين وان كان كثير لا يجوز \* ولا يجوز بيع الحنطة المقايمة بخير المقلية لا نقد ولا نسيت وكذا لا يجوز بيع دقيق الحنطة بسويقه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا متساويا ولا متفاضلا \* ولا يجوز بيع الحنطة بدقيقها أو بسويقه في قولهم \* باع اناء من حديد بحديد ان كان الاناء يباع وزنا يعتسب المساواة في الوزن والا فلا وكذا لو كان الاناء من نحاس وصغر باعه بصغروا لله علم

(فصل فيما يكون فراغا عن الربا)

\* رجل في يده دراهم اغتصبها فاشترى بها شيئا قال بعضهم ان لا يضاف الشراء الى تلك الدراهم يطيب له المشتري وان أضاف الشراء الى تلك الدراهم ونقدتها لا يضيف له وذكر شاذ عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا اشترى الرجل بالدرهم المغصوبة ضعفا

أو حديد لو زعت هذه المسامير لهلكت الابواب حتى لا تكون أبوابا فلا شيء له \* وكذلك السرج اذا زعت عنه المسامير أو كان عليه ضبة أو ضربتان لو زعت هلك السرج فلا شيء له \* ولو أصاب أسيرا من المشركين قد ضيبت أسنانه بالذهب لم يكن له الذهب بخلاف ما لو اتخذ أنفا من الذهب كان له الانف ولو قال من أصاب حليفا فهو له فاصاب رجل تاج الملك لم يكن له ذلك بخلاف ما لو كان من تيجان النساء فله ذلك ولو أصاب أولوا أو ياقوتا أو زمردا ليس فيه ذهب فلا شيء له عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما له ذلك ولو قال من أصاب حديدا فهو له ومن أصاب غير ذلك فله نصفه فله الحديد التبر والانياء والسلاح وغير ذلك وأما جفن السيف والسكين فله نصفه لانه غير الحديد \* ولو قال من أصاب ذهباً أو فضة فهو له فاصاب ثوبا منسوجا بالذهب فان كان الذهب سدي الثوب فلا شيء له كذا في محيط السرخسي \* اذا قال الامير لاهل العسكر من أصاب منكم ذهباً فله منه كذا دخل تحت التنفيل الدنانير المضروبة والحلي من الذهب والتبر وكذلك اذا قال من أصاب فضة دخل تحت التنفيل الدراهم المضروبة والتبر من الفضة والحلي كذا في المحيط \* ولو قال من أصاب فزاً فهو له فاصاب رجل قباء أو جبة محشوة بقر فلا شيء له ولو قال من أصاب ثوباً فهو له فاصاب رجل جبة بطانتها ثوب قر وظهارتها ثوب فله ثوب قر والثوب الآخر غنيمته يباع وينقسم ولو قال من أصاب جبة حرير فهي له فاصاب جبة بطانتها حريراً وظهارتها فان كانت ظهارتها حريراً كانت له كلها وان كانت البطانة حريراً فلا شيء له منها \* ولو قال من أصاب جبة خز فهي له فاصاب جبة ظهارتها خز وبطانتها سموراً أو قر فلا شيء له منها لان الجبة تضاف الى السمور والفنك لا الى الخز ولو قال من أصاب ثوب خز فهو له فاصاب جبة خز بطانتها سموراً أو فنكاً لم يكن له الا الظهارة \* ولو قال من أصاب ثوب فنك فهو له فاصاب جبة خز بطانتها فنكاً كان له البطانة لان البطانة تسمى ثوباً ولو قال من أصاب هذه الجبة الخز فهي له فاصابها رجل فاذ هي مبطنة بغير الخز من الفنك كان الكل له \* ولو قال من أصاب منكم قباء خز أو قباء مروياً فاصاب من ذلك الصنف قباء محشواً طنته غير خز أو غير مروى كانت له الظهارة خاصة \* ولو قال من جاء بجزور فهو له فجاء بجزور وبقرة أو ثور فلا شيء له ولو قال من جاء بجزور فهو له فجاء بناقصة أو بجل فله ذلك ولو قال من جاء ببقرة فهي له فجاء بجماموش فلا شيء له \* ولو قال من جاء بكبش فهو له فجاء رجل بنجعة أو معز فلا شيء له كذا في محيط السرخسي \* ولو قال من أصاب برا فلهذا على ثياب القطن والكتان هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير \* قالوا هذا بناء على عرف الكوفة فن في عرف أهل الكوفة اسم البريق على ثوب القطن والكتان وبائعهم ما يسمى برازا وفي عرف ديارنا البر لا يقع على القطن والكتان وبائعهم ما لا يسمى برازا وإنما يسمى كراباسا الشاي يقع هذا الاسم على ثياب الابرسم وبائعهم ما يسمى برازا \* واسم الثوب يتناول الديباج والبرون وهو السندس والنقر والكسء وما أشبه ذلك ولا يتناول البساط والسج والستر ولا تدخل تحت هذا الاسم القلسوة والعمامة \* واسم المتاع يطلق على الثياب والقمص والفرش والستور فذئ شيء من ذلك أصابه

( ٢٢ - (التأوى) - ثانی )

ان اُصِفَ اشترى بها ونقد غيرها ولم يضاف الشراء اليها ونقدتها لا يلزمه التصديق الا ان يضيف الشراء اليها ونقدتها. وكذا ذكرنا طعاوي رحمه الله تعالى \* رجل حلف أن لا يشتري بهذه الدراهم قال لا يحسن لأن يدفع تلك الدراهم الى البائع ولا ثم يشتري بها طعام لان الدراهم لا تتعين في المبادلات \* وقال بعضهم اذا أضاف الشراء الى الدراهم المغصوبة ونقد غيرها ولم يضاف الشراء اليها ونقدتها



المقصوبة ونقدمها لا يطيب له وهذا أحوط والفتوى على أنه يطيب له إلا إذا أضاف الشراء إليها ونقدمها \* وذكر في الأصل وجعل  
غصب ألفا فاشترى بها جارية ثم باعها ورجع يلزمه التصديق بالرجوع وهذا محمول على إذا ما أضاف الشراء إليها ونقدمها \* السلطان إذا  
اشترى بالدرهم المرسلة وقضى الثمن مما يأخذ من الناس ظلماً قالوا بغيره لم يكره لغيرهم تناول أطعمتهم ليكون زجر الهمة عن الظلم \* رجل دفع  
مالاً مضاربة إلى جاهل وتصرف العامل فيه (٢٥٠) فرجع حل لصاحب المال أن يأخذ من الرجوع ما لم يعلم أنه اكتسبه من الحرام

وكذا لو صار المضارب ذمياً \* رجل  
اشترى من التاجر شيئاً هل يلزم  
السؤال أنه حلال أم حرام قالوا  
ينظر إن كان في بلد وزمان كان  
الغالب هو الحلال في أسواقهم  
ليس على المشتري أن يسأل أنه  
حلال أم حرام ويبنى الحكم على  
الظاهر وإن كان الغالب هو الحرام  
أو كان البائع رجلاً يبيع الحلال  
والحرام يحنط ويسأل أنه حلال  
أم حرام \* رجل مات وكان كسبه  
من الحرام ينبغي لورثته أن يتعرفوا  
فإن عرفوا أو باهرده عليهم وإن لم  
يعرفوا تصدقوا به \* رجل اشترى  
داراً وجد في جذوعها دراهم قال  
بعضهم هي بمنزلة اللقطة وقال  
بعضهم بردها على البائع فإن لم  
يقبل البائع فحينئذ تصدق بها  
وهذا أصوب \* رجل له على  
رجل عشرة دراهم فأراد أن يجعلها  
ثلاثة عشر إلى أجل قالوا يشترى  
من المسكين شيئاً بتلك العشرة  
ويقبض المبيع ثم يبيع من  
المدين ثلاثة عشر إلى سنة فيقع  
التجوز عن الحرام ومثل هذا  
مروى عن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أنه أمر بذلك \* رجل طلب  
من رجل دراهم أقرضه بدهدوا  
زده فوضع المستقرض متاعاً بين  
يدي المقرض فيقوّن للمقرض  
بعت منك هذا المتاع بمائة درهم

المنفل له فهو له ولو أصاب أو أنى أو أباريق أو قساقم أو قدوراً من صغراً ونحاس فلا شيء له من ذلك  
\* ولو أن أميراً على عسكر المسلمين أراد أن يدخل دار الحرب ورأى دروع المسلمين قابله وهم يحتاجون  
إليها في قتالهم فقال من دخل بدروع فله من النفل في الغنيمة كذا أو قال فله سهم من الغنيمة كسهم  
في الغنيمة فلا بأس بذلك وكذلك إذا قال من دخل بدرعين فله كذا فلا بأس به ولو قال من دخل بثلاثة  
دروع فله ثلثمائة ومن دخل بأربعة دروع فله أربع مائة جاز من ذلك نفيل درعين ولم يجز ما زاد  
على ذلك قال محمد رحمه الله تعالى وإن أمكن لبس الثلاثة والقتال معها وكان في ذلك زيادة منفعة  
للمسلمين جاز النفيل فيها أيضاً ولو قال الأمير من دخل بفارس فله كذا لا يجوز هذا التنفيل بخلاف  
ما إذا قال من دخل بدروع فله كذا \* وفي النوادر ذكر الرماح والأتراس وأجاب بجواز  
التنفيل فيها وكذلك إذا قال الأمير لأصحاب الخيل من دخل منكم بتجفاف على فرسه فله نفيل كذا  
فهو جائز \* ولو قال من دخل بتجفافين فله نفيل كذا فاعلم بأن هذه المسئلة ذكرت في بعض النسخ  
وذكر فيها قد دخل رجل بتجفافين ومعه فرسان جاز التنفيل عليهم ما ذكر في بعض النسخ قد دخل  
رجل بتجفافين من غير ذكر الفرسين وأجاب بجواز التنفيل فيهما أيضاً وكل ذلك صحيح \* ولو قال من  
دخل منكم بثلاثة تجفافين فله كذا جاز نفيل بتجفافين ولا يجوز أكثر من ذلك قال شيخ الإسلام الآن  
يكون في ثلاثة تجفافين منفعة للمنفل له وللمسلمين فيه نسيج جاز التنفيل عليه كما في ثلاثة دروع كذا  
في المحيط \* ولو نظر الأمير إلى رجل على سور الحصن يقابل المسلمين فقال من صعد السطح فأخذه فهو  
له وخمس مائة درهم فصعد رجل وأخذه كان له ما أخذه وخمس مائة ولو سقط هذا الرجل من السور  
إلى الأرض حين قال الأمير هذا خارج الحصن وأخذه رجل من المسلمين فقتله فلا شيء له من النفل ولو  
رماه رجل من المسلمين فطرحه من السور فله نفله ولو صعد إليه رجل وقد سقط من كان على السور  
داخل الحصن فقتله فله نفله ولو نظر إلى رجل على السور فقال من أخذه فهو له فسقط الرجل من أعلى  
السور إلى خارج الحصن وأخذه فله ينظر إن كان في موضع يمنع من المسلمين يكون له وإن كان في  
موضع لا يمنع فيه لا يكون له ولو قال الأمير من صعد الحصن ونزل عليهم فله كذا فصعد رجل السور ولا  
يقدور على النزول عليهم فلا شيء له ولو نظر الأمير إلى ثلثة فقال من دخل من هذه الثلثة فله كذا فدخل من  
ثلثة أخرى ينظر إن كانت الأخرى مثل هذه في الصعوبة المنفعة للمسلمين فله نفله وإن كانت دون  
هذه في الشدة والصعوبة فلا شيء له ولو قال الأمير من دلنا على عشرة من الرقيق فله رأس فذهب  
المسلمون بصفة رجل وإشارته ولم يذهب الدال معهم فوجدوا الرقيق فلا شيء للدال بخلاف ما لو قال  
الأمير للأسراء من أهل الحرب من دلنا منكم على عشرة من الرؤس فهو حراً لأهلهم واحد على عشرة  
وذهب معهم فذهبوا إلى صفته ودلالته فوجدوا عشرة من الرؤس فهو حراً لأنه لا يترك أن يرجع  
إلى دار الحرب إلا أن يقول الأسير إذا دللتكم فأنحروا وتدعوني إلى بلادى فإنه يخلى سبيله إذا وجدت  
منه الدلالة ولو قال الأسير أدلكم على عشرة من المقاتلة وأنا حر فقال الإمام نعم فذهب قتلهم فإنه  
لا يعتق ولو قال الإمام لهم أعطونا مائة رأس على أنكم آمنون في حصونكم فاعطوه تسعين والإمام

ان  
فيشترى المقرض ويدفع إليه الدراهم يأخذ المتاع ثم يقول المقرض يعني هذا المتاع بمائة  
وعشرين فيبيعه ليحصل بالمستقرض ثلثه درهم ويعود إليه متاعه ويجب للمقرض عليه مائة وعشرون درهماً والواثق والأحوط أن  
يقول المقرض للمقرض بعد قرض المعاملة كل مقرة وشرط كالـ بينما فقد تركته ثم يعقدان بيع المتاع وهذه المسئلة دليل على جواز  
بيع الرقعة إذا لم يكن لوفاء مقرضه في أبيه هذا إذا كان المتاع للمقرض فإن كان المتاع له قرض وليس للمقرض شيء ويريد أن

يقترضه عشرة بثلاثة عشر إلى أجل فإن المقرض يبيع من المستقرض سبعة بثلاثة عشر ويسلم السلعة إلى المستقرض ثم إن المستقرض يبيع السلعة من أجنبي بعشرة ويدفع السلعة إلى الأجنبي ثم الأجنبي يبيع السلعة من المقرض بعشرة والمقرض على المستقرض ثلاثة عشر إلى أجل \* وحيلة أخرى أن يبيع المقرض من المستقرض سبعة بثلاثة عشر (٢٥١) إلى أجل معلوم ويدفع السلعة إلى المستقرض

ثم يبيعها المستقرض من الأجنبي ثم إن المستقرض يقبل البيع مع الأجنبي قبل القبض أو بعده ثم يبيعها المستقرض من المقرض بعشرة ويأخذ العشرة فيحصل للمستقرض عشرة وعليه للمقرض ثلاثة عشر وتصل السلعة إلى المقرض والمقرض وإن صار مشترياً بما باع بأقل مما باع قبل نقد الثمن الآن ذلك جائز لخلل البيع الثاني وهو البيع الذي جرى بين المستقرض والأجنبي \* وحيلة أخرى أن يبيع المقرض من المستقرض سلعة بثمن مؤجل ويدفع السلعة إلى المستقرض ثم إن المستقرض يبيعها من غيره بأقل مما اشترى ثم ذلك غير يبيعها من المقرض بما اشترى لتصل السلعة إليه بعينها ويأخذ الثمن ويدفعه إلى المستقرض فيصل المستقرض إلى القرض ويحصل الربح للمقرض وهذه الحيلة هي العينة التي ذكرها محمد رحمه الله تعالى في قوله مشايخ بلخ يبيع العينة في زماننا خبير من البيوع التي تجرى في أسواقنا وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال العينة جرة مأجورة وقال أحمد إن كان القرض من الحرام \* رجل سترض عشرة دراهم ثم أودع وزاد قالوا إن كانت الزيادة قليلة تجرى بين الوترين كذا في

أن يقاتلهم لكن مرد ما أخذ منهم ولو أسلم الرقاب أو بعضهم برده عليهم قيمة الرقاب ولو قال أعطوني مائة من الأسراء الذين عندكم من المسلمين فأعطوه تسعين يقاتلهم ولا يرده عليهم شيئاً ولو قال الأمير للأسراء من دلنا على عشرة من المقاتلة فهو حر فذهب أسير منهم ودلهم على عشرة ممنوعين في حصن فلا يعتق فإن دلهم على قوم غير ممنوعين إلا أنهم هم هر بوا من المسلمين ينظران هر بوا قبل أن يقر بوا منهم لم توجد الدلالة الممكنة من القهر والغلبة والظهور وإن هر بوا بعد ما قر بوا منهم يعتق \* ولو قال للأسراء من دلنا على حصن كذا أو مغارة كذا أو معسكر المالك فهو حر فدلهم أحدهم فلم يظفروا فلا سير حر ولو أصاب الأمير غنائم فاقبل إلى دار الإسلام فقال من دلنا على الطريق فله رأس فدلهم رجل من المسلمين بكلام وصفة ولم يذهب فلا شيء له وإن ذهب معهم فدلهم على الطريق فله أجر مثله لا يجاوز به المسمى \* ولو قال من دلنا على الطريق فله أهله وولده فدلهم فهم في الأمر على حالهم ولو قال فله نفسه وأهله وولده ومائة درهم من الغنمة فدلهم فله جميع ذلك ولو قال من دلنا على طريق حصن كذا فهو حر وذلك الحصن طرق فدلهم على طريق أبعدها يعتق إذا كانوا يسلكون ذلك وإن كانوا يسلكون ذلك الطريق لا يعتق ولو قال من دلنا على طريق كذا من حصن كذا فهو حر فدلهم أسير على طريق آخر ينظران كان المدلول مثل المصوص في السعة والرفاهة فإنه يعتق وإن كان أشق من المنصوص فلا يعتق كذا في محيط السرخسى \* أمير العسكر في دار الحرب إذا نفل وقال لاهل العسكر من أصاب شيئاً من كراع أو متاع أو سلاح أو ما أشبه ذلك فله من ذلك الربح فكل من له حظ في الغنمة من سهم أو رضى دخل تحت التنفيل ومن لا حظ له في الغنمة لا يدخل تحت التنفيل \* والنساء والصبيان والعبيد وأهل الذمة لهم حظ في الغنمة فيستحقون النفل كذا في المحيط \* وإذا خضع الإمام الأحرار البالغين المسلمين فله نفل لا شيء له ولا كذا في محيط السرخسى \* والتجار من أهل استحقاق الغنمة فيستحقون النفل والحربي المستأمن إذا قاتل بغير إذن الإمام فلا حظ له في الغنمة فلا يستحق النفل وإن كان يقاتل بأذن الإمام له حظ من الغنمة حتى يرضخه فيستحق النفل كذا في المحيط ولو قال من قتل منكم قتيلاً فله سلبه فاسلم قوم من أهل الحرب فقتل رجل منهم مشركاً أو قتل رجل من أهل سوق العسكر مشركاً فلا شيء له قياساً وسلبه استحقاقاً \* ولو تبطل من قتل قتيلاً فله سلبه فدخل عسكر آخر من أرض الإسلام مدد إليهم فقتل رجل منهم قتيلاً كان له سلبه إذا كان الأول أميراً على العسكر من جميعاً \* الأصل أن كل من كان قتله مباحاً في الجلبة يستحق سلبه بقتله بالتنفيل وكل سلب لولا التنفيل فيه يستحق بالغنمة يصح فيه التنفيل وما لا يستحق بالغنمة لا يصح فيه التنفيل فلو قتل من قتل منكم قتيلاً فله سلبه فقتل جيرا من أهل الحرب لم يقاتل وتاجر في عسكرهم أو أذى الذي نقض العهد وخرج إليهم أو مريضاً منهم لا يستطيع القتل فله سلبه لأن قتل هؤلاء مباح ولو قتل امرأة أو صبياً فلا شيء له إلا أن يكون مقاتلين وإن قتل شيخاً نبياً فلا شيء له ولو قاتل مسلم مع الكفرة المسلمين فقتله رجل مسلم منفل لم يكن له سلبه لأن المسلم وما في يده لا يغتم وإن كان السلب مما عاره المشركون فقتله إنسان فله سلبه ولو كان

المائة لأسببه وإن كانت كثيرة كدرهم في المائة لا يجوز وعليه رد الزيادة واحتله وإن عصف درهم في مائة قال بعضهم هو كثير لا يجوز وقال بعضهم هو قليل فيجوز \* روي أن مستقرض وهب الزيادة من المقرض لا يصح لأنها هبة المشاع فيمضي له العينة \* رجل له عشرة دراهم صحاح ورادت ببعها باني عشر درهمين كسرة لا يجوز ولا يوافيها أن أراد الحيلة يستقرض من شترى اثني عشر درهمين كسرة ثم يقبضه عشرة فيجاءه أن المقرض يبرئه من درهمين فيجوز ذلك \* ولو كان له على رجل عشرة دراهم مكسرة إلى أجل فلما أجل الأجل جاء



المديون بتسعة صحاح وقال هذه تسعة بتلك العشرة لا يجوز لانه رباً \* فان اراد الحيلة بأخذ التسعة بالتسعة وينثره عن الوهم الباقي فان خاف المديون أن لا يبرئه عن الدرهم الباقي يدفع الى صاحب الدين تسعة دراهم صحاحاً وقلساً أو شيئاً يسيراً عوضاً عن الدرهم الباقي جاز ذلك ويقع الأمن \* رجل دفع الى خباز دراهم وقال اشترى به من الخبز وجعل كل يوم يأخذ خمسة أمناة قالوا ما بأكاه فهو مكرهه وان دفع الدراهم ولم يشتر منه لكن (٢٥٢) يأخذ منه كل يوم ما يريد لا بأس به وان كانت نيته وقت الدفع الشراء فلا عبرة

لذلك النية ما لم يتلف ولو قال عند الأخذ هذا على ما قاطعتك كان أولى \* رجل اراد أن يهب نصف داره مشاعاً لحيلة فيه أن يبيع منه نصف الدار بثمن معلوم ثم يبرئه

عن الثمن

(فصل فيما يخرج من الضمان في البيع الفاسد والبيع المكرر) المشتري شراء فاسداً اذا جاء بالمبيع الى البائع فلم يتقبله البائع فعادة المشتري الى منزله فهلك لا يضمن وكذا الغاصب اذا رد المقتضى فلم يتقبل المعصوب منه فأعادته الى منزله فهلك لا يضمن وان كان المشتري وضعه بين يدي البائع أو المقتضى منه فلم يتقبله ثم حمله الى منزله فهلك كان ضماناً في الغصب والبيع الفاسد وقال بعضهم ان كان فساد البيع قوياً غير مختلف فيه فالجواب فيه كذلك وان كان مختلفاً فيه فإليه البائع فلم يتقبله البائع فعادة الى منزله وهلك لا يبرئه عن الضمان راجح أنه يبرئه في الوجهين الا اذا وضع بين يديه فلم يقبل وذهب به الى منزله فهلك فانه يكون ضماناً لانه يصير غاصباً غصباً بقاءً \* اشترى أمة شراء فاسداً وقبضها فولدت عنده من غيره كان عليه أن يردها مع الولد والكسب منزلة الولد ولو هلك الجارية عنده

السلب عارية عند المشرک لصى أو امرأة فهو كالذي للبائع من أهل الحرب فان أعار المسلم أو الذي سلاحه من الحربى فقاتل المسلمون فقتله مسلم ينظر ان كان المسلم أسلم في دار الحرب ولم يهاجر اليها فسابه للقاتل عند أبي حنيفة وجه الله تعالى خلافهما بناء على ان ماله يغتم عنده وعندهما لا يغتم وان كان المسلم لم يقاتل في دار الاسلام فانه لا يغتم ماله وان كان المسلم أسلم في دار الحرب ولم يهاجر اليها فاحذر مشرك سلاحه غصبا فقاتل فقتله مسلم ليس له سلبه ولو دخل المسلم دار الحرب بأمان فاحذر مشرك سلاحه غصبا فقاتل فقتله مسلم فله سلبه ولو رمى مسلم مشركاً في صقهم فاحذر المشركون سلبه ثم انهزموا فوجد السلب في الغنمة فانه يكون في الغنمة ولا شيء للقاتل ولو انهزموا ولا يدري انهم هل أخذوا سلبه أم لا فانه ينظر ان وجد السلب قد تزعموه فهو فيء ولو لم يزعموا شيئاً من نفس المقتول يكون للقاتل وكذلك لو جرح المشركون حين قتل وسلبه عليه لم ينزع وهو بوا فسلبه للقاتل ولو وجدوه على دابة بعد ما ساروا لعسكر مرتحلة أو مرتحلين لا يدري أكان في يد أحدهم لم يكن فهو للقاتل قياساً ولا يكون له استحساناً ولو أن المشركين أخذوا دابته فحملوا عليها القتل وعليها سلاحه فهو للقاتل ولو حملوا على الدابة القتل وسلاحه وسلاحهم وأمتعهم فهذا يكون فيء إلا أن يكون شيئاً يسيراً كاداة ونحوها فينبذ يكون للقاتل ولو أخذت الورثة الدابة فحملوا عليها القتل وسلاحه فهذا يكون فيء وكذلك الوصي بمنزلة الوارث ولو قال الامير من قتل قتيلاً فله فرسه فقتل رجلاً مشركاً على بردون فانه يستحق سلبه ولو كان على جارا أو بغل أو جمل لا يستحق السلب ولو قال من قتل قتيلاً فله برذونه فقتل رجلاً على فرس لا يستحق فرسه لانه لا يستحق الارتفاع بتنفيذ الأوصاف ولو قال من قتل قتيلاً فله دابته فقتل رجلاً على جارا أو بغل أو فرس فله ذلك ولو كان على بعير لا يستحقه ولو قال من قتل قتيلاً على جارا فله فقتل رجلاً على أتان كان له وكذلك البعير بخلافه لو قال من قتل قتيلاً على أتان فقتل رجلاً على جارا فله لان اسم الانثى لا يتناول الذكر وكذلك البعير والناقة بخلاف البغل والبعلة فان كل واحد منهما اسم جنس فيتناول الذكر والانثى جميعاً كذا في محيط السرخسي

### (الباب الخامس في استيلاء الكفار)

اذا غاب كفار الترك على كفار الروم فسبواهم وأخذوا أموالهم ملكوها \* فان غلبنا على الترك حل لنا ما نجده مما أخذوه وان كان بيننا وبين الروم مودة ولو كان بيننا وبين كل من الطائفتين مودة فاقبضوا فغلبت احدهما كان لنا ان نشترى المغنوم من مال الطائفة الاخرى من الغالبين وفي الخلاصة والاحراز بدأ بالحرب شرط أما بدارهم فلا ولو كان بيننا وبين كل من الطائفتين مودة فاقبضوا فغلبت احدهما كان لنا ان نشترى من الغالبين شيئاً أو أموالاً اقتتل طائفتان في بلدة واحدة فيجوز شراء المسلم المستأمن من الغالبين نفساً أو مالا كذا في فتح القدير \* ولو استولى أهل الحرب على أموالنا وأحرزوها بدارهم ملكوها عندنا فان ظهر المسلمون عليهم بعد ذلك فوجد المالك ان يقدم قبل القسمة أخذه بغير شيء وان وجد بعد القسمة في يد من وقع في سهمه ان كان من ذوات القيم

أخذ

ولو اشترى عبداً يساوي خمسمائة بخمسمائة شراء فاسداً

وفضه نرداد قيمته من حيث سعر فصار يساوي ألفاً فباعه من غيره كان عليه لباثمة خمسمائة قيمته يوم القبض \* ولو غصب عبداً يساوي ألفاً ورذنت قيمته الى ألفي درهم ثم اشترى من المالك شراء فاسداً ثم مات العبد قالوا ان وصل الغاصب اليه بعدما اشتراه كان عليه ألفان واربعين حتى مات فعليه أسلاف الريدة الحدية كانت ثمرة ولا يصير مملوكاً لا بالقبض \* ولو اشترى أمة شراء فاسداً ولم يقبضها حتى

أعتقه فأجاز البائع اعتقه بهذا العتق على البائع لانه أعتق مال البائع فعتق على اجازته \* ولو اشترى عبد اشراء فاسدا ولم يقبضه فامس البائع أن يعتقه فاعتقه البائع قالوا يجوز العتق على المشتري لان المشتري يصير قابضا على مقتضى اعتاق البائع ولو أن المشتري هو الذي أعتقه قبل القبض لم يصح اعتاقه لانه أعتق مالا لك \* رجل باع غلاما ميبعا فاسدا وتقابضاهم أبرأه البائع عن القيمة ثم مات الغلام عند المشتري كان على المشتري قيمته وبراء البائع باطل لانه أبرأه قبل الوجوب \* ولو (٢٥٣) قال البائع للمشتري أبرأتك عن الغلام ثم

هالك الغلام كان المشتري بريأ عن ضمانه لانه لما أبرأه عن الغلام فقد جرد أمانته في يده \* رجل اشترى عبدا وقبضه ولم ينقد الثمن ثم تقايلا البيع ثم ان البائع أبرأ المشتري عن الثمن صح أبرأه حتى لو هلك الغلام عند المشتري كان المشتري بريأ عن الثمن لان البيع بعد الاقالة مضمون على المشتري بالثمن فصح ابراء البائع أمق البيع الفاسد انما تجب النفيمة على المشتري عند اهلاك فلا يصح البراءة قبله وهو نظير ما لو قال غيره بعث منك هذا الشيء بعشرة دراهم و رهبت لك العشرة فقال المشتري قبلت يجوز البيع ولا تصح الهبة لانه أبرأه عن الثمن قبل الوجوب \* رجل اشترى ستر الكعبة من بعض السدنة لا يجوز لانه اشترى مالا لك ببيع وان نقل الى بلده كان عليه أن يتصدق به على الفقراء \* رجل يبيع على طريق العامة ويشترى قال بعضهم ان كان الطريق واسع لا يتضرر الناس فعوده لا بأس به سراً منه وقال بعضهم لا يكره الشراء منه على كل حال وقال بعضهم لا يشتري منه على كل حال لان التعود على الطريق بغير عذر مكره ولهذا وعثر به اسان وهما كان ضامنا والشراء منه يكون جدياً على المعصية

أخذه بقيمته ان شاء وان كان مثلياً لا يأخذه بعد القسمة كذا في فتاوى قاض خان \* ابن مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في المأسور اذا وقع في سهم رجل فجاءه مولاه أخذه بقيمته يوم أخذه هذا الذي وقع في سهمه لا يوم يأخذه المولى كذا في المحيط \* هذا اذا غاب الكفار على أموال المسلمين وأحرزوها بدارهم أما اذا لم يحرزوها حتى غابهم المسلمون عليهم أو أخذوها ثم جاء صاحبها فانه يأخذها بغير شيء لانهم لم يملكوها قبل الإحراز وكذا لو قسموها في دار الاسلام فان قسمتهم لا يجوز فاذا غلبهم المسلمون كان ذلك المال لصاحبها بغير شيء واذا اشترى المسلم عبد من دار الحرب قد أسره العدو فجاءه المولى فله أن يأخذه بالثمن أو يدع فان مات المولى قبل أن يأخذه فجاء وارثه بطالب بأخذه فعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ليس له أن يأخذه وقال محمد رحمه الله تعالى له أن يأخذه كذا في السراج الوهاج \* ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو باع رجل عبداً ثم أسره العدو يعني قبل التسليم ثم مات البائع ثم اشتراه مسلم وجاء به فلوارث البائع أن يأخذه بالثمن ويأخذه المشتري الاول منه بالثمن جميعاً ولو لاحق المشتري فيه لم يكن لوارث البائع عليه سبيل كذا في المحيط \* لو اشترى ما أخذه العدو منهم تاجر وأخرجه الى دار الاسلام أخذه المالك القديم بئنه الذي اشترى به التاجر من العدو وان اشتراه بعرض أخذه بقيمة العرض ولو كان البيع فاسداً يأخذه بقيمة نفسه وكذا لو وهبه العدو لمسلم يأخذه بقيمته كذا في التبيين \* وكذلك حكم المثل اذا كان موهوباً لو اخذ لا يأخذه المالك القديم لعدم الفائدة وكذا لا يأخذه المالك القديم أيضاً اذا كان مأخذه الكفار من أحرزوه بدارهم مشتري بمثله قدر أو وصفاً الا اذا اشترى باطل قدر أو أراد منه فحينئذ يكون للمالك القديم أخذه بمثل ما اشترى لوجود الفائدة كذا في غاية البيان \* مسلم قال لعبدية أحدكم تخر ولم يبين حتى أسرا ثم ظهرنا عليهم ما أحرزناه سبيدار ما ردا الى المولى وروين العتق في أحدهما بعد ما أحرزنا بدار الحرب صح بيانه وملك الكفار لا تخر وان أحرز العدو أحدهما تعين الآخر للعتق كذا في الكافي \* فان أسروا عبداً فاشتراه رجل فخرجه الى دار الاسلام ففقت عينه وأخذ أرشها من المولى يأخذه بالثمن الذي أخذه به من العدو ولا بد من هذا الارش ولا يحط شيء من الثمن وان أسره عبداً فاشتراه رجل بألف درهم فأسره ثانية أو دخله في دار الحرب فاشتراه رجل آخر بألف درهم فليس للمولى الاول أن يأخذه من الثاني وللثاني وللثاني الاول أن يأخذه من الثاني بالثمن ثم يأخذه المالك القديم بالثمن ان شاء وكذا اذا كان أسيراً في الثاني غائباً ليس للارسل أن يأخذه اعتباراً بحال حضرته كذا في الهداية \* وان في المشتري الاول لا يأخذ المالك القديم كذا في الكافي \* ولو اشترى المشتري لأول من التاجر شيء من المالك القديم ثم يأخذه لان حق لاخذ بئنه المالك القديم في من عود ملكه لا يشتري الا بئنه القديم وان ملكه بالشراء الجديد منه كذا في التبيين \* ولو اشترى رجل من العدو عبداً وأخرجه فليس يحضر صاحبه حتى باعه الذي اشتراه من رجل آخر ثم جاء صاحبه فله أن يأخذه من الثاني بالثمن الثاني ولا يسبيل له على الاول وانما يأخذه من الاول اذا كان عبداً باقياً على ملكه ولم يحرر فيه من غيرك فان

واعاد له على ذلك \* رجل اشترى ثوباً فاشراء فاسداً وقبضه فقطعه فبصا ولم يحطه حتى ودعه لبائع بعد القطع فملك عند المشتري نقصان القصة دون القيمة لانه ما ودعه البائع بعد القطع فقد ودع البائع ما في بعد القطع ويكره بيع الامرء من فاسق يعلم أنه يعصى به لانه اعانة على المعصية \* مسلم اشترى عبداً مجوسياً فخره فقامت منه زوجة من المجوس لان ذلك ليس بحال على المعصية بل فيه اذلال للكافر \* ولا بأس ببيع زنا من زنا روى وقامته زوجة من المجوس لان ذلك ليس بحال على المعصية بل فيه اذلال للكافر \*



وركزه أن يبيع المكعب المنقوض من الرجل إذا علم أنه يشتري ليليس \* صبي جاء إلى القاضي بفلس أو عجز وطلب منه شيئا ينتفع به في البيت كالحلج والاشنان ونحو ذلك جاز أن يبيع ذلك منه وإن طلب منه جوزا أو فسستقا ونحو ذلك مما يشتري لنفسه عادة لا يبيع لانه في الوجه الاول ما ذون عادة وفي الفصل الثاني لا \* صبي يبيع ويشتري وقال أنا بالغ ثم قال بعد ذلك لست بباليغ فان كان حين أخبر عن البلوغ محتمل البلوغ بان كان منه اثني عشر أو أكثر لا يعتبر (٢٥٤) بخوده بعد ذلك لانه أخبر عن أمر محتمل فان أدنى الوقت الذي يبلغ فيه الصبي

ويحتمل اثنا عشر فإذا صح اخباره بالبلوغ لا يصح جوده بعد ذلك وإن كان سنه دون ذلك لا يصح اخباره بالبلوغ فيصح جوده \* حصير المسجد إذا صار خلقا جاز أن يباع ويؤاد في ثمنه ويشتري به آخر \* رجل دخل كرم صديقه فأكل منه شيئا وكان صديقه باع الكرم وهو لا يشعر به قالوا الأثم عنه موضوع وينبغي أن يستحل من المشتري أو يضمن له \* رجل قيل له أما أن تشرب هذا الشراب وتبيع كرمك فباع ولم يشرب قالوا ان كان شرابا يحل شربه جاز يبعه لانه غير مكره وإن كان شرابا لا يحل شربه لا يجوز البيع لانه مكره \* قوم اجتمعوا وادفعوا مالا إلى رجل ليدخل دار الحرب ويشتري الاسراء قالوا ينبغي أن يشتري كل أسير ب قيمته ولو كان عبدا في ذلك المكان أو بقدر ما يتعابن النسي فيه ولا يستأمر الاسير في ذلك فانه لو استأمر الاسير فأمره الاسير أن يشتريه وأدى ثمنه من المال الذي كان عنده كان صامنا لأصحاب الاموال ويكون رادى من الثمن ديناعنى الاسير كانه أقرضه ولا يكون الشراء لأصحاب الاموال \* ولو قال له الاسير اشتري أو فكفى ينبغي للمأمور أن يقول اشتريتك بحسبة لأصحاب

أراد صاحب العبد أن ينقض البيع الثاني ويأخذه بالثمن الاول من المشتري لم يكن له ذلك عند أبي حنيفة وأبي يوسف وجهما الله تعالى كذا في السراج الوهاج \* قال في السير الصغير وللمالك القديم أن ينقض أجرة المثل من الحربي وليس له أن ينقض رهنه كذا في المحيط \* ولو وهب المشتري الاول لرجل أخذ مولا ب قيمته ولا ينقض الهبة وكذا لو جنى العبد فدفعه المشتري الاول إلى ولي الجناية أخذ المالك القديم من ولي الجناية بالقيمة وكذا ان جنى المشتري الاول عدا فصال على هذا العبد وان كانت الجناية خطأ أخذ بالارش وان وهبه العدو من مسلم وقد فاق عينه رجل فدفعه الموهوب له إلى القاضي وأخذ قيمته أخذ المالك القديم من القاضي ب قيمته أعمى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال يأخذه ب قيمته بصيرا وهي القيمة التي دفعها ولو كانت أمة وولدت فقتله رجل فلا سبيل للمالك القديم في قيمة الولد ولكن يأخذه ب قيمته يوم القبض أو يندع ولو ماتت الأم أو قتلت يأخذ المالك الولد بحصته بقسم القيمة على الأم يوم الهبة والقبض وعلى الولد يوم الانحفا أصاب الولد أخذه به ولو اشتري عبدا بالف خال ولم يقبضه حتى أسرفا شتره رجل بخمسمائة أخذ البائع بخمسمائة فإذا أخذ المشتري منه بالثمنين أي بالف وخمسمائة وإن أبى البائع أخذ المشتري بخمسمائة إن شاء ولو كان باعه بالف نسيئة فالمشتري أحق بالاسترداد وإن أبى قيل للبائع خذ بخمسمائة وسلم لك فان اشتري العبد المأسور من العدو رجل بالف فأسرفا شتره آخر بخمسمائة فحضر المالك القديم والمشتري الآخر والقاضي يعلم بشراء الاول أولا يعلم فقضى للمالك القديم بالأخذ من المشتري لا ينقض فريد العبد على المشتري الا يخرج حتى يأخذه المشتري الاول منه ثم يأخذه منه المالك القديم بالثمنين ان شاء فلو أخذ المالك القديم من المشتري الاخر بلا قضاء أو اشتراه منه ثم حضر المشتري الاول يأخذه من المالك القديم بالف ثم يأخذه المالك القديم منه بالثمنين وكذا لو وهبه من المولى أخذ المشتري الاول منه بالقيمة لانه كالأجنبي ثم أخذ المولى منه بالثمن والقيمة ولو أسر العبد الرهن من بد المرتهن فاشتراه رجل بالف وحضر الراهن والمرتهن فحق الأخذ للمرتهن وهو متطوع كرجل جنى وفداه فان أبى المرتهن أخذ الرهن بالثمن وإذا أخذ سقط دين المرتهن والغداء عليهما نصفان ان كانت قيمة الرهن ألفين والدين ألفا وبقى رهنا كما كان فان أبى المرتهن أن يفدى ففداه الراهن أخذ المرتهن العبد فكان رهنا بنصف الدين وإن أبى الراهن أن يفديه وفداه المرتهن فهو رهن بحاله وهو متطوع في حصية الراهن فان كان الراهن غائبا وفداه المرتهن رجوع على الراهن بنصف الفداء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولم يكن متبرعا وعندهما متطوع ولو كان مثليا لا يأخذ ان لم يفد كذا في الكافي \* الكفار اذا استولوا على العبد الجاني وأحرزوه بالدار ثم ظهر عليه المسلمون وأخرجوه إلى دار الاسلام وتركه المالك القديم ولم يأخذه وأراد ولي الجانية أن يأخذه وكان ذلك بعد القسمة لم يكن له ذلك لان الثابت لولي الجناية بمجرد الحق فلا يجوز نقض المالك به كذا في المحيط \* وان وقع المأسور في سهم رجل ولم يحضر مولا جنى أحقه هذا الرجل أو دبره جازت كانت أمة فزوجها وولدت من الزوج فله ان يأخذها

وولدها

الاموال ثم يشتريه بعد ذلك فلا يكون ضامنا \* ولو كان الاسير عبدا أو أمة فاشتراه المأمور ونقد الثمن

من الاموال التي في يده يكون ضامنا لان العبيد والامه صاروا مملوكا أهل الحرب فإذا اشتراهم كان مشتريا عبيدا أهل الجرب فيكون مشتريا لنفسه فيكون ضامنا \* رجل اشتري الاسراء من أهل الحرب جزالة فن يعطيهم الزوف والمغشوشة والعروض أكثر من قيمته لان شراءه لأهله لا يكتسب ثمر حقيقة وان كان لاسارى عبيدا لا يسهه ذلك \* رجل استبد شيئا من رجل يثن المثل فزاده رجل آخر في الثمن

لا يريد شراءه وإنما يفضل ذلك ليرغب المشتري في الزيادة وذلك مكروه وهو الخس المتهنى وإن كان الذي استام يطلب الشراء بأقل من قيمته فلا بأس لغيره أن يزيد حتى يرغب المشتري في الزيادة إلى تمام قيمته وهو ما جور في ذلك \* ونجل باع شاة من كافر بقتله خنقاً أو يضرب على الرأس حتى يموت قالوا الأبا س يبيعه وكذا يجوز بيع ذبيحة الجوس فيما بينهم وعن محمد رجه الله تعالى لا يجوز بيع ذبيحة الجوس فيما بينهم \* رجل باع العصير من يتخذ من الأبا س به وكذا لو باع الأرض (٢٥٥) ممن يتخذها كنيسة أو بيعة أو بيت نار \* ويجوز

بيع بناء بيوت مكة ولا يجوز  
بيع الاراضي في ظاهر الرواية عن  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وكذا  
يجوز اجارة البناء ولا يجوز اجارة  
أرضها وعن أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى في رواية يجوز بيع دور  
مكة وفيها الشفعة \* ويكره  
اجارتها في الموسم \* مضر عزيه  
الطعام ليس للامام أن يسعر فن  
سعر فباع الخبز باكثر مما سعر  
جازييه وقال محمد رحمه الله تعالى  
للإمام أن يجبر المحتكر على البيع  
إذا خاف الهلاك على أهل المصر  
وبقول للمحتكر بربع ما يبيع  
الناس وبزيادة يتغبن الناس في  
مثلها \* وفيل على قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى لا يجبره الإمام على  
البيع لانه محذور وهو لا يرى الخبز  
وقال القدوري رحمه الله تعالى قد  
قال أصحابنا إذا خاف الإمام الهلاك  
على أهل المضر يأخذ الطعام من  
المحتكر ويقره عليهم فإذا وجدوا  
ردوا مثله وإيس هذا بحجرا غاهو  
ضرورة ومن اضطر إلى مال الغير  
وخاف الهلاك كان له أن يأخذه  
غير رضاء وعن أبي يوسف رحمه  
الله تعالى إذا قدم الأعراب الكوفة  
وآرادوا أن يمتدوا منها كان  
للإمام أن يمنعهم عن ذلك لان  
أن يمنع أهل البلدة عن الاحتكار  
فهذا أول رواة على

وولدها ولا يكون له أن يفسخ النكاح وان كان أخذ عقرها أو أورش جناية جنيت عليها لم يكن  
 للمولى على ذلك سبيل كذا في المبسوط \* قال محمد بن حنبل رحمه الله تعالى رجل له كرم فارسي جيد أخذ  
 الكفار وأحزروه بدارهم ثم دخل مسلم واشتراه منهم بكري ثم رد قل فارسي فأخرجه إلى دار الاسلام  
 ثم حضر المالك القديم فليس له أن يأخذه هكذا كرم في الزبادات \* وذ كرم في السير الكبير أنه  
 يأخذه بكري ثم رد قل لان المشتري من العدو يملك الكرم المأثور بشرائه صحيح لان الزيادة لا يجزى بين  
 المسلم والحربي في دار الحرب فثبت له حق الانحياز بما قام على المشتري ولو اشتراه بدارهم ووجه  
 ما ذ كرم في الزبادات أن المشتري من العدو يملك الكرم المأثور بشرائه فاسد لانه تعالى حرم الربا  
 مطلقا والمشتري بشرائه فاسد مضمون بالقيمة والقيمة ههنا المثل فلا يفيد أخذه والمحققون من  
 مشايخنا قالوا ما ذ كرم في السير قوله ما وما ذ كرم في الزبادات قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لان  
 عنده الزيادة لا يجزى بين المسلم والحربي في دار الحرب \* ولو كان اشتراه بكري ثم رد قل مثله يذابيد  
 وأخرجه إلى دار الاسلام كان للمالك القديم أن يأخذه على الروايات كلها \* ولو كان المشتري  
 اشترى هذا الكرم منهم بخمر أو خنزير وأخرجه إلى دار الاسلام لم يكن للمالك القديم أن يأخذه  
 باتفاق الروايات ولو كان المشتري من العدو ذميا كان له أن يأخذه بقيمة الخمر والخنزير \* ولو كان  
 المشتري من العدو واشترى هذا الكرم بكري مثله ثم أخرجه إلى دار الاسلام لم يكن للمالك القديم أن  
 يأخذه على الروايات كلها فان كان اشتراه بكري مثله نسيئة ثم أخرجه إلى دار الاسلام لم يكن للمالك  
 القديم أن يأخذه ولو أخذ المشركون ألف درهم نقد بيت المال لرجل وأحزروه بدارهم فدخل  
 مسلم دارهم واشتراه بألف درهم غلة وتفرقوا عن قبض ثم أخرجه إلى دار الاسلام كان للمالك  
 القديم أن يأخذه على الروايات كلها بمثل الغلة التي نقدوها وان اشتراه بالدينار وأخرجه إلى  
 دار الاسلام كان للمالك القديم أن يأخذه بالدينار مثلهما وكذلك لو أن هذا المسلم باع منهم ألف  
 درهم غلة بالف درهم نقد بيت المال فنقدوه الألف المحرزة وأخرجه إلى دار الاسلام كان للمالك  
 القديم أن يأخذه \* ولو أحزروا العدو كرم المسلم ثم دخل مسلم دارهم بامان وأسلم اليهم مائة درهم  
 في كرم حنطة سلمها في حياضها لاجل قرضه الكرم الذي أحزروه بدارهم فقبض وأخرجه إلى  
 دار الاسلام كان للمالك القديم أن يأخذه بمائة \* واذا باع المسلم من أهل الحرب عرضا لثمنه درهم  
 نقد بيت المال فنقدوه الألف محرزة مكان تلك الألف فقبضه وأخرجه إلى دار الاسلام لم يكن  
 للمالك القديم أن يأخذه ولو أحزروا كرم المسلم ثم دخل مسلم دارهم بامان وباع منهم عرضا بكري حنطة  
 في الذمة فقصوه الكرم المحرز فقبضه وأخرجه إلى دار الاسلام لا يكون للمالك القديم أن يأخذه  
 ولو أحزروا كرم المسلم فدخل مسلم دارهم وأقرضهم كرا فقصوه ذلك الكرم الذي أحزروه فأخرجه إلى  
 دار الاسلام لم يكن للمالك القديم عليه سبيل سواء كان المستقرض مثل المحرز أو دونه وجود منه  
 هكذا في المحيط \* وإذا أخذ العدو من مسلم عشرة أثواب فدخل مسلم وباع من العدو ثوبا بعشرة  
 أثواب موصوفة إلى أحسن فقضاء الاثواب المحرزة للمالك أخذها بقيمة الثوب \* ولو اشتري الكرم

(فصل في بيان ضرره الجيران ويحاصمه في ذلك) رجل اشترى داراً ويتأق في سكة وكذلك له بشفعة واد اشترى أن يذبغ فيها قال ابو القاسم رحمه الله تعالى ان كان يعمل رقيقه أذى الجيران على الدوام فإنه يمنع عن ذلك قال رضي الله عنه وهذا من استحسنه من مشايخ بلخ أما عزدي خيفة رحمه الله تعالى لا يمنع عن ذلك \* يجوز بيع الأرض عينة بثلث الأمد من أحيائها بغير ذلك الأمد وبأعيانها لا يجوز عند أبي خنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه يجوز \* رجل اشترى حجرة من طين جار من مستويان وأخذها له حتى يتخذ منها طيناً بينه وبين حارة



ليس له ذلك لان الانسان لا يجبر على البناء في ملكه ولو اذ الجاؤن بمنعه من الصعود حتى يتخذ ستره قالوا ان كان في صعوده يقع بصره في دار جاره كان له أن يمنعه من الصعود حتى يتخذ ستره وان كان لا يقع بصره في داره آسكن يقع بصره عليهم اذا كانوا على السطح لا يمنعه عن الصعود لان جاره شاركه في الضرر \* رجل له في داره شجرة فمرضادوقد باع أغصانها واذا ارتقاها المشتري يطالع على عورات المسلمين قالوا الجيران أن رفعوا الامر الى القاضي حتى يمنعه عن (٢٥٦) ذلك والمختار للفقوى أن المشتري يحير الجيران وقت الارتقاء في اليوم مرة أو

مشتري حتى يستروا ويكون جميعا  
بين الحقين ومراعاة للخصمين فان  
لم يفعل المشتري ذلك ولم يمنع عن  
الارتقاء حينئذ يرفعون الاسر الى  
القاضي فان رأى القاضي أن يمنعه  
كان له ذلك \* رجل باع ضيعة وله  
أشجار في ضيعة أخرى أغصانها  
متدلية في هذه الضيعة التي باعها  
فالمشتري أن يأخذ منه بتقريب  
الضيعة المباعة عن أغصان أشجاره  
\* وكذا الورث الرجل ضيعة  
وفيه أغصان لوارث آخر كان له  
أن يأخذ صاحب الأغصان برفع  
ضرر الأغصان عن ملكه \* رجل  
وضع جدوعه على حائط جاره باذن  
الجار أو حقه سرسدا به دأره باذن  
جاره ثم باع الجار دأره وطلب المشتري  
أن يرفع جدوعه وسر دأره كال  
للمشتري ذلك 'لااد' كان البائع  
شرط في البيع بقاء 'الجـ' ذوع  
و اسر د' ب تحت اذار فينتـ ذ  
لا يكون للمشتري أن يطالبه برفع  
ذلك لانه لما شرط ذلك صار كانه  
شرط لنفسه ذلك واوارث في هذا  
منزلة المشتري الآن للوارث أن  
أمره برفع الدأره والسرداب على كل  
حال \* ولو أن رجلا زرع في أرضه  
أرزاء وتضرر جاره بذلك وان كان  
يخرج دأره الى أرض جاره ويفسد  
أرض جاره بذلك كان للجار أن  
يمنعه من ذلك \* ولو أن رجلا

المحرز مسلمان من العدو واقسمهما واستهلك أحدهما نصيبه أخذ المالك النصف الباقي بنصف  
الثلث ولو كان ثيابا والمسألة بحالها أخذ النصف الباقي بربع الثلث وبنصف قيمة الهالك وان كان  
المأخوذ ابريق فضة قيمته ألف درهم ووزنه خمسة مائة فاشترى مسلم من العدو بأكثر من وزنه  
أو باقل أخذ المالك القديم بقيمته بالغه ما بلغت من خلاف جنسه كذا في الكافي \* وان كان اشتراه  
بمنى وزنه دراهم بداييد وأخرجه الى دار الاسلام كان للمالك القديم أن يأخذه بقدر تلك الدراهم  
على الروايات كلها ولو كان اشتراه بمثل وزنه دراهم ولكن الى أجل فأنخرجه الى دار الاسلام فهذا  
وما لو اشتراه بأكثر من وزنه أو باقل من وزنه سواء كان اشتري هذا ابريق منهم بخمسة  
أو خنزير أخذ المالك القديم بقيمته من خلاف جنسه على الروايات كلها \* ولو كان الذي اشتراه  
بالجزر والخنزير رجلا من أهل الذمة وأخرجه الى دار الاسلام أخذ المالك القديم بقيمته بالجزر  
والخنزير ورد ذكر في السير الكبير في عبد أسره المشركون اشتراه مسلم منهم بالف درهم وورط من  
خبره وأخرجه الى دار الاسلام أخذ المولى بالالف وتمام القيمة يريد به أنه يأخذه بكل قيمته اذا كانت  
تيمته أ كثر من الالف ولو كانت قيمة العبد أقل من الالف أو الالف أخذ بالالف في الفصلين جميعا  
ان شاء لا ينفص عن الالف ولا يزداد عليها بسبب ذكر الجزر ولو اشتراه المسلم بالف درهم وميته أو دم  
أخذ المالك القديم بالف درهم لا يزداد على الالف لكان الميته وان كانت قيمة العبد أ كثر من  
الالف \* واذا غصب الرجل من رجل عبدا أو أصابه المشركون من يد الغاصب وأحرزوه بدرهم ثم  
ان المسلم انصأه ثم وجدته المعصوب منه في يد الغاصب قبل أن يقسم أخذه بغير شيء ولا ضمان على  
الغاصب وان وجدته بعد القسمة في يد بعض العامين ذكر أن المعصوب منه بالخيار ان شاء أخذ  
العبد بقيمته من الذي وقع في سهمه يوم يأخذه منه وان شاء لم يأخذه وصح العاصب قيمته يوم غصبه  
فان دفع قيمته يوم الاخذ الى الذي وقع في سهمه وأخذ العبد فانه يرجع على الغاصب بالاقل من قيمة  
العبد يوم الغصب ومن يوم الاخذ اذا كانت قيمة العبد يوم الغصب ألف درهم وقيمته يوم الاخذ ألفا  
درهم فاحد لعبد بالف درهم من الذي وقع في سهمه فانه يرجع على الغاصب بقيمته يوم الغصب  
وذلك ألف درهم واذا كانت قيمته يوم الغصب ألف درهم ثم تراجع السعر حتى صارت قيمة العبد  
خمسة مائة فانه يرجع على الغاصب بخمسة مائة هذا اذا اختار المعصوب منه أخذ العبد من يده من  
وقع في سهمه بالتمية وان شاء لم يأخذ العبد وضمن الغاصب قيمته يوم غصبه منه فان ضمن الغاصب  
فالجواب في الغاصب بعد هذا كالجواب في حق المعصوب منه فان وجد الغاصب العبد في يد الغاصب  
قبل القسمة أخذه بغير شيء وان وجدته بعد القسمة أخذه بالقيمة وكذلك لو لم يظهر عليه المسلمون  
ولكن رجلا من المسلمين اشتراه من أهل الحرب وأخرجه الى دار الاسلام فان كان مولاه لم يضمن  
الغاصب قيمته يوم الغصب فأن غصب منه بالخيار ان شاء أخذ العبد بالثلث الذي اشتراه المشتري وان  
شاء لم يأخذ وصح الغاصب قيمته يوم الغصب فان أخذ بالثلث من المشتري من العدو فانه يرجع على  
الغاصب بالاقل من قيمته يوم الغصب والاقل من الثلث الذي أخذ العبد منه من المشتري وان ترك

[illegible]

كان للباوان عنده وسياق يفتش هذه المسائل في كتاب القسمة ان شاء الله تعالى (باب في بيع غير المالك) في الباب فصوله الاول  
في بيع الوالدین علی الولد الصغیر \* امرأة اشترت لولدها الصغيرة بما لها على أن لا ترجع على الوالد بالثمن جزا استقسا و تكون الام  
مستثناة لنفسها لانها لا تملك الشراء لولدها الصغير ثم يصير هبة منها لولدها الصغير وصلة وليس لها أن تمنع الصغيرة عن ولدها \* امرأة عقلت  
لزوجها وبينهما ولد صغير اشترى منك دارك هذه لابنة ابكذ او قال الاب بعتهاجاز (٢٥٧) لان الاب لما قبل البيع فقد جاز شروها  
لزوجها وبينهما ولد صغير اشترى منك دارك هذه لابنة ابكذ او قال الاب بعتهاجاز (٢٥٧) لان الاب لما قبل البيع فقد جاز شروها

لصغير فيجوز \* ولو كانت الدار  
 مشتركة بين الاب وأجنبي فقالت  
 المرأة لهما اشترىتمنكيا هذه  
 الدار لابني بماله فقالا بعتنا يجوز  
 لان الاب لما جاوز شراءها للصغير  
 جلة الدار فقد اذن لها شراء الجلة  
 \* امرأة باعت متاع زوجها بعد  
 موته وزعت أنها وصيته ولزوجها  
 أولاد صغار ثم قالت المرأة بمدمة  
 لم أكن وصيته قال الشيخ الامام أبو  
 بكر محمد بن الفضل وجه الله تعالى  
 لا تصدق المرأة على الشراء وبيعها  
 موقوف الى بلوغ الصغار فان  
 صدقوها بعد البلوغ عنها كانت  
 وصيته جز ببيعها وان كذبوها بطل  
 البيع فان كان المشتري سرق  
 الارض المشتراة لا يرجع المشتري  
 على المرأة هذا اذا ادعت المرأة  
 بعد البيع أنهم لم تكن وصيته فان  
 ادعى صبي غيره مانع أنهم باعته ولم  
 تكن وصيته يسمع دعوى الصبي  
 اذا كان مأذونا في التجارة أو في  
 الحصومة من له ولاية الحصومة  
 كالمقاضي والوصي ونحوهما فان  
 عجز عن استرداد اذ ضيعة يضمن  
 المرأة قيمة ما باعت على الرواية التي  
 يضمن العاصب فيه قيمة العقار  
 بل يبيع را التسلية \* رجل مات ولم  
 يوص الى أحد باعت امرته دارا  
 من تركته وكففته بثمن الارار بعير  
 اذن ما في الورثة جز يبيع في حصتها

العبد ولم يأخذ منه المشتري من العبد وضمن الغاصب قيمة العبد يوم الغصب فلا سبيل له بعد ذلك  
على العبد و يقوم الغاصب مقام صاحب العبدان شاء أخذ العبد من المشتري بالثمن وان شاء ترك  
فأذا دفع الغاصب الثمن إلى المشتري وأخذ منه العبد وأدفع القيمة إلى الذي وقع في سهمه وأخذ منه  
العبد فأراد صاحب العبد أن يرد عليه القيمة ويأخذ منه العبد هل له ذلك فهذا على وجهين إن أخذ  
صاحب العبد القيمة بزعمه بأن اختلفا في مقدار قيمة العبد فقال الغاصب قيمة العبد يوم الغصب كانت  
ألف درهم وصاحب العبد يقول كانت قيمته ألفي درهم فأقام مولى العبد البيعة على ما ادعى من  
القيمة وأخذ من الغاصب ألفي درهم وأستخلف الغاصب بأن لم تكن له بيعة على ما ادعى فشكل  
الغاصب عن البيعة فأخذ منه ألفي درهم أو اصطالحا وتراضيا على ألفي درهم كيدعبه المغصوب منه  
ففي الفصول الثلاثة لا يتخير المغصوب منه بين أن يرد القيمة على الغاصب وأخذ العبد منه وبين  
أن يترك العبد عليه وإن كان أخذ القيمة بزعم الغاصب بأن لم تكن له بيعة واستخلف الغاصب فلف  
فأخذ منه ألف درهم كقوله الغاصب ثم وجد العبد فإنه يتخير أن شاء رد القيمة التي أخذها من الغاصب  
على الغاصب وأخذ عبده وإن شاء ترك العبد ثم ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب أن صاحب العبد  
مضى وأخذ القيمة بزعم الغاصب ثم وجد العبد في يد المشتري أو في يد الذي وقع في سهمه وكانت قيمة العبد  
كقوله صاحب العبد ألفي درهم يتخير \* ولم يدكر أنه إذا وجد قيمة العبد مثل ما قاله الغاصب أو أقل  
هل يتخير \* عن أبي جعفر الهندواني أنه كان يقول في رواية يتخير \* وفي رواية لا يتخير  
\* ثم في الموضع الذي ثبت له الخيرة إذا قال صاحب العبد أنا أمسك القيمة وأرجح بما فضل على قيمته  
يوم الغصب إلى تمام قيمته يوم ظهر العبد لا يكون له ذلك إنما له رد القيمة وأخذ العبد أو أمساكه  
القيمة كذا في المحيط \* العين المحرزة لو كانت في يد مستأجر أو مستعير أو مسترد عهل له الخاصة  
والاسترداد ولا قالوا للمستأجر أن يصر في المغنوم ويأخذ منه قبل التسليم بعير شئ وكذا المستعير  
والمستودع فإذا أخذ المستأجر عاد العبد إلى الأجرة وسقطت عنه الأجرة في مدة أسره كذا في الخبر  
الرائق \* وأما المسلمون أن يكون المأسور أجرة عنده احتياجا إلى قيمة البيعة على أنه كان  
أجرة في يده وإذا قبل الخيرة البينة وردد عليه ثم خسر الأجرة ونكر الأجرة فبهر ذكرك أنه كان في  
يده وديعة أو عارية قول قول صاحب العبد فما إذا وجد بعد القسمة كان له أن يحاصم أن يرى  
وقع في سهمه \* يصفان نكر الذي وقع في سهمه أن المأسور كان أجرة عنده وقام المستأجر البيعة  
على الأجرة تقبل البيعة على أن يات الأجرة ويكون خصما في أن يتهاجر لخياره وإن شاء أخذ  
بالقيمة وإن شاء تركه ولو كان مكان المستأجر مستعير أو مستودع رة رة رة بعد القسمة فيه  
لا يتصب خصم والذي وقع في سهمه حتى لو قام البيعة على أن المأسور كان في يده وديعة أو عارية  
فلا لا تسلم بيعة ولا يكون له رد القسمة \* إن أخذ المأسور من الذي وقع في سهمه قيمة وكان بمنزلة  
الاجنبي بعد قسمة كذا في المحيط \* وللوصي أن أحل المأسور للقيم ما أثر من مشربه ولا يأخذ  
لنفسه قالوا وها إذا كان الثمن الذي اشتراه من الحرب مثل نيمة كذا في محيط لسنخسي \* في

( ۳۳ - (امتاوی) - ناک )

[illegible]



وصيه احمد الوصي دونه قال بعضهم لو كان يبيع دونه البيوع \* رجل باع دونه رجلين  
 ولده الصغير بمثل القيمة أو بعين يسير قالوا ان كان الاب محمودا عند الناس أو مستورا جاز بيعه ولا يكون للولد أن يبطل ذلك البيع بعد  
 البلوغ لكنه يطلب الثمن من والده فان قال الاب ضاع الثمن أو أنفقت عليك وذلك نفقة مثله في تلك المدة يقبل قوله وان كان الاب فاسقا  
 لا يجوز بيعه وللأبن أن ينقض بيعه اذا بلغ (٢٥٨) الآن يكون البيع خيرا للصغير لان الاب اذا كان محمودا ومستورا كان الظاهر

منه مباشرة البيع على وجه  
 الخيرة بخلاف ما اذا كان فاسقا  
 وان باع الاب غير العقار والضياع  
 فكذلك الجواب الآن الاب اذا  
 كان مفسدا في جواز بيعه وايتان  
 في رواية يجوز البيع فيؤخذ الثمن  
 منه فيودع على يدي عدل صيانة  
 لمال الصغير وفي رواية لا يجوز  
 بيعه الآن يكون خيرا للصغير  
 وذلك بان يبيع الشيء بضعف قيمته  
 وعليه الفتوى \* اذا باع الاب  
 مال أحد الابنين من الاخر جاز  
 واذا لم يكن كانت العهدة عليهما  
 واذا بلغ الابن عاقل ثم جن بعد ذلك  
 فباع الاب ماله ان دام جنونه شهرا  
 جاز تصرف الاب عليه بعد الشهر  
 وان كان الجنون قصيرا لا يجوز  
 تصرف الاب عليه بعد الشهر لان  
 القصير يكون بمنزلة الانجاء  
 وتكامل في الفاصل بين الطويل  
 والقصير وبوجوه خفيفة رحمه الله  
 تعالى قدر الطويل لشهر كذا  
 ذكر الشيخ الامام المعروف في خواهر  
 راده والناظر في رحمه الله تعالى  
 وهو الصحيح لان الشهر طويل  
 اجل وما دون الشهر قصير عاجل  
 وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى  
 وايتان في رواية قدر الطويل  
 ما كثر من يوم وليلة وفي رواية  
 قدره باكثر السنة وكان محمدا رحمه  
 الله تعالى أولا قدر الطويل بالشهر

المنتقى عبد مسلم أسره العدو وأحرزوه بدارهم فدخل مسلم واشتراه وأخرجه الى دار الاسلام  
 فتزوج على رقبته امرأة ثم حضر المولى الاول أخذ ان شاء بغيره ولو تزوج امرأة بغير مهر ثم  
 صالحها على أن يسلم اليها هذا العبد بالمهر الذي وجب لها قبل لمولى العبدان شئت فخذ به مهر مثلها  
 أو دغ ولو ادعى رجل دعوى قبل المشتري في دار ولم يبين الدعوى فصالحه عن دعواه على هذا العبد  
 أخذه المولى بقيمة العبد فان اختلفا في مقدار الدعوى فالقول قول المصالح \* عبد مسلم أسره العدو  
 وأحرزوه بدارهم ثم أفلت منهم وأخذ مالا من أموالهم وخرج هاربا الى دار الاسلام فأخذه مسلم ثم جاء  
 مولاه لم يأخذه منه الا بالقيمة في قول محمدا رحمه الله تعالى وما في يده من المال فهو لمن أخذه ولا سبيل  
 للمولى عليه وأما في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان المولى يأخذ العبد بغير شيء لانه لما دخل  
 دار الاسلام صار فينا جماعة المسلمين يأخذ الامام ويرفع جسده ويقسم أربعة أخماسه بين المسلمين  
 جمع محمد رحمه الله تعالى عن قوله وقال اذا أخذه فهو غنيمته آخذه وأخمس اذا لم يحضر المولى  
 وأجعل أربعة أخماس العبد والمال الذي معه للآخذ فان جاء مولاه بعد ذلك أخذه بالقيمة وان جاء  
 مولاه قبل أن يخمس أخذه بغير شيء \* عبد مسلم أسره أهل الحرب فأعتقه سيده ثم غلب عليه المسلمون  
 أخذه مولاه بغير شيء وذلك العتق باطل ولو أعتقه بعدما أحرجه المسلمون قبل أن يقسموه جاز عتقه  
 \* حربي دخل دار الاسلام بامان ففسد من رجل منهم طعاما أو متاعا ودخل به أرض الحرب  
 فاشتراه منه مسلم وأخرجه الى دار الاسلام أخذه صاحبه بغير شيء لان الحربي كان ضامنا له قبل أن  
 يخرج من دار الاسلام فلا يكون محرزا له بادخاله دار الحرب ولو ادعى مسلم عنده هذا المستأمن  
 مالا وذهب بها الى دار الحرب فهو محرر زهوا وان أسلم عليها أو صار ذمة فهي له لانه لم يكن ضامنا في  
 دار الاسلام \* حربي دخل اليمن بامان ومعه عبدة كان أخذه من المسلمين وأحرزه بدار الحرب  
 فاشتراه رجل منهم لا يكون للمالك الاول أن يشتريه من هذا المشتري بالثمن \* بشر بن الوليد  
 عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الاملاء الامة المأسورة اذا اشتراها من أهل الحرب مسلم أو وقعت  
 في سهمه فأخذها منه مولاه بالحكم كما اتبعهما كان في عتقها من الدين والجنابة قبل السبي وودها  
 عيب قديم ان وجدته على البائع الاول ورجع بنقصان عيبها عليه ان كان حدث بها عيب يمنع من  
 الرد ولا سبيل له على المشتري من أهل الحرب ولا على الذي وقعت في سهمه وان كان حدث عيب في  
 يد أهل الحرب أو في يد المشتري منهم أو في يد الذي وقعت في سهمه ردها عليه بذلك فان ماتت عنده  
 أو حدث بها عيب لم يرجع بنقصان العيب وان كان أخذها منه بغير حكم اتبعها الدين ولا يتبعها  
 الجنابة ولا يردّها على بائعها الاول بالعيب القديم ويردها على الذي أخذها منه بالعيب القديم  
 والحديث وان ماتت في يده رجعت بنقصان العيب عليه \* ولو استحقها مستحق من يد الذي أخذها  
 بالقيمة فان كان أخذها بالحكم ردها على من أخذها ثم أخذها هذا المستحق منه بالقيمة أو بالثمن  
 وان كان أخذها بغير حكم أخذها المستحق بيعة بما أخذها ويرجع في الوجهين جميعا على بائعها  
 في الاصل ان كان اشتراها وان كان أعتقها الذي أخذها أول مرة بالثمن أو ولدت منه ولدا فان كان

ثم رجع وقدره بسنة كاملة ويجوز تصرف الاب عليه بعد سنة \* صغير له عبد سباه أهل الحرب  
 فاشتراه رجل منهم وأخرجه الى دار الاسلام كان للاب والوصي أن يأخذه من المشتري بالثمن فان سلم الاب والوصي وكانت قيمته قل من الثمن  
 الذي اشتراه المشتري جرت تسليمه في قولهم وان كانت قيمته على الثمن الذي اشتراه المشتري وأكثر من ذلك فكذلك عند أبي حنيفة وأبي  
 يوسف حقه ما يشاء من الثمن الذي اشتراه المشتري ولو كان حرا لم يرد له من الثمن الذي اشتراه المشتري ولا من حقه ولا من حقه

على وانه الا ان يشهد انه اشتراه لولده ليرجع عليه وان لم يشهد الثمن تعفى ذاك يؤخذ الثمن من تركته لا يثبت ثمن عليه ثم لا يرجع بقبضة الورثة بذلك على هذا الولدان كان الميت لم يشهد انه اشتراه لولده وان اشترى لابنه الصغير شيئا وضمن الثمن ثم تقدا الثمن في القياس يرجع على الولد وفي الاستحسان لا يرجع وان قال حين نقصد الثمن نقدته لا يرجع على الولد كان له أن يرجع على الولد \* الاب أو الوصي اذا باع عقارا الصغير قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى اذا رأى (٢٥٩) القاضي نقض البيع خيرا للصغير كان له نقضه

الصبي اذا باع أو اشترى ثم بلغ فاحاز ذلك جاز ولو طلق أو عتق ثم أجاز بعد البلوغ لم يجز لانه لا يجزى بالطلاق والعتاق حال وقوعه فلم يتوقف والبيع والشراء مجزى حال وقوعه اذا كان البيع بمثل القيمة أو بغير يسير فمتوقف ذلك على اجازة من له حق المباشرة وهو الاب أو الوصي أو القاضي أما اذا كان بغير فاحش فهو والطلاق والعتاق سواء \* الاب اذا باع عماله من ولده الصغير لا يصير قابضاً لولده بنفس البيع حتى لو هلك المال قبل أن يصير بحال يتمكن من القبض حقيقة يملك على الولد ولو اشترى الاب مال الصغير لنفسه لا يبرأ عن الثمن حتى ينصب القاضي وكذا لا يصير قابضاً لثمن من الاب ثم يأمر الوكيل بالرد على الاب \* رجل باع عماله من ولده الصغير فقال بعت عبدي هذا بالاندروهم من انى هذا جاز ولا يحتاج بعد ذلك الى أن يقول قبلت \* وكذا لو اشترى لنفسه مال الولد فقال اشترى ابنسى عبد ولدى الصغير هذا بالاندروهم حر ولا يحتاج بعد ذلك الى أن يقول قبلت ولو كان وصيا لا يجوز في الوحيه زمان يقبل قبلت مروي ذلك عن محمد رحمه الله تعالى \* الاب أو الوصي اذا عدهم اليتم من أجبي ثم بلغ

أخذها بقضاء القاضي فان القاضي يبطل عتقه اذا استحقها هذا المستحق ويرد الولد رقيقاً في القياس وليكني أسكن أن يأخذها بالقيمة \* ولو أن عبدين أسرها أهل الحرب فاشتراهما رجل بثلثين واحد فالمولي أن يأخذ أحدهما بالخصه ويترك الآخر \* ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل أسر المشركون عبده فامر المولى رجلاً أن يشتري العبد بالاندروهم فاشتراه الرجل لنفسه فهو للآخر وكذلك لو أسره أن يستوهبه له فاستوهبه لنفسه فهو للمولى وكذلك لو أسره أن يستوهبه لمولاه فاشتراه المأمور منهم وهو مسلم يخمر فهو لمولاه وهو هبة منهم له كذا في المحيط \* ولو أن المالك علم باخراج مولوكه من دار الحرب فلم يطلب شهر الا يسقط حقه وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يستط وان مات المولى المأسور ومنه بعد اخراج المشتري كان لورثته أن يأخذوه على قول محمد رحمه الله تعالى وليس لبعض الورثة أن يأخذوه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ليس للورثة أن يأخذوه \* لو أسر الحربى عبداً مسلماً فحوزه دار الحرب فاعتقه أو دبره أو كاتبه أو كانت جارية فاستولاهن ثم طهر المسلمون عليهم عتقوا جميعاً كذا في فتاوى قاضيان \* ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى عبد مسلم أسره العدو فاشتراه رجل منهم ثم أسروه ثانية فوهبوا للمشتري الذي أسره من يده فلولاه أن يأخذ من هذا بالقيمة والثمن جميعاً \* بشرف نوادر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل غصب عبداً فأسره العدو فوجد الغاصب العبد في يدي رجل قد اشتراه منهم فلا سبيل له عليه حتى يحضر المولى \* وفي الاملاء عن محمد رحمه الله تعالى اذا أسر المشركون عبداً صغيراً وقع في سهم رجل فسلم أولوه فكبر الصغير قال هو على حقه في العبد كذا في المحيط \* لا يملك علينا أهل الحرب بالغلبة حراراً ومديرباً وأمهات أولادنا ومكاتبنا وذلك عليهم جميع ذلك كذا في الكافي \* اذا كان المأسور مديراً أو مكاتباً أو أم ولد لمسلم فان المالك القديم يأخذه بغير شيء بعد القسمة ويعوض الامام من وقعت في سهمه قيمته من بيت المال كذا في المبسوط \* وان اشترادر حل منهم فلولاه أن يأخذ منه بغير شيء ولو كان المأسور حراً فاشترادر حل منهم وأخرجه الى دارنا لاشي للمشتري على الحر ان يكون الحراً أمراً بذلك فيكون الثمن ديناً عليه \* واذا أبق عبد مسلم فدخل اليهم فآخذوه لم يملكوه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو كان مكان العبد مكاتباً أو مديراً أو أم ولد أو مسنسى فانهم لا يملكونه بالاجع واذا ثبت لهم المالك في العبد الا ببق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يأخذ المالك القديم بغير شيء وهو ما كان أو مشتري أو مغنوما قبل القسمة ترجعها الا أن بعد القسمة يؤدي عوضه من بيت المال وليس له على المالك جعل الا ببق وقد قالوا في العبد اذا ببق وفي يده مال لمولى ن أهل الحرب يملكون ما في يده ولا يملكونه فان لم يملكوا يبيعون فآخذوه ملكوه وان اشترادر رجل ودخل به دار الاسلام فصاح به يأخذه بالثمن ان شاء وان ببق عندنا يبيعهم وذهب معه فخرس ومتع فآخذ المشركون ذلك كله واشترى رجل ذلك بدينار وأخرجه الى دار الاسلام لمولى يأخذ العبد بغير شيء وان فخرس والمتع بالثمن وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في السراج الوهاج \* اذا أسلم عبد لحرى ثم خرج

الصغير لحقوق العقد رحمه الله تعالى الاب والوصي \* ولو اشترى الاب ولده لنفسه ببيع أصغر كانت العدة من قبل لولده على الولد (فصل في بيع الوصي وشراؤه) \* اذا باع الوصي مال اليتيم من القاضي حر وان كان هذا القاضي هو الذي جعله وصياً ولو أمر الوصي رجل بأن يشتري له شيئاً من مال اليتيم فاشترى الوصي مال اليتيم لنفسه حر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا كان خير اليتيم وتفسير الخبر في خير محرم مثل خمس دية السرخي رحمه الله تعالى ان يبيع مال نفسه من اليتيم ما يساوي



عشرة عشر بعشرة وان يشتري لثمة ما يساوي عشرة بخمسة عشر وتغير الخيرية في العقار عند البغض أن يشتري لنفسه بضعف القيمة وأن يبيع من اليتيم بنصف القيمة \* وصى باع عقار اليتيم ومصلحة اليتيم في بيعه إلا أنه يبيع لينفق ثمنه على نفسه قالوا يجوز البيع ويضمن الثمن اليتيم إذا أنفق الثمن على نفسه \* متغلب استولى على ضياع اليتيم فاسترده الوصي من المتغلب ولم يكن للوصي بينه على ذلك ويخاف أن يأخذ المتغلب بعد ذلك وينسك بما كان (٢٦٠) له من اليد فإراد الوصي أن يبيع العقار خوفا من المتغلب قالوا يجوز بيعه وان

لم يكن لليتيم حاجة الى ثمنه \* رجل مات وأوصى الى رجل وترك ورثة صغارا ذكر في الكتاب أنه ينفذ تصرف الوصي على الورثة من البيع والشراء عسروا كانت التركة أورد قيقا أو عقارا وان لم يكن هناك دين أو وصية ولا يحتاج الواوثة الى الثمن إلا أنه يؤخر بيع العقار عن بيع المنقول قال الشيخ شمس الأئمة الخواص رحمه الله تعالى ما ذكر في الكتاب من بيع العقار ذلك جواب السلف أما على تول المتأخرين بيع العقار من الوصي لا يجوز إلا أن يكون خيرا لليتيم وذلك بأمر وغب المشتري في الشراء بضعف القيمة أو كان خراجها وعلائقها وموانعها تزيد على غلاتها أو كان على الميت دين لا يفي غير العقار بذلك الدين أو كان الميت أوصى عال مرسل كالف أو نحوها أو كان الصغير بحاجة الى الثمن لأجل انفسه فان لم يكن شيء من ذلك لا يبيع العقار هذا اذا كانت الورثة صغارا وان كانوا كبارا وهم حضور وليس في التركة دين ولا وصية فان الوصي لا يبيع شيئا من التركة وان كانت التركة مستغرقة بالدين وكان الميت وصي بوصية مرسله كان للوصي أن يبيع التركة لقضاء الدين إلا أنه يبيع العسروس ويؤخر

اليتيم أو ظهر على الدار فهو حر وكذا اذا خرج عبيدهم الى عسكر المسلمين فهم أحرار كذا في الهداية \* دخل الحربى الينا بامان فاشترى عبدا مسلما فدخل به دار الحرب فانه يعتق عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يعتق وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى مثل قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى هذا الخلاف اذا كان العبد ذميا او اذا أسلم عبد الحربى في دار الحرب فهو عبده على حاله في قولهم جميعا فان باعه الحربى من مسلم أو حربى عتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يعتق \* ولو أسلم حربى في دار الحرب وله رقيق هناك فخرج الى دارنا مسلما لم تبعه بعد ذلك عبده مسلما فهو عبده ولولاه وكذا اذا خرج كافرا كذا في السراج الوهاج \* اذا أسلم أهل الحرب على مال أخذوه من أموال المسلمين أو صاروا ذمة فهو لهم ولا سبيل للمسلمين عليهم وكذلك لو خرج الينا ومعه ذلك المال فانه لا يتعرض له فيسه كذا في المبسوط \* لو أن المسلمين أسروا أسرا من أهل الحرب فلم يقسموا ولم يجر جوههم الى دار الاسلام حتى هربوا من أيديهم الى ما سئهم أو ظهر المشركون عليهم وردوهم اليه أم منهم ثم ان قوما آخرين من المسلمين ظهر واعلى أولئك السبي باعيتهم فأنخذوهم وأخرجوهم الى دار الاسلام وقسموا فيما بينهم أو لم يقسموا ثم اختتم الفريقان عند القاضى والفريق الآخر أحق بالاسراء فلو أن الفريق الاول لم يجر جوههم الى دار الاسلام ولكن اقتسموا في دار الحرب وباقي المسألة بحالها فالفريق الاول أحق بهم فان وجدوها في يد الفريق الآخر قبل القسمة أخذوها بغير شيء وان وجدوها بعد القسمة أخذوها بالتبعية ان شاءوا وكفى سائر أملا كههم وكذلك لو أن الفريق الاول أخر جوههم الى دار الاسلام واقسموا فيما بينهم ثم هربوا أو وردوا الى دار الحرب وباقي المسألة بحالها فالفريق الاول أحق بهم فاما اذا أخر جوههم الى دار الاسلام ولم يقسموا حتى هربوا أو وردوا الى دار الحرب وباقي المسألة بحالها فان حضر الفريق الاول بعد ما اقتسم الفريق الآخر فالفريق الآخر أحق بهم هكذا كذا المسألة في الزيادة \* وأما اذا حصر الفريق الاول قبل أن يقسم الفريق الآخر ففيه روايةان في رواية الفريق الاول أحق وفي رواية الفريق الآخر أحق \* ولو أن الفريق الاول أخر زوهم بدوا الاسلام ولم يقسموا ثم ظهر عليهم المشركون وأنخذوهم فلم يجر زوهم دار الحرب حتى ظهر عليهم قوم آخرون من المسلمين وأنخذوهم من أيديهم في دار الاسلام فانهم يردون على الفريق الاول اقتسم الفريق الثانى فيما بينهم أو لم يقسموا قال في الكتاب الآن يكون الذى قسم بين الفريق الثانى امامارى ما صنعته المشركون تملكها وأحرار الفيتد كان الفريق الثانى أولى بهم كذا في المحيط \* اعلم أن دار الحرب تصير دار الاسلام بشرط واحد وهو اظهار حكم الاسلام فيها \* قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادة انما تصير دار الاسلام دار الحرب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بشرط ثلاثة أحدها اجراء احكام الكفار على سبيل الاستنهار وأن لا يحكم فيها بحكم الاسلام والثانى أن تكون متصلة بدار الحرب لا يتخلل بينهما بلد من بلاد الاسلام والثالث أن لا يبقى فيها مؤمن ولا ذمى آمن بامانه الاول الذى كان ثابت قبل استيلاء الكفار لم يمسح باسلامه والذي بعقد الذمة وصوره المسئلة على ثلاثة أوجه اما أن

بيع العقار دون مسك الحاجة الى بيعه العقار ببيعهم فان قالت لور نحن نقضى الدين وننفذ الوصية من أسوائنا ونسحقنا من التركة لا همسا كان لهم ذلك وان كانت الورثة كبارا عيبا وليس على الميت دين ولا وصية فالوصى أن يبيع غير العقار استحسنه لان غيرا عقار يحشى عليه تنويره فان كان يبيع حقا وتخصيصا وبذلك الحرة الكل فان كان بعض الورثة حضورا وبعضهم غائبا أو حاضرا وبعضهم غائبا فباع سبب في بيعه من اسره وشره المنقول والى يلقى لأجل الحفظ واذا ملك يبيع نصيب الغائب

يملك بيع نصيب الخاضر أيضا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند صاحبيه وجهان الله تعالى لا يملك \* وهذه أربع مسائل أحدها هذه \* والثانية إذا كان على المستدين لا يحيط بالتركة فإن الوصي يملك البيع بقدر الدين عند الكل وهل يملك البيع الباقي عند أبي حنيفة وجه الله تعالى يملك وعندهما لا يملك \* والثالثة إذا كان في التركة وصيه بمال من مال الوصي يملك البيع بقدر ما تنفذ به الوصية وهل يملك بيع ما زاد عليه عنده يملك وعندهما لا يملك \* والرابعة إذا كانت الورثة (٢٦١) كبارا فيهم صغير فالوصي يملك بيع نصيب الصغير عند الكل ويملك بيع نصيب

الكبار أيضا عنده وعندهما لا يملك وكل ما ذكرنا في وصي الأب فكذلك في وصي وصيه ووصي الجد أب الأب ووصي وصيه ووصي القاضي ووصي وصيه فوصي القاضي بمنزلة وصي الأب إلا في خصلة وهي أن القاضي إذا جعل أحدا وصيا في نوع كان وصيا في ذلك النوع خاصة وأب إذا جعل أحدا وصيا في نوع كان وصيا في الأنواع كلها \* وإذا مات الرجل ولم يوص إلى أحد كان لابيه وهو الجد يبيع العروض وأما شراء إلا أن وصي الأب لو باع بغير رضه واعتقد لقتله الدين أولئك نصيب الوصيه حر والجد إذا عازل بركة لقتله الدين وتنفيذ الوصية ذكر الخصاصي رحمه الله تعالى أنه لا يجوز \* وصي الأب إذا كان عدلا كما لا ينبغي للقاضي أن يعزله وإن كان كافرا غير عدل يعزله المصاحي وينصب وصيا آخر وإن كان عدلا غير كاف لا يعزله ولكن يضم إليه كافيا أو عزله بغيره بكذا وإن كان عدلا كافيا فعزله ذكر الشيخ الإمام أن عزله بغيره بكذا ينزل وذكروا في القسور والصحاوي أنه ليس للقاضي أن يخرج وصي من نوصي أو لا يدخل بغيره \* من صيرت منه خيرا

يغلب أهل الحرب على دار من دورنا أو أوردنا أهل مصر وغلبوا وأجر وأحكام الكفر أو نقض أهل الذمة العهد وغلبوا على دارهم ففي كل من هذه الصور لا تصير دار حرب إلا بثلاثة شروط وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى بشرط واحد لا غير وهو إظهار أحكام الكفر وهو القياس ثم هذه الدار إذا صارت دار الحرب باجتماع الشروط الثلاثة لو افتتحها الإمام ثم جاء أهلها قبل القسمة أخذوها بغير شيء وبعد القسمة بالقيمة ولو افتتحها الإمام عدلت إلى الحكم الأول الخراج يصير خراجا والعشري يصير عشريا إلا إذا كان الإمام وضع عليها الخراج قبل ذلك فإنها لا تعود عشرية هكذا في السراج الوهاج (الباب السادس في المستأمن وفيه ثلاثة فصول)

(الفصل الأول في دخول المسلم دار الحرب بآمان) إذا دخل دار الحرب بآمان مسلم تاجر يحرم عليه أن يتعرض لشيء من أموالهم ودمائهم إلا إذا غدر به ملكهم بأخذ الأموال أو الحبس أو غيره يعلمه ولم ينه عنه فيباح له التعرض حينئذ كالأسير والمتلصص فيجوز له أخذ أموالهم وقتل نفوسهم وليس له أن يستبيح فر وجهم فإن الفرج لا يحل إلا بالملك ولا ملك قبل الإحراز بالدار إلا إذا وجد امرأته المأشورة أو أم ولده أو مدبرته ولم يطأهن أهل الحرب فهن باقيات على ملكه غير أن أهل الحرب أن وطئنهن يكون شبهة في حقهن فتجب عليهن العدة فلا يجوز له أن يطأهن حتى تنقضي عدتهن بخلاف أمته المأشورة حيث لا يجوز له أن يطأها وإن لم يطأها الحرب لأنهم ملكوها ولهذا لا يجوز له أن يتعرض لها شيء إذا دخل دارهم بآمان ولم ينقض الأمان ويجوز له التعرض لزوجته وأم ولده ومدبرته كذا في التبيين \* فان غدرت أجرة فأخذ شيئا أو آخر جهه ملكه ملكا خبيثا فيؤمر بالتصدق به فان أذن هذا التاجر حربى أى باعه بالدين أو أذنان هوجر بيا وغصب أحدهما صاحبه ثم خرج البنا واستأمن الحربى في دارنا أو أذنان حربى حربيا وغصب أحدهما صاحبه وخرجنا مستأمنين إلى دار الإسلام لم يقض لواحد منهما على صاحبه شيء \* ولو خرجا مسلمين غنى للدارين على صاحبه بالدين \* وأما الغيب فلا يتعرض له بشيء في النصوص كلها إلا أن يؤمر المسلم أن يدخل عليهم بآمان إذا غصب شيئا من مال أحدهم ثم خرج مسلمين أن يرد عليه دينه ولم يقض عليه وإذا دخل مسلم دار الحرب بآمان فقتل أحدهما صاحبه عمد أو خطأ فعلى القاتل الدية في ماله وعليه الكفارة في الخطأ وأما القود فلا يجب في ظاهر الرواية \* وإن كانا أسيرين فقتل أحدهما صاحبه أو قتل مسلم تاجرا أسيرا فلا شيء على القاتل إلا الكفارة في الخطأ عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في السكافي \* قال محمد رحمه الله تعالى لا بأس بأن يحمل المسلم إلى أهل الحرب ما شاء إلا الكراع والسلاح والسي وأما لا يحمل اليهم شيئا أحب إلى قال الشيخ الإمام يمس الأئمة السرخسى في شرح السير الكبير المراد من الكراع الخيل والبغال واليبر والابن والنيران التي يحمل عليها المتاع والمراد من السلاح ما يكون معدا للقتال ويستعمل في الحرب سواء يستعمل مع ذلك في غير الحرب أو لا يستعمل وأجناس السلاح ما كبر منه ومصرعتى الأبروة والمسلة في كراهة الخيل اليهم على السواء وكذلك الحديد الذي يصنع منه السلاح يكرهه اليهم وكذلك الحرب والديباح والقر

أو كان فاسقا معروفا بشر آخرجه وينصب غيره ولو كان ثقة لا يصح ما جاز أن تصرف أدخل بغيره ولم يكره أن يعزله بغيره وذكر الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أن الوصي إذا غدر عن تنفيذ الوصية كان للقاضي أن يعزله \* الوصي لا يملك اقراض مال اليتيم والقضى يملك واختلفوا في الأب وإن وجع أن الأب بمنزلة الوصي ولا يوصى به بغيره يودع \* ولو قضى الوصي دين نفسه بمال اليتيم يجوز رد فعل الأب جردان الأب لو باع مال اليتيم بنفسه لا يبيع مال اليتيم بغيره



من نفسه إلا أن يكون غير البتيم وذکر تمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أن الأب بمنزلة الوصي ليس له أن يقضي دين نفسه بالمال البتيم  
فحتمل أن يكون في المسئلة روايتان \* وذکر في المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى ليس للوصي أن يستقرض مال البتيم في قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى وأما أنا أرى أنه لو فعل ذلك وله وفاة بالدين لأبأس به \* ولو جعل الأب مال ابنه الصغير صداقاً لامرأة نفسه عند من لا يجوز  
استقراض الأب لا يجوز ذلك فاما الأب أو الوصي (٢٦٢) إذا رهن مال البتيم بدين نفسه في القياس لا يجوز وهو قول أبي يوسف رحمه

الله تعالى \* وذکر الناطقي أن  
للأب أن يرهن مال ولده بدين نفسه  
استحساناً \* وإن رهن الأب أو  
الوصي مال البتيم بدين نفسه وقيمه  
أكثر من الدين فهلك الرهن عند  
المرتهن ذکر في فتاوى ما وراء  
النهر أن الأب يضمن مقدار الدين  
والوصي يضمن جميع القيمة  
وذکر تمس الأئمة السرخسي  
رحمه الله تعالى أنهم ما يضمنان مالية  
الرهن وسوى بين الأب والوصي  
وهكذا ذکر الحارثي المختصر \*  
رجل له على ميت دين وليس  
لصاحب الدين بينة إلا أن الوصي  
يعلم بذلك تخاف الوصي أنه لو قضى  
الدين يدينه الوارث أو يظهر غريم  
آخر فيدينه قالوا الخيلة له في ذلك  
أن يبيع الوصي شيئاً من مال البتيم  
يجنس الدين من صاحب الدين أو  
يودع عند صاحب الدين بعض  
أثر كة فيعده ربح الدين \* رجل  
مات وأوصى إلى رجل ثلث ماله  
ونخاف ورثة صغاراً وترك عقراً  
يكون للوصي أن يبيع العقار  
على الموصي له بالثلث \* القاضي  
إذا باع ماله من البتيم أو اشترى  
مال البتيم لنفسه لا يجوز ذلك لأن  
ذلك قضاء منه وقضاؤه لنفسه  
باطل فلا يملك البيع من نفسه كما  
لا يملك تزويج البتيم من نفسه  
\* رجل مات وعليه دين يستغرق

الذي هو غير معمول فان كان خرامن ابريسم أو ثياباً راقاً من القز فلا بأس بإدخالها اليهم  
ولأبأس بإدخال الصغر والشبه اليهم وكذلك الرصاص لأن هذا لا يستعمل السلاح في العالب وإن  
كانوا يجعلون أعظم سلاحهم من ذلك لم يحل إدخال شيء من ذلك اليهم ولا يحل إدخال التسور الحيسة  
والمذبوحة معها أجنحتها اليهم لأن الغالب أنه يدخل لربيش الشباب والنبل وكذلك العقاب إذا كان  
يجعل من ريشها ذلك أيضاً فان كانت انما تدخل للصيد فلا بأس بإدخالها والحكم في البازي والصقر  
كذلك \* وإذا أراد المسلم أن يدخل دار الحرب بآمان للتجارة ومعه فرسه وسلاحه وهو لا يريد  
بيعه منهم لم يمنع ذلك منه ولكن هذا إذا كان يعلم أن أهل الحرب لا يتعرضون له في ذلك وكذلك  
سائر الدواب ولكن لو أنهم على شيء من ذلك يستحلف بالله ما يدخله للبيع ولا يبيعه حتى يخرج به  
الامن ضرورة فان حلف على ذلك فقد انتفت هذه التهمة بيمينه فيترك ليدخل دار الحرب فان  
أي أن يحلف لم يترك ليدخل شيئاً من ذلك دارهم وكذلك إذا أراد رجل الامتعة اليهم في البحر في  
السفينة \* وإن دخل بغلام أو غلامين يخدمه لم يمنع من ذلك حاجته اليه وانما منع من ذلك  
ما يريد للتجارة فيسه فان اتهم استحلف فاما الذي إذا أراد الدخول اليهم بآمان فانه يمنع أن يدخل فرساً  
معه أو برذونا أو سلاحاً إلا أن يكون معر وفاء بعد اوتهم مأموماً على ذلك فحينئذ يحل كحال المسلم ولا يمنع  
من أن يدخل بتجارته على البغال والخيول والبعة ويستحلف أيضاً على ما يدخله اليهم من  
البغال والسفن والرقيق أنه لا يريدهم البيع ولا يبيعه حتى يخرجهم الامن ضرورة \* الحربي  
المستأمن إذا أراد الرجوع إلى دار الحرب بشيء مما ذكّرنا فانه يمنع من ذلك قال الآن يكون  
مكافئاً لرد دواب من مسلم أو ذمي فحينئذ لا يمنع منه وإذا كان أهل الحرب بحال إذا دخل عليهم  
التاجر بشيء من هذه لم يدعوهم يخرج به ولكنهم يعطونه ثمنه فانه يمنع المسلم والذي من إدخال الخيل  
والسلاح والرقيق اليهم ولا يمنع من إدخال البغال والخيول والبعة وكذلك لا يمنع من إدخال  
سفينة واحدة يركبها ويكون فيها متاعه فان أراد إدخال أخرى منع من ذلك وهذا كله استحسان  
ولا يمكن من أن يدخل اليهم خدماً في هذه الحالة مسلماً كان أو كافراً ولو دخل الحربي إلى بامان ومعه  
كرع وسلاح ورقيق لم يمنع من أن يرجع بما جاء به إلى داره فان باع ذلك كله بدراهم ثم اشترى  
بها كراعاً أو سلاحاً أو رقيقاً مثل ما كان له أو أفضل مما كان له أو شراً مما كان له فانه لا يترك ليدخل شيئاً  
من ذلك دار الحرب وكذلك لو اشترى ما باعه بعينه أو استقال المشتري البيع فاقاله قبل القبض  
أو عسده أو رد المشتري عليه بخيار روية أو بخيار شرط اشترطه المشتري لنفسه وإن كان الحربي  
شرط الخيار لنفسه ثم نقض البيع بحكم خياره فله أن يعود به إلى داره كذا في المحيط \* ولو جاء الحربي  
بسيف فاشترى مكانه قوساً أو رمحاً أو ترساً لم يترك أن يخرج به وكذا لو استبدل بسيفه سيفاً خيراً منه  
وإن كان هذا السيف من دول أو شراً منه لم يمنع من أن يدخل به كذا في المبسوط \* الأصل في جنس  
هذا أنه متى استبدل سلاحه سلاحاً من غير جنسه لم يمكن من أن يرجع به ويجبر على بيعه سواء  
كان خيراً مما أخرجه عن ملكه أو شراً منه وإن كان ما استبدل به من جنس ما أدخله فان كان مثله

التركة قباع الوارث شأناً من التركة لا يجوز بيعه على الغرماء ولا ينفذ الإرضاءهم \* أحد الوصيين إذا باع مال  
البتيم من الوصي لا تخول لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا عند أحد الوصيين إذا باع مال البتيم من أجنبي لا يجوز فكذا إذا باع  
من الوصي الآخر \* الوارث مطالب بقضاء الدين إذا كانت التركة في يده وإذا قضى الدين من مال نفسه كان له حق الرجوع في التركة  
نقصه التركة متعولاً بدنه وإن لم يقبل رقت قضاء أي قضى لا يرجع في التركة هكذا ذکر الشيخ الإمام المعروف بخواهر زاده في

المأذون والناسطي أيضا. <sup>٢٦٦</sup> <sup>٢٦٧</sup> <sup>٢٦٨</sup> <sup>٢٦٩</sup> <sup>٢٧٠</sup> <sup>٢٧١</sup> <sup>٢٧٢</sup> <sup>٢٧٣</sup> <sup>٢٧٤</sup> <sup>٢٧٥</sup> <sup>٢٧٦</sup> <sup>٢٧٧</sup> <sup>٢٧٨</sup> <sup>٢٧٩</sup> <sup>٢٨٠</sup> <sup>٢٨١</sup> <sup>٢٨٢</sup> <sup>٢٨٣</sup> <sup>٢٨٤</sup> <sup>٢٨٥</sup> <sup>٢٨٦</sup> <sup>٢٨٧</sup> <sup>٢٨٨</sup> <sup>٢٨٩</sup> <sup>٢٩٠</sup> <sup>٢٩١</sup> <sup>٢٩٢</sup> <sup>٢٩٣</sup> <sup>٢٩٤</sup> <sup>٢٩٥</sup> <sup>٢٩٦</sup> <sup>٢٩٧</sup> <sup>٢٩٨</sup> <sup>٢٩٩</sup> <sup>٣٠٠</sup> <sup>٣٠١</sup> <sup>٣٠٢</sup> <sup>٣٠٣</sup> <sup>٣٠٤</sup> <sup>٣٠٥</sup> <sup>٣٠٦</sup> <sup>٣٠٧</sup> <sup>٣٠٨</sup> <sup>٣٠٩</sup> <sup>٣١٠</sup> <sup>٣١١</sup> <sup>٣١٢</sup> <sup>٣١٣</sup> <sup>٣١٤</sup> <sup>٣١٥</sup> <sup>٣١٦</sup> <sup>٣١٧</sup> <sup>٣١٨</sup> <sup>٣١٩</sup> <sup>٣٢٠</sup> <sup>٣٢١</sup> <sup>٣٢٢</sup> <sup>٣٢٣</sup> <sup>٣٢٤</sup> <sup>٣٢٥</sup> <sup>٣٢٦</sup> <sup>٣٢٧</sup> <sup>٣٢٨</sup> <sup>٣٢٩</sup> <sup>٣٣٠</sup> <sup>٣٣١</sup> <sup>٣٣٢</sup> <sup>٣٣٣</sup> <sup>٣٣٤</sup> <sup>٣٣٥</sup> <sup>٣٣٦</sup> <sup>٣٣٧</sup> <sup>٣٣٨</sup> <sup>٣٣٩</sup> <sup>٣٤٠</sup> <sup>٣٤١</sup> <sup>٣٤٢</sup> <sup>٣٤٣</sup> <sup>٣٤٤</sup> <sup>٣٤٥</sup> <sup>٣٤٦</sup> <sup>٣٤٧</sup> <sup>٣٤٨</sup> <sup>٣٤٩</sup> <sup>٣٥٠</sup> <sup>٣٥١</sup> <sup>٣٥٢</sup> <sup>٣٥٣</sup> <sup>٣٥٤</sup> <sup>٣٥٥</sup> <sup>٣٥٦</sup> <sup>٣٥٧</sup> <sup>٣٥٨</sup> <sup>٣٥٩</sup> <sup>٣٦٠</sup> <sup>٣٦١</sup> <sup>٣٦٢</sup> <sup>٣٦٣</sup> <sup>٣٦٤</sup> <sup>٣٦٥</sup> <sup>٣٦٦</sup> <sup>٣٦٧</sup> <sup>٣٦٨</sup> <sup>٣٦٩</sup> <sup>٣٧٠</sup> <sup>٣٧١</sup> <sup>٣٧٢</sup> <sup>٣٧٣</sup> <sup>٣٧٤</sup> <sup>٣٧٥</sup> <sup>٣٧٦</sup> <sup>٣٧٧</sup> <sup>٣٧٨</sup> <sup>٣٧٩</sup> <sup>٣٨٠</sup> <sup>٣٨١</sup> <sup>٣٨٢</sup> <sup>٣٨٣</sup> <sup>٣٨٤</sup> <sup>٣٨٥</sup> <sup>٣٨٦</sup> <sup>٣٨٧</sup> <sup>٣٨٨</sup> <sup>٣٨٩</sup> <sup>٣٩٠</sup> <sup>٣٩١</sup> <sup>٣٩٢</sup> <sup>٣٩٣</sup> <sup>٣٩٤</sup> <sup>٣٩٥</sup> <sup>٣٩٦</sup> <sup>٣٩٧</sup> <sup>٣٩٨</sup> <sup>٣٩٩</sup> <sup>٤٠٠</sup> <sup>٤٠١</sup> <sup>٤٠٢</sup> <sup>٤٠٣</sup> <sup>٤٠٤</sup> <sup>٤٠٥</sup> <sup>٤٠٦</sup> <sup>٤٠٧</sup> <sup>٤٠٨</sup> <sup>٤٠٩</sup> <sup>٤١٠</sup> <sup>٤١١</sup> <sup>٤١٢</sup> <sup>٤١٣</sup> <sup>٤١٤</sup> <sup>٤١٥</sup> <sup>٤١٦</sup> <sup>٤١٧</sup> <sup>٤١٨</sup> <sup>٤١٩</sup> <sup>٤٢٠</sup> <sup>٤٢١</sup> <sup>٤٢٢</sup> <sup>٤٢٣</sup> <sup>٤٢٤</sup> <sup>٤٢٥</sup> <sup>٤٢٦</sup> <sup>٤٢٧</sup> <sup>٤٢٨</sup> <sup>٤٢٩</sup> <sup>٤٣٠</sup> <sup>٤٣١</sup> <sup>٤٣٢</sup> <sup>٤٣٣</sup> <sup>٤٣٤</sup> <sup>٤٣٥</sup> <sup>٤٣٦</sup> <sup>٤٣٧</sup> <sup>٤٣٨</sup> <sup>٤٣٩</sup> <sup>٤٤٠</sup> <sup>٤٤١</sup> <sup>٤٤٢</sup> <sup>٤٤٣</sup> <sup>٤٤٤</sup> <sup>٤٤٥</sup> <sup>٤٤٦</sup> <sup>٤٤٧</sup> <sup>٤٤٨</sup> <sup>٤٤٩</sup> <sup>٤٥٠</sup> <sup>٤٥١</sup> <sup>٤٥٢</sup> <sup>٤٥٣</sup> <sup>٤٥٤</sup> <sup>٤٥٥</sup> <sup>٤٥٦</sup> <sup>٤٥٧</sup> <sup>٤٥٨</sup> <sup>٤٥٩</sup> <sup>٤٦٠</sup> <sup>٤٦١</sup> <sup>٤٦٢</sup> <sup>٤٦٣</sup> <sup>٤٦٤</sup> <sup>٤٦٥</sup> <sup>٤٦٦</sup> <sup>٤٦٧</sup> <sup>٤٦٨</sup> <sup>٤٦٩</sup> <sup>٤٧٠</sup> <sup>٤٧١</sup> <sup>٤٧٢</sup> <sup>٤٧٣</sup> <sup>٤٧٤</sup> <sup>٤٧٥</sup> <sup>٤٧٦</sup> <sup>٤٧٧</sup> <sup>٤٧٨</sup> <sup>٤٧٩</sup> <sup>٤٨٠</sup> <sup>٤٨١</sup> <sup>٤٨٢</sup> <sup>٤٨٣</sup> <sup>٤٨٤</sup> <sup>٤٨٥</sup> <sup>٤٨٦</sup> <sup>٤٨٧</sup> <sup>٤٨٨</sup> <sup>٤٨٩</sup> <sup>٤٩٠</sup> <sup>٤٩١</sup> <sup>٤٩٢</sup> <sup>٤٩٣</sup> <sup>٤٩٤</sup> <sup>٤٩٥</sup> <sup>٤٩٦</sup> <sup>٤٩٧</sup> <sup>٤٩٨</sup> <sup>٤٩٩</sup> <sup>٥٠٠</sup> <sup>٥٠١</sup> <sup>٥٠٢</sup> <sup>٥٠٣</sup> <sup>٥٠٤</sup> <sup>٥٠٥</sup> <sup>٥٠٦</sup> <sup>٥٠٧</sup> <sup>٥٠٨</sup> <sup>٥٠٩</sup> <sup>٥١٠</sup> <sup>٥١١</sup> <sup>٥١٢</sup> <sup>٥١٣</sup> <sup>٥١٤</sup> <sup>٥١٥</sup> <sup>٥١٦</sup> <sup>٥١٧</sup> <sup>٥١٨</sup> <sup>٥١٩</sup> <sup>٥٢٠</sup> <sup>٥٢١</sup> <sup>٥٢٢</sup> <sup>٥٢٣</sup> <sup>٥٢٤</sup> <sup>٥٢٥</sup> <sup>٥٢٦</sup> <sup>٥٢٧</sup> <sup>٥٢٨</sup> <sup>٥٢٩</sup> <sup>٥٣٠</sup> <sup>٥٣١</sup> <sup>٥٣٢</sup> <sup>٥٣٣</sup> <sup>٥٣٤</sup> <sup>٥٣٥</sup> <sup>٥٣٦</sup> <sup>٥٣٧</sup> <sup>٥٣٨</sup> <sup>٥٣٩</sup> <sup>٥٤٠</sup> <sup>٥٤١</sup> <sup>٥٤٢</sup> <sup>٥٤٣</sup> <sup>٥٤٤</sup> <sup>٥٤٥</sup> <sup>٥٤٦</sup> <sup>٥٤٧</sup> <sup>٥٤٨</sup> <sup>٥٤٩</sup> <sup>٥٥٠</sup> <sup>٥٥١</sup> <sup>٥٥٢</sup> <sup>٥٥٣</sup> <sup>٥٥٤</sup> <sup>٥٥٥</sup> <sup>٥٥٦</sup> <sup>٥٥٧</sup> <sup>٥٥٨</sup> <sup>٥٥٩</sup> <sup>٥٦٠</sup> <sup>٥٦١</sup> <sup>٥٦٢</sup> <sup>٥٦٣</sup> <sup>٥٦٤</sup> <sup>٥٦٥</sup> <sup>٥٦٦</sup> <sup>٥٦٧</sup> <sup>٥٦٨</sup> <sup>٥٦٩</sup> <sup>٥٧٠</sup> <sup>٥٧١</sup> <sup>٥٧٢</sup> <sup>٥٧٣</sup> <sup>٥٧٤</sup> <sup>٥٧٥</sup> <sup>٥٧٦</sup> <sup>٥٧٧</sup> <sup>٥٧٨</sup> <sup>٥٧٩</sup> <sup>٥٨٠</sup> <sup>٥٨١</sup> <sup>٥٨٢</sup> <sup>٥٨٣</sup> <sup>٥٨٤</sup> <sup>٥٨٥</sup> <sup>٥٨٦</sup> <sup>٥٨٧</sup> <sup>٥٨٨</sup> <sup>٥٨٩</sup> <sup>٥٩٠</sup> <sup>٥٩١</sup> <sup>٥٩٢</sup> <sup>٥٩٣</sup> <sup>٥٩٤</sup> <sup>٥٩٥</sup> <sup>٥٩٦</sup> <sup>٥٩٧</sup> <sup>٥٩٨</sup> <sup>٥٩٩</sup> <sup>٦٠٠</sup> <sup>٦٠١</sup> <sup>٦٠٢</sup> <sup>٦٠٣</sup> <sup>٦٠٤</sup> <sup>٦٠٥</sup> <sup>٦</sup>

وكذلك متى سولى الوقف والوصى  
أن يودع مال اليتيم ويضعه فان  
صالح الوصى عن حق الميت على  
رجل فان كان ادعى عليه مقرا  
بالمال أو على المال بينة أو كان  
القاضى قضى بذلك أو كان القاضى  
يعلم بذلك لا يجوز صلح الوصى على  
أقل من الحق وان لم يكن كذلك جاز  
الصلح \* ولو صلح الوصى عن حق  
يدعى الانسان على الميت ان كان  
للمدعى بينة على دعواه أو علم  
القاضى بذلك أو كان القاضى  
قضى ذلك جاز صلح الوصى وان لم  
يكن كذلك لا يجوز \* ولو احتال  
الوصى على اليتيم ان كان الثانى  
أملاً من الاول جاز وان كان مثله  
لا يجوز \* ولو طمع السلطان فى  
مال اليتيم فاعطاه الوصى شيأ من  
مال اليتيم ان كان يقدر على دفع  
الظالم من غير اعضاء شئ لا يجوز له  
أن يعطى وان أعطى ضمن وان  
يكن لاية قدر على دفع الظالم الا  
عطاء المدعى كان أن يعطى صيانة  
للمدعى ولو أعطى لغيره \* واقرار  
الوصى على الميت بدين أو عين أو  
وصية أو ظل والوصى أن يعطى  
صدقة فطر اليتيم من مال اليتيم ولا  
يضحى عن اوصى فى ظهرو الرواية  
وكذا لا يب لا يضحى عن أصغير  
من مال أصغير ذن صحى من مال  
نفسه تكون متبرعا

(وصل فی تصرفات لوکیل)

رجل دفع الى غيره بعيرا وامره بان يكرهه ويشترى له بكرا البعير شيئا نعمى البعير في يده فباعه وقبض الثمن وهما الثمن في طريق  
قال العقبة بوجع فمران باعه في موضع لم يكن هذا القاض لا ضمن وان كان اكرهه مرا فاعه لامر الى القاضي ولم يفعل او كان منهك من امساك  
البعير والرد على صاحبه يصح نية \* رجل دفع الى رجل عشرة دراهم بشئ ثم اشترى به عشرة دراهم عشرة من  
هذا ثمن البعير ثلثي ثمن البعير ان كان البعير ثلثي ثمن البعير ان كان البعير ثلثي ثمن البعير ان كان البعير ثلثي ثمن البعير



الاثر قائم وقت الشراء وهو الصحيح لان الوكالة تبطل بملاك مال الاثر قبل الشراء مذكور ذلك في البيوع والزيادة عامة الكتب وما روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كانه جعل الوكالة قائمة بملاك مال الاثر الى بدل في ذمته وهو الضمان فان البيع يبقى بعده هلاك المبيع عند البائع الى بدل يكون على الاجنبي فلا تنطبق الوكالة ببقائه بدل المال كان أولى \* رجل غاب وأمر تلميذه بان يبيع الامتعة ويسلم ثمنها الى فلان فباع ولم يسلم الثمن الى (٢٦٤) فلان حتى هلك عنده قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى

لا يضمن التلميذ بتأخير التسليم الى فلان \* رجل دفع سلعة الى رجل لبيعها في بلد آخر فحملها المأمور وباعها وقبض بعض الثمن وعاد قالوا لا يجبر المأمور على العود الى المكان الذي باع فيه ولا كنه يجبر على أن يوكّل رب المال بشهود أو يكتب القاضى حتى يذهب رب المال ويقبض الباقي \* امرأة أمرت بزوجها أن يبيع حرّاً واشترى بها أخرى ففعل ثم قال الزوج اشتريت الجارية الثانية لنفسى وجعلت ثمن الجارية ديناً على نفسى قالوا الجارية الثانية للمرأة ولا يرد الزوج أنه اشتراها لنفسه \* وكذا لو قال الزوج للمرأة بعد الشراء هذه الجارية التي أمرتني بشرائها فاشترتها لنفسى فالجارية للمرأة ولا غنى عن قول الزوج \* رجل أمر تلميذه بان يبيع أرضه بدين أشجارها لقي فيه ببيع الوكيل الأرض بأشجاره ونقول قول الموكل أنه لم يأمر ببيع الأشجار ولم يشترى الخياران شاءت الأرض معصتها من ثمن وان شاءت تركها بناءً عليها بمنزلة الشجر \* غاصب أخذ ثوباً من دار رجل فذهب وبخّر صاحب الثوب عن الاسترداد فقتله رجل حتى سترده منه فباعه بدين من ثوبه المشتري

كذا في التبيين \* ثم لا يترك بعده أن يرجع الى دار الحرب كذا في الكفاية \* فان دخل الحربي داراً بامان واشترى أرضاً فوضع عليه الخراج صار ذمياً وكذا لو اشترى عشرة فأنها تستمر عشرة على قول محمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تصير خراجية فيؤخذ منه خربة سنة مستقبلة من وقت وضع الخراج وتثبت أحكام الذمي في حقه من منع الخروج الى دار الحرب وجوب ان القصاص بينه وبين المسلم وضمان المسلم قيمة خبره وخنزيره اذا ألتقه وجوب الدية اذا قتل خطأ وجوب كف الاذى عنه فحرم غيبته كتحريم غيبة المسلم والمراد بوضع الخراج الزامه عليه وأخذ منه عند حلول وقته ومنذ باشر السب وهو زراعتها أو تعطيلها مع التمكن منها اذا كانت في ملكه كذا في فتح القدير \* أما بمجرد الشراء فلا يصير ذمياً في ظاهر الرواية قال محمد رحمه الله تعالى فان باعها قبل أن يجب حراجها لم يكن بشرائه لها ذمياً ولو استأجر أرضاً فزرعها لم يكن ذمياً فان كانت أرض خراجها المقاسمة فزرعها بذنو الحربي فاخذ الامام خراجها مما أخرجت وحكم بذلك عليه دون صاحب الأرض جعله الامام ذمياً ووضع عليه خراج رأسه فان اشترى المستأمن أرضاً المقاسمة فآجرها من مسلم فاخذ الامام الخراج من المستأجر ورأى أن ذلك على الزوج لم يصير المستأمن ذمياً ولو زرع الحربي أرضاً اشتراها وهي أرض خراج فزرعها فأصاب زرعها آفة فذهبت به لم يكن في الأرض خراج ذلك السنة ولم يصير الحربي ذمياً وان وجب في أرض المستأمن الخراج في أقل من ستة أشهر من يوم ملكها صار ذمياً حين وجب في أرضه الخراج ويجب عليه خراج رأسه يؤخذ منه بعد سنة مستقبلة من يوم وجب في أرضه \* واذا دخلت حربية الى دار بامان فتزوجت ذمياً أو مسلمة صارت ذمياً \* ولو دخل الحربي داراً بامان فتزوج ذمياً لا يصير ذمياً بتزوجها كذا في السراج الوهاج \* فان رجع الحربي المستأمن الى دار الحرب وترك ودية عند مسلم أو ذمي أو ديناً عليهما حل دمه بالعود الى دار الحرب وما كان في أيدي المسلمين أو الذميين من ماله فهو باق على ما كان عليه حرام التناول فان أسراً وظهر عليهم فقتل سقط دينه وصارت وديعة فياً \* ولو كان له رهن فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يأخذه المهر من دينه وقال محمد رحمه الله تعالى يباع ويوفى بثمنه الدين والفاضل لبيت المال كذا في التبيين \* وان قتل ولم يظهر على الدار القرض والوديعة لورثته وكذلك اذا مات وما أوجب المسلمون عليه من أموال أهل الحرب بغير قتل يصرف في مصالح المسلمين كما يصرف الخراج قالوا هو مثل الاراضي التي أجلاها أهلها عنها الجزية ولا خسر في ذلك كذا في الهداية \* ولو مات المستأمن في دار الاسلام عن ماله وورثته في دار الحرب وقف له لورثته فاذا قدموا فلا بد أن يقيموا البيعة على ذلك فيأخذوا فان أقاموا بيعة من أهل الذمة قبلت استحساناً فاذا قالوا لا نعلم له وارثاً غيرهم دفع اليهم المال وأخذ منهم كفيلاً لما ينظر في المسائل من ذلك ولا يقبل كتب ملكهم ولو ثبت أنه كذافي فتح القدير \* اذا بعث الحربي عدداً باجره الى دار الاسلام بامان فاسلم العبد هديت ببيع وكان ثمنه للحربي كذا في المبسوط \* واذا دخل الحربي داراً بامان وله امرئة في دار الحرب وأولاد صغار وكبار ومال أو دعة بعضه

الغاصب أراد أن يأخذ منه ثوباً فقال هو لي وكذب الغاصب فاشتري بطلاق امرأته ثلاثاً أنه ذمياً هو لا يرد كونه ذمياً بشرائه معصوب صحيح ذكره الكرخي في تحصره غير أن البائع اذا عجز عن التسليم كان للمشتري حق الفسخ بفسخه لم يشتري له عصب رجب لا يكون له حق الفسخ كمن اشتري المرد من سناجران كان لا يعلم بذلك كان له الخيار ان شاء ففسخ

أنه لا يكون له حق الفسخ والمشايع وحجهم الله تعالى أخذوا بهذه الرواية وههنا غسل المشتري وقت البيع بالغصب وفي ظاهر الرواية لا يجوز بيع المتغصب من غير الغاصب إلا أن يكون الغاصب مقرا بالغصب أو كان للمغصب منه بيعة أمافي المرهون والمستأجر ملك البائع ثابت عند الكل وهو يسيل من الاسترداد عند انقضاء المدة وفكالك الرهن \* رجل دفع الى رجل صاعا لبيعه في بلد آخر بخير أجرة فحمل وباع وأخذ الدراهم وجعلها في برذعة حارة لخوف الطريق ونزل (٢٦٥) وباطامع القافلة فسرقت الدابة والدراهم قالوا

لا ضمان عليه لانه بالغ في حفظ الوديعة \* رجل في يده ثوب فقال لرجل وكلني صاحب الثوب ببيعه عشرة وأنا أنقص من العشرة ثم باع بتسعة قالوا ان وقع في قلب المشتري أنه انما قال ذلك ليروجه بعشرة وسع للمشتري أن يشتري منه بتسعة \* رجل قال اعيره اشترى جارية فلان فلم يقل انما ورعتم ولا قال لاحتي ذهب واشترى قالوا ان كان قال وقت الشراء اشهدوا أنني اشتريتها فلان يعني الا كره في لاسر لانه وجد منه ما يدل على قبول الوكالة وان قال اشهدوا أنني اشتريتها لنفسى فهي للمشتري لانه وجد منه ما يدل على رد التوكيل وان لم يقل شيئا فاشترى وقال بعد ذلك اشتريتها للذممر فان كانت الجارية قاتلة لم يحدث بها عيب كان مصدقا فيما قال وان كانت الجارية قد هلكت أو حدث بها عيب لا يصدق لانه ممتهم \* رجل اشترى عبدا وشهد أنه يشترى له فلان وقال للبائع اشترى منك هذا العبد فلان فقال البائع بعت وقال فلان قد رضيت فلم يشتري أن يمنعه من فلان لان شرائه فله عليه فان سلمه الى فلان وجعله للبيعة ثم على المشتري لانه هو العائد ويكون تسليمه الى فلان بمنزلة بيع مسددة تقل جري بين

ذميا وبعضه حرييا وبعضه مسلما فاسلم ههنا ثم ظهر على الدار فذلك كله في وكذا ما في بطنها لو كانت حاملا كذا في الهداية \* ولوسي الصبي في هذه المسألة وصار في دار الاسلام فهو مسلم تبعا لبيه ثم هو في على حاله وكونه مسلما لا ينافي الرق كذا في التبيين \* وان أسلم في دار الحرب ثم جاء فظهر على الدار فاولاده الصغار أحرار مسلمون باسلام أبيهم تبعا وكل مال أو دعه مسلما أو ذميا فهو له وما سوى ذلك في كذا في الكافي \* اذا أسلم الحرب في دار الحرب فقتله مسلم عمدا أو خطأ وله ورثة مسلمون هنالك فلا شيء عليه الا الكفارة في الخطأ كذا في الهداية \* من قتل مسلما خطأ لا ولي له أو قتل حرييا دخل دار الاسلام بامان فاسلم فالدية على عاقلة الامام وعليه الكفارة وان كان قتل المسلم الذي لا وارث له والمستأمن الذي أسلم ولم يسلم معه وارث قصدا ولا تبعا بان لم يكن معه والد صغير دخل به اليه بعد ان شاء الامام قتله وان شاء أخذ الدية منه بطريق الصلح لا الجبر وامان يعفو فليس له ذلك ولو كان المقتول لقيطا فقتله الملتقط أو غيره خطأ فلا اشكال في وجوب الدية لبيت المال على عاقلة القاتل والكفارة عليه ولو كان القاتل عبدا فان شاء الامام قتله وان شاء صالحه على الدية وهذا عند أبي حنيفة ومحمد ورجحهما الله تعالى كذا في نفع القدير \* الاصل أن الدار دليل ظاهر تكون من فيها من أهلها والسماء أقوى من المكان والبيضة أقوى من الكل \* اذا أسرت سرية قوم أو حاربهم فادعوا أنهم من أهل الاسلام أو من أهل الذمة وأنهم أخذوا في دار الاسلام وقالت السرية هم من أهل الحرب أخذناهم في دار الحرب فاقول للاسارى وان قالوا أخذونا في دار الحرب ولكن نحن من أهل الاسلام أو الذمة ودخلنا دار الحرب مستأمنين للتجارة أو الزيارة أو كذا أمراء في أيديهم لا يقبل قولهم ويسترقون الا اذا وجد فيهم علامات الاسلام كالتحان والحضاب وقص الشارب وقراءة القرآن والفقه وادعوا اسلاما فيندفع عنهم الامر وكذا اذا وجدت هذه علامات في سبي في دارهم بعد الظهور ولا تقبل شهادة بعض السرية عليهم لانها شهادة انفسهم وتقبل شهادة التجار لعدم الشركة وذكروا في السير الكبير قبل واختلاف الجواب لاختلاف الوضع فالوضع ثمة في جنس دعيه فكانت شركة عامة ولا تمنع القبول كشهادة الفقير من بيت المال والوضع هنا في السرية وهذه شركة خاصة فمنعت القبول \* ولا شهادة لاهل الذمة لهم لانها شهادة على المسلمين كذا في الكافي

(الفصل الثالث في دية ملك أهل الحرب يبعثها الى أمير جيش المسلمين) قال محمد رحمه الله تعالى ما يبعثه الى العدو من الهدية الى أمير جيش المسلمين أو الى لأمم كبير وهو من الجيش فله لئلا يأس بقبولها أو يصير ذميا للمسلمين وكذلك اذا هدى ملكا كبيرا من تروا المسلمين فله منعة ولو كان هدى الى واحد من كبار المسلمين ليس له منعة يتخصم فيها وفي المستحقين جند دخلوا دار الحرب فهدى أهل الحرب رجلا من الجند وقد امان هدايتهم فهو غنيمه لانهم كل رجل ما هدى اليه \* قال محمد رحمه الله تعالى وكذلك كل عامل من عمال الخليفة يبعثه الخليفة على عمل هدى اليه نبي فينبغي للخليفة أن يأخذ ذلك من العامل ويجعله في بيت مال المسلمين ان كان

(٤٣ - (الفتاوى) - ثاني)

المشتري وبين فلان \* لو قيل بالسر ان اشترى عبدا لموكل فعتقه لموكل قبل قبض الموكل نفد عنه فعتقه لانه اعتق له نفسه وللبائع أخذ توكيل فلان لانه هو الراجح في ذلك فلو كان له مال لموكل وكذا في التديرو والاستياد ولو قتل موكل عن الموكل قيمته لموكل في غنيمه قيمته ان كان كليل فتكون محسوسة عند التوكيل الى أن يأخذ الثمن من الموكل \* رجل دفع الى رجل من درهمين ثم اشترى بهما غنيمه فاشترى اني كليل فغنيمة بخمسة وعشرين كين واشترى بالنفسه



لا للموكل وان اشترى بتسعة عشر فان كانت تساوي عشرين لم يلزم الاثر لانه خالف الى خيره وان كان عاقله الى خيره وان كانت تساوي تسعة عشر لا يلزم الاثر لانه خالف الاثر من كل وجه فيكون مشتريا لنفسه \* رجل اشترى في دار الحرب حرا عبدا بالالف درهم بأمر الحروا خرجهم مالى دار الاسلام قالوا يقسم الالف على قيمة العبد وعلى قيمة الحلو كان عبدا فاصاب قيمة العبد يكون العبد له بذلك وما اصاب قيمة الحر يكون ذلك ديناه على الحر \* حراسه العدو فقال لرجل (٢٦٦) في دار الحرب اشترى بالالف درهم فاشترى باكثر من ذلك كان له على الاسير

الف درهم ويكون متبرعا بالزيادة بخلاف الوكيل بالشراء اذا اشترى باكثر مما سمى الاثر فانه يكون مخالفا ولا يستوجب شيئا على الامر لان في غير الاسير هو مأمور بالشراء بالف والشراء بالف غير الشراء بالف وزيادة فيكون الوكيل مخالفا فيما امر فلا يلزم الموكل اما شراء الحرة مفاداة وتخليص وليس شراء حقيقة وقد رضى الامر بالتخليص بالف فيجب عليه الالف كولو امر رجلا ليعضى من دينه ألفا ففقد من دينه أكثر من ألف يرجع على الامر بالف ويكون متبرعا بالزيادة وكذا لو قال الاسير لرجل اشترى بالف درهم فاشترى بمائة دينار أو عرض جازوله أن يرجع على الاسير بألف كانه قال خلاصنى بما أمكنك الى ألف درهم والوكيل بالشراء بالدرهم اذا اشترى بمائة دينار أو عرض لا يلزم الموكل \* رجل دفع الى رجل شيئا لبيعه ويدفع ثمنه الى زيد فباع صاحب المال وطلب الثمن من زيد فقال زيد لم يدفع البائع الى الثمن وقل البائع بعت ودفعت اليه الثمن قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كان البائع باع ما بغير أجر كالقول قوله ولا ضمان عليه وان كان

المهدي أهدي اليه بطيب نفسه وان كان المهدي مكرها في الاهداء ينبغي أن يراد الهدية على المهدي ان قدر عليه وان لم يقدر عليه يضعها في بيت المال ويكتب عليه قصته وكان حكمه حكم القطة \* ولو أن عسكريا من المسلمين دخلوا دار الحرب فاعدى أميرهم الى ملك العدو هدية فلا بأس به فان أهدي اليه ملك العدو بعد ذلك هدية نظرا فيما أهدي ملك العدو فان كانت قيمة ما أهدي ملك العدو مثل قيمة هدية أمير الجيش أو أكثر بحيث يتغابن الناس في مثله كانت للامير خاصة \* وان كانت قيمة هدية ملك العدو أكثر من قيمة هدية الامير بحيث لا يتغابن الناس في مثله فالزيادة على هدية الامير تكون غنمة \* وكذلك لو أن أمير الثغور أهدي الى ملك العدو هدية وأهدى ملك العدو اليه هدية أضعاف ذلك يسلم للامير قدر هديته من هدية ملك العدو والفضل يوضع في بيت المال \* ولو أن المسلمين حاصروا حصنا (١) من حصن أهل الحرب أو مدينة من مدائنهم فباعهم أمير الجيش متاعا أو غير ذلك فانه ينظر الى الثمن الذي أعطوه فان كان مثل قيمة ما باع أو أكثر بحيث يتغابن الناس في مثله يسلم ذلك للامير وان كان الثمن أكثر من قيمة ما باع بحيث لا يتغابن الناس في مثله فالفضل على قيمة متاعه يكون غنمة وهل تذكر المبيعة معهم والحالة هذه ذكر محمد رحمه الله تعالى أنه تكرر وجب في الاشياء في ذلك على السواء كذا في المحيط

#### (الباب السابع في العشر والخراج)

الارض (نوعان) عشرية وخراجية \* فارض العرب كلها عشرية \* وهى أرض نهامة وحمير ومكة واليمن وطائف وعمان والبحرين \* قال محمد رحمه الله تعالى أرض العرب من (٢) عذيب الى مكة (٣) وعدن أين الى أقصى بحر باليمن بعمرة وسواد العراق فاسقى منها من أنهار الأعاجم خراجية وحد السواد ولا من نخوم الموصل الى أرض عبادان \* وحده عرض من منقطع الجبل من أرض حلاوان الى أقصى أرض القادسية المتصل بعذيب من أرض العرب \* وما سوى ذلك كل بلدة فتحت عنوة ولم يسلم أهلها ومن عليهم فهي خراجية ان كان يصل اليها من الخراج \* وكل بلدة فتحت صلحا وقبلوا الجزية فهي أرض خراج وكل بلدة فتحت عنوة وقسمها الامام بين الغنائم فهي عشرية وكل بلدة فتحت عنوة وأسلم أهلها قبل أن يحكم الامام فيهم بشئ كان الامام فيها بالخيار ان شاء قسمها بين الغنائم وتكون عشرية وان شاء من عليهم وبعد المن كان الامام بالخيار ان شاء وضع العشر وان شاء وضع الخراج ان كانت تسقى بماء الخراج كذا في فتاوى قاصصان \* كل أرض أسلم عليها أهلها طوعا فانها تكون عشرية وكذلك كل أرض من أرض العرب اذا فتحت عنوة وقهر أهلها من عبدة الاوثان فاسلموا بعد الفتح وترك الامام الاراضى عليهم فهي عشرية وكذلك كل بلدة من لا العجم اذا فتحها الامام قهرا وعنوة وتردد بين

(١) قوله من حصن بضمين جمع حصن بكسر فسكون اهـ محصنه (٢) قوله من عذيب بضم ففتح ماء ابنى غيم وهو أول ماء يلقى الانسان بالبادية اذا سار من قادسية الكوفة يريد مكة كفى تقويم البلدان اهـ (٣) قوله وعدن أين محررة باليمن أقام بها أبين كفى القاموس اهـ محصنه

ان

باعتها بأجر فكذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلاصه لاصحابه لان الثمن بدل المبيع والمبيع كان أمانة

عند البائع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عند الاجير انشتركت في الثمن ولا ضمان على زيد لان قول البائع لا يكون حجة عليه \* رجل بعت أغناما الى بياض يبيعه فباعها في الخطيرة من رجل ثم مات المبيع وتروا واربا فطالب صاحب الغنم المشتري بالثمن فزعم أنه نقد الذي ابيع عنده كان له صاحب الاغنام ان يعطى وارث البائع ما لم يثبت ان البائع قبض الثمن لانه ما لم يثبت قبضه لا يصير حجة لالاودعية

فلا يصير الثمن ديناً في تركه وليس لصاحب الاغنام أن يطالب المشتري بالثمن الا بما رضى البيع لان البيع كان وكيلاً بالبيع والوكيل بالبيع اذا مات ينتقل حق قبض الثمن الى وصيه فان لم يكن له وصي رفع الامر الى القاضي حتى ينصب القاضي له وصياً ولا يكون حق القبض للموكل ونظيره هذا ما ذكر في الاصل أحد المتفاوضين اذا باع شيئاً من المتفاوضة ولم يقبض الثمن حتى مات وأوصى الى رجل كان حق قبض الثمن الى وصيه لان وصي الانسان بعد موته بمنزلة وكيله في حياته ولو كان البائع وكل (٢٦٧) رجلاً يقبض الثمن في حياته كان قبض الثمن الى وكيله لا الى موكله ولا

يصدق المشتري على نقد الثمن الا بينة \* يباع عنده ودائع الناس وبضائعهم أسره ببيعها بقاتها بثمن مسمى وسلم المبيع الى المشتري وعمل الثمن لأرباب الاموال من مال نفسه ليأخذ الثمن بعد ذلك من المشتري ويكون له فأفلس المشتري قبل أداء الثمن وقوى ما عليه كان للبياع أن يسترد من أصحاب الاموال ما جعل لهم من مال نفسه لانه انما أعطاهم بشرط أن يكون الثمن له فاذا لم يسلم له الشرط كان له أن يسترد كرجل مات وله على الناس دين وليس له وارث معلوم فأخذ السلطان دين الميت من ذرئته ثم ظهر له وارث كان دين الميت على غرمائه لهذا الوارث لانه ظهر ان الغرماء لم يدفعوا المال الى صاحب الحق فلا يحس لهم البراءة فكان عليهم الاداء ثانية \* رجل اشترى شيئاً وقبضه ثم وكل رجلاً على أنه ان لم يقدّم له في خمسة عشر يوماً فوكل يفسخ البيع بينهما ما لا يفسد البيع بذلك ويصح شرط حتى لو لم يقدّم الثمن في خمسة عشر يوماً كان له وكيل أن يفسخ البيع \* رجل وكل رجلاً بالبيع وغيره ثم جحد استوكيل قبل البيع بمضمر من الوكيل كان

أن يمن عليهم برقابهم وأراضيتهم ويضع على الاراضي الخراج وبين أن يقسمها بين الغائبين ويضع على الاراضي العشر فقال جعلت الاراضي عشرية ثم بدله فن عليهم برقابهم وأراضيتهم فان الاراضي تبقى عشرية هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في النوادر والكرخي في كتابه وكذلك أرض الخراج اذا انقطع عنها ماء الخراج وصارت تسقى بماء العشر فهي عشرية كذا في المحيط \* من أحيا أرضاً مواتاً فان كانت من حيز أرض الخراج فهي خراجية وان كانت من حيز أرض العشر فهي عشرية وهذا اذا كان المحي لها مسلماً أما اذا كان ذمياً فعليه الخراج وان كانت من حيز أرض العشر \* والبصرة عندنا عشرية باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم كذا في السراج الوهاج \* خراج الارض نوعان (خراج مقاسمة) \* وهو أن يكون الواجب شيئاً من الخراج نحو الخمس والسدس وما أشبه ذلك \* (خراج وظيفة) \* وهو أن يكون الواجب شيئاً في الذمة يتعلق بالتمكين من الانتفاع بالارض كذا في فتاوى قاضيان \* وخراج المقاسمة يتعلق بالخارج لا بالتمكين من الزراعة حتى اذا عطل الارض مع التمكن لا يجب كالعشر كذا في التتارخانية ناقلاً عن الظهيرية \* أما خراج الوظيفة فقال محمد رحمه الله تعالى في أرض الخراج على كل جريب يصلح للزراعة قفيز ودرهم وعلى جريب الرطبة خمسة دراهم وعلى جريب الكرم عشرة دراهم كذا في المحيط \* وما سوى ذلك من الاصناف كالزعفران والقطن والبستان وغيرها يوضع عليها بحسب انطاقتها ونهاية الطاقة ان يبلغ الواجب نصف الخراج والبستان كل أرض يحوطها حائط وفيها نخيل متفرقة وأغصان وأشجار ويمكن زراعة ما بين الأشجار ملتفة لا يمكن زراعة أرضها فهي كرم كذا في السكافي \* والجريب اسم لستين ذراعاً في ستين ذراعاً بذراع المالك وذراع المالك سبع قضبان يزيد على ذراع العامة بمبضة هذه الجلة نغز كتاب العشر والخراج قال شيخ الاسلام المعروف بحواهر زاده قال محمد رحمه الله تعالى الجريب اسم لستين ذراعاً في ستين ذراعاً حكاية عن جريبهم وليس بتقدير لازم في الاراضي كلها بل جريب الاراضي يختلف باختلاف البلدان فيعتبر في كل بلدة متعارف أهلها ورأى بالقفيز الصاع فهو ثمانية أروطاً بالعراقي وهو أربعة أمنا وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول وهذا التعريف يكون من الخطة هكذا ذكر في موضع من كتاب العشر والخراج وذكر في موضع آخر منه قولاً وكره هذا القفيز مما يزرع في تلك الارض وهو الصحيح \* وينبغي أن يقال هذا القفيز بزيادة حقتين ونسكاهما في تفسير قوله بزيادة حقتين قال بعضهم تفسيره أن يضع الكيال كفيه على جني الخفيز عند الكير من لصبرة ويسلك ما يقع في كفيه من الضعاف ويصعد القفيز مع ما في حقتيه في جوائق العاشر وبعضهم قالوا معناه أن الكيال القفيز في جمع على القفيز حتى ينصبه في علاه من الحبات ثم ينصب القفيز في جوائق العاشر ثم يلا حقتيه من الصبرة ويرميها في جوائق العاشر زيادة على القفيز \* ثم هذا المقدار لا يجب في كل سنة لأمرة واحدة زرع المثل مرة واحدة ثم راراً بخلاف خراج المقاسمة والعشر لان هذا الواجب جزء الخراج فيه تكرر \* ثم

بحوده عزراً للوكيل \* وكيل بالبيع مطلقاً اذا باع شرط الخيار صح وحز به وان فسخ البيع بحكم الخيار ذلك صح فسخه \* الوكيل بالبيع اذا بع بحضرة الموكل كانت العهدة على الوكيل \* او وكيل بالشراء اذا اشترى له بقبضه لم يجب كونه أن يرده يسيراً كان العيب أو حشواً رضى بالعيب اليسير في الموكل ران كنه فاحشاً وهو ما يورجس الشبهة كراعى وتنفذ اليسير لا تطلع أحدهما ولا يبايض أحدهما العيبين لو كان الوكيل وذكر شمس الآمنة في شرحه وصحة أنه تعالى لا يبيع بماله تحت نفوذ المقومين



والفاحش ما لا يدخل وقال الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده هذا القديد صحيح فيما ليس له ثمن معلوم عند الناس كالغدير والثوب ونحو ذلك وأما ما له قيمة معلومة عند الناس كالخبز واللحم ونحو ذلك اذا زاد الوكيل بالشراء على ذلك لا ينقص على الامر قلت الزيادة اكرث لان ما له قيمة معلومة عند الناس لا يحتاج في معرفته الى تقويم المقومين \* ولو قال الموكل للوكيل بعد ما علم بالعيب لا ترضى به فرضي به الوكيل لا يلزم الامر ويكون للامر (٢٦٨) أن يلزم الوكيل وهو بمنزلة ما لو علم الوكيل بالعيب بعد القبض فرضي به ان رضو

مادكرنا في مقدار الخارج فذلك اذا كانت الاراضى تطبق ذلك فاما اذا كانت الاراضى لا تطبق ذلك بان قل ريعها فانه ينقص عنه الى ما تطبق فالتقصان عن وظيفة عمر رضى الله تعالى عنه اذا كانت الاراضى لا تطبق تلك الوظيفة جائز بالاجماع \* وأما الزيادة على تلك الوظيفة اذا كانت الاراضى تطبق الزيادة بان كثرت ريعها هل تجوز في الاراضى التي صدر التوظيف فيها من عمر رضى الله تعالى عنه لا تجوز بالاجماع وكذلك في الاراضى التي صدر التوظيف فيها من امام بمثل وظيفة عمر رضى الله تعالى عنه لا تجوز الزيادة بالاجماع وان أطاقت الزيادة وكذلك لو أن هذا الامام وظف على أراض مثل وظيفة عمر رضى الله عنه ثم أراد أن يزيد على تلك الوظيفة ليس له ذلك وان كانت الاراضى تطبق الزيادة \* وكذلك لو أراد أن يحولها الى وظيفة أخرى بان كانت وظيفة الاولى دراهم فاراد أن يحولها الى المقاسمة أو كانت مقاسمة فاراد أن يحولها الى الدراهم ليس له ذلك فان زاد عليهم على تلك الوظيفة أو حولها الى وظيفة أخرى وحكم بذلك عليهم وكان من رأيه ذلك ثم ولى بعده وال يرى خلاف ذلك فان كان الاول صنع ما صنع بطيب أنفسهم أمضى الثاني ما فعله الاول وان كان الاول صنع بعير طيب أنفسهم فان كانت الاراضى فتحت عنوة ثم من الامام ما عليهم أمضى الثاني ما صنع الاول وان فتح الاراضى بالصلح قبل ان يظهر الامام عليهم وباقي المسئلة بحالها فالثاني ينقض فعل الاول \* وأما الاراضى التي يريد الاسام توظيف الخراج عليها ابتداء اذا زاد على وظيفة عمر رضى الله تعالى عنه على قول محمد رحمه الله تعالى واحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز وهو الصحيح \* وأما خارج المقاسمة فالنقد برفيه مقبوض الى الامام ولا يكن لا يزداد على نصف الخارج \* كل من ملك أرض الخراج يؤخذ منه الخراج كافرا كان أو مسلما صغيرا كان أو كبيرا حرا كان أو مكاتباً أو عبداً مأذوناً رجلاً كان أو امرأة كذا في المحيط \* يجب العشر والخراج في أرض الوقف كذا في الوجيز للسكردري \* أرض خراجها وظيفة اغتصبها غاصب فان كان الغاصب جاحداً ولا بينة للمالك ان لم يزرعها الغاصب فلا خراج على أحد وان زرعها الغاصب ولم تنقصها الزراعة فالخراج على الغاصب وان كان الغاصب مقرباً بالغصب أو كانت للمالك بينة ولم تنقصها الزراعة فالخراج على رب الأرض وان نقصتها الزراعة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فالخراج على رب الأرض قل التقصان أو أكثر كما أنه أجرها من الغاصب بضمنان التقصان \* وفي بيع الوفاء اذا قبض المشتري فالمشتري بمنزلة الغاصب وان أحرأرضه الخراجية أو أعارها كان الخراج على رب الأرض كما لو دفعها مزارعة الا اذا كان كرمًا أو رطاباً أو شجرًا ملتفاً ولو أحرأرضه العشرية كان العشر على رب الأرض في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه على المستأجر وان أعار أرضه العشرية فزرعها المستعير عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان \* وان استأجر أو استعار أرضاً تصلح للزراعة فغرس المستأجر أو المستعير فيها كرمًا أو جعل فيها رطاباً كان الخراج على المستأجر والمستعير في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى \* وان غصب أرضاً عشرية فزرعها لم تنقصها الزراعة فلا عشر على رب الأرض وان

به الموكل جاز وان لم يرض لزم الوكيل \* ذكر في المنقى رجل أمر رجلاً أن يشتري له جارية بالف درهم فاشترى لها ولم يقبضها حتى وجد بها عيباً كان بها قبل البيع أو حدث بعد البيع فرضى المشتري بالعيب وقبضها ان لم يكن العيب عيب استهلاك لزم الامر وان كان استهلاكاً كالعمى ونحو ذلك كان للامر أن يلزم الوكيل في قول أبي يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هما سواء ويلزم الامر ان كانت مع ذلك العيب تساوى بالف أو كانت بينهما غنيسير \* رجل دفع الى دلال عيناً لبيعه فعرض الدلال على صاحب الدكان فترك العين عند صاحب الدكان فهرب صاحب الدكان وذهب بالمتاع ضمن الدلال لانه ليس للدلال أن يترك العين عند غيره ولكه يعرض ويأخذ العين الآن يكون الدلال تليد صاحب الدكان كان يضع أمتعة الناس في حافوته أو كان هو في عياله فينشدل بضمن الدلال \* دلال باع شيئاً وأخذ دالاً لية ثم استحق البيع على المشتري أو ورد بعيب بقضاء أو غيره لا يسترد الدال لية وان انفسخ البيع لانه وان انفسخ لا يظهر أن البيع لم يكن فلا يبطل عمله \* الوكيل بالبيع اذا باع ما سواي درهم بالف

نقصتها

وقال محمد رحمه الله تعالى ذكره ذلك هكذا

ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده \* الوكيل بالبيع اذا باع من لا تقبل شهادته له وحط عن الثمن قدر ما يتعين فيه الناس ذكر في رواية أنه يجوز البيع بذر القيمة ولا تجوز الحيازة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر في البيوع أنه لا يجوز البيع أصلاً \* امرأة اشترت من رجل شيئاً ثم احتسماً فقالت المرأة كنت رسول زوجي إليك وكان البيع على وجه الرسالة وليس على الثمن وقال المانع لابل بعته

منك ولي عليك الثمن كان القول في ذلك قول المرأة والبيعة للبائع ومن جله البيوع من غير المالكين مع المقتضى وقد مر في صدور الكتب والله أعلم (باب الاستبراء) اذا ملك الرجل جارية يبيع أو هبة أو صدقة أو قسمة أو صلح من دم عمد أو خلع أو كتابة على جارية أو أعتق عبده على جارية أو ورث جارية يحل له وطؤها بكرًا كانت الجارية أو غير بكر ملكها من صغير أو كبير أو امرأة أو عنين فان كانت من ذوات الحيض لا يحل له وطؤها حتى يستبرأ بها بحضة وان كانت آيسة أو صغيرة (٢٦٩) يستبرأ بها بشهر واحد وان كانت حاملا لا يطؤها حتى تضع حملها بعد القبض فن وضعت حملها قبل القبض ثم قبضها كان عليه أن يستبرأ بها بعد ما خرجت من نفاسها وان كانت شابة قد ارتفع حيضها أرض أو غيره اختلفت الروايات فيه ذكر في الأصل عند أبي حنيفة وأبي يوسف وجهان الله تعالى أنه لا يقربهما حتى يستبين أنهما غير حامل ولو وقت لذلك وفي رواية لا يقربها ستين وفي رواية ثلاثة أشهر وأربعة أشهر وعن محمد رحمه الله تعالى فيسهروا يتان في رواية لا يقربها أربعة أشهر وعشرة أيام وفي رواية شهرين وخمسة أيام قال الشيخ الامام خمس الأئمة السر مخفى كان محمد رحمه الله تعالى يقول أولا لا يقربها أربعة أشهر وعشرة أيام ثم يرجع وقال شهرين وخمسة أيام واستأجرهم الله تعالى أخذوا بهذه الرواية \* رجل تكرر وجوب الاستبراء اختلف المشايخ فيه قال بعضهم بكفر لانه كفر ما فيه إجماع المسلمين وقال عامة المشايخ بكفر لانه ظاهر قوله تعالى وما لمكان أعمانكم يقتضي إباحة الوعد مطلقا وانما عرفه - وب لا يستبراء بالنظر في مدة الاستبراء ولا يحل الوعد في مدة الاستبراء ولا يحل الوعد

نقصتها الزراعة كان العشر على رب الأرض كأنه أجرها بالنقصان كذا في فتاوى قاضيان \* رجل له أرض خراج باعها من رجل وهي فارغة فان بقي من السنة مقدار ما يقدر المشتري على زراعتها يجب الخراج على المشتري زرع أولم يزرع وان لم يبق من السنة مقدار ذلك فالخراج على البائع \* وتكلموا أن المعتبر في ذلك زرع الحنطة والشعير أم أي زرع كان وان المعتبر مدة يدرك الزرع فيها أم مدة يبلغ فيها الزرع مبلغا تكون قيمته ضعف الخراج وفي ذلك كله كلام والفتوى على أنه مقدار بثلاثة أشهر ان بقي وجب على المشتري والافعل البائع كذا في الفتاوى الكبرى \* ولو اشترى أرض خراج ولم يكن في يد المشتري مقدار ما يتمكن فيه من الزراعة فآخذ السلطان الخراج من المشتري لم يكن للمشتري أن يرجع على البائع كذا في فتاوى قاضيان \* واذا أخذ من الأكرار والأرض في يده ولم يقدر على الامتناع يرجع على المالك وفي ظاهر الرواية لا يرجع وهو الصحيح هكذا في الوجيز للكردي \* ان كان للأرض ريعان خريف في وربيع وسلم أحدهما للبائع والآخر للمشتري أو يتمكن كل واحد منهما من تحصيل أحدهما ريعين لنفسه فالخراج عليهما هكذا ذكر صدر الاسلام في شرح كتاب العشر والخراج كذا في المحيط \* رجل باع أرضا خراجية بباعها المشتري من غيره بعد شهر ثم باعها الثاني من غيره كذلك حتى مضت السنة ولم تكن في ملك أحدهم ثلاثة أشهر لا خراج عليه \* قالوا الصحيح في هذا ان ينظر الى المشتري الاخر باقية في يده ثلاثة أشهر كان الخراج عليه \* رجل باع أرضا خراجية لم يبايع قباعها مع الزرع كان خراجها على المشتري على كل حال وان باعها بعد ما انعقد الحب وبلغ الزرع ذكر الفقيه أبو ابيث أن هذا بمنزلة ما لو باع أرضا فارغة وباع معها حنطة بمجسودة \* هذا الذي ذكرنا اذا كانوا يأخذون الخراج في آخر السنة فان كانوا يأخذون الخراج في أول السنة على سبيل التججيل فذلك محض صلح لا يجب على البائع ولا على المشتري \* رجل له قرية في أرض خراج له فيها بيوت ومنازل يستعملها أولا يستغلها لا يجب عليه شيء وكذا الرجل اذا كان له دار خطية في مصر من مصار المسلمين جعلها مستأنا أو عرس فيها فحلا واخرجهما عن منزله ليس فيها شيء لان ما بقي من الأرض تبع للدار وان جعل كل الدار مستأنا فان كانت في أرض العشر ففيها العشر وان كانت في أرض الخراج ففيها الخراج كذا في فتاوى قاضيان \* رجل اشترى أرضا خراجية وبني فيها دارا فعليه الخراج وان لم يبق من السنة من الزراعة كذا في المحيط \* السلطان اذا جعل الخراج له احب لأرض فتركة عليه حوز قول أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافا لمحمد رحمه الله تعالى والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا كان صاحب الأرض من أهل الخراج وعلى هذا التسوية لفصحاء وفقهاء \* السلطان اذا لم يطلب الخراج ممن عليه كان على صاحب الأرض أن يتصدق به وان كان تصدق بعد الطلب لا يخرج عن العهدة كذا في فتاوى قاضيان \* العامل اذا ترك الخراج على المزارع دون علم السلطان يحل لومعه وكذا في الوجيز للكردي \* قل لمحمد رحمه الله تعالى السلطان اذا جعل احدا صاحب أرض لا يجوز وهذا بخلاف وذكروا شيخ الاسلام أن السلطان اذا ترك العشر على صاحب

يلزمه الاستبراء الحلية مذكور في كتاب تزويجها بائع من رجل يثق به ثم يبيعها من المشتري لم يشترى ثم يطهر زوجها ويستحب للبائع أن يستبرأ قبل أن تزوجه أو يشترط أن يكون صاقي بزوج به صدق من المشتري ومن ملقه قبل القبض كان على المشتري أن يستبرأ اذا قبضها في أصح الروايات عن محمد رحمه الله تعالى لانه ملقه قبل القبض وهذا ما هو الصحيح بحكم العقد بمنزلة العتد فيصير كانه اشتراها في هذه الحالة وهي يستفي سكا ولا عدة فيلزمه الاستبراء رجلا أخرى ثم يبعه قبل أن تزوجه ولا يخلو ولا يسلم

يلزمه الاستبراء الحلية مذكور في كتاب تزويجها بائع من رجل يثق به ثم يبيعها من المشتري لم يشترى ثم يطهر زوجها ويستحب للبائع أن يستبرأ قبل أن تزوجه أو يشترط أن يكون صاقي بزوج به صدق من المشتري ومن ملقه قبل القبض كان على المشتري أن يستبرأ اذا قبضها في أصح الروايات عن محمد رحمه الله تعالى لانه ملقه قبل القبض وهذا ما هو الصحيح بحكم العقد بمنزلة العتد فيصير كانه اشتراها في هذه الحالة وهي يستفي سكا ولا عدة فيلزمه الاستبراء رجلا أخرى ثم يبعه قبل أن تزوجه ولا يخلو ولا يسلم



الجارية الى المشتري ثم تزوجها المشتري من عبده أو أجنبي ثم يقبضها ثم يطلقها الزوج بعد ذلك الآن في هذا نوع شبيهة فان عند أبي يوسف رحمه الله تعالى واحد الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى كما اشتراها يجب الاستبراء الآن الوجوب يتأكد عند القبض فالزوج بيع بعد الشراء لا يسقط استبراء وجب بنفس العقد الآن تحيض عند المشتري حبضة قبل الطلاق فينتد لا يجب الاستبراء في قولهم وحيلة أخرى أنه اذا أراد أن يشتري الجارية يتزوجها المشتري (٢٧٠) قبل الشراء اذا لم يكن في ذلك حرج ثم يسلمها اليه المولى ثم يشتري فلا يجب عليه

الارض فهو على وجهين \* الاول أن يترك اغفالاً منه بأن نسي في هذا الوجهه كان على من عليه العشر أن يصرف قدر العشر الى الفقير \* والثاني اذا تركه قصداً مع علمه به وأنه على وجهين أيضا \* ان كان من عليه العشر غنياً كان له ذلك جائزة من السلطان ويضمن السلطان مثل ذلك من مال بيت مال الخراج لم يمت مال الصدقة وان كان من عليه العشر فقيراً احتج بالحق الى العشر فترك ذلك عليه جائز وكان صدقة عليه فيجوز كمالاً أخذ منه ثم صرفه اليه كذا في النخبة \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير رجل له أرض خراج عطلها فعليه الخراج كذا في المحيط \* وهذا اذا كان الخراج موطئاً ما اذا كان خراج مقاسمة فلا يجب شيء كذا في الصراج الوهاج \* قالوا من انتقل الى اخص الامرين من غير عذر فعليه خراج الاعلى كمن له أرض الزعفران فتركها وزرع الحبوب فعليه خراج الزعفران وكذا لو كان له كرم فقطع وزرع الحبوب فعليه خراج الكرم وهذا شيء يعلم ولا يفتي به كمالاً يطمع الظلمة في اموال الناس كذا في الكافي \* من اسلم من اهل الخراج انخذل منه الخراج على حاله ويجوز ان يشتري المسلم أرض الخراج من الذمي ويؤخذ منه الخراج كذا في الهداية \* ولا يجمع العشر والخراج في أرض واحدة سواء كانت الأرض عشرية او خراجية \* ولو اشترى أرض عشر أو أرض خراج للتجارة ففيها العشر والخراج دون زكاة التجارة كذا في المحيط \* الذي اذا اشترى أرضاً عشرية قال أبو حنيفة وزفر وجههما الله تعالى يؤخذ منه الخراج كذا في الزاد \* ولو ان قوماً من اهل الخراج عجزوا عن عمارة الاراضي واستغللها ولم يكن عندهم ما يؤدونه به الخراج لم يكن للامام أن يأخذ الاراضي منهم ويدفعها الى غيرهم على سبيل التملك كذا في النخبة \* قال في كتاب العشر والخراج لو أن أرضاً من الاراضي الخراجية عجز عنها صاحبها وعطلها وتركها كان للامام أن يدفعها الى من يقوم عليها ويؤدي خراجها قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى والصحيح من الجواب في هذه المسألة ان يوافق الامام الاراضي أولاً يأخذ الاجر ويرفع منه قدر الخراج ويمسك الباقي لرب الارض وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الزيادات فان كان لا يجد من يستأجرها يدفعها من اربعة بالثلث أو الربع على قدر ما يؤخذ مثل تلك الارض من اربعة فيأخذ الخراج من نصيب صاحب الارض ويمسك الباقي على رب الارض وان كان لا يجد من يأخذها من اربعة يدفعها الى من يقوم عليها ويؤدي الخراج عنها وطريق الجواز أحد الشئتين اما اقامتهم مقام المالك في الزراعة واعطاء الخراج أو الاجارة بقدر الخراج ويكون المأخوذ منهم خراجاً حق الامام وأجرة في حقهم قال وان لم يجد الامام من يعمل فيها بالخراج يبيعها ويرفع الخراج عن ثمنها ويحفظ الباقي على رب الارض \* قيل ما ذكر من أن الامام يبيع الاراضي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فينبغي أن لا يبيعها لان بيع مال به حجر عليه وأبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرى الحجر على الحر وقيل هذا قول الكل وهو الصحيح لان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يرى الحجر في موضع يعود دفعه الى العامة \* وذكر في بعض الكتب في هذه المسئلة أن الامام يشتري ثيراناً وأداة الزراعة ويدفعها الى

الاستبراء وانما شرط تسليم الجارية اليه قبل الشراء كيلاً يوجد القبض بحكم الشراء بعد فساد النكاح \* وقال الشيخ الامام الاجل ظهير الدين عيني يشترط أن يدخل الزوج بها بحكم النكاح قبل الشراء لان ملك النكاح يفسد عند الشراء سابقاً على الشراء ضرورة ان ملك النكاح لا يجمع ملك اليهين فاذا كان فساد النكاح سابقاً على الشراء لم تكن عند الشراء منكوحة ولا معتدة أما اذا دخل بها قبل الشراء فاذا فسد النكاح تصير معتدة قبل الشراء فلا يلزم الاستبراء \* واذا اشترى جارية وأراد أن تزوجها الى أجنبي قبل القبض وخاف أنه لو تزوجها من عبده أو أجنبي ربما لا يطلقها الزوج فالحيلة له أن يزوح على أن يكون أمرها بيده يطلقها متى شاء \* وأجمعوا على أن لا يبطل حق العير لا يكره فيه استعمال الحيلة ولا تعليم الحيلة وأما فيما فيه ابطال حق العير يكره الاحتياط وفيه منع وجوب الزكاة اختلف على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يكرهه وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يكرهه وكذا لا احتياط للمسح وجوب الاستبراء على هذا الخلاف والمشايخ من حذرين الفصلين أخذوا بقول

انسان

محمد رحمه الله تعالى وفي الاحتياط لمنع الشفعة أخذوا بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى وأما الاحتياط

لبطلان حق الشفعة بالثبوت لا يجوز عند الكل ويوجب الاستبراء باثبات ملك لم يكن يجب باعادة ملك كان له \* رجل باع جارية وسلمها الى المشتري ثم ردت عليه بعيب بقضاء أو بغير قضاء أو بخيار رؤية أو شرط أو اقالة كان على البائع أن يستبرئ بالمحيضة ولو انفسخ البيع بينهما قبل القبض بهذه الاسباب لا يجب الاستبراء \* ولو باع جارية وسلمها الى المشتري ثم تقايل بالبيع في المجلس كان على البائع

أن يستبرئها وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا تقابل قبل الافتراق لا يجب \* ولو وهب رجل لولده الصغير جارية كانت له أو باع منه ثم اشتراها لنفسه يلزمه الاستبراء \* ولو باع شقصا من جارية كانت له وسلم ثم اشتراها لزمه الاستبراء لانه لم يبايع الشقص حرم عليه وطؤها فإذا اشترى بعد ذلك استحدث حل الوطء فكان عليه الاستبراء وكذا لو اشترى أحد الشريكين نصيب صاحبه من الجارية المشتري كملزمه الاستبراء \* ولو باع جارية على أن المشتري بالخيار ثلاثة أيام وسلم إلى المشتري (٢٧١) ثم إن المشتري أبطل البيع ورد الجارية

يجب الاستبراء على البايع في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ولا يجب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* ولو باع جارية بيعا فاسدا وسلمها إلى المشتري ثم استردها بقضاء أو رضاه كان عليه الاستبراء وإذا اغتصب الرجل جارية وباعها من غيره وسلم إلى المشتري ثم استردها المغصوب عنه بقضاء أو رضاه إن كان المشتري علم بالغصب لا يجب الاستبراء على المالك ووطنها المشتري من الغاصب أو لم يبطأ وإن لم يعلم المشتري وقت انشائها غصب إن لم يبطأها المشتري لا يجب الاستبراء على المولى وإن ووطنها في القياس لا يجب وفي الاستحسان يجب \* ولو وهب حرة وقبضها الموهوب له ثم رجع الواهب في الهبة كان عليه الاستبراء وكذا إذا أسر العدو حرة لرجل وأحرزها دار الحرب ثم اشتراها منه مسلم أو ذمي وأخرجها إلى دار السلام فأخذها المولى أقدم بان من المشتري كان عليه الاستبراء عندنا وكذا لو أسر العدو جارية وأحرزها دار الحرب فغشمها العترة تشموا العتمة فحضرها المولى من الذي وقعت الجارية في سهمه بالقيمة رأت عليه الاستبراء وإن وجدته في عتمة قبل انفسه أخذها بغير شيء ويلزمه

إنسان ليزرعها فإذا حصلت الغلة يأخذ منها قدر الخراج وما أنفق عليها ويحفظ الباقي على رب الأرض وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقرض الإمام صاحب الأرض من مال بيت المال مقدار ما يشتري به الثيران والأدوات فيأخذ ثقتة ويكتب عليه بذلك كتابا ليزرع فإذا ظهرت الغلة أخذ منها الخراج ومقدار ما أقرض يكون ديناً على صاحب الأرض قال وإن لم يكن في بيت المال شيء يدفعها إلى من يقوم عليها ويؤدي خراجها ثم إذا كان رب الأرض عاجزا عن الزراعة وصنع الإمام بالأرض ما ذكرنا ثم عادت قدرته وامكانه من العمل والزراعة يستردها الإمام ممن هي في يده ويردها على صاحبها إلا في البيع خاصة كذا في المحيط \* وإذا هرب أهل الخراج وتركوا أراضيهم ذكروا الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الإمام بالخيار إن شاء عجزها من بيت المال وتكون غلتها للمسلمين وإن شاء دفعها إلى غيرهم مقاضعة ويكون مأخذه منهم لبيت المال وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا مات أهل الخراج دفع الإمام أراضيهم مزراعة وإن شاء أخرجها ووضع أجرها في بيت المال وإن هربوا أخرجها وأخذ منها مقدار الخراج وحفظ ما بقى لأهلها فإذا رجع عوارده إليهم ولا يؤجرها ما لم يرض السنة التي هربوا فيها كذا في السراج الوهاج \* نقل أهل الذمة عن أراضيهم إلى أرض أخرى صح بعد لا بدونه والعذر أن لا يكون لهم شوكة وقوة فيحاف عليهم من أهل الحرب أو يخاف عليهم منهم بأن يخبروهم بعورات المسلمين ولهم قيمة أراضيهم أو مثلها مساجدة من أرض أخرى وعليهم خراج هذه لأرض التي انتقلوا إليها وفي رواية عليهم خراج المنقول عنها والاول صح وأراضيهم خراجية فلوتوصيها مسلم عليه خراجها كذا في الكافي \* قرية تباع أراضيها من أربابها أو غابوا وعجز أهل القرية عن خراجها فإرادوا التسليم إلى السلطان فإن السلطان يفعل ما قلنا إن أراد السلطان أن يأخذها لنفسه يبيعها من غيره ثم يشتري من المشتري \* قوم اشتروا ضيعة فيها كروم وأراضيها كروم وأراضيها كروم والآخر أراضيها فإرادوا قسمة الخراج قالوا إن كان خراج الكروم معلوما وخراج الأراضي كذلك كان الحكم على ما كان قبل انشائها وإن لم يكن خراج الكروم معلوما وكان خراج الضيعة معلوما فن علم أن الكروم كانت كروم في الأصل لا يعرف لا كروم والأراضي كذلك ينظر إلى خراج الكروم والأراضي فإذا عرف ذلك تقسم جلة خراج الضيعة عليهم ما على قدر حصصهما \* قرية خراج أرضها على التفاوت وطلب من كان خراج أرضه كثيرا تسوية بينه وبين غيره قالوا إن كان لا يعلم أن الخراج في الابتداء كان على تساموي ثم على التفاوت يترك على ما كان قبل ذلك كذا في فتاوى صحن \* في الفتوى إذا جعل الرجل أرضه الخراجية مقبرة أو خزانة أو مسكنا لله فخره سقط الخراج \* خراج الأراضي إذا تولى على المسلم سنين فعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يؤخذ بجميع ما مضى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يؤخذ إلا بخراج السنة التي هو فيها هكذا ذكره شيخنا لا م رجع لله تعالى في شرح أسير صغير وذكر صدر الإسلام رحمه الله تعالى في كتابه العشر والخراج عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتين قال صدر الإسلام لا يخرج منه ويؤخذ كذا في المحيط \* لاخراجات

الاستبراء ولو أبقته حرة المسلم إلى دار الحرب ثم أخرجت إلى دار السلام بغنية أو شره وأخذها لمولى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجب عليه الاستبراء وقال صاحب رحمه الله تعالى يجب هذا الذي ذكرنا إذا خرجت عن مالك المولى ثم عادت إليه من لم يخرج عن مالكها لم يخرجت من يده ثم عادت إليه لا يجب الاستبراء \* وصورة ذلك إذا كاتبته ثم عجزت وردت في لرق لا يلزم الاستبراء وكذا الجارية إذا أبقيت ولم يخرج عن دار الإسلام فرجعت إليه لا يجب الاستبراء وكذا لو غصب رجل جارية ثم استردها من الغاصب \*



وكذا اذا رهن جارية ثم فلك الرهن أو باع جارية على أنه بالخيار ثلاثة أيام وسلم إلى المشتري ثم أبطل البيع في مدة الخيار لا يلزمه الاستبراء وكذا اذا باع المدبرة أو أم الولد وسلم إلى المشتري ثم استردها من المشتري قبل الوطء لا يلزمه الاستبراء وان استردها بعد الوطء لم يلزمه الاستبراء \* ولو اشترى جارية وقبضها واستبرأها ثم زوجها ثم طلقها الزوج قبل الدخول لا يلزم الاستبراء في ظاهر الرواية \* وان اشترى جارية وقبضها وزوجها قبل (٢٧٢) الاستبراء ثم طلقها الزوج قبل الدخول بها فيه روايتان والمختار أنه لا يجب

الاستبراء على المولى ولو اشترى من عبده المأذون جارية بعد ما حلفت عند العبد فان لم يكن العبد مدبونا لا يجب الاستبراء على المولى وان كان مدبونا في القياس لا يجب الاستبراء وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وفي الاستحسان يجب وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وان اشترى العبد المأذون جارية قبضها من المولى قبل أن تحيض عنده كان على المولى أن يستبرئ بما يحضه مدبونا كان العبد ولم يكن وإذا ارتدت جارية الرجل ثم أسلمت لا يجب الاستبراء على المولى وكذا إذا أحرمت تطوعا باذن المولى ثم حلت من أحرامها لا يجب الاستبراء على المولى \* إذا اشترى المكاتب والدته أو بنته فحاضت عنده حيضة ثم عجز المكاتب ورد في الرق كان للمولى أن يطأ البنت والوالدة قبل الاستبراء ولو اشترى المكاتب عمة أو خالته أو بنت أخته أو بنت أخيه ثم عجز المكاتب ورد في الرق لا يحصل للمولى أن يطأهن قبل الاستبراء حاضت أم لم تحض لأنهما المولى ملكه ولو بعد العجز فيلزمه الاستبراء \* ولو اشترى المكاتب جارية وحضت عنده حيضة ثم أدى له كتابه وعتق سلمت له الجارية ولا يلزم الاستبراء

الاستبراء على المولى ولو اشترى من عبده المأذون جارية بعد ما حلفت عند العبد فان لم يكن العبد مدبونا لا يجب الاستبراء على المولى وان كان مدبونا في القياس لا يجب الاستبراء وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وفي الاستحسان يجب وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وان اشترى العبد المأذون جارية قبضها من المولى قبل أن تحيض عنده كان على المولى أن يستبرئ بما يحضه مدبونا كان العبد ولم يكن وإذا ارتدت جارية الرجل ثم أسلمت لا يجب الاستبراء على المولى وكذا إذا أحرمت تطوعا باذن المولى ثم حلت من أحرامها لا يجب الاستبراء على المولى \* إذا اشترى المكاتب والدته أو بنته فحاضت عنده حيضة ثم عجز المكاتب ورد في الرق كان للمولى أن يطأ البنت والوالدة قبل الاستبراء ولو اشترى المكاتب عمة أو خالته أو بنت أخته أو بنت أخيه ثم عجز المكاتب ورد في الرق لا يحصل للمولى أن يطأهن قبل الاستبراء حاضت أم لم تحض لأنهما المولى ملكه ولو بعد العجز فيلزمه الاستبراء \* ولو اشترى المكاتب جارية وحضت عنده حيضة ثم أدى له كتابه وعتق سلمت له الجارية ولا يلزم الاستبراء

كان

ولا يلزمه الاستبراء ولو اشترى جارية من رجل عتقها

لا يجب الاستبراء على المولى وقيل رحمه الله تعالى يجب ولو اشترى النضر - ربة عراقية لا يلزمه الاستبراء فان وطئها ثم أسلم النضراني والجارية لا يجب الاستبراء قياسا واستحسانا وان سلم قبل الوطء والحيض في قياس لا يجب وفي الاستحسان يجب ولو اشترى المحوي جارية بمجرسية في ضحية ثم سلمها - لا يجب الاستبراء - سلم قبل الحيض فهو على القياس والاستحسان \* رجل أراد

أن تزوج جاريته بعد الوطء لا قبله أن يستبرأ بها حتى تزوج وكذا إذا أراد أن يبيع جاريته فإن تزوج الجارية قبل الاستبراء لا  
النكاح ويستحب للزوج أن لا يطأها حتى تحيض خيفة قال محمد بن جعفر الله تعالى لا يحل للزوج أن يطأها قبل الاستبراء \* وكذا إذا  
زوج المدبرة أو أم الولد ولو رأى امرأة تزني ثم تزوجها ان جلت من الزنا لا يطؤها حتى تضع حملها وان لم تحبل يستحب له أن لا يطأها حتى  
تحيض والله أعلم (كتاب الاجارات) \* (فصل في الانفاط التي تتعديها) (٢٧٣) الاجارة وفي تعليق انعقادها بالشرط وتعايق

انفساؤها وتجدد انعقادها بعد  
انفساؤها وفي الاجارة عن الاجرة  
قبل وجوبها) رجل قال لغيره  
اشتريت منك خدمة تبتدك هذا  
شهرًا بكذا كانت الاجارة فامدة  
ولو قال وهبت منك منفعة هذه  
الدار شهرًا بكذا أو قال ملكتك  
منفعة دارى هذه شهرًا بكذا كانت  
الاجارة جارية لان الاجارة تملك  
المنفعة المدومة بعوض وبيع  
المعدوم باطل فلا يجوز ثلثها  
بلفظة البيع والشراء أما تملك  
المعدوم بما سوى البيع والشراء  
جوز كالوصية ونحو ذلك فلا يجوز  
تملكها بما سوى البيع والشراء  
نسب دأب لاجرة \* وذكري  
كتاب الصلح رجل ادعى شقة صامن  
داره انكر المدعى عليه فصالحه على  
سكنى بيت معلوم من هذه الدار  
عشرين سنة فادعى المدعى آخر هذا  
البيت من الذى صالحه حذرى قول  
ابن يوسف رحمه الله تعالى ولا يجوز  
في قول محمد رحمه الله تعالى وهو أن  
المدعى باع سكنى دار البيت من  
رجل يجوز ان تملك السكنى  
بعوض واحدة ولا حرة لا تعتد  
بافتقار البيع \* رجل قال لغيره  
بعت منك منفعة هذه الدار شهرًا  
بكذا لا يجوز ان لا يجوز بيع  
خبره لغيره شهرًا انما قد ذكرنا  
\* روى آخر ذلك منفعة هذه

كان في أرض الخراج قطعة أرض سبعة لا تصلح للزراعة أو لا يصل إليها الماء ان أمكنه اصلاحها  
فلم يصلح كان عليه خراجها وان كان لا يمكن فلا خراج عليه كذا في فتاوى قاضيان \* أو ان  
وجوب الخراج عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أول السنة ولكن بشرط بقاء الأرض النامية في يده  
سنة اما حقيقة أو اعتبارا كذا في الذخيرة في كتاب العشر والخراج \* وينبغي للوالى أن يولى  
الخراج رجلا يرفق بالناس ويعدل عليهم في خراجهم وان يأخذهم بالخراج كلما خرجت غلة  
فيأخذهم بقدر ذلك حتى يستوفي تمام الخراج في آخر الغلة وأرادهم إذا أن يوزع الخراج على  
قدر الغلة حتى ان الأرض اذا كان زرع فيها غلة الربيع وغلة الخريف فعند صول غلة الربيع  
تنظر المتولى أن هذه الأرض كم تغل غلة الخريف بطريق الحرز والظن فان وقع عنده أنها  
يغل مثل غلة الربيع فانه ينصف الخراج فيأخذ نصف الخراج من غلة الربيع ويؤخر النصف  
الى غلة الخريف وكذلك يفعل في البقول ينظر ان كان مما يجوز خمس مرات يأخذ من كل مرة  
خمس الخراج وان كان مما يجوز أربع مرات يأخذ من كل مرة ربع الخراج وعلى هذا القياس  
فافهم كذا في المحيط \* من عليه الخراج أو العشر اذا مات يؤخذ ذلك من تركته ويؤخذ الخراج عند  
بلوغ العلة على اختلاف البلدان \* ولا يحل لصاحب الأرض أن يأكل الغلة حتى يؤدي الخراج  
كذا في فتاوى قاضيان \* ولأدأ كل من طعم العشر حتى يؤدي العشر وان أكل صمن ولا سلطان  
حيس غلة أرض الخراج حتى يأخذ الخراج كذا في الظهيرية \* ذكر محمد بن جعفر الله تعالى في نوادره  
اذا عمل خراج أرضه لسنة أو سنتين فإنه يجوز وفي المنتقى رجل عمل خراج أرضه ثم غرقت الأرض  
في تلك السنة قال برده عليه ما أدى من خراجها فان زرعها في السنة الثانية حسب له وعن محمد بن جعفر الله  
تعالى في رجل أعطى خراج أرضه لسنة ثم غلب عليها الماء وصارت دجلة قال برده عليه اذا كان قائما  
بعينه وان كان قد دفعه فلا شيء عليه يريد به اذا صرفه الى المقابلة فلا شيء عليه كذا في المحيط

(الباب الثامن في الجزية)

وهي اسم ما يؤخذ من أهل الذمة كذا في النهاية \* انما تجب على الحر باع من أهل قتال  
انعقل المحترف وان لم يحسن حرفته كذا في السراجية \* وهي على صريبن جزية توضع عليهم صلح  
وتراض فتقدر بحسب ما يقع عليه الاتفاق كذا في الركنى \* فلا يزداد عليهم ولا ينقص منها كذا  
في النهر الفائق \* وجزية يبيدنى الادم وضعها اذا غلب على الكفار وقرهه على كذا كهم كذا  
في السكافى \* فهذا مقدرة قدر عاقبه شارا أو ثوارصوا أو لم يرضوا \* فيضه على المعنى في كل سنة  
ثمانية وأربعين درهما بوزن سبعة يأخذ في كل شهر ثمانية دراهم وعلى وسط الحال أربعة دراهم  
درهما في كل شهر درهمين وعلى الفقير المعقل ثلثي عشر درهمين على كل شاعر درهم كذا في فتح  
القدير والهداية والكافي \* تكلموا في معنى المعقل والحجج من معناه ما يذكره على  
العمل وان لم يحسن حرفته وتكلم العلماء في معرنة المعنى والغير واوسط قال الشيخ الامام أبو جعفر  
رحمه الله تعالى يعتبر في كل لمدة عرفه فنعد الماس في درهم فقيرا أو وسطا ونهيه فهو كذلك

(٥٥ - (المدوى) - ٥٥)

تجوز الاجارة اذا ضيفت الى الدار لا الى المنفعة وذكر شيخ الامام في بحواله زود في داره في الاجارة الى المنفعة مدرك فيه  
ذكر في الكتاب ان ذلك لو هبت منك سنة هبت به راسه راسه حذروا لا يجوز ذلك في البيع الى منفعة دار لا منفعة الدار  
لا تعتد لمقتضى البيع \* رادفهم ان ذلك لو هبت منك سنة هبت به راسه راسه حذروا لا يجوز ذلك في البيع الى منفعة دار لا منفعة الدار



منك داري هذه شهر بغير عوض كانت اجارة فاسدة ولا يكون اعارة لان الاجارة عقد خاص لتملك المنفعة بعوض بمنزلة البيع في الاعيان ولو قال بعث منك هذه العين بغير عوض كان باطلاً وفاسداً ولا يكون هبة وكذا الاجارة أما الاعارة مأخوذة من التعاور والتداول والتعاور كما يكون بغير عوض يكون بعوض والتعاور بعوض يكون اجارة \* ولو دفع داره الى رجل على أن يسكنها ويرمها ولا أجره عليه كانت اعارة فانه ذكر في الاصل أن اشتراط المزمة (٢٧٤) على المدفوع اليه بمنزلة اشتراط نفقة المستعار على المستعير وبذلك لا تبطل الاعارة

\* وجعل قال غيره آجرتك داري هذه رأس الشهر كل شهر بكذا بآجر في قولهم \* ولو قال اذا جاء رأس الشهر فقد آجرتك هذه الدار كل شهر بكذا قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وأبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى يجوز ذلك وقال أبو القاسم الصفار لا يجوز لانه تعليق التملك بعوض فلا يصح كلعقلها بشرط آخر والذي يؤيد قوله ما ذكر في الجامع الصغير رجل حلف أن لا يحلف ثم قال لا مرأته اذا جاء غسدت فانت طلق كان حائثاً في يمينه والذي يؤيد قول الفقيه أبي الليث ما ذكر في المنتقى رجل له خيار الشرط في البيع فقال أبطلت خيارى غداً أو قال أبطلت خيارى اذا جاء غداً كان ذلك جائزاً قال وليس هذا كقوله لم افعل كذا فقد أبطلت خيارى فان ذلك لا يصح لان هذا وقت يحىء لا محالة \* ولو آجر داره كل شهر بكذا ثم قال اذا جاء الشهر فقد أبطلت الاجارة قال الفقيه أبو بكر البجلي رحمه الله تعالى لا يصح تعليق الاجارة بمجيء الشهر يصح تعليق فسخها بمجيء الشهر وغيره من الاوقات ومسئلة المنتقى بتعليق ابطال الخيار تؤيد قوله \* وقال شمس الامّة السرخسي قال بعض أصحابنا رحمه الله تعالى اضافة

وهو الاصح كذا في المحيط \* وقال الكرخي الفقير هو الذي يملك مائتي درهم أو أقل والوسط هو الذي يملك فوق المائتين الى عشرة آلاف درهم والمكثر هو الذي يملك فوق عشرة آلاف قال رضى الله تعالى عنه والاعتماد في هذا على قول الكرخي كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا بد أن يكون المعمل صحيحاً ويكتفى بصحته في أكثر السنة كذا في الهداية \* ذكر في الايضاح ولو مرض الذي السنة كلها فلم يقدر أن يعمل وهو مومر لا تجب عليه الجزية وكذا ان مرض نصف السنة أو أكثر أما لو ترك العمل مع القدرة عليه كان المعمل كذا في النهاية \* الجزية تجب عندنا في ابتداء الحول وهي على أهل الكتاب سواء كانوا من العرب أو من العجم أو المجوس وعبدة الاوثان من العجم كذا في الكافي \* ثم أوان أخذ نخراج الرأس من آخر السنة قبل أن يتحول وقدر روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه تؤخذ منه في كل شهرين بقسط وعن محمد رحمه الله تعالى تؤخذ شهراف شهراف الاصح هو الاول كذا في المبسوط \* اليهود يدخل فيهم السامرة والنصارى يدخل فيهم القرقيج والارمن وان ظهر على أهل الكتاب والمجوس وعبدة الاوثان من العجم قبل وضع الجزية فيهم ونسأوهم وصبيانهم في كذا في فتح القدير \* وأما الصابئون فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تؤخذ منهم الجزية وقال صاحباه لا تؤخذ وأما المبيضة هل تؤخذ منهم الجزية قالوا ينتظران كانوا واحد مثلاً فهم مرتدون لا تؤخذ منهم الجزية وهم يقتلون وان كانوا قديماً تؤخذ منهم الجزية وأما الزنادقة فتؤخذ الجزية منهم كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا توضع على عبدة الاوثان من العرب ولا المرتدين وان ظهر عليهم فنسأوهم وصبيانهم في \* ومن لم يسلم من رجالهم قتل ولا جزية على امرأة ولا صبي ولا زمن ولا أعرج وكذا المفلوج والشيخ الكبير ولا على فقير غير معتل كذا في الهداية \* ولا جزية على مجنون ولا مقعد كذا في الاختيار وشرح المختار \* ولا تؤخذ من المعتوه كذا في المحيط \* لا تجب على المقطوعة أيديهم وأرجلهم كذا في التتارخانية \* ولا توضع على المملوك والمكاتب والمدير وأم الولد ولا يؤدى عنهم مواليتهم ولا توضع على الرهبان الذين لا يحاطون الناس كذا في الهداية \* قال الولوالجي في فتاواه و يوضع على نصارى نجران على رؤسهم وأراضيهم في كل سنة ألفاً فاحلة كل حلة خمسون درهماً ألف في صفر وألف في رجب يقسم ذلك على رؤسهم وأراضيهم فمأصاب الرأس يكون جزية ومأصاب الاراضي يكون خراجاً وهذا الذي ذكره الولوالجي هو الصحيح لموافقة الحديث الا قوله كل حلة خمسون درهماً قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في كتاب الخراج وهذه الخلل المسماة هي ألفاً فاحلة على أراضيهم وعلى جزية رؤسهم تقسم على رؤس الرجال الذين لم يسلموا وعلى كل أرض من أراضي نجران وان كان بعضهم قد باع أرضه أو بعضها من مسلم أو ذمي أو تغلبي والمرأة والصبي في ذلك سواء في أراضيهم وأما جزية رؤسهم فليست على النساء والصبيان كذا في غاية البيان \* قد بين أبو يوسف رحمه الله تعالى في كتاب الخراج الحلة فقال كل حلة أوقية يعني قيمتها كذلك فقول الولوالجي كل حلة خمسون درهماً ليس بصحيح لان الأوقية أربعون درهماً كذا في النهر الفائق ناقلاً عن فتح القدير \* قال مشايخنا

الصحيح الى الغد وغيره من الاوقات صحيح وتعليق الصسخ بمجيء الشهر وغير ذلك لا يصح والفتوى على قوله وذكره رحمه الله تعالى أن تعليق الخياطة بالشرط المتعارف جائز فانه قال في شرح الجامع الصغير اذا قال الخياط ان خطته اليوم فله درهم وان خطته غداً فله درهم فلو أن الخياط قال لصاحب الثوب اذا جاء غداً خطته حططت عنك درهماً فانه يجوز ذلك \* رجل قال لغيري سمعت دابة هذه غداً به درهمين آجرها اليوم من غيره الى ثلاثة أيام فباع الغد وأراد ما يستأجر الاول أن يفسخ الاجارة الثانية فيه

روايتان عن أصحابنا رحمهم الله تعالى في رواية الاول أن يسخ الاجارة الثانية وبه أخذ نصير رحمه الله تعالى وفي رواية ليس له أن يسخ الثانية وبه أخذ الققية أبو جعفر رحمه الله تعالى والعقبة أبو الليث وشمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وهو قول عيسى بن ابيان رحمه الله تعالى وعليه الفتوى وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الأصح عندي أن الاجارة المضافة لازمة قبل وقتها فلا تظهر الثانية في حق الاولى ولو كانت الاولى ناجزة لا تظهر الثانية في حق الاولى هذا اذا كانت (٢٧٥) الاولى مضافة الى الغد ثم أجر من غيره اجارة

ناجزة ولو كانت الاجارة الاولى مضافة الى الغد ثم باع من غيره ذكر في المنتقى فيه روايتان في رواية قال ليس للآخر أن يبيع قبل مجيء الوقت وفي رواية قال اذا باع أو وهب قبل مجيء الوقت جاز ما صنع والفتوى على أنه ينقذ البيع وتبطل الاجارة المضافة وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ثم اذا نفذ به فان رد عليه يعيب بقضاء أو رجوع في الهبة قبل مجيء وقت الاجارة عادت الاجارة الى المالك وان عادت اليه ذلك مستقبل لا تعود الاجارة واذا أجر الرجل اجارة ناجزة ثم أجر من غيره لا تنعقد الاجارة الثانية في حق الآخر حتى أن الآخر مع المستأجر الاول لو تقاسما الاجارة لا يجب عليه أن يسلمه الى الثاني \* وفي فصل البيع اذا انسخ البيع بما هو فسخ من كل وجه كان على الآخر أن يسلم الى المستأجر \* أصل المسئلة مذکور في أدب القاضي \* عير في يد رجل تنازع فيه اثنان أحدهما يدعي عليه الاجارة والاخر يدعي عليه الشراء فقرأ المدعي عليه للمستأجر فأراد مدعي الشراء أن يحلفه على ان يبيع كأنه ذلت لان الاجارة وان ثبتت باقراره لا يكون فوق الثابت عينا \* ولو أجره باع من آخر لم

رحمهم الله تعالى لو مات جميع رجالهم أو أسلموا لا يسقط شيء من ألفي حلة ويؤخذ السكل من أراضهم كذا في الحاوي القدسي \* من أسلم منهم سقطت عنه جزية رأسه ووضع ذلك على من لم يسلم ومولى النجراتي مثل مولى أهل الذمة توضع على رأسه الجزية كذا في التتارخانية ناقلا عن الولوالجية \* الحلة ازار ورداء هذا هو المختار ولا تسمى حلة حتى تكون ثوبين كذا في الكفاية \* في الحجية نصراني يكتب فلا يفضل منه لا يؤخذ منه خراج رأسه كذا في التتارخانية \* وتوضع الجزية على مولى المسلم لم اذا كان نصرانيا كذا في الهداية \* والقرشي اذا اعتق عبدا كافرا تؤخذ منه الجزية كذا في الكافي \* اذا احتلم الغلام من أهل الذمة في أول السنة قبل أن توضع الجزية وهو موسر وضع عليه الجزية \* وتؤخذ منه الجزية لتلك السنة وان احتلم بعد ما وضع الجزية على الرجال لا توضع عليه حتى تمضي هذه السنة \* وان اعتق العبد وله مال فان اعتق قبل أن توضع الجزية توضع عليه الجزية لهذه السنة وان اعتق بعد ما وضع الجزية على الرجال لا توضع عليه الجزية حتى تمضي هذه السنة وان صار ذميا بعد ما وضع الجزية على الرجال لا توضع عليه الجزية حتى تمضي هذه السنة والمصاب اذا أفاق لا توضع عليه الجزية ما لم تمض هذه السنة فاق بعد الوضع أو قبله والفقير الذي لا يجد شيئا اذا صار غنيا أو وسط الحال اذا صار غنيا كثر تؤخذ منه جزية الاغنياء سواء صار غنيا بعد الوضع أو قبله \* واذا مات من عليه الجزية أو أسلم وقد بقيت عليه الجزية لم يؤخذ ذلك الباقي عندهما وكذا اذا عصى أو صار مقعدا أو زمن أو شيئا كبيرا لا يستطيع أن يعمل أو صار فقيرا لا يقدر على شيء بقي عليه من جزية رأسه سقط ذلك الباقي كذا في فتاوى قاضيهان \* في الخالية الذي اذا كان غنيا في بعض السنة فقيرا في البعض قالوا ان كان غنيا في أكثر السنة تؤخذ منه جزية الاغنياء وان كان على العكس تؤخذ منه جزية الفقراء ولو كان غنيا في النصف فقيرا في النصف تؤخذ منه جزية وسط الحال كذا في التتارخانية \* ولو برأ لمريض قبل وضع الامم الجزية توضع عليه وبعد وضع الجزية لا توضع عليه \* ويجوز تجميل الجزية لسنتين وأكثر فلا يحمل لسنتين ثم أسلم رد خراج سنة واحدة ولا رد خراج السنة الاولى اذا مات أو أسلم بعد دخولها هكذا في الاختيار شرح المختار \* هذه المسئلة على قول من قال بوجوب الجزية في أول الحول وهكذا نص في الجمع انه غير وعليه الفتوى هكذا في الفتاوى الكبرى \* ان تواتر السنوات على الذمي ولم تؤخذ منه الجزية حتى أسلم لا يضرب بالجزية عندئذ لم يسلم الذي بل استقر على الكفر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يطالب بجزية السنين الماضية ويجزى السنة التي هو فيها أيضا حتى تمضي هذه السنة كذا في فتاوى قاضيهان \* جارية بين نجراتي ونبطي ماتت بولد فدعيته كبر فاعليه نصف خراج النبطي ونصف خراج أهل نجران كذا في السراجية \* ولو حدث بين النجراتي والتغلي ولذا كثر من جارية بينهم او ادعياء جميع ما مات الابوان وكبر الولد كرفي السيرانه تاستغني أو لا

البيع في حق الآخر وإذا أنكر يبعه كأنه أن يحلفه \* ولو أن المدعين دعيا لاحدة فقر المدعي عليه باجارة أحدهما لم يكن للآخر أن يحلف لان اجارة أحدهما ثابتة باقراره صار كنه أجره آخر ولا نصح لاحدة الثانية فلا يكون له أن يحلفه \* ولو أجره من رجل ثم أجرها من غيره وسلم وجه الاول وأراد أن يقيم البيعة على الامراء كان الآخر ضرا قبلت سنته عليه والكان هو مرفا باجارة الاول لان اقراره الاول لا يصح في حق الثاني وان كان الآخر غنيا لا تنقل البيعة الاول الى الثاني يد شانه يد آمنة فلا يكون خصما للمدعي \* ولو



أجر ثم باع وسلم فناء المستأجر وادعى الاجارة قبلت بيئته على المشتري وان كان الايجار غائباً لان المشتري يدعى الملك لنفسه فكان حياً بالكل  
من يدعى خفافاً ذلك العين وكذا الورهن رجل عند انسان عينا وسلم ثم انتزع من يده بغير اذنه وباع وسلم ثم جاء المرهن وادعى الورهن وأراد  
أن يسترده من المشتري وأقام البيئته على الرهن قبلت بيئته وان كان الراهن غائباً فيؤخذ العين من يد المشتري ويسلم الى المرهن لما قلنا  
ذكر مسئله الرهن في الزيادات ومسئلة الاجارة (٢٧٦) في المختصر \* ولو أجر من غيره اجارة ناجزة ثم باع من غيره لا ينفذ بيعه في

حق المستأجر فان أراد المستأجر  
أن يفسخ البيع اختلفوا فيه  
والصحيح أنه لا يملك الفسخ \* رجل  
قال لعمري آجرتك هذه الدار سنة  
بالف درهم كل شهر بمائة درهم  
قال بعضهم كانت الاجارة بالف  
ومائتي درهم ويكون القول  
الثاني فسخا للاول كالباع بالف  
ثم يباع باكثر بنفسه الاول وينعقد  
الثاني \* قال مولا نازحه الله تعالى  
وفيه نوع اشكال وهو أنه لو جعل  
هذا فسخا للاول وابتداء اجارة  
ينبغي ان تجوز الاجارة في الشهر  
الاول ثم تجدد بعينه كل شهر  
ويكون لكل واحد منهما الخيار  
عند تجديد كل شهر كقول آجرتك  
هذه الدار كل شهر بكذا قال الفقيه  
أبو الليث رحمه الله تعالى انما يجعل  
هذا فسخا للاول اذا قصد ان  
تكون الاجارة كل شهر بمائة  
فاما اذا غاط في التفسير لا يلزمه  
الا الالف لانهما لم يقصد افسخ  
الاول فلو أن الآجرا دعى قصد  
الرجوع وادعى المستأجر الغلط في  
التفسير قال مولا ينبغي أن يكون  
القول قول الآجر اما لانه هو  
المتكلم فيكون القول في البيان  
قوله أولان هذا ابتداء ظاهرا  
فيكون القول قول من يدعى  
الابتداء كقولوا ضاعل يبيع  
التجئة ثم باسرا البيع من غير

تؤخذ منه خربة أهل نجران وان مات النجراني أو لا تؤخذ منه خربة بني تغلب وان ماتا معا يؤخذ  
النصف من هذا والنصف من ذلك كذا في فتاوى قاضيهان ولو بعث الجزية على يد غلامه أو نائيه  
لا يمكن من ذلك في أصح الروايات بل يكف أن يحضرها بنفسه فيعطى واقفا والقباض منه  
قاسد وفي رواية يأخذ (١) بنصيبه وبمزهزاوي يقول له أعط الجزية يا ذى كذا في التبيين  
\* وتكون يد المؤدى أسفل ويد القابض أعلى كذا في التتارخانية \* للإمام الخيار ان شاء  
جمع بين الاراضى والجماجم فجعل لهما خراجا واحدا من الدراهم والدنانير أو الكيلى أو الزنى أو  
التياب وان شاء أقر لكل واحد منهما فان جمع يقسم على الجماجم والاراضى بقدر حال الجماجم  
وعدددهم وبقدر الاراضى بالعدل والانصاف فإصاب الجماجم فهو خربة توضع على الرؤس  
بترتيب مروماصاب الاراضى يكون خراجا على الاراضى بقدر ريعها على ترتيب مرو فان قلت  
الجماجم بالاسلام أو الموت ينقص عنها وينقل ذلك الى الاراضى ان احتملت وكذا ان هلك  
الجماجم كلها ردت حصتها الى الاراضى ان أطاقت وان لم تطاق بطرح ذلك وان كثرت الجماجم  
بعد ذلك ردت الى الجماجم حصتها وان قل ريع الاراضى نقصت حصتها وحوالت الى الجماجم ان  
أطاقت ثم ردا اذا عادت الى الكمال وان لم يحتمل سقط ثم يعود بعود الاحتمال وان هلكت الاراضى  
بأن غرقت أو نوت وبقيت الجماجم لا يحول حصة الاراضى الى الجماجم وان فرق كل واحد منهما  
فسمى للجماجم حصة معلومة والاراضى كذلك لا يحتمل أحدهما على الآخر بل يطرح قدوما لا  
يحتمل الى أن يحتمل ولو صالح الامام على أن يأخذ كل المال من أراضيه دون جماجمهم أو من  
جماجمهم دون أراضيه لا يصح ويقسم المال على الجماجم والاراضى بترتيب مرو كذا في الكافي  
\* ولو أسلم أهل هذه الدار التي صالحهم الامام على مال معلوم يؤدونه عن رؤسهم وأراضيه سقط  
خراج الرؤس دون الاراضى كذا في التتارخانية والله أعلم بالصواب

**﴿فصل﴾** ان أراد أهل الذمة أحداث اليمع والكنائس أو المجوس أحداث بيت النار ان أرادوا ذلك في أمصار المسلمين وفيما كان من فناء المصر منعوا عن ذلك عند الكل ولو أرادوا أحداث ذلك في السواد والقرى اختلفت الروايات فيه ولاختلافها اختلف المشايخ رجعهم الله تعالى فيه قال مشايخ بلخ رجعهم الله تعالى بمنعون من ذلك الا في قرية غالب سكانها أهل الذمة وقال مشايخ بخارى منهم الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رجعهم الله تعالى لا بمنعون وقال شمس الأئمة السرخسي الاصح عندي أنهم بمنعون من ذلك في السواد كذا في فتاوى قاضيان \* وفي أرض العرب بمنعون من ذلك في أمصارها وقرائها كذا في الهداية \* وكما لا يجوز أحداث البيعة والكنيسة لا يجوز أحداث الصومعة أيضا ليعبدوا أحد منهم فيها على وجه الخلو بخلاف ما ذاعين موضعا من البيت للصلاة وصلى فيه حيث لا يمنع منه كذا في غاية البيان \* قال مشايخنا رجعهم الله تعالى

(١) (توله بتليبيه) في القاموس لبيه تلييبا جمع ثيابه عند تحريكه في الخصومة ثم جره أي يأخذ الجارية معه حال كون الاندلس صاحبا بالتلييب أي أخذ الثياب الخ اه مصححه

شرط كل المع تبره هو البيع الظاهر لأن يتحقق على أنهما باشر على تلك المواضع \* رجل قال لغيره  
آجرتك داري هذه يوما واحدا سنة تجاناسكهم. كان عليه أجر مثل في يوم واحد والباقي يكون مجانا كما قال لاه صرح بنفي الاجارة فيما سوى  
اليوم \* رجل غصب من رجل سبل دارا فجاء المعصوب سنة الى اعاصب وقال الدار داري وخرج منها فان لم تخرج فهي عليك كل شهر  
بحق قدرهم قال سنة روح الله تعالى انه كان نفع صعب جدا وبتزل الدار داري فأتام المعصوب منه البيعة بعد سنة أنها له يقضى له بالدار ولا

شكره على الغائب وان كان الغائب مقرا انهم المصنوبين فقال له صاحب الدار اخرج منها فان لم تخرج فهي عليك كل يوم مائة درهم فلم يخرج ومكث زمانا يلزمه ماسمي \* رجل اكرى اراسته بالف درهم فلما انقضت السنة قال له رب الدار ان فرغتها اليوم والا فهي عليك كل يوم بدرهم فلم يفرغ زمانا والمستكرى مقره بالدار قال محمد رحمه الله تعالى يلزمه ماسمي من الاخر \* قال هشام قلت لعمد رحمه الله تعالى لم لا تجعلها في مقدار ما ينفل متاعه منها يا بحر مثلها قال هذا حسن (٢٧٧) اجعلها يا بحر مثلها فان فرغتها الى ذلك الوقت

المعلوم والاجعلتها بعد ذلك الوقت  
بحاق كل يوم \* رجل استأجر  
حافوتا كل شهر بثلاثة دراهم فلما  
مضى شهران قال له صاحب  
الحافوت ان رضىت كل شهر بخمسة  
دراهم والا فافزع الحافوت ولم يقل  
المستأجر شيئا ولكنه كان فيه  
يلزمه كل شهر خمسة دراهم لانه لما  
سكن فقد رضى بذلك ولو قال  
المستأجر لا أرض بخمسة دراهم  
وسكن لا يلزمه الا الاجر الاول \*  
الراعي اذا كان يرعى الغنم كل شهر  
باجر يسمى فقال لصاحب الغنم  
لا تأر غنمك بعد هذا الا ان  
تعطيني كل يوم درهما ولم يقل  
صاحب الغنم شيئا وترك الامر عنده  
كان عليه كل يوم درهم \* رجل  
استأجر رجلا ليعمل له في أرضه  
علا معلوما كل شهر كد اثبات  
المستأجر بعد زمان فقال الوصي  
للاجير اعمل على ما كنت تعمل  
فلا تأجر من غنمك ثم ردى على  
ذلك أيامه \* رجل وصى لأرض  
فقال الم ترى للاجير اعمل عملك  
وذا غنمك حره لو مقدار ما عمل  
لاجير في حبه فاستأجر يكون  
في تركته ومن يوم قال له الوصي  
عن غنم يكون على الوصي ومن  
يوم قال الم ترى عمل غنم يكون  
على الم ترى لا يجب في تركته  
سكن يكون من المسمى وما يجب

لا تخدم الكنائس والبيع القديمة في السواد والقري وأما في الأمصار فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاجارات أنها لا تخدم وذكر في كتاب العشر والحراج أنها تخدم في أمصار المسلمين وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الأصح عندي رواية الاجارات كذا في فتاوى قاضخان \* قال الناطقي في واقعاته قال محمد رحمه الله تعالى ليس ينبغي أن يترك في أرض العرب كنيسة ولا بيعة ولا بيت نار كذا في غاية البيان \* فان انهدمت بيعة أو كنيسة من كنائسهم القديمة فلهم أن يبنوها في ذلك الموضع كما كانت وان قالوا نحن نحولها من هذا الموضع الى موضع آخر لم يكن لهم ذلك بل يبنونها في ذلك الموضع على قدر البناء الاول ويمنعون عن الزيادة على البناء الاول كذا في فتاوى قاضخان \* المراد من القديمة ما كانت قبل فتح الامام بلدهم ومساكنهم على اقرارهم على بلدهم وعلى دينهم ولا يشترط أن تكون في زمن الصحابة رضي الله تعالى عنهم والتابعين لاحالة كذا في غاية البيان \* اذا كانت لهم كنيسة في قرية فبني أهلها فيها أبنية كثيرة وصارت من جملة الأمصار وأمرهم عدم الكنيسة على رواية كتاب العشر وعلى عامة الروايات لا يؤمرون بذلك وهكذا اذا كانت لهم كنيسة بقرب من المصر فبنوا حولها أبنية حتى اتصل الموضع بالمصر وصار كعملة من محال المصر والصحيح ما ذكر في عامة الروايات كذا في التت رعية \* ولو طلب قوم من أهل الحرب الصلح على أن يصيروا ذمة لهم على أن المسلمين لا يتخذوا مصرا في أرضهم لم يمنعواهم من أن يحدوا بيعة أو كنيسة ومن أن يظهر وا فيه بيع الخور والخنزير ولا ينبغي للمسلمين أن يباحواهم على ذلك ولو صالحوهم على ذلك كان لهم أن يفتنوا السلح كذا في الذخيرة \* ولو أن قوما من أهل الحرب صالحوا على أن يكونوا ذمة على أنفسهم وأرضهم على أن يشترط عليهم المسلمون أن يقسموهم في مساكنهم وداراتهم وأمصارهم وقراهم فيها سكنة وتسوا بيع وبيوت النيران وفيها بيع الخور والخنزير ولا يبيعه إلا بيعة وتزويج الإماء والبنات والاختوات علانية وبيع الميتة وذبايح الجوس علانية فما كان مصرا أو مدينة فقد صار مصر للمسلمين يجمع فيه الجمع وتقام الحدود فان أهل الذمة يمنعون من اطهار ذلك كله وليس لهم أن يحدوا فيه كنيسة ولا بيعة ولا بيت نار لم يكن ولا يسعوا في ذلك خرا ولا خنزيرا ولا ميتة ولا ذبيحة محرمي علانية وليس لهم أن يظهر وانكاح الامهات ولا سائر ذوات المحارم علانية قريس لهم الا حيلة واحدة \* الكنائس والبيع وبيوت النيران التي كانت قبل أن يكون ذلك الموضع مصرا فبني تترك على ما كانوا يصنعون قبل أن يكون مصر للمسلمين ولا يخرجون ما بينهم وبينهم من كذا قسم فان انهدمت كنيسة من كنائسهم هذه أو بيت النار عادوه كما كان أولا رادوا ونحوه الى موضع آخر من المصر فليس لهم ذلك ولو أن اماد مصر على قوم من أهل الحرب فبني أن يجعلهم ذمة ويجري عليهم وعلى أرضهم الحراج ولا يقسمهم بين الذين كنعهم ورضي الله تعالى عنه بأهل السواد كوفه فذلك جوف فاذا فعل ذلك صدروا ذمة ولا يمنعون من بيع كنيسة ولا بيعة ولا بيت نار ولا بيع خنزير ولا خنزير ولا طاهر جميع ما وصفت لك في توليهم كذا في اسراج لوهاج

[illegible]



\* رجل استأجر أرضا فزرع فيها ثم مات المستأجر قبل انقضاء مدة الاجارة كان على ورثته ما سمي من الاجر الى أن يدرك الزرع لأن الاجارة كما تنقضي بالاعداد تبقى بالاعداد وكذا لو مات المزارع وبقي المستأجر تبقى الاجارة الى أن يدرك الزرع وان انقضت مدة الاجارة والزرع بقيل في القياس يؤمر المستأجر بقلع الزرع وفي الاستحسان يقال له ان شئت فاقطع الزرع في الحال وان شئت فاتركه في الارض الى أن يدرك وعليك لصاحب الارض أجره من الارض ولا (٢٧٨) يقال عندنا ان النافع لا تقوم الا بالعقد أو بشبهة العقد فكيف تقوم المنافع

هنا غير عقد لان قول القاضي يضي باجارة مستقبله في تلك المدة ينظر الى مقدار أجر المثل في تلك المدة فيقضي بذلك على المستأجر ولا يقضي باجر المثل لانه مجهول وابتداء العقد بالاجر المجهول باطل والم يقض القاضي عليه بذلك لا يلزم الاجر كذا قاله الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى \* ولو استأجر أرضا وزرع فيها رطبة أو غرس فيها شجرة ثم انقضت مدة الاجارة قال بعضهم يضمن رب الارض للمستأجر قيمة الاشجار مقلوعة وقال بعضهم يطالب رب الارض المستأجر بقلع الاشجار وتقرىخ الارض ولا تبقى الاجارة ههنا بخلاف ما اذا كان فيها زرع فانقضت المدة لانه ليس بالاشجار غاية معلومة بخلاف الزرع فيأمره بتقرىخ الارض عن الاشجار والرطبة وليس لرب الارض أن يملك الاشجار على الغارس بالقيمة اذا لم يكن في قلع الاشجار ضرر فاحش بالارض فان كان فحينئذ كان له أن يملك الاشجار عليه بقرينة ما قلعة دفع للضرر عن نفسه \* رجل استأجر عسلا بيت ووضع عليه دنانير خسل فانقضت مدة الاجارة فابى المستأجر رفع الدنانير قالوا ينظر ان كان الخسل داغاً بالغلا يفسد بالتحويل يؤمر

\* وذا فتح الامام بلدة من بلاد أهل الشرك قهراً وعنوة ثم صالحهم على أن يجعلهم ذمة وكان فيها كنائس وبيع قديمة أو بيوت ناراً وكانت قرية من قراهم كذلك ثم صار ذلك الموضع مصراً من أمصار المسلمين يجمع فيه الجمع وتقام فيه الحدود فان الامام يمنعهم من الصلاة في تلك الكنائس والبيع ويأمرهم أن يجعلوها مسكناً فيسكنونهم ولا ينبغي له أن يهدمها \* ولو أن قوماً من أهل الحرب صالحوا أن يصير واذمة على أن يحدوا في قراهم وأمصارهم بعدما صار واذمة كنائس وبيوت ناراً ثم ان ذلك الموضع صار مصراً من أمصار المسلمين لم يكن للمسلمين أن يهدموا شيئاً من ذلك وهذا الجواب جواب عامة الروايات أما على رواية كتاب العشر والخراج فالمسلمين أن يهدموا ذلك وكذلك لو أن مصراً من أمصارهم صار مصراً للمسلمين يجمع فيه الجمع وتقام فيه الحدود ثم ان المسلمين انتقلوا عنه وعطاه ولم يبق فيه المسلمون الاجاعة يسيرة مثل الخمسة ونحوها فلو أحدث فيه أهل الذمة كنائس ثم بدأ المسلمون فرجعوا الى مصراًهم فصار يقيم فيه الجمع والاعباد ويقام فيه الحدود لم يهدم عليهم ما أحدثوا من الكنائس قال ركن الاسلام على السعدي رحمه الله تعالى وكذلك الجواب لو أحدثوا الكنيسة بعدما صار من أمصار المسلمين فلم يهدمها المسلمون حتى عطوا المصراً عاد اليه المسلمون حتى صار مصراً فانه لا يهدم تلك الكنائس وكل مصراً مصره المسلمون وكان فيه قبل أن يصروه كنائس وبيع فاراد المسلمون منعهم عن الصلاة فيها فقلوا نحن قوم من أهل الذمة صالحنا الامام على بلادنا فليس لكم منعنا عن الصلاة في هذه الكنائس وقال المسلمون لا بل أخذنا بلادكم عنوة ثم جعلناكم ذمة فلنا منعكم عن الصلاة فيها فارتفعوا الى امامهم وقد تطاول الامر ولا يدري كيف كان الامر في الابتداء فان الامام ينظر هل في ذلك أثر عند الفقهاء وأصحاب الاخبار فان أخبره الفقهاء بخبر أخذه وعمل به وان لم يكن عند الفقهاء أثراً وكانت الآثار مختلفة فان الامام يجعلها صلحاً ويجعل القول قول أهلها مع أيمانهم وان جاء أثر أنهم أهل صلح وجاء أثر أنهم أخذوا عنوة وقهر فالقول قول أهل الذمة ولو شهد قوم على شهادة قوم أنهم صولحوا وشهد قوم على شهادة قوم أنهم أخذوا عنوة كانت الشهادة على أنهم أخذوا عنوة أولى ولو جاء أثر عن ثقة أنهم أخذوا عنوة وجاءت شهادة على شهادة أنهم صولحوا كانت الشهادة أحق ولكن يشترط أن يكون شهود الاصل والفرع من المسلمين ولو جاء أثر أنهم صولحوا وجاءت شهادة على شهادة أنهم أخذوا عنوة أخذ بالشهادة أيضاً يستوى أن يكون الشهود من المسلمين أو من أهل الذمة كذا في الذخيرة \* وينبغي أن لا يترك أحد من أهل الذمة ينسب بالمسلم لاني ملبوسه ولا مركوبه ولا زيه وهيئته ويمنعون عن ركوب الفرس الا اذا وقعت الحاجة الى ذلك كذا في المحيط \* فاذا ركبوا للضرورة بان استمعان بهم الامام في المحاربة والذب عن المسلمين فليتركوا في مجامع المسلمين فان لزمت الضرورة أمر باتخاذ سروج كهينة الكف كذا في الكافي \* ولا يمنعون عن ركوب البغل ولا عن ركوب الخمار ولكن يمنعون من أن يصنعوا سرجاً كسرج المسلم وينبغي أن يكون على مربوس سرجهم مثل الرمانة قال الشيخ الامام الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى أراد

استأجر بالرفع لانه متعنت في الامتناع وان كان التحويل يفسد الخسل يقال للمستأجر ان شئت فارفعه وان شئت فاستأجر البيت الى وقت بلوغه فالمراد بقوله استأجر البيت الى وقت بلوغه التزام أجر المثل كما قلنا في نقل المتاع وتقرىخ الخافون ولا يكون له أن يلزم مادون أجر المثل ولا لرب البيت أن يطالبه بالزيادة على أجر المثل \* وموت المكارى في الطريق لا يبطل الاجارة ولا مستأجر أن يركبها بذلك الاجر حتى ياتي ما منالاه في المعازة يخاف على نفسه وماله وليس هناك قاض يرفع اليه الامر فهو آجر منه الدابة

فان بلغ ما من الايجاف على نفسه وانه بطل الاجارة وان لم يكن هناك قاض يرفع الامر اليه لانه يقدر على ان يستأجر في المأمن دابة اخرى وان لم يجد دابة اخرى يمكنه ان يكتفي في ذلك المكان فتبطل الاجارة لزوال العذر \* وتبطل الاجارة بموت المستأجر عندنا خلا للشافعي رحمه الله تعالى ولا تبطل بموت الوكيل ولا بموت الاب والوصي ولا يبلوغ الصبي وتبطل بموت الموكل \* ولو أجز رجل دارا ثم مات أحدهما بطلت الاجارة في حصته عندنا فان رضى وارث الميت وهو كبير ان تكون (٢٧٩) حصته على الاجارة ورضى به المستأجر جاز وان كان هـ اذا اجارة المشاع في

نصيبه لكنهما من الشريكين \* وكذا لو مات أحد المستأجرين وان مات الفضولي في الاجارة ان مات قبل الاجارة بطل العقد وان مات بعد الاجارة لا يبطل كذا لا يبطل بموت الوكيل \* رجل استأجر دابة الى موضع باربعة دراهم على ان يرجع في يومه ذلك فرجع بعد خمسة أيام قالوا عليه درهمان لانه حالفه في الرجوع فسقط عنه أجر الرجوع ويبقى أجر الذهاب \* رجل استأجر دارا شهر افسكها شهرين ذكر في الاصل أنه لا يلزمه أجر الشهر الثاني ولم يفعل بين المعدل الاستغلال وغيره فانه ذكر المسئلة في الحمام وأجاب بذكر في الدار والحمام معدلا استغلال وفي بعض الروايات في يلزمه أجر الشهر الثاني ومن أمثالنا من فروق بين الروايتين فقالوا اذا لم يكن معدلا استغلال لا يلزمه أجر الشهر الثاني كما قال في الكتاب وان كان معدلا استغلال يلزمه أجر الشهر الثاني سواء استأجره ماؤد راع عليه الفتوى ان من المؤاجر نفس المستأجر بعد موته منهم من قال عليه أجره من بعد لموت له ليس بغاصب في السكنى من هو وض على الاحرة ومنهم من سوى بينهما - وبين المسئلة الاولى \* قل مولانا رحمه

به ان يكون قريوش سرجهم مثل مقدم الا كاف وهو مثل الرماة وقال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى اراد به ان تكون سر وجهم كسروج المسلم وعلى مقدمها شيء كالرماة والاول اصح ويمنعون عن لبس الرداء والعمائم والدراسة التي يلبسها علماء الدين وينبغي ان يلبسوا قلائد مضرية وكذلك يمنعون ان يكون شرابك نعالهم كشراب نعالنا وفي دارنا لا يلبس الرجال النعال وانما يلبسون المكعب فيجب ان تكون مكعبهم على خلاف مكعبنا وينبغي ان تكون خشنة فاسدة اللون ولا تكون مزينة ينبغي ان يؤخذوا حتى يتخذ كل انسان منهم مثل الخيط العليظ ويعقد على وسطه وينبغي ان يكون ذلك من الليطة أو الصوف ولا يكون من الابريسم وينبغي ان يكون غليظا ولا يكون رقيقا بحيث لا يقع البصر عليه الا وان يدق النظر قال شيخ الاسلام رحمه الله تعالى وينبغي ان يعقده على وسطه عقدا ولا يجعل له حلقة يشده كإيشد المسلم المنطقة ولكن يعاقون على اليمن والشمال ولا يتركون ان يلبسوا خفافا مزينة وينبغي ان تكون خفافهم خشنة فاسدة اللون وكذا لا يتركون ان يلبسوا أقبية مزينة وقصا مزينة بل يلبسون أقبية خشنة من كرايس ازارانها طويلة وذيلها قصيرة وكذلك يلبسون قصا خشنة من كرايس جيوبهم على صدورهم كما يكون للنسوان وهذا كله اذا وقع الظهور عليهم فاما اذا وقع معهم الصلح على بعض هذه الاشياء فانهم يتركون على ذلك ثم اختلف المشايخ رحمه الله تعالى بعد هذا ان المخافة يبيننا وبينهم تشترط بعلامة واحدة أو بعلامتين أو بالثلاث وكان الحاكم الامام أبو محمد رحمه الله تعالى يقول ان صالحهم الامام وأعطاهم الذمة بعلامة واحدة لا يزداد عليها وأما اذا فتح بلدة قهرا وعنه كان للامام ان يلزمهم العلامات وهو الصحيح كذا في المحيط \* ويجب ان تتميز ساوهم من نساء المسلمين حال المشي في الطرف والحمامات فيجعل في عناقهن طوق الحديد ويخالف ازارهن ازار المسلمين ويكون على دورهم علامات تتميز بها عن دور المسلمين لتلايقف عليها المسلم فيدعولهم بالمغفرة فالخاصل عنه يجب تميزهم بما يشعرون بذاتهم وصغارهم وقهروهم بما يتعارفونه أهل كل بلدة وزمان كذا في الاختيار شرح المختار \* ذمى سأل مسلما على طريق البيعة لا ينبغي للمسلم ان يدل على ذلك لانه اعاءة على المعصية \* مسلم له ذمى أو أب ذمى ليس للمسلم ان يقوده الى البيعة وله ان يقوده من البيعة الى منزله كذا في فتاوى قاضيهان \* ولا يحملون السلاح ويضيق عليهم الطريق ولا يبدؤهم بالسلاح ويردعهم بقوله وعليكم فقط كذا في فتح القدير \* وعبيد أهل الذمة لا يؤخذون بالكساحيات نحو المختار كذا في الفتاوى الكبرى \* وليس للنصراني ان يضرب في منزله بالنخوس في عصر المسلمين ولا ان يجمع فيه بهم انما له ان يصلي فيه ولا ان يجر جوا الصليب أو غير ذلك من كنسهم ولو رفع أصواتهم بقراءة الزبور والانجيل ان كان فيه اظهار انشرك منه وعنه ذلك وان يقع ذلك اظهرا للشرك لا يمنعون ويمنعون عن قراءة ذلك في أسواق المسلمين وكذا عن بيع الخمر والخنازير وعن اظهرا الخمر والخنازير في مصر وما كان في ذاء مصر ولا باس باخراج الصليب وضرب الناقوس اذا جاوزوا أفنية مصر وفي كل قرية أو موضع ليس من أمصار المسلمين فمنهم لا يمنعون

الله تعالى وينبغي ان لا يظهروا انفساخ ههنا لم يطالبه الوارث بالتفريغ سواء كان معدلا استغلال أو لم يكن لان موت أحد المتعاقدين يوجب انفساخ الاجارة عندنا خلا للشافعي رحمه الله تعالى فاذا كان تحت نفقته لا يغير ما يربط به وارث بالتفريغ أو بالتزام جرحه واذا انقضت مدة الاجارة ورب الدار غاب مسكن المستأجر بعد ذلك سنة يلزمه السكنى سنة واحدة لانه لم يسهلها على وجه اجارة وكذا ان انقضت المدة والمستأجر غائب والدار يدعيه لان المدة لم تسكنه بأجر \* رجل استأجر دارا ثم مات قبل موته كذا - وبين



منهما أن يفسخ الاجارة عند تمام الشهر فان خرج المستأجر قبل تمام الشهر ونظف امرأته ومتاعه فيها لم يكن لازماً أن يفسخ الاجارة مع المرأة لانهم ليست بخصم فان أراد أن يفسخ عند غيبة المستأجر قال بعضهم بوجوب ارجاع الدار من انسان آخر قبل تمام الشهر فاذا تم هذا الشهر يفسخ الاجارة الاولى وتنقذ الثانية فتخرج المرأة من الدار وتسلم الى الثاني وهو نظير ما قال أبو حنيفة ومحمد وجهما الله تعالى \* وجعل باع شيئاً على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم أراد أن يفسخ بحكم الخيار عند غيبة المشتري لا يجوز ذلك فان باعه من غيره جاز وينتقض

البيع الاول هذا اذا كان المستأجر ثابتاً فان كان حاضراً وقد كان آخر دأره كل شهر لا يجوز حتى يفسخ الاجارة قال بعضهم يقول المؤجر للمستأجر في الشهر الاول فسخت الاجارة التي بيننا في دار كذا اذا جاء رأس الشهر وعامة المشايخ لم يجوزوا هذا الطريق لان فيه تعليق التفسخ بمجيء الشهر وكذا لا يجوز تعليق الاجارة بمجيء الشهر عند عامة المشايخ لا يجوز تعليق فسختها وقال بعضهم يقول المؤجر في آخر الشهر مرة بعد أخرى فسخت الاجارة حين يهل الهلال وفيه من الحرج ما لا يحصى وقال بعضهم يفسخ في الايام الثلاثة من الشهر الثاني اعتساراً بايام الخيار وذلك باطل لان جواز ذلك الخيار في البيع عرف شرعاً بخلاف القياس ولا يقاس عليه الاجارة وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى ان لكل واحد منهما النقص عند رأس الشهر فان سكن من الشهر الثاني يوماً أو يومين لزمه ولو قال فسخت الاجارة التي بيننا رأس الشهر الثاني حاز ذلك لان اضافة الاجارة حادثة وكذلك اضافة الفسخ وقال بعضهم يفسخ في الساعة التي يهل الهلال حتى لو مضت تلك الساعة لزمته وقال بعضهم يفسخ في الليلة الاولى

عن ذلك وان كان فيها عدد من المسلمين يسكنون فيها كذا قال محمد رحمه الله تعالى في السير وقال كثير من أئمة بلخ انما قال محمد رحمه الله تعالى ذلك في قراهيم بالكوفة فان ثمة عامة من يسكنها أهل الذمة والروافض أما في ديارنا فيمنعون عن ذلك في القرى كما يمنعون عنه في الامصار ومشايختنا وجهم الله تعالى قالوا لا يمنعون من اطهار ذلك واحداته في القرى على كل حال كذا في فتاوى قاضيان \* في تجنيس خواهر زاده فان أظهر وأفي مصر من أمصار المسلمين أو في قرية من قرى المسلمين شيئاً لم يصالحوا عليه مثل الزنا والفواحش والمزامير والطبول والغناء واللهو والنوح واللعب بالحمام منعوا منه كما منع المسلم منه وفي التجريد ولا ينبغي للمسلمين أن ينزلوا عليهم في منزلهم ولا يأخذوا شيئاً من دورهم وأراضيهم الا بتملك من قبلهم كذا في التتارخانية \* وان اتخذ المسلمون صرافاً أرض موات لا يملكها أحد فان كان بقرب ذلك قرية لأهل الذمة فعظم المصر حتى بلغ تلك القرى وجاوزها فقد صارت من جملة المصر لاحاطة المصر بجوانبها فان كان لهم في تلك القرى بيع وكنائس قديمة تركت على حالها وان أرادوا أن يحدوا في شيء من تلك القرى بيعة أو كنيسة أو بيت نار بعد ما صارت مصراً للمسلمين منعوا عن ذلك قال وكل مصر من أمصار المسلمين يجمع فيه الجمع وتقام فيه الحدود فليس ينبغي لمسلم ولا كافراً أن يدخل فيه نجراً ولا خنزيراً وانما صارت من أمصار المسلمين يجمع فيه مسلم نجراً أو خنزيراً وانما صارت مجتازاً وانما أراد أن يدخل النجراً أو قال ليست هذه لي وانما هي لغيري ولم يجز لمن هي فانه يظن ان كان رجلاً متديناً لا ينهم بذلك خلى سبيله وأمره أن يدخل النجراً وان كان رجلاً يتهتم بتناول ذلك أهري يقتخره وذبح خنزيره فاحرق بالنار وان رأى الامام أن يؤدبه بأسواط ويحبسه حتى تظهر قوته فعل وان اقتصر على أحدهما اما الضرب أو الحبس فله ذلك ولا ينبغي له أن يخرق الزق الذي فيه النجس ولا أن يكسر الاناء الذي فيه النجس انخرق الزق أو كسر الاناء فهو ضار فان كان من رأى الامام أن يفعل ذلك عقوبة على صاحبه أو أمر غيره أن يفعل فلا ضمان بان أخذ الامام الزق والدابة التي عليها النجس وبيع ذلك كله فالبيع باطل وان كان الذي أدخل النجس من أمصار المسلمين رجلاً من أهل الذمة فان كان جاهلاً بالامام عليه متاعه وأخرجه من المصر وأخبره انه ان عاد أدبه ومعنى قوله ان كان جاهلاً أن لا يعلم أنه لا ينبغي له أن يفعل ذلك وان كان عالماً بالامام لا يري بخره ولا يذبح خنزيره ولو كان رأى أن يؤدبه بالضرب أو الحبس فعل ذلك وان أتلف مسلم فعليه الضمان الا أن يكون اماماً يرى أن يفعل ذلك به على وجه العقوبة نفعل أو أمر انسابه فحينئذ لا ضمان عليه ونهر رجل من أهل الذمة بخمره في سقينة في مثل دجلة أو العرات فرب ذلك في وسط بغداد أو مدائن أو واسط لا يمنع من ذلك وكذلك لو أراد المرور بالنجس في طريق الامصار ولا يمر لهم غير ذلك فانهم لا يمنعون عنه ولا ينبغي للامام أن يبعث معهم أمينا حتى لا يتعرض أحد من المسلمين لهم وحتى لا يدخلوا ذلك في مساكن المسلمين المتهمين بشرب ذلك \* وكل قرية من قرى أهل الذمة أو مصر من أمصارهم أظهر وأفها شيئاً من الفسق مما لم يصالحوا عليه نحو الزنا وغيره من الفواحش التي يحرمون فيها دينهم فانهم يمنعون عن ذلك كما يمنع المسلمون

وكذلك

من الشهر الثالث ورمها لان وقت الفسخ أول الشهر وأول اشهر الليلة الاولى ويومها واليه أشار

في طائرته وابتاعه عليه ما يتوى ورجل آخر دهن ستة نائف درهم فقال المستأجر وهبت سنك جميع الاجار قال أبرأناك عن الآخر مع ذلك في قول محمد بن أبي يوسف الاول ولا يصح في قول أبي يوسف الآخر \* ولو قال أبرأناك عن خمسة ما تم هذا الآخر

رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاستحواضهم أبرأوه عما مضى ولا يصح تخليصه قبل ولو كان تجبيل الاجرة شرطاً في الاجارة  
ثم وهب منه الاجراً وأبرأه من الاجرة صح في قولهم \* ولو أجر داره ثم وهب منه الاجرة صح في قولهم \* ولو أجر داره ثم وهب له أجر رمضان  
قال الفقيه أبو القاسم أن استأجرها سنة جاز وان استأجرها مشاهرة لا يصح الا اذا وهب بعدما دخل شهر رمضان قال الفقيه أبو الليث هذا  
الجواب يوافق قول محمد رحمه الله تعالى وبه نأخذ \* ولو قال أجرتك هذه الدار (٢٨١) كل شهر بكذا على أن أهب لك أجر شهر رمضان

كانت الاجارة فاسدة \* رجل أجر  
داره سنة بعبد بعينه ثم ان الاستحواض  
عقد العبد من ساعته لم يجز اعتاقه  
الا ان يكون تجبيل الاجر شرطاً في  
الاجارة أو لم يكن شرطاً في الاجارة  
لكنه يجل \* ولو أجر داره رجب  
بعينه أو بعد بعينه ثم قال للمستأجر  
وهبت لك هذا العبدان قبل  
المستأجر صح والا فلا لان هبة الاجر  
منه اذا كان بعينه تكون فسخاً  
للاجرة فلا يصح من غير قبوله \*  
الاستحواض باع المستأجر وأراد  
المستأجر ان يفسخ بيعه اختلفت  
الروايت فيه والصحيح انه لا يملك  
لفسخ \* ونوباع الراهن الرهن  
بعير ذن المرهن كان للمرهن أن  
يفسخ بيعه

(فصل في الاجارة لطويلة)  
هذه اجارة استأجرها الشيخ الامام  
الجليل أبو بكر محمد بن الفضل  
وجه الله تعالى وقيلها لبعض أهل  
زمنه ورد بها بعض وهي على  
وجوبين \* أحدهما انه اذا أراد  
أن ياجر كرم حرة طويلة  
أو أرض وفيها زرع يبيع  
شجاراً زرعاً أو سواها من  
بني يرب الاستحواض من معلوم  
ويسلم اليه ثم يواجر منه الأرض  
مدته معلومة ثلاث سنين أو أكثر  
غير ثلاثة أيام من آخر كل سنة أو  
كل سنة شهر معلوم متى

وكذلك يمنعون عن السكر لانهم لا يستحلونه وانما يستحلون أصل الشرب وكذلك يمنعون عن اظهار  
بيع الزامير والطبور لله وغير ذلك كما منع منه المسلم ومن كسر شيئاً من ذلك فلا ضمان عليه كما  
لو كسر لمسلم وهذا على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في ضمن الكاسر قيمة لالهو كما  
لو كسر لمسلم كذا في الذخيرة في الفصل الثامن عشر في بيان أحكام أهل الذمة وأهل الشرك \* مسلم  
له امرأة ذمية ليس له أن يمنعهما عن شرب الخمر لانه حلال عندنا وله ان يمنعهما عن ادخال الخمر في المنزل  
وليس له ان يجبرهما على الغسل من الجنابة لان ذلك ليس بواجب عليهما كذا في فتاوى قاضيان  
\* قال في كتاب العشر والخراج ولا يترك واحد منهم حتى يشتري داراً أو منزلاً في مصر من أمصار  
المسلمين وكذلك لا يترك واحد منهم حتى يسكن في مصر من أمصار المسلمين وبه هذه الرواية أخذ  
الحسن بن زياد وعلى رواية عامة الكتب يكتبون من المقام في دار الاسلام الا ان يكون مصر من  
أمصار العرب نحو ارض الحجاز فانهم لا يكتبون من المقام فيها كذا في المحيط \* وكان الشيخ الامام  
شمس الأئمة الحلواني يقول هذا اذا قلوا بحيث لا يتعطل بسبب سكناهم ولا يتقلل بعض جماعات  
بالمسلمين وما اذا كثروا بحيث يتعطل بسبب سكناهم او يتقلل فيمنعون من السكنى فيما بين الناس  
ويؤثرون بان يسكنوا ناحية ليس للمسلمين فيها اجاعة وهو محفوف عن أبي يوسف رحمه الله تعالى  
في الامالى وان اشترى رادور في مصر من هذه الأمصار رادوا وان اتخذوا داراً منه كنيسة أو بيعة  
أو بيت نار يجتمعون في ذلك اصلواتهم منعوا عن ذلك وان استأجر رادور من رجل من المسلمين داراً  
أو بيتاً انتهى من ذلك كره للمسلم ان يواجرهم وان أجرهم داراً أو منزلاً ليرتدوا فيها فافهم وافهم  
ما ذكرنا يمنعهم صاحب الدار وغيره من ذلك ولا يفسخ عقد الاجارة كذا في الذخيرة \* ومن امتنع  
من اداء الجزية وقتل مسلماً أو زنى بمسلة أو سب النبي صلى الله عليه وسلم لم ينقض عهده ولو امتنع  
عن قبولها نقص عهده ولا ينقض العهد لان الحق بدار الحرب أو يغلبوا على موضع قرية أو  
حصن فحاربونا وإذا انتقض عهده حكمه حكم المرتد معناه في حكمه للمدعي بوجهه وإذا تاب قبل  
قوته وتعود ذمته ولا يبطل ما نذر يثبه بنقض عهده وتأمين منه زوجته الذمية التي خافه في دار  
الاسلام اجاعة أو يقسم ماله بين ورثته وكذا في حكم ما حله من مال الى دار الحرب بعد نقض عهده  
فقد رعى الدار تكون قياً عامة المسلمين ولو حرق بدار الحرب ثم عاد إلى دار الاسلام وتحذ من ماله  
ودخله دار الحرب ثم صهر على المدفوعة ثمة تحرق قبل القسمة بجاناً وبعد قسمة بقبية وراشر  
يسرق بخلاف المرتد ان الحق في صهر على المدفوعة سرق بل يمتد ادله بسم رتبه يجوز وضع  
الجزية عليه اذا عاد بعد نقضه وقيل بخلاف المرتد كذا في دفع قدور

### (باب التاسع في أحكام المرتدين)

المرتد عرفه الراجب عن دين الاسلام كذا في السر الرقيق \* وركن الردة اجراء كذا في الفرع  
اللسان بعد وجود الايمان \* شرائط صحته عقل فلا تصح رددة المجنون ولا اعرجي الذي لا يعقل  
وأما من جنونه ينتطبع فان ارتد قبل الجنون تصح وان ارتد بعد الجنون صحته وكذا الانسحر رددة

(٣٦ - (استقوى) - ناي)  
يكرن أجر كل سنة من اسنين ادري غير الايام المستثناة بهامس التي  
الاجرة كذا وتقبل الاجرة بكون ذمة لاجرة وان يكون سكر وحدهم ولا تصح لاجرة في أيام الحياض \* واوجه  
الاشارة هذه لاجرة يدفع الاشجار أو الزرع الذي في ارض معدمة الى احدى يريه لاجرة على أن يكرن حرج بينهما على مائة مائة مائة  
منها لمدافع وانباتي معدن يوكل معدن في صرف نصيبه من نخارج فيها أحب ثم يوجبه الاوصاف المدفوعة على نحو ذلك من غير أن



منهما أن يفسخ الاجارة عند تمام الشهر فان خرج المستأجر قبل تمام الشهر وظف امرأته ومثاعه فيها لم يكن لاجران يفسخ الاجارة مع المرأة لانها ليست بمخصم فان أراد أن يفسخ عند غيبة المستأجر قال بعضهم يؤاخذ الدار من انسان آخر قبل تمام الشهر فاذا تم هذا الشهر يفسخ الاجارة الاولى وتنفذ الثانية فتخرج المرأة من الدار وتسلم الى الثاني وهو نظير ما قال أبو حنيفة ومحمد وجهما الله تعالى \* وجل باع شيئاً على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم أراد أن يفسخ بحكم الخيار عند غيبة المشتري لا يجوز ذلك فان باعه من غيره جاز وينتقض

عن ذلك وان كان فيه عدد من المسلمين يسكنون فيها كذا قال محمد رحمه الله تعالى في السير وقال كثير من أئمة بلخ انما قال محمد رحمه الله تعالى ذلك في قراههم بالكوفة فان ثمة عامة من يسكنها أهل الذمة والروافض أما في ديارنا فيمتنعون عن ذلك في القرى كما يمنعون عنه في الأمصار ومشايخنا وجهم الله تعالى قالوا لا يمنعون من اظهار ذلك واحداته في القرى على كل حال كذا في فتاوى قاضيان \* في تجنيس خواهر زاده فان أظهر وافي مصر من أمصار المسلمين أو في قرية من قرى المسلمين شيئاً لم يصالحوا عليه مثل الزنا والفواحش والمزامير والطبول والعناء واللغو والنوح واللعب بالحمام منعوا منه كما يمنع المسلم منه وفي التجريد ولا ينبغي للمسلمين أن ينزلوا عليهم في منزلهم ولا يأخذوا شيئاً من دورهم وأراضيهم الا بتخليك من قبلهم كذا في التتار غانية \* وان اتخذ المسلمون مصر في أرض موات لا يملكها أحد فان كان بقرب ذلك قرى لأهل الذمة فعظم المصر حتى بلغ تلك القرى وجاوزها فقد صارت من جملة المصر لاحاطة المصر بجوانبها فان كان لهم في تلك القرى بيع وكنايس قديمة تركت على حالها وان أرادوا أن يحدوا في شئ من تلك القرى ببيعة أو كنيسة أو بيت نار بعد ما صارت مصر للمسلمين منعوا عن ذلك قال وكل مصر من أمصار المسلمين يجمع فيه الجمع وتقام فيه الحدود فلا يسبغ المسلم ولا كافراً أن يدخل فيه خيراً ولا خيراً يراظهاراً أن يدخل فيه مسلم خيراً أو خسريراً أو قال انما سررت بحجاز أو انما أريد أن أدخل الخمر أو قال ليست هذه لي وانما هي لغيري ولم يحبر لي هي فانه ينظر ان كان رجلاً متديناً لا يهتم بذلك خلى سبيله وأمره أن يخال الخمر وان كان رجلاً يهتم بتناول ذلك أهراً قتل خمره وذبح خنزيره فاحرق بالنار وان رأى الامام أن يؤذيه بأسواط ويحبسه حتى تظهر قوته فعل وان اقتصر على أحدهما الما الضرب أو الحبس فله ذلك ولا ينبغي له أن يخرق الزق الذي فيه الخمر ولا أن يكسر الاناء الذي فيه الخمر فان خرق الزق أو كسر الاناء فهو ضامن فان كان من رأى الامام أن يفعل ذلك عقوبة على صاحبه أو أمر غيره أن يفعل فلا ضمان وان عجز الامام الزق والداية التي عاها الخمر وباع ذلك كله فالببيع باطل وان كان الذي أدخل الحرم مصر من أمصار المسلمين رجلاً من أهل الذمة فان كان جاهلاً رد الامام عليه مثاعه وأخرجه من المصر وأخسره انه ان عاد أدبه ومعنى قوله ان كان جاهلاً أن لا يعلم أنه لا ينبغي له أن يفعل ذلك وان كان عالماً بالامام لا يبرق خمره ولا يذبح خنزيره ولكن ان رأى أن يؤذيه بالضرب أو الحبس فعل ذلك وان أنلف مسلم فعليه الضمان الا أن يكون اماماً يرى أن يفعل ذلك به على وجه العقوبة ففعل أو أمر انساناً به فحينئذ لا ضمان عليه وان مر رجل من أهل الذمة بخمره في سقينة في مثل دجلة أو المرات فمر بذلك في وسط بغداد أو مدائن أو واسط لا يمنع من ذلك وكذلك لو أراد المرور باحرف طريق الأمصار ولا يمر بهم غير ذلك فانهم لا يمنعون عنه وينبغي للامام أن يبعث معهم أميناً حتى لا يتعرض أحد من المسلمين لهم وحتى لا يدخلوا ذلك في مساكن المسلمين المتهمين بشرب ذلك \* وكل قرية من قرى أهل الذمة أو مصر من أمصارهم أظهر وافيه شيئاً من الفسق مما لم يصالحوا عليه نحو الزنا وغيره من الفواحش التي يحرمونها في دينهم فانهم يمنعون عن ذلك كما يمنع المسلمون

البيع الاول هذا اذا كان المستأجر غائباً فان كان حاضراً وقد كان آخر داره كل شهر لا يجوز حتى يفسخ الاجارة قال بعضهم يقول المواجه للمستأجر في الشهر الاول فسخت الاجارة التي ينفق دار كذا اذا جاء رأس الشهر رعاة المشايخ لم يجوزوا هذا الطريق لان فيه تعليق القسح بمجيء الشهر وكما لا يجوز تعليق الاجارة بمجيء الشهر عند رعاة المشايخ لا يجوز تعليق فسختها وقال بعضهم يقول المؤجر في آخر الشهر مرة بعد أخرى فسخت الاجارة حين يميل الهلال وقبسه من الخرج ما لا يحق وقال بعضهم يفسخ في الايام الثلاثة من الشهر الثاني اعتباراً بايام الخيار وذلك باطل لان جواز ذلك الخيار في البيع عرف شرعاً بخلاف القياس فلا يقاس عليه الاجارة وذكرهمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى ان لكل واحد منهما النقص عند رأس الشهر فان سكت من الشهر الثاني يوماً أو يومين لزمه ولو قال فسخت الاجارة التي بينما رأس الشهر الثاني من ذلك لان اضافة الاجارة حرة فكذلك اضافة القسح وقال بعضهم يفسخ في الساعة التي يميل الهلال حتى لومنت تلك الساعة لزمته وقال بعضهم يفسخ في الليلة الاولى

وكذلك

من اشهر ائمة يومها لان وقت الصبح أو اشهر وأول الشهر ليلة الاولى ويومها واليه أشار

في سائر الروايات وعادة الفتوى وجن أحداً من زوج سبعة ما نفد درهمه من قرضه استأجر رهبت منك بيع الاجر أو قال أبرأك عن الاجر مع ذلك ان تم بمحمد بن ابي يوسف الاول ولا يصح في قول أبي يوسف الا آخر \* ولو قال أبرأك عن خمسة مائة من هذا الاجر وقت ذلك من شهرين أو ثلاثة أشهر أو غير ذلك أبرأك عن الاجر مع عن السك في قول محمد

كانت الاجارة قاسدة \* رجل آجر داره سنة بعبد بعينه ثم ان الا سحر أعتق العبد من ساعته لم يجر اعتاقه الا ان يكون تعجيل الا سحر شرطاني الاجارة أو لم يكن شرطاني الاجارة لكنه عجل \* ولو آجر داره بأوب بعينه أو بعبد بعينه ثم قال للمستأجر وهبت لك هذا العبد ان قبل المستأجر صح والا فلا لان هبة الا سحر منه اذا كان بعينه فكون فسخا للاجارة فلا يصح من غير قبوله \* الا سحر اذا باع المستأجر وأراد المستأجر ان يفسخ بيعه اختلفت الروايات فيه والصحيح أنه لا يملك الفسخ \* ولو باع الراهن الرهن بغير اذن المرتهن كان للمرتهن أن يفسخ بيعه

(فصل في الاجارة الطويلة)  
 هذه اجارة استخرجها الشيخ الامام  
 الجليل أبو بكر محمد بن الفضل  
 رحمه الله تعالى وقبلها بعض أهل  
 زمانه وردها البعض وهي على  
 وجهين \* أحدهما أنه إذا أراد  
 أن يؤاجر المكرم اجارة طويلة  
 أو الارض وفيها زرع يبيع  
 الاشجار والزرع بأصل ولها من  
 الذي يريد الاستجار بثمن معلوم  
 ويسلم اليه ثم يؤاجر منه الارض  
 مدة معلومة ثلاث سنين أو أكثر  
 غير ثلاثة أيام من آخر كل سنة أو  
 كل ستة أشهر بحال معلوم على أن

وكذلك يمنعون عن السكر لانهم لا يستحلونه وانما يستحلون أصل الشرب وكذلك يمنعون عن اظهار  
بيع المزامير والطنبور للهو وغير ذلك كما منع منه المسلم ومن كسر شيئا من ذلك فلا ضمان عليه كما  
لو كسر لمسلم وهذا على قولهما ما اما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيضمن الكاسر قيمته لا للهو كما  
لو كسره لمسلم كذا في الذخيرة في الفصل الثامن عشر في بيان أحكام أهل الذمة وأهل الشرك \* مسلم  
له امرأة ذمية ليس له أن يمنعها عن شرب الخمر لانه حلال عندها وله أن يمنعها عن ادخال الخمر في المنزل  
وليس له أن يجبرها على الغسل من الجنابة لان ذلك ليس بواجب عليها كذا في فتاوى قاض خان  
\* قال في كتاب العشر والخراج ولا يترك واحد منهم حتى يشتري دارا أو منزلا في مصر من أمصار  
المسلمين وكذلك لا يترك واحد منهم حتى يسكن في مصر من أمصار المسلمين وبه هذه الرواية أخذ  
الحسن بن زياد وعلى رواية عامة الكتب يمكنون من المقام في دار الاسلام الآن يكون مصر من  
أمصار العرب نحو ارض الحجاز فانهم لا يمكنون من المقام فيها كذا في المحيط \* وكان الشيخ الامام  
شمس الأئمة الحلواني يقول هذا اذا قلوبا بحيث لا يتعطل بسبب سكنائهم ولا يتقل بعض جماعات  
المسلمين واما اذا كثروا بحيث يتعطل بسبب سكنائهم او يتقل فيمنعون من السكنى فيما بين الناس  
ويؤثرون بان يسكنوا ناحية ليس للمسلمين فيها جماعة وهو محفوظ عن أبي يوسف رحمه الله تعالى  
في الامالى واباشتر وادور في مصر من هذه الامصار فارادوا ان يتخذوا دارا منها كنيسة أو بيعة  
او بيت نار يجتمعون في ذلك لصلواتهم منعوا عن ذلك وان استأجروا من رجل من المسلمين دارا  
او بيتا لشيء من ذلك كره للمسلم ان يؤاجرهم وان أجروهم دارا او منزلا لينزلوا فيها فاطهر وافيهما  
ما ذكرنا عنهم صاحب الدار وغيره من ذلك ولا يفسخ عقد الاجارة كذا في الذخيرة \* ومن امتنع  
من اداء الجزية او قتل مسلما او زنى بمسلمة او سب النبي صلى الله عليه وسلم لم ينقض عهده ولو امتنع  
عن قبولها نقض عهده ولا ينقض العهذ الا ان يلحق بدار الحرب او يغلبوا على موضع قرية او  
حصن فيحاربوننا واذا انتقض عهده في حكمه حكم المرتد معناه في حكمه بالحقاق وعونه واذا تاب تقبل  
توبته وتعد ذمته ولا يبطل امان ذريته بنقض عهده وتبين منه زوجه الذمية التي خلفها في دار  
الاسلام اجماعا ويقسم ماله بين ورثته وكذا في حكم ما جله من ماله الى دار الحرب بعد النقض ولو  
ظهر على الدار تكون فيأ العامة المسلمين ولو لحق بدار الحرب ثم عاد الى دار الاسلام وأخذ من ماله  
وأدخله دار الحرب ثم طهر على الدار فالورثة أحق به قبل القسمة بجانا وبعد القسمة بالقيمة ولو أضر  
يسترق بخلاف المرتد اذا لحق ثم صهر على الدار فأسر لا يسترق بل يقتل اذا لم يسلم وكذا يجوز وضع  
الجزية عليه اذا عاد بعد نقضه وقبلها بخلاف المرتد كذا في فتح القدير

(الباب التاسع في أحكام المرتدين)

المرتد عرفاهو الراجع عن دين الاسلام كذا في النهر الغائق \* وركن الردة اجراء كلمة الكفر على اللسان بعد وجود الايمان \* وشرائط صحتها العقل فلا تصح ردة المجنون ولا الصبي الذي لا يعقل وأما من جنونه ينقطع فان ارتد حال الجنون لم تصح وان ارتد حال افاقته صححت وكذا لا تصح ردة

( ٣٦ - ) ( التناوب ) - ( ثانی )  
 يكون أجرك كل سنة من السنين الأولى غير الأيام المستثناة منها من ذلك  
 الاحية كذا وقيمة مال الاجارة يكون بقية السنة الاخيرة وأن يكون لكل واحد منهما ولاية فسخ الاجارة في أيام الخيار \* والوجه  
 الثاني لهذه الاجارة أن يدفع الاشجار أو الزرع الذي في الارض معاملة الى الذي يريد الاجارة على أن يكون الخارج بينهما على مائة منهم منهم  
 منها للدافع والباقي للعامل ثم يترك العامل في صرف نصيبه من الخارج فيما أحب ثم يوافق منه الارض مدة معلومة على نحو ما قلنا من غير أن



يكون أحد العقدین شرطاً في الآخر ومشايخ بلخ وبعض مشايخ بخارا أنكروا الوجه الأول وقالوا يبيع الأشجار وبيع الزرع ليس يبيع رغبة بل هو في معنى التلجنة ولهذا لا يكون للمستأجر أن يقطع الأشجار وعند فسخ الاجارة ينقسخ البيع من غير فسخ وبيع التلجنة لا يزال المبيع من ملك البائع وان اتصل به القبض وبقاء الأشجار والزرع على ملك البائع يمنع الاجارة في الارض وبعضهم جوزوا طريق البيع أيضاً وقالوا ليس هذا بيع (٢٨٢) التلجنة بل هو بيع رغبة لانهم لما قصدوا تصحيح الاجارة ولا صحة للاجارة مع بيع

التلجنة فقد قصدوا بيع الرغبة ويجوز أن تكون الأشجار مملوكة للمشترى ولا يملك قطعها لتعلق حق الغير بها كالزاهن لا يملك قطع أشجار الرهن وان كان يملكها لتعلق حق الغير \* وقال بعضهم ان باع الأشجار أو الزرع بثمن المثل أو أكثر يكون رغبة والا فلا وهذا ليس بصحيح أيضاً فان الانسان قد يبيع ماله بثمن قليل عند مساس الحاجة \* وذكر الطحاوي أنه اذا باع الأشجار وأجر الارض جاز بشرط أن يبيع الأشجار بطريقة الى الباب ان كان لها طريق وان لم يكن لها طريق ينبغي أن يبين للأشجار طريقاً معلوماً من الارض حتى لو لم يبين لا يجوز وكان الشيخ الامام الاجل طهر الدين رحمه الله تعالى يقول الاجارة بطريق بيع الأشجار باطالة كما قال بعض المشايخ ومن جوز الاجارة الطويلة اختلفوا أنها عقد واحد أو عقد ممتدة قال بعضهم عقود ممتدة لانها لو جعلت عقداً واحداً وفيها شرط الخيار ثلاثة أيام في كل سنة أو في كل سنة أشهر تزيد مدة الخيار على ثلاثة أيام في عقد واحد وذلك فاسد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال بعضهم هي عقد واحد لانها لو جعلت عقوداً متعددة كانت

السكران الذاهب العقل والبلوغ ليس بشرط لصحتها وكذا الذي كورة ليست بشرط لصحتها ومنها الطوع فلا تصح ردة المكره عليها كذا في البحر الرائق ناقلاً عن البدائع \* والصبي الذي يعقل هو الذي يعرف أن الاسلام سبب النجاة ويميز الحديث من الطيب والحلو من المر كذا في السراج الوهاج \* وقد روي فتاوى قارئ الهداية عقوله بأن يبلغ سبع سنين كذا في النهر الفائق \* من أصابه برسام أو أطمع شيئاً فذهب عقله فهو مذنب فارتد لم يكن ذلك ارتداداً وكذا لو كان معتوهاً أو موسوساً أو مغلوباً على عقله بوجه من الوجوه فهو على هذا كذا في السراج الوهاج \* اذا ارتد المسلم عن الاسلام والعبادة بالله عرض عليه الاسلام فان كانت له شبهة أبداها كشفت الآن العرض على ما قالوا غير واجب بل مستحب كذا في فتح القدير \* ويحبس ثلاثة أيام فان أسلم والقتل هذا اذا استعمل فاما اذا لم يستعمل قتل من ساعته ولا فرق في ذلك بين الحر والعبد كذا في السراج الوهاج \* واسلامه أن يأتي بكلمة الشهادة ويتبرأ عن الأديان كلها سوى الاسلام وان تبرأ عما انتقل اليه كفي كذا في المحيط \* نقل الناطقي في الاجناس عن كتاب الارتداد للحسن فان تاب المرتد وعاد الى الاسلام ثم عاد الى الكفر حتى فعل ذلك ثلاث مرات وفي كل مرة طلب من الامام التأجيل فانه يؤجله الامام بثلاثة أيام فان عاد الى الكفر رابعاً فانه لا يؤجله فان أسلم والقتل \* وقال الكرخي في مختصره فان رجع أيضاً عن الاسلام فأتى به الامام بعد نالسة استتابه أيضاً فان لم يقب قتل ولا يؤجله وان هو تاب ضربه ضرباً جليلاً ولا يبلغ به الحد ثم يحبس ولا يخرج من السجن حتى يرى عليه خشوع التوبة ويرى من حاله حال انسان قد انخلص فاذا فعل ذلك خلى سبيله فان عاد بعد ما خلى سبيله فعل به مثل ذلك أبداً مادام يرجع الى الاسلام ولا يقتل الآن يأتي أن يسلم قال أبو الحسن الكرخي وهذا قول أصحابنا جميعاً أن المرتد يستتاب أبداً كذا في غاية البيان \* فان قتله قاتل قبل عرض الاسلام عليه أو قطع عضواً منه كره ذلك كراهة تنزيهه كذا في فتح القدير \* فلا ضمان عليه لكنه اذا فعل بغير إذن الامام أدب على ما صنع كذا في غاية البيان \* واذا ارتد الصبي وهو يعقل فارتداده ارتداد عند أبي حنيفة ومحمد ورحمهما الله تعالى ويجبر على الاسلام ولا يقتل كذا في السراج الوهاج \* وكذا اذا ارتد الصبي المراهق هكذا في محيط السرخسي \* ولا تقتل المرتدة بل تحبس حتى تسلم وتضرب في كل ثلاثة أيام مبالغة في الجل على الاسلام ولو قتلها قاتل لا يجب عليه شيء للشبهة والامة يجبرها مولاهما لما فيه من الجمع بين الحقين بان يجعل منزل المولى سبباً لها ويفوض التأديب اليه مع توفير حقه في الاستخدام وقال في الاصل دفعت اليه اذا احتاج اليها والصحيح أنها تدفع اليه احتاج أو لم يحتج طلب أو لم يطلب كذا في التبيين \* ولم يطأها المولى والصغيرة العاقلة كالبالغة والخنثى المشكل كالمرأة هكذا في النهر الفائق \* ولا تسترق الحرة المرتدة مادامت في دار الاسلام فان لحقت بدار الحرب فينثرت تسترق اذا سيئت وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في النوادر تسترق في دار الاسلام أيضاً قيل ولو أفتى به هذه الرواية لأبأس فيمن كانت ذات زوج وينبغي أن يشترجها

الزوج

الاجارة في السنة الثانية والثالثة مضافة الى وقت في المستقبل وفي الاجارة المضافة الى آخر لا يملك الاخر

بالتجمل ولا باشتراط التجمل \* وثمرة الاختلاف تظهر فيما اذا آخر دار اليتيم ثلاث سنين كانت الاجرة في السنة الاولى والثانية اقل من أجر مثلهما وفي الاستحجار لليتيم كانت الاجرة في السنة الثالثة أكثر من أجر مثلهما فتفسد الاجارة في السنة الثالثة ثم هل يتعدى الفساد الى غيرها على قول من يجعلها عقداً واحداً يتعدى وعلى قول من يجعلها عقوداً لا يتعدى فيجعل عقوداً متعددة يبقى في قولهم انها لو جعلت

مقودامة تعددة لا ملك الاخر بالتجيز في السنين المستقبلة لكن يجاب عن هذا ان ملك الاجر عند التجيز فيه واثبات فيؤخذ بالرواية التي ثبتت الملك في الاجارة المضافة لمكان الحاجة \* فان قيل لا وجه لجواز هذا العقد بحال تاما فالو جعلناه عقدا واحدا يلزمنا ثبوت الخيار في العقد الواحد اكثر من ثلاثة ايام ولو جعلناه عقودا متعددة يصير شرطاني كل عقد ثلاثة ايام من آخره وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى من اشترى شيئا على أنه بالخيار ثلاثة ايام بعد شهر يكون له الخيار من (٢٨٣) أول الشهر الى آخره \* قلنا نحن لانثبت الخيار في الايام الثلاثة من آخر

كل سنة بل نجعل ثلاثة ايام من آخر كل سنة مستثناة من العقد ويكتب غير ثلاثة ايام من آخر كل سنة حتى لو كتب في الصك على أن لكل واحد منهما الخيار في الايام الثلاثة من آخر كل سنة كان فاسدا \* أحد العاقدين في الاجارة الطويلة اذا فسخ العقد في ايام الخيار بغير محضر من صاحبه ذكر الحالك السهر قندي أنه يجوز ولم يذكر فيه خلافا وفي البيع بشرط الخيار اذا فسخ البيع من له الخيار بغير محضر من صاحبه لا يصح في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى فكاؤه مال الى أن ايام الخيار غير داخله في العقد فكانت الاجارة في السنة الثانية والثالثة مضافة الى وقت في المستقبل فانما يصح فسخ من له الخيار بغير محضر من صاحبه لانه فسخ للعقد المضاف اولانه في الاجارة أخذ بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى \* المستأجر اجارة طويلة اذا أجر من الآخر بعد القبض اجارة مشاهرة لا تصح الاجارة الثانية وما يأخذ من الآخر يكون محسوبا من مال الاجارة اذا كان من جنسه \* المستأجر اذا أجر من الآخر ولم تكن الاجارة طويلة لم يصح الاجارة الثانية وهل يسقط الاجر

الزوج من الامام أو يهبها الامام له اذا كان مصرفا فيملكها وتحت ذيتولي هو حبسها وضربها على الاسلام كذا في فتح القدر \* بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا جحد المرتد الردة وأقر بالتوحيد وعرفه رسول الله صلى الله عليه وسلم ودين الاسلام فهذا منه توبة كذا في المحيط \* ويزول ملك المرتد عن ماله برده زوالا موقوفا فان أسلم عاد ملكه وان مات أو قتل على ردة ورث كسب اسلامه وارثه المسلم بعد قضاء دين اسلامه وكسب ردة في بعد قضاء دين ردة وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يزول ملكه ثم اختلفت الروايات عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيمن يرث المرتد ويحمد عنه أنه يعتبر بكونه وارثا عند موت المرتد أو قتله أو القضاء بلحاظه وهي الأصح وتورثه امرأته المسلمة اذا مات أو قتل أو قضى عليه باللعنات وهي في العدة لانه صار فارا بالردة اذا الردة بمنزلة المرض والمرتدة لا يرثها زوجها الا أن تكون مريضة فيرثها ويرثها أقاربها جميعا ما لها حتى المكسوب في ردتها كذا في التبيين \* وان لحق بدار الحرب مرتدا أو حكم الحالك بلحاظه عتق مديروه وأمهات أولاده وحملت ديونه الموجهة ونقل ما كتسبه في حالة الاسلام الى ورثته المسلمين باتفاق علمائنا الثلاثة وأما ما وصي به في حال اسلامه فالمذكور في ظاهر الرواية من المبسوط وغيره أنها تبطل مطلقا من غير فرق بين ما هو قرينة أو غير قرينة ومن غير ذكر خلاف كذا في فتح القدر \* المرتد مادام مترددا في دار الاسلام فالقاضي لا يقضي بشئ من هذه الاحكام كذا في المحيط \* وتصرف المرتد في ردة على أربعة أوجه (منها) ما ينفذ في قولهم نحو قبول الهبة والاستيلاء اذا جاءت حاربة بولد فادعى النسب ثبت نسب الولد منه ويرث ذلك الولد مع ورثته وتصير الجارية أم ولده وينفذ منه تسليم الشفعة والجرع على عبده المأذون (ومنها) ما هو باطل بالاتفاق نحو النكاح فلا يجوز له أن يتزوج امرأة مسلمة ولا مرتدة ولا ذمية لا حرة ولا مملوكة وتحرم ذبيحته وصيده بالكلب والباري والرمي (ومنها) ما هو موقوف عند الكل وهو المفاوضة فانه اذا فاض مسلما يتوقف في قولهم ان أسلم نفذت المفاوضة وان مات أو قتل على ردة أو لحق بدار الحرب وقضى القاضي بلحاظه بطلت المفاوضة وتصير عنانا من الاصل عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تبطل أصلا (ومنها) ما اختلفوا في توقيفه البيع والشراء والاجارة والاعتاق والتدبير والكتابة والوصية وقبض الديون عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هذه التصرفات موقوفة ان أسلم نفذت وان مات أو قتل أو قضى بلحاظه بدار الحرب تبطل وتصرف المكاتب في ردة نافذ في قولهم كذا في فتاوى قاضيان \* واذا باع الرجل عبده المرتد أو أمته المرتدة فالبيع جائز كذا في المبسوط \* المرتد اذا عاد تابعا الى دار الاسلام ان كان عوده قبل حكم القاضي باللعنات بطل حكم الردة في ماله فصار كانه لم يزل مسلما ولا يعتق عليه شئ من أمهات أولاده والمديون وان كان بعد الحكم فكل ما وجد في يد ورثته أخذ به وأما إزالة الوارث عن ملكه سواء كان بسبب الحقيقة الفسخ كالبيع والهبة أو بسبب لا لحقه الفسخ كالاعتاق والتدبير والاستيلاء فذلك كله ماض لا سبيل للمرتد عليه

عن المستأجر الاول ان كان الآخر الاول قبض الدار من المستأجر بعد الاجارة الثانية يسقط الاجر وان لم يقبض لا يسقط فان كان الآخر الاول قبض الدار من المستأجر حتى سقط الاجر عن المستأجر هل تبطل الاجارة الاولى قال الفقيه أبو الليث لا تبطل الاجارة الاولى وكان المستأجر أن يسترد الدار من الآخر ولو أن المستأجر قبض الدار من الآخر ثم أعادها من الآخر ولم يؤجرها منه قال الفقيه أبو الليث لا يسقط الاجر عن المستأجر \* رجل استأجر كرا ما اجارة طويلة ثم ان المستأجر دفع الكرم الى الآخر فمعاملة ان كانت الاجارة الطويلة



بطريق يبيع الاشجار تجازت المعاملة وان كانت الاجارة الطويلة بطريق دفع الاشجار والكرم الى المستأجر معاملة ثم دفعها للمستأجر معاملة الى الآخر لا يجوز \* اذ امانت الاجارة طويلة وعليه ديون كان المستأجر أحق بثمن المستأجر من سائر الغرماء كالرهن بالرهن \* المستأجر اجارة طويلة اذا آجر من غيره اجارة طويلة أو دفع الى غيره مزارعة على أن يكون البذر من قبل العامل ثم ان المستأجر الاول مع آجره تغاضي الاجارة الاولى هل تبطل (٢٨٤) الاجارة الثانية والمزارعة اختلفوا فيه والصحيح أنها تنفسخ سواء اتحدت أيام

ولا ضمان على الوارث أيضا كذا في غاية البيان \* اذا وطئ المرتد جارية نصرانية كانت له في حالة الاسلام نجاة بولدها لا كثر من ستة أشهر من ذار تدفاعة فهي أم ولده والولد حر وهو ابنه كذا في الهداية \* فان مات أو قتل المرتد لم يرثه ولده فان كانت الاممة مسلمة ورثه الابن مات على الردة أو لحق \* مرتد لحق بماله بدار الحرب ثم ظهر على ذلك المال فهو في ولا سبيل لورثته عليه وان كان لحق بدار الحرب ثم رجع وذهب بماله وأدخله دار الحرب ثم ظهر على ذلك المال فانه يرد على ورثته الا أنه بغير شيء قبل القسمة وبالقيمة بعد القسمة وان لحق المرتد بدار الحرب وله عبيد فقضى به لابنه فكاتبه ابنته ثم جاء المرتد مسلما فالكاتب على حاله والمكاتبه والولاء للذي جاء مسلما كذا في الكافي \* بخلاف ما اذا رجع بعدما عتق المكاتب فان الولاء فيه للابن كذا في النهاية \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير مرتد قتل رجلا خطأ ولحق بدار الحرب ومات أو قتل على الردة أو هو حي في دار الاسلام فالدية في ماله عندهم فان لم يكن له الا كسب الاسلام أو كسب الردة تستوفي الدية منه وان كان له كسب الاسلام وكسب الردة فعلى قولهما تستوفي الدية من الكسبين وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تستوفي من كسب الاسلام أولا فان فضل منها شيء يستوفي الفضل من كسب الردة كذا في المحيط \* هذا اذا قتل أو مات قبل أن يسلم وأما اذا أسلم ثم مات أو لم يموت فيكون في الكسبين جميعا بالاتفاق كذا في التبيين \* وما اغتصب المرتد من شيء أو أفسده فضمن ذلك في ماله عندهم جميعا هذا اذا ثبت الغصب وانلاف المال بالمعينة أما اذا ثبت باقرار المرتد فعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يستوفي ذلك من الكسبين وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يستوفي ذلك من كسب الردة هكذا ذكر شيخ الاسلام وهذا اذا كان الجاني هو المرتد أما اذا جنى على المرتد بان قطعت يده أو رجله بعد الردة عمدا فذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل أن الجاني لا يضمن سواء مات المرتد من ذلك القطع على الردة أو مات مسلما هذا اذا قطعت يده وهو مرتد فأما اذا قطعت يده وهو مسلم والقاطع مسلم أيضا قطع يده عمدا أو خطأ ثم ارتد المقطوعة يده ومات على الردة من ذلك القطع فان على الجاني دية اليه خطأ كان القطع أو عمدا ولا يضمن ضمان النفس فان كان القطع عمدا تجب الدية في مال القاطع وان كان خطأ تجب الدية على عاقلة هذا اذا مات على الردة من ذلك القطع فاما اذا أسلم ومات مسلما من ذلك القطع فان كان لم يلحق بدار الحرب أو لحق الا أنه عاد مسلما قبل القضاء بلحاظه بدار الحرب ففي الاستحسان تجب دية النفس على الكمال عمدا كان أو خطأ الا أنه ان كان خطأ تجب على العاقلة وان كان عمدا تجب في ماله ولا يجب القصاص في العمد وبه أخذ أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* أما إذا لحق بدار الحرب وقضى به القاضي ثم عاد مسلما ومات من ذلك القطع فعلى القاطع نصف الدية كذا في غاية البيان \* اذا ارتد القاطع والمقطوعة يده بقي على الاسلام وقتل القاطع بسبب الردة ثم مات المقطوعة يده ذكر في الاصل انه ان كان القتل عمدا فلا شيء له وان كان خطأ فان برئ فعلى عاقلة ضمان اليه وان مات فعلى عاقلة دية

الفسخ في العقدين أو اختلفت بان كانت أيام الخيار في الاجارة الاولى ثلاثة أيام من آخر سنة ثمانين وأيام الخيار في الاجارة الثانية كذلك أو على خلاف ذلك \* المستأجر اجارة طويلة اذا قال لا تجرني أيام الخيار أو في غيرهما مال اجارة بمن دعه فقال لا تجر بدرهم أو قال لا تجر ضمان دهره انفسخ الاجارة دفع المال أولم يدفع \* وكذا المشتري اذا قال للبائع يبعانه بازده فقال البائع بدرهم يكون فسخا للبيع \* المستأجر اجارة فاسدة اذا آجر من غيره اجارة جائزة قال الفقيه أبو الليث تجوز الاجارة الثانية وقال غيره لا يجوز وعلى قول من يجوز الاجارة الثانية يكون للآخر الاول أن يفسخ الاجارة الثانية وهذا بخلاف المشتري شراء فاسدا اذا باع من غيره بعد القبض ببيع جائز لا يكون للبائع الاول أن يفسخ البيع الثاني لان الاجارة تنفسخ بالاعذار والبيع لا يفسخ لاجرم المشتري شراء فاسدا اذا آجر من غيره يفسخ الاجارة \* رجل قال لغيره آجرني دارك هذه اجارة طويلة تكذا فقال آجرت وأمر صاحب الدار الكاتب بكتابة الصك فكتب على الرسم المعتاد ولم يكن بينهما شيء آخر ودفع المستأجر

مال الاجارة الى الآخر قالوا بهذا لا يكون بينهما اجارة لاختلف الطريق في الاجارة الطويلة ولا يجب الاجر على المستأجر بسكنى الدار وان كانت الدار معدة للاستغلال لان المستأجر انما سكنها بناء على ما أعطى من المال لا على وجه الاستئجار مقاطعة \* رجل استأجر دارا اجارة طويلة صحيحة بدنانير وأعطى مكان الدنانير دراهم ثم تغاضى الاجارة فان المستأجر يرجع على الآخر بالدنانير لا بالدرهم لان في الاجارة الطويلة تجب الاجر شرط عرفا فتصح المصارفة بالاجر \* رجل آجر داره اجارة طويلة

مترسومة أو آجرها غير مترسومة إلى مدة يعلم أنهم شمالا يعيšan إلى تلك المدة قال بعضهم يجوز ذلك وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا تجوز الاجارة وفرق هو بين النكاح والاجارة \* المستأجر إذا زاد في الاجر بعدما مضى بعض المدة لا تصح الزيادة ويصح الخط \* رجل استأجر كرمًا لم يره اجارة طويلة واشترى الاشجار كان للمستأجر خيار الرقبة فان تصرف في الكرم تصرف المالك يبطل خيار الرقبة فان أكل الثمار قالوا لا يبطل خيار الرقبة لان أكل (٢٨٥) الثمار تصرف في المبيع وهو الاشجار لاقى

المستأجر فلا يبطل خيار الرقبة في الاجارة \* الاجارة \* الاجارة طويلة اذا باع المستأجر ثم جاءت مدة الخيار هل ينفذ بيعه فيه روايتان والصحيح أنه ينفذ وهو كالأجر اجارة مضافة ثم باع قبل مجي عوقت الاضافة وكان الشيخ الإمام الاجل طهير الدين يقول عندي لا ينفذ بيعه لانه تزوير وتليس فيؤخذ برواية عدم النفاذ سدا لباب التزوير وفي ظاهر الرواية ينفذ بيعه لانه يملك الفسخ في أيام الخيار فينفذ بيعه كالأجر باع في أيام الخيار بخلاف مالو أجز اجارة مضافة ثم باع فان علة لا ينفذ بيعه في أصح الروايتين لانه لا يملك الفسخ صريحاً بدون البيع فلا يملك البيع لان البيع فسخ دلالة \* لو أجز رجل دارا اجارة طويلة ثم أجزها من غيره فجاءت أيام الخيار من الاجارة الاولى لا تنفذ الاجارة الثانية في أيام الخيار في ظاهر الرواية \* ولو أجز ثم باع فان لم يكن المشتري عالماً بالاجارة ثم علم كان له الخيار ان شاء تربص حتى تمضي أيام الخيار وان شاء يبطل البيع لان الاجارة بمنزلة العيب وهذه رواية اختارها المشايخ وجههم الله تعالى \* رجل استأجر أرضاً وقبضها وأجزها من غيره ثم ان صاحب الأرض استأجرها من

النفس \* مدبرة أو أم ولد ارتدت ولحقته بدار الحرب فبات مولاه في دار الاسلام ثم أخذت أسيرة فهي في بخلاف مالوا استرفت على ملك المولى فانها ترد عليه كذا في المحيط \* واذا ارتد المكاتب ولحق بدار الحرب واكتسب مالاً فاحتد به وأبى أن يسلم فقتل فانه يوفى مولاه مكاتبته وما بقي فلورثته كذا في الهداية \* وان لم يف ماتر كملك كاتبة فماتت لمولاه كذا في الكافي \* عبد ارتد مع مولاه ولحق بدار الحرب فبات المولى هناك وأسر العبد فهو في ويقتل ان لم يسلم ولو ارتد العبد وأخذ مال مولاه فذهب به الى دار الحرب ثم أخذ مع ذلك المال لم يكن فيأمر برده على مولاه \* قوم ارتدوا عن الاسلام وحاربوا المسلمين وغلبوا على مدينة من مدائنهم في أرض الحرب ومعهم نسائهم وذرايعهم ثم طهر المسلمون عليهم فانه تقتل رجالهم ونسائهم وذرايعهم كذا في المبسوط \* زوجان ارتدا ولحقا بدار الحرب فبطلت المرأة بدار الحرب وولدت ولداً ولولدهما ولد فظاهر عليهم فالولدان في يجبر الولد الاول على الاسلام ولا يجبر ولد الولد على الاسلام ولو حبلت في دارنا فالحجاب كذلك كذا في الكافي \* في النوادر انهما اذا ارتدا ولحقا بولد صغير لهما دار الحرب فولد لذلك الولد ولداً بعدما كبر ثم طهر المسلمون على ولد الولد فهو يجبر على الاسلام في قول أبي حنيفة ومحمد ورجههما الله تعالى كذا في المحيط \* الذي كان اسلامه تبعاً لأبيه اذا بلغ مرتد ففي القياس يقتل وفي الاستحسان لا يقتل \* أسلم في صغره ثم بلغ مرتد ففي القياس يقتل وفي الاستحسان لا يقتل مرتداً \* والمكره على الاسلام اذا ارتد لا يقتل استحساناً وفي كل ذلك يجبر على الاسلام ولو قتله قاتل قبل أن يسلم لا يلزمه شيء والقيط في دار الاسلام محكوم باسلامه ولو بلغ كافراً أجبر على الاسلام ولا يقتل كذا في فتح القدير \* موجبات الكفر أنواع (منها ما يتعلق بالاعمان والاسلام) اذا قال الرجل لأدري أصح اعماني أم لا فهذا خطأ عظيم الا اذا أراد به نفي الشك \* من شك في اعمانه وقال أنا مؤمن ان شاء الله فهو كافر الا اذا أول فقال لأدري أنخرج من الدنيا مؤمناً فحينئذ لا يكفر ومن قال بخلق القرآن فهو كافر وكذا من قال بخلق الاعمان فهو كافر ومن اعتقد أن الاعمان والكفر واحد فهو كافر ومن لا يرضى بالاعمان فهو كافر كذا في النخبة \* ومن يرضى بكفر نفسه فقد كفر ومن يرضى بكفر غيره فقد اختلف فيه المشايخ رجحهم الله تعالى في كتاب التخيير في كامات الكفر ان يرضى بكفر غيره لا يعذب على الخلود لا يكفر وان يرضى بكفره ليقول في الله ما يليق بعفائه يكفر وعليه العتوى كذا في التتارخانية \* من قال لأدري صفة الاسلام فهو كافر وذ كرمشس الأئمة الخلو في رجح الله تعالى هذه المسئلة وبالغ فيها فقال هذا رجل ليس له دين ولا صلاة ولا صيام ولا طاعة ولا نكاح وأولاده أولاد الزنا وقال في الجامع مسلم تزوج نصرانية صغيرة ولها أبوان نصرانيان وكبرت وهي لا تعقل ديناً من الاديان ولا لغة وهي غير معنوعة فانها تبين من زوجها معنى قول محمد رحمه الله تعالى لا تعقل ديناً من الاديان لا تعرفه بقاها ومعنى قوله لا تصفه لا تعبر عنه باللسان وكذلك الصغيرة المسلمة اذا بالغت عاقلة وهي لا تعقل الاسلام ولا تصفه وهي غير معنوعة بانتم من زوجها وفي فتاوى النسفي سئل عن امرأة قيل لها (١) توحيد ميداني فقالت لان

(ترجة) (١) هل تعرفي التوحيد

المستأجر الثاني قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يصح استئجار صاحب الأرض من الثاني لان المستأجر الثاني لا يملك فسخ الاجارة الاولى لتكون اجارته من صاحب الأرض فسخاً للاجارة الاولى قال وهكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى في النوادر \* ولو استأجر أرضاً اجارة طويلة وقبضها ثم أجزها من عبد مأذون لصاحب الأرض اجارة مشاهرة قال الشيخ الإمام الاجل هذا ان كان العبد استأجرها بغير إذن المولى فما أخذ المستأجر من العبد لا يحسب على المستأجر من رأس مال الاجارة لان العبد اذا استأجر بغير إذن المولى



لا يكون له أن يفسخ الاجارة الاولى على مولاه \* رجل استأجر حائوا مشاهرة وقبض وأجر من غيره اجارة طويلة رسمية وأمر صاحب الحانوت المستأجر اجارة طويلة أن يقبض أجرة الحانوت من المستأجر الاول وقبض ومات صاحب الحانوت قال الشيخ الامام هذا ما قبض المستأجر اجارة طويلة من المستأجر الاول كانت له أجرة الشهر الذي وقعت فيه الاجارة الطويلة لان الاجارة الثانية انما تنقذ عند تمام الشهر لان الاجارة الاولى تنفسخ عند تمام (٢٨٦) الشهر ثم تجدد بعد ذلك وقال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى

انما يسلم للمستأجر الثاني ما أخذ من المستأجر الاول اذا أخذها في حياة صاحب الحانوت أما ما يأخذ بعد موت صاحب الحانوت لا يسلم له لان الاجارة الطويلة تنفسخ بموت صاحب الحانوت فلا يسلم المأخوذ له مستأجر الثاني \* اذا أجر شيئا مشاعا من أرض أو كرم وفيها نخل لابد من بيع كل الاشجار أما بيع النصف لا يكفي وكذا لو كان فيها برج حرام لابد من بيع الحامات كلها عند اجتماعها \* الاجارة الطويلة اذا كانت فاسدة بسبب كان على المستأجر أجرة المثل بالعاما بلغ أو يجب أجر المثل لا زاد على المسمى قال الشيخ الامام هذا يجب أحر المثل لا زاد على المسمى وفي الاجارة الطويلة اذا كتب في الصك ولكل واحد منهما أن يفسخ العقد في مدة الخيار في حضرة صاحبه وفيه يتسه قال القاضي الامام أبو علي النسفي وغيره من المشايخ رحمه الله تعالى ان العقد يفسد لان هذا الشرط يخالف حكم الشرع وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يفسد العقد لان أيام الخيار غير داخل في العقد وكان لكل واحد منهما أحق الفسخ بسبب ذلك لا يحكم شرط الخيار قال وقد وجد رواية عن محمد رحمه الله تعالى في

أرادت أن لا تحفظ التوحيد الذي يقوله الصبيان في المكتب لا يضرها وان أرادت أنها لا تعرف وحدانية الله تعالى فليست بمؤمنة ولا يصح نكاحها وعن جاد بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن من مات ولا يعرف أن له خالقا وأن الله عز وجل دارا غير هذه الدار وأن الظلم حرام فإنه لم يؤمن كذا في المحيط \* رجل يعصى ويقول (١) مسلماني أشكرا بآيد كركد بكفر \* رجل قال لا آخر (٢) مسلماني فقال له لعنت برتو وبر مسلماني تو يكفر كذا في الخلاصة \* نصراني أسلم فمات أبوه فقال ليت أني لم أسلم الى هذا الوقت حتى أخذت مال الاب يكفر كذا في الفصول العمادية \* نصراني أتى مسلما فقال امض على الاسلام حتى أسلم عندك فقال اذهب الى فلان العالم حتى يعرض عليك الاسلام فتسلم عنده اختلفوا فيه قال أبو جعفر رحمه الله تعالى لا يصير كافرا كذا في فتاوى فاضلن \* كافرا أسلم فقال له رجل (٣) تراجه بدامده بودا زدين خود يكفر كذا في الخلاصة (ومنهم ما يتعلق بذات الله تعالى وصفاته وغير ذلك) يكفر اذا وصف الله تعالى بما لا يليق به أو سخر باسم من أسمائه أو يامر من أو امره أو أنكر وعده ووعدته أو جعل له شريكا أو ولدا أو زوجة أو نسبته الى الجهل أو العجز أو النقص ويكفر بقوله يجوز أن يفعل الله تعالى فعلا لا حكمه فيه ويكفر ان اعتقد أن الله تعالى يرضى بالكفر كذا في البحر الرائق \* اذا قال لو أمرني الله بكذا لم أفعل فقد كفر كذا في الكافي \* وفي التفسير ما جاء في القرآن من اليد والوجه لله تعالى وليس بجارية هل يجوز اطلاق هذه الاشياء بالفارسية قال بعض المشايخ رحمه الله تعالى يجوز اذا لم يعتقد الجوارح وقال أكثرهم لا يصح وعليه الاعتقاد كذا في التتارخانية \* ولو قال فلان في عيني كاليهود في عين الله تعالى يكفر وعليه جمهور المشايخ وقيل ان عني به استقباح فعلة لا يكفر كذا في الفصول العمادية \* ولومات انسان فقال الآخر (٤) خدا برا اوي بایست كفر كذا في الخلاصة \* ولو قال (٥) ابن کار یست خدا برا اقتاده است لا يكفر وهي كلمة شنيعة كذا في خزائن المفتين \* اذا قال لخصمه (٦) من باتو بحکم خدا کار میکنم فقال خصمه من حکم خدا ندانم أو قال اینجا حکم ترو و او قال اینجا حکم نیست او قال خدای حکمی را نشاید او قال اینجا دیوانست حکم کند فهذا كله كفر \* سئل الخا كم عبد الرحمن عن قال (٧) برسم کار کنیم بحکم فی هل هو كفر قال ان كان مراده فساد الخلق وتوكل الشرع واتباع الرسم لارد الحكم لا يكفر كذا في المحيط \* رجل وضع ثيابه في موضع فقال سلمتها الى الله فقال له غيره سلمتها الى من لا يمنع السارق اذا سرق قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يصير كافرا \* رجل قال (٨) اکرمادر و غ میگویدیم خدا در و غ (ترجمة) (١) يلزم فعل الامور الاسلامية جهرا (٢) أنا مسلم فقال له لعنة الله عليك وعلى اسلامك (٣) ما الضرر الذي أصابك من دينك (٤) لزم الله (٥) هذا أمر وقع لله (٦) أنا أفعل شعلي معك بحكم الله فقال خصمه أنا لا أعرف حكم الله أو قال في هذا الحل لا ينفذ الحكم أو قال ليس في هذا الحل حكم أو قال الاله لا يصلح للحاكمية أو قال هنا غفريت بحكم (٧) أعمل بالرسم لا بالحكم (٨) ان كما نقول كذا قال مولوي يقول كذا

مثل هذا أنه لا يفسد العقد \* رجل استأجر اجارة طويلة ثم أجر بعد القبض من الاستأجر اجارة مشاهرة لا تصح الاجارة الثانية وهل تنقض الاجارة الاولى بالثانية قال الشيخ الامام هذا تنقض في الشهر الاول من الاجارة الثانية وأشك في انتقاضها في غير ذلك وقال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى الاجارة الثانية تنقض الاولى وان كانت الثانية فاسدة فاني رأيت رواية عن عبد بن عبيد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى المشتري اذا باع المبيع من البائع قبل القبض ينتقض البيع الاول وان كان هذا خلاف

نظائر رواية في البيع فسبى الاجارة وجب أن ينتقض \* مستأجر الأرض إذا دفع الأرض إلى الاجر مزاوله على أن يكون البذر من الدافع ذكر الخصاص رحمه الله تعالى في الحيل أنه يجوز وكذا المستأجر إذا استأجر صاحب الأرض ليعمل في هذه الأرض بشئ معلوم جاز \* رجل أجر داره كل شهر بدرهم وسلم ثم باعها من غيره وكان المشتري يأخذ أجرة الدار من هذا المستأجر ومنه على ذلك زمان وكان المشتري وعد البائع أنه إذا رد عليه الثمن يرد داره ويحتسب (٢٨٧) ما قبض من المستأجر من ثمن الدار فجاء البائع

بالدراهم وأراد أن يجعل الاجر محسوباً من الثمن قالوا ما طلب المشتري الاجر من المستأجر كان هذا منه اجارة مستقبله فيكون المأخوذ من المستأجر ملك المشتري لانه وجب بعقده وليس للبائع أن يجعل ذلك من الثمن وما قال المشتري للبائع أن يجعله محسوباً من الثمن عند رد الدار كان وعداً فلا يلزمه الوفاء بذلك حكما فان تجز وعده كان حسناً والا فلا شئ عليه وان كانا شرطاً في البيع ذلك كان مفسداً للبيع \* رجل استأجر منزلاً اجارة طويلة ثم ان الاجر بنقض بناء هابوا المستأجر ثم جدد بناءها كانت الاجارة باقية لبقاء الاصل \* رجل استأجر كرم اجارة طويلة فان كانت الاجارة بطريق بيع الزرايين من المستأجر قالوا وارغ الكرم على المشتري وهو المستأجر لانه مؤه الملك فيكون على المالك وان كان الاجر دفع الزرايين معاملة الى المستأجر كما هو أحد الطريقين في الاجارة الطويلة فان قصب الوارغ يكون على الاجر والقتل على المستأجر لان ذلك من جملة العمل \* رجل دفع أرضه مزاوله على أن يكون البذر من العامل ثم ان صاحب الأرض أجر الأرض اجارة طويلة

حي كوي لا يكفر \* رجل قال لامرأته في الغضب (١) أن روسي كه ترا زادو آن بغا كه ترا كشت وآن خدای كه ترا آفرید قال بعضهم يكون كفر أو سئل أبو نصر الدبوسي رحمه الله تعالى عن هذا فتأمل في ذلك أياماً لم يجب قال رضي الله تعالى عنه الظاهر أنه يكون كفراً كذا في فتاوى قاضيان \* لو قال لرجل لا يمرض هذا منسى الله تعالى أو قال هذا مما نسبه فهذا كفر عند بعضهم وهو الأصح ولو قال (٢) خدای بازبان تو بس نیامد من چگونه بس آیم يكفر \* ولو قال لامرأته أنت أحب إلى من الله تعالى يكفر كذا في الخلاصة \* لو قال لفلان (٣) قضای بدرسید فهدا خطاً عظیم كذا في المحيط \* لو قال لرجل الله عز و علا أنعم عليك فاحسن كما أحسن الله إليك فقال (٤) رو باخذ اجنك كن لماذا أعطيتسه لا يكفر على الأصح كذا في خزنة المفتين \* رجلان بينهما خصومة فقال أحدهما لصاحبه (٥) نردبان بنه و با سیمان برو و با خدای جنك كن قال أ كثرهم لا يكون كفراً كذا في فتاوى قاضيان \* قال صاحب الجامع الأصغر وهو الصحيح عندنا في الخانية وعليه الفتوى كذا في التارخانية \* ولو قال (٦) شو و با خدای جنك كن قال بعضهم يكون كفراً واليه مال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل وقال الشيخ الامام والاحوط تحديد النكاح كذا في فتاوى قاضيان \* يكفر باثبات المسكان لله تعالى فلو قال (٧) از خدا هم مكان خالی نیست يكفر ولو قال الله تعالى في السماء فان قصديه حكاية ما جاء فيه ظاهر الاخبار لا يكفر وان أراد به المسكان يكفر وان لم تكن له نية بكفر عند الأكثر وهو الأصح وعليه الفتوى \* ويكفر بقوله الله تعالى اجلس للانصاف أو قام له بوصفه الله تعالى بالفوق والتمت كذا في البحر الرائق \* ولو قال (٨) مرا بر آسمان خدای است و بر زمین فلان يكفر كذا في فتاوى قاضيان \* اذا قال (٩) خدا فرومید مگر داز آسمان أو قال می بیند أو قال از عرش فهذا كفر عند أكثرهم الا أن يقول بالعربية يطلع ولو قال (١٠) خدای از بر عرش بداند فهذا ليس بكفر ولو قال (١١) از زیر عرش میدانم فهذا كفر ولو قال أرى الله تعالى في الجنة فهذا كفر ولو قال من الجنة فهو ليس بكفر كذا في المحيط \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى من نسب الله تعالى إلى الجور فقد كفر كذا في الفصول العمدية \* رجل قال (١٢) یارب ا من ستم میسند قال بعضهم يكفر والأصح أنه لا يكفر ولو قال (١٣) خدای عز و جل بر تو ستم كذا جنانا سكه تو بر من كردی الأصح أنه لا يكفر ولو قال لو أنصف الله عز و جل يوم القيامة انتصف منك يكفر أو قال اذا مكن لا يكفر كذا في الظهيرية \* ولو قال ان قضی الله تعالى يوم القيامة

(ترجمة) (١) تلك القعبسة التي ولدتك وذلك الخنث الذي زرعتك وذلك المولى الذي خلقتك (٢) انه لا يكافئ لسانك فكيف أ كافي أنا (٣) جاء القضاء القبيح (٤) اذهب وتحارب مع الله (٥) ضع سلماتك على السماء وتحارب مع الله (٦) وكن في السماء وتحارب مع الله (٧) لا حمل خالي من الله (٨) لي في السماء اله وفي الأرض فلان (٩) الله ينظر من السماء أو قال يرى أو قال من العرش (١٠) الله يعلم من فوق العرش (١١) يعلم من تحت العرش (١٢) يارب لا تقبل هذا الظلم (١٣) الله تعالى يظلمك مثل ما ظلمتني

من غيره غير رضا المزارع لا يجوز لان في المزارعة اذا كان البذر من العامل كان العامل مستأجر الأرض فيضير كانه أجر ثم أجر من غيره فلا تجوز الثانية وان رضى العامل وهو المزارع ذلك انفسحت الم اوعة وتنفذ الاجارة الطويلة بخلاف ما اذا أجر ثم أجر من غيره فرضي به الاول حيث تنفذ الثانية على المستأجر الاول اذا كان ذلك بعد قبض الاول وههنا لا تنفذ الاجارة على المزارع لان في المزارعة مع الاجارة يحتاج المقصود فلا تنفذ الثانية على الاول \* قالوا ويجوز الاجارة الطويلة في العقار والضياع تجوز في الرقيق وكل شئ ينتفع به مع بقاء



عنه \* رجل استأجر ضياعاً بعضها فارغة وبغصها مشغولة قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى تجوز الاجارة في  
 الفارغة بحصتها من الاجر ولا تجوز في المشغولة وان اختلفا فقال الاجر أجرهما وكانت مشغولة مزورة وقال المستأجر كانت فارغة  
 كان القول في ذلك قول الاجر لان الاجر بدوى الشغل ينكر الاجارة أصلاً فيكون القول قوله بخلاف المتبايعين اذا اختلفا في فساد  
 العقد بحكم الشرط كان القول في ذلك قول مدعي (٢٨٨) الصحة لان مدعى الفساد لا ينكر العقد حتى لو كان أحدهما منكراً للعقد

كان القول فيه قول المنكر وقال  
 القاضي الإمام أبو علي السعدي  
 رحمه الله تعالى في الاجارة بحكم  
 الحال ان كانت مشغولة في الحال  
 كان القول قول مدعي الشغل كما  
 لو اختلفا في جزيان الماء وانقطاعه  
 في اجارة الطاحونة \* في الاجارة  
 الطويلة اذا فسخ الاجر الاجارة  
 في أيام الخيل وفي الارض زرع  
 للمستأجر تبقى الاجارة بأجر المثل  
 كما لو انتهت مدة الاجارة وفيها زرع  
 للمستأجر لم يدرك تبقى الاجارة  
 بأجر المثل \* رجل استقرض من  
 رجل مالا مع الوفاء وقبض المالا ثم  
 ان المستقرض أسكن المقرض في  
 حانوته وقال مالم أردع املك قرضك  
 لا أطالبك بأجرة الحانوت قال  
 الفقيه أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى  
 ان ترك الاجرة عليه مع استقرضه  
 منه كانت الاجرة واجبة على  
 المقرض وان تركها قبل  
 الاستقرض أو بعده فالحانوت  
 عارية في يده ولا أجرة على المقرض  
 \* رجل استقرض دراهم وأسكن  
 المقرض في داره قالوا يجب أجر  
 المثل على المقرض لان المستقرض  
 انما أسكنه في داره عوضاً عن منفعة  
 القرض لا مجاناً فيجب أجر المثل  
 على المقرض وكذا لو أخذ المقرض  
 من المستقرض حماراً ليستعمله  
 الى أن يرد عليه دراهمه ثم ان

بالحق والعدل أخذت بحقي فهذا كفر كذا في المحيط \* قيل له هذا مكان لا اله فيه ولا رسول فقال يراى  
 بهذا الكلام أنه مكان لا يعمل فيه بأمر الله ورسوله قيل له لو كان هذا في مكان أهله زهاد مطيعون  
 قال ان كان يعمل فيه بأمر الله وأمر رسوله فانكر كونه ديناً كالصلوات الخمس فانه يكفر كذا  
 في اليتيمة \* لو قال حين يظلم ظالم يارب (١) ازوى اين ستم پذيرا كرتو پذيرى من نه پذيرم فهذا  
 كفر كأنه قال ان رضيت فانما لأرضى كذا في الخلاصة \* رجل قال (٢) يا خدای روزی بر من  
 فراخ کن یا بازو گشتی من رونده کن یا بر من جور مکن قال أبو نصر الدبوسی رحمه الله تعالى يصير كافراً  
 بالله كذا في فتاوى قاضخان \* رجل قال لا آخر (٣) دروغ مگو فقال دروغ از بهر چیست  
 از بهر آنکه بگویند کفر فی الحال ولو قيل له اطلب رضا الله فقال له (٤) مرا نمی باید او قال اگر  
 خدای مرا در بهشت کند غارت کنم أو قيل لا تعص الله فان الله تعالى يدخلك النار (٥) من  
 از دوزخ نمی اندیشم أو قيل لا تأكل الكثير فان الله لا يحبك فقال (٦) من میخورم خواهی  
 دوست دارد و خواهی دشمن کفر بهذا کلامه وكذلك لو قيل له (٧) بسيار بخند او بسيار بخشبت  
 فقال چندان خورم و چندان نخسیم و چندان خندم که خود نخواهم بکفر \* رجل قال لا آخر  
 (٨) گناه مکن چه عذاب خدای بسيار است فقال من عذاب بیکدست بردارم بکفر ولو قيل له (٩)  
 مادر و پدر میازار فقال ليس لهم اعلی حق لا یکفروا کن بصیر عاصیا \* رجل قال لا بلیس (١٠)  
 ای بلیس کار من بسیار نامن هر چه تو فرمائی بکنم مادر و پدر میازارم و هر چه نفرمائی نکنم بکفر  
 کذا فی التتارخانیة تأقلا عن التخییر \* لو قال (١١) اگر خدای دو جهان کردی حق خویش  
 از تو بستانم بکفر کذا فی الخلاصة \* رجل قال قولا کذباً فسمع رجل وقال (١٢) خدای من  
 ار دروغ ترا راست گرداندا کوی خدای بدین دروغ مو برکت کن داد قال بعضهم هذا قریب من  
 الکفر \* وفي مصباح الدين رجل کذب فقال غیبه بارک الله فی کذبک بکفر \* وسئل نجم الدين  
 قال (١٣) فلان با تو راست نمیرود فقال خدای تعالی نیز با وی راست نرود هل بکفر قال نعم \*  
 وفي التخییر سألت صدر الاسلام جمال الدين عن رجل (١٤) قال خدای زردوست می دارد

(ترجمة) (١) لا يقبل منه الظالم يارب وان كنت تقبله فانما لا أقبله (٢) يا الله وسع الرزق على  
 اما أن تروج تجارتی أو لا تأمنی (٣) لا تكذب فقال الكذب لا شيء من أجل ذلك الذي يقولون  
 (٤) لا يلزم لي أو قال ان كان الله يدخلك الجنة أنهم بها (٥) أنا لا أبالي من النار (٦) أنا أكل ان شاء  
 يتخذني حبيباً وان شاء يتخذني عدواً (٧) لا تفضحك كثيراً أو لا تتم كثيراً فقال أكل وأنام وأضحك  
 على قدر ما أريد (٨) لا تدنّب فان عذاب الله كثير فقال أما أرفع العذاب بيد واحدة (٩) لا تؤذّ بك  
 وأملك (١٠) يا بليس أصلي لي شغلي لأجل ان أفعل كلاماً مرتقي به أو ذى أبي وأحى وكل مالم تأمرني  
 به لأفعله (١١) ان كنت اله العالمين آخذ حق منك (١٢) جعل الله كذبتك صدقاً وقال الله  
 يجعل في كذبك هداية (١٣) فلان لم يحش معك مستقيماً فقال الله لم يحش معه مستقيماً أيضاً  
 (١٤) الله يحب الذهب ولم يعطه لي

المقرض سلم الحمار الى بقار ففقره الذئب ضمن المقرض قيمة الحمار لان الحمار كان عند المقرض باجارة قاصدة  
 فكانت أمانة فاذا دفعه الى السرح ليعتلف صار مخاضاً فاضاً من أجل أنقرض انساناً دراهم ثم ان المقرض أجر حجر الميزان من المستقرض كل  
 شهر درهمين قال أبو نعيم ان لم يكن حجر الميزان قيمة ولا يستأجر عادة لا يجب على المستأجر شيء \* رجل استأجر من رجل قدر نحاس  
 وأراد أن يجرّنه بكره القدر مضموناً الى المستأجر قال الفقيه أبو بكر البلخي يبيع من المستأجر نصف القدر بشئ المثل أو أكثر ثم يواجر

منه النصف الباقي بما شاء فان ذلك جائز عند أصحابنا انما الخلاف بينهم في اجارة المشاع من غير شريك \* رجل اقترض النسيان ادهم وأراد أن يسكن دار المستقرض بغير أجر قال أبو بكر الاسكافي يستأجر المقرض دار المستقرض معدة معلومة سنة أو أكثر بأجر محجل ثم يبيع من المستقرض شيئا يسيرا بتلك الاجرة حتى تصير الاجرة قصاصا بثمن ما باع من المستقرض \* رجل وكل رجلا بان يستأجر له دارا بغيرها سنة بمائة درهم ففعل الوكيل ذلك وقبض الدار ومنعهما من الموكل لاستيفاء الاجر (٢٨٩) ذكر في الجامع أن الاجارة اذا كانت مطلقة

لا بشرط التججيل لم يكن للوكيل أن يجبس الدار من الموكل لاستيفاء الاجر وكذا لو كانت الاجارة باجر مؤجل فان قبض الوكيل الدار وجلس حتى مضت المدة كانت الاجرة على الوكيل بحكم العقد ثم يرجع الوكيل على الموكل لان الوكيل بالاستئجار بمنزلة الوكيل بالشراء والوكيل بالشراء اذا قبض المبيع والتمن مؤجلا وحس المبيع حتى هلك المبيع في يد الوكيل كان الثمن على الوكيل ثم الوكيل يرجع بالتمن على الموكل لان الثمن اذا كان مؤجلا لا يكون للوكيل أن يجبس المبيع عن الموكل فلما قبض الوكيل يكون قبضه للموكل ثم يصير غاصبا من الموكل فكذلك في الاجارة وكذا لو قبض الموكل من الوكيل بالاستئجار ثم ان الوكيل عدا على الموكل وأخذ منه ومنع من الموكل حتى مضت السنة كان لادّعاء طالب الوكيل بالاجرة ثم الوكيل يرجع بذلك على الموكل \* ولو أن الوكيل جبس الدار من الموكل ثم جاء أجنبي وغصب الدار من الوكيل ولم يدفع الى الوكيل حتى مضت السنة سقط الاجر عن الوكيل والموكل جميعا قال أبو يوسف ووجه الله تعالى اذا لم تكن الاجارة بشرط تججيل الاجر فقبض الوكيل

مراداه آت قال ان قصد هذا الكلام اضافة الجمل اليه يكفر أم بمجرد قوله يجب الذهاب لا يكفر كذا في التتارخانية \* لوقال (٢١) ان شاء الله أين كل تكفى فقال من بني ان شاء الله بكم يكفر كذا في خزنة المفتين \* قال المظالم هـ ذاب تقديرا لله تعالى فقال الظالم أنا أفعل بغير تقديري لله سبحانه كفر كذا في الفصول العمادية \* لوقال (٢) أي خدائي رجعت خویش از من در بیخ مدار فهو من ألفاظ الكفر كذا في السراجية \* اذا طالت المشاجرة بين الزوجين فقال الرجل لامرأته خافي الله تعالى واتقيه فقالت المرأة مجيبة له لا أخافه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان الزوج عاتبها على المعصية الظاهرة ويخوفها من الله تعالى فاجابته بهذا تصريح مرتدة وتبين من زوجها وان كان الذي عاتبها فيه أمر الا يخاف فيه من الله تعالى لم تكفر الا أن ترد بذلك الاستخفاف فتبين من زوجها \* رجل أراد أن يضرب غيره فقال له ذلك الرجل لا تخاف الله تعالى فقال لاروى عن محمد بن جهم الله تعالى أنه سئل عن هذا فقال لا يكفر لان له أن يقول التقوى فيما أفعل \* وان رأى رجلا في معصية وقال له الا تخاف الله فقال لا يصير كافرا لانه لا يمكن التأويل وكذا اذا قيل لرجل الا تخشى الله تعالى فقال في حالة الغضب لا يصير كافرا كذا في فتاوى قاضخان \* ولوقال (٤) تامای شوم بدتر خدای بامای شود بدتر تامای شوم نیکوتر خدای بامای شود نیکوتر يكفر كذا في الخلاصة \* وفي العتابة (٥) اكر حکم خدای را یا شریعت بیغیر رانه بسندم چنانکه کسی کویدش خدای چهار زن حلال کرده است کویدم این حکم را نمی بسندم فهذا كفر كذا في التتارخانية \* واذا قالت المرأة لابنها ماذا فعلت كذا فقال الابن والله ما فعلت فقالت المرأة مغضبة منه قومه والله اختلف المشايخ في كفرها كذا في المحيط \* من قال (٦) خدای عز وجل باشد و هیچ چیز نباشد فانه يكفر كذا في الظهيرية \* لوقال (٧) خدای بحق من همه نیکوی کرده است بدی از من است فقد كفر كذا في المحيط \* قيل لرجل (٨) باری باز نیا مدی فقال خدای باز نیا مدی من جكونه بس آیم يكفر كذا في الغيائيه \* ولوقال (٩) از خدای می بینم و از تو یاز خدای امید می دارم و بتوفه ذابج و لوقال از خدای می بینم و سبب ترا میدام فهو وحسن كذا في خزنة المفتين \* اذا طلب عين خصمه فقال الخصم احلف بالله فقال الطالب لا أريد اليمين بالله وأريد اليمين بالطلاق أو العتاق فقد كفر عند بعض أصحابنا

(ترجة) (٢) ان شاء الله تفعل هذا الامر فقال أفعله بدون ان شاء الله (٣) يا الله لا تبخل علي برحتك (٤) ماد منام سببئين فالله مسيء وماد منام مجسبن فالله محسن (٥) اذا قال لا يحبني حكم الله أولا يحبني شريعة النبي يكفر كذا لوقال له شخص الله حلال أربع نساء فقال أنا لا يحبني هذا الحكم (٦) يبق الله تعالى ولا يبقى شيء (٧) نعل الله في حق كل الخيرات والشر مني (٨) ما قدرت على امرأة فقال الله لم يقدر عليها فكيف أقدر أنا (٩) أراه من الله ومنك أو أمل من الله ومنك ولو قال أراه من الله وأعلم أنك السبب

( ٣٧ - ( العتاي - نافي ) )

وسكن بنفسه ولم يدفع الى الاجر كان الاجر على الوكيل دون الموكل \* ولو كان الوكيل استأجر الدار باجر بشرط التججيل أو استأجر بمائة مطلقا ثم عمل له الاجر جاز ذلك منه وله أن يجبسها من الموكل لاستيفاء الاجرة فان حبسها بالاجر حتى مضت السنة لا يكون للوكيل أن يرجع على الموكل بالاجر هنالان الوكيل كان محققا في الحبس فلم يقع قبضه أولا للموكل بخلاف الاول لان في الوجه الاول اذا لم يكن للوكيل حق الحبس كان قبضه أولا للموكل \* رجل أمر رجلا يستأجر له دابة الى



الكوفة بشرة ذاهم فاستأجرها له كيل بخمسة عشر رجلاً إلى الموكل فقال له استأجر ثمانية عشر رجلاً لا أجر على الأمر يكون الأجر صاحب الدابة على الوكيل \* رجل أمر رجلان باستأجره أو ضابعتها فاستأجرها الوكيل ثم إن الموكل اشتراها من صاحبها بعدما استأجرها الوكيل وهو لا يعلم بالأجرة ثم علم بذلك أنه أن ردها وتكون في يده بالأجرة \* الوكيل بالأجرة إذا ناقض الأجرة مع المستأجر قال محمد رحمه الله (٢٩٠) تعالى المناقضة جائزة ولا ضمان على الوكيل لأن الموكل لا يملك الأجر فإن كان الوكيل أجراً بشئ بعينه وعمل

لا يجوز نقض الوكيل على رب الدار وقدر هذا البيع \* الغاصب إذا أجز الدار أو العبد ثم قال للمغصوب منه أنا أمرتك بالأجرة فقال الغاصب لم تأمرني كان القول قول المغصوب منه \* ولو أجز الغاصب فلما انقضت مدة الأجرة قال للمغصوب منه كنت أجزت عقده قبل انقضاء المدة لا يقبل قوله الابينة كالرجل إذا زوج بنته البالغة ومات الزوج فقالت الابنة كنت أجزت عقد الاب لا تصدق الابينة ولو قالت كان النكاح بأمرى ولي الميراث كان القول قولها \* الغاصب إذا أجز المغصوب ثم أجاز المالك أن أجاز قبل استيفاء المنفعة تمت أجزته ويكون جميع الأجر للمالك كالأجر ببيع الفضولي حال قيام المقعود عليه وإن أجاز بعد انقضاء المدة لا تصح أجزته كالأجر ببيع الفضولي بعد هلاك المقعود عليه ويكون جميع الأجر للغاصب لأنه هو العاقد والمنافع تقوم بعقده فكان الأجر له وإن أجاز بعد ما مضى بعض المدة فاجر ما مضى يكون للغاصب وأجر ما بقي يكون للمالك وهو قول محمد رحمه الله تعالى لأن الأجرة تنعقد ساعة فساعة على حسب حدوث المنفعة

وعامتهم على أنه لا يكفر وفي تجنيس الناصري وهو الأصح ولو قال (٢) سو كند تو همان است و تير خر همان فقد كفر ولو قال لغيره (٣) خدای می داند که بیوسسته ترا بدعا یاد میداوم فقد اختلف المشايخ في كفره ولو قال (٤) من خدایم علی وجه المزاح يعني نخود آیم فقد كفر كذا في التتارخانية \* رجل قال لامرأته (٥) تراحق همسایه نمی باید فقالت لا فقال تراحق شوی نمی باید فقالت لا فقال تراحق خدای نمی باید فقالت لا فقد كفر \* رجل قال في مرضه وضيق عيشه (٦) باری بدانی که خدای تعالی مرا چرا آفریده است چون از انهای دنیا مرا هیچ نیست فقد قيل لا يكفر ولكن هذا الكلام خطأ عظيم \* رجل قال ان الله يعذبك بمساوئك وقال ذلك الآخر (٧) خدا بران شانده که تا خدای همه آن كند که تو میكوی يكفر كذا في المحيط \* وفي التخيير (٨) خدای چه تواند کرد چیزی دیگر نتواند بجزدوزخ فقد كفر ومثله رجل رأى حيواناً قبيحاً فقال (٩) بیش کار نمائده است خدای که چنین آفریده كفر فقير قال شدة في فقره (١٠) فلان هم بنده است با چندان نعمت ومن هم بنده در چندین رنج باری انجنین عدل باشد كفر \* رجل قال لاخر (١١) از خدای بترس فقال خدای کجاست يكفر وكذا لو قال (١٢) بیغمبرد در کور نیست أو قال علم خدای قدیم نیست أو قال المعدوم ليس بعالم الله يكفر كذا في التتارخانية \* يكفر با دخال الكاف في آخر الله عندنا من اسمه عبد الله ان كان عالماً على الأصح وتصغير الخالق عبداً ان كان عالماً كذا في البحر الرائق \* لو قال لاخر (١٣) خدای بردل تو بچ شاید بردل من فی ان عني به الاستغناء عن الرجاء فقد كفر وان عني به ان قلبي ثابت با ثبات الله تعالى غير مضطرب لا يكفر \* صبي يبكي ويطلب أباه وأبوه يصلي فقال للصبي رجل (١٤) مه مكری كه بدو تو الله میكند فهذا ليس بكفر لأن معناه (١٥) خدمت الله مكند كذا في المحيط \* رجل رأى أعمى أو مريضا فقال له (١٦) خدای تو را بد و مرادید و ترا چمن آفرید مرا چه كنهه الصحيح أنه لا يكفر كذا في الخلاصة \* ولو قال (١٧) بخدای و بخاك

(ترجمة) (٢) عینک يشبه ضرورة الجمار (٣) الله يعلم أني أتذكرك بالبدعاء دائماً (٤) خدایم ونخود آیم هاتان اللفظتان متفقتان في النطق مختلفتان في المعنى فالأولى بمعنى أنا الله والثانية بمعنى جئت من نفسي (٥) هل لا تريد حق الجوار فقالت لا فقال هل لا تريد حق الزوج فقالت لا فقال هل لا تريد حق الله (٦) ليتني أعلم لماذا خلقني الله حيث لم يكن لي شيء من لذات الدنيا (٧) نصبت الله لاجل أن يفعل ما تقول (٨) ما الذي يقدر على فعله الله لا يقدر على شيء آخر سوى جهنم (٩) لم يبق لله شغل حتى يحلق مثل هذا (١٠) فلان عبد أيضاً مع هذا القدر من النعم وأنا عبد في هذا القدر من العناء فهل يكون مثل هذا عدلاً (١١) خف الله فقال أين الله (١٢) الرسول ليس في القبر أو قال علم الله ليس بقديم (ادخال الكاف) أي التي هي للتصغير (١٣) الله يرحم قبلك ولا يرحم قلبي (١٤) اسكت لا تبك أبوك يفعل الله (١٥) يفعل خدمة الله (١٦) الله رآك ورآني وخلقك هكذا فسادني (١٧) بالله وبتراب رجلك

فصح الأجرة فيما بقي من المدة ولا تصح فيما مضى كالرجل إذا أجز عبده سنة ثم أعتقه في وسط السنة فجاز العبد الأجرة فيما بقي فاجر ما مضى يكون للعبد وأجر ما مضى يكون لمولاه المعتقد لأن المنافع فيما مضى استوفيت على ملك المولى فكان البدل له وفيما بقي استوفيت على ملك العبد فكان البدل له أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا أجاز المالك أجرة الغاصب فصار ما مضى من المدة كالجميع الأجر للمالك والعقوى على قول محمد رحمه الله تعالى \* ولو أعطى الغاصب أرض الغصب نراوة

فأجاز المالك أن كان الزرع قد سبيل ولم يسمه كان الخارج بين المزارع ورب الأرض ولا شيء للغاصب وإن كان الزرع قد سبيل وسمه لا تصح  
أجاز قرب الأرض ويكون ذلك بين الغاصب والمزارع ولا شيء للمالك \* ولو غصب داراً فأجرها ثم اشتراها من صاحبها فالأجرة ماضية  
لاستجماع شرائطها وإن استقبلها كان أفضل ذكرها في النوادر \* للغاصب إذا أجرة من غيره ثم إن المستأجر أجرة من الغاصب وأخذ  
الأجرة من الغاصب كان للغاصب أن يسترد الأجرة من المستأجر لأن المستأجر (٢٩١) لما أجرة من الغاصب ورد عليه الغاصب ورد

المغصوب مستحق عليه يجعل رد  
الغصب وتسليمه إلى الغاصب ردا  
للفصل لأن ذلك مستحق عليه  
فجعل عن المستحق كالرجل  
اشترى شيئاً ثم فاسد أو قبضه ثم  
باعه من البائع يجعل بيعه نقضا  
للعقد الفاسد \* ساحة في الشارع  
في مقابلة حانوت رجل أجرة  
صاحب الحانوت من رجل يبيع  
الفاكهة كل شهر بدينارهم قال  
الفقيه أبو جعفر ما يأخذ صاحب  
الحانوت من الأجرة يكون له لأنه  
عائد والعائد مستحق الأجرة وإن  
كان غاصباً وينبغي أن يتصدق به  
كالغاصب إذا أجرة وأخذ الأجرة  
وقال الفقيه أبو الليث إنما يكون  
أجرة الساحة لصاحب الحانوت إذا  
كان بنى في الساحة دكاناً ونحوه  
ذلك حتى يكون هو أولى الناس  
بمابني وأما إذا لم يكن بنى في  
الساحة شيئاً لا يكون الأجرة لأن  
صاحب الحانوت في الساحة  
كسائر الناس لا اختصاص له  
بالساحة \* المتولى إذا أجرة الوقف  
إن كان الواقف شرط أن لا يؤجر  
أكثر من السنة لا يجوز الأجرة  
أكثر من سنة فإن لم يكن شرط  
ذلك تجوز الأجرة إلى ثلاث سنين  
فإن أجرة أكثر من ذلك اختلفوا  
فيه قال مشايخ بلخ لا تجوز أجرة  
الوقف أكثر من ثلاث سنين وقال

بأيتو يكفر ولو قال (١) بخداي ويحان وسرتوفيه اختلاف المشايخ وجههم الله تعالى كذا  
في النخبة \* ومنها ما يتعلق بالانبياء عليهم الصلاة والسلام من لم يقرب بعض الانبياء عليهم  
الصلاة والسلام أو لم يرض بسنة من سنن المرسلين فقد كفر وسئل ابن مقائل عن أنكر نبوة  
الخصر وذو الكفل فقال كل من لم يجتمع الأمة على نبوته لا يضره أن يجد نبوته ولو قال لو كان  
فلان نبياً لم آمن به فقد كفر كذا في المحيط \* عن جعفر بن يقطين يقول آمنت بجميع أنبيائه  
ولا أعلم أن آدم نبى أم لا يكفر كذا في العتبية \* سئل عن ينسب إلى الانبياء الفواحش  
كعزمهم على الزنى ونحوه الذي يقوله الخشوية في يوسف عليه السلام قال يكفر لأنه شتم لهم  
واستخفاف بهم قال أبو ذر من قال إن كل معصية كفر وقال مع ذلك إن الانبياء عليهم السلام عصوا  
فكافر لأنه شتم ولو قال لم يعصوا حال النبوة ولا قبلها كفر لأنه رد المنصوص \* سمعت بعضهم  
يقول إذا لم يعرف الرجل أن محمداً صلى الله عليه وسلم آخر الانبياء عليهم وعلى نبينا السلام  
فليس مسلم كذا في النخبة \* قال أبو جعفر الكبر كل من أراد بقلبه بغض نبى كفر وكذلك  
من قال لو كان فلان نبياً لم أرض به ولو قال (٢) أكر فلان بيمين يهودى من بوى ذكر ويدى  
فإن أراد به لو كان فلان رسول الله لم آمن به كفر كذا لو قال لو أمرى الله بأمر لم أفعل وفي الجامع  
الاصغر إذا وقع بين رجل وبين صهره خلاف فقال إن بشر رسول الله لم آمن بأمره لا يكفر  
ولو قال إن كان ما قاله الانبياء صدقاً وعدلاً نجوا كفر وكذلك لو قال أنا رسول الله أو قال بالقارسية  
(٣) من يغمم بريد به من يغمم بريد يكفر ولو أنه حين قال هذه المقالة طلب غير منه المحجة  
قل يكفر الطالب والمتأخر من المشايخ قالوا إن كان غرض الطالب تحجيره وافتضاحه  
لا يكفر ولو قال لشعر النبي صلى الله عليه وسلم شغب يكفر عند بعضهم وعند الآخرين لا إذا قال  
طريق الأمانة ومن قال لا أدري أن النبي صلى الله عليه وسلم كان أنسياً أو جنياً يكفر كذا في  
الفصول العمادية \* ولو قال (٤) أكر فلان بيمين براست حتى خويش أزوى بسننهم  
لا يكون كفراً كذا في فتاوى قاضخان \* ولو قال (٥) محمد درويشك بود أو قال جامه  
بيمين بربناك بود أو قال قد كان طوبى للظفر فقد قيل يكفر مطلقاً وقد قيل يكفر إذا قال على وجه  
الاهانة ولو قال للنبي عليه الصلاة والسلام ذلك الرجل قال كذا وكذا فقد قيل أنه يكفر ولو شتم  
رجلاً اسمه محمد أو أحمد أو كنيته أبو القاسم وقال له يا ابن الزانية (٦) وهركه خدائرا يا بن اسم  
أو يا بن كنية ينده است فقد ذكر في بعض المواضع أنه إذا كان ذا كرا للنبى صلى الله عليه وسلم  
يكفر كذا في المحيط \* ولو قال كل معصية كبيرة إلا معاصى الانبياء فانها صغائر لم يكفر ومن  
قال إن كل معصية وفعله فاسق وقال مع ذلك إن معاصى الانبياء كانت عمداً فقد كفر لأنه شتم

(ترجمة) (١) بالله وعمرى ورأسى (٢) لو كان فلان نبياً كنت أصدق به (٣) أنا رسول بريد  
به أوصل الخبر (٤) أخذ حتى من فلان ولو كان نبياً (٥) محمد كان درويشاً أو قال كانت ملابس  
الرسول قدرة (٦) وكل شخص هو عبد الله بهذا الاسم وهذه الكنية

بعض مشايخنا يجوز ذلك إذا كان المستأجر من لا يخاف منه دعوى المالك إذا طالت المدة وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى الاحتياط  
في ذلك أن يرفع الأمر إلى القاضي حتى يبطله (فصل في أحارة الوقف وما لا يتم) متولى الوقف أو الوصى إذا أجرة مال الصغير أو  
الوقف بأقل من أجر مثله بما لا يتعين للناس فيه قال الشيخ الإمام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يجب أجرة المثل بالغام بلع  
عند بعض علماءنا وعليه يقتضى أن يجره الله تعالى بغيره في غير ما ينبغي أن يجره المستأجر بما فيه فانه ذكر



في المزارعة الوكيل يدفع الأرض مزارعة إذا دفع الأرض مزارعة وشرط لصاحب الأرض شيئا يسيرا لا يتغابن الناس في مثله يصير الوكيل غاصبا وكذا المدفوع إليه الآن الخصاص رجه الله تعالى قال لا يصير المدفوع إليه غاصبا وعليه أجر المثل قال وأما في بقول الخصاص \* قال مولانا رجه الله تعالى وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل أن لم تنقصها المزارعة يجب أجر المثل بالغاما بلغ وان نقصتها المزارعة ينظر إلى نقصان الأرض وإلى أجر المثل أيهما كان (٢٩٢) أكثر يجب ذلك للوقف والصغير \* رجل غصب أرضا وقفا أو أرضا للصغير قال

بعضهم يضمن الغاصب أجر المثل للوقف والصغير وفي ظاهر الرواية لا يضمن فلأن الغاصب أجر الأرض المغصوبة من غيره مكان على المستأجر للغاصب الأجر المسمى \* رجل أجر منزلا كان والده وقفه على أولاده أبدا ما تناسلوا فآجره هذا الرجل اجارة طويلة مرسومة وأنفق المستأجر في عمارة هذا الوقف باسم المؤجر قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان لم يكن للمؤجر ولاية في الوقف بان لم يكن متوليا يكون المؤجر غاصبا وكان له على المستأجر الأجر المسمى ويتصدق به ولا يرجع المستأجر بما أنفق في العمارة على الآجر ولا على غيره لانه كان متطوعا وان كان المؤجر متوليا كان على المستأجر الأجر المسمى ان كان ذلك مقدارا أجر المثل أو أكثر ورجع المستأجر في غلة الوقف بما أنفق في العمارة \* متولى الوقف اذا آجر الأرض مدة معلومة ثم مات المؤجر ثم مات المستأجر قبل انقضاء مدة الاجارة فرفع ورثة المستأجر غلة الأرض قال الشيخ الامام هذا رجه الله تعالى ان كانت الغلة زرعا زرعها وورثة المستأجر يبنوهم كانت الغلة لهم وعليهم نقصان الأرض اذا كانت الأرض انتقصت بزراعتهم ويصرف ذلك النقصان إلى مصالح الوقف لاحق للموقوف عليهم في ذلك \* الوصي اذا أنفق من مال اليتيم على باب القاضى وهكذا

وان قال لم تكن معاصي الانبياء عمدا فليس بكفر كذا في اليتيمة \* الرافضى اذا كان يسب الشيخين ويلعنهما والعياد بالله فهو كافر وان كان يفضل عليا كرم الله تعالى وجهه على أبي بكر رضى الله تعالى عنه لا يكون كافرا الا أنه مبتدع والمعتزلى مبتدع الا اذا قال باستحالة الرؤية فحينئذ هو كافر كذا في الخلاصة \* ولو قذف عائشة رضى الله عنها بالزنى كفر بالله ولو قذف سائر نسوة النبي صلى الله عليه وسلم لا يكفر ويستحق اللعنة ولو قال عمر وعثمان وعلى رضى الله عنهم لم يكونوا أصحابا لا يكفروا ويستحق اللعنة كذا في خزائن الفقه \* من أسكر امامة أبي بكر الصديق رضى الله عنه فهو كافر وعلى قول بعضهم هو مبتدع وليس بكافر والصحيح أنه كافر وكذلك من أنكر خلافة عمر رضى الله عنه في أصح الاقوال كذا في الظهيرية \* ويجب ا كفارهم با كفار عثمان وعلى وطحمة وزبير وعائشة رضى الله تعالى عنهم ويجب ا كفار الزيدية كلهم في قولهم بانتظار نبي من الجهم ينسخ دين نبينا وسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم كذا في الوجيز للكردرى \* ويجب ا كفار الروافض في قولهم برجمة الاموات الى الدنيا وبتناسخ الارواح وبانتقال روح الاله الى الائمة بقولهم في خروج امام باطن وبتعطيلهم الامر والنهي الى أن يخرج الامام الباطن وبقولهم ان جبريل عليه السلام غلط في الوحي الى محمد صلى الله عليه وسلم دون علي بن أبي طالب رضى الله عنه وهؤلاء القوم خارجون عن ملة الاسلام وأحكامهم أحكام المرتدين كذا في الظهيرية \* في ا كراه الاصل اذا أكره الرجل على أن يشتم محمدا صلى الله عليه وسلم فهذا على ثلاثة أوجه \* أحدها أن يقول لم يخطر ببالى شيء وانما شتمت محمدا كما طلبوا منى وأنا غير راض بذلك ففي هذا الوجه لا يكفر وكان كالأكره على أن يتكلم بالكفر فتكلم به وقلبه مطمئن بالايمان \* الوجه الثاني أن يقول خطر ببالى رجل من النصارى اسمه محمد فأردت بالشتم ذلك النصراني وفي هذا الوجه لا يكفر أيضا \* الوجه الثالث أن يقول خطر ببالى رجل من النصارى اسمه محمد فلم أشتم ذلك النصراني وانما شتمت محمدا صلى الله عليه وسلم وفي هذا الوجه يكفر في القضاء وفيما بينه وبين ربه \* ومن قال جن النى صلى الله عليه وسلم يكفر ومن قال أنجى على النبي عليه السلام لا يكفر كذا في المحيط \* ولو قال الرجل لولم يأكل آدم الحنطة لما صرنا أشقياء يكفر كذا في الخلاصة \* من أنكر المتواتر فقد كفر ومن أنكر المشهور يكفر عند البعض وقال عيسى بن أبان يضل ولا يكفر وهو الصحيح ومن أنكر خبر الواحد لا يكفر غير أنه يأثم بتركه القبول هكذا في الظهيرية \* اذا غنى الرجل لنبي من الانبياء أن لا يكون نبيا قالوا ان أراد به أنه لولم يبعث نبيا لا يكون خارجا عن الحكمة لا يكفر وان أراد به الاستخفاف والعداوة كان كافرا كذا في فتاوى قاضى حنبل \* ولو قال (١) اكرموا بيغمبر صلى الله عليه وسلم مردك خواند فرونكذارم لا يكفر ولو قال بازخوانم لا يكفر كذا في الظهيرية \* ولو قال رجل مع غيره كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجب كذا بان قال مثلا كان يجب القرع فقال ذلك الغير أنا لا أجبه فهذا كفر

وان قال لم تكن معاصي الانبياء عمدا فليس بكفر كذا في اليتيمة \* الرافضى اذا كان يسب الشيخين ويلعنهما والعياد بالله فهو كافر وان كان يفضل عليا كرم الله تعالى وجهه على أبي بكر رضى الله تعالى عنه لا يكون كافرا الا أنه مبتدع والمعتزلى مبتدع الا اذا قال باستحالة الرؤية فحينئذ هو كافر كذا في الخلاصة \* ولو قذف عائشة رضى الله عنها بالزنى كفر بالله ولو قذف سائر نسوة النبي صلى الله عليه وسلم لا يكفر ويستحق اللعنة ولو قال عمر وعثمان وعلى رضى الله عنهم لم يكونوا أصحابا لا يكفروا ويستحق اللعنة كذا في خزائن الفقه \* من أسكر امامة أبي بكر الصديق رضى الله عنه فهو كافر وعلى قول بعضهم هو مبتدع وليس بكافر والصحيح أنه كافر وكذلك من أنكر خلافة عمر رضى الله عنه في أصح الاقوال كذا في الظهيرية \* ويجب ا كفارهم با كفار عثمان وعلى وطحمة وزبير وعائشة رضى الله تعالى عنهم ويجب ا كفار الزيدية كلهم في قولهم بانتظار نبي من الجهم ينسخ دين نبينا وسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم كذا في الوجيز للكردرى \* ويجب ا كفار الروافض في قولهم برجمة الاموات الى الدنيا وبتناسخ الارواح وبانتقال روح الاله الى الائمة بقولهم في خروج امام باطن وبتعطيلهم الامر والنهي الى أن يخرج الامام الباطن وبقولهم ان جبريل عليه السلام غلط في الوحي الى محمد صلى الله عليه وسلم دون علي بن أبي طالب رضى الله عنه وهؤلاء القوم خارجون عن ملة الاسلام وأحكامهم أحكام المرتدين كذا في الظهيرية \* في ا كراه الاصل اذا أكره الرجل على أن يشتم محمدا صلى الله عليه وسلم فهذا على ثلاثة أوجه \* أحدها أن يقول لم يخطر ببالى شيء وانما شتمت محمدا كما طلبوا منى وأنا غير راض بذلك ففي هذا الوجه لا يكفر وكان كالأكره على أن يتكلم بالكفر فتكلم به وقلبه مطمئن بالايمان \* الوجه الثاني أن يقول خطر ببالى رجل من النصارى اسمه محمد فأردت بالشتم ذلك النصراني وفي هذا الوجه لا يكفر أيضا \* الوجه الثالث أن يقول خطر ببالى رجل من النصارى اسمه محمد فلم أشتم ذلك النصراني وانما شتمت محمدا صلى الله عليه وسلم وفي هذا الوجه يكفر في القضاء وفيما بينه وبين ربه \* ومن قال جن النى صلى الله عليه وسلم يكفر ومن قال أنجى على النبي عليه السلام لا يكفر كذا في المحيط \* ولو قال الرجل لولم يأكل آدم الحنطة لما صرنا أشقياء يكفر كذا في الخلاصة \* من أنكر المتواتر فقد كفر ومن أنكر المشهور يكفر عند البعض وقال عيسى بن أبان يضل ولا يكفر وهو الصحيح ومن أنكر خبر الواحد لا يكفر غير أنه يأثم بتركه القبول هكذا في الظهيرية \* اذا غنى الرجل لنبي من الانبياء أن لا يكون نبيا قالوا ان أراد به أنه لولم يبعث نبيا لا يكون خارجا عن الحكمة لا يكفر وان أراد به الاستخفاف والعداوة كان كافرا كذا في فتاوى قاضى حنبل \* ولو قال (١) اكرموا بيغمبر صلى الله عليه وسلم مردك خواند فرونكذارم لا يكفر ولو قال بازخوانم لا يكفر كذا في الظهيرية \* ولو قال رجل مع غيره كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجب كذا بان قال مثلا كان يجب القرع فقال ذلك الغير أنا لا أجبه فهذا كفر

(ترجمة) (١) ان قال لى الرسول صلى الله عليه وسلم يا رجيل لا أسامحه ولو قال أردتها عليه الى مصالح الوقف لاحق للموقوف عليهم في ذلك \* الوصى اذا أنفق من مال اليتيم على باب القاضى وهكذا

في خصومة كانت على الصغير أوله قال الشيخ الامام هذا رجه الله تعالى ما أعطى الوصى من مال اليتيم على وجه الاجارة لا يضمن مقدار أجر المثل وما كانت على وجه الرشوة يكون ضامنا \* رجل استأجر أرضا فانقطع الماء قال ان كانت الأرض تسقى بماء الانهار لا يضمن السواء لانه على المستأجر ركه ان كانت تسقى بماء السماء فانقطع المطر \* الوصى اذا آجر أرضا يضمن اليتيم اجارة

طويلة وسمية ثلاث سنين لا يجوز ذلك وكذلك أب الصغير ومتولى الوقف لان الرسم في الاجارة الطويلة أن يجعل شيء يستقر من مال الاجارة بمقابلة السنين الاولى ومعظم المال بمقابلة السنة الاخيرة وان كانت الاجارة لارض اليتيم أو الوقف لا تصح الاجارة في السنين الاولى لانها تكون باقل من أجر المثل فلا تصح \* وان استأجر أرض اليتيم أو الوقف بمال الوقف أو اليتيم ففي السنة الاخيرة يكون الاستئجار باكثر من أجر المثل فلا تصح واذا فسدت الاجارة في البعض في الوحيين هل تصح فيما كان (٢٩٣) خيرا لليتيم والوقف على قول من يجعل الاجارة

الطويلة عقدا واحدا لا تصح وعلى قول من يجعلها عقودا تصح فيما كان خيرا لليتيم أو الوقف ولا تصح فيما كان شره والظاهر هو الفساد في الكل وان كان الوصي أجرا أرض اليتيم واستأجرها وصى آخر ليتيم آخر لا تصح هذه الاجارة لانها ان كانت خيرا لاحد اليتيمين تكون شره للآخر فلا تخلو هذه الاجارة عن الضرر باحد اليتيمين وطريق تصحيح الاجارة الطويلة في أرض اليتيم والوقف عماله أن يجعل أجر السنين كلها مقدارا أجر المثل ثم ان الوصي ومتولى الوقف يبرئان المستأجر عن أجر السنين الاولى ويصح ذلك في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى \* رجل استأجر حائطا وقفا على الفقراء فارد أن يبنى عليه غرفة من ماله وينتفع بها قالوا ان كان لا يزيد المستأجر في أجر الحائط على مقدار ما استأجره لانه لا يطلق له البناء الا أن يزيد في الاجرة ولا يخاف على البناء من تلك الزيادة وان كان هذا الحائط معطلا في أكثر الاوقات وانما يرغب فيه المستأجر لاجل البناء عليه فانه يطلق له في ذلك وان كان لا يزيد هو في الاجرة \* رجل استأجر حجرة موقوفة من أوقف المسجد فكسرها الخطب بالتقدم

وهكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أيضا وبعض المتأخرين قالوا اذا قال ذلك على وجه الاهانة كان كفرا وبدونه لا يكون كفرا \* رجل قال مع غيره ان آدم عليه السلام نسج الكبرياء (٣) بس ما هم جولا له بيجان باشيم فهذا كفر \* رجل قال لغيره كلما كان يأكل رسول الله صلى الله عليه وسلم فحس أصابعه الثلاث فقال ذلك الرجل (٣) ابن أبي أدبي است فهذا كفر اذا قال (٤) جه نعر زسمى است دهقان را كه طعام خورزند دست نشوويند قال ان كان ثماونا بالسنة يكفر ولو قال (٥) اين جه رسم است سبيلت بست كردن و دستار بزيركوا و اردن فان قال ذلك على سبيل الطعن في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد كفر كذا في المحيط \* (٦) اگر در روز عاشورا بكي را كوي بند كه سرمه كن كه سرمه كردن در بن روز شنت است او كويد كار زنان و مخنشان بود كافر كرد \* وفي التخيير رجل تكلم بكلام فقال له آخر (٧) دروغ ميگويد اگر همه بيغمبر است يلزمه الكفر وكذلك لو قال (٨) سخن وي نكروم اگر همه بيغمبر است \* رجل قال لا آخر (٩) كران خوي است اگر همه بيغمبر است أو قال (١٠) اگر مرسل است يا همه فرشته مقرب است كران جان است كفر في الحال \* رجل أراد أن يضرب عبده فقال له رجل لا تعربه فقال (١١) اگر محمد مصطفی كويد من نهلم أو قال اگر از آسمان بانك آيد كه من هم بزنم يلزمه الكفر قال رضى الله تعالى عنه سألت صدر الاسلام جمال الدين عن قرأ حديثا من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم فقال رجل (١٢) همه روز خلدشها خواند قال ان أضاف ذلك الى القارئ لا الى النبي صلى الله عليه وسلم ينظر ان كان حديثا يتعلق بالدين وأحكام الشرع يكفر وان كان حديثا لا يتعلق به لا يكفر وتحمل مقالته على ان ارادته قرأ غيره أولى \* رجل قال (١٣) بحرمت جوانك عربى يعنى النبي صلى الله عليه وسلم يكفر \* رجل قال (١٤) بيغمبر وتي بود كه بيغمبر بود و وقتي بود كه نبود و قال أنا لأدري ألبى صلى الله عليه وسلم في القبر مؤمن أم كافر يكفر \* وفي غرر المعاني سئل عن قال زوجته (١٥) خلاف مكوفة المراءة بيغمبر ان خلاف كفتد قال كلمه كفر است توبه كند و نكاح تاره كند كذا في التتارخانية \* اذا

(ترجمة) (٢) حينئذ نحن أولاد النساخ (٣) هذا عدم أدب (٤) ما أحسن عادة الفلاحين بأكلون الطعام ولا يغسلون أيديهم (٥) ما هذه العادة تقصير الشارب وارضاء الطيلسان تحت الرقبة (٦) اذا قيل لشخص في يوم عاشوراء تسليح لان التسليح في هذا اليوم سنة فقال هذا فعل النساء والمخنثين يصبر كافرا (٧) يكذب ولو كان نبيا (٨) لا أصدق كلامه ولو كان نبيا (٩) ثقيل الطبع ولو كان نبيا (١٠) هو ثقيل ولو كان مرسلًا وملا مقربا (١١) ان كان محمد المصطفى يقول لي لا تضربه لا أتركه أو قال ان كان بأني صوت من السماء بان لا تضربه أضربه أيضا (١٢) كل يوم يقرأ وحلا (١٣) بحرمة الصبي العربي (١٤) اللبي وقت يصير غيبه بيا و وقت لا يصير (١٥) لا تقولي خلاف الواقع فعالت المرأة الانبياء قالت الخلف قال هي كلمة كفر فيلزمه ان تنوب ويحدد النكاح

والخير ان لا يرضون بذلك والمتولى يرضى به قالوا ان كان من ذلك ضرر بين بالحجرة مثل ضرر القصار والحداد والمتولى يجرد من يستأجرها بتلك الاجرة كان على المتولى أن يمنع من ذلك فان لم يمنع أخرجه من الحجرة ويؤاخرها من غيره \* وان كان لا يجرد من يستأجرها بتلك الاجرة فلا متولى أو يترك الحجرة في يده الا اذا حلف من ذلك الضرر هلاك بناء الوقف \* المتولى اذا أجرح حمام الوقف من رجل ثم جاء رجل آخر وادف في حجرة الحمام قالوا ان كان حين أجرا حمام من الاول أحره بتقدير أحره أو ينقص من سير تغاير الناب في ماله فليس للمتولى





لا يجوز تلك الاجارة واللاب والجدو وصيتهما اجارة رقيق الصغير وذوا به وعقاره لا تهم بملك كون البيع فيما يكون الاجارة وليس لغير هؤلاء من كان الصغير في حجره ولاية اجارة عبدا الصغير وعقاره \* وعن محمد رحمه الله تعالى انه جوز ذلك استحسانا قال لانه ملك اجارة نفسه فملك اجارة ماله \* وعنه ايضا من كان الصغير في حجره كان له ان ينفق على الصغير من ماله \* ولا حد الوصيين ان يواجر الصغير ولا يواجر عبده في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يواجر عبده ايضا (٢٩٥) \* الوصي اذا استأجر نفسه أو عبده الصغير

لا يجوز اما عند محمد رحمه الله تعالى فلا يجره لان له لو اشترى لليتيم من مال نفسه أو باع ماله من اليتيم لا يجوز فالاجارة أولى وعند أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى فلا يجره لان له لو اشترى لليتيم من مال نفسه بشرط أن يكون ذلك خيرا لليتيم ولا خير لليتيم ههنا لانه يجعل مال ليس بمال لنفسه مالا وان استأجر الوصي نفس اليتيم لنفسه أو عبد اليتيم لنفسه جاز في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى اذا كانت اجارة ليس فيها غبن أما الالب اذا آجر نفسه للصغير أو آجر ماله للصغير أو استأجر مال الصغير لنفسه جاز لانه ملك شراء مال الصغير لنفسه واسلم بكن ذلك أنفع للصغير \* ولو كان وصيا لليتيم فاستأجر لاحدهما مال الآخر لا يجوز كالأول باع مال أحدهما من الآخر \* الالب اذا استأجر ابنه البالغ فعلم الابن لأجره وان استأجر الابن أباه للخدمة لا يجوز فان عمل له الالب كان له الاجر \* وفي المسئلة لا فرق بين أن يكون أحدهما مسلما أو ذميا \* واذا استأجر الحر ابنه المكاتب جاز وكذا لو استأجر الحر ابنه العبد من مولاه جاز \* والحر اذا استأجر أباه العبد يبطل ذلك \* الصبي المحجور اذا آجر نفسه

أو قال لغيره تغشيه يجوز فان التغشيل يذهب بالرجح قال الله تعالى ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم كقري هذه الصور كلها واذا قال لغيره (١) خانه جنان بالك كرده كه چون والسماء والطارق قيل يكفر وقال الامام أبو بكر بن اسحق رحمه الله تعالى ان كان القائل جاهلا لا يكفر وان كان عالما يكفر واذا قال (٢) فأعاصفصفا شدة است فهذه مخاطرة عظيمة واذا قال لباقي القدر والباقيان الصالحات فهذه مخاطرة عظيمة أيضا واذا قال القرآن أعجمي كقر ولو قال في القرآن كلمة عجمية فقي كفره نظر هكذا ذكر أبو القاسم المفسر رحمه الله تعالى كذا في الفصول العمادية \* في خزانة الفقه لو قيل لم لا تقرأ القرآن فقال (٣) بيزار شدم از قرآن يكفر وفي رسالة صدور الصدور ورسالة قاضي القضاة كل الملة والدين (٤) اگر مردی سورتی از قرآن یاد دارد و آن سوره بسياری خواند دیگرى گوید که این سوره را زبون گرفته کافر گردد وفي التخيير رجل نظم القرآن بالفارسية يقتل لانه كافر كذا في التتارخانية (ومنها) ما يتعلق بالصلاة والصوم والزكاة لو قال لريض صل فقال والله لأصلي أبدا ولم يصل حتى مات يكفر وقول الرجل لأصلي بمحتمل أربعة أوجه أحدها لأصلي لاني صليت والثاني لأصلي بأمرك فقد أمرني به من هو خير منك والثالث لأصلي فسقا بجانة فهذه الثلاثة ليست بكفر والرابع لأصلي اذ ليس يجب على الصلاة ولم أمر بها يكفر ولو أطلق وقال لأصلي لا يكفر لاحتمال هذه الوجوه اذا قيل له صل فقال (٥) قلتان بود که نماز کند و کار برخویشتن دارد از کند او قال در است که بیکار نکرده ام او قال که تواند که این کار بسر برد او قال خردم نمد در کاری نباید که بسر نتواند برد او قال مردمان از بهر ما میکنند او قال نماز میکنم چیزی بر سر نمی آید او قال تو نماز کردی چه بر سر آوردی او قال نماز کرا کنیم مادر و پدر من مرده اند او قال نماز کرده و نا کرده یکی است او قال چندان نماز کردم که مراد بکفر او قال نماز چیزی نیست که اگر بماند کننده شود فهذا كله كفر كذا في خزانة المفتين (٦) اگر یکی را گویند بیا تا نماز کنیم برای آن حاجت پس او گویند من بسیار نماز کردم هیچ حاجت من روا نشد و آن بر وجه استخفاف و طنز گوید کافر گردد كذا في التتارخانية \* ولو قال فاسق للمصلين (٧) بیا

(ترجمة) (١) نظفت البيت مثل والسماء والطارق (٢) صار قاعا صفا (٣) زعلت من القرآن (٤) اذا كان رجل يحفظ سورة من القرآن ويقرؤها كثيرا فقال له آخر اضعت هذه السورة بصير كافرا (٥) الذي يصلي ويبطل الشغل على نفسه يصير معرسا او قال لم مدة لم أنحل عن الشغل او قال من يقدر على أن يفي بهذا الامر او قال لا يلبق بالعاقل أن يكون في عمل لا يمكنه اتمامه او قال الناس يصلون لاجلنا او قال أصلي وما تحصل نتيجة او قال أنت صليت فما الذي نتج لك او قال أصلي لمن أمي وأبي ماتا او قال الصلاة وغدم الصلاة سواء او قال صليت حتى مل قلبي او قال ليست الصلاة شيئا اذا تركت تتعفن (٦) اذا قيل لرجل تعال نصل من أجل تلك الحاجة فقال لهم أنا صليت كثيرا لم تنتظم لي حاجة أبدا وقال هذا على وجه الطنز والاستخفاف بصير كافرا (٧) تعالوا وانظروا الاسلامية

لا يجوز فان عمل وسلم من العمل في القياس لا يجب الاجر وفي الاستحسان يجب \* الالب أو الجدا أو وصيهما اذا آجر دارا أو عبدا للصغير سنين معلومة ثم بلغ الصغير لم يكن للصغير أن يفسخ الاجارة \* والصبي اذا آجر نفسه ثم بلغ لا يكون له أن يفسخ الاجارة \* والعبد المحجور اذا آجر نفسه للخدمة سنة فاعتق في نصف السنة لا يكون للعبد أن يفسخ الاجارة ويكون أحرم ماضي للمالك وأحر ما بقي للعبد \* وان كان آجره المولى ثم اعتق في نصف السنة كان للعبد أن يفسخ الاجارة فيما بقي وان شاء أمضى فان آجر الاجارة والمولى كان آجره باجرا معجلا أو استعجلا



الاجرة بعد الاجارة كان جميع الاجر للمولى \* المكاتب اذا اجر عبده ثم عجز لا تبطل الاجارة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وتبطل عند محمد رحمه الله تعالى \* ولو استأجر المكاتب عبدا ثم عجز بطلت الاجارة في قولهم وقيل هو على هذا الخلاف أيضا \* ولو أدى المكاتب وعق بقت الاجارة عند الكل \* رجل أقعد صديعا عند رجل لي عمل معه فأتخذ الرجل للصبي كسوة ثم بدا للصبي أن لا يعمل قالوا ان كان الرجل أعطى كربا أو تكاف الصبي خياطته (٢٩٦) لا يكون للرجل على الثوب سبيل لان حقها انقطع بالحياطة

(فصل فيما يجب الاجر على المستأجر وفيما لا يجب) \* رجل استأجر جار فعي في الطريق فامر المكنترى رجلا أن ينفق على الجار ففعل المأمور قالوا ان علم المأمور أن الجار لغير الأمر لا يرجع بما أنفق على أحد لانه متطوع وان لم يعلم المأمور أن الجار لغير الأمر قالوا أنه يرجع على الأمر وان لم يقل الأمر على أنى ضامن \* ولو أن رجلا قال لغيره أنفق في بناء دارى ولم يقل على أن ترجع بذلك على اختلاف فوافيه قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسى رحمه الله تعالى الصحيح أنه يرجع \* قال مولانا رضى الله عنه في مسألة الجار اذا لم يعلم المأمور أن الجار لغير الأمر ولم يقل الأمر على أن ترجع بذلك على ينبغى أن يكون على الاختلاف أيضا \* وفي اللقطة اذا رفع الملتقط الأمر الى القاضى فقال له القاضى أنفق عليها ولم يقل على أن ترجع بذلك على صاحبها اختلاف فوافيه قال الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده رحمه الله تعالى الصحيح أنه لا يرجع \* رجل استأجر دارا كل شهر بكذا ثم ادعى المستأجر أن صاحبها باعها منه بعد الاجارة وأنكر صاحبها البيع ومضى على ذلك زمان قالوا على المستأجر أجر

بيد مسلمانى به بيندو يشير الى مجلس الفسق يكفر اذا قال (١) خوش كاريست بي نمازى فهو كافر وكذا اذا قال رجل صل حتى تجد حلاوة الطاعة أو قال بالفارسية (٢) نماز كن تا حلاوت نماز كردن يابى فقال له ذلك الرجل (٣) تو مكن تا حلاوت بي نمازى به يابى يكفر واذا قيل لعبد صل فقال لأصلى فان الثواب يكون للمولى يكفر واذا قيل لرجل صل فقال ان الله نقص من مالى فانا أنقص من حقه فهو كافر \* رجل يصلى في رمضان لا غير ويقول (٤) اين خود بسيار است أو يقول زياده مى آيد لان كل صلاة في رمضان تساوى سبعين صلاة يكفر اذا صلى الى غير القبلة متعمدا فوافق ذلك القبلة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هو كافر وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وكذا اذا صلى بغير طهارة أو صلى مع الثوب النجس ولو صلى بغير وضوء متعمدا يكفر قال الصدوق الشهد رحمه الله تعالى وبه نأخذ وفي كتاب التحرى اذا تحرى ووقع تحريه على جهة فترك ذلك الجهة وصلى الى جهة أخرى روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال أنحش عليه الكفر لاعتراضه عن القبلة واختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى في كفره قال شمس الأئمة الحلوانى الاظهر أنه اذا صلى الى غير القبلة على وجه الاستهزاء والاستخفاف يصير كافرا ولو ابتلى انسان بذلك لضرورة بان كان يصلى مع قوم فحدث واستحيا أن يظهر وكتم ذلك وصلى هكذا أو كان بقرب من العدو فقام وصلى وهو غير طاهر قال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى لا يصير كافرا لانه غير مستهزئ ومن ابتلى بذلك لضرورة أو لحياء ينبغى أن لا يقصد بالقيام قيام الصلاة ولا يقرأ شيئا واذا حثي ظهره لا يقصد الركوع ولا يسبح حتى لا يصير كافرا بالاجماع واذا صلى على ثوب نجس قال بعضهم لا يصير كافرا ولو اقتدى بصي أو مجنون أو امرأة أو جنب أو محدث وصلى الوقتية وعليه فائتة وهو ذا كرها لا يصير كافرا في قولهم جميعا كذا في المحيط \* قال الصلاة فريضة لكن ركوعها وسجودها لا يكفر لانه يؤول وان أنكر فرضية الركوع والسجود مطلقا يكفر حتى اذا أنكر فرضية السجدة الثانية يكفر أيضا لرد الاجماع والتواتر ولو قال (٥) اكر كعبه قبله زودى وبيت المقدس قبله بودى من نماز بكعبه كردمى وبه بيت المقدس نكردى وفي تجنيس الملتقط ولو قال (٦) اكر فلان قبله كردمى وسوى أونكمى أو قال اكر فلان ناحية كعبه كردمى وسوى أونكمى وفي التحيير رجل قال (٧) قبله دو است يعنى الكعبة وبيت المقدس كفر كذا فى المينابيع \* قال ابراهيم بن يوسف لو صلى ربا فلا أجر له وعليه الوزر وقال بعضهم يكفر وقال بعضهم لا أجر له ولا وزر وهو كأن لم يصل وفي مصباح الدين سئل أبو حفص الكبير عن رجل أتى المشركين وقد ترك صلاة أو صلاتين فان كان تعظيما لهم كفر واپس عليه قضاء الصلاة وان أتى ذلك بفسق لم يكفر وقضى ما ترك وفي

(ترجمة) (١) عدم الصلاة شغل طيب (٢) عين ما قبلها (٣) لاتصل أنت حتى تجد حلاوة عدم الصلاة (٤) هذا كثيرا أو يقول هذا زيادة (٥) ان لم تكن الكعبة قبله وكان بيت المقدس هو القبلة كنت أصلى على الكعبة ولا أصلى على بيت المقدس (٦) ان كان فلان يصير قبله لا أوجه وجهه نحوه أو قال ان كان فلان يصير ناحية الكعبة لا أوجه وجهه نحوه (٧) القبلة اثبات

بامضى لان لبيع لم يثبت فبقيت الاجارة \* ولو استأجر دابة الى مكان بعينه فالسار به ض الطريق اذاعها المستأجر لنفسه وأنكر الاجارة وصاحب الدابة يدعى الاجارة ذكر القدر روى رحمه الله تعالى أن على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يلزمه أجر ما قبل الانكار ولا يلزمه أجر ما بعد الانكار وقال محمد رحمه الله تعالى لا يسقط شيء من الاجر ولو استأجر عبدا سنة وقبضه فلما مضى نصف السنة بحد الاجارة وادعاه لنفسه وقبضه العبد يوم الجود ألغان فضت السنة وقيمتها ألف درهم ثم مات العبد في يد المستأجر وقيمتها

شهره الى أنه بالخيار ودفع الدار  
الى المستأجر فسكنها قبل أن يسقط  
صاحب الدار خياره لم يكن عمل  
المستأجر أجرا ساكنا وانما يلزمه  
الاجر لما سكن بعد الاجارة من يوم  
الاجارة \* رجل آجر دابة على أن  
يكون الخيار له ساعة من النهار  
فركبها فسرقت فانه يضمن قيمتها ولا  
يضمن الاجر \* وان كان الخيار  
للمستأجر كان عليه الاجر ولا  
يضمن قيمة الدابة \* رجل دفع  
الى خياط ثوبا ليخيطه فقطعه  
الخياط ومات قبل الخياطة قال  
عيسى بن أبان لا أجر له لان المقصود  
هو الخياطة دون القطع وكان  
الاجر مقابلا للخياطة وقال أبو  
سليمان الجوزجاني رحمه الله تعالى  
له أجر القطع وهو الصحيح \* رجل  
دفع الى خياط ثوبا ليخيطه بدوهم  
فخاطه ثم جاءه رجل وفتقه قبل  
التسليم الى صاحبه لاشي الخياط  
لانه لم يسلم العمل قال المصنف هذا  
إذا لم يخطه في دار صاحب الثوب  
\* وان خاطه في داره كان له الاجر  
لان العمل صار مسلما الى صاحب  
الثوب وليس على الخياط أن يخيطه  
مرة أخرى في الوجهين لان العقد  
لما جرى بينهما لم يبق \* وان كان  
الخياط هو الذي فتق كان عليه  
أن يخيطه مرة أخرى لانه نقض  
عمله فصار كأن لم يكن وكذا

(ترجمة) (١) هذا صوت غوغا (٢) جاء ذلك الشهر الثقيل (٣) وقعنا في العقوبات (٤) صيام شهر رمضان - بحجم سريعاً (٥) كم من هذا الصيام الذي ملئت منه (٦) اذا قال لا تصلح لي الصلاة أو الحلال لا يصلح لي أو اضلّى لاي شيء حيث لم يكن لي امرأة ولا ولد أو قال وضعت الصلاة على الرف (٧) رؤيته عندي مثل رؤية الخنزير (٨) العلوم التي يتعلمونها هي حكايات أو قال ذلك الشيء الذي يقولونه هو أو قال تزوير أو قال أنا منكر لعلم الحيلة (٩) جئت من الكنيسة

( ٣٨ - ( التتوى ) - ثانى ) الاسكاف رجل ا كترى من رجل سفينة ليحمل فيها الطعام الى موضع فلما بلغت السفينة الى ذلك الموضع ردها الريح الى المكان الذى اكترها فيه فان لم يكن الذى اكترى السفينة مع الملاح فايس على المكترى كراه وان كان معه فعليه الكراه لان العمل صار مسلما الى المكترى كالتحياط اذا نهط الثوب فى دار صاحب الثوب \* رجل استأجر بغلا ليركب الى موضع كذا فخرج به فى بعض الطريق وورده الى الموضع الذى استأجره فعليه الاجر وهو نظير مسئلة السفينة اذا ردها الريح



والمكثري سم الملاح في السفينة \* رجل استأجر أرضاً سنة فزرعها ثم اشترها المأجر مع رجل آخر قال محمد رحمه الله تعالى انتفضت الاجارة ويترك الزرع في الارض حتى يستقصو يكون للشريك على صاحب الزرع مثل نصف أجر الارض \* رجل استأجر أرضاً ليزرعها فزرعها فقبل ماؤه قال محمد رحمه الله تعالى له أن ينقض الاجارة وله أن يحاصم الآخر حتى يتركها الحالك في يده باجر المثل الى أن يدرك الزرع فان سقى زرعاً بعد ذلك كان رضا (٢٩٨) وليس له أن ينقض الاجارة وكذا الرحي اذا انقطع ماؤه حتى مضت السنة يسقط

جميع الاجر \* وان قل الماء وتور الرحي وتطعن على نصف ما كانت تطعن قبل ذلك كان للمستأجر أن يردها فان لم يردها حتى طعن كان ذلك رضا وليس له أن يردها الرحي بعد ذلك \* ولو استأجر أرضاً من أرض الجبل بدراهم فزرعها ولم يطرعها ولم ينبت حتى مضت السنة ثم مطرت السماء ونبت قال محمد رحمه الله تعالى الزرع كله للمستأجر وليس عليه كراء الارض ولا نقصانها \* رجل استأجر أرضاً ليزرعها فصاب الزرع آفة فهلك أو غرق ولم ينبت كان عليه الاجر لانه قد زرع ولو غرق في الارض قبل أن يزرعها فلا أجر عليه وكذا لو غص به رجل وزرعها لا أجر على المستأجر \* ولو كانت في يد المستأجر فلم يزرعها حتى مضت السنة كان عليه الاجر \* وكذا لو زرع البعض ولم يزرع البعض \* رجل استأجر سفينة لينذهب بها الى موضع كذا ويحمل عليها كذا ويحیی بها فذهب بالسفينة ولم يجد ذلك الشيء قال محمد رحمه الله تعالى يلزمه كراء السفينة في الذهاب فارغة أقل كراء ولو قال أكثر بينهما منكم على أن تحمل الطعام من موضع كذا الى ههنا فلم يجد الطعام فليس عليه شيء من الكراء لان في المسئلة

أمدى يكفر وكذا لو قال (١) مرأباً مجلس علم جكاراً وقال من يقدر على ادعاء يقولون يكفر كذا في الخلاصة \* (٢) اكر كويده علم رادو كاسه وودو كيسه نتوان كرويا كويده علم اجهه كتم مراسيم بايد يجيب اندريكفر هكذا في العنانية \* ولو قال (٣) مرا جندان مشعولى زن وفرزند هست كه بمجاس علم غي رسم فهذا خاطرة عظيمة ان أراد به التهاون بالعلم وفي مجموع النوازل \* واذا قال لعالم (٤) شوعلم را بكاسه اندرفكن يكفر واذا كان الفقيه يذكر شيئاً من العلم أو يروي حديثاً صححها فقال آخر (٥) ابن هيج نیست درده أو قال ابن هيجن بجه كارآيد درم بايد كه أمر وزحمت مردم راست علم كرا بكار آيد فهذا كفر اذا قال (٦) فساد كردن به از دانشمندی كردن فهذا كفر \* امرأة قالت (٧) لعنت برشوى دانشمندیاد تكفر \* رجل قال (٨) فعل دانشمندان همانست وفعل كافرين همان يكذرقيل هذا اذا أريد به جميع الافعال فيكون تسوية بين الحق والباطل واذا خاصم فقيهاً في حادثة وبين الفقيه له وجهان شرعيان فقال ذلك الخاصم (٩) ابن دانشمندی مكن كه پیش نرو وديخاف عليه الكفر اذا قال لفقيه (١٠) أى دانشمندیك أو قال أى علويك لا يكفر ان لم يكن قصده الاستحقاق بالدين \* حكى أن فقيهاً وضع كتاباً في دكان رجل وذهب ثم مر على ذلك الدكان فقال له صاحب الدكان (١١) دستره فراموش كردى فقال الفقيه مرأب دكان تو كتاب است دستره فى فقال صاحب الدكان درود كره دستره جوبى بود وشما بكتاب حلق مردمان فشكى الفقيه في ذلك الى الشيخ الامام أبى بكر محمد بن الفضل فأمر بقتل ذلك الرجل كذا في المحيط \* سئل عبد الكريم وأبو على السعدي عن كان يغيب امرأته ويدعوها الى طاعة الله وينهاها عن معصيته فقالت (١٢) من خدائى جهه دائم وعلم جهه دائم خویشستن رابدوزخ نهاده أم فقلاً كفرت كذا في الفصول العمادية \* رجل قيل له طالب العلم يمشون على أجنحة الملائكة فقال (١٣) ابن باري دروغ است كفر \* رجل قال (١٤) قياس أبى حنيفة رحمه الله تعالى حق نیست يكفر كذا في التتارخانية \* رجل قال قصعة من تريد خير من العلم كفر ولو قال خير من الله لا يكفر كذا في الفصول العمادية \* رجل قال لخصمه اذهب معي الى

(ترجمة) (١) أى شغلى في مجلس العلم (٢) لو قال لا يمكن وضع العلم في الاناء ولا في الكيس أو قال ما أصنع بالعلم الا لزمني دراهم في جيبي (٣) عندي من مشغولية المرأة والولد ما يغني عن الذهاب الى مجلس العلم (٤) اذهب واضرح علمك في اناء (٥) ليس هذا موجوداً في القربة أو قال ينفع لاي شيء هذا الكلام اللازم الدراهم التي هي اليوم حشمة الناس والعلم ينفع من (٦) الفساد أحسن من العالمية (٧) على الزوج العالم اللعنة (٨) فعمل العلماء مثل فعل الكفار (٩) لا تفعل هذه العالمية قائمها لا تنفع (١٠) يا عويلم أو قال يا عيلوى (١١) نسبت المنجل فقال الفقيه لي في دكانك كتاب لا منجل فقال صاحب الدكان الحصاد يقطع الحشيش بالمنجل وأنتم تقطعون حلاق الناس بالكتاب (١٢) من أين اعرف الله ومن أين اعرف العلم وضعت نفسي في النار (١٣) هذا كذب (١٤) قياس أبى حنيفة رحمه الله تعالى ليس بحق

الاولى كثرى السفينة للذهاب والخل والرجوع فيلزمه حصة الذهاب وفي المسئلة الثانية وقع الاستبحار الشرع على جل الطعام من موضع كذا الى ههنا فاذا لم يحمل لم يلزمه شيء \* ولو استكرى دابة ليحمل عليها من هناك جولته فجاء المكاري وقال ذهبت ولم أجداً الجمل قالوا ان صدقة المستكرى في ذلك كان عليه أجر الذهاب واليابس الجمل \* رجل استأجر في المصرة دابة ليحمل عليها الفتيق من طاحونية كذا أو الحنطة من قرية كذا فذهب فلم تكن الحنطة طحيت أو لم يجد في القرية حنطة فرجع الى المصرة قال الشيخ

الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ينظر في لفظة الاستحجار ان كان المستاجر قال استأجرت منك هذه الدابة من أجل عليها الدقيق من طاحونة كذا يجب نصف الكراء لان الاجارة وقعت صحيحة من البلدة الى الطاحونة من غير رجل ثم بالذهب ثم الاجارة من الطاحونة الى البلدة انما كان لجل الدقيق ولم يوجد فلا يجب الرجوع شيء فاما اذا قال المستاجر اسأجرت مني هذه الدابة بدرهم حتى أجل الدقيق من الطاحونة فلم يجد الدقيق ههنا لا يجب شيء (٢٩٩) لان ههنا الاجارة وقعت على جمل الدقيق من

الطاحونة فلا يجب الاجار اذا لم يحمل الدقيق \* ولو استأجر رجلا ليذهب الى البصرة فيجيء بعياله فوجد بعضهم قد مات فاجاب عن بقي ذلك في الكتاب أن له الاجر بحسب ذلك \* قالوا هذا اذا كان عياله معه او من لانه أو في بعض العود عليه فيجب الاجر بقدر ذلك وان استأجره ليذهب بطعام الى فلان بالبصرة فذهب بالطعام ووجد فلانا قد مات فردا الطعام لأجره لانه نقض عمله فلا يجب الاجر كالحياط اذا خاط ففتق وان استأجره ليذهب نكتاب الى فلان ويحيى بجوابه فذهب بالكتاب فوجد فلانا قد مات فردا الكتاب لأجره وقال محمد رحمه الله تعالى يلزمه أجر الذهاب ولو ترك الكتاب ثمة أو مرقه ولم يرد كان له أجر الذهاب في قولهم لانه لم ينقض عمله وقيل اذا مرقه ولم يرد ينبغي أن لا يجب الاجر لانه اذا ترك الكتاب منه ينتفع بالكتاب وارث المكتوب اليه فيحصل له الغرض بخلاف ما اذا مرقه ولو استأجر رجلا ليذهب الى موضع كذا ويدعوه فلا يلبس به باجر مسمى فذهب الى ذلك الموضع فلم يجد فلانا قالوا له الاجر ولو استأجره ليذهب الى موضع كذا ويؤدي رسالته الى فلان فذهب فلم يجد فلانا كان

الشرع أو قال بالفارسية (١) بامن بشرع رو وقال خصمه (٢) بياده ببارتا بروم بي جبر تروم يكفر لانه عاند الشرع ولو قال (٣) بامن بقاضي رو وباني المسئلة بحالها لا يكفر ولو قال (٤) بامن شريعت وابن حيله اسودند ارد أو قال بيش نرود أو قال مراد بوس هست شريعت جكم فهذا كله كفر ولو قال (٥) آن وقت كه سيم ستي شريعت وقاضي كجا بود يكفر أيضا ومن المتأخرين من قال ان عني بقاضي البلدة لا يكفر واذا قال الرجل لغيره حكم الشرع في هذه الحادثة كذا فقال ذلك الغير (٦) من برسم كار ميكنم نه بشرع بكفر عنه بد بعض المشايخ رحمه الله تعالى وفي مجموع النوازل قال رجل لامرأته ما تقولين ايش حكم الشرع فتجست جشاء عاليا فقالت (٧) اينك شرع رافقه سد كفرت وبانت من زوجها كذا في المحيط \* رجل عرض عليه خصمه فتوى الأئمة فردها وقال (٨) چه بارنامه فتوى آورده قيل يكفر لانه ود حكم الشرع وكذا لو لم يقل شيئا لكن ألقى الفتوى على الارض وقال (٩) اين چه شرع است كفر \* رجل استفتى عالم في طلاق امرأته فأفتاه بالوقوع فقال المستفتي (١٠) من طلاق ملاق جهه دانم مادر بچم كان بايد كه بخانه من بود أفتى القاضي الامام علي السعدي بكفره كذا في الفصول العمادية \* اذا جاء أحد الخصمين الى صاحبه بفتوى الأئمة فقال صاحبه ليس كما أفتوا أو قال لانعمل بهذا كان عليه التعزير كذا في الذخيرة \* (ومنها ما يتعلق بالحلال والحرام وكلام الفسقة والفجار وغير ذلك) \* من اعتقد الحرام حلالا أو على القلب يكفر أو قال الحرام هذا حلال لترويج السلعة أو بحكم الجهل لا يكون كفرا وفي الاعتقاد هذا اذا كان حراما لعينه وهو يعتقد حلالا حتى يكون كفرا أما اذا كان حراما لغيره فلا وفيما اذا كان حراما لعينه انما يكفر اذا كانت الحرمة ثابتة بدليل مقطوع به أما اذا كانت باخبار الآحاد فلا يكفر كذا في الخلاصة \* قيل لرجل حلال واحد أحب اليك أم حرامان قال أيهما أسرع ووصولا يخاف عليه الكفر وكذلك اذا قال (١١) مال بايد خوام حلال خوام حرام ولو قال تاحرام يابم كرد حلال نكردم لا يكفر ولو تصدق على فقير مسمى من مال الحرام برجاء الثواب يكفر ولو علم الفقير بذلك فدعاه وأمن المعطى فقد كفر اقبل لرجل كل من الحلال فقال ذلك الرجل الحرام أحب الي يكفر ولو قال بجميعه (١٢) درين جهان يك حلال خوار بيارتا أو را مسجد كنه يكفر قال لغيره كل الحلال فقال (١٣) مرا حرام شايد يكفر كذا في المحيط \* ولد فاسق

(ترجمة) (١) اذهب معي الى الشرع (٢) هات لي رسول الشرع لاذهب لاذهب بلا جبر (٣) اذهب معي لقاضي (٤) لا تنفع الشريعة ولا هذه الخيل معي أو قال لانتم أو قال سأصنع بالشريعة أو ما عندي دبوس (٥) أين كانت الشريعة والقاضي لما أخذت الدراهم (٦) أنا أفعل بالرسم لا بالشرع (٧) هالك للشرع (٨) ما هذا الفرمان الفتوى التي أتيت بها (٩) ما هذا الشرع (١٠) أنا لا أعرف طلاق ولا ملاق أنا يلزم لي أم أولاد تكون لي في البيت (١١) اللازم لي مال سواء كان حلالا أو حراما ولو قال مادمت واجدا للحرام لأحوم حول الحلال (١٢) هات لي في هذه الدنيا رجلا يأكل من الحلال لا مسجد له (١٣) يصلح لي الحرام

له الاجر لان الاجر مقابل بالذهب لا بتبليغ الرسالة \* رجل استأجر امرأة لخدمة البيت شهر الا يجوز ولا يكون لها الاجر في ذلك لان خدمة البيت مستحق عليها ديانة ولا يجب الاجر لها كالأجير لانه لو طهره ولا من منفعة خدمة البيت تعود اليها والاسنان لا يستحق الاجر بما يعود لمنفعة اليه في الطبخ والخبر \* ولو استأجرها لغسل ثيابه قال المصنف ينبغي أن يكون لها الاجر لان ذلك غير مستحق عليها ديانة كغياطة الثوب ونحو ذلك ومنفعة الغسل تعود الى الزوج خاصة فيكون لها الاجر كالأجير لانه لو استأجرها لغسل ثوبه \* وان استأجرت المرأة زوجها



ليخدمها بأجر مسمى جاز وللزوج أن يمنع عن خدمتها بعد الاجارة لانه يتضرر بذلك فان خدمتها ذكركم شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى أن عليها الاجر لزوجها كلو استأجرت زوجها الرعي الغنم \* ولو قالت المرأة لزوجها انجز زوجي على أن لك على ألف درهم فغرم الزوج رجلاها الى أن قالت المرأة لا أريد الزيادة قالوا هذه الاجارة باطلة ولا شيء عليها لان خدمة المرأة حرام على الزوج لانه قوام عليها \* امرأة آجرت دارها من زوجها فمكناها (٣٠٠) جميعا قالوا الأجر لها وهي بمنزلة ما لو استأجرها لحزبه أو طبعه انما أرادوا بهذا الاخلاق

أن منفعة سكنى الدار تعود اليها ولأن الزوج يخرج من الدار في بعض الاوقات وعسى أن يكون عامته مارة في السوق وتكون الدار في يد المرأة والمستأجر اذا أجرة من الأجر أو أعاره انفق الروايات على أنه لا يجب الاجر على المستأجر في زمان الاجارة والاعارة فكذلك ههنا لم يكن لها أجر الدار على زوجها \* رجل اشترى الثمار على رؤس الاشجار ثم استأجر الانجار لينترك الثمار الى أن تدرك وقتا معلوما لم يكن عليه أجر الاشجار لان الشجر ليس بمعمل الاجارة فيجعل الاجارة اعارة بخلاف ما لو اشترى الفصيل ثم استأجر الارض وقتا معلوما الى أن يدرك الزرع كان ذلك جائزا وكان له أجر الارض لان الارض محل للاجارة فتعقد الاجارة \* رجل استأجر طاحونتين دوارتين بالماء في موضع يكون كرى النهر على صاحب الطاحونة عادة فاحتاج النهر الى الكرى وصار بحال لا يعمل الاحدى الرحيتين فان كان بحال لو صرف الماء اليهما جميعا تعملان عملا ناقصا فله الخيار لاختلال المقصود وما لم يفسح الاجارة كان عليه أجرهما جميعا وان كان بحال لو صرف الماء اليهما لم يعملأصلا فعليه أجر احداهما اذا لم يفسح

شرب الخمر جفاء آقاويه ونثر والدراهم عليه كفروا ولولم ينثروا لكانوا (٢) مبارك بادكفروا أيضا ولو قال حرمة الخمر ثبت بالقرآن يكفر \* رجل قال ثبت ومع ذلك تشرب الخمر لما اذا لا تنوب قال (٣) كسى از شير مادر شكيبدا يكفر لان هذا استفهام أو تشوية بين الخمر واللبن في الحب وفي كتاب الخيض للامام السرخسي لو استحل وطء امرأته الحائض يكفر وكذا لو استحل اللواط من امرأته وفي النوادر عن محمد بن حنبل رحمه الله تعالى لا يكفر في المسئلة هو الصحيح \* رجل شرب الخمر فقال (٤) شادي مرآ تراست كه بشادي ماشاد است وكم وكاست مرآ ترا كه بشادي ماشاد نيست يكون كفرا كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا شرع في الفساد وقال لاصحابه (٥) بيا تيد تا يني خوش بزم يكفروا وكذا لو اشتغل بالشرب وقال (٦) مسلمانى آشكارا ميكنم أو قال مسلمانى آشكارا شدي يكفر قال واحد من الفسقة (٧) اكر آزين خراباره بر نزد جبريل عليه السلام بهر خوشش برداردش يكفر \* قيل لفاسق انك تصبح كل يوم تؤذى الله وتخلق الله قال (٨) خوش مى آرم يكفر قال (٩) للمعاصي اين نيز راهى است ومذهبي يكفر كذا في المحيط \* وفي تجنيس الناطق والاصح أنه لا يكفر كذا في التواريخ \* رجل ارتكب شيئا من الصغائر فقبل له تب الى الله فقال (١٠) من چه کرده ام تا توبه بايد كرد يكفر كذا في المحيط \* من أكل طعاما حراما وقال عند الاكل بسم الله حكى الامام المعروف بمشتملى أنه يكفر ولو قال عند الغرغرة الحمد لله قال بعض المتأخرين لا يكفر (١١) واتفاق است اكر قدح بكيردو بسم الله كويدو بخورد كافر كردو هم چنین بوقت مباشرت زنا بوقت قمار كعبتين بكيردو بكويد بسم الله كافر شود كذا في الفصول العمادية \* ولو أن رجلين تشاجرا فقال أحدهما لا حول ولا قوة الا بالله فقال (١٢) لا حول بكار نيست أو قال لا حول را چكنم أو قال لا حول لا يغني من جوع أو قال (١٣) لا حول را بكاسه اندر نرديدن توان كرد أو قال بجاي نان سود ندارد كافر في هذه الوجوه كلها كذا في الظهيرية \* وكذلك اذا قال عند التسبيح والتهليل وكذلك اذا قال سبحان الله فقال الآخر (١٤) سبحان را تو آب بردى أو قال بوسه باز كردى فهذا كفر اذا قال لا تحر قل لا اله الا الله فقال لا أقول فقال بعض المشايخ هو كفر وقال بعضهم ان عسى به أنى لا أقول بامرئ لا يكفر وقال بعضهم بكفره مطلقا ولو قال (١٥) بكفتن اين كلمه چه بر سر آوردى تamen كويم يكفر

(ترجمة) (٢) مبارك له (٣) هل يصبر الانسان عن لين الام (٤) الفرح لمن يفرح لفرحنا والخيبة والنقصان ان لم يفرح لفرحنا (٥) تعالوا لنعيش عيشا طيبا (٦) أظهر الاسلامية أو قال ظهرت الاسلامية (٧) ان وقت فطرة من هذا الخمر فبرائيل عليه السلام برفعها بجناحه (٨) أفعل طيبا (٩) هذا أيضا طريق ومذهب (١٠) ما الذي فعلته حتى تلزمنى التوبة (١١) والاتفاق على أنه ان أمسك القدح وقال بسم الله وشربه يصير كافرا وهكذا ان بسمه وقت مباشرة الزنى أو حال لعب القمار عند امساك الكعبتين فانه يصير كافرا (١٢) لا تنفع لا حول أو قال ما أصنع بالاحول (١٣) لا يمكن جعل لا حول نريد في القصعة أو قال لا حول لا تنفع في محل الخبز (١٤) اذهب حسن سبحان الله أو قال قلبت جلدتها (١٥) ما الذي فعلته بذكر هذه الكلمة حتى أقولها

الاجارة لانه لم يتمكن من الانتفاع الا باجداهما فان تفاوت أجرهما فعليه أجر أكثرهما اذا كان الماء يكفي للزراعة لانه يتمكن من الانتفاع باكثرهما وان كان ذلك في موضع يكون كرى النهر على المستأجر عادة فعليه الاجر كاملا لانه هو المعطل وهو كولو استأجر خيمة فمكسرت أو نادها لا يسقط الاجر عن المستأجر لان الاوتاد لا تكون على صاحب الخيمة ولو انقطعت أطرافها سقط الاجر عن المستأجر لان لا طناب يكون على صاحب الخيمة \* رجل استأجر طاحونة فاقطع ماؤها كأنه أن يردّها فان لم يردّها حتى مضت السنة

\* رجل

سقط جميع الاجر وان قل ماؤها وكانت الطلوح حية تدور وتطعن على نصف ما كانت تطعن كان المستأجر أن يردّها فان لم يردّها حتى طعن كان ذلك رضامته وليس له أن يردّها بعد ذلك \* ولو استأجر بيتا فيه رحي وقال استأجرت هذا البيت بكل حق هو له ولم يسم الرحي كان للأجر أن يقطع الرحي وليس الرحي والماء من حقوق البيت \* وان كان استأجر البيت بحجره ما فله حقوق الرحي والماء من حقوقها فان انقطع الماء فلم يردّها حتى مضت السنة وكان البيت مما ينتفع به بدون الرحي (٣٠١) ينقسم الاجر عليهم ما يسقط عنه حصة الحجر من

و يلزمه الاجر بحساب البيت وان لم يكن البيت منتفعا به بدون الرحي لا يجب على المستأجر شيء وان لم يرد البيت \* رجل استأجر أرضا ليزرعها فزرع وقل ماؤه قال محمد رحمه الله تعالى له أن ينقض الاجارة وله أن يخاصم حتى يتركها الخاكم في يده باجر المثل الى أن يدرك الزرع فان سقى زرعته كان رضاه وليس له أن ينقض الاجارة وكذا الرحي اذا انقطع ماؤه حتى مضت السنة سقط جميع الاجر وان قل الماء وتدور الرحي وتطعن على نصف ما كان فللمستأجر أن يردّها وان برد حتى طعن كان ذلك رضاه وليس له أن يرد الرحي \* رجل أجر داره ثم أجرها من غيره بعدما سلمها الى الاول فاجاز المستأجر الاول نهذت الاجارة الثانية على المستأجر الاول \* ولو دفع أرضه مزارعة على أن يكون البذر مع المزارع ثم أجر من غير اجارة طويلة بغير رضا المزارع فان رضى به المزارع تنفسخ المزارعة وتنفسد الاجارة الطويلة \* رجل أمر رجلان يستأجر له دارا بعينها من رجل سنة فاستأجرها المأمور وأبى أن يدفعها الى الآخر وسكنها بنفسه حتى مضت السنة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا أجر على الآخر ولا على المأمور وقال محمد رحمه

\* رجل غطس مرات فقال له رجل يحضرته برحلك الله مرة بعد مرة فعطس مرة أخرى فقال له ذلك الرجل (١) بجان آدم ما رين برحلك الله كفتن أو قال دلتنك شدمارا أو قال ملول شديد فقد قيل لا يكفر في الجواب الصحيح كذا في المحيط \* سلطان عطس فقال له آخر برحلك الله فقال له الآخر لا تنقل للسلطان هكذا يكفر هذا القائل كذا في الفصول العمادية (٢) ومنها ما يتعلق بيوم القيامة وما فيها (٣) من أنكر القيامة أو الجنة أو النار أو الميزان أو الصراط أو الحوائف المكتوبة فيها أعمال العباد يكفر ولو أنكر البعث فكذلك ولو أنكر بعث وجل بعينه لا يكفر كذا ذكر الشيخ الامام الزاهد أبو اسحق السكلا بآذى رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية \* عن ابن سلام رحمه الله تعالى في من يقول لأعلم أن اليهود والنصارى اذا بعثوا هل يعدون بالنار أفتي جميع مشايخنا ومشايخ بلخ بأنه يكفر كذا في العتبية \* يكفر بانكار رؤية الله تعالى عز وجل بعد دخول الجنة وبانكار عذاب القبر وبانكار حشر نبي آدم لا غيرهم ولا بقوله ان المثاب والمعاقب الروح فقط كذا في البحر الرائق \* رجل قال لا آخر (٢) كناه مكن جهنم ديكر هست فقال ازان جهنم كه خبر داد كفر \* رجل له دين على آخر فقال (٣) اكبر ندهي قيامت را بستانم فقال قيامت برمي تا بدان قال نه او با يوم القيامة كفر \* رجل ظلم على رجل فقال المظلوم (٤) آخر قيامت هست فقال الظالم فلان آخر قيامت اندر يكفر كذا في التتارخانية \* رجل قال لمدنيون اعطوا درهمي في الدنيا فانه لا درهم في القيامة فقال (٥) د ديكرى بمن دهم و با آنچه ان جهنم باز خواه او باز دهم يكفر هكذا أجاب الفضلي وكثير من أصحابنا رحمه الله تعالى وهو الاصح ولو قال (٦) من ابا بحشر جهنم كذا أو قال لا أخاف القيامة يكفر كذا في الخلاصة \* اذا قال لحصمه آخذ منك حتى في المحشر فقال خصمه (٧) تو در ان انبوهى مرا كجا يابى فقد اختلف المشايخ في كفره وذكروا في فتاوى أبي الليث أنه لا يكفر كذا في المحيط \* ولو قال (٨) همه نيكونى بدن جهنم بايد بدان جهنم هر چه خواهى باش يكفر كذا في الفصول العمادية \* قال رجل زاهد (٩) بنشين تا از بهشت ازان سوينفتى قال أكثر أهل العلم أنه يكفر \* قيل لرجل أترك الدنيا لاجل الآخرة قال أنا لا أترك النقد بالنسيئة قال يكفر \* في نسخة الجواني (١٠) قال هر كه با نجهنم بي خرد بود با نجهنم چو ذ كيسه دريده بود قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى هذا طرزه و زبانه الامور فيوجب كفر القائل كذا في المحيط \* لو قال

(ترجمة) (١) زهقت من قول برحلك الله هذه أو قال حصل انما ضيق صدر أو قال مللنا (٢) لا تذهب فان هناك دارا أخرى فقال من أخبر عن ذلك الدار (٣) ان لم تعطه آخذ في القيامة فقال القيامة هاهي تلعب (٤) القيامة موجودة فقال الظالم فلان الجاني القيامة (٥) اعطنى عشرة أخرى واطلبها في تلك الدنيا أو أردّها عليك (٦) ما لي أنا والمحشر (٧) من أين تجدين في تلك الجمعية (٨) كل الطيبات تلزم في هذه الدنيا وفي تلك الدنيا كن كيف شئت (٩) اقعدها ثلاثين في الناحية الثانية من الجنة (١٠) كل من كان في هذه الدنيا عديم العقل فهو في تلك الدنيا كمن مرق كيسه

الله تعالى يحب الاجر على الأمر \* رجل استأجر دارا وقبضها ثم عاها من الآخر قال أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى لا يسقط الاجر على المستأجر \* وذكر في المنتقى أن المستأجر اذا أعار من الآخر كان ذلك نقضا للاجارة وكذا اذا استأجر دارا وبني فيها ثم أجرها من الآخر كان ذلك نقضا للاجارة الاولى والصحيح أن الاجارة والاعارة لا تكون فسحا ولكن لا يجب الاجر على المستأجر مادام في يد الآخر \* رجل استأجر دارا وقبضها فانسقط منها حائط أو نيم بيت من الدار كان للمستأجر أن يفسخ الاجارة بحضرة الآخر ولا يصح فسخه عند



غيبته لان هذا بمنزلة الزدي بالعيب وان انهدم كل الدار كان للمستأجر أن يفتح الاجارة عند خضرته وغيبته ويشقط الاجر عند السكل ولا  
تفسخ الاجارة ما لم يفسخ \* رجل استأجر أرضا ليزرعها فزرعها فاصاب الزرع آفة فهلك أو غرق ولم ينبت كان عليه الاجر ولو غرقت  
الارض قبل أن يزرعها فلا أجر عليه \* وكذا لو غصبها رجل فزرعها الغاصب لا أجر على المستأجر وذكر الشيخ الامام المعروف بنحوها  
وأده أنه اذا استأجر أرضا للزراعة فزرعها فاصطلمه (٣٠٢) آفة كان عليه أجر ما مضى وسقط عنه أجر ما بقي من المدة بعد الاصطلام \* رجل

استأجر أرضا فزرعها فلم يجدها  
يسقيها فيبش الزرع قالوا ان  
استأجرها بغير شرب فلم ينقطع  
ماء النهر الذي يروح منه السقي  
فعليه الاجر وان انقطع كان له  
الخيار \* وان كان استأجرها  
بشربها فانقطع عنها الشرب فجاء  
الوقت الذي يفسد فيه الزرع عند  
انقطاع الماء وفسد الزرع سقط  
عنه الاجر كما لو استأجر رحي ماء  
واستأجر بيت الرحي فانقطع الماء  
\* ولو استأجر أرضا بشربها ليزرع  
فيها فخر بالنهر الأعظم فلم يستطع  
سقيها فهو بالخيار ان شاء ردها وان  
شاء أمسكها فان لم يرد حتى مضت  
المدة كان عليه الاجر اذا كان بحال  
يمكنه أن يحتال بحيلة أو يزرع  
فيها شيئا \* وان كان لا يمكنه أن يزرع  
فيها شيئا بغير ماء بوجه من الوجوه  
ولاحيلة له في ذلك فلا أجر عليه كما  
في مسألة الرحي \* وكذا لو لم ينقطع  
الماء ولكن سال فيها الماء حتى لم  
تتهيأ له الزراعة لا أجر عليه \*  
رجل استأجر أرضا فانقطع الماء  
ان كانت الارض تسقي بماء الارض  
وماء المطر وانقطع ماء المطر أيضا  
لا أجر عليه لانه لم يتمكن من  
الانتفاع بها \* رجل استأجر  
أرضاً سنة ليزرعها شيئا سماه فزرع  
ولم ينبت أو أصابته آفة فافسده  
وذلك كان في وقت لا يستطيع  
أن يزرع فيها مرة أخرى فاراد أن يزرع فيها غير ما سماه ان كان الثاني أقل ضرراً بالارض من المسمى

(١) باقود دوزخ ورم ليكن اندر نيام كفر كذا في الخلاصة \* (٢) كركويد در قيامت ناجيزي  
بر رضوان نبري در بهشت نكشيد كافر كرد كذا في العتابة \* رجل قال لا امر بالمعروف (٣) جه  
غوغا آمدان قال ذلك على وجه الرد والانكار يخاف عليه الكفر \* رجل قال لا خير (٤) بخانه  
فسلان رو واورا امر معروف كن فقال ذلك لرجل (٥) وجهه مرا أو وجهه كرده است أو قال مرا  
از وجهه از راسته أو قال من عافيت كزیده أم مرا يا بن فضولي جه كارهه هذه الالفاظ كلها كفر كذا في  
الفصول العمادية \* اذا قال (٦) فلانرا مصيبت وسيد أو قال للمعزي (٧) بزرگ مصيبتی رسید ترا  
فبعض مشايخ بلغ رجهم الله تعالى قالوا يكفر القائل وبعض المشايخ قالوا انه ليس بكفر لكنه خطأ عظيم  
وبعضهم قالوا ليس بكفر ولا خطأ واليه مال الحاکم عبد الرحمن والقاضي الامام أبو علي النسفي  
وعليه الفتوى \* ولو قال للمعزي (٨) هر چه از جان وی بکاست بر جان تو زیادت بادی خشی القائل  
الكفر أو قال زیادت كذا فهدا خطأ وجهل وكذلك (٩) از جان فلان بکاست و بجان تو بیوست  
ولو قال وی مرد و جان بتو سپرد يكفر \* رجل برئ من مرضه فقال رجل آخر فلان خرباز فرستاد  
فهذا كفر واذا مرض الرجل واشتد مرضه ودام فقال المريض ان شئت توفي مسلما وان شئت توفي  
كافرا يصير كافرا بالله مرتدا عن دينه وكذا الرجل اذا ابتلى بمصيبت متنوعة فقال أخذت مالي  
وأخذت ولدي وأخذت كذا وكذا فاذا تفعل وماذا بقي لم تفعله وما أشبه هذا من الالفاظ فقد كفر  
كذا في المحيط (او منها) ما يتعاق بتلقين الكفر والامر بالارتداد وتعليقه والتشبه بالكفار  
وغیره من الاقرار صريحاً وكناية \* اذا لقن الرجل رجلاً كلمة الكفر فانه يصير كافرا وان كان على  
وجه اللعب وكذا اذا أمر رجل امرأة الغیر أن ترتد تبين من زوجهها يصير هو كافرا هكذا روى  
عن أبي يوسف وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن من أمر رجلاً أن يكفر كان الأمر كافراً كفر  
المأمور أو لم يكفر قال أبو الليث اذا علم الرجل رجلاً كلمة الكفر يصير كافرا اذا علمه وأمره  
بالارتداد وكذا في من علم المرأة كلمة الكفر اغيا يصير هو كافرا اذا أمرها بالارتداد كذا في فتاوى  
قاضيخان \* قال مجروح الله تعالى اذا أكره الرجل أن يتلفظ بالكفر بوعيد تلف أو ما أشبه ذلك  
فتلفظ به فهذا على وجوه \* الاول أن يتكلم بالكفر وقلبه مطمئن بالإيمان ولم يخطر بباله شيء سوى  
ما أكره عليه من انشاء الكفر وفي هذا الوجه لا يحكم بكفره لافي القضاء ولا فيما بينه وبين ربه  
\* الوجه الثاني أن يقول لخطر ببالي أن أخبر عن الكفر في الماضي كذا فاردت ذلك وما أردت كفرا  
مستقبلاً جواباً بالكلام مهم وفي هذا الوجه يحكم بكفره قضاء حتى يفرق القاضي بينه وبين امرأته

(ترجمة) (١) أذهب معك الى النار لكن لا أدخلها (٢) اذا قال ان لم ترسل في القيامة لرضوان  
شيئاً لا ينفخ لك باب الجنة يصير كافرا (٣) ماهذه الغوغاء (٤) أذهب الى دار فلان ومعه بالمعروف  
(٥) ما الذي فعله معي أو قال ما الاذية التي حصلت لي منه أو قال أنا اخترت العافية مالي ولهذا  
الفضول (٦) أصابت فلاناً مصيبة (٧) أصابتك مصيبة عظيمة (٨) كل ما نقص من عمره يكون  
زيادة في أجلك أو قال زاد بصيغته الدعاء (٩) نقص من عمر فلان واتصل باجله مات وترك لروحك

الوجه

المسمى

أو مثله فعل ذلك لان رب الارض يرضى به ظاهراً وان كان الثاني أضرب الارض من الذي سماه لم يكن له أن يزرع لان رب الارض لم يرض الا  
بالمسمى أو بما هو مثله أو دونه وورد الارض على صاحبها بقسدر ما كان في يده من الاجر ويطلب عنه الزيادة والمواجر اذا انقض الدار  
المستأجرة برض المستأجر أو بغير رضاه لا تنقض الاجارة لبقاء الاصل وهي كالأغصان الذي اذا أكلت من ثمره لم تنقض الاكل لبقاء الاصل

الاجر مادامت في يد الغاصب وكما لو ائتمنت الدار في يد المستاجر وعن محمد رحمه الله تعالى اذا انهدمت الدار المستاجرة فبناها المأجر فواد المستاجر ان يسكن الدار بقية مدة الاجارة لم يكن للاجر ان يمنع من ذلك اذ اراد به اذ بناها قبل انقضاء المدة وقبل ان يفسخ المستاجر الاجارة فان بناها بعد الفسخ ليس للمستاجر ان يسكنها بعد الفسخ \* صير في انتقد دراهم رجل باجر فاذا فيها زبوف أو نهر جنة أو ستوة لا يضمن الصير في شيئا لانه لم يتلف حق على صاحب الدراهم وانما وفي بعض العمل (٣٠٣) وهو تغيير البعض فيرد من الاجر بحساب ذلك حتى لو كان السكك زبوف او يارد كل

الاجر \* وان كان الزبوف نصفاً فنصف الاجر و مرد الزبوف على الدافع فان أنكر الدافع وقال ليس هذا ما أخذت مني كان القول قول الاخذ مع عينة لانه ينكر أخذ غيرها وهذا اذا لم يكن الاخذ أقرب باستيفاء حقه أو باستيفاء الجياد فان أقرب بذلك ثم اراد أن يرد البعض بعيب الزبوف أو أنكر الدافع أن يكون ذلك دراهمه لا يقبل قوله \* رجل استأجر قيصا ليلبس ويذهب الى مكان كذا فلبسه في منزله ولم يذهب الى ذلك المكان اختلفوا فيه قال الفقيه أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى لا أجر عليه لانه مخالف لضمن \* وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى عندي عليه الاجر ولا يكون مخالفا لان الاجر مقابل باللبس لا بالذهاب الى ذلك الموضع وانما ذكر الذهاب الى ذلك الموضع ليكن مأذونا في الذهاب به الى ذلك المكان قال رحمه الله تعالى وهذا بخلاف ما لو استأجر دابة فركبها الى موضع كذا فركبها في المصر في جوائجه ولم يذهب الى ذلك المكان فانه يكون مخالفا لضمننا ولا أجر عليه لان في اجارة الدابة بيان مكان الركوب شرط صحة الاجارة لان الركوب في بعض المواضع وبعض الطرق

\* الوجه الثالث اذا قال خطر بيالي أن أخبر عن الكفر في الماضي كاذبا الا أني ما أردت ذلك يعني الاخبار عن الكفر في الماضي كاذبا وانما أردت كفر مستقبل اجوابا بالكلام وفي هذا الوجه يكفر في القضاء وفيما بينه وبين ربه \* واذا أكره أن يصلي الى هذا الصليب فصلي فهو على ثلاثة أوجه \* اما ان قال لم يخطر بيالي شيء وقد صليت الى الصليب مكرها وفي هذا الوجه لا يكفر لافي القضاء ولا فيما بينه وبين ربه \* واما ان قال خطر بيالي أن أصلي لله ولم أصلي للصليب وفي هذا الوجه لا يكفر أيضا لافي القضاء ولا فيما بينه وبين ربه \* واما ان قال خطر بيالي أن أصلي لله فتركت ذلك وصليت للصليب وفي هذا الوجه يكفر في القضاء وفيما بينه وبين ربه كذا في المحيط \* ولو قيل لمسلم أسجد للمالك والقتلتك فالأفضل أن لا يسجد كذا في الفصول العبادية \* اذا أطلق الرجل كلمة الكفر عدا لكنه لم يعتقدا الكفر قال بعض أصحابنا لا يكفر وقال بعضهم يكفر وهو الصحيح عندي كذا في البحر الرائق \* ومن أتى بلفظة الكفر وهو لم يعلم أنها كفر الا أنه أتى بها عن اختيار يكفر عند عامة العلماء خلافا للبعض ولا يعذر بالجهل كذا في الخلاصة \* الهازل والمستترى اذا تكلم بكفر استغفارا واستترى وخرأيا يكون كفر عند الكل وان كان اعتقاده خلاف ذلك \* الخاطئ اذا أجرى على لسانه كلمة الكفر خطأ بان كان يريد أن يتكلم بما ليس بكفر فجرى على لسانه كلمة الكفر خطأ لم يكن ذلك كفر عند الكل كذا في فتاوى قاضيخان \* يكفر بوضع فلاسوة المجوس على رأسه على الصحيح الا لضرورة دفع الحر والبرد وبشد الزنار في وسطه الا اذا فعل ذلك خديعة في الحرب وطلبة للمسلمين وبقوله المجوس خير مما أنا فيه يعني فعله وبقوله النصرانية خير من اليهودية لا بقوله المجوسية شر من النصرانية وبقوله النصرانية خير من اليهودية وبقوله لمعامله الكفر خير مما أنت تفعل عند بعضهم مطاعا وقيده الفقيه أبو الليث بان قصد تحسين الكفر لا تنقيح معاملته \* وبخروجه الى نيروز المجوس لموافقته معهم فيما يفعلون في ذلك اليوم \* وبشرائه يوم النسر و زشيألم يكن يشتره قبل ذلك تعظيما للنير وزلا للاكل والشرب وبأهدائه ذلك اليوم للمشركين ولو بيضة تعظيما لذلك لا باجابة دعوة مجوسي حلق رأس ولده \* وبتحسين أمر الكفار اتفاقا حتى قالوا قال ترك الكلام عند كل الطعام حسن من المجوس أو ترك المضاجعة حالة الحيض منهم حسن فهو كفر كذا في البحر الرائق \* رجل ذبح لوجه انسان في وقت الخلعة أو اتخذ الجوزات وما أشبه ذلك قال الشيخ الامام أبو بكر رحمه الله تعالى هو كفر والمذبح ميتة لا يؤكل قال الشيخ الامام اسمعيل الزاهد اذا ذبح البقر والابل في الجوزات لقدم الحاج أو للفرقة قال جماعة من العلماء يكون كفر كذا في فتاوى قاضيخان \* امرأة شددت على وسطها حبلًا وقالت هذا زنا ترك كفر كذا في الخلاصة \* رجل قال لغيره بالغارسية (١) كبركى به ازين كاركه نوميكني قالوا ان أراد تنقيح ذلك الفعل لا يكفر كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل قال (٢) كافرى كردن به از خيانت كردن أكثر العلماء على أنه يكفر كذا في المحيط \* وبه فتى أبو القاسم اصغار رحمه الله تعالى هكذا في الخلاصة \* رجل ضرب

(ترجمة) (١) المجوسية أحسن من هذا الامر الذي تفعله (٢) الكفر أحسن من الخيانة

فديكون أضرب الدابة فكان ذكر المكان للتقييد ما في اجارة الثوب لا يشترط بيان مكان اللبس عما يشترط بيان الوقت لان اللبس في بعض الاوقات قد يكون أضرب من البعض \* رجل استأجر دابة ليركبها يوم الاليل فامسكها في بيته ولم يركب ذكر في الكتاب أنه اذا استأجرها ليركبها رج المصر الى مكان معلوم فامسكها في بيته لا أجر عليه لانه لا يجب الاجر عليه بهذا الامسك فلم يكن مأذونا فيه فكان ضامنا وان كان يتأجرها ليركبها في المصر فامسكها ولم يركب لا يكون ضامنا لان الاجر يجب بهذا الامسك فيكون مأذونا فيه فلا يكون ضامنا قالوا في الوجه



الاول انما يضمن اذا أمسك زماً لا تمسك مثله الخروج الى ذلك المان كان عادة فيرجع فيه الى العادة أن من استأجر دابة للخروج الى ذلك المكان أي قدر يحسكها لئلا يناله الخروج الى ذلك المكان \* رجل آجر دابته على أن يكون له الخيار ساعة من النهار فتركهها المستأجر في داره فسرقته يضمن قيمتها ولا أجر على المستأجر وان كان الخيار للمستأجر فعليه الاجر ولا ضمان عليه \* رجل آجر داره ودفع المفتاح الى المستأجر وقال خذ فأنزله ثم جاء المستأجر بعد (٣٠٤) ما انقضت مدة الاجارة وقال لم أقدر على فتح الباب ولم أسكن وقال رب الدار

لا بل قدرت وسكنت قالوا ان كان دفع اليه مفتاح ذلك الغلق كان القول قول صاحب الدار وان لم يكن دفع كان القول قول المستأجر ولا أجر عليه وان كان المفتاح مفتاح ذلك الغلق فضل المفتاح بأما ثم وجدته كان عليه أجر ما مضى لانه صح تسليم الدار اليه وانما لم يسكن الدار لانه قصير كان من قبله \* رجلان بينهما طعام استأجر أحدهما صاحبه ليحمله الى مكان كذا أو ليطحن لا يجوز أن يفعل لا يجب الاجر وان استأجر أحدهما من صاحبه بيتاً ليحفظ فيه هذا الطعام أو دابة ليحمل عليها هذا الطعام المشترك ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أنه يجوز ويجب الاجر المسمى \* رجل دفع الى خياط أو قصار ثوباً وقال استأجرتك لخطب هذا الثوب أو تقصره بدهم فدفع الخياط الى تلميذه أو عبده ليخطه أو يقصره ففعل يجب الاجر وان قال استأجرتك لخطبته أو نقصه بنفسك فدفع الى غلامه أو تلميذه لا يجب الاجر ان استأجر ظئراً لترضع ولده بنفسها فارضته بشدي جاريتهما اختلفوا فيه والاصح أنها تستحق الاجر \* رجل استأجر دابة بعينها ليضع عليها حملاً لوما مسمى الى موضع كذا فاراد المكارى أن يضع عليها

امرأة فقالت المرأة لست بمسلم فقال الرجل هي أفنى لست بمسلم قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يصير كافراً بذلك وقد حكى عن بعض أصحابنا أن رجلاً لو قيل له لست بمسلم فقال لا يكون ذلك كافراً كذا في فتاوى قاضيان \* قالت امرأة لزوجها ليس لك حبيسة ولادين الاسلام ترضى بخلونى مع الاجانب فقال الزوج ليس لي حبيسة ولادين الاسلام فقد قيل انه يكفر \* رجل قال لامرأته يا كافرة يا يهودية يا مجوسية فقالت (١) هم جنينى أو قالت هم جنين طلاق دهمرا أو قالت اكرهم جنين نبيى باتوبيا شى أو قالت هم جنين نبيى باتوبيا شى أو قالت تو مرا ندى كفرت ولو قال (٢) اكرهم جنين مرا مدار لا يكفر وقد قيل يكفر أيضاً الاول أمع وبه كان يفتى القاضى الامام جمال الدين رحمه الله تعالى وعلى هذا اذا قالت المرأة لزوجها يا كافراً يا يهودى يا مجوسى فقال الزوج (٣) هم جنينى اكرهم جنين نبيى ترا ندى فقد كفر ولو قال (٤) اكرهم جنينى بامن مياش فهو على الاختلاف والصحيح أنه لا يكفر ولو قال (٥) يكراهى جنينى بامن مياش فلا طهرأه يكفر وقد قيل بخلافه أيضاً ولو قال لاجنبي يا كافراً يا يهودى فقال (٦) هم جنينى بامن محبت مدار أو قال اكرهم جنين نبيى باتوبيا شى ترا ندى الى آخر ما ذكرنا من الالفاظ فهو على ما قلنا بين الزوجين كذا في المحيط \* رجل أراد أن يفعل فعلاً فقالت له امرأته (٧) اكرهم جنينى بامن مياش فهو على ذلك الفعل ولم يلتفت اليها لا يكفر ولو قال لامرأته يا كافرة فقالت المرأة لا بل أنت أو قالت لزوجها يا كافراً فقال الزوج بل أنت لم يقع بينهما فرقة هكذا كره الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في فتاواه \* قالت لزوجها (٨) چون مغ جغت آ كنده شده فقال الزوج س جنسدين كاه بامغ باشيده \* (٩) أو قال بامغ چرا باشيده فهذه من الزوج كفر ولو قال الزوج لها (١٠) بامغرا نج فقالت بس جنسدين كاه مغرا نج رادشته \* أو قالت مغرا نج راجرا داشته هذا كفر منها ولو قال لمسلم أجنبي يا كافراً أو لاجنبي يا كافرة ولم يقل مخاطب شيئاً أو قال لامرأته يا كافرة ولم نقل المرأة شيئاً أو قالت المرأة لزوجها يا كافراً ولم يقل الزوج شيئاً كان الفقيه أبو بكر الراعي البلخي يقول يكفر هذا القائل وقال غيره من مشايخ بلخ رحمه الله تعالى لا يكفر والختار للفتوى في جنس هذه (ترجمة) (١) أنا هكذا أو قالت أنا هكذا أعطى الطلاق أو قالت ان لم أكن هكذا كنت بقيت معك أو قالت ان لم أكن هكذا كنت صاحبتك أو قالت لا تمسكنى (٢) ان كنت هكذا فلا تمسكنى (٣) أنا هكذا اخرجى من عندي أو قال ان لم أكن هكذا كنت أمسكتك (٤) ان كنت هكذا فلا تمسكنى معي (٥) افرضى أنى هكذا لا تمسكنى معي (٦) أنا هكذا فلا تمسكنى أو قال ان لم أكن هكذا كنت أصاحبك (٧) ان فعلت هذا الامر فانت كافر (٨) غلامك صار ملاً مثل الجوش فقال الزوج غيبتك مذمومة طويلاً مع المجوسى (٩) أو قال لم مكنت مع المجوسى (١٠) يا مجوسية فقالت حينئذ قد أمسكت المجوسية هذه المدة الطويلة أو قالت لم أمسكت المجوسية

#### المسائل

مع ذلك الحل شيئاً من عند نفسه كان للمستأجر أن يمنعه فان وضع المكارى ذلك وبلغت الدابة الى ذلك الموضع كان على المستأجر جميع الاجر المسمى \* ولو استأجر داراً وقصبتها ثم ان رب الدار شغل بعضها بمتاع نفسه سقط عن المستأجر حصه ذلك من الاجر \* ولو اكترى داراً شهراً فاقام مع رب الدار فيها الى آخر الشهر سقط عن المستأجر حصه ما كان في يد الدابة \* رجل استأجر كتاباً ليقرأ فيه من شعر أو فقه لا يجب عليه الاجر وكذا المصحف وكذا اذا استأجر طبيباً ليشهه لا يجب عليه الاجر وكذا اذا استأجر بيتاً من مسلم

ليصلى فيه \* ولو أن صناعتين أجزأ أحدهما من الآخر آلة عمله ثم اشترى كالأول أن كانت الاجارة بينهما على كل شهر يجب الاجرة في الشهر الاول لا غير لان هذه الاجارة تنعقد شهر اف شهر في الشهر الاول سبقت الاجارة الصحيحة الشركة فلا تبطل الاجارة في الشهر الاول بالشركة الطارئة أما في الشهر الثاني فالشركة قارنت انعقاد الاجارة ولم تنعقد الاجارة في الشهر الثاني وان كان صاحب الآلة أجزأ له أحد عشر شهرا كان على المستأجر جميع المدة لما قلنا في الشهر الاول في الصورة الاولى (٣٠٥) ولو أجزأ حانوته من رجل ثم اشترى كافى عمل

يعملان في ذلك الحانوت قال محمد بن سنان رحمه الله تعالى الشركة قوهن الاجارة أراد به اذا لم يعض زمان قبل الشركة فلا يجب الاجر لانهما اشترى كافى الانتفاع بالحانوت وكل واحد منهما عامل لشريكه من وجه فلا يسلم المنفعة للمستأجر \* ولو استأجر دابة الى مكة ليركبها ولم يركبها ومشى راجلا قالوا ان مشى راجلا ولم يركب من غير عذر بالدابة كان عليه الاجر وان كان بعذر بان لم يركبها العلة بالدابة أو لمرض به بحيث لا يقدر على الركوب لأجزأ عليه \* وان استأجر ثوبا يلبسه كل يوم بدائق ووضع في بيته ولم يلبسه فضى عليه سنون كان عليه لكل يوم دائق في الوقت الذي يعلم انه لو لبسه لا يخرق فاذا مضى وقت يعلم انه لو لبسه يخرق سقط عنه الاجر لان بعد ما مضى ذلك الزمان لا يمكن جعل الثوب منتفعابه تقديرا فيسقط عنه الاجر كالمراة اذا أخذت الكسوة من الزوج ولم تلبس ولبست ثوب نفسها اذا مضى وقت ثوبها لابسها ليسامعتا اذا يخرق كان لها ولاية المطالبة بكسوة أخرى والا فلا (باب الاجارة الفاسدة)

\* رجل اشترى دارا وحانوت بدون الارض قال القاضي الامام أبو الحسن السعدي روى عن

المسائل أن القائل بمثل هذه المقالات ان كان أراد الشتم ولا يعتقده كافر الا يكفر وان كان يعتقده كافر انما يطالب به هذا بناء على اعتقاده أنه كافر يكفر كذا في الذخيرة \* امرأة قالت لولدها (١) أي منع بحقه أو أي كافر بحقه أو أي جهود بحقه قال أكثر العلماء لا يكون هذا كفرا وقال بعضهم يكون كفرا ولو قال الرجل هذه الالفاظ لولده اختلفوا فيه أيضا والاصح أنه لا يكفر ان لم يرد بها كفر نفسه كذا في فتاوى قاصحان \* ولو قال للابنة (٢) أي كافر خذوا نكاحا لا يكفر بالاتفاق واذا قال لغيره كافر يهودي يمجوسي فقال لبيك يكفر وكذلك اذا قال (٣) أرى ههنا كبر يكفر ولو قال (٤) توخي خودا ولم يقل شيئا وسكت لا يكفر اذا قال لغيره (٥) بيم بود كه كافر شدی أو قال خشيت ان كافر لا يكفر ولو قال (٦) چندان برنجانیدی كه كافر خواستم شدن يكفر \* رجل قال (٧) این روز کار مسلمانى و رزیدن نیست روز کار كافرى است قيل يكفر قال صاحب المحيط واه ليس بصواب عندى وفي واقعات الناطق مسلم ومجوسى في موضع فدعا رجل المجوسى فقال يا مجوسى فأجابه المسلم قال ان كان في عمل واحد لذلك الداعي فتوهم المسلم أنه يدعو لاجل ذلك العمل لم يلزمه الكفر وان لم يكونا في عمل واحد خفيف عليه الكفر \* مسلم قال أنا لمجد يكفر ولو قال ما علمت أنه كافر لا يعذر بهذا \* رجل تكلم بكلمة زعم القوم أنها كفر وليست بكفر على الحقيقة فقيم له كفرت وطلعت امرأتك فقال (٨) كافر شده كبر وزن طلاق شده كبر يكفر وتبين منه امرأته كذا في الفصول العمادية \* وفي البيهقي سألت والدي عن رجل قال أنا فارعون أو ابليس فحينئذ يكفر كذا في التتارخانية \* رجل وعظ فاسقا ونذبه الى التوبة فقال له (٩) از بس این همه كلاه مغان بر سر نه هم يكفر \* قالت امرأة لزوجها (١٠) كافر بودن به تراز با تو بودن تكفر \* اذا قال (١١) هر چه مسلمانى كرده ام همه بكافران دادم كافر فلان كار كنم وفلان كار كر ولا يكفر ولا تلزمه كفارة اليمين \* امرأة قالت (١٢) كافر ام اگر چنین كار كنم قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى تكفر وتبين من زوجها الحال وقال القاضي الامام علي السعدي هذا تعليق وبعين وليس بكفر \* ولو قالت لزوجها ان جفوتني بهذا أو قالت ان لم تشر لي كذا لكفرت كفرت في الحال كذا في الفصول العمادية \* رجل قال كنت مجوسيا الا اني أسلمت على سبيل التمثيل ولم يعتد ذلك حكم بكفره قاله شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى \* اذا مسجد لانسان سجدة تحية لا يكفر كذا في المرا جية

(ترجمة) (١) يا ابن المجوسى أو يا ابن الكافر أو يا ابن اليهودى (٢) يا دابة الكافر (٣) نعم افرض هكذا (٤) بل أنت (٥) خشيت ان كره (٦) آذيتنى كبرياحتى أردت أن أكون كافرا (٧) هذا الزمن ليس زمن الاشتغال بالاسلامية بل زمن الكفارية (٨) افرض أنى صرت كافرا أو ان امرأتى طلقت (٩) بعد هذا كله أضع على رأسى قلنسوة المجوس (١٠) الكفر أحسن من معاشرتك (١١) كل ما فعلته من أمور الاسلام أعطيته كراهة لكفار ان فعلت ذلك الامر وفعله (١٢) أنا كافرة ان فعلت كذا

( ٣٩ - (الساوى) - نانى )

محمد رحمه الله تعالى ما يدعى جوار هذه الاجارة قال رجل استأجر رصافا تجرها من صاحبها كانت الاجرة لثانية باطية وان بنى فيها المستأجر ثم أجزأها من صاحبها كان له حصة البناء من الاجر قال ولولم تصح اجارة البناء وحده لا يستوجب عليه حصة البناء من الاجر وذكر في الاصل أن اجارة القسطاط حادثة وبعض مشايخنا لم يجوزوا اجارة البناء فلو ردت عليه مسألة أنه مضاعف فمهرته له بغيره فوافى الخايرة ما يدعى على أنه لا تجوز اجارة البناء لأنها اجارة المشاع بخلاف اجارة



القسطاط \* اذا استأجر القاضي رجلا لاستيفاء القصاص أو الحدود قال الشيخ الامام شمس الاثمة السرخسي رحمه الله تعالى ان لم يبين لثلاثة وقتلا يصح وان استأجر القاضي رجلا لاستيفاء الحدود أو القصاص أو قطع اليد أو ليقوم عليه في مجلس القضاء شهر باحرمه - لوم جازت الاجارة لان المعقود عليه عند بيان المدة منافع في ذلك المدة فاذا استحق منافعه في تلك المدة كان له ان يصرف تلك المنافع الى ما يحسن له من اقامة الحدود وغير ذلك أما اذا استأجره لذلك (٣٠٦) ولم يبين المدة كان المعقود عليه مجهولا لا يدري أنه متى يقع وماذا يقع فاذا فسدت

الاجارة وفعل شيئا من ذلك كان له أجر مثله لانه استوفى المنفعة بعقد فاسد ومن له القصاص في النفس اذا استأجر رجلا لاستيفاء القصاص فقتل فلا أجر له بخلاف القاضي لان القاضي يملك الاستحجار بالقيام في مجلسه ثم يدخل في ذلك ما كان للقاضي أن يفعل أما غير القاضي اذا استأجر رجلا شهرا ليعمل له في بيته لا يملك أن يأمره باستيفاء القصاص لان ذلك لا يكون من أعمال البيت فلا يدخل تحت الاجارة فلا يجب له الاجر على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى اذا استأجر رجلا رجلا لاستيفاء قصاص له في الطرف صح ذلك واذا فعل الاجير يستحق المسمى وقال محمد رحمه الله تعالى اذا استأجره لاستيفاء القصاص في النفس يصح ويستحق المسمى كما لو استأجره لاستيفاء الطرف \* أمير العسكر اذا قال لمسلم أو ذمى ان قتل ذلك الفارس فلان مائة درهم فقتله لاشي له لان هذا من باب الجهاد والطاعة فلا يستحق الاجر كالأجير ليوثم الناس أو يؤذن وقال محمد رحمه الله تعالى ان قال ذلك لاهي يجب الاجر ولو كانوا قتلى فقال الأمير من قطع رؤسهم فله عشرة دراهم جاز لان هذا الفعل ليس بجهاد بخلاف الاول

\* وفي الخزانة لوقال لمسلم (١) خدائي عز وجل مسلما في از تو يستاند وقال الاخر آمين يكفران جميعا \* رجل آذى رجلا فقال (٢) من مسلماني مرا امر نجان فقال المؤذن خواهي مسلما باش خواهي كافر يكفر وكذا لوقال (٣) اكر كافر باشي مراجه زيان يلزمه الكفر كذا في التتارخانية كافر أسلم وأعطاه الناس أشياء فقال لمسلم (٤) كاشكي وي كافر بودي تامسلما شدي ومردمان اور جيزي دادی أو معني ذلك بقلبه فانه يكفر هكذا حكى عن بعض المشايخ \* رجل تقي أن لم يحرم الله الخمر لا يكفر ولو معني أن لم يحرم الله الظلم والزنى وقتل النفس بغير الحق فقد كفر لان هذه الاشياء لم تكن حلالا في وقت ما في الفصل الاول معني باليس بمسحيل وفي الفصل الثاني معني ما هو مسحيل وعلى هذا لو معني أن لم تكن المناكحة بين الاخ والاخت حراما لا يكفر لانه معني باليس بمسحيل فانه كان حلالا في الابتداء والحاصل ان ما كان حلالا في زمان ثم صار حراما ففتمنى ان لم يكن حراما لم يكفر \* مسلم رأى نصرانية مهيمنة فتمنى أن يكون هو نصرانيا حتى يتزوجها يكفر كذا في المحيط \* رجل قال لغيره (٥) مرا بحق ياري ده فقال ذلك الغير بحق هر كس ياري دهد من ترابنا حق ياري دههم يكفر كذا في الفصول العممية \* رجل قال لمن ينارعه أفعل كل يوم عشرة أمثالك من الطين أو لم يقل من الطين فان عني به من حيث الخلقة يكفر وان عني به ضعفه لا يكفر \* وقعت في زماننا من هذا الجنس واقعة أن رستاقي قال قد خلقت هذه الشجرة فاتفق أجوبة المفتين أنه لا يكفر لانه يراد بالخلق في هذا المقام عادة الغرس حتى لو عني حقيقة الخلق بكفر \* قال رجل (٦) دهی وار کار کنیم واز دار بخوریم فقد قيل هذا خطأ من الكلام وهو كلام من يرى الرزق من كسبه اذا قال (٧) تا فلان بر جاست أو قال تا مرا ابن بازى زرين بر جاست مرا ووزي كم نيابد قال بعض مشايخنا يكفر وقال بعضهم يخشى عليه الكفر قال (٨) درویشی بدبختی است فهو وخطأ عظيم قال الآخر (٩) يك سجده خدا برا كن ويك سجده مرا ف قيل لا يكفر هذا القائل سئل أبو بكر القاضي عن كان يلعب بالشطرنج فقالت له امرأته لا تلعب بالشطرنج فاني سمعت العلماء قالوا من يعمل بالشطرنج فهو من أعداء الله فقال الزوج بالفارسية (١٠) أي دونه كه من دشمن خدايم تشكيم ونيارام فقال للسائل هذا امر صعب على قول علمائنا ينبغي أن تبين امرأته ثم يجدد النكاح وقال غيره لا يكفر سئل عبد الكريم عن رجل ينارعه قوما فقال الرجل (١١) من ارزده مخ ستمكاره ترم أو قال من ارزده مخ بترم قال لا يكفر وعليه التوبة والاستغفار \* سئل

(ترجمة) (١) الله تعالى يسلب منك الايمان (٢) أنا مسلم لا تؤذيني فقال المؤذي كن مسلما ان اردت أو كافرا (٣) لو صرت كافرا فبالضرر على (٤) ياليتك كان كافرا حتى يسلم فتعطيه الناس أشياء (٥) ساعدني بحق فقال ذلك الغير كل انسان يعاون مع الحق أنا أساعدك بدون حق (٦) نشغل مثل العبيد ونأكل كالاحرار (٧) مادام فلان مسفرا أو قال مادام هذا الذراع الذهبي مسفرا الى لا ينقص رزقي (٨) الفقر سوء بخت (٩) أسجد لله سجدة ولى سجدة (١٠) يادنيته أنا عدو الله لا أصبر ولا أرتاح (١١) أنا أظلم من عشرة من الجوس أو قال أنا أقيح من عشرة من الجوس

ولو استأجر الأمير ذميا أو مسلما ليقول أسير احربا كان في يده فقتله لاشي له وقال محمد رحمه الله تعالى يجب الاجر المسمى كما يجب بذبح الشاة وضرب العبد \* رجل استأجر كلبا لم يصيده لا يجب الاجر وكذا البازي وفي بعض الروايات اذا استأجر الكلب أو البازي وبين ذلك وقتا معلوما يجوز وانما لا يجوز اذا لم يبين له وقتا معلوما \* ولو استأجر سنورا ليأخذ الفأرة في بيته ذكر في المنتقى أنه لا يجوز قال لان هذا هو السنور وليس هذا كالكلب والبازي فان المستأجر يرسل الكلب والبازي في بيته

بارساله و نصيد ولا كذلك السنور ولو استأجر كلبا ليعرس ذاره قالوا لا يجوز ذلك \* ولو استأجر قردا ليكنس البيت قال المصنف ينبغي أن يجوز إذا بين المدة لأن القرد يضرب ويعمل بالضرب بخلاف السنور \* ولو استأجر شاة فتبعه ليذهب بشاته فتبعته الشاة لا أجر له \* ولو استأجر قلمًا ليكتب به أن بين ذلك وقتا صحت الاجارة والا فلا \* ولو استأجر رجلا ليكتب له محققاً أو غناء أو شعر أو بين الخط جاز و ذكر الشيخ الإمام المعروف بخواهر زاده لا يكره ذلك \* ولو استأجر رجلا ليعلم غلامه (٣٠٧) أو ولده شعراً أو أدباً أو خطاً أو حساباً أو

هجاء أو حرفاً من الحياطة ونحوها إن بين لذلك وقتاً معلوماً مشهوراً أو ما أشبه ذلك جاز ويجب المسمى تعلم في تلك المدة أو لم يتعلم وإن لم يبين لذلك وقتاً كانت الاجارة فاسدة حتى لو تعلم يستحق أجر المثل وإن لم يتعلم لا يجب شيء \* ولو شرط على الأستاذ أن يحذقه في ذلك العمل ذكر أنه لا تصح الاجارة لأن الحذقة ليس لها غاية معلومة \* رجل دفع غلامه إلى حائك على أن يقوم عليه الأستاذ أشهر معلومة في تعليم النسيج على أن يعطى الأستاذ للمولى كل شهر درهما فهو جاز ويكون ذلك اجارة للغلام ولو دفع غلامه أو ولده إلى أستاذ ليعلم عملاً ولم يشترط أحدهما الآخر على الأستاذ أو على المولى فلما علمه العمل اختلفا فطلب الأستاذ أجره من المولى وطلب المولى أجر الولد أو العبد من الأستاذ قالوا يرجع في ذلك إلى العرف والعادة أن الآخر على من يكون فيكم العرف \* قال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى كان شيخنا الإمام يقول عرف ديارنا في الأعمال التي يفسد أو تعلم فيها بعض ما كان متقوماً حتى يتعلم نحو عمل ثقب الجواهر وما أشبه ذلك فما كان من جنس هذا يكون الآخر على المولى إن كان مسمى

عن رجل قيل له (١) يا بكدرم بده تا بعمارت مسجد صرف كنم يا معبد حاضر شو بتمار فقال من مسجد آيمونه درهم درهم مرا يا معبد چه كار وهو مصر على ذلك قال لا يكفر ولكن يعزركذا في المحيط \* يكفر بقوله عند رؤية الدائرة التي تكون حول القمر تكون مطر مدعي علم الغيب كذا في البحر الرائق \* إذا قال نجوى (٢) زنت بجهنم باده است ويعتقدهما قال كهر كذا في الفصول العمادية \* لو صاحت الهامة فقال يمون المريض أو قال (٣) باركران خواهد شدت أو صاح العقق فرجع من السفر اختلف المشايخ في كفره كذا في الخلاصة \* سئل الإمام الفضلي عن قال لا آجر فقال ذلك الرجل خلقني الله من سويق التفاح وخلقك من الطين والطين ليس كذلك هل يكفر قال نعم \* وسئل عن رجل قال قولاً منهيًا عنه فقال له رجل ايش تصنع قد زلتك الكفر قال ايش أصنع أذالزمني الكفر هل يكفر قال نعم \* سئل عن يقرأ الراي مقام الصاد وقرأ أصحاب الجنة مقام أصحاب النار قال لا تجوز أمته ولو تعمّد يكفر \* في الجامع الأصغر قال علي الرازي أخاف على من يقول بحياتي وحياتكم وما أشبه ذلك الكفر وإذا قال الرزق من الله ولاكن (٤) از بنده جنبش خواهد فقد قيل هذا شرك \* رجل قال أنا بريء من الثواب والعقاب فقد قيل أنه يكفر \* وفي النوازل لو قال (٥) هر چه فلان كويد بكنم وكرهه كهر كويد يكفر \* رجل قال بالفارسية (٦) از مسلماني بيزاوم أو قال ذلك بالعربية فقد قيل أنه يكفر \* حكى أن في زمن المأمون الخليفة سئل فقيه عن قتل حائك كاهج واجب شود فقال تغاربت واجب شود فأمر المأمون بضرب الفقيه حتى مات وقال هذا استهزاء بحكم الشرع والاستهزاء بالحكام الشرع كفر كذا في المحيط \* (٧) اگر درویشی را كويد مدبر و سبأه كليم شده است فهذا كفر هكذا في العتايية \* من قال لسلطان زماننا عادل يكفر بالله كذا قال الإمام علم الهدى أبو منصور الماتريدي رحمه الله تعالى وقال بعضهم لا يكفر ولو قال لو أحد من الجبابرة (٨) أي خدای يكفر ولو قال (٩) ای بار خدای أكثر المشايخ على أنه لا يكفر وهو المختار كذا في الخلاصة \* في أصول الصغار سئل عن الخطباء الذين يحطبون على المنابر يوم الجمعة ما قالوا في ألقاب السلاطين العادل الأعظم شاهنشاه الأعظم مالك رقاب الام سلطان أرض الله مالك بلاد الله معين خليفة الله هل يجوز على الاخلاق والتحقيق أم لا قال لا لأن بعض ألقاؤه كفر وبعضه معصية وكذب وأما شهنشاه فن خصائص أسماء الله بدون وصف الأعظم ولا يجوز وصف العباد بذلك وأما مالك رقاب الام فهو كذب محض وأما سلطان أرض الله وأخوانه على الاطلاق فهو كذب محض كذا في التتارحانية \* قال الإمام أبو منصور رحمه الله تعالى إذا قبل أحد بين يدي أحد الأرض أو أحنى له أو طأ رأسه لا يكفر لانه

(ترجمة) (١) أما أن تعطى درهما لنصرف في عمارة المسجد وأما أن تحضروا المسجد للصلاة فقال أنا لا آتي المسجد ولا أعطى درهما أي شغل لي بالمسجد (٢) امرأتك وضعت (٣) سيقع جل ثقبيل (٤) يحتاج إلى الحركة من العبد (٥) كل ما قاله فلان أفعله ولو قال كفرا (٦) ملئت من الاسلام (٧) إذا قال لفقيه صاوم مدبر أو عديم البخت (٨) ياله (٩) يارب

المسمى وإن لم يكن فأجر المثل عايمه للأستاذ وما لم يكن من جنس هذا يجب الآخر على الأستاذ \* رجل دفع إلى خياط ثوباً وقال له خط ثوبي حتى أعطيك أجره فقال الخياط لا أريد منك الآخر ثم خطه قالوا لا أجر له كان بينهما خططة أو لم يكن \* رجل استأجر رجلاً لينزله لا يجوز ذلك ولا أجر فيه وكذا الناشطة والغنية ولو استأجر رجلاً لتقاضى دينه أن بين ذلك وقتاً جازاً والافسلا وكذا الخصومة \* رجل استأجر دابة ليركبها اليوم بدرهم فركبها غداً لا يجب شيء وقيل على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يلزمه درهم \* رجل استأجر أجيراً ليصطب



له الى الليل بدوهم جاز وكذا البصاطة الى الليل أو يسبق له جاز ويكون الخطب والصيد والماء للمستأجر ولو قال يصطاد هذا السيد أو ليجتلب هذا الخطب فهذه اجارة فاسدة والخطب والصيد للمستأجر وعليه للاجبر أحرار المثل ولو استعان من انسان في الاحتطاب والاصطياد فإن الصيد والخطب يكون للعامل \* ولو استأجر رجلا ليجلب له كذا من القطن أو ليقصره كذا ثوبا وليس عند المستأجر ثوب ولا قطن لا يجوز ذلك لان اقامة العمل في المعلوم (٣٠٨) لا يتصور فان كانت الاثواب والقطن عنده ولم يرها الاجبر فلا يجبر خيار

الرؤية في الثياب وليس له خيار الرؤية في القطن وكذا لو استأجره تاده رتبه يجبي بمالدان لم يكن ذلك عند المستأجر لا تصح تلك الاجارة وان كان ذلك عند المستأجر وعين وأشار فعمل في البعض وامتنع عن الباقي يجبر على العمل لان الاجارة كانت صحيحة فيلزمه العمل \* رجل دفع الى ثياب ثوبا وأمره أن يبدى الثوب بقطن من عند نفسه ولم يبدى له الا جروغن القطن وبينهما أخذوا عطاء قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى الاجارة جائزة لتعامل الناس \* وقال القاضي الامام علي السعدي هذا اذا دفع اليه ثوبا وعينه ليندفع عليه أما اذا لم يكن الثوب معينا فلا عرف فيه \* رجل استأجر رجلا ليجملأ له هذه الخشبة الى منزله بدرهم فجملأها أحدهما قال محمد رحمه الله تعالى له نصف درهم وهو متطوع في النصف الآخر اذا لم يكونا شريكين قبل ذلك في العمل والجل وكذا لو استأجرهما لبناء حائط أو حفر بئر ولو كانا شريكين في العمل قبل ذلك فعمل أحدهما كان على المستأجر كل الاجر \* جرة آجرت نفسها من رجل ذي عيال جاز وتسكره الخسوة بها لان الخسوة مع الاجنية الحرة حرام \*

يريد تعظيمه لاعبادته وقال غيره من مشايخنا رجعهم الله تعالى اذا سجد واحدا لهؤلاء الجبابرة فهو كبيرة من الكبائر وهل يكفر قال بعضهم يكفر مطلقا وقال أكثرهم هذا على وجوه \* أب أراد به العباداة يكفر وان أراد به الخيعة لم يكفر ويحرم عليه ذلك وان لم تكن له ارادة كفر عند أكثر اهل العلم وأما تقبيل الارض فهو قريب من السجود الا أنه أخف من وضع الخد والجبين على الارض كذا في الظهيرية \* يكفر باعتقاد أن الخراج ملك السلطان كذا في البحر الرائق \* وفي رسالة الصدر المرحوم (١) اكرى بى بجاي كسى بدى كندواو كويد من اين بدى از تودانم نه از حكم خداى كافر كرد وفي رسالته أيضا (٢) در مجموع فوازل آورده است اكرى بى بوقت خلوت يعنى بوقت پوشیدن شه و بوقت نهنية از برای پوشیدن آشريف و رضاء أو قربانى كند كافر شود وان قربانى مردار باشد و خوردن آن روا نبود و آنكه در زمان ماشاع شده است و بيشترى از عورات مسلمانان بدان مبتلا اند است كه بوقت آنكه ابله كودكان را برون مى آيد كه آنرا جدوى ميكويد بنام آن ابله صورتى گرفته اند و اقراى پرستند و شفاى كودكان از او میخواهند و اعتقاد ميكند آن سنك مراين كودكان را شفا ميدهد اين عورات بدى فعل و بدى اعتقاد كافر ميشوند و شوهران ايشان كه بدى فعل رضامندانند نيز كافر گردند و تكرار بن جنس آنست كه بر سر آب ميسروند و آن آب را بى پرستند و بنديتى كه دارند كوسپند بر سر آب ذبح ميكند اين پرستند كان آب و ذبح كند كان كوسپند كافر ميشوند و كوسپند مردار گردد خوردن روا نبود و همچنين له ز رانها صورت ميكند چنانچه معهود پرستيدن كبران است اقراى پرستند و بوقت زادن كودك بشكرف نهش ميكند و دور و غن ميسر بزند و آنرا بنام بى كه آنرا باني ميخوانند بى پرستند و مانند اين هر چه ميكند بدى كافر ميشوند و از شوهران خود مباينه ميشوند \* اكر كويد درين روز كار ناخيانت نكتم و دروغ نكويم و زنيك در دوى كويد تا در خريد و فسر و خت دروغ نكويى نانى نيابى كه بخورى و يابى را كويد جراحيانت ميكنى و يا جرا دروغ ميكويى كويد از بنها چاره نيست بدى همه لفظها كافر شود \* اكر مردى را كويد دروغ ميكويد پس او كويد اين سخن راست است از كلمه لاله الا الله محمد رسول الله كافر شود اكر كسى بخشم شود ديكرى

(ترجمة) (١) اذا فعل رجل سيئة في حق آخر فقال أما أعلم أن هذه السيئة منك وليست من حكم الله بصير كافرا (٢) أورد في مجموع النرازل قال اذا ذبح رجل قربانا بعد خلوة السلطان أو في وقت التهنة بصير كافرا ويكون هذا القربان نجسا ولا يجوز أكله والذي شاع في زماننا وكثير من نساء المسلمين مبليات بذلك هوأنهن في وقت طلوع الجدرى للاطفال يفعلن صورة باسم ذلك الجدرى ويعبدنها و يطلبن منها شفاء الاولاد و يعتقدن أن ذلك الجدرى شفى هذه الاطفال فتلك النساء يصرن كافات بهذا الفعل وهذا الاعتقاد و برضا أزواجهن بهذا الفعل يصيرون كفارا ومن هذا القبيل انهن يذهبن الى عين ماءو يعبدن ذلك الماء و يذبحن على ذلك الماء شاة بالنية التي أضمرنها فها تيك العابدات للماء والذابحات يصرن كافات و تكون الشاة نجسة ولا يحل أكلها

مسلم آجر نفسه من نصراني ان استأجره لعمل غير الخدمة جاز وان آجر نفسه للخدمة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل لا يجوز و ذكر القدوري رحمه الله تعالى أنه يجوز و ذكره له خدمة الكافر \* ذى استأجر مسلما ليجملأ له خرا جز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما يجوز استئجار الكنائس وقال صاحبها لا يجوز وعلى هذا الخلاف اذا استأجر الذي دابة من مسلم أو مسيحية لينقل عليها الخرج وان استأجر ذى ذميا لئلا يجاز وكذا الاستئجار لى الخنازير \* وان استأجر المسلم ذميا ليبيع له خرا أو

ميتة أو دما لا يجوز وإن استأجر الذي سلب الحبل ميتة عن الطريق أو جلد ميتة إلى موضع الدبابة جاز في قولهم وكذا لو استأجره لغيره  
 اعجب \* ولو استأجر مسلم مسلما أخرج له جارا ميتا من داره جاز في قولهم ولو استأجر كنانا \* ولو استأجر المشركون مسلما الحبل ميت منهم  
 الذي وضع يدفن فيه أن استأجره لينقل إلى مقبرة البلد جاز عند الكل وإن استأجره لينقل من بلد إلى بلد قال أبو يوسف رحمه الله تعالى  
 لأجره وقال محمد رحمه الله تعالى إن لم يعلم الجاهل أنه جففة فلا أجر وإن علم (٣٠٩) فلا أجر له وعليه الفتوى \* ولو استأجر

الذي من مسلم يبتا يبيع فيه الخمر جاز  
 عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا  
 بأس لمسلم أن يواجر داره من ذي  
 ليسكنها وأن يشرب فيها الخمر وأبعد  
 فيها الصليب أو أدخل فيها الخنازير  
 فذلك لا يلحق المسلم كمن باع غلاما  
 ممن يقصده الغاشية أو باع  
 جارية ممن يأتها في غير المأني أو  
 لا يستبرأ \* ولو استأجر المسلم  
 من الذي يبيع ليصلي فيها لم يحز \*  
 وكذا أهل الذمة إذا استأجروا  
 ذميا ليصلي بهم أو يصرب لهم  
 ناقوسا لا يجوز ولو أجز المسلم  
 نفسه من الجوس ليوقد لهم النار  
 لا بأس عندهم لأن التصرف في  
 النار والانتفاع بها مباح بخلاف  
 الانتفاع بالخمر وحل الخمر عندهم  
 \* ولو استأجر رجلا ليخت له  
 أصناما أو ليزخرف له بيتا بالتمثيل  
 فلا أجر له كما لو استأجر نائحه أو  
 مغنية وإن استأجر ليخت له  
 ضنبورا أو يربطها ففعل طاب له  
 الآخر لأنه يأثم به وكذا لو استأجر  
 رجلا ليكتب له غناء بالمعاصرة أو  
 بالعربية صاب له الأجر وكذا لو  
 بنى بالاجر بيعة أو كنيسة لليهود  
 والنصارى طاب له الأجر وكذا  
 لو كتب لامرأة كتابا إلى حبيبها  
 بالاجر \* ولو استأجر مشاطة لتزيين  
 العروس قالوا لا يطيب لها الأجر  
 الآن تكون عوجه الهدية بغير

كويد كافري به أزين كار كافر كردوا كرمروى مخفى كويد كه آن منهى بود و ديدكر كويد چه  
 ميكوي بر تو كفر لازم ميكردد أو كويد چه كنى امرأه كافر لازم آيد كافر شود كذا في التتارخانية  
 \* من خطر بقلبه ما يوجب الكفر أن تكلم به وهو كاره لذلك فذلك محض الإيمان وإذا عزم على  
 الكفر ولو بعد مائة سنة يكفر في الحال كذا في الخلاصة \* رجل كفر بلسانه طائعا وقلبه مطمئن  
 بالإيمان يكون كافرا ولا يكون عند الله مؤمنا كذا في فتاوى قاضيان \* ما كان في كونه كفرا  
 اختلاف فإن قائله يؤمر بتجديد النكاح والتوبة والرجوع عن ذلك بطريق الاحتياط وما كان  
 خطأ من الالفاظ ولا يوجب الكفر فقائله مؤمن على حاله ولا يؤمر بتجديد النكاح والرجوع عن  
 ذلك كذا في المحيط \* إذا كان في المسئلة وجوه توجب الكفر ووجه واحد يمنع فعلى المفتي أن يعمل  
 إلى ذلك الوجه كذا في الخلاصة \* في البرازية إذا صرح بإرادة توجب الكفر فلا ينفعه التأويل  
 حينئذ كذا في البحر الرائق \* ثم إن كانت نية القائل الوجه الذي يمنع التكفير فهو مسلم وإن كانت  
 نيته الوجه الذي يوجب التكفير لا تنفعه فتوى المفتي ويؤمر بالتوبة والرجوع عن ذلك وتجدد  
 النكاح بينه وبين امرأته كذا في المحيط \* وينبغي للمسلم أن يتعذر كره هذا الدعاء صبا حوامساء  
 فإنه سب العصمة عن هذه الورطة يوعده النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء هذا اللهم اني أعوذ بك من  
 أن أشرك بك شيئا وأنا أعلم وأستغفر لك لما لا أعلم كذا الخلاصة

#### (الباب العاشر في البغاة)

أهل البغي كل فرقة لهم منعة يتغلبون ويحتمعون ويقاثلون أهل العدل بتأويل ويقولون الحق  
 معنا ويدعون الولاية \* فإن تعلب قوم من المصوص على مدينة وأخذوا المال فليسوا بغاة كذا في  
 خزائن المفتين إذا خرج قوم من المسلمين عن طاعة الإمام وغلبوا على بلد دعاهم إلى العود إلى الجماعة  
 وكشف عن شبهتهم ودعاهم إلى التوبة كذا في الكافي \* وهذه الدعوة ليست بواجبة وإذا  
 بلغه أنهم يشتركون السلاح ويتهيئون للقتل ينبغي أن يأخذهم ويحبسهم حتى يقلعوا عن  
 ذلك ويحسدوا توبة دفعاً للشر بقدر الامكان كذا في الهداية \* يحل للإمام العدل أن يقاثلهم  
 وإن لم يسدوا بقتاله وهذا مذهبننا وإذا ثبت أنه يباح قتل الفئة الممتنعة وإن لم يوجد منهم القتال

ومثل ذلك أنهم يتخذون صورة في البيوت ويعبدونها مثل عبادة الجوس وعند وضع الملودين نقشنها  
 بالزنجفر ويقطرون عليها الزيت ويعبدونها باسم الصنم الذي يقال له هاني وكلما فعلن شيئا من هذا  
 بصرت كفات وبن به من أزواجهن \* لو قال رجل مادمت لم أخرج في هذا الزمان ولم أقل كذب لا تضي  
 اليوم أو قال إن لم تقل كذبا في البيع والشراء لا تجد خيرا تأكله وقال لا خير لاي شيء تخون أو لاي  
 شيء تكذب فقال لا بد من هؤلاء يصير كافرا بهذه الالفاظ كلها \* إذا قيل لرجل لا تكذب فقال هذا  
 اللفظ أصدق من كلمة لا اله الا الله محمد رسول الله يصير كافرا \* إذا قال رجل لا خير في حال غضبه  
 الكافرية أحسن من هذا الأمر يصير كافرا \* إذا تكلم رجل بلفظ منهى عنه فقال لا خير لا تقل  
 فإنه يلزمك الكفر فقال هو ما تصنع إذا زمني الكفر يصير كافرا

شرط ولا تقاض \* قال مولا مارجه الله تعالى وينبغي أن لا جارة إذا كانت مؤقتة وكان العمل معلوما ولم تنقش النمال والصور جازت  
 الاجارة ويطيب لها لاجر لان تزوين العروس مباح \* أهل بلدة ثقلت عليهم المونات فاستأجروا رجلا بالاجر معلوم ليذهب إلى السلطان  
 ويرفع القصة ليخفف عنهم السلطان نوع تخفيف وأخذ الأجر من عامة أهل البلدة من الأغنياء والفقراء قالوا إن كان يحال لو ذهب إلى  
 بلدة السلطان يتيأله اصلاح الامر في يوم أو يومين جازت الاجارة وإن كان يحال لا يحصل المقصود في يوم أو يومين وإنما يحصل في مدققان



وقتلوا للاجارة وقتلوا زنت الاجارة وله كل المسمى وان لم يوقتوا فسدت الاجارة وكان له اجر المثل على اهل البلدة على قدر مؤنتهم ومنافعهم وقال بعضهم لا تصح هذه الاجارة على كل حال \* رجل استاجر رجلا ليعلم عبده أو ولده الحرفة فيه روايتان فان بين ذلك وقتام معلوما سنة أو شهر اجازت الاجارة ويستحق المسمى تعلم العبد أو لم يتعلم وان لم يبين لذلك وقتام معلوما لا تصح الاجارة وله اجر المثل ان تعلم الولد والعبد وان لم يتعلم فلا أجر له \* وان استاجر رجلا (٣١٠) لتعليم القرآن لا تصح الاجارة عند المتقدمين ولا أجر له بين ذلك وقتا ولم يبين

حقيقة يباح قتل المدير اليهم \* ولو هزمهم امام اهل العدل فلا يحل لهم ان يتبعوا المنهزمين اذالم يبق لهم فئة يرجعون اليها وأما اذا بقي لهم فئة يرجعون اليها كان لاهل العدل ان يتبعوا المنهزمين ومن أسر منهم فليس للامام ان يقتله اذا كان يعلم أنه لو لم يقتله لم يلحق الى فئة متمتعة أما اذا كان يعلم أنه لو لم يقتله يلحق الى فئة متمتعة فيقتله كذا في المحيط \* وان شاء حبسه كذا في الهداية \* ولا يجوز على جريحهم اذالم يبق لهم فئة وأما اذا بقيت فيجوز عليهم ولا تسبي نساؤهم وذرايرهم ولا يملك عليهم أموالهم وما أصاب اهل العدل في عسكر اهل البغي من كراع أو سلاح أو غير ذلك فانه لا يرد عليهم في الحال ولكن ان كان اهل العدل يحتاجون الى سلاحهم وكراعهم في قتالهم ينتفون بها فالسلاح يوضع في موضعه كسائر الاموال والكراع يباع ويحبس عنه لانه يحتاج الى النفقة ولا ينفق اليه الامام من بيت المال لما فيه من الاحسان على الباغى ولو أنفق كان ديناً على الباغى فاذا وضعت الحرب أوزارها وزالت منعتهم يرد عليهم وما أنلف اهل البغي من أموالها وما ثنائها في الحرب فانهم لا يضمون اذا تابوا وزالت منعتهم وكذلك ما أنلف المرتدون من أموالنا وما ثنائها في الحرب فانهم لا يضمون اذا أسلموا وما أنلفوا قبل القتال من أموالنا وما ثنائها اذا كان لهم منعة لا يضمون ولكن ما كان قائماً يرد على أصحابه اذا تابوا وان اعتقدوا تمام كهابتأويلهم الفاسد وقد اتصل بهذا التأويل منعة وكذلك اهل العدل لا يضمون ما أصابوا من دماهم وأموالهم بسبب اسلامهم هكذا في الذخيرة \* فاما ما أصابوا قبل ذلك فهم ضامنون لذلك كذا في النهاية \* اذا أظهرت جماعة من اهل القبلة رأياً ودعت اليه وقالت عليه وصارت لهم منعة وشوكة وقوة فان كان ذلك يظلم الساطن في حقهم فينبغي أن لا يظلمهم وان كان لا يمتنع من الظلم وقالت تلك الطائفة السلطان فلا ينبغي للناس أن يعينوههم ولا أن يعينوا السلطان وان لم يكن ذلك لاجل أنه ظلمهم ولكنهم قالوا الحق معنا وادعوا الولاية فالسلطان أن يقاتلهم والناس أن يعينوه كذا في السراجية \* يجوز قتالهم بكل ما يجوز به قتال اهل الحرب كالرمي بالنبل والمجنيق وارسال الماء والنار عليهم والبيات بالليل كذا في النهاية \* في التجرب بدول لا يقتل من كان مع اهل البغي من النساء والصبيان والشيوخ والعلميان ولو أسر عبد من اهل البغي وهو يقاتل مع مولاة قتل وان كان يخدمه لم يقتل ولكن يحبس حتى يزول البغي ولو قاتل النساء قتلن كذا في التتارخانية \* الباغى اذا كان ذارحاً محرم من العادل فانه لا يباشر العادل قتله الادفعان نفسه ويحل له أن يقتل دابته ليمترجل الباغى فيقتله غيره كذا في السراجية \* لو استعانت اهل البغي يقوم من اهل الزمة على حربهم فقاتلوا معهم اهل العدل لا يكون ذلك بقضالعهدهم وما أصاب اهل الزمة من قتل أو جراحة أو مال منأوأصيبنا منهم في ذلك فلا ضمان في حق اهل البغي وقال محمد رحمه الله تعالى اهل البغي اذا كانوا في عسكرهم فقتل رجل منهم رجلاً فلا قصاص على القاتل قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير يضاف اهل البغي اذا غلبوا على اهل المصر فقتل رجل من اهل البغي رجلاً من المصر عمدان ظهرنا على ذلك المصر يقتص له منه ومعنى المسئلة أنهم غلبوا ولم يجز فيها حكمهم حتى أرعجهم امام اهل المصر

ومشايخ بلخ رحمهم الله تعالى جوزوا هذه الاجارة حتى حكى عن محمد بن سلام رحمه الله تعالى أنه قال أقضى بتسمير باب الولد بالاجرة المعلم \* وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى انما كره المتقدمون الاستجار لتعليم القرآن وكرهوا أخذ الاجر على ذلك لانه كان للمعلمين عطيات في بيت المال في ذلك الزمان وكان لهم زيادة رغبة في أمر الدين واقامة الحسبة وفي زماننا انقطعت عطياتهم وانتقصت رغائب الناس في أمر الاسخرة ولو اشتغلوا بالتعليم مع الحاجة الى مصالح المعاش لاختل معاشهم فقلنا بحكمة الاجارة وجوب الاجرة للمعلم بحيث لو امتنع الوالد عن اعطاء الاجر حبس فيه وان لم يكن بينهما شرط يؤثر الوالد بتطبيب قلب المعلم وارضائه وهذا بخلاف المؤذن والامام لان ذلك لا يشغل الامام والمؤذن عن أمر المعاش \* قال الشيخ الامام نعمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى ان مشايخ بلخ جوزوا الاجارة على تعليم القرآن وأخذوا في ذلك بقول اهل المدينة وأنا أقضي بجواز الاستجار وجوب المسمى وأجمعوا على أن الاستجار على تعليم الفقه باطل \* رجل استاجر مؤدباً كل شهر بسبعة دراهم ليعلم له صبيين أحدهما العربية والآخر الصبي بما يعلمون الناس وأعطاه الاجرة من أجره وسلم الصبي اليه فلما جاء رأس الشهر حبس الوالد عن المؤدب ثلاثة دراهم فقال المؤدب تألا أرضي بما حبست لان أجرة المعلم كل شهر تكون نصف درهم قالوا يحط عن أجرة المؤدب قدر ما يكون أجر مثل المعلم لان هذا الكلام من المؤدب بمنزلة التوكيل باستجار المعلم \* رجل استاجر معلمة ليعلم ولده القرآن فحضت ستة أشهر ولم يتعلم شيئاً كان له أن يفسخ

فاما  
المؤدب بمائة درهم في الشهر حجب الوالد عن المؤدب ثلاثة دراهم فقال المؤدب تألا أرضي بما حبست لان أجرة المعلم كل شهر تكون نصف درهم قالوا يحط عن أجرة المؤدب قدر ما يكون أجر مثل المعلم لان هذا الكلام من المؤدب بمنزلة التوكيل باستجار المعلم \* رجل استاجر معلمة ليعلم ولده القرآن فحضت ستة أشهر ولم يتعلم شيئاً كان له أن يفسخ

الاجارة \* ولو استؤجر رجل لغسل الميت لا يجوز وان استؤجر لحفر القبر ان بين الطول والعرض والعمق يجوز قياسا واستحسانا وان لم بين الطول والعرض والعمق لا يجوز في القياس وفي الاستحسان يجوز ويقع على الوسط مما يعمل به الناس \* ولو استؤجر رجل الجنائزة ان لم يكن هناك من يحملها لا يجوز لانه تعين في اقامة الحسبة وان كان هناك من يحملها جاز \* رجل استأجر أرضا ليلين فيم لا تصح الاجارة واللين كله للبان وعلى اللبان قيمة التراب لصاحب الارض ان كان للتراب قيمة (٣١١) في ذلك الموضع وان لم يكن للتراب قيمة فعلى اللبان أجر الارض ان لم يكن ذلك

فاما اذا جرى فيها حكم أهل البغي فقد انقطعت ولاية أهل العدل ومنعتهم فلا يجب شيء يقتل الرجل من أهل المصر قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير أيضا في رجل من أهل العدل قتل باغيا والقاتل وارثه ورثته وان قتله الباغى فقال الباغى كنت على الحق حين قتلت وأما الآن على الحق أو رثته منه وان قال قتلت وأما أعلم أنني على باطل يوم قتله لم أورثه منه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* من قتل من أهل البغي فإنه لا يغسل ولا يصلى عليه ومن قتل من أهل العدل فإنه يفعل به ما يفعل بالشهيد وحكمه حكم الشهيد كذا في شرح الطحاوى \* أهل البغي اذا أخذوا العشر والخراج لا يؤخذون انما ان كان صرف أهل البغي ما أخذوه في وجهه فلا إعادة عليهم قضاء ولكن يغنى أرباب الاموال أن يعيدوا ذلك فيما بينهم وبين الله تعالى ولكن قال مشايخنا لا إعادة عليهم في الخراج ديانة أيضا وكذلك لا إعادة عليهم أيضا في العسرا اذا كان أهل البغي فقراء كذا في غاية البيان \* ويكره بيع السلاح من أهل الفتنة في عساكرهم ولا بأس ببيعه بالسكوفة ممن لم يدأ به من أهل الفتنة وهذا في نفس السلاح فأما ما لا يقاتل به الا بصنعة كالحديد فلا بأس به كذا في الكافي (كتاب اللقيط)

وهو في الشريعة اسم لحى مولود طرحه أهله خوفا من العيلة أو فرارا من تهمة الزنا \* مضيه آثم ومحرزه غائم \* والالتقاط مندوب اليه وان غلب على ظنه ضياعه كأن وجدته في الماء أو بين يدي سبع فواجب \* واللقيط حر ووليه السلطان حتى ان الملتقط اذا زوجه امرأة أو كانت جارية فزوجها من آخر لم يجز كذا في خزانة المفتين \* ولا يأخذه منه أحد ولو دفعه هو الى غيره ليس له أن يسترده كذا في التبيين \* عقله ونفقته في بيت مال المسلمين كذا في المحيط \* واذا وجد مع اللقيط مال مشدود عليه فهو له وكذا اذا كان مشدودا على دابة وهو عليه أو ما اذا كان موضوعا قربه لم يحكم له به ويكون لقطه وان وجد اللقيط على دابة فهي له كذا في الجوهرة النيرة \* ونفقته في ذلك المال بأمر القاضى لا لملته أن ينفق عليه منه وقيل ينفق بغير أمره أيضا وهو مصدق في نفقة مثله كذا في المحيط \* ولا يرثه لبيت المال حتى انه اذا مات من غير وارث ولا مولى له فتركت لبيت المال كذا في خزانة المفتين \* اذا جاء الملتقط باللقيط الى القاضى وطلب من القاضى أن يأخذه منه فللقاضى أن لا يصدقه في ذلك بدون البيعة لانه يدعى نفقته ومؤنته في بيت مال المسلمين ومتى قام البيعة للقاضى يقبل بيئته من غير خصم حاضر واذا قبل القاضى بيئته ان شاء قبض اللقيط وان شاء لم يقبضه ولكنه يوايه من قولى ويقول قدر التزمت حفظه فانت وما التزمت وهذا اذا لم يعلم القاضى بحفظه والانفاق عليه فأما اذا علم فالاولى أن يأخذه ويضعه على يد رجل يحفظه فان جاء الاول وسأل القاضى أن يرد عليه فاقاضى بالخيار ان شاء رده وان شاء لم يرد به الا في ملو اللقط لقيط الجفاء آخر وانترعه من يده ثم اختصه بالقاضى يدفعه الى الاول وان وجد العبد لقيط ولم يعرف ذلك الا بقوله والمولى يقول عبده كذبت بل هو عبدي فان كان العبد محجورا عليه فالقول قول المولى وان كان مأذونا له فالقول قول العبد كذا في

البنان أجر الارض ان لم يكن ذلك  
ينفع الارض فان كان ينفع الارض  
فلا شيء على اللبان \* معاوضة  
الثيران في الاكداس فاسدة لانها  
استبحار بالمنفعة بحسبها فان أعطى  
البقر لياخذ منه الجوار لا بأس \*  
رجل استأجر رجلا ليدم جداره  
أوليينى حائطه كل ذراع بكذا وقال  
دوان ردمها بك ياخير برن أو  
استأجر رجلا ليدم حائطه قال  
الشيخ الامام أبو بكر محمد بن  
الفضل رحمه الله تعالى الاصل في  
جنس هذه المسائل أنه اذا استأجر  
انسانا للعمل فان كان عملا لو أراد  
الاجير أن يأخذ في العمل للعمال  
يقدر عليه صححت الاجارة ذكرك  
وقتا أولم يذكر نحو وأن يقول  
استأجرتك لتخبرنى عشر من هذا  
من الخبر بدوهم جاز ان كان  
المستأجر في ذلك الوقت يملك آلات  
الخبر كالديق ونحوه وان يبين  
مقدار العمل لكتفه ذكرك  
وقتا فقال استأجرتك لتخبرنى  
اليوم الى الليل بدوهم جاز أيضا  
لانه وان لم يبين مقدار العمل فقد  
ذكر الوقت وبذكر الوقت تصير  
المنفعة معلومة \* ولو قال يدين  
يكدرم ابن ديوار من باز كن جاز  
أيضاً لانه متى له عملا لو أراد أن  
يأخذ فيه للعمال يقدر عليه فتصح  
الاجارة بين ذلك وقتاً ولم يبين

\* ولو قال يدين ده درم ابن خر من باد كن ان لم يذكر ذلك وقتاً لا يجوز لانه استأجره لعمل لو أراد أن يأخذ فيه للعمال لا يقدر لان التدريه لا تقوم به وانما تقوم بالريح ولا يدري متى تمب الريح وان يبين لذلك وقتاً فهو على وجهين ان ذكر الوقت أو لاثم الاجرة بان قال استأجرتك نايوم بدوهم على أن تدري هذا الكدر من لانه استأجره لعمل معلوم وانما ذكر الاجرة بعد بيان العمل فلا تغير وان ذكر الاجرة ولا ثم العمل بان قال استأجرتك بدوهم اليوم على أن تدري هذا الكدر لا يجوز لان العمل قد وقع على الاجرة ولا ريب انما يذكر



الاجرة بعد بيان العمل فاذا كان العمل مغدوماً ومجهولاً صار ذكر الوقت بعد بيان الاجرة للاستحالة أي على شرط أن تجعل اليوم ولا تؤخر فلم يكن ذكر الوقت لوقوع العقد على المنفعة فلا يجوز وعلى هذا مسألة السمسار \* رجل أمر سمساراً بالشراء على الكرايس أو دلالاً ليبيع له هذه الاثواب بدرهم لا تجوز هذه الاجارة لان البيع لا يتم بالدلال وانما يتم به بالمشتري ولا يدري متى يبيح المشتري فان ذكر لذلك وقتان ذكر الوقت أولاً ثم الاجرة (٣١٢) بان قال استأجرتك اليوم بدرهم على أن تبسح لي كذا وتشترى جاز فان ذكر

الاجرة أولاً ثم الوقت بان قال استأجرتك بدرهم اليوم على أن تبسح لي كذا وتشترى لا يجوز وهذه ومسئلة تدريه الكدس سواء واذا فسدت الاجارة وعمل وأنتم العمل كان له أجر مثله على ما هو العرف في أهل ذلك العمل وذكر محمد رحمه الله تعالى الخيلة في استئجار السمسار وقال يأمره أن يشتري له شيئاً معلوماً أو يبيع ولا يذكر له أجراً أولاً ثم يواسيه بشئ اماهية أو جزاء لعمله فيجوز ذلك لمساس الحاجة كما جاز دخول الحمام باجر غير مقدر ثم يعطى الاجر عند الخروج وكذا شرب الرجل الماء من السقاء ثم يعطى له فلساً أو شيئاً وكذا الختان والحمام \* واذا أخذ السمسار أجر مثله هل يطيب له ذلك اختله وفيه قال الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده يطيب له ذلك وهكذا عن غيره واليه أشار محمد رحمه الله تعالى في الكتاب وهو نظير ما لو اشترى شيئاً ثم فاسد فله المبيع عنده وأخذ البائع قيمته طابت القيمة للبائع وقال بعضهم لا يطيب للدلال والسمسار أجر مثله لانه لا استفادة بعقد فاسد هذا اذا أمر السمسار بالبيع والدلال بالشراء ولم يذكر له وقتاً أما اذا ذكر له وقتاً بان قال استأجرتك اليوم بدرهم على أن

الظهيرية \* لو أقر اللقيط أنه عبد فلان فان كذبه فهو نحر وان صدقه فان لم تجر عليه أحكام الاحرار مثل قبول الشهادة وضرب قاذفه وغير ذلك يصح اقراره والافلا كذا في السراجية \* ثبت نسب من واحد اذا ادعاه ولم يدعه الملقط وقيل يصح في حق النسب دون ابطال اليد للملقط والاصح الاول وان ادعاه فدعوة الملقط أولى وان كان ذمياً والآخر مسلماً كذا في التبيين \* فلو كان المدعي ذمياً فهو ابنه وهو مسلم ولو ادعاه مسلم وذمي يقضى للمسلم وان كانا مسلمين يقضى لمن أقام البينة فلو أقام يقضى له ما ولولم يقيما وليكن وصف أحدهما علامات على جسده فأصاب والآخر لم يصف يجعل ابناً للواصف كذا في السراجية \* ولو لم يصف كل واحد منهما فانه يجعل ابنتهما كذا في غاية البيان \* ولو وصف أحدهما وأصاب في بعض ما وصف وأخطأ في البعض فهو ابنهما ولو وصفوا وأصاب أحدهما دون الآخر قضى للذي أصاب وكذلك لو قال أحدهما هو غلام وقال الآخر هو جارية يقضى للذي أصاب فلو تفرد رجل بالدعوة وقال هو غلام فاذا هو جارية أو قال هو جارية فاذا هو غلام لا يقضى له أصلاً كذا في المحيط \* اذا ادعى اللقيط رجلان ادعى أحدهما أنه ابنه والآخر أنه ابنته فاذا هو خنثى فان كان مشكلاً قضى به بينهما وان لم يكن مشكلاً وحكم بكونه ابناً فهو للذي ادعى أنه ابنه كذا في التتارخانية \* ولو كان المدعي أكثر من اثنين فعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يجوز أن ينجس كذا في السراجية \* امرأة ادعت أنه ابنها فان صدقها زوجها أو شهدت لها القابلة أو قامت البينة صحّت دعوتها والافلا وشهادة القابلة انما يكتفي بها فيما اذا كان لها زوج منكر للولادة أما اذا لم يكن لها زوج فلا بد من شهادة رجلين هكذا في البحر الرائق \* وان ادعت أنه ابنها من الزنا يقضى به كذا في السراجية \* وان ادعاه امرأتان فعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يثبت النسب من واحدة منهما وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فالنسب يثبت من المراتين ولكن لا بدله من حجة عند التعارض والتنازع \* والحجة شهادة امرأة واحدة على رواية أبي حفص وعلى رواية أبي سليمان الحجة شهادة رجلين أو رجل وامرأتين فان أقام ذلك يثبت النسب منهما وما لا فلا في الخانية وان أقامت احدهما رجلين والآخرى امرأتين يجعل ابناً للتي شهد لها رجلان وفي شرح الطحاوي وان أقامت احدهما البينة دون الآخرى فانه يجعل ابناً للتي قامت لها البينة ولو ادعت امرأتان اللقيط وكل واحدة منهما تقيم البينة على رجل على حدة بعينه أنها ولده منه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يصير ولدهما من الرجلين جميعاً وقال لا يصير ولدهما ولا ولد الرجلين كذا في التتارخانية \* لو ادعاه رجل أنه ابنه من هذه المرأة الحرة وادعى آخر أنه عبده وأقاما البينة قضى للذي ادعى بنوته وان ادعى أحدهما أنه ابنه من هذه المرأة الحرة وادعى الآخر أنه ابنه من هذه المرأة الامه قضى للذي ادعى النسب من المرأة الحرة ولو أقام كل واحد منهما بينة أنه ابنه من هذه الحرة عين كل واحد منهما امرأة أخرى قضى بالولدين منهما وهل يثبت نسب الولدين المراتين فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يثبت وعلى قولهما لا يثبت كذا في المحيط \* رجلان ادعيا

نسب

نبيح لي هذه الاثواب وتشترى لي كذا حتى جازت الاجارة كان له المسمى في طيبه عند الكل \* رجل

دفع الى رجل ثوباً وقال به عشرة فزاد فهو بيني وبينك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان باعه بعشرة أو لم يبعه فلا أجر له وان تعنى في ذلك وتعيب لان الآتي في الاجرة اذا باعه بعشرة وانما جعل له الاجرة اذا باعه بأكثر من عشرة وان باعه بأكثر من عشرة فله أجر مثله

المثل والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لأنه لم يجعل له الإبراء بأبائه بعشرة \* رجل قال للدلال اعرض ضيعتي فغرض ولم يقدر الدلال على اتتمام العمل وباعها لدلال آخر اختلفوا فيه قال أبو القاسم البلخي إن كان الدلال الأول عرض وتغنى وذهب في ذلك روز كاره كان له أجر مثله بقدر عنائه وعمله \* وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى القياس ما قال أبو القاسم وفي الاستحسان إذا ترك الدلال الأول حتى باع غيره فلا أجر له لأن الدلال في العادة لا يأخذ الإبراء بدون البيع وهذا القول (٣١٣) يوافق قول أبي يوسف رحمه الله تعالى \*

رجل أراد أن يبيع بالمزايعة ودفع الثوب إلى رجل وأمره لينادي ثم يبيع صاحبه فنادى ولم يبيع قالوا إن بين ذلك وقتا جازت الاجارة وله الإبراء المسمى وكذا لو لم يذكر الوقت ولكن أمره أن ينادي كذا صوتا جاز أيضا فان نادى كذا صوتا ولم يتفق البيع كان له المسمى وفي الوجه الأول قال الفقيه أبو نصر رحمه الله تعالى له أجر مثله لأنه عمل باجارة فاسدة وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لاشئ له لأن العادة فيما بين الناس أنهم لا يعطون الإبراء ما لم يتفق البيع وهو المختار \* رجل دفع حولة إلى حال ليحملها إلى بلد كذا أو يسلمها إلى السمسار فحملها فقال السمسار للعمال ان وزن الحولة في البارنامة كذا وقد نقصت في الوزن فأبالأعطيتك من الإبراء بحساب ما نقصت ثم اختلفا بعد ذلك قال السمسار أو فیتك الإبراء وقال الحال ما استوفيت كان القول في إنكار الاستيفاء قول الحال ولا خصوصية بينه وبين السمسار وإنما الخصومة بين الحال وبين صاحب الحولة \* اختلف المشايخ في الدلالة في النكاح هل يكون لها أجر قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا أجر لها لأنه لا منفعة للزوج من كلامها غير عقد وإنما

نسب اللقيط وأقاما البينة وأرخت بينة كل واحد كل منهما يقضى لمن يشهد له سن الصبي فان كان سن الصبي مشتبه لم يوافق كلام الثوري بخين فعلى قوالهما يسقط اعتبار التاريخ ويقضى به بينهما باتفاق الروايات وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فذكر خواهر زاده رحمه الله تعالى أنه يقضى به بينهما في رواية أبي حفص وفي رواية أبي سليمان يقضى لقدمهما تاريخا \* وفي التمار حانية أنه يقضى به بينهما في عامة الروايات وهو الصحيح كذا في البحر الرائق \* وهكذا في المحيط \* إذا كان الصبي في يدي رجل يدعى أنه ابنه ويقسم على ذلك بينة ويقسم رجل آخر بينة أنه ابنه قضى لصاحب اليد \* صبي في يدي امرأة ادعت امرأة أخرى أنه ابنها وأقامت على ذلك بينة امرأة وادعت التي في يديها الصبي أنه ابنها وأقامت على ذلك بينة يقضى لتي في يديها ولو شهدت لصاحبة اليد امرأة وشهد للخارجة رجلان قضى للخارجة \* صبي في يدي رجل وحرته حرة أقام بينة أنه ابنه من امرأته هذه وأقام الذي في يديه بينة أنه ابنه إلا أنه لم ينسب إلى أمه فانه يقضى بالولد للمدعى \* ويثبت نسبه من ذي ان ادعاهو يكون اللقيط مسلما ان لم يكن في مكان أهل الذمة وهذا استحسان كذا في التبيين \* وابن الذي اللقيط انما يكون مسلما اذا لم يقم بينة أنه ابنه فان برهن بشهود مسلمين قضى له به وصار تبعاع في دينه وان أقام بينة من أهل الذمة لا يكون ذميا كذا في البحر الرائق \* والمتبر هو المكان وقد اختلف المشايخ فيه فاصله أن هذه المسئلة على أربعة أوجه أحدها أن يجده مسلم في مكان المسلمين كالسجدة أو القرية أو المصر للمسلمين فيكون مسلما والثاني أن يجده كافرا في مكان أهل الكفر كالبيعة والكنيسة وقرية من قراهم فيكون كافرا والثالث أن يجده كافرا في مكان المسلمين والرابع ان يجده مسلم في مكان الكافرين ففي هذين الفصلين اختلفت الرواية ففي كتاب اللقيط العبرة للمكان هكذا في التبيين \* وعليه جرى القدوري وهو ظاهر الرواية كذا في النهر العاتق \* لو أدرك اللقيط كافرا ان كان الملتقط وجده في مصر من أمصار المسلمين فانه يحبس ويحجر على الاسلام وهو الصحيح كذا في خزنة المفتين \* كل من حكم باسلامه تبعا اذا بلغ كافرا يحجر على الاسلام ونسكن لا يقتل استحسانا كذا في المحيط \* ويثبت نسبه من عبدا اذا ادعاهو يكون الولد حرا ولو قال العبد هو ولدي من زوجتي وهي أمة فصدقه مولاه ثبت نسبه ويكون حرا عند محمد رحمه الله تعالى والمسلم لم أحق من الذي عند التنازع اذا كان حرا وان كان عبدا فالذي أولى ولا يرق اللقيط الابينة ويشترط أن يكون الشهود مسلمين الا اذا اعتبر كافرا ابو جوده في موضع أهل الذمة وكذا اذا صدقه اللقيط قبل البلوغ لا يسمع تصديقه بخلاف ما اذا كان صغيرا في يدي رجل فادعى أنه عبده وصدقه الغلام فانه يكون عبدا له وان لم يدرك وان صدقه بعد الادراك ينظر فان كان عبدا أجري عليه شيء من أحكام الإبراء من قبول شهادته وحده قاذفه لا يصح اقراره بالرق كذا في التبيين \* لو كان اللقيط امرأة فاقترت بالرف لرجل فصدقه ذلك الرجل كانت أمه له الا انها اذا كانت تحت زوج لا يقبل قوله في ابطال النكاح بخلاف ما لو اقترت انها بنت أبي الزوج فصدقهها أبو الزوج فانه يثبت النسب ويبطل

( ٤٠ - ) ( الفتوى ) - ( ثاني )

منفعة الزوج في العقد والعقد ما قام بها \* وقال غيره من المشايخ نها أجر مثله لأن معظم الأمر في النكاح يقوم بالدلالة فان النكاح لا يكون إلا بمقدسات تكون من الدلالة فكان نها أجر المثل بمنزلة الدلالة في البيع فانه يستحق الإبراء ان البيع يكون من صاحب المتاع \* الدلالة في البيع اذا أخذ دلالته بعد البيع ثم نفى البيع بينهما يبيع من الامانة الدلالة لا الإبراء عرض متقابل بمسمى وغيره العمل فلا يستحق عليه الإبراء والدلالة كالحيط اذا خاف



الثوب ثم فتقه صاحب الثوب فانه لا يرجع على الخياط بالاجر وكذا صاحب الدار اذا هدم الدار لا يرجع على البناء بشئ \* الدلال في ثوب اذا دفع الثوب الى رجل يريد الشراء لينظر فيه ثم يشتري فاحذر الرجل وذهب بالثوب ولم يتفرقه الدلال قالوا لا يضمن الدلال لانه مأذون في هذا الدفع عادة \* قال مولانا عندئذ انما لا يضمن اذا دفع اليه الثوب ولم يفارقه اما اذا دفع اليه الثوب وفارقه ضمن كماله ودعه الدلال عند اجنبى او تركه عند من يريد (٣١٤) الشراء \* دلال في يده ثوب فقال له رجل هذا ثوبى سرق منى فدفع الدلال الثوب الى الذى

أعطاه برئ عن الضمان لانه وان كان مودع الغاصب فودع الغاصب اذا رد المصوب على الغاصب برئ عن الضمان \* الاجارة اذا كانت فاسدة ووجب أجر المثل هل يجب بالغام بالغ ينظر ان كان فساد الاجارة لجهالة المسمى من الاجراء لعدم التسمية يجب أجر المثل بالغام ما بلغ وكذا لو استأجر دارا او حائطا سنة بمائة درهم على أن يرمها المستأجر كان على المستأجر أجر المثل بالغام ما بلغ لانه لما شرط المرمة على المستأجر صارت المرمة من الاجر فيصير الاجر مجهولا فاما اذا كان فساد الاجارة بحكم شرط فاسد او نحو ذلك كان له أجر المثل ولا يزداد على المسمى \* رجل أمر رجلا ببيع عيين من أعيان ماله فباع المأمور ثم اختلفا فقال المأمور بعته باجر وقال الآخر لا بل بغير أجر قالوا ان كان المأمور دلالا يعترف به كان له الاجر والا فلا وكذلك الخياط والصباغ \* رجل أخذ من رجل مسخا وقال لصاحبها كم أجرها فقال لا أريد بها الاجر لكن احل خشبى الى مقبض المسحاة ثم رجع لصاحب المسحاة فقال أريد بها الاجر قالوا ان كان الخشب الذى سأله خشب له قيمة عند الناس كان له أجر المثل لانه لما سمى خشب له قيمة لم يكن راضيا

النكاح فان أعتقها المقر له وهى تحت زوج لم يكن لها خيارا عتق ولو كان الزوج طلقها واحدة فاقرت بالرق يصير طلاقها اثنين لايالك الزوج عليها الا طلبة واحدة ولو كان طلقها اثنين ثم أقرت بالرق كآله ان يرجعها وكذلك في حكم العدة اذا أقرت بالرق بعدما مضت حيضتان كان له أن يرجعها في الحيضة الثالثة \* لو ادعى الملتقط أن اللقيط عبده بعدما عرف أنه لقيط لا يقبل قوله الا بحجة واذا مات اللقيط وترك مالا أو لم يترك فادعى رجل بعدم موته أنه ابنه لا يصدق الا بحجة كذا في فتاوى قاضيان \* وفي الذخيرة صبي في يدى رجل لا يدعيه أقامت امرأة بينة أنها ولده ولم تسم أباه وأقام رجل بينة أنه ابنه ولد على فراشه ولم يسم أمه فانه يجعل ابن هذا الرجل من هذه المرأة ويجعل كأنه ولده على فراشه وكذلك لو كان الصبي في يد هذا الرجل أو يد هذه المرأة وباقي المسئلة بحالها فانه يجعل ابن هذا الرجل من هذه المرأة ولا يعتبر الرجوع باليد \* صبي في يدى رجل من أهل الذمة يدعى أنه ابنه وجاء رجل من المسلمين وأقام بينة من المسلمين أو من أهل الذمة أنه ابنه وأقام الذى في يده بينة من المسلمين أنه ابنه فضى للذى ويرجع الذى على المسلم يحكم يده كذا في التتارخانية \* لو أدرك اللقيط ووالى رجلا جاز ولاؤه فان كان جنى جنابة فعقله على نيت المال ثم لو والى رجلا لا يصح ولاؤه ولا يملك الملتقط على اللقيط ذكر اكر كان اللقيط أو أنثى تصرف من بيع وشراء أو نكاح أو غيره وانما له ولاية الحفظ لا غير وليس له أن يخنه فان فعل وهلك من ذلك كان ضامنا والمالتقط أن ينقل اللقيط حيث شاء كذا في فتاوى قاضيان \* ولا يجوز أن يؤجره ذكروه في الكراهية وهو الاصح كذا في التتارخانية \* فان وجد مع اللقيط مال وأمر القاضى الملتقط أن ينفق عليه من ذلك المال فاشترى له من طعام أو كسوة فذلك جائز واذا قتل اللقيط خطأ تجب الدية على عاقلة القاتل وتكون لبيت مال المسلمين وان قتل عمدا فصالح الامام الفاتل على الدية جاز ولو عفا عن القاتل لا يجوز ولو أراد أن يقتل القاتل فله ذلك عند أى حنيفة ومحمد رجما الله تعالى واذا أنفق الملتقط على اللقيط من مال نفسه ان أنفق بغير أمر القاضى فهو في ذلك متطوع وان أنفق بأمر القاضى ان كان القاضى أمره بالاتفاق على أن يكون ديناعليه فان ظهر له أب كان للملتقط حق الرجوع على أبيه وان لم يظهر له أب فله حق الرجوع عليه اذا كبروا وان كان القاضى أمره بالاتفاق ولم يقل على أن يكون ديناعليه ذكروا شمس الأئمة السرخسى رحمه الله تعالى أنه لا يكون له حق الرجوع في ظاهر الرواية والاصح ما ذكر في ظاهر الرواية كذا في المحيط \* اذا أدرك اللقيط وتزوج امرأة ثم أقر أنه عبد لملا ولا امرأة عليه صداق فصادقها عليه لازم ولا يصدق على ابطاله وكذا لو استدان ديناء أو بايع انسانا أو كفل كفاله أو وهب هبة أو تصدق بصدقة وسلم أو كاتب عبده أو دبره أو أعتقه ثم أقر أنه عبد له ان لا يصدق في ابطال شئ من ذلك كذا في فتاوى قاضيان (كتاب اللقطة)

هى مال يوجد في الطريق ولا يعرف له مالك بعينه كذا في الكافى \* التقاط اللقطة على نوعين نوع من ذلك يفترض وهو ما اذا خاف ضياعها ونوع من ذلك لا يفترض وهو ما اذا لم يخف ضياعها

باعتعمالها بغير أجر \* وذكر في المستقرب رجل آجر داره بمئة أو دم يجب أجر المثل قالوا لان لفظة الاجارة تنبئ ولكن عن العوض الآن مقال من العلة يشكك بما اذا باع شيئا بمئة أو دم فانه يكون باطلا ولفظة البيع في اقتضاء العوض أقوى من لفظة الاجارة فلا يصح هذا التعليق الا على الرواية التى تجعل المقبوض بالمينة أو بالدم مضمونا بالقيمة فتكون المنفعة ههنا مضمونة بقيمتها وقيمة المنفعة أجر المثل \* ميرض آجر داره من أجر اثني حارب الاجارة من حريمه ما له ولا تفسر من ذلك لانه لو أعار داره من اسنان عزت لاعار

فلاجارة بائل من أجرة المثل أولى \* رجل استأجر أرضاً فيها أشجاراً كانت الأشجار في وسط الأرض لا تجوز الاجارة وكذا الودفع أرضه مزارعة فيها أشجار ولم يدفع الأشجار اليه معاملة لا تجوز المزارعة وان كانت الأشجار في نواحي الأرض على المسناة جازت الاجارة والمزارعة وان كانت في وسط الأرض شجرة أو شجرتان صغيرتان مثل التالة التي مضى عليها حول أو حولان جازت الاجارة والمزارعة وان كانت الشجرة عظيمة لا تجوز لان العظيمة لها عروق كثيرة تأخذ الأرض وظلها (٣١٥) يضر بالأرض \* وكذا لو كان في وسط الأرض

أبنية فهي بمنزلة الشجرة العظيمة وان كانت الابنية في ناحية الأرض جازت الاجارة وان كانت في ناحية الأرض فرفعت الابنية يدخل ماتحتها في العقد وكذا الشجرة \* ولو استأجر ضياعاً بعضها فارغة وبعضها مشغولة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل تجوز الاجارة فيما كان فارغاً ولا تجوز فيما كان مشغولاً وهذا بخلاف ما تقدم اذا استأجر أرضاً في وسطها شجرة عظيمة قالوا لا تجوز الاجارة ولم يقل بجواز الاجارة فيما لم يكن مشغولاً بالشجرة لان ثمة قدر ما يكون مشغولاً بعروق الشجرة غير معلومة له \* رجل استأجر بيتاً هو مشغول بامتعة الآخر قال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى كذا ترى أن الاجارة جائزة ولا يصح تسليم البيت بادم مشغولاً حتى وجدت رواية عن محمد رحمه الله تعالى أن الاجارة لا تجوز وجعله كالأرض التي فيها زرع \* ولو أجرة أرضاً فيها زرع لا تجوز الاجارة في ظاهر الرواية وقال الشيخ الامام المعروف بخوارزمي رحمه الله ان كان الزرع لم يدرك فكذلك وان كان قد أدرك جازت الاجارة ويؤسر بالحصاد والتسليم فعلي هذا في البيت المشغول تجوز الاجارة أيضاً ويؤسر

ولكن يباح أخذها أجمع عليه العلماء واختلوا فيما بينهم أن الترك أفضل أو الرفع ظاهر مذهب أصحابنا رحمه الله تعالى أن الرفع أفضل كذا في المحيط \* سواء كانت اللقطة دراهم أو دنانير أو عروضا أو شاة أو جارا أو غللاً أو قرساً أو بلاؤه إذا كان في الصحراء فان كان في التربة فترك الداهة أفضل \* وإذا رفع اللقطة يعرفها فيقول التقلت لقطة أو وجدت ضالة أو عندي شيء فمن سمعتموه يطالب دلوه على كذا في فتاوى قاضيان \* ويعرف الملتقط اللقطة في الأسواق والشوارع مدة يغلب على ظنه أن صاحبها لا يطلبها بعد ذلك هو الصحيح كذا في مجمع البحرين \* ولقطة الحل والحرم سواء كذا في خزائنه المعتبرين \* ثم بعد تعريف المدة المذكورة الملتقط مخير بين أن يحفظها بحسبة وبين أن يتصدق بها فان جاء صاحبها فامضى الصدقة يكون له ثوابها وان لم يحضها ضمن الملتقط أو المسكين ان شاء لو هلك في يده فان ضمن الملتقط لا يرجع على الفقير وان ضمن الفقير لا يرجع على الملتقط وان كانت اللقطة في يد الملتقط أو المسكين فائنة أخذها منه كذا في شرح مجمع البحرين \* كل لقطة يعلم أنها كانت لذى لا ينبغي أن يتصدق ولكن يصرف الى بيت المال لنوائب المسلمين كذا في السراجية \* ثم ما يجده الرجل نوعان فوع يعلم أن صاحبه لا يطلبه كالنوى في مواضع متفرقة وقشور الرمان في مواضع متفرقة وفي هذا الوجه له أن يأخذها ويتنفع بها الا أن صاحبها اذا وجدها في يده بعد ما جمعها فله أن يأخذها ولا يصير ملكاً لآخذها كذا ذكره شيخ الاسلام خوارزمي رحمه الله تعالى في شرح كتاب اللقطة وهكذا ذكره القدروري في شرحه \* ونوع آخر يعلم أن صاحبه يطلبه كالذهب والفضة وسائر العروض واشباهها وفي هذا الوجه له أن يأخذها ويحفظها ويعرفها حتى يوصلها الى صاحبها \* وقشور الرمان والنوى اذا كانت مجتمعة فهي من النوع الثاني \* وفي غصب النوازل اذا وجد جورة ثم أخرى حتى بلغت عشرة اوصار لها قيمة فان وجدها في موضع واحد فهي من النوع الثاني بخلاف ران وجدها في مواضع متفرقة فقد اختلف المشايخ فيه قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى والمختار أن من الثاني \* وفي فتاوى أهل سمرقند الخطب الذي يوجد في الماء لا بأس بأخذه والانتفاع به وان كان له قيمة وكذلك التفاح والكمثرى اذا اذا وجد في نهر جاز لا بأس بأخذه والانتفاع به وان كثر \* اذا مر في أيام النصف بثمار ساقطة تحت الاشجار فهذه المسئلة على وجوه ان كان ذلك في الامصار لا يسعه تناول منها الا أن يعلم أن صاحبها قد أباح ذلك ام نصاً ولا دلالة بالعادة وان كان في الحائط والثمار مما يبقى كالجوز ونحوه لا يسعه أن يأخذه ما لم يعلم أن صاحبها قد أباح ذلك ومنهم من ذل لا بأس به ما لم يعلم النهي ام صريحاً أو دلالة وهو المختار وان كان ذلك في الرساتيق التي يقال بالفارسية بيرادسته وكان ذلك من الثمار التي تبقى لا يسعه الاخذ الا اذا علم الاذن وان كان ذلك من الثمار التي لا تبقى يسعه الاخذ بخلاف ما لم يعلم انتهى وهذا الذي ذكرنا كله اذا كانت الثمار ساقطة تحت الاشجار فأما اذا كانت على الاشجار ولا فضل أن لا يأخذ في موضع مما لا بد من المالك الا اذا كان موضعاً كثيراً الثمار يعلم أنه لا يشق

بالسليم وان تعذر ان يكون في التعريض ضرر حش فكان له أن يقض الاجارة وهكذا ذكره الكرخي رحمه الله تعالى في مختصره رواية عن محمد رحمه الله تعالى أنه يجوز ويؤمر بالتفريط والتسليم وعليه فتوى وفيل للقاضي الامام رحمه الله تعالى هذا في البيت المشغول ونوفرغ بيت وسلم هل تصح تلك الاجارة فقال لا لا نه وقعت مرة فارتجوز الا باستئناف العقد ولو اختلف الآخر والمستأجر فقال لمسته أجرة البيت والارض وهي فارغة وقال لا لا لا بل كان البيت مشغولاً والارض كانت مزرعة حتى لا تجوز هذه الاجارة





المشتري شراء فاسد ان يبيع من غيره ببيع الجائر الا ان الاجر الاول يملك نقص الاجارة الثانية والبايع ببيع فاسد الا ان نقص يبيع  
المشتري لان الاجارة تقضى بالعرف ولا كذلك البيع وانما يملك الاجارة في مسئلة المرممة لان ثم ذكر المرممة على وجه المشورة لاعلى وجه  
الشرط فكانت اعارة والمستعير لا يملك الاجارة \* رجل استأجر دارا اجارة فاسدة وعمل الاجر ولم يقبض الدار حتى مات الاجر وانقضت  
مدة الاجارة فاراد المستأجر ان يحدث يده على الدار ويمنعها لاستيفاء الاجر المحجل (٣١٧) لا يكون له ذلك لانه لا يملك ذلك في الاجارة

الجائزة ففي العادة اول \* رجل  
غصب دارا واجرها ثم اشتراها  
من صاحبها بقيت الاجارة لان  
الاجارة يتجدد ان عقادها ساعة  
فساعة وان استقبل الاجارة كان  
أفضل \* الغاصب اذا اجر المصوب  
ثم ان المستأجر آجره من الغاصب  
بعد القبض وأخذ الاجر من  
الغاصب كان للغاصب أن يسترد  
من المستأجر ما أخذ منه لان اجارة  
الغاصب كانت منعقدة فاذا آجرها  
المستأجر من الغاصب صير آجرا  
من الذي آجره ولا تجوز اجارة  
الثانية \* رجل استأجر من  
آخر فسطاطا وقبض كان له أن  
يؤاجر من غيره \* وفي الدار  
وللمستأجر أن يسرج فيه وليس  
له أن يتخذ مطبخا فان اتخذ مطبخا  
كان ضامنا لما انتقص الا اذا كان  
الفسطاط معدا لذلك بان كان من  
المسح وغيره \* رجل استأجر  
بئر اشهر اليسقي منها أرضه أو غنمه  
لا يجوز وكذلك النهر والعين لان  
المقصود من هذه الاجارة الماء وانه  
عين مباح والاجارة ما وضعت للملك  
العين المباح وكذلك استئجار الممر  
لرعي النعم فاسد لما قلنا \* رجل  
استأجر رجلا لحصده فقصا في  
أجته على أن يعطى له خمس  
حزمت من هذا القصب لا يجوز  
لجهالة الحزمت كما لو استأجر طحانا

وان وجد من يشهده فلم يشهده حتى جاوزه ضمن لانه ترك الاشهاد مع القدرة عليه كذا في فتاوى  
قاضيخان \* ان أشهد أنه التقط لقطعة أو ضالة أو قال عندى لقطعة فن سمعتموه يطلب لقطعة قد لوه  
على قدام صاحبها قال قد هلكك فهو مصدق ولا ضمان عليه ولو وجد لقطعتين أو ثلاثة وقال من  
سمعتموه يريد لقطعة قد لوه على فهذا تعريف للكل ولا ضمان ان هلك الكل عنده \* في فتاوى  
أهل سمرقند اذا وجد لقطعة في طريق أو مغارة ولم يجد أحدا أن يشهده عليه عند الاختقال يشهد  
اذا طفر عن يشهده عليه فاذا فعل ذلك لا يضمن كذا في المحيط \* ولا يضمن الملتقط الا بالتعدي عليها  
أو بالمنع عند الطلب كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا قال الرجل وجدت لقطعة وضاعت في يدي وقد كنت  
أخذتها لاردّها على المالك وأشهدت بذلك وصاحبها يقول ما كانت لقطعة وانما وضعتها بنفسى  
لارجع وأخذها فان كان الموضع الذي وجدها فيه ليس بقربه أحد أو كان في الطريق فالقول  
قول الملتقط اذا حلف أنها ضاعت عنده وان كان لا يدري ما قصتها ضمن الملتقط وان كان قال  
الملتقط أخذتها من الطريق وقال صاحبها أخذتها من منزلي ضمن كذا في خزائن المفتين \* وان  
وجدتها في دار قوم أو دهب ليرهم أو في دار فارغة ضمن اذا قال صاحبها وضعتها لارجع وأخذها وفي  
الاصل اذا قال اني لآخذت سالى غصبا وقال الملتقط كانت لقطعة وقد أخذتها لك فالملتقط ضامن من  
غير تفصيل واذا كانت اللقطعة في يد مسلم فادعاه رجل وأقام عليها البينة وأقر الملتقط بذلك أو لم يقر  
ولكن قال لا أردّها عليك الا عند القاصي فله ذلك وان مات في يده عند ذلك فلا ضمان واذا كانت  
اللقطة في يدي مسلم فادعاه رجل وأقام على ذلك شاهدين كافرين لا تقبل هذه الشهادة وان كانت  
اللقطة في يدي كافر وباقي المسئلة بحالها فكذلك قياسا وفي الاستحسان تقبل الشهادة وان كانت  
في يدي كافر ومسلم لم تجز شهادتهم ما على أحد منهم ما قياسا وفي الاستحسان جازت الشهادة على الكافر  
وقضى بما في يد الكافر كذا في المحيط \* اذا أقر بالقطعة لرجل وأقام رجل آخر البينة أنها له يقضى بها  
لصاحب البينة كذا في فتاوى قاضيخان \* لو ادعى اللقطعة لرجل وأقر بالعلامات فالملتقط بالخيار ان  
شاء دفع اليه وأخذ كفيلا وان شاء طلب منه البينة كذا في السراجية \* فلو دفعها اليه بالخفية ثم  
جاء آخر فاقام البينة أنها له فان كانت اللقطعة قائمة في يدي الاول يأخذها صاحبها منه اذا قدر ولا شيء  
على الاخذ وان كانت هالكة أو لم يقدر على أخذها فصاحبها بالخيار ان شاء ضمن الاخذ وان شاء  
ضمن المدافع وكذا في الكتاب ان كان الملتقط دفع بقضاء قاض لا ضمان عليه وان كان المدفع بغير  
قضاء ضمن كذا في فتاوى قاضيخان \* لو أقر الملتقط باللقطة لرجل ودفعها بغير قضاء ثم أقام آخر البينة  
أنها له ضمن أي ما شاء وان كان المدفع بقضاء في رواية لا يضمن قبل هو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى  
وعليه الفتوى كذا في السراجية \* رجل التقط لقطعة ليعرفها ثم أعادها الى المكان الذي وجدها  
فيه ذكر في الكتاب أنه يبرأ عن الضمان ولم يفصل بين ما اذا تحول عن ذلك المكان ثم أعادها اليه  
وبين ما اذا أعادها قبل أن يتحول قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى انما يبرأ اذا أعادها قبل التحول  
أما اذا أعادها بعد ما تحول يكون ضامنا واليه أشار الحاكم الشهيد رحمه الله تعالى في المختصر

ليطحن له الخنطة بفقير من دقيقه ولو عين خمس حزمات من القصب وقال استأجر تلك بهذه الحزمات الخمس لتحصد هذه الاجرة جاز \* ولو قال  
استأجر تلك على أن تحصد هذه الاجرة بخمس حزمات من القصب لا تجوز الاجارة لجهالة الحزمات فلو استأجر طحانا يطحن له هذه الخنطة  
بفقير من الدقيق ولم يقل بفقير من ذلك الدقيق جاز لانه يجعل الاجر من دقيق هذه الخنطة والفقير معلوم بخلاف الحزمات \* وكذا لو  
استأجر رجلا ليجب هذا القطن بعشرة أملاء من هذا القطن لا يجوز ولو قال بعشرة أملاء من القطن ولم يقل من هذا القطن جاز \* ولو



دفع غزلا الى حائلك لينسج له بالثالث أو بالربع ذكر في الكتاب أنه لا يجوز ومشايخ بلخ رحمهم الله تعالى جوزوا ذلك لمكان التعامل  
 وبه أخذ الفقيه أبو الليث وشمس الأئمة الحلواني والقاضي الامام أبو علي النسفي رحمهم الله تعالى \* وجل أخذ من رحل بقرة على أن  
 يحصل من لبنها من المصل والسمر والرائب يكون بينهما ما لا يجوز وما اتخذ المدفوع اليه من لبنها من المصل والسمن يكون له لانه قطع حق  
 المالك عن ذلك وعلى المدفوع اليه مثل (٣١٨) ما أخذ من لبن البقرة لان اللبن مثلي وعلى مالك البقرة قيمة عافها ان كان عافها.

بعاف مما لو كان له لا ما أكتفى في  
 المرى وعليه أجر قيام المستأجر  
 عليها \* والحيلة في تجوز هذا  
 التصرف أن يبيع نصف هذه  
 البقرة من المدفوع اليه بثمن  
 معلوم ويسلم البقرة اليه ثم يامر  
 بان يتخذ من لبنها المصل والسمن  
 وغير ذلك فيكون ذلك بينهما  
 \* ولو كانت البقرة بين رجلين  
 وتواضعا على أن تكون عند  
 كل واحد منهما خمسة عشر يوما  
 يحلب لبها قال أبو بكر الاسكاف  
 هذه مهابة باطلة فما أخذ أحدهما  
 من فضل اللبن لا يحل له وطريق  
 ذلك أن يهب ما استهلك من فضل  
 اللبن أو يجعله في حل من ذلك فبرأ  
 عما عليه \* رجلا لاكل واحد  
 منهما محمدا أو مثله فقال أحدهما  
 لصاحبه ارفع من مثلتي مائة وقر  
 حتى أرفع من مثلتك مثل ذلك  
 فعمل أحدهما وباع ثم تغير سعر  
 الثلج الى نقصان فقال صاحب الثلج  
 للذي رفع مائة وقر من مثلمته لا  
 أرفع مالي عليك العام قال أبو  
 بكر الاسكاف رحمه الله تعالى لا أعلم  
 لهذا حيلة سوى أن يرفع الذي  
 عليه الثلج مائة وقر من مثلمته نفسه  
 ويخرج في مثلمته صاحبه حتى يبرأ  
 عما عليه \* قال مولانا رحمه الله  
 تعالى وعندى المعاملة التي جرت  
 بينهما فاسدة لانه ذكر الوقر

هذا اذا أخذنا اللقطة ليعرفها فان كان أخذها لياكلها لم يبرأ عن الضمان ما لم يدفع الى صاحبها وهو  
 كمالو كانت دابة فركبها ثم نزل عنها وتركهافي مكانها على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يكون ضامنا  
 ومنها اذا كانت اللقطة ثوبا فليس ثم نزع وأعادته الى مكانه فهو على هذا الخلاف وهذا اذا لبس  
 كلبس الثوب عادة أما اذا كان قميصا فوضعه على عاتقه ثم أعاده الى مكانه فلا يكون ضامنا وكذا  
 الاختلاف في الخاتم فيما اذا لبسه في الخنة عريستوى في البني واليسرى أما اذا لبسه في أصبع أخرى  
 ثم أعاده الى مكانه فلا يكون ضامنا في قولهم وان لبسه في خنصره على خاتم فان كان الرجل معروفا  
 أنه يقتحم بجماعتين فهو على هذا الخلاف والا فلا يكون ضامنا في قولهم اذا أعاده الى مكانه قبل التحول  
 ومنها اذا تقلد بسيف ثم نزع وعاده الى مكانه فهو على هذا الخلاف وكذا اذا كان متقلدا بسيف  
 فتقلد بهذا السيف كان ذلك استعمالا وان كان متقلدا بسيفين فتقلد بهذا السيف أيضا ثم أعاده  
 الى مكانه لا يكون ضامنا في قولهم كذا في فتاوى قاضيان \* اذا كان في المقبرة حطب يجوز للرجل  
 أن يحطب منها وهذا اذا كان يابسأما اذا كان رطبا فيكره واذا سقط في الطريق في أيام يصنع  
 القز ورق شجر التوت فليس له أن يأخذه وان أخذ منه لانه ملاء منتفع وان كان شجرة لا ينتفع  
 بورقه له ان يأخذه \* رجل ألقى شاة ميتة على الطريق فجاء آخر وأخذ من صوفها كان له ان ينتفع به  
 ولو جاء صاحب الشاة بعد ذلك كان له ان يأخذ الصوف منه ولو سلخها وبيع جلد هاتم جاء صاحب  
 الشاة بعد ذلك كان له ان يأخذ الجلد ويرد ما زاد الدباغ فيه كذا في خزائن المعين \* مبطخة بقيت فيها  
 البطاطخ فانتهبها الناس قال الفقيه أبو بكر اذا تركها أهلها ليأخذ من شاء من ذلك فلا بأس به كذا  
 في التتارخانية \* سكران هو ذاهب العقل نام في الطريق فوق ثوبه في الطريق فجاء رجل وأخذ  
 ثوبه ليحفظه لاضمان عليه لان ذلك الثوب بمنزلة اللقطة وان أخذ الثوب من تحت رأسه أو الخاتم من  
 يده أو كيسا من وسطه أو درهما من كفه وهو يحاف الضياع فأخذه ليحفظه كان ضامنا \* اذا اجتمع  
 في الطاحونة من دقاق الطحن قال بعضهم يكون لصاحب الطاحونة وقال بعضهم ليس له ذلك وهذا  
 أحسن ويكون ذلك لمن سبقت يده اليه بالرفع \* وما يجتمع عند الدهاتين في اناء من من الدهن يقطر  
 من الاوقية فهو على وجهين ان كان الدهن يسيل من خارج الاوقية فذلك يكون للدهان لان ذلك  
 ليس بجميع وان كان الدهن يسيل من داخل الاوقية أو من الداخل والخارج أو لا يعلم فان زاد  
 الدهن لكل مشتري شيئا فليقطر يكون للدهان وان لم يزد لا يطيب ويتصدق به ولا ينتفع به الا ان  
 يكون محتاجا \* قوم أصابوا بعير امذود في طريق البادية ان وقع في طنهم أن صاحبه أباحه للناس  
 لا بأس بأخذه وأكله \* رجل ذبح بعير له وأذن بانتهاه جاز ذلك \* رجل سكر فوقع في حجر  
 رجل فأخذه رجل آخر منه جاز له أن يأخذ اذ لم يكن صاحب الحجر فرفع الحجر ليقع فيه السكر وان كان  
 فقع ليقع فيه السكر فأخذه غيره لا يكون المأخوذ لا أخذ \* ولو دفع الى رجل دراهم وأمره أن  
 يثرها في عرس أو نحوه فثرها ليس له أن يلمسقط ولو دفع المأمور الى غيره لينثرها لم يكن للمأمور  
 أن يدفع الى غيره ولا أن يحبس منها شيئا لنفسه وفي السكر له أن يحبس وله أن يدفع الى غيره لينثر

والاوقار متفاوتة تماوتا فاحشوا فلا يجوز ما لم بين وزن الوقر ولا ان الجدي يختلف باختلاف الماء والواضع  
 فعسى أن يكون أحدهما أثمة وأصفي من الآخر فلا يبرأ الا أن يكون الجدا الشئ مثله وما قال من طريق الخروخ فيه نظر فانه لو ألقى مثل  
 ذلك في مجدة صاحبه كان مستهلكا في مجدة صاحبه فان المودع اذا خلط الودعة بحسنها كان مستهلكا ضامنا والضمان ههنا أولى وتعبر  
 السعر لا يثبت الخيار اصحاب الدين وان من غصب من آخره وزونا فغير سعره في بلد الغصب لم يكن للمعصوب منه أن لا يقبله \* قال





اثنتين جاز \* وان مات أحد الأجيرين أو أحد المستأجرين انخفضت الاجارة في النصف وتبقى في النصف \* ولو اجركل الدار من واحد جاز ثم تقاسخ الاجارة في النصف تنسخ في النصف وتبقى في النصف وهى الحيلة في اجارة المشاع \* وجل استأجره رايا بسا ليسوق الماء فيه الى أرضه لا يجوز \* وكذا لو استأجر ميزانا لا يجري فيه المطر على سطح المؤاخر أو استأجر بالوعة ليرصب فيها وضوء لا يجوز وعن محمد رحمه الله تعالى اذا استأجر موضع عاملا (٣٢٠) من الارض ليسيل فيه الماء الى أرضه جاز بخلاف السطح لان في السطح موضع

تسبيل الماء مجهول وتسبيل الماء  
بقدر ما يريد ليس في وسعه لجواز  
أن يأخذ المطر مكاناً أبسط منه  
بخلاف الأرض \* ولو استأجر  
ميراً باليركبة في داره كل شهر باجر  
معلوم جاز ولو كان الميزاب مركباً  
في حائط المأجر لا يجوز \* ولو  
استأجر بكرة أو دلو أو رشاء  
ليس في غنمه لا يجوز أن ذكّر  
لذلك وقتاً معلوماً أو شهراً جاز  
\* ولو استأجر حائطاً يضع عليه  
جزوعاً أو سرة أو كوة أو ميزاباً أو  
موضعاً من الحائط ليؤد فيه وثدا  
لا يجوز وكذا لو استأجر شجرة  
ليبسط عليه الثياب لتجف لا يجوز  
\* ولو اشترى نخلاً ليقطعه ثم استأجر  
أرضه لتبقيمة النخل فيها وقتاً معلوماً  
جار \* ولو اشترى الثمر على رأس  
النخل ثم استأجر الخيل لابقاء  
الثمر أو استأجر الأرض لا يجوز  
\* أما استئجار النخيل فظاهر لأنها  
ليست بعمل الاجارة واستئجار  
الأرض لا يجوز وإن كانت الأرض  
محللاً لاجارة لأن الأرض مشغولة  
بما ليس بمملوك للمستأجر وهو  
النخل فإن كان ما بين الثمر والأرض  
مملوكاً للمستأجر جازت اجارة  
الأرض في الوجه - وهكاهنا \* ولو  
استأجر طريقاً في دار ليرقبها  
لا يجوز في قول أبي حنيفة ترجمه  
أنه أنه في لانها اجارة المشاع \* ولو

استاجر سه لا و خنامه او مانیانی علیه

حنيفة رحمه الله تعالى وفي قياس قول  
المواظف وذكر في الاصل - الاستحاج  
الاصل فيه خبره وذكر في كره في

واليعرف صاحب الدار أولى \* امرأة وضعت ملاءتها فاعت امرأة أخرى وضعت ملاءتها ثم جاءت الأولى وأخذت ملاءة الثانية وذهبت لا ينبغي للثانية أن تنتفع بملاءة الأولى لانه انتفاع بذلك الغير فان أرادت أن تنتفع بها قالوا ينبغي أن تصدق هي بهذه الملاءة على ابنتها ان كانت فقيرة على نية أن يكون ثواب الصدقة لصاحبها ان رضيت ثم تهب الابنة الملاءة منها فيسعيها الانتفاع بها لانها بمنزلة اللقطة وان كانت غنية لا يحل الانتفاع بها وكذا الجواب في المكعب ان سرق وترك له عوض \* رجل التقط لقطة فضاغت منه فوجدها في يد غيره فلا خصومة بينه وبين ذلك الرجل \* رجل غريب مات في دار رجل وليس له وارث معروف وخلف ما يساوي خمسة دراهم وصاحب الدار فقير لم يكن له أن يتصدق بهذا المال على نفسه لانه ليس بمنزلة اللقطة \* رجل غاب وجعل داره في يد رجل ايعمرها ودفع اليه مالا ليعمرها ثم فقد الدافع فله أن يحفظ المال وليس له أن يعمر الدار الا باذن الحاكم كذا في فتاوى قاضيخان \* ذكر أبو الليث في العيون رجل سيب دابته وأخذها انسان فاصلمها ثم جاء صاحبها فان قال عبد الله سيب جعلتها ان أخذها فلا سبيل لصاحبها عليها وان لم يقل ذلك له أن يأخذها وكذلك فمن أرسل صيده هكذا ذكره بعض مشايخنا وان اختلغا القول قول صاحبها مع عينه كذا في محيط السرخسي

(کتاب الایاق)

واحد الآخر بقا اذا قدر على الاختلاف الاخذ اولى وأفضل كذا في السراجية \* ثم له الخيار ان شاء  
 حفظه بنفسه ان كان يقدر عليه وان شاء دفعه الى الامام فاذا دفعه اليه لا يقبله منه الا باقامة البيعة  
 ثم يجلسه الامام تعزير له وينفق عليه من بيت المال كذا في التبيين \* ان لم يأت به الى السلطان  
 وأمسك نفسه بماله من الخيار في ذلك كما قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى وأنفق عليه من  
 عنده يرجع على مالكه اذا حضر أنفق عليه بأمر القاضي والافلاو هو المختار كذا في الغياثية  
 \* واختلفوا في الضال فقيل أخذه أفضل وقيل تركه أفضل واذا رفع الى الامام لا يجلسه وان  
 كان له منفعة آجره وأنفق عليه من أجرته كذا في التبيين \* ولا يبيعه كذا في خراة المفتين  
 قال الحاكم الشهيد في السكافي واذا أتى الرجل بالعبد فآخذ به السلطان فبسه فادعاه رجل  
 وأقام البيعة أنه عبده قال يستخلصه ما بعته ولا وهبته ثم يدفعه اليه ولا أحب أن يأخذ منه كقبلا  
 وان أخذ منه الفاضل كقبلا لم يكن مسياً كذا في غاية البيان \* ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى  
 أن القاضي هل ينصب عنه خصما قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى اختاف المشايخ رحمه  
 الله تعالى فيه بعضهم قالوا القاضي ينصب خصما ثم يقبل هذه البيعة وبعضهم قالوا يعزل القاضي  
 هذه البيعة من غير أن ينصب عنه خصما كذا في التتارخانية \* وان لم يكن للمدعي بيعة وأمر  
 العبد أنه عبده قال يدفعه اليه ويأخذ منه كقبلا وان لم يجئ للعبد طالب قال اذا طال ذلأب باعه  
 الامام وأمسك حتى يجيء طالبه ويقيم البيعة بان العبد عبده ويدفع الثمن ولا ينتقض بيع الامام  
 وينفق عليه الامام في مدة حبسه من بيت المال ثم يأخذ منه من صاحبه ان حضر ومن ثمنه ان باعه

کذا

استأجره لا ونما له ما ينبغي عليه **أو** أجاز \* ولو استأجره ولو ما ينبغي عليه لا يجوز في قياس قول أبي

حنيفه رحمه الله تعالى وفي قياس قول صاحبيه رحمه الله تعالى يجوز \* ولو استاجر مهر بيت لم يمكن فيه ان يوضع عليه متاعه وقتما  
 «لوما حاز» وذكروا في الاصل - استاجر سطح بيت ليبيت عليه لا يجوز قالوا الصحيح لغيره عليه \* ولو استاجر مكيلا أو موزا واليه - هذ كوفي  
 الاصل انه يجزى وذاك - كوفي - والله اعلم بالصواب

يسع العقار قبل القبض \* ولو استأجر شاة ليرضع صبيها أو جديا لا يجوز \* ولو استأجر ثوبا ليسطها في بيته لا يجلس عليها ولا ينام لا يجوز  
لأن الاستئجار لا يجوز إلا لمصلحة مقصودة بالعين وكذا لو استأجر دابة ليسحبها بين يديه أو ليربطها على آريه ليظن الناس أنها له لا يجوز \* ولو  
دفع أرضا إلى رجل على أن يغرس فيها فتسكون الأشجار والأرض بينهما لا يجوز فإن غرس فيها فالغراس يكون لصاحب الأرض وعليه للعامل  
قيمة الغراس وأجر مثله \* رجل استأجر عبدا كل شهر يكذا على أن يكون طعامه (٣٢١) على المستأجر أو دابة على أن يكون علفها

على المستأجر كره في الكتاب أنه  
لا يجوز وقال الفقيه أبو الليث  
رحمه الله تعالى في الدابة يأخذ  
بقول المتقدمين أما في رماننا العبد  
يا كل من مال المستأجر عادة \*  
ولو دفع سمما إلى دهن ليعصره  
على أن يكون بعض الدهن له أو  
شاة ليدبجها على أن يكون بعض  
الدهن له لا يجوز \* رجل دفع إلى  
خياط ثوبا ليقطعه ويخيطه قميصا  
على أن يفرغ منه في يومه هذا أو  
أكثر من رجل ابتلا إلى مكة على  
أن يدخله إلى عشرين ليلة كل بعير  
بعشرة دناسير ولم يزد على ذلك  
روى محمد بن أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى أنه تجوز هذه الاجارة فان  
وفي بالشرط كان له المسمى وان لم  
يف كان له أجر المثل لا يزد على  
المسمى وهو قول أبي يوسف ومحمد  
رحمهما الله تعالى وعن أبي يوسف  
رحمه الله تعالى إذا استأجر دابة من  
رجل أياما مسماة ولم يذ كر شيئا  
لا يجوز ذلك في قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى ويجوز عندهما  
\* ولو قال للخياط استأجر ثوبك  
اليوم لخيط هذا القميص بدرهم  
أو قال الخياط استأجر ثوبك اليوم  
لخيط هذا القميص بدرهم لا يجوز في  
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
ويجوز عندهما وقال الكرخي  
رحمه الله تعالى ليس في المسئلة

كذا في غاية لبيان \* ولا يوافق إلا بق خوف الإباق كذا في خزاية المفتين \* إذا دفع الأبق  
بغير أمر القاضي بأقرار العبد وبيد كره العلامة ثم استحقه إلا تخوضن الدافع ورجع على  
المدفوع إليه كذا في التنازخانية \* وإذا لا يق يستحق الجعل استحقا عندنا كذا في  
الكافي \* من رد الأبق من مدة سفر وهي مسيرة ثلاثة أيام فله أن يعون درهمما وإن كانت  
قيمتها أقل من أربعين وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في التبيين \* إن  
أخذ في المصر أو خارج المصر أقل من مسيرة سفر يستحق الجعل على قدر العناء والمكان والصحيح  
أنه يجب الرضخ كذا في الفتاوى الغيبانية \* ثم إذا وجب الرضخ ان اصطح الرادو المردود عليه  
على شيء فلا رد ذلك وإن اختصه عند القاضي فالقاضي بقدر الرضخ على قدر المكان هكذا قاله  
بعض مشايخنا رحمه الله تعالى وتفسيره أنه يجب الراد من مسيرة ثلاثة أيام أو يعون درهمما  
فيكون بازاء كل يوم ثلاثة عشر درهما وثلاث درهم فيقضى بذلك إن رد من مسيرة يوم واليه أشار في  
الكتاب \* وفي الألبانيس وبه نأخذ وبعضهم قالوا يفوض إلى رأي الإمام وهذا أيسر بالاعتبار  
وفي الأمانة وهو الصحيح وفي العناية وعليه الفتوى كذا في التنازخانية \* قال محمد رحمه الله تعالى  
في الأصل والجعل في رد الصغير كالجعل في رد الكبير إن رد من مسيرة السفر فله أن يعون درهمما  
وإن رده مما دون مسيرة السفر فله الرضخ ويرضخ في الكبير أكثر مما يرضخ في الصغير إن كان  
الكبير أشدهما مؤنة قالوا وماذا كرم من الجواب في الصغير محمول على ما إذا كان صغيرا يعقل  
الأباق أما إذا كان صغيرا لا يعقل الأباق فهو ضال وراد الصال لا يستحق الجعل ولو رد حمارية معها  
ولد صغير يكون بمعلامة فلا يزد على الجعل شيء وإن كان مرأها فيجب ثمانون درهما كذا في  
التبيين \* إن كان الأبق بين رجلين فالجعل عليهما على قدر انصبا ثم ما كان أحدهما مواليين  
حاضرا والأخر غائبا فليس للحاضر أن يأخذ حتى يعطيه جعله كله وإذا أعطاه لم يكن متطوعا وإن  
كان الأبق لرجل والراد رجلان فالجعل بينهما على السواء كذا في المحيط \* ولو كان السيد  
واحدا والعبدان اثنين فعليه جعلان كذا في شرح الطحاوي \* إن كان الأبق رهنا فالجعل على  
المرتهن والرد في حياة الراهن وبعده سواء وهذا إذا كانت قيمته مثل الدين أو أقل منه فإن كانت أكثر  
فيقدر الدين عليه والباقي على الراهن كذا في الهداية \* وجعل المعصوب إذا أبق من يد الغاصب  
على العاصب وإن كان الأبق خدمته لرجل ورفقته لا خرفا لجعل على صاحب الخدمة فإذا انقضت  
مدة الخدمة رجع صاحب الخدمة بالجعل على صاحب الرقبة أو يباع العبد فيه ولمن جاء بالعبد  
الأبق أن يمسكه حتى يستوفي الجعل وإن هلك في يده بعد ما قضى القامى له بالامساك بالجعل أم يقب  
الرافعة إلى القاضي فلا صمان ولا جعل وإذا صالح الذي له الأبق مع مولا من الجعل على عشرين  
درهما جاز وإن صالح على عشرين درهما وهو لا يعلم أن الجعل أربعون جز بقدر أربعين ويحل الفضل  
كذا في المحيط \* إن كان موهورا فاعلى انه هو وبه وإن رجع الوهب في هبته بعد ما رد العبد أراد  
إلى الموهور به كذا في الكافي \* يجب الجعل في رد المذبح وأم الولد إذا كان في حياة المولى فاذا مات

( ٤١ - ( التناوي ) - ثاى )

اختلاف الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإنما اختلف  
الجواب لأن رواية محمد بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا ذكر العمل والمسيرة أو لأم ذكر الوقت فكان ذكر الوقت للاستحسان إن جعل نقد  
وفي بالشرط فيستحق المسمى وإن لم يجعل ولم ينف بالشرط كان له أجر المثل لا بعسا د الاجارة بل لغوات لشرط المرغوب وفي رواية أبي  
يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لما ذكر المدة أو لا فقد جعل الوقت مقصودا ثم ذكر العمل بعد ذلك والعمل يكون مقصودا على كل



حال فلا يمكن الجمع بين الوقت والعمل في كونهم مقصودا لاختلاف حكمهما فيصير المقصود مجهولا وجهالة المعقود عليه تمنع صحة العقد أما إذا قدم العمل فذكر الوقت بعده يكون للاستحجال فلم يصر الوقت معقودا عليه فلا يفسد العقد وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى تجوز الاجارة في الوجهين \* وذكر في الجامع الصغير رجل استأجر رجلا ليخبره هذه العشرة المختاتيم كلها اليوم بدرهم فانه لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فأبو حنيفة (٣٢٢) في مسألة الجامع لم تجوز الاجارة مع أنه ذكر الوقت بعد العمل فتبين بهذا أن فيما

قال الكرخي من التوفيق بين الروايتين نظر ابل الصحيح أن في المسئلة عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتين والصحيح من مذهبه أن الاجارة فاسدة قدم العمل أو أخر إذا ذكر الاجر بعد الوقت والعمل وأما إذا ذكر الوقت أولا ثم الاجر ثم العمل بعده أو ذكر العمل أولا ثم الاجر ثم الوقت فلا يفسد العقد لانه اذا وسط الاجر فبذ كر الاول عملا كان أو وقتا والاجر بعده يتم العقد فكان ذكر الثاني بعد ذلك ان كان وقتا يكون للتجمل وان كان عملا فذكره لبيان العمل في ذلك الوقت فلا يفسد العقد \* وذكر كسرا الحاشية في المختصر ما هو اشارة الى ذلك وقال ألا ترى أنه لو استأجره ليعمل له هذا العمل بدرهم وشرط عليه أن يفرغ منه اليوم كان جائزا \* ورجل استأجر رجلا ليقطع له أشجارا في قرية بعيدة عن المصر على أن أجرة الذهاب والرجوع يكون على المستأجر قالوا ليس على المستأجر أجرة الذهاب ولا أجرة الرجوع أما أجرة الذهاب فلانه لا يعمل له في الذهاب عملا وبدون العمل لا يستوجب الاجر وبعد العمل لا تبقى الاجارة فلا يجب أجرة الرجوع أيضا فإذا شرط ذلك على المستأجر فسد العقد

المولى قبل أن يصل بهما فلا شيء له ويجب الجعل في رد المأذون وان أبق المكاتب فردده رجل على مولاه فلا شيء له كذا في الجوهر النيرة \* في جامع الجوامع رجلان أتيا به فاقام أحدهما بينة أنه أخذ من مسيرة ثلاثة أيام والثاني أنه من مسيرة يومين فعلى المولى اتمام جعل اليوم الاول والثاني بينهما وفي الياسيع وان كان العبد جانيا ينظر الى اختيار مولاه ان اختار المصدا فاجعل عليه وان اختار الدفع فاجعل على ولي الجناية وان كان الا بقاء مأذونا له في العجارة وهو مستغرق بالديون فاجعل على مولاه فان امتنع عن ذلك بيع العبد في الجعل فافصل بصرف الى الغرماء وفي الجامع أبق من المودع فادى الجعل كان منبرعا وفيه أبق فقتل عمدا أو لحقه دين فجاءه رجل وقتل في يده لا جعل له وفيه جنى في يد الا أخذ أو أتلغ ما لا جعل له ان قتل أو دفع أو بيع وفيه جنى عند الاخذ خطأ أو أتلغ ما لا تم المولى دفع الجعل ولم يعلم ثم دفع بالجنابة يرجع بالجعل ان كانت قيمته مثل أرش الجنابة وان كانت أكثر من الارش يرجع من الجعل بمحضتها أدى من ثمنه أو دينه أو جنابته كذا في التتارخانية \* لو رد عبد أبيه أو أخيه أو سائر أقربائه لا يجب له الجعل اذا كان في عيال المولى ولم يكن في عياله يجب الجعل له الا الابن اذا رد عبد أبيه أو أحد الزوجين رد عبد الا آخر فانما لا يجب لهما الجعل مطلقا وكذا الوصي اذا رد عبد اليتيم لا يستحق الجعل كذا في التبيين \* السلطان اذا أخذ العبد الا بقاء فردده الى مولاه من مسيرة ثلاثة أيام فلا جعل له قال الفقيه وبه نأخذ وكذا (١) راهبان وشحنة وكار وان اذا أخذوا المال من قطاع الطريق وردوا على المالك كذا في العيانية \* اذا جاء الوارث بالا بقاء من مسيرة ثلاثة أيام فالوارث لا يحل امان كان ولده أو لم يكن ولكن كان في عياله أو لم يكن ولده ولم يكن في عياله لم يكن في عياله أجمعوا أنه لو أخذ في حياة المورث وردده في حال حياة المورث يجب الجعل له وأجمعوا أنه لو أخذ بعد وفاة المورث وردده لا جعل له وأما اذا أخذ في حال حياة المورث وحاضره الى المصر في حياته أيضا الا أنه سلمه بعد موته قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يجب الجعل له في حصة شركائه وان كان الراد ولده أو لم يكن ولكن كان في عياله لا يستحق الجعل على كل حال كذا في الظهيرية \* رجل قال لغيره ان عبدى قد أبق فان وجدته نقدته فقال المأمور نعم فأخذ المأمور على مسيرة ثلاثة أيام وجاء به الى المولى فلا جعل له \* أخذ آبقا من مسيرة سفر وجاء به ليرده على مولاه فلما أدخله المصر أبق منه قبل أن ينتهي الى مولاه فأخذته رجل في المصر وردده على المولى فلا شيء للاول و يرضخ للثاني على قدر عنائه وان أخذه بعد ذلك في المصر أو من مسيرة يوم فللاول نصف الجعل تاما و يرضخ للثاني على قدر عنائه وفي المنتقى جاء بالا بقاء من مسيرة ثلاثة أيام أيرده على المولى فأخذ منه غاصب وحاضره الغاصب الى المولى ثم جاء الاخذ الاول وأقام بينة أنه أخذ من مسيرة ثلاثة أيام أخذ الجعل ثانيا من المولى ورجع المولى على الغاصب بما أخذ منه وفيه أيضا أخذ آبقا من

(١) قوله راهبان لعلة الذي يرهب منه الناس ويحافونه كما في حاشية الدر وكذا يقال في كار وان تأمل اه

مسيرة

أنه يكون الجواب على التفصيل ان كانت الاشجار معلومة للمستأجر فكذلك الجواب وان لم تكن معلومة

للمستأجر ما لم يذكر الوقت لا تصح الاجارة لانه اذا لم يذكر الوقت كان المعقود عليه هو العمل والعمل مجهول فيفسد العقد وان لم يذكر الوقت كان أجرا واحدا في ذلك زمان وكان عليه أجر ذلك زمان فيجب عليه المسمى لا غير \* وان ذكر شرطين في الاجارة بان أكثرى من رجل ذاية وقال ان ركبتهما الى موضع كذا فبكذا وان ركبتهما الى موضع كذا فبكذا أو ذكر ثلاث مواضع جاز العقد احتسابا وفي الريادة على

باع أحدهذين العبدین وسعی  
 لكل واحد منهما أن لا یجوزا لا  
 أن یشرط الخیار فی ذلك للبائع أو  
 للمشتري وكذلك فی الثوبین وغير  
 ذلك وفي الاجارة یجوز من غیر  
 خیار لان الاجارة یجری فیها من  
 المسامحة ما لا یجری فی البیع وكذا  
 لو قال لراد الا یبق ان ردده من  
 موضع كذا فلك كذا وان ردده  
 من موضع كذا فلك كذا جاز \* وكذا  
 لو قال للخیاط ان خطت هذا  
 الثوب فلك درهم وان خطت هذا  
 الثوب الا آخر فلك نصف درهم  
 أو قال ان خطت هذا الثوب  
 روميا فلك درهم وان خطته  
 فارسيا فلك نصف درهم أو قال  
 للصباغ ان صبغته بالعصر فلك  
 كذا وان صبغته بالزعفران فلك  
 كذا اذ جری جمیع ذلك \* اذا قال  
 للخیاط ان خطته اليوم فلك درهم  
 وان خطته غدا فلك نصف درهم  
 قال أبو حنیفة رحمه الله تعالى یصح  
 الشرط الاول ولا یصح الشرط  
 الثاني وقال صاحباه یصح  
 الشرطان جمعا والمسئلة معروفة  
 فان خاطه فی الیوم الاول یجب  
 المسمی فی ذلك الیوم وان خاطه  
 فی الیوم الثاني یجب أجزا المثل الا  
 أن فی رواية الاصل یجب أجزا المثل  
 لا یزاد علی درهم ولا ینقص عن  
 نصف درهم وفي النوادر یجب

أجر المثل لا يزاد على نصف درهم وذكر القدوري الصحيح رواية المواد وأن حاطه في اليوم الثالث روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن له أجر المثل لا يزاد على درهم ولا ينقص عن نصف درهم وروى عنه أنه لا يزاد على نصف درهم ولا ينقص عن نصف درهم وهو الصحيح \* ولوقال أن خطته اليوم ذلك درهم وأن خطته غدا فلا شيء لك فحاطه غدا كان له أجر المثل لا يزاد على درهم لأن الاجارة تخليك بعوض فيلزمه أجر المثل كما لو قال استأجرتك بعيرين \* ويونس آج درهم \* رار شهر على ذلك أن أقعرب فيها حديدانا حرا عشرة وان أقعسدت فيها



بازا فاجرها خمسة جازت الاجارة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الاجرة كافي الحياطة الروسية والفارسية وفي قول صاحبيه رحمه الله تعالى  
 الاجارة فاسدة همما يقولان في اجارة الدور والعقار يجب الاجر بمجرد التخلية وعند ذلك الاجر مجهول بخلاف العمل لان في العمل لا يجب الاجر  
 الا عند العمل وعند العمل يصير الاجر معلوما واذا جازت الاجارة في قول أبي حنيفة فان قبض المستأجر الدار ولم يسكنها يلزمه أقل المسلمين  
 \* ولو استأجر دابة من بغداد الى القصير بخمسة (٣٢٤) والى الكوفة بعشرة قال محمدان كان القصير نصف طريق الكوفة جاز وان

كان أقل من ذلك أو أكثر لا يجوز  
 وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله  
 تعالى يجوز على كل حال \* رجل  
 تزلفا قال عامة مشايخ بلخ منهم  
 الفقيه أبو الليث والفقيه أبو بكر  
 رحمه الله تعالى يكون ساكنا  
 باجر ولا يصدق أنه سكن بغير أجر  
 وقال نصير لا أجر عليه الآن بتقاضاه  
 صاحب الخان بالاجر حينئذ يجب  
 الاجر استحسنانا والصحيح قول  
 الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى  
 لان الظاهر أن النزول في الخان  
 يكون بالاجر وهو بمنزلة داخل الخان  
 كان عليه الاجر ولا يصدق أنه  
 دخلها غصبا فكذلك ههنا الآن  
 يكون الساكن معروفا بالظلم  
 والغصب بان كان صاحب جيش  
 لا يستأجر عادة \* وفي المنتقى رجل  
 غصب دار رجل فقال له المالك  
 اخرج منها فان سكنتها فهي عليك  
 كل شهر كذا فان كان الغاصب  
 جاحدا أنهم له ثم أقام المالك بعد  
 ذلك بينة أنهم له لا أجر عليه فيما  
 مضى وان كان الساكن مغسرا  
 أنها للمدعي فقال اخرج منها فان لم  
 تخرج فعليك كل شهر كذا فلم  
 يخرج كان عليه الاجر المسمى لما  
 سكن \* رجل استأجر دابة من  
 سمرقند الى بخارا ولم يسر مستاقا  
 من رساتيقها ولا قصبة ولا بقعة  
 بعيشها قال الشيخ الامام أبو بكر محمد

الآبق من أجنبي أو من ابن صغيره لا يجوز بيعه ممن في يده يجوز وهبته من الاجنبي لا يجوز وان  
 وهبه من ابن صغيره ان كان مترددا في دار الاسلام يجوز وان آبق الى دار الحرب اختار فيه  
 المشايخ رحمه الله تعالى وروى قاضي الحرمين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يجوز ويجوز  
 اعتاقه عن كفارة طهاره ولو وكل المولى رجلا بطلب الآبق وأصابه الوكيل ثم باعه المولى من  
 انسان ولا يعلم البائع والمشتري أن الوكيل أصابه فالبيع باطل حتى يعلم أن الوكيل أصابه ولو أخذ  
 الآبق رجل وأجره فالجرة له ويتصدق بها فان دفعها الى المولى مع العبد وقال هذه غلة عبدك وقد  
 سلمت لك فهي للمولى ولا يحل للمولى أكلها قياسا ويحل استحسنانا كذا في المحيط

(كتاب المفقود)

هو الذي غاب عن أهله أو بلد أو أسر العدو ولا يدري أحى هو أو ميت ولا يعلم له مكان ومضى على  
 ذلك زمان فهو معدوم بهذا الاعتبار وحكمه أنه حي في حق نفسه لا تزوج امرأته ولا يقسم ماله  
 ولا تنسخ اجارته وهو ميت في حق غيره لا يرث من مات حال غيبته كذا في خزانة المفتين \* وينصب  
 القاضي من يحفظ ماله ويقوم عليه ويقبض غلاته والديون التي أقر بها غرماءه ولا يخاصم في دين  
 لم يقار به لغريم ولا في نصيبه في عرض أو عقار في يد غيره لانه ليس بمالك ولا نائب عنه وانما هو وكيل  
 بالقبض من جهة القاضي وانه لا يملك الخصومة بالاتفاق لما فيه من تضمن الحكم على الغائب فاذا  
 كان يتضمن الحكم على الغائب لا يجوز عنده نافذ وقضى به قاض يرى ذلك جاز لانه فصل مجتهد فيه  
 فينفذ قضاؤه بالاتفاق ثم الوكيل الذي نصبه القاضي يخاصم في دين وجب بعقده بالخلاف ويبيع  
 ما يخاف عليه الفساد من ماله كذا في التبيين \* ولا يبيع مالا يتسارع اليه الفساد في نفقة ولا في  
 غيرهما نقولا كان أو عقارا كذا في غاية البيان \* ينفق من ماله على من يجب عليه نفقته حال حضرته  
 بغير قضاء كزوجه واولاده وأبويه وكل من لا يستحقها بحضرته الإبقاء فانه لا ينفق عليه كالأخ  
 والاخت ونحوهم ما معنى قولنا من ماله النقدان كذا في خزانة المفتين \* والتبر بمنزلة النقدين  
 في هذا الحكم وهذا اذا كان المال في يد القاضي وان كان وديعة أو ديناً ينفق عليهم منهما اذا كان  
 المودع والمديون مقرين بالوديعة والدين والنسب والنكاح اذا لم يكونا طاهرين عند القاضي وان  
 كانا طاهرين فلا حاجة الى اقرارهما وان كان أحدهما طاهرا دون الآخر يشترط الاقرار بما  
 ليس بظاهر في الصحيح وان دفع المودع نفسه أو من عليه الدين بغير أمر القاضي فالمودع يضمن  
 والمديون لا يبرأ وان جحد المودع والمديون أصلاً أو جحد الزوجية والنسب لم ينتصب أحد من  
 يستحق النفقة خصم في ذلك \* لا يفرق بينه وبين امرأته وحكم بموته بمضى تسعين سنة وعليه  
 العتوى وفي ظاهر الرواية بقدر يموت أقرانه فاذا لم يبق أحد من أقرانه حيا حكم بموته ويعتبر بموت  
 أقرانه في أهل بلده كذا في الكافي \* والمختار أنه يفوض الى رأي الامام كذا في التبيين \* واذا حكم  
 بموته اعتدت امرأته عدة الوفاة من ذلك الوقت وقسم ماله بين ورثته الموجودين في ذلك الوقت ومن  
 مات قبل ذلك لم يرث منه كذا في الهداية \* فان عاذر زوجها بعد مضي المدة فهو أحق بها وان تزوجت

ابن الفضل رحمه الله تعالى الاجارة فاسدة لان بخارا اسم للقصبة مع سوادها فهي كالري وذكر في  
 الكتاب اذا استأجر دابة الى فارس أو الى الري ولم يسر مع ما علم الا تصح الاجارة في ظاهر الرواية وروى هشام عن محمد بن  
 أنهم تصح وجعل اري اسم للمدينة خاصة \* ولو استأجر دابة الى سمرقند صح الاجارة لان سمرقند اسم للقصبة دون السواد فسواد سمرقند  
 سمرقند \* ولو سكرى دابة الى أوزجند صح الاجارة ولو سكرى الى سمرقند وان سكرى الى فرغانة لا تصح كالوتكاره الى سمرقند

رجل تنكاري بغلا على أنه كماركب الأمير كسبه كانه فاسدة وعليه كماركب أجرمته \* رجل يقبل من رجل طعاما على أن يحمله من موضع كذا إلى موضع كذا إلى اثني عشر يوما كذا فلم يحمله إلى اثني عشر يوما وانما حمله في أكثر من ذلك قالوا لا يلزمه الا حركه ولو استأجر رجلا على أن يخط ثوبه في يومه بدرهم نفاطه في اليوم الثاني لا يجب الاجر على صاحب الثوب في قول أبي حنيفة وفي قول صاحبيه يجب الاجر لان عندهما في مثل هذا الموضع تقع الاجارة على العمل دون الوقت (٣٢٥) مسائل في الاجير المشترك فصل في

الحامى والثياب (امرأة دخلت الحمام ودفعت ثيابها إلى المرأة التي تمسك الثياب فلما خرجت لم تجد ثيابها قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كانت هذه أول مرة دخلت الحمام لا تضمن الثياب في قولهم اذ لم تعلم أنها تحتفظ الثياب باجر لانها اذا دخلت أول مرة ولم تعلم بذلك وما شرطت لها الاجر على الحفظ كان ذلك ايداها والمودع لا يضمن عند السكك الا بالضييع وان كانت المرأة هذه دخلت الحمام قبل هذا ودفعت اليها الثياب وأعطت لها الاجر على حفظ الثياب كانت المسئلة على الاختلاف على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تضمن لان عنده الاجير المشترك لا يضمن لما هلك في يده بغير صناعه والمخار في الاجير المشترك قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفيل هو قول محمد رحمه الله تعالى أيضا وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الاجير المشترك يكون ضامنا لما هلك في يده بغير صناعه فيجب الضمان عندهما على الثيابي قال المصنف رحمه الله تعالى ينبغي أن يكون الجواب في هذه المسئلة عندهما على التفصيل ان كان الثيابي أجير الحامى بأخذ منه في كل يوم أجرا معلوما لهذا العمل لا يكون ضامنا عند الكل بمسئلة تليد القصار

فلا سبيل له عليها ويعتبر ميتا في ماله يوم تمت المدة وفي مال الغير يعتبر كأنه مات يوم فقدده كذا في التتارخانية \* ولا يرث المفقود أحد مات في حال تقدمه ومعنى قوائنا لا يرث المفقود أحد أن نصيب المفقود من الميراث لا يصير ملكا للمفقود ما نصيب المفقود من الارث فيتوقف فان ظهر حيا علم أنه كان مخفوا وان لم يظهر حيا حتى بلغ تسعين سنة فوافقه له بردي ورثة صاحب المال يوم مات صاحب المال كذا في الكافي \* واذا أوصى له توقف الموصى به إلى أن يحكم بموته فاذا حكم بموته برد المال الموصى به إلى ورثة الموصى كذا في التبيين \* اذا فقد الميراث فلم يعلم الحق بدار الحرب أم لا فإنه يوقف ميراثه حتى يتبين لحاقه بدار الحرب وان مات أحد من ولد الميراث بقسم ميراثه بين ورثته ولم يوقف للمفقود شيء كذا في الظهيرية \* لو كان مع المفقود وارث لا يحجب به ولكنه ينقص حقه به يعطى أقل النصيبين ويوقف الباقي وان كان معه وارث يحجب به لم يعط أصلا بمانه رجل مات عن بنتين وابن مفقود وابن ابن وبنت ابن والمال في يد أجنبي وتصادقوا على الابن المفقود وطلبت البنات الارث دفع النصف أقل النصيبين اليهما ولا يدفع إلى ولد الابن ولا ينزع من يد الأجنبي الا اذا ظهرت منه خيانة فلا يرث من عليه فاذا مضت المدة وحكم بموت المفقود يعطى سدس آخر البناتين ايتيم لهما الثلثان ويعطى الباقي لولد الابن ونظيره الجمل فإنه يوقف له نصيب ابن واحد باختيار الفتوى ولو كان معه وارث آخر لا يسقط بحال ولا يتغير بالجمل يعطى كل نصيبه وان كان ممن يتغير به يعطى أقل النصيبين كذا في الكافي \* اذا مات المفقود بابادية فلصاحبه أن يبيع حماره ومثاقه ويحمل الدراهم إلى أهله وان ادعى رجل على المفقود حقا من دين أو وديعة أو شركة في عقار أو طلاق أو عتاق أو نسكاح أو رد عيب أو مطالبة باستحقاق لم يلتفت إلى دعواه ولم يقبل منه البينة ولم يكن هذا الوكيل ولا أحد من الورثة خصما وان وأى القاضى سمع البينة وحكم بنقض حكمه بالاجماع كذا في التتارخانية

(كتاب الشركة \* وهو يشتمل على ستة أبواب)  
(الباب الاول في بيان أنواع الشركة وأركانها وشرايطها وأحكامها وما يتعلق بها وقبه ثلاثة فصول)

(الفصل الاول في بيان أنواع الشركة) الشركة نوعان شركة ملك وهى ان يملك رجلان شيئا من غير عقد الشركة بينهما كذا في التهذيب \* وشركة عقد وهى أن يقول أحدهما مشاركتك في كذا ويقول الآخر قبلت هكذا في كذا الدقائق \* وشركة الملك نوعان شركة جبر وشركة اختيار فشركة الجبر أن يختلط المالان لرجلين بغير اختيار المالكين خلطا لا يمكن التمييز بينهما حقيقة بان كان الجنس واحدا أو يمكن التمييز بضرب كلفة ومشة نحو أن تختلط الحنطة بالشعير أو برنامالا \* وشركة الاختيار أن يوهب لهما مال أو يملكهما مالا أو يملكهما مالا باستيلاء أو يخطأ مالهما كذا في الذخيرة \* أو يملكهما مالا بالشراء أو بالصدقة كذا في فتاوى قاضى خان \* أو يوصى لهما فيقبلان كذا في الاختيار شرح المختار \* وركنها اجتماع النصيبين وحكمها وقوع الزيادة على الشركة

والمودع \* رجل دخل الحمام وقال لصاحب الحمام احفظ الثياب فلما خرج من الحمام لم يجد ثيابه قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ان أقر صاحب الحمام أنه رأى رجلا غير هذا الرجل رفع الثياب وطمأن أنه يرفع ثياب نفسه كان ضامنا لانه صار مضيقا اذ لم يمنع الغاصب وان سرق الثياب ولم يعلم به صاحب الحمام لا يضمن الا اذا ضيعه بان ذهب عن ذلك الموضع وترك الثياب \* رجل دخل الحمام ووضع ثيابه في الحمام وصاحب الحمام يراه وينظر اليه فلما خرج من الحمام لم يجد ثيابه قال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى ان ضيع الحامى أو رأى أن غسيره رفع ثيابه كان ضامنا



وقال أبو القاسم لا يضمن والصحيح قول محمد بن مسلمة لأن ذلك استعفاط منه عادة \* وكذا الوجه وجعل وضع ثيابه عند المجلس في ذلك الموضع ولم يقل المجلس انخفض ولم يقل المجلس لا تضع عندي ولم يقبل ولم يرد يكون مودعا حتى لو ضيعه كان ضامنا \* رجل دخل الحمام ووضع ثيابه عند الجار وقال احفظ الثياب وقبل الاجر وشرط عليه ضمان الثوب اذا تلف فلما خرج الرجل من الحمام لم يجد ثيابه قال بعضهم ضمن الجاني عند الكل أما على قولهما فظاهر (٢٢٦) وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلان عنده الاجير المشترك انما لا يضمن

اذا لم يشترط عليه الضمان أما اذا شرط كان ضامنا وقال الفقيه أبو جعفر شرط الضمان في الامانات باطل فكان الشرط وعدم الشرط فيه سواء وذكري في المشتق ماوافق قوله \* امرأة دخلت الحمام ووضعت ثيابها في بيت المسلخ والحمامية تنظر اليها فدخلت الحمامية في الحمام بعد المرأة لتخرج الماء فتغسل صبي ابنتها وابتها مع صبيها كانت في دهليز الحمام ترى أمها فضاغت ثياب المرأة قالوا ان غابت الثياب عن عين الحمامية وعن عين ابنتها ضمنف الحمامية والا فلا لان لها ان تحفظ الثياب بيد ابنتها فاذا لم تعب عن بصرها أو بصر ابنتها لا تضمن

(فصل في الجمل وما يرجع اليه) رجل استأجر حالا بدائق ليعمل له رزق ممن الى موضع كذا فقال الجمل للمستأجر اجل على الرزق فرفعه المستأجر مع الجمل فوق الرزق وذهب ما فيه لا يضمن الجمل لان الرزق ما دام في يده لم يسلمه الى الجمل وان جملة ثم ان الجمل وصح الجمل في بعض الطريق ثم استعان بوب الرزق في رفعه فوضعه على ظهره فوق وقع وتخرق ضمن الجمل لانه دخل في ضمانه وباعا به رب الرزق ما صار الرزق مسالما اليه فلا يبرأ عن الضمان ولو رزق

بقدر الملك ولا يجوز لاحدهما ان يتصرف في نصيب الآخر الا بامره وكل واحد منهما كالاجنبي في نصيب صاحبه ويجوز بيع أحدهما نصيبه من شركه في جميع الصور ومن غير شركه بغير اذنه الا في صورة الخلط والاختلاط كذا في الكافي \* أما شركة العقود فانواع ثلاثة شركة بالمال وشركة بالاعمال وكل ذلك على وجهين مفاوضة وعنات كذا في الذخيرة \* وركتها الايجاب والقبول وهو أن يقول أحدهما شاركك في كذا وكذا ويقول الآخر قبلت كذا في الكافي \* ويندب الاشهاد عليهما كذا في النهر الفائق \* وشرط جواز هذه الشركات كون المعقود عليه عقدا لشركة قابلا للوكالة كذا في المحيط \* وأن يكون الربح معلوما القدر فان كان مجهولا تفسد الشركة وأن يكون الربح جزأ شائع في الجملة لا معين فان عين عشرة أو مائة أو نحو ذلك كانت الشركة فاسدة كذا في البدائع \* وحكم شركة العقد صيرورة المعقود عليه وما يستفاد به مشترك بينهما كذا في محيط السرخسي \* أما الشركة بالمال فهي أن يشترك اثنان في رأس مال فيقولوا اشتركا فيه على أن نشترى ونبيع معا أو شتى أو أطلقا على أن مارزق الله عز وجل من ربح فهو بينهما على شرط كذا أو يقول أحدهما ذلك ويقول الآخر نعم كذا في البدائع

(الفصل الثاني في اللفاظ التي تصح الشركة بها والتي لا تصح) قال محمد رحمه الله تعالى اذا اشتركا بغير مال على أن ما اشترى باليوم فهو بينهما وخصاصا أو عملا أو لم يحصاه وجائز وكذلك اذا قال هذا الشهر وكذلك اذا لم يذكرا الشركة وقتا بيان اشتركا على أن ما اشترى فهو بينهما هكذا في المحيط \* وان وقتاهل يتوقت بالوقت المذكور روى بشر عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يتوقت والطحاوي ضعف هذه الرواية وصحها غيره من المشايخ وهو الصحيح \* اذا لم يذكرا لفظ الشركة واسكن قال أحدهما لا آخر ما اشترى اليوم من شئ فهو بيني وبينك وواقفه الآخر هل يكون شركة لم يذكرا محمد رحمه الله تعالى في الاصل وروى أبو سليمان عن محمد رحمه الله تعالى أنه يجوز وتثبت الشركة بهذا القدر لا ترى أنهم مالوذ كرا الشراء من الجانبين يجوز وان لم يذكرا لفظ الشركة باعتبار ذلك كحكمها فكذا هذا وهو الصحيح وهذه الشركة جائزة في الشراء وليس لاحدهما أن يبيع حصة الآخر مما يشترى الا باذن صاحبه كذا في الغيائية \* ان قال رجل لغيره ما اشترى من شئ فبيني وبينك أو قال فبيننا وقال الآخر نعم فان أراد بذلك أن يكونا بمعنى شريكي التجارة كان شركة حتى يصح من غير بيان جنس المشتري أو نوعه أو قدر الثمن كما اذا نصاعلى الشراء والبيع وان أراد به أن يكون المشتري بينهما خاصة بعينه ولا يكونا فيه كشريكي التجارة بل يكون المشتري بينهما بعينه كما اذا ورثا أو وهبا لهما كان وكالة لشركة فان وجد شرط صحة الوكالة جازت الوكالة والا فلا وهو بيان جنس المشتري وبيان نوعه ومقدار الثمن في الوكالة الخاصة وهو أن لا يغوض الموكل الرأي الى الوكيل أو بيان الوقت أو قدر الثمن أو جنس المبيع في الوكالة العامة كذا في البدائع \* وفي المشتق عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجلين قالوا ما اشترىنا من شئ فهو بينهما نصفين فهو حائز وفيه أيضا عن الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله

الجمل في الطريق وانشق الرزق وذهب ما فيه ضمن \* وكذا لو انقطع الخيل لانه ما شده بحبل واهن تعالى كان مضيعا \* الملاح اذا أخذ الاجر ووضع فيها الطعام فغرقت السفينة من ربح أو موج أو شئ وقع عليها أو صدم جبل وهلك الطعام لا يضمن الملاح في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان غرقت السفينة من مده أو معالجته أو جده ضمن الملاح لان ذلك من جناية يده قبضين واذا لا يضمن الاجير فيما لم يغيره له وان كان صاحب الطعام أو وكيله في السفينة لا يضمن الملاح شئ من ذلك لان صاحب الطعام

إذا كان مفعول السفينة كان الملاح في يده صاحبه فلا يضمن الملاح إلا أن يمنع فيها أو يسهل فعله بتعمد الفساد وان انكسرت السفينة قد دخل فيها الماء ان كان ذلك بفعل الملاح يضمن والا فلا والله أعلم (فصل في البقار والرعي) رجل سلم بقرة الى بقار ليرعاه البقار البقار ليسلا وزعم أنه رد البقرة وأدخلها القرية فطلبها صاحبها فلم يجدها ثم وجدها بعد أيام في نهر في الجبانة قد عطبت قالوا ان كان العرف فيما بينهم أن تدخل البقرة في القرية ولم يطلبوا منه أن يدخل كل بقرة (٣٢٧) في منزل صاحبها كان القول قول البقار مع

بمعينه أنه أدخل البقرة في القرية فلا ضمان عليه وكذا لو أرسل كل بقرة في سكة صاحبها عاعت قبل أن تصل الى صاحبها لا يضمن لانه ليس عليه ادخالها في منزل صاحبها عرفا والمعروف عرفا كالمشروط شرطا \* بقار ترك الباقورة في الجبانة وغاب عنها فوكت الباقورة في زرع رجل فافسد الزرع لا يضمن البقار الا أن يكون البقار أرسل الباقورة في الزرع أو أخرج الباقورة من القرية وهو يذهب معها حتى وقعت الباقورة في الزرع أو ألتف مال انسان في سوقها فيضمن البقار \* واذا ساق البقار الباقورة فعطبت واحدة من سوقه بان استعمل عليها في السوق فعثرت وانكسرت رجلها أو اندقت عنقها أو ساقها في الماء لقشر فوقعت في الماء يضمن البقار ان كان مشتركا وان كان خاصا لا يضمن لان الاجير الواحد لا يضمن ما تلف في يده بفعله اذا لم يتعمد الفساد وان ساق البقر فتناطحت وتل بعضها بعضا أو وطئ بعضها بعضا في سياقه فكذلك ان كان البقار أجيرا وحده لرجل لا يضمن وان كان مشتركا لقوم شتى فهو ضامن وكذا لو كان البقر لقوم شتى وهو أجير أحدهم يكون ضامنا لاتف من سياقه

تعالى في رجل قال لا تحرم ما شريت من أصناف التجارة فهو بيني وبينك فقبل ذلك صاحبه فهو جائز وكذلك اذا قال اليوم وما أشتري في ذلك اليوم كان بينهما نصفين وكذلك لو قال كل واحد منهما لصاحبه ولم يوقتا وكذلك اذا قال ما شريت من الدقيق فهو بيني وبينك وليس لواحد منهما أن يبيع حصة صاحبه مما اشترى الا باذن صاحبه لانهم ما اشترى كافي الشراء لافي البيع كذا في المحيط \* ولو قال أحدهما للآخر ان اشترى بت عبدا فهو بيني وبينك كان فاسدا الا أن يسمى نوعا فيقول عبدا خرا سائيا أو ما أشبه ذلك كذا في فتاوى قاصحان \* وان قال ما شريت من شئ فهو بيني وبينك فان أباح حيفه رحمه الله تعالى قال لا يجوز وكذلك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى كذا في البدائع \* وفي المتنق أيضا بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال ما شريت اليوم من شئ فهو بيني وبينك فهذا جائز وكذلك ان وقت سنة أو لم يوقت وقتا الا أنه وقت من المشتري مقدارا بأن قال ما شريت من الخنطة الى كذا فهو بيني وبينك فهذا جائز كذا في الذخيرة \* اذا قال ما شريت في وجهك فيبيني وبينك وقد خرج في وجهه أو قال بالبصرة فهو باطل حتى يوقتا ثمنا أو يباعا أو يأما هكذا في المحيط \* رجل امر الآخر أن يشتري عبدا بعينه بينه وبينه فقال نعم فاشهد عند الشراء أنه اشتراه لنفسه فاشهد عند الشراء كذا في محيط السرخسي \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في المجر اذا أمره بشراء فسكت ولم يقل نعم ولا لا حتى قال عند الشراء اشتريته لنفسى يكون له ولو قال اشهدوا أنى اشتريته لفلان كما أمر في ثم اشتراه فهو لا أمر كذا في الذخيرة \* فان اشتراه وسكت عند الشراء ثم قال بعد الشراء اشتريته لفلان الا أمر كان لفلان اذا كان سليما ولو قال ذلك بعد ما حدث به عيب أو مات لم يقبل قوله الا أن يصدقه الا أمر كذا في التتارخانية \* رجل قال لا خرا اشتري عبدا فلان بيني وبينك قال نعم فذهب ليشتري فقال له الا خرا اشتر ذلك بيني وبينك قال نعم فاشتراه فهو لا أمرين كذا في الخلاصة \* قالوا هذا اذا قبل الوكالة من الثاني بغير محضر من الاول وأما اذا قبل الوكالة بمحضر من الاول فيكون العبد بين الا أمر الثاني وبين المأمور نصفين كذا في المحيط \* ولو لقيسه ثالث فأمره بذلك فاشترى المأمور بعد أمر الثلاثة ينظر ان قال للثالث نعم بغير محضر الاولين والعبد بينهما ولا شئ للثالث والمشتري وان قال نعم بمحضرهما فالعبد بين الثالث والمشتري نصفين كذا في محيط السرخسي \* وفي المتنق قال هشام سألت محمدا رحمه الله تعالى ما تقول في رجل أمر رجلا أن يشتري ثوبا موصوفا بعشرين درهما بيني وبينه على أن أنقدا بالدراهم قال فهو حائز وهو بينهما والشرط باطل وفيه أيضا ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى ر - ل قال لرجل اشتر جارية فلان بيني وبينك على أن أبيعها أنا قال الشرط فاسد والشركة جائزة قال وكذلك كل شرط فاسد في الشركة ولو قال على أن تبعها كان هذا جائزا وهي مشتركة بينهما يبيعانها على تجارتهما كذا في المحيط \* لو قال رجل لا خرا اشتري هذا العبد اشترك صاحبه أو فصاحبه فيه شريك له فهو جزاءهما ما اشتراه كان مشتركا نصفه لنفسه ونصفه لصاحبه فاذا قبضه فهو

لانه سائق الدابة التي وطئت والسائق يضمن لما تلف \* ولوندت بقرة من الباقورة وخاف البقار أنه لو نبع ما ندى يضيع الباقي كان في سعة أن لا تبعه ولا يكون ضامنا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لما ندت لانها ضاعت بغير فعله ويضمن في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وكذا لو فرقت فرقا ولم يقدر على اتباع الكل فاتبع البعض وترك البعض لا يضمن لما ترك \* ولو كان البقار مشتركا كفرعاه في موضع فعطبت فقال صاحبها أنا شرطت عليك أن ترعاه في موضع آخر وقال الراعي لابل شرطت على الرعي في هذا الموضع كان القول في نفسه قول



صاحب البقر وليس البقار ولا الراعي أن ينزى على شيء منها بغير أمر صاحبها فإن فعل كان ضامنا لما عبط منها ولو أن الراعي لم يفعل ذلك ولكن الفعل الذي كان فيها تراعى بعضه فاعطيت لا يضمن الراعي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* الراعي والبقر إذا خاف الهلاك على شاة فذبحها ذكر في الأصل أنه يضمن قيمتها يوم الذبح وذكري في النواذر أنه لا يضمن استحسانا وكذا لو رأى رجلا شاة إنسان سقطت وخيف عليها المولود فذبحها قالوا لا يضمن (٢٢٨) استحسانا والمختار للفتوى أنه يضمن في الثانية ولا يضمن في الأولى فإن اختلف الراعي

كقبضهما حتى لومات كان من مالهما فإن اشترى معا واشترى أحدهما نصفه قبل صاحبه ثم اشترى صاحبه النصف الآخر كان بينهما ولو نذر أحدهما كل الثمن في هذه الصورة ولو يغير أمر صاحبه رجع بنصفه عليه كذا في فتح القدير \* فإن أذن كل واحد منهما لصاحبه في بيعه فباع أحدهما من رجل على أن له نصفه فهو ياتع نصيب شريكه بنصف الثمن وإن باعه الآخر النصف بجميع الثمن ونصف العبد بينهما نصفين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما البيوع بنصف إلى نصيب البائع خاصة كذا في محيط السرخسي \* في المنتقى قال هشام سمعت أبا يوسف رحمه الله تعالى يقول في رجل جعل لا يشترى له شيء تعال في عشرة آلاف فخذها شركة بيني وبينك قال هو جائز والرجح والوضعية عليهما كذا في المحيط \* رجل اشترى عبدا وقبضه فطلب رجل آخر منه الشركة فيه فاشركه فيه فله نصفه بنصف الثمن الذي اشتراه به بناء على أن مطلق الشركة يقتضي التسوية إلا أن يبين خلافه كذا في فتح القدير \* وكذا لو اشرك رجلين يصير بينهما أثلاثا كذا في فتاوى قاضيان \* رجل اشترى عبدا وقبضه فقال له رجل اشركني فيه ففعل ثم لقيه آخر فقال مثل ذلك فإن كان الثاني يعلم بمشركة الأول فله ربع العبد وإن كان لا يعلم فلا ثلثي نصف العبد وللول الأول النصف وخرج المشتري من البين كذا في المحيط \* وكذلك لو اشترى عبدا فقال له رجل اشركني فيه فاشركه ثم استحق نصف العبد فلا شريك نصف العبد وخرج المشتري من البين كذا في محيط السرخسي \* وإذا اشترى نصف العبد وقبضه فقال له رجل اشركني فيه وهو يرى أنه اشترى الكل ففعل فله جميع النصف الذي اشترى المشتري وإن كان يعلم أنه اشترى النصف فله نصفه كذا في المحيط \* وإذا اشترى رجل شيئا فقال له رجل آخر اشركني فيه فاشركه فهذا بمنزلة البيع فإن كان قبل قبض الذي اشترى لم يصح ولو اشركه بعد القبض ولم يسلمه إليه حتى هلك لم يلزمه من ويعلم أنه لا بد من قبول الذي اشركه لأن لفظ اشركت صار إيجابا للبيع هكذا في فتح القدير \* وذكري في المنتقى لو قبض النصف دون النصف ثم اشرك آخر فيه شاعرا من المقبوض وغير المقبوض يصح في المقبوض وله الخيار لفرق الصفة عليه كذا في محيط السرخسي \* ولو كان رجل في بيته حنطة يدعيها كلها فاشرك رجلا في نصفها فلم يقبض حتى أحس ق نصفها فإن شاء المشرک أخذ نصف ما بقي وإن شاء ترك وكذا في البيع في هذا الوجه وإن استحق نصف الطعام اختلفت الشركة والبيع وكان البيع على النصف الباقي وكان في الاشتراك النصف بينهما والمشرک الخيار كذا في السراج الوهاج \* ولو اشترى رجلان عبدا فاشركا فيه آخر ينظران أشركاه على التعاقب فله النصف ولهما النصف كذا في محيط السرخسي \* وإن اشركاه معا بان فالأجله أشركا في هذا العبد كان للرجل ثلث العبد استحسانا كذا في المحيط \* ولو اشركه أحدهما في نصيبه ونصيب صاحبه فاجاز صاحبه فله النصف وللشريكين نصفه كذا في محيط السرخسي \* وإن لم يجز فله نصف نصيب المشرک وهو الربع كذا في المحيط \* ولو اشركه بأذن شريكه كان بينهما أثلاثا كذا في المبسوط \* وإن قال اشركني

وصاحب الغنم على جواب الكتاب قال صاحب الغنم ذبحتها وهي حية وقال الراعي لا بل ذبحتها وهي ميتة كان القول قول الراعي \* ولو أن صاحب الغنم أو البقر شرط على البقار أو الراعي أن ما هلك يأتيه بسهمته لم يصح هذا الشرط ويكون القول في الهلاك قول الراعي وإن لم يأت بالسمة \* أهل قرية كانوا يوعون دوابهم بالنوبة فضاعت بكرة في نوبة رجل تكلموا فيه قال الفقيه أبو الليث لا يضمن هذا الواحد عند الكل لأن هذه ليست بأجرة بل هي إعانة وإعارة \* أهل قرية اتفقوا على أن كل واحد منهم يحفظ الباقورة فلما كانت نوبة أحدهم استأجر هذا الواحد أجيرا ليحفظها فأخرجها الأجير إلى المغارة ثم رجع إلى القرية ليخرج ما تخلف منها فضاع بعضها قالوا إن ضاع عند غيبة الأجير ضمن الأجير فيمتها بترك الحفظ الملتزم وإن ضاع بعد إعادة الأجير إلى الباقورة لا يضمن الأجير ولا صاحب النوبة أما الأجير فظاهر وأما صاحب النوبة فلأنه أن يحفظ الباقورة بأجرائه \* بقار يحفظ بأجر فترك البقر عند رجل ليحفظها ورجع هو إلى القرية ليخرج منها ما تخلف أو الحاجة لنفسه فصاع بعض ما كان خارجا

قالوا أن لم يكن الحافظ في عياله ضمن والأفلا \* الراعي إذا خلط الغنم بعضها ببعض فإن كان بقدر على التمييز لا يضمن ويكون القول في تعيين البواب أنها الفلان قوله وإن كان خلطا لا يقدور على التمييز يكون ضامنا قيمتها والقول في مقدار القيمة قول الراعي \* وإن دفع غنم رجل إلى غيره أحبا فاستهلكها المدفوع إليه وأقر الراعي بذلك ضمن الراعي ولا ضمان على المدفوع إليه ولا يقبل قول الراعي على المدفوع إليه أن كان الراعي أقر وقت الدفع أنها للمدفوع إليه وإن شرط على الراعي أن لا يبيع مع غنمه غنم غيره صح

الشرط لانه جعله أجبر وحده البقار أو الراعي إذا نام حتى ضاع بعضهما أو لم يطمعها كان ضامنا وان نام جالساً فان غاب البقر عن رعيه كان ضامنا والا فلا وما كل الراعي من الابلان كان ضامنا إذا استأجر راعيا أو بقارا أو قال استأجرتك لترعى غنمي هذه سنة كل شهر بكذا يكون الراعي أجبراً مشتركاً إذا صرح بما هو حكم أجبر الواحد بأن قال على أن لا ترعى معهما غنمي غيري فينشد يكون أجبراً وحده وان أورد العدة على المدة أو لا بان قال استأجرتك شهراً بكذا لترعى غنمي كان أجبراً (٢٢٩) وحده إلا أن يذ كر بعده ما هو حكم أجبر

المشترك بأن قال على أن لك أنه

ترعى مع غنمي غنم غيري فينشد

يصير مشتركا أو يتغير أول الكلام

بآخره هكذا قال الشيخ الامام

الاجل المعروف بخوارزاده قال

وكذلك الحكم في حق كل من كان

في معنى الراعي \* الراعي أو البقار

إذا ضرب شاة ففقد عينها أو كسر

رجلها ذكر في الاصل أنه يكون

ضامنا قال مشايخنا رحمه الله

تعالى هذا على قياس قول أبي

حنيفة رحمه الله تعالى أما على

قياس قولهم ان ضررهم في الموضع

المعتاد فلم يمسح نادياً فيمنع أن

لا يحور فإذا كان الصبي ما ذونا

كان الضمان على الصبي ولا يجب

على القصار لانه أن يحفظ الثياب

بالصبي الذي يكون في عياله ويقدو

على الحفظ وان لم يكن الصبي في

عيال القصار ولا تليذه ولا أجبراً

الأن القصار أخذ بيده وأقعد

ليحفظ الخانور كان الضمان على

القصار ههنا لانه لما استحققت من

ليس في عياله يصير مستهلكاً \*

قصار سلم ثياب الناس الى أجبره

ليشمسها في المقصرة ويحفظها

فنام الاجبر وضاع من الثياب

بعضها ولا يدري كيف ضاع ومتى

ضاع قال الفقيه أبو جعفر رحمه

الله تعالى اذا لم يعلم أنه ضاع حال نوم

الاجبر كان الضمان على القصار

لا على الاجبر وان علم أنه ضاع في

وان ضربها في غير الموضع المعتاد يضمن في قولهم وان ضربها

في الموضع المعتاد فمن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى

عند الكل وهو مستعمل في الموضع المعتاد يضمن عند الكل الا اذا ضربها

في غير الموضع المعتاد يضمن عند الكل الا اذا ضربها

في غير الموضع المعتاد يضمن عند الكل الا اذا ضربها

في غير الموضع المعتاد يضمن عند الكل الا اذا ضربها

في غير الموضع المعتاد يضمن عند الكل الا اذا ضربها

معك ومع شريكك في هذا العبد ففعل فان أجاز شريكه فله الثلث وان لم يجزه له السادس كذا في تحيط السرخسي \* ولو قال أحدهما أشركتك في نصف هذا العبد فقد روي ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كان مملوكاً جميع نصيبه منه منزلة قوله قد أشركتك بنصفه ألا يرى أن المشتري لو كان واحداً فقال لرجل أشركتك في نصفه كان له العبد كقوله أشركتك بنصفه بخلافه لو قال أشركتك في نصبي فانه لا يمكن ان يجعل هذا اللفظ مملوكاً جميع نصيبه باقامة حرف في مقام حرف الباع فانه لو قال أشركتك بنصبي كان باطلاً فلذا كان له نصف نصيبه كذا في فتح القدير \* اشترى عبداً بالف درهم وقبضه ثم قال لرجل قد أشركتك فيه فلم يقل الرجل شيئاً حتى قال لا آخر أشركتك فيه ثم قال قد قبلنا فالعبد يد مال الكل واحد منهما النصف وخرج المشتري من البين كذا في المحيط \* ولو قال له رجل أشركني فيه فاشركه فلم يقل الرجل قبلت حتى قال لا آخر قد أشركتك فيه ثم قبل لأشائي الاول والثاني النصف وكذلك لو قال لا آخر قد أشركتك فيه ثم قال لا آخر ذلك ثم قال مثله للثالث ولم يقبل واحد منهم فهو بينه وبين الآخران قبل وان قال قد أشركتك فيه جميعاً قبل أحدهم فله الربع كذا في محيط السرخسي \* لو قال لي عشرة دنانير فادفع الي ذهباً فأشترى بالكل سلعة بالشركة ولم يعين مقداره فدفع اليه خمسة واشترى بالخسة عشر سلعة يكون أثلاثاً كانه قال أشترى بالخسة عشر سلعة بالشركة ولو قال ذلك يكون أثلاثاً كذا ههنا ولقينا الشركة يحتمل شركة الاملاك ثم قال وهذا اذا عين السائل جنس الساعة كالخنطة ونحوه حتى اذا لم يعين فالكل للمشتري وعليه الخمسة لعدم صحة التوكيل للجهالة كذا في القنية \* مكاتب حنيفة رحمه الله تعالى في رجل قال لا آخر اشتر هذا العبد واشركني فيه فقال نعم ثم اشرح الكفر بينهما وكذلك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وهو استحسان كذا في المحيط \* اشترى وان فاوض دنانير فقبضها ثم قال لا آخر قد أشركتك فيها بدنانير فقبضها كان له خمس البقية المفاوضة السرخسي باع \* (١) فلزنا بخرمسين ديناراً ثم قال البائع أكون لك شريكاً فيه فشاركنا شركة نعم فسكتا على ذلك فكان البائع يجي بالبساطين والمشتري يبيعهما في السوق على كل واحد يصير شريكاً فيه كذا في القنية \* اشترى خنطة فاعطى على طبعها درهمين ثم أعطى على ميسوط صدر فاشرك رجلاً في الخبر أعطاه المشترك نصف ثمن الخنطة ونصف النفقة وكذلك هو المحيط \* وان لا حياض كنهه والشمس وعصره واذا كان هو الذي طعن ونخب وزغل ونسج كذا في المضمرات والمسئلة بحالها فعليه نصف الثمن لا غير ولا شيء عليه بعمله كذا في المحيط \* ولو قالين متفقين في الدين اليوم فبينى وبينك فقال نعم ثم قال له آخر اشترى هذا العبد بينى وبينك فقال وأن يكون رأس فنصفه للآخر ونصفه بينه وبين الاول ولو قال الاول اشترى هذا العبد بينى وبينك كانا من جنسين ما اشترى في بيننا ثم اشترى العبد فالاول نصفه ونصفه بينه وبين الآخر كما في الكسور ومع (١) قوله فلزنا بكسر الهمزة واللام وشذ الراي وكعتل نحاس أبيض : يكون لكل واحد منهما صاحبه ابتداء وانتهاء

القاموس اه

(٤٢) - (العتاوى) - ثانياً

وان ضربها في غير الموضع المعتاد يضمن في قولهم وان ضربها

في الموضع المعتاد فمن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى

عند الكل وهو مستعمل في الموضع المعتاد يضمن عند الكل الا اذا ضربها

في غير الموضع المعتاد يضمن عند الكل الا اذا ضربها

في غير الموضع المعتاد يضمن عند الكل الا اذا ضربها

في غير الموضع المعتاد يضمن عند الكل الا اذا ضربها



كان ضامنا عند الكل ولا يرثها في قولهم \* والامام اذا ضرب برجلان عزيرا واحدا فقات لا يضمن والمعلم اذا ضرب صبيها والاستاذ  
المحترف اذا ضرب التلميذ فقات قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان ضربه بامرأته او وصيه ضربا معتادا  
في الموضع المعتاد لا يضمن وان ضربه ضربا غير معتاد يضمن وان ضربه بغير امرأته او وصيه فقات يضمن كل الدية في قولهم سواء ضرب  
ضربا معتادا او غير معتاد \* والاب اذا (٣٣٠) ضرب ابنته فقات يضمن كل الدية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء

تخص به معتادا أو غير معتاد وعند صاحبه لا يضمن في المعتاد وأما الوصي إذا ضرب اليقيم يضمن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو كالاب وعند صاحبه لا يضمن كما لا يضمن الاب إذا ضرب له التأديب أو لتعليم ولا يرثه وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يضمن ويرثه \* وليس على البراغ والفصاد والحجام ضمان السرابة إذا لم يقطعوا زيادة على ما أذن له فان قطع الختان الجلدة وبعض الحشفة ان لم يمت ذلك كان

ثلاثة شصاع بعض ما كان خارجا  
قالوا ان لم يكن الحافظ في عياله ضمن والا فلا \* الراعي اذا غلط الاطة بالبيع في يد  
الحارس من السوق كان يحرس الحيوان فينتقب حانوت وسرق منه شيء ضمن الحارس  
التمير لا يضمن ويكون القوت في تعيين السوابق لهم بالعلانة <sup>مقرر رحمه الله</sup> ان الابير المشترك لا يضمن وان استوج الحارس و أخذ من أهل  
تول الراعي \* وان دفع غنم رجل الى غيره اجابا <sup>أما</sup> أحدهم رئيسهم وينتقد الرئيس عليهم ان كرهوا \* الباقي باحر اذا غنم الدرهم فكسره  
يقبل قول الراعي على الشفوع اليه ان كان الراعي

قالوا يكون مناسا اذا شتر بغير اذن صاحب الدراهم فان قال له صاحب الدراهم انظرها فغمرها لا يضمن وهذا في الدراهم التي يضرها الكسر فان كان لا يضر لا يضمن (فصل في القصار) قصار وضع الثوب على الحب في الخانوت واقعد ابن أخيه ليحفظ الخانوت وغاب القصار فدخل ابن أخيه الخانوت الاسفل فطرق الطرأ او الثوب قالوا ان كان الخانوت الاسفل بحال لودخله انسان لا يغيب عن عينه الموضع الذي كان فيه الثوب فيه الثوب لا يجب فيه الضمان وان كان الخانوت الاسفل بحال لودخله انسان (٣٣١) يغيب عن عينه الموضع الذي كان فيه الثوب

ينظر ان كان الصبي الذي أقعده القصار ضمنه الى القصار أبوه أو أمه أو وصيه أو لم يكن له أحد من هؤلاء ولكن القصار ضمنه الى نفسه يضمن الصبي قال المصنف وهذا الجواب انما يستقيم اذا كان الصبي مأذونا لان الصبي المأذون مؤاخذ بضمنه تضييع الوديعة أما اذا كان محجورا فانه لا يؤاخذ باستهلاك الوديعة وتضييعها حتى لو دل سارقا على الوديعة أو رأى انسانا يأخذ الوديعة وهو يقدر على منعه فلم يمنع لا يضمن اذا كان محجورا فاذا كان الصبي مأذونا كان الضمان على الصبي ولا يجب على القصار لان له أن يحفظ الثياب بالصبي الذي يكون في عياله ويقدر على الحفظ وان لم يكن الصبي في عيال القصار ولا تليذ له ولا أجيرا إلا أن القصار أخذ بيده وأقعده ليحفظ الخانوت كان الضمان على القصار ههنا لان له ان يحفظ من ليس في عياله يصير مستهلكا \* قصار سلم ثياب الناس الى أجيره ليحفظها في المقصرة ويحفظها فنام الاجير وضاع من الثياب بعضها ولا يدري كيف ضاع ومتى ضاع قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى اذا لم يعلم أنه ضاع حال نوم الاجير كان الضمان على القصار لا على الاجير وان علم أنه ضاع في

أحدهما مائة وقيمة عرض صاحبه أو بعائة يبيع صاحب الأقل أربعة أنحاس عرضه بحمس عرض الآخر فصار المتاع كله أنحاسا كذا في الكافي \* وكذلك اذا كان لاحدهما دراهم والآخر عروض ينبغي أن يبيع صاحب العروض نصف عرضه بنصف دراهم صاحبه ويتقاضيان ثم يشتر كان ان شاء مفاوضة وان شاء أعنا كذا في المحيط \* وفي المنتقى هشام عن محمد رحمه الله تعالى عبد بن رجلين اشتركا فيه شركة عنان أو مفاوضة جاز كذا في الذخيرة \* وفي المنتقى رجلان لسكل واحد منهما طعام فاشتركا عليهما وخطا هما وأحدهما أجود من الآخر فالشركة جائزة والثمن بينهما نصفين لان هذا يشبه البيع حين خطاهما على أنه بينهما وقال في موضع آخر تص في هذا الكتاب أنه يقسم الثمن بينهما على قيمة الجيد وقيمة الردي يوم باعا كذا في محيط السرخسي \* والثاني بالقواعد أليق كذا في النهر الفائق والله أعلم

(الباب الثاني في المفاوضة \* وفيه ثمانية فصول)

(الفصل الاول في تفسيرها وشرايطها) أما تفسيرها فهي أن يشتركا الرجلان في تساويان في مالهما وتصرفهما ودينهما ويكون كل واحد منهما كفيلا عن الآخر في كل ما يلزمه من عهدة ما يشتره كما أنه وكيل عنه كذا في فتح القدير \* فتجوز بين الحرين الكبيرين مسلمين أو ذميين كذا في الهداية \* وان كان أحدهما كتابيا والآخر مجوسيا كذا في البحر المحيط \* ولا تجوز بين الحر والمملوك ولا بين الصبي والبالغ كذا في النافع \* ولا بين الحر والمكاتب كذا في الجوهرة النيرة \* وكذا لا تصح بين المجنون والعاقل كذا في العيني شرح الكنز \* ولا تصح بين العبد والابن الصبي ولا بين المكاتبين كذا في خزانة المفتين \* وان فاض المسلم الحر مرتدا أو مرتدة أو ذميا لا تصح المفاوضة فان أسلم المرتد قبل الحكم لمحاقه صحت المفاوضة كذا في فتاوى قاضخان \* وصورة شركة المفاوضة أن يشتركا اثنين ويقولان تشاركنا شركة مفاوضة في كل قليل وكثير على أن نشترى ونبيع جميعا وشترى بالنقد والنسيئة ويعمل كل واحد منا برأيه على أن يارزق الله تعالى من الربح فهو بيننا والوصية على المال ذكره في مبسوط صدر الاسلام كذا في المضمرات \* وأما شرائطها: التناهي عن التنصيص على المفاوضة كذا في المحيط \* وان عقدها من يعرف معناها فاستوفى المعنى في العقد صحت بخلاف المفاوضة كذا في المضمرات \* وأن يكون كل واحد منهما من أهل الكفاية بأن يكونا بالغين حريين عاقلين متعقنين في الدين كذا في الذخيرة \* وأن تكون عامة في عموم التجارات كذا في المحيط \* وأن يكون رأس مالهما على السواء من حيث القدر اذا كانا من جنس واحد ونوع واحد وان كانا من جنسين مختلفين نحو الدراهم والدنانير أو كانا من جنس واحد الا أنه اختلف نوعهما نحو الكسور ومع الصحاح يشترط مع ذلك التساوي في القيمة كذا في الذخيرة \* وأن لا يكون لكل واحد منهما من المال الذي يجوز عليه عقد الشركة سوى رأس المال الذي شاركه به صاحبه ابتداء وانتهاء كذا في المحيط \* اذا كان المالان بغيره

حال يوم الاجير كان لصاحب الثوب كذا في البحر المحيط \* وقال الفقيه أبو الليث انما قال له أن يضمن القصار لانه كان يعمل في الاجير المشتركة قال يوسف ومحمد رحمه الله تعالى اذا هلك في يد الاجير المشترك لا يقدره أما على قول أبي حنيفة رضي الله عنه لا يضمن القصار في خبره لا يحرف هلك الثوب عند القصار من غير تضييع لا يضمن القصار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه هلك أمانة الثوب بعد العمل دافى الله



فعل القصار لان عنده الثوب امانة عند القصار وليس بمضمون عليه فلا يجب ان يمتثل بالشك ويجب عليه نصف الضمان كما قال ابو يوسف وهو حسن اختاره الفقيه ابو الليث وهو نظير ما لو تمسك رجل بثوب انسان فغصب صاحب الثوب ثوبه فحرق كان على المتمسك نصف الحرق وكذلك صاحب الثوب اذا اراد ان يأخذ ثوبه من القصار فتمسك به القصار فغصبه صاحب الثوب كان على القصار نصف الحرق \* وذكر في المنتقى حاثك نسج ثوب بافتراق صاحب (٣٣٤) الثوب بثوبه ليأخذه وأبى الحاثك أن يدفع حتى يأخذ الاجر فحرق الثوب

في يد صاحب الثوب لا يضمن الحاثك وان تحرق في يدهما كان على الحاثك نصف الحرق \* رجل أرسل رسولا الى قصار ليسترد منه ثيابه الاربعة فلما جاء الرسول بالثياب الى المارسل كانت الثياب ثلاثة فقال الرسول دفع القصار الى الثياب ولم يعد على وقال القصار عدده الاربعة قال الفقيه ابو بكر البخاري رحمه الله تعالى يستل صاحب الثوب أي ما يصدق فأي ما يصدق برئ ذلك عن خصومته وأيم ما كذبه يحلف فان حلف برئ وان سئل لزمه ما ادعاه صاحب الثوب فان صدق صاحب الثوب القصار كان عليه للقصار أجر الثوب الرابع وان كذب القصار وحلف فلقصار أن يحلف صاحب الثوب على ما ادعى عليه من أجر الثوب الرابع فان حلف برئ \* رجل دفع ثوبه الى قصار ثم أمر رجلا أن يقبض ثوبه من القصار فدفع القصار اليه غير ذلك الثوب فهل ذلك الثوب في يد الوكيل قالوا لا شيء على الوكيل ولرب الثوب أن يتبع القصار بثوبه قال رضي الله عنه أما عدم وجوب الضمان على الوكيل مشكل اذا كان الثوب الذي دفع اليه القصار ثوب رجل آخر لانه أخذ ثوب غيره بغير إذنه \* وذكر

فلا يخرأخذ الاجر ولا المستأجر مطالبته بتسليم العبد ولو آجر عبد الله من ميراثه أو شيئا له خاصة ليس لشريكه أخذ الاجر ولا للمستأجر مطالبته بتسليم المستأجر كذا في محيط السرخسي \* وكذا كل شيء هوله خاصة باعه لم يكن لشريكه أن يطالب بالثمن ولا للمشتري أن يطالب الشريك بتسليم المبيع كذا في فتاوى قاضيان \* اذا افترق المتفاوضان ثم قال أحدهما كنت كاتب هذا العبد في الشركة لم يصدق على ذلك في حق الشريك ولكن يصدق في حق نفسه ويجعل في حق الشريك كأنه أنشأ الكتابة للعالم ولشريكه أن يردها كذا في المحيط \* ولو آجر أحد المتفاوضين نفسه لحفظ شيء أو خياطة ثوب أو عمل من الاعمال فالاجر بينهما وكذلك كل كسب اكتسبه أحدهما فالاجر بينهما ولو آجر نفسه للخدمة فالاجر له خاصة كذا في الزمارة خانية \* ولو استأجر أحد المتفاوضين أجيرا أو دابة فالموأجر أن يأخذ أي ما شاء بالاجر لأنه لو استأجره لحاجته أو الى مكة للمعج يرجع شريكه بما أدى عنه كذا في محيط السرخسي

(الفصل الرابع فيما تبطل به المفاوضة وما لا تبطل به) لو استفاد أحد المتفاوضين مما لا يجوز عليه عقد الشركة بارت أو هبة أو وصية أو نحو ذلك ووصل اليه بطلت المفاوضة وصارت شركتهما عتانا كذا في السراجية \* وان ورث عروضا أو ديونا لا تبطل المفاوضة ما لم يقبض الديون كذا في محيط السرخسي \* وكذا العقار كذا في الهداية \* واذا اشترى باحد المالين شيئا في القياس تبطل المفاوضة وفي الاستحسان لا تبطل واذا كان رأس مالهما على السواء يوم الشركة حتى صحت المفاوضة ثم صار في أحدهما فضل قبل أن يشتريان زادت قيمة أحد النقيدين بعد عقد المفاوضة قبل الشراء انتقضت المفاوضة قال محمد رحمه الله تعالى وكذا اذا اشترى باحد المالين وزاد الآخر كذا في المحيط \* وان اشترى أحدهما بماله وزاد المشتري في قيمته فالقياس أن تبطل وفي الاستحسان لا تبطل كذا في المضمرات \* وان حصل الفضل بعد الشراء بالمالين فالمفاوضة على حالها وكذا اذا وقع الشراء باحد المالين وزاد الذي وقع الشراء به بعد ذلك لا تنتقض المفاوضة كذا في الظهيرية \* ولو قال أحد المتفاوضين لغيرهما هب لي درهما فوهبه وسلم اليه بطلت المفاوضة وان كان شريكه غائبا وهذا هو الخيلة لاحد المتفاوضين اذا أراد فسخ الشركة حال غيبة صاحبه كذا في الذخيرة \* وان آجر أحدهما عبدا له خاصة أو باع لم تبطل المفاوضة ما لم يقبض الاجر كذا في المحيط \* واذا أنكر أحد المتفاوضين انفسخت المفاوضة ويجب أن يكون الحكم في جميع الشركات هكذا كذا في الظهيرية \* وما فسدت به شركة العنان تمسده شركة لمفاوضة كذا في البدائع

(الفصل الخامس في تصرف أحد المتفاوضين في مال المفاوضة) قال محمد رحمه الله تعالى لكل واحد من المتفاوضين أن يشتري بجنس ما في يده مكيلا أو موزونا فان اشترى بذلك الجنس جاز وان اشترى بغيره في يده من ذلك الجنس بان اشترى بالدنانير أو الدراهم وليس في يده دراهم ولا دنانير كان المشتري خاصة للمشتري ولا يجوز شراؤه على الشركة \* لاحد المتفاوضين أن يكتب عبدا من تجارتهما وله أن يأذنه في التجارة أو في أداء العلة كذا في المحيط \* ويزوج الامة ولا يزوج العبد

ولا

في الماتقي رجل عنده ثياب وديعة لرجل جعل المودع في ثياب الوديعة ثوب بالنفسه ثم جاء صاحب الوديعة

وطالب الوديعة فدفع المودع ثياب الى صاحبها ونسي أن ثوبه في ثياب الوديعة فضاع ثوب المودع عند صاحب الوديعة كان صاحب الوديعة ضامنا لذلك الثوب ووجه ذلك أنه أخذ ثوب الغير بغير إذنه والجهل في ذلك لا يكون عسرا وذكر أن القصار لو دفع الى صاحب الثوب ثوب غيره فأخذه صاحب الثوب على ظن أنه له كان ضامنا وان كان صاحب الثوب بعث الى القصار رجلا ليأخذ ثوبه من القصار فدفع

القصار اليه ثوب يا غير ثوب المرسل فضاغ عند الرسول ذكر أن الثوب المدفوع لو كان للقصار لا يضمن الرسول وإن كان لغير القصار كان لصاحب ذلك الثوب ان خياران شاء ضمن القصار وإن شاء ضمن الرسول فإن ضمن القصار لا يرجع القصار على الرسول \* قصار شمس ثوب القصار فاحترق كان ضامنا وكذلك إذا عصر الثوب فخرق وإن فعل ذلك أجبر القصار ولم يتعمد الفساد لا يضمن الاجبر ويضمن الاستاذ وعن محمد رحمه الله تعالى إذا أدخل القصار سرا جاني حاقوته فاحترق به ثوب (٣٣٥) بغير فعله ضمن لأن هذا مما يمكن الاحتراز عنه في الجلة وانما لا يضمن الحرق

الغالب الذي لا يمكن الاحتراز عنه ولا يمكن من اطفائه وهذا قوله أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن ما هلك بغير صنعه \* رجل دفع إلى قصار ثوبا ليقصمه فضاء صاحب الثوب وطلب ثوبه فقال له القصار دفعت ثوبك إلى رجل ظننت أنه ثوبه كان القصار ضامنا

### (فصل في الخياط والنساج)

إذا قال صاحب الثوب للنساج اذهب بثوبي إلى منزل كذا حتى إذا رجعت من الجمعة سرت إلى منزلي وأوفى عليك أحرز فاحتلس الثوب من يد الحائك في الزجة قال الفقيه أبو بكر البلخي إن كان الحائك دفع الثوب إلى صاحبه أو مكنه من الأخذ ثم دفعه إلى الحائك ليس وفي له الآخر يكون الثوب وهما فاداهلك به لك بالاجر وإن كان صاحب الثوب دفع إليه الثوب على وجه الوديعة لا يضمن الحائك فيكون أجره على صاحب الثوب على حاله ولو منعه الحائك بالاجر قبل الدفع اختلف فيه العلماء فإن اصطالحا على شيء كان حسنا \* رجل دفع إلى نساج كرايا ساعة منسوج وبعضه غير منسوج فسرق ذلك عند النساج ذكر في النوازل أن على قول من

ولا يعتقه على مال كذا في محيط السرخسي \* ولو زوج أحد المتفاوضين عبدا من تجارتهم أمة من تجارتهم جاز قياسا ولا يجوز استحسانا وهو قول علمائنا كذا في الظهيرية \* ولكل واحد منهما أن يبيع بالنقد والنسيئة كذا في الخلاصة \* وله أن يبيع بقليل الثمن وكثيره الاجماع لا يتغابن الناس في مثله كذا في البدائع \* ويبيع أحد المتفاوضين ممن لا تقبل شهادته ينفذ على المتفاوضة بالاجماع كذا في الذخيرة \* ولو اشترى أحدهما طعاما بالنسيئة كان الثمن عليهما بخلاف أحد شريكي العنان ولو قبل أحد المتفاوضين سلما في طعامه جاز ذلك على شريكه كذا في فتاوى قاضخان \* ولو أسلم أحد المتفاوضين دراهم في طعام جاز ذلك عليهما \* وكذلك لو تعين أحدهما عينه وصورة العين أن يشتري عينها بالنسيئة بأكثر من قيمته ليبيعه بقيمة بالنقد فيحصل له المال كذا في المبسوط \* ولا أحدهما أن يرهن مال المتفاوضة بيد المتفاوضة ويدين عليه خاصة بغير إذن شريكه لأن الرهن قضاء الدين حكما وأحدهما ملك قضاء دين المتفاوضة ودينه خاصة من مهر أو غيره بغير إذن شريكه كذا في محيط السرخسي \* حتى لم يكن لشريكه أن يسترده من يد المرنم كذا في المحيط \* فإن كان الدين من شركتهما فلا ضمان عليه وإن كان الدين عليه خاصة يرجع شريكه عليه بنصف ذلك وإن كانت قيمة الرهن أكثر من الدين فلا ضمان عليه في الزيادة كذا في المبسوط \* وكذا لو رهن متاعا من خاصة متاعه بيد المتفاوضة لم يكن متبرعا ويرجع على شريكه بنصف الدين وإن كان الرهن قد هلك في يد المرنم كذا في المحيط \* ولو ارهن أحداهما رهنًا بيد النجارة جاز كذا في محيط السرخسي \* سواء كان هو الذي يلي المبيعة أو صاحبه كذا في المبسوط \* ولكل واحد منهما أن يقر بالرهن والارتهان فإن أقر بذلك بعد موت شريكه أو بعد افتراقهما لم يجز اقراؤه على شريكه كذا في السراج الوهاج \* وله أن يودع وله أن يحتال كذا في البدائع \* وأن يمدى من مال المتفاوضة ويتخذ دعوة منه ولم يقدر بشيء والسحيح أن ذلك منصرف إلى المتعارف وهو ما لا يعبده التجار سرفا كذا في الغيائية \* وقبول هدية المتفاوض وأكل طعامه والاستعارة منه بغير إذن شريكه جائز ولا ضمان على الأكل والمتصدق عليه استحسانا كذا في محيط السرخسي \* ثم انما يملك الاهداء بالمأكل من الفاكهة واللحم والخبز ولا يملك الاهداء بالذهب والفضة كذا في المحيط \* ولو كسا المتفاوض رجلا ثوبا أو هب دابة أو هب الذهب والفضة والامتعة والحبوب لم يجز في حصصه شريكه وانما يجوز ذلك في الفاكهة واللحم والخبز وأشباه ذلك كذا في فتاوى قاضخان \* ولا أحد المتفاوضين أن يسافر بالمال بغير إذن شريكه وهو الصحيح من مذهب أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة \* ثم على قول من جوز انسافرة لو أذن له الشريك في ذلك فله أن ينفق على نفسه في كرائه وطعامه وإدامه من جلة رأس المال روى ذلك الحسن بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإن ربح حسبت النفقة منه والا كانت النفقة محسوبة من رأس المال كذا في الظهيرية \* وله أن يدفع المال مضاربة كذا في البدائع \* هذا رواية الأصل وهو الأصح كذا في النهر العائق \* وهكذا في الهداية \* وكذلك أن يأخذ مالا مضاربة ويكون ربحه له خاصة كذا في البدائع \* ولا أحدهما

يضمن الاجبر المشترك ما هلك في يده بغير صنعه يضمن النساج كل الثوب لأن المنسوج مع غير المنسوج بحكم الاتصال كشيء واحد ونسج الباقي يزيد في قيمة ما كان منسوجا فكان النساج في الكل أحيرا مشتركا في ضمن الكل \* وهذه جلة مسائل أفتوا فيها على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى نهاده \* ومنهار رجل دفع إلى خياط كرايا ساعة منسوجة فسرق قطعة من الكرايا فسرق قالوا ضمن الخياط \* ومنهار رجل دفع صرما إلى خفاف ليخرز له خفًا ففضل شيء من الصرم فسرق قالوا ضمن \* ولو دفع إلى راق محفلا يعمل في المحف ودفع



الغلاف منه أو دفع سيفاً إلى صيقلي ليصقله باجر ودفع الجفن معه فسرقة لا يجب عليه ضمان الغلاف والجفن لأن الجفن والغلاف منفصل  
عن السيف والمحفف وهو كان أجيراً مشترى كافي السيف والمحفف لا في الغلاف والجفن وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يضمن السكل وعنه  
رحمه الله تعالى لو دفع محففاً إلى رجل ليصقله غلافاً ودفع السكين إلى رجل ليصقله نصاباً فاضاع المحفف والسكين لا يضمن لأنه استأجره  
ليعمل له غلافاً لا يعمل في السكين والمحفف (٢٣٦) والسكين والمحفف لا يكونان تبعاً للنصاب والغلاف فكل من السيف والمحفف

أمانة في يده فإذا هلك في يده  
لا يتعسر منه لا يضمن وهذا كله  
قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله  
تعالى أما على قول أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى ما هلك في يده لا يصنعه  
لا يكون ضامناً لأن عنده الاجير  
المشترك لا يضمن ما هلك في يده  
لا يصنعه \* نساج كان يسكن مع  
صهره ثم اكترى داراً وانتقل إليها  
ونقل متاعه وترك الغزل في الدار  
التي انتقل عنها قالوا ان لم ينقل  
الغزل من المكان الذي كان فيه  
إلى بيت آخر من دار صهره ولا  
أودعه صهره لا يضمن في قول أبي  
حنيفة لأن الغزل ما بقي في ذلك  
المكان الذي كان فيه كان هو  
سأكناً ببقائه الغزل في ذلك المكان  
لم يعرف من أصله أن سكناً في  
الدار لا تبطل ما سبق له فيها شيء  
وعندهما يضمن \* رجل دفع  
إلى نساج غزلاً لينسجه كرباساً  
فدفعه النساج إلى أجيره فسرقة  
من هذا الاجير قالوا ان كان هذا  
الاجير أجيراً للنساج الاول لا يضمن  
واحد منهما وإن لم يكن الثاني أجيراً  
الاول ضمن الاول عند الكل  
ويضمن الاجير عند أبي يوسف  
ومحمد رحمه الله تعالى ولا يضمن  
في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
وهو كالسودع إذا أودع أجنبياً  
عندهما لصاحب الوديعة أن يضمن

أن يبيع كذا في الظهيرة \* ولو أبيع بضاعة ثم تفرق المتفاوضان ثم اشترى بالبضاعة شيئاً علم  
المستبضع بتفرقه عما كان ما اشترى لاد من خاصة وإن لم يعلم بتفرقه ما كان الثمن مدفوعاً إلى  
المستبضع جاز شراؤه على الأمر وعلى شريكه وإن لم يكن الثمن مدفوعاً إليه كان مستثراً لا من خاصة  
كذا في فتاوى قاضيان \* ولومات الذي لم يبيع ثم اشترى المستبضع المتاع لزم الحى خاصة ولو نقد  
المستبضع الثمن من المال المدفوع إليه فورثة الميت بالخيار إن شاءوا ضمنوا المستبضع الثمن وإن شاءوا  
ضمنوا المبيع فإن ضمنوا المستبضع يرجع بذلك على الأمر وكذلك لو ضمنوا البائع يرجع على  
المستبضع ثم المستبضع يرجع على المبيع ولو أبيع أحد المتفاوضين ألفاً له ولشريك له شركة عنان  
برضا شريك العنان ليشتري له ما متاعاً ثم مات أحدهم فإن مات المبيع ثم اشترى المستبضع  
فالمشترى ويضمن المال فيكون نصفه لشريك العنان ونصفه للمفاوض الحى ولورثة  
الميت وإن مات شريك العنان ثم اشترى المستبضع فالمشترى كله للمفاوضة ثم ورثة الميت إن  
شاءوا رجعوا بحصصهم على أيهما شاءوا وإن شاءوا ضمنوا المستبضع ويرجع به المستبضع على أيهما  
شاء وإن مات المفاوض الذي لم يبيع ثم اشترى المستبضع فنصفه للأمر ونصفه لشريك العنان  
ويضمن المفاوض الحى لورثة الميت حصصهم وإن شاءوا ضمنوا المستبضع ويرجع به على الأمر  
كذا في محيط السرخسى \* وليس لأحد المتفاوضين أن يقرض في طاهر الرواية وهو الصحيح كذا في  
الذخيرة \* إلا أن يأذن له إذا مصرحاً أن يقرض ولم يدخل تحت قوله أعمل برأيتك كذا في السراج  
الوهاج \* ولو أقرض بغير إذنه ضمن نصفه ولا تفسد المفاوضة هكذا في محيط السرخسى \* وقالوا  
ينبغي أن يكون له الإقراض بما لا خطر للناس فيه كذا في المحيط \* ولأحد المتفاوضين أن يشارك  
رجلاً شركة عنان ببعض مال الشركة كذا في المبسوط \* سواء شرط في عقد الشركة أن يعمل كل  
واحد منهما برأيه أو لم يشرطاً كذا في الذخيرة \* ويجوز عليه وعلى شريكه سواء كان باذن  
شريكه أو بغير إذنه شريكه كذا في المحيط \* وإن شاركه شركة مفوضة باذن شريكه فهو جائز  
عليهما كما لو فعل ذلك وإن كان بغير إذنه لم تكن مفوضة وكانت شركة عنان ويستوى إن كان الذي  
شاركه أباه أو ابنه أو أجنبياً عنه كذا في المبسوط \* وفي المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في  
متفاوضين شارك أحدهما رجلاً شركة عنان في الرقيق فهو جائز وما اشترى هذا الشريك من  
الرقيق فنصفه للمشتري ونصفه بين المتفاوضين نصفين ولو أن المتفاوض الذي لم يشارك اشترى  
عبداً كان نصفه لشريكه ونصفه بين المتفاوضين كذا في المحيط \* وله أن يوكل وكلياً يدفع  
إليه ما لا أمره أن ينفق على شيء من تجارتهم ما في المال من الشركة فإن أخرج الشريك الآخر  
الوكيل يخرج من الوكالة إن كان في بيع أو شراء أو اجارة كذا في البدائع \* وإن وكله بتقاضي  
مادائنه فليس للأخر إخراج كذا في المحيط \* وله أن يعبر استخساناً حتى لو أعار دابة من المفاوضة  
وهلك في يد المستعير لم يضمن فيه استخساناً كذا في الذخيرة \* ولو أعار أحدهما دابة من شركتهما  
فركبها المستعير فعطبت الدابة ثم اختلف في الموضع الذي ركبها إليه فابهم صدقه في الإعارة إلى ذلك

الموضع

أيهما شاء وعند أبي حنيفة له أن يضمن المودع الاول وليس له أن يضمن الثاني \* نساج ترك كرباساً

في بيت الطراز فسرق ليلقالوا ان كان الموضع الذي ترك فيه الكرباس مما يحفظ فيه الثياب لا يضمن وإن كان مما لا يحفظ فيه الثياب ولا  
يحفظ ورضي به صاحب الثوب لا يضمن أيضاً لا يضمن \* رجل دفع ذهباً إلى صانع ليصقله سواراً فمضوا والنتيجة لم يكن من عمل هذا  
الصانع فأصلح الذهب وطوله ودفعه إلى من ينسجه فسرقة من الباني قالوا ان كان الصانع الأول دفع إلى الثاني بغير أمر المالك ولم يكن

الثاني أجبر الأول ولا يذله كان للمالك أن يضمن أجمعا ما في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وفي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يضمن الصانع الأول أما الثاني ان سرق منه بعد العمل لا يضمن لأنه إذا فرغ من العمل صارت يده يد ودبحة أما ما دام في العمل كانت يده يضمن لأنه يتصرف في مال الغير بغير إذنه وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى مودع المودع لا يضمن مالم يتصرف في المودعة بغير إذنه مالئكما \* رجل قال لحياط انظر الى هذا الثوب فان كفا في قيصا فقطعه ب درهم ( ٢٣٧ ) ونخطه فقال لحياط نعم وقطعه ثم قال بعد

ما قطعه انه لا يكفيك ضمن لحياط قيمة الثوب لأنه انما أذن له بالقطع بشرط الكفاية ولو قال لحياط انظر أيكفي في قيصا فقال لحياط نعم فقال صاحب الثوب اقطعه فقطعه فاذا هو لا يكفيه لا يضمن لحياط شيئا لأنه أذن له بالقطع مطلقا وان قال لحياط نعم فقال صاحب الثوب فاقطعه أو قال اقطعه اذا فقطعه كان ضامنا اذا كان لا يكفيه لأنه علق الاذن بالشرط \* استأجر خبازا لينضج له طعاما وليمة فأفسد الطعام فاحرقه أو لم ينضج كان ضامنا لأنه أجبر مشترك فيضمن ما أفسد بجناية يده ولو لم يفسد الخباز شيئا ولكن رب الدار اشترى راوية من ماء وأمر صاحب البعير فادخلها الدار فساق البعير فخر على القدور وكسرها وأفسد الطعام لا يضمن صاحب البعير شيئا لأنه ساق بأمر صاحب الدار ولا ضمان على الخباز فيما فسد لأنه فسد لابغله وكذا لو سقط البعير على ولد صغير أو عبدا صغيرا لصاحب الدار فقتله لا يضمن صاحب البعير \* الخاس اذا هلك العبد في يده لا يضمن لأنه أجبر مشترك فلا يضمن ما هلك عنده لا بصنعه وكذا الدلال اذا دفع الثوب الى رجل ليراه فبشتره فذهب الرجل بالثوب

الموضع برئ المستعير من ضمانها كذا في فتاوى قاضيان \* وكل ما يجوز لأحد شرى يكي العنان أن يعمل به فكذلك للمفوض كذا في محيط السرخسي

( الفصل السادس في تصرف أحد المتفاوضين في عقد صاحبه وفيما وجب بعقد صاحبه ) اذا أقال أحدهما في بيع باعه الآخر جازت الاقالة عليهما وكذلك اذا أقال أحدهما في سلم باشره صاحبه كذا في المحيط \* ولو باع أحد المتفاوضين جارية من تجارتها نسيئة لم يكن لو أحد منهما أن يشتريها باق من ذلك قبل استيفاء الثمن كذا في فتاوى قاضيان \* ولو باع أحد المتفاوضين شيئا نسيئة ثم مات ليس لصاحبه أن يخاصم فيه فان أعطاه المشتري نصف الثمن برئ منه كذا في محيط السرخسي \* ولو باع أحدهما شيئا ثم وهب الثمن من المشتري أو أبرأه جاز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويضمن نصيب صاحبه كذا في فتاوى قاضيان \* وان وهبه الآخر أو أبرأه جاز في نصيبه ولم يجز في نصيب صاحبه اجماعا كذا في المحيط \* واذا أقر أحد المتفاوضين ديناً وجب له ما جاز تأخيرها في النصيبين اجماعا كذا في الظهيرية \* سواء وجب الدين بعقد المؤخر أو بيعه لصاحبه أو بيعه لغيره كذا في الذخيرة \* اذا كان على المتفاوضين دين الى أجل فأبطل أحدهما الاجل بطل وحل المال عليهما جميعا ولو مات أحدهما حصل على الميت حصته ولم يحل على الآخر وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا كان لرجل على المتفاوضين مال فأبرأ أحدهما عن حصته فهم ما يبرأ جميعا من المال كله كذا في المحيط \* حقوق عقد تولاه أحدهما ينسرف اليهما جميعا حتى ان أحدهما لو باع شيئا بطالب بشير البائع بالنسيئة للمبيع كما يطالب البائع ولو طلب غير البائع الثمن من المشتري يجبر المشتري على تسليم الثمن اليه كما يجبر على تسليمه الى البائع كذا في التتارخانية \* ولو اشترى أحدهما شيئا بواحد صاحبه بالثمن كما يواخذ به المشتري كذا في السراج الوهاج \* وله أن يقبض المبيع كالمشتري ولو وجد المشتري منهما عيبا بالمبيع فلا صاحبه أن يرد بالعيب كالمشتري كذا في البدائع \* واذا اشترى أحدهما شيئا من تجارتهما فوجد لا تخبره عيبا كان له أن يرد كذا في المحيط \* ولو استحق المبيع كان لكل واحد منهما الرجوع بالثمن على البائع كذا في السراج الوهاج \* والمشتري من أحدهما شيئا من شركتهما اذا وجد بالمشتري عيبا كان له أن يرد بالعيب على أجمعا ما شاء كذا في الظهيرية \* ولو أنكر العيب فله أن يحلف البائع على البتات وشريكه على العلم ولو أقر أحدهما نفذ اقراره على نفسه وشريكه ولو باع كل واحد منهما نصف سلعة من شركتهما ثم وجد عيبا فله أن يحلف كل واحد منهما على النصف الذي باعه على البتات وعلى النصف الذي باعه شريكه على العلم بيمين واحدة في قول محمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يحلف كل واحد منهما على البتات فيما باع وتسقط عن كل واحد منهما اليمين على العلم هكذا في البدائع \* واذا باع أحد المتفاوضين شيئا من متاع المفاوضة ثم افترا ولم يعلم المشتري بافتراقهما كان له أن يدفع جميع الثمن الى أجمعا ما شاء كذا في المحيط \* وان كان علم بالفرقة لم يدفع الا الى العاقد ولو دفع الى

( ٤٣ - ( الفتاوى ) - ثاني ) من بين يديه ولم يطره الدلال لا يضمن لأنه ماؤن به هذا المدفع عادة \* رجل دفع الى لحياط ثوبا ليخطه قيصا فطافه قباء ذاطاق واحد الذي يقال له بالفارسية يكمناني خير المالك ان شاء ترك الثوب عليه يضمنه قيمة ثوبه وان شاء أخذ القباء وأعطاه أجر مثله لا يزد على المسمى وان اختلف فقال رب الثوب أمرتك أن تقطعه قيصا وقال لحياط لا بل أمرتني أن أقطعه قيبا كان القول قول صاحب الثوب وان أمره أن يقطعه قيصا فطافه سراويل فهو والاول سواء وقيل هنا



لا يجب الاجرا اذا اخذ الثوب \* رجل امر رجلا ان ينقش اسمه في فص خاتمه فخلط ونقش اسم غيره ضمن الخاتم \* ولو امر رجلا ليصنع ثوبه بزعفران أو بالبقم فصبغه بصبغ من جنس آخر كان لب الثوب أن يضمه قيمة ثوبه أبيض ويترك الثوب عليه وان شاء أخذ الثوب وأعطاه أجره له لا يزاد على المسمى وان صبغه بجنس ما أمره الا انه خالف في الوصف بان أمره أن يصبغه برقع فقير عصفور فصبغه بفقير عصفور وأقر بذلك رب الثوب بخير رب الثوب (٣٣٨) ان شاء ترك الثوب عليه وضمنه قيمة ثوبه أبيض وان شاء أخذ الثوب وأعطاه ما زاد

من العصفور فيه مع الاجر المسمى  
وذكر في المنتقى عن أبي يوسف  
هذا اذا صبغه برقع القفير أو لاثم  
صبغه بثلاثة أرباع القفير فيكون  
له الخيار على الوجه الذي ذكرنا  
أما اذا صبغه ابتداء بفقير عصفور  
بضربة واختار أخذ الثوب أعطاه  
مازاده المصبغ فيه ولا أجر له هنا  
وهكذا ذكر القدوري وهو قول  
أبي يوسف رحمه الله تعالى أما على  
قول محمد اذا أمره أن يصبغه بمن من  
عصفور بدرهم وصبغه بمنين بضربة  
واحدة ان شاء ضمنه قيمة ثوبه  
أبيض وان شاء أخذ الثوب  
وأعطاه درهم ما زاد من العصفور  
في ثوبه وروى ابن سماعة عن  
محمد رحمه الله تعالى ماوجب  
التسوية في الجواب بين أن يصبغه  
بضربة أو بضربتين \* رجل  
استأجر رجلا ليجرب بئره فخره  
أعطاه ما زاد الخضره فيه \* رجل  
دفع غزلا الى حائك لينسجه سبعا  
في أربع فعمله أكبر من ذلك أو  
أصغر كان لصاحب الغزل الخيار  
ان شاء ضمنه مثل غزله وان شاء  
أخذ الثوب وأعطاه الاجر المسمى  
ولا يزيد على الاجر في الزيادة وفي  
النقصان أعطاه من الاجر بحسب  
ما نقص ولا يجاوز ما سمي وكذا  
ان أمره صفيقا فجاء بريقق أو  
على العكس لانه في الزيادة

شريك لا يبرأ عن نصيب العاقد وكذلك لو وجد به عيبا لا يخصم الا البائع كذا في محيط السرخسي  
\* ولو كان المشتري رده على شريك البائع بالعيب قبل الفرقه وقضى له بالثمن أو بنقمان العيب  
عند تقدير الردم افتراقا كان له أن يأخذ أيم مائشاه كذا في المحيط \* ولو استحق العبد بعد الافتراق وقد  
كان نقدا الثمن كما قبل الافتراق فلا يشتري أن يرجع بالثمن على أيم مائشاه كذا في الظهيرية  
\* متفاوضان افتراقا فلا صاحب الدين أن يأخذوا أيم مائشاه بجميع الدين ولا يرجع أحدهما  
على صاحبه حتى يؤدي أكثر من النصف فبرجع بذلك كذا في الجامع الصغير \* ولو وكل أحد  
المتفاوضين رجلا أن يشتري له حاريرة بعينها أو بغير عينها بشئ مسمى ثم ان الآخر تمسك الوكيل  
عن ذلك فنهيه حائرا فان اشتراها الوكيل بعد ذلك فهو مشتر لنفسه وان لم ينهه عن ذلك حتى اشتراها  
كان مشتر بالهما جميعا ويرجع بالثمن على أيم مائشاه كذا في المحيط  
(الفصل السابع في اختلاف المتفاوضين) لو ادعى على آخر أنه شاركه مفاوضة فانكر والمال  
في يد الجاحد قال قول الجاحد مع يمينه وعلى المدعي البينة كذا في فتح القدير \* فان جاء المدعي  
ببينة يشهدون على دعواه فهذا على وجوه أما ان شهدوا أنه مفاوضة وأن المال الذي في يده بينهما  
أو شهدوا أنه مفاوضة وأن المال الذي في يده من شركتهما وفي هذين الوجهين تقبل بينته ويقضى  
بالمال بينهما نصفين وأما ان شهدوا أنه مفاوضة وأن المال في يده وفي هذا الوجه يقضى بالمال  
بينهما نصفين سواء شهدوا بذلك في مجلس الدعوى أو بعدما تفرقا عن مجلس الدعوى وأما ان شهدوا  
أنه مفاوضة ولم يزيدوا على هذا وفي هذا الوجه ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في  
شرحه أنه تقبل بينته ويقضى بالمال بينهما ما واليه أشار محمد رحمه الله تعالى في الكتاب بعد هذه  
المسئلة وذكر شيخ الاسلام أنهم ان شهدوا في مجلس الدعوى تقبل الشهادة ويقضى بالمال بينهما  
(٣) ما لم يشهدوا أنه بينهما نصفين أو يشهدوا أنه من شركتهما أو يقر الجاحد أن المال كان  
في يده يومئذ أو شهد الشهود بذلك كذا في المحيط \* ثم اذا قضى القاضي بينهما نصفين اذا ادعى  
الذي كان في يده شيئا مما في يده لنفسه ميراثا أو هبة أو صدقة من جهة غير المدعي فهذه المسئلة على  
وجوه ان كان شهود مدعي المفاوضة شهدوا أنه مفاوضة وأن المال بينهما نصفين أو شهدوا أنه  
مفاوضة وأن المال من شركتهما في هذين الوجهين لا تسمع دعواه ولا تقبل بينته وان كان شهود  
مدعي المفاوضة شهدوا أنه مفاوضة وأن المال في يده أو شهدوا أنه مفاوضة ولم يزيدوا على هذا  
تسمع دعواه وتقبل بينته عند محمد رحمه الله تعالى خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى ولو كان المدعي  
عليه ادعى شيئا مما في يده بطريق التلقي من المدعي تسمع دعواه وقبلت بينته في الوجوه كلها كذا  
في الظهيرية \* واذا ادعى أنه شريكه مفاوضة وأقر به المدعي عليه وقضى عليه بما في يده ثم ادعى  
شيئا مما في يده ميراثا أو هبة وأقام البينة تقبل كذا في محيط السرخسي \* ولو كان المال في يد

(٣) قوله ما لم يشهدوا الخ لا يرتبط بما قبله ولعله مرتبط بمحذوف والتقدير وان شهدوا في غير مجلس  
الدعوى لا تقبل ما لم يشهدوا الخ وتقرر العبارة بمراجعة المحيط اهـ

متبرع وفي نقصان نقص العمل وان أمره أن ينسج ثمانا في ثمان فنسج  
ستا في ثمان ان شاء ترك الثوب عليه وضمنه غزله وان شاء أخذ الثوب وأعطاه بحسب ثلاثة أرباع الاجر الذي سماه كالأمر لبنا ليضرب  
له لبنا فضرب البعض وفات وقت الباقي يجب الاجر بحسب ما عمل ومن المشايخ من فرق بين الثوب وبين اللبن فقال في اللبن يجب له حصه  
ما عمل به من الاجر الذي سماه وفي الثوب له لا يزاد على ثلاثة أرباع ما سمي واختار شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى العري بين

رجلين

الثوب وبين الذين على هذا الوجه الذي ذكرنا لأن في الثوب قيمته على زيادة قيمته لا يكون المقبول تلك القيمة إذا انقردت من الباقي وفي الإين لا يزداد قيمة البعض البعض ولو أن النساج وفي الذرع والصفة وزاد يعني زاد ذراعاً واحداً على ما شرط وروى عن محمد أن صاحب الغزل بالخيار أن شاء ضمنه مثل غزله وترك الثوب عليه وإن شاء أخذ الثوب وأعطاه الأجر المسمى لا يزداد على الأجر المسمى لزيادة الذرع أما الخيار لتغير الصفة عليه فإنه قد يحتاج إلى الثوب القصير ولا نه لولم يزد (٣٣٩) في الذرع وبما يفضل شيء من غزله فيصير وإذا اختار أخذ الثوب لا يلزمه

زيادة الأجر لزيادة الذرع لأنه متبرع في الزيادة \* ولو دفع غزلاً إلى حائك وأمره أن يزيد في الغزل من عند نفسه وطناً قال زدت وأنكر رب الثوب فإن حلف رب الثوب على علمه برئ وإن نكل لزمه مثل الزيادة وإن اتعقا أن غزل الآخر كان منا والثوب منوان فقال الآخر الزيادة من الدقيق لا يقبل قوله لأن وزن الدقيق في العادة لا يبلغ وزن الغزل وإن كان الثوب مستهلكاً وأنكر الآخر الزيادة كان القول قول رب الثوب \* ولو دفع إلى صانع عشرة دراهم وقال له زد فيه درهمين يكون ذلك قرصاً على واجعل من ذلك قلباً ولك أجر درهم فقال الصانع زدت وأنكر الآخر قال محمد رحمه الله تعالى فخالقوا إذا حلما يحير الصانع أن شاء دفع إليه القلب وأخذ أجر خمسة دنانق وإن شاء رد على الآخر عشرة دراهم وأخذ القلب \* ولو دفع إلى نداف جبة وقطناً وأمره أن يزيد من عنده شيئاً من القطن فجاء بعشرين استار قطن في الثوب وقال للآخر دفعت إلى عشرة أساتير وزدت عشرة وقال رب الثوب دفعت إليك خمسة عشرة وزدت خمسة كان القول قول

رجلين وهما قران بالمفاوضة وأدعى أحدهما شيئاً من ذلك المال أنه له ميراثاً عن أبيه وأقام البينة قبل بيئته كذا في فتاوى قاضيان \* وإذا مات أحد المتفاوضين والمال في يد الباقي منهما فادعى ورثة الميت المفاوضة وحد ذلك الحى فأقاموا البينة أن أباهم كان شريكه شركة مفاوضة لم يقض لهم بشيء مما في يد الحى إلا أن يعيروا البينة أنه كان في يده في حياة الميت وأنه من شركة ما بينهما فحينئذ يقضى لهم بنصفه كذا في المبسوط \* فإن أقام الحى البينة أنه ميراث له من أبيه بعد القضاء عليه لا تقبل إذا شهدوا أن المال من شركتهما وأن شهدوا أن هذا المال كان في يده وقت الشركة فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا تقبل بيئته الحى وعند محمد رحمه الله تعالى تقبل كذا في محيط السرخسي \* ولو كان المال في يد الورثة وجدوا الشركة فأقام الحى البينة على المفاوضة وأقاموا بيئته أن أباهم مات وترك هذا ميراثاً من غير شركة ما بينهما لم تقبل منهم وصح شمس الأئمة أن هذا قولهم جميعاً ولو قالوا مات جدنا وترك ميراثاً لا يبنوا فأقاموا البينة على هذا لا تقبل في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وتقبل في قول محمد رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير \* وإن كانت الأشياء في يد أحدهما بعد المفاوضة فقد وقعت الفرقة بحجوده وهو ضامن لنصف جميع ما في يده إذا قامت البينة على المفاوضة لأنه كان أميناً بما لحود يصير ضامناً وكذلك إذا وجدوا رثته بعد موته فإن ماتا وأوصى كل واحد منهما إلى رجل فوصى كل واحد منهما بما يطالب بما ولى موصيه بما يعتقه فإذا قبض فلا ضمان عليه في ذلك ولا على الورثة بعد أن يكونوا مقرين بالمفاوضة كولو كان الوصى قبض نفسه وهو مقر بالمفاوضة كان أميناً في نصيب صاحبه كذا في المبسوط \* متفاوضان ادعى أحدهما أن صاحبه شريكه بالثلث وأدعى المدعى عليه الثلثين وكلاهما يقولان بالمفاوضة فجميع المال من العساق وغيره يكون بينهما نصفين حكماً للمفاوضة إلا ما كان من ثياب الكسوة أو متاع يت أو رزق العيال أو جارية يطعموها فإن ذلك يكون لمن كان في يده خاصة استحساناً إذا كان ذلك بعد الفرقة ولو لم يمتروا ولو كان مات أحدهما ثم اختلفوا في مقدار الشركة فهذا وما لو اختلفا في مقدار الشركة سواء كذا في فتاوى قاضيان \* وإذا ادعى رجل على غيره أنه شريكه شركة مفاوضة وأن المال الذي في يده بينهما أثلاً بالثلثان والثلث له والادعى عليه يجحد المفاوضة أصلاً فأقام المدعى بيئته على نحو ما ادعاه لا تقبل هذه الشهادة قياساً وفي الاستحسان تقبل على المفاوضة كذا في المحيط \* ادعى المفاوضة وأدعى المال مناصفة وشهد الشهود بالثلاثة ثم قال المدعى كانت كذا تقبل استحساناً كذا في محيط السرخسي \* وإذا افترق المتفاوضان وقام أحدهما البيئته أن المال كله كان في يد صاحبه وإن قاضى ببلدة كذا كان قضى بذلك عليه ومروا المال وأنه نهي به بينهما نصفين فأقام الآخر بمثل ذلك من ذلك القاضي بعينه أو غيره فإن كان من قاض واحد ولم تخرج القضاء من أخذ بالآخر وإن لم يعمل أو كان القضاء من القاضين لزم كلاهما القضاء الذي أنفذ عليه لأن كلاهما صحيح ظاهر فيحاسب كل صاحبه بما عليه ويترادان الفضل كذا في فتح القدير \* ولو مات المتفاوضان فاقسم الورثة جميعاً

النداف ولو قال صاحب الثوب دفعت إليك خمسة عشر استاراً وأمرتك أن تزيد خمسة أساتير وقال النداف دفعت إلى عشرة وأمرتني أن أزيد عشرة يحسب صاحب الثوب أن شاء صدقه ودفع إليه عشرة أساتير وإن شاء أخذ منه قيمة ثوبه ومثل عشرة أساتير قطن ويترك الثوب على النداف \* رجل دفع إلى خياط ثوباً بالخططة فمصابدرهم على أن يفرغ منه اليوم جازي قولهم (فصل في الحفار) \* رجل استأجر حفاراً وبينه مكان الحفرة وعقدها ودورها باجر معلوم جاز وإن جفر بعض ما شرط عليه فاستقبله رجل إن كان يمكنه الحفر



مع ذلك الا انه يشترط عليه العمل بحجر على العمل وكذا لو ظهر الماء في البئر قبل ان يبلغ منتهى ما امر به فان كان يستطيع الحفر مع ذلك لزمه وان كان لا يستطيع يكون عذرا \* وان استأجره ليحفر قبرا وبين موضع حفرة في موضع آخر لا أجر له وان لم يبين له موضع الحفر صح العقد استحسانا فيصرف الى الحفر في مقبرة تلك القبيلة وكذا لو لم يبين له عمقه ولا عرضه جاز استحسانا ويصرف الى المتعارف وكذا اذا لم يبين له الحد ولا شقا ينصرف الى المتعارف (٣٤٠) في تلك البلدة وهو كذا لو استأجر لبا مال ضرب له الابن ولم يبين المبلن فان كان هناك

ملبن متعارف ينصرف اليه مآثر كاشم وجدوا مالا كثيرا فقال أحد الفريقين كان هذا في قسمتنا لم يصدقوا على ذلك الا بيينة وعلى الفريق الآخر المين فاذا حلفوا كان بينهما نصفين فان كان في أيديهم م صدقوا ان كانوا قد شهدوا بالبراءة وان كانوا لم يشهدوا بالبراءة فهو بينهم جميعا بعد ما يحلف الا آخرون ما دخل هذا في قسم هؤلاء كذا في المبسوط \* ولو كان المال في يد أحد الفريقين فقالوا كان لا يينا قبل المفاوضة وكذبهم الفريق الآخر قال المال بينهما مساوان كانوا شهدوا على البراءة عما في الشركة وان كانت البراءة من الشركة وغيرها فهو له خاصة وان كان المال في يد غير الفريقين فهو بينهم الا بيينة كذا في محيط السرخسي \* واذا شهدوا على الاقرار بالمفاوضة منذ عشر سنين فقبل القاضي شهادتهم ثبتت المفاوضة منذ عشر سنين وقبل ذلك حتى يقضى بجميع ما في يده منذ عشر سنين وقبل ذلك بينهما ولو شهدوا على انشاء المفاوضة منذ عشر سنين قضى بالمفاوضة منذ عشر سنين ولا يقضى بالمفاوضة قبل ذلك فاعلم بيقين لا جدهما قبل المفاوضة يختص هو به وما كان مشكلا الحال فهو للمفاوضة كذا في المحيط \* ولو أمر أحد المتفاوضين رجلان بشتر يان عبد الهما وسمى جنس العبد والثن فاشترى ياه وقد افرق المتفاوضان عن الشركة فقال الآخر اشترى ياه بعد التفريق فهو لي خاصة وقال الآخر اشترى ياه قبل التفريق فهو بيننا كالقول قول الآخر مع عينة والبيينة بينة الا آخرا اقاما البيينة ولا تقبل شهادة لو كيدان كذا في فتاوى قاضيهان \* وان قال الشريكان لا ندرى متى اشترى ياه فهو للاخر خاصة كذا في محيط السرخسي \* وان قال الآخر اشترى ياه قبل الفرقة وقال الآخر اشترى ياه بعدا فرقة فالقول قول الآخر والبيينة بينة الا آسر كذا في المحيط \* واذا أعتق أحد المتفاوضين عبدا من شركتهما فالقول فيه كقول في غير المفاوض واذ افرق المتفاوضان ثم قال أحدهما كنت كاتب هذا العبد في الشركة لم يصدق على ذلك لكن اقراره في نصيب نفسه صحيح ولشريكه أن يردده لرفع الضرر عن نفسه بعد ما يحلف على علمه وكذلك ان أقر أنه أعتقه في الشركة معناه أن اقراره صحيح في نصيب نفسه خاصة ولا يشتغل باستحلاف الا آخرا ههنا بخلاف الكتابة هكذا في المبسوط \* واذا افرق المتفاوضان وأشهد كل واحد على صاحبه بالبراءة من كل شركة ثم قال أحدهما كنت أعتقت هذا العبد في الشركة قد دخل نصف قيمته فيما برأت اليك منه فصدق الا آخري عتقه وقال كنت اخترت ضمان العبد فالقول بان لم يعتق مع عينة وله تضمين العبد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى دون الشريك وان قال اخترت ضمانك برئى من الضمان بالبراءة ولا شئ على العبد وان قال ما اخترت شيأ فله أن يضم العبد دون الشريك كذا في محيط السرخسي \* وان أقام المقر البيينة أنه كان قد اختار ضمانه جعل الثابت بالبيينة كالثابت بالمعينة فيسبرأ هو من ذلك ولا شئ على العبد وان قال الشريك لم يعتقه الا بعد الفرقة كان القول قواه أيضا فان أقام المعتق البيينة أنه أعتقه في المفاوضة وضمن له نصف قيمته وأقام الا آخرا البيينة أنه أعتقه بعد الفرقة واختار رعاية العبد فالبيينة المعتق برئى هو والعبد من نصف قيمته كذا في المبسوط \* ولو

استحسانا ولا يفسد العقد \* وان استقبل الحفار في حفرة البئر أو القبر حفرة لا يزيده في أجره كالا ينقص من أجره بسبب لين المكان وحسب التراب من القبر يكون على الحفار استحسانا وان اختلف المستأجر وحافر البئر بعد ما حفر خمسة أذرع فقال المستأجر شرطت عليك عشرة أذرع وقال الحفار لا بسل شرطت خمسة أذرع كان القول قول المستأجر مع عينة وأعطاه من الاجر بحسب ذلك فيحلف الحفار على دعوى المستأجر ويتر كان الاجارة فيما سبق وان اختلفا على هذا الوجه قبل الخوض في العمل تحالفوا تركا \* رجل استأجر حفارا ليحفره جوضا عشر ا في عشر بعشرة دراهم وبين عمقه حفرة خمسة في خمسة كان عليه ربع الاجر لان العشر في العشر يكون مائة وخمسة في خمسة يكون خمسا وعشرين فيكون ربع الجمله فلهذا يلزم ربع الاجر (فصل في اجارة الدواب والضممان فيما يجب وفيما لا يجب) رجل تكارى ابلا مسمى بغير عينة امن كوفه الى مكة باجر معلوم ذكر في الكتاب أنه يجوز قالوا لم يرد هذا أن يؤجر ابلا بغير عينة فان ذلك لا يجب وز وانما أردبه أن ينقل

المكاري الجوله فقال له المستكاري اجلني الى مكة على ابل فيكون المعقود عليك في الذمة وبعضهم أجروا الجواب على اطلاق التكتاب وجوزوا ذلك لمكان العادة \* رجل استأجر دابة ليطحن بها كل يوم بدرهم وبين ما يطحن من المنة أو الشعر ونحو ذلك ذكر في الكتاب أنه يجوز وان لم يبين مقدار ما يطحن وهكذا قال بعض المشايخ وقال الشيخ الامام المعروف بجواهر رواده لا بد من بيان مقدار ما يطحن كل يوم وعليه الفتوى \* رجل اكترى ابلا من بخارا الى بغداد والعج ثم اختلفا في وقت

الخروج من بخارا بالقول في ذلك قول من يريد الخروج في الوقت المعروف للخروج لاهل بخارا \* رجل ا كثر ابلان السكوفة الى مكة الحج ذاهبا و جاثيا كان له أن يركبها يوم التروية و يوم عرفة و يوم النحر و ثلاثة أيام التشريق \* رجل استأجر أجيرا يوما لم يعمل له كذا قالوا ان كان العرف بينهم أنهم يعملون من طلوع الشمس الى العصر فهو على ذلك وان كان العرف أنهم يعملون من طلوع الشمس الى غروب الشمس فهو على ذلك وان كان العرف مشتركا فهو على طلوع الشمس الى (٢٤١) غروبها اعتبارا لذكر اليوم \* رجل استأجر

بغير العمل فعمل البعير في العرف هو الواسق و هو بالامناء مائتان وأربعون منا \* رجل استأجر دابة الى ممر قسند أو غدير هامن الامصار فاذا دخلها كان له أن ياتي بها الى منزله استحضانا \* رجل استأجر دابة أو عبدا فان مؤنة الرد بعد الفراغ على صاحب الدابة والعبد وكذا مؤنة رد الرهن تكون على الراهن ومؤنة رد لوديعة على صاحبها ومؤنة رد المستعار على المستعير ومؤنة رد الغصب تكون على الغاصب وكذا مؤنة رد المبيع يباعا فسادا بعد الفسخ تكون على القابض \* رجل استأجر دابة ليحمل عليها حملا مقدرا وحل ثم أراد صاحب الدابة أن يضع عليها شيئا من متاعه مع حل المستأجر كان للمستأجر أن ينعى فان وضع مع ذلك وبلغت الدابة الى الموضع الذي سماه كان على المستأجر جميع الاجر المسمى وليس هذا كصاحب الدار اذا شغل بعض الدار المستأجرة سقطت حصته ذلك الموضع الذي شغله صاحب الدار من الاجر \* رجل استأجر دابة وقبضها كان له أن يؤجرها ويبيعها أو يودعها ههنا قال في الكتاب وهذا انما يستقيم فيما لا يتفاوت فيه الناس أما اذا استأجرها لركوب نفسه ليس له أن يركب

أقر أحدهما به كاتب عبد في الشركة على ألف و قبضها منه ومات العبد فقد نحل في البراءة وقال الآخر كاتبه بعد الفرقة فالقول لمن لم يكتب وان كان العبد ترك ما لا فقال المكاتب كاتبه بعد الفرقة وأنا وارثه وقال الآخر في المفاوضة قبض وارثه والمكاتب لم يؤد شيئا فالقول لمن لم يكتب كذا في محيط السرخسي \* واذا أودع أحد المتفاوضين من مالهما وديعة عند رجل فادعى المستودع أنه قد ردّها اليه أو الى صاحبه فالقول قوله مع يمينه كذا في المبسوط \* فان جحد الذي ادعى عليه ذلك لم يضمن لشريكه بقول المودع ولكن يحلف بالله ما قبضه كذا في المحيط \* وكذلك لو مات أحدهما ثم ادعى المودع المدفع الى الميت يستخلف الورثة على العلم وان ادعى المدفع الى ورثة الميت وحلفوا ما قبضوه يضمن حصّة الحى وهو بين الحى وورثة الميت كذا في محيط السرخسي \* ولو قال دفعت المال الذي أودعني بعدموت الذي لم يودعني وحلف على ذلك فهو بريء من الضمان ولم يصدق على الزام الحى شيئا بعد أن يحلف ما قبضه كذا في المبسوط \* وان مات المودع فقال المستودع دفعت الى الحى نصفه والى ورثة الميت نصفه بريء عن الضمان اذا حلف فان أقر أحد الفريقين بقبض النصف فركه الآخر فيه كذا في محيط السرخسي \* وان كانا حامين فقال المستودع دفعت الى اليه ما أقر أحدهما بذلك وجحد الآخر فالمستودع بريء ولا يمين عليه وان افترا قائم قال المستودع دفعته الى الذي ودعني فهو بريء وان قال دفعته الى الآخر وكذبه في ذلك ضمن نصف ذلك المال الذي أودعته ثم ما قبضه المودع يكون بينهما نصفين وان صدقه الشريك في ذلك فالمودع بالخيار ان شاء ضمن نصيبه شريكه وان شاء ضمن المستودع كذا في المبسوط

(العصل الثامن في وجوب الضمان على المتفاوضين) استعار أحد المتفاوضين دابة ليركبها الى مكان معلوم فركبها شريكه فعطبت فلهما ضمانان كذا في المحيط \* ولو استعار أحدهما دابة ليحمل عليها طعاما له خاصة فحمل عليها شريكه طعاما مثل ذلك أو أخف لا يضمن كذا في محيط السرخسي \* ثم في مسألة الركوب اذا وجب الضمان وأدى الراسكب ذلك من مال الشركة هل يرجع عليه شريكه بنصف ما أدى ينظر ان كان قدر كرها لحاجتهما فلا رجوع وان كان قدر كرها في حاجة نفسه فله الرجوع بنصف ما أدى ولصاحب الدابة أن يطالب بضمنان الدابة أيهما شاء كذا في المحيط \* وكذلك أحد المتفاوضين اذا استعارها ليحمل عليها عدل رطى فحمل عليها شريكه مثل ذلك العدل لم يضمن ولو حمل عليها طيبا لسهة أو أكسية كان ضامنا لاختلاف الجنس ولا تفاوت في الضرر على الدابة ولو حمل المستعير عليها ذلك ضمن فكذلك شريكه الا انه ان كان ذلك من تجارتهم سماه لضمان عليهما وان كان بضاعة عند الذي حل فالضمان عليهما لان الذي حل غاصب والآخر عنه كميل ضامن ثم يرجع الشريك على الذي حل بنصف ذلك اذا أدى من مال الشركة كذا في المبسوط \* ولو استعار أحدهما ليحمل عليها عشرة مخاتيم فحطفت فحمل عليها شريكه عشرة مخاتيم فهو من شركتهما لا يضمن وكذا لو كانا شريكين شركة عنان فاستعار أحدهما فالجواب فيه كالجواب في الاول كذا في فتاوى قاصصان \* اذا قال أحد الشريكين لصاحبه لا تجاوز بخاري

غيره \* رجل استأجر دابة ليركبها الى مكان معلوم فركب وحل مع نفسه جلا فعطبت الدابة يضمن من قيمتها مقدار الزيادة وسبق معرفة مقدار الزيادة الرجوع الى أهل البصر أن هذا الحل كمن يزيد على ركوبه في الثقل هذا اذا ركب ووضع الحل في غير الموضع الذي ركب وان ركب على موضع الحل يضمن جميع القيمة \* رجل استأجر دابة ليذهب بها الى موضع كذا فركبها في المصير في حوائجها يكون مخالفا حتى لو عطبت الدابة من ركوبه يضمن قيمتها \* رجل استأجر دابة لمسيره فمرخ فصار عليها سبعة فراسخ كان عليه الاجر المسمى للفرسخ وثمانيا



وأدلى الفريش يكون غاصبا ولا جوع عليه وإن أرتقى المستأجر صاحب الدابة بشئ كان أفضل \* رجل استأجر حمارا يحمل عليه وقر حنطة إلى المدينة فحمل عليها الحنطة إلى المدينة فلما انصرف من المدينة جل في أنصافه على الحمار فقيرا من ملح فرض الحمار في الطريق وهلك بضمن قيمة الحمار إذا جل عليه الملح بغير إذنه \* ولو استأجر دابة ليجمل عليها حنطة من موضع معلوم إلى منزله يوما إلى الليل فكان يحمل الحنطة إلى منزله وفي الذهاب إلى موضع الحنطة ما نيا يركب (٣٤٣) الدابة فعطبت الدابة قال بعضهم بضمن قيمة الدابة لأنه استأجرها للعمل دون

الركوب فيصير غاصبا بالركوب \* وقال الفقيه أبو الليث إرجه الله تعالى لا يضمن لأن العادة فيما بين الناس الركوب في هذا الموضع حتى لو لم يكن ذلك عادة لهم كان ضامنا \* رجل استأجر حمارا يحمل عليه اثني عشر وقر من التراب إلى أرضه بدرهم وصاحب الدابة يعرف أرضه فكما عاد الاستأجر من أرضه يحمل عليه وقر من اللبن إن سلمت الدابة حتى فرغ من العمل وجب الاجر ولا يجب الضمان وإن هلك الحمار قالوا إن هلك في الرجوع مع اللبن يضمن قيمة الحمار ولا يجب الاجر لأنهما لا يجتمعان فدل المصنف رحمه الله تعالى وعندى يجب نصف دائق للوفر الأول مع قيمته لأنه لم يكن غاصبا في ذلك الوقت وانما صار غاصبا بعده فيجب الاجر للوفر الأول كفي مسألة العراسخ وبعد ما صار غاصبا لا يجب الاجر إذا هلك الحمار وإن سلم يجب كل الاجر لأنه وإن صار مخالفا لكن إذا سلمت الدابة يجب الاجر كولو استأجر دابة إلى موضع معين فغاوز ذلك الموضع وهلكت بضمن قيمتها وإن سلمت الدابة يجب تمام الاجر \* وكذا لو استأجر دابة ليركبها بنفسه فركبها وأرذف غيره فعطبت الدابة يضمن نصف القيمة وعليه

فغاوز ذلك المال ضمن كذا في السراجية \* إذا مات أحد المتفاوضين ولم يبين حال الذي كان في يده لا يضمن لشريكه نصيبه كذا في فتح القدير

### (الباب الثالث في شركة العنان \* وفيه ثلاثة فصول)

(الفصل الأول في تفسيرها وشرايطها وأحكامها) أما شركة العنان فهي أن يشترك اثنان في نوع من التجارات بر أو طعام أو يشتركان في عموم التجارات ولا يذكران الكفالة خاصة كذا في فتح القدير \* وصورتها أن يشترك اثنان في نوع خاص من التجارات أو يشتركان في عموم التجارات ولا يذكران الكفالة والمعقولة فيها اختصمت معنى الوكالة دون الكفالة حتى تجوز هذه الشركة بين كل من كان من أهل التجارة كذا في محيط السرخسي \* فتجوز هذه الشركة بين الرجال والنساء والبالغ والصبي المأذون والحر والعبد المأذون في التجارة والمسلم والكافر كذا في فتاوى قاضيان \* وفي التجريد والمكاتب كذا في التهذيب \* ولو ذكرا الكفالة وكانت باقي شروط المعارضة متوفرة انعقدت معارضة وإن لم تكن متوفرة ينبغي أن تنعقد عينا ما هكذا في فتح القدير \* وأما شرط جوازها فكون رأس المال عينا حاضرا أو غائبا عن مجلس العقد لكن مشارا إليه والمساواة في رأس المال ليست بشرط ويجوز التفاضل في الربح مع تساوي ما في رأس المال كذا في محيط السرخسي \* ذكر محمد رحمه الله تعالى كيفية كتابتها فقال هذا ما اشترك عليه فلان وفلان اشتركا على تقوى الله وأداء الأمانة ثم يبين قدر رأس مال كل منهما ويقول وذلك كله في أيديهما يشتركان به ويبيعان جميعا وشقي ويعمل كل واحد منهما برأيه ويبيع بالنقد والنسيئة ثم يقول فما كان من ربح فهو بينهما على قدر رؤس أموالهما وما كان من ضيعة أو تبعة فكذلك فإن كانا شرطتا التفاوت فيه كتباه كذلك ويقول اشتركا على ذلك في يوم كذا في شهر كذا كذا في فتح القدير \* وأما حكمها فنصير ورة كل واحد منهما وكيلان صاحبها في عقود التجارات ولا يصير كل واحد وكيلان صاحبها في استيفاء ما وجب بعقد صاحبها كذا في المحيط \* ولا يكون في شركة العنان كل واحد منهما كغيا عن صاحبها إذا لم يذكرا الكفالة كذا في فتاوى قاضيان

(الفصل الثاني في شرط الربح والوضيعة وهلاك المال) لو كان المال منكما في شركة العنان والعمل على أحدهما أن شرط الربح على قدر رؤس أموالهما جاز ويكون ربحه له ووضيعة عليه وإن شرط الربح للعامل أكثر من رأس ماله جاز على الشرط ويكون مال الدافع عند العامل مضاربة ولو شرطا لربح للدافع أكثر من رأس ماله لم يصح الشرط ويكون مال الدافع عند العامل بضاعة ولكل واحد منهما ربح ماله كذا في السراجية \* ولو شرط العمل عليهما جميعا صحت الشركة وإن قل رأس مال أحدهما وأكثر رأس مال الآخر واشترطا الربح بينهما على السواء أو على التفاضل فإن الربح بينهما على الشرط والوضيعة أبدأ على قدر رؤس أموالهما كذا في السراج الوهاج \* وإن عمل أحدهما ولم يعمل الآخر بعذر أو بغير عذر صار كعملهما معا كذا

في

رجل استأجر دابة للركوب إلى

الكوفة فغاوز ربح الكوفة مقدار ما لا يسامح فيه الناس وركب في تلك الزيادة ولم يركب ثم ردها إلى الكوفة كان عليه الاجر إلى الكوفة فتكون الدابة مضمونة عليه لم يردّها إلى صاحبها حتى لو هلك في طريق الكوفة بضمن قيمتها ولا يسقط عنه شيء من الاجر ردها قول أبي حنيفة لا يخرجوه قول صاحب ربحه الله تعالى وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول أولا إذا ردها إلى الكوفة يرى من

الضمان ثم قال لا يبرأ من الضمان بأزالة التعدي وكذا المستعير بخلاف المودع وقال بعضهم برئ في الكل عن الضمان بأزالة التعدي وقال بعضهم إذا استأجرها ذاهبا وجائيا برئ وكذا المستعير وان استأجرها ذاهبا لا يبرأ عن الضمان في كل حال الا المودع \* وذكري الاصل اذا استأجر المرأة عدل تلبسه ثلاثة أيام ان كان ثوب بذلة لها أن تلبسه في الايام والليالي وان كان ثوب صيانة تلبسه في النهار وفي أول الليل وفي آخره وليس لها أن تلبسه كل الليل فان لبسته كل الليل ونامت فيه حتى (٣٤٣) جاء النهار برئت عن الضمان اذا لم ينفق ثوب الثوب والفرق بين مسئلة الثوب

ومسئلة اجارة الدابة على القول المختار ما عرف في الاصل \* وان استأجر دابة ليركبها الى مكان معلوم فلما سار بعض الطريق بهد الاجارة وادعى أن الدابة له يصير ضامنا حتى لو عطبت بعد الخلود قبل أن يركبها يضمن قيمتها وان حدث ثم ركبها بعد ذلك برئ عن الضمان وكان عليه جميع الاجر \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يجب الاجر لركوب بعد الخلود لانه صار غاصبا بالخلود \* رجل استأجر دابة يوما للركوب كان له أن يركبها من طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس لان اليوم حقيقة اسم لما بعد طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس وليس ههنا عرف بخلاف الحقيقة وفيها اذا استأجر أجيرا يوما تركت الحقيقة بحكم العرف \* رجل تكارى دابة ليلا فانه يركبها عند غروب الشمس و يرد هاعند طلوع الفجر الثاني وان تكارى دابة نهارا لم يذكر هذافي الكتاب قال بعضهم يركبها من طلوع الشمس الى غروبها لان النهار اسم للبياض وقال بعضهم هذا اذا كانا من أهل اللغة يفرقان بين اليوم والنهار أما العوام لا يفرقون بين ذلك فيكون الجواب فيه كالجواب

في المضمرات \* ولو شرط كل الرجح لاحدهما فانه لا يجوز هكذا في النهر الفائق \* اشترى كاخاه أحدهما بالغ والآخر بالفين على أن الرجح والوضعية نصفان فالعقد جائز والشرط في حق الوضعية باطل فان علل الرجح على ما شرط وان خسر فافلحسرا ان على قدر رأس مالهما كذا في محيط السرخسي \* ويجوز أن يعقد شركة العنان كل واحد منهما ببعض ماله دون البعض كذا في العناية \* واذا هلك مال الشركة أو أحد المسالين قبل أن يشتريا بطالت الشركة كذا في الهداية \* وأى المسالين هلك قبل الشراء هلك على صاحبه هلك في يده أو يد صاحبه كذا في المحيط \* واذا جاء كل واحد منهما بألف درهم فاشترى كاهما ونحاطاها كان ماله هلك منها هلكا ما بقي فهو بينهما الآن يعرف شئ من الهالك أو الباقي من مال أحدهما بعينه فيكون ذلك له وعليه كذا في المبسوط \* وان اشترى أحدهما بماله والآخر مال الآخر فالمشترى بينهما على ما شرط كذا في الجوهرة النيرة \* وان لم يصرحا بالوكالة عند العقد كذا في المضمرات \* ويرجع على صاحبه بحصته من الثمن كذا في الاختيار شرح المختار \* ثم هذه الشركة في المشتري شركة عقد عند محمد رحمه الله تعالى فلكل منهما أن يتصرف فيه كذا في النهر الفائق \* وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي \* هذا اذا هلك أحد المسالين بعد شراء أحدهما فله هلك قبل الشراء ثم اشترى الآخر بماله ينظر فان كانا صرحا بالوكالة في عقد الشركة فالمشترى مشترك بينهما بحكم الوكالة المفردة ويرجع عليه بحصته من الثمن وان ذكر مجرد الشركة ولم يذكرا في عقد الشركة أو كالة فالمشترى يكون للمشتري كذا في التبيين \* في النوادر دفع الى رجل ألف درهم على أن يعمل بها على أن الرجح للعامل والوضعية عليه فهلك قبل الشراء فالحق باض ضامن ولو قال اعمل ما بيني وبينك على أن الرجح بيننا والوضعية بيننا فهلك قبل أن يعمل بها فهو وضامن نصف المال عند محمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا ضمان عليه وان اشترى بالمال ثم هلك قبل النقد فعلى الأمر ضمان نصف المال وعلى المشتري مثل ذلك كذا في المحيط \* واذا كان رأس مال أحدهما دراهم ورأس مال الآخر دنانير وقيمة الدنانير مثل قيمة الدراهم فاشترى صاحب الدراهم بالدراهم غلاما واشترى صاحب الدنانير بالدنانير جارية ونقد المسالين وكان ذلك في صفتين فهلك الغلام والجارية في أيديهما رجح كل واحد منهما على صاحبه بنصف رأس ماله ولو اشترى بهما صفقة واحدة وباقي المسألة بحالها لا يرجع أحدهما على صاحبه بشئ كذا في الظهيرية \* وان اشترى بالدراهم متاعا ثم بعده بالدنانير متاعا فوضعا في أحدهما أو رجحا في الآخر فالرجح والوضعية عليهما على قدر ملكيهما في المشتري يوم الشراء وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* وهكذا في المبسوط \* واذا اشترى كاهما بالعروض أو المكيل واشترى بذلك فلكل واحد منهما ما اشترى قدر قيمة متاعه فان باع المشتري بعد ذلك ثم أراد القسمة فان كانت الشركة وقعت بما لا منسل له اعتبرت قيمته يوم الشراء وان كانت وقعت بما لا منسل من المكيل والوزن والعددي المتقارب فقد ذكر في الاصل أنه تعتبر القيمة يوم القسمة وذكر في الاملاء أنه تعتبر القيمة يوم الشراء قال القدوري وهو الصحيح كذا في الظهيرية \* ولكل

في اليوم \* وان استأجرها الى العشي تنقضي الاجارة بدخول وقت الظهر \* رجل استأجر دابة ليركبها انسانا فاركبا امرأة ثقيلة بمرح أو رجل فعطبت لا يجب عليه الضمان ولا على المرأة الا أن يعلم أن مثل تلك الدابة لا تطيق تحملها فيضمن قيمتها اذا عطبت \* رجل استأجر دابة الى موضع معلوم ليركبها بنفسه فلم يركب أو ركب غيره وسلمت الدابة لا يجب الاجر وان عطبت يضمن قيمتها وان ركب بنفسه ووقف غيره كان عليه كل الاجر ولا ضمان عليه اذا سلمت وان عطبت الدابة من ركوبه ما بعد ما بلغت المكان المشروط يضمن نصف القيمة وعليه جميع الاجر



سواء كان الرديف أخف منه أو أثقل إن كانت الدابة تطيق مثلها وإن كانت لا تطيق يضمن بجميع القيمة أما إذا كانت تطيق مثلها فذكر  
أنه يضمن نصف القيمة إذا عطبت وقال بعض الناس يضمن قدر الزيادة وذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى هذا إذا كان الرديف  
كبيرا أو صغيرا يستمسك على الدابة وإن كان لا يستمسك فهو بمنزلة الحمل يضمن قدر الزيادة كالركب وحمل شيئا بعضهم سوى بين الصغير  
الذي يستمسك والصغير الذي لا يستمسك فقال يضمن (٣٤٤) نصف القيمة فإن أراد صاحب الدابة أن يضمن الرديف نصف القيمة كان له ذلك

لأنه في حق المالك غاصب نصفها ولا يرجع الرديف بذلك على المستأجر لأنه في حق المستأجر بمنزلة المستعير وإن ضمن المستأجر لا يرجع المستأجر بما ضمن على الرديف لأنه بمنزلة المستعير \* ولو استأجر دابة لركبها إلى موضع معلوم فحمل عليها صبيبا صغيرا فعطبت الدابة كان ضامنا قيمتها كما لو حمل عليها مكان الصبي جلا آخر \* رجل استأجر دابة للحمل ولم يبين ما يحمل عليها فسدت الاجارة فان لم ينقض الاجارة حتى حمل عليها شيئا جازت الاجارة ويصير كأنه استأجرها لذلك ابتداء \* وكذا لو لم يحمل عليها شيئا ولكن ركبها أو أركب غيره جازت الاجارة أيضا إن الحمل يشاؤ الركب \* قال الله تعالى ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم فلأنه حمل عليها أو أركب غيره حتى جازت الاجارة يصير كأن العقد ورد عليه حتى لو فعل بعد ذلك شيئا يخالف الأول بان أركب انسانا أولا أو ركب بنفسه ثم أركب غيره الأول أو كان الأول حلا ثم ركب أو أركب يصير غاصبا ضامنا \* ولو استأجر دابة لحمل عليها شيئا سماه فحمل عليها غيره فهو على وجوه أن حمل عليها من جنس المسمى لأنه خالف المشروط بان استأجر دابة لحمل عليها عشرة

واحد من شريكي العنان أن يبيع بالنقد والنسيئة وكذلك يجوز بيعه بما عروها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في السراج الوهاج \* ويحتمل ويحتال ويؤاخر كذا في التهذيب \* وليس له أن يشارك غيره إذا لم يشترط في عقد الشركة أن يعمل كل واحد منهما بما يرى نصاه هو الصحيح كذا في الأخيرة \* ولو شارك أحدهما رجلا لشركة عنان فاشترى الشريك الثالث كان النصف للمشتري ونصفه بين الشريكين الأولين وما اشترى الشريك الذي لم يشارك فهو بينه وبين شريكه نصفين ولا شيء منه للشريك الثالث كذا في فتاوى قاضيهان \* وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن أحد شريكي العنان إذا شارك غيره مفوضة بمحض من شريكه تصح المفوضة وتبطل شركته مع الأول وإن كان غير محضر من شريكه لم تصح كذا في الظهيرية \* وليس لأحدهما أن يكتب عبدا من الشركة بخلاف كذا في المحيط \* ولأنه يمتنع على مال سواء قال عمل برأيك أولا ليس له أن يزوج من تجارتهم ما في قولهم جميعا وكذلك تزويج الأمة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في البدائع \* وإن أقر أحدهما بجارة في يد من الشركة أنه الرجل لم يجز إقراره في نصيب شريكه وإن كان قال صاحبه عمل فببرأيك كذا في فتاوى قاضيهان \* ولا يرهن أحدهما من الشركة بدين يملكه إلا بآذن شريكه كذا في محيط السرخسي \* ولو رهن أحدهما متاعا من الشركة بدين عليهما لا يجوز ويكون ضامنا للرهن كذا في فتاوى قاضيهان \* الآن يكون هو العاقد في موجب الدين أو يأمره شريكه بذلك كذا في السراج الوهاج \* وكذا لا يرهن رهنًا بدين من الشركة في نصيب شريكه إلا إذا ولي عقده بنفسه أو أمر من يملكه فان هلك الرهن في يده وفيمته والدين سواء ذهب نصف الدين وهو حصصة المرتهن ولشريكه الخيار أن شاء زجج على المدين بنصف دينه ويرجع المدينون على المرتهن بنصف قيمة الرهن وإن شاء أخذ من شريكه حصته مما اقتضى كذا في محيط السرخسي \* وإن أقر بالرهن أو بالارتهن فان كان ولي العقد بنفسه جاز وإن كان لم يل العقد لم يجز كذا في السراج الوهاج \* وإذا أقر أحد شريكي العنان بالرهن أو بالارتهن بعد ما تناقضا الشركة لا يصح إقراره إذا كذب شريكه كذا في المحيط \* ولو استقرض أحد شريكي العنان مالا للتجارة لزمهما كذا في فتاوى قاضيهان \* وهكذا في البدائع ومحيط السرخسي \* وفي شرح القدوري إذا قال كل واحد منهما لصاحبه عمل في ذلك برأيك جاز لكل واحد منهما أن يعمل ما يقع في التجارة من الرهن والارتهن والخلط بماله والخلط المشترك مع الغير وأما الهبة والقرض وما كان اتلافا للأمال وتلكا بغير عوض فان ذلك لا يجوز له إلا أن ينص عليه وقال في هذا الموضع أيضا إذا لم يقل الشريك له عمل برأيك ليس له أن يخلط مال الشركة بماله خاصة كذا في الأخيرة \* ولشريك العنان والمبضع والمضارب والمودع أن يسافر وبالمال هو الصحيح من مذهب أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في الخلاصة \* ولو كان بينهما شركة في مال خطاطه ليس لواحد منهما أن يسافر بالمال بغير إذن الشريك فان سافر به فله أن كان قد رآه جل وموثة ضمن وإن لم يكن له حل وموثة لا يضمن كذا في فتاوى قاضيهان \* فإذا سافر أحدهما بالمال وقد أذن له شريكه بالسفر أو قيل له

تخاتيم من هذه الحنطة في مل عليها عشرة تخاتيم من غير تلك الحنطة أو حمل عليها حنطة رجل آخر لا يكون مخالفا \* وكذا إذا استأجر لحمل عليها ثوبا درويا فحمل عليها ثوبا يامر ويأمر ذلك وزنا \* والثاني أن يخالف في الجنس بان استأجر لحمل عليها عشرة أقفزة حنطة فحمل عليها عشرة أقفزة شعير في القياس يكون ضامنا مخالفا وفي الاستحسان لا يكون ضامنا لأن المعتبر هو الضرر لا القيمة وهذا لأن مثل خاتيم من الشعير يكون أخف من الدابة فان سلمت الدابة يجب الإجازة المسمى ولا يكون مخالفا وإن عطبت الدابة من

ذلك يضمن قيمتها ولا يجنب الاخر وان استأجرها ليعمل عليها عشرة أشهر فحطت مثل كيل الشعير قال الفقيه أبو الليث الحافظ رحمه الله تعالى يضمن قيمه الدابة لان الحنطة أشد من الشعير وأثقل فيضمن كل واحد من الحنطة حديدًا ولو سمي من الحنطة وزنًا معلومًا ليعمل عليها من الشعير مثل ذلك الوزن وعطبت الدابة يضمن قيمتها وان استأجر دابة ليعمل عليها شعيرًا فحمل عليها في أحد الجوانب شعيرًا وفي الآخر حنطة فعطبت الدابة يضمن نصف (٢٤٥) قيمتها وعليه نصف أجرها لانه في النصف موافق وفي النصف مخالف والثالث أن

يخالف الى ما هو أضر بالدابة بان استأجر لحمل الحنطة فحمل عليها حديدًا أو آجرًا أو قطما أو حطبًا أو تبنًا أو طينًا مثل وزن الحنطة فعطبت يضمن قيمتها وان سلمت لا يجب الاخر وان استأجرها ليعمل عليها عشرة أشهر فحطت حنطة فحمل عليها خمسة عشر شحمة ومان الحنطة وجاء بالجار سليمًا فهلك قبل أن يردده الى صاحبه ان كان يعلم أن الجار يطبق ذلك كان عليه ثلث القيمة وكال الاجر المسمى \* وان كان لا يطبق يضمن جميع القيمة ولا يجب الاخر \* وان تكارى بعير ليعمل عليه محملاً فحمل زاملاً فلو كان ضامناً لان الراملة تكون أضر بالدابة \* وهو كالأجر ليركب فحمل عليها يكون ضامناً \* وان استأجر دابة ليسرج بسرج فأكفها فعطبت كان ضامناً قدر ما زاد الثقل كالأجر زاد في الحمل وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يضمن جميع القيمة ولو استأجر حماراً ليسرج ليركبه فأمرجه ممرجاً آخر فان أسرجه ليسرج بسرج بمثله الجار لا يضمن \* وان أسرجه بسرج لا يسرج بمثله الجار كان ضامناً قيمته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان أكفها بكاف أو كلف بكاف أو كلف بمثله الجار

اعمل برأيتك أو عند اطلاق الشركة على الرواية الصحيحة عن أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى فله أن ينفق من جملة المال على نفسه في كرائته ونفقته وطعامه وإدامه من رأس المال روى ذلك الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال محمد رحمه الله تعالى وهذا استحسان كذا في البدائع \* فان ربح تحسب النفقة من الربح وان لم يربح كانت النفقة من رأس المال كذا في خزائنه المفتين \* ولو خرج الى موضع يمكنه أن يبيت بأهله لا تحسب من مال الشركة كذا في التهذيب

(الفصل الثالث في تصرف شريك العنان في مال الشركة وفي عقد صاحبه وفيما وجب بعقد صاحبه وما يتصل بذلك)

لكل واحد منهما أن يوكل بالبيع والشراء والاستجارة والادخار أن يخرج من الوكالة وان وكل أحدهما بتقاضى ما دابته فليس للآخر إخراجها كذا في الظهيرية \* ولا عقداً أن يوكل وكذا لا يقبض الثمن والمبيع فيما اشترى وباع كذا في البدائع \* وفيما سوى هذه التصرفات أحد شريكي العنان كاحد شريكي المفاوضة ما يملكه أحد شريكي المفاوضة يملكه أحد شريكي العنان كذا في المحيط وكل ما كان لأحدهما أن يعمل به إذا انتهى شريكه عنه لم يكن له عمله فان عمله ضمن نصيب شريكه ولهذا قال أحدهما ان خرج الى دمياط ولا تجاوزها فإجازة ذلك المال ضمن حصه شريكه وكذا لو نهاه عن بيع النسبة بعدما كان أذن له فيه كذا في فتح القدير \* في القدوري إذا قال أحدهما في بيع باعه الآخر جازت الاقالة كذا في المحيط \* ولو باع أحدهما متاعاً فرد عليه بعيب فقبله بغير قضاء جاز عليهما وكذا لو حط من ثمنه أو أخر لجل العيب كذا في الخلاصة \* وان حط من غير ذلك أو من غير أمر يخاف منه جاز في حصته ولم يجز في حصه صاحبه كذا في البدائع \* وكذا لو ودب له كذا في السراج الوهاج \* ولو أقر بعيب في متاع جاز عليه وعلى صاحبه كذا في فتاوى قاضيان \* شريك شركة عنان على العموم أسلم أحدهما الى صاحبه في كره حنطة على الشركة لا يصح كذا في القنية \* ولو باع أحدهما حالاً وأجله الآخر لا يصح تأجيله في النصيبين جميعاً إلا أن يكون كل واحد منهما قال لصاحبه افعل ما رأيت وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يصح في نصيبه خاصة ولو أجله الذي يولى البيع جاز في النصيبين بالاجماع كذا في المضمرات \* فأما إذا اجتمعاً فاداناهم آخر أحدهما متأخيره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز في نصيب شريكه ولا في نصيب نفسه وعندهما يجوز تأخيره في نصيبه ولا يجوز في نصيب شريكه وأما إذا عقد أحدهما ثم أخر العاقد متأخيره جاز عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى في النصيبين جميعاً كذا في السراج الوهاج \* بالاجماع كذا في المضمرات \* وفي كل موضع مع التأخير لا يكون ضامناً كذا في فتاوى قاضيان \* وان أقر أحدهما بدين في تجارتها وأنكر الآخر لم يقر جميع الدين ان كان أقر أنه ولى العتد بان قال اشترى من فلان عبداً بكذا كذا في المحيط \* فأما إذا أقر أنهما وليا لم يملكه نصفه وان أقر أن صاحبه وليه ذكر في جميع نسخ كتاب الاقرار أنه لا يلزمه شيء وهو الصحيح كذا في الظهيرية \* أحد شريكي العنان إذا أقر أن دينهما مؤجل الى شهر مع اقراره بالاجل في نصيبه عندهم جميعاً وكذا لو أبرأ أحدهما مع اقراره عن

( ٤٤ - (المتاوى) - ثانی )

ومحمد رحمه الله تعالى يضمن بحساب ذلك فعلى هذا في السرج ينبغي أن يكون كذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يضمن جميع القيمة وعندهما يضمن بقدر ما زاد من الثقل هذا اذا كان الجار موكفاً حين استأجره فان كان عرياناً حين استأجره فأمرجه وركب ذكر في الكتاب أنه يضمن ومشايخنا رحمه الله تعالى قالوا هذا على وجهه ان استأجره من بلد الى بلد لا يضمن لان الجار لا يركب من بلد الى بلد



غادة الاسرج أو كاف \* وان استأجره لم يركب في المصر فان كان من ذوي الهيئات فكذلك لأن مثله لا يركب في المصر عريانا \* وان كان من العوام الذين يركبون في المصر عريانا فاذا أسرجه يكون ضامنا \* وان استأجر دابة بغير لجام فالجهم أو كانت ملحمة فنزع وأبدله بلجام مثله وركب لا يضمن وان كانت تركب بغير لجام فالجهم أو كانت ملحمة فالجهم مثلها كان ضامنا \* رجل استأجر بعيرا ليعمل عليه بالنصف أو بالثالث فهو فاسد ثم (٣٤٦) ينظر ان كان العامل يؤجر الدابة من الناس ويأخذ الاجر كان الاجر لصاحب البعير وللعامل أجر مثل عمله \* وان كان

العامل ينقل عابها طعام ويبيع كان الكسب للعامل وأصاحب البعير أجر مثل البعير \* رجل استأجر دابة ليركبها فامسكها ولم يركبها ان استأجرها ليركبها فخرج المصر الى مكان معلوم فامسكها في المصر لا يجب الاجر ويكون ضامنا وان استأجرها ليركبها في المصر يوما الى الليل فامسكها ولم يركبها كان عليه الاجر ولا يكون ضامنا \* رجل تسكر دابة الى بغداد على أن يعطيه الاجر اذا رجع من بغداد لم يكن لصاحب الدابة أن يطالبه بالكرأء ما لم يرجع من بغداد فان ركب المستأجر في بغداد كان لصاحب الدابة أجر الذهاب من تركته هكذا ذكر في المستق وفي الاصل رجل تسكر دابة الى موضع معلوم فلما سار بعض الطريق نتجت الدابة وضعت عن المسير فان كان المستأجر استأجر دابة بعينها كان للمستأجر الخيار ان شاء نتقض الاجارة وان شاء تروى الى أن تقوى الدابة وليس له أن يطالبه بدابة أخرى وان كان المستأجر تسكر دابة منه حوله بغير عينها التحمله الى ذلك المكان فاذا ضعفت الاولى كان له أن يطالبه بدابة أخرى لان العقود عليه حمله الى ذلك المكان

نصيبه كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أقر بجارية في يد من تجارته ما تم له رجل لم يجز اقراره في نصيب شريكه وجاز في نصيبه كذا في البدائع \* أحد شريكي العنان اذا أقر أنه استقرض من فلان ألف درهم لتجارته مال منه خاصة كذا في المحيط \* وفي العيون الآن يقيم البيعة فان أقام البيعة فالمقرض يأخذ من المستقرض ثم يرجع المستقرض على شريكه كذا في التتارخانية \* فان أذن كل واحد منهما صاحبه بالاستدانة عليه لزمه خاصة حتى كان للمقرض ان يأخذ منه وليس له أن يرجع على شريكه وهو الصحيح كذا في المضمرات \* وهكذا في المحيط وفتاوى قاضيان \* وحقوق عقد تولاه أحدهما ترجع على العاقد حتى لو باع أحدهما لم يكن لآخر أن يقبض شيئا من الثمن وكذلك كل دين لزم انسانا بعد وليه أحدهما ليس للآخر قرض ولا مديون أن يمنع من دفعه اليه كالمشتري من الوكيل بالبيع له أن يمنع من دفع الثمن الى الموكل فلن يدفع الى الشريك من غير وكيل برئ من حصته ولم يبرأ من حصة الدائن وهذا استحسان كذا في البدائع \* وان اشترى أحدهما شيئا من تجارته ما فوجده عيبا لم يكن للآخر أن يردده بالعيب كذا في المبسوط \* وكذا لو باع أحدهما شيئا من تجارته ما لم يكن للمشتري أن يردده على الآخر كذا في الظهيرية \* وليس لواحد منهما أن يخاصم فيما ادانه الا آخر أو باعه والخصومة للذي باعه وعليه وليس على الذي لم يل من ذلك شيء ولا تسمع عليه بيعة فيه ولا يستخلف وهو والاخني في هذا سواء كذا في السراج الوهاج \* واذا استأجر أحد شريكي العنان شيئا ليس للآخر أن يطالب الشريك بالاجر كذا في المحيط \* فان أدى العاقد من مال الشركة رجع شريكه بنصف ذلك عليه اذا كان استأجره لحاجة نفسه وان كان استأجره لتجارتهما وأدى الاجر من خالص ماله يرجع على شريكه بنصفه ولو كانت الشركة بينهما في شيء خاص شركة مالك لم يرجع على صاحبه بشيء كذا في المبسوط \* وكذا اذا أجزأ أحدهما شيئا من تجارته ما ليس للشريك الا آخر أن يطالب المستأجر بالاجر كذا في المحيط \* ورجلان اشتركا شركة عنان في تجارة على أن يشتريا ويبيعا بالقدوالنسبة فاشترى أحدهما شيئا من غير تلك التجارة كان له خاصة فأما في ذلك النوع من التجارة فبيعه كل واحد منهما وشراؤه بانقد والنسبة ينفذ على صاحبه الا اذا اشترى أحدهما بالنسبة بالمشكيل أو الموزون أو النقود فان كان في يده من ذلك الجنس من مال الشركة جاز شراؤه على الشركة وان لم يكن كان مشتريا لنفسه وان كان مال الشركة في يده دراهم فاشترى بالدنانير نسبة في القياس يكون مشتريا لنفسه وفي الاستحسان يكون مشتريا على الشركة كذا في فتاوى قاضيان \* أحد شريكي العنان اذا أجزأ نفسه في عمل كان من تجارته ما كان الاجر بينهما ولو أجزأ نفسه في عمل لم يكن من تجارته ما أو أجزأ عبد له كان الاجر له خاصة هكذا في الذخيرة \* ولو أخذ أحدهما مالا مضاربة فربح له خاصة أطلق الجواب في الكتاب وهو على التفصيل ان أخذ مالا مضاربة ليتصرف فيما ليس من تجارته ما فالربح له خاصة وكذلك ان أخذ المال مضاربة بحضرة صاحبه ليتصرف فيما هو من تجارته ما او اذا أخذ المال مضاربة ليتصرف فيما كان من تجارته ما أو طامحا لغيبة شريكه يكون لربح مشتركا بينهما كذا في محيط السر حسي \* وفي المستق اذا قال

(فصل فيما يكون نصيبه للدابة والمالك) رجل استأجر حمارا مشاهرة وأمره أن يوكف الحمار أو كفه لغيره ركب الحمار على باب المنزل ليرفع خشب الحمار فلما خرج لم يجد الحمار ان كان الحمار غاب عن صاحبه حين دخل الدار كان ضامنا نارا الا فلا أن يكون في موضع لا يحده هذا القادون الذهب تبيعا بان كان في سكة غير نافذة أو يكون ذلك في بعض القرى \* رجل استأجر حمارا فربطه على آمنة في المدينة في سكة نافذة وشم آتريام نيم يسود من عياله المتأخرين ليلام آتريام ففسد الحمار قالوا ان كان المستأجر لم يستغفطهم يكون

ضامنا بترك الحفظ وان كان استعظفهم أو استعظف بعضهم وقبلوا منه الحفظ ولم يكن في عقد الاجارة شرط وكوب المستأجر بنفسه وكان ذلك في موضع لا بعد النوم من يحفظ الدواب تضيق الايضمن وان كان ذلك في موضع بعد النوم من الحافظ تضيقها ولم يستعظفهم ضمن وان استعظفهم وقبلوا منه الحفظ كان الضمان على الذي قبل الحفظ اذ لم يحفظ وان كان المستأجر شرط في الاجارة أن يركبها بنفسه يضمن المستأجر على كل حال لانه اذا شرط ذلك لم يكن له أن يؤاخرها غيره ولأن بيعها (٣٤٧) ولأن يودعها رجل استأجر جارا يحمل

عليه الى المدينة فحمل عليه وساقه في طريق المدينة ثم تخلف في الطريق لبول أو غائط أو اشتغل بالحديث مع غيره فذهب الجار وضاع ان لم يغب الجار عن بصره لا يضمن وان غاب ضمن \* وان استأجر جارا ففضل في الطريق وتركه ولم يطلبه ان لم يعلم بذهابه حين ذهب وهو كان حافظا لا يضمن اذا كان آتيا من وجوده ولو طلبه في حوالى ذلك الموضع الذي ذهب فيه الجار \* ولو استأجر جارا وأوقفه وصلى الفجر فذهب الجار أو انتهبه انسان فان رآه يذهب أو يذهب ولم يقطع الصلاة ضمن لانه ترك الحفظ مع القدرة عليه لان خوف ذهاب المال يبيع قطع الصلاة وان كان درهما \* رجل استأجر مكارا ليحمل له على دابته عصيرا الى موضع معلوم فلما أراد المكاري أن يضع العصير على الدابة أخذ أحد العدلين من جانب وروى بالعدلين جميعا من الجانب الآخر فاشتق الرزق من رميته وذهب العصير ضمن المكاري نقصان الرزق والعصير \* رجل وقع جلا الى المكاري ليحمله الى موضع معلوم وشرط عليه أن يسير ليلا فقفلت الدابة مع الحمل ان ضاعت الدابة من غير تضيق من المكاري لا يضمن في قول أبي حنيفة رحمه

لغيره أسركتكم فيما اشترى من الرقيق في هذه السنة ثم أراد أن يشتري عبدا الكفارة ظهاره وما أشبه ذلك وشهد وقت الشراء أنه يشتري لنفسه خاصة لم يجوز ذلك وللتسريك نصفه الا اذا أذن له شريكه بذلك وكذلك لو اشترى طعاما لنفسه وقد أشرك غيره فيما يشتري من الطعام كذا في المحيط \* وكل وضعية لحقت أحدهما من غير شريكهما فهي عليه خاصة وعلى هذا لو شهد أحدهما لصاحبه بشهادة من غير شريكهما فهو جائز كذا في المبسوط \* في المنتقى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في شريكين شركة عنان رأس مالهما سواء كل واحد منهما يبيع له برأيه ويبيع ويشتري وحده عليه وعلى صاحبه فباع أحدهما حصته من متاع وأشهد على ذلك فالبيع من حصته وحده فشرى بعه وكذلك لو باع حصته شريكه كذا في المحيط \* وما ضاع من مال الشركة في يد أحدهما فلا ضمان عليه في نصيب شريكه ويقبل قول كل واحد منهما في متاع ضاع مع يمينه كذا في البدائع \* اذا غصب شريك العنان شيئا أو استهلكه لم يؤاخذ به صاحبه وان اشترى شيئا شرا فامسدا فهلك عنده ضمن ويرجع على صاحبه بنصفه كذا في المبسوط \* ما أن أحد شريكي العنان والمال في يده ولم يمين فهو ضامن كذا في المحيط \* لو استعار أحد شريكي العنان دابة ليحمل عليها طعاما له خاصة فحمل عليها شريكه طعاما لنفسه مثل ذلك أو أخف يضمن كذا في محيط السرخسي \* ولو استعار أحد شريكي العنان دابة ليحمل عليها طعاما من تجارته فحمل عليها شريكه مثل ذلك الطعام من تجارته ما وهلك الدابة لا ضمان عليه فالخاص ان الاستعارة من أحد شريكي العنان اذا كانت منفعة العارية راجعة الى المستعير خاصة ليست كالاستعارة منهما والاستعارة من أحد شريكي العنان اذا كانت منفعة العارية راجعة اليهما كالاستعارة منهما كذا في المحيط \* شريك شركة عنان اشترى أمتعة ثم قال أحدهما لصاحبه لا أعمل معك بالشركة ونلت فعمل الآخر بالامتنعة فما اجتمع كان العامل وهو ضامن اقيمة نصيب شريكه كذا في فتاوى قاضيخان

#### (الباب الرابع في شركة الوجوه وشركة الاعمال)

(أما شركة الوجوه) فهو أن يشتري كل واحد من لهما مال لكن لهما وجه عند الناس فيقولوا اشتروا كذا على أن تشتري بالنسيئة وتبيع بالنقد على أن سارزق الله سبحانه وتعالى من ربح فهو بينهما على شرط كذا كذا في البدائع \* وهكذا في المضمرات \* وتكون مفاوضة بان يكونا من أهل الكفالة والمشتري بينهما صفيين وعلى كل واحد منهما نصف ثمنه ويتساوى في الربح وينتلقا بلغة المفاوضة أو يذكرا مقتضياتها فتتحقق الوكالة والكفالة في الاثمان والمبيعات وان فات شيء منها كانت عنانا كذا في فتح القدير \* وان أطاقت كانت عنانا كذا في الظهيرية \* والعنان منهما يجوز بيع اشتراط التفاضل في ملك المشتري ويبيع أن يشتري الربح في هذه الشركة على قدر اشتراط الملك في المشتري حتى لو تفاضلا في ملك المشتري واشترطا التساوى في الربح بينهما أو كان على العكس لا يجوز هذا الشرط ويكون الربح بينهما على قدر ما اشترطا الملك بينهما كذا في المحيط \* قال محمد رحمه الله تعالى واذا اشترى كاشركة عنان بأموالهما ووجوههما واشترى

الله تعالى ويضمن في قول صاحبه رحمه الله تعالى \* مكار رجل كرا بيس رجل فاستقبله الاوصى فطرح الكرا بيس جميعا وذهب بحماره قالوا ان كان يعلم أنه لم يطرح الكرا بيس أخذوا الجار والكرا بيس جميعا ولا يمكنه دفعهم لا يضمن الكرا بيس \* رجل استأجر مكارا ليحمل له طعاما في طريق كذا فأخذ في طريق آخر يسلكه الناس فهلك المتاع ذكر في الكتاب أنه لا يضمن قالوا هذا اذا كان الطريق قد تم تقارب بين ما اذا كان بينهما تفاوت واضح في الطول والقصر أو السهولة والصعوبة يضمن كل واحد منهما في البهر



لحملة في البحر كان ضامنا \* رجل دفع الى رجل فرسا يذهب به الى قريته ويدفعه الى والده فذهب به المأمور ونسيه في رباط في الطريق ومضى بوجهه ثم مر رجل من أهل قريته وعرف الفرس واستأجر من يذهب بالفرس الى منزله فغضب الفرس في الطريق قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل الذي نسي الفرس في ارباط يكون ضامنا للفرس وهذا المستأجر ان لم يكن أخذ الفرس لا يضمن وان أخذ ثم دفعه الى الاجير ان أشهد حين أخذه أنه (٣٤٨) انما يأخذه ليرده على صاحبه وكان الاجير في عياله لا يضمن وان كان الاجير أجنيا

ضمن وان ترك الاشهاد حين أخذه يضمن على كل حال كان الاجير في عياله أو لم يكن ويكون الاجير ضامنا أيضا على كل حال لاثبات اليد على مال الغير فقبل له لو أن صاحب الفرس ضمن الاجير هل يرجع الاجير على الذي استأجره قال لا يرجع قيل له المودع اذا لحقه ضمان برجع قال نعم لان المودع يملك لصاحبه فاما الاجير انما يملك لنفسه لانه بالامساك يستحق الاحرف كان بمنزلة المستعير والمستعير اذا ضمن لا يرجع على المعير \* ولو أن رجلا كان على دابة بالعارية أو بالاجار فنزل عنها في السكة ودخل المسجد ليصلي ونحى عنها فضاغت كان ضامنا قالوا هذا اذا لم يربطها بشئ أما اذا ربطها لا يضمن لان المستعير والمستأجر لا يجردان بدامن ذلك وقال الشيخ الامام شمس الاعنة السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح هندی أنه اذا غيبها عن بصر ضمن فانه لو كان في الصحراء فنزل للصلاة وأمسكها فانفلتت منه لا يضمن فتبين بهذا أن المعير ان لا يغيبها عن بصره لانه اذا غيبها لا يكون حافظا لها وان ربطها بشئ \* رجل دفع الى آخر بعيرا وأمره أن يكرهه ويشتري له به شيا فعمى البعير وباعه وأخذ الثمن فهلك الثمن في يده قال الفقيه أبو جعفر ان باع في موضع لم يكن هناك حاكم حتى يرفع الامر اليه لا يضمن وان كان في موضع يقدّر على أن يرفع الامر الى الحاكم فلم يرفع كان ضامنا وكذا لو كان يمكنه أن يمسكه ويرده مع العمى الى صاحبه ضمن أيضا \* رجل دفع الى وراق كاعدا واستأجره ليكتب له محققا وينقطه ويحجمه ويعشره بكذا فأخطأ في بعض النقط والعواشر قال الفقيه أبو جعفر بن فعمل في ذلك في كل رتبة كان المستأجر بالخيار ان شاء أخذ وأعطاه أجزا مثله لا يجاوز به ما يبيع وان شاء رده عليه واسترد منه

أحدهما متاعا فقال الشريك الذي لم يشتر المتاع من شركتنا وقال المشتري هو لي وانما اشتريته بمالي ولنفسى فان كان المشتري يدعى الشراء لنفسه بعد الشركة فهو بينهما على الشركة اذا كان المتاع من جنس تجارتهما وان كان يدعى الشراء لنفسه قبل الشركة وقال الآخر لا بل اشتريته بعد عقد الشركة ينظر ان علم تاريخ الشراء وتاريخ الشركة فان كان تاريخ الشراء أسبق فهو للمشتري مع عينه بالله ما هو من شركتنا وان كان تاريخ الشركة أسبق فهو على الشركة وان علم تاريخ الشراء أنه كان قبل هذه المنازعة بشهر ولم يعلم تاريخ الشركة فهو للمشتري خاصة وان علم تاريخ عقد الشركة أنه كان قبل هذه المنازعة بشهر ولم يعلم تاريخ الشراء أصلا فهو على الشركة وان لم يعلم للشركة والشراء تاريخ فهو له شري مع عينه بالله ما هو من شركتنا لانه اذا لم يعلم تاريخهما يجعل كأنهما وقع معا ولو وقع معا فالمشتري لا يكون على الشركة كذا في المحيط \* وان قال أحدهما اشتريته متاعا فعليك نصف ثمنه وكذبه شريكه فان كانت السلعة قائمة والقول قوله وان كانت هالكة لا يصدق وكذلك لو أقر شريكه أنه اشتراه وأنكر القبض وحلف شريكه على العلم وان أقام البينة على الشراء والقبض قبلت ويكون القول قوله مع عينه على الهلاك كذا في محيط السرخسي \* في المنتقى اذا أراد الرجل ان يشتركا شركة مفوضة ولا حده مادأوا وأخادم أو عروض وليس للآخر شئ فاشتركا شركة مفوضة يعملان في ذلك بوجوههما ولم يسميا شيئا من العروض التي لاحدهما في شركتهما كانت الشركة جائزة وهي مفوضة والعروض لصاحبها خاصة وهذه شركة وجوه وكذلك اذا كان لاحدهما تبرذهب غير مضروب والباقي بحاله كذا في المحيط \* (وأما شركة الاعمال) فهي كالحياطين والصباغين أو أحدهما خياط والآخر صبغ أو اسكاف يشتركان من غير مال على أن يتقبلا الاعمال فيكون الكسب بينهما فيجوز ذلك كذا في المضمرات \* وحكم هذه الشركة أن يصير كل واحد منهما وكيلان لصاحبه في تقبل الاعمال والتوكيل بتقبل الاعمال جائز كان الوكيل يحسن مباشرة العمل أو لا يحسن كذا في الظهيرية \* ثم هي قد تكون مفوضة وقد تكون عنانا فان ذكر في الشركة لفظ المفوضة أو معنى المفوضة بان اشترط الصانعان على أن يتقبلا لاجبعا الاعمال وأن يضمنا الاعمال جميعا على التساوي وأن يتساويا في الربح والوضيعة وأن يكون كل واحد كعيلان لصاحبه فيما لحقه بسبب الشركة فهي مفوضة وان شرط التفاضل في العمل والاجر بأن قال على أحدهما الثلثان من العمل وعلى الآخر الثلث والاجر والوضيعة بينهما على قدر ذلك فهي شركة عنان وكذا اذا ذكر اللفظة العنان وكذا اذا أطلقا الشركة فهي عنان كذا في محيط السرخسي \* ثم اذا لم يتفادوا ولكن اشتركا شركة معاملة تعتبر عنانا في حق بعض الاحكام حتى لو أقر أحدهما بدين من ثمن صابون أو اشنان مسننات أو عمل من أعمال النقلة أو أجر أجيرا أو أجر بيت لمدة مضت لم يصدق على صاحبه الابينة ويلزمه خاصة وتعتبر مفوضة في حق بعض الاحكام حتى لو دفع رجل الى أحدهما أو اليهما عملا فله أن يؤخذ بذلك العمل أيهما شاء ولكل واحد منهما أن يطالب بالجرة العمل والى أيهما دفع برئ

وعلى كان في موضع يقدّر على أن يرفع الامر الى الحاكم فلم يرفع كان ضامنا وكذا لو كان يمكنه أن يمسكه ويرده مع العمى الى صاحبه ضمن أيضا \* رجل دفع الى وراق كاعدا واستأجره ليكتب له محققا وينقطه ويحجمه ويعشره بكذا فأخطأ في بعض النقط والعواشر قال الفقيه أبو جعفر بن فعمل في ذلك في كل رتبة كان المستأجر بالخيار ان شاء أخذ وأعطاه أجزا مثله لا يجاوز به ما يبيع وان شاء رده عليه واسترد منه

ما أعطاء \* وان وافقه في البعض دون البعض أعطاه من المعنى حصة ما وافق من المعنى ولما خالف أعطاه آخر المثل \* رجل استأجر رجلا  
ودفع اليه حمارا وخشدين درهمين ليذهب به الى بلد كذا ويشتري له شيئا فذهب المأمور فأخذ السلطان حمار القافلة فذهب بعض أصحاب الحمار  
في طلب جرهم واستروا من السلطان جرهم ولم يذهب هذا الاجير قالوا ان كان الذين ذهبوا في طلب جرهم منهم من وجد حماره ومنهم من  
ليجدفن وجد لم يأخذ حماره الاجرة ومشقة لا يضمن الاجير بترك طلب الحمار (٣٤٩) \* جماعة آحر كل واحد منهم حماره من رجل

وسلموا اليه الحجر ثم قال أصحاب  
الحجر لو احدث منهم اذهب أنت معه  
تتعاهد الحجر فانا لا نعرفه فذهب  
الرجل مع المستأجر فقال له  
المستأجر ففهمنا حتى اذهب أنا  
بالحجار وأحمل الجسوالق وأجيء  
اليك فذهب المستأجر بالحجار ولم  
يقدر عليه قالوا لا يضمن المنعاهد  
لان أصحابه أمروه بتعاهد ما كان  
في يد غيرهم فلم يكن ذلك ايداعا \*  
رجل اكترى حجارا من كس إلى  
بحار فاعبى الحجار في الطريق وصاحب  
الحجار كان بحارا فامر المكترى  
رجلا أن ينفق على الحجار في علمقه  
كل يوم مقدار امع سلو ما وسمى له  
الاجر الى أن يصل اليه صاحب الحجار  
فأمسك الاجير الحجار أياما فانفق  
عليه وهلك في يده قالوا ان كان  
المكترى اكتراه لى كوب نفسه  
ضمن وان كان اكتراه ولم يسم  
الراكب لا يضمن لانه اذا اكتراه  
لى كوب نفسه لا يكون له أن يواجهه  
ولأن يعيره فاذا لم يملك الاعارة  
والاجارة لا يملك الايداع فيه ضمن  
\* رجل استأجر حجارا لينقل عليه  
التراب من خربة فأخذ في نقل  
التراب فانهم خدمت الخربة وهرب  
المستأجر وترك الحجار هلك قالوا  
انهم خدمت الخربة بعمالة  
المستأجر ضمن المستأجر قيمة الحجار  
لانه هلك بصنعه \* وان هدمت

وعلى أيهما وجب ضمان العمل كان له أن يطالب الآخر به فقد اعتبرت هذه الشركة بالمعاوضة في حق هذه الأحكام استحسانا وان لم تعتبر بالمعاوضة في غير هذا الوجه في ظاهر الرواية هكذا ذكر القدوري في شرحه كذا في الذخيرة \* فإذا جئت بأحدهما فالضمان عليهما يؤخذ صاحب العمل أيهما شاء بجميع ذلك هكذا في المحيط ناقلا عن المنتقى \* ومتى كانت عنانا فإما يطالب به من باشر السبب دون صاحبه بقضية الوكالة كذا في الظهيرية \* وان عمل أحدهما دون الآخر فالكسب بينهما انصفين سواء كانت عنانا أو مفارضة فان شرط التفاضل في الربح حال ما تقبلنا جاز وان كان أحدهما أكثر علامنا الآخر كذا في السراج الوهاج \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا مرض أحد الشريكين أو سافر أو بطل فعمل الآخر كان الآخر بينهما ولكل واحد منهما أن يأخذ الآخر وإلى أيهما مدفع الآخر برئ وان لم يتفاوضا وهذا استحسان كذا في فتاوى قاضيخان \* وكذا ما عمله المسافر لان ما قبله كل واحد منهما يجب عمله عليهما فإذا انفرد أحدهما بالعمل كان معينا لا آخر كذا في السراج الوهاج \* أب وابن يكتسبان في صنعة واحدة ولم يكن لهما مال فالكسب كله للاب إذا كان الابن في عيال لا يكونه معينه لا ترى أنه لو غرس شجرة تكون للاب وكذا الحكم في الزوجين إذا لم يكن لهما شيء ثم اجتمع بسعيهما أموال كثيرة فهي للزوج وتكون المرأة معينه له إذا كان لها كسب على خدمة فهو لها كذا في القنية \* وما تعزله من قطن الزوج وينسجه هو كرايس فهو للزوج عندهم جميعا كذا في الفتاوى الجارية \* ولو شرط العمل نصفين والمال أثلاثا جاز استحسانا كذا في العيني شرح الكنز \* وهكذا في التبيين والهداية والكافي وهو الصحيح كذا في السراج الوهاج \* ولو شرط أن أكثر الربح لادناهما فلا يصح الجواز كذا في النهر الفائق وهكذا في الظهيرية \* ولو اشتركا واشترطا الكسب بينهما أثلاثا ولم يبينا العمل فهو جائز ويكون التخصيص على التفاضل بينا لا التفاضل في العمل كذا في المضمرات \* فأما الوضعية فلا تكون بينهما الا على قدر الضمان كذا في البدائع \* فان كانا اشترطا أن ما قبلنا من شيء فنلناه على أحدهما بعينه وثلاثة على الآخر والوضعية نصفان فالقبالة على ما شرطنا واشترطهما الوضعية باطل وهي على قدر ما شرط على كل واحد منهما من القبالة كذا في السراج الوهاج \* رجل سلم ثوبا إلى خياط ليخيطه بنفسه وللخياط شريك في الخياطة مفارضة فلصاحب الثوب أن يطالب بالعمل أيهما شاء ما بقيت المفارضة بينهما وإذا تغرقا أو مات الذي قبض الثوب لم يؤخذ الآخر بالعمل كذا في المبسوط \* وهذا بخلاف ما لو لم يشترط عاينه أن يخيطه بنفسه ثم افترقا فإنه يؤخذ الشريك الآخر بالخياطة كذا في الظهيرية \* وذكري في النوادر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لو ادعى رجل على أحدهما ثوبا عندهما فأقر به أحدهما وبجحد الآخر جاز إقراره على الآخر ويدفع الثوب ويأخذ الآخر استحسانا كذا في محيط السرخسي \* وكذلك ان كان في الثوب خرق أقر أحدهما أنه من الذوق وبجحد الآخر أن يكون الثوب للطالب وقال هو لنا صدقت المقر على ذلك لاني أصدق على الثوب أنه للمقر له ولو أن المنكر أقر بالثوب لا يخرج ادعاء

لا يجعل المستأجر لا يضمن ان لم يكن أوقف الخ وعلى وهن لا قرار معه \* رجل استأجر حمارا لينقل عليه الشوك فذهب في سكة فيها نهر جار فبلغ موضعا ضيقا ف ضرب الحمار فوق الحمار في النهر مع الحمل واشتغل المستأجر بقطع الحمل فهلك الحمار قالوا ان كان الموضع ضيقا لا يسير فيه الحمار مع الحمل كان ضامنا لان سوق الحمار في مثل هذا يكون استهلاكا وان لم يكن كذلك وكان موضعا يسير فيه الحمار مع الحمل كان ضامنا لان سوق الحمار في مثل هذا يكون استهلاكا وان لم يكن كذلك وكان موضعا يسير فيه الحمار ويتجاوز فان عصف عليه المستأجر وضر به حتى



وثب الحار من ضرره كان ضامنا وان وقع الحار لا من ضرره ولا بعنقه لم يضمن \* رجل استأجر حارا لينقل عليه الخطيب من كرمه فأوقره بما يوقر مثله وقرامعتا دافا صاب الحار حائطاً وشجر افوق في النهر فسأت ان كان المستأجر ساقه سوقا معتادا في الطريق الذي يسلكه الناس ولم يعنف لا يضمن \* رجل استأجر حارا وقبضه بأرسله في كرمه فسرق برذعة فاصابه البرد فرفض فردده على صاحبه فأت من ذلك المرض قالوا ان كان الكرم حصينا ولم يكن البرد بحال (٢٥٠) يضر بالحار لو كانت عليه البرذعة لا يضمن لانه لم يقصر في حفظ الحار ولا في

حفظ البرذعة أم في حفظ الحار فلانه محفوظ بالبرذعة والبرذعة محفوظة بالكرم الحصين وان لم يكن الكرم حصينا وكان البرد بحال يضر بالحار مع البرذعة يضمن قيمتها لانه ضيع البرذعة بتركها في غير الحصين وضيع الحار بالترك في البرد المهلك واذا دخل الحار في ضمائه لا يبرأ الا بالرد على المالك سليم وان كان الكرم حصينا الا أن البرد كان بحال يضر بالحار مع البرذعة يضمن قيمة الحار دون البرذعة لانه أثاف الحار ولم ي تلف البرذعة وان لم يكن الكرم حصينا ولكن لم يكن البرد بحال يخاف منه تلف الحار مع البرذعة يضمن قيمة البرذعة وعليه نقصان الحار لانه لما أرسل الحار في غير الحصين دخل الحار في ضمائه فيبرأ بقدر ما رد على المالك ويتقرر عليه ضمان النقصان لانه لم يوجد البرد بقدر ما انتقص \* رجل استأجر قدرا الواجة أو لطخ عصير فلما فرغ حمل القدر على الحار ابرده على صاحبه فزاق الحار واكسر القدر قالوا ان حمله على حار يطبق مثله حل ذلك القدر لا يضمن المستأجر لان رد القدر وان لم يكن على المستأجر شرعا الا أن استأجر لو تحمل ذلك يكون الا حرا واضيابه ولان المستأجر هو

بعد انكاره الاول كان الاقرار له اقرار الاول في الثوب ولا يصدق الا نحو على الثوب ويصدق على نفسه بالصمان ولا يرجع على صاحبه بشئ من ذلك وأبهما قريش ثوب مستهلك بفعله مال رجل والا تخون مكر فالضمان على المقر خاصة وكذلك اذا أقر أحدهما بدين من ثمن صابون أو اشنان مستهلك أو أجزأ جيرا أو أجرة بيت لمدة مضت لم يصدق على صاحبه الا ببينة ويلزم المقر خاصة وان كانت الاجارة لم تقض والمبيع لم يستهلك لم يضمنهما ونفذ اقرار المقر على صاحبه الا أن يدعى أنه لهما بغير شراء فالقول قوله كذا في المحيط \* (١) فيجنان اشترى كافي نقل كتب الحاج على أن ما وزقهما الله تعالى فيه فيدينهما نصفان فهذه الشركة جائزة كذا في القنية \* معلمان اشترى كالحفظ الصبيان وتعليم الكتابة وتعليم القرآن قال المصدر الشهيد رحمه الله تعالى المختار أنه يجوز كذا في الخلاصة \* وكذا لو اشترى كافي في تعليم الفقه كذا في النهر الفائق \* اشترى كافي عمل هو حرام لا تصح الشركة كذا في خزنة المتاري \* ولا تجوز شركة الدالين في عملهم ولا شركة القراءة في القراءة بالزمرة (٢) في المجلس والتعازي كذا في القنية \* ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في ثلاثة نفر من الكياليين اشترى كوايبهم على أن يتقبوا الطعام ويكيلوه ثيابا صابوا من شئ كان بينهم فقبلوا طعاما باجر معلوم فرض رجل منهم وتبطل وعمل الآخر ان قال الاجر بينهم أثلاما ولو أنه حين مرض أحدهم وكره الآخر أن يعمل عمله فناقضا الشركة بمحض منعه أو قالوا لا شهدوا انا قد ناقضنا الشركة ثم كالا الطعام كله فلهم الثلث الاجر ولا أجر لهما في المثل الباقي وهما متطوعان في كيله ولا يشركهما الثالث فيما أخذ من الاجر وكذلك ثلاثة نفر تقبلوا من رجل عملا بينهم وليسوا بشركاء ثم عمل أحدهم ذلك العمل بانفراده فله ثلث الاجر وهو متطوع في المثلين من قبل أن صاحب العمل ليس له أن يؤخذ أحدهم بجميع ذلك العمل كذا في الظهيرية \* ثلاثة لم يقدوا شركة تقبل فتقبلوا عملا ثم جاء أحدهم فعمله كله فله ثلث الاجر ولا شئ للآخرين كذا في محيط السرخسي \* خياط وقلبيذ اشترى كافي الخياطة على أن يقطع الاستاذ الثياب ويخيط التليذ والاجر بينهما نصفان أو الحائكان على أن يهيئ أحدهما الغزل للشمع وينسجه الآخر ينبغي أن تصح هذه الشركة لو اشترى خياط وصباغ كذا في القنية \* واذا أقعد الصانع مع رجل في دكانه يطرح عليه العمل بالنصف جاز استحسانا كذا في الخلاصة \* فعلى هذا قالوا لو تقبل التليذ جارا ولو عمل صاحب الدكان جاز حتى لو قال صاحب الدكان أنا أتقبل ولا تقبل أنت وأطرح عليك تعمل بالنصف لا يجوز كذا في محيط السرخسي

### (الباب الخامس في الشركة الفاسدة)

- (١) قوله فيجنان تنية فيجنان كيد وهو المتخفى عن وطنه كما يعلم من كتب اللغة اه بحر اوى
- (٢) قوله بالزمرة هي قراءة الجماعة بصوت واحد يشتمل على التخطيط وعلى قطع بعض الكمات والابتداء من أشاء الكلمة وأصل الزمرة الصوت البعيد الذي له دوى وتتابع صوت الرعد على ما في القاموس أو هي صوت الرعد على ما في المختار اه بحر اوى

الذي برده عادة فكان مأذونا فيه فلا يضمن الا أن ذلك الحار اذا لم يكن يطبق حل ذلك القدر كان ذلك استملا كما فيكون ضامنا \* زروع بين ثلاثة تصدواهم استأجر واحد من الثلاثة حارا لينقل عليه الحصائد فقبض المستأجر الحار ودفعه الى شريكه لينقل عليه الحصائد فعصب الحار عند المستأجر وكان المناد في يمينهم أن يستأجر أحدهم الحار أو البقر ويستعمله هو أو شريكه لا يضمن المستأجر لان هذا المستأجر يكون بمنزلة الميسر في شركته وهو مستأجر ان يعبر فيما لا يتفاوت فيه الناس ورجل الحصائد مما لا يتطلب

فيه الناس \* رجل احتقر من رجل دراهم ودفع الى المقرض حماره ليستعمل المقرض ويكون مثله الى ان يوقيه المستقرض دينه  
فبعثه المقرض الى السرح وسلمه الى بقار ليعتلفه فمقره الذئب ضمن المقرض قيمة الحمار لان المقرض في هذا اعتزله المستأجر اجارة فاسدة  
فلا يكون له ان يبعث الى السرح ليعتلفه رجل استأجر قبائليز به شياً ووزن وكان في عمود القبان عيب ولم يعلم به المستأجر فأنكسر  
القبان قالوا ان كان مثل ذلك الحبل يوزن بمثل هذا القبان مع هذا العيب لا (٢٥١) يضمن \* رجل استأجر قاساً واستأجر أجيراً

ليعمل به ودفع اليه الفأس  
فذهب الاجير بالفأس اختلقوا  
فيه قال بعضهم يضمن المستأجر  
لانه صار يخالف بالدفع الى الاجير  
\* وقال بعضهم ان كان مستأجر  
الفأس استأجر الاجير أولاً ثم  
استأجر الفأس ودفع اليه لا يضمن  
وان استأجر الفأس أولاً ثم استأجر  
الاجير ضمن والاصح انه اذا  
استأجر الفأس أولاً لعمل لا يختلف  
فيه الناس بالاستعمال لا يضمن  
الآن يكون الاجير مسؤولاً  
بالخيانة وان استأجر الفأس لما  
يختلف فيه الناس فان استأجره  
ليعمل هو بنفسه ضمن بالدفع الى  
غيره \* وان استأجر الفأس ولم  
يعين المستعمل فدفعه الى الاجير  
قبل ان يستعمل هو بنفسه لا يضمن  
وان استعمل هو أولاً ثم دفع الى  
الاجير ضمن \* رجل استأجر مراً  
من رجل وجعله في الطين ثم  
صرف وجهه عن الطين ولم يبرح  
مكاه ودعا أجبره ثم فار الى المراء  
فلم يجده قالوا ان كان تحويل  
وجهه عن المرق قليلا لا يعد ذلك  
تضييعا عند الناس لا يضمن وان  
كان طويلاً يعد تضييعا عند الناس  
ضمن \* حال استأجر من رجل  
جوا القابل يحمل فيه شيئاً فآخذ  
الجوالق فأخذ السلاطان لحمل  
له جلا فذهب الجوالق واشتغل بما  
أمره السلاطان فسرق الجوالق

وهي التي فاتها شرط من شرائط الحصة كذا في البدائع \* لاتصح الشركة في الاحتطاب  
والاصطياد والاستمقاء كذا في الكافي \* وكذا الاحتشاش والتكدي وسؤال الناس وما اصطاد  
كل واحد منهما أو احتطبه أو أصابه من التكدي فهو له دون صاحبه وعلى هذا الاشتراك في  
كل مباح كالحصاد والكلا والثمار من الجبال كالجوز واللين والفستق وغيرهما وكذا في نقل  
الطين وبيع من أرض مباحة أو الجص أو الملح أو الثلج أو الكحل أو المعدن أو الكنوز الجاهلية  
وكذا اذا اشترى كاعلى أن يبين من طين غير مملوك أو يطبخ أجراً كذا في فتح القدير فان كان  
الطين أو النورة أو سهولة الزجاج مملوكاً واشترى كاعلى أن يشتري أو يطبخ أو يبيع عاجز وهي شركة  
الوجوه كذا في الخلاصة \* ولكل واحد ما استولى عليه كذا في محيط السرخسي \* فان أخذ  
معافه وبينهما نصيبان وان أخذه أحدهما ولم يعمل الا شراً فلهما نصيبان كذا في الكافي \* فان  
أعانه الاخر عليه بشئ فله أجر مثله لا يجاوز به نصف الثمن عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند أبي  
حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى بالغام بالغ كذا في محيط السرخسي \* ولو أعانه بنصب الشريك  
ونحوه فلم يصيب شيئاً له قيمة كان له أجر مثله بالغام بالغ بخلاف كذا في السراج الوهاج \* ولو  
خلطافه ويصنعها على ما تقع عليه فان لم يتفق على شئ فاقول قول كل واحد منهما مع عينه  
على دعوى صاحبه الى تمام النصف كذا في المضمرات وان خلطاه وباعاه فان كان مما يكال ويوزن  
قسم الثمن على قدر الكيل والوزن الذي لكل واحد منهما وان كان من غيرهما قسم على قيمة كل  
واحد منهما كذا في الجوهرة النيرة \* وان لم يعلم الكيل والوزن والقيمة يصدق كل واحد منهما  
فيما يدعيه الى النصف من ذلك مع اليمين على دعوى صاحبه كذا في البدائع ولا يصدق فيما زاد  
الاينة كذا في النهر الغائق \* واذا اشترى كافي الاصطياد ولهما كلب فأرسلاه أو نصبا  
شبكة فالصيد بينهما كذا في المحيط \* ولو كان الكلب للاحدهما وهو في يده فأرسلاه جميعاً كان  
ما أخذ لصاحب الكلب الا اذا جعل منفعة كلبه لغيره بان أعار الكلب من غيره فيصطاد به لما خوذ  
للمستعمل كذا في محيط السرخسي \* وان كان لكل واحد منهما كلب فاصابا صيدا كان  
بينهما نصفين فان أصاب كلب كل واحد منهما صيداً على حدة كان له خاصة كذا في السراج  
الوهاج \* وان أصاب أحدهما صيداً فأخذه ثم جاء الاخر فأعانه فهو لصاحب الكلب الاول  
فان لم يكن الاول أخذه حتى جاء الاخر فآخذه فهو بينهما نصيبان كذا في المبسوط \* واذا اشترى  
واحد من رجلين ولا آخر رواية يستقي عاين الماء وانكسب بينهما لم تصح الشركة وانكسب  
كله لذي استقي الماء وعليه أجره مثل الراوية ان كان العامل صاحب البعول وان كان صاحب  
الراوية فعليه أجره مثل البغل كذا في الهداية \* ولو اشترى كلاً واحداً لم يعمل ولا آخر بعير على  
أن يؤجرهما والاحرة بينهما لاتصح فان أجراهما قسم الاجر بينهما على مثل أجر البغل ومثل أجر  
البعير كذا في محيط السرخسي \* وكذا لو أجر البغل بعينه كان الاجر لصاحب البغل دون صاحب  
البعير وان كان الاخر أعانه على الجولة والنقل كان للذي أعانه أجره لانه لا يجاوز به نصف الاجر الذي

ان لم يجد الحال بدان أن يشتعل بما أمره وخاف على نفسه العسوبة بترك ذلك لا يضمن لانه مضطرب لا يجب عليه حفظ الجوالق في هذه  
الحالة وان كان يجد بدان أن لا يشتغل بذلك اخبل كان صامناً بترك الحفظ \* رجل شق راوية رجل كان عليه صمان ماشق وما سال منه  
وما عطي بما سال يعني اذا رلق رجل بذلك ولم يره ولم يعلم فبات يضمن الشاق دينه \* ولو أن صاحب البعير بعد ماشق هذا راوية عظم بذلك  
وساق البعير فاعطى من سبلانه لا يكون على الشاق لان صاحب البعير لم يمسق البعير بعد العلم انقطع عنه حياية الشاق وعلق في اليكيات



انقطاع الجنابة عن الشاق بان يشوق وهو يرى ذلك أو يحمل الراوية وهو يرى ذلك وقال القاضي الامام أبو زيد اذا ساق البعير تنقطع  
 جنابة الشاق علم سائق البعير بذلك أو لم يعلم فاعتبر الحقيقة وفي الحقيقة هذا أثر فعل الاول واختاره الفرق بين العلم والجهل  
 فان من حفر بئر في الطريق وجاء انسان ولم يعلم به ووقع في البئر فمات ضمن الحافر \* وان علم الماشي في الطريق بالبعير يهدر دمه لان  
 الجنابة وجدت من الاول وانما تضاف الى الثاني اذا كان الثاني متعمدا في ذلك وبدون العلم لا يكون (٣٥٢)

متعمدا فلا ينقطع عن  
 الاول \* واذا ساق راوية رجل  
 فلم يزل يسير ما فيها حتى مال  
 الجانب الاخر ووقع فانخسر  
 ضمن الشاق قيمتهما جميعا الا ان  
 يكون صاحب البعير علم بذلك  
 وساق البعير مع ذلك فلا يجب  
 على الشاق ضمان ما يحدث  
 بعد الساق \* ولو شقها  
 شقة صغيرة وقال صاحبها بشما  
 صنعت ثم ساق البعير فزاق  
 رجل بما سال منه لا يضمن \*  
 طاحونة تطحن والبر يتسقى  
 من حاق الطاحونة في الماء قالوا  
 لا يضمن صاحب الطاحونة لان  
 الخطة في يد صاحبها فكان عليه  
 حفظها \* قال المصنف وينبغي  
 أن يكون الجواب على التفصيل  
 ان استأجر الطاحونة ليطحن هو  
 بما لا يضمن صاحب الطاحونة  
 وان استأجر الطاحنة ليطحن له  
 فطحن الطحان ضمن الطحان  
 (فصل في نواحي الاجارة)

رجل استأجر خياطا ليخط له  
 ثوبا كان السالك والابرة على  
 الخياط وهذا في عرفهم أم في عرفنا  
 السالك على صاحب الثوب \* ولو  
 كان الثوب حرا فالأجر باسم الذي  
 يخاطبه الثوب يكون على صاحب  
 الثوب وفي استئجار البان

أجره في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى له أجر مثله بالغاما بلغ كذا في  
 السراج الوهاج \* وان شرطا علمهما مع الدابة نحو السوق والحل وغير ذلك قسم الاجر على مثل  
 أحدهما وعلى أجر علمهما كذا في المحيط \* ولو تقبلا حولة معلومة بأجر معلوم ولم يؤجرا البغل  
 والبعير وجلا على البغل والبعير الذين أضافا عقد الشر كة اليهما كان الاجر بينهما نصفين لان  
 سبب وجوب الاجر هنا تقبل الحل وقد استويا في ذلك ولو تقبلا الحل وجلا على أعناقهما كان  
 الاجر بينهما نصفين ولا يكون مضمونا على قدر أجر المثل كذلك ههنا كذا في فتاوى قاضيان  
 \* اذا اشترك رجلان ولا حدهما دابة ولا آخر كاف وجواق على أن يؤجرا الدابة على أن  
 الاجر بينهما نصفين فهذه شركة فاسدة كذا في المبسوط \* فان أجر الدابة لحل طعام الى موضع  
 معلوم ثم تنقله بتلك الاداة بانفسهما كان الاجر كله لصاحب الدابة ولا ينقسم على أجر مثل الدابة  
 وأجر مثل الاكاف والجواق ولو كانا اشتركا على أن يتقبلا حل الطعام على أن يعمل هذا باداه  
 وهذا باداه فالاجر بينهما نصفان ولا أجر لدابة هذا ولا أداة هذا كذا في المحيط \* لو دفع دابته  
 الى رجل ليؤجرها على أن الاجر بينهما كانت الشركة فاسدة فان أجر الدابة كان لجميع الاجر  
 لصاحب الدابة ولا آخر أجر مثل عمله ولو دفع دابة الى رجل ليبيع عليها البز والطعام على أن الربح  
 بينهما كانت الشركة فاسدة بمنزلة الشركة بالعروض واذا فسدت كان الربح لصاحب الطعام  
 والبز ولصاحب الدابة أجر مثلهما والبيت والسفينة في هذا كالدابة هكذا في فتاوى قاضيان \* وكذلك  
 لو دفع شبكة ليصيدها السمك بينهما نصفين فالصيد للصائد ولصاحب الشبكة أجر مثلهما كذا في  
 محيط السرخسي \* ولو أن قصار له أداة القصارين وقصارا له بيت اشتركا على أن يعملوا بأداة هذا  
 في بيت هذا على أن السكسب بينهما نصفان كان ذلك جائزا كذا في السراج الوهاج \* وكذلك كل  
 حرفة كذا في فتاوى قاضيان \* ولو كان من أحدهما أداة القصارين ومن الآخر العمل فاشتركا  
 على هذا فالشركة فاسدة ويجب على العامل أجر مثل الاداة والربح للعامل كذا في الخلاصة \* وفي  
 التهمة سئل على بن أحمد عن ثلاثة من الجمالين أو خمسة بشر كون على أن يعملوا الجواق  
 وبعضهم يحمل الخطة الى بيت صاحب الخطة وبعضهم يأخذ من دم الجواق ويحمله على ظهره  
 على أن ما يأخذون من هذا على السواء هل تكون هذه الشركة صحيحة فقال لا تصح كذا في  
 التتارخانية \* قال محمد بن الحسن رحمه الله تعالى اذا كان دود القرمز واحد وورق التوت منه  
 والعمل من آخر على أن القرمز بينهما نصفان أو أقل أو أكثر لم يجز وكذا لو كان العمل بينهما وانما  
 يجوز أن لو كان البيض منهما والعمل عليهما فان لم يعمل صاحب الاوراق لا يضره كذا في القنية  
 \* في الفتاوى أعطى بنو الفيلق رجلا ليقوم عليه ويعلقه بالاوراق على أن ما حصل فهو بينهما  
 فقام عليه ذلك الرجل حتى أدرك فالملق لصاحب البذر وللرجل الذي قام عليه قيمة الاوراق وأجر  
 مثله على صاحب البذر كذا في المحيط \* ولو كان من أحدهما البذر والاوراق ومن الآخر العمل  
 فالملق لصاحب البذر وللعامل أجر مثل عمله كذا في السراجية \* وكذلك لو كان العمل منهما

وانما

المالين يكون على اللبان والتراب على المستأجر وفي نسج الثوب الدقيق يكون

على صاحب الثوب وانما الخبز من التنوير يكون على الخباز وجعل المرقعة في القصاع يكون على الطباخ اذا استأجر ليطبخ هرس أو  
 ولية \* وان استأجر ليطبخ قدر خاص لا يكون ذلك على الطباخ واذا حال الخبز في المنزل يكون على الحال ولا يكون عليه أن يصعد به على  
 سطح أو انفرقة الا أن يشترط عليه ذلك وكما لا يصح الطعام في الخنق لا يكون على الحال الا بالشرع ولو تيسر كاري دابة ليجعل عليها صاحب

الذابة الجمل فانزال الجمل عن الذابة يكون على المسكاري وادخل الجمل في المنزل لا يكون عليه الا أن يكون في موضع يكون ذلك عليه في عرفهم  
 \* وفي استئجار الذابة للعمل الا كاف يكون على المسكاري والجوالق يكون على المسكاري اذا استأجره ليعمل المسكاري الجمل على ذابة  
 نفسه \* وان استأجر الجمل ليعمل الحنطة على ظهره أو على دواب المستأجر فالجمل والجوالق يكون على المستأجر \* وقال الفقيه أبو الليث  
 رحمه الله تعالى في عرفنا الجوالق يكون على صاحب الجمل في الاحوال كلها الا أن (٣٥٣) يشترط ذلك على الجمل والجمل يكون على  
 الجمل لان الجمل يكون لصيانة

الجمل عن الوقوع \* ولو استأجر  
 ورأى اقفان شرط عليه الحسب  
 والبياض فشرط الحبر جاز وشرط  
 البياض فاسد \* ولو استأجر قصارا  
 ليقصره ألف ثوب قالوا حصل  
 الثياب يكون على القصار الا أن  
 يشترط ذلك على صاحب الثوب  
 \* ولو أن رجلا استأجر جالا ليعمل  
 له الاجال الى موضع كذا فلما بلغ  
 الجال ذلك الموضع نزل في دار  
 ووضع الاجال في موضع من الدار  
 ثم وزنها على صاحبها وسلمها اليه  
 فلم يرفعها صاحبها أيا ما تم اختصموا  
 في أجر ذلك الموضع ورب الدار  
 يطالب الجال بالكراء قالوا ان  
 كان أحدهما استأجر ذلك الموضع  
 لوضع الاجال فيه كان الكراء  
 على من استأجره وان وضع الاجال  
 من غير أن يستأجر أحدهما ذلك  
 الموضع فالكراء بعد الوزن  
 واليسام يكون على صاحب الاجال  
 وقبل ذلك يكون على الجال وان  
 طلب صاحب الاجال من الجال  
 أن يزن ثانيا لا يجبر عليه \* وفي  
 اجارة الدار عمارة الدار وتطيينها  
 واصلاح الميزاب وما كان من  
 البناء يكون على رب الدار وكذا  
 كل ستر تركها يحمل بالسكنى يكون  
 على رب الدار فان أبي صاحب  
 الدار أن يفعل كان للمستأجر أن

وانما يجوز أن لو كان البيض منهما والعمل عليهما وان لم يعمل صاحب الاوراق لا يضره وبه نص  
 المحمدي كذا في القنية \* وعلى هذا اذا دفع البقرة الى انسان بالعلف ليكون الحادث بينهما  
 نصفين فاحدث فهو لصاحب البقرة ولذلك الرجل مثل العلف الذي علفها وأجر مشله فيما قام  
 عليها وعلى هذا اذا دفع دجاجة الى رجل بالعلف ليكون البيض بينهما نصفين والحيلة في ذلك أن  
 يبيع نصف البقرة من ذلك الرجل ونصف السباجة ونصف بذرا العليق بثمن معلوم حتى تصير البقرة  
 وأجناسها مشتركة بينهما فيكون الحادث منها على الشركة كذا في الظهيرية \* وكل شركة  
 فاسدة فالرجح فيها على قدر رأس المال كالف لهما مع ألفين فالرجح بينهما أثلاثا وان كانا شرطا  
 الرجح بينهما نصفين بطل ذلك الشرط ولو كان لكل مثل مال لا نحو وشرط الرجح أثلاثا بطل شرط  
 التفاضل وانقسم نصفين بينهما مالان الرجح في وجوده نابع للمال كذا في فتح القدير \* الشركة  
 تبطل ببعض الشروط الفاسدة ولا تبطل بالبعض حتى لو اشترط التفاضل في الصنعة لا تبطل  
 وتبطل باشتراط رجح عشرة لهما وان كان كلاهما شرطا فاسدا كذا في الذخيرة \* وتبطل  
 الشركة بموت أحدهما علم به الشريك أولا ولو كان الموت حكما يبان قضى بهما فماتت فان  
 لم يقض به توقف انقطاعها اجماعا فان عاقبل الحكم بقيت وان مات أو قتل انقطعت كذا في النهر  
 الغائق \* ولو لم يلحق بدار الحرب انقطعت المفاوضة على سبيل التوقف فان لم يقض القاضي  
 بالبطالان حتى أسلم عادت المفاوضة فان مات بطالت من وقت الردة واذا انقطعت المفاوضة على سبيل  
 التوقف هل يصير عينا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا وعندهما تبقى عينا ما ذكره الولوالجي كذا في  
 فتح القدير \* ولو لم يمت لكن فسخ أحدهما الشركة ولم يعلم شريكه لا تنفسخ الشركة ولو علم ان  
 كان رأس مال الشركة دراهم أو دنانير انفسخت الشركة ولو كان عروضا وقت الفسخ ذكر  
 الطحاوي أنهم لا تنفسخ كذا في الخلاصة \* وبعض المشايخ قالوا تنفسخ الشركة وان كان المال  
 عروضا وهو المختار كذا في فتح القدير \* واذا أنكر أحد الشريكين الشركة ومال الشركة أمتعة  
 كان هذا فسخا لشركة كذا في الظهيرية \* ولو كان الشركاء ثلاثة مات واحد منهم حتى انفسخت  
 الشركة في حقه لا تنفسخ في حق الباقيين كذا في المحيط \* واذا قال أحد الشريكين لصاحبه  
 لا أعمل معك بالشركة فهو بمنزلة قوله فامسكك الشركة كذا في الذخيرة \* ثلاثة نفر متفاوضون  
 تبأ أحدهم وأراد الآخر أن يثاقضا ليس لهما ذلك بدون الغائب ولا ينقض البعض بدون  
 البعض كذا في الظهيرية (الباب السادس في المتفرقات)

يخرج منها الا أن يكون استأجرها وهي كذلك وقدر آها فينبذ يكون  
 راصيا بالعيب فلا يرد هالاجاه واصلاح بئر الماء والبالوعة والمخرج يكون على صاحب الدار \* وان كان امتلا من قبل المستأجر لكن  
 لا يجبر رب الدار على ذلك ولا يكون على المستأجر ايضا فان فعل المستأجر ذلك يكون متبرعا ولا يحتسب له من الاجر وله أن يخرج من الدار  
 اذا لم يفعل ذلك رب الدار وكذا الغلق والسلم وفي اجارة الخاتم نقل الرماد والسرقي وتفرغ موضع الغسالة يكون على المستأجر سواء



كان المسيل ظاهراً ومسبقاً فان شرط ذلك على الاستحارة \* وان شرط على المستأجر جازاً الاجارة والشرط لان ذلك يكون على المستأجر بدون الشرط والشرط لا يزيد الا وكادة فان أنكر المستأجر أن يكون الراد من فعله كان القول فيه قوله لانه ينكر أن يكون نقله عليه (فصل فيما تنتقض به الاجارة وما لا تنتقض به) الاجارة تنتقض بالاعذار عندنا وذلك على وجوه اما ان كان من قبل أحد المتعاقدين أو من قبل العقود عليه (٣٥٤) واذا تحقق العذر ذكر في بعض الروايات أن الاجارة تنتقض وفي بعضها قال لا تنتقض

ومشايخنا رحمهم الله تعالى وفقوا فدلوا ان كانت الاجارة لغرض فلم يبق ذلك الغرض أو كان عذراً عنه من الجرى على موجب العقد شرعاً تنتقض الاجارة من غير نقض كجواز استأجر انسانا لقطع يده عند وقوع الاشكال أو لقالع السن عند الوجع فبرأت الاشكاله ووال الوجع تنتقض الاجارة لانه لا يمكن الجرى على موجب العقد شرعاً \* وان استأجر دابة بعينها الى بعداد لطلب غريم أو لطلب عبد أبق ثم حضر الغريم أو عاد العبد من الاباق تنتقض الاجارة لانها وقعت لغرض وقد فات ذلك الغرض \* وكذا لو ظن أن في بناء داره خللاً فاستأجر جلاله لهدم البناء ثم ظهر أنه ليس في البناء خلل أو استأجر طباً لولم يشف العرس ففات العرس وبطلت الاجارة \* واذا تحقق العذر ومست الحاجة الى النقض هل ينفرد صاحب العذر بالنقض أو يحتاج الى القضاء أو الى الرضاء اختلفت الروايات فيه والصحيح أن العذر اذا كان ظاهراً ينفرد وان كان مستتراً لا ينفرد أما العذر الذي يكون من قبل الآخر اذا لحقه دين لا وفاقه الا بئس المستأجر ان لا ينفرد بالنقض ويفوض ذلك الى رأى القاضى لتعارض الضررين

الاتحار اذا ذبح بعد ما زال الاحصار ورجح الا حرقه فانه لا يضمن المأمور علم أو لم يعلم اجاماً كذا في السراج الوهاج \* كل دين وجب لاثنتين على واحد بسبب واحد حقيقة وحكما كان الدين مشتركاً بينهما فاذا قبض شيئاً منه كان للآخر أن يشاركه في المقبوض كذا في المحيط \* اذا كان دين بين رجلين على رجل من ثمن عبيد بينهما باعاه أو ألف بينهما أقرضاه واستهلكهما أو ورثا بينهما رجل عليه فقبض أحدهما نصيبه أو بعضه فلا يشاركه في شركه في اخذ منه نصف ما قبضه بعينه سواء كان أجود من الدين أو مثله أو أردأ كذا في السراج الوهاج \* وان أراد القابض أن يعطيه من مال آخر لا يكون له ذلك الا أن يرضى الساكت وكذلك لو أراد الساكت أن يأخذ من القابض مثلاً لا يكون له ذلك الا يرضى القابض كذا في الذخيرة \* وان شاء الساكت سلم المقبوض للقابض واتبع الغريم في نصيبه فاذا اتبع الغريم لا يرجع على شريكه بنصف ما قبض مالم يبق ما بقى على الغريم كذا في محيط السرخسى \* فان نوى الدين على الغريم فله أن يرجع على الشريك الا أنه ليس له أن يرجع في عين تلك الدراهم والقابض أن يعطيه مثلاً كذا في المحيط \* فان هلك ما قبض الشريك فلا ضمان عليه ويكون مستوفياً وما بقى على الغريم لشريكه كذا في القنية \* وكذلك لو وكل غيره بالقبض فقبض الوكيل فهلك في يد الموكل لم يملك على الموكل ولو كان قائماً لشريكه أن يشاركه كذا في الذخيرة \* ولو أخرج القابض ما قبضه من يده بان وهبه أو قرضه في دين عليه أو استهلكه على وجه من الوجوه فلشريكه أن يضمنه نصف ما قبض وليس له أن يأخذ من يد الذي هو في يده اذا كان في يده قائماً وجوداً كذا في السراج الوهاج \* وما قبض الشريك من شريكه يكون قدر ذلك للقابض ديناً على الغريم ويكون ما على الغريم بينهما على قدر ذلك من الدين حتى لو كان الدين ألف درهم بينهما فقبض أحدهما خمسة مائة فباع الشريك فاخذ نصفها كان للما قبض نصف ما بقى على الغريم وذلك مائتان وخمسون وتسكون الشركة باقية في الدين كما كانت كذا في البدائع \* وكل دين وجب لاثنتين بسببين مختلفين حقيقة وحكما أو حكماً لا حقيقة لا يكون مشتركاً حتى اذا قبض أحدهما شيئاً ليس للآخر أن يشاركه فيه كذا في المحيط \* ورجلان باعا عبيداً بينهما بثمن معلوم فقبض أحدهما من الثمن شيئاً كان للآخر أن يشاركه فيه ولو سمي كل واحد منهما بالنصيب ثلثاً على حدة فقبض أحدهما شيئاً من الثمن لم يكن للآخر أن يشاركه في ظاهر الرواية كذا في الظهيرية \* ورجلان لا حدهما عبد ولا حرة باعاها بالناشتر كافياً بقبضان كذا في السراجية \* ولو سمي كل واحد منهما مملوكاً ثلثاً كان للآخر أن يشاركه في المقبوض في ظاهر الرواية كذا في خزائنة المفتين \* ولو أمر رجل رجلين أن يشتريا له جارية فاشترياها ونقداً ثلثين من مال مشترك بينهما أو من مال متفرق لم يشتر كافياً بقبضان من الأمر كذا في المحيط \* ولو كان على رجل ألف درهم لرجل فكفل عن الغريم رجلاً وأدياً ثم قبض أحد الكفيلين من الغريم شيئاً يكون للآخر حق المشاركة ان أدياً من مال مشترك كذا في خزائنة المفتين وهكذا في الظهيرية \* ولو لم يقبض أحدهما شيئاً لكن اشترى بنصيبه ثوباً للشريك أن يضمنه نصف

فبرج القاضى أحدهما على الآخر لان هذا العذر مستتب محتمل أن يكون قادراً على قضاء الدين بدون ثمن هذا المال فلا يتحقق العذر الا بالقضاء في خيا البلوغ غير ذلك وتكون الاجارة بينهما على حالها فيجب على المستأجر أجرة الدار الى أن يفسخ القاضى العقد بينهما واذا أراد القاضى فسخ الاجارة لاجل الدين اختلفوا فيه قال بعضهم يبيح الدار فينفذ بيعه فتنفسخ الاجارة وقال بعضهم يفسخ الاجارة ولا يبيح بيعه هذا اذا كان الدين فاسداً لم يكن واكن صاحب الدار أقر بالدين على نفسه ركضه لم يبيح بيعه

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يصح إقراره وينسخ القاضي الاجارة بينهما بإقراره بالدين وقال صاحباه لا يصح إقراره \* وهذه ثلاث مسائل أحداها هذه \* والثانية المرأة إذا أقرت على نفسها بالدين لغير الزوج وكذبها الزوج مع إقرارها ويكون للغريم أن يجلسها بالدين \* والثالثة المحروس بالدين إذا أقر ببعض ماله لرجل يشق به أو لبعض ورثته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يصح إقراره حتى يقضى القاضي بعسره ويخرج من الحبس \* رجل أجرداره ثم صار معسرا (٢٥٥) ولا يجد نفقة نفسه ولا عياله كان له أن يفسخ

الاجارة كما لو لحقه دين فادح \* ولو انهدم المنزل الذي يسكنه الآخر وليس له مسكن آخر سوى الذي آجره لم يكن له أن يفسخ الاجارة \* وكذا لو أراد أن يبيع المنزل الذي آجره لربح ظهوره في بيع المنزل لم يكن له أن يفسخ الاجارة \* وكذا لو أراد الآخر أن يتحول عن مسره لم يكن ذلك عذرا \* ولو أجردابة إلى بلد معسرين ثم مرض وعجز عن الذهاب مع الدابة لم يكن ذلك عذرا \* وان أجردابة بعينها فسرقت الدابة كان عذرا \* وان أجردابة بغير عينها فسرقت دابته لم يكن عذرا \* وان آجر الأب أو الوصي أو القاضي أرض اليتيم فبلغ اليتيم في مدة الاجارة لم يكن له أن ينقض الاجارة \* وان آجر الأب نفس الصغير فبلغ الصغير في مدة الاجارة كان له أن يفسخ وكذا لو آجر المولى عبده ثم أعتقه في مدة الاجارة كان للعبد أن يفسخ الاجارة عندنا \* ولو أظهر المستأجر في الدار شيئا من أعمال الشر كشرب الخمر أو كل الربا والزنا واللواط فانه يؤمر بالمعروف ونهى عن المنكر ولا يجبران أن يخرجوه من الدار وكذا لو اتخذ داره مأوى للصوم \* وان ارتد العياذ بالله لا تفسخ الاجارة ولكن يجبر على الاسلام فان أبي قتل وان أراد المستأجر أن يجعل

من الثوب ولا سبيل له على الثوب فان اجتمعوا جميعا على الشركة في الثوب فذلك جائز كذا في السراج الوهاج \* فان لم يشتر بحصته ثوبا ولكن صالحة من حقه على ثوب وقبضه ثم طالبه شريكه بما قبض فان القابض بالخيار ان شاء سلم اليه نصف الثوب وان شاء أعطاه مثل نصف حقه من الدين كذا في البدائع \* وان أراد أحدهما أن يأخذ من مال المديون شيئا ولا يشارك صاحبه فيما أخذ فالخيار في ذلك أن يهب المديون منه مقدار حصته من الدين ويسلم اليه ثم هو يبرئ الغريم عن حصته من الدين فلا يكون لشريكه حق المشاركة فيما أخذ بطريق الهبة كذا في فتاوى قاضيان \* رجلان لهما على آخر ألف درهم أراد أحدهما أن يأخذ نصيبه ولا شركة لآخر فيه قال نصيب الغريم خمس مائة درهم ويقبض ثم يبرئ الغريم من حصته وقال أبو بكر يبيع من الغريم كفامن زبيب مثله عليه ويسلم اليه الزبيب ثم يبرئه مما كان له عليه ثم يطالبه بشئ الزبيب لا بالدين كذا في المحيط \* ولو وهب أحدهما نصيبه من الغريم أو أبرأه منه لم يضمن لشريكه شيئا ولو أبرأه أحدهما عن مائة والدين ألف ثم خرج شئ من الدين اقتسماه بينهما على قدر حقهما على الغريم وذلك تسعة للساكت خمسة ولله برئ أربعة كذا في محيط السرخسي \* وفي التجريد وكذلك ان كانت البراءة بعد القبض قبل القسمة ولو اقتسم المقبوض نصفين ثم أبرأه أحدهما عن شئ فالقسمة ماضية لا تنتقض كذا في التتارخانية \* فان آخر أحدهما نصيبه لم يخرناخيره في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا خلاف في أنه لا يجوز تأخيرها في نصيب شريكه كذا في البدائع \* فرع على قولهما قبل اذا قبض الشريك الذي لم يؤخر لم يكن للذي آخر أن يشاركه فيما قبض حتى يحل دينه فاذا حل دينه شاركه ان كان قائما وان كان مستهلكا ضمة حصته كذا في الظهيرية \* فان لم يقبض الاخر شيئا حتى حل دين الاجل عاد الامر الى ما كان فاقبض أحدهما من شئ يشركه الاخر فيه كذا في البدائع \* فلو أن الغريم عمل للذي آخر حصته مائة درهم من حصته فلشريكه أن يأخذ منه نصف ذلك وذلك خمسون واذا أخذ منه ذلك كان للذي عمل له المائة أن يرجع على الغريم بمثل ما أخذ منه وذلك خمسون من حصته الذي لم يؤخره من قبل أن الذي يؤخره اذا أخذ من المؤخر صار للمؤخر من حصته مثل ذلك الا ترى أن الغريم لو عمل للمؤخر جميع حقه وذلك خمسمائة فأخذ الذي لم يؤخر من ذلك نصفه كان للمؤخر أن يرجع على الغريم بما أخذ من حصته شريكه فكذا هنا كذا في الذخيرة \* فاذا أخذها قسما وشريكه على عشرة أسهم لشريكه تسعة وله سهم كذا في الظهيرية \* رجلان لهما دين مؤجل على آخر فقبل نصيب أحدهما اقتسماه نصفين وابتقى لهما الى الاجل كذا في السراجية \* ولو تزوج أحدهما المرأة التي عليها الدين على حصته لا يرجع عليه شريكه بشئ كذا في محيط السرخسي \* وعن محمد رحمه الله تعالى أنه لو تزوجها على خمسمائة رسالة كان لشريكه أن يأخذ منه نصف خمسمائة كذا في المحيط \* وأما اذا استأجر أحد الشرىكين بنصيبه فان شريكه يرجع عليه في قراههم كذا في السراج الوهاج \* ولو كان للمقبض لئوب على أحد المطالبين دين بسبب قبل أن يجب لهما عليه وصار قصاصا بذلك لم يكن

الداربيعة أو كنيسة دونه عن ذلك وأما أهل الذمة اذا أرادوا أحداثا لم يبيعوا والكنيسة في أمصار المسلمين وفي أقاليم مصر منعو عن ذلك وان أرادوا أحداثا ذلك في السواد والقرى فان كان أكثر سكانها أهل الذمة لا يمنعون وفي القرى التي يسهلها المسلمون وأهل الذمة اختلف المشايخ فيه لاختلاف الروايات ذكر في الاجارات أنهم لا يمنعون وذكر في السير أنهم يمنعون من أحداث البيع والكنائس في المواضع كلها هكذا وي الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبه أخذ عامة المشايخ منهم محمد بن سلمة رحمه الله تعالى ولا يمنعون عن عمارة البيعة والكنيسة القديمة في الأمصار والقرى ولا عن استجار الدار في المواضع كلها ولا عن شراء الدار في القرى وفي شراء الدار في



الامصار و ايتان \* العذر الذي تنفس به الاجارة من جانب المستأجر ان لا يمكنه المضي الا بقصره وذلك قد يكون لمعنى مباحين مما استأجره وقد يكون لمعنى في المعقود عليه \* منها اذا انهم البيت المستأجر أو انهم ما ينقص السكنى كالحائط ونحو ذلك فله أن يخرج عن الدار وينفسخ الاجارة بحضرة الاستحالة بعزلة العيب الحادث في المبيع قبل القبض ومن ذلك اذا كان المستأجر يبيع ويشترى في هذا البيت أو في الحانوت فأدلس وأراد التحول الى تجارة (٣٥٦) أخرى أو أراد ترك التجارة أصلاً كان له أن ينفسخ الاجارة وان وجد بيتاً آخر أو حانوتاً آخر أرخص من الاول فان

ذلك لا يكون عذراً وقال بعضهم ان نبيأله أن يعمل التجارة الثانية أو الحرفة الثانية في ذلك الحانوت ليس له أن ينقض الاجارة وان لم يتبها كان له أن ينقض \* وان اشترى منزلاً فأراد التحول اليه لم يكن عذراً \* وفي النوازل اذا تكارى ابلان السكوفة الى بغداد ثم بدله أن يتكاري بغلا لا يكون عذراً وان اشترى بعيراً أو دابة كان عذراً لانه استغنى عن الاجارة \* ولو استأجر حانوتاً أو بيتاً ثم بدله السفر كان عذراً \* ولو استأجر دابة الى بغداد ثم بدله أن يقعد عن السفر أو اكثرى ابلان لم يفسخ ثم بدله أن لا يجمع عامه ذلك أو مرض وعجز عن السفر كان عذراً ولو اكثرى ابلان لم يفسخ فلما سار بعض المراحل مات المكاري مكان للمستأجر أن يركب الى مكة \* ولو استأجر أرضاً ليزرعها ثم بدله أن يترك الزراعة أصلاً كان عذراً وان لم يترك الزراعة ولكنه أراد أن يزرع أرضاً أخرى لا يكون عذراً وان نزلت الأرض أو غرقت كان عذراً \* وان مرض المستأجر وعجز عن الزراعة فان كان ممن يزرع بنفسه فهو عذر وان كان لا يزرع بنفسه لا يكون عذراً \* وان استأجر عبداً للخدمة فرض

لشريكه أن يرجع عليه بشئ ولو كان دين بسبب بعد أن يجب له ما عليه وصار قصاصاً للشريك أن يرجع عليه كذا في الظهيرية \* ولو أقر أحدهما أنه كان للمطلوب مثل نصيبه قبل دينهما برئ المطلوب من حصته ولا شئ لشريكه عليه وكذلك لو جنى عليه جناية كان أرضها خمسة مائة لا يكون لشريكه شئ كذا في محيط السرخسي \* روى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن أحد الطالبين اذا شجع المطلوب وموعدة عمداً فصالحه على حصته لا يلزمه شئ لشريكه لانه لم يسلم له مائة كن المشاركة فيه كذا في البدائع \* وفي القدوري لو استهلك أحد الطالبين على المطلوب بالاصار فبقيته قصاصاً فلشريكه أن يرجع عليه وفي المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو أن أحسدرى الدين أفسد على المطلوب متاعه أو قتل عبده أو عقر دابة له وصار ماله قصاصاً بذلك لم يكن لشريكه أن يرجع عليه كذا في المحيط \* ولو أخذه ثم أحرقه أو غصبه فلشريكه أن يرجع عليه بالاجماع وكذلك لو قبض بشراء فاسد فباعه أو أعتقه أو هلك عنده ولو ارتهن أحدهما بحصة فله شريكه أن يضمه كذا في محيط السرخسي \* ولو ذهبت إحدى العينين بأفصة صموية في ضمان الغصب أو في بد المشتري بشراء فاسد أو في بد المرتهن لم يضم لشريكه كذا في الظهيرية \* وذكر ابن سماعة في نوادره عن محمد رحمه الله تعالى لو أن أحد الغريين اللذين لهما المال قتل عبد المطلوب فوجب عليه القصاص فصالحه المطلوب على خمسمائة درهم كان ذلك حانوتاً أو برئ من حصة القتل من الدين فكان لشريك القاتل أن يشركه في أخذ مائة نصف خمسمائة كذا في البدائع \* وفي المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو ضمن أحد الطالبين للمطلوب مالا عن رجل صارت حصته قصاصاً ولا شئ لشريكه عليه فان اقتضى عن المكفول عنه ذلك المال لم يكن لشريكه أن يرجع عليه أيضاً فيشاركه في ذلك كذا في المحيط \* ولو أن المطلوب أعطى أحداً الشريكين كميلاً بحصته أو أحاله بذلك على رجل فباقتضاه هذا الشريك من الكفيل أو الحويل فلا تخراش يشاركه فيه كذا في الذخيرة \* رجلان لهما على رجل ألف درهم فصالح أحدهما المديون عن الالاب كلها على مائة درهم وقبضها فاجار الآخرة جميع ما صنع فهو جائز وله نصف المائة فان قبض قد هلك فهو مؤمن ولا ضمان عليه وقد برئ العريم وان أجاز الصلح ولم يقل أبوت ما صنع فانه يرجع على العريم بخمسين ويرجع العريم على العايب بخمسين من قبل أن اجاز الصلح ليست اجارة القبض \* رجلان لهما في يدي رجل غلام أو دار صالحه أحدهما منه على مائة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان الذي في يديه الغلام مقرباً بالغلام فانه لا يشاركه في المائة وان كان جاحداً له شاركه فيها وقال محمد رحمه الله تعالى هما سواء لا يشاركه فيها الا أن يكون العلام مستهلكاً كذا في الظهيرية \* وفي المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجلان اشترى من رجل جارية اشترى أحدهما نصفها بالف درهم واشترى الآخرة نصفها بالف درهم ثم وجداهم اعيا وردها ثم قبض أحدهما حصته من الثمن لا يشاركه صاحبه فيما قبض دفع الثمن بمخاطا في الابتداء أو دفع كل واحد منهما الثمن على حدة وكذلك ان استخفت الجارية فان وجدت الجارية حرة وقد دفع الثمن بمخاطا

العبد كان المستأجر أن يبيع الاجارة وان رضى المستأجر بذلك ليس للاستأجر أن يفسخ الاجارة وان وجد المستأجر العبد فغير حادق في المدة لا يكون عذراً وان استأجر عبداً للخدمة فبدا له أن يسافر كان عذراً لان من استأجر عبداً للخدمة لا يكون له أن يخرج منه الى السفر ولو وجدته معارفاً كان عذراً \* ولو استأجر أحباً لغيره كان على الاجير أن يعمل كل العزم ولا يشغل بشئ سوى الأعمال المستحقة به رجل استأجر أرضاً ليراهة فحرق السور الأعظم وعجز عن السقي كان له أن يفسخ الاجارة فان لم يفسخ حتى مضت المدة

كان عليه أجرها إذا كان بحال أنه أن يحتمل بحيلة تزرع فيها شيئا وإن كان لا يقدر على ذلك فوجهن الوجوه فلا أجر عليه وكذا لو لم ينقطع الماء ولكن سال فيها الماء حتى يجر من الزراعة فلا أجر عليه \* رجل استأجر أرضا فأنقطع الماء ان كانت تسقي بحاء النهر وماء المطر لكن انقطع المطر أيضا فلا أجر عليه \* رجل استأجر أرضا ففرقت قبل أن يزرعها فبقت المدة فلا أجر عليه كالأجر على صاحب وان زرعهها فاصاب الزرع آفة فهلك الزرع أو غرقت بعد الزرع ولم تنبت فمن محدر وجه الله تعالى (٢٥٧) في رواية كان عليه الاجر كاملا وعنه في رواية

إذا استأجر أرضا فزرعها فقل ماؤها أو انقطع فله أن يخصم الا تخر الى القاضي حتى يترك الأرض في يده باجر المثل الى أن يدرك فان سقى زرعه بعد ذلك لم يكن له أن ينقض الاجارة واختار للفتوى أنه اذا هلك الزرع لم يكن عليه ما بقي من المدة بعد هلاك الزرع أجر الا اذا كان متمكنا من أن يزرع مثل ذلك ضررا بالأرض أو أقل ضررا من الاول وان اختل الزرع وانتقصت غلاته كان عليه الاجر كاملا وان لم يسقه اذا لم يكن رفعه الى الحاكم ولو استأجر أرضا من أراضي الجبل فزرعها فلم يطر عامه ولم تنبت حتى مضت المدة ثم مطرت السماء ونبت الزرع قال محدر وجه الله تعالى الزرع كله للمستأجر وليس عليه من كراه الأرض ولا من نقصانها شيئا \* رجل استأجر رجلا لذهب بعمولته الى موضع كذا فلما سار بعض الطريق بداه أن لا يذهب ويترك الاجارة وطلب من الاجير نصف الاخر قالوا ان كان النصف الباقي من الطريق من الاول في السهولة والصعوبة كان له ذلك والابترد بقدره \* رجل استأجر من رجل طاحوتين على ماء في موضع يكون الحفر على المواجر في عرفهم واحتاج النهر الى الكرم وصار

كان لا تخر أن يشارك القابض فيما قبض وفيه أيضا عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أقرأن لهذين عليه ألف درهم من ثمن جارية اشتراها منهما فقال أحدهما صدقت وقال الآخر كذبت ولكن هذه الخمسمائة التي أقررت بها هي لي عليك من ثمن براشتر يتهمني ثم ان الغريم قضى هذا الخمسمائة لم يكن لصاحبه أن يشاركه فيما قبض ولا يصدق الغريم على أنه بينهما هكذا في المحيط \* شريكة كان في ألف درهم على رجل ضمن أحدهما الصلح من الغريم فالضمان باطل فان قضاء على هذا الضمان يرجع به وأخذوه ولو لم يكن ضمن لصاحبه شيئا لكنه قضى شريكه حصته من غير كفالة صح القضاء واذا صح القضاء من أحد الشريكين لم يكن له أن يشارك صاحبه فيما قضى فان قوى ماعلى الغريم فلا سبيل له على الشريك فيما قبض منه بخلاف ما لو قضى المطلوب أو أجزى حصة أحد الشريكين وسلم الشريك الاخر ثم قوى ماعلى الغريم بحيث كان للشريك المسلم اتباع الشريك ويشاركه فيما قبض هكذا في الذخيرة \* ذكر على بن الحسد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لو مات المطلوب وأحد الشريكين وارثه وترك مالا ليس فيه وفاء اشتراكا بالخصم كذا في البدائع \* اذا كان لثلاثة دين مشترك على انسان فغاب اثنان منهم وحضر الثالث فطلب حصته يجبر المديون على الدفع كذا في الصغرى \* بعيرة بين شريكين حل عليه أحدهما من الرستاق شيئا بامر شريكه فسقط في الطريق فنحره الشريك ينظر ان كانت ترجى حياته بضمن وان كانت لا ترجى لا يضمن وان ذبحه غير الشريك بضمن سواء كانت ترجى حياته أو لا ترجى وهو الاصح كذا في محيط السرخسي \* وكذا الراعي والبقار اذا ذبح الشاة أو البقرة فان كانت لا ترجى حياته لا يضمن استهسانا وان كانت ترجى حياته ضمن وان ذبح الاجنبي كان ضامنا كذا في فتاوى قاضيان \* دار بين رجلين غير مقسومة فغاب أحدهما وسع الاخر أن يسكن بقدر حصته فيسكن المداكلها وكذلك الخادم ان كان بين رجلين فغاب أحدهما فلا تنو أن يستخدم الخادم بحصته كذا في خزنة المفتين \* ولا تلزمه أجرة حصة شريكه ولو كانت الدار معدة للاستعمال \* وفي الأرض له أن يزرعها كلها على المفتي به ان كان الزرع يدفعها فاذا جاءه شريكه زرعهما مثل تلك المدة وان كان الزرع ينقصها أو ترك يدفعها فليس له أن يزرعها كذا في البحر الرائق \* وفي الدابة لا يركبها بغير إذنه للثغور وأما ما ينتفع به كالخرب ونحوه فله ذلك لعدم التعاوت في عقد الفرائد ولو اوفى الامة تكون عند أحدهما وما عند الاخر يؤول لو خاف أحدهما من صاحبه وطلب وضعا على يد عدل لا يحاب كذا في النهر الفائق \* والكرم والأرض اذا كانا بين رجلين وأحدهما غائب أو كانت لأرض بين بالغ وبينهم يرفع الامر الى القاضي فان لم يرفع الحاضر وزرع الأرض بحصته طاب له وفي الكرم يقوم الحاضر فاذا أدرك الثمر يبيعه أو يأخذ حصته من الثمن وتوقف حصة الغائب فاذا قدم الغائب خيران شاء ضمنه القيمة وان شاء أخذ الثمن كذا في فتاوى قاضيان \* في الفتاوى طعام أو دراهم بين اثنين غاب أحدهما واحتاج الاخر الحاضر وأخذ منه نصفه قال محدر وجه الله تعالى أرجو أن لا يابس به قال القمية أبو الليث وبه نأخذ كذا في الفتاوى الغياثية \* وفي الكيل

بحال لا يعمل الا احدي الرجيين فان كان بحال لو صرف الماء اليهما جميعا عملا بما قاما كالللمستأجر أن يرفع الاجارة لا احتلال المطلوب فان لم يرفع الاجارة فعليه أجرهما جميعا لانه يمكن من الانتفاع بهما بصفة المقصود وان كان بحال لو صرف الماء اليهما لم يعمل ما كان عليه أجر احدهما اذا لم يرفع الاجارة لانه لم يمكن من الانتفاع الا باحدهما فان تفاوت أجرهما فعليه أجر أكثرهما اذا كان الماء يكفي لأكثرهما أجر وان كان ذلك في موضع يكون كرى النهر على المستأجر في عرفهم كان عليه كل الاجران العجز والخلل كان المعنى من قبله وهو بمنزلة مالو



استأجر حبة وانكسرت أو نأدها لا يسقط الاجر لان الاوتاد تكون على المستأجر وان انقطعت أطرافها لا يجب الاجر على المستأجر لان  
الاطناب تكون على المؤجر \* رجل استأجر رحي فانقطع ماؤه كان له أن يرد فان لم يرد حتى مضت السنة لا أجر على المستأجر وان قل الماء  
ويؤثر الرحي ويظعن نصف ما كان يظعن كان للمستأجر أن يرده فان لم يرد حتى ظعن كان ذلك رضا وليس له أن يرده به ذلك لانه رضى  
بالعيب \* رجل استأجر بيتا فيه رحي وذكر (٣٥٨) بكل حق هو له ولم يسم الرحي لا يدخل فيه الرحي وللمؤجر أن يرفع الرحي فان

استأجرها بالرحى والجرب من قبله  
حقوق الرحي فان انقطع الماء ولم  
يود حتى مضت السنة فان كان  
البيت مما ينفق به بدون الرحي  
يقسم الاجر عليهما نسق حصة  
الجربين ويلزمه حصة لبيت وان  
لم يكن البيت منتمعا لا تنفعه الرحي  
لا شيء على المستأجر وان لم يرد  
البيت \* رجل في قرية استأجر  
أرضا في قرية أخرى ثم بدله أن  
يترك هذه الارض التي استأجرها  
ويزرع رضى في قرية أخرى قالوا  
ان كان بينهما مسيرة ثلاثة أيام  
كان له ذلك وان كان أقل من ذلك  
لم يكن له ذلك لان في المسافة البعيدة  
يلحقه كثير ضرر وفي القصيرة لا يلحقه  
كثير ضرر والفصل بينهما  
مسافة السفر \* المؤجر اذا نقض  
الدار المستأجرة برضا المستأجر  
أو بغير رضا كان للمستأجر أن  
يفسخ الاجارة ولا تقتض الاجارة  
بغير فسخ ويسقط الاجر عن  
المستأجر وهو كالوعصبة غاصب  
كان له أن يفسخ الاجارة ولا يلزمه  
الاجر ولا تقتض الاجارة اليه أشار  
في الاصل وعن محمد رحمه الله تعالى  
أنه اذا تهدمت الدار المستأجرة  
وبناها الاخر فإراد المستأجر أن  
يسكن ببقية المدة لم يكن الا أن  
يمنعه أراد بذلك اذا بناها الاخر  
قبل أن يفسخ المستأجر الاجارة  
وفيها اذا تهدمت الدار المستأجرة

والموزون له أن يعزل حصته بغية شريكه ولا شيء عليه ان سلم له في وان هلك كان عليه سمسما كما  
في النهر العائق \* دار بين حاضر وغائب مقسومة ونصيب كل واحد منهما مقرر وليس لاحد  
أن يسكن في نصيب الغائب ولا أن يؤجره بغير أمر القاضى ولا القاضي أن يؤجره ان يخرب  
ولم يسكن أحد ويملك الاجر للعائيب هكذا في خزانة الممتين \* دار بين أخوين وأختين ولهما  
زوجتان والأختين زوجان فلا أخوين أن ينعازوا بجى الاختين عن الدخول فيها اذا لم يكونا  
محرمين لزوجتيهما ولو كانت بين اثنين يسكنان فيها فليس لاحدهما أن يمنع صاحبه من الصعود  
على سطحها لانه تصرف فيما له حق كذا في القنية \* سكة غير نافذة بين عشرة لكل منهم فيها دار  
غير أن لاحدهم دار في سكة أخرى لا طريق لها الى هذه السكة ليس له أن يفتح بابا الى هذه السكة به  
أقوى أو القاسم والغنية أبو جعفر وأبو الليث وهو الصحيح كذا في الفتاوى الغيبانية \* طاحونة  
مشتركة بين اثنين أنفق أحدهما في عمارتها لم يكن متطوعا بخلاف ما اذا أنفق على عبده مشترك أو  
أدى خراج كرم مشترك حيث يكون متطوعا كذا في السراجية \* دار بين اثنين غاب أحدهما وأجرها  
الاخر وأخذ الاجرة فالغائب أن يشاركه في الاجر كذا في القنية \* وقال أبو القاسم في أرض مشاعة  
بين قوم فزوع بعضهم بعض هذه الارض يبدروها ساق اليه من الماء المشترك بينهم واستترك الارض  
سنتين بغير إذن شركائه قال ان حصل له بعد المأياة من نصيبه هذا القدر وكانوا يتهايون قبل ذلك لا  
ضمان عليه ولا شركة لشركائه في المشترك كذا في التارخانية وما كان على الراهن اذا أداه المرهن  
بغير إذن الراهن يكون متطوعا وكذا لو أدى الراهن ما يجب على المرهن وان أدى أحدهما ما كان  
على صاحبه مأمرا أو مأمرا القاضي يرجع عليه وعن أبي يوسف وأبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا كان  
الراهن غائبا فأنفق المرهن بأمر القاضي يرجع عليه وان كان حاضر الا يرجع عليه والفتوى  
على أن الراهن لو كان حاضرا وأبى أن ينفق فأمر القاضي المرهن بالانفاق فأنفق يرجع على  
الراهن ومسائل الشركة ينبغي أن تكون على هذا القياس هكذا في فتاوى قاضيتان \* قال  
محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل عليه ألف درهم لرجل فأمر رجلين بآداء الالف عليه فأدياهم  
رجع أحدهما على الآخر فقصص منه خمسمائة فان أدياه من مال مشترك بينهما كان لصاحبه  
أن يشاركه فيه وان لم يكن مأدياه مشتركا بينهما بان كان نصيب كل واحد منهما مما تراز عن نصيب  
صاحبه حقيقة الا أنهم ما أدياه جميعا فان أحدهما لا يشارك صاحبه فيما قبض كذا في المحيط \* وكذا  
لو باع أو أجزأ عبدا لهذا أو أمة لهذا صفقة واحدة فاقبض أحدهما شركة الاخر كذا في  
الكافي \* وفي الجامع أيضا شاهدان شهدا على رجل أنه كاتب عبد الله بالقي درهم الى سنة وقيمة  
العبد ألف درهم ثم رجع الشاهدان عن شهادتهما كان للمولى الخيار ان شاء ضمن الشاهدين  
قيمة العبد ألف درهم حاله وان شاء نزع المكاتب ببدل لكتابة ألفي درهم فالضمن الشاهدين  
قيمتهم حاله قام الشاهدان مقام المولى في ملك بدل الكتابة فاذا استوفيا ذلك من المكاتب طاب  
لهما أحد الا لعين ولزمهما التصدق بالالف لا بخرو وبعثن المكاتب ويكون ولا المكاتب

كان للمستأجر أن يفسخ الاجارة ويخرج منها كل الاخر حاضرا أو غائبا وفيها اذا سقط حائط من الدار  
فان كان ذلك لا يضر بالسكنى لا يكون للمستأجر أن يفسخ العقد لو استأجره لخدمة فاعوز العبد لا يكون للمستأجر أن يفسخ العقد  
اذا كان ذلك لا ينفص الخسمة وان كان سقوط الحائط يضر بالسكنى كان للمستأجر أن يفسخ اذا كان الاخر حاضرا ولا يفسخ اذا كان  
غائبا كذا في وجد المشتري بالبيع حيا قبل القبض لا يكون له أن يفسخ البيع الا بضره اليه \* اذا بيني المستأجر في الدار المستأجرة من

المولى

التراب الذي كان فيها بغير أمر صاحب الدار ثم خرج بعد انقضاء مدة الاجارة قالوا ان كان البناء من لبن اتخذ من تراب كان في الدار فان  
المستأجر يرفع البناء ويغرم قيمة التراب لصاحب الدار وان كان البناء من طين لا ينقض البناء لانه لو نقص يعود ترابا \* ولو بنى المستأجر  
خرفسة في حائز الوقف لينتفع به من غير أن يزيد في الاجر قالوا ليس له ذلك الا اذا زاد في الاجر وبنى مقدار ما لا يخاف على البناء وان كان  
الحرفون بمدة الزيادة يصير مرغوبا فله بطلان ذلك بغير زيادة الاجر \* طعان ركب (٣٥٩) في الطاحونة حجر من ماله أو حديد أو

نحو ذلك قالوا ان فعل ذلك باسم  
صاحب الطاحونة ايرجع عليه  
كان له أن يرجع بذلك على صاحب  
الطاحونة وان فعل بغير أمره فان  
أسكن رفعه من غير ضرر برفعه  
وان كان من كمال لا يمكن رفعه الا  
بضرر كان لصاحب الطاحونة  
أن يدفع اليه قيمته ويمنعه من الرفع  
وان أحدث المستأجر في المستأجر  
بناء أو غرسا ثم انقضت مدة الاجارة  
كان للاحترار أن يضره بالرفع قلت  
قيمته أو كثر وان شاء منعه من  
الرفع وأعطاه القيمة اذ لم يكن  
رفعه الا بضرر وان كان فعل ذلك  
باذن المالك فكذلك اذ لم يكن  
أمره أن يفعل ذلك ليرجع به  
عليه \* واذا غرس المستأجر في  
الارض أشجارا كان لصاحب  
الارض أن يأخذ الأشجار بقيمتها  
مقطوعة اذا كان قطعها يضر  
بالارض \* واذا استأجر أرضا فغلب  
عليها الرمل أو صارت سبخة بطلت  
الاجارة وللمستأجر أن يبنى بيتا أو  
أريافا في الدار المستأجرة اذا كان  
لا يضر بالدار \* واذا مان الاخر  
أو المستأجر تنفسخ الاجارة \* ولو  
كان الاخر اثنين والمستأجر واحدا  
فان أحدا الاخرين بطلت الاجارة  
في حصته وتبقى في حصته الاخر  
وكذلك لو كان المستأجر اثنين  
والاخر واحد فان أحده

للمولى فان أدى المكاتب الى أحد الشاهدين ألف درهم لا يمتنع وهل لصاحبه أن يشاركه فيما  
قبض قال ايسر له ذلك قال في الكتاب ويستوى في هذا ان أديا القيمة من مال مشترك أو غير مشترك  
وكذلك البيع اذا شهد شاهدان على رجل أنه باع عبده هذان فلان بألفي درهم الى سنة وقيمة  
العبد ألف درهم والمشتري يدعي ذلك والبائع يجحد فقصي به ثم رجع الشاهدان عن شهادتهما كان  
للمولى الخياران شاء تبع المشتري بالثمن الى أجل وان شاء ضمن الشاهدان قيمته حاله فان اختار  
تضمن الشهود قام مقام البائع في ملك الثمن لافي ملك العبد فيطيب لهما أحدهما الفين ويتصدقان  
بالالف الا خرفان قبض أحدهما شيئا لا يشاركه صاحبه فيه كذا في المحيط \* ولو عجز المكاتب  
وانفخت الكتابة أو انفسخ البيع رد السيد على الشاهدان ما قبض منهما من الضمان ورجع  
المولى بما قبضه من المكاتب ورجع المشتري أيضا بما قبضه من الثمن كذا في الكافي \* جارية  
مشتركة باعها غاصب فاستولدها المشتري فقضى القاضي للمعصوب منهما بالجارية والعقر وقيمة  
الولد معا شتر كما قبض قبضه أحدهما وان وقع القضاء لهما ممتعرا فاشترى كافي قيمة الجارية والعقر  
دون قيمة الولد حتى لو قبض أحدهما نصيبه من قيمة الولد لا يشاركه الاخر فيه وان اختار أحدهما  
تضمن البائع والاخر تضمن المشتري لم يشتر كافي شيء وان قضى لاحدهما بنصف قيمة الولد  
ثم مات الولد ثم حضر الاخر لا شيء له وان ماتت الجارية في يد المشتري فالمولى بالخياران شاء ضمن  
البائع قيمة الجارية وان شاء ضمن المشتري وفي الوجهين جميعا أنه ان تضمن المشتري العقر وقيمة  
الولد وكذلك لو اشترى دارا أو بنيا فيها فاستحققت فقضى لهما بقيمة البناء على البائع فما قبضه  
أحدهما يشاركه الاخر فيه وان قضى متفرقا لم يشاركه الاخر فيه كذا في محيط السرخسي  
\* وقال محمد رحمه الله تعالى في الجامع وجلان غصبا بعد ما من رجل قيمته ألف درهم فصارت قيمته  
ألفي درهم ثم جاز رجل وغصب العبد منهم فبات في يد الثاني ثم حضر المولى فهو بالخياران  
شأن ضمن الغاصبين الاولين قيمته ألف درهم وان شاء ضمن الما صاب الثاني ألفي درهم ويطيب  
لهما أحد الالفين ويتصدقان بالالف الا خرفان قبض أحدهما من الثاني ألف درهم كان  
الاخر أن يشاركه فيه \* وفيه أيضا رجلان غصبا من رجل عبدا فباعاه من رجل فبات العبد  
في يد المشتري فالمولى بالخياران شاء ضمن الغاصبين وان شاء ضمن المشتري فان ضمن الغاصبين  
ثم بيعهم وكان الثمن لهما فلو قبض أحدهما شيئا من الثمن كان لصاحبه أن يشاركه فيه فان اتى المولى  
أحد الغاصبين فضمنه نصف قيمته ثم البيع في نصيبه ووجب له نصف الثمن فان لم يقبض الغاصب  
الذي أدى نصف القيمة من الثمن شيئا حتى ضمن المالك الغاصب الاخر أيضا نصف قيمته حتى نفذ  
البيع في النصف الاخر ثم قبض أحد الغاصبين من المشتري حصته من الثمن كان للاخر أن  
يشاركه فيه فلو أن الغاصب الذي أدى نصف القيمة أولا استوفى من المشتري نصف الثمن ثم أن  
المالك ضمن الغاصب الاخر نصف القيمة حتى نفذ بيعه فارا الثاني أن يشارك الاول فيما قبض  
لم يكن له ذلك واذا لم يكن للثاني أن يشارك الاول فيما قبض كان للثاني أن يتبع المشتري بنصيبه فان

المستأجرين بطلت الاجارة في حصته وتبقى في حصته الاخر وتبطل الاجارة بموت الموكل ولا تبطل بموت الوصي والاب  
والقاضي في اجارة مال اليتيم ولا بموت قيم الوقف في اجارة الوقف واذا حرت الاجارة بين وكيل الاخر وبين وكيل المستأجر فبات الوكيلان  
لا تبطل الاجارة \* واذا اراد الاخر أو المستأجر ولحق بدار الحرب وقضى القاضي بطلته الاجارة فان عاد مسلما الى دار الاسلام في مدة  
الاجارة ادب الاجارة \* واذا ملك المستأجر العين المستأجرة بميراث أو هبة أو نحوه ذلك بطلت الاجارة \* ولو كانت الاجارة عينا فهو عليه من



المستأجر قبل القبض بطلت الاجارة في قول محمد رحمه الله تعالى ولو كانت الاجارة ديناً فهو هيبان المستأجر قبل القبض أو أبراه جازت الهبة والابراء ولا تبطل الاجارة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الابراء باطل في الوجه كلها والاجارة باقية العبد المأذون اذا آجر شيان أكسابه ثم يجر عليه المولى بطلت الاجارة وكذلك المكاتب اذا آجر شيان أكسابه ثم يجر بطلت الاجارة ولو آجر المكاتب نفسه ثم يجر لا تبطل الاجارة في قول محمد رحمه الله تعالى وكذا العبد المأذون (٣٦٠) اذا آجر نفسه ثم يجر عليه المولى لا تبطل الاجارة في قول محمد رحمه الله تعالى وإذا

استأجر داراً ثم آجرها من الآخر أو أعارها منه ذكر الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل أن ذلك يكون نقضاً للاجارة وهكذا ذكر في المنتقى وجمع التفاريق وقال الفقيه أبو الليث اذا آجر من الآخر لانه مع الاجارة الثانية والاجارة الاولى على حالها ولو استأجر أرضاً ثم دفعها الى صاحبها من راحة ان كان البذر من قبل رب الارض لا يجوز ويكون ذلك نقضاً للاجارة في ظاهر الرواية وان كان البذر من قبل المستأجر جازت المزارعة ولا تبطل الاجارة لان البذر اذا كان من قبل المستأجر يكون هو مستأجر الارض أما اذا كان البذر من قبل صاحب الارض كان صاحب الارض مستأجراً للارض فلا يصح ويكون ذلك نقضاً للاجارة رجل استأجر أرضاً ثم اشتراها المستأجر مع رجل آخر ذكر في المنتقى أن الاجارة تبطل ويترك الزرع في الارض حتى يستحصد ويكون للشريك في الشراء على صاحب الزرع مثل أن يوصف الارض \* وذكر فيه أيضاً رجل استأجر داراً أو أرضاً وبني فيها ثم آجرها من رب الدار فان الاجارة الثانية تكون نقضاً للاولى ويكون على رب الدار حصة بناء المستأجر من الاجر \*

قبضاً جميعاً الثمن على هذا الوجه ثم ان الاول وجد ما قبض وصاصاً أو ستوفة كان له الخيار ان شاء اتبع المشتري بنصف الثمن وان شاء شارك شريكه فيما قبض ثم يتبعان المشتري ولو وجد الاول ما قبض نهر حصة أو ز يوافق ردها على المشتري ليس له أن يشارك الثاني فيما قبض ولو كان الثاني هو الذي وجد ما قبضه ستوفة أو رصاصاً أو ز يوافق ردها على المشتري لم يكن له أن يشارك الاول فيما قبض هكذا في المحيط \* لو قتل المكاتب رجلاً خطأ وله وليان فقدمه أحدهما الى القاضي وأقام البيعة فقضى القاضي بالدم كله وقضى بالقيمة لهما شرك الغائب الحاضر فيما قبض وان قضى القاضي للحاضر بنصف القيمة وقبضه لم يشاركه الآخر فيه ولو كان المقتول اثنين لم يشرك أحد الوليين الا آخر فيما قبضه سواء وقع القضاء مجتمعاً أو متفرقاً كذا في محيط السرخسي \* ولو كان الجاني مدبراً اشترى كاساً أو وقع القضاء معاً أو متفرقاً ولو كان الجاني عبداً والمقتول وليان واختار السيد دفع نصف الجاني أو فدائه الى أحد وليي الدم الواحد فهو واختيار حق الآخر واشترى كافي المقبوض ولو قتل رجلين قد دفع النصف الى أحدهما وفدى النصف لم يشركه الا آخر ولو قتل رجلاً عمداً وله وليان فصالح المولى مع أحدهما على ألف لم يشتر كالان حقهما في الاصل القصاص وانما تحول الى الالف بالصلح وانه مختلف حتى لو صالحا جملته اشترى كذا في الكافي \* عبيد بين رجلين غصبه أحدهما من صاحبه فباعه بالف درهم ودفعه المشتري جاز البيع في حصته فان لم يقبض الثمن حتى أجاز صاحبه جاز للبائع أن يقبض الثمن كله فان قبض شيئا كان مشركاً به ما حتى لو هلك هلك عليهما بخلاف واحد من الشر يكتفي اذا قبض حصته من الدين المشترك حيث يصح القبض في نصيبه حتى لو هلك قبل مشاركة صاحبه اياه كان الهلاك على القابض كذا في المحيط ناقلاً عن المنتقى \* ولو غصب رجل آخر نصيب أحدهما أو باعه مع الشريك الا آخر صفقة واحدة ثم أجاز المالك فيما قبض أحدهما شركه الا آخر فلو أجاز بعد قبض المالك قدس لم يشركه كذا في الكافي \* وكذلك الرجلان اذا باعاهما بعد اعلين أنهما بالخيار ثلاثة أيام فاجار أحدهما ثم أجاز الا آخر ثم قبض أحدهما شيان الثمن شاركه صاحبه فيه ولو أن الذي أجاز أولاً قبض نصيبه ثم أجاز الا آخر لا يشاركه فيما قبض كذا في المحيط \* في النوازل سئل أبو القاسم عن رجل دفع الى رجل مالا يعمل به على أن الربح بينهما ما قال لأرضي بان تعمل في شركة غيري فان عملت في شركة غيري فاني أريد منه الحصة وتراضيا على ذلك فعمل المدفوع اليه في شركة آخر ودفع قال ليس لرب المال شركة في ربح ماله مضاربة في غير المال الذي دفع اليه كذا في التتارخانية \* ولو تصرف أحد الوثنين في التركة المشتركة ووربح فالربح للمتصرف وحده كذا في الفتاوى الغياثية \* وان أمراً أحد المتفاوضين رجلاً بشراء عبد بالف ولم يدفع اليه الثمن فنقضا عقد المفاوضة وفاوض كل واحد منهما رجلاً لا آخر ثم اشترى المامو وعبداه هو يعلم بمفاوضتهما أولاً فالشراء لا أثر خاصة ولا يكون للشريك الاول منه شيء لان نفاذ ثوبه عليه ثبت ضمناً للمفاوضة فبطل بطلان المتضمن بلا شرط علم لانه عزل حكمي ولا للثاني لان المالك في

المشتري

رجل آجر نفسه في ختان أو حجامه أو صناعة من الاعمال ثم قال أنا أرغب عن هذا العمل وأستحي من الناس

وأريد التحول منه الى غيره من الاعمال قال محمد رحمه الله تعالى لا قبل ذلك منه وأقول له أوفه العمل ثم تحول الى ما شئت \* واذا آجر المرأة نفسها بما تعاب به كان لاهلها أن يخرجوها من تلك الاجارة والله أعلم (فصل في اجارة الظئر) رجل استأجر ظئراً ليرضع ولده يستغفره فهو راتب ما يتألف في عمة الصغير أرضه حتى تعطيك الاجر فارضته شهيراً بعد ذلك قالوا ان لم يكن له عمة غير مال حزين

استأجر الأب الظئر كانت الاجارة عليه من ماله واذا مات بطلت تلك الاجارة فاذا قالت العمه بعد الموت ارضعني حتى تعطيك الاجر ولم تكن العمه وصية كان ذلك استجارا من العمه فيكون الاجر عليها وان كانت العمه وصية من قبل الاب ترجع بذلك الاجر على الصغير اذا استفاد الصغير مالا \* ولو كان لا صغيرا لم يستأجرها الاب لا تبطل الاجارة بموت الاب ويكون الاب عاقدا للولد فلا تبطل الاجارة بموته \* رجل استأجر ظئرا شهرا فلما مضى الشهر أبت الظئر أن ترضعه والصبي لا يأخذ ندى (٣٦١) غيرها قال محمد رحمه الله تعالى تجبر الظئر على

أن ترضعه باجر مثلها قبل هذا اذا لم يكن لها زوج أو كان لها زوج وأذن لها بالاجارة فان كان لها زوج ولم يأذن كان للزوج أن يمنعها وان خيف الهلاك على الصغير \* صغير ليس له مال ولا لابييه وامتنعت الام عن ارضاعه وهو لا يقبل ندى غيرها قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى لا تجبر الام على الاوضاع في ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى في النواذر أنها تجبر وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى تجبر وعليه الفتوى الا اذا كانت الام مريضة يضرها الارضاع \* رجل استأجر ظئرا لترضع ولده سنة بمائة درهم على أنه ان مات الصغير قبل سنة فالدرهم كلها تكون للظئر فسدت الاجارة لان موجب الشرع أن يرد أحرم باقي من المدة بعدموت الصبي فاذا شرط بخلاف ذلك كان شرطا فاسدا والاجارة تبطل بالشروط الفاسدة \* رجل استأجر ظئرا لترضع ولده سنة بمائة درهم على أن يكون كل الاجر بمقابل الشهر الاول وما بعده الى تمام السنة ترضع بغير أجر فارضعت شهرا ونصفا فمات الصبي قالوا يقسم أجره لها سنة على الشهور فما أصاب شهرين ونصفا من ذلك كان لها ذلك وترد

المشترى انما يقع للامر بسبب سابق وهو التوكيل السابق ولو لا ذلك التوكيل لما وقع الملك له في العبد والمالك اذا وقع لاحد الشرين يكن بسبب سابق على الشركة لا يشاركه الا تخريفه كما لو اشترى عبدا بشرط الخيار للبائع ثم فاض المشتري وجلا ثم أسقط الخيار فانه لا يكون لشرائه في العبد شركة ويخير بين أن يرجع على الأمر أو على شريكه الثاني ثم يرجع شريكه عليه كذا في الكافي \* ولو دفع الأمر اليه كرام من طعام وأمره أن يشتري له به عبدا والمسئلة بحالها فاشترى الوكيل بكر مثله فالقياس أن يكون مخالفا وفي الاستحسان لا يكون فان كان علم بمناقضتها ثم اشترى فهذا الاول سواء وان لم يعلم فالعبد بين الأمر وشريكه القديم كذا في محيط السرخسي \* في النوازل سئل أبو القاسم عن شريكين اشتركا فعمل أحدهما وغاب الآخر فلما حضر الغائب أعطاه الحاضر نصيبه ثم غاب الحاضر وعمل الغائب بعدما حضر ورجع وأبى أن يدفع حصة شريكه من الربح قال ان كانت الشركة بينهما على الصحة واشترط أن يعمل جميعا وشكى فما كان من تجارتهم من الربح فهو بينهما على ما شرط من عمل كل واحد على حدة ومن عملهما جميعا \* وسئل عن رجلين اشتركا على أن يبيعا ويشتريا بالربح بينهما نصفين ولكل واحد منهما دراهم من غير هذه التجارة فقال أحدهما شريك لصاحبه نقاسم المال ونقطع الشركة لانه لا منفعة لي فيها فقامم المتاع ثم باع أحدهما مانصيبه كله للآخر وقبض بعض الدراهم وأخذ في عمل آخر ولم يقلوا فارقنا وقال الحكمة المتقدمة انما تقطع الشركة مع البيع المتأخر بكون قطعا للشركة كذا في التتارخانية \* اشتركا اثنان في الغزل على أن سدى الكرباس من أحدهما والعمه من الآخر ففسجا ثوبا فالثوب بينهما على قدر قيمة السدى والعمه كذا في المحيط \* قال الحنفي ويحوز للاب والوصى أن يشتركا بمال أنفسهما مع مال الصغير ولو كان رأس مال الصغير أكثر من رأس مالهما فان أشهدا يكون الربح على الشرط \* وان لم يشهدا يحمل فيما بينهما وبين الله تعالى لكن القاضي لا يصدقهما ويحمل الربح على قدر رأس المال كذا في السراج الوهاج \* في المنقح عن أبي يوسف رحمه الله تعالى مفاوض وهبل جل لا تجوز لصاحبه أن يأخذ من الموهوب له نصف الهبة فاذا أخذ كان ذلك بينهما نصفين وتنقض الهبة فيما سبق ويرجع اليهما نصفين وفيه أيضا وفي شريكي العمه ان اذا كان أحدهما يلى البيع والشراء فاسدتان ديننا ثم ناقض صاحبه الشركة وأراد قبض نصف المتاع وقال اذا أخذ الدين منك فارجع على ليس له ذلك كذا في المحيط \* اشترى ثمار كرم ثم قال لا أختر شركتك في سنة في المثل فهي فاسدة ان كان ذلك قبيل ادراك الثمر كذا في القنية \* اذا قال لعيره أقرضني ألفا آتخر بها ويكون الربح بيننا فأقرضه ألفا واتخر فالربح كله للمستقرض لا لشركة المقرض فيه كذا في الذخيرة \* سئل علي بن أحمد عن رجل استقرض من رجل مائة دينار ودفعها اليه ثم أخرج المقرض مائة دينار وخطط المالين جميعا وقال له المقرض ذهب هذا المال فاتخر به على الشركة ففعل ذلك وربح كيف الحكيم قال هو مختل ناقص لا بد من زيادة شرط حتى تصح الشركة وسئل أيضا عن أودع عند آخر حنطة وقال له اخلط هذه

( ٤٦ - ( العتاي ) - ثاني )

الباقى لان هذه الاجارة اجارة فاسدة وكانها أجر المثل لكن لا يزداد على اسمي \* رجل استأجر امرأة لترضع ولده منها فارضعت ذكر القدر وري وشمس الأئمة السرخسي رحمهما الله تعالى أنه لا أجر لها الآن ذلك ستحق عليها ديانة قال الله تعالى والوالدان يرضعن أولادهن الآية وان كانت أبت لا تجبر على ذلك ولا تستوجب الاجر كما لو استأجرها لم كنس البيت والطبخ والغسل وغير ذلك \* والمعمدة عن طلائع رحمي في هذا كالنكاح وان كانت المعمة عن طلائع بآن أو ثلاث في



ظاهر الرواية تضع الاجارة وتستحق الاجر المسمى كالواستأجرها بعد انقضاء العدة وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية لا أجر لها كما لو استأجرها قبل الطلاق لو جوب نفقة العدة عليه هذا اذا استأجر امرأته لترضع ولده منها على أن يكون الاجر على الاب من ماله فان كان للصغير مال فاستأجرها الاب على ارضاع ولده منها وروى ابن رستم عن محمد بن جهم الله تعالى أنه يصح الاجارة وتكون لها الاجرة لان الارضاع بمنزلة النفقة واذا كان للصغير مال لا تجب (٣٦٢) النفقة على والديه وكان لها الاجرة في مال الصغير وبعض المشايخ أخذوا بهذه

الرواية \* وان استأجر الرجل امرأته لارضاع ولده من غيرها جازت الاجارة وكان لها الاجر لان ذلك غير مستحق عليها ديانة \* وان استأجر الرجل خادمة امرأته لترضع ولده منها لا يجب الاجر وان استأجر مكاتبته باجاز ولا بأس المسلمة بان ترضع ولده الكافر باجر لان من الصحابة رضي الله عنهم من عمل للكافر باجر واذا استأجر الرجل أمه أو أخته أو بنته لترضع ولده جاز ويجب الاجر لانه ليس عليهن ارضاع ولده لاشرا ولا عرفا \* ومن سوى الار والجد والوصى والقاضى اذا استأجر ظمرا لليتيم كل اجنبيا كسائر الاجانب واذا لم تكن لليتيم أم ترضعه ولا مال له فاجر ارضاعه يكون على أقاربه بقدر ميراثهم عنه لان أجر الرضاع بمنزلة النفقة ولا يجب على من لا يجب عليه النفقة \* وليس على الظئر أن تعمل لابوى اليتيم شيئا وعليها غسل المصبي والقيام بمصالحه من اصلاح دهنه وطعامه ولا يجب عليها ثمن شئ من ذلك \* وقال بعضهم عابها أن تسكف الدهن والرياحين وانما قال ذلك في عرفهم والمعتبر في هذا العرف واذا ظهرت الظئر كافرة أو زانية أو مجنونة أو حقة كان لهم أن يفسخوا الاجارة وكذا اذا أرادوا سفرها وأبى الظئر أن

الحنطة في حنطتك فادفنتها ثم دفنتها ثم سرق منها الثلثان ثم جاء صاحب الحنطة ودفع الدافن له الحنطة ثم ادعى بعد ذلك الدافن وقال أعطني نصيبي من هذه الحنطة هل له ذلك فقال اذا خلطها بامرء وسرق فالسروق منه يكون على الشركة من النصيبين جميعا كذا في التتارخانية ناقلا عن اليتيمة \* اذا كان بين الرجلين كرجنطة وكرجشعر ولم يأمر أحدهما صاحبه ببيعه فاستعار أحدهما دابة ليحمل حنطة فحمل عليها الآخر الشعيير بغير أمره كان ضامنا للدابة وللحصة صاحبه من الشعيير وليس هذا كشرريك العنان والمفاوض كذا في المبسوط \* في الفتاوى سئل أبو بكر عن شريكين جن أحدهما وعمل الآخر بمال حتى ربح أو وضع قال الشركة بينهما قائمة الى أن يتم اطباق الجنون عليه فاذا قضى ذلك تفسخ الشركة بينهما ماذا عمل بالمال بعد ذلك فالربح كله للعامل والوضيعة عليه وهو كالغصب لال المجنون فيطيب له من الربح حصته ماله ولا يطيب له الربح من مال المجنون فيصدق به كذا في المحيط \* ويد الشريك في المال الذي في يده لشريكه يد أمانة فلو ادعى دفعه لشريكه وأنكر حلف وكذا المضارب مع رب المال كذا في البزورية \* ولو ادعاه بعد موته قال في البحر طاهر ما في الوالو الجيسة من الوكالة يفيد أنه كذلك وقال وقعت حادثتان \* الاولى نهاه عن البيع نسيئة فباع فاجبت بنفاذه في حصته وتوقفه في حصته شريكه فاذا أجاز قسم الربح بينهما \* والثانية نهاه عن الانحراج فخرج ثم ربح فأجبت بانه غاصب حصته شريكه بالانحراج فينبغي أن لا يكون الربح على الشرط انتهى ومقتضاه فساد الشركة \* وتفرع على كونه أمانه أيضا في فتاوى قارئ الهداية سئل عن شريك طلب من شريكه أو من عامل في المضاربة حساب ما باعه أو صرفه فقال لا أعلم هل يلزم بعمل بحاسبة فأجاب بان القول قول الشريك والمضارب في مقدار الربح والخسران مع عينه ولا يلزمه أن يذكر الامر مفصلا والقول قوله في الضياع والرد الى شريكه كذا في النهر الفائق \* قال الشريك ربحت عشرة ثم قال لا بل ربحت ثلاثة فله أن يحلفه بانه لم يربح عشرة كذا في القنية \* ذكر الناطق رحمه الله تعالى أن الامانات تنقلب مضمومة بالموت عن تجهيل الا في ثلاث احداها متولى المسجد اذا أخذ غلات المسجد ومات من غير بيان لا يكون ضامنا والثانية السلطان اذا خرج الى الغزو وغنمه واودع بعض الغنمة عند بعض الغانين ومات ولم يبين عند من اودع لاضمان عليه والثالثة القاضي اذا أخذ مال اليتيم وأودع عند غيره ثم مات ولم يبين عند من اودع لاضمان عليه وأما أحد المتفاوضين اذا كان المال عندده ولم يبين حال المال الذي كان عندده فمات ذكر بعض الفقهاء أنه لا يضمن وأحاله الى شركة الاصل وذلك غلط بل الصحيح أنه يضمن نصيب صاحبه كذا في فتاوى قاضيهان من كتاب الوقف \* وبه تبين أن ما في فتح القدير وغيره من الفتاوى ضعيف وأن الشريك يكون ضامنا بالموت عنانا أو مفاوضة كذا في البحر الرائق \* الشريك مات ومال الشركة دون على الناس ولم يبين ذلك بل مات مجهلا يضمن كالمات مجهلا لعين كذا في القنية \* مفاوض اشترى من رجل عينا بالف درهم فلم يقبضه حتى لقي البائع صاحبه فاستراه منه بالف

ونخسائة

ولو كان لها زوج ولم ياذن لها بالاجارة

كان للزوج أن يفسخ الاجارة وهذا اذا كان النكاح طاهرا فان لم يكن وأقرت المرأة بالنكاح لو حصل لم يكن للمقر له أن يفسخ الاجارة ولو لم تكن المرأة مروفة بالظنورة وكانت ممن تعير بذلك كان لها أن تفسخ الاجارة وكذلك كان قوم الصغير يؤذونها كان لها أن تفسخ الاجارة به وان أقرت نفسها باذن زوجها لم ينهوا الزوج من غشائها ولهم أن يمنعوه من غشائها في منزلهم ولهم أن يمنعوا أقرباه

من المكث معها في بيوتهم أما الزبارة فينظر ان كان يؤدي ذلك الى الاختلال بتعهد المبي كان لهم حق المنع وليس عليها ان تمكث في بيوتهم اذالم يشترطوا ذلك في عقد الاجارة ولا لامة المأذونة ان تواسر نفسها طرأ وكذا المكاتبه (فصل في اختلاف الاجر والمستاجر) رجل استأجر دارا أو دابة أو عبدا ولم يتصرف المستاجر بعد حتى اختلاف فادعى المستاجر أن الاجر خمسة دراهم وقال الآخر عشرة دراهم فانهما يتحالان فانهما نكل لزمه دعوى الآخر ويبدأ بيمين المستاجر فاذا حلفا قسح (٣٦٣) القاضي العقدينهما وأيهما أقام البينة قبلت

بينته وان أقاما يقضى بيته الآخر لانه ثبت حق نفسه وكذا لو اختلفا في المدة أو في المسافة فقال المستاجر آجر ثني شهرين بعشرة دراهم وقال الآخر لابل شهرا واحدا بعشرة دراهم أو قال المستاجر آجر ثني الدابة الى الكوفة بخمسة دراهم وقال صاحب الدابة لابل الى القصر بخمسة دراهم فهذا وما لو اختلفا في الاخر سواء الا أنهم ما اذا اختلفا في المسافة أو في المدة يبدأ بيمين الآخر وأيهما أقام البينة قبلت بيته وان أقاما جميعا في المسافة والمدة يقضى بيته المستاجر ولو اختلفا في البيع فقال البائع بعثك هذا العبد بالن درهم وقال المشتري بعث هذا العبد وهذا العبد الآخر بالف درهم وأقاما البينة فانه يقضى بيته المشتري \* وان اختلفا في الاجر والمدة جميعا أو في الاجرة والمسافة جميعا فقال الآخر ثلث الى القصر بعشرة دراهم وقال المستاجر لابل الى الكوفة بخمسة دراهم فانهما يتحالان فاذا حلفا يفسخ العقد بينهما وأيهما أقام البينة قبلت بيته وان أقاما يقضى بالبينتين جميعا فيقضى بزيادة الآخر بيته الآخر وبزيادة المدة والمسافة بيته المستاجر وأيهما بدأ بالدعوى يحلف صاحبه أولا

وخمسائة فانه يكون المعتبر الشراء الثاني والاول ينتقض والمتفاوضان بمنزلة شخص واحد كذا في المحيط \* رجلان اشترى عبدا بالف وكفل كل واحد منهما عن صاحبه لم يرجع واحد منهما على صاحبه حتى يؤدي أكثر من النصف \* رجلان كفلا عن رجل بمال على أن كل واحد منهما كفيل عن صاحبه بر يديه اذا كفل كل واحد منهما بالمال كله عن الاصيل ثم عن صاحبه أيضا فكل شيء أداه أحدهما رجوع على صاحبه بنصف ذلك وان شاء المؤدى رجوع على الاصيل بجميع ما أدى ولو أبرأ رب المال أحدهما أخذ الآخر بجميع الدين بحكم الكفالة عن الاصيل \* مكاتبان كتابية واحدة كفل كل واحد منهما بالمال كله عن صاحبه فكل شيء أداه أحدهما رجوع على صاحبه بنصفه فان لم يؤدي شيئا حتى أعتق المولى أحدهما جاز العتق وبرتاعن النصف وللمولى أن يأخذ بحصة أيهما شاء أما المعتق فبحكم الكفالة وأما الآخر فبحكم الاصله فان أخذ المعتق بحكم الكفالة يرجع على صاحبه وان أخذ الآخر لم يرجع على المعتق بشيء كذا في الجامع الصغير \* اعتلت دابة مشتركة وأحسد النسر يكين غائب وقال البيطارون لا بد من كهاف فكواها الحاضر فهل يكت لا يضمن ولو كان بينهما متاع على دابة في الطريق فسقطت فاكترى أحدهما دابة مع غيبة الآخر خوفا من أن يهلك المتاع أو ينقص جازو يرجع على شريكه بحصته كذا في القنية \* أحد الشريكين اذا قال لصاحبه أنا أريد أن أشتري هذه الجارية لنفسى خاصة فسكت الشريك فاشتراها لا يكون له ما لم يقل شريكه نعم كذا في الخلاصة \* في المنتقى اشترى كاي عملان على أن لا أحدهما آجر كل شهر عشرة دراهم ليس من مال الشركة فالشركة جائرة والشرط باطل كذا في المحيط \* لو شرط العمل على أحد المتفاوضين بطلت هكذا في التهذيب \* أحد شريكي العنان اذا ادعى شيئا من شركتهما على رجل وحلف المدعى عليه لم يكن للشريك الآخر أن يحلف المدعى عليه ثانيا كذا في فتاوى قاضخان \* في العيون ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في مفاوض اشترى عبدا بالف درهم فلم يقبضه حتى لقى صاحبه البائع فاستأجر منه بالف وخمسائة فانه جائز وانتهى الشراء الاول سواء عرف العبد أم لم يعرف كذا في التتارخانية

(كتاب الوقف وهو مشتمل على أربعة عشر بابا)

(الباب الاول في تعريفه وركنه وسببه وحكمه وشرائطه والالفاظ التي يتيم بها)

(الوقف وما لا يتيم بها)

(أما تعريفه) فهو في الشرع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة على المقرء أو على وجهه من وجوه الخير بمنزلة العواري كذا في السكافي \* فلا يكون لازما له أن يرجع ويبيع كذا في المضمرات \* ولا يلزم الا بطريقين أحدهما قضاء القاضي بلزومه والثاني أن يخرج مخرج الوصية فيقول أو وصيت بغسلة دارى هذه فحينئذ يلزم الوقف كذا في النهاية \* وعندهما حبس العين على حكم ملك الله تعالى على وجه تعود منه عتبه الى العباد فيلزم ولا يباع ولا يوهب ولا يورث كذا في الهداية \* وفي العيون واليتمية ان العتوى

هذا اذا اتفقا أن الاجر كاهم أو دنا نيرانا فاختلغا في الجنس فقال الآخر آجر ثلث الدابة الى القصر بدينار وقال المستاجر بل الى الكوفة بعشرة دراهم فانهما يتحالان وأيهما نكل لزمه دعوى الآخر ويبدأ بيمين المستاجر فانما أقام البينة قبلت وان أقاما البينة فانه يقضى الى الكوفة بدينار وخمسة دراهم اذا كان القصر على النصف من بغداد الى الكوفة ويقضى الى القصر بدينار بيمينه الآخر ومن القصر الى الكوفة بخمسة دراهم بيته المستاجر \* ولو استأجر دارا سنة وادعى المستاجر أنه استأجرها أحد عشر شهرا أو ثمانية عشر شهرا أو تسعة دراهم وادعى الآخر أنه



أجرها سنة بعشرة دراهم فأقام كل واحد منهما بينة على ما ادعى ذكر في المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يقضي ببينة رب الدار ووجه ذلك أن رب الدار ادعى زيادة أجر لحد عشر شهرا فيقضي ببينته بقره واحد فالمستأجر أقره بزيادة أجر لهذا الشهر فإن شاء صدقه وأخذ وان شاء كذبه \* وان اختلفا في هذه الوجوه بعدما مضت مدة الاجارة عند المستأجر أو بعدما وصل الى المكان الذي يدعى اليه الاجارة كان القول قول المستأجر مع بينته (٣٦٤) ولا ينفخ لفان عندهم أما على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى فلان هذا

بمنزلة ما لو اختلفا في البيع بعد هلاك السلعة وثمة عندهما لا ينفخ لفان وأما عند محمد رحمه الله تعالى فلان في فصل الاجارة لو حلفا لا يثبت أحد العقدتين فتبقى المنفعة مستوفاة بغير عقد والمنفعة لا تثبت بدون العقد فلا يجب شيء فلا يفيد الخلف اما في البيع اذا حلفا فلم يثبت العقد تبقى العين مقبوضة بدون الثمن وقد عجز عن رده فيعزم قيمته فان اختلفا في الاجر بعدما مضى بعض المدة أو بعد ما سار بعض الطريق فانهما يتحالفان واذا حلفا تنسخ الاجارة فيما بقي ويكون القول قول المستأجر في حصة ماضى \* ولو استأجر دارا شهرا ثم ادعى المستأجر أن الاجر باعها منه بعد الاجارة وأنكر الاجر ثم مضت مدة بعد ذلك قالوا الاجارة تكون لازمة فيما مضى لانها تصادق على الاجارة والبيع لم يثبت بخلاف ما لو جحد الاجارة فيما مضى فان ذلك يكون فسحا لا اجارة لانها لا جحد الاجارة فقد أنكر الاجارة أصلا أما ههنا تصادق على الاجارة ومدى البيع يدعى الإبطال ولم يثبت فتبقى الاجارة \* وذكر في المنتقى رجل أمر رجلا أن يستأجر دارا فلان بعينه ثم ان الأمر اشتراها من صاحبها بعدما استأجرها وكاله

على قولهما كذا في شرح الشيخ أبي المكارم للنقاية \* وانما يزول ملك الواقف عن الوقف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بالقضاء وطريقه أن يسلم الواقف ما وقفه الى المتولي ثم يرجع محتجا بعدم الزوم فيقضي القاضي بالزوم ولو حكر جلا في حكم الحكم يلزم الوقف بالصحيح أنه لا يرتفع الخلاف كذا في السكافي \* ولو خاف الواقف إبطال وقفه ولم يتيسر له القضاء يد كرفي صك الوقف ان أبطله قاض أو وال فهذه الارض باصلها وجيرج ما فيها وصية منى تباع ويصدق بثمنها على الفقراء اذا دعت الى الخراب فلا يفيد الوارث الرفع الى القاضي وإبطاله والوصية تحتل التعليق بالشرط كذا في الخلاصة \* قال شمس الأئمة السرخسي والذي جرى الرسم به في زماننا أنهم يكتبون اقرار الواقف أن قاضيهم من القضاة قضى يلزم هذا الوقف فذلك ليس بشيء وعن المتأخرين من المشايخ رحمه الله تعالى من قال اذا كتب في آخر الصك وقد قضى بهذا هذا الوقف ولزومه قاض من قضاة المسلمين ولم يسم القاضي يجوز قال رضي الله عنه والصحيح ما قاله شمس الأئمة السرخسي هكذا في فتاوى قاضيجان \* والصحيح أن في تعليقه بالموت لا يزول ملكه الا أنه يلزم بالاجماع ولو سكن عنده تكون رقبته ملكا ولو رثته أوله وعندهما لا تكون ملكا لحددهما كذا في الاعتناء والمسجد كذا في السكافية \* ولو علق الوقف بموته بأن قال اذا مت فقد وقفت داري على كذا ثم مات صح ولزم اذا خرج من الثلث وان لم يخرج من الثلث يجوز بقدر الثلث ويبقى الباقي الى أن يظهر له مال آخر أو تجزئ الورثة فان لم يظهر له مال آخر ولم تجزئ الورثة تقسم الغلة بينهم ما أثلاثا لثلاثها للوقف والثلثان للورثة \* ولو علقه بالموت وهو مريض مرض الموت فكذلك الحكم وان تجزئ الوقف في المرض فهو بمنزلة المعلق بالموت فيما ذكره الطحاوي والصحيح أنه بمنزلة المنجز في الصحة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يلزم وعندهما يلزم من الثلث كذا في التبيين \* واذا كان الملك يزول عندهما يزول بالقول عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قول الأئمة الثلاثة وهو قول أكثر أهل العلم وعلى هذا مشايخ لمخوفي المنية وعليه الفتوى كذا في فتح القدير \* وعليه الفتوى كذا في السراج الوهاج \* وقال محمد رحمه الله تعالى لا يزول حتى يجعل للوقف وليا أو يسلم اليه وعليه الفتوى كذا في السراجية \* ويقول محمد رحمه الله تعالى يفتى كذا في الخلاصة \* فصيح عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وقف المشاع خلافا لمحمد رحمه الله تعالى وكذا جعل الولاية لنفسه يصح عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو ظاهر المذهب ولم يصح عند محمد رحمه الله تعالى وكذا شرط الواقف الاستبدال بارض أخرى اذا شاء عند أبي يوسف رحمه الله تعالى استحسانا كذا في الخلاصة \* وعليه الفتوى هكذا في شرح أبي المكارم للنقاية \* واذا خرج عن ملك الواقف بالقضاء عنده أو بمجرد الوقف عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وبالوقف والتسليم عند محمد رحمه الله تعالى لا يدخل في ملك الموقوف عليه كذا في السكافي \* وهو المختار هكذا في فتح القدير \* وأما ركنه فالإلزام الخاصه الله عليه كذا في البحر الرائق \* وأما سببه فطلب لزاقه هكذا في العناية \* وأما حكمه فعندهما زال العين عن ملكه الى الله تعالى وعند

أبي

ولم يعلم هو بقدر الوكيل ثم علم فانه لا يكره له أن يردعه وتكون في يده بحكم الاجارة \* رذ كرفيه أيضا

اذا استأجر عبدا سنة بجحد الاجارة بعدما مضى نصف السنة وقيمته يوم الجحد ألقاهم فلم يرد العبد حتى مضت السنة وقيمته ألف درهم ثم مات العبد قبل أن يرد ذكره ثم لم عن محمد رحمه الله تعالى أن الاجارة لازمة ويضمن قيمة العبد بعد السنة قال هشام رحمه الله تعالى ثلث ثممدرجه الله تعالى كيف يجمع الاجر والضم ان ناله لم يجمع قال هشام أراد بذلك أنما غلظه الاجر لان المدة تمت والعبد في يده بحكم







كل أجبر مشترك والفتوى على قوله \* ولو أن القصار أعطاه ثوبا وقال هذا ثوبك وهو ينكر فخذ الثوب ونوعه أن يكون عوضا عن ثوبه قال محمد رحمه الله تعالى لا يسعه أن يلبس الثوب ولا أن يبيع إلا أن يقول للقصار أخذته عوضا عن ثوبي فيقول القصار نعم \* ولو دفع متاعا إلى حال ليعمله إلى موضع كذا فعمل فقال رب المتاع ليس هذا متاعي وقال الحال هو متاعك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى القول قول الحال مع عينه ولا أجر له إلا أن يصدقه الآخر وبه نأخذ قال والنوع الواحد (٣٦٧) والنوعان فيه سواء إلا أنه في النوع الواحد

أخس وأقبح أن لا يلزمه الآخر \* ولو حل طعاما أو زينا فقال الحال هذا طعامك وقال رب الطعام كان طعامي أجود من هذا قال إن هذا أخس أن يأخذ الطعام ولا يعطى الآخر فإما في النوعين المختلفين فلا أجر للصالح إلا أن يصدقه ويأخذه \* رجل دفع إلى الخياط ثوبا ليخيطه له ولم يذكرك له أجرا فخاطه فأعطاه أكثر من أجر مثله زيادة على ما يتغابن فيه الناس قالوا يطيب له في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* رجل قال لرجل اني أركبتك بغلامن ترمذي بلغ بعشرة دراهم وقال المدي عليه لابل استأجرتني لابلغة إلى فلان ببلغ بخمسة دراهم فإنه يحلف كل واحد منهما فان حلفا لا يجب شيء وإن أقاما البينة كانت البينة بينة صاحب البغل لأن حفظ البغل واجب على المستأجر فلا تجوز الإجارة على ذلك \* رجل أجرة أرضا ثم اختلفا فقال المستأجر استأجرتها وهي فارغة وقال رب الأرض كانت مشغولة مزروعة قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى القول قول صاحب الأرض بخلاف المتبايعين إذا اختلفا في الصحة والفساد يحكم الشرط فان عمة كان القول قول مدعي الصحة لأن في هذا الوجه

\* وينبغي أنه إذا وقفها في الحجر لفسفه على نفسه ثم لجهة لا تنقطع أن يصح على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الصحيح عند المحققين وعند الكل إذا حكم به ما كذب في فتح القدير \* (ومنها) عدم الجهالة فلو وقف من أرضه شيئا ولم يسمه كان باطلا ولو وقف جميع حصته من هذه الدار ولم يسم السهام جاز استحسانا ولو وقف هذه الأرض أو هذه الأرض وبين وجه الصرف كان باطلا كذا في البحر الرائق \* قال الخصاص إذا جعلت هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبدا أو على قرابتي فالوقف باطل لأنه جعل ذلك على شيء وكذلك لو قال جعلتها صدقة موقوفة لله تعالى أبدا على زيد أو على عمرو ومن بعد ذلك على المساكين فهو أيضا باطل كذا في المحيط \* رجل وقف أرضا فيها أشجار واستثنى الأشجار لا يجوز الوقف لانه صار مستثنى للأشجار بمواضعها فيصير الدار محل تحت الوقف مجهولا كذا في محيط السرخسي \* (ومنها) أن يكون مخرج غير معلق فالوقف ان قدم ولدي فداري صدقة موقوفة على المساكين فجاء ولده لا تصير وقفا كذا في فتح القدير \* ذكر الخصاص في وقفه ان كان غدا فإرضى هذه صدقة موقوفة فهو باطل كذا في المحيط \* ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة ان شئت أو هويت أو رزيت كان الوقف باطلا كذا في محيط السرخسي \* ولو قال ان شئت ثم قال شئت كان باطلا ما لو قال شئت وجعلتها صدقة موقوفة صح بهذا الكلام المتصل كذا في فتح القدير \* ولو قال أرضي هذه صدقة ان شاء فلان وقال فلان قد شئت فهو باطل كذا في المحيط \* ولو أن رجلا قال ان كانت هذه الدار في ملكي فهي صدقة موقوفة فإنه ينظر ان كانت في ملكه وقت التكامل صح الوقف لان التعليق بشرط كائن تجبيز كذا في فتاوى قاضخان \* رجل ذهب عنه المال وقال ان وجدته فته على أن أقف أرضي فوجدته فعليه أن يقف أرضه على من يجوز دفع الزكاة اليه فان وقف على من لا يجوز إعطاء الزكاة له صح الوقف ولا يخرج عن هذه النذر كذا في السراجية \* ولو قال اذا قدم فلان أو اذا كلمت فلانا فأرضي هذه صدقة فإن هذا يلزمه وهو بمنزلة اليمين والنذر وإذا وجد الشرط وجب عليه أن يتصدق بالأرض ولا يكون وقفا كذا في المحيط \* رجل قال ان مت من مرضي هذا فقد وقفت أرضي هذه لا يصح برئ أو مات وان قال ان مت من مرضي هذا فأجعلوا أرضي وقفا جاز والفرق أن هذا تعليق التوكيل بالشرط وذلك يجوز كذا في الجوهرية النيرة (ومنها) أن لا يذكّر معه اشتراط بيعه وصرف الثمن إلى حاجته فان قال لم يصح الوقف في المختار كذا في البرازية كذا في النهر الفائق (ومنها) أن لا يلحق به خيار شرط فلو وقف على أنه بالخيار لم يصح عند محمد رحمه الله تعالى معلوما كان الوقف أو مجهولا واختاره هلال كذا في البحر الرائق \* ويصح شرط الخيار للواقف ثلاثة أيام عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في شرح أبي المسكوكم للنقابة \* وان قال أبطلت الخيار لا ينقلب الوقف جائزا عند محمد رحمه الله تعالى ذكره هلال في وقفه كذا في النخبة \* وفي النوازل والتفوق على أنه لو اتخذ من مسجد على أنه بالخيار جاز المسجد والشرط باطل كذا في التارخانية \* (ومنها) التأبسد وهو شرط على قول الكل ولكن ذكره ليس

صاحب الأرض منكرا لإحادة أصلا وقال القاضي الإمام على السعدي رحمه الله تعالى في الإجارة يحكم الحال ان كانت فارغة كان القول قول مدعي الفراغ وقت العقد وان كانت مشغولة كان القول قول صاحب الأرض كذا في مسألة الطاحونة اذا اختلفا في جريان الماء وانقطاعه \* قال المصنف وينبغي أن يكون القول قول منكر الشغل لان في صحة إجارة المشغول وايتين والصحيح أنها جائزة ويؤمر بالتفريق والتيسير \* رجل أجرة داره سنة فلما مضت السنة أخذ صاحب الدار الدار وكنسها فقال ليس بآجر كان لي فيها دراهم وانما



كتسبها والقيمة في الطريق ولي عليك ضياعها فان أنكر صاحب الدار ذلك كان القول قوله \* رجل دفع إلى صائغ عشرة دراهم فضة وقال زد عليها درهمين يكون قرصا على وصغه قلبا وأجره درهم فصاغه وجاء به محشوا وقال زدت عليها درهمين وقال صاحب الفضة لم تزد عليها شيئا فإنه يحلف كل واحد منهما فان حلفا خيرا للصائغ ان شاء دفع القلب اليه وأخذ منه خمسة دنانير درهم أجر العشرة وان شاء دفع اليه عشرة دراهم فضة وأخذ القلب لان الصائغ (٣٦٨) يدعى على صاحب الفضة قرض درهمين وهو ينكر وصاحب القلب يدعى على

الصائغ استحقاق القلب بغير شيء وهو ينكر فيحلف كل واحد منهما \* ولو دفع إلى حائك غزلا وأمره أن يزيد في الغزل رطلا من عنده على أن يعطيه ثمن الغزل وأجر الثوب دراهم معاومة جاز ذلك وان احتمل بعد النسخ فقال الحائك ردت وقال صاحب الغزل لم تزد فان كان وزن غزل صاحب الغزل معلوما بان اتفقا على أن غزله كان منافا كان الثوب قائما في يده يوزن فان وزن فوجد من وزن فقال رب الثوب هذا من الدقيق وقال الحائك هذا من الدقيق وزيادة رطل غزله زدته قالوا القول قول الحائك لان الدقيق لا يزيد هذا القدر ظاهرا وان رجع القاضي إلى علماء الحوكة في ذلك كان أحسن فان رجع إليهم وقالوا الدقيق لا يزيد هذا القدر كان القول قول الحائك مع يمينه فاذا حلف يجبر رب الثوب على أن يعطيه ما سمي له وبأخذ الثوب وان قاله أهل العلم الدقيق يزيد هذا القدر كان القول قول رب الثوب مع يمينه فان حلف يجبر صاحب الثوب ان شاء ضمنه مثل غزله وترك الثوب عليه وان شاء أخذ الثوب وأعطاه من الاجر بحساب ما أقام من العمل وان كان الثوب مستهلكا عند صاحب

بشرط عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الصحيح هكذا في الكافي \* رجل وقف داره يوما أو شهرا أو وقتا معلوما ولم يزد على ذلك جاز الوقف ويكون الوقف مؤبدا ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة شهرا فاذا مضى شهر فالوقف باطل كان الوقف باطلا في الحال في قول هلال لان الوقف لا يجوز الامؤبد فاذا كان التأييد شرطا لا يجوز مؤقتا كذا في فتاوى قاضيان \* ان قال أرضي هذه صدقة موقوفة بعدموتى سنة ولم يزد عليه جاز الوقف مؤبدا على الفقهاء لان فيه معنى الوصية كذا في محيط السرخسي \* ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على فلان سنة بعدموتى فاذا مضت السنة ولو وقف باطل كان وصية لفلان بعدموته سنة ثم يصير وصية للمساكين فتصرف غلتها إلى المساكين ولو قال أرضي موقوفة على فلان سنة بعدموتى ولم يزد على ذلك فان الغلة تكون لفلان سنة ثم بعد السنة تكون للورثة كذا في فتاوى قاضيان \* (ومنها) أن يجعل الحجر لجهة لا تنقطع أبدا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وان لم يزد كذا لم يصح عندهما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ذكره هذا ليس بشرط بل يصح وان سمي جهة تنقطع ويكون بعدها للفقراء وان لم يسمهم لان قصد الواقف أن يكون أجره للفقراء وان لم يسمهم فكانت تسمية هذا الشرط ثابتة دلالة كذا في البدائع (ومنها) أن يكون المحل عقارا أو دارا فلا يصح وقف المنعول الا في الكراع والسلاح كذا في النهاية

(فصل في اللفاظ التي يتم بها الوقف وما لا يتم بها) اذا قال أرضي هذه صدقة محررة مؤبدة حال حياتي وبعد وفاتي أو قال أرضي هذه صدقة موقوفة محبوسة مؤبدة حال حياتي وبعد وفاتي أو قال أرضي هذه صدقة محبوسة مؤبدة أو قال حبيسة مؤبدة حال حياتي وبعد وفاتي يصير وقفًا جائزا لازما على الفقهاء عند المالكي كذا في المحيط \* أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فاذا ما كان ذلك منه نذرا بالتصدق بالغلة فعليه أن يفي بذلك وله الرجوع عن معنى الوصية وهو قوله من بعد وفاتي لكنه ان لم يرجع جاز ذلك من الثلث كذا في الظهيرية \* ولو قال صدقة موقوفة مؤبدة جاز عند عامة العلماء الآن عند محمد رحمه الله تعالى يحتاج إلى التسليم وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكون نذرا بالصدقة بغلة الأرض ويبقى ملك الواقف على حاله لو مات يكون ميراثا عنه كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة أو صدقة محبوسة أو حبيسة ولم يقل مؤبدة فانه يصير وقفًا على قول عامة من يجيز الوقف لان الصدقة تثبت مؤبدة لا تحتمل الفسخ وقال الحنفية وأهل البصرة لا يصير وقفًا لان جواز الوقف يتعلق بالتأييد ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على المساكين يصير وقفًا باجماع لان ذكر المساكين ذكر للتأييد هكذا في المحيط \* قال أرضي هذه صدقة موقوفة على وجه البر أو على وجه الخير أو وجه الخير والبر يكون وقفًا جائزا كذا في الوجيز \* ولو لم يزد كذا الصدقة لكن ذكر الوقف وقال أرضي هذه وقف أو جعلت أرضي هذه وقفًا أو موقوفة فانه يكون وقفًا على الفقهاء عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال الصدر الشهيد وه شايع بلغ يفتون بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى ونحن نفق بقوله أيضا المكان العرف هذا اذا

الثوب قبل أن يعلم وزنه كان القول قول رب الثوب مع يمينه على علمه أنه ما يعلم أن الحائك زاد في الغزل فان حلف كان عليه أجر الثوب دون ثمن الغزل فيقسم المسمى على عمل ثوب مثله وعلى قيمة رطل من الغزل فيطرح عنه ما أسبب قيمة الغزل \* وقال الحنفية الشهيد رحمه الله تعالى الصواب أن يطرح عنه أيضا حصة ما ترك من زيادة العمل في النسخ لانه التزام الاجر المسمى بمقابلته العمل في ثلاثة أرطال غزل وهو العمل في رطلين هذا اذا احتملوا وزن غزل الدافع كان معلوما فان لم يكن معلوما كان القول قول الدافع

وهو رب الثوب مع عينيه سواء كان الثوب قائماً أو هالكاً ولا يرجع في هذا إلى قول الحوكة لأنه لا يمكن معرفة الصادق من الكاذب وفي  
مسئلة الصانع والقلب يجب أن يرجع في معرفة الزيادة إلى أهل العلم أن كانوا يعرفون ذلك وقد ذكرنا مثل ذلك في النداف إذا دفع إليه ثوباً  
وأمره أن يزيد في قطنه \* رجل جل رجلًا كره أن يذهب به إلى بعض البلاد قالوا عليه الكرام حتى يرده إلى المكان الذي حمل منه وكذا كل  
شيء له جل وموتة \* صاحب خانوت أمر أجير له ليرش الماء في طريق المسلمين ففعل (٣٦٩) وعطبه أنسان قال أبو يوسف رحمه

الله تعالى يضمن الأثر \* ولو أمره  
بالوضوء فتوضأ كان الضمان  
على الأجسير لأن منفعة الوضوء  
تكون للتوضي ومنفعة الرش  
تكون للأثر \* رجل ركب  
سفينة رجل من ترمذ إلى آمل ثم  
اختلفا فقال صاحب السفينة  
لأراك جئتك إلى آمل بخمسة  
دراهم وقال الراكب استأجرتني  
لاحفظ السكان إلى آمل بعشرة  
دراهم يحاب كل واحد منهما  
وليست البداءة بينهما أحدهما  
بأولى من الآخر وكان للقاضي  
أن يبدأ بأيهما شاء وأن أقرع  
للبداء كان حسناً فان حلفاً لا أحر  
حدهما على صاحبه وإن أقاما  
البينة كانت البينة بينة الراكب  
وهو الملاح يقضى له بالأجر على  
صاحب السفينة ولا أجر عليه  
لصاحب السفينة لأنهما أقاما  
البينة يجعل كان الأمرين كانا  
فبطلت اجارة صاحب السفينة من  
الراكب لأنه لا بد للملاح من أن  
يكون في السفينة والله أعلم  
بالصواب

(كتاب الدعوى والبينات)  
وأنه مشتمل على أبواب كل باب  
مشتمل على فصول \* الباب الأول  
منه في آداب القاضي \* الفصل  
الأول منه في معرفة أهل القضاء  
والدخول في القضاء والتعريض

لم يذ كر الفقراء أما إذا ذكر فقال أَرْضَى هذه موقوفة على الفقراء وكذا في اللفاظ الثلاثة يكون  
وقفاً عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا عند هلال لأنه زال الاحتمال بالتنصيص على الفقراء كذا  
في الخلاصة \* ولو قال هي موقوفة لله تعالى أبداً جاز وإن لم يذ كر الصدقة وتكون وقفاً على  
المساكين كذا في فتاوى قاضيان \* وذ كر الوقف وحده أو الجبس معه يثبت به الوقف على ما هو  
المختار وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الغيائية \* ولو قال حرمت أرضي هذه أو هي  
محرمة قال الفقيه أبو جعفر هذا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كقوله موقوفة كذا في فتاوى  
قاضيان \* في الفتاوى لو قال موقوفة محرمة حبس أو موقوفة حبس محرمة لا تباع ولا تورث  
ولا توهب كل ذلك على هذا الاختلاف والمختار ما ذكرنا من قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا  
في الغيائية \* ولو قال حبس صدقة قال الفقيه أبو جعفر هذا ينبغي أن يكون بمنزلة قوله صدقة  
موقوفة كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال أرضي هذه موقوفة على فلان أو على ولدي أو فقراء  
قرايتي وهم يحصون أو على اليتامى ولم يرد به جنسه لا تصير وقفاً عند محمد رحمه الله تعالى لأنه وقف  
على شيء ينقطع وينقرض ولا يثبت عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يصح (١) لأن التأييد عنده ليس  
بشروط كذا في محيط السرخسي \* أن قال أرضي أو دارى هذه صدقة موقوفة على فلان أو على أولاد  
فلان فالغلة لهم ماداموا أحياء وبعد ان مات تصرف إلى الفقراء كذا في الوجيز لا كدرى \* ولو قال  
أرضي هذه صدقة لله أو موقوفة لله أو صدقة موقوفة لله تعالى تصير وقفاً كذا في محيط  
السرخسي \* وكذا إذا قال موقوفة لوجه الله تعالى أو لطلب ثواب الله تعالى كذا في الذخيرة \* ولو قال  
أرضي موقوفة على وجه الخير والبر جاز كأنه قال صدقة موقوفة كذا في الظهيرية \* ولو قال أرضي  
هذه للسبيل فإن كان في بلدة تعارفوا مثل هذا وقفاً صارت الأرض وقفاً وإن لم تعارفوا يسئل منه  
أن أراد به الوقف فهي وقف وإن نوى الصدقة أو لم ينو شيئاً تكون نذرية تصدق بها أو بئنها وكذلك  
لو قال جمعائها للفقراء إن كان ذلك وقفاً في تعارف تلك البلدة كانت وقفاً وإن لم يكن يرجع إليه  
بالبينان فإن نوى وقفاً كانت وقفاً وإن نوى صدقة أو لم ينو شيئاً تكون نذرية تصدق كذا في محيط  
السرخسي \* ولو قال ضيعتي هذه سبيل لم تصرف وقفاً إلا إذا كان القائل من ناحية يعلم أهل تلك الناحية  
بها الوقف المؤبد بشرطه كذا في السراجية \* ولو قال سبيل هذه الدار في وجهه أمام مسجد كذا عن

(١) قوله لأن التأييد - مدعنه ليس بشرط أي التصريح به لا يشترط والافه وشرط في المعنى اجتماعاً  
كما تقدم قبيل الفصل ثم علم أنه لا خلاف عندهما في صحة الوقف مع عدم تعيين الموقوف عليه  
وذ كر لفظ التأييد أو ما في معناه كالفقراء وكلفظ صدقة موقوفة وأنه لا خلاف في بطلانه لو اقتصر  
على لفظ موقوفة مع التعيين كوقوفه على زيد أو غا الخلاف بينهما لو اقتصر به لا تعيين أو جمع مع  
التعيين كصدقة موقوفة على فلان فعند أبي يوسف يصح كذا حقيقة في رد المختار وبه يعلم ما في هذه  
العبارة المنقولة عن المحيط حيث جعل فيها موقوفة على فلان من محل الخلاف وليس كذلك كما علمت  
اه محمده بحر اوى

(٤٧ - (التاوى) - ثانی)

فأهل من يكون أهلاً للشهادة ومن لا يكون أهلاً للشهادة كالعبد والحي  
والاعمى والمرأة والكافر لا يكون أهلاً للقضاء حتى لو قلد فقاضى لا ينفذ قضاؤه وكذا المحدث في القذف وبعض العلماء منهم الخصاص  
والطحاوى رحمه الله تعالى ألحقوا به ولأهل القاسق والمرثى وعندهما إذا قلدا القاسق لا يكون قاضياً وإذا فسق ينزل وكذا المرثى  
راختلفت فيهما الروايات عن أصحابنا المتقدمين رحمه الله تعالى وكثرت فيهما أقوال بل المتأخرين رحمه الله تعالى والصحيح ما قال عامة



المشاخ وجهم الله تعالى أنه إذا قلده هو عدل ثم فسق يستحق العزل ولا ينزل حتى لو قضى بفقد الفسق جاز قضاؤه سواء كان  
القاضي مرتزقا من بيت المال أو لم يكن \* وأجمعوا أنه إذا ارتشى لا ينفذ قضاؤه فيما ارتشى \* القاضي إذا ارتد والعياذ بالله ثم  
أسلم كان على قضاؤه \* وكذا إذا عصى ثم أبصر ولا ينفذ ما قضى في حال بدونه \* الوالي إذا فسق فهو بمنزلة القاضي يستحق العزل ولا ينزل  
ومع أهلية الشهادة لا بد أن يكون عالما ورعا (٣٧٠) فان كان جاهلا عدلا أو عالما غير عدل لا ينبغي له أن يتقلد ولا يقلد لقوله عليه

السلام القضاء ثلاثة واحد في  
الجنة واثنان في النار وأراد بالاثنتين  
الجاهل وغير العدل \* والجاهل  
التي أولى بالقضاء من العالم  
الفاسق \* وعلى قول الشافعي  
رحمه الله تعالى إذا قلد الجاهل  
لا يصير قاضيا \* وعند استجماع  
الشرائط يكره الدخول في القضاء  
عن اختيار \* وإن قلد من غير  
طلبه فإن كثر أمثاله في البلد اختاروا  
فيه قال بعضهم يكره له الدخول  
وعند الأكثر لا بأس بالدخول وإن  
تعين هو من البلدة قالوا يفترض  
عليه الدخول ولو امتنع بأثم لأن  
القضاء فرض كهاية بمنزلة صلاة  
الجنائز إذا تعين الواحد لا فامتها  
يفترض عليه فإن قلد وغيره أفضل  
منه كان الأفضل أولى \* وكذا  
الوإلى فاما الخليفة فليس لهم أن  
يولوا إلا أفضلهم \* إلا أن أذالم  
يكن عدلا جاز أحكامه وحكامه لأن  
الصحة رضى الله عنهم تقلدوا  
الاجمال من معاوية والحق في  
نوبته كان مع على رضى الله عنه  
وإذا ارتشى ولد القاضي أو كاتبه  
أو بعض أعوانه ليعين الراشع  
عند القاضي ففعل إن لم يع  
القاضي بذلك فقد قضاؤه وكان  
على الراشع رد ما قبض وإن ع  
القاضي بذلك كان قضاؤه مردودا  
\* وإذا تقلد القضاء بالرشع

لا يصير قاضيا وتكون الرشوة حراما  
من الجانبين أحدها هذه والثاني  
\* ومنها إذا دفع الرشوة لخوف  
المال \* ومنها إذا دفع الرشوة

جهة صلواتي وصياماتي نصير وقفاً وان لم يقع عنها كذا في البحر الرائق \* ولو قال داري هذه مسجلة  
 الى المسجد بعد موتي يصح ان يخرج من الثلث وعين المسجد والافلا كذا في القنية \* ولو قال  
 جعلت بخيرتي هذه لدهن سراج المسجد ولم زد على ذلك قال الفقيه أبو جعفر تصبر الحجر وقفاً على  
 المسجد اذا سلمها الى المتولي وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيان \* رجل قال في مرضه اشترى  
 من غلة داري هذه كل شهر بعشرة دراهم خبزاً وفرقوا على المساكين صارت الدار وقفاً كذا في  
 المحيط السرخسي \* وفي النوازل جعلت نزل كرمي وقفاً وكان فيه غمراً ولا يصير الكرم وقفاً وكذا  
 لو قال جعلت غلته وقفاً كذا في فتح القدير \* ولو قال وقف بعد موتي أو وصي أن يوقف بعد  
 موته يصح ويكون من الثلث كذا في التهذيب \* وفي وقف هلال اذا وصي أن يوقف أثلاث أرضه  
 بعد وفاته لله أبداً كان وصية بالوقف على الفقراء كذا في المحيط \* ولو قال ثلث مالي وقف ولم يزد  
 قال أبو نصران كان ماله نقداً فباطل وان كان ضياعاً فائثر على الفقراء وقيل الفتوى على أنه لا يجوز  
 بلا بيان المصروف كذا في الوجيز \* وفي الفتاوى رجل قال أرضي هذه صدقة كان نذراً بالتصدق  
 حتى لو تصدق بعينها أو بقيتها على الفقراء حاز كذا في الخلاصة \* ولو قال تصدقت بأرضي هذه  
 على المساكين لا تكون وقفاً بل نذراً يوجب التصديق بعينها أو بقيتها فان فعل خرج عن عهده  
 النذر والاورث عنه كذا في فتح القدير \* ولا يجبره القاضي على الصدقة لان هذه بمنزلة النذر  
 كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال أرضي هذه صدقة على وجوه الخير والبر لم يكن ذلك وقفاً بل  
 نذراً كذا في الظهيرية \* رجل قال جعلت غلة ارضي هذه للمساكين يكون نذراً بالتصدق  
 بالغلة كذا في فتاوى قاضيان \* واذا قال جعلت هذه الدار للمساكين فهو نذر بالتصدق بالدار  
 على المساكين عرفاً كذا في الفتاوى الصغرى \* ولو قال صدقة لا تباع يكون نذراً بالصدقة لا وقفاً  
 ولو زاد ولا توهب ولا تورث صارت وقفاً على المساكين هكذا في البحر الرائق

(الباب الثاني فيما يجوز وقفه وما لا يجوز وفي وقف المشاع)

يجوز وقف العقار مثل الارض والدور والحوانيت كذا في الحاوي \* وكذا يجوز وقف كل ما كان تبعه من الموقوف ولو وقف أرضا مع العبيد والثيران والالات للعرب كذا في محيط السرخسي \* ذكر الخصاص اذا وقف أرضا ومعها رقيق يعملون فيها ينبغي أن يسمى الرقيق وبين عددهم وكذلك اذا كان في ذلك بقر ينبغي أن يسمى البقر وبين عددهم و ينبغي أن يشترط في الصدقة أن نفقة الرقيق والبقر من غلة الارض وان لم يشترط نفقتهم فان نفقتهم في غلة الارض كذا في الذخيرة \* وفي الاسعاف لو شرط نفقتهم من غلاتهم مرض بعضهم يستحق النفقة ان شرط أن تجري عليهم نفقاتهم من غلاتها أبدا ما كانوا أحياء وان قال لعمالهم فيها لا يجري شيء من الغلة على من تعطل منهم عن العمل كذا في البحر الرائق \* فان ضعف الرقيق عن العمل فان له أن يبيعه ويشترى بثمنه غلاما مكانه فان لم يجد بثمنه غلاما مكانه فأراد أن يزيد في ذلك من غلة الارض فلا

(۲) قوله بثلاث أرضه متعاقبا وهي اه

\* وإذا قبل القضاة الرشوة  
لا يصبر قضايا وتكون الرشوة حراما على القاضي والاخذ \* ثم الرشوة على وجوه أربعة: منها ما هو حرام  
من الجانبين أحدها هذه والثاني إذا دفع الرشوة إلى القاضي ليقضى له وهذه الرشوة حرام على من الجانبين سواء كان القضاء بحق أو بغير حق  
\* ومنها إذا دفع الرشوة لخوف على نفسه أو ماله وهذه الرشوة حرام على الاخذ غير حرام على الدافع \* وكذا إذا طمع في ماله فرشاه بعض  
المال \* ومنها إذا دفع الرشوة ليسوي أمره عند السلطان جلي له الدفع ولا يحل للاخذ \* وان أراد أن يحل للاخذ يستأجر

الاخذ يوم الى الليل بما يريد أن يدفع اليه فإنه تجوز هذه الاجارة ثم المستأجر ان شاء استعمله في هذا العمل وان شاء استعمله في غيره هذا اذا أعطى الرشوة أو لا يسوى ثمرة عند السلطان وان طلب منه أن يسوى أمره ولم يذكر له الرشوة ثم أعطاه بعد ما سوى اختلافه عليه قال بعضهم لا يحل له أن يأخذه وقال بعضهم يحل وهو الصحيح لأنه بر ومجازاة الاحسان فيحل كالأجور للامام والمؤذن شيئا وأعطوه من غير شرط كان حسنا \* ولا يحل للقاضي أخذ الرشوة لا يحل له قبول الهدية من الاجنبي (٣٧١) الذي لم يكن يهدي اليه قبل القضاء وكذا الاستقراض والاستعارة \* وان

أهدى اليه من كان يهدي اليه قبل القضاء فان كان له خصومة لا يحل له أن يقبل وان لم يكن له خصومة فان كانت هذه الهدية مثل ما يهدي اليه قبل القضاء أو دونها لا بأس بان يقبل وان كانت أكثر من ذلك رد الزيادة \* ولا بأس بان يقبل الهدية من القريب الذي لم يكن له خصومة \* وكما لا يقبل الهدية ممن كان لا يهدي اليه قبل القضاء لا يجيب الدعوة الخاصة ويجيب الدعوة العامة \* وانما يعرف الخاص من العام أن ينظر ان كان يحال لولم يجب القاضي دعوته لا يتخذ الدعوة فهي خاصة \* وان كان يتخذ الدعوة وان لم يجبه القاضي فهي عامة \* وهذا اذا لم يكن بينهم قرابة \* وان كان بينهم قرابة يجيب وان كانت خاصة \* ولا بأس للقاضي أن يرتزق من بيت المال وان استغف فهو أفضل والعلماء والقضاة والمعلمين حظ في بيت المال ويجوز للامام والمفتي قبول الهدية واجابة الدعوة الخاصة لان ذلك من حقوق المسلم على المسلم وانما يمنع عنه القاضي \* ويصح تعليق تقليد القضاء والامارة بالشرط كتعليق الوكالة \* وكذا الاضافة الى وقت في المستقبل بان قال له

بأس بذلك وكذلك الحكم في الدواب وآلات الزراعة اذا وقفت مع الارض ولولا الصدقة أن يعملوا ذلك كذا في الذخيرة \* ولو قتل فأخذ ديتة فعلى القيم أن يشترى بها آخر كذا في فتح القدير وفي الاسعاف وان جنى أحدهم فعلى المتولى ما هو الاصلح من الدفع والفداء ولو فداءها أكثر من الارش كان متطوعا في الزائد فيضمنه من ماله وان فداء أهل الوقف كانوا متطوعين وبقي العبد على ما كان عليه من العمل في الصدقة كذا في البحر الرائق \* وأما وقف الموقوف مقصودا فان كان كراعا أو سلاحا يجوز وفيما سوى ذلك ان كان شيئا لم يجز التعارف بوقفه كاشيا باب والحيوان لا يجوز عندنا وان كان متعارفا كالفأس والقودوم والجنائز وثيابها وما يحتاج اليه من الاواني والقدور في غسل الموتى والمصاحف لقراءة القرآن قال أبو يوسف رحمه الله تعالى انه لا يجوز وقال محمد رحمه الله تعالى يجوز واليه ذهب عامة المشايخ رحمه الله تعالى منهم الامام السرخسي كذا في الخلاصة \* وهو المختار والفتوى على قول محمد رحمه الله تعالى كذا قال شمس الأئمة الحلواني كذا في مختاراله تآوى \* ولو جعل جنازة وملاءة ومعتسلا يقال بالفارسية حوض مسين وقفا في محلة فبات أهاما كلهم لا يرد الى الورثة بل يحمل الى مكان آخر أقرب الى هذه المحلة كذا في الخلاصة \* ثم في وقف المصنف اذا وقفه على أهل المسجد يقرؤه (١) ان يحصون يجوز (٢) وان وقف على المسجد يجوز ويقرأ في هذا المسجد (٣) وذكر في بعض المواضع لا يكون مقصورا على هذا المسجد كذا في الوجيز للكردي \* واختلف الناس في وقف الكتب جوزه الفقيه أبو الليث وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا جعل ظهر دابته أو غلة عبده في المساكين لا يصح في قول علمائنا كذا في المحيط \* وجل وقف بقرة على أن ما يخرج من لبنها وسمنها وشيرازها يعطى أبناء السبيل ان كان ذلك في موضع تعارفوا ذلك جاز كما يجوز ماء السقاية كذا في الظهير بة ولا يجوز وقف غل البقر وغيره لئلا يزول كذا في القمية \* وفي الوقعات ذكر هلال البصري في وقفه وقف البناء من غير وقف الاصل لم يجز وهو الصحيح وكذلك وقف (٤) الكردار بدون وقف الاصل لا يجوز وهو المختار كذا في المحيط \* ولا يجوز وقف البناء في أرض هي اعادة أو اجارة كذا في فتاوى قاضيخان \* ذكر الخصاص أن وقف جوائيت الاسواق يجوز ان كانت الارض باجارة في أيدي الذين بنوها لا يخبر بهم السلطان عنها وبه عرف جواز وقف البناء على الارض المتكررة كذا في النهر الفائق \* البقعة الموقوفة على جهة اذا بنى رجل فيها بناء ووقفها على

(١) قوله ان يحصون فيه حذف كان واسمها أي ان كانوا يحصون وفي نسخة الطبع الهندى أو يحصونه وهو تحريف ثم ان حدد الاحصاء مختلف فيه والمفتي به أنه مفوض لرأى الحاكم (٢) قوله وان وقف على المسجد يجوز ظاهره وان لم يكونوا محصورين بدليل المقابلة (٣) قوله وذكر في بعض الخ مقابل لقوله ويقرأ الخ وينبغي أن يكون المعول عليه الاول حيث عين الواقف ذلك المسجد لوجوب اتباع شرطه (٤) قوله الكردار هو أن يحدث المزارع في الارض بناء أو غراسا أو كبسا بالتراب وانما لم يصح وقفه لانه منقول ولم يجز به العرف كذا في الذخيرة اهـ بحراوى

الخليلة اذا قدمت بلدة كذا فانت قاض وأنت أميرها أو قال اذا قدم فلان انت قاض \* تعليق عزل القاضي بالشرط صحيح ذكر الخصاص أن الخليلة اذا كتب الى القاضي اذا وصل اليك كتابي فانت معزول فوصل اليه الكتاب يصير معزولا وتعليق بالتحكيم لانسائين اثنين والاضافة الى وقت في المستقبل على قول محمد يصح وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يصح عليه الفتوى \* ولو كان في البلدة قاضيان كل واحد منهما على محلة على حدة جاز فان وقعت الخصومة بين رجلين أحدهما من محلة والاخر من محلة أخرى والمدعى يريد أن



يختص به القاضي محله والاشترائي الاختلاف فيها أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى والصحيح أن العبرة بملك المدعي عليه \* وكذا لو كان أحدهما من أهل العسكر والآخر من أهل البلدة فأراد العسكري أن يخاصمه إلى قاضي العسكر فهو على هذا الخلاف \* وإذا مات الخليفة لا تنعزل قضائه وعمله \* وكذا لو كان القاضي مأذوناً بالاستخلاف فاستخلف غيره فمات القاضي لا ينعزل خليفته وإذا قلد الإمام رجلاً القضاء يوماً أو مجلساً جازاً ويتوقف بالمكان (٣٧٢) والزمان \* وإذا قلد السلطان رجلاً قضاء بلدة كذا لا يدخل فيه السواد والقرى

مالم يكتب في منشور البلدة والسواد \* ولو فوض السلطان قضاء بلدة إلى اثنين لا ينفرد أحدهما بالقضاء كالأول وكل رجلين بالبيع \* القاضي إذا لم يكن مأذوناً بالاستخلاف فاستخلف في حكم الخليفة في مجلس القاضي بين يديه جاز كالأول كسبل بالبيع إذا لم يكن مأذوناً بالتوكيل فوكل غيره فبال الثاني بحضرة الأول جاز \* ولو أن الخليفة لم يحكم بين يدي القاضي في حكم غيبته ورفع قضاءه إلى القاضي فأجاز قضاءه بنعذ عندنا استحسننا ولا ينفذ قياساً وهو قول زفر رحمه الله تعالى كالأول كسبل إذا لم يكن مأذوناً بالتوكيل فوكل غيره وباع الثاني عند غيبته فأجاز الأول يبيعه جاز عندنا \* وكذلك القاضي إذا أجاز حكم الحاكم في المجتهدات وهذا إذا كان الخليفة ممن يجوز حكمه فإن كان ذمياً أو مجنوناً أو صيباً أو عبداً فأجاز القاضي حكمه لا يجوز \* ويجوز قضاء المرأة فيما خلا الحدود والقصاص لأنها تصلح شاهدة فيما خلا الحدود والقصاص ولا تصلح شاهدة فيهما \* القاضي إذا قضى زماناً ثم ظهر أنه عبداً أو محدوداً في قذف أو أعمى أو فاسق أو مرتش فانه يرد قضاؤه ولا ينفذ منه شيء كذا ذكر الحصاف \* أما غير

تلك الجهة يجوز بالاستخلاف تبعاً لها فإن وقفها على جهة أخرى اختلغوا في جوازها ولا يصح أنه لا يجوز كذا في الغيائية \* وإذا غرس شجرة ووقعها بموضعها من الأرض صح تبعه للأرض بحكم الاتصال وإن وقفها دون أصلها لا يصح وإن كانت في أرض موقوفة فوقها على تلك الجهة جاز كما في البناء وإن وقفها على جهة أخرى فعلى الاختلاف هكذا في الظهيرية \* وقف القلآن والجواري على مصالح الرباط يجوز ولو زوج الحاكم جارية به يجوز وعبدته لا يجوز لأنه يلزم عليه المهر والنفقة ولو زوج عبد الوقف من أمة الوقف لا يجوز كذا في الوجيز للكردي وأما وقف مال ينتفع به إلا بالاتلاف كالذهب والفضة والمأكل والمشرب ونغير جائز في قول عامة الفقهاء والمراد بالذهب والفضة الدراهم والدينار وما ليس بحلي كذا في فتح القدير \* ولو وقف دراهم أو مكيلاً أو ثياباً لم يجوز قيل في موضع تعارفوا ذلك يفتى بالجواز قيل كيف (٢) قال الدراهم تقرر للفقراء ثم يقبضها أو تدفع مضارباً ويتصدق بالربح والخطة تقرر للفقراء يزرعون ثم تؤخذ منهم والثياب والأكسية تعطى للفقراء ليلبسوها عند حاجتهم ثم تؤخذ كذا في الفتاوى العتابية \* ولا يصح وقف الأدوية إلا إذا قل على الفقراء والأغنياء فيجوز وتدخل الأغنياء تبعاً كذا في معراج الدراية \* ذكر الناطقي إذا وقف مالاً لأصلاح المساجد يجوز وإن وقف لبناء القنطرة أو لأصلاح الطريق أو لحفر القبور واتخاذ السقايات والخانات للمسلمين أو لشراء الأكرام لهم لا يجوز وهو حائز في الفتوى كذا في فتاوى قاضيان \*

(ومما يتصل بذلك ما يدخل من غير ذكر وما لا يدخل الإبه) ذكر الحصاف في وقعه إذا وقف الرجل أرضاً في محته على وجوه سماها ومن بعدهما على الفقراء فإنه يدخل في الوقف البناء والتخيل والأشجار كذا في المحيط \* وذكر الحصاف أن الثمرة لا تدخل في وقف الأشجار وعليه أكثر المشايخ وهو الصحيح كذا في الغيائية \* ولو قال جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة بحقوقها وجميع ما فيها ومنها وقفها ثمرة قائمة يوم الوقف قال هلال في الاستحسان يلزمه أن يتصدق بالثمره القائمة على الفقراء والمساكين لا على وجه الوقف بل على وجه النذر وما يحدث من الثمرة بعد لوقف فانه يصرف إلى الوجوه التي سمي في الوقف كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال أرضي صدقة موقوفة بعد وفاتي على أن ما أخرج الله تعالى من غلاتها فهو لأجد الله فمات الوقف وفيها ثمرة قائمة قال لا تكون الثمرة لعبد الله لأنه الآن وجب له الوقف فنصار كأنه وقف الأرض وفيها ثمرة قائمة فلا تدخل الثمرة الموجودة في الوصية بالوقف ثم ذكر صاحب الكتاب أن ههنا في القياس الثمرة القائمة للورثة وفي الاستحسان يتصدق بها على الفقراء والاستحسان يأخذ قال الفقيه أبو جعفر أن كان لفظاً لوقف بهذا القدر الذي ذكرنا ينبغي أن تكون للورثة على كل حال في القياس والاستحسان من قبل أنه رد الوقف إلى

(٢) قوله قال الدراهم لم يعلم القائل من عبارته وفي الاسعاف مانعه وفي فتاوى الناطقي عن محمد بن عبد الله الأنصاري من أصحاب زفر أنه يجوز وقف الدراهم والطعام والمكيل والموزون فقيسه له وكيف يصنع بالدراهم فقال يدفعها إلى آخر ما قال اه مصححه

الفاسق والمرتش ممن ذكرنا فظاهر لا يتم ليسوا من أهل الشهادة \* وأما العاسق والمرتش فيهرق قول الحصاف وهو اختيار الطحاوي \* وعندنا العاسق من أهل الشهادة فيسند قضاؤه وقضاء المرتش في غير ما ارتشى بمنزله قضاء العاسق وفيما ارتشى إذا وقع بحق ذكر الشيخ الإمام إلى بن محمد البردوي رحمه الله تعالى أنه ينفذ الخوارج وأهل البغي إذا قلدوا رجلاً من أهل البغي قضاء بلدة فليعلموا أنهم لا ينفذ قضاؤه لأن شهادتهم على قول أهل العدل غير مقبولة لأنهم مستحقون أن يؤامروا بما لا ينفذ قضاؤه وإن

قلدوا رجلا من أهل العدل فتح ثقليدهم وثقل قضاؤه \* القاضي إذا كان مأذونا بالاستخلاف فاستغفر بعد صلح استخلافه فإن عزله لا يصح عزله إلا إذا قال له الخليفة استخلف من شئت واستبدل من شئت فينشد ذلك العزل والتقليد (فرق بين القضاء والامامة) الأمير إذا استخلف رجلا في الجمعة جاز وإن لم يأمره الخليفة بذلك لأن ثم لولم يصح الاستخلاف فتوفت الجمعة وكذلك وصى الأب بملك الإيصاء وإن لم يأمره الميت بالإيصاء \* ولو أن الامام قلدر رجلا القضاء وأذن له بالاستخلاف فامر (٣٧٣) القاضي رجلا لسمع الدعوى والشهادة

في حادثة ويسأل عن الشهود ويستمع الاقرار ولا يحكم هو بذلك لكنه يكتب بذلك إلى القاضي وينهى حتى يقضى القاضي بنفسه لم يكن لهذا الخليفة أن يحكم وأنما يفعل ما أمره القاضي \* وإذا رفع الأمر إلى القاضي فإن القاضي لا يقضى بتلك الشهادة ولا بذلك الاقرار بل يجمع بين المدعى والمدعى عليه ويأمره بإعادة البيعة فإذا شهدوا بذلك بحضور الخصمين فينبغي للقاضي أن يقضى بتلك الشهادة \* قالوا هذه المسئلة يغلط فيها القضاة فإن القاضي يستغلن رجلا لسمع الشهادة في حادثة ثم يكتب إليه بكتاب فيفعل الخليفة ذلك ثم يكتب إلى القاضي أنهم شهدوا عندى بكذا ويكتب ألقاظ الشهادة أو يكتب أن المدعى عليه أقر عندى بكذا فيقضى القاضي بذلك عن غير إعادة البيعة عنده فلا يصح هذا القضاء لأن القاضي لم يسمع تلك الشهادة ولم يسمع ذلك الاقرار فكيف يقضى بتلك الشهادة وبذلك الاقرار باقرار الخليفة إلا أن يشهد الخليفة مع آخر عند القاضي على اقراره وتكون فائدة هذا الاستخلاف أن ينظر الخليفة هل للمدعى شهود أو يكذب فعلى له شهودا إلا أنهم غير

مأبعد الوفاة وأرض في حال حياته لم تصرفوا وإذا كان كذلك حدثت هذه الثمرة على ملك الميت فتكون ملكا لورثته كذا في الظهيرية \* وقف أرضا وفيها زرع لا يدخل الزرع في الوقف سواء كانت له قيمة أم لم تكن كذا في المضمرة \* وقال الفقيه أبو الليث وبه نأخذ كذا في الذخيرة \* قال الخصاص ولو كان فيها بقل أو رباحين لا يدخل في الوقف ولو كان فيها قصب وغيضة أو نخلاف فما كان يقطع في كل سنة لا يدخل في الوقف وما كان يقطع في كل سنتين أو ثلاث يدخل كذا في المحيط \* وكذا ما يثمر في المستقبل كذا في فتاوى قاضيه \* وأما الرطب فما كان من رطوبة قد طلعت فهو للواقف وما كان من أصول ذلك فهو دخيل في الوقف وكذلك الباذنجان والقطن إلا أن تكون شجرة القطن تجزى في كل سنة كذا في الظهيرية \* بصل (١) العنبر والزعفران يدخل في الوقف وقصب السكر لا يدخل وشجرة الورد والياسمين تدخلان في وقف الأرض كذا في الذخيرة \* والورد وورق الحناء والياسمين تكون للواقف كذا في فتاوى قاضيه \* والرحى في الضيعة تدخل في وقف تلك الضيعة رعى الماء ورحى اليد في ذلك سواء وكذلك الدوايب تدخل والدوا إلى لا تدخل كذا في المحيط \* ويدخل في وقف الحمام القدر وملق سرقينه ورماده ولا يدخل مسيل ماء في الأرض المملوكة أو طريق كذا في فتح القدير \* رجل قال أرضى صدقة موقوفة على الفقراء ولم يذكروا الشرب والطريق فإنه يدخل الشرب والطريق استغسانا لأن الأرض لا توقف إلا للاستغلال وذلك لا يكون إلا بالماء والطريق كذا في فتاوى قاضيه \* وفي وقف الدار إذا لم يذكروا دار بحقها ولا بكل قليل وكثير هو لها فيها ومنها من حقوقها يدخل ما كان يدخل في بيع الدار \* وفي وقف الخوانيت يدخل ما كان يدخل في بيعها ونحوها إلى الدباسين وقدر الدباغين لا تدخل في الوقف سواء كانت في البناء أم لم تكن كذا في الذخيرة \* سئل نصر عن وقف دار فيها حمامات يطرن ويرجع قال يدخل في وقف الحمامات الأهلية كذا في فتاوى أبي الليث \* وفيه أيضا ولو وقف برج حمام أو رجوان يكون جائزا لأن الحمامات وإن كانت منقولة إلا أنها تصير وقفا تبعا للبيت كولو وقف ضيعة فيها من الثيران والعبيد وكذلك لو وقف بيتا فيه كوارات العسل يجوز ونصير النحل تبعا للبيت والعسل ويجب أن يكون تأويل هذه المسألة أن يوقف البيت والبرج معا فيه من النحل والحمام كما لو وقف العبيد مع الأرض والبرج كذا في المحيط

(فصل في وقف المشاع) الشيوع فيما لا يحتمل القسمة لا يمنع صحة الوقف بلا خلاف ألا يرى أنه لو وقف نصف الحمام بجوز وإن كان مشاعا كذا في الظهيرية \* وقف المشاع المحتمل للقسمة لا يجوز عند مجرده الله تعالى وبه أخذ مشايخ بخارى وعليه الفتوى كذا في السراجية \* والمتأخرون أفتوا بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجوز وهو المختار كذا في خزانة المفتين \* واتمقا على علم جعل المشاع مسجدا أو مقبرة مطلقا سواء كان محتملا للقسمة أو يحتملها كذا في فتح القدير \* وإذا قضى القاضي بصحة وقف المشاع نفذ قضاؤه وصار متققا عليه كسائر المختلفات

(١) قوله العنبر بوزن عنبر النرجس اه قاموس

عدول أو قد لا تتفق ألقاطهم فيفوض القاضي النظر في ذلك إلى الخليفة (فصل فيما يستحق على القاضي وما ينبغي له أن يفعل وما لا يفعل) لا ينبغي للقاضي أن يبيع ويشترى بنفسه بل يفوض ذلك إلى غيره \* وعن مجرده الله تعالى أنه لا بأس بأن يفعل ذلك في غير مجلس القضاء \* والصحيح أنه لا يفعل لاني مجلس القضاء ولا في غيره لأن الناس يساهلون لأجل القضاء ولا ينبغي لمن يدخل مجلس القضاء لأجل الخصومة أن يسلم على القاضي ولو سلم لا يجب على القاضي رد سلامه فإن أراد القاضي جوابه ينبغي أن لا يرد على قوله وعليكم \* ويسلم



الشاهد على القاضي و رد عليه ولا بأس للقاضي أن يفق من لم يخاصم اليه ولا يفق أحد الخصمين فيما خوصم اليه \* وإذا خاصم رجل السلطان الى القاضي فجلس السلطان مع القاضي في مجلس وخصمه على الارض ينس للقاضي أن يقوم من مقاسم ويجلس فيه خصم السلطان حتى لا يكون مفضلاً أحد الخصمين على الآخر في الجلوس وهذا المسئلة تدل على أن القاضي يصلح قاضياً على السلطان الذي قلده والدليل عليه قصة علي رضي الله تعالى عنه (٣٧٤) عند شرح رضي الله تعالى عنه \* ويقضى القاضي وهو مستوف حفظه من الطعام

والشراب \* ولا يقضى وهو جائع ولا شعبان ولا غصبان ولا كظيظ من الطعام ولا مأخوذاً أحد الاخصيين ولا به نعاس أو نوم ولا يشار أحد الخصمين ولا يضم أحدهما الى نفسه ولا يضحك \* وصاحب مجلسه بقمم الخصوم بين يديه من العبد والشهود تقرب من القاضي ويخرج للقضاء في أحسن ثيابه وأعدل أحواله \* ويأخذ كاتباً عالمًا ورعاً فان كان القاضي فقيراً محتاجاً الاولى له أن يأخذ رزقه من بيت المال بل يفترض عليه وان كان غنياً تكلموا فيه والاولى له أن لا يأخذ من بيت المال \* ويجلس للقضاء في متعدد حبه والمسجد الجامع أفضل اذا كان المسجد الجامع في وسط البلدة فان كان في طرف من البلدة يختار مسجداً آخر في وسط البلدة \* وله أن يقضى في داره اذا كانت داره في وسط البلدة ويختار الجلوس في مسجد السوق ليكون أشهر \* وعند الشافعي رحمه الله تعالى ليس للقاضي أن يقضى في المسجد فاذا جلس القاضي في المسجد أو في داره يذبح باليمن الخصوم من الارحام \* ولا يباح للبواب أن يأخذ شيئاً ليأذن بالدخول \* ومتى دخل القاضي المسجد يصلي ركعتين أو أربعاً ثم يجلس مستديراً القبلة كما يجلس المدرس والخطيب \* ولا تدخل فيه المائض والمقساء ولكن القاضي يخرج اليهن أو يجلس القاضي في المسجد وهي خارجة بحيث يسمع كلامها والمشارك يدخل المسجد هداً في عرفها \* أمافي عرفهم كان القاضي يجلس مستقبلاً القبلة \* وإذا جلس الخطيب بين يديه هل يستقبلته هم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يستقبلتهم يقولون أياكم المدعي فاذا عرف المدعي يتولى له ماذا تدعي \* وقال محمد رحمه الله تعالى لا يفعل ذلك وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى أو فني \* وإذا ادعى المدعي شيئاً

كذا في شرح أي المكارم للنقابة \* ثم فيما يحتمل العسمة اذا قضى القاضي بصفته فطالب بعضهم القسمة لا يقسم عند أي حنيغته رجه الله تعالى وينهاون وعندهما يقسم كذا في الخلاصة \* (١) وأجمعوا أن الكل لو كان وقفاً وأرادوا القسمة به لا يجوز وكذا النهاب كذا في فتح القدير \* ثم ان وقف نصيبه من عقار مشترك فهو الذي يقاسم شركه وعدا موت الوصيه \* وان وقف نصف عقاره فالذي يقاسمه هو القاضي أو هو يبيع نصيبه الباقي من رحل ثم يقاسم المشتري ثم يشترى ذلك منه كذا في الهداية \* لو أن رجلين كانت بينهما أرض وقف كل واحد منهما نصيبه على قوم معلومين فهذا حائز وله أن يتقاسمهما هذه الأرض فيفرز كل واحد منهما ما وقف فيكون في يده يتولاه كذا في الظهيرية \* ولو وقف الكل ثم استحق الجزء منه بطل الباقي عند محمد رحمه الله تعالى لان الشيوخ مقارن \* ولو استحق جزء من نصيبه لم يطل في الباقي كذا في الهداية \* ولو أن رجلاً وقف جميع أرضه ثم استحق نصفها شائعاً وقضى القاضي للمستحق بالنصف وبقي النصف الباقي وقفاً على حاله عند أي يوسف رحمه الله تعالى كان للواقف أن يقاسم المستحق كذا في المحيط \* ثم على قول محمد رحمه الله تعالى لو كانت الأرض بين رجلين فتصدقها صدقة موقوفة على المساكين أو على وجه من وجوه البر التي يجوز الوقف عليها ودفعها الى قيم يقوم عليها كالجارية لان على قول محمد رحمه الله تعالى المانع من الجواز هو الشيوع وقت القبض لا وقت العقد وهما لم يوجد الشيوع وقت العقد لانهما تصدقا بأرض جلة ولا وقت القبض لانهما سلما الأرض جلة كذا في فتاوى قاضيان \* وكذلك ان تصدق كل واحد منهما صدقة موقوفة على المساكين ونصبا قيمياً واحداً فقبض نصيبهما جميعاً أو منفرداً كذا في جميع السرخسي \* وكذلك لو جعلنا التولية الى رجلين معاً كذا في الوجيز \* وكذلك لو اختلف جهة الوقف بان وقف أحدهما على ولده وولد ولده أبداً ما تناسلا لو افاذا انقضوا كانت غلتها للمساكين والآخر في الخرج يحج بها في كل سنة وسلمها الى رجل واحد جاز وكذا لو كان الواقف واحداً وجعل نصف الأرض وقفاً على الفقراء والمساكين مشاعاً والنصف الآخر على أمر آخر جاز كذا في فتاوى قاضيان \* وان قبض نصيب أحدهما ولم يقبض نصيب الآخر لا يصح الوقف حتى كان للذي قبض نصيبه أن يرجع عنه ويبيعه كذا في محيط السرخسي \* ولو تصدق كل واحد منهما نصف الأرض مشاعاً صدقة موقوفة وجعل كل واحد منهما الوقف موقفاً على حدة لا يجوز لوجود الشيوع وقت العقد لان كل واحد منهما باشر عقداً على حدة وتمكن الشيوع وقت القبض أيضاً لان كل واحد من المتولين قبض نصفه ثعناً قال كل واحد منهما للذي جعله متولياً نصيبه قبض نصيبه مع نصيب صاحبه جاز وهذا كله قول محمد رحمه الله تعالى وأما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فيجوز الوقف في جميع هذه الوجوه لان عنده يجوز الوقف غير مقبوض فيجوز غير مقسوم كذا في (١) قوله وأجمعوا الخ ما نقل هنا مخالف لما في الاسعاف وغيره من جواز النهاب ويجاب بان ما هنا محمول على الجبر وما في الاسعاف على التراضي أفاده الرملي وتحقيقه في رد المحتار اهـ

فتاوى

ولا تدخل فيه المائض والمقساء ولكن القاضي يخرج اليهن أو

يجلس القاضي في المسجد وهي خارجة بحيث يسمع كلامها والمشارك يدخل المسجد هداً في عرفها \* أمافي عرفهم كان القاضي يجلس مستقبلاً القبلة \* وإذا جلس الخطيب بين يديه هل يستقبلته هم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يستقبلتهم يقولون أياكم المدعي فاذا عرف المدعي يتولى له ماذا تدعي \* وقال محمد رحمه الله تعالى لا يفعل ذلك وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى أو فني \* وإذا ادعى المدعي شيئاً

على المدعى عليه يكتب القاضي على بياض صورة الدعوى ثم يقول للمدعى عليه ماذا تقول فان اقر بما ادعاه المدعى أثبت اقراره في كتابه  
و يأمر المدعى عليه بإبقاء الحق وان أنكر يكتب انكاره في ذلك ثم يأمر المدعى بإقامة البينة وهذا كان في عرفهم أما في عرفنا المدعى يجيء  
الى كاتب القاضي فيخبره بكيفية دعواه ويصور عنده صورة الدعوى فيكتب الكاتب ذلك ثم يجيء الى القاضي مع خصمه ويدعى عليه فان  
أقر خصمه أثبت القاضي اقراره في الكتاب ويأمره بقضاء الحق وان أنكر أمر (٣٧٥) المدعى بإقامة البينة فان جاء المدعى بشهود

فشهدوا عنده على الترتيب يكتب  
القاضي شهادة كل شاهد ويكتب  
اممه واسم أبيه وجدته ويترك  
بين كل خطين بياضا يساوي لشهادة  
كل واحد منهم \* واذا جاء رجل  
الى القاضي وذكر أن له على فلان  
ابن فلان دعوى فان كان المدعى  
عليه غائبا يدفع القاضي اليه طية  
عليها ختم القاضي مكتوبا فيها  
أجب خصمك الى مجلس الحكم  
وان كان المدعى عليه حاضرا في  
المصر أحضره القاضي بمجرده دعوى  
المدعى وكذا اذا كان قريبا من  
المصر فان كان بعيدا لا يعدي  
القاضي خصمه بمجرد قول المدعى  
حتى يقيم البينة أن له على فلان  
حقا فان أقام البينة أعداء القاضي  
استحسانا وفي القياس لا يعدي كما  
لو كان بعيدا والمواصل بين  
القريب والبعيد ما قال الحنفية  
انه ان كان في موضع يمكنه أن يحضر  
مجلس القاضي ويجيب خصمه  
ويعود الى منزله في ذلك اليوم ولا  
يفسد شأؤه فهو قريب والافهو  
بعيد \* وعلى هذا الشهادة على  
الشهادة ان كان شاهد الاصل في  
مكان قريب على هذا التفسير  
لا تجوز الشهادة على الشهادة  
وان كان بعيدا بهذا التفسير  
تجوز الشهادة على الشهادة وعن  
محمد رحمه الله تعالى أنه يجب على

فتاوى قاضيان \* ولو وقف من داره أو أرضه ألف ذراع حاز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ثم يدرع  
الأرض والدور فان كانت ألف ذراع أو أقل كان كلها وقفا وان كانت أنفى ذراع كان الوقف منها  
النصف وان كانت ألفا وخمسمائة كان الوقف منها ثلثين وان كان في بعضها نخيل وبعضها لا نخيل  
فيه يكون للوقف حصته من النخيل كذا في المحيط \* رجل وقف حريشا ثمانين من أرض ثم وقعت  
القسمه فأصاب الوقف أقل من حريب الجوده هذه الطائفة التي وقعت في الوقف فز يد في ذراعان  
الطائفة الاخرى أو على العكس حاز كذا في الظهيرية \* ولو قال جعلت نصيب من هذه الدار وقفا  
وهو ثلث جميع الدار فوجد من حصته نصف الدار أو ثلثي الدار كان جميع ذلك وقفا كذا في فتاوى  
قاضيان \* ولو كانت له أرضون ودور بينه وبين آخر فوقف نصيبه ثم أراد أن يقاسم شريكه  
ويجمع الوقف كله في أرض واحدة ودار واحدة فان هذا جائز في قياس قول أبي يوسف وهلال  
رحمهما الله تعالى كذا في الظهيرية \* ولو أن رجلا بينهما أرض فوقف أحدهما نصيبه جاز في قول  
أبي يوسف رحمه الله تعالى فلأن الواقف مع شريكه اقتسما وأدخل في القسمه دراهم معدودة  
معلومة ان كان الواقف هو الذي يأخذ الدراهم مع طائفة من الأرض لا يجوز أن الواقف بصير  
بائعاً شيئا من لوقف بالدراهم وذلك فاسد وان كان الواقف هو الذي أعطى الدراهم حاز وبصير  
مكانه أخذ الوقف واشترى بعض ما ليس بوقف من نصيب شريكه بالدراهم فحوز ثم حصه الواقف  
وقف وما اشترى بالدراهم فذلك ملك له كذا في فتاوى قاضيان \* ولو كان في القسمه فضل دراهم  
بان كان أحد النصفين أجود من الآخر وجعل بازا الجوده دراهم فان كان الآخر أخذ الدراهم هو  
الواقف لا يجوز وان كان الآخر أخذ شريكه جاز كذا في فتح القدير \* حانوت بين شريكين وقف  
أحدهما نصيبه وأراد أن يضرب لوح الوقف على بابه فبعضه الشريك الآخر ليس له الصرب الا اذا  
أذن له القاضي بذلك صياحه للوقف وهذه المسألة تنافي على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى على ما  
اختلفاره مشايخ بلح رحمهم الله تعالى كذا في المضمرات \* قرية بعضها وقف وبعضها مملوكة وبعضها  
ملك أرادوا قسمه بعضها ليجعلوها مقبرة ليس لهم ذلك وان أرادوا قسمه الكل حاز كذا في الوجيز  
(الباب الثالث في المصارف وهو مشتمل على ثمانية فصول)

(الفصل الاول) فيما يكون مصرفا للوقف فيصح الوقف عليه ومن لا يصح فلا يصح عليه  
الذي يبدأ (١) من ارتفاع الوقف بمسارته شرط الواقف أم لا ثم الى ما هو أقرب الى العمارة وأعم  
للمصلحة كالامام للمعبد والمدرس للمدرسة بصرف اليهم بقدر كفايتهم ثم السراج والبسط كذا  
الى آخر المصالح هذا اذا لم يكن معينان فان كان الوقف معيناً على شيء يصرف اليه بعد عمارة البناء كذا  
في الحاوي القدسي \* ان قال جعلت غلتهما العلان سنة أو سنتين ثم بعده للفقراء وشرط العمارة من  
العلنة فهنا يؤخر العمارة عن حق صاحب العلنة الا أن يدخل بتأخير العمارة ضرر بين على الوقف  
فيقتل يبدأ بالعمارة كذا في الحاوي \* ويقطع الجهات الموقوف عليها ان لم يخف ضرر بين  
(١) قوله من ارتفاع الوقف كذا في جميع النسخ والاوضح عبارة غيره من ربع الوقف اهـ

الامام أن يصب قصاة في الكور فيمادون مدة السفر احترازا عن مشقة الاعداء ويسقط الاعداء بعد المرض وكذا اذا كانت المرأة  
مخدرة وذكر الشيخ الامام علي بن محمد البرزوي رحمه الله تعالى المخدرة هي التي لا تكون برزة بكرا كانت أو ثيبا لايها غيب الحرام من  
الرجال أما المرأة التي جلست على المنصة فآهار جال بجانب كما هو عادة بعض البسلا لا تكون مخدرة \* والمرأة التي تخرج الى حوائجها  
بعدي القاضي \* وفي المخدرة يبعث القاضي اليها أميناً اذا لم تثبت اليه كالة عنها ليستعملها \* وكذا في المريض فان نيكيت تلاما شهد على



ذلك شهودا وبأخذوكيلا فإذا شهدوا به عند القاضي قضى القاضي بذلك على الوكيل ولا يقضى الامين الآن يكون القاضي مأذونا  
بالاستئناف فبعث الامين واستخلفه وفي هذا وجه آخر أن يحكم بينهما محكما يحكم بينهما ثم يرفع حكمه الى القاضي فيجسزه القاضي ان رآه  
جائزا \* وان كان المدعى عليه غائبا بعيدا عن المصر على التفسير الذي ذكرنا لا يشخصه القاضي ما لم يقسم المدعى اليقينة على ما ادعى فإذا أقام  
قبلت بينته للاشخاص للقضاء والمستور (٣٧٦) في هذا يكفي \* وان سأل المدعى من القاضي ختمه لاحتضار حكمه أعطاه القاضي

فإذا ذهب به الى الخصم أراه ذلك  
وأخبر أنه ختم القاضي ليدعوه  
في وقت كذا فان امتنع ورد ذلك  
أشهد عليه شاهدين فإذا شهدا  
بذلك عند القاضي يستحضره  
القاضي باعوانه ان قدر والايصال  
الوالى أن يستحضره \* ومونة  
الستحضر على المبرد هو الصحيح  
وقيل تكون في بيت المال فإذا  
أحضر يجسسه القاضي عقوبة  
وكذا اذا سكت المدعى عليه بعد  
ما رأى الختم ولم يجب ولم يردلانه  
ظهر تعنته وكذا اذا وعد ثم خالف  
الآن هذا دون الاول في العقوبة  
\* ولو ادعى على صبي محجور حقا  
فان لم يكن له بينة على ما ادعى لم  
يحضره القاضي \* وان أخبر  
القاضي أن فلانا طلق امرأته  
ثلاثا واسترق الحران أخبره  
بذلك عدلان كان على القاضي أن  
يطلبه أشد الطلب وان كان المخبر  
عدلا واحدا أو لم يكن عدلا وغلب  
على ظن القاضي أنه صادق فالاولى  
أن يطالبه وان لم يغلب على ظنه أنه  
صادق لم يكن عليه أن يطالبه \* ولو  
أن رجلا قال للقاضي ان لي على  
فلان حقا وهو في منزله يتوارى  
عني ولا يحضر معي فان القاضي  
يستحضره فان لم يقدر بكتب الى  
الوالى في احضاره فان قال الوالى

فان خيف قدم وأما الناظر فان كان المشروط له من الواقف فهو كاحد المستحقين فاذا قطع والعمارة  
قطع الآن يعمل فيأخذ قدر أجرته وان لم يعمل لا يأخذ شيئا كذا في فتح القدير \* ان كان الوقف  
على الفقراء لا يظفر بهم وأقرب أموالهم هذه الغلة فتجب فيها كذا في الهداية \* وان كان  
الوقف على رجل بعينه أو رجلا وآخره الفقراء فهو في ماله أي مال شاء في حياته فاذا مات ذن الغلة  
ثم العمارة المستحقة عليه انما هي بقدر ما يبق الموقوف بها على الصفة التي وقف عليها وأما الزيادة  
فليست بمستحقة فلا تصرف في العمارة الا برضاه ولو كان الوقف على الفقراء فعند البعض لا تزداد على  
الصفة التي كان عليها وهو الاصح كذا في فتح القدير \* ان وقف دارا على سكنى ولده فالعمارة على  
من له السكنى فان امتنع من ذلك أو كان فقيرا أجرها الحاكم وعمرها باجرته واذا عمرها ردها الى من  
له السكنى ولا يجبر الممتنع على العمارة ولا تصح اجارة من له السكنى كذا في الهداية \* فان أنفق  
صاحب السكنى من خالص ماله في عمارة الوقف فما كان من العمارة شيئا قائما بعينه فهو لورثته  
ولهم أن يأخذوا ان لم يصرد ذلك الوقف كذا في الحاوى \* ويقال لورثته ارفعوا بناءكم فان رفعوه  
والا يجبروا وان سلكوه الموقوف عليه بعد ذلك بالقيمة جاز بنراضيهم وان أي أحد الصريقتين ذلك  
لا يجبر عليه كذا في المحيط \* وما لا يكون شيئا قائما بعينه فلا شيء لورثته كذا في الحاوى \* وان كان  
المشروط له السكنى آزر حيطان الدار الموقوفة بالآجر وجصصها أو أدخل فيها أجزعا ثم مات  
ولم يمكن نزع شيء من ذلك الا بضرر بالبناء فليس للورثة أخذ شيء من ذلك ولكن يقال للمشروط له  
السكنى بعده أضمن لورثة الميت قيمة البناء ولك السكنى فان أبي أجر الدار وصرفت الغلة الى ورثة  
الميت بقدر قيمة البناء اذا دفعت عليه بقيمة البناء أعيدت السكنى الى من له السكنى وليس لصاحب  
السكنى أن يرضى بقلع ذلك وهدمه كذا في الظهيرية \* وما انهدم من بناء الوقف وآلت له صرفه  
الحاكم في عمارة الوقف ان احتاج اليه وان استغنى عنه أمسكه حتى يحتاج الى عمارة فيه صرفه فيها  
وان تعذر إعادة عينه الى موضعه يبيع ويصرف ثمنه الى المرمة ولا يجوز أن يصرف بين مستحق  
الوقف كذا في الهداية \* اذا سقط بعض سقوف الرباط أو انهدم حائطه وأراد أرباب الوقف أن  
يتفقوا به ليس لهم ذلك الا اذا وقع اليأس من عمارة خيمته فقل لهم ذلك ان كانوا محتاجين وهو  
قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقيل يرجع الى ورثة الواقف وهو قياس قول محمد رحمه الله  
تعالى كذا في التهذيب \* رباط على بابة قنطرة على نهر كبير لا يمكن الانتفاع بالرباط الا بمجاوزة  
القنطرة وليس للقنطرة غلة يجوز أن يصرف من غلة الرباط على عمارة القنطرة ان كان الواقف  
شرط في الوقف أنه تصرف غلته الى ما فيه مصلحة للرباط وان لم يشترط ذلك بل ذكر مرمته لا غير  
لا يجوز ان هذا ليس من مرمة الرباط حتى لو كان الرباط بحال لم تصرف الغلة الى عمارة القنطرة  
لحرب الرباط استحسنوا أنه يجوز كذا في محيط السرخسى \* والوقف على أقرباء الرسول عليه  
السلام ذكر في مختصر الفتاوى يجوز وبه أفتى السيد الامام أبو القاسم هكذا في السراجية \*  
والختار أنه يجوز الوقف عليهم كذا في الغيائية \* لا يجوز الوقف على الاغنياء وحدهم ولو وقف

لا أضفر به وسأل المدعى من القاضي تسمير الباب وانتم عليه فان القاضي لا يجيبه الى ذلك الآن يأتي  
بشاهدين أنه في منزله فان شهدا بذلك سألهما القاضي من أين علمتا فان قالان أنا في منزله اليوم أو أمس أو ما أشبه ذلك فان القاضي  
يختم على بابه ويحضر في بيته حبسا عليه ويسد أعلاه وأسفله حتى يضيق الامر فيخرج \* وان قالوا رأينا من شهر لا يلتفت الى كلامهم سمالانه  
قد يريب اذا طالت المدة وقدر ذلك ثلاثة أيام وان ختم القاضي على بابه ولم يخرج قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يبعث القاضي رسولاً معه

شاهدان قينادي الرسول على بابه يا فلان بن فلان ان القاضي فلان بن فلان يقول لك اجتمع مع فلان مجلس الحكم والانتساب لك  
وكيلا واقبل بينة المدعي عليك هكذا يفعل القاضي ثلاثة ايام فان لم يحضر يفعل ما قال ويقضي على وكيله بما يدعي عليه الخصم \* قال  
شمس الائمة الحلواني رحمه الله تعالى كان الامام الاستاذ يقول رأيت في النواذر مثل هذا عن أبي حنيفة ومحمد وجهما الله تعالى فكان ذلك  
منهم اتفاقا قال أبو يوسف وجه الله تعالى وكذا لو كتب القاضي الى القاضي كتابا (٣٧٧) في حادثة فلم يقدر القاضي المستوجب اليه

على الخصم فان القاضي يוכל عنه  
على نحو ما قلنا \* قال شمس الائمة  
الحلواني رحمه الله تعالى وأصحابنا لم  
يجوزوا الهجوم وصورته  
أن يبعث القاضي نساء يطلبنه في  
البيت وأعوأنا يأخذون السفل  
والعلو كيلا يهرب وقال الشيخ  
الامام علي بن محمد البرزوي وجهما  
الله تعالى والمشهور من قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى أن القاضي  
لا ينصب وكيله بعد ختم الباب  
واسكنه بهجم عليه صورته ما قلنا  
أنه يبعث نساء ورجالا تدخل  
النساء منزل المدعي عليه وتجعل  
النساء الخدم من جانب ثم تقف  
امرأة ثقة حرمه وتخدمه كيلا  
يكون فيه رجل يتشبه بالمرأة  
فان وجد المدعي عليه يؤخذ وان  
لم يوجد يطلب فيما بقي من البيت  
قال بهذا استحسن فعله عمر رضي  
الله تعالى عنه والصالحون بعده  
وتركوا فيه القياس فان كان  
المدعي يسكن دارا باجارة وامتنع  
من الحضور الى باب القاضي هل  
يسمى القاضي بابه اختلافا فيه  
والصحيح أنه يسمى ولو كان ساكنا  
في دار مشتركة لا يسمى بابه  
\* والرجل الذي توجه عليه الحكم  
بالبينة اذا اختفى لا يقضي القاضي  
عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يعذر

على الاغنياء وهم يحصون ثم بعدهم على الفقراء يجوز ويكون الحق للاغنياء ثم للفقراء كذا في محيط  
السرخسي \* والوقف على أبناء السبيل يجوز ويكون لفقراءهم دون اغنيائهم كذا في الخلاصة  
\* ولو قال على أرحم بعاتها كل سنة أو يعتمر بهم اعني أو يقضي ديني فهو جائز واذ وقف على  
أعمال البر فقال فيها يشتري حجاب يصب فيها الماء أو يجوز بها الارامل واليتامى أو يشتري بها  
أكسية للفقراء أو يصدق بها كل سنة مكان ذنوبي التي فرطت فيها فهو جائز اذا جعل آخره  
ملا يتأبد للفقراء وان وقف أرضا على أن يحج عنه كل سنة خمسة آلاف درهم حجة ومبلغ نفقة الحج  
للاكب ألف درهم صرف ألف درهم الى الحج والباقي الى المساكين كذا في الحلواني \* اذا قال  
أرضي هذه صدقة موقوفة على الجهاد والعراة وفي آكامان الموتى أو في حق القصور أو غير ذلك مما  
يشبهها فذلك جائز كذا في الذخيرة \* ذكر الخصاص في باب الوقف الذي لا يجوز اذا قال أرضي  
صدقة موقوفة لله تعالى على الناس أبدا فالوقف باطل وكذا اذا قال على بني آدم أو على أهل بغداد  
فاذا انقضى فهو على المساكين فالوقف باطل وكذا لو قال على الزمنى والعميان ولو وقف باطل  
وذكر الخصاص مسألة العميان والزمنى في موضع آخر وقال العلة للمساكين ولأن كون للعميان  
والزمنى وكذلك لو وقف على قراءة القرآن أو على الفقهاء فهو باطل وفي وقف هلال أن الوقف  
على الزمنى والمقطع صحيح ويكون للفقراء منهم دون الاغنياء قال مشايخنا الوقف على معلم المسجد  
يعلم الصبيان فيه لا يجوز وبعض مشايخنا قالوا يجوز قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني كان  
القاضي الامام الاستاذ النسفي يقول وعلى هذا القياس اذا وقف على طلبة علم كورة كذا يجوز  
وان لم يشترط فقرائهم قال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي في شرح كتاب الوقف (الحاصل)  
في جنس هذه المسائل أنه متى ذكر مصرفا فيه تنصيب على الفقراء والحاجة فالوقف صحيح سواء  
كانوا يحصون أولا يحصون ومتى ذكر مصرفا يستوي فيه الغنى والفقير فان كانوا يحصون فذلك  
صحيح لهم باعتبار أعيانهم يريد به أنه يصح بطريق التملك منهم وان كانوا لا يحصون فهو باطل قال الا  
أن يكون في لفظه ما يدل على الحاجة استعما الا فيما بين الناس لا باعتبار حقيقة اللفظ كما يتامى  
فحينئذ ان كانوا يحصون فالاغنياء والفقراء فيهم سواء وان كانوا لا يحصون فالوقف صحيح وبصرف  
الى فقرائهم دون اغنيائهم كذا في الظهيرية \* ولو وقف على أصحاب الحديث لا يدخل في الوقف  
شافعي المذهب اذا لم يكن في طلب الحديث ويدخل الحنفي اذا كان في طلب الحديث كذا في  
الخلاصة \* رجل جعل أرضه أو منزله وقفا على كل مؤذن يؤذن أو امام يؤم في مسجد بعينه قال  
الشيخ الامام اسمعيل الزاهد لا يجوز هذا الوقف وان كان المؤذن فقيرا لا يجوز أيضا والحيلة في ذلك  
أن يكتب في أصل الوقف وقف هذا المنزل على كل مؤذن يؤذن فقير يكون في هذا المسجد أو المحلة  
فاذا قرب المسجد وخوى عن أهله تصرف الغلة بعد ذلك الى فقراء المسلمين ومجاورهم فيجوز اما اذا  
قال وقف على كل مؤذن فقير فهو مجهول كذا في الظهيرية \* وقف ضيعة على من يقرأ عند قبره  
لا يصح كذا في القنية \* سئل أبو بكر عن وقف أرضا على مصاحف موقوفة أن يصلح ما يدرس عنه ٧

(٤٨ - (المتاوى) - ثانی) ثلاثة ايام فينادى على بابه ثلاثة ايام على نحو ما قلنا فان خرج ولا يقضي عليه

وان لم يخفف ولكنه غاب لا يقضى عليه \* وذكر الخصاص اذا غاب المدعي عليه بعدما جمع القاضي عليه البينة أو غاب الوكيل بالخصومة بعد  
تبطل البينة قبل التعديل أو مات الوكيل ثم عدت تلك البينة لا يقضى بتلك البينة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقضي وقال شمس الائمة  
الحلواني رحمه الله تعالى وهذا أرفق بالناس \* ولو أقر المدعي عليه ثم غاب فانه يقضى عليه باقراره في قواه وان غلب الوكيل أو مات بعد



ما أقيمت عليه البيعة ثم حضر الموكل يقضي عليه بتلك البيعة كذا ذكر في الزيادات وكذا لو غاب الموكل ثم حضر الوكيل فإنه يقضى عليه بتلك البيعة وكذا لو مات المدعي عليه بعدما أقيمت عليه البيعة يقضى بتلك البيعة على الوارث \* وكذا لو أقيمت البيعة على أحد الورثة ثم غاب فإنه يقضى بتلك البيعة على الوارث الآخر \* وكذا لو أقيمت البيعة على الصغير ثم بلغ الصغير يقضى عليه بتلك البيعة ولا يكافى بأداة البيعة (باب الدعوى) \* رجل ادعى عند القاضي (٣٧٨) على رجل حقا فهو على وجوه ما أن يدعى ديناً أو عينا والعين لا تخلو أما أن

تكون منقولة أو غير منقولة والمنقول لا يحل ما أن يكون قائما أو هالكا والقائم لا يخلو أما أن يكون غائبا أو حاضرا فيجعل لكل قسم فصل على حدة \* أما إذا كان المدعي به ديناً لا تصح الدعوى إلا بعد ديبان القدر والجنس والصفة فإن كان المدعي عاجزا عن الدعوى عن ظهر القلب يكتب دعواه في صحيفة ويُدعى منها فيسمع دعواه ولو كان لسانه غير لسان القاضي يأخذ مترجما وكذا الشاهد \* والعدد في الترجمة ليس بشرط في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا الاختلاف في رسول القاضي \* وإشارة الآخر فيمالي سقط بالشبهات وفيما يسقط كعبارة غيره حتى يستوفي القاضي بإشارته وإشارته في ذلك تكون كعبارته إلا في الحدود الخالصة لله تعالى \* وإن ذكر المدعي جميع ذلك ولم يذكر السبب فقل المدعي عليه سله من أي وجه يدعي بسأله القاضي عن ذلك فإن أبي أن يبين ذكر في عامة الروايات أن القاضي لا يجبره على بيان السبب وذكر الشيخ الإمام على بن محمد البرزدي رحمه الله تعالى أن القاضي إذا سأله عن السبب لا يجب عليه أن يجيب لأن المدعي قد يستحي عن بيان السبب

قال الوقف باطل كذا في الذخيرة \* وقف على الصوفية فقيل لا يجوز وقيل يجوز وبصرف إلى الفقهاء منهم وهو الأصح كذا في القنية والله أعلم (الفصل الثاني في الوقف على نفسه وأولاده ونسله) رجل قال أرضي صدقة موقوفة على نفسي يجوز هذا الوقف على المختار كذا في خزنة المفتين \* ولو قال وقعت على نفسي ثم من بعدى على فلان ثم على الفقراء جاز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الحاوي \* ولو قال أرضي موقوفة على فلان ومن بعده على أوقال على وعلى فلان أو على عبدى وعلى فلان المختار أنه يصح كذا في الغياثية \* إذا وقف الرجل أرضه على والده ومن بعده على المساكين وقفنا صحا فأنما يدخل تحت الوقف الولد الموجود يوم وجود الغلة سواء كان موجودا يوم الوقف أو وجد بعد ذلك هذا قول هلال رحمه الله تعالى وبه أخذ مشايخ بلخ رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* وهو المختار كذا في الغياثية \* وكذا لو قال على ولدى وعلى من يحدث له من الولد فإذا انقرضوا فعلى المساكين هكذا في المحيط \* ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على من يحدث له من الولد أو ليس له ولد يصح هذا الوقف فإذا أدركت الغلة تنقسم على الفقراء فإن حدث له ولد بعد القسمة تصرف الغلة التي توجب له بعد ذلك إلى هذا الولد ما يبقى هذا الولد فإن لم يبق له ولد تصرفت الغلة إلى الفقراء كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو قال وقفت على أولادى دخل فيه الذكور والإناث والحنث ولو وقف على البنين لم يدخل فيه الحنث وإن وقف على البنات لم يدخل أيضا لأننا لا نعلم ما هو وإن وقف على البنين والبنات دخل الحنث كذا في السراج الوهاج \* ثم في كل موضع يثبت الحق للأولاد فأنما يدخل في ذلك من كان معروف النسب فأما من لم يكن معروف النسب وأنما يعرف ذلك بقول الواقف فلا يدخل في الاستحقاق معهم ومثال ذلك إذا قال وقفت أرضي هذه على ولدى ثم جاءت جارية له بولد لاق من ستة أشهر من وقت الغلة فادعاه لواقف يثبت نسبه ولا حصته من الغلة ولو جاءت امرأته أو أم ولده لاق من ستة أشهر من وقت الغلة كانت له الحصة من الوقف كذا في الحاوي \* وإن جاءت به ستة أشهر فصاعدا لم يشركهم كذا في المحيط \* فإن مات الواقف ساعة جاءت الغلة فجاءت امرأته بولدا مابينها وبين سنتين من الساعة التي أدركت فيها الغلة فإن هذا الولد يشارك الولد الأول في الغلة وكذلك لو كان مكان الموت طلاق بائن ولم تقر بانقضاء العدة فهو على هذا ولو كان الطلاق رجعي فالجواب فيه كالجواب في المنكوحة كذا في الظهيرية \* وإن عاش الواقف بعد وجود الغلة من الوقف بحيث يمكنه الوصول إليها ثم مات فجاءت امرأته بولدا مابينها وبين سنتين من وقت وجود الغلة لاحق لهذا الولد في هذه الغلة لتوهم علوق هذا الولد بعد مجيء الغلة الآن تكون الولادة لاق من ستة أشهر من وقت وجود الغلة فيشارك الولد الأول ولو كان موت الواقف قبل مجيء الغلة يوم أو يومين ثم جاءت امرأته بولدا مابينها وبين سنتين من وقت الموت كان لهذا الولد حصة من هذه الغلة كذا في فتاوى قاضيهان \* ثم نسكا. وفي معرفة اليوم الذي يجب الحق في الغلة ذكر هلال رحمه الله تعالى هو اليوم الذي صارت للغلة قيمة ولو يشترط الفصل عن الموت وقيل هو اليوم

الذي

أبو

أوبشق عليه بيان ذلك \* فإن بين المدعي عليه هذا المال الذي يدعى على من نخر أو مينة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يصير موقرا بالمال إذا كذبه المدعي في السبب وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أن بين موقرا ولا فسكا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وإن بين موقرا لا يصح بيبانه \* وأصل المسئلة إذا قال غيره لك على ألف درهم من ثمن جارية بعتهنبا إلا أنى لم أقبض قال حنيفة رحمه الله تعالى يؤخذ بالمال وقال كذلك أن فصل وإن عصى لا يلزمه شيء \* ولو ابتدأ بالسبب وقال أنه باعني الجارية المينة بكذا

لا يصير مقرا بالمال \* وان قال المدعى عليه على ألف درهم مؤجلة الى كذا وقال المدعى هي مؤجلة كان القول قول المدعى الا في الكفالة  
 والمسئلة معروفة \* واذا جحد المدعى وطلب المدعى قبل أن يقيم البينة أن يأخذ القاضي من المدعى عليه كفيلا بنفسه فان القاضي  
 يقول للمدعى الك بينة ان قال لا لم يكفل خصمه وان قال نعم لكانها غائبة فكذلك لا يكفله وان قال لي بينة حاضرة في المصر كفله القاضي بطلب  
 الخصم وعن محمد رحمه الله تعالى ان طلب المدعى ليس بشرط وقيل ان كان المدعى : (٣٧٩) عليه رجلا مجهولا يتوارى مثله غالبا

كفله القاضي من غير طلب وان  
 كان رجلا شريفا لا يكفله وقال  
 بعضهم ان كان المدعى مهتديا الى  
 الخصومات لا يكفله من غير طلب  
 المدعى وان كان به عجمة لا بأس بان  
 يرشده القاضي الى طلب الكفيل  
 فيكفل خصمه واذا أعطاه كفيلا  
 ثلاثة أيام بنفسه فحقت الايام  
 الثلاثة تخرج الكفيل من الكفالة  
 ولو قال كفلت الى ثلاثة أيام في  
 ظاهر الرواية يصير كفيلا بعد  
 الايام الثلاثة كما لو قال لامرأته  
 أنت طالق الى ثلاثة أيام فانه يقع  
 الطلاق بعد الايام الثلاثة \* وعن  
 أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال  
 كفلت الى ثلاثة أيام يطالب  
 الكفيل في الايام الثلاثة ولا يطالب  
 بعدها \* وقال شمس الأئمة  
 الحلواني رحمه الله تعالى هذا عرف  
 الناس \* وعن أبي يوسف رحمه  
 الله تعالى في رواية أخرى اذا قال  
 أما كفيل ثلاثة أيام يصير كفيلا  
 في الحال واذا مضت الايام الثلاثة  
 لا تنبقي الكفالة \* ولو قال اني  
 كفيل الى ثلاثة أيام يصير كفيلا  
 بعد الايام الثلاثة وعن الشيخ  
 الامام أبي بكر محمد بن الفضل  
 رحمه الله تعالى أنه كان يأخذ بهذه  
 الرواية ويقول هذا أشبه بعرف  
 الناس وحكى عنه أنه لو قال  
 بالفارسية بذرفتم تنفسا نراده

الذي صارت لها قيمة بحيث يفضل عن المؤن والحسراج والنوائب القاهرة كالدين الواجب  
 في الغلة كذا في محيط السرخسي \* وهو اختيار المتأخرين من مشايخ بخاري رحمه الله  
 تعالى كذا في الحاوي \* ولو قال أرضى صدقة موقوفة على ولدي العور والعميان كان  
 الوقف لهم دون غيرهم ويعتبر العور والعمى من ولده يوم الوقف لا يوم الالة ولو قال أرضى  
 صدقة موقوفة على أصغر ولدي كان الوقف على الصغار خاصة ويعتبر في الاستحقاق من كان  
 صغيرا عند الوقف لا عند وجود الغلة كذا في الظهيرية \* ولو قال أرضى صدقة موقوفة على ولدي  
 الذين يسكنون البصرة فالغلة لساكني البصرة دون غيرهم ويعتبر ساكنو البصرة يوم وجود الغلة  
 كذا في فتاوى قاضخان \* والحاصل أن الاستحقاق اذا كان ثابتا بصفة لا تزول أو تزول ولكنها  
 لا تعود بعد الزوال يعتبر في الاستحقاق قيام تلك الصفة وقت الوقف واذا كان الاستحقاق  
 ثابتا بصفة تزول وتعود بعد الزوال يعتبر في الاستحقاق قيام تلك الصفة وقت مجيء الغلة كذا  
 في المحيط \* لو وقف أرضه على ولده الذي كور يدخل فيه الذي كور دون الاناث لانه وصف  
 الولد بصفة لا تزول كذا في محيط السرخسي \* ولو قال على الذي كور من ولدي ولدا الذي كور  
 من ولدي فهو على ما شرط يدخل فيه الموجودون بتلك الصفة يوم الوقف كذا في الحاوي \* ولو قال  
 وقفت على من يسلم من ولدي أو على من يتزوج من ولدي يدخل فيه كل من أسلم وتزوج بعد  
 الوقف لا من كان مسلما أو متزوجا يوم الوقف كذا في محيط السرخسي \* ولو قال على الفقراء من ولده  
 ولم يزد على ذلك يدخل من كان فقيرا وقت حدوث الغلة كذا في الحاوي \* ولو قال على من افتقر  
 من ولدي قال محمد رحمه الله تعالى تكون الغلة لمن كان غنيا ثم افتقر وقال غيره يدخل كل من كان فقيرا  
 وقت وجود الغلة سواء كان غنيا ثم افتقر أو لم يكن غنيا أصلا كذا في فتاوى قاضخان \* وهو الصحيح  
 هكذا في فتح القدير \* ولو قال على من احتاج من ولدي يدخل فيه كل من كان بهذه الصفة وقت  
 حدوث الغلة كذا في الحاوي \* وقف ضبيعة على أولاده الفقهاء وأولاد أولاده ان كانوا فقهاء ثم  
 مات أحدهم عن ابن صغير تفقه بعد سنين لا يوقف نصيبه ولا يستحق قبل حصول تلك الصفة كذا في  
 القنية \* رجل قال أرضى هذه صدقة موقوفة على ولدي كانت الالة لولد صلبه يستوي فيه الذكور  
 والانثى واذا جاز هذا الوقف فادام يوجد واحد من ولدا الصلب كانت الالة له لا غير فان لم يبق واحد من  
 البطن الاول تصرف الغلة الى الفقراء ولا يصرف الى ولد الولد شي وان لم يكن له وقت الوقف ولد  
 صلبه وله ولد الابن كانت الغلة لولد الابن لا يشاركه في ذلك من دونه من البطون ويكون ولد الابن  
 عند عدم ولد الصلب بمنزلة ولد الصلب ولا يدخل فيه ولد البنت في ظاهر الرواية وبه أخذ هلال رحمه الله  
 تعالى والصحيح ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضخان \* فان حدث له ولد صلبه بعد ذلك صرفت الالة  
 المستقبلية الى الولد لصلبه كذا في الذخيرة \* ولو عدم البطن الاول والثاني ووجد البطن الثالث  
 والرابع ومن دونه اشترك البطن الثالث ومن دونه من البطون وان كثرت كذا في المحيط \* وكل  
 جواب عرفته في الوقف على ولده فهو الجواب في الوقف على ولد فلان كذا في الذخيرة \* لو قال

روز يكون كفيلا في الحال \* واذا مضت عشرة أيام لا تنبقي الكفالة \* ولو قال بذرفتم تنفسا نراده روز يصير كفيلا بعد عشرة أيام \* ولو  
 قال أنا كفيل بنفس فلان الى عشرة أيام واذا مضت عشرة أيام رى من الكفالة ذكر الخصاص رحمه الله تعالى في الحيل أنه لا يطالب بهذه  
 الكفالة أصلا في العشرة ولا بعدها \* وذكر في جميع التفاريق لو قال أنا كفيل الى شهر يصير كفيلا بعد الشهر الا أنه لو سلم نفسه قبل  
 الشهر برى عن الكفالة لانه سلم بعد السبب \* ولو قال كفلت بنفس فلان شهرا يصير كفيلا أبدا قبل الشهر وبعده واعتماد أهل زماننا



على أنه لو قال بالعريضة كغلت بنفس فلان يكون كفيلا في الحال وإذا مضى الشهر لا تبقى الكفالة \* ولو قال إلى شهر يخرج  
القاضي عن الكفالة بعد الشهر \* ولو قال كغلت بنفس فلان من اليوم إلى عشرة أيام يصير كفيلا في الحال وإذا مضت العشرة لا تبقى  
الكفالة \* ولو كدل بنفس رجل على أنه لم يسلم إليه النفس فهو كفيل بالمال الذي له عليه فيطالب الكفيل بتسليم النفس \*  
والكفول بنفسه بالسراويل تلزم (٢٨٠) الكفالة بالمال أو بعمله القاضي حتى يذهب بالسراويل ويحيى به قال الشيخ الإمام الأجل

ظهر الدين وجهه الله تعالى تلزمه  
الكفالة بالمال ولا يكون هذا  
مستثنى عن الكفالة وإذا ثبت أن  
القاضي يأخذ كفيلا من المدعي  
عليه بنفسه بطالب المدعي ينبغي  
أن لا يجبره على إعطائه الكفيل  
لوا امتنع فإن أعطاه كفيلا ينبغي أن  
يكون الكفيل معروف الدار  
معروف التجارة وبعضهم شرطوا  
أن لا يكون لزوجا معروفا بالخصوص  
وأن يكون من أهل المصر ولا  
يكون غريبا \* وأن كسبه كعله  
مدة مؤقتة واختلفت الروايات  
في تلك المدة والصحيح أنه يكفله  
القاضي إلى المجلس الثاني فإن كان  
القاضي يجلس كل ثلاثة أيام أو  
أكثر يكفله تلك المدة وقال شمس  
الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ذلك  
مفوض إلى رأي القاضي هذا إذا  
كان المدعي عليه رجلا من أهل  
المصر فإن كان مسافرا لا يكفله  
ولكن يؤجل المدعي إلى آخر  
المجلس فإن أقام بينة والاخلى  
القاضي سبيله وإن ادعى الخصم  
أنه مسافر وأنكر المدعي ذلك  
كان القول قول المدعي لأن  
الإقامة في الأمصار أصل دل عليه  
مسألة ذكرها في النوادر رجل  
دخل مسجدا من المساجد في مصر  
فأتم قوما في صلاة الظهر أو العصر  
فلم يصلي ركعتين سلم ولم يخرج من

أرض هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي يدخل فيه ولده لصلبه وولد ولده الموجودين  
الوقف ومن حدث بعده وبشترك البطنان في الغلة ولا يدخل فيه من أسفل هذين البطنين ولا يدخل  
فيه أولاد البنات في ظاهر الرواية وعليه الفتوى هكذا في محيط السرخسي \* وأن قال على ولدي  
وولد ولدي وولد ولدي ذكر البطن الثالث فإنه تصرف الغلة إلى أولاده أبدأ ما تناسلوا  
ولا تصرف إلى الفقراء ما بقي أحد يكون الوقف عليهم وعلى من أسفل منهم الأقرب والأبعد فيه  
سواء الآن يذكر الواقف في وقفه الأقرب فالأقرب أو يقول على ولدي ثم بعدهم على ولدي  
أو يقول بطا بعد بطن فينتدب ببدأ بمبدأ الواقف كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال أرضي هذه  
صدقة موقوفة على أولادي يدخل فيه البطون كلها العموم اسم الأولاد ولكن يكون الكل للبطن  
الأول مادام باقيا فإذا انقرض يكون للثاني فإذا انقرض يكون للثالث والرابع والخامس فتشترك  
هذه البطون في القسمة والأقرب والأبعد فيه سواء كذا في محيط السرخسي \* ولو قال وقفت على  
أولادي وله ولد واحد وصدقة وجود الغلة كان نصف الغلة له والنصف للفقراء كذا في فتاوى  
قاضيان \* إذا قال هذه صدقة موقوفة على ولدي وله ولد واحد فوقف كله وكذا لو كان له أولاد  
فانقرضوا ولم يبق الا واحد كذا في الفتاوى \* وقف ضيعة بلفظ الصدقة على ولديه فإذا انقرضا  
فعلى أولادهما وأولاد أولادهما أبدأ ما تناسلوا فانقرض أحد الولدين ونحلف ولدا يصرف نصف  
الغلة إلى الولد الباقي والنصف للفقراء فإذا مات الولد الثاني من ولدي الواقف صرفت الغلة كلها إلى  
أولادهما وأولاد أولادهما كذا في الوقعات الحسامية \* وأما هذه الضيعة صدقة موقوفة  
على المحتاجين من ولدي وأيس له في ولده الاحتياج واحد يصرف نصف الغلة إلى هذا المحتاج  
والنصف إلى الفقراء كذا في خزائن المفتين \* ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على بني وله ابنان أو  
أكثر كانت الغلة لهم وإن لم يكن له الابن واحد ووقف وجود الغلة وجدوا كان نصف الغلة له  
ونصف الغلة للفقراء ولو كان له بنون وبنات قال هلال كانت الغلة لهم بالسوية وهو الصحيح وهو كما  
لو قال أرضي موقوفة على اخوتي وله اخوة وأخوات اشتركو جميعا هكذا في الظهيرية \* ولو قال  
موقوفة على بني فلان وله بنون وبنات روى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه على الذكور  
من ولده دون الاناث وروى يوسف بن خالد السني عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنهم يدخلون جميعا  
فإن كان بنو فلان قبيلة لا يحصون يكون ذلك على الذكور والاناث جميعا في الروايات كلها كذا في  
فتاوى قاضيان \* ولو قال على بني وأيس له بنون وله بنات فالغلة للفقراء وكذا لو قال على بناتي وله  
بنون فالغلة للفقراء ولا شيء للبنين كذا في الوجيز \* ولو وقف ضيعة له على ابن له وأولاده وأولاد أولاده  
أبدأ ما تناسلوا تحسم الغلة بينهم على من كان ولدا ابنه على عدد الرؤس يستوي فيه الذكر والانثى  
وأولاد البنات تدخل كذا في خزائن المفتين ناقل عن النوازل \* ولو وقف على نسله أو ذريته دخل فيه  
أولاد البنات وأولاد البنات قربوا أو بعدهم وأولو وقف على عترته قال ابن الأعرابي وتعلب العشرة  
الرواية وقال العيني هم العشرة ولو وقف على من ينسب إليه لم يدخل فيه أولاد البنات كذا

في  
المسجد ولم يعرف أنه كان مسافرا  
فبينما هم على ذلك نكس الشجر  
اعطاه الكفيل \* وقال بعضهم تصرف القاضي من رفقائه فإن كان مقبلا أو امتنع عن إعطائه الكفيل أمر المدعي بالملازمة وله أن يلزمه  
بنفسه أو يتركه ويجوز أن يعطيه من رفقائه من لم يصرف رقبته إلى مجلسه المدعي في بيته فبذلك في مؤتمن من الطعام والشراب فإن

لم يكفه مؤنته تركه ليقيم في حايته وان كان الخصم امرأه اجنبية لا يخلوهم ولا بأس بان يخلو في السكك فاذا دخلت دارا أو سفل  
امرأة ثقة معها كيلة غيب \* واذا ادعى رجل أنه وصي فلان الميت وادعى دين الميت على رجل ويحسد الخصم الوصاية والدين فان  
القاضي لا يأخذ من المدعى عليه كيلة حتى يثبت الوصاية وكذا لو ادعى أنه وكيل فلان الغائب أو وارث فلان الميت ويحسد الخصم الوصاية  
والوكالة والموت فأقام المدعى بيعة على ذلك ثم ان المدعى أحضر رجلا آخر قبل (٢٨١) تزكية الشهود وادعى على الثاني حقا للميت

فان القاضي لا يكفل الثاني حتى  
تظهر عدالة بيعة الوكالة والوصاية  
فان شيدوا على الامرين جميعا مع  
على الوصاية والدين أو الوكالة  
والدين فالقياس أن لا تقبل البيعة  
على الدين حتى يقضى بالوصاية  
والوكالة لتثبت خصوصيته وأولاه  
تسمع البيعة على الحق بعد  
ذلك وهو قول أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى وفي الاستحسان تقبل  
فاذا ظهرت عدالة الشهود يقضى  
بهم المكن يقدم القضاء بالوصاية  
والوكالة والوراثة على القضاء  
بالدين وان عدلت بيعة الوصاية  
والوكالة خاصة يقضى بها وان  
عدلت بيعة الدين خاصة لا يقضى به  
\* ولو ادعى رجل على رجل أنه  
وصي فلان الميت وان لي على  
الميت هذا كذا تسمع دعواه وكذا  
لو ادعى الوكالة من غائب اذا عرف  
الميت والغائب باسمه واسم أبيه  
وجده ولقبه ان كان لا تحصل  
المعرفة الا باللقب واذا سمع دعواه  
وطالب تكفيله فان القاضي لا يكفله  
لانه لم يثبت خصوصيته معه فان أقر  
المدعى عليه بالوصاية وأنكر أن  
يكون في يده شيء من المال لم يكن  
عليه شيء \* وان طلب المدعى من  
القاضي تكفيله حتى يقيم البيعة  
على المدعى به يأخذ منه كميلا \*  
وان كانت هذه الخصومة مع

في السراج الوهاج \* رجل قال ارضى صدقة موقوفة على ولدي ونسلي فالوقف صحيح يدخل فيه  
الذكور والاناث من ولده وولاده ومن قربت ولادته ومن بعدت ويستوى فيه ولد البنين  
والبنات أحرارا كانوا أو مملوكين وحصة المملوك تكون لمولاه وكذا لو قال على نسلي وذريتي  
فهو جائز وهو مثال الاول كذا في الحاوي \* ولو قال وقفت على ولدي ونسلي وله ولد ولدت له  
ولدا الصلب بعد الوقف دخلوا في الاستحقاق وكذا لو قال على ولدي المخلوقين ونسلي يدخل الولد الحادث  
بلد في النسل كذا في فتاوى قاضخان \* ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة على ولدي المخلوقين  
ونسلمهم يدخل فيه المخلوقون من ولده ونسلمهم سواء كان النسل مخلوقا أم لا ولا يدخل فيه غير المخلوقين  
من ولده ولا تسلمهم كذا في محيط السرخسي \* وكذا لو قال على ولدي المخلوقين وعلى أولادهم  
وحدث له ولدا صلبه لا يكون للولد الحادث شيء كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال على ولدي  
المخلوقين وأولادهم ونسلمهم يدخل الاولاد المخلوقون منه وأولادهم وأولاد أولادهم أبدا  
ما تناسلوا ولو قال على ولدي المخلوقين وأولادهم ونسلمهم وسكت لم يكن لولد ولده شيء كذا في المحيط \* ولو  
قال على ولدي المخلوقين ونسلمهم وتسلسل من يحدث من ولدي لم يدخل فيه أولاده لصلبه الحادثون  
ويدخل فيه أولادهم فان قال على ولدي وأولادهم وأولادهم ما تولدوا وكان له أولاد قبل أن  
وقف ما تولدوا أولادهم يدخلوا في الوقف ولو قال على ولدي ولدي ولدي وأولادهم دخلوا فيه  
كذا في الحاوي \* اذا قال في وصيته جعالت ارضى هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبدا على ولدي وولد  
ولدي وأولادهم ونسلمهم أبدا ما تناسلوا فانه يدخل في ذلة هذه الصدقة كل ولد كان له يوم  
وقف هذا الوقف وكل ولد يحدث له بعد هذا الوقف قبل حدوث الغلة وولد الولد أبدا ومن مات منهم  
قبل حدوث الغلة تسقط حصته ومن مات بعد ذلك استحق سهمه ويكون ذلك لورثته والبطن  
الاعلى والبطن الاسفل في ذلك على السواء الا اذا قال في وقفه على أن يبدأ في ذلك بالبطن الاعلى  
منهم ثم بالبطن الذي يلوئهم فان قال على هذا الوجه فمات البطن الاعلى الا واحدا كانت الغلة كلها  
لهذا الباقي وحده دون البطن الذي يليه وان قال على أن يبدأ بالبطن الاعلى ثم الذين يلوئهم على  
أن يكون ذلك بينهم للذكور مثل حظ الانثيين فمات الغلة والبطن الاعلى ذكور ولا أنثى معهم  
أو اناث ولا ذكور معهم فذلك كله بينهم على السواء كذا في التخريرة والمحيط \* ولو قال على ولدي  
وولد ولدي أبدا ما تناسلوا ولم يقل بطنا بعد بطن لكن قال كلماءت أحد كان نصيبه من هذه الغلة  
لولده فالحكم قبيل موت بعضهم ما ذكرنا ان الغلة لجميع ولده وولد ولده ونسلمهم على السوية  
فان مات بعض ولد الواقف لصلبه وترك ولدا ثم جاءت الغلة فان الغلة تقسم على عدد القوم على الولد  
وولد الولد وان سفلوا وعلى الذي مات من ولد الصلب فاصاب الميت من الغلة كان ذلك لولده  
ويصير لولده هذا الميت سهمه الذي جعله الواقف وسهم والده كذا في الخلاصة \* ولو قال على ولدي  
وولد ولدي ونسلمهم وأولادهم أبدا ما تناسلوا على أن يبدأ في ذلك بالبطن الاعلى منهم ثم بالبطن  
الذين يلوئهم الح بطنا بعد بطن وكما حدث موت على واحد منهم وترك ولدا كان نصيبه من الغلة

الوارث والوارث ينسب النسب والارث والموت جميعا فارد أن يأخذ منه كميلا ليحضر البيعة لاثبات النسب والموت والارث فان القاضي  
يكفله \* ولو أن رجلين لهما ما على رجل ألف درهم هما شريكان فيه والمديون يجعد الدين فحضر أحدهما فأقام البيعة على دينهما  
والشريك الآخر غائب ذكر في المستقى أن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى بالحاضر بخمس مائة واذا حضر الغائب كان أعاد  
البيعة ولا يجعل الحاضر خصما عن الغائب في وجهه من الوجوه الا أن يكون الالف ميرا يابنهما من شخص واحد فان حضر الغائب ولم يقدر



هل إعادة البيعة دخل مع شريكه في الخمسمائة التي قبض الشريك \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أي الشريكين خصم فهو خصم من الآخر في الميراث وغيره وقال محمد رحمه الله تعالى القياس ما قال أبو جعفر رحمه الله تعالى والاستحسان ما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى \* إذا ادعى رجل على رجل ديناً ولم يبين السبب فشهد الشهود بالسبب جازت شهادتهم وإن ادعى ديناً بسبب فشهد الشهود بالدين المطلق قيل لا تقبل شهادتهم كولو ادعى ملكاً (٣٨٢) بسبب فشهد الشهود بالملك المطابق والصحيح أنهم لا يقبل \* ذكر في كماله الأصل

رجل ادعى على رجل ألفاً وقال  
خمس مائة منها ثمن متاع قد قبضه  
وخمس مائة منها ثمن عبد قد قبضه  
وجاء بشاهدين فشهد أحدهما  
على خمس مائة ثمن عبد قد قبضه  
وآخر على خمس مائة ثمن متاع قد  
قبضه جازت شهادتهم فما فيقضي  
للمدعى بالف وإن لم يكن على كل  
خمس مائة الشهادة شاهداً واحداً  
وبشهادة الفرد لا يثبت السبب  
وكذا لو شهد أحدهما بالألف بذلك  
السبب وشهد الآخر بالألف  
مطلقاً وكذا لو شهدا على إقراره  
بالف مطاق أو شهد أحدهما على  
إقراره بالف بذلك السبب وشهد  
الآخر على إقراره بالف مطاق جازت  
شهادتهما \* ولو ادعى ألفاً وشهد  
أحد الشاهدين بالف قرض وآخر  
بالف من ثمن متاع لا تقبل لأنه لا يمكنه  
تصديق الشاهدين إذا صدق  
أحدهما فقد كذب الآخر \*  
ولو ادعى على رجل مائة وخمسين  
درهماً وشهدا على إقراره بمائة  
وخمسة وأربعين درهماً جازت  
شهادتهما \* ولو ادعى ألفاً وشهد  
أحد الشاهدين بالف وشهد الآخر  
على إقرار المدعى عليه بالف جازت  
شهادتهما \* ولو ادعى ألفاً فقال  
المدعى عليه ما كان لك على شيء قط  
فأقام المدعى بيعة على المسال ثم أقام  
المدعى عليه بيعة على القضاء أو

لولده ولد وله وتسله أبدأ ما تناسلوا على أن يقدم البطن الأعلى وكلما حدث الموت على واحد منهم  
ولم يترك ولداً ولد الولد ولا تسلا ولا عقباً كان نصيبه من هذه الصدقة مردوداً إلى أهل هذه الصدقة  
فقسمت العلة تسعين على البطن الأعلى فبات البعض بعد ذلك وترك ولداً ولد الولد فان العلة تقسم على  
أولاد الواقف من كان موجوداً وقت الوقف ومن حدث بعد ذلك فأصاب الأحياء من ذلك أخذوه  
وما أصاب الموتي كان (١) لولد من مات منهم على ما شرط الواقف من تقديم البطن الأعلى اعتباراً  
لشرط الواقف ولو لم يترك الميت من البطن الأعلى ولد الصلب وانما ترك ولداً فان نصيب الميت  
من العلة لولد ولده وهو من البطن الثالث وكذلك ان كان أسفل من الثالث لان الواقف كذا شرط  
\* وإن كان عدد البطن الأعلى عشرة أنف فبات منهم اثنتان ولم يترك كلاً ولداً ولولدتهم مات اثنتان  
بعد ذلك وترك كل واحد منهما ولداً ولد الولد ثم مات بعد هذين اثنتان آخران ولم يترك كلاً ولداً ولولدتهم  
ولد فتسارعت الأربعة الباقيون من البطن الأعلى ولداً لاثنتين الميتين قسمت العلة يوم تأتي على  
هؤلاء الأربعة وعلى الميتين اللذين تركا أولاداً على ستة أسهم فأصاب الأربعة كان لهم وما أصاب  
الميتين اللذين تركا أولاداً كان ذلك لأولادهما وسقط سهم الأربعة الموتي الذين لم يتركوا أولاداً  
كذا في المحيط \* رجل وقف أرضاً على أولاده وجعل آخره للعقراء فبات بعضهم قال هلال رحمه  
الله تعالى يصرف الوقف إلى الباقي فان ماتوا يصرف إلى العقراء إلى ولد الولد \* ولو وقف على أولاده  
ومما هم فقال على فلان وفلان وفلان وجعل آخره للعقراء فبات واحد منهم فانه يصرف نصيب  
هذا الواحد إلى العقراء كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال على عبد الله وزيد وعمر ونسلمهم  
دخل في الاستحقاق عبد الله وزيد وعمر وأولادهم وأولاد أولادهم أبدأ ما تناسلوا ولو قال على عبد  
الله وزيد وعمر ونسلمهم دخل في الاستحقاق عبد الله وزيد وعمر ومن حصل من أولادهم وخاصة  
ولو قال على عبد الله وزيد وعمر ونسلمهم ما دخل في الاستحقاق عبد الله وزيد وعمر وودخل أولاد  
زيد وعمر ولو قال على ولد عبد الله وعلى ولد زيد وليس لزيد ولد كانت العلة كلها لولد عبد الله كذا  
في المحيط \* ولو وقف على ورثة زيد وزيد وحى فلا شيء لورثته وتكون العلة كلها للعقراء فإذا مات  
زيد فالعلة بين ورثته الموجودين على عددهم يستوي فيه الذكر والأنثى فان مات بعضهم سقط  
سهمه وكانت العلة لغيره إن كان حياً يوم تأتي العلة فان بقي واحد كان له نصف العلة والنصف الباقي  
للمساكين \* ولو قال ولد زيد وهو فلان وفلان حتى عد خمسة لم يكن لمن هذا هذه الحصة ولا لمن يحدث  
من ولد زيد في ذلك نصيب كذا في الحاوي \* وقال أرضي هذه صدقة موقوفة على المساكين على أن  
يولد لي الصبي فتجري ذلة هذا الوقف عليهم ثم بعدهم على أولادهم ونسلمهم فانه تكون العلة  
لولده ولولد ولده على ما شرط ثم على المساكين وكذلك إذا قال غلة صدقة هذه للمساكين لا يخرج  
عنهم وقال مع هذا ادعى أن تجرى ذلة هذه الصدقة على قرابتي ما بقي منهم أحد فان غلة هذه الصدقة

(١) قوله لولد من مات منهم الخ مفهومه أنه لو لم بشرط فيه تقديم البطن الأعلى فانه يكون لأولاد ولده  
لولا جميعاً كذا بهامش بعض النسخ اهـ

الأبراء قببات وكذا لو ادعى الغائبة للمدعى عليه أيس لك على شيء فأقام المدعى بيعة على المسال ثم أقام المدعى  
عليه بيعة على القضاء أو الأبراء \* وإن ادعى الغائبة للمدعى عليه ما كان لك على شيء قط ولا عرفك فأقام المدعى البيعة على المسال ثم  
أقام المدعى عليه البيعة على القضاء أو الأبراء ذكر في الجامع الصغير ثم تقبل وذكر في الدرر عن أصحابنا أنهم لا تقبل \* رجل ادعى  
على رجل ما فذكر المدعى عليه فأنكر المدعى عليه فأنكر المدعى عليه أن يكون

خطه فاستكتب فكتب وكان بين الخطين مشابهة ظاهرة اختلافوا فيه قال بعضهم يقضى القاضي على المدعى عليه بذلك المال وقال بعضهم لا يقضى وهو الصحيح \* ولو قال المدعى عليه هذا خطي لكن ليس على هذا المال ان كان الخط على وجه الرسالة مصدر امعنونا لا يصدق ويقضى عليه بالمال \* وخط الصراف والسمسار حجة وان لم يكن الخط على وجه الرسالة ولكن كان على وجه يكتب الصك والاقرار فان شهد على نفسه بما فيه يكون اقرارا يلزمه \* وان كتب الخط بين يدي (٣٨٣) الشهود وقرأ عليهم كان اقرارا وحل لهم ان

يشهدوا عليه سواء قال شهدوا على أولي يقر \* وان كتب بين يدي الشهود ولم يقرأ عليهم ولكن قال لهم شهدوا على بما فيه ان علموا بما فيه كان اقرارا حل لهم ان يشهدوا عليه بما فيه وان لم يعلموا لا يحل لهم ان يشهدوا عليه بما فيه \* رجس ادعى ديننا على ميت بحضرة أحد الورثة فأقر هذا الوارث صح اقراره ويلزم جميع ذلك في حصته من الميراث وقال شمس الأئمة الحنابلة في رحمه الله تعالى هذا اذا قضى القاضي على هذا الوارث باقراره أما مجرد اقراره لا يلزمه الدين في نصيبه بدليل أنه لو أقر بالدين ثم شهد هو مع آخر بذلك الدين على الميت حارت شهادته ولو كان الدين واجبا في نصيبه قبل القضاء لمكان لا تقبل شهادته لأنه يكون محسوبا للدين عن حصته خاصة الى جميع التركة فلا تقبل كالمشهد بذلك بعدما قضى القاضي باقراره \* رجل ادعى على ميت ديننا فخصمه في ذلك وارث الميت أو وصي الميت ولا تسمع دعواه على غريم الميت الذي عليه دين ولا على الذي له على الميت دين ولا على الموصى له \* وذكري المتني أن الموصى له بجميع المال عند عدم الوارث والموصى يكون خصما لمن يدعى ديننا على الميت \*

تكون لقربته أبدا ثم من بعدهم على المساكين ولو قال على أن تكون غلتها لعمد الله بن جعفر ولو لمزيد أبدا ما بقي منهم أحد فاذا انقضوا فهي على المساكين فان الغلة تقسم على عدد ولدي وعلى عمدة الله فان كان ولدي خمسة تقسم على ستة أسهم كذا في المحيط \* ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة بعد وفاتي على ولدي وولدي ونسليهم ثم مات فالوقف على ولده لصلبه لا يجوز وعلى ولده لا يجوز لكن لا يكون الكل لهم مادام ولد الصلب حيا فتقسم الغلة في كل سنة على عدد رؤسهم فأصاب ولد الولد فهو لهم وقف وما أصاب ولد الصلب فهو ميراث بين جميع الورثة حتى يشاركهم الزوج والزوجة وغيرهما فان مات بعض ولد الصلب فالغلة تقسم على عدد رؤس ولد الولد وعلى الباقي من ولد الصلب فأصاب الباقي من ولد الصلب يكون بين جميع الورثة الاحياء والاموات كل من كان حيا عند موت الواقف كذا في الخلاصة \* في وقف هلال رحمه الله تعالى وقف على بعض أولاده وذكريه وقف في حياته وبعد وفاته فقوله بعد وفاته لا يجوز الفساد في الاصح ولا يجعله وصية للوارث وانما يحمل ذلك على التأيد كذا في لوجيز

(الفصل الثالث في الوقف على القرابة وبين معرفة القرابة) قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى هي كل من يناسبه الى أقصى أب له في الاسلام من قبل أبيه أو من قبل أمه المحرم وغير المحرم والقريب والبعيد والجمع والفرد في ذلك سواء \* فاذا وقف على قرابة أو على ذوى قرابته دخل هؤلاء تحت الوقف عندهما وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ان حصل بلفظ لوحدان نحو قوله على قرابتي على ذوى قرابتي دخل تحت الوقف من كان أقرب الى الواقف من محارمه وان حصل بلفظ الجمع نحو قوله على ذوى قرابتي على أقربائي يعتبر مع ما ذكرنا الجمع حتى ينصرف اللفظ الى المثني فصاعدا وتكلم المشايخ رحمهم الله تعالى في معنى قواهما أقصى أب له في الاسلام قال بعضهم معناه أقصى أب أسلم ولا بعضهم معناه أقصى أب أدرك الاسلام أسلم أو لم يسلم وغرة الاختلاف تطهر في العلوي اذا وقف على قرابته فعلى المأخذ دخل أولاد عقيل وجهه فروع على الأولاد على حسب \* واذا كان الواقف عيانا وخلان وقد حصل الايقاف بلفظ الجمع فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الغلة للعين لانه يعتبر الأقرب فالأقرب وعندهما العلة للعين والخالين أرباعا لانهم لا يعتبران الأقرب ولو كان له عم واحد وخلان فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فالعم نصف العلة والنصف بين الخالين نصفين كذا في المحيط \* ويستوى في الاستحقاق بالقرابة على قولهم جميعا الذكور والانثى والمسلم والكافر والحرة والمملوك إلا أن ما يجب للمملوك يكون له ولي الذي عليه يوم تخلق الغلة والقبول الى العبد دون المولى وبعد العتق يكون له كذا في الحاوي \* وفي الوقف على القريب تقسم الغلة على الرؤس الصغير والكبير والذكور والانثى والفقير والغني سواء المساواة الكل في الاسم كذا في الوجيز \* ولا يدخل أبو الواقف وأولاده اصلبه وفي دخول الجد وايتان وفي ظاهر الرواية لا يدخل كذا في فسخ القدير \* رجل وقف وقفا على أهل الحاجة من قرابته ومات الواقف هل يكون للقيم أن يعطى ابن ابن الواقف اذا كان فقيرا على قول أبي حنيفة وأبي يوسف

ولو ادعى رجل أن الميت أوصى اليه وأحضر عريسا للميت عليه دين تسمع دعواه كما تسمع دعوى الوكيل في حياة الموكل على غريم الموكل \* ولو ادعى رجل أنه وصي فلان الميت لا تسمع دعواه الا على خصم واحد وخصمه وارث الميت أو رجل عليه الميت دين أو رجل أوصى له الميت بوصية لان الموصى له حقه في الميراث فكان بمنزلة الوارث \* وان أحضر رجلا له على الميت دين اخلاء وافية قال بعضهم لا يكون هذا الرجل خصما لمن يدعى أنه وصي الميت لان الوصي لا يدعى قبله حقا ومنهم من قال يكون خصما وهو الصحيح \* رجل قال لرجل لي عليك





عليه رجلين بالخصومة فأقام المدعي شاهداً على أحد الوكيلين وشاهد على الوكيل الآخر جاز وكذا لو أقام شاهداً على الموكل وشاهد على الوكيل أو أقام على المدعي عليه شاهداً وعلى وصيه أو وارثه بعد موته شاهداً \* ولو كان للميت وصيان فأقام المدعي على أحدهما شاهداً وعلى الآخر شاهداً جاز ذكره في المنتقى \* ولو قامت البينة على رجل بحق ثم مات المدعي عليه قبل أن يقضى عليه أو غاب أو قامت البينة على الوكيل بالخصومة فمات الوكيل قبل القضاء أو غاب ثم عدت تلك (٣٨٥) البينة لا يقضى بتلك البينة في قول أبي

حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويقضى في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى واختار الحنفية رحمه الله تعالى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى \* رجل مات في بلدة وله ورثة في بلدة أخرى فجاء رجل وادعى على الميت ديناً فأراد أن يثبت دينه على الميت وطالب من القاضي أن ينصب وصياً للميت حتى يقيم عليه البينة إن كان الوارث غائباً غيبة منقطعة نصب الساضي وصياً فإذا أقام المدعي عليه بينة قضى الماضي له بدينه وإن لم تكن غيبة منقطعة لا ينصب القاضي وصياً \* ولو كانت الورثة كباراً غيباً وله وارث صغير في المصر فالقاضي يجعل للصغير وكيلاً يقيم المدعي البينة على الوكيل ويقضى له بدينه ويكون ذلك قضاء على جميع الورثة لو كان هذا الصغير كبيراً فقضى القاضي عليه كما قصاء على جميع الورثة \* ولو كان الوارث الحاضر كبيراً فأقر الوارث بالدين على مورثه فأراد المطالب أن يقيم البينة عليه مع إقراره ليكون حقه في جميع التركة فإن القاضي يقبل بيئته على المقر ويقضى ويكون ذلك قضاء على الكل وكذا لو ادعى على وصي الميت فأقر الوصي بالدين فأراد المدعي أن يقيم البينة عليه

احتياطاً ولا تشهدوا إلا بما تيقنوا فيقولوا لا نعلم له قرابة أخرى سوى كذا كذا في الذخيرة \* فاب برهن على أن حاكم بلدة كذا حكم بأنه قريب الواقف قال هلال رحمه الله تعالى يسأل عنه الحاكم من القرابة التي حكم بها أن ذكر قرابة يستحق بها الوقف أعطاه والا فلا فإن غاب أو مات الشهود قبل التفسير يستل المدعي فان ذكر قرابة يستحق بها الوقف والا فلا يكون نقض القضاء الحاكم الأول لانه حكم بأنه قريب وكل قريب لا يستحق الوقف حتى لو كان حكم بأعطاء شيء من الغلة أو بانه الوقف عليه يعطيه ويعطيه أينما كذا في الوجيز \* وإن لم يفسر المدعي القرابة أو كان صبيها قال هلال القاضي يعطيه العلة ويحمل قضا القاضي الأول على الصحة وعلى أنه قضى بقرابة يستحق بها كذا في المحيط \* وحل ثبت قرابته عند القاضي وقضى به له ثم جاء آخر وادعى أنه قريب لواقف فلم يبدل القاضي فأراد أن يحاكم المقضى له فان كان قد أخذ شيئاً من الغلة فهو خصم للثاني وإن لم يكن أخذ شيئاً من الغلة لم يكن خصماً سواء قدمه إلى القاضي الذي قضى به للأول أو قدمه إلى قاض آخر وهذا استحسان ذهب إليه هلال رحمه الله تعالى هكذا في الذخيرة \* وإذا أثبت واحد من الأقراء فرأته فأقام الآخر البينة أنه ابن الذي أثبت قرابته أو ابن ابنه كذا في ولايته إلى تفسير القرابة التي احتاج الأول إليها وكذا إذا أقام البينة أنه أخوه لابه وأمه كذا في الحاوي \* وكذلك لو كان المقضى له الأول امرأة وباقي المسئلة بحالها كذا في الذخيرة \* وإن أقام ثلثي بيعة أنه أخو المقضى له الأول لا يبيد فاقضى أن قضى للأول بقرابته من قبل أبيه قضى للثاني وإن قضى للأول بقرابته من قبل أمه كالشأن أجنيباً عن الوقف وعلى هذا يخرج جنس المسائل كذا في المحيط \* وشهادة في الواقف أن هذا الرجل قريب والدنا مع تفسير القرابة بمقبولة كذا في الذخيرة \* وإن شهد اثنين بالقرابة وشهد هذان الاثنان اهذين فشهد بعضهم لبعض لم تقبل كذا في الحاوي \* وإن كان القاضي قد قضى بشهادة الشاهدين الأولين ثم شهد المقضى لهما للشاهدين لا تقبل شهادتهما للشاهدين الأولين شهادة الشاهدين الأولين ماضية على حالها كذا في الذخيرة \* لو شهد رجلان من القرابة لواحد من القرابة فلم يعد لشاركهما في أيدهما من غلة الوقف كذا في الحاوي \* وإذا وقف أرضه على قرابته فجاء رجل وادعى أنه من قرابته وأقر الواقف بذلك وفسر القرابة ل هذا من وقعت عليه فان كان للواقف قرابة معروفة لا يصح إقراره وهذا إذا كان لا من الواقف بعد عقد الوقف فاما إذا قر بذلك في عقد الوقف بان قال في عقد الوقف هذا من وقعت عليه قبل ذلك منه أما لم تكن له قرابة معروفة في الاستحسان أن يقبل قوله كذا في المحيط \* إن شهدوا على إقرار الواقف لواحداه قرابه وله قرابة معروفة لم يقدح ذلك وإن لم تكن له قرابة معروفة وقول استحسان أن أعطيه العلة إذا فسروا إقرار الميت بذلك كذا في الحاوي \* وإذا وقف على ولده ونسله ثم أقر رجل على أنه ابنه فلا يصدق في العلات الماضية ويصدق في العلات المستقبلية كذا في الذخيرة \* وإذا وقف على قرابته وجاء رجل يدعي أنه من قرابته وقام بيعة فشهدوا أن الواقف كان يعطيه مع القرابة في كل سنة شيئاً لا يستحق به هذه الشهادة شيئاً وكذلك

( ٤٩ - ( الفتاوى ) - نافي )

بالدين كان له ذلك وقيمت بينته وكذا لو أقام البينة على الوكيل بالخصومة بعد الإقرار \* رجل ادعى على رجل مائة درهم فقال المدعي عليه قد قضيتك مائة بعد مائة فلاحق للمدعي لم يكن ذلك إقراراً وكذا لو ادعى عليه ألف درهم فقال قضيتك خمسين درهماً لم يكن ذلك إقراراً وكذا لو قال المدعي عليه لي عليك ألف درهم فقال المدعي عليه لي عليك ألف درهم فإقراراً \* ولو قال المدعي عليه لي عليك ألف درهم أو قال ولا عليك مثله أو قال ولي عليك ألف درهم فإقراراً فإقراراً



يكون اقرارا وفي أخرى لا يكون اقرارا \* رجل ادعى ذبنا على رجل فاقام البينة عليه بعد الخوف فقال القاضي ثبت عندى أن هذا الرجل على هذا الرجل كذا اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يكون هذا حكما من القاضي وقال شمس الائمة الحلواني والقاضى أبو عاصم رحمه الله تعالى يكون حكما وعليه الفتوى \* وذكري كتاب الرجوع ولو قال القاضي بعدما شهد الشهود بحق أو دار له رجل وعادوا أرى أن الحق للمشهود له لم يكن ذلك قضاء حتى يقول أنفذت عليك القضاء في كذا وكذا الآن قوله أرى بمنزلة قوله أظن ولو قال أظن لم يكن ذلك قضاء \* إذا قال القاضي لرجل جعلتلك وكيلا في تركة فلان الميت كان وكيلا في الحفظ خاصة الآن يقول له تسترى وتبيع \* ولو قال جعلتلك وصيا كان وصيا \* وإذا تقدم (٣٨٦) الغرماء والورثة إلى القاضي وزعموا أن فلانا مات ولم يوص إلى أحد والقاضي

لا يعلم به فقال ان كنتم صادقين فقد  
جعت هذا وصيا قالوا برحى ان  
يكون القاضي في سعة من ذلك  
قان كانوا صادقين كان وصيا \*  
رجل جاء الى القاضي فقال قدمت  
اخي في بعض الاطراف وعليه ديون  
وترك عروضا ورقيقا ودواب ولم  
يوص الى أحد وأنا لا أستطيع أن  
أثبت ذلك باليمين لان أهل ذلك  
الداخية لا يعرفونني قالوا لا بأس  
للقاضي أن يقول له ان كنت صادقا  
فيما تقول فبيع الحيوان واقض  
الديون فان كان صادقا صح أمر  
القاضي والا فلا \* واذا أوصى  
الرجل الى رجل فقل في وجهه  
لا أقبل بطل الايضاء حتى لو قل  
بعد ذلك في حياته أو بعد وفاته  
لا يصح \* ولو قبل في وجهه ثم رد لم  
يصح رده مالم يعلم الموصي وهي  
والو كاله سواء بخلاف ما لو أوصى  
للانسان بوصية فرد في وجهه في  
حياته ثم قبل بعد وفاته أو قبل في  
حياته ثم رد بعد وفاته فانه يصح رده  
وقبوله والسئلة معروفة \* واذا  
توجه الخبيس على المدين فان  
القاضي لا يسأل المدين الا المال  
ولا يسأل المدين على مال في ظاهر  
الرواية فان سأل المدين من

[illegible]

القاضي أن يسأل صاحب الدين ألمال سأل ألمقاضي بالاجماع فان قل الطالب هو مسمرا لا يحبس لانه لو أقر

بعصرته بعد ان يس آخره فقبل الحبس لا يجبه فان قال الطالب هو موسر قادر على القضاء وقال المديون انما هم مسرور كادوا فيه قال بعضهم القول قول المديون انه معسر وقال بعضهم ان كان الدين واجبا بدلا عما هو مال كالعرض ومن المبيع القول قول مدعي اليسار مراد ذلك عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى لان قدرته كانت نابتة بالمبدل ولا يقبل قوله في زوال تلك القدرة وان لم يكن الدين بدلا عما هو مال كان القول فيه قول المديون والذي يؤيد هذا القول مسئلتان (احدهما) أحدا الشريك اذا أعتق العبد المشترك وادعى أنه معسر كان القول فيه قوله لان الخصم ان فيه رجب بدلا عما هو ليس بمال والاصل في الادعى هو العسرة (والثانية) ان المرافعة اذا طلبت نفقة

الموسرين والزوج يدعى العسرة كان القول قول الزوج \* وقال بعضهم كل مال وجبت بعهدة لا يقبل قول المدين انه عسر وان لم يكن ذلك بدلا عما هو مال \* المدين اذا أقام البينة على الافلاس قبل الحبس فيه روايتان قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى الصحيح انها تقبل وقال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يكون ذلك مفوضا الى القاضي ان علم القاضي أنه وقع لا يقبل بينته قبل الحبس وان علم القاضي أنه لم يقبل بينته ولو أقام المدين بينته على العسار وصاحب الدين على اليسار كانت بينة اليسار أولى فان شهدوا أنه موسر قادر على قضاء الدين جاز ذلك وكفى ولا يشترط تعيين المال \* وان أقام المدين البينة على العسار بعد الحبس في الروايات الظاهرة لا تقبل البينة الا بعد مضي المدة واختلفت الروايات في تلك المدة (٣٨٧) وروى محمد بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه

مقدرب شهرين أو ثلاثة روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنها من أربعة أشهر الى ستة أشهر وعن جعفر الطحاوي رحمه الله تعالى أنها مائة سنة وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وهذا أرفق الاقوال وقال بعضهم ان كان المحبوس رجلا ليناصح عيال بشكوه عياله الى القاضي لاجل النفقة يأخذ بقول الطحاوي رحمه الله تعالى وان كان وقعا وعزف القاضي تمرده يحبس ستة أشهر \* والحاصل أنه يفوض الى القاضي ان وقع عند القاضي بعدم مضي ستة أشهر أنه متمردين الحبس وان وقع عنده قبل تمام شهر واحد أنه عاجز أطلقه وهذا اذا كان أمره مشكلا أما اذا كان أمره ظاهرا يسأل القاضي عنه عاجلا ولا يقبل البينة على الافلاس ويخلى سبيله بحضرة خصمه وانما يسأل عن عسرته من جيرانه وأصدقائه وأهل سوقه من الثقات درن الغساق فاذا قالوا لانعرف له مالا كفى ذلك ولا يشترط في هذا العظة الشهادة بعد ما خلى سبيله هل لصاحب الدين أن يلزمه اختلقوا فيه \* والصحيح أن له أن

لا يدخلون حال حياة الاباء ثم حدد الكفاية قدر الحاجة لنفسه ولمن يحون من أهله وولده وخادم واحد كذا في المصنرات \* وقف كان في يد الواقف وقد كان الواقف يفرق الانزال على أقربائه ومواليه ويفضل البعض على البعض ويضع فيما شاء فبات الواقف وأوصى الى آخر ولم يبين كيف كان سبيل الوقف قالوا بان الوصي يصرف الى من كان يصرف اليه وان أشكل على الانبي أن الاول الح من كان يصرف الزيادة عن أقربائه ومواليه فهو يصرف للفقراء كذا في فتاوى قاضي خان (المصل الرابع في الوقف على فقراء قرابته) اذا قال أرضى هذه صدقة موقوفة على فقراء قرابتي أو قال على فقراء ولدي ومن بعدهم على المساكين فهذا الوقف صحيح والمستحق للغلة من كان فقيرا يوم تحقق الغلة عذر هلال رحمه الله تعالى وبه أخذ كذا في المصنرات \* وعليه الفتوى \* ولو قال أرضى صدقة موقوفة على المساكين من قرابتي أو على المحتاجين من قرابتي كان الجواب فيه ما هو في قوله على فقراء قرابتي ولو قال أرضى صدقة موقوفة لفقراء قرابتي أو في فقراء قرابتي فهو ولو قال على فقراء قرابتي لان حروف الصلات بتمام بعضها مقام بعض ولو قال على أيتام قرابتي فكذلك فان احتلم الغلام بعد مجيء الغلة فله حصته من هذه الغلة فان وقعت بينه وبين غيره من المستحقين خصوصية في هذه الغلة فقل غيره من المستحقين انما احتلت قبل مجيء الغلة فلا حصه لك وقال هو انما احتلت بعد مجيء الغلة كان القول قوله مع اليمين وكذا في حبض الجارية \* وان مات واحد من القرابة بعد مجيء الغلة وترك أولادا صغارا لا يكون لهم ولأولاد حصته في هذه الغلة كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو وقف على المحتاجين من قرابته وآخوه للفقراء فبات له ابن فقير قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يدخل تحت اسم القرابة وهو الصحيح كذا في الفتاوى العتائية \* واذا قال على الصلحاء من فقراء قرابتي فالصالح من كان مستورا مستقيم الطريقة سليم الساحة كاف الاذى قليل الشرائس بتمتلك ولا صاحب ربة ولا قذافي للمحسبات ولا معروف بالكذب فهذا من أهل الصلاح ولو قال على أهل العفافي أو أهل الخير أو أهل الفضل فهذا وقوله من أهل الصلاح سواء كذا في الحاوي \* واذا وقف على فقراء قرابته وله قرابة فقراء من غير أهل البلد الذي الواقف فيه لا يبعث الى تلك البلدة ولكن يقسم على فقرائهم في هذه البلدة وان بعث النقيم الى ثلاث بلدان للاضمان كذا في المحيط \* ولو قال على فقراء قرابتي يبدأ بالأقرب فتى حصلت الغلة يبدأ بأقربهم الى الواقف فيعطى مائتي درهم ولا يزدع عليها ثم الذي يليه في القرب يعطى مائتي درهم وهكذا الى آخرهم فان كانت الغلة ثلثمائة درهم أعطى الاول مائتي درهم والذي يليه مائة درهم فان ضاع بعض الغلة فإنه يبدأ بالبطن الاقرب وما ضاع يكون حصته من بينهم كذا في الحاوي \* فان أعطى كل

يلزمه للحديث المشهور لصاحب الحق يدولساك قالوا المراد من اليد المألزمة \* قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى أحسن الاقوال بل في المألزمة ما روى محمد رحمه الله تعالى قال يلزمه في ذمته ولا يمنع من الدخول الى أهله ولا من الغداء والعشاء ولا من الوسوء والحلاء فان أراد الطالب أن يمنع عن ذلك فإنه يكفيه مؤنة الغداء والعشاء وما يحتاج اليه مما لا بد منه وله أن يلزمه بنفسه وأجرائه وولده ممن أحب فان قال المدين لا أجلس مع غلامك وأجلس معك قال بعضهم كان له ذلك وقيل هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما على قولهما ليس للمدين ذلك وجعلوا هذه المسئلة قرا للمسئلة التوكيل بالخصومة من غير رضا الخصم على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح توكيله كذلك في المألزمة والصحيح أن في المألزمة الرأي فيه الى صاحب الدين لا الى المدين ان شاء يلزمه بنفسه وان شاء يغيره لان المقسود



حصول الدين وملازمة الغير عسى أن تكون أقرب إلى ذلك \* إذا كان للمحبوس مال فإن القاضي لا يبيع ماله في الدين منسداً أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى وعند صاحبه رحمه الله تعالى يبيع \* وقال الشيخ الأمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى إن كان ماله من جنس الدين  
كالدرهم والدنانير والكيل وأوزون من جنس الدين أخذ القاضي ماله وقضى دينه وإن كان الدين دراهم والمال دنانير أو على العكس  
القياس أن لا يبيع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كفاً في سائر الأموال وفي الاستحسان يبيع ويقضى دينه لأنه مما جنس واحد حكم  
كالصالح مع المكسرة \* ولا يبيع العروض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي العقار عنهما وإيمان \* الحر والعبد والبالغ والصبي  
والمأذون في الحبس سواء وكذا الأقارب (٢٨٨)

واحد منهم مائة درهم وبق من الغلة شيء في الاستحسان يقسم بينهم بالسوية عكساً في المحيط \* ولو  
قال على فقراء قرأتى على أن يبدأ فيعطى جميع الغلة للأقرب فالأقرب يعطى للأقرب كل الغلة \* ولو  
قال على فقراء قرأتى يعطى منها الأقرب فأقرب يعطى مائة درهم ولا يعطى جميع الغلة كذا في  
التتارخانية \* وأما في هذا الباب من بعد فقير في باب الزكاة هداها والشهور كذا في الحاوي  
\* من له المسكن لا غير أو كان له مسكن وخادم فهو فقير في حق الزكاة والوقف وكذلك إذا كان له مع  
ذلك ثياب كماف ولا فضل فيه وكذلك إذا كان له مع ذلك من متاع البيت ما لا يجزاء عنه كذا في الذخيرة  
\* وإن كان له مائة درهم أو عشرة مثقل ذهب فلاحظ له من الوقف كذا في المحيط \* وإن كان  
له فضل من متاع البيت أو الثياب وذلك الفضل يساوي مائة درهم فهو غني لا تحل له الزكاة وأخذ  
الوقف كذا في فتاوى قاضيان \* وإن كان له مسكنات وندمان والمسكن العاضل والخدام  
الفاضل يساوي مائة درهم فهو غني في حق حرمة أخذ الزكاة والوقف وإن لم يكن غنياً في حق  
وجوب الزكاة وهذا مذهب أصحابنا رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* وإن كان له فضل من الثياب  
وفضل من متاع البيت وفضل مسكن وفضل كل صنف بانفراده لا يساوي مائة درهم وإذا اجتمعت  
بلغت مائة درهم كان غنياً كذا في فتاوى قاضيان \* وإن كانت له أرض تساوي مائة درهم ولا  
تخرج غلاتها ما يكفيها فهو غني على المختار كذا في خزانة المفتين \* وإن كان له مال كثير غائب أو مال  
يكون له دين على الناس لا يقدر على أخذه يعطى له من الوقف والزكاة جميعاً لأنه بمنزلة ابن السبيل  
وإن كان ماله غائباً عنه أو كان ديناً على الناس لا يقدر على أخذه إلا أنه يقدر على الاستقراض كال  
الاستقراض خبر من قبول الصدقة لونه لم يستقرض وأخذ الزكاة فلا بأس به ويعطى الوقف  
للفقير الكسوف ولا بأس به ويكره له أخذ الزكاة كذا في فتوى قاضيان \* وإن كان له دين على  
مجلس فهو فقير وإن كان على ملي هو مقرر به فهو غني وإن كان منكراً وله بيعة فكذلك وإن  
لم تكن له بيعة فهو فقير كذا في الذخيرة \* وقد أراض على حفدة من كان منهم فقيراً وله من الحفدة  
من عنده فرس فإن أمسك الفرس للجهاد والركوب أسأناً به زمناً يعطى له وإن أمسك الفرس  
أشرفاً لا يعطى إذا كان الفرس يساوي مائة درهم وليس عليه دين ولا مهر كذا في المضمرات \* كل  
من وجبت نفقته في مال إنسان له أن يأخذ ذلك من غيره قضاء ولا رضاً ويقضى القاضي بالنفقة  
في ماله حال غيابه ومنافع الاملاء متصلة بينهم حتى لا تغبل شهادة أحد من مال صاحبه بعد غيابه  
المنفق في حق حكم الوقف وذلك كالوالدين والمولودين والاجداد وكل من وجبت نفقته في مال غيره  
بفرض القاضي ولا يأخذ النفقة من ماله إلا بقضاء أو رضا والقاضي لا يقضى بالنفقة في ماله حال

النفقة ويبرهم يحبسون بعضهم  
بدين بعض والمكاتب يحبس مولاه  
الأقربا كان من جنس الكتابه \*  
والولي لا يحبس المكاتب في دين  
الكتابه وغيرها وفي رواية بن  
ساعة رحمه الله تعالى يحبس في غير  
مال الكتابه والصحيح هو الاول  
\* رجل وكل رجلاً بالخصومة  
ويقبض كل حقه على الناس  
وكذا وكذا وكتب في ذكر لو كالة  
وكيلاً لخاصة صاحبها فادعى قوم  
قبل الموكل ما لا حال غيبته فاقتر  
لو قبل عنه القاضي أنه وكيله  
فأقام أصحاب الديون البيعة بدونهم  
على الموكل وطلبوا حبس الوكيل  
بأنه لا يحبس لأن الحبس جزء الظلم  
والوكيل بالخصومة إذا لم يكن  
كفياً بالمال ولا مأموراً بقضاء  
الدين من مال في يده لا يجب عليه  
المال فلا يكون ظالماً إذا أراد  
المحبوس أن يحترف اختامه وفيه  
قال شمس الأئمة السرخسي رحمه  
الله تعالى الصحيح أنه يمنع وقال غيره  
لا يمنع لأن نفقة ونفقة عياله عسى  
تساون في ذلك ويمنع من الحمام  
ويمنع من السجن ولا يمنع من  
دخول الزوار عليه ولا من اللبس  
والطيب والطعام والبيع والشراء

\* ولو احتاج إلى الجماع لأبأس بان تدخل عليه زوجته أو جاريته فيطوؤها في موضع لا يطالع عليه غيره  
وعن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يمنع من وطء الحرث والاملاء المنع عن ذلك لا يفضي إلى الهلاك وعسى يكون ذلك  
سبباً لزيادة ضربه يجمعه عن قتله الدين ولا يخرج له لجمعة ولا ليدولاً لجنارة قريب وقيل بأنه يخرج كميل لجنارة والدين والاجداد والجدات  
والاولاد وفي ذيرهم لا يخرج وديها فتوى وعن محمد رحمه الله تعالى إذا مات ولده أو والده لا يخرج إلا أن لا يوجد من بعده \*  
وإذا عجز المحبوس عن نفقة المرأة ليس لها أن تطالبه بالنفقة ولو سكنها تسدين على الزوج بأمر القاضي \* ولو كان للمحبوس ديون على  
الناس فإن التهاون في حرجه من السجن حتى يخاف من حبسه \* فإذا مرض في السجن وأضناه المرض فإن لم يكن هناك من عرضه فخرج

القاضي من السطن بكفيل \* واذا علم القاضي أن المحبوس يحتال للخروج والهرب بنفسه وبالرجوع الى الظلمة ليخرجوه أدبه القاضي بالسياط \* وان خاف القاضي عليه أن يفر من حبسه حوله القاضي الى محبوس الاوصاف اذا كان لا يخاف عليه من الاوصاف فان خاف عليه بان كان بينه وبين الاوصاف عداوة لا يحوله \* واذا سأل القاضي عن المحبوس بعد مدة فأخبر أنه مفلس وصاحب الدين غائب فان القاضي يأخذ منه كسيرا بنفسه ويخرجه عن الحبس \* ولو قال المحبوس نددت المال وصاحب المال غائب يريد تطويل الحبس عليه فان كان القاضي يعلم أنه حبس دين فلان لا غير ويعلم مقدار الدين الذي حبس به بان كان القاضي حين حبسه كتب أنه حبس دين فلان كان القاضي بالخيار ان شاء أخذ المال منه وخلى سبيله وان شاء أخذ منه كعيل ثقة (٣٨٩) بالمال والنفس خلى سبيله \* ولو مات

اطالب والقاضي الذي حبسه وارنه لا غير قال بعضهم خلى سبيله كيلا يتهمة الناس وقال بعضهم يتركه في الحبس حتى يقضى الدين \* وجعل ادعى على رجل ألفا وشهد شاهدان أنه كان لهذا المدعى على هذا المدعى ألف درهم ولكنه أبرأه منها وقال ادعى ما أبرأه منها فقال المشهود عليه ما كان له على شيء ولا أبرأني عن شيء ذكر في المتن أن المدعى عليه اذا لم يدع شهادتهم ما على البراءة يقضى عليه بالف درهم \* رجل ادعى على رجل خمسة دنانير فقال المدعى عليه أوفيتكها وجاه بشهود فشهد شهوده أن هذا المدعى عليه دفع الى هذا المدعى خمسة دنانير الا أن لا تدري من أي مال دفعها اليه من هذا الدين أو من دين آخر حازت شهادتهم ما ويرى المدعى عليه \* رجل باع من رجلين متاعا بالف درهم وكل واحد منهما كعيل عن صاحبه ولقي البائع أحدهما وأقام البيينة أن له على هذا وعلى فلان بن فلان الغائب ألف درهم وكل واحد منهما ككفيل عن صاحبه بأمره فانه يقضى له على الحاضر بالف درهم

غيبته ومنافع الاملاك متميزة حتى تقبل شهادة أحدهما لصاحب لا يعد غنيا يغني المنفق في حكم الوقف وذلك كالاخوة والاخوات وسائر المحرم وعلى هذا الاصل تدور المسائل كذا في المحيط \* اذا وقف أرضه على فقراء قرابته واقرب غنى ولهذا الغنى أولاد فقراء فان كانوا صغارا ذكورا أو نساء أو كانوا كبارا انما لا تزواج لهن أو ذكوراً منى أو محجبات فلا حظ لهم في هذا الوقف وان كان لهذا الغنى اخوة أو اخوات فقراء أو ولده كبير فقير مكسب فله حظ في هذا الوقف كذا في محيط السرخسي \* واذا كانت امرأة فقيرة ولها زوج غني لا تعطى من الوقف والزواج اذا كان فقيرا يعطى من الوقف وان كانت امرأة غنية \* واذا كان اقر ببه ولد كبير لا زمانة به وهو فقير وهذا الولد أو ولد صغير فقراء فانه لا يعطى أولاد الولد من الوقف لاني أفرض نفقتهم من مال جدهم وأما بولهم وهو ولد اقر بصلبه فله حظ في الوقف لانه لا نفقة له على الاب لانه كبير لا زمانة به واذا كان للرجل ابن غني وهو فقير لا يعطى من الوقف كذا في الذخيرة \* ولو قال أدنى صدقة موقوفة على فقراء قرابتي وفيهم رجل فقير يوم محجي الغلة فاستغنى قبل أن يأخذ حصته فله حصته وان ولدت امرأة من قرابته ولدا بعد محجي الغلة أقل من ستة أشهر فلا حصته له في الولد في هذه الغلة كذا في المحيط \* ويستحق ما يستقبل من الغلات كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال أرضي صدقة موقوفة على من كان فقيرا من نسل فلان أو من آل فلان ليس في نسله وآله الا فقير واحد كان جميع الغلة له بخلاف ما لو قال صدقة موقوفة على فقراء آل فلان كذا في الظهيرية \* أخوان لاب وأم وقفوا على فقراء قرابته ما جاء فقير واحد من القرابة فخران كانا وقفهما مشتركة بينهما يعطى على هذا الفقير قوتا واحدا وان وقف كل واحد أرضا على حدة يعطى من كل واحد قوته \* والمراد من القوت في جنس هذه المسائل الكفاية فان كان الوقف أرضا يعطى كفايته سنة بلا اسراف ولا تقصير وان كان الوقف حافيا يعطى كفاية كل شهر كذا في المحيط \* ولو وقف أرضه على فقراء قرابته وادعى رجل أنه فقير وهو قريب بالوقف يحجج الى اثبات القرابة والفقر وان كان ثابتا باعتبار الاصل والظاهر لكن الظاهر يصلح حجة للدفع لا للاسقة فان أقام البيينة على قرابته لا تقبل ما لم تفسر الشهود قرابته وهو أن يكون من ذوى الارحام وان أقام البيينة على فقره ينبغي أن تفسر الشهود أنه فقير مع عدم العلم له مالا ولا أحد اتلمه نفقته فاذا قضى القاضي بأعدامه لا يكون قضاء بالأعدام في حق الدين اما اذا قضى بنفقه في حق مطالبته الدين ثم جاء طالب الوقف فيعطى له هكذا ذكره هلال ربه الله تعالى \* وقال العقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يجب أن يثبت مع ذلك أنه ليس له أحد تلزمه

واذا حضر الغائب لم يكن للمدعى أن يأخذ الا بحسم مائة وهي الاصل لانه القضاء على الكفيل بالت قضاء على الاصل اما القضاء على الاصل لا يكون قضاء على الكفيل وفي مسئلتنا القضاء على الاول في النصف الذي كان كفيلا كان قضاء على الغائب اما القضاء عليه فيما كان أصيلا لا يكون قضاء على الغائب \* ولو ادعى على رجل انه كفل له فلان بن فلان الغائب عن فلان بن فلان بالف درهم وكل واحد منهما ككفيل عن صاحبه فقصي له على الحاضر بالف درهم ثم حضر العائب كان له أن يأخذ بجميع الالف لانه حين قضى على الحاضر بالف درهم قضى بها عليه بجهة الكفالة عن كل واحد منهما على الكفيل والمطلوب فكان كل الالف عليه بجهة الكفالة \* رجل ادعى على رجل ألف درهم فجحد المدعى عليه وأقام المدعى شاهدين شهد أحدهما أن المدعى عليه أقر أن لهذا المدعى ألف درهم من قرض وشهد



الا نحر أن المدعى عليه أقر أن هذا المدعى أو دعه ألف درهم فذكر في المتن أنه يجوز ويقضى عليه بالف درهم لأنهما أجمع على إقراره أنه وصل إليه ألف درهم من قبل المدعى وقد جدد الوديعة فكان ضامنا \* رجل ادعى على رجل أنه أخذ منه ألفا ووصف الالف فأقام المدعى عليه البيينة أن المدعى أقر أن هذا المال المفسر المسمى أخذ منه فلان آخر وأنكر المدعى الأول إقراره قال محمد رحمه الله تعالى لا تبطل بهذا دعوى المدعى الأول ولا تبطل بيئته لأن الوقت غير مذكور في الشهادة فيجب عمل كان فلانا أخذ أولاً ثم ردها على المدعى ثم أخذها منه المدعى عليه \* ولو ادعى المدعى أولاً أن هذا أخذ منه ألفا وأقام البيينة ثم أن المدعى عليه أقر أن هذا المدعى أقر أن فلان بن فلان وكيل المدعى عليه أخذ منه هذا المال كان ذلك (٣٩٠) ابطال الدعوى المدعى الأول وتكذيب البيينة لأنه لما أقر بقبض الوكيل ثم ادعى الأخذ

على الموكل كان هذا الأخذ الذي يدعى عين الأخذ الذي ادعاه على وكيله لأن الأخذ الوكيل يضاف إلى الموكل فيجعل كذلك كيلا يلزمنا اثبات الأخذ آخره أم كان محل الثاني على الأول فيكون دعواه الأخذ على الوكيل ابراء المدعى عليه عن دعوى الأخذ بطريق الأصل أم في المسئلة الأولى إذا لم يكن أحدهما وكيل عن الآخر في الأخذ كان الثابت بكل شهادة أخذاً آخر وعند القضاة بالانحياز كان له أن يطالب المدعى عليه \* رجل ادعى ديناً لا يسه المبت على رجل فشهد الشهود أنه كان لابي المدعى هذا على المدعى عليه كذا لا تقبل هذه البيينة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وإن شهدوا على إقرار المدعى عليه أنه كان لابي المدعى على المدعى عليه كذا جازت الشهادة كما لو شهدوا في دار على إقرار المدعى عليه أنها كانت لابي المدعى \* رجل ادعى على رجل عند القاضي وأخرج صكاً وقال إن الدين الذي في هذا الصك على المدعى عليه باسم فلان الغائب المذكور في هذا الصك وإن الغائب الغائب فيه عارية وإن الغائب المذكور في هذا الصك قد وكتفي بعض هذا الدين من المدعى عليه هذاون لقضى يسمع دعواه لأن

نمقته لأن ذلك لم يدخل في القضاء بالعقر في حال طلب الدين ولا بد من اثبات ذلك لاستحقاق الوقف كذا في محيط السرخسي \* فان أقام البيينة أنه فقير يحتاج إلى هذا الوقف وليس له أحد تلزمه نفقته أدخله القاضي في الوقف واستحسن هلال رحمه الله تعالى أن لا يدخله حتى يسأل عنه في السر قال مشايخنا رحمهم الله تعالى وإنه حسن وقال أيضاً وإن البيينة على ما قاما وسأل القاضي في السر أيضاً وادعى خبراً سر البيينة أنه فقير وليس له أحد تلزمه نفقته فالحق في الأخذ على الوقف حتى يستخلصه بالله مال المال وإنك فقير قال مشايخنا رحمهم الله تعالى وإنه حسن أيضاً وكذلك يستخلص على قول هلال رحمه الله تعالى بالله مالاً أحد تلزمه نفقته وإنه حسن أيضاً كذا في الذخيرة \* فان برهن على ما ذكرنا وأخبر برعده لأن بغيته فهو ما أولى ولا يعمل به عرفاً قال هلال رحمه الله تعالى والخبر في هذا الباب والشهادة سواء لأنه ليس بشهادة حقيقة بل هو خبر ولو قال أنا لا أعلم أحد يجب نفقته عليه كفاه ولا يحتاج إلى أن يقول بالقطع ليس أحد ينفق عليه كما في المسيرات كذا في الوجيز \* وإذا أراد الرجل اثبات قرابة ولده وفقره في الوقف فله ذلك إن كان صغيراً بخلاف الكبار فانهم يثبتون فقرهم بأنفسهم ووصى الأب في هذا بجملة الأب فان لم يكن لهم أب ولا وصى الأب وأهم أم أو أخ أو عمة أو خال فلهؤلاء اثبات قرابة الصغير وفقره إن كان الصغير في حجره استحسننا أن كانت الأم والعم أو الأخ موضعاً موضع العلة في أيديهم فما يصيب الصغير من العلة يدفع إليهم ويؤمرون بالانفاق عليه وإن لم يكن موضعاً لذلك يوضع في يد رجل ثقة ويؤمر بالنفقة عليه كذا في المحيط \* رجل وقف ضيعة له على فقراء أقر بأنه داراد بعض الفقراء من أقر بأنه إن يحلف البعض ما هم أغنياء إن ادعوا عليهم دعوى صحيحة بأن ادعوا عليهم ما لا يصرون به أغنياء كان لهم أن يحلفوا هم فان كان القيم يعمل اليهم فإراد هؤلاء أن يحلفوا القيم بالله ما تعلم أنهم أغنياء ليس لهم ذلك كذا في الوقعات الحسامية \* وإذا برهن عندنا كم على قرابته وفقره ثم جاء بعد الحكم بالقرابة والفقير يطالب من وقف آخر على الفقير القريب لا يحتاج إلى إعادة البيينة لأن من كان فقيراً في وقف فهو فقير في كل وقف وكذا لو برهن على قرابته من الواقف وحكم به ما كم ثم جاء يطلب وقف آخر لواقف لابي من على أقر بأنه لا يحتاج إلى إعادة البيينة وكذا لو جاء أخو المقضى له لابي كذا في الوجيز \* ولو أقام رجل بيينة عند القاضي أن الذي كان قبله قضى بقرابته وفقره قبل هذه المدة استحق العلة وإن طالت المدة في القياس لكننا استحسننا وقلنا إن القاضي يسأله إعادة البيينة إذا طالت المدة على أنه فقير وأنما يعتبر الفقير في كل سنة عند حدوث العلة فمن كان فقيراً قبله استحق تلك العلة ومن افتقر بعد ذلك لا يستحق من تلك العلة إنما

يستحق الإنسان قد يكون وكلاً عن ابنه في بيع ماله فيكون التمن للموكل والعاقدي يكتب الصك باسم نفسه إلا أنه ينبغي أن يقول وإن فلانا الغائب وكفى بالقبض لأننا هذان الدين كما يكتب باسم رجل إذا كان حق القبض له فإذا سمع دعواه يقبل بيئته ويقضى بالمال وإن أقر المدعى عليه بالمال ولو كالة أسر بتسليم المال للمدعى ولا يثبت إقراره على الغائب وإن أقر المدعى عليه بالمال وأنكر الوكيل له أثبت الوكيله بالبيينة ولو أقام البيينة على إقرار الغائب أن المال للمدعى هذا ولم يقم البيينة على الوكيله لا تقبل بيئته (فصل في الدعوى بخالف الشهادة وما يصير به متفقاً أو ما لا يصير) رجل ادعى على رجل ألفاً وخمسمائة فشهد الشهود بالانحيازات الشهادة من غير توفيق وكذا لو ادعى

ألفا فشهدوا بخمس مائة \* ولو ادعى ألفا فشهد أحدهما بالف والآخر بخمس مائة لا يقضى بشيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا ما  
 ادعى خمسة عشر فشهد أحدهما بخمسة عشر والآخر بعشرة \* ولو ادعى ألفا وخمسمائة فشهد أحدهما بالف والآخر بالف وخمسمائة  
 جازت شهادتهما على ألف \* وان ادعى ألفا فشهدوا بالف وخمسمائة أو بالف درهم لائق من غير توفيق لانه كذب الشهود بالزيادة  
 على ألف فلا تقبل بخلاف ما لو شهدوا بأقل مما ادعاه ادعى فان وفق المدعى فقال كان لي عليه ألف وخمسمائة كما شهدت به شهود الأتني  
 أبرأته أو استوفيت خمسمائة ولم يعلم به الشهود فاذا وفق على هذا الوجه قبلت لان ما أتى به من التوفيق تحمله الدعوى والشهادة يتقبل  
 ولا يحتاج الى اقامه البينة على التوفيق وقال بعضهم تشترط الشهادة على (٣٦١) التوفيق والصحيح هو الاول وانما يحتاج الى اثبات

التوفيق بالبينة اذا كان التوفيق  
 لا يتم به ولا يفرد باثباته كما لو ادعى  
 الملك بالبراءة فشهد الشهود بالملك  
 بالهبة \* أما الامراء فيتم به وكذا  
 الاستيفاء فانه اذا طفر بحسن  
 حقه كان له أن يأخذ فلا يحتاج الى  
 اثبات التوفيق بالبينة والقياس  
 أنه اذا احتمل التوفيق يوفق  
 وان لم يدع التوفيق ويحتمل  
 الشهادة على الصحة وذ كر محمد  
 رحمه الله تعالى في كثير من المواضع  
 وأثبت التوفيق وان لم يدع حسلا  
 للشهادة على الصحة \* منها اذا  
 ادعى ديناً فأنكر المدعى عليه وقال  
 ما كان لك على شيء فقام المدعى  
 البينة على الدين أقام المدعى عليه  
 البينة على الإبقاء أو البراءة قال  
 تقبل وذ كر الشيخ الامام المعروف  
 بخواهر زاده رحمه الله تعالى في  
 الشهادات أن محمد ارحمه الله تعالى  
 شرط في بعض المواضع دعوى  
 التوفيق ولم يشترط في البعض  
 فذلك محمول على ما اذا ادعى  
 التوفيق فانه لا بد من دعوى  
 التوفيق وكذا لو ادعى العاقد  
 الشاهدان بالالف الا أن أحدهما  
 شهد أنه قضى الطالب منها خمسمائة  
 ونكر الطالب القضاء قبلت

يستحق من غلة أخرى فاذا قضى القاضي أنه فقير ثم جاء بعد ذلك يطلب الغلة وهو غني وقال انما  
 استغيت بعد حدوث الغلة وقال شركاؤه لابل استغيت قبل حدوث الغلة فالقياس أن يكون  
 القول قوله وفي الاستحسان القول قول الشركاء ولو لم يكن القاضي قضى بفقره فجاء يطلب الغلة  
 وهو غني وقال انما استغيت بعد مجيء الغلة لا يقبل قوله قياساً واستحساناً وان جاء يطلب الغلة  
 ويدعي أنه فقير وقال الشركاء انه غني ورادوا استخلافه فلهم ذلك ويحلفه القاضي بالله اهو اليوم  
 غني عن الدخول في هذا الوقف مع فقرائهم وعن أخذ شيء من غلته واذا شهد الشهود على فقره  
 وكان ذلك بعد حدوث الغلة لم يدخل في تلك الغلة وانما يدخل في الغلة الثانية الا أن يوقتوا فقره  
 وكان الوقف قبل حدوث الغلة فينتدب حقه في تلك الغلة كذا في المحيط \* واذا شهد  
 القرابة بعضهم لبعض في الوقف بالقرابة لا يقبل اذا شهد كل فريق لصاحبه وان كان الشهود أغنياء  
 وشهدوا الرجل من قراباتهم بقرابته وفقره ذ كر الخصاص في وقف في باب الوقف على فقراء القرابة  
 أنهم اذا لم يجروا الى أنفسهم منفعة بشهادتهم ولم يدفعوا عن أنفسهم بذلك مضرة بقيات شهادتهم  
 \* وذ كر هو في باب قبل هذا الباب متصل به لو شهد رجلان من محبت قرابتهما لرجل أنه من قرابة  
 الواقف وفسروا قرابته أن ذلك جائز فان لم تعدل شهادتهم بما فرد القاضي شهادتهما فلا يذى شهدا له  
 بقرابة الوقف أن يدخل معهم فيما يصل اليهم من ما الوقف ويشاركون في ذلك كذا في الذخيرة  
 \* وذ كر هلال رحمه الله تعالى في وقعه اذا شهد رجلان أجنيبيان بقرابة رجل من الواقف وشهد  
 رجلان قر يبان بفقره قبلت شهادتهما من غير تفصيل قال هلال رحمه الله تعالى في وقعه لو أقر  
 رجل من القرابة أنه كان غنياً ثم جاء يطلب الوقف فقال نافقير وانما افترقت قبل حدوث الغلة  
 لا يقبل قوله وان كان فقيراً لمحل وان شهد الشهود أنه نلفمه قبل حدوث الغلة استحق الغلة  
 فان دلوا الجاء وانهم القاضي بالتجسس لا يعطى الا اذا كان ما يلجئه فصل يده اليه  
 كذا في المحيط

(الفصل الخامس في الوقف على جيرانه) وقف على جيرانه في القياس بصرف الى الملاصق  
 وفي الاستحسان بصرف الى من يجمعه واياهم مسجد المحلة كذا في الوجيز \* وهو المختار كذا  
 في الغنيائية \* ثم في ظاهر مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الشرط السكنى مالكا كان  
 الساكن أو غير مالك هو الصحيح هكذا في المحيط \* وان كان الساكن غير المالك كان الوقف  
 للساكن دون المالك كذا في فتاوى قاضيجان \* ويدخل فيه الجار مسلم كان أو كافراً ذ كر ان كان  
 أو أنثى حراً كان أو مكاتباً صغيراً كان أو كبيراً أو يتقسم المال على عدد رؤسهم فان فصل الوصى

شهادتهما على ألف وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا تقبل شهادة من شهد بقضاء جسمانية وبه أخذ الطحاوي رحمه الله تعالى \* ولو  
 ادعى ألفا فشهد الشهود بالالف والقضاء فقال المدعى ما قضاني شيئاً أو قال صدقاني الشهادة على الدين وأوهما في القضاء ان عدلا جازت  
 شهادتهما على ألف وان قال المدعى شهدا بالدين بحق وبالقضاء بباطل أو ابرز ولا تجوز شهادتهما وكذا لو شهدا للمدعى بالف وشهدا أن  
 للمدعى عليه على المدعى ما تنادى به والمدعى ينكر الدنا نيران قال المدعى شهدا بالالف بحق وأوهما في الدنا نيران جازت شهادتهما \* ولو ادعى  
 ألفا فشهد الشهود أنه كان اهذا المدعى على المدعى عليه ألف ولكنه أبرأه منها وقال المدعى ما أبرأته منها فقال الشهود عليه ما كان له على  
 شيء ولا أبرأني عن شيء قالوا اذا لم يدع البراءة يقضى عليه بالالف \* ولو ادعى ألفا فشهد أحدهما أن له عليه ألف درهم وشهد الآخر على



اقراره بالالف ذكر في غصب الاصل وفي الجامع أنهم لا تقبل لأن أحدهما شهد بالقول والاخر بالقول فلم يتفق على شيء وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى تقبل \* ولو اتفق الشاهدان على أنه أقر بالقول واختلفا في المكان أو في الزمان جازت شهادتهما لأن القول مما يعادو يكرر \* ولو ادعى دارا في يد رجل أنهم له منذ سنة وشهد الشهود أنهم له منذ عشرين سنة ذكر الناطق رحمه الله تعالى أنهم لا تقبل \* ولو ادعى أنهم له منذ عشرين سنة وشهد الشهود أنهم له منذ سنة جازت شهادتهما لأنه كذب الشهود في السورة الأولى دون الثانية \* ولو ادعى ثوباني يد رجل أنه له وأقام شاهدين فشهد أحدهما على اقرار ذي اليد أن المدعى أودعه أياه وشهد الآخر على اقراره أنه اغتصبه من المدعى فقال المدعى قد أقر بما قالوا ولكنه اغتصبه مني (٣٤٢) جازت شهادتهما ويحتمل الذي في يده الثوب مقر بما ذكره للمدعى حتى لو ادعاه بعد

ذلك لا تقبل \* ولو شهد أحد شاهدي المدعى على اقرار ذي اليد أنه اغتصبه من المدعى وشهد الآخر على اقراره أنه أخذ من المدعى فانه يقضى به للمدعى ويكون المدعى عليه على محضه لأن الاقرار بالأخذ لا يكون اقرارا بالملك للمأخوذ منه فان الانسان قد يأخذ ماله من الغير ولا يغتصب ماله من غيره \* ولو شهد أحد شاهدي المدعى على اقرار المدعى عليه أن المدعى أودعه أياه وشهد الآخر على اقراره أنه أخذ من المدعى فقال المدعى قد أقر بما قالوا ولكني أودعته أياه لا تقبل هذه شهادة لانهم ما يجتمع على اقراره بما ذكره ولا على اقراره بالأخذ لأن لدى شهد على اقراره بالوديعة لم يشهد على اقراره بالأخذ من المدعى \* رجل ادعى عينا في يد انسان وأقام البينة أنها له ثم ان المدعى عليه أقام البينة أن الشهود قد ادعوا هذه العينة جازت شهادتهم وبطالت بينة المدعى \* رجلان شهدا أن فلانا قدم مات وهذه كانت امرأته وشهدا آخران أنه كان طلقها قبل الموت قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى شهد

بعضهم على بعض ضمن كذا في الحاوي \* ولا يدخل فيه أمهات الاولاد والمبرورون والعبيد كذا في الخلاصة \* وكذا المديون الذي حبس في محله بدين كذا في الوجيز \* ولا يدخل فيه ولد الواقف وأبوه وجدته وزوجته كذا في الحاوي \* وولد الولد اذا كان جارا لا يدخل استحصانا كذا في خزانة المفتين \* وأخوه وعمه ونحوه يدخلون كذا في الظهيرية والمحيط \* ولو كان للواقف جيران فانتقل بعضهم الى محلة أخرى وباعوا دورهم فانتقل قوم آخرون بعد ادراك الغر قبل الحصاد الى جواره فلم يعتبر فيه من كان جاره وقت قسمة الغلة كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو وقف على جيرانه وله دار هو فيها ساكن فانتقل منها الى دار أخرى وسكن بها باجرا الى أن مات فالغلة لجيران الدار التي انتقل اليها ومات فيها كذا في المحيط \* ولو وقف على جيرانه ثم خرج الى مكة ومات فيها ان كان اتخذها دارا فالغلة لجيرانه بمكة وان خرج حاجا أو معتمرا فالغلة لجيران بلده كذا في الظهيرية \* ولو كان له داران وهو يسكن في احدهما والآخرى لليلة فالغلة لجيران الدار التي يسكن فيها كذا في المحيط \* ولو كان له داران وفي كل دار له زوجة فالغلة لجيران الدارين وان مات في احدهما كذا في الحاوي \* وكذلك لو كانت احدي الدارين بالبصرة والآخرى بالسكونة وله في كل واحدة منهما زوجة كذا في المحيط \* ولو وقف على فقراء جيرانه ومات ذاع ورثته تلك الدار وانتقلوا الى ناحية أخرى فالغلة لجيرانه يوم مات ولا يلتفت الى بيع الورثة كذا في خزانة المفتين ما قلنا عن الجدي \* ولو وقف على فقراء الجيران ولم يضاف الجيران الى نفسه بان لم يقل على فقراء جيران في ذوا ماله وقف على فقراء جيرانه سواء كذا في الظهيرية \* وان كان حين مرض حوله ابنه الى محلة أخرى أو قرية ثم مات فالغلة لجيرانه الاولين وليس هذا بانتقل كذا في المحيط \* امرأة كانت تسكن دارا ووفقت على جيرانها وقفها ثم تزوجت وزفت الى بيت زوجها ومات فيه فجيرانها جيران زوجها كذلك ذات الزوج الرجل امرأة وانتقل اليها فانتقل جواره الاول كذا في الظهيرية \* قالوا ان كان متاعه في داره الاولى فالغلة الا ان كذا في المحيط \* وان لم يتحول وكان يختلف اليها فجيرانه جيران داره دون دار امرأته كذا في الحاوي \* واذا وقف على فقراء جيرانه ولا تدخل اذا كانت جارة وذات البعل لا تدخل كذا في الظهيرية \* وان لم يعلم من جيرانه لم يقسم الغلة حتى يشهد الشهود على المنزل الذي توفي فيه فيعطي جيران ذلك المنزل وان ادعى جاران فقير ولم يعرف كلف أن يقسم البينة على فقره ولو قال الواقف أو الوصي أعطيت الغلة فقراء الجيران فالهول قول مع يمينه وان جرد ذلك الجيران كذا في الحاوي

(الفصل السادس في الوقف على أهل البيت والآل والجنس والعقب) اذا وقف أرضه على

الزوجية أولى وقال القاضي الامام علي السعدي رحمه الله تعالى شهد اطلاق أولى لان الطلاق يكون بعد النكاح ثم قال القاضي الامام وما له الشيخ الامام له وجه يجعل كله طلاق ثم تزوج \* اذا ادعى أن بعة دارا في يد رجل أن هذه الدار كانت لاسم فلان ساتر كهاميرا بالهم وهم بنوه لا وارث له سواهم وأقاموا البينة على هذا الوجه ثم ظهر أن واحدا منهم ما كان ابنا للبيت وانما كان ابنا لبنة تصادقوا على ذلك ذكر في المتنق أنه تبطل بينتهم ودعواهم فلون البنين الثلاثة بعد ذلك قاموا وشهودا آخرين غير الاولين وادعوا أن الدار كانت لاسمهم مات وتر كهاميرا بالهم وهم بنوه الثلاثة لا وارث له سواهم مع دعواهم وقبلت بينتهم \* المدعى عليه الذين اذا ادعى البراءة من الابن ان قال في بيعة حاضرة في مصر حياه فوجه القاضي الى المجلس الثاني ولو قال المدعى عليه بعد انكار ان

اهل

المدعي أبرأني عن هذه الدعوى وأراد استخلاف المدعي على البراءة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يخالف المدعي عليه أولاً على الدين فان نكل حينئذ يخالف المدعي على البراءة (فصل في دعوى المنقول وفيه مسائل النتائج ودعوى الرجاءين) رجل خاصم رجلاً في عين فهو على وجهين اما ان كان العيين هالكاً أو قائماً فالقائم لا يخالف ما أن كان حاضراً في المجلس أو غائباً \* فان ادعى أنه هالك فهذا ودعوى الدين سواء لانه بعد الهلاك يدعي الضمان وهو المثل في ذوات الامثال والقيمة في ذوات القيم فلا تصح هذه الدعوى الا بعد بيان القدر والجنس لان دعوى المجهول فاسدة فان المدعي لو قال ان هذا استهلك مالي أو قال كان هذا شريكى خان في الربح ولا أدري قدره لا يلتفت اليه وكذا لو قال بلغني أن فلاناً ملى أو صلى لي ولا أدري قدره (٣٩٣) أو قال المديون قضيت بعض ديني ونسيته قدره أو قال لا أدري قدره لا يلتفت اليه \* وذكر الخصاص رحمه الله تعالى أن القاضي اذا انهم وصى اليقيم أو قيم الوقف ولا يدعي عليه شيئاً معلوماً فان على قول أكثر المشايخ رجحهم الله تعالى يستخلفه القاضي نظراً للصغير والوقف فان كان العين الذي يدعيه المدعي قائماً حاضراً في المجلس لا بد أن يشيرا اليه باليد فيقول هذا العيني لي ولا بد للشهود أيضاً أن يشهدوا بالملك وأشاروا بأيديهم الى المدعي والعين المدعي به والاشارة بالرأس لا تكفي الا اذا علم بانارختم الاشارة الى العين المدعي به \* ولو قال لا تشهد أن هذا العين المدعي به وقالوا بالفارسية ان ان مدعي است لا يكتب في ذلك ما لم يصرحوا بالملك لان الشيء كما ينسب الى الانسان بجهة الملك ينسب بالاجارة فلا بد من التصريح بالملك لقطع الاحتمال \* وان كان العين غائباً وادعى أنه في يد المدعي عليه فأسكران بين المدعي قيمته وصفته تسمع دعواه وتقبل بينته وان لم يبين القيمة فقال غصب مني عين كذا ولا أدري أنه هالك أم قائم ولا أدري كم كانت قيمته ذكر في عامة الروايات أنه

أهل بيته دخل تحت الوقف كل من يتصل به من قبل آبائه الى أقصى أبائه في الاسلام يستوي فيه المسلم والكافر والذكر والانثى والمحرم وغير المحرم والقريب والبعيد ولا يدخل الاب الاقصى ولا يدخل فيه ولد الواقف والدة ولا يدخل أولاد البنات وأولاد الاخوات وكذلك لا يدخل أولاد من سواهن من الاناث الا اذا كان أزواجهن من بنى أعمام الواقف كذا في الظهيرية \* وذكر شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح السير الكبير اذا ذكر أهل البيت في الوقف أو الوصية يرجع الى مراده ان أراد بيت السكني فاهل بيته من يعوله وينفق عليه في بيته وان لم تكن بينهما قرابة وان أراد بيت النسب فاهل بيته جميع أولاد أبيه المعروفين به وذكر القاضي الامام علي السعدي أن الواقف ان كان له بيت نسب مثل بيت العرب فاهل بيته جميع أولاد أبيه وان لم يكن في عياله وان لم يكن له بيت نسب فاهل بيته من يعوله في بيته وينفق عليه ولا يدخل غيرهم فيه وان كان بينهما قرابة واختار هذا كذا في الغيبة \* واذا وقف على أهل بيته دخل تحت الوقف من كان موجوداً من أهل بيته ومن يأتي بعدهم من أولادهم وأولاد أولادهم كذا في المحيط \* وقوله على آل وجنسي كاهل بيتي ولا يخص الفقراء الا ان خصهم وقوله على الفقراء منهم وعلى من افتقر سواء حيث يكون لمن يكون فقير وقت الغلة وان كان غنيا وقت الوقف ولا يتقيد بمن كان غنياً وقت تقرر على الصحيح كذا في فتح القدير \* وان وقفت امرأة على أهل بيتها وعلى جنسها لا تدخل والدها ولدها كذا في خزنة المفتين \* ولو قال على أهل عبد الله فهو على امرأته خاصة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال هلال رحمه الله تعالى ولا يمكن استحسن فتجعل الوقف على جميع من يعوله ممن يجمعه بيته من الاحرار كذا في الحاوي \* وهو لا يترك كذا في الغيبة \* ولا يدخل تحت الوقف مما يليكه كذا في المحيط \* ولا يدخل عبد الله فيه وكذا من يعوله في بيت آخر كذا في الحاوي \* والعيال كل من يكون في نفقة انسان سواء كان في منزله أم في غير منزله والخشم بمنزلة العيال كذا في خزنة المفتين \* واذا وقف على عقب فلان فاعلم بان عقب الانسان كل من يرجع با بائه اليه ولا يدخل فيه ولد البنات الا اذا كان أزواج البنات من ولد فلان وكذلك أولاد من سواهن من الاناث لا يدخل في هذا الوقف الا اذا كان أزواجهن من ولد فلان ولو وقف على زيد وعقبه ولزيد أولاد وزيد حتى لا يكون لأولاده شيء لان ولد الرجل لا يسمى عقبه الا بعد موته كذا في المحيط

(الفصل السابع في الوقف على الموالى والمدرين وأمتهات الاولاد) اذا قال رجل حر الاصل ارضى هذه صدقة موقوفة على موالى ثم على الفقراء ولم يرد على هذا وله موالى عتاقة تصرف العلة اليهم ويدخل في ذلك من أعتقهم قبل الوقف ومن يعتقون من قبله بعد الوقف ومن يعتق بموته من

(٥٠ - (التاوى) - ثاني) تسمع دعواه فانه ذكر في كتاب الرهن اذا ادعى رجل على رجل أنه رهن عنده ثوباً بكذا قال تسمع دعواه وذكر في الغصب اذا ادعى على آخر أنه غصب منه عبداً أو ادعى أنه غصب منه جارية وغيرهما وأقام البينة على ذلك تقبل بينته ويحبس حتى يحضرها ويردها على صاحبها وان لم يبين قيمتها قال الغاصب بعد ذلك فانت الجارية أو بعته أو لا أقدر عليها قال يتلوم القاضي في ذلك زماناً ومقدار ذلك الزمان مفقوض الى القاضي فان لم يقدر عليها قضى عليه بالقيمة والقول في مقدار القيمة قول الغاصب \* وذكر في الوديعة رجل قال لغيره أو دعتك عبداً وأمة وقال المستودع ما أودعتني الا أمة وقد هلك فاقام رب الوديعة البينة على ما ادعى ضمن المستودع قيمة العبد وقال أبو بكر البلخي لا تسمع الدعوى الا بعد بيان القيمة قال وماذا كر محمد رحمه الله



تعالى في الكتاب بحول على ما إذا ادعى اقرار المدعي عليه بذلك وعامة المشايخ قالوا تصح الدعوى من غير دعوى الاقرار لان محسدا روجه  
الله تعالى لم يذكر الاقرار في شيء من المواضع لكن ينبغي للقاضي أن يكلف المدعي ببيان القيمة جدا فان لم يبين رسم دعواه وبقيس ببنته  
ويأمر المدعي عليه باحضار ذلك العين فان أبي حبسه شهرين فان أحضر عيننا من ذلك الجنس يقل للمدعي أهذا الذي ادعيت فان صدقه  
أخذه وان كذبه كلف المدعي عليه باحضار عين آخر الى أن يوافق المدعي في ذلك فان عجز المدعي عليه وظهر عجزه بقضي عليه بالقيمة والقول في  
مقدار القيمة قول المدعي عليه \* ولو ادعى عينا حاضر في يد رجل أنه له وأنكر المدعي عليه فأقام المدعي بينة على ما ادعى فسأل المدعي من  
القاضي أن يأخذ منه كفيلا بنفسه الى أن (٢٩٤) تظهر عدالة الشهود في القياس لا يكفه القاضي وفي الاستحسان يجبره على اعطاء

الكفيل واذا أعطاه كفيلا  
بنفسه ينبغي أن يأخذ منه وكيفا  
بالخصوصة أيضا حتى لو غاب المدعي  
عليه يمكنه القضاء على الوكيل  
ويأخذ منه كفيلا بعين المدعي به  
لان القاضي لا يتمكن من القضاء  
الا بحضور المدعي عليه وحضرة  
العين ويجوز أن يكون الكفيل  
والوكيل واحدا وانما يفعل  
القاضي ذلك عند طلب الخصم  
فان أب أن يعطى كفيلا بنفسه  
أمر المدعي أن يلزمه آفاه الليل  
وأطراف النهار اما بنفسه أو غيره  
هذا اذا أقام المدعي البينة فأما اذا  
ادعى ولم يقدم البينة وطلب من  
القاضي تكفيله فهو على وجهين  
ان قال بينتي غائبة لا يكفه وان قال  
حضور في المصرف في القياس لا يكفه  
وفي الاستحسان يكفه الى المجلس  
الثاني وكذا لو أقام المدعي شاهدا  
واحدا فانه يأخذ منه كفيلا بنفسه  
وبالعين المدعي به ووكيلا بالخصوصة  
وكفيلا بنفس الوكيل فان أعطاه  
الوكيل دون الكفيل أو الكفيل  
دون الوكيل لا يقبل القاضي ذلك  
منه الا أن يرضى به الخصم \* ولو  
كان المدعي به نقليا فقال المدعي به  
لا أؤضي بالكفيل بالنفس  
وبالكفيل بالعين وطلب من

أمهات أولاده ومدير به ومن عتق بعد موته بوصيته مؤمنا كان أو كافرا ذكرا أو أنثى  
ويدخل فيه أولاده ومواليه لانه لا مولى لهم غير الواقف كذا في الحاوي \* وأولاد الموليات ان كانوا  
يرجعون بولاء آبائهم الى الواقف يدخلون وان كان ولاد آبائهم الى قوم آخرين لم يدخلوا كذا في  
خراتة المعتسین \* ولا يدخل فيه موالى مواليه فان مات مواليه تصرف العلة الى موالى مواليه  
استحسانا فان كان له مولى واحد فله نصف الغلة والنصف الآخر للعقراء ولا يكون لموالى مواليه  
شيء فان كان له موليان صرفت الغلة اليهما كسدا في الحاوي \* ولو كان له موال وموليات  
كانت العلة لهما بالسوية ولو كان له موليات ايس معهن رجل كان لا وليات كل الغلة كذا  
في فتاوى قاضيان \* وان كان له موالى موالاة وموالى عتاقة فالغلة للموالى العتاقة وتوار لم  
يكن له الاموالى موالاة صرفت الغلة اليهم استحسانا كذا في المحيط \* وان كان له موال ولا بنه  
موال وقد ورث هؤلاء ولادهم عن أبيه فالغلة لمواليه ولا يكون للموالى ابنة شيء واذا لم يكن له  
الاموالى ابنة فمن أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قول هلال رحمه الله تعالى أنه تصرف العلة الى  
موال ابنة وانه استحسان كذا في الظهيرية \* ولو قال موال وموالى والمولى لم يدخل مع عتق جده  
فيه ولو قال على موالى أهل بيتي لم يعط موالى امرأته وأخواله الا أن يكونوا من أهل بيته ولو قال على  
موالى آل عباس لم يعط موالى موالىهم كذا في الحاوي \* وقال على موالى وأولادهم ونسبهم يدخل  
في ذلك مواليه وأولادهم وأولاد أولادهم الذكور والاناث جميعا ويدخل في ذلك ابن بنت مولا  
وان كان ولاؤهم لقوم آخرين وكذلك لو كانت أمه من مواليه وأبوه من العرب لانهم أولاد مواليه  
والنسل ولد الذكور والاناث فان ماتت امرأة منهم وترك ولدا ولم يكن الواقف شرط ان مات  
واحد منهم رد نصيبه الى ولده رد نصيب المولاة الى جميعهم هكذا أفتى أبو القاسم فان قال على موالى  
وأولادهم ونسبهم الذين يرجع ولاؤهم الى لم يدخل فيه من كان مولى لقوم آخرين من أولاد البنات  
فان قال على موالى الذين أعتقهم أو نالهم العتق متى لم يدخل ولدا لمولى قبله كذا في الحاوي \* رجل  
وقف داره وأوصيته على الموالى وأولادهم فولد ولد في غلة الدار لهذا الولد نصيب فيما مضى قبل  
الولادة لاقل من ستة أشهر ولا نصيب له فيما مضى من ذلك الوقت وفي غلة الضيعة له نصيب فيما حدث  
من الغلة قبل الولادة لاقل من ستة أشهر كذا في الواقع الحسامية \* ولو قال على موالى وقد أعتق  
هو وأخوه عبدا لم يدخل في الوقف ولو كان قال على من يرجع ولاؤه الى وقد كان أعتق أبوه عبدا  
فورثه هو وأخوه يدخل في الوقف ولو قال على الموالى الذين يلزمون ولدى فمن لزمه دخل في الوقف  
ومن ترك الزوم فلا حقه فان ادعاه حقه كذا في الحاوي \* ولو قال على مالى وموالى موالى

وموالى

القاضي أن يضعه على يدي عدل ان كان المدعي عليه عدلا لا يخشى عليه تغييب العين لا يجيبه القاضي الى

ذلك وان كان فاسقا يخشى عليه يجيبه القاضي الى ذلك وان كان المدعي به عقارا وطلب من القاضي أن يضعه على يدي عدل لا يجيبه القاضي  
الى ذلك الا أن يكون أشجارا عابها ثمار وان كان المدعي به دابة أو جارية محتاجة الى النفقة وأبى المدعي عليه أن يعطى كفيلا والمدعي لا يقدر  
على الملازمة فطلب من القاضي أن يضعه على يدي عدل وان القاضي يقول لا مدعي ان شئت وضعته على يدي عدل وتكون النفقة عليك  
عدلت بينك أو لم تعدل قضيت بهالك أو لم أقض فان رضى المدعي بذلك وضعها على يدي عدل وان لم يرضى لا يضع ويلزم ان شاء \* ولو طلب  
المدعي من القاضي الجبالة بين المدعي به والمدعي عليه ان كان ذلك قبل اقامة البينة لا يجيبه القاضي الى ذلك \* وكذا لو أقام شاهدا شاهدا

أو شاهد من فاسقين لأن قول الفاسق لا يعتبر إلا يرى أنه لو أخبر بخباسة الماء وظهر أنه لا يعتبر قوله في ذلك في ظاهر الجواب وإن أقام المدعي شاهدا عدلا أو امرأتين مستورتين فإن كان ذلك من باب الفرح بأن شهدا على أمة أمثال هذا الرجل حيل بينهما وبين المدعي عليه وتوضيح عند عدل وكذا لو ادعت حربة وعتقا أو شهدا بطلاق بائن أو ثلاث يحل بينهما وبين الزوج وذلك بأن يجعل القاضي بينهما امرأة عدلة ولا يخرج عن منزل الزوج فإن حيل بين الأمة وبين المدعي عليه فلم يعدل البيعة وقال المدعي لبينة أخرى حاضرة قالوا لا ترفع الحيلولة ولا تؤخذ من العدل إلى آخر المجلس وقيل يؤجل أياما كالأدعي القاتل بيعة على العفو عنه يؤجل أياما وراء المجلس استحسننا \* ولو ادعى رجل نكاح امرأة وهي في بدغيره فأقام المدعي البيعة فإن سأل المدعي الحيلولة أو التعديل (٣٩٥) في مدة مسئلة على الشهود فعل القاضي ذلك

والأفلا وكذا المرأة إذا ادعت فساد النكاح وأقامت البيعة وسألت الحيلولة وكذا رجل ادعى أمة في يد رجل وقال بعثها من الذي في يديه بيعا فسادا وقال المدعي عليه اشترى بها منه شراء حائرا فهو بمنزلة لو ادعت المرأة فساد النكاح وإن كان الدعوى في غير الفرج وأقام المدعي بيعة فانه يأخذ كفيلا من المدعي عليه بنفسه وبالمدعي به ووكيلا بالخصومة ولا يحتاج إلى التعديل الحيلولة الآن يكون المدعي شيئا يخاف تغييره واتلافه \* ولو كانت الجارية في يد رجلين يدعي كل واحد منهما أنها له فإن القاضي يدعيها في أيديهما ويقول لكل واحد منهما ما أقم البيعة فإن أراد كل واحد منهما أن تكون الجارية عنده وتنازع في ذلك أمرهما القاضي أن يتفقا على رجل تكون عنده إلى أن تقوم لهما بيعة قطعا للمنازعة فإن أقام أحدهما البيعة على دعواه ولم يتم الآخر وضعها القاضي عند رجل عدل إلى أن يسأل عن الشهود \* ولو ادعى رجل نكاح امرأة كبيرة ليست في يد رجل وهي تجسد دعواه فأقام البيعة وطلب من

وموالي موالى موالى دخل الفريق الرابع ومن هو أسفل منهم على قياس مسئلة الولد كذا في المحيط في البيعة سئل على من أحدهم وقدر ضيعته على مواليه وأولادهم بطنا بعد بطن وعلى أولاد رجل وأولاد أولاده فأتوا أحدهم الفريق الآخر وبقي منه أولاد فنصيب المتوفى لمن يكون لأولاده أم للذي يكون من البطن الأول فقال الأولى أن يصرف نصيب الميت إلى أولاده كذا في التتارخانية \* ولو أقصر الواقف رجل مجهول النسب أنه مولود وصديق المقر له وليس المقر له نسب معروف ولا ولا معروف كان له الوقف كذا في فتاوى قاضيان \* وماذا كرم الجواب مستقيم في الغلة الجانية وغير مستقيم في العلات الماضية والغلات التي حدثت قبل هذا القرار كذا في المحيط \* فإن كان للواقف موال أعنته وموال أعنته هم لا يعطى الفريقان من الغلة شيئا كذا في الظهيرية وتعطى الغلة للفقراء كذا في المحيط \* وإن قال هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبدأ على أمهات أولاده ومدراته فالوقف جائز وعكس هذا المعتقد على مال والمكاتبون وإذا صح الوقف استحق العلة من كان منهن عنده وإن كان قد تزوجهن وأما من أعنتهن من أمهات أولاده في حال حياته قبل حصول هذا الوقف فلا حق لهن فيه لأن قد انقضى بامم هو الولد فيقال مولياته فلا يدخلن في شيء من ذلك حتى يبين كذا في السراج الوهاج \* وإن لم يكن له أم ولد أو قد أعتقت في حياته فالغلة لها كذا في الحاوي \* وإن قال على أمهات أولاد زيد وعلى مولياته ولزيد أمهات أولاد قد كان أعنتهن وأمهات أولاد لم يعنتهن قسمت الغلة بين أمهات أولاده وبين مولياته ودخل اللاتي كان أعنتهن في مولياته كذا في المحيط \* ولو قال أَرْضِي هذه صدقة موقوفة بعد وفاتي على موالى فأنه يعطى من الوقف لأمهات أولاده ومدرته كذا في فتاوى قاضيان \* رجل قال أَرْضِي هذه صدقة موقوفة على سالم مملوك زيد فباعه زيد فالعلة لسالم تدور معه والقبول إليه دون المولى من ملك سالما وقت حدوث العلة فالغلة له كذا في الحاوي \* ولو وقف أرضه على سالم غلام زيد ومن بعده على المساكين فباعه زيد فباعه سالم تدور معه كيف دار فإن ملك الواقف سالم أطل الوقف على سالم كذا في خزائن المعين والمحيط \* ولو قال على سالم مملوك ومن بعده على المساكين فالعلة للمساكين ولا يكون لسالم ولا للواقف من ذلك شيء فإن باع الواقف سالما هداما رجل لا يكون لسالم ولا للمولود من ذلك الوقف شيء فقد جاوز الوقف على أمهات أولاده ومدراته ولم يجوز الوقف على الماليك وقد أشار محمد رحمه الله تعالى إلى الفرق بينهما وقال لأن فبهن ضربا من العتق ولا كذلك الماليك كذا في الظهيرية \* سئل أبو حامد عن ضيعة موقوفة على المولى لو أرادوا قسمة هذا الوقف لأجل العمارة هل لهم ذلك فقال نعم يجوز إذا كانت قسمة حفظ وعمارة لا قسمة غلب كذا في التتارخانية فاقلا عن البيعة

القاضي أن يصعها على يد عدل إلى أن يسأل عن الشهود عن القاضي لا يضعها ولكن يأخذ منها كفيلا وكذا الوادعي نكاح بكره في بيت أبيها لا يزوها \* وإن كان المدعي به منقولا عظيم لا يمكن نقله إلا بقوة وضرر ونحو الخشب العظيم والجرو والرحى والصنم الكبير والمكيل والموزن اختلافوا فيه قال بعضهم ينقل إلى مجلس القاضي ومثونه النقل تكون على المدعي عليه والصحيح أن القاضي يبعث رجلا يسمع الشهادة بحضور المدعي به وشهود معه فيشهدون عند القاضي أن شهود المدعي شهدوا للمدعي وحيد شذيقضي القاضي للمدعي والذي بعثه القاضي لسماع الشهادة لا يكون قاضيا فلا بد من القضاء بتلك الشهادة \* وإذا وقعت الدعوى في دابة لا بأس بدخالها في المسجد للخصومة إذا كان القاضي يجلس في المسجد لأن الشهادة بالنقل لا تقبل إلا بالإشارة إليه \* وإذا ادعى رجل جارية أو عبدا أو دابة





واختلفت الروايات عن صاحبيه في ذلك قال الشيخ الامام المعروف بخوارزاه رحمه الله تعالى الصحيح أن علي قول أبي يوسف الاول  
ومحمد الآخر يقضي بينهما نصفان كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وإن كان العين في يد أحدهما فإن لم يورخا أو ورخا أو تاريخهما سواء كان الخارج  
أولى وإن أرخا أو أحدهما أسبق يقضي لاسبقهما سواء كان خارجا أو صاحب يد وهو قول أبي يوسف الآخر وفي قول محمد الآخر الخارج  
أولى فإن أرخ أحدهما لم يورخ الآخر كان الخارج أولى في قول أبي حنيفة ومحمد الآخر وأبي يوسف الاول \* ولو تنازع رجلا في  
شيء فأقام أحدهما البينة أنه كان في يده منذ شهر وأقام الآخر البينة أنه في يده الساعة أقره القاضي في يد مدعي الساعة وكذا لو أقام  
أحدهما البينة أنه كان في يده منذ شهر وأقام الآخر البينة أنه كان في يده منذ (٢٧) جمعة جعله القاضي في يد مدعي الجمعة \* عهد

في يد رجل أقام البينة أنه كان عبده  
مذعشرين سنة وأقام آخر البينة  
أنه عبده وكان في يده منذ سنة حتى  
اغتصبه الذي في يده فهو لمن في يده  
\* رجل قال لبيته هذا العبد لك  
فقال المقر له ليس هولي ثم قال بلي  
هولي لا يقبل قوله \* ولو أقام  
البينة أنه لا تقبل بينته \* وقال  
الناطقي رحمه الله تعالى إذا قال  
أبست هذه الدار لي ثم أقام البينة  
أنه لا تقبل بينته لأنه لم يقربها  
لمعروف حتى لو كانت الدار في يد  
رجل يدعيها لنفسه فقال رجل  
آخر أبست الدار لي ثم ادعاه لنفسه  
لا تسمع دعواه \* ولو أقام البينة  
لا تقبل بينته لأنه لما قال ليست  
لي صار مقرا بالملك الذي ليسد فاذا  
ادعاه لنفسه بعد ذلك لا تسمع \*  
رجل في يده عبيد يقرب بالرق فادعى  
العبد أن فلانا الغائب اشتراه من  
مولاه هذا بالف ونقصه الثمن  
لا يقبل قوله وإن ادعى أن فلانا  
الغائب اشتراه من مولاه وكله  
بالخصومة ويقبض نفسه من  
صاحب اليد قبلت بينته لأن العبد  
يصلح خصما في قبض نفسه ويصلح  
وكيلا في شراء نفسه ولو قال العبد  
كنت عبد فلان فباعني منك

يعطى فقراء القرابة من نصيب الفقراء وإن شرط أن أعقر أقرأني كذا والباقي للفقراء لا يعطى  
فقراء القرابة من نصيب الفقراء وبه أخذ محمد بن سلمة وبنو نصر محمد بن سلام البلخي كذا في الذخيرة  
\* ولو كان الواقف جعل الغلة للغارمين أو لبناء السبيل أو في سبيل الله والحج أو في الرقاب فاحتاج  
بعض ولده أو قرابته إلى ذلك لم يعطوا شيئا إلا أن يكون الولد أو القريب منهم فيكون غارما أو من أبناء  
السبيل فحينئذ يبدأ بهم كذا في الحاوي \* ولو وقف أرضه على فقراء قرابته وأرضه أخرى على  
العقراء والمساكين ووقف القرابة لا يكفهم فإن كان ذلك في عقدين مختلفين فالقرابة يعطون  
من الوقف الآخر ما يفيهم وإن كان ذلك في عقد واحد لا يعطون ويجب أن يكون ما ذكر من  
الجواب فيما إذا كان العقد واحد على قول هلال ويوسف بن خالد كذا في المحيط \* وإذا أعطى  
واحد من فقراء القرابة أقل من مائتي درهم فأنفقته وقد بقي من الغلة أعطى نائبا إذا لم يكن أنفقها  
في الفساد كذا في الحاوي \* (ومما يتصل بهذا الفصل) إذا قال جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة  
أبدا على زيد وولده وولد ولده أبدا ما تماسلوا ومن بعدهم على المساكين علي أنه إن احتاج قراي  
رد عليهم هذا الوقف فكانت غلته لهم وكانت قرابته جماعة فاحتاج بعضهم وبعضهم أغنياء برد  
هذا الوقف علي من احتاج من قرابته وكذلك لو قال إن احتاج مولى فاحتاج بعضهم ولو قال علي  
ولدي زيدان ماتوا ردت غلة هذا الوقف علي عمر وفات بعض ولدي يذوي بقى البعض لم ترد الغلة حتى  
يموت كل ولدي بهكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة \* قال هلال رحمه الله تعالى في  
وقفه إذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة بعد موتي على الفقراء فمن احتاج من ولدي ولدي ولدي  
أعطى ما يكفيه كان في قال فإن احتاج أحد من ولدي له ينظر إلى ما يكفيه (٢) فيكون ذلك ميراثا  
بين جميع الورثة وإن احتاج بعض ولد الولد أعطى ما يكفيه وإن احتاج ولدا الصلب ولد الولد أعطى  
ثم ما يصيب ولدا الصلب بين الورثة وما يصيب ولد الولد يكون له فإن احتاج جميعا يقسم على  
عدد الرؤوس ثم الحكم ما ذكرنا من الارث والوقف وإن استغنى المحتاج لا يعطى له وهذا ظاهر وإن  
قررت الغلة عن سمي لكل فقير وكان يكفي لأحدهما (٣) فإنه يبدأ بولد الولد كذا في المحيط

(الباب الرابع فيما يتعلق بالشرط في الوقف)

(٢) قوله فيكون ذلك ميراثا لأنه لا يستحقه بالوقف لأنه بمنزلة الوصية وهي لا تجوز وارثا وإنما  
يستحقه بالارث ولا يختص هو به بخلاف ولد الولد فإنه يستحقه بالوقف لأن الوصية له جائزة كذا  
في الذخيرة (٣) قوله فإنه يبدأ بولد الولد لأن حقه أقوى لأنه يثبت من غير إجازة وحق ولد الصلب  
لا يثبت إلا بإجازة الورثة ذخيرة اهـ

بالف درهم وكنى قبض الثمن وأقام البينة على ذلك قبلت بينته إلا أن مولاه أن سمعه عن الخصومة وإن لم يسمعها قالو كذا جائزة قوله أن  
يقبض الثمن وبرأ منه المولى \* ولو قال أما بعد فلان قد وكلني بخصومة ث في نفسي وأقام البينة قبلت بينته \* رجل جاء إلى امرأته رجل  
أو ابنته وهي صغيرة فغداها وأخرجها من منزل أبيها أو زوجها كان للاب والزوج أن يحاصمه في ذلك ويحبس حتى يأتي بها أو يعلم أمها  
قدمات \* رجل ادعى عبدا في يد رجل فطوب بالبينة فلما أقام من عند القاضي باع صاحب اليد من رجل بالف وتقا بضا ثم أودعه  
المشتري عند البائع ثم جاء المدعي بالبينة فأن كان لقصي يعلم بما صنع ذواليد وأقر به المدعي لا يسمع بينة المدعي على ذي اليد وإن لم  
يعلم به القاضي ولا أثر به المدعي تقبل بينة المدعي ولا تقبل بينة صاحب اليد أنه باعه من فلان ثم أودعه فلان عنده وإن أقام البينة على أقرا



المدعى بذلك قبل بيئته وتندفع عنه الخصومة \* والهبة والصدقة اذا ائتمل هما القبض بمنزلة البيع في ذلك \* رجل ادعى عبد الله في يد رجل فقبل أن يقيم البيينة باعه المدعى عليه رجل بمحض من الشهود ثم أقام المدعى البيينة على المدعى عليه أن العبد له أن القاضي يقضى به للمدعى ولا تقبل بيئته المدعى عليه أنه باعه فان جاء المشتري بعد ذلك وأقام البيينة على المقضى له أن العبد عبده وهو في يده بغير حق يقضى به للمشتري فلا باعه المشتري أو وهبه من المقضى عليه الاول جاز ويعود العبد الى ملكه وهذه حيلة يحتال بها المدعى الاستحقاق \* ولو ادعى عبد الله في يد رجل فقبل أن يقيم المدعى البيينة باعه بمحض من الشهود ثم أقام المدعى البيينة على أن العبد له فانه يقضى به للمدعى فان حضر المشتري بعد ذلك وأقام البيينة على المقضى (٣٩٨) له أن العبد عبده كالاشترائه من المقضى عليه لا تسمع دعوى المشتري ولا

تقبل بيئته لان القضاء على المقضى عليه يكون قضاء عليه وعلى من تلقى الملك منه \* جبة في يد ثلاثة نفر أحدهم يدعى بطانما والثاني قطنهار والثالث كلها وأقام كل واحد منهم البيينة على ما ادعى فانه يقضى بجميعها لمدعى الكل ويضمن هو لمدعى البطانة نصف قيمة البطانة ولمدعى القطن نصف القطن وانما يقضى لمدعى الكل بالظاهرة لانه يدعيها ولا يدعيها غيره فيقضى له ثم مدعى الكل مع مدعى البطانة بدعيان البطانة ولا يدعيها غيره ما والبطانة في أيديهما فيقضى لكل واحد منهما بنصفها الذي في يد صاحبه ترجيحاً لبيئته الظاهر على بيئته ذي اليسر واذ قضى لمدعى البطانة بالنصف صار كان مدعى الكل غصب منه نصف البطانة وجعلها بطانة لجبته فيضمن نصف قيمتها وهكذا في القطن الآن في القطن يضمن المثل وفي البطانة يضمن القيمة \* رجلان في يد كل واحد منهما شاة أقام كل واحد منهما البيينة أن الشاة التي في يد صاحبه شاته ولدت من شاته التي في يده فان كانتا مشكتين ذكر في الاصل أنه يقضى لكل واحد

في الذخيرة اذا وقف أو ضاً أو شيئاً آخر وشرط الكل لنفسه أو شرط البعض لنفسه مادام حياً وبعدده للفقراء قال أبو يوسف رحمه الله تعالى الوقت صحيح ومشايخ بلخ رجعهم الله تعالى أخذوا بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى ووليه الفتوى ترجيحاً للناس في الوقف وهكذا في الصغرى والنصاب كذا في المضمرات ومن صور الاشترط لنفسه ما لو قال على أن يقضى دينه من غلته وكذا اذا قال اذا حدثت على الموت على ديني بدين من غلته هذا لوقف بقضاء ما على فافضل في سبيله كل ذلك جائز وكذا اذا قال اذا حدثت على فلان الموت يعني الوافق نفسه أخرج من غلته هذا الوقف في كل سنة من عشرة أسهم مثل أسهم تجعل في الخبز عنه أو في كفار أو في كذا وكذا أو في أشياء أو قال أخرج من هذه الصدقة في كل سنة كذا وكذا درهما ليصرف في هذه الوجوه ويصرف الباقي في كذا وكذا على ما سبيله كذا في دفع القدير \* ولو قال صدقة موقوفة لله تعالى تجري غلتها على ما عشت ولم يرد على ذلك جاز وإذا مات تكون للفقراء ولو قال أرضى هذه صدقة موقوفة تجري غلتها على ما عشت ثم بعدى على ولدي وولداي ونسلهم أبداً ما تناسلوا فان انقرضوا فهي على المساكين جاز ذلك كذا في خزنة الممتن \* ولو شرط أن له أن ينفق على نفسه وولده ويقضى دينه من غلته فاذا حدثت بموت كذا غلته هذه الضيقة لفلان بن فلان وولده وولده ونسله وعقبه أو بدين أو بما جعل لفلان وآخر ما جعل لنفسه قال الخفاف نقدي وتأنخيره سواء على مذهب أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو جائز على ما اشترط كذا في المحيط \* وقف وقفاً على الفقراء وشرط فيه أن له أن يأكل ويؤكل مادام حياً فاذا مات كان لولده وكذلك لولده أبداً ما تناسلوا جاز الوقف على هذا الشرط كذا في المضمرات \* وبه أخذ الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني وحسام الدين رحمه الله تعالى كذا في السراجية \* ولو شرط بعض الغلة لامهات أولاده حال وقفه ومن يحدث منهن بعد وقسط لكل منهن في كل عام قسطاً حال حياته ومماته جاز بلا خلاف كذا في الوجيز \* وهكذا في المبسوط والذخيرة وفتاوى قاضيهان \* وهو الاصح كذا في فتح القدير \* وكذلك اذا سمى ذلك المدبر كذا في المحيط \* ولو شرط العلة لأمته أو لعبيده فهو كاشترطها لنفسه فيجوز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى كذا في الكافي \* اذا وقف وقفاً مؤبداً واستثنى لنفسه أن ينفق من غلته هذا الوقف على نفسه وعياله وحشمه مادام حياً جاز الوقف والشرط جميعاً عند أبي يوسف رحمه الله تعالى فاذا انقرضوا صارت العلة للمساكين كذا في الذخيرة \* ولو وقف وقفاً واستثنى لنفسه أن يأكل منه مادام حياً ثم مات وعنده من هذا الوقف ما يبق أو عيب أو زيب فذلك كله مردود الى الوقف ولو كان عنده خبر من يرد ذلك الوقف كان مبرأً لان ذلك ليس من الوقف حقيقة كذا في الظهيرية

وهي بالاشاة التي في يد الاخر لا تمها استوى في دعوى المتاج فتعارضت البيئتان في ذلك فلا تسمع دعوى المتاج فيجعل كأنهما ادعيا لمساكناً فيقضى بكل شاة بميزة الخارج وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يقضى لكل واحد منهما بالاشاة التي في يده فضاء تركه لا قضاء استحقاق لانه لا وجه للقضاء لكل واحد منهما بالمتاج لانه لا وجه للقضاء بغيره فدعوى فتبطل البيئتان ضرورة \* جارية في يد رجل ادعاه رجلان أقام كل واحد منهما البيينة أنها جارية بتهمة من الذي في يده بالف درهم على أي الخيار ثلاثة أيام فانه قضى باليمين فان أمضيا البيع كان لكل واحد من المدعين على الذي في يده ألف درهم لان حق كل واحد منهما عند الامضاء قبل المشتري في الثمن ولا تضائق في الثمن فان أمضيا أحدهما البيع دون الآخر فلا يبيح المدعى البيع على المشتري نصف

الثلث لأنه لم يسلم للمشترى منه الا نصف الجارية والذي لم يمسح البيع أن يأخذ كل الجارية لأنه أقام البيعة على أن كل الجارية له وانما  
 به نصف يحكم المراجعة وقدز انت من ارجحة صاحبه ان لم يمسح كل واحد منهما البيع كانت الجارية بين مدعين نصفين لاستواء ما في المجة  
 ولا شيء على المشتري من الثلث لاستحقاق المبيع \* رجل أقام البيعة على رجل أنه غصب منه هذه الجارية اليوم وأقام آخر البيعة على أن هذا  
 المدعي عليه اغتصب منه هذه الجارية منذ شهر قال محمد رحمه الله تعالى في قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى هي للذي أقام البيعة على  
 الوقت الآخر ويضمن المدعي عليه قيمتها صاحب الوقت الاول وفي قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى هي للذي أقام البيعة على الوقت  
 الاول ولا يضمن الاخر شيئا \* رجل ادعى أن فلانا المبتغص منه شيئا وبين (٢٩٩) وأحضر بعض ورثة المبتغص وأقام عليه البيعة

بذلك وبعض ذلك شيء في يد  
 الوارث وبعضه في يد وكيل الوارث  
 الاخر وهذا الوارث الحاضر  
 مقرأه ميراث لهم من قبل أبيهم  
 فانه يقضي على هذا الوارث الحاضر  
 بدفع ما في يده الى المدعي ولا يؤخذ  
 ما في يد وكيل الف تب ولو كان كله  
 في يد الوارث الحاضر فانه يقضي  
 بكل ذلك عليه ويدفع الى المدعي  
 فاذا قدم الغائب وقال كان هذا في  
 يد أخ لنا من غير الوالد لا يقبل قوله  
 \* رجلان اهما على رجل ألف  
 درهم مشترك بينهما فما يخص  
 المدعي عليه فخصر أحد الرجلين  
 وقام البيعة على دينهما وشريكه  
 غائب قال أبو حنيفة رحمه الله  
 تعالى القاضي يقضي للحاضر  
 بمائة ولا يجبر الحاضر على  
 عن الغائب في وجهه من الوجوه  
 الا أن يكون الالف ميرايا بينهما  
 عن مورث واحد \* فاذا حضر  
 الشريك الغائب يكافأ عارة  
 البيعة فان لم يقدر على ذلك يدخل  
 مع شريكه في الخمسة التي قبض  
 \* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى  
 أي الشريكين حضر فهو خصم  
 عن الآخر في الباقي في الميراث  
 وغيره قال محمد رحمه الله تعالى

\* وفي وقف الخفاف اذا شرط أن ينفق على نفسه وولده وحشبه وعياله من ثلثة هذا الوقف  
 فمات ثلثه فباعها وقبض ثمنها ثم مات قبل أن ينفق ذلك هل يكون ذلك لورثته أو لاهل الوقف قال  
 يكون لورثته لأنه قد حصل ذلك وكان له كذا في فتح القدير \* وقف ضيعته على امرأته وأولاده  
 فماتت المرأة لم يكن نصيبها لانها خاصة اذا لم يكن الواقف شرط ان مات واحد منهم رد نصيبه الى  
 أولاده فيكون نصيبها مردودا الى الجميع كذا في الكبرى \* وقف ضيعته نصفها على امرأته  
 ونصفها على ولد بعينه على أنه ان مات امرأته صرف نصيبها الى أولاده وآخره الفقهاء ثم ماتت  
 المرأة يكون للابن الموقوف عليه من نصيبها نصيب كذا في المضمرات \* وقف ضيعته له على  
 رجل على أن يعطيه كعاشته كل شهر و ليس له عيال فصار له عيال يعطيه له وعياله كفايتهم كذا في  
 الكبرى \* ولو وقف أرضا على رجل على أن يقرضه دراهم جاز الوقف ويبطل الشرط \* كذا في  
 فتاوى قاضيان \* اذا شرط في أصل الوقف أن يستبدل به أرضا أخرى اذا شاء ذلك فتكون  
 وقفها مكانها ولو وقف الشرط جائزا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا لو شرط أن يبيعها  
 ويستبدل بثمنها مكانها وفي واقعات القاضي الإمام نقر الدين قول هلال رحمه الله تعالى مع أبي يوسف  
 رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في الخلاصة \* وليس له بعد استبداله مرة أن يستبدل ثانيا  
 لانتهاء الشرط بمرة الا أن يذ كر عبارة تفيد له ذلك دائما كذا في فتح القدير \* وان كان الواقف  
 قال في أصل الوقف على أن أبيعها بمبادلتي من الثمن من قليل أو كثيرا وقال على أن أبيعها وأشتري  
 بثمنها عبدا أو قال أبيعها ولم يزل على ذلك قال هلال رحمه الله تعالى هذا الشرط فاسد يفسد به الوقف  
 كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة أبدا على أن لي أن أستبدل بها  
 أخرى يكون الوقف جائزا استحسانا اذا كان الشراء بثمن الاولى كذا في محيط السرخسي \* وكذا  
 اشترى الثانية تصير الثانية وقفيا بشرائط الاولى قائمة بمقام الاولى ولا يحتاج الى مباشرة الوقف  
 بشرطه في الثانية كذا في فتاوى قاضيان \* ولو شرط الاستبدال ولم يذ كر أرضا ولا دارا  
 وباع الاولى له أن يستبدلها بمجنس العقار ماشاء من دار أو أرض وكذا لو لم يقيدها بالبلد له أن يستبدلها  
 بأي بلد شاء كذا في الخلاصة \* واذا قال على أن أستبدل أرضا أخرى ليس له أن يجعل البديل  
 دارا وكذا على العكس كذا في فتح القدير \* وله أن يشتري بثمنها أرضا أخرجا كذا في فتاوى  
 قاضيان \* ولو قال بارض من البصرة ليس له أن يستبدل من غيرها ويتبني ان كانت أحسن أن  
 يجوز لانه خلاف الى خير كذا في فتح القدير \* وفي القنية مبالاة دار الوقف بدار أخرى انما يجوز  
 اذا كانت في محلة واحدة وتكون المحلة المملوكة خيرا من محلة الموقوفة وعلى عكسه لا يجوز كذا

القياس ما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى والاستحسان ما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى \* أربعة عشر لهم على رجل ألف درهم وهو موسر  
 أو مسرف شهدا ثلثان منهم على اثنين منهم أنهم ما أبرأ الغريم عن حصتهم من الالف جازت شهادتهم وان كان ذلك ثمن مبيع باعوه منه وان  
 مات الغريم وترك ألف درهم شهدا بالبراءة بعد موته لا يجوز شهادتهم لان الالف المتروكة بعد الموت يصير مشتركا بين الغرماء كل واحد  
 منهم كان مدعيًا تخلص ذلك لنفسه \* عبد في يد رجل أقام البيعة على رجلين أنه باعه منهما بالفي درهم وأقام أحد الرجلين البيعة أنه  
 اشتراه منه بال درهم ذ كر في المنتقى أنه يقضي بينة الذي العبد في يديه \* رجل ادعى على رجل ألفا فحسم المدعي عليه وأعطاه اياه على  
 الجحود أو صاحبه من دعواه ثم ان المدعي عليه أقام البيعة للمدعي قاله قبل أن يقبض مني الما أو قال قبل الصلح ليس لي قبل فلان شيء قاله صلح



وقضاء المال ماضيان وان أقام البيعة أنه أقر بذلك بعد الصلح وقضاء المال يبطل الصلح والقضاء وان كان القاضي قضى عليه بالمال بالبيعة ثم أقام المدعي عليه البيعة أن المدعي أقر قبل القضاء أنه ليس له على المدعي شيء يبطل عنه المال \* عبد في يد رجل ادعاه رجل وقال كان العبد لي وهبته لذي اليد وهو غائب ولم أمره بقبضه فقبضه بغير أمرى وقال الموهوب له وهبته لي وقبضته منك فان القول يكون قول الموهوب له لانه مقبوض في يده \* ولو قال الموهوب له حين وهبته لي كان العبد في منزله لم يكن بحضورنا فمترني قبضه فقبضته لا يقبل قوله \* ولو قال المدعي كان العبد لابي وهبه لك فلم تقبضه في حياته وانما قبضته بعد موته كان القول قول الوارث \* اذا اختلفت رب المال مع المضارب فقال المضارب رددت (٤٠٠) عاين رأس المال بعدما اقتسمنا وانكر رب المال كان القول قول رب المال لان

المضارب يدعي أن ما في يده نصيبه من الربح ورب المال يدعي أنه مال المضاربة لانه لم يرد عليه رأس المال فيختلف كل واحد منهما فان أقاما البيعة أقام رب المال أن المضارب أقر أنه لم يرد عليه رأس المال وأقام المضارب البيعة على اقرار رب المال أنه رده عليه رأس المال فهذا على وجوه ان أقر ان تاريخ أحدهما أسبق بقضي الآخر التاريخين أمهما كان أما اذا كان تاريخ رب المال سابقا يصير كأن المضارب لم يرد عليه في ذلك الوقت ثم رده بعده وأما اذا كان تاريخ المضارب سابقا فلان رب المال وان أقر ببراءته الآن المضارب لما أقر بانضمامه بعد ذلك فقد رده اقراره وبطلت البراءة وهذا يصلح أصلا في جنس هذه المسئلة وان أرخا وتاريخهما سواء أو أطلقا بقضي بينة المضارب ويجعل كأنه لم يرد ثم رده بعد ذلك \* جارية في يد رجل ادعت أنها حرة الأصل وأنكرت أنها أقرت بالرق ودعى ذوا اليد أنها أقرت بالرق كان القول قول الجارية وقضى بحريتها \* رجل ادعى عبدا في يد رجل فقال هو لي اشتريته من فلان بكرا وفي يدك

في البحر الرائق \* ولو شرط لنفسه أن يستبدل فوكل به حاز ولو أوصى به عند موته لم يكن للوصي ذلك ولو شرط الاستبدال لنفسه مع آخر أن يستبدل لمعاقفة ذلك الرجل لا يجوز ولو تفرد الواقف جاز كذا في فتح القدير \* ولو شرط الواقف في الوقف الاستبدال لكل من ولي هذا الوقف صح ذلك ويكون لكل من ولي الوقف ولاية الاستبدال أما اذا قال الواقف على أن لغسلان ولاية الاستبدال فأت الواقف لا يكون لغسلان ولاية الاستبدال بعد موت الواقف الآن يشترط الولاية بعد وفاته كذا في فتاوى قاضخان \* وليس للقيم ولاية الاستبدال الآن ينصب له بذلك ولو شرطه للقيم ولم يشترط لنفسه كان له أن يستبدل بنفسه كذا في فتح القدير \* ثم اذا جاز الواقف وشرط البيع والاستبدال بالثمن فباعه بما يتغابن الناس فيه فالبيع حاز وان باعه بما لا يتغابن الناس فيه فالبيع باطل كذا في المحيط \* ولو باعها بغير وض في قياس قول الامام يصح ثم يبيعها بغير وض وقال أبو يوسف وهلال رحمهما الله تعالى لا يملكه الا بالنقد كذا في البحر الرائق \* وأما براضة كونهما مكانهما كذا في فتح القدير \* ولو باع أرض الوقف وقبض الثمن ثم مات ولي بين حال الثمن كال الثمن دينارا في تركته كذا في فتاوى قاضخان \* وكذا لو استهلكه كذا في فتح القدير \* وان باع الاول وضاع الثمن من يده لا يضمن وبطل الوقف كذا في محيط السرخسي \* ولو اشترى بالثمن عرضا محملا لا يكون وقفا فهو له والدين عليه ولو وهبه من المشتري صحت الهبة وبغضه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومنعه أبو يوسف رحمه الله تعالى أما لو قبض الثمن ثم وهبه فالهبة باطلة اتساقا كذا في فتح القدير \* واذا باع الواقف ثم عاد اليه بما هو فسخ من كل وجه كان له أن يبيعها ما يشاء وان عادت بعقد جديد لا يملك بيعها الآن يكون عم لنفسه الاستبدال ولو ردت بعيب بقضاء أو بغير قضاء بعد القبض أو قبل القبض بقضاء عادت وقفا وكذا اذا أقال المشتري قبل القبض أو بعده كذا في فتح القدير \* وليس له أن يبيع الأرض بعد الاقالة الآن يكون اشترط ذلك في الوقف كذا في المحيط \* ولو باع أرض الوقف واشترى بثمنها أرضا أخرى ثم ردت الاولى عليه بعيب بقضاء قاض كان له ان يصنع بالأرض الاخرى ماشاء والأرض الاولى تعود وقفا ولو ردت الاولى عليه بعيب بغير قضاء لم ينسخ البيع في الاولى فبقيت الثانية بدلا عن الاولى فلا تبطل الوقفية في الثانية ويصير مشتريا لا لاولى لنفسه ولا يصير مشتريا للأرض الثانية ووافقا لنفسه كذا في فتاوى قاضخان \* وان باع الاول واشترى الثانية ثم استحققت الاولى فالقياس أن لا ينتقض الوقف في الأرض الثانية وفي الاستحسان لا تكون الثانية وقفا كذا في محيط السرخسي \* ولو كان الوقف مرسلا لم يذ كرفيه شرط الاستبدال لم يكن له أن يبيعها ويستبدل بها وان كانت أرض الوقف سبعة لا ينتفع بها كذا في فتاوى قاضخان \* وقد

اختلاف

ومن اشترى شيئا

فوجد في يد غيره قبل أن ينتقده الثمن لا يكون له أن يأخذه من صاحب اليد الآن يدعى الو كالة بالقبض من البائع \* رجل ادعى على رجل أنه غصب منه حمارا وذكروا سماته وأقام البيعة على وقوف دعواه فاحضر المدعي عليه حمارا فقال المدعي هذا الذي ادعيتهم وزعم شهوده أن هذا الحمار هو الحمار الذي شهدنا بملكه للمدعي فنظر واقية فاذا فيه بعض شياؤه على خلاف ما قالوا بأب ذكروا الشهود عند الشهادة أنه مشقوق الأذن وهذا الحمار الذي جاء به المدعي عليه غير مشقوق الأذن قالوا هذا لا يمنع القضاء للمدعي ولا يوجب ذلك في شهادتهم ذكره عالم يكن محتاجا اليه في الدعوى والله اداة والخلاف في مثل هذا لا يوجب الحلال والله أعلم \* قال رضي الله عنه وهذا كرفيه مسائل النتائج

ايخالف هذا \* رجل ادعى دابة أو داراً في اجارة الغير لا تقبل بينة المدعى الا بحضرة الابحضر والمسته أجريه فاو كذا الرهن ولو كانت روعة في يد رجل نال كان البذر من قبل المزارع فهو بمنزلة الاجارة وان كان البذر من قبل صاحب الارض اختلفوا فيه والشيخ أنه يشترط حضرة العامل ولو باع شيئاً ولم يسلم الى المشتري حتى اداه رجل فانه يشترط حضرة البائع والمشتري وكذا لو اراد الشفيع أن أخذ الدار بالشفعة وهي في يد البائع يشترط حضرة البائع والمشتري \* ولو ادعى على صغير شيئاً بحضرة وصيه ذكر الشيخ الامام المعروف خواهر زاده في شرح القسمة أنه يجوز ولا يشترط حضرة الصغير ولم يفصل بين ما اذا كان المدعى به ديناً أو عيناً وجب مباشرة الوصي أولاً مباشرة الوصي \* وذكر الناطقي أنه لو ادعى ديناً وجب مباشرة الوصي (٤٠١) لا يشترط حضرة الصغير وان كان ديناً وجب

لا مباشرة الوصي كضمان الاستهلاك ونحو ذلك يشترط حضرة الصغير للإشارة اليه \* وذكر الخفاف رحمه الله تعالى أنه لو ادعى على صبي محجور مالا باستهلاك أو غصب ان كان المدعى يقول في بينة حاضرة تسمع دعواه ويشترط حضرة الصغير ويحضر معه أبوه أو وصيه حتى اذا قضى القاضي بالمال يؤمر الاب أو الوصي بالاداء وان لم يكن للصبي أب ولا وصي وطالب المدعى من القاضي أن ينصب وصياً للصغير تجابه القاضي الى ذلك لكن يشترط حضرة الصغير عند نصب الوصي وعند بعض المتأخرين يشترط حضرة الصغير عند الدعوى سواء كان الصغير مدعياً أو مدعى عليه \* قال مولانا رضى الله عنه وينبغي أن لا يشترط حضرة الاطغال عند الدعوى كما ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده رحمه الله تعالى \* ولو ادعى على ميت ديناً وورثته صغار فان كان للميت وصي لا يشترط حضرة الورثة وان لم يكن للميت وصي وللصغار وصي يشترط حضرة الورثة الصغار وحضرة الواحد يكفي \* ولو ادعى

اختلف كلام قاضين في موضع جوزه للقاضي بلا شرط الواقف حيث رأى المصلحة فيه وفي موضع منعه منه ولو صارت الارض بحال لا ينتفع بها او المعتمد أنه يجوز للقاضي بشرط أن يخرج عن الانتفاع بالسكينة وأن لا يكون هناك ربيع للوقف يعمر به وأن لا يكون البيع بغبن فاحش كذا في البحر الرائق \* وشرط في الاسعاف أن يكون المستبدل قاضى الجنية المفسر بذي العلم والعمل كذا في النهر الفائق \* وسئل شمس الأئمة محمود الاوز جندى عن وقف على أولاده وقال لهم ان عجزتم عن امساكه فبيعه قال لو كان هذا شرطاً في الوقف كان باطلاً وهذا يجب أن يكون قول محمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فيجوز الوقف ويبطل الشرط ولو قال أَرْضِي صدقة موقوفة على أن أصلها لي أو على أن يبيعها أو على أن يبيعها أصلها أتصدق بثمنها كان الوقف باطلاً كذا في فتاوى قاضين \* ولو شرط أن يبيعها ويجعل ثمنه في وقف أفضل ان رأى الحاكم يبيعه أذن له فيه كذا في الوجيز \* وذكر الخفاف في وقفه لو شرط أن يبيعها ويصرف ثمنها لي ما رأى من أبواب الخير فالوقف باطل وان شرط في أصل الوقف أن يبيعه ولم يبيعه لا يجوز لمن وليه بعده أن يبيعه كذا في الذخيرة \* ولو قال أَرْضِي هذه صدقة موقوفة على أن لا يبطلها فالوقف باطل عند هلال رحمه الله تعالى وعند يوسف بن خالد رحمه الله تعالى جائز والشرط باطل ولا ريب في يوسف رحمه الله تعالى فلما ثل أن يقول الوقف جائز لان هذا بمنزلة اشتراط الحياء واقبل أن يقول بانه غير جائز عنده كذا في محيط السرخسي \* وذكر الخفاف في وقفه مسائل على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فقال اذا كتب في صلح الوقف لا يباع ولا يوهب ولا يملك ثم قال وعلى أن لفلان يبيع ذلك والاستبدال بثمنه ما يكون وقفاً له أن يبيع ويستبدل وان قال في أول الكتاب على أن لفلان يبيع ذلك والاستبدال به ثم قل في آخر الكتاب وعلى أنه ليس لفلان يبيع ذلك فليس له أن يبيعه كذا في الذخيرة \* ولو شرط لنفسه أن ينقص من المعاليمة اذا شاء ونزى ويخرج من شاء ويستبدل به كان له ذلك وليس لغيره الا أن يجعله له كذا في فتح القدير \* قال الخفاف في وقفه اذا فعل ذلك مرة فليس له أن يغير بعد ذلك فان أراد أن يكون له ذلك أبداً ما عاش نزيدي ينقص ويدخل ويخرج مرة بعد مرة قال يشترط ذلك وان اشترط الواقف هذه الاشياء لانسان مادام حي فإنه ذلك كذا في المحيط \* ولو شرط لنفسه مادام حياً للموتى من بعده صح ولو جعل له للموتى مادام الواقف حياً ما كنه مدة حياته فادامات الواقف بطلت وليس للمشروط له ذلك أن يجعل لغيره أو يوصي به له كذا في البحر الرائق \* اذا قال أَرْضِي صدقة موقوفة لله تعالى أبداً على أن أضاع غلته بحيث شئت جاز وله أن يضع غلته حيث شاء فان وضع في المساكين أو في الحج أو في انساك بعينه فليس

( ٥١ - ( العتاي - ثانی ) )  
على عبد مأذون أو معتوه مأذون في التجارة بعقل التجارة مالا يغصب أو استهلاك ودیعة أو بحود ودیعة أو بیع أو شراء أو اجارة أو استجار أو ما أشبه ذلك وأقام البينة على ما ادعى أو أقام البينة على اقراره بذلك والعبد يجزى ذلك جاز وان كان مولاه أو ولي المعتوه غائباً لان العبد المأذون والمعتوه المأذون لو أقر بذلك صح اقراره لانه من التجارة والبينة قامت على خصم منكر لو أقر صح اقراره فيكتفي بحضرة وان كان العبد محجوراً أو المعتوه محجوراً يعتبر حضور المولى والعبد جميعاً سواء شهدوا على معاينة السبب أو اقراره بذلك ولا تقبل الشهادة على المولى عند غيبته وهل تقبل في حق العبد حتى يؤخذ بذلك بعد الاعتاق قال مولانا رضى الله عنه وينبغي أن تسمع البينة وبقضي عليه ان كانا حاضرین تقبل البينة عليهما في حقهما ولا تسمع دعوى استهلاك الوديعة



والبضاعة على العبد المحجور في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى سواء كان الولي حاضرا أو غائبا وسواء شهدوا عليه بما ينه عنه الاستهلاك أو شهدوا عليه بأقراره \* ولو شهدوا على عبد مأذون في التجارة بقتل عمدا أو قذف أو زنا أو شرب خمر فأنكر العبد أن كان مولاه حاضرا جاز بالإجماع وإن كان غائبا لا تقبل عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وتقبل عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لأن عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لو قامت البيعة على العبد المأذون بقصاص أو حد تقبل وكذا المحجور وإن شهدوا عليه بالأقرار بهذه الأسباب في الزنا وشرب الخمر والحدود الخالص لله تعالى لا تقبل وفي القصاص والقذف إن كان مولاه حاضرا تقبل وإن كان مولاه غائبا لا تقبل في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى \* ولو شهدوا على العبد المأذون أو المعتوه أو بالزنا أو شرب الخمر أو القذف في الزنا (٤٠٢)

له أن يرجع عنه وكذلك لو قال جعلتها فلان أو أعطيتها فلان فلا يرجع عنه ولو وضع في خريق بعد فريق جاز ولو وضعها في نفسه بطل الوقف وهذا انما يتأني على قول هلال رحمه الله تعالى بخلاف ما لو قال على أن أعطى غلته من شئت أو أدفع من شئت ولو قال أرضى صدقة موقوفة على أري أن أعطى غلته من شئت من ولدي فالوقف صحيح وله أن يعطى من شاء من ولده كذا في المحيط \* إذا وقف أرضه على أن يعطى غلته من شاء جاز الوقف وله المشيئة في صرف الغلة إلى من شاء وإذا مات انقطع مشيئته كذا في محيط السرخسي \* وليس الواقف أن يأكل من غلته كذا في الحاوي \* وإذا مات الواقف قبل أن يجعل الغلة لواحد من الناس كانت الغلة للعقراء كذا في المحيط \* وإذا شرط أن يعطى غلته من شاء أو قال على أن يضعها حيث شاء فله أن يعطى الأغنياء كذا في الفنية \* وإن شاء أن يصرفها إلى رجل غني بعينه جازت المشيئة ولو شاء أن يصرفها إلى فقير بعينه جازت المشيئة والغلة له مادام حيا وليس له أن يحولها عنه إلى غيره فإذا مات فله أن يعطى غيره ممن شاء وإن صرفها إلى الأغنياء دون الفقراء فالمشيئة باطلة وإن شاء صرفها إلى الأغنياء والفقراء جميعا يبطل الوقف قياسا ولا يبطل الوقف استحسانا ولا يبطل مشيئته فصارت الغلة للفقراء هكذا في محيط السرخسي \* ولو جعل غلته فلان سنة حاز وله أن يجعلها بعد ذلك لمن شاء وإن جعل غلته لرجلين فالغلة بينهما ما عاشا فإن مات أحدهما فالغلة لآخر ولو قال جعلت غلتي للوالدين صح أو وقف غلتي في الابتداء كذا في المحيط \* وأوجب غلته لولده جاز كذا في الحاوي \* رجل وقف ضيعة وشرط الواقف أن يعطى القيم غلته من شاء جاز والقيم أن يعطى الأغنياء والفقراء كذا في الحاوي فاضحان \* ولو وقف في مرضه على أن يعطى فلان غلته من شاء فاختار الوصي أن يضع ذلك في ولد الميت لا يجوز ويبطل الوقف قياسا وفي الاستحسان الوقف على الصحة لأن أصله وقع في حاله لفلان المشيئة فان شاء ما يصح به الوقف يصح والباطل مشيئته كذا في المحيط \* ولو قال على أن يعطى فلان غلته من شاء فزوجا تزوله أن يعطى من شاء في حياة الواقف وبعد وفاته فكله قال يعطيه في حياته وبعد وفاته والقياس أن لا يعطى بعد وفاة الواقف فان مات الذي جعل إليه المشيئة فالغلة للفقراء ولمن جعل إليه المشيئة أن يعطى ولده ونسله ويعطى ولد الواقف ونسله وليس له أن يعطى نفسه ولا يخرج المشيئة عن يده بقوله أعطيت نفسي فان جعل غلته للواقف بطل الوقف على قول من لا يجزى وقف الرجل على نفسه وكذلك لو جعل غلته للواقف سنة كذا في الحاوي \* بخلاف ما إذا جعل الواقف المشيئة إلى نفسه في إعطاء الغلة فاعطى نفسه حيث لا يبطل الوقف ولو قال فلان جعلتها للأغنياء يبطل الوقف

وشرب الخمر والقذف لا تقبل حضر الولي أو غاب وفي القتل إن حضر الولي جاز لأن موجبها هو الدية على العاقلة وإن كان الولي غائبا لا تقبل بل لا خلاف وإن شهدوا على الأقرار بهذه الأسباب لا تقبل حضر الولي أو غاب \* وإن شهدوا على العبد المأذون بالسرقه إن كان موجبها القطع تقبل إذا كان المولى حاضرا معه ويقطع بلا خلاف وإن كان المولى غائبا لا تقبل في حق القطع في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وتقبل في حق الضمان وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تقبل في حق القطع وإن كانت السرقه وجبة للمال تقبل بلا خلاف حضر المولى أو غاب وإن شهدوا على الصبي المأذون أو المعتوه المأذون في التجارة بالسرقه تقبل حضر المولى أو غاب لأن موجبها الضمان لا غير \* ولو اختلف العبد المأذون المدين مع المولى في ثوب وادعاه كل واحد منهما أن كان الثوب في منزل العبد وهو من تجارته يعق من نوع ما يتجرفه فالثوب له وإن كان العبد لا يسهو أو راكبا دابة وهو في منزل المولى فالثوب

كذا

ولو أن رجلا اختلما في دابة أحدهما راكبا والآخر محملا

بجملتها فالراكب ولا يسأل الثوب مع المتعلق به كذلك \* لو كان أحدهما جالسا على بساط والآخر متعلق به كان بينهما \* ولو كانا على دابة أحدهما راكبا والآخر ديف ادعيا الدابة فهي لراكب السرج وإن كانا في السرج فهي بينهما \* ولو أن قطارا يقودها رجل ورجل راكب بعير آمنه فادعى الراكب كلها والقائد كذلك ينظر إن كانت الأبل عليه أمولة الراكب فالأبل كلها للراكب وليس لها ثمنها شيء وانما هو أحر \* وعن محمد رحمه الله تعالى في قطار من الأبل على أول بعير منها رجل راكب وعلى بعير في وسطها رجل راكب وعلى آخر بعير منها رجل راكب ادعى كل واحد منهما أن الأبل كلها قال البعير الذي عليه الأول له خاصة

والبعير الذي عليه الاوسط للوسط خاصة والذي عليه الاخر له خاصة وبارن الاول الى الاوسط والاول وما بين الاوسط الى الاخر فهو بين  
الاول والاوسط نصفان وليس للآخر الا البعير الذي هو عليه \* اذ زوج الرجل بنيه الخمسة وهم في دار أبيهم كاهنهم في عياله فقال البنون  
المتاع متاعنا والاب يدعي لنفسه فان المتاع يكون للاب وللبنين الثياب التي عليهم لا غير فان قال البنون أو قالت امرأة الميت بعد موته اتاع  
بعينه ان هذا استفدناه بعد موت الاب أو الزوج كان القول قولهم وان أقروا أن المتاع كان في البيت يوم مات الاب أو قامت البيعة على ذلك  
فهو ميراث عن الاب لا يقبل قولهم \* رجل أعتق أمته ولها ولد فقالت أعتقتني قبل الولادة والولد حر وقال المولى لابل أعتقتك بعد  
الولادة والولد عبد ذكر في العيون أن الولد اذا كان في يدها كان القول قولها (٤٠٣) وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان الولد

في يدهما فكذلك يكون القول  
قولها وان أقاما البيعة فيمينتها  
أولى لانها اثبتت العتق في زمان  
سابق وكذلك في الكتابة فاما في  
التدبير القول قول المولى وفي  
العتق عن محدر حجه الله تعالى ان  
كان الولد بعبر عن نفسه فالقول  
قوله وان كان لا يعبر فالحقول لمن  
هو في يده وان أقاما البيعة فيمينتها  
أولى وكذلك في الكتابة \* ولو  
أعتق جاريته ثم اختلعا بعد حين  
في ولدها فقالت ولدت له بعد عتقي  
فأخذته مني وقال المولى ولدت له قبل  
العتق فأخذته منك والولد لا يعبر  
فعل المولى أن يردّه الى الام وكذلك  
في الكتابة وفي المدبرة وتم الولد  
القول للمولى \* رجل وامرأة  
في يدهما دار أقامت المرأة البيعة  
أن الدار لها وأن الرجل عبدها  
وقام الرجل البيعة في الدار له  
والمرأة وجته تزوجها على ألف  
درهم ودفع اليها ما يقم البيعة له  
بحرقه بالدار للمرأة وبالرجل  
عبدالها \* ولو قام الرجل البيعة  
انه حر الاصل والمسئلة له فان  
المرأة امرأته ويقضي بانه حر  
ويقضي بالدار للمرأة من قبل أن  
الدار والمرأة في يد الزوج حين

كذا في المحيط \* لو وقف أرضه على بني فلان على أن أعطي غلاتها من شئت فشاء صرفها الى  
واحد من بني فلان بعينه جازت مشيئة وان شاء صرفها الى جميعهم جاز ويصرف العلة اليهم جميعهم  
بالسوية لان قوله من شئت كلمة عامة فتعم الكل ولو شاء صرفها الى غير بني فلان طالت المشيئة  
كذا في محيط السرخسي \* اذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة على بني فلان على أن أعطي غلاتها من  
شئت منهم فله أن يعطي من شاء منهم فان قال لا أشاء أن أعطي أحدا منهم فالعلة لهم وقد أبط  
مشيئته فصار كأنه لم يشترط لنفسه مشيئة ولو قال صدقة موقوفة على بني فلان وسكت وكذلك  
لومات الواقف فالصدقة لبني فلان فان قال جعلت الغلة لابن فلان دون اخوته جاز ولم يكن له أن يحوله  
وله أن يفضل بعضهم على بعض وأن يحرم بعضهم وله أن يعطي جميع بني فلان في الاستحسان فان مات  
الذي جعل الغلة له فشيئته نابتة بعد ذلك كذا في الحاوي \* ولو شاء كلهم طالت ويكون للمقراء  
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في اسأوا عندهما جازت ويكون لبني فلان استحسانا بناء على أن كلمة  
من للتبعيض عنده وللبيان عندهما كذا في الحر الرائق \* ولو شاء الواقف بعضهم ثم مات الواقف  
ومات ذلك البعض منهم فصيبهم يصرف الى الفقراء ولو شاء غير بني فلان فالمشيئة باطلة كذا  
في محيط السرخسي \* فان قال وضعت في بني فلان ونسلهم جازت مشيئته في بني فلان وليس لاولادهم  
ونسلهم شيء كذا في الحاوي \* اذا قال أرضي صدقة موقوفة على بني فلان على أن أعطي أفضل من  
شئت منهم كان ذلك جائزا ويكون له أن يفصل من شاء ولو رد المشيئة فقال لا أشاء ومات كانت الغلة  
لبن بني فلان بالسوية ولو حرم بعضهم ليس له ذلك وكذلك لو وقف على بني فلان على أن له ان أن  
يفضل من شاء منهم كان لفلان أن يفضل من شاء منهم كذا في المحيط \* ولو جعل نصف الغلة لواحد  
بعينه والنصف الآخر لباقيين جاز ويكون النصف لهذا الواحد والنصف الآخر بينه وبين  
الباقيين بالسوية لانه خصه بفضل النصف والفضل بالنصف يقتضي اشتراكه في النصف الباقي  
ولو قال أن أحص بغلاتها من شئت فخص واحد بالنصف جاز ولا شركة له في الباقي ولو شاء جميعهم جازت  
المشيئة هكذا في محيط السرخسي \* ولو قال أرضي صدقة موقوفة على أن أعطي أحص من شئت  
منهم فهو كما قال وله أن يخص من شاء منهم ولو دفع الكل الى واحد منهم جاز ولو دفع الكل الى الكل  
القياس أن لا يجوز عيب الكامة من وفي الاستحسان يجوز ولو قال لأخص واحد منهم هذه السنة جاز  
وكان بينهم بالسوية كذا في المحيط \* ولو قال على أن أحرم من شئت منهم فحرمهم الا بالاجاز وليس  
له أن يحرمهم جميعا في القياس وفي الاستحسان له ذلك وليس له ان يردّها عليهم وصار الوقف للفقراء  
ولو قال حرمتهم غلة هذه السنة فليس لهم حق في غلة تلك السنة وهي للفقراء والمشية نابتة له فيها

قضى بانها امرأته فكان القضاء بالدار بينة المرأة أولى كزوجين في أيديهما دار أقام كل واحد منهما البيعة أن يداره فان في قياس قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى يقضي بالدار للمرأة ولو لم يكن لها بيعة كانت الدار للزوج لانه صاحب يد \* وذكر ابن شهاب رحمه الله تعالى في  
النواذر لو أقام الرجل البيعة أن الدار داره والمرأة أمته وأقامت المرأة البيعة أن الدار لها وأن الرجل عبدها ولو استدارا في يدهما فالدار  
بينهما نصعان فان كانت في يد أحدهما ترك في يده لتعارض البيعتين في الدار ويحكم لكل واحد منهما بالحرية ولا تقبل بيعة أحدهما على  
صاحبه بالرق لكان التعارض \* قال مولانا رضي الله عنه وينبغي أن الدار اذا كانت في يد أحدهما يقضي بيعة الخارج لان بيعة صاحب  
اليدي في الملك المطلق لتعارض بيعة الخارج \* رجل ادعى على رجل أنه رهن عنده ثوبا وبينه في يده المدعي عليه فشهد الشهود أنه رهن



عنده ثوب ولم يسموه ذكر في الأصل أنه شحوز هذه الشهادة ويكون القول قول المرئى إذا ثبى بثوب مع منسبه كذا في الغصب وقد ذكرنا \* عبد في يد رجل أقام البيعة أنه عبد للذي في يديه وأنه أعتقه وقال الذي في يديه هو ولد فلان أودنى وقال غصبته منه وليس لصاحب اليد بيعة على ما يدعى فقطى القاضي بالعتق ثم ضر فلان بعد ذلك وأقام البيعة أنه عبده اغتصبه منه صاحب اليد وكان أودعه عنده فانه يقضى به للذي ضره وبطل عتقه \* ذكر في الجامع أنه إذا أقام عبد البيعة على الذي في يده أن فلانا أعتقه وهو يملكه وأقام الذي في يديه البيعة أنه لفلان الغائب أودعه عنده فانه بقض بالعتق فان قدم فلان الغائب وأقام البيعة أنه عبده لا تقبل بيعة والعتق أولى ولو أقامت جارية البيعة على رجل أنها له أعتقها وأقام (٤٠٤) آخر البيعة أنه له اغتصبها الذي في يديه كان العتق أولى \* رجل ادعى عبدا

في يد رجل أنه له وطواب بالبيعة فلما أقام من عند القاضي باع الذي في يديه العبد من ثالث وتقبض ثم جاء المدعى بالبيعة فان علم القاضي بما صنع ذواليد وأقر به المدعى لا يسمع بيعة المدعى على صاحب اليد وان لم يعلم به القاضي ولا أقر به المدعى سمعت بيعة المدعى ولا يسمع بيعة ذى اليد على ما صنع الا اذا أقام البيعة على اقرار المدعى بذلك فيقبل بيئته وتندفع عنه خصومة المدعى \* والهبة اذا اتصل بها القبض والصدقة في هذه بمنزلة البيع \* رجل ادعى على آخر أنه استهلك عليه كذا دابة وسمى عددا معلوما وجاه بالشهود قالوا ينبغى للشهود أن يبينوا الذكور والاناث فان لم يبينوا ذلك قال الفقيه أبو بكر البغفي رحمه الله تعالى أخاف أن لا تقبل شهادتهم ولا يقضى بشئ وان يبينوا الذكور والاناث جازت شهادتهم ولا يحتاج الى ذكر اللون لان اختلاف الذكور والانوثه اختلاف فاحش بها تخلف المذاهب ولا كذلك اختلاف اللون \* عبد في يد رجل أقام الذي في يديه

بذلك فان مات قل أن يحرم أحدا منهم فالغلة بينهم جميعا ولو قال على أن لى أن أخرج من شئت منهم فأخرج واحدا أو الجميع - وروى صارت الغلة للعقراء وان أخرج واحدا ثم أراد أن يدخل لم يكن له ذلك وصار الوقف على الباقيين لان له المشيئة في الاخراج دون الادخال كذا في الحاوى \* ثم ان كان في الوقف غلة وقت الاخراج ذكر هلال رحمه الله تعالى أنه يرج منها حصصه وعلى قياس ما ذكر في وصايا الاصل والجامع الصغير أنه يخرج عن الغلة أبدا فانه لو وصى بغلة بسنانه ونى البستان غلة يوم موت الموصى فله الغلة الموروثة وما يحدث في المستقبل أبدا وعلى رواية هلال رحمه الله تعالى له الغلة الموجودة دون ما يحدث وهو المحكى عن بعض أصحابنا كذا في محيط السرخسى \* وان أخرج بان قال أخرجت فلانا وفلانا جازا والبيات اليه فان لم يبين حتى مات فالغلة تقسم على رؤس الباقيين فيضرب لهما من بينهم فان اطلحا أخذاه بينهما وان أبا أو بى أحدهما وقف الامر حتى يسطلها كذا في لبحر الرائق \* ولو قال أخرجت فلانا لفلان فلان جازا جازا ولو قال على أن أدخل من شئت فله أب يدخل من أحب وليس له أن يخرج منهم أحدا فان مات قبل أن يدخل أحدا فالغلة لهم فان قال أدخلت فلانا في غلتها أبدا فهو كمال ولو قال على ولد عبد الله على أن أدخل فيه ولدي لم يكن له أن يدخل فيها غير ولدي وله أن يدخل ولدي بكلهم ويكون أسوة لولد عبد الله فان قال لأشياء أن أدخلهم فقد انقضت مشيئته فيهم والوقف لولد عبد الله كذا في الحاوى رجل وقف على أمهات أولاده الامن تزوج فله لاشئ ليا فتزوجت واحدة منهن ثم طلقها فهذا على وجهين اما أن لم يشترط الواقف في الوقف أن من تزوجت فطلقها أو شرط في الاول لاشئ ليا لانه استثنى من تزوج وفي الوجه الثاني له ذلك لانه استثنى من هذا المستثنى من طلقها زوجها والاشياء من المني اثبات وكذلك لو وقف على بنى فلان الامن خرج من البلد فخرج بعضهم ثم عادوا كذلك لو وقف على بنى فلان عن يتعلم العلم وترك بعضهم ثم اشتغل فهو على هذين الوجهين أيضا كذا في الوقفات الحسامية \* وفي وقف الخصاص لو أن رجلا جعل أرضه صدقة موقوفة على ولده ونسله وعقبه أبدا ما تناسلوا ومن بعدهم على الفقراء المساكين وشرط في الوقف أن كل من انتقل من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى الى مذهب الشافعي رحمه الله تعالى خرج من الوقف فهو على ما شرط فلو خرج واحد منهم الى مذهب الشافعي رحمه الله تعالى خرج من الوقف ولو ادعى بعضهم على بعض أنه انتقل من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى الى مذهب الشافعي رحمه الله تعالى وأنكر ذلك المدعى عليه فالقول في ذلك قوله وعلى المدعى بيعة على ذلك كذا في الذخيرة \* ولو وقف على أولاده وشرط أن من انتقل الى مذهب المعتزلة صار خارجا فان انتقل منهم واحد صار خارجا وكذا لو كان الواقف من

المعتزلة

البيعة أنه أعتقه وهو يملكه وأقام آخر البيعة أنه أعتقه وهو يملكه فان صدق العبد أحدهما فبيئته أولى

وان كذب جميعا يقضى بولائه بينهما نصفين \* أمة في يد رجل أقام البيعة أنه دبرها وهو يملكها وأقام آخر البيعة أنها ولدت منه وهو يملكها وأقام آخر على مثل ذلك فهو على الذي في يديه \* عبد في يد رجل أقام من كل واحد منهما البيعة أنه باعه من الذي في يديه بعباد اسدا فانما يأخذان العبد وقيمتهم بينهما يعني اذا شهدوا على اقراره فان مات العبد في يد المشتري فعليه قيمته وان كانت البيعتان شهدا على معاينة البيع والقبض فان كان العبد قائما أخذاه نصفين ولا شئ لهم غير ذلك وان كان العبد مستهلكا أخذاه نصفين ولا شئ لهم ما غير ذلك \* قال ميرزا رضى الله عنه وينبغي أن يكون في العبد كذا \* عبد في يد رجل أقام هو البيعة على رجلين أنه باعه منهما بالاني

دروهم وأقام أحد الرجلين البيعة أنه اشتراه من الذي في يده بالثمن درهم فالبيعة بينة الذي العبد في يده لأنه لما أقام البيعة عليه ما بالبيع فثبت  
أثبت أقرار كل واحد منهما أنه اشتراه مع صاحبه بالثمن درهم وذلك يبطل دعواه أنه اشتراه منه بالثمن درهم \* رجل غصب من رجل شياً  
فأقام المعصوب منه البيعة على الغصب وعدلت فادعى الغاصب أن المعصوب منه أقر أنه للغاصب هل تقبل بينة الغاصب والغصب في يده  
أو يأمره القاضي بتسليم الغصب إلى المدعي ثم يسأله البيعة بعد ذلك على ما ادعى من الأقرار قال محمد رحمه الله تعالى إن ادعى بيعة حاضرة تقبل  
بيئته وأقرار الغصب في يده قبل له أن كان القاضي يجلس كل خمسة عشر يوماً إما على القاضي إلى ذلك قال عهله ويأخذ منه كفيلاً بنفسه  
وبذلك الشيء \* رجل ادعى متاعاً وأدار في يده رجل أنه له وأقام البيعة فقضى (٤٠٥) له القاضي بذلك ولم يأخذ من المقضي عليه حتى أقام  
للمقضي عليه البيعة على أن المدعي

المعتزلة وشرط أن من انتقل إلى مذهب أهل السنة صار خارجاً عن شرطه ولو شرط أن من انتقل  
من مذهب أهل السنة إلى غيره فصار خارجاً أو رافضياً خرج فلوارثه والعياذ بالله عن الإسلام خرج  
والمرأة والرجل سواء ولو شرط أن من خرج من مذهب الإثبات إلى غيره خرج فخرج واحد ثم عاد  
إلى مذهب الإثبات لا يعود إلى الوقف إلا بالشرط وكذلك لو عشرين الواقف مذهباً من المذاهب وشرط  
أن من انتقل عنه خرج أو شرطه وكذا الوشرط أن من انتقل من قرابته من بغداد لاحق له اعتبر  
لكن هذا إذا عاد إلى بغداد إلى الوقف كذا في البحر الرائق \* إذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله  
تعالى أبدأ على زيد وعمر وما عاشا ومن بعدهما على البسكين على أن يبدأ بزيد فيعطى من غلته في  
كل سنة ألف درهم ويعطى عمر قوته لسنة فهو جائز على ما قال فان فصل بعد ذلك من الغلة شيء كان  
بينهما وإن لم يكن غلة لسنة الألف درهم يعطى ذلك زيد وكذلك إذا كان أقل من ألف فذلك كله  
لزيد فان مات زيد ثم جاءت غلة السنة يعطى عمر قوته لسنة فان كانت الغلة ثلاثة آلاف درهم وقوت  
عمر وسنة ألف درهم دفع إليه ألف درهم ويكون له تمام نصف الة وذلك خمس مائة ويكون ألف  
درهم وخمس مائة للمساكين فان لم يمت زيد ومات عمر وأعطى زيد ألف درهم سمي له وتام نصف  
الغلة ويكون الباقي للمساكين ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على زيد وعمر ووالده يبدأ بزيد  
فيكون له غلة هذه الصدقة أبداً ما عاش ثم بعمر ويكون له غلة هذه الصدقة أبداً ما عاش ثم بمحمد  
فيكون له غلة هذه الصدقة أبداً ما عاش ثم ينفذ ذلك على ما ذكر من تقديم بعضهم فاذا انقرصوا  
كانت الغلة للمعقر كذا في المحيط \* في سير العميون حبس فرسان في سبيل الله عشرين سنين ثم هي مردودة  
على صاحبها فهو باطل وعن يوسف بن خالد السهمي أسند أن هلال رحمه الله تعالى أن الوقف جائز  
والشرط باطل كذا في الذخيرة ولو جعل فرسه في الجهاد أو في السبيل على أن يمسه مادام حياً  
صح لأنه لو يشترط كان له ذلك والجعل في السبيل أن يجاهد عليه فان أراد أن يتفع به في غير ذلك  
ليس له ذلك ولو أجزه لا يصح الا اذا احتاج إلى النفقة كذا في الوجيز \* ومن الشروط المعتبرة  
ما صرح به الخصاص ولو شرط أن لا يؤجر المتولى الأرض فان أجزها فجارها باطلة وكذا اذا اشترط  
أن لا يعمل على ما فيه من فحل أو شجار وكذا اذا شرط أن المتولى اذا أجزها فهو خارج عن التولية  
فاذا خالف المتولى صار خارجاً ولو لم يوافق القاضي من يشق بامانته وكذا اذا شرط أنه ان أحدث أحد من  
أهل هذا الوقف حدثاً في الوقف يريد بطله كان خارجاً اعتبر فان نازع البعض وقال أردت تصحيح  
الوقف وقال سائر أهل الوقف انما أردت ابطاله نظر القاضي في القوم الذين تنازعوا فان كانوا يريدون  
تصحيحه فله ذلك وان كانوا يريدون ابطاله أخرجهما وأشهد على أخرجهما ولو شرط أن من نازع

بنيصه ولا يقبل البيعة من أحدهما فيما صار مقضياً عليه \* وإذا قضى على الرجل بفتح أو ملك عطلق ثم أقام هو البيعة على النتائج أو على  
التالي من المدعي قبلت بيئته \* رجل أقام البيعة على أن قاضي بلد كذا قضى له بهذه الجارية أو بهذه الشاة وأقام واليد البيعة على النتائج  
يقضي بيئته المدعي ولا يقضي بيئته ذي اليد على النتائج خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى لاحتمال أن القاضي قضى للجارية بالنتائج وكذا الوفر  
المدعي القضاء على مطلق لان القاضي الثاني لا يدري أن القاضي الاول قضى باجتهاد فلا يبطل قضاء الاول \* ولو أن رجلاً ادعى ادعاء دابة في يد  
رجل أقام أحدهما البيعة على النتائج والآخر على الملك فصاحب النتائج أولى خارجاً كان وصاحب يد \* ولو ادعى نتائج دابة يقضي  
بينهما فان وقتب كل واحد من البيعتين وقتاوسن الدابة يوافق إحدى البيعتين وهما خارجان أو أحدهما يقضي للذي وافق له سن الدابة

بنيصه ولا يقبل البيعة من أحدهما فيما صار مقضياً عليه \* وإذا قضى على الرجل بفتح أو ملك عطلق ثم أقام هو البيعة على النتائج أو على  
التالي من المدعي قبلت بيئته \* رجل أقام البيعة على أن قاضي بلد كذا قضى له بهذه الجارية أو بهذه الشاة وأقام واليد البيعة على النتائج  
يقضي بيئته المدعي ولا يقضي بيئته ذي اليد على النتائج خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى لاحتمال أن القاضي قضى للجارية بالنتائج وكذا الوفر  
المدعي القضاء على مطلق لان القاضي الثاني لا يدري أن القاضي الاول قضى باجتهاد فلا يبطل قضاء الاول \* ولو أن رجلاً ادعى ادعاء دابة في يد  
رجل أقام أحدهما البيعة على النتائج والآخر على الملك فصاحب النتائج أولى خارجاً كان وصاحب يد \* ولو ادعى نتائج دابة يقضي  
بينهما فان وقتب كل واحد من البيعتين وقتاوسن الدابة يوافق إحدى البيعتين وهما خارجان أو أحدهما يقضي للذي وافق له سن الدابة



وان كان سن الدابة مشكلا فان كانا خارجين يقضى اهما وان كان احدهما صاحب يد يقضى له وان خالف سن الدابة الوقتين في رواية يقضى لهما وفي رواية تبطل البيئتان وان كان احدهما صاحب يد وقتا يقضى للذي وافق له سن الدابة وان كان سن الدابة مشكلا وكان موافق صاحب اليد يقضى لصاحب اليد ودعوى التنازع دعوى ما لا يتكرر \* خارج اقام البيئته انه ثوبه نسجه واقام ذوالبيئته انه ثوبه نسجه فان كان يعلم ان مثل هذا الثوب مما لا ينسج الاسرة فهو للذي في يديه وان كان يعلم انه ينسج مرة بعد اخرى فهو للخارج ومن محمد رحمه الله تعالى لو تنازعا في ثوب هو في يد احدهما اقام احدهما البيئته انه نسج نصفه واقام الذي في يديه البيئته انه نسج نصفه قال محمد رحمه الله تعالى ان كان يعرف النصفان فلا كل (٤٠٦) واحد منهما النصف الذي نسجه وان لم يعرف فكاه الخارج \* ولو ادعى احدا

انه صاغه لم يكن هذا دعوى التنازع لان الحلي يصاغ مرة بعد اخرى وكذا الشجر يغرس مرة بعد اخرى وكذا الوادي حنطة انما يزرعها لانها تزرع ثم تغربل في تزرع \* ولو تنازعا في صوف اقام ذوالبيئته انه ملكه جزء من شاة ملكها واقام آخر البيئته انه ملكه جزء من شاة ملكها يقضى به للذي اليد لان جزا صوف لا يتكرر وفالج لا يجزئانيا \* ولو اقام خارج البيئته على شاة في يد غيره انها شاته او جزء هذا الصوف منها واقام البيئته ذواليد ان الشاة التي يدها وحال الصوف منها فانه يقضى بالشاة للمدعي لانهما ادعيا في الشاة ملكا مطلقا فيقضى بالشاة للخارج ثم يقبها الصوف لان الجز ليس من اسباب الملك وكذا لو اختصما في أرض فقال انطارج هذه أرضي زرع فيها هذا القطن أو بقيت فيها هذا البناء فانه يقضى بما للمدعي ولو اختصما في جبل فقال الخارج هو لي صنعته من لبن كان لي وصاحب اليد ادعى مثل ذلك فانه يقضى به للذي اليد ولو قال المدعي هذا الجبل لي صنعته من لبن شاتي

القيم وتعرض له ولم يقل لا بطله فانزعه البعض وقال منعني حتى صار خارجا ولو كان طالبا بحقه اتباعا للشرط كما لو شرط أن من طالبه بحقه فلاحتولى اخراجه وليس له اعادته بدون الشرط كذا في البحر الرائق (الباب الخامس في ولاية الوقف وتصرف القيم في الاوقاف وفي كيفية) (قسم الغلة وفيما اذا قبل البعض دون البعض أو مات البعض والبعض حي) الصالح لا يظن من لم يسأل الولاية لا وقف وليس فيه فسق يعرف هكذا في فتح المدير \* وفي الاسعاف لا يولى الأمين قادر بنفسه أو بنائبه ويستوى فيه الذكروالانثى وكذا الاعبى والبصير وكذا المحدث في قذف اذا تاب ويشترط لصحة بلوغه وعقله كذا في البحر الرائق \* وان جعل ولاية الى من يخلف من ولده ولى القاضي أمر الوقف رجلا يخلف ولده ويكون موضعا للولاية فتكون الولاية اليه وهذا استحسن وكذلك لو أوصى الى صبي في وقفه فهو باطل في القياس والسكتي استحسن أن تكون الولاية اليه اذا كبر واذا جعل الى غائب نصب القاضي رجلا حتى اذا حضر الغائب رد عليه كذا في الحاوي \* ولا تشترط الحرية والاسلام للصحة ما في الاسعاف ولو كان عبدا يجوز قياسا واستحسانا والذي في الحكم كالعبد فلو أخرجهما القاضي ثم اعتق العبد أو أسلم الذي لا تعود الولاية اليهما كذا في البحر الرائق \* وفي فتاوى محمد بن الفضل سئل عن شرط في أصل الوقف الولاية لنفسه ولولده قال يجوز بالاجماع كذا في التمار خانية \* رجل وقف وقفا ولم يذكر الولاية لاحد قبل الولاية للواقف وهذا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لان عنده التسليم ليس بشرط أما عند محمد رحمه الله تعالى فلا يصح هذا الوقف وبه يفتي كذا في السراجية \* وقف ضيعة له وأخرجهما من يده الى قيم ثم أراد أن يأخذها من يده فان كان شرط لنفسه في الوقف أن له العزل والاخراج من يد القيم كان له ذلك وان لم يكن شرط ذلك فعلى قول محمد رحمه الله تعالى ليس له ذلك وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى له ذلك ومشايخ بلخ زجههم الله يفتون بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى وبهذا أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ومشايعه بخاري يفتون بقول محمد رحمه الله تعالى وبه يفتي كذا في المضمرات \* ولو أن الواقف شرط الولاية لنفسه وكان الواقف غير مأمون على الوقف فلا يقضى أن يتزها من يده كذا في الهداية \* ولو ترك العارية وفي يده من غلته ما يمكنه أن يعمره فالقاضي يجبره على العماره فان فعل والاخرجه من يده كذا في المحيط \* ولو أن الواقف شرط الولاية لنفسه وشرط أن ليس لسلطان أو قاض عزله فان لم يكن هو مأمونا في ولاية الوقف كان الشرط باطلا وللقاضى أن يعزله ويؤول غيره كذا في فتاوى قاضيهان \* للقاضي أن يعزل الذي نصبه الواقف اذا كان خيرا للوقف كذا في الفصول العمادية \* ان شرط أن يليه فلان وليس لي

هذه واقام الخارج البيئته على مثل ذلك فانه يقضى بالشاة للخارج \* ولو أن عبدا في يد رجل اقام هو البيئته أنه عبده ولدى ملكه من أمته وعبده واقام خارج البيئته على مثل ذلك يقضى بالعبد للذي اليد لانهم ادعيا التنازع في العبد فترجح بيئته ذي اليد \* ولو اقام ذوالبيئته على أمته في يده انها أمته ولدت هذا العبد في ملكي واقام خارج البيئته على أن هذه أمته ولدت هذا العبد في ملكي فانه يقضى بالأمه للمدعي لانهم ادعيا في الأمه ملكا مطلقا فيقضى بها للمدعي ثم يستحق العبد تبعها \* ولو تنازعت امرأتان في غزل وكل واحدة منهما تدعى انها غزلته فانه يقضى به للتي العزل في يدها لان القطن لا يغزل الا مرة بخلاف الشعر والمرعى فانه يغزل مرتين \* واذا اختصم رجلا في أرض فبها زرع اقام كل واحد منهما البيئته أن الارض والزرع له هو الذي زرعها فانه يقضى به للمدعي لان دعواهما

دعوى الملك المطلق \* ولو أن عبداً في يدرجل أقام رجل البيعة أنه عبده وولده في ملكه ولم يذكر الشهود أمه وأقام ذوال اليد البيعة أنه عبده ولمن أمته هذه فإنه يقضى بالعبد الذي في يده لأنهما استويا في دعوى النتاج في العبد وفي بيعة صاحب اليد زيادة ثبات وهو النسب \*  
 يدرجل في يدرجل أقام رجل البيعة أنه عبده وولده في ملكه من أمته هذه ومن عبده هذا وأقام رجل آخر البيعة على مثل ذلك فإنه يقضى بالعبدين  
 الخارجين نصفين لأنهما استويا في دعوى النتاج وهما خارجان ويكون الابن من الامتين والعبد من جميعهما ولو اختصم ذوال اليد وخارج في  
 لحم مشوي أو في مملكة مشوية كل واحد منهما يدعي أنه شواء في ملكه فإنه يقضى به للمدعي لأن المشوي يشوي مرة بعد أخرى وكذلك في  
 المصحف إذا أقام كل واحد منهما البيعة أنه مصحف كتبه فإنه يقضى به للمدعي لان (٤٠٧) الكتابة مما يتكرر ويكتب ثم يحى ثم  
 يكتب \* ولو اختصم في ذاب ادعى

خارج أنها ذابته سرقها منه أو اغتصبها منه صاحب اليد وصاحب اليد يدعي أنها ذابته وولده في ملكه يقضى بها لصاحب الولادة ولو ادعى ثوباني يدرجل أن له نسجه وأقام البيعة والشهود شهدوا أنه نسجه ولم يشهدوا أنه له فإنه لا يقضى به للمدعي لان التساج قد ينسج ثوب غيره وكذا لو شهدوا في ذابة أنها تحت عنده أو في أمة أنها ولدت عنده ولم يشهدوا أنهم لا يقضى به للمدعي وكذا لو شهدوا أنها ابنة أمته وكذا لو شهدوا على ثوب أنه غزل من قطن فلان لا يقضى به لفلان وكذا لو شهدوا على أن هذه الحنطة حصدت من زرع في أرض فلان لا يكون لصاحب الأرض أن يأخذ الحنطة هو الصحيح \* وكذا لو شهدوا أن هذه الحنطة من زرع كان في أرض فلان أو هذا القمح من نخل كان في أرض فلان أو هذا الزبيب من كرم فلان لا يقضى بالزبيب لفلان ولو ادعى دجاجة في يدرجل أنه خرج في ملكه وأقام ذوال اليد البيعة على مثل ذلك فإنه يقضى به للمدعي البيعة أن البيعة التي خرج منها الدجاج كانت له لا يقضى بالدجاج للمدعي ويكون الدجاج لصاحب اليد وعليه بيعة المدعي كان صاحب اليد غصب بيعة وجعلها تحت الدجاج \* عبدي يدرجل أقام رجل البيعة أنه عبده اشتراه من فلان وأنه ولد في ملكه وأقام ذوال اليد البيعة أنه عبده اشتراه من فلان آخر وأنه ولد في ملكه بائعه فلان فإنه يقضى بالعبد الذي اليد لان كل واحد منهما ادعى نتاج بائعه ودعوى نتاج بائعه كدعوى نتاج نفسه فيقضى بيعة ذي اليد \* أمة في يدرجل وابنتها في يدرجل آخر ادعى رجل أنها أمته وأقام البيعة فقضى له بالخارجة لا يكون

الخارجة فالتولية جائزة وشرط منع الخارج باطل كذا في محيط السرخسي \* ولو جعل إليه الولاية في حال حياته وبعد وفاته كان جائزاً وكان وكيله في حالة الحياة وصياً بعد الموت ولو قال وليت لك هذا الوقف فانما الولاية حال حياته لا بعد وفاته ولو قال وكنتك بصدقتي هذه في حياتي وبعد وفاتي فهو جائز وهو وكيله في حياته وصيه بعد وفاته كذا في الذخيرة \* ولو لم يجعل له فيما حقه حضرته الوفاة وأوصى إلى رجل يكون وصياً في أمواله قيماني أو قافه ولو أوصى إلى آخر بعد ذلك يكون الثاني وصياً ولا يكون فيما ولو لم يجعل فيما حقه نص القاضى فيما وقضى بقوامته لم يملك الواقف الخارجة لئلا يولد بنفسه كذا في الفتاوى العتائية \* لو أوصى إليه في الوقف خاصة فهو وصى في الأشياء كلها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى في ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا في الغبائية \* وعلى هذا لو أوصى إلى رجل في الوقف وأوصى إلى آخر في ولده أو أوصى إلى رجل في وقف بعينه وأوصى إلى آخر في وقف آخر بعينه كانا وصيين فيما جميعاً كذلك في الذخيرة \* ولو وقف أرضه وجعل ولايته إلى رجل حال حياته وبعد وفاته فلما حضرته الوفاة أوصى إلى رجل ذكره لال عن محمد بن جهم الله تعالى أن الوصى يشارك القسيم في أمر الوقف كأنه جعل ولاية الوقف إليهما كذا في المحيط \* ولو وقف أرضين وجعل لكل متولياً لا يشارك أحدهما الآخر ولو جعل ولاية وقفه لرجل ثم جعل رجلاً آخر وصياً يكون شريكاً للمتولى في أمر الوقف الآن يقول وقت أرضي على كذا وكذا وجعلت ولايتها لفلان وجعلت فلاناً وصياً في تركاتي وجميع أموري فيما يذبت فرد كل منهما بما فوض إليه كذا في البحر الرائق ناقلاً عن الاسعاف \* وان شرط أن يلمه فلان بعدم موته ثم بعده يلمه فلان ثم بعده يلمه فلان فهذا الشرط جائز كذا في محيط السرخسي \* وإذا قال أوصيت إلى فلان ورجعت عن كل وصية لي كانت ولاية الوقف إليه وخرج المتولى من أن يكون متولياً وإذا جعل الوقف الولاية إلى اثنين أو صارت الولاية إلى الوصى والمتولى لم يكن لاحدهما بيع غلة الوقف وينبغي على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يكون له ذلك فإن باع أحدهما أو أجاز لا تخار و كل أحدهما صاحبه به جاز كذا في الحاوي \* وان أوصى إلى رجل في وقفه واشترط عليه أنه ليس له أن يوصى إلى غيره جاز الشرط كذا في الظهيرية \* وان مات أحد الوصيين وأوصى إلى جماعة لم يتفرد واحد بالتصرف ويجعل نصف الغلة في يد الجماعة الذين قاموا مقام الوصى الهالك كذا في الحاوي \* ولو أن الواقف جعل ولاية لوقف إلى رجلين بعد موته ثم أن أحدهما رجلين أوصى إلى صاحبه في أمر الوقف ومات جاز تصرف الحي منه في جميع الوقف كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو أوصى إلى رجلين

أن هذه الحنطة من زرع هذا الرجل يقضى بها لصاحب الزرع \* وكذا لو شهدوا أن هذا الزبيب من كرم فلان يقضى بالزبيب لفلان ولو ادعى دجاجة في يدرجل أنه خرج في ملكه وأقام ذوال اليد البيعة على مثل ذلك فإنه يقضى به للمدعي البيعة أن البيعة التي خرج منها الدجاج كانت له لا يقضى بالدجاج للمدعي ويكون الدجاج لصاحب اليد وعليه بيعة المدعي كان صاحب اليد غصب بيعة وجعلها تحت الدجاج \* عبدي يدرجل أقام رجل البيعة أنه عبده اشتراه من فلان وأنه ولد في ملكه وأقام ذوال اليد البيعة أنه عبده اشتراه من فلان آخر وأنه ولد في ملكه بائعه فلان فإنه يقضى بالعبد الذي اليد لان كل واحد منهما ادعى نتاج بائعه ودعوى نتاج بائعه كدعوى نتاج نفسه فيقضى بيعة ذي اليد \* أمة في يدرجل وابنتها في يدرجل آخر ادعى رجل أنها أمته وأقام البيعة فقضى له بالخارجة لا يكون



لهذا المسمى أن يأخذ بأول استحقاق الجارية بمالكها عاقلاً ولو كانت الابنة في يد المدي عليه كان له أن يأخذها مع ما يدر به \* ولو أقام رجل ابنة على شخص في يد رجل وتزويجها الخلف في دعوى ففقد في الخلف فله بالتخلي فله يأخذها غيرها أيضاً ولا يشبه التزويج \* من اشترى جارية نكحت من يده بمالكه لم يكن له أن يرجع بالثمن على بائعه وإن أقام البينة بعد نكوله على ثبوت أن الجارية كانت للمستهود لا تقبل بينة إلا أن يفيها على إقرارها ما عدا ما هو له \* يحلف البائنه في رواية وأما الظاهر أنه لا يحلف وكذا لو كان القضاء للمستهود على المشتري بإقراره \* ولو كانت الجارية ادعت أنها حرة فاستخلف للمشتري فنكحها أو أقرتم أقام البينة على بائعه أم كانت حرة قبلت بينته على بائعه وإن لم يكن له بينة كان له أن يحلف البائع (٤٠٨) وكذا لو استخفها رجل أنها له وأعتقها أو دبرها أو ولدت منه ففقد المشتري ثم أقام هو البينة على البائع بذلك قبلت بينته

فقبل أحدهما أو أبي الآخر فالقاضي يقيم مكانه رجلاً آخر حتى يجتمع رأي الرجلين كما قصد الواقف ولو فوض القاضي الولاية لتامها إلى هذا الذي قبل حازوه \* إذا يجب أن يكون بلا خلاف كذا في الظهيرية \* وإن أوصى الرجل وصى أقام القاضي بدل الصبي رجلاً كذا في الحاوي \* ولو جعلها لملان إلى أن يدرك ولده فإذا أدرك كان شريكاً له لا يورثه ما جعله لابنته في رواية الحسن وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز ولو أوصى إلى رجل بأن يشتري بماله أرضاً ويجعلها وقفاً على وجه سماه له وأشهد على وصيته جازر يكون متولياً وله الإيصاء به لغيره ولو نصب متولياً على وقف ثم وقف وقفاً آخر ولم يجعل له متولياً لا يكون المتولى الأول متولياً على الثاني إلا أن يقول أنت وصي كذا في البحر الرائق \* لو شرط الولاية لولده على أن يلبسها لافضل والافضل من ولده تكون الولاية إلى أفضل أولاده فإن صار أفضلهم فاسقة فالولاية لمن يلبسها في الفضل فإن ترك الافضل الفسق وصار أفضل وأفضل من الثاني فالولاية تنتقل إليه في ظاهر الرواية كذا في محيط السرخسي \* ولو قال الواقف ولاية هذا الوقف إلى لافضل فالافضل من ولدي وأبي الافضل القول في الاستحسان فالولاية لمن يلبسها في الفضل لا إباء الافضل بمنزلة موته كذا في المحيط ولو جعل الولاية لافضل أولاده وكانوا في الفضل سواء تكون لا كبرهم سناً كذا كان أو أنثى ولو لم يكن فيهم أحد هلالها فالقاضي يقيم أحنبياً إلى أن يصير أحد منهم أهلاً لها فتر إليه ولو جعلها لثنين من أولاده وكان منهم ذكراً وأنثى صالحان للولاية تشارك فيها الصديق والدة عليها أيضاً بخلاف ما لو قال لرجلين من أولادي فإنه لاحق لها حتى تذ كذا في البحر الرائق \* ولو ولي القاضي أفضلهم ثم صار في ولده من هو أفضل منه فالولاية إليه وإذا استوى الاثنان في صلاح فالأعلم بأمر الوقف أولى ولو كان أحدهما أكثر ورعاً وصلاحاً لا آخر أعلم بأمر الوقف فالأعلم أول بعد أن يكون بحال تؤمن بحياته كذا في الذخيرة \* في الحاوي وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى إذا أوصى إلى ابنه الصغير جعل القاضي له وصياً فإذا بلغ لم يكن له أن يخرج الوصي إلا بأمر القاضي كذا في التتارخانية \* ولو جعل الولاية إلى عبد الله حتى يقدم زيد فهو كذا قال فإذا قدم زيد فكلاهما واليمان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية \* إلا أن يقول فإذا قدم فلان فالولاية إليه فيمنع ذلك لا يكون للحاضر ولاية إذا قدم العائب وقال أبو يوسف وهلال رحمه الله تعالى الولاية تنتقل إلى القادم وزالت ولاية الحاضر كذا في محيط السرخسي \* ولو قال ولايتها إلى عبد الله مادام بالبصرة فهو على ما شرط وكذلك لو قال إلى امرأتي ما لم تنزل زوجاً فإذا تزوجت فالولاية لها ولو قال الولاية إلى عبد الله ومن بعده إلى زيد فبات عبد الله وأوصى إلى رجل كانت الولاية لزيد كذا

أقام هو البينة على البائع بذلك قبلت بينته (فصل في دعوى الدور والاراضي) إذا ادعى داراً أو عقاراً لا تسمع دعواه إلا بتعريفها وتعريفها لا يكون إلا بذكر الحدود وفيد ذكر الجيران بأسمائهم وآبائهم وأجدادهم واللقب الذي يعرف به وإن كان يعرف باسمه واسم أبيه وجده لا يحتج إلى اللقب وإن كان التعريف لا يحصل إلا بذكر اللقب فإن كان يشارك في المصر غيره في ذلك الاسم والنسب كذا قال أحد بن محمد بن جعفر فهذا لا يقع التعريف لأن في المصر من يشاؤكم في الاسم والنسب ونحوه رحمه الله تعالى ذكر في كثير من المواضع فلان بن فلان القلاني وإن حصل التعريف باسمه واسم أبيه ولقبه لا يحتاج إلى ذكر الجسد وإن كان لا يحصل بذلك إلا والجسد لا يكتفي بذلك \* ولو ذكر الحدود الثلاثة وسكت عن الرابع لا يضر وإن لم يسكت ولكنه أخطأ في الرابع لا يصح حتى لو قال المدعي عليه ليس هذا المحدود في يدي أو قال ليس عليّ نسأله هذا المحدود فإنه لا يتوجه

عليه هذه الخصومة \* وإن قال المدعي عليه هذا المحدود في يدي غير أنك أخطأت في الحدود لا يلتفت إليه إلا إذا توافقا على الخطأ فينشد استأنف الخصومة \* ولو ادعى على رجل محدوداً في يده فأنكر المدعي عليه أن يكون ذلك في يده فطلب المدعي من القاضي أن يحلفه على ذلك كان له ذلك حتى يقر فإذا أقر بالمدعى فذاك يأمره القاضي بترك التعرض فإن أراد المدعي أن يقيم البينة بعد إقراره باليدانته قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا تقبل بينة المدعي على الملك ما لم يقيم البينة أن في يد المدعي عليه فإن لم يقيم بينة أنهم في يد المدعي عليه وأقام البينة على الملك بعد إقرار المدعي عليه باليد فقطضي القاضي بذلك ذكر في الجامع أنه لا ينفذ قضاؤه ما لم يعرف القاضى أنهم في يده أو يقسم البينة أنهم في يده وكذا ذكر الحناء رحمه الله

تعالى \* المدعى عليه اذا ادعى بقضاء القضاة أن المدعى أخطأ في الحد الرابع لا تستمع دعواه وكذا لو ادعى قبل القضاء بعدما أجاب المدعى أنها ملكي وفي يدى ثم ادعى أنه أخطأ في الحد الرابع لا تستمع دعواه وان شهدوا على حدين لم تقبل شهادتهم ولا يقضى بها وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنها تقبل ويقضى واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في قوله قال بعضهم أنها تقبل اذا شهدوا على حدين متقابلين اما اذا شهدوا على حدين حد اليمين والمغرب أو حد اليسار والمشرق لا تقبل وقال بعضهم أنها تقبل في قوله اذا شهدوا على حدين أحدهما طولا والآخر عرضا \* اذا ادعى محدودا وذكر الحدود الاربع وقال الشهود نحن نعلم حدودها اذا ذهبنا اليها ونقف ثمة ولكن لانعرف جيرانها ولا نعرف أسامي الجيران قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رحمه الله تعالى هنا (٤٠٩) مسائل ثلاثة \* أحدها أن يقول الشهود

لهذا المدعى دار في محلة كذا في سكة كذا تلاصق دار فلان في رقيقة كذا اغتصبها منه هذا المدعى عليه وانها في يده بغير حق ولم يذكر واحدوها أو قالوا لانعلم حدودها وجاء المدعى بشهود آخر شهدوا بحدودها فان القاضي لا يقضى للمدعى لان الذين شهدوا بالملك لم يشهدوا بالحدود والذين شهدوا بحدود الدار لم يشهدوا بهلك الدار \* والمسئلة الثانية لو قال الشهود نحن نعلم حدودها أحد حدودها كذا والثاني كذا والثالث كذا والرابع كذا ولكن لا ندري أتوافق الحدود التي سمعنا دعوى المدعى وهل هذه الحدود حدود تلك الدار فانما تحملنا الشهادة بهذه الحدود وسمى لنا حدودها هذه الحدود وأقر البائع بهذه الحدود ولكن ما رأيناها ولا مرنا بتلك المحلة ولا بسكنها أو أكثر تحمل الشهادة على الدار والارض على هذا الوجه يسمى البائع حدودها والشهود يتحملون الشهادة بتعريف البائع وفي هذه المسئلة القاضي يبعث أمينين الى الدار لينظرا أن هذه الحدود هل هي حدود تلك الدار فان وافق يقضى

في الحاوي \* اذا مات المتولى ولو اوقف حر فالأمر في نصب قسيم آخر الى الواقف لا الى القاضي وان كان الواقف ميتا فوصيه أولى من القاضي فان لم يكن أوصى الى أحد فالأمر في ذلك الى القاضي كذا في الفتاوى الصغرى \* وفي الأصل الحالك لا يجعل القيم من الاجانب مادام من أهل بيت الواقف من يصلح لذلك وان لم يجد منهم من يصلح ونصب غيرهم ثم وجد منهم من يصلح صرفه عنه الى أهل بيت الواقف كذا في الوجيز \* وفي الحاوي ذكر الانصاري في وقفته ان أخرج الوالى وصى الواقف من ولاية الصدقة لفساد فصلح بعد ذلك ترى أن ترده الى ولايته قال نعم فان لم يكن من يتولاه من جيران الواقف وقراباته الا برزق ويفعل واحد من غيرهم بغير رزق قال ذلك الى القاضي بنظر في ذلك ما هو الافضل لاهل الوقف وأصل الصدقة كذا في التتارخانية \* قال في جامع الفصولين لو شرط الواقف أن يكون المتولى من أولاده أو أولاد أولاده لاهل الواقف أن يولى غيره بلا خيانة ولو ولاه لاهل يكون متوليا قال شيخ الاسلام برهان الدين في فوائده لا كذا في التتارخانية \* لومات القاضي أو عزل ببق من نصبه على حاله كذا في القنية \* والمتولى أن يفوض لغيره عند موته كالوصى له أن يوصى الى غيره الا انه ان كان الواقف جعل لذلك المتولى مالا مسمى لم يكن ذلك لمن أوصى اليه بل يرفع الأمر الى القاضي اذا تبرع بعمله ليفرض له أجر مثله الا أن يكون الواقف جعل ذلك لكل متول وليس للقاضي أن يجعل للذى كان أدخله ما كان الواقف جعله للذى كان أدخله كذا في فتح القدير \* واذا أراد المتولى أن يقيم غيره مقام نفسه في حياته وصحته لا يجوز الا اذا كان التقويض اليه على سبيل التعميم هكذا في المحيط \* لو كان الوقف على أرباب معلومين يحصى عددهم فنصبوا متوليا له بدون أمر القاضي تكاموافيه كثيرا قال الصدر السعيد حسام الدين المختار أنه لا تصح التولية منهم وعن شيخ الاسلام أبي الحسن أنه قال كان مشايخنا رحمهم الله تعالى يجيبون أنهم اذا نصبوا متوليا يصير متوليا كما لو أذن القاضي بذلك ثم اتفق المتأخرون والاستاذ طهير الدين أن الافضل أن ينصبوا متوليا ولا يعلم القاضي به لما عرفوا من اطماعهم في الاوقاف قال العبد هذ في زماننا وقد تحقق بالواقع ما كان محتملا للفساد فوجب الاحتذ بقوى المتأخرين كذا في الغيائية \* وقف على مسجد بعينه وله قيم فئات القيم فاجتمع أهل المسجد وجعلوا رجلا متوليا بغير أمر القاضي فقام هذا المتولى بعمارة المسجد من غلات وقف المسجد اختلف المشايخ في هذه التولية والاصح أنها لا تصح ويكون نصب القيم الى القاضي ولا يكون هذا المتولى ضامنا لما أنفق في العمارة من غلات الوقف ان كان هذا المتولى أجزال الوقف وأخذ العلة وأنفق لانه اذا لم تصح التولية يصير غاصبا والغاصب اذا أجزال الغصب

( ٥٢ - ( الفتاوى ) - ثانی )  
 خالف لا يقضى \* وأما المسئلة الثالثة اذا قال الشهود ان لهذا المدعى دارا في محلة كذا نعرف حدودها اذا قلنا عند حيطانها ونشير أن أحد حدودها الى ههنا والثاني الى ههنا والثالث الى ههنا والرابع الى ههنا ولا نعلم جيرانها فان ههنا اذا أراد القاضي أن يقضى للمدعى بأمر الشهود بان يذهبوا الى الدار ويبعث معهم شاعدين أو أمينين من أمثاله ودينوا الحدود ثلاثة يمينين ثم يتعرف الامينان جيرانها ويسألوا أساميهم فاذا رجعوا الى القاضي وشهدوا أميناه أن الشهود بينوا حدود الدار وأشاروا اليها وانما تعرفنا عن جيرانها فوجدنا دار فلان وفلان وفلان في سكة كذا فان اليها هي بقية نبي بشهادة الشهود الذين شهدوا بذلك الدار للمدعى \* وان قال الشهود تشهد



أن الدار التي تلاصق دار فلان بن فلان لهذا المدعى أو قالوا الدار التي بين دار فلان وبين دار فلان لهذا المدعى لا يلتصق إلى شهادتهم لأنهم ذكر واحد من ذلك لا يكفي فإن كانت الدار مشهورة باسم رجل ولم يذكر الشهود حدودها لا تقبل شهادتهم في قول أبي - نية راجد - الله تعالى وكذا القرية والأرض والحائوت ويجوز في قول أبي يوسف ومحمد وجهما الله تعالى وجمعا على أن الرجل إذا كان مشهورا لا يشترط في تعريفه ذكر الاسم والنسب \* ولو ادعى محدودا في يد رجل وذكر الشهود والحدود الثلاثة وقالوا لا نعرف الحد الرابع حازت شهادتهم وإن ذكروا الحد الرابع وقالوا الحد الرابع متصل بملك المدعى ولم يذكروا الفصل لا تقبل شهادتهم (٤١٠) في الأراضي وتقبل في البيوت والدور والكروم ولو كان الحد الرابع ملك المدعى عليه ولم يذكر الفصل لا تقبل شهادتهم

و جليل لكل واحد منهما أرض بحسب المدعى قالوا في بيان الحدود والحد الرابع لزيق أرض فلان ذكروا أحدا الجارين ولم يذكروا الآخر جاز أيضا وكذلك كان الحد الرابع أرض رجل ومسجدا فقالوا الحد الرابع لزيق أرض فلان ولم يذكروا المسجد جاز \* رجلان تزارعا في دار كل واحد منهما يدعى أنها له وفي يده ذكر محمد رجه الله تعالى في الأصل أن على كل واحد منهما البينة والا فاليمين لأن كل واحد منهما مقرر بتوجه الخصومة عليه لما ادعى ليدل نفسه فإن أقام أحدهما البينة أنها في يده يقضى له باليد ويصير هو مدعى عليه والا تحرم دعيا وإن قامت البينة لكل واحد منهما فإن القاضي يجعل الدار في يدهما لأنهما متساويا في إثبات اليد فصار كل واحد منهما يثبت الملك وقال بعض أصحابنا رجه الله تعالى إذا قال المدعى ملكي وفي يدي لا تسمع دعواه لأنه لا يدعى حقا على غيره \* وذكر الحراف عن أصحابنا أن رجلا لو أقام البينة على رجل أن في يده الدار التي حدها كذا وبين حدودها فإن

كان الآخر له كذا في فتاوى قاضي خان \* وأنت تعلم أن المعنى به تضمين غاصب الأوقاف كذا في فتح القدير \* إذا وقف على أولاده وهم في بلدة أخرى فلما قضى ببلدهم أن ينصب قايما والقاضي إذا نصب قايما وجعل له شيئا معلوما يأخذه كل سنة حل له قدر أجر مثله وإن لم يشترط الواقف ذلك كذا في السراجيه \* ولو أن قايما في الوقف أقام كل قيم قايما ببلدة أخرى هل يجوز لكل واحد منهما أن يتصرف بدون الآخر قال الشيخ الإمام اسمعيل الرازي ينبغي أن يجوز وتصرف كل واحد منهما ولو أن واحدا من هذين القاضيين أراد أن يعزل القيم الذي أقامه القاضي الآخر قال إن رأى القاضي المصلحة في عزل الآخر كاله ذلك والافلا كذا في فتاوى قاضيخان \* نصب القاضي قايما آخر لا ينزل الأول إن كان منصوب الواقف وإن كان منصوبه ويعلم عند نصب الثاني ينزل \* (في فتاوى صاعد) متولى الوقف باع شيئا منه أو رهن فهو خيانة فيعزل أو يضم إليه ثقة \* ولو قال متولى من جهة الواقف عزلت نفسه لا ينزل إلا أن يقول له أو للقاضي فيخرجه كذا في القنية \* آخر القيم ثم عزل ونصب قيم آخر فقبل أخذ الآخر للمعزول والأصح أنه للمنصوب لأن المعزول آخرها للوقف لأنفسه ولو باع القيم دارا اشتراها بمال الوقف فله أن يقبل البيع مع المشتري إذا لم يكن البيع بأكثر من ثمن المثل وكذا إذا عزل ونصب غيره فلا منصوب أقالته بخلاف كذا في البحر الرائق \* الواقف جعل للوقف قيمة ما فلو مات القيم له أن ينصب آخر وبعدمونه للقاضي أن ينصب والافصل أن ينصب من أولاد الموقوف عليه أو أقاربه مادام يوجد منه أحد يصلح لذلك كذا في التهذيب \* وإن كان في الأرض الموقوفة نخل وخاف القيم هلاكها كان للقيم أن يشتري من غلة الوقف فصلا فيخرسه كيلا ينقطع كذا في فتاوى قاضيخان \* وهو نظير الدار الموقوفة يؤمر بإدخال خشبة أو لبنة ونحوهما حتى لا تخرب كذا في الذخيرة \* قال كانت قطعة من هذه الأرض سبعة لاتنبت شيئا فيحتاج إلى كسح وجهها وإصلاحها - ثي تنبت كان للقيم أن يسد من غلة حلة الأرض بمونة إصلاح تلك القطعة كذا في المحيط \* ثم اعلم أن التعمير إنما يكون من غلة الوقف إذا لم يكن الخراب يمنع أحد ولا قال في اللؤلؤ الجية وجل آخر داره وموقوفة فعل المستأجر رواقها بطاير بها فيها الدواب ونحوها يضمن كذا في البحر الرائق \* وإذا أراد القيم أن يبنى فيها قرية ليكثر أهلها وحفاظها يحرث ديار العلة لحاجته إلى ذلك كان له أن يفعل ذلك وهذا كالحان الموقوف على الفقراء إذا احتج قيسه إلى خادم يكسح الخان ويفتح الباب ويسده فيسلم المتولى بيتا من بيوتها إلى رجل بطريق الأجرة له ليقوم بذلك فهو جائز كذا في الظهيرية \* ولو كانت الأرض متصلة ببيوت المصر يرغب الناس في استجار بيوتها وتكون غلة ذلك فوق غلة الزرع

القاضي لا يسمع دعواه ولا يقبل بينته على الملك ما لم يقيم البينة أن الدار في يد المدعى عليه ثم يقيم البينة أنها له لتوهم أنهم متواضعان في حدود في يد ثالث على أن يدعيه أحدهما فيقر الآخر أنها في يده ويقيم المدعى البينة عليه أنها له والدار في يد غيره وهذا باطل لأن قضاء على المسخر واختلاف في القضاء على المسخر قال بعضهم ينفذ قضاءه واليه أشار في الكتاب وقال بعضهم إنما ينفذ إذا لم يعلم القاضي أنه مسخر أما إذا علم أنه مسخر لا ينفذ قضاء القاضي وعليه الاعتماد فعلى ما قاله الحراف ينبغي أن لا يسمع البينة في مسئلة ثلثان صاحب كل واحد منهما لا يكون حجة ما له إذا لم تكن الدار في يده \* ومن أصحابنا من قال مسئلة الأصل محمولة على ما إذا أقام البينة على اليد ثم أقام أحدهما البينة على اليد حتى أقام أحدهما البينة على المال قال الآخر لا يسمع دعواه ولا يقبل بينته

الدار في يد ثالث لا ينتزع من يده وذ كرتة من الأئمة السرخسي ونحسبه الله تعالى قال ثاويل مسألة الخصاف أن المدعى عليه لم يدع اليه ذوقاً  
مسئلة الاصل كل واحد منهما يدعي اليه لنفسه فلهذا تقبل دعوى المدعى على الملك حتى لو قال المدعى في ملكي وفي يدي وان هذا الرجل  
يمنعني ويتعرض بغير حق والمدعى عليه يقول ملكي في يدك ولا يدعي اليه لنفسه لا تسمع بينة المدعى وذ كرتة من الأئمة السرخسي ونحسبه الله تعالى في السيرة  
أن مسلماً يخرج من دار الحرب ومعه مشتأ من وفي يدهما بغل عليه مال كل واحد منهما يقول هو مالي وفي يدي فقامت لأحدهما بينة من  
المسلمين فان القاضي يقضي بالمال لمن أقام البينة لانه نورد دعواه بالحق \* قال شمس الأئمة هذا رجه الله تعالى وبهذه المسئلة تبين خطأ  
بعض مشايخنا فيما إذا قال كل واحد من المدعين ملكي في يدي ان القاضي (٤١١) لا يسمع هذه الخصومة ويقول اذا كان ملكك

في يدك فما تطلب متى فقد نص  
ههنا على قبول البينة من أحدهما  
وهو الصحيح وجهه أن كل واحد  
منهما محتاج الى البينة لدفع منازعة  
الاخر فالبينة لهذا المقصود  
مقبولة ويقول للقاضي اطلب  
منك أن تمنعه عن مزاحتي وتقرره  
في يدي قائماً فالخاص أن دعوى  
الملك في العقار لا تسمع الا على  
صاحب اليد ودعوى اليد تقبل  
على غير صاحب اليد اذا كان ذلك  
الغير ينازعه في اليد فيجعل مدعيه  
لليد مقصوداً ومدعيه للملك تبعاً  
لملك اليد \* رجل ادعى داراً في  
يد رجل وقال الدار دارى اشتراها  
فلان منك لى وفلان غائب والذي  
في يديه الدار يجحد البيع قال  
أبو يوسف رجه الله تعالى أقبل  
بينته المدعى عليه وكذا لو كان  
المشتري حاضراً ينكر الشراء  
وهذا بمنزلة رجل ادعى داراً في يد  
رجل وقال هي لى اشتريتها من  
فلان كان فلان اشتراها منك  
وقال أبو حنيفة رجه الله تعالى اذا  
ادعى أنهما اشتراها من فلان  
وفلان اشتراها من الذى في يديه  
تقبل البينة وان ادعى أنهما  
اشتراها فلان من الذى في يديه

والفخيل كان للقيم أن يبنى فيها بيوتاً فيؤجرها بخلاف ما اذا كانت الارض الموقوفة بعيدة من  
بيوت المصر فان ثمة لا يكون للقيم أن يبنى فيها بيوتاً فيؤجرها كذا في فتاوى قاضيان \* فان كان  
المشروط له غلة الارض جماعة رضى بعضهم بأن يرمة المتولى من مال الوقف وأبى البعض فن أراد  
العمارة عبر المتولى حصته بحصته ومن أبى يؤجر حصته ويصرف غلاتها الى العمارة الى أن تحصل  
العمارة ثم تعاد اليه كذا في خزائن المعينين \* وهكذا في الخاوى \* ذ كرت في فتاوى أبي الليث  
حائز موقوف على الفقراء وله قيم بنى رجل في هذا الحائز بناء غير اذن القيم ليس له أن يرجع  
بذلك على القيم فبعد ذلك ينظر ان كان أمكنه رفع ما بنى من غير أن يضر بالبناء القديم فله رفعه وان  
لم يمكنه رفع ما بنى من غير أن يضر بالبناء القديم فليس له رفعه ولكن يترص الى أن يتخلص  
ماله من تحت البناء ثم يأخذها ان لم يرض هو بتملك القيم البناء للوقف بالقيمة وان اصطلح مع الوصى  
على أن يجعل البناء للوقف ببذل يجوز لكن ينظر الى قيمته مبنياً الى قيمته منزعاً عما كان أقل  
لا يجاوز ذلك كذا في المحيط \* واذا وقف رجل دار على أن يسكنها فلان مدة حياته أو عشرين سنة أو  
أكثر ثم بعد للمساكين فهو حائز وليس له أن يؤجرها وله أن يسكن فيها بنفسه وعياله وصيغته فان  
كان الموقوف عليهم جماعة فأراد بعضهم أن يسكنها وأراد بعضهم أن يؤجرها أمرهم الحاكم بالنهايو  
ثم من أراد أن يسكن سكن ومن أراد أن يؤجرها أجركذا في الخاوى \* وان شرط الواقف أن غلاتها  
فلان رواية فيه عن المتقدمين واختلف المتأخرون في الموصى له بغلة الدار اذا أراد أن يسكنها قيل ليس  
له ذلك وله أن يؤجرها وقيل له ذلك فالاختلاف في الوصية بالغلة يكون اختلاف في الوقف دلالة وقيل  
الاحتياط أن يؤجر القيم من غير الموقوف عليه ويأخذ الاجرة ويرده اليه كذا في محيط السرخسي  
\* فان قال الواقف على أن يستعملها وليس لهم أن يسكنوها فهو على ما شرط كذا في الخاوى  
\* وليس للقيم أن يأخذها فضل عن وجه عمارة المدرسة ديناً ليصرفها الى الفقهاء وان احتاجوا اليه  
كذا في القنية \* اذا اجتمع من غلة أرض الوقف في يد القيم فظهر له وجه من وجوه البر والوقف  
يحتاج الى الاصلاح والعمارة أيضاً ويخاف القيم أنه لو صرف الغلة الى المرممة بقوة ذلك البر فانه  
ينظر ان لم يكن في تأخير اصلاح الارض وممرته الى الغلة الثانية ضرر بين يخاف خراب الوقف فانه  
يصرف الغلة الى ذلك البر ويؤخر المرممة الى الغلة الثانية وان كان في تأخير المرممة ضرر بين فانه  
يصرف الغلة الى ممرته فان فضل شيء يصرفه الى ذلك البر والمراد من وجه البر ههنا وجه فيه تصدق  
بالغلة على نوع من الفقراء نخوفك أسارى المسلمين أو اعانة الغازي المقطع فام عمارة مسجد  
أو رباط أو نحو ذلك مما ليس باهل للملك فلا يجوز صرف الغلة اليه كذا في فتاوى قاضيان \* ولو

الدار لأقل هذه البينة \* ولو قال هذا الى اشتريته من فلان الذى وكلته بالبيع سمع دعواه \* ولو قال هذه لى اشتراها منك فلان وفلان كان  
وكيلاً لى في الشراء لا تسمع دعواه في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى وتسمع في قول أبي يوسف رجه الله تعالى \* رجل ادعى داراً في يد رجل  
فقال المدعى عليه ليست في يدي فجاء المدعى بشهود وشهدوا أن الدار في يد المدعى عليه وفي ملكه فان القاضي يسأل المدعى ان قال المدعى هو  
شاهدوا انها في يده وفي ملكه فقد أقر المدعى بان الدار للمدعى عليه وان قال صدقوا انها في يده ولا أصدقهم أنها في ملكه فله ذلك ويجعل المدعى  
عليه خصماً للمدعى \* المدعى اذا قال ملكي وحقي وفي يده هذا بغير حق ولم يمل واجب عليه تسليمها الى الشهود لم يقولوا ذلك أيضاً صرح \*  
ولو قال ملكي وحقي ولم يقل وفي يده بغير حق فقد ذكرنا اختلاف المشايخ رجه الله تعالى فيه \* رجل ادعى داراً في يد رجل فقال الذى في



يديه أو دعها فلان فقال المدعي ما كان فلان أو دعها له لمكنه وهبها لك أو باعها لك فان القاضي يحلف الذي في يديه بالثبوت ما وهبها له ولا باعها  
منه بعدما كان أو دعها لياه فان نكل عن اليمين جعله خصما للمدعي \* رجل في يديه دار ادعاه رجل فأقام الذي في يديه الدار البيعة أن  
فلانا الغائب كان ادعى هذه الدار واستحجها من يده وسلمها اليه القاضي ثم ان ذلك الغائب أجراها الذي هو فيها فإلوا لا تقبل بيته ولا تدفع  
عنه الخصومة \* دار في يد رجل ادعى رجل أنها له وأقام البيعة وأقام الذي في يديه البيعة أن هذه الدار لعنان الغائب اشتراها من المدعي  
وكان بها تقبل بيته وتدفع عنه الخصومة ولا يلزم الغائب الشراء من هذا المدعي \* دار في يد رجل أقام رجل البيعة أن صاحب اليد  
غصبها منه وأقام رجل آخر البيعة أن هذه (٤١٢) الدار له فانه يقضي بالدار للذي أقام البيعة أنه له \* رجل ادعى دار في يد غيره

أنهم آله ثم ادعى بعد ذلك أنهم الفلان  
 وقفها عليه قالوا تسمع دعواه كمالو  
 ادعى لنفسه أولا ثم ادعى لغيره وادعى  
 أنه وكيل فان ادعى أولا أنه وقف ثم  
 ادعى أنه له لا تسمع دعواه كمالو  
 ادعى لغيره أولا ثم ادعى لنفسه \*  
 \* رجل ادعى دارا في بدر جل  
 فأنكر الذي في يديه فاستخلف  
 ونكل ف قضى القاضي عليه بنكوله  
 ثم ان المقضى عليه أقام البينة أنه  
 كان اشتراها من المدعى ان أقام  
 البينة على الشراء قبل القضاء  
 لا يقبل وان أقامها على الشراء بعد  
 القضاء يقبل \* رجل ادعى دارا  
 في بدر جل أنهم آله ولملكه وحقه  
 وفي يد الذي في يديه غصب وأقام  
 الذي في يديه البينة أنهم آله وادعى في  
 يده عن فلان الغائب اختلف  
 المشايخ فيه قال بعضهم تندفع  
 عنه الخصومة لأنه لم يدع العمل  
 على صاحب اليد فتندفع عنه  
 الخصومة وقال بعضهم لا تندفع  
 هو الصحيح كـ لو قال غصب منى ثم  
 أقام الذي في يديه البينة أنهم آله وادعى  
 لا تندفع عنه الخصومة فكذا ههنا  
 \* ولو ادعى عبدا في بدر جل أنه له  
 سرق منه وأقام الذي في يديه البينة أنه  
 ودعة لفلان الغائب قال محمد

صرف المتولي على المستحقين وهذا عبارة لا يجوز تأخيرها فإنه يكون ضامنا فإذا ضمن ينبغي أن لا يرجع على المستحقين بما دفعه اليهم في هذه الحالة قياسا على مودع الابن اذا أنفق على الابوين بغير اذنه أو بغير اذن القاضي فانهم قالوا يضمن ولا رجوع له على الابوين كذا في البحر الرائق \* حانوت من الوقف مال على حانوت رجل ومال الثاني على الثالث وتعطلت وأبى القيم أن يعسر الوقف قالوا ان كان للوقف غلة يمكن عمارة الحانوت بتلك الغلة كان اصحابي الحانوتين أن يأخذوا القيم باقامة المسائل وروده الى موضعه من الوقف وازالة الشاغل عن ملكهما وان لم يكن للوقف غلة يمكن عمارة المسائل بتلك الغلة كان للمالكين أن يرفعوا الامر الى القاضي فيأمر القاضي القيم بالاستدانة كذا في فتاوى قاضيهان \* متولى وقف بنى في عرصه الوقف فهو لا وقف ان بناءه من مال الوقف أو من مال نفسه ونواه للوقف أو لم ينو شيئا وان بنى لنفسه وأشهد عاينه كان له والاجنبى اذا بنى ولم ينو فله ذلك وكذا الخرس كذا في القنية \* لو أنفق دراهم الوقف في حاجته ثم أنفق ماله في مرمة الوقف يبرأ عن الضمان قيم وقف أدخل جذا في دار الوقف ايرفع من غلته ذلك \* المتولى لو أنفق على الوقف من ماله وشرط الرجوع له الرجوع كذا في السراجية \* اذا قال القيم أو المالك المستأجرها أذنت لك في عمارتها فعمرها باذنه يرجع على القيم والمالك وهذا اذا كان يرجع معظم منفعة الى المالك أما اذا رجع الى المستأجر وفيه ضرر بالدار كالبالوعة أو شغل بعضها كالنور فلا يرجع مالم يشترط الرجوع كذا في القنية \* في اليتيمة سئل أبو الفضل عن الوقف اذا كان ربح غلته الى العمارة وثلاثة أرباعها الى الفقراء فلم تقع المدرسة في تلك السنة هل يجوز للقيم أن يصرف من ذلك الى الفقهاء على وجه الدين ويأخذ ذلك من غلته من السنة الثانية اذا احتاج اليها فقال لاسئل أبو حامد فاجاب بانه كذا في الفتاوى خانية \* وقف ضيعة على فقراء قرابته وقريته وجعل آخره للمساكين جاز يحصون أولا وان أراد القيم أن يفضل البعض فالمسئلة على وجوه \* ان كان الوقف على فقراء قرابته وقريته وهم لا يحصون أو يحصون أو أحد الفريقين يحصون والاخر لا يحصون ففي الوجه الاول للقيم أن يجعل نصف الغلة للفقراء قرابته ونصفها للفقراء القرية ثم يعطى من كل فريق من شاء منهم ويفضل البعض كما يشاء لان قصده الصدقة وفي الصدقة الحكم كذلك وفي الوجه الثاني يصرف الغلة الى الفريقين بعددهم وليس له أن يفضل البعض على البعض لان قصده الوصية وفي الوصية الحكم كذلك وفي الثالث يجعل الغلة بين الفريقين أولا فيصرف الى الذين يحصون بعددهم والى الذين لا يحصون سهما واحدا ثم يعطى هذا السهم من الذين لا يحصون من شاء ويفضل البعض في هذا السهم كما بينا وهذا التفريق على قولهما وأما على قول

وذكر رحمه الله تعالى: تدفع عنه الخصومة وقال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى في السرقة إذا لم يسم السارق لا تدفع الخصومة عن صاحب اليد ولو قال هذا لي غصبه مني فلان غير ذي اليد أو كان ثوبا فقال هذا لي سرقة مني فلان غير ذي اليد أقام المدعي عليه البيينة على أن فلانا الغائب أو دعيته تدفع الخصومة عن ذي اليد \* قال الشيخ الإمام المعروف بخواهر زاده رحمه الله تعالى في السرقة لا تدفع الخصومة عن ذي اليد استحسانا \* ولو قال هذا لي اشتريته من ذي اليد بكذا أو أقام المدعي عليه البيينة أنه ودعيته في يده ينظر في ذلك أن ادعى على ذي اليد فعلا لم تفته أحكامه بأن ادعى الشراء منه بالف ولم يذكر أنه نقد الثمن ولا قبض منه فأقام الذي في يده البيينة أنه لفلان الغائب أو دعيته أو غصبته منه لا تدفع الخصومة في قواهم فإن ادعى عليه عقدا انتهت أحكامه بأن ادعى أنه

اشترى منه هذه الدار أو هذا العبد بكذا ونقده الثمن وقبض منه المبيع ثم أقام المدعي عليه البيينة أنه لفلان الغائب أو دعيه احتل عقابه  
قال بعضهم تندفع عنه الخصومة لانه لما ادعى عقدا انتهت أحكامه لم تبق دعوى العقود بقيت دعوى الملك فتنفذ عنه الخصومة وقال  
بعضهم لا تندفع لانه وان انتهت أحكامه لا يصير مدعيه ملكا قاطحا لا يقضى له بالزوائد والبيع أنها تندفع \* ولو ادعى المدعي الشراء  
مع نقدا الثمن ولا يذ كر قبض المبيع لا تندفع الخصومة عن ذي اليد في قولهم \* ولو ادعى ثوبا أو دارا أو دابة في يد رجل أنه له فأقام الذي في  
يديه البيينة أنه لفلان الغائب أو دعيه أو غصبته منه أو في يدي باجارة أو رهن ان كان المقر له غائبا لا تندفع الخصومة عن ذي اليد ما لم يتم  
البيينة على ذلك وان كان المقر له حاضرا وصدقه فيما قال تندفع الخصومة عن (٤١٢) ذي اليد وتحويل الخصومة الى المقر له وان كان

المقر له غائبا وأقام الذي في يديه  
البيينة وشهدوا أنه أو دعه رجل  
لا تعرفه لا تقبل شهادتهم وان قالوا  
نعرفه بوجهه ولا نعرفه باسمه  
ونسبه جازت شهادتهم في قول أبي  
حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله  
تعالى وان شهد الشهود على  
اقرار المدعي أن رجلا دفعه الى  
ذي اليد جازت شهادتهم وتندفع  
عنه الخصومة \* ولو شهد شهود  
المدعي عليه أن المدعي أقر أن هذا  
لفلان الغائب وقال أو دعيه  
فلان الغائب تندفع الخصومة \*  
ولو شهد الشهود على اقرار المدعي  
بذلك ولم يقل صاحب اليد هو  
لفلان الغائب أو دعيه قالوا تندفع  
عنه الخصومة \* ولو أقام المدعي  
عليه البيينة أن فلانا الغائب دفعه  
اليه فشهد شهوده وقالوا شهد أن  
فلانا الغائب دفعه ولا ندري أنه  
ملك فلان الغائب جازت شهادتهم  
وتندفع الخصومة عن ذي اليد كما  
لو أقر المدعي عند القاضي أن فلانا  
الغائب دفعه اليه فانه تندفع  
الخصومة عن ذي اليد \* ولو قال  
الذي في يديه أو دعيه رجل لا أعرفه  
فشهد الشهود أنه أو دعه رجل  
وهما لا يعرفانه كان الذي في يديه

محمد رحمه الله تعالى فلا يتأق كذا في الوجيز \* ولو وقف على فقراء أهل هذه البلدة فان كانوا  
لا يحصون أعطى القيم أيهم شاء وان كانوا يحصون قسم على عدد رؤسهم على السواء يستوي فيه  
الذ كر والاني ولو صرف القسم نصيب واحد منهم الى نفسه ان شاء ضمنه وان شاء اتبع شركاءه  
فان شرط لكل واحد قوته يعطى ما يمكنه من الطعام والكسوة والمسكن ثم ان كان الوقف ضبيعة  
يعطى كل واحد قوت سنة وفي المستغلات قوت كل شهر كذا في الفتاوى العتامية \* واذا خربت  
أرض الوقف وأراد القيم أن يبيع بعضا منها ليرم الباقي بثمن ما باع ليس له ذلك فان باع القيم شيئا من  
البناء لم يهدم لهدم أو نخلة حية لتقطع فالبيع باطل فان هدم المشتري البناء أو صرم النخل ينبغي  
للقاضي أن يخرج القيم عن هذا الوقف لانه صار خائنا للقاضي ان شاء ضمن قيمة ذلك البائع وان  
شاء ضمن المشتري فان ضمن البائع نفذ بيعه وان ضمن المشتري يبطل بيعه كذا في الذخيرة \* أرض  
وقف خاف القيم من وارت الواقف أو من ظالم له أن يبيعه أو يتصدق بالثمن كذا ذكر في النوازل  
والفتاوى على أنه لا يجوز كذا في السراجية \* الاشجار الموقوفة ان كانت مثمرة لم يجوز بيعها الا بعد  
انقلاع وان كانت الاشجار غير مثمرة جاز بيعها قبل القلع كذا في المضمرات \* أما بيع أشجار الوقف  
فينظر ان كانت لا تنتقص ثمرة الكرم بظالم لا يجوز بيعها وان كانت تنتقص ثمرة الكرم بظالم  
ينظر ان كانت ثمرة الشجر تزيد على ثمرة الكرم ليس له أن يبيعها أو يقطعها وان كانت تنتقص  
عن ثمرة الكرم فله أن يبيعها وان كانت أشجار غير مثمرة وتنتقص ثمرة الكرم بظالم فله أن يبيعها  
ويقطعها وان لم تنتقص ثمرة الكرم بظالم فليس له أن يبيعها أو يقطعها وان كانت أشجار الدلب  
والخلاف ونحو جاز له بيعها لانها بمنزلة الغلة والثمرة لان الخلاف والدلب اذا قطع دبت بانيان والنا  
وكذا لو باع ورق أشجار التوت جاز فلان أراد المشتري قطع قوائم هذه الاشجار يمنع ولو امتنع المتولى  
من منع المشتري عن قطع القوائم كان ذلك خيانة كذا في محيط السرخسي \* شجرة جوز في دار  
وقف فخرت الدار لم يبع القيم الشجرة لاجل عمارة الوقف لكن يكرى الدار ويحمرها ويستعين  
بالجوز على العمارة لا بنفس الشجرة كذا في السراجية \* متولى المسجد اذا اشترى بمال المسجد  
حافوا أو دارا ثم باعها جاز اذا كانت له ولاية الشراء هذه المسئلة سنا على مسألة أخرى أن متولى  
المسجد اذا اشترى من غلة المسجد دارا أو حافوا فانه هذه الدار وهذه الحافوت هل تلتحق بالحوانيت  
الموقوفة على المسجد ومعناه أنه هل يصير وقفا يختلف المشايخ رحمهم الله تعالى قال الصدوق الشهيد  
المختار أنه لا تلتحق ولكن يصير مستغلا للمسجد كذا في المضمرات \* ولو اشترى بعلته ثوبا ودفعه الى  
المساكين يضمن ما تقدم من مال الوقف لوقوع الشراء كذا في البحر الرائق ناقلا عن الاسعاف

نحسب للمدعي وكذا لو قال الشهود أو دعه اياه فلان والمدعي عليه يقول أو دعيه رجل لا أعرفه كان هو خصما للمدعي \* رجل ادعى على  
رجل ببلدة دار أو الدار في غير ذلك البلدة فأقام المدعي البيينة فقبلت بيئته وقضى بها للمدعي حازقاؤه وان لم تكن الدار في ولاية هذا  
القاضي \* رجل ادعى دارا في يد رجل أنه له فأنكر المدعي عليه ثم قال المدعي من اين سراي را برين مدعي عليه ارا اني داشتم بطل دعواه لان  
هذا اللفظ يذ كر للتاميك والبذل عرفا فان ادعاها المدعي بعد ذلك لا تسمع دعواه الا أن يدعي التقي من المدعي عليه بمالك حادث \* رجل  
ادعى محدودا واد كر محدودا وقال في تعريفيها وفيه أشجار وكان المحدود بثلث الحدود ولكنهما خالصة عن الاشجار لا تبطل دعوى المدعي  
الملك وكذا لو ذكر مكان الاشجار حيطا ولو كان المدعي قال في تعريفيها ليس فيها أشجار ولا حائط فاذا فيها أشجار عظيمة لا يتصور وجودها



بعد الدعوى إلا أن حدودها توافق الحدود التي ذكرت بطل دعواه \* ولو ادعى أرضاً أو داراً أو غيرها وقال هي عشر دراهم أرض أو عشر  
جريب فكانت أكثر من ذلك لا تبطل دعواه \* وكذا لو قال وهي أرض يبذره فيها عشر مكابيل فاذا هي أكثر من ذلك أو أقل إلا أن الحدود  
وافقت دعوى المدعى لا تبطل دعوى المدعى لأن هذا خلاف يحتمل التوقيع وهو غير محتاج إليه \* دار في يد رجل فقال رجل آخر  
بعث مني هذه الدار وأنكر الذي في يديه الشراء وقال هي لي ثم أن المقر ادعى أنه له وأقام البينة على ذلك قبلت بيئته \* ولو قال المقر ألا  
هذه الدار الذي في يديه وسكت ثم قال أنا بعت منه فأنكر الذي في يديه الشراء ثم أقام المقر البينة أنه له ذكرنا لاطق أنه لا تقبل بيئته ولا نسمع  
دعواه \* رجل أقر عند القاضي أن هذا (٤١٤) العبد أو الدار لفلان غير ذي اليد ثم أقام البينة أنه له اشتراه من الذي في يديه قبل

أقراره لا تقبل بيئته \* رجل  
اشترى داراً أو عبداً فاستحق من  
يده بالبينة فإراد أن يرجع  
بالبينة على بائعه ثم قال لابن البائع  
قد كنت اشتريت منك هذا بكذا  
ولي أن أرجع عليك بالبينة قالوا  
يسمع منه دعواه الثاني وله أن  
يرجع عليهم بالبينة لا حتمال  
أنه اشتراه من البائع أو لا ثم جاء به  
وادعاء فاشتراه من أنه فادع استحق  
عليه كان له أن يرجع عليهم  
بالبينة \* دار في يد رجل ادعى  
رجل أنه له اشتراه من فلان  
غير ذي اليد وأقام البينة ذكره  
في الأصل وجعل المسئلة على وجوه  
خمس أن شهد شهوده أنها كانت  
لفلان بأعها من هذا المدعى بكذا  
أو شهدوا أن فلاناً بأعها منه وهو  
يومئذ يملكها جازت شهادتهم \*  
والثانية لو شهدوا أنها لهذا المدعى  
اشترها من فلان بكذا جازت  
بشهادتهم \* والثالثة إذا شهدوا  
أن فلاناً بأعها من هذا المدعى  
وسلمها إليه جازت شهادتهم وعن  
أبي يوسف رحمه الله تعالى أنها  
لا تقبل شهادتهم وبه أخذ  
القاضي أبو حازم رحمه الله تعالى  
ومشايخنا رحمهم الله تعالى أخذوا

\* إذا وقف دار على الفقراء فالقيم يؤجرها ويبدأ من غلتها بعمارتها وليس للقيم أن يسكن فيها  
أحدًا بخير أجر كذا في المحيط \* في جامع أنهم دم ونبي نانيا فساكنوه أحق إلا إذا أنهم دم  
بحيث لم يبق بيت كذا في التناوخانية \* وإن مات القيم بعدما آجر لا تبطل الاجارة وإن كان الواقف  
هو الذي آجر ثم مات ففيه قياس واستحسن القياس أن تبطل الاجارة وبه أخذنا أبو بكر الاسكاف  
وفي الاستحسان أن لا تنقض الاجارة كذا في الذخيرة \* في فتاوى محمد بن الف \* لي متول آجر الوقف  
وهو المتولي والمستأجر قبل انقضاء المدة فالزرع لورثة المستأجر الذي زرع ببذره وعليهم ما نقصت  
الأرض من المزارعة ويصرف ذلك إلى مصالح أرض الوقف دون الموقوف عليهم كذا في الحارثي  
للحصري \* والقاضي إذا آجر الدار الموقوفة ثم عزل قبل انقضاء المدة لا تبطل الاجارة  
كذا في المضمهرات \* فإن كان الموقوف عليه هو المتولي يضاف أجره ثم مات لم تنقض الاجارة  
وإن كانت الغلة له كذا في الحاوي \* وكذا لو مات بعض الموقوف عليهم لم قبل تمام المدة لا تبطل  
الاجارة ثم ما وجب من الغلة إلى أن مات هذا الموقوف عليه يصرف إلى كل واحد منهم حصته وحصته  
الميت تصرف إلى وارثه وما وجب من الغلة بعد موته هذا فهي تكون لمن بقي وكذا لو مات بعضهم  
بعد موت الأول بعدة فهي على هذا القياس كذا في فتاوى قاضيان \* فإن عجلت الاجارة واقتسمها  
الموقوف عليهم ثم مات أحدهم القياس أن تنقض القسمة ويكون للذي مات حصته من الاجارة  
مقدار ما عاش واستحسنه استحسن ولا تنقض القسمة وكذلك على هذا الوشرط تجزئ الاجارة كذا في  
الظهري \* قال إذا آجر دار الوقف ستة بمائة درهم والموقف عليهم ثلاثة نفر ثم مات أحدهم بعد  
مضي ثلث سنة ومات الآخر بعد مضي ثلث آخر من السنة وبقي الثالث فإن الثلث الأول من  
الاجارة بين ورثة الميت الأول وبين ورثة الميت الثاني وبين الباقي أثلاثاً والثالث الثاني بين ورثة  
الثاني وبين الباقي نصفين والثالث الثالث كله للباقي فخرج المسألة من ثمانية عشر كذا في المحيط  
\* في جامع الفتاوى إذا مات الواقف عن وصي نصبه فالوصي أن يؤجرها وإن كان آجرها اجارة  
فاسدة فعلى المستأجر أن يحملها جميعاً إذا استعملها لا يزداد على ما رضى به الوصي كذا في التتارناية  
\* متولى الوقف إذا آجر داراً موقوفة على الفقراء والمساكين أكثر من سنة لا يجوز وإن لم يشترط  
المختار أن يقضى بالجواز في الضياع في ثلاث سنين إلا إذا كانت المصلحة في عدم الجواز وفي غير  
الضياع يقضى بعدم الجواز إذا زاد على السنة الواحدة إلا إذا كانت المصلحة في الجواز وهذا شيء  
يختلف باختلاف المواضع والزمان كذا في السراجية \* وهو المختار للفتوى وكذلك المزارعة  
والمعاملة كذا في محيط السرخسي \* وكان القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى يعني بأن

المتولى

يجوز الكتاب وأجازوا هذه الشهادة \* والرابعة لو شهدوا أن هذا المدعى اشتراه من فلان بكذا  
وقبضها منه جازت شهادتهم \* والخامسة لو شهدوا أنه اشتراه من فلان بكذا ونقد الثمن أو شهدوا أن فلاناً بأعها منه بكذا ولم يزيدوا  
على ذلك لا تقبل شهادتهم \* ولو شهدوا أن فلاناً بأعها منه بكذا وكانت الدار في يديه وقت البيع ذكرنا لاطق أنه لا تقبل هذه  
الشهادة إذا كانت الدار في يده وقت الخصومة \* ولو شهدوا أنه اشتراه من ذي اليد بكذا وهو مدعى ذلك ولم يزيدوا عليه جازت  
شهادتهم \* رجل قال للقاضي أن هذا المدعى عليه أقر أن هذا الشيء الذي في يده له فمره بالتسليم إلى هذه المسئلة على وجهين \* أحدهما  
أن يدعى أن هذه الدار أو هذا العبد له وأن الذي في يده أقر له به فإذن القاضي يسمع دعواه هذه فلا يكل ولا قال هذا لأن الذي في يده

أقر به لي فالصحيح أنه لا تسنعه فسنواه وان قال المدعي ان هذا الرجل أقر أن هذه الدار التي في يده باليسليم الى قال عامة المشايخ تصح دعواه ويؤم باليسليم اليه اذا ثبت اقراره بذلك عند القاضي \* رجل ادعى داراً أو جارية في يد رجل أنهما وجه بشاهدين فشهد أحدهما أنهما وشهد الآخر أنها كانت له أو شهدوا جميعاً أنها كانت له قال الشيخ الامام المعروف بخوارزاده رحمه الله تعالى تقبل شهادتهم وكذا لو شهد أحدهما أنهما ملكه وشهد الآخر أنها كانت ملكه تقبل شهادتهم ولو شهد أحدهما أنها كانت في يده وشهد الآخر أنها في يده أو شهدوا جميعاً أنها كانت في يد المدعي لا تقبل شهادتهم في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وتقبل في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وروي بين هذا وبين ما لو شهدوا أنها كانت له \* ولو ادعى أنها (١٥٠) كانت له وشهد المشهود أنها ذكراً الشيخ الامام المعروف بخوارزاده في شرح الغصب الصحيح أنها لا تقبل \* ولو شهد الشهود أن المدعي عليه غصبها من المدعي تقبل وكذا لو شهدوا أنه استعارها منه \* رجل ادعى داراً في يد رجل أنها دار فلان الغائب ولي على الغائب ألف درهم وان الغائب كان رهن عنده الدار بألف التي له عليه منسذ شهر ودفعها اليه وان المدعي قبضها منه ثم ان الغائب بعد ذلك استعارها منه فأعارها اياه وأقام البيينة والذي في يده الدار بزعم أن الدار داره اشتراها من ذلك الغائب أمس أو قال اشتراها منه منذ عشرة أيام وأقام البيينة على ذلك فان القاضي يقضي ببيينة الرهن فان قال ذوا اليد أنا أنقض البيع فان القاضي لا ينقض بيعه على الغائب حتى يحضر الغائب وكذا لو كان المدعي يدعي الاستعجار مكان الرهن ولو كان مكان الرهن والمستأجر رجل يدعي ملك الدار ويؤمن أنه اشتراها من الغائب منذ شهر وذو اليد يدعي الشراء منذ عشرة أيام فان القاضي يقضي للمدعي وينقض البيع الثاني

المتولى لا ينبغي له أن يؤجر أكثر من ثلاث سنين ولو أجزأ حازت الاجارة وهذا أقرب بما هو المختار لان فعله يدل على رغبة المصلحة كذا في الغيائية \* فان كان الواقف شرط أن لا يؤجر أكثر من سنة والناس لا يرغبون في استجارها سنة وكانت اجارته أكثر من سنة أدرك على الوقف وأنفع للفقراء فليس للقيم أن يخالف شرطه ويؤجرها أكثر من سنة الا أنه يرفع الامر الى القاضي حتى يؤجرها القاضي أكثر من سنة فان كان الواقف ذكر في صلح الوقف أن لا يؤجر أكثر من سنة الا اذا كان ذلك أنفع للفقراء كان للقيم أن يؤجرها بنفسه أكثر من سنة اذا رأى ذلك خيراً ولا يحتاج الى المرافعة الى القاضي هكذا في فتاوى قاضيخان \* في دار موضع بيت وقف ولا يستأجر لغلة الا باجارة طويلة ان كان له مسلك الى الطريق الاعظم لا يؤجر بالطويلة ولا يؤجر كذا في الوجيز \* ولا تجوز اجارة الوقف الا باجر المثل كذا في محيط السرخسي \* استأجر حانوت وقف باجر مثل فجاء آخر وراد الاجرة لم تفسخ الاولى كذا في السراجية \* واذا استأجر أرض وقف ثلاث سنين باجرة معلومة هي أجزأ المثل حتى جازت الاجارة فرخصت أجزأها لا تفسخ الاجارة كذا في المحيط \* في الكبرى رجل استأجر أرض وقف ثلاث سنين باجرة معلومة هي أجزأ المثل فلما دخلت السنة الثانية كثرت الرغبات وازدادت اجرة الارض ليس للمتولى أن ينقض الاجارة لنقصان أجزأ المثل كذا في المضمرات \* حانوت لرجل في أرض وقف فابى صاحبه أن يستأجر الارض باجر المثل فان كانت العمارة بحال لو رفعت يستأجر باكثر مما يستأجره فله يؤمر برفع العمارة والا فترك في يده بذلك الاجر كذا في السراجية \* استأجر عرصة موقوفة من المتولى مدة باجر المثل وبنى عليها باذن المتولى فلما مضت المدة زاد آخر على أجزأ المثل المدة للمدة المستقبلية فرضى صاحب السكنى بتلك الزيادة هل هو أولى أجيب بانه نعم أولى كذا في الفصول العمادية \* في وقف الحصاف الواقف اذا أجزأ الوقف اجارة طويلة ان كان يحاف على رقبتهما التلف بسبب هذه الاجارة فلها كم أن يبطل الاجارة كذا في الذخيرة \* وفي فتاوى أهل سمرقند خان أوربا طيبيل أراد أن يخرب يؤجر وينفق عليه فاذا صار معموراً لا يؤجر كذا في المحيط \* اذا خرب الوقف وعجز المتولى عن عمارته أجزأها القاضي وعمرها من أجرته فاذا صار معموراً ردها الى المتولى كذا في التهذيب \* لو استأجر المتولى أجيراً بدينهم ودائق وأجر مثله درهم فاستعمله في عمارة الوقف ونقد الاجرة من مال الوقف ضمن جميع ما نقد كذا في الظهيرية \* ولا تجوز اجارة الوقف والاسكان فيه كذا في محيط السرخسي \* متولى الوقف اذا أسكن رجلاً بغير اجرة ذكر هلال وجه الله تعالى أنه لا شيء على الساكن وعامة المتأخرين من المشايخ رحمه الله تعالى أن عليه أجزأ المثل سواء كانت الدار معدة للاستغلال أو لم تكن صيانة للوقف وعليه الفتوى وكذا قالوا فمن

الذي يدعي صاحب اليد فان كان شهود المدعي لم يشهدوا على الغائب بقبض الثمن من المدعي فان القاضي يأخذ منه الثمن ويسلم الدار الى المدعي ويكون الثمن عنده حتى يحضر الغائب كذا ذكره في المنتقى \* وذكر في الجامع رجل اشترى جارية وقبضها بعير اذن البائع قبل نقد الثمن وباعها من رجل آخر وسلم الى الثاني وغاب المشتري الاول ثم حضر البائع الاول يدعي أن المشتري الاول قبضها منه بغير اذنه قبل نقد الثمن وأراد أن يستدها من الذي في يده ان أقر صاحب اليد بما ادعى البائع الاول يأخذها من يده وان أقر الثاني فسال خصومة بين البائع الاول وبين المشتري الثاني \* وذكر في الاجارات رجل استأجر من رجل ثلاثة دواب ثم ان رب الدواب أجزأه منها من غير عار أخرى وذهب أخرى أو باع فوجد المستكبرى الدواب في أيديهم فان كان باع بعد جاز اليسر راتقة في الاحارة في رواية الاجارات وان



باع بغير عذر فالبيع مردود والمستكرى أحق بالدواب لتقدم عقده وما وجد في يد المستعير فلا خصومة بينهما حتى يحضر صاحب الدابة  
لأن يد المستعير ليست بخصومة وما وجد في يد الموهوب له فهو خصم فيه والله مستأجر لأن الموهوب له يدعى ملك الرقبة فيما في يده فيكون  
خصم الكل من يدعى حقا في ذلك وإن كان المدعى يدعى الاجارة قال في الكتاب المستأجر أحق بهما حتى يستوفي الاجارة هكذا كوفي  
الكتاب ولم يبين أي المستأجرين أحق به الأول أم الثاني واختلف المتأخرون فيه قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الصريح أن  
المستأجر الثاني لا يكون خصمًا للمستأجر الأول حتى يحضر صاحب الدابة بمنزلة المستعير لأنه لا يدعى ملك العين فلا يكون خصمًا للأول  
والخاتم أن المستأجر لا يكون خصمًا لمن (٤١٦) يدعى الاجارة ولا لمن يدعى الرهن ولا لمن يدعى الشراء والمشتري يكون خصمًا لكل

وكذلك الموهوب له \* رجل ادعى دارا في يد رجل فقال المدعى عليه  
هي لولدي الكبير الغائب لا تندفع  
الخصومة عنه ما لم يقم البينة على  
الادعاء كولو ادعى الوديعه لاجنبي  
فإن كان المفتره حاضرا مع اقراره  
وتحويل الخصومة إلى المفتره \* ولو  
قال هي لولدي الصغير لا تندفع عنه  
الخصومة لأنه لو كان صادقا في  
اقراره كان هو خصمًا في ذلك \*  
ولو ادعى أرض في يد رجل أنه هاله  
فخصمته الذي في يديه فقال المدعى  
عليه هو وقف على سبيل خير معلوم  
لا تندفع الخصومة عنه فإن أقام  
المدعى بينة على ما ادعى بقضيه  
وإن لم يكن له بينة قول لشيوخ  
الامام الجليل أبو بكر محمد بن  
الفضل رحمه الله تعالى يحلف المدعى  
عليه على دعوى المدعى فإن حلف  
برئ وإن نكل ضمن قيمته للمدعى  
على قول محمد رحمه الله تعالى لأنه  
صار وقفا باقراره فإذا نكل تعدد  
عليه تسليم إلى المدعى بحكم اقراره  
بالوقف فيضمن قيمته للمدعى \*  
ولو أقام المدعى عليه البينة على  
الوقف فشهدوا أنه وقف ولم  
يذكروا الواقف لا تندفع عنه

سكن دار الوقف بغير أمر القيم كان عليه أجر المثل بالغام بالغ كذا في المضمرات \* المتولى إذا وهن  
الوقف بدين لا يصح وكذا أهل الجماعة إذا رهنوا وقف المسجد أو واحد منهم فلو سكن المرتنن فملكه  
أجر المثل بالغام بالغ معدة كانت للاستغلال أو لم تكن قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى  
هو المتأثر بالفتوى كذا في الغيبائية \* متولى المسجد إذا باع منزلا موقوفا على المسجد فسكنه المشتري  
ثم عزل هذا المتولى وولى غيره فادعى الثاني المنزل على المشتري وأبطل القاضي بيع المتولى وسلم الدار  
إلى المتولى الثاني فعلى المشتري أجر المثل كذا في فتاوى قاضخان \* ولو آخر القيم الدار بأقل من أجر  
المثل قدر ما لا يتغابن الناس فيه حتى لم تجز فسكنها المستأجر كان عليه أجر المثل بالغام بالغ على ما  
اختاره المتأخرون وكذا إذا آجره اجارة فاسدة كذا في الفصول العمادية \* وإذا آجر القائم بأمر  
الوقف أرض الوقف اجارة فحقة فغاب عليها الماء سقطت الاجارة فبها المستأجر فلم يزرعها فعليه  
الاجرة وإن كانت الاجارة فاسدة فقبضها المستأجر ولم يزرع الأرض أو لم يسكن الدار فلا شيء عليه  
وأفتى بعض المشايخ بوجوب أجر المثل في الوقف بغير عقد كذا في الحاوي \* وفي جامع الفوائد  
المتولى لو آجر دار الوقف من ابنه البالغ أو أبيه لم يجز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلا بالكثير  
من أجر المثل وكذا متولى آجر من نفسه لو خيرا صرح والا لوجه يفتى كذا في البحر الرائق \* ولو آجر  
القيم دار الوقف بعرض جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال بعض المشايخ انما يجوز في الوقف  
ما تعارفه الناس ثمنا أو جرة من العروض في البياعات والاجارات مثل الحنطة والشعير فأما الثياب  
والعبيد ونحوها فلا يجوز بالاجماع كذا في الغيبائية \* ثم إذا جازت اجارة الوقف بالعرض على  
قول من قال بالجواز فالقيم يبيع العرض الذي هو آجرة ويحصل عنه في سبيل الوقف كذا في  
المحيط \* وللقائم بأمر الوقف أن يزرعها بنفسه ويستأجر فيها لاجراء ويؤدى الاجرة من العلة  
كذا في الحاوي \* إذا آجر القيم الوقف بشرط المرمية على المستأجر بطلت الاجارة الآن يسمى  
دراهم معلومة وبأمره بان يصرفها في المرمية كذا في لخبيرة \* ولا يجوز للمستأجر أن يسبيل أن  
يبني فيه غرفة لنفسه الآن يزيد في الاجرة ولا يضر البناء وإن كان معطلا لباول لا يغيب المستأجر  
الاعلى هذا الوجه جاز من غير زيادة في الاجرة كذا في القنية \* رجل وثق داره على قوم  
بأعيانهم وجعل آخره للفقراء فآجر المتولى الدار من الموقوف عليهم جاز الاجارة كذا في  
المضمرات إلا أنه يسقط حق المستأجر كذا في المحيط \* وكذا فقير يسكن في الوقف للفقراء باجر فترك  
ما وجب عليه بحسابه لا يجوز لأن الرواية محفوظة عن علمائنا أن من له حق في مال بيت المال  
فترك عليه خراج أرضه لمكان حقه في بيت المال يجوز كذا هنا كذا في محيط السرخسي

خصومة المدعى ولا يبرأ عن الضمان لأنه صار وقفا باقراره فكان وجود هذه البينة وعدمها بمنزلة والاقرار \* الموقوف

بالوقف بمنزلة الاقرار لولده الصغير أو لولد صغير غيره فكما يلزمه الاقرار للولد الصغير يلزمه بالوقف \* رجل ادعى دارا في يد رجل أنه هاله  
فقال صاحب اليد ملك توينست وحق توينست أو قال ملك وحق منست فأقام المدعى بينة على ما ادعى ثم ادعى صاحب اليد دفع الخصومة للمدعى  
وقال له إنك أقررت قبل هذه وفلت ابن سراي ملك من نيست و ق من نيست وأقام البينة على هذا كان هذا دفع الخصومة للمدعى  
\* ذكر في الجامع إذا أقام المشهود دعاه البينة أن المدعى سامية بالمدعى به قبل دعواه قبلت بيمينته وبطلت بينة المدعى لأن الاستيلاء اقرار  
بالمالك لا يمتنع أو أن من أقام ما رآه أن لا ملائمة فيه فقام المدعى بيمينته على هذا الوجه أقام بيمينته البينة صاحب اليد استقام

من المدعى به قبلت هذه البيعة ويطلب الدفع الاول لان في رواية الجامع الاستيلاء اقرار بالملك للمستام منه فكان المدعى به المستام من اقرار صاحب اليد انهم ملك المدعى والتناقض يبطل بتصديق الخصم فيصير في التقدير كأن صاحب اليد ادعى أن المدعى أقر ان اليد له لا صاحب اليد ثم ان المدعى ادعى أن صاحب اليد أقر بعد ذلك أن الدار ملك المدعى ولو كان هكذا يبطل دفع صاحب اليد هذا اذا أخرج كل واحد منهما لاقارره تاريخا فان لم يؤرخا فكذلك يندفع اقرار كل واحد منهما بما اقرار صاحبه فبقيت بيعة المدعى على الملك المطلق بلا اقرار كل واحد عينا في يد انسان أنما له وأقام البيعة على اقرار ذي اليد للمدعى وأقام ذو اليد البيعة على اقرار صاحبه تبطل البيعتان وتبقى اليد بلا معارض وهذا على الرواية التي جعل الاستيلاء اقرار بالملك للمستام منه وعلى الرواية (٤١٧) التي جعل الاستيلاء اقرارا بان لا ملك له فكذلك يصح هذا الدفع لان اقرار ذي

اليدين لا ملك له وثم أحدي يدى الملك لنفسه يكون اقرارا بالملك للمدعى فانه ذكر في الزيادات رجل استام من رجل عينا ولم يتفق بينهما يبيع ثم ان المساوم بعد ذلك ادعاه لنفسه أو لغيره بالوكالة لا تسمع دعواه ولو لم يكن ذلك اقرارا بالملك للبائع تسمع دعواه لغيره بالوكالة \* رجل أودع رجلا نصف عبدا ونصف دار غير مقسوم ثم باع منه النصف الآخر وسلمه اليه فباع رجل وادعى نصف ذلك وأقام البيعة وأقام صاحب اليد البيعة على الشراء والوديعة لم يكن بينهما خصومة حتى يحضر البائع لان المدعى لو استحق النصف يظهر بالاستحقاق أن البائع كان شريكا للمدعى فانصرف بيعه الى النصف الذي كان له والمشتري ليس بخصم في النصف الاخر لانه وديعة في يده \* ولو اشترى نصف عبدا ونصف دار غير مقسوم شراء فاسدا وقبضه ثم اشترى النصف الباقي شراء جائزا ثم جاء رجل وادعى النصف فان المشتري يكون خصما للمدعى لانه يملك الشكل

\* الموقوف عليه اذا أجزا الوقف قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى في كل موضع يكون كل الاجر له بان لم يكن الوقف محتاجا الى العمارة ولم يكن معه شريك في الوقف فكان له أن يؤجر الدور والحوائط وان كان الوقف أرضا ان كان الواقف شرط البداية بالخراج والعشرو جعل للموقوف عليه ما فضل من العمارة والمؤنة لم يكن للموقوف عليه أن يؤجر كذا في فتاوى قاضيان \* وأما اذا لم يشترط بداية الخراج والمؤنة يجب أن تجوز اجارته ويكون الخراج والمؤنة عليه كذا في الذخيرة \* لو كان الموقوف عليهم في أرض الوقف اثنين أو ثلاثة فلهما أو لأحد واحد أرضا ليرزعا لنفسه لا يجوز وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان كانت الأرض عشرة ربات مجازت بها يأتهم وان كانت خراجية لا تجوز كذا في فتاوى قاضيان \* حتى عن الفقيه أبي جعفر الهندواني رحمه الله تعالى أنه قال وقد احتال بعض الصكاكين في زماننا في الصكوك في اجارة الوقف لما كان الفتوى على أن اجارة الوقف لا تجوز في السنين الكثيرة ذكر وافي الصك أن الواقف وكل فلانا باجارة هذه الضيقة من فلان كل سنة بكذا ومتى أخرجه من الوكالة فهو وكيله وأرادوا بذلك بقاء الوقف في يد المستأجر أكثر من سنة قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى الا تبطل هذه الوكالة في الوقف وان كان القياس أن يجوز تحريمها مناصلا لصلاح الوقف كما تبطل الاجارة الطويلة وبإجازة ابطال الوكالة صيانة للوقف يجوز ابطال هذه العقود المختلفة أيضا صيانة للوقف وعليه الفتوى كذا في المنهات \* رجل استأجر أرضا موقوفة وبنى فيها حانوتا وسكنها فاراد غيره أن يزيد في الغلة ويخرج منه الحانوت ينظر ان كان آخره مشاهرة فاذا جاء رأس الشهر كان للقيم فسخ الاحارة فبعد ذلك رفع البناء ان كان لا يضر بالوقف فالباني رفعه وان كان يضر ليس له رفعه فبعد ذلك ان رضى المستأجر أن يملكه القيم بقيمته مبنيا أو متروعا أيهما كان أقبل فبها والا فليترك الى أن يتخلص ملكه كذا في السراجية \* وهذا اذا كان البناء من الباني بغير اذن المتولى فاما اذا كان البناء بأمر المتولى كان البناء للوقف ويرجع الباني على المتولى بما أنفق كذا في الذخيرة \* وذكر في مجموع النوازل سئل نجم الدين النسفي عن أرض وقف عليها بناء مملوك وكان صاحب السكنى قد استأجر الأرض باجرة معلومة هي أحرم ثلها يومئذ وبعد زمان تبدل صاحب البناء والمتولى يريد صاحب البناء أن يؤدي مثل تلك الاجرة التي كانت في الماضي والمتولى الجديد لا يرضى الاجرة المثل الا أن هل للمتولى ذلك قال نعم كذا في العصول العمادية \* متولى الوقف اذا أجزا دار الوقف كان له أن يحتال بالغلة على مدون المستأجر اذا كان المدون مليا وان أخذ كعيبا بالاجر فهو أولى بالجوار كذا في فتاوى قاضيان \* في آخر اجارات فتاوى أبي الليث المتولى اذا باع الاشجار التي في أرض الوقف

( ٥٣ - (التاوى) - ثاى )

ظاهر فيكون خصما للمدعى فاذا قضى للمدعى بالنصف ثم حضر البائع كان له أن يسترد منه النصف الاخر بحكم فساد العقد لان الاستحقاق انصرف الى النصف الباقي \* ولو باع نصف العبد ببيع جائز ثم باع منه النصف الباقي ببيعة أو بدم وسلم الشكل الى المشتري ثم جاء رجل وادعى النصف فان المشتري لا يكون خصما للمدعى \* ولو اشترى نصف عبد من رجل وأودعه رجل آخر النصف الباقي ثم جاء رجل وادعى النصف فان المشتري يكون خصما للمدعى ويفضى للمدعى بالربيع \* رجل ادعى دارا في يد رجل فقال المدعى عليه نصفها الى ونصفها لفلان بن فلان وديعة عندي ولم يقيم البيعة حتى أقام المدعى البيعة على ما ادعى ثم ان صاحب اليد أقام البيعة على ما ادعى من الوديعة بطلت بيعة المدعى في النصف واذا بطلت بيعة المدعى في النصف هل تبطل في



النصف الباقي قالوا تبطل بينته \* قال مولانا رضي الله عنه وفيه نظر لان في المسئلة التي قبلها كان المدعى عليه خفي في النصف دون النصف ومع هذا قبلت بينته في النصف \* رجل ادعى دعوى واتفقت فتاوى الاثمة على فسادها ومع ذلك ادعى المدعى عليه الدفع دفعا صحيحا واثام البينة قالوا لا تسمع بينة الدفع لان الدفع بناء على الدعوى والدعوى لم تصح فان كانت دعوى المدعى تحتل البينة بوجه ما فاذا ادعى المدعى عليه الدفع يطالب المدعى عليه باثبات الدفع \* رجل ادعى على شخص أنه مملوكه وانه قد تخرج من يده فقال المدعى عليه أما مملوك فلان الغائب قالوا ان جاء العبد ببينة على ما ذكر تندفع عنه خصومة المدعى وان لم يقيم البينة على ما ادعى قبلت عليه بينة المدعى ويقضى له فان حضر الغائب بعد ذلك لم يكن له (٤١٨) على العبد سبيل حتى يقيم البينة على ما ادعى \* رجل ادعى دارا في يد رجل

أجر منه الأرض فان باع الاشجار بعروقه فها دون الأرض يجوز اذا لم تكن الاجارة طويلة وان باع الاشجار من وجه الأرض لا يجوز اجارة الأرض وان كان قد دفع الاشجار منه معاملة سنة أو سنتين وما أشبه ذلك ثم أجز الأرض منه باجر المثل فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تجوز وعند أبي يوسف ومحمد وجه ما لله تعالى المعاملة جائزة فجازت الاجارة والاحتياط أن يبيح الاشجار بعروقه ثم بواجر الأرض ليكون متفقا عليه كذا في المحيط \* وللقائم بامر الوقف أن يستأجر الاجراء في عملها وحفر سواقيها وسائر ما يرجع الى مصالحها اذا كانت تحتاج اليه كذا في الحاوي \* واذا دفع أرض الوقف مزارعة يجوز اذا لم تكن فيه محاباة قد روي لا يتعابن الناس فيها وكذلك لو دفع ما فيها من النخيل معاملة يجوز فان مات القيم قبل انقضاء مدة المزارعة والمعاملة لا تبطل المزارعة والمعاملة وان مات المزارع والمعامل فان المزارعة والمعاملة تبطلان وان دفع القيم أرض الوقف مزارعة سنين معلومة فهو جائز اذا كان ذلك أنفع وأصلح في حق الفقراء فقد جوزت المزارعة سنين معلومة من غير التقدير بالثلث وانه صحيح فالعنى الذي لا جمل له استحسن المشايخ أن لا يجوز الاجارة البويلة على الوقف وهو أن لا يؤدي الى ابطال الوقف عسى لا يتأني في المزارعة واذا دفع أرض الوقف مزارعة أو دفع نخيل الوقف معاملة ولا حظ فيه للوقف لا يجوز على الوقف ويصير غاصبا للأرض فان سلمت الأرض من النقصان فلا ضمان وان نقصت فالضمان واجب ان شاء رجع على الدافع وان شاء على الآخذ ولا شيء لاه وقف عليهم من الخارج من الأرض وأما الثمار فهي للموقوف عليهم ولا شيء لاه دفعوع اليه من الثمار اذ أحقه في أجره بل عمله على الدافع في ماله خاصة ولا يرجع به على الآخذ كذا في الدخيرة \* أرض وقف بناءية استأجرها رجل من حاكمها بدراهم معلومة فزرعها فلما حصدت الغلة طالب المتولى الحصة من الغلة كبحر العرف في المزارعة على النصف أو على الثلث وقال الرجل على الآجر كان للمتولى أن يأخذ الحصة كذا في خزائن الفقهاء \* وهكذا في فتاوى قاضيخان قال أرض الوقف اذا كانت عشرية دفعها القيم مزارعة أو معاملة فعشر جميع الخارج في نصيب الدافع وهذا على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان عنده في الاجارة بالدرهم العشر على الآجر كان الخارج وعندهما يجب في الخارج فكذلك في المزارعة كذا في المحيط \* قال هلال رحمه الله تعالى في وقفه اذا استمرت الصدقة وليس في يد القيم ما يرهما فليس له أن يستدين عليها وعن الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى أن القياس هكذا لكن يترك القياس فيما فيه ضرورة فهو أن يكون في أرض الوقف زرع يأكله الجراد ويحتاج القيم الى النفقة أو طالبه السلطان بالخراج جاز له الاستدانة والاحوط في هذه الضرورات أن

أنهاله اشتراها من فلان غسبر ذي اليد فشهد الشهود له بالملك المطلق لم تقبل شهادتهم \* ولو ادعى ملكا مطلقا فشهد الشهود بالملك بسبب جازت شهادتهم \* ولو ادعى ملكا بسبب ثم ادعى ذلك في وقت آخر عند غير ذلك القاضي ما حكم ما أقام المدعى عليه البينة أنه كان ادعاه قبل هذا بسبب عند فلان القاضي قبلت بينة المدعى عليه وتبطل بينة المدعى \* وان ادعى أولا ملكا مطلقا ثم ادعاه عند ذلك القاضي أو عند غيره ملكا بسبب سمع دعواه لان المطلق يحتمل التقييد وان الثاني دون الاول \* اذا ادعى دارا أو عرضا فأنكر المدعى عليه فأقام المدعى شاهدين شهد أحدهما أن المدعى عليه أقر أنه ابتاعها من المدعى وشهد الآخر أن المدعى أو دفعها اليه ذكر في المنتقى أنها تقبل ويقضى للمدعى \* ولو شهد أحدهما أنها للمدعى وشهد الآخر على اقرار المدعى عليه أن المدعى دفعها اليه لم تقبل هذه الشهادة \* رجل ادعى شيئا في يد غيره وقال هو ملكي وان صاحب

اليده أحدث يده عليه بغير حق قالوا لا يكون هذا دعوى الغصب على ذي اليد \* وكذا لو قال المدعى في يدي وكان في يدي إلى أن أحدث المدعى عليه دعواه هذا ملكي وان صاحب اليده أحدث يده عليه بغير حق \* ولو قال هو ملكي وكان في يدي إلى أن أحدث المدعى عليه يدعه عليه بغير حق يكون هذا دعوى الغصب على ذي اليد \* رجل ادعى دارا في يد رجل فأبكر المدعى عليه فأقام المدعى شهودا أنهم للمدعى وقضى بالدار للمدعى ثم أقام المدعى عليه بالبينة أن البناء له بناءه هو \* ذكر في الاصل أنه تقبل بينة المدعى عليه لان البناء دخل في القضاء والشهادة قبة ما حنفي لو كان فهو المدعى شهدوا بالدار والبناء جارية قضى القاضي للمدعى ثم أقام المدعى عليه البينة أن البناء له بناءه هو لا تقبل له البينة في أرض في أورش من ماله مدعى ثم أقام المدعى عليه البينة أن الزرع لزعمه ببذور من يده

قبلت شهادتهم \* وذكر في المنتقى اذا ادعى داراً او اقام البيعة انهما فقضى القاضي له بالدار ثم اقام المقضى عليه البيعة ان البناء هو لا تقبل بيعة المقضى عليه لان الشهادة بالدار شهادة بالارض والبناء جميعاً \* وكذا لو قال شهود المدعى بعد القضاء ليس البناء للمدعى وانما شهدنا له بالدار ولم نشهد له بالبناء كانت شهادتهم بما بالدار شهادة بالبناء ويضمنان قيمة البناء للمقضى عليه \* ولو شهدوا بالدار للمدعى ثم قال قبل القضاء ليس البناء للمدعى قبلت شهادتهم ما يقضى للمدعى بالساحة دون البناء \* وينبغي للقاضي اذا شهدوا بالدار ان يسألهم عن البناء فان ماتا أو غابا قبل أن يسألهم يقضى بالدار والبناء \* ولو قال المدعى هذا البيت من هذه الدار لفلان غير المدعى عليه ليس هو لي فقدأ كذب شهوده ان كان قبل القضاء لا يقضى له بشئ وان كان بعد القضاء فقال (٤١٩) هذا البيت لم يكن لي وانما هو لفلان جاز اقراره لفلان ويكون البيت

المسقر له و برده وما بقي من الدار على المقضى عليه ويضمن قيمة ذلك البيت للشهود عليه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية أخرى يضمن قيمة الكل للشهود عليه ويكون ما بقي من الدار للشهود له \* ولو شهدوا بالدار للمدعى فماتوا أو غابوا وقضى القاضي بالدار والبناء للمدعى ثم قال المدعى ليس البناء لي انما هو للمدعى عليه لم يزل له فهذا الكذاب منه لشهوده ويرد الدار مع البناء على المقضى عليه \* ولو قال المدعى البناء للمدعى عليه ولم يقل لم يزل له لم يكن ذلك كذاباً للشهود ويكون البناء للمدعى عليه وان قال ذلك قبل القضاء صدق ولا يقضى له بالبناء ولا يكون مكذباً بشهوده \* واذا ادعى داراً فقال شهوده تشهد انهم ادار المدعى ولا نعلم ما حال البناء كان فيها بناء ولا ندري هو هذا البناء أم لا ذكر في المنتقى أنه يقضى بالدار والبناء للشهود له فان اقام المقضى عليه البيعة بعد ذلك أن البناء له بناءه هو وقبل بيئته ويجعل البناء له لان البناء

يستدين بامر الحاكم الا أن يكون بعيداً منه ولا يحكه الحضور وخيشة لا بأس بان يستدين بنفسه كذا في الظهيرية \* هذا اذا لم تكن في تلك السنة غلة فاما اذا كانت ففرق القيم الغلة على المساكين ولم يحسب الخراج شيئاً فيه يضمن حصص الخراج كذا في الذخيرة \* قيم وقف طلب منه الخراج والجبايات وليس في يديه شئ من مال الوقف فأراد أن يستدين قال ان أمر الواقف بالاستدانة له ذلك وان لم يأمره تكاموفاه والاصح أنه ان لم يكن له بدمنه ترفع الامر الى القاضي حتى يأمر بالاستدانة كذا قال الفقيه رحمه الله تعالى ثم يرجع في الغلة كذا في المضمرات \* والعمارة لا بد منها فيستدين بامر القاضي وأما غير العمارة فان كان تصرفاً على المستحقين لا تجوز الاستدانة ولو باذن القاضي كذا في البحر الرائق \* ولو استدان على الوقف لجعل ذلك في ثمن البذر بامر القاضي يجوز بالاجماع وان فعل لا بامر فقيهه روايتان كذا في الغياثية \* وهكذا في الذخيرة المتولى اذا أراد أن يستدين على الوقف لجعل ذلك في ثمن الرهن فان كان بامر القاضي يملك ذلك والا فلا كذا في السراجية \* وتفسير الاستدانة أن لا يكون للوقف غلة فيحتاج الى القرض والاستدانة أما اذا كان للوقف غلة فانفق من مال نفسه لاصلاح الوقف كان له أن يرجع بذلك في غلة الوقف كذا في فتاوى قاضيان \* أرض موقوفة في يدي أكارو كان فيها قطن فسرق القطن فوجده الاكارو في منزل رجل فاحذ صاحب المنزل وخاصة فقال صاحب المنزل ضمنت لك أن أعطيك مائة من من القطن أيحى للقيم أن يأخذ ذلك منه فهذا على ثلاثة أوجه اما أن يعلم أن صاحب المنزل يعطى خوفاً من هتك السترة أو يعلم أنه سرق ذلك المقدار أو أكثر أو أقرب بذلك أو علم أنه سرق لكن أقل مما يعطى ففي الوجه الاول لا يجوز له أن يأخذ وفي الوجه الثاني جاز وفي الوجه الثالث لا يجوز الا مقدار ما يعلم يقيناً أنه سرق كذا في المحيط \* أكارو تناول من مال الوقف فصالحه المتولى على شئ ان وجد المتولى بيعة على ما ادعى أو كان الاكارو مقرراً لملك المتولى أن يحط شيئاً منه ان كان الاكارو غنياً وان كان محتاجاً جاز ذلك اذا لم يكن ماعلى الاكارو غنياً فاحسب كذا في فتاوى قاضيان \* اذا جعل الواقف للقيام بامر الوقف مالا معلوماً كل سنة للقيام بامر الوقف جاز ويكاف القائم ما يفعله مثله وجاءت العادة به من عمارة الوقف واستعماله ورفع غلاته وتفريقها في وجوه الوقف كذا في الحاوي \* ولا ينبغي أن يقصر في ذلك وأما ما كان يفعله الوكلاء أو الاحراء فليس له ذلك كذا في المحيط \* حتى لو جعل الولاية الى امرأة وجعل لها أجراً معلوماً لا تسكف الامثل ما تفعله النساء عرفاً ولو نازع أهل الوقف القيم وقالوا لهما كم ان الواقف ائما جعل هذا في مقابلة العمل ولا يعمل شيئاً لا يكلفه الحاكم من العمل مالا تفعله الولاية هكذا في البحر الرائق \* وان حدث للمتولى آفة مثل

دخل في القضاء ههنا تبعاً كذا ذكر في الاصل وكذا لو شهدوا بأرض فيها نخل فقالوا نشهد أن هذه أرضه وأما النخل فلا علم لنا به فالتخل بمنزلة البناء في الدار ان شهدوا بالارض ولم يتعرضوا للنخل ثم رجعوا عن النخل بعد القضاء ضمنوا قيمة النخل وان شهدوا بالارض وقالوا لا ندري ما حال النخل والبناء ثم رجعوا عن البناء والنخل بعد القضاء لا يضمنون شيئاً \* ولو ادعى داراً في يد رجل وأقام شهوداً شهدوا أن الدار داره ثم قال قبل القضاء ان البناء ليس له انما هو للشهود عليه ذكر الناطق رحمه الله تعالى ان قال ذلك قبل أن يفتراق عن مجلس القضاء وقبل أن يطول جازت شهادتهم ما استحسننا أما اذا قاما أو طال ذلك بطلت شهادتهما وهو نظير ما ذكر في الجامع الصغير اذا شهد الشهود بشئ فلم يبرحاً عن مكانهم ما حتى قالوا أو همنا في بعض شهادتنا قبل ذلك منهم \* رجل ادعى داراً في يد رجل انهما وشهودا الشهود بذلك وقضى



القاضي به ثم أقر المدعي أن البناء كان ملكاً للمقضي عليه لا يبطل قضاء القاضي له بالأرض \* ولو شهد الشهود له بالأرض والبناء فأقر بعد  
القضاء أن البناء كان ملكاً للمقضي عليه بطل قضاء القاضي \* وكذا لو ادعى أرضاً فيها أشجار وأقام البينة وقضى القاضي به ثم أقر المدعي  
أن الأشجار كانت ملكاً للمقضي عليه لا يبطل قضاء القاضي بالأرض \* ولو شهد الشهود للمدعي بالأرض والأشجار جميعاً والمسالمة بحالها  
بطل قضاء القاضي لأن في الوجه الأول شهدوا بالبناء قبيحاً فلا يكون إقرار المدعي أكذاً بالشهود وأما في الوجه الثاني شهدوا بالبساء والأشجار  
أصلاً فكان إقرار المدعي أكذاً بالشهود \* ولو ادعى داراً في يد رجل وأقام البينة فشهدوا أنها للمدعي فقضى بها القاضي ثم قال الشهود  
لا ندري لمن البناء فأنهم لا يضمنون شيئاً كانهم (٤٢٠) قالوا بعد القضاء شككنا في الشهادة \* وإن قالوا البناء للمدعي عليه ضمة وإن

قيمة البناء للمقضي عليه \* ولو  
ادعى جارية أنها له وشهد الشهود  
بذلك وقضى بها القاضي وكان لها  
ولد في يد المدعي عليه لم يعلم به  
القاضي فأقام المدعي بينة أنه ولدها  
فإن القاضي يقضى بالولد للمدعي  
فإن رجع شهود الأم بعد ذلك  
ذكر الناطق رحمه الله تعالى  
أنهم يضمنون قيمة الأم والولد  
جميعاً لأن القاضي انحاز إلى الولد  
للمدعي بشهادة شهود الأم فأنهم  
لو رجعوا بعد القضاء بالأم قبل  
القضاء بالولد أو ارتدوا عن  
إسلام أو فسقوا ثم أقام المدعي  
البينة على الولد أنه ولد الجارية  
فإن القاضي لا يقضى له بالولد إلا  
أن يشهد الشهود بالولد أنه ملك  
المدعي ولده الجارية في ملكه  
\* ولو ادعى جارية في يد رجل أنها  
له وشهد الشهود أنها له فغابوا أو  
ماقوا لها ولاد في يد المدعي عليه ادعاه  
الذي في يديه وأقام البينة على ذلك  
ذكر في المنتقى أنه لا يثبت عليه  
ويقضى بالجارية وولدها للمدعي  
فإن قضى القاضي بذلك ثم حضر  
الشهود فقالوا لم يكن الولد للمدعي  
انحاز هو للمدعي عليه فإن القاضي

الجنون أو العسمى أو الخرس فإن أمكنه مع ذلك الأمر والنهي فلا حرج قائم وإن لم يمكنه ذلك لم يكن له  
من الأجر شيء فإن طعن في الوالي طاعن لم يخرج به القاضي من الولاية إلا بتجربة طاهرة فإن أخرجه  
قطع عنه الأجر الذي جعل له الواقف لقيامه وإن صلح من أخرجه القاضي رده عليه ولا يثبت الوقف أكذاً  
في الخاوي \* وإن رأى أن يدخل معه آخر ويكون بعض هذا المال له فلا بأس بذلك وإن كان هذا  
المال الذي سمي قليلاً ضيعة أقر أي الحماكم أن يجعل للرجل الذي أدخل معه رقامن غلة الوقف فلا  
باس بذلك فإن كان الواقف جعل له للقيام بامر هذا الوقف مالا معلوماً في كل سنة وكان المال الذي  
سماه الواقف لهذا الرجل أكثر من أجر مثله على القيام به فهو جائز ولا يضر في هذا إلى أجر مثله  
\* ولناظر أن يترك من يقوم بما كان إليه من أمر الوقف ويجعل له من جعله شيئاً له أن يعزله  
ويستبدل به أكذاً في فتح القدير \* وإذا جعل الواقف لقسم بامر الوقف مالا فنصب القيم فيما وجعل  
ذلك المال لم يحز ذلك إلا أن يكون الواقف جعل ذلك إليه كذا في الخاوي \* ولو وكل هذا القيم  
وكيلاً في الوقف أو وصى به إلى رجل وجعل له كل المعلوم أو بعضه ثم جن جنونا مطبقاً يبطل توكيله  
ووصيته وما جعل للوصى أو الوكيل من المال يرجع إلى غلة الوقف إلا أن يكون الواقف عينه  
لجهة أخرى عند انقطاعه عن القيم فينفق فيها أكذاً في البحر الرائق ناقلاً عن الأسعاف \* ويرجع  
إلى القاضي في النصب كذا في فتح القدير \* والجنون المطبق سوسة كذا في الخاوي \* ولو زال عقله  
سنة وعجز عن القيام به ثم رجع إليه عقله وصح يعود إلى ما كان من القيام بامر هذا الوقف أكذاً  
في المحيط \* وإن صح عند الحماكم أن هذا القيم لا يصلح للقيام بامر هذا الوقف فأخرجه وجعل  
مكانه آخر ثم جاء كما أنخر فادعى أن الحماكم الذي كان قبلاً انحاز إلى من القيام بامر هذا  
الوقف من غير أن يصح على عنده شيء أسحق به أخرجه عن ذلك لا يقبل قوله ولا دعواه ولكن يقول  
له صحح عندي أنك موضع للقيام بامر هذا الوقف حتى أردك إلى القيام بذلك فإن صح عنده هذا  
الحماكم أنه موضع لذلك رده وأجرى ذلك المال له من غلة هذا الوقف كذا في الخاسرة \* وكذا  
لو أخرجه لفسق وخيانة فبعد مدة تاب إلى الله وأقام بينة أبصاراً أهلاً لذلك فله يعيده كذا في فتح  
القدير \* ولو أن القاضي أخرج هذا القيم بوجه من الوجوه وأقام غيره مقامه فينبغي للقاضي أن  
يجري لهذا الرجل شيئاً بالمعروف ويرد الباقي إلى غلة الوقف كذا في المحيط \* وإن قال الواقف  
يجري للقيم هذا المسمى وإن أخرجه القاضي من الوقف أو قال يجري على ذلك لأولاده ولأولاد  
أولاده إذا مات صح الشرط كذا في الخاوي \* رجل وقف ضيعته على مواليه وقفاً صح ما في الوقف  
وجعل القاضي الوقف في يد قيم وجعل للتقسيم عشر الغلات وفي الوقف طاحونة في يد رجل بالمقاطعة

لا

يقضى بقيمة الولد على الشهود كانهم رجعوا عن شهادتهم بالولد فإن قال الشهود لا ندري لمن الولد لا يضمنون

قيمة الولد هذا إذا شهدوا بالجارية فقاتوا أو غابوا فإن كانوا حضروا سألهم القاضي عن الولد فإن قالوا قبل القضاء هو للمدعي عليه أو قالوا  
لا ندري لمن هو فإن القاضي يقضى بالأم ولا يقضى بالولد \* رجل ادعى داراً في يد رجل أنها له أو ادعى أنها له استترها من الذي في يده بكذا  
ونقص الثمن وقبضها منه وقال المدعي عليه هي لي وأقام المدعي شهوداً من شهود أحدهما كما ادعى بشرا نطقها وشهد الثاني وقال أشهد على  
شهادته الأول أو قال على يد لي شهادة الأول لا تقبل شهادته في قولهم \* وإن قال أسد مثلاً ما شهد الأول ذكر الخصاص وجه الله تعالى أنها  
لا تقبل حتى يصر الشهادتان على وجهها \* ذكر شمس الأئمة الخاوي رحمه الله تعالى أنما عندنا أن يكون الجواب على التفصيل أن

كان الشاهد الثاني فصيحاً يمكنه أداء الشهادة على وجهه لا يقبل منه الاجال وان كان لا يقبل منه الاجال وان كان لا يقبل منه الاجال وان كان لا يقبل منه الاجال \* وان كان عاجزاً عن الشهادة أصلاً لا تقبل شهادته وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى المختار عندى أن القاضي ان أحسنهم تهمة الكذب لا يقبل منه الاجال ولا يقبل وهو كذا لوفرق القاضي بين الشهود ان أحسنهم تهمة الكذب جاز له ذلك والا فلا \* ولو كتب الشهادة على بياض فتشهد أحد همامان الكتاب وأشار إلى مواضعها ويقول الا شهد أن لهذا المدعى جميع ما بين ووصف على المدعى عليه هذا أو يقول أشهد بما ادعى هذا المدعى على هذا المدعى عليه ويشير اليهما كذلك \* وذكر الشيخ الامام على بن محمد البرزدي رحمه الله تعالى اذا قال الشاهد أشهد بما ادعى المدعى (١٢١) لا يقبل ولو ادعى المدعى من الكتاب تسمع دعواه لانه عسى لا يقدر على

الدعوى فصح دعواه من الكتاب لكن لا بد من الاشارة في موضع الاشارة \* ولو أمر القاضي رجلين ليعلماه الدعوى والخصومة ذكر في المتنق أنه لا بأس به خصوصاً على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى \* رجل ادعى شيئاً في يد انسان وأقام البينة فأقر المدعى عليه بالمدعى به لغيره لم يصح اقراره حتى لا تندفع عنه الخصومة \* رجل ادعى داراً أو شيئاً في يد رجل وأقام البينة فعدلت الشهود ومات المدعى عليه قبل القضاء فان القاضي لا يقضى بدون الخصم فان خلف وارثاً حاضراً قضى عليه بتلك البينة ولا يحتاج الى اعادة البينة وان كان الوارث غائباً غيبة منقطعة ينصب القاضي وكيلًا بطلب الخصم ويقضى عليه بتلك البينة ولا يحتاج الى اعادة تلك البينة \* اذا ادعت المرأة على زوجها الطلاق فأقر أو ادعت الامة العتق فأقر ثم غاب فان القاضي يقضى عليه باقراره ولو لم يقر لكن أقيم عليه البينة فغاب فإنه لا يقضى على العائب \* رجل في يديه مال فقال هو وديعة عندى ولا أعرف

لا حاجة فيها الى القيم وأصحاب هذه الطاحونة يقبضون غلاتها لا يجب للقيم عشرة غلة هذه الطاحونة كذا في فتاوى قاضخان \* عزل القاضي فادعى القيم أنه قد أجرى له كذا مشاهرة أو مسانمة فصدقه المعزول فيه لا تقبل البينة ثم ان كان ما عينته أجر مثل غلة أو دونه يعطيه الثاني والا يحط الزيادة ويعطيه الباقي \* القيم يستحق أجر مثل سبعه سواء شرط القاضي أو أهل المحلة أحراراً أو لآلانه لا يقبل القوامة ظاهراً الا بالجر والمعهود كالمشروط كذا في القنية \* وفي تجزيع النوارل المتولى من جهة القاضي اذا امتنع من العمل في ذلك بنفسه ولم يرفع الامر الى القاضي ليعزله ويقيم غيره مقامه هل يخرج عن كونه متولياً قال نجم الدين لا وان امتنع عن تقاضى ما على المتقبلين زماناً هل يأثم بذلك قال نجم الدين لا فان هرب بعض المتقبلين بعدما اجتمع عليه مال كثير بحق القبالة هل يضمن المتولى قال نجم الدين لا كذا في الظهيرية \* متولى الوقف اذا أخذ الغلة ومات فلم يبين ماذا صنع لم يضمن كذا في المضمرات

(فصل في كيفية قسمة الغلة وفيما اذا قبل البعض دون البعض أو مات البعض والبعض حى) ولو جعل أرضه صدقة موقوفة على عبد الله وزيد فالغلة لهما ولو ماتا كانت الغلة كلها للفقراء وان مات أحدهما كان النصف للفقراء وان سمي جماعة قسمت الغلة بينهم على عدد رؤسهم فان مات أحدهم خصته للفقراء وما بقى لم يبق منهم ولو قال على ولدي عبد الله ولم يسم عدد ابائى من ولدي عبد الله أحدهم يكن للفقراء شئ كذا في الظهيرية \* ولو سمي زيد وعمر وأجعل النصف لزيد والثلثين لعمر وسكت فانه يقسم على سبعة على طريق العول لزيد ثلاثة ولعمر وأربعة ولو قال لزيد النصف ولعمر والثلث وسكت يعطى كل واحد مائتين والباقي بينهما نصفين كذا في خزنة المفتين \* اذا قال أرضى هذه صدقة موقوفة على زيد وعمر وعمر ومنهما الثلث أو قال لعمر ومنهما مائة درهم فاعمر وما سمي والباقي لمن سكت عنه وهكذا السبيل في كل شئ بسميه يعطى صاحب التسمية ما سمي له والباقي للذي لم يسم له فان قال لزيد ومنهما مائة وعمر ومنهما مائة فقصفت الغلة قسم الحاصل بينهما أثلاثاً فان زادت الغلة على المسمى كان الزائد بينهما نصفين يقسم على عدد رؤسهم لا على المسمى فان قال هى صدقة موقوفة لزيد ومنهما مائة درهم ولعمر ومائتان أعطى كل واحد منهما مائتين ما سمي له والباقي للفقراء كذا في الحاوى \* ولو قال صدقة موقوفة على أن لزيد مائة ولعمر وما بقى فلم تكن الغلة لآلته لم يكن لعمر وشئ وكذلك اذا قال لزيد مائة ولم يسم شيئاً لعمر وفاذا الغلة مائة فلا شئ لعمر \* ولو قال صدقة موقوفة لعبد الله نصفها ولزيد منها مائة يعطى عبد الله نصفها ويعطى زيد من النصف الباقي مائة والفضل للفقراء ولو لم تكن الغلة لآلته فالغلة كلها لزيد ولا شئ لعبد الله ولو كانت الغلة مائتين

ما سكتها فجاء رجل وادعى الوديعة أنها له فبات بينته لان المودع يكون خصماً للمالك ولو أقر المودع أماله وقال وضعها عندى فلان آخر وصدقه المدعى لا يكون هو خصماً للمدعى \* عز في يد رجل فقال ليس لي فجاء رجل وادعاه فقال ذواليد هو لي سمع ذلك منه \* رجل استعار من رجل ثوباً ثم أقام البينة أنه لابنه الصغير ذكر أبو يوسف رحمه الله تعالى في الامالى أنه تسمع دعواه وتقبل بينته \* قال مولا نارضى الله عنه وهذا على الرواية التي لم تكن الاستعارة اقراراً بالمالك له وانما تكون اقراراً بأن لآلته للمستعير \* دار في يد رجل فقال له رجل ادفع الى هذه الدار أسكنها فأبى أن يدفع فادعى السائل أنها له سمع دعواه وكذا لو قال أعطني هذه الدابة أركبها أو قال ناولني هذا الثوب ألبسه \* ولو قال أسكني هذه الدار أو أعطني هذه الدابة أو هذا الثوب ثم ادعاه بعد ذلك لا تسمع دعواه \* رجل ادعى على



رجل أنه باعه هذا العبد بالف درهم بأمر مولاه وقال المدعي عليه بعته بغير أمر مولاه كان المدعي عليه شحنتا للمدعي وتقبل بينة المدعي عايشه ومؤمر بتسليم العبد إليه \* رجل ادعى دار في يد رجل أنه له فقال ذواليدهي لغلان بعتهما منه بكذا وقبض سهاثم أو دعهما فان صدقه المدعي في ذلك أو كذبه وعلم القاضي بذلك فلا خصومة بينهما وان كذبه ولم يعلم به القاضي قبلت بينة المدعي ولا تقبل بينة المدعي عليه على ما ادعى فان قضى القاضي للمدعي ثم حضر الغائب وادعى أنه له وصدق المقر فيما أقره أراد أن يقيم البينة على ما ادعى لا تقبل بينته وان ادعى الحاضر ملكا مطلقا قبلت بينته ويقضى له وان حضر الغائب قبل أن يقضى القاضي للمدعي فان ادعى الذي حضر لنفسه ملكا مطلقا صارا كخارجين أقاما البينة وان ادعى الذي حضر (٤٢٣) الشراء من ذي اليد منذ شهر وأقام البينة قبلت بينته في دفع بينة المدعي لانه ثبت

بهم البينة أن بينة المدعي قامت على غير خصم

(فصل في دعوى الملك بسبب)

دار في يد رجل فأقام رجل البينة أنه اشتراها من فلان غير ذي اليد بالف درهم وهو ملكها ونقصه الثمن وأقام آخر البينة أن ولانا آخر وهما منه وقبضها وأقام آخر البينة على الصدقة من رجل آخر وأقام آخر البينة أنه ورثها من أبيه فان القاضي يقضى بينهم أرباعا وان ادعوا ذلك من رجل واحد يقضى للمشتري وترج بينة البيع \* ولو ادعاهما رجلان أقام أحدهما البينة على الهبة والقبض من رجل وأقام آخر البينة على الصدقة والقبض من ذلك الرجل فهما سواء ان كان شيئا لا يحتمل القسمة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقضى بشئ وقيل بانه يقضى لهما عند الكل وقال بعضهم لا يقضى بشئ عند الكل والرهن أولى من الهبة والصدقة \* ولو ادعى رجل الشراء من رجل وادعت امرأته أنه أمهرها قال محمد رحمه الله تعالى الشراء أولى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى

درهم فلعبد الله مائة ولز يد مائة ولا شيء للفقراء ولو كانت الغلة مائة وخمسين فلز يد مائة وما بقي فلعبد الله كذا في المحيط \* ولو قال أرضي صدقة موقوفة على فقراء قرأتى يعطى كل واحد منهم في طعامه وكسوته ما يكفيه بالمعروف ويتحاصون في ذلك يضرب كل واحد منهم بما يكفيه وان وقت الغلة بكفايتهم يعطى كل واحد منهم كفايته وان نقصت يتضاربون بذلك وان فضلت الغلة على الكفاية كان الفضل بينهم على عدد رؤسهم كذا في الطهيرية \* ولو قال أرضي صدقة موقوفة فسا أخرج الله تعالى من غلاتها أعطى من ذلك كل فقير من قرابته في كل سنة ما يكفيه من طعامه وكسوته بالمعروف وفضلت الغلة على ذلك فالفضل يكون للفقراء كذا في خزانة المفتين ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة فسا يخرج من غلاتها فلز يد وعبد الله ألف درهم لعبد الله من ذلك مائة تفرح من غلاتها ألف درهم كل لعبد الله مائة والباقي لز يد فان خرجت جسمائة قسمت الجسمائة بينهم على عشرة أسهمهم ولو قال ما أخرج الله تعالى من غلاتها يخرج منها كل سنة ألف درهم يعطى منها عبد الله مائة ولز يد ما بقي فنقصت الغلة عن ألف يبدأ بعبد الله فيعطى منها مائة فان بقي شيء كان لز يد وان لم يبق شيء فلا شيء لز يد كذا في المحيط \* فان قال لعبد الله والمساكين فنصف لعبد الله ونصف للمساكين كذا في الحاوي \* وان قال أرضي صدقة موقوفة فسا أخرج الله تعالى من غلاتها فهي لعبد الله والفقراء والمساكين وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قول هلال رحمه الله تعالى النصف لعبد الله والنصف للفقراء والمساكين وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فثلث الغلة لعبد الله والثلث للفقراء والثلث للمساكين وأما عند محمد رحمه الله تعالى فالغلة تكون على خمسة أسهم سهم لعبد الله وسهمان للفقراء وسهمان للمساكين ونظيره في الجامع في كتاب الوصايا كذا في الطهيرية \* ولو قال لقرابتي وجيران وموالي والمساكين يضرب كل واحد من القرابة وكل واحد من الجيران وكل واحد من الموالى بسهم والمساكين بأسرهم بسهم كذا في خزانة المفتين \* ولو قال لقرابتي وللمساكين يضرب كل واحد من القرابة بسهم والمساكين بسهم كذا في الحاوي \* ولو قال للفقراء والعارمين وفي سبيل الله وفي الرقاب يضرب كل فريق من هؤلاء بسهمين عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى بسهم كذا في المحيط \* ولو قال صدقة موقوفة في وجوه الصدقات فوجوه الصدقات الاصناف المذكورة في كتاب الله تعالى في آية الزكاة الآن في الوقف لا يعطى العاملون والمؤلفة قلوبهم ثم قد ذهبوا فيقسم الا أن على ما عداهم كذا في الطهيرية \* فان قال على وجوه الصدقات وجوه البر يضرب للفقراء والمساكين بسهم وللرقاب بسهم وللغارمين بسهم ولسبيل الله بسهم وابن السبيل بسهم ولو وجوه البر بثلاثة أسهم فان قال للفقراء والغارمين وفي سبيل الله

هما سواء \* رجل في يديه دار أقام رجلان كل واحد منهما البينة أنه اشتراه من ذي اليد بكذا ونقصه الثمن وهو ينكر دعواهما فان القاضي يقضى بينهما ولكل واحد منهما أن يأخذ النصف بنصف الثمن أو يردو برجع بكل الثمن فان نقضا البيع وجع كل واحد منهما على ذي اليد بجميع الثمن ولو قضى القاضي بالدار بينهما فاختار أحدهما القبض والاخر الإجازة عد تخيير القاضي والذي أجاز أن يأخذ النصف بنصف الثمن وليس له أن يأخذ كل الدار والنافض يرجع عليه بكل الثمن وان كان ذلك قبل قضاء القاضي كان الذي لم ينقض البيع أن يأخذ الكل بكل الثمن هذا اذا لم يكن لأحدهما تاريخ فان أجازوا تاريخهما سواء فكذلك يقضى به ما رآه تاريخ أحدهما ما سبق فهو أولى وان أخرج أحدهما وأطلق الآخر فهو لا مؤرخ وان لم يؤرخا والدار في يدهما فاصحاب

اليست أولى وان أرخ أحدهما ولا تخريد فصاحب اليد أولى الآن يشهد مشهود الا تخران بيعة كان قبل بيع ذي اليست في قضي المورخ  
 \* وان ادعى الشراء كل واحد منهما من رجل آخر أنه اشتراه من فلان وهو يملكها وأقام آخر البيعة أنه اشتراه من فلان آخر وهو  
 يملكها فان القاضي يقضي بينهما وقتا فصاحب الوقت الاول أولى في ظاهر الرواية \* وعن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يعتبر التاريخ  
 وان أرخ أحدهما دون الآخر يقضي بينهما اتفاقا فان كان لاحدهما قبض فالآخر أولى كان البائعين ادعىوا لاحدهما يدفانه يقضي  
 للخارج منهما \* رجل في يديه دار وعبد أقام رجلان كل واحد منهما البيعة أنه اشترى منه الدار والعبد الذي في يديه وصاحب اليد ينكر  
 دعواهما فان القاضي يقضي بالدار بينهما ويقضي بالعبد بينهما ولههما الخيار (٤٣٣) لان الشركة في الدار عيب فان اختارا أخذ

الدار أخذ الدار بينهما والعبد بينهما وان اختارا الفسخ أخذوا  
 العبد بينهما وقيمة العبد بينهما  
 وان أراد أحدهما أن يأخذ كل  
 الدار بعد ما قضي القاضي لهما  
 ليس له ذلك لان القاضي حين قضي  
 لهما بالدار والعبد فقد فسخ عقد كل  
 واحد منهما في نصف الدار وان  
 كانت الدار في يد أحدهما قضي  
 القاضي له بالدار وبالعبد للآخر  
 وكذا لو لم تكن الدار في يده ولكن  
 مشهوده مشهودا له بقبض الدار قضي  
 القاضي له بالدار وليس للبائع  
 الدار أن يرجع على من أخذ الدار  
 وان استحق منه ثمن الدار وهو  
 العبد لان العبد أخذ من يده  
 ببينة لم تظهر في حق صاحبه \* وان  
 أرخا وأحدهما أسبق فالدار له  
 والعبد للآخر على كل حال سواء  
 كانت الدار في يدهما أو في يد البائع  
 أو في يد أحدهما أو شهد الشهود  
 للآخر بقبض الدار \* ولو  
 أرخ أحدهما وأطلق الآخر  
 فان كانت الدار في يد البائع فالدار  
 للذي أرخ والعبد للآخر \* وان  
 أرخ أحدهما ولا تخريد يقضي  
 بالدار الذي ليست وكذا لو كان لغير  
 المورخ قبض مشهود به فهو أولى

والج وسمى لكل وجه دراهم مائة فزادت الغلة قسمت على عدد الوجوه كذا في الحاوي  
 \* رجل وقف ضيعة على رجل وشرط أن يعطى كفايته كل شهر وليس له عيال فصار له عيال  
 فانه يعطى له ولعياله كفايتهم كذا في فتاوى قاضيان \* اذا وقف على قوم فلم يقبلوا فهو هذا على  
 وجهين اما أن يرد كلهم أو بعضهم فان رد كلهم كان الوقف جائزا وتكون الغلة للفقراء واذا رد  
 البعض فان كان الاسم ينطلق على الباقيين فالغلة كلها تكون للباقيين وان كان الاسم لا ينطلق  
 على الباقيين فنصيب الذي لم يقبل يصرف الى الفقراء ويأمنه أنه اذا قال لولد عبد الله فرد بعضهم كان  
 جميع الغلة للباقيين ولو قال لزيد وعمر فلم يقبل زيد وعمر نصيبه الى الفقراء كذا في الحاوي \* ولو  
 قال أرضي صدقة موقوفة على ولدي عبد الله ونسله فلم يقبلوا جلة وكانت الغلة للفقراء فحدثت  
 العلة بعد ذلك فقبلوا كانت الغلة لهم هكذا في الظهيرية \* ولو حدثت له ولد بعد ذلك فقبل كانت  
 العلة له كذا في المحيط \* فان أخذ الغلة سنة ثم قال لا أقبل ليس له ذلك ولا يعمل رده قال الفقيه أبو  
 جعفر رحمه الله تعالى هذا الجواب صحيح في حق الغلة المأخوذة لانها صارت ملكا له فلا يملك رده  
 وأما الغلة التي تحدث بعد هذا فلا ملك له فيها نعم الثابت فيها مجرد الحق ومجرد الحق يقبل الرد كذا  
 في الذخيرة \* ولو قال الموقوف عليه وعلى نسله من بعده لا أقبل لنفسى ولا نسلي جاز رده في حقه ولم  
 يجز في حق نسله وولده وان كان الولد صغيرا كذا في الحاوي \* وان قال أقبل سنة ولا أقبل فيما سوى  
 ذلك فهو كقول وعمل بقوله في تلك السنة وحدها وكذلك اذا قال لا أقبل سنة وأقبل فيما سوى ذلك  
 فهو كذا قال في الذخيرة \* وكذا لو قال أقبل نصف العلة ولا أقبل النصف \* فان قال على زيد  
 وعبد الله ما اشافات أحدهما فالنصف الآخر بحاله وقوله ما عاشا لا يبطل حصصه الباقي فان قال  
 لعبد الله ومن بعده لزيد فأبى عبد الله أن يقبل فهو لزيد فان قال لعبد الله قبلت وقال زيد لا أقبل فهو  
 لعبد الله واذا مات عبد الله كان للفقراء كذا في الحاوي

#### ( الباب السادس في الدعوى والشهادة وفيه فصلان )

( الفصل الاول في الدعوى ) ومن باع أرضا ثم قال كنت وقعها أو قال هي وقف على ان لم يقسم  
 بينة على ذلك وأراد تخلف المدعى عليه ليس له ذلك لان سبق الدعوى الصحيحة شرط الخلف  
 وقد انعدم لكان المناقض منه وان أقام البينة فاختار أن تسمع لان الدعوى ان بطلت للتناقض  
 بقيت الشهادة وهي مقبولة على الوقف من غير دعوى كذا في العيانية \* ومتى قبلت بيقض  
 البيع كذا في الواقع الحسامية \* في فتاوى النسفي رحمه الله تعالى (٢) فقد ذكر ان الشهادة  
 (٢) قوله في فتاوى النسفي فقد ذكر الخ هذه العبارة لا موقع لها كما يعلم من الوقوف على الذخيرة  
 وعبارتها وقال بعض الناس لا تقبل البينة ولكنها لا نأخذ به فقد ذكر الخ اهـ

وان كان لاحدهما قبض معين ولا تخريد قبض مشهود به فالقبض المعين أولى \* وان كانت الدار في أيديهما فأرخ أحدهما وأطلق  
 الآخر يقضي بالدار بينهما والعبد بينهما ويخير كل واحد منهما \* رجل اشترى من رجل شيئا فاستحق من يده ورجع على بائعه بالثمن  
 ثم وصل اليه المبيع بوجه من الوجوه لا يكون للبائع أن يأخذه منه لانه وان أقر للبائع بالملك حين اشتراه منه فقد أطل القاضي ذلك الشراء  
 فيبطل ما كان في ضمه \* وان اشترى شيئا وأقر صريحا أنه للبائع ثم استحق من يده ورجع على بائعه بالثمن ثم وصل اليه المبيع بوجه  
 من الوجوه كان للبائع أن يأخذه منه بحكم اقراره \* رجل اشترى دارا بعد فاستحق منه نصف الدار كان له أن يرجع على البائع بنصف  
 العبد وان شاء نقض البيع ويسترد كل العبد \* رجل في يديه دار ادعى رجل أنها له اشتراها من ذي اليد من سنة وقال صاحب اليد هي





يتهنى بثلاثة أرباع الدار للآخرين وبالربع للابن المدي ولا شيء للذي اليد \* دار في يد رجل أقام رجل البيعة أن صاحب الدار يسد باع منه نصفاً شاةً عامتها بالف درهم وأقام رب الدار البيعة أنه باع منه نصفاً معلوماً من الدار بالف درهم فان القاضي يقضي ببيعة البائع ببيع النصف المعلوم بالف درهم ويقضى أيضاً ببيع النصف من النصف الباقي بخمسمائة درهم وان أقام البائع البيعة أنه باع منه عشرة أعير مقسوم بالف درهم وأقام المشتري البيعة أنه اشترى منه نصفاً مقسوماً بمائة درهم فان القاضي يقضي له بعشر النصف الذي لم يدع شراعه بخمسمائة درهم ببيعة البائع عليه وأما النصف المقسوم يقضي للمشتري بتسعة أعشار هذا النصف بتسعين درهماً والعشر الباقي من هذا النصف بخمسمائة درهم ببيعة البائع لان بيعة البائع فيه قامت على فضل الثمن \* عبد (٤٢٥) في يد رجل أقام رجل البيعة أنه باع منه

الذي في يديه بالف درهم ورجل من خرو وهو ملكه وأقام رجل آخر البيعة أنه باع منه من الذي في يديه بالف درهم وخنزير وهو ملكه والذي في يديه ينكر دعواهما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يرد العبد على المدعين نصفين ويضمن الذي في يديه لكل واحد منهما نصف قيمته وكذا لو أقام كل واحد منهما البيعة أنه باع منه من الذي في يديه ببيعاً فاسداً وهذا اذا أقام البيعة على اقرار الذي في يديه بذلك فان أقام كل واحد منهما البيعة على معاينة البيع وقبض العبد فان كان العبد قائماً أخذ العبد بينهما نصفين لاشيئ لهما غير ذلك وان كان العبد متهماً كفاً فانهما يأخذان قيمة واحدة بينهما لاشيئ لهما غير ذلك \* دار في يد رجل ادعاها رجلان أقام كل واحد منهما البيعة أنها داره آخرها من الذي في يديه شهراً بعشرة دراهم وأنه سكنها شهراً والذي في يديه ينكر دعواهما ويقول الدار لي فانهما يأخذان الدار بينهما ويأخذان منه عشرة دراهم تكون بينهما استحقاقاً وفي القياس يأخذ كل

تسمع الدعوى من المتولى وفي الفتاوى قال تسمع والقوى على الاول كذا في الخلاصة \* وذ كر رشيد الدين في الفتاوى ادعى الموقوف عليه أن هذا وقف عليه ان كانت دعواه باذن القاضي صحت بالاتفاق وبغير اذنه فيسهر وايتان والاصح أنها لا تصح لان له حقاً في الغلة لا غير فلا يكون خصماً في شيء آخر ولو كان الموقوف عليهم جماعة فادعى أحدهم أنه وقف بدون اذن القاضي لا تصح رواية واحدة وذ كر فيها أيضاً أن مستحق غلة الوقف لا يملك دعوى غلة الوقف وانما يملك المتولى ذلك كذا في الفصول العمادية \* صاحب الاوقاف اذا أراد أن يسمع الدعوى في أمور الاوقاف ويقضي بالبيعة أو بالنكول ينظر ان ولاء السلطان ذلك نصاً وعرف دلاله جاز والافلا كذا في الوقفات الحسامية \* ضيعة في يد حاضر وضيفة أخرى في يد غائب فادعى رجل على الحاضر أن هاتين الضيعتين وقف عليه وقفهما جده على أولاده وأولاد أولاده قال المقيم أبو جعفر رحمه الله تعالى ان شهد الشهود على أن هاتين الضيعتين كانتا لوقف وقفهما جميعاً وقفاً واحداً يقضي بوقف الضيعتين جميعاً وان شهدوا على وقفين متفرقين لا يقضي الا بوقفية الضيعة التي في يد الحاضر كذا في فتاوى قاضيهان \* وقف بين أخوين مات أحدهما وبقي في يد الحى وأولاد الميت ثم الحى أقام بيعة على واحد من أولاد الاخ أن الوقف بطناً بعد بطن والباقي غيب والوقف واحد والوقف واحد تقبل ويتصب خصماً عن الباقي ولو أقام أولاد الاخ بيعة أن الوقف مطلق عليهما وعليك فبيعة مدعى الوقف بطناً بعد بطن أولى كذا في القيمة \* ادعى كرماني يد رجل فاقر المدي عليه أنه وقف الكرم بشرائطه ولا بيعة للمدعى فادعى تحليفه ان أراد تحليفه ليأخذ الكرم لو نكل فليس له عليه عيوان وان أراد تحليفه ليأخذ القيمة ان نكل له عليه عيوان كذا في المضمرات \* بيت فوقه بيت وهو متصل بالمسجد يتصل صف المسجد بصف البيت الاسفل ويصل في البيت الاسفل في الصيف والشتاء اختلف أهل المسجد وأرباب البيت الذين يسكنون العلو قال الارباب ان ذلك ميراث لنا فالقول قواهم كذا في المحيط \* ادعى دار في يد رجل أنها ملكه بأصلها وبنائها وأنكر المدعى عليه ذلك وادعى أنها وقف على مصالح مسجد كذا فأقام المدعى بيعة على دعواه وقضى له بذلك وكتب له السجل ثم ان المدعى أقر أن أصل الدار وقف والبناء له بطالت دعواه والحكم والسجل هكذا ذكر في فتاوى أهل سمرقند كذا في الذخيرة \* رجل ادعى داراً وقفى له بها ثم ادعى المتولى أن العرصه وقف وأقام البيعة ان كان ادعى المدعى الدار بينهما لا تقبل بيعة المتولى وان كان لم يدع الدار بينهما بقي العرصه وقفاً وان كان ادعى داراً وقبض ثم ان المتولى استحق العرصه ببق البناء على ملك المدعى كذا في الفصول العمادية \* دار موقوفة على أخوين غاب أحدهما وقبض الحاضر غلبت تسع سنين ثم مات

( ٥٤ - ( الفتاوى ) - ثانی )  
واحد منهما عشرة دراهم \* عبد في يد رجل ادعاها رجلان أقام كل واحد منهما البيعة أنه باع منه من الذي في يديه ببيعاً فاسداً وهذا اذا أقام البيعة على اقرار الذي في يديه بذلك فان أقام كل واحد منهما البيعة على معاينة البيع وقبض العبد فان كان العبد قائماً أخذ العبد بينهما نصفين لاشيئ لهما غير ذلك وان كان العبد متهماً كفاً فانهما يأخذان قيمة واحدة بينهما لاشيئ لهما غير ذلك \* دار في يد رجل ادعاها رجلان أقام كل واحد منهما البيعة أنها داره آخرها من الذي في يديه شهراً بعشرة دراهم وأنه سكنها شهراً والذي في يديه ينكر دعواهما ويقول الدار لي فانهما يأخذان الدار بينهما ويأخذان منه عشرة دراهم تكون بينهما استحقاقاً وفي القياس يأخذ كل



بالعبد بينهما نصفين في وقت شجارهما ثم اختارا نقض البيع فالبوا فيه كالخواب فيها إذا اختارا نقض البيع قبل قضاء القاضي لهما  
ولو أجاز أحدهما البيع قبل أن يقضى القاضي لهما بالعبد نصفين واختارا ألا يخرق نقض البيع كان الذي في يديه بالخيار أن شاء فبطل كل  
نصف بنصف الثمن وإن شاء ترك \* رجلان ادعى دارا في يد رجل أقام أحدهما البينة أن هذه الدار كانت دار فلان مات منذ سنتين وتركها  
ميراثا له وأقام آخر البينة أن فلان مات منذ سنة واحدة وتركها ميراثا له والذي في يديه ينكر دعواه وما يدعي لنفسه قال محمد رحمه الله تعالى  
هي بينهما نصفان ولا يعتبر التاريخ في الموت \* ولو أقام أحدهما البينة أن هذه الدار كانت لفلان الميت من ثلاث سنين ثم مات وتركها ميراثا له  
وأقام آخر البينة أن هذه الدار كانت لفلان (٤٢٦) الميت غير الأول منذ سنتين مات وتركها ميراثا له فهي في هذا الوجه للذي أقام

البينة على ثلاث سنين لأنهم وقتوا  
الملك \* رجل ادعى عينا في يد  
رجل أنه له ورثه من أبيه والشهود  
شهدوا أنه كان في يده مورثه  
لا تقبل شهادتهم ولو أقر المدعي  
عليه بذلك يجبر على التسليم إلى  
المدعي \* رجل ادعى دارا في يد  
رجل أنها له اشتراها من ذي اليد  
بكذا ونقد الثمن وقبضها وأقام ذو  
اليده البينة أنها الفلان الغائب  
أو دعنها تقبل بينة المدعي عليه  
وتسدد عنه الخصومة المدعي لأن  
المدعي ادعى عليه عقدا تنهاى  
أحكامه فبقى دعواه دعوى الملك  
فاذا أقام المدعي عليه البينة على  
الوديعة تسدد عنه الخصومة \*  
لو ادعى عينا في يد رجل أنها له  
اشتراها من ذي اليد بالغدرهم  
ونقده الثمن فأقام البينة على ذلك  
وصاحب اليد يقول هو عندي  
وديعة له لأن ولم يظهر عدالة شهود  
المدعي حتى حضر المقر له فانه يدفع  
إلى المقر له فاذا ظهر عدالة شهود  
المدعي يقضى له بتلك البينة ولا  
يكون ذلك قضاء على المقر له حتى  
لو أقام المقر له البينة بعد ذلك أنه  
ملكه كان أو دعه الذي في يديه

الحاضر وترك وصيا ثم حضر الغائب وطالب الوصي بنصيبه من العلة قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله  
تعالى إن كان الحاضر الذي قبض العلة هو القيم لهذا الوقف كان للغائب أن يرجع في تركه الميت  
بخصته من العلة وإن لم يكن الحاضر قيميا لهذا الوقف إلا أن الأخوين أجرا جميعا كذلك وإن آخروه  
الحاضر كانت العلة كلها للحاضر في الحكم ولا يطيب له بل يتصدق بما قبض من حصصة الغائب كذا في  
فتاوى قاضخان \* وجعل في يديه نصف دار ادعى رجل أنه وقفها وكان له وأقام البينة بوقف  
جميع الدار تفصل لأن المدعي ادعى وقف جميع الدار غير أنه أقام البينة على ما في يده فهو كذا في  
يده كذا في المضمرات \* ولو ادعى إنسان في الوقف لا تسمع الدعوى على أرباب الوقف وإنما تسمع  
على القيم أو على الواقف كذا في الفتاوى العتامية \* لو أقام المتولي بينة على الوقف وأقام المدعي  
بينة على الملك وذو اليد هو المتولي لا تسمع بينة ذي اليد يقضى بينة الخارج ولو أقام المتولي بعد  
ذلك بينة على الوقف لا تسمع وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تقبل بينة ذي اليد على الوقف ولا تقبل  
بينة الخارج على الملك والفتوى على قولهما كذا في الفصول العمادية ناقلا عن فتاوى رشيد الدين  
\* رجل ادعى الملك في دار والدار في يد المتولي يقول وقفها زيدا على مسجد كذا وقضى القاضي للمدعي  
فلو جاء متول آخر وادعى على هذا المدعي أنها وقف على مسجد كذا في جهة عمر وتقبل والقاضي  
لو أمر إنسانا أن يوافق دار الوقف مشاهرة فهو ليس بخمصم وكذا لا تصح الدعوى على أكار الوقف وغير  
الوقف وكذا على غلة دار الوقف إذا ثبت له أكار أو غلة داره كذا في خزنة المفتين

(الفصل الثاني في الشهادة) إذا شهد شاهدان على رجل أنه وقف أرضه ولم يحددها الشاهدان  
فالشهادة باطلة وكذلك إن حددها أحدهما دون الآخر كانت الشهادة باطلة وكذلك لو شهدا أنه  
وقف أرضه التي في موضع كذا وقال لم يحددها لنا فالشهادة باطلة قال الحنفية الآن تكون أرضنا  
مشهورة تغني شهرتها عن تحديدها فان كان كذلك قضيت بانهم اوقف وان حددها بحددين فالشهور  
عن أصحابنا أنه لا يقبل وان حددها بثلاثة حدود قبالت الشهادة عند علماءنا الثلاثة كذا في  
المحيط \* وان حددها بثلاثة حدود وقال إنما أقر لنا بهذه الثلاثة جازت الشهادة كذا في الحاوي  
\* سئل الحنفية فقيل إذا قبلنا هذه الشهادة بثلاثة حدود كيف تحكم بالحد الرابع قال أجعل  
الحد الرابع بأزاء الحد الثالث حتى ينتهي إلى مبدا الحد الأول أي بأزاء الحد الأول كذا في المحيط  
\* وان شهدا أنه وقف أرضه التي في موضع كذا وحددها لنا إلا أنا نسيناها لا تقبل شهادتهما  
كذا في الاختصار \* وان شهدا شاهدان على رجل أنه وقف أرضه ولم يحددها لنا ولكننا نعرف  
الحدود ذكره لارحمه الله تعالى أن القاضي لا يقبل شهادتهما قال القاضي الإمام أبو زيد

الشروط

والثانية لو أقام المدعي شاهدا واحدا فحضر

المقر له ثم أقام شاهدا آخر وهذه المسئلة الأولى سواء في جميع ما ذكرنا \* والثالثة لو لم يقدم المدعي شاهدا حتى حضر المقر له وصدق الذي  
في يديه فانه يؤمى بالتسليم إلى المقر له فان أقام المدعي شهودا قضى له ويكون ذلك قضاء على المقر له حتى لو أقام المقر له البينة أنه كان أو دعه  
المدعي في يديه لا يقبل بينته \* رجل في يديه مال لرجل غائب فجاء رجل وادعى أنه ابنه وصدقه ذو اليد فان القاضي يتلوم ولا يدفع  
المال إلى المدعي سواء قال للميت وارث آخر أو لم يقل فان ظهر له وارث آخر والادفع المال إليه وقد برمدة التسليم مفوض إلى القاضي  
وقد رأينا طهارى رحمه الله تعالى مدة التلوم بالحوال \* قيل ماذا كرا الطهارى رحمه الله تعالى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فأما أبو

حنيفة رحمه الله تعالى لا يرى التقدير \* عين في يد رجل جابر رجل وادعى أنه له اشتراه من فلان الغائب وصدقه في ذلك صاحب اليسدان  
القاضي لا يأمره بالتسليم الى المدعى \* ولو ادعى رجل ديننا على رجل وادعى المدينون البراءة وقال لي بينة حاضرة على ذلك في المصر قال  
الشيخ الامام المعروف بنحوه زاد رحمه الله تعالى يؤجله القاضي ثلاثة أيام ولا يأمره بأداء المال في الحال ولو أجله الى المجلس الثاني جاز  
أيضا وقيل فيه خلاف بين أبي حنيفة وابن أبي ايملى وجههما الله تعالى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يأمره بأداء المال ولا يؤجله \* ورجل  
أمر رجلا بان يقضى دينه الذي لفلان عليه فقام المأمور وقال قضيت وأراد أن يرجع به على الآخر فقال لا سمحنا كان لفلان على دين ولا  
أمرتك بالقضاء ولا أنت قضيت شيئا والذي له الدين غائب فأقام المأمور بينة (٤٢٧) على الدين والامر بالقضاء وقضاء الدين قبلت

بينتة ويقضى القاضي بجميع ذلك ويكون ذلك قضاء على الغائب \* ولو أن رجلا حضر رجلا  
وادعى أن له على فلان الغائب ألف درهم وأن الذي أحضره كفل له بهذا المال عن الغائب وأنكر المدعى عليه الدين والكفالة فأقام المدعى البينة على ما ادعى قبلت بينتة ويقضى له على الحاضر ولا يكون ذلك قضاء على الغائب إلا أن يدعى المدعى الكفالة بأمره وشهوده شهدوا بذلك أيضا فيقضى على الحاضر ويكون ذلك قضاء على الغائب \* ولو أن المدعى ادعى على الحاضر أنه كفل عن فلان الغائب بكل مال له على فلان الغائب وله على الغائب ألف درهم وشهد الشهود بذلك ففي هذا الوجه يقضى على الحاضر ويكون ذلك قضاء على الغائب سواء ادعى الكفالة بأمر أو بغير أمر \* ورجل أراد أن يثبت دينه على غائب فالحيلة له أن يكفل رجلا للمدعى بكل مال المدعى على فلان الغائب فيعجز المدعى كفالته في المجلس ثم يدعى المدعى المال المقر الذي يريد إثباته على الغائب فيقر

الشروطى رحمه الله تعالى تأويل هذا أنهم مالم يبينوا للقاضي أما إذا بينوا عرفا قبل ذلك وذكروا  
الخصاف أنى أجيزا الشهادة وأقضى بالارض بحدودها وقفا وأقول للشهود سموا الحدود وقاضى  
بما سمون كذا في الظهيرية \* وهكذا في المحيط والذخيرة \* قال هلال رحمه الله تعالى وكذلك  
لو قال لم يكن له في المصر الا تلك الارض لم تقبل كذا في المحيط \* ولو شهد شاهدان أنه وقف أرضه  
ولم يحددها لنا ولا يمكننا عرف أرضه لا تقبل شهادتهما لعل للواقف أرضا أخرى سوى التي يعرف  
الشاهدان وكذلك لو قال لا نعرف له أرضا أخرى لم تقبل شهادتهما لعل له أرضا أخرى وهذا لا يعلمان  
كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قالوا أشهدنا أنه وقف أرضه التي هو فيها ولم يذكروا حدودها جازت  
شهادتهما كذا في الوجيز \* قال الامام رحمه الله تعالى تأويل هذا إذا بينا للقاضي وعرفا قاما  
إذا لم يبيننا لا تقبل شهادتهما كذا في الذخيرة \* وان شهدا أنه حددها لنا ولا يمكننا لا نذكر الحدود التي  
حددها لنا فالشهادة باطلة كذا في المحيط \* ولو شهدا أن الواقف وقف أرضه وذكروا حدود الارض  
ولكننا لا نعرف تلك الارض في أى مكان هي جازت شهادتهما ويكف المدعى إقامة البينة أن الارض  
التي يدعيها هذه الارض كذا في فتاوى قاضيان \* وكذا لو قال أدارنا على حدودها ولم يسم لنا قانها  
تقبل فان شهدا على الحدود وقالوا لا نعرف فالشهادة جائزة ويكف المدعى الوقف أن يأتى بشهود  
يعرفون تلك الحدود كذا في الحاوى \* وان شهدا أنه أقر عندهما أنه جعل حصته من هذه الارض  
التي في موضع كذا حدودها كذا صدقة موقوفة لله تبارك وتعالى وهي ثلث جميع هذه الارض على  
كذا وجعل آخرها للمساكين فظن الحاكم فوجد حصته من هذه الارض أكثر من الثلث قال  
الخصاف يجعل جميع حصته وقفا على الوجوه التي سبيلها كذا في الظهيرية \* وان جعل غلة ذلك  
على قوم سماهم ومن بعدهم على المساكين فصدقة القوم الذين وقف عليهم وقالوا انما قصد وقف  
الثلث علينا قال الخصاف تصديقتهم وسكوتهم في ذلك سواء ويقضى بجميع حقه وقفا وأجعل  
للقوم الذين هم باعيانهم غلة الثلث من ذلك وأجعل فضل ما بين الثلث الى النصف للمساكين كذا  
في الذخيرة \* اذا شهدوا أنه وقف حصته من هذه الدار أو ما ورث من أبيه من هذه الدار ولا يدران  
ما هي لم تجز الشهادة قياسا وجازت استحسانا كذا في الحاوى \* وان شهدوا على الواقف باقراره  
ولم يعرفوا ماله من الارض أو من الدار أخذ القاضي بان يسمى ماله من ذلك فاسمى من شئ فالقول  
قوله فيه ويحكم عليه بوقفية ذلك وان كان الواقف قد مات فوارثه يقوم مقامه في ذلك فاقربه من  
ذلك لزمه إلا أن يصح عند القاضي غير ذلك فيحكم بما يصح عنده منه كذا في الفصول العمادية \* واذا  
شهدا على رجل أنه وقف أرضه واختلما فيما بينهما فشهد أحدهما أنه وقف أرضه في موضع كذا

الكفيل بالكفالة وينكر دينه على الغائب فيقيم المدعى بينته بذلك الدين على الغائب فيقبل بينته ويقضى له بذلك المال على الغائب  
ثم يدعى المدعى الكفيل عن المال فيبقى المال على الغائب \* دار في يد رجل ادعى رجل أنها كانت لابيه مات وتركهامير ماله والذي في  
يديه يقول هي لي وشهد شهود المدعى أنها كانت لابى المدعى مات وتركهامير ماله وأنهم لا يعلمون له واربا غيره فان القاضي يقبل شهادتهم  
ويقضى به للمدعى ويدفع الدار اليه كذا في الحاوى \* وانها كانت لابيه اشتراها منه في صحته بالف درهم وشهد الشهود بذلك فانه يقبل شهادتهم  
ويقضى بالدار له \* وهذه أربعة ألقاط اذا شهدوا بما يقضى به للمدعى أحدها هذه \* والثانية اذا شهدوا أنها كانت ملك أبيه \*  
والثالثة اذا شهدوا أن أباه كان يسكن هذه الدار \* والرابعة اذا شهدوا أن أباه كان يملك هذه الدار في هذه الألقاط الأربعة ان جروا



الميراث فقلوا مات وتر كها ميراثه قبلت شهادتهم ويقضى له في قولهم وان لم يجروا الميراث فقلوا كانت لابييه أو قالوا كانت ملك أبييه أو قالوا كانت لجد أبييه ولم يقولوا مات وتر كها ميراثه لاتقبل هذه الشهادة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وتفسر في قول أبي يوسف الآخر \* وان شهدوا على اقرار المدعى عليه بشئ من ذلك بكون اقرارا منه بالملك للمدعى ويؤمر بالتسليم اليه \* ولو شهدوا أن أباه مات في هذه الدار لاتقبل شهادتهم ولا يقضى بشئ لانهم لم يشهدوا بالملك للميت ولهذا اقر المدعى عليه بهذا اللفظ لا يكون اقرارا \* ولو شهدوا أن أباه مات وهذه الدار في يديه أو شهدوا أن هذه الدار كانت في يديه يوم مات يقبل ويقضى بها للمدعى وان لم يجروا الميراث لانهم لما شهدوا بيد الميت عند الموت فقد (٤٢٨) شهدوا بالملك عند الموت والشهادة بالملك للميت عند الموت شهادة بالانتقال الى

الوارث وكذا لو شهدوا أن أباه مات وهو ساكن فيها يقبل ويقضى به للمدعى \* ولو شهدوا أن أباه مات في هذه الدار أو شهدوا أن أباه كان في هذه الدار حين مات أو حتى مات فيها لاتقبل وكذا لو شهدوا أن أباه دخل هذه الدار ومات لاتقبل لانهم لم يشهدوا بالملك ولهذا اقر المدعى عليه أنه كان فيها أو كان داخل فيها لا يكون اقرارا ولو شهدوا أن أباه مات وهو لابس هذا الثوب أو هذا الخاتم وصاحب اليد يجديقبل شهادتهم ويقضى به للابن وان كانت دابة فشهدوا أن أباه مات وهو راكب هذه الدابة أو شهدوا أن أباه مات وهو حامل هذا المتاع يقبل ويقضى به للوارث \* ولو شهدوا أنه مات وهو قاعد على هذا البساط أو على هذا الفراش أو نائم عليه لاتقبل ولا يقضى بشئ \* ولو ادعى دارا في يد رجل مسيرابن أبييه فشهدوا أنها كانت لابييه يوم مات وتر كها ميراثه قضي للوارث \* وكذا اذا شهدوا أنها كانت لابييه يوم مات وهو ابنه ووارثه \* وان شهدوا أنه ابنه ولم يذكروا

فشهد الآخر أنه وقف أرضه في موضع كذا وسمى موضع آخر لاتقبل الشهادة ولو شهد أحدهما أنه وقف تلك الأرض وأرضا أخرى قبلت الشهادة على ما اتفقا عليه ولو شهد أحدهما أنه وقف هذه الأرض كلها وشهد الآخر أنه وقف نصفها قبلت الشهادة على النصف وقضى بوقفية نصف هذه الأرض هكذا ذكره لال والخصاف رحمهما الله تعالى ولو شهد أحدهما أنه جعل له ثلث الغلة وشهد الآخر أنه جعل له نصفها قبلت الشهادة على الثلث عندهما كذا في المحيط \* وان شهد أحدهما أنه وقف نصفها مشاعا وشهد الآخر أنه وقف نصفها مغرا مجبرا فالشهادة باطلة كذا في الظهيرية \* وان شهد أحدهما أنه وقف يوم الجمعة وشهد الآخر أنه وقف يوم الخميس أو قال أحدهما وقف بالكوفة وقال الآخر وقف بالبصرة فالشهادة جائزة كذا في الحاوي \* ولو شهد أحدهما أنه جعل أرضه موقوفة بعد وفاته وشهد الآخر أنه وقفها وقفا محكما باتا كانت الشهادة باطلة ولو شهد أحدهما أنه وقفها في صحة وشهد الآخر أنه وقفها في مرضه جازت شهادتهما كذا في فناوى قاضخان \* ولو شهد أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة على الفقراء وشهد الآخر أنه جعلها صدقة موقوفة على المساكين قبلت الشهادة \* والحاصل أنهما اذا اتفقا على كونها صدقة موقوفة وثفرد أحدهما بزيادة شئ لا تثبت الزيادة ويثبت ما اتفقا عليه وهو كونها وقفاً على الفقراء وعن هذا قلنا اذا شهد أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة على عبد الله وشهد الآخر أنه جعلها صدقة موقوفة على زيد يكون وقفاً على الفقراء كذا في الذخيرة \* ولو شهد أحدهما أنه جعلها وقفاً على عبد الله ولله من بعده وشهد الآخر أنه جعلها وقفاً على عبد الله جعلها وقفاً على عبد الله كذا في الظهيرية \* ذكر الخصاف في وقفه اذا شهد أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة على عبد الله وزيد وشهد الآخر أنه جعلها على عبد الله خاصة قضينا بالنصف لعبد الله والنصف الآخر للفقراء قال مشايخنا وما ذكر من الجواب أنه يقضى لعبد الله بالنصف يجب أن يكون قول الكل كذا في المحيط \* ولو شهد أحدهما أنه وقف على الفقراء وشهد الآخر أنه وقف على أعمال البر جازت الشهادة والغلة للفقراء كذا في الحاوي \* قال الخصاف في وقفه لو شهد أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وشهد الآخر أنه جعلها صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وأبواب البر تقبل هذه الشهادة \* قال ولو شهد أحدهما أنه جعل أرضه صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وشهد الآخر أنه جعل أرضه صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين قرابته قال هذا لا يشبه أبواب البر لان الذي شهد للفقراء قرابته لم يشهد بجميع الغلة للفقراء والمساكين كذا في المحيط \* واذا شهد أنه وقف عليهما أو على أحدهما أو على نساكنهما أو على أبييهما أو على قرابته وهما

أنه وارثه ذكر في الزيادة أن ابنه ووارثه قالوا انما ذكر ذلك لازالة وهم الرضاع والاصح أن قوله ووارثه وقع اتفاقا فانه ذكر في الاب والام هو أبوه وأمه وجوزا الشهادة وان لم يذكروا ووارثه \* وهذا فيمن لا يحجب بغيره فان كان يحجب بغيره كالجد والابن والعم لا بد أن يذكروا هو ووارثه ويشترط أيضا انهم لا يعلمون له وارثا غيره \* رجل طلب الميراث وادعى أنه عم الميت يشترط لخته أن يقسم فيقول عمه لا بعمه وأولاده وأولامه ويشترط أيضا أن يقول له وارثه لا وارث له غيره \* واذا أقام البنت ولا بد للشهود أن ينسبوا الميت والوارث حتى يلتقي الى أب واحد ويقولوا هو وارثه لا وارث له غيره \* وكذلك في الاخ والجد اذا شهدوا أنه جد الميت أو أبويه لا بد أن يقولوا هو وارثه لا وارث له غيره فان شهدوا أنه أخ الميت لا بعمه وأولاده لا بد أن يقولوا هو وارثه لا بغيره

وارثا غيره جاز ولا يشترط في هذا ذكر الامة \* رجل مات فأقام رجل اليعة أنه وارث الميت وان قاضى بلد كذا فلان بن فلان قضى بأنه وارثه لا وارث له غيره وأشهدنا على قضاؤه ولا ندرى بأى سبب قضى بوراثة فان القاضى يسأل المدعى عن السبب الذى قضى به فان بين سببها عمل به في حقه ولا يكون ذلك قضاء بذلك السبب لانه لا يدري أن القاضى قضى بذلك السبب أم لا لكن لما احتمل ذلك أنفذ قضاء الاول \* رجل مات فحضر واحد من الورثة وادعى دارا في يد رجل أن هذه الدار كانت لابيه مات وتركهاميراثه له ولورثته وذكروا عدد الورثة فان القاضى يقبل بينته ويقضى بالدار لابييه ويدفع الى المدعى حصته ويترك حصته ببيعة الورثة في يد المدعى عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند صاحبيه وجهما لله تعالى يضعها على يدي عدل \* ولو ادعى دارا في يد رجل (١٢٩) أنها كانت لابيه مات وتركهاميراثه وأقام على ذلك بينته وشهد الشهود أنه

مات وتركهاميراثه أو قالوا مات وهو وارثه ولم يذكروا عدد الورثة ولا جهة الورثة وما قالوا ولا نعلم له وارثا آخر ولا قالوا معه وارث آخر أو قالوا مات وتركهاميراثه ولم يذكروا الورثة فان القاضى لا يقبل شهادتهم ولا يدفع اليه شيئا وان قالوا هو ابنه ولم يقولوا لا نعلم له وارثا آخر فان القاضى يأخذ زمانا فان رأى ولم يظهر له وارث آخر فانه يدفع اليه الدار ولا يأخذ منه كفيلا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند هذا يأخذ \* هذا اذا كان هذا وارثا ممن لا يحجب بغيره كالأب والأم والابن فان كان ممن يحجب بغيره كالأخ والأعم والجد فانه لا يدفع اليه شيئا وان كان الحاضر ممن لا يحجب بغيره لكن نقل نصبه مرة ويكثر أخرى كالزوج والزوجة ثبت بخصومته مال الميت شهد الشهود أنه لا وارث له غيره أو لم يشهدوا لان أحد الورثة ينتصب خصما عن الكل في اثبات مال الميت على كل حال ثم ينظر اذا شهد الشهود أنه لا وارث له غيره وكان زواجا يعطى له

من القرابة أو على آل عباس وهما من آل عباس أو على مواليه وهما من الموالى فالشهادة باطلة ولو شهدا أنه وقف عليهما وعلى قوم آخرين فالشهادة كلها باطلة فان قالوا لا تقبل ما جعل لنا فيها فشهادتهم باجائزة الباقين يعطون بما سمي لهم ويجعل حصص الشاهدين للفقراء كذا في الحاوى \* ولو شهد القرابة الواقف وهما من قرابته وقالوا لم تقبل ذلك لم تقبل شهادتهما وان لم يكن لهما أولاد هكذا في الذخيرة \* ولو وقعت الخصومة في الوقف فشهد شاهدان أنهم اصدقة موقوفة على فقراء جيرانه والشاهدان من فقراء جيرانه جازت شهادتهما ولو شهد شاهدان في ضيعة أنها صدقة موقوفة على فقراء قرابته وهما من فقراء قرابته لا تقبل شهادتهما كذا في فتاوى قاضخان \* ولو شهدا أنه وقف على فقراء قرابته وهما غنيان من القرابة يوم شهدا لم تجز الشهادة لانهما لو افتقرا كان لهما حصص كذا في الحاوى \* ولو شهدا أنه وقفها على فقراء مسجده وهما من فقراء مسجده جازت شهادتهما وكذلك لو شهدا أهل المدرسة بوقف المدرسة تقبل شهادتهم \* ولو وقف رجل كراصة على مسجد لقراءة القرآن أو على أهل المسجد وشهد أهل ذلك المسجد على وقف الكراصة فهذه المسئلة تظهر شهادة أهل المدرسة على وقف تلك المدرسة وشهادة أهل المحلة على وقف تلك المحلة \* والمشايع رحمهم الله تعالى فصلوا الجواب فيما فقلوا في شهادة أهل المدرسة ان كانوا يأخذون الوظائف من ذلك الوقف لا تقبل شهادتهم وان كانوا لا يأخذون تقبل وكذا قالوا في أهل المحلة هكذا وكذلك الشهادة على وقف مكتب والشاهد من في المكتب لا تقبل وقيل في هذه المسائل كلها تقبل وهو الصحيح كذا في الفصول العمادية \* اذا ادعى رجل على رجل أنه وقف هذه الارض على المساكين وهو يحدد ذلك وأقام بينة على اقراره بذلك حكمت عليه بالوقف للمساكين وأخرجت الارض من يده كذا في المحيط \* وفي جامع الفتاوى وقف صحيح على مكتب ومعلم في القرية فنصبه رجل فشهد من أهل القرية من لا ولد له في المكتب أن هذا وقف فلان بن فلان على كذا صحت شهادتهم كذا في التتارخانية \* شاهدان شهدا على أرض أن فلانا جعلها مسجدا أو مقبرة أو خانة للمارة ثم رجعا فالمشهد عليه وقف على حاله وبضمن الشاهدان قيمة الارض للمشهد عليه يوم قضى القاضى عليه وكذا لو شهدا أنه وقفها على المساكين أو على فلان ثم على المساكين ثم رجعا كذا في الحاوى \* الشهادة على الوقف بالشهرة تجوز وعلى شرائط لا وعليه الفتوى كذا في السراجية \* وكان الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني يقول لا بد من بيان الجهة بان يشهدوا بان هذا وقف على المسجد أو على المقبرة وما أشبه ذلك حتى لو لم يذكروا ذلك في شهادتهم لا تقبل شهادتهم ومعنى قول المشايخ لا تقبل الشهادة على شرائط أن بعد ما بينوا الجهة وقالوا هذا وقف على كذا لا ينبغي

النصف على قول محمد رحمه الله تعالى وان كانت امرأة يعطى لها الربع وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتان في رواية كذا قال محمد رحمه الله تعالى يعطى له أو فر الصبيان وفي رواية يعطى له أقل النصيبين الثمن للمرأة والربع للزوج ولا ييوسف رحمه الله تعالى فيه أربعة أقاويل في قول كذا قال محمد رحمه الله تعالى وفي قول يعطى أقل النصيبين وفي قول يعطى للمرأة ربع الثمن وفي رواية يعطى لها ربع التسع ويجعل كانه مات عن أبوين وابنتين وأربع نسوة وفي الزوج ل محمد رحمه الله تعالى قول واحد يعطى له النصف ولا ييوسف رحمه الله تعالى فيه ثلاثة أقاويل في قول كذا قال محمد رحمه الله تعالى وفي قول له الربع وفي قول له خمس المال ويجعل كأنها ماتت عن ابنتين وأبوين وزوج وأصل المسئلة من اثني عشر وتقول لاجل الزوج الى خمسة عشر له ثلاثة من ذلك \* وان مات الرجل عن امرأة حبل أو أم



والجبل وورثة فان القاضي يؤخر القسمة الى أن يظهر حكم الجبل فان أبو التآخير وطلبوا تحجيل القسمة توقف القاضي نصيب الجنين عند الكل وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى توقف نصيب أربع بنين وعند محمد رحمه الله تعالى توقف نصيب غلامين لاحتتمال أنها تلد غلامين وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى توقف نصيب غلام واحد لانها في العادة تلد ولدا واحدا وعليه الفتوى وعنه في رواية توقف نصيب غلامين كقوله محمد رحمه الله تعالى \* رجل مات وله ابنتان أحدهما حاضرة والاخر غائبة فأحضر الحاضرة وجلا أجنبيادعى أن له على أبيه ألف درهم دين ولا يبيعه على هذا الرجل الأجنبي ألف درهم لأمال لابييه غير هذا الألف قالوا تقبل بينة الابن الحاضر في اثبات دين الميت على الأجنبي ولا تقبل في اثبات دين الابن على الاب لانه ليس (٤٣٠) معه خصم ولا يقضى له بشئ من الألف التي يقضى بها على الأجنبي لانه زعم

أنه لا ميراث له فيوقف ذلك حتى يحضر الاخ \* رجل ادعى دارا في يد رجل أن له وأقام الذي في يديه الدار البينة أن فلانا الغائب كان ادعى هذه الدار واستحقها من يده ودفعها للقاضي الى المستحق ثم انه أجراها الذي هو فيها لا تقبل بينة ذي اليد على هذا لانه أقر أن يده كانت ينحصر موصلة قبل الاستحقاق وهو ليس بخصم في اثبات الاستحقاق \* رجل ادعى دارا في يد رجل وبين جدودها فأنكر المدعي عليه ذلك فقاما من عند القاضي ثم جاء المدعي ببينة فشهدوا على المدعي عليه أنهم لما قاما من عند القاضي أقر المدعي عليه أن الدار التي خاصمه هذا المدعي فيها هذا المدعي ولم يذكر حدود الدار في اقراره وانما نعرف الدار ذكر في المنتقى أنه يجوز ويقضى به للمدعي وكذا لو لم تشهد الشهود أنه قال الدار التي خاصمه المدعي فيها ولكنهم قالوا تشهد أن المدعي عليه قال الدار التي في سكة كذا حدودها كذا التي في يدي دار المدعي فانه يقضى به للمدعي \* رجل مات فقاسمت

لهم ان يشهدوا أنه يبدأ من غلته فيصرف الى كذا ثم الى كذا ولو ذكر واذلك لا تقبل شهادتهم كذا في الذخيرة \* وتقبل الشهادة على الشهادة في الوقف وكذا شهادة النساء مع الرجال كذا في الظهيرية \* وكذا الشهادة بالتسامع فلا تؤخذ ما شهدا بالتسامع وقالنا شهدا بالتسامع تقبل شهادتهما وان صرحا به لان الشاهد بما يكون سنة عشر من سنة وتاريخ الوقف مائة سنة فيتمت القاضي أن الشاهد يشهد بالتسامع لا بالعيان فاذن لا فرق بين السكوت والافصاح أشار نطلب مير الدين المرغيناني الى هذا المعنى وهذا بخلاف ما يجوز فيه الشهادة بالتسامع فانهم اذا صرحا أنهم ما شهدا بالتسامع لا تقبل كذا في الفصول العمادية \* في النوازل مثل أبو بكر عن صدقة موقوفة استولى عليها ظالم وأنكر الوقف هل يجب على أهل القرية أن يشهدوا أنه للفقراء قال من سمع من الواقف أنه أن يشهدوا من لا يسمع لا يجوز كذا في التتارخانية \* أرض في يد رجل يدعى أنه أقام قوم البينة أن فلانا وقفها عليهم لم يستحقوا شيئا لانه قديم لا يملك وكذا لو شهد الشهود أنه وقفها وكانت في يده لان الشئ قد يكون في يده ودبعة أو غصبا وان شهدوا أن فلانا وقفها عليهم وهو لا يملكها قضى به او لا يحتاج الى احضار وارث الواقف ولا وصيه كذا في الحاوي (ومما يتصل بذلك) رجل جاء الى قاضي بلدة وقال اني كنت أمانة للقاضي الذي كان قبلك هنا في يدي صدقة كانت لرجل يقال له فلان بن فلان وقفها على قوم مالمين سمعهم قبل قوله اذالم تكن للواقف ورثة ولم يعلم من أمر هذه الصدقة غير ما أقربه هذا الرجل وان كانت له ورثة نقولوا هو ميراث بيننا وليس بوقف قالوا قولهم وبكون ميراثا بينهم وان قالت الورثة هي وقف علينا وعلى نسلنا ومن بعد ذلك على المساكين وقال الذي في يديه الضيعة هي وقف على الفقراء والمساكين دونكم قال قول لو رثة وان قال الذي في يديه الضيعة هي وقف على الفقراء والمساكين ولم يقل وقفها فلان وقال قوم هي وقف علينا وعلى نسلنا وقفها أبونا قال القاضي يقضى بالوقف ولا ينظر الى قول الورثة \* هذه الجلة في أجناس الناطقي كذا في المحيط \* الوقوف التي تقام أمورها ومات وارثها ومات الشهود الذين يشهدون عليها فان كانت لها رسوم في دواوين القضاة يعمل عليها فاذا تنازع أهلها فيها أجريت على الرسوم الموجودة في ديوانهم وان لم تكن لها رسوم في دواوين القضاة يعمل عليها تجعل موقوفة فن أثبت في ذلك حقا قضى له به هذا كله اذالم تبق ورثة الواقف فان بقيت وتنازع قوم يرجع الى ورثة الواقف في الوجهين جميعا فاذا أفرأ بشئ يؤخذ باقرارهم فان تعذر يرجع الى الرسوم فان تعذر تجعل موقوفة الى قيام الدليل كذا في المضمرات \* فان اصطلموا وأرادوا أخذ ذلك كان للقاضي في الاستفسان أن يقسم ذلك بينهم كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا كانت الارض في يد رجل وهو يقول انها كانت

لفلان

أمراته وأولاده الميراث وهم كبار كلهم وأقروا أنهم ازوجته ثم وجدوا شهودا أن زوجها كان طلقها

ثلاثا فانهم يرجعون عليها بما أخذت من الميراث وكذلك قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى في امرأة اختلعت زوجها بمال ثم أقامت البينة أنه كان طلقها ثلاثا قبل الطلاق وكذلك الرجل اذا قاسم أخ امرأته ميراثا وأقر الاخ أنه ميراثها وأقر أن هذا زوج وهذا أخ ثم أقام الاخ البينة أن الزوج كان طلقها ثلاثا فذلك يزوج ويرجع الاخ فيما أخذ الزوج من الميراث \* واذا اقتسم القوم دارا والمرأة مقررة بذلك وأصابها النمن نمنزل لها طائفة من الارض ثم ادعت أن الزوج أصدقها ياها في صحته أو ادعت أنها اشتريته منه بصدقاتها لا تقبل بينهما \* وكذلك اذا اقرت امرأة أنها أصابت كل أسنان لما في يدها من ميراثه عن أبيه ثم ادعى أحد هبهم في سهم الاثني عشر بناء أو بخلاف

ورغم أنه هو الذي بنىه ونحسبوا أقام البيعة على ذلك لا تقبل لأن القسمة السابقة أقرار منه أن جميع ذلك ميراث لهم عن أبيهم وأن هذا القسم صار ميراثا لأخيه \* ولو أن رجلا أقر أن فلانا مات وترك هذه الأرض أو هذه الدار ميراثا ثم ادعى بعد ذلك أن الميت أوصى له بالثلث يقبل بينته وأقراره السابق لا يخرج منه من دعوى الوصية وكذا لو ادعى ديناً قبل الموت لأن محل الدين والوصية التركة والتركة بعد الموت توصف بأنهم ميراث وإن كان فيها دين أو وصية \* وكذلك ورثة أقر واجمعاً أن هذه المواضع ميراث بيننا عن أبينا ثم ادعى أحدهم أن ثلث هذه المواضع وصية من أبي لابني الصغير فلان وأقام البيعة تقبل بينته \* رجل ادعى أنه تزوج هذه المرأة فأنكرت ثم مات الرجل فجاءت تدعى ميراثه كان لها الميراث وكذا لو كانت المرأة ادعت النكاح فأنكر (٤٣١) الرجل ثم مات فطلب الرجل ميراثه أو زعم أنه كان تزوجها كان له الميراث هكذا

روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في النسوادر \* ولو أن امرأة ادعت على زوجها أنه طلقها ثلثاً فأنكر الرجل ذلك ثم مات وطلبت ميراثاً عنه لا يكون لها الميراث وكذا لو كذبت نفسها قبل موته وزعمت أنه لم يطلقها \* دار في يد قوم من ميراث ادعى رجل أنه اشتري من بعضهم نصيبه الذي ورث عن أبيه من هذه الدار وهو غائب وأقر الحاضرون فيها بحق الغائب بنصيبه من ميراثه عن أبيه وقالوا لا ندري اشتريت أم لا ولا ندفع اليك حصّة الغائب منها فأحضر المدعي شهوداً فشهدوا له بالشراء من الغائب لا تقبل بينته \* ولو قالوا هذه الدار لنا لا حق للغائب فيها قبلت بينة المدعي \* ثلاثة أخوة ورثوا داراً من أبيهم فادعى رجل أن أباهم غصبها إياه فافقوا فنكل واحد منهم عن البين وحلف الآخر أن وقد ورثوا ما لا من أبيهم غير ذلك يضمن الناكل قيمة حصصهم للمدعي ويرد حصّة نفسه من الدار على المدعي وإن نكل واحد أو أقر أنه كان ودیعة في يد أبيهم يرد حصته على المدعي ولا يضمن شيئاً لأن الوديعة لا تكون مضمونة ولو ادعى شيئاً لأبيه وأقام البيعة أن هذا الشيء لأبيه مات وتركه ميراثاً له وإن أباه مات يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا وإن أباه تزوجها يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا وإنه مات بعد ذلك بيوم بعد اليوم الذي وقت الابن أراد بذلك أن المرأة أقامت البيعة على النكاح بعدما ثبت الابن موته بيوم فإن القاضي يقضي لكل واحد منهما ما يقضي للمرأة بالنكاح والصدّق والميراث وللأب الميراث وكذا لو أقامت امرأة أخرى بيعة أنه كان تزوجها بعد نكاح الأول بيوم يقضي بنكاحها أيضاً مع نكاح الأول ويقضي لها بالميراث مع الابن ولا يشبه هذا ما لو ادعى الابن أن فلاناً قتل أباه وأقام البيعة وأنّ القتل أنه قتله في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا ثم أقامت امرأة البيعة أنه تزوجها في يوم كذا بعد ذلك اليوم فإنه لا يقضي

لفلان وقفها على كذا وقالت الورثة بل وقفها الميت علينا وعلى نسلنا ومن بعدنا على المساكين والذي قالته الورثة خلاف ما قاله الرجل فإن القاضي يحضيه على ما أقرت به الورثة إذا لم يجد القاضي في ديوان الحكم الذي قبله كتاباً من الصلح فيها رسوم الوقوف ولم تكن الوقوف في يد الامناء بل وجد أقرار من في يده وأما إذا كانت الوقوف في يد الامناء ولها رسوم في ديوان من قبله فإنه لا يقبل قول الورثة فيها ليس في أيديهم كذا في الذخيرة \* سئل شيخ الاسلام عن وقف مشهور اشتبهت مصارفه وقد رما بصرف الى مستحقه قال ينظر الى المعهود من حاله فيماسبق من الزمان ان قوامها كيف يعملون فيه وإلى من يصرفون وكم يعطون فينبئ على ذلك كذا في المحيط \* في فتاوى الفضلي وقف في يد صاحب الاوقاف فوجد في صلح ذلك الوقف أن الفاضل من نفقته يصرف الى فقراء أهل السكة التي فيها الوقف وغيرهم من فقراء المسلمين يصرف الفاضل الى أعيان فقراء السكة الموجودين يوم الوقف يضرب لكل واحد منهم بسهمهم ولسائر الفقراء بسهمهم وكل من مات منهم سقط سهمه وقسم بين الباقين منهم على ما وصفت فإذا انقضى فقراء السكة الموجودين يوم الوقف كان فقراء أهل السكة ومن سواهم من فقراء المسلمين في ذلك سواء كذا في الذخيرة \* في وقف الخصاص رجل وقف ضيعة له فقال قد جعلت ضيعتي المعروفة بكذا وهي مشهورة مستغنية بشهرتها عن تحديدها صدقة موقوفة على وجوه سماها وجعل آخرها للمساكين جازفان ادعى الواقف أن قراحمها لم يدخل في هذا الوقف قال ان كانت حدود هذه الضيعة مشهورة معرفة وكان هذا القراح داخل في حدودها فهو داخل في الوقف وكذا ان كانت هذه الضيعة معروفة بعد الصلح من جيرانها وكان هذا القراح منسوباً اليها ومعروفها فهو داخل في الوقف فإن لم يكن الامر على ما بينا فالقول قول الواقف ولا يكون هذا القراح داخل في الوقف كذا في المحيط

### (الباب السابع في المسائل التي تتعلق بالصلح)

سئل شيخ الاسلام عن ذكر وقف كان فيه وقف فلان كذا على مواليه ومدرس مدرسة معلومة وكان فيه بيان المقادير وشروط الصحة وجعل آخره للفقراء فأجاب أنه غير صحيح كذا في الذخيرة \* رجل وقف ضيعة له وكتب صكاً وأشهد شهوداً عليه بذلك ثم قال الواقف اني وقفت على أن يكون يبيع فيه جائزاً ولم أعلم أن السكاتب كتب أو لم يكتب في الصلح هذا الشرط ان كان الواقف رجلاً فصحيحاً يحسن العربية وقرئ عليه الصلح وكتب وقف صحيح وأقر هو بجميع ما فيه لا يقبل قوله وإن كان الواقف أعمى لا يفهم العربية فإن شهد الشهود أنه قرئ عليه بالفارسية وأقر بجميع ما فيه لا يقبل قوله أيضاً وإن لم يشهدوا يقبل قوله كذا في المضمهرات \* وهذا شيء لا يختص بصلح الوقف بل

وديعة في يد أبيهم يرد حصته على المدعي ولا يضمن شيئاً لأن الوديعة لا تكون مضمونة ولو ادعى شيئاً لأبيه وأقام البيعة أن هذا الشيء لأبيه مات وتركه ميراثاً له وإن أباه مات يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا وإن أباه تزوجها يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا وإنه مات بعد ذلك بيوم بعد اليوم الذي وقت الابن أراد بذلك أن المرأة أقامت البيعة على النكاح بعدما ثبت الابن موته بيوم فإن القاضي يقضي لكل واحد منهما ما يقضي للمرأة بالنكاح والصدّق والميراث وللأب الميراث وكذا لو أقامت امرأة أخرى بيعة أنه كان تزوجها بعد نكاح الأول بيوم يقضي بنكاحها أيضاً مع نكاح الأول ويقضي لها بالميراث مع الابن ولا يشبه هذا ما لو ادعى الابن أن فلاناً قتل أباه وأقام البيعة وأنّ القتل أنه قتله في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا ثم أقامت امرأة البيعة أنه تزوجها في يوم كذا بعد ذلك اليوم فإنه لا يقضي



بينت المرأة هنا لأن وقت القتل يدخل في القصاص لأن المقتول يستحق حقه على القاتل أما القصاص وأما الدية فإذا قضى بنفسه وبوجوب الدية أو القصاص في ذلك الوقت لا يقبل البيعة على النكاح بعده بخلاف الموت فإن الميت بموته لا يستحق شيئا على أحد فإذا لم يدخل وقت الموت في القصاص لعدم تعلق الحكم به يبطل التاريج ألا يرى أن امرأة لو أقامت البيعة أنه تزوجها يوم النحر بالكوفة وأقامت امرأة أخرى أنه تزوجها يوم النحر من تلك السنة بخراسان فإنه لا يقبل بيعة الأخرى لما قلنا \* ولو ادعى رجل على رجل أنه قتل أباهم هذا بالسيف منذ عشرين سنة وأنه وارثه لا وارث له غيره وجاءت امرأة معها ولو أقامت البيعة أن والدها تزوجها منذ خمس عشرة سنة وأن هذا ولده منها ووارثه مع ابنه هذا قال أبو حنيفة رحمه (٤٣١) الله تعالى أسفهن في هذا أن أجيز بيعة المرأة وأثبت نسب الولد ولا أبطل بيعة

ابن علي القتل ولو أقامت المرأة البيعة على النكاح ولم تأت بولد فالبيعة بينة الابن وله الميراث دون المرأة وبقتل القاتل وانما ذلك في النسب خاصة وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى \* ولو ادعى دارا في يد رجل أن أباه اشتراها من ذي اليد بالف درهم ومات أبوه فجحد البائع صح دعواه وإن لم يذكر المدعي في دعواه أن أمه مات وتركها ميراثا له ثم القاضي يسأله البينة أن يشهدوا أنهم لا يعلمون له وارثا غيره فإذا أقام البينة على ذلك يقضى بشهادتهم ويأمر المدعي أن ينقد الثمن ويقبض المبيع ولو كانت الدار في يد رجل غير البائع لا بد أن يقيم البيعة أن أباه مات وتركها ميراثا له ولو ادعى رجل دارا في يد رجلين فأقام البيعة أن أحدهما باع الدار وسلمها الآخر ولا يعرف الشهود الذي باع من الذي لم تشهداتهم باطلة \* رجل ادعى دارا في يد رجلين وأقام البيعة أنه اشتراها من ذي اليد بالف درهم فقال ذواليدلم أبيع ثم أقام ذواليد بيعة أن المدعي قدر عليه الدار ذكر في الشهادات وقال أقبل بيعة ذي اليد وأبطل البيع وانكاره البيع لا يبطل بيعة على الرد سواء كان المدعي عليه قول قال في انكاره لا يبيع بيننا يبيع لأن من حقه أن يقول لم يكن بيننا يبيع لأن المدعي ادعى هذه الدار مرة ثم بدله فيها فردها على قال الشيخ الإمام المعروف بخواهر زاده رحمه الله تعالى انما تقبل بيعة المدعي عليه على الرد إذا أدى التوفيق وإن لم يذكر محمد رحمه الله تعالى ذلك \* رجل باع من رجل حارية ثم غاب المشتري قبل القبض ولا يدري أين هو فأقام البائع بيعة على ذلك فإن القاضي يسمع بيعة ويبيع الجارية على المشتري بطريق الخطأ وانظر له وينفذ البائع الثمن ويستوفى منه بكفيل لاحتمال أن البائع استوفى الثمن أو أبرأ المشتري عن الثمن ما كان فيه فضل أمسك الفضل العايب وإن كان فيه نقصان فذلك على المشتري هذا إذا كان لا يدري كان العايب

أعم الصكوك بأسرها كذا في الظهيرية \* وفي فتاوى أبي الليث سئل العقيه أبو جعفر عن امرأة قال لها جيرانها بالجعل على هذه الدار وقم على أنك متى احتجت إلى بيعة ما تبيعينها فكتبوا صكها بغير هذا الشرط وقالوا قد فعلنا وأشهدت عليه وقال إن قرئ الصك عليها بالقارسية وهي تسمع وأشهدت على ذلك صارت الدار وقفها وان لم يقرأ عليها إلا نصير الدار وقفها وما ذكر من الجواب في المسائلين انما يتأتى على قول محمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فلا يتأتى كذا في المحيط \* وقت ضيعة له وأمر بكتابة صك الوقف فعلم الكاتب في حديث وأصاب في حديث فإن كان الحدان اللذان غلط فيهما في تلك النواحي لكن بينهما وبين الحدود أرض أو كرم أو دار لا عبر بصح الوقف وإن كان الحدان اللذان غلط فيهما لا يوجدان في ذلك الموضع فالوقف باطل إلا إذا كانت الضيعة مشهورة متعينة مستغنية عن التعديد لشهرتها فيجوز لوقف حينئذ كذا في الوجيز \* رجل أراد أن يقف جميع ضيعة له في قرية من القرى على قوم وأمر بكتابة الصك في مرصه فكتب الكاتب أن يكتب بعض أقرحه من الأراضى والكروم ثم قرئ الصك على الواقف وكان المكتوبان فلان بن فلان وقف جميع ضيعة له في هذه القرية وهو كذا وكذا فقرأ على فلان بن فلان وبين حدودها ولم يقرأ عليه القراح الذي نسي الكاتب فأقر الواقف بجميع ذلك قال أبو نصر رحمه الله تعالى إن كان الوقف في صحته وأخبر الواقف أنه أراد به جميع ماله في هذه القرية المذكورة وغير المذكورة فذلك على الجميع الذي أرادوه وكذلك لو مات الواقف وفد خبر الواقف عن نفسه قبل الموت فالامر كما تسام كذا في فتاوى قاضخان \* إذا كتب صك المتولى ولوصى ولديه كرفيه حصة وصاينه وقولته لا يصح هذا الصك فإن كتب أنه وصى من جهة الحاكم ومتولى من جهة الحاكم ولم يسم القاضي الذي نصبه والذي ولاه جاز كذا في الوقفات الحسامية \* وهكذا في فتاوى قاضخان \* في فتاوى أهل سمرقند استأجر رجل من متولى وقف أرضا هي وقف على أرباب معلومين وكتب في الصك استأجر فلان بن فلان من فلان بن فلان المتولى في الأوقاف المسبوبة إلى فلان المعروف بكذا ولم يكتب اسم أبي الواقف وجده ولم يعرف جاز لانه لو كتب من فلان بن فلان المتولى في كذا وهو وقف على أرباب معلومين حاز وإن لم يذكر الواقف فهذا أحق كذا في الذخيرة \* رجل في يده ضيعة جاء رجل وادعى أنها وقف وجاء صك فيه خطوط ودول وفتاة دارا انقضوا وطلب من القاضي القضاء به ليس للقاضي أن يقضى بذلك الصك كذا في الخلاصة \* وكذلك لو كان لوح مضر وب على باب دار ينطق بالوقف لا يقضى به مالم يشهد الشهود بالوقف كذا في المحيط

(الباب الثامن في الأفراد)

قول

وقال أقبل بيعة ذي اليد وأبطل البيع وانكاره البيع لا يبطل بيعة على الرد سواء كان المدعي عليه قول قال في انكاره لا يبيع بيننا يبيع لأن من حقه أن يقول لم يكن بيننا يبيع لأن المدعي ادعى هذه الدار مرة ثم بدله فيها فردها على قال الشيخ الإمام المعروف بخواهر زاده رحمه الله تعالى انما تقبل بيعة المدعي عليه على الرد إذا أدى التوفيق وإن لم يذكر محمد رحمه الله تعالى ذلك \* رجل باع من رجل حارية ثم غاب المشتري قبل القبض ولا يدري أين هو فأقام البائع بيعة على ذلك فإن القاضي يسمع بيعة ويبيع الجارية على المشتري بطريق الخطأ وانظر له وينفذ البائع الثمن ويستوفى منه بكفيل لاحتمال أن البائع استوفى الثمن أو أبرأ المشتري عن الثمن ما كان فيه فضل أمسك الفضل العايب وإن كان فيه نقصان فذلك على المشتري هذا إذا كان لا يدري كان العايب

كان يعرف أين المشتري لا يبيع القاضي الجارية \* رجل ادعى شراء شيء من رجل فأنكر المدعى عليه البيع ثم إن بائع ذلك ادعى البيع وأقام البيعة لا تقبل بيئته لأن البائع لما أنكر البيع أولاً ثم ادعاه بعد ذلك وأنكر المشتري انفسخ البيع بحجوده ما فلا تقبل بيعة البائع بعد ذلك (فصل في دعوى النكاح) امرأة ادعت على رجل أنه تزوجها فأنكر الرجل ثم ادعى الرجل النكاح بعد ذلك وأقام البيعة قبل بيئته بخلاف البيع لأن النكاح لا يبطل بحجودهما \* رجل ادعى على امرأة أنه تزوجها بالنف فأنكرت فأقام البيعة على أنه تزوجها بالنف فقبل وقضى بالنكاح بألفين وكذا لو أقام البيعة أنه تزوجها على هذا العبد قبلت بيئته ولو كان هذا في البيع لا تقبل \* امرأة مع رجل في منزله يطوؤها ولها منه أولاد ثم أنكرت أن (٤٣٣) تكون امرأته قال أبو يوسف رحمه الله تعالى

إذا أقسرت أن هذا الولد ولدها  
منه فهي امرأته وإن لم يكن بينهما  
ولد كان القول قولها وإن كانت  
معه على هذه الحالة مدركة  
زوجها أبوها ففات الزوج فقامت  
تدعي الميراث إن قالت كنت أمرت  
الأب بالنكاح ثبت النكاح  
وورثت وإن قالت لم أكن أمرت  
أبي بالنكاح ولا كني لغيري  
النكاح فأمرت كان عليها البينة  
وكذلك هذا في البيع \* رجلان  
شهدا المرأة على وارث رجل  
أنها كانت امرأة فلان ولم يشهدوا  
أبها مات وهي امرأته والوارث  
يحبعد ذلك حازت شهادتهما كذا  
ذكر في المتنق \* امرأة معها ولد  
فقال لرجل هذا الولد منك وقد  
تزوجتني وقال الرجل لم أتزوجك  
وهذا الولد من زنا زنت بك  
لا يثبت نسب الولد منه ولا حد عليه  
ونقض عليه بانهر \* رجل  
قال لامرأة تزوجنيك أبوك وأنت  
صغيرة وقالت بل تزوجنيك وأنا  
كبيرة لم أرض كان القول قولها  
والبينة بينة الزوج \* رجل أقام  
البينة على امرأة أنه تزوجها  
وأقامت أختها عليه ببنه أنه

قول من الارض في دية هذه الارض وقف اقرار بالوقف وليس بائداء وقف حتى لا تشتطه شرائط  
الوقف كذا في المحيط \* اذا اقر بوقفية أرض في يده ولم يسم واقفها ولا مستحقها صح اقراره  
وصارت الارض وقفاً على الفقراء ولا تجعل المقر هو الواقف له ولا غيره الا أن يشهد الشهود أن  
هذه الارض كانت لهذا المقر حين اقر فيجعل المقر واقفاً كذا في محيط السرخسي \* وهكذا في  
فتاوى قاضيهان \* والولاية للمقر استحساناً حتى يقسم الغلبة بين الفقراء ولو كان ليس له أن  
يوصي الى غيره كذا في الذخيرة \* وتأويل قبول هذه البينة جاز غير المقر وادعى أنه هو  
الواقف وأراد أن يأخذ من يد المقر فقام المقر ببينة أنه هو الواقف فيدفع خصومة المدعى ويثبت  
لنفسه ولاية لا يرد عليها العزل ولو أن هذا المقر بعد هذا الاقرار اقر أن الواقف فلان لا يقبل  
ذلك منه ولو قال أنا واقفها قبل قوله كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو اقر بالوقف وسمى واقفه  
ولم يسم مستحقه بأن قال هذه الارض صدقة موقوفة من أبي و بوه ميت فاب كان على أبيه دين يباع  
فيه وان كانت له وصية فذو وصية من ثلثه وما فضل منهما يكون وقفاً على الفقراء ان لم يكن معه  
وارث آخر وان كان معه وارث آخر جاز كذا في محيط السرخسي \* ثم ينظر ان لم يدع لولاية  
لنفسه فلا ولاية له وللقاضى أن يولي أمره من شاء وان ادعى الولاية قبل قواد استحساناً جاز لا امره  
على الصلاح كذا في المحيط \* وان كان مع المقر وارث آخر يجحد ذلك كان نصيب الجاحد من  
هذه الارض للجاحد فعل ما يشاء ونصيب المقر يكون وقفاً على ما اقر به كذا في فتاوى قاضيهان  
\* وكذا اذا قال هي موقوفة من جدي ولو قال هذه الارض موقوفة عن أبي فان هذا لا يكون  
اقراراً بالملك لأبيه ولا يجوز الوقف سواء كان على الابدين أو له وصية أو معه وارث آخر  
أو لم يكن شيء من ذلك كذا في الحاوى \* ولا يجعل الواقف هو ولا غيره وكانت لولاية له استحساناً  
كذا في المحيط \* وأما اذا أضاف الوقف الى رجل أجنبي فان ذكر رجلاً معروفاً سماه  
بعينه وكانت الاضافة بحرف من فان كان ذلك الرجل في الاحياء وكان حاضر ارجع اليه لانه  
اقر بالملك له وشهد عليه بالوقف فان صدقه في جميع ذلك يثبت جميع ذلك بتصادقهما وان  
صدقه في المالك وكذبه في الوقف يثبت المالك بتصادقهما ولم يثبت الوقف لسكون الشاهد واحداً  
وان كان ميتاً فالامر الى ورثته في التصديق والتكذيب على ما ذكرنا فان صدقه البعض  
في جميع ذلك وكذبه البعض في الوقفية فنصيب المصدق وقف ونصيب الجاحد ملك له  
يتصرف فيه ما شاء كذا في المحيط \* فان صدقوه جميعاً فالولاية له فان صدقه البعض دون البعض  
فلا ولاية له قياساً وقال هلال رحمه الله تعالى وبالقياص تأخذوا كذلك اذا صدقوه في الوقف وكذبه

( ٥٥ - ( الدة وى ) - ثانى ) تزوجها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تقبل بينة الرجل ولا تقبل بينة المرأة لأنها أقامت البينة على نكاح ففسد ولو وقت بينة المرأة واوقت بينة الرجل جازت دعوى الرجل ويثبت نكاح المرأة التي يدعى الرجل ويبطل نكاح المدعية ولها على الزوج نصف المهر \* ويسع للشاهدين أن يشهدا بالنكاح إذا رآياهما يسكان في منزل واحد وينبسط كل واحد منهما على صاحبه كما يكون بين الأزواج وهو بمنزلة ما وشهدا بالنكاح بائنا - ماع وكما جازت الشهادة على النكاح التسماع قال الشيخ الامام شمس الاثثة السرخسى رحمه الله تعالى تجوز الشهادة على الدخول بحكم النكاح بالتسماع \* رجلا ن ادعى نكاح امرأة وأقام كل واحد منهما بالبينة أنها امرأته فان كانت في بيت أحدهما فهو ولي لانها في يده فترج بحكم اليد كالوادعى شراء عين من رجل وأقام كل واحد منهما بالبينة أنه اشترى من فلان بكذا وكان المبيع في يد أحدهما كان هو أول وكذا لو شهد به فردا جدي يدعى النكاح أنه دخل



بها كان هو أولى وقد ذكرنا أنه يحل للشهود أن يشهدوا على الدخول بحكم النكاح بالتسامع فإن كانت المرأة في بيت أحدهما أو شهد  
شهود أحدهما بالدخول وأقام الآخر البينة أنه تزوجها قبله كان هو أولى كذا في دعوى الشراء تخرج بينة ذي اليد إذا أقام الآخر  
البينة على سبق شرائه \* وإن ادعى النكاح وقام كل واحد منهما بالبينة وأردوا تنازعتهما سواء كانا في بيت أحدهما أو تخرج بينة ذي  
اليد \* وإن أرخ أحدهما والآخر يدفص صاحب اليد أولى في دعوى الشراء إذا أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر بقضى لصاحب  
التاريخ فإن أرخا وتنازع أحدهما أسبق فالسابق أولى في كل حال وإن لم يؤرخا وعدلت بينة أحدهما فهو أولى وإن عدلت البينتان جميعا  
لا يقضى لواحد منهما كالأول يقبى البينة وإن (١٣٤) أقام البينة ولم يؤرخا وليست هي في يد أحدهما سألها القاضي فأقرت لأحدهما

البعض في الولاية فلا ولاية له قياسا كذا في الظهيرية \* قال الآن يشهد شاهدان بالولاية على  
الجاهدين وشهادة الواردين في ذلك مقبولة كذا في المحيط \* وإن كانت الاضافة بحرف عن فهذا  
ليس باقرار بالملك لفلان كذا في خزنة المفتين \* وإن لم يسمه بعينه بأن قال هذا الأرض صدقة  
موقوفة من محذورين بمحضارت وقما كذا في الظهيرية \* فإن سمي بعد ذلك رجلا لم يصدق  
إذا كان مفصولا وكانت الاضافة بحرف من وإن كانت الاضافة بحرف عن صدق كذا في المحيط  
\* ولو سمي الواقف والمستحق فالصحيح حكم فيه أن يرجع فيه إلى ذلك الواقف إن كان حيا وإلى ورثته  
إن كان ميتا فإن صدقه أو صدقوه في اتفاقية وفي الشروط كان الأمر على ما قرره وإن كذبه أو  
كذبوه لا يثبت الوقف ولا الشروط كذا في الحاوي القدرى \* لو أقر بالوقفية ولم يسم واقفه  
وسمى مستحقه بأن قال هذه الأرض موقوفة على نفسي وعلى ولدي وسلي فانه يقبل إقراره كذا في  
محيط السرخسي \* والولاية إليه وفي الاستحسان دون القياس فإن ادعى آخر أنه وقف عليه وصدقه  
المقر صدق في حصته دون حصته ولده وسله كذا في الحاوي \* ولو أقر رجل بأرض في يده أنه وقف  
على قوم معلومين سماهم ثم يقر بعد ذلك أن الوقف على غيرهم أو رادعهم أو قص عنهم لا يلتفت  
إلى قوله الآخر ويعمل بقوله الأول كذا في فتاوى قاضخان \* ولو أقر أنه صدقة موقوفة على  
وجه سماه ثم بين وجهها آخر بعد ذلك لا يقبل قوله الثاني قياسا واستحسانا ويكون على ما بين أولا  
كذا في المحيط \* ولو أقر بأرض في يده أنه وقف وسكت ثم قال أنه وقف على فلان وفلان وسمى  
عددا معلوما في القياس لا يقبل قوله الآخر وفي الاستحسان يقبل كذا في فتاوى قاضخان \* لو  
قال على فلان بعينه ثم قال مفصولا يبدأ أولا بفلان بعينه لا يقبل ولو قال ذلك موصولا عند محذره  
الله تعالى يقبل وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يقبل قوله الثاني كذا في محيط السرخسي \* ولو أقر  
بأرض في يده أن القاضي فلانا بلاء هذه الأرض وهي صدقة موقوفة في القياس لا يقبل قوله في  
التولية وفي الاستحسان يتأولم القاضي زما فإن لم يظهر عنده غير ما أقر به جوز إقراره على سبيل  
ما أقر كذا في فتاوى قاضخان \* ولو قال هذه الأرض ولاها الماضي والذي ثم توفي والذي وأوصى  
إلى وهي صدقة موقوفة على كذا لا يقبل قوله وكذلك لو قال هذه الأرض كانت في يد والذي أو قال  
كانت في يد فلان فأوصى إلى وهي صدقة موقوفة لا يقبل قوله وكذلك لو قال كانت في يد فلان  
وقد أوصى بها لا يقبل قوله ويؤمر بالتسليم إلى وارث فلان الذي أقر أنها كانت في يده  
وأوصى إلى الذي أوصى إلى كذا في المحيط \* ولو قال لأرض غير هذه صدقة موقوفة ثم ملكها صارت  
وقفا كذا في الفتاوى العتابة \* أرض في يد ورثة أقر وأرأاهم وقفها وصمى كل واحد منهم

أنه تزوجها قبل الآخر أو أقرت  
أنه تزوجها دون الآخر فهي  
المقر له لأنهما أقاما البينة ولم  
يكن لأحدهما تاريخ ولا بدطات  
بينتهما المكان التنازع إذا أقرت  
لأحدهما ثبت نكاح المقر له  
بتصادقها \* وكذا لو أقام البينة  
فإن أحدهما بأقرت لمرأة بنكاح  
الميت صح إقرارها ويقضى لها  
بالمهر والميراث وكذا لو أقام  
البينة على النكاح والدخول  
فأقرت المرأة لأحدهما ما أنه دخل  
بها أو لا فهو أولى وإن لم تفرق  
بينهما وكان على كل واحد منهما  
بالدخول الأقل من المسمى ومن  
مهر المثل \* ولو أنهما ادعيا نكاح  
امرأة فأقرت لأحدهما ثم أقاما  
البينة على النكاح ذكر الصدر  
الشهيد حسام الدين رحمه الله  
تعالى في الفتاوى الصغرى أنه  
لا يقضى لأحدهما كالأول فتر ولا  
يصير المقر له بنفس الإقرار صاحب  
يد وأحال الجواب إلى الخصاص  
رحمه الله تعالى \* وإذا ادعت  
المرأة على رجل نكاحا فشهد  
فأقامت المرأة البينة يقضى لها ولا  
يفسد النكاح بمحوده ولو أن

أختين ادعت كل واحدة منهما على رجل واحد أنه تزوجها وهو يحد فقامت احدهما بالبينة على  
إقراره أنه تزوجها بالندره وأنه دخل بأوقامت الأخرى البينة على إقراره أنه تزوجها بمائة دينار ودخل بها فعدلت البينتان فإن  
القاضي يفرق ويقضى لكل واحد منهما بالمال الذي شهد الشهود على إقراره استحسانا \* وإن أقامت احدهما البينة على إقراره  
بالدخول بمائة نكاح ولم تقسم الأخرى البينة على إقراره بالدخول بها ولا بها أقامت على النكاح وهو ينكر الكل فإن القاضي يقضى  
للمدخل بمائة نكاحها والمهر الذي شهد الشهود بالدخول دليل على سبق نكاحها ولولم تقم كل واحدة منهما بالبينة على إقراره  
بالدخول بها ولا بالدخول أصلا فترق بينه وبينها ويقضى بينهما ما بين يدهما من المدة الدراهم وسع الدراهم ولمدة الدنيا يربح

الدنانين \* وفي المتن اذ عجز زيد وتهر وتساخ امرأة فقات تزوجت زيداً بعد غير وفهي امرأة زيد وان سألها القاضي بفساد ادعيا  
النكاح من زوجها من قبل فقات تزوجت زيداً بعد غير وفهي امرأة \* امرأة ادعت على رجل نكاحاً فذكر الرجل قال أبو يوسف  
رحم الله تعالى يحلف الرجل بالله ما هي امرأتك وان كانت امرأتك وهي طالق بائن وقال بعضهم يحلف على النكاح حتى يحلف وليس  
للمرأة بينة يقول القاضي فرقت بينكما وفي الاستحلاف هل النكاح أخذ المشايخ رحمهم الله تعالى بقول أبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى  
وعليه الفتوى \* وعن نصير رحمه الله تعالى في رجلين ادعيا نكاح امرأة فأمرت لاحدهما قال ليس له أن يحلفها الا آخرهما لم يحلف  
الذي أقرت له المرأة على دعوى الاخر فان حلف المقر له برئ وان نكل عن اليمين (٤٣٥) فرق بينهما ثم يحلف المرأة للاخر فان لم

وجهها غير ما سمي صاحبه فان القاضي يقبل اقرارهم ويصرف غلة حصة كل واحد منهم الى الوجه  
الذي أقروا وتكون ولاية هذا الوقف للقاضي يوايه من شاء كذا في فتاوى قاضي خان \* فان كان في  
الورثة صغير أو غائب وقف نصيب الصغير حتى يدرك ونصيب الغائب حتى يعود فان أقرب بعض الورثة  
أن والدهم وقف على أولادهم واصلهم وأنكر بعضهم فنصيب من أقروا لوقف على ما أقربه ونصيب  
الباقي من ملك لهم ولا يدخل الجاحد في نصيب المقر من الغلة فان باع الجاحد دون بعض حصصهم  
ورجعوا الى تصديق المقر من صدقوا فيما بقي في أيديهم ولا يقبل قولهم فيما باعوا الا أن يصدقهم  
المشتري وان كذبهم غرم الباعة قيمة ما باعوا وتشترى أرض فتكون موقوفة مع الباقي على ما أقروا  
به فان كان بعض الباعة دخل مع الباقي في غلة الوقف لانهم أقروا به ورجع هو الى تصديقهم فلا  
يصير المقدم من الغلة قصاصاً بما لم يرضه من القيمة كذا في الحاوي \* قال الخصاص في وقفه لو أن رجلاً  
قال أرضي هذه صدقة موقوفة على زيد بن عبد الله وولده وولدته وعقبه أبداً ما تناسلوا ومن بعدهم  
على المساكين فقال زيد ان الواقف جعل هذا الوقف على وعلى ولدي وولدي ولدي وعلى عمر وفاته يصدق  
على نفسه ولا يصدق على غيره ينظر الى العلة عند قسمتها فيقسم على زيد وعلى من كان موجوداً من  
ولده وولده وولده وسأله فما صاب زيداً منها دخل عمر ومعه في ذلك فتكوه حصته زيد بن زيد وبن عمرو  
أبداً ما كان يدي الأحياء فاذا مات زيد بطل اقراره ولم يكن لعمر وحق في هذه الصدقة وكذلك لو  
كان الواقف وقف على زيد ثم من بعده على المساكين فأنزله بعد عمر وعلى نحو ما بينا كان لعمر وأن  
يشارك زيداً في غلة الوقف مادام زيد في الأحياء فاذا مات كانت العلة كلها للمساكين كذا في المحيط  
\* ما ترك ابن زيد أحد هذه ضيعة زعم أن الواقف لم يرضه من أبيه والابن الآخر يقول هي وقف  
عليها كان القول قوله وهي وقف على ما هو المختار كذا في المضمرات \* قال الخصاص في وقفه رجل  
في يده أرض أو دار أو عمارات رجل عند القاضي أنه قال والذي في يده يقول هذه الأرض وقف وقفها  
رجل من المسلمين على المساكين ودفعها الى فان القاضي يحلف على الأرض وقفها على ما أقربه ولكن  
لا تدفع الخصومة عن صاحب اليد بذلك حتى ان المدعي لو قال للقاضي حلفه ما هذه الأرض لي فان  
القاضي يحلفه فان نكل عن اليمين أو أقرا أنها لهذا الرجل فالقاضي يضمه قيمة الأرض ولا يبطل  
ما قضى به من الوقف كذا في الذخيرة \* فان أقام المدعي البينة أنها له حكمه ويحل الاقرار بالوقف  
فان أقرب بان رجلاً معروفه فوقفها وحضر ذلك الرجل فاقرب بالوقف كان خصمه للمدعي فان سمي  
صاحب اليد قوم أو قال هو وقف عليهم كنواخصه لاه دعوى فان أقرا القوم لاه دعوى بانهم مالك له قبل  
اقرارهم على أنفسهم في العلة فاداموا كانت العلة للمساكين دون المدعي فان كانت الأرض في يد

برئت وان نكلت عن اليمين نصير  
زوجته \* امرأة طلقها زوجها ثلاثاً  
فدعت الى الاول بعد مدة فزوجها  
الاول ثم ادعت أن زوجها الثاني  
لم يكن دخلاً بها قال أبو القاسم  
رحمهم الله تعالى ان كانت المرأة  
عامة بشرائط حلها للاول فقالت  
عند النكاح أحلت لك فزوجها  
الاول لا يقبل قولها بعد ذلك وان  
كانت حائضاً لا تعلم بشرائط الحل  
قبل قولها الا اذا كانت أقرت أن  
الثاني قد دخل بها \* ولو أنهما  
نقل شياً عند نكاح لزوج الاول  
حتى تزوجها الاول ثم قالت ما  
تزوجت بزوج آخر أو قالت  
تزوجت ولم يدخل بي كان القول  
قولها \* امرأة طلقها زوجها  
ثلاثاً فدعت بعد مدة فأخبرت أنها  
تزوجت فلاناً فجمعها وأنكر  
الزوج الثاني الجاع ذكر الساطي  
رحمهم الله تعالى ان القول قولها  
ويجوز للاول نكاحها \* ولو أقروا  
الزوج الثاني بجمعها وهي تنكر  
كان القول قولها ولا تحلل للاول  
\* ولو قال لزوج الاول بعد  
ما تزوجها ما وطئت ذلك الزوج  
الثاني وقالت قد وطئتني فرق بينهما

وعليه نصف الداق \* ولو قال الزوج الثاني تزوجتك قبل انقضائك من ذلك من الزوج الاول وقالت قد كنت أسقطت بعد طلاق الاول  
سقطاً استبان خاتمه فرق بينهما ولا مهر لها وان قالت أولاً أسقطت كذا ثم قالت كنت في العدة عند نكاحك كان القول قولها ويفرق  
بينهما ولها المهر \* رجل تزوج امرأة ثم قال لها كان لك زوج قبلي فلان وقد طلقك وانقضت عدتك فزوجتك قالت ما طلقني الاول  
لا يفرق بينهما فان حضر الة تبعد ذلك ونكر الطلاق فرق بينهما وهي للاول \* وان أقرا الاول بالنكاح والطلاق وكذبته المرأة في  
الطلاق كان الطلاق واقعاً عليها افتتحت من الاول من هذا الوقت ويفرق بينهما وبين الآخر وان صدقته المرأة في جميع ما قال كانت امرأة  
الآخر وان أنكرت ما أقربه الاول من النكاح والطلاق فهي امرأة الآخر \* اذا قالت امرأة تزوجت بغيره وبدأ في العدة أو حاله



ما كنت بمسوبة أو أمّا فأنكر الزوج ذلك كان القول قول الزوج إجماعاً \* وإن أقر الزوج بشئ من ذلك وكذبت المرأة يكون طلاقاً حكماً \* وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى إذا كان للمرأة زوج معروف طلقته فزوجت ما آخر وقالت تزوجت وأنا في العدة إن كان بين طلاق الأول ونكاح الثاني أقل من شهرين كان القول قول المرأة وإن كان مقدار شهرين لا يقبل قولها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهذا بخلاف المطلقة إذا عاقت إلى الزوج الأول بعد شهر ثم قالت لم تزوج غيرك كان القول قولها وليس هذا كالعدة \* وذكر في المستقّر رجل شهد على رجل أنه طلق هذه المرأة ولم يشهد أنها امرأته فأحار القاضي شهادته عليها ثم ادعى الشاهد أنها امرأته وقال لم أعرفها ولم أكن دخلت (٤٣٦) به ما قال يقبل منه ذلك \* وكذا لو شهد على إقرار المرأة أنها امرأة هذا الرجل

فأجاز القاضي عليها أسرارها وجعلها امرأته ثم ادعى الشاهد أنه تزوجها منذ سنة وأنه لم أعرفها وأقام البينة قال يقبل منه ويبطال القاضي قضاءه ويردها على الشاهد ولو كان يدّعي أنها امرأته ثم ادعى الزوج لم يقبل ذلك منه \* رجل تزوج امرأة ثم ادعى أنه اشتراها من يملكها لا تقبل بينته على ذلك حتى يشهدوا أنه اشتراها من فلان وهو عاقلها بعد الزوج \* وكذا إذا ساوم دار في يد رجل ثم ادعى أنها له اشتراها من فلان وهو يملكها لا يقبل منه ذلك حتى يشهدوا أنه اشتراها من فلان بعد المسامحة وهي له وأقر الذي في يديه الدار أنه وكيل البائع \* رجل اشترى خادماً منتقبة من رجل فلما رفعت نقابها قال المشتري هذه خادى ولم أعرفها لا يقبل قوله ولا تقبل بينته \* امرأة غاب عنها زوجها ففنى إليها فمعلت ما يفعل أهل المصيبة واعتدت وتزوجت بزوجه ثم جاء رجل وقال رأيت زوجك حيّاً في بلد كذا قالوا إن صدقت الذي أخبرها أولاً بالموت لم يكن لها إلا القسر مع الزوج

قيم والمسئلة على حالها فهو خصم للمدعى تسمع بينته عليه ولا يستخلف القيم لأنه لو أقر لم يصح وكذلك أمسين القضي كذا في الحاوي \* فلو أن الذي في يديه الدار بعد ما أقر أنه أوقف على فلان وفلان وأولادهم ومن بعدهم على الساكنين أقر أن الدار للمدعى ثم أن هؤلاء المسلمين حضروا وكذبوا صاحب اليد في إقراره بالدار للمدعى وقالوا هذه الدار وقف علينا فمضى الخصماء للمدعى فيما يدعى فان أقام المدعى بينة على ملكية الدار قضى بالدار له وطل إقرار الذي كانت الدار في يده ثم ادعى وفان لم تكن له بينة على ما ادعى كاله أن يستخلف هؤلاء المسلمين على دعواهم فان أقر أو أبادار للمدعى أو كذا وعن البين كان إقرارهم جائزاً على أنفسهم دون أولادهم وأولاد أولادهم والمساكنين وكذا لا يجوز إقرارهم على العير فيه كذا في المحيط \* أقر بوقف صحيح وأقر أنه أخرجه من يده ووارثه يعلم أنه لم يكن أخرجه من يده قالوا إقراره على نفسه جائز وليس لأورثته أن يأخذوه ولا تسمع دعواهم في القضاء كذا في فتاوى قاضيان \* في الفتاوى رجل وقف ضيعته على الفقراء في صحته ثم مات فخاف أن ينسبوا إليه الضيعة وقال القاضي لا يقبل ذلك لم يطل الوقف في صحته من تركه الميت في قول محمد رحمه الله تعالى وقال القاضي يجب الضمان بالاحلاف وهو الصواب فان أنكر الورثة ذلك فإرادتهم فهم أن أراد أخذ الضيعة فلا عين عليهم وان أراد أخذ القيمة أن نكحوا فله ذلك كذا في محيط السرخسي \* رجل في يديه دار أقر الذي في يديه الدار أن هذه الدار وقف وقمها رجل من المسلمين في أبواب الخير والمساكين ودفعها إليه وولاه لقيامها ثم جاء رجل وقدم صاحب اليد على القاضي وقال أنا وقمت هذا الوقف على هذه الوجوه والسبيل ودفعته إلى هذا ووليته القيام بأمرها وأراد أن يقبضها من يد الذي هي في يديه ينظر أن كان الذي في يديه هذه الأرض صدقة أنه هو الذي وقفها فله أن يقبضها منه ولو قال أعاد دفعها إليه ودعته وصاحب اليد يقول أنها كانت له إلا أنه وقفها على هذه الوجوه التي ذكرنا فان القاضي لا يقبل قوله صاحب اليد أن هذه الدار وهذه الأرض لهذا المدعى كذا في الذخيرة \* أرض في يد رجل شهد شاهدان على إقراره أنها موقوفة على فلان بن فلان ونسله وشهد آخران أنه قرأ أنها موقوفة على فلان بن فلان ذكر في الكتاب أن عرف أي الإقرارين كان أول جاز الأول ويطلب الثاني فان لم يعرف الأول من الآخر يقضى بجميع ذلك وتكون الغلة بين الفريقين نصفين كذا في فتاوى قاضيان \* ذمي في يده أرض أقر بأن مسلماً وقفها على الساكنين أو في الحج أو في الغرو أو سمي وجهها آخر مما يتقرب به المسلمون إلى الله تعالى جاز إقراره ويجزى على الوجوه التي سماها وان أقر أن المسلم وقفها على البسيع أو سمي وجهها لا يتقرب به المسلمون بطل إقراره وأخرجت الأرض من يده وجعلت لبنت مال المسلمين كذا

الثاني لأن خبر الواحد العدل مقبول في المور فتجوز الشهادة على الموت بالتسامع بسماعة من واحد وفي غير الموت لا يحل له أن يشهد بسماعة من الواحد لأن غير الموت كالنكاح والوقف يكون بشهادة الجماعة غالباً فلا يكتفي بخبر الواحد \* أم الموت لا يكون بشهادة الجماعة غالباً إذا ادعت أختان على رجل وأقامت كل واحدة منهما البينة أنه تزوجها أولاً كان ذلك إلى الزوج إذا صدق واحدة منهما أنها الأولى كانت امرأته وتبطل بينة الأخرى ولا شيء لهما من المهران لم يكن دخلهما وان قال الزوج لم تزوج واحدة منهما أو قال تزوجتهما جميعاً ولا أدري الأولى منهما قال في الكتاب فرق بينه وبينهما وعليه نصف المهر بينهما لم يكن دخل واحدة منهما إذا قال تزوجتهما ولا أدري الأولى منهما وأما إذا قال لم أتزوج واحدة منهما ينبغي أن لا يحجب بيني والاصح أن هذا الجواب

في النصفين سواء هو كالأقامت البينة بعد موت الزوج فإنه يقضى له بكل واحدة منهما بالمهر والميراث (فصل فيما يتعلق بالنكاح من المهر والولد وشبه ذلك) وبعض هذه المسائل أعيدت لزيادة الفائدة \* رجل قال لامرأته تزوجتك وأنا صبي فقالت لا بل تزوجتني وأنت باغ كان القول قوله إلا أن القاضي لا يفرق بينهما بل يسأله هل أجاز وليك أم لا إن قال لا يقول له القاضي هل أحزمت بعد البلوغ أن قال لا يقول له القاضي هل تحيز إلا أن قال لا يفرق بينهما \* امرأة وهبت مهرها من الزوج وقالت تأمدركة ثم قالت بعد ذلك لم أكن مدركة وكذبت فيما قلت قالوا إن كان قد هاد المدركات في ذلك الوقت أو كانت بها علامة المدركات لا يصدق أنهم لم تكن مدركة وإن لم يكن كذلك كان القول قولها \* رجل تزوج ابنته البالغة فجاءت بعد (٤٣٧) موت الزوج تطلب الميراث إن قالت تزوجني والتي بأمرى كاللها الميراث

\* وان قالت لم أكن أمرته بالتزويج لكن حين بلغني أنه زوجني منه أحزمت أن أقامت البينة على ما قالت كان لها الميراث وإن لم تقم البينة لا يثبت النكاح ولا ميراث لها لأنها أقرت أن نكاح الأب انعقد موافقا ليقبل قولها في التنفيذ الابينة \* رجل تزوج ابنته البالغة قبلها الخدم ثم اختصمها إلى القاضي فادعى الزوج أنهما أسكتت حين علمت فقالت لا بل رددت قالت رددت حين علمت كان القول قولها وإن قالت علمت بالنكاح يوم كذا فرددت وقال الزوج لا بل أسكتت كان القول قول الزوج وهو نظير ما ذكر في الشفعة إذا اختلف الشفيع مع المشتري على هذا الوجه إن قال الشفيع طلبت الشفعة حين علمت بالبيع كان القول قوله وإن قال علمت بالشراء يوم كذا فطلبت لا يقبل قوله \* صغيرة تزوجها غير الأب والجد فاختصم زوجها بعد البلوغ وهي بكر فقالت اخترت الفرقه حين بلغت وكذبها الزوج لا يقبل

في الخاوي (الباب التاسع في غصب الوقف) رجل رقب أرضا أو دارا ودفعها إلى رجل وولاه القيام بذلك فجهد المدفوع اليه فهو غاصب يخرج الأرض من يده وانخصم فيه الواقف كان الواقف ميتا وجاه أهل الوقف يطالبون به نصب القاضي قيميا بحادم فيه فان كان دخلها نقص ضمن ما كان من نقصان بعد جحوده ويعسر به ما انهدم منه ولو غصبها من الواقف أو من واليه بالغاصب فعليه أن يردها إلى الواقف أنجي وثبت غصبه عند القاضي بحسبه حتى رد فان كان دخل الوقف نقص غرم النقصان ويصرف إلى مرمة الوقف ويعمر به ما انهدم منه ولا يقسم بين أهل الوقف كذا في المحيط \* فان كان الغاصب زاد في الأرض من هبته إن لم تسكن الزيادة ما لا تمتقوما بأن كرب الأرض أو حفر النهر أو ألقى في ذلك السرقة واختلط ذلك بالغراب وصار بمنزلة المستهلك فان القيم يسترد الأرض من الغاصب بغير شيء وإن كانت الزيادة ما لا تمتقوما كالبناء أو الشجر يؤمر الغاصب برفع البناء وقلع الأشجار ورد الأرض إن لم يضر ذلك بالوقف وإن كان أضر بالوقف بان خرب الأرض بقاع الأشجار والدار برفع البناء لم يكن للغاصب أن يرفع البناء أو يقلع الشجر إلا أن القيم يضمن قيمة الغراس مقلوعا وقيمة البناء مرفوعا إن كان للوقف غلة في بد المتولي يكفي لذلك الصمان وإن لم يكن للوقف غلة يؤاجر الوقف فيه على الصمان من ذلك كذا في فتاوى قاضيهان \* وإن أراد الغاصب قطع الأشجار من أقدى موضع لا يجرى الأرض كان له ذلك ثم يضمن القيم له قيمة ما بقي في الأرض الموقوفة إن كانت له قيمة كذا في المحيط \* فان صالح المتولي من الغرس على شيء جاز إذا كان فيه صلاح الوقف وكذا في العمارة كذا في الخاوي \* وإن غصب الأرض الموقوفة رجل قيمتها ألف درهم ثم غصبها من الغاصب رجل آخر بعدما صارت قيمتها ألفي درهم فالقيم لا يتبع الغاصب الأول اغنا يتبع الغاصب الثاني إذا كان الثاني مليا يريد به ادغصبها رجل آخر من الغاصب الثاني وتعذر استردادها من يد الثالث وإن كان الأول أملي من الثاني يتبع الأول وإذا اتبع القيم أحدهما بالضمان برئ الآخر وإذا أخذ القيمة من أحدهما يشتري بها أرضا أخرى فيقفه مكانها كذا في النخبة \* فان أخذ القيمة من أحدهما ثم ردت عليه الأرض ودال القيمة وكانت الأرض وقفها على حاله وليس للغاصب حبسها إلى أن تصل إليه القيمة كذا في المحيط \* فان أخذ القيمة من الغاصب فضاعت من يده لاشئ عليه والقول قوله مع يمينه كذا في الخاوي \* وإن ضاعت القيمة في يد القيم قبل أن يشتري بها أرضا أخرى ردت أرض الوقف عليه كانت وقفها على ما كانت وضمن القيم القيمة التي أخذها من مال نفسه ثم رجع القيم بذلك في غلات الوقف استحسنوا ولكن يرجع في غلة الوقف ولا يرجع على الموقوف

قوله الابينة \* وإن اختلفا في الحال فقالت بلغت إلا أن اخترت الفرقه فقال الزوج لا بل بلغت قبل هذا وسكت كان القول قولها وإن كانت ثيدا وقت البلوغ لا يبطل خيارها إلا بالرضا صريحا أو دلالة محو التمكن وبغير ذلك \* ادعت امرأة مهرها من زوجها على وارث زوجها أكثر من مهر مثلها إن كان الوارث مقبرا بالنكاح يقول له القاضي أكان مهرها كذا يذكركم مهرها أكثر من مهر مثلها فان قال الوارث لا يقول له القاضي أكان مهرها كذا يذكركم مهرها أكثر من مهر مثلها إن قال لا يقول له القاضي أكان كذا إلى أن يأتي القاضي على مقدار مهر المثل فبعد ذلك إذا قال لوارث لا زمة القاضي مقدار مهر المثل ويحلفه على الزيادة \* ونظيره إذا أقر رجل لرجل بمال قيمته من الدراهم فان القاضي يفعل هكذا إلى أن يأتي القاضي على درهم فبعد ذلك يلزمه درهم ويحلفه على الزيادة



يدعوى المذعى هذا اذا كان القاضى يعرف مقدار مهر مثلها فان كان لا يعرف بأمر أمناه بالسؤال من يعلم أو يكلفها القاسمة البينة على ما تدعى \* رجل زوج ابنته الصغيرة فأدركت بعدما دخل بها فطلبت مهرها من الزوج فقال الزوج دفعت المهر الى أبيك وأنت صغيرة فصدقه الأب في ذلك قالوا لا يجوز اقرار الأب عليها لأنه أن أخذ مهرها من الزوج ولا يرجع الزوج الى الأب \* ابن ادعى مهر أمه في تركة والده قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كاهن القاضى إقامة البينة على ما ادعى جاز وان عجز عن إقامة البينة يقضى له بمهر المثل قالوا هذا قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقضى بمهر المثل بعد موت الزوجين \* مطلق طابت نفقة ولدها من الزوج المطلق (٤٣٨) فقال المطلق تزوجت بزوج آخر ولم يترك حق الحضانة وأنا آخذ من ذلك

الولد فقالت لم أتزوج أوقالت تزوجت رجلا وطلقتى كان القول قولها أما اذا أنكرت التزوج فظاهر وكذلك اذا قالت تزوجت رجلا لانها أقربت بالنكاح لمجهول فلم يصح اقرارها \* وان قالت تزوجت فلانا وطلقتى لا يقبل قوله ويكون للأب أن يأخذ منها الولد الا أن يصدقها المقر له في الطلاق \* صغيرة جاءته أم أمه تطلب النفقة من الأب فقال الأب أنا أحق به لان أمه في نكاحي لكنها هربت مني وقالت الجدة لابل ماتت أمه قالوا بترك الولد مع الجدة ويقال للأب اطلب امرأتك لان الام ادم لم يعرف مكانها كانت بمنزلة أم مقودة فان أحضر الأب امرأة وقال هذه ابنتك وولدي هذا منها وصدقة المرأة في ذلك وقالت الجدة ما هذه ابنتي وابنتي قد ماتت كان القول قول الأب والمرأة وهما أولى بالولد \* كذا لو قال الأب أولا حين خاصته الجدة هذا ابني لامن ابنتك قال قول قوله لان الجدة أقربت له بالنسب والأب منكر حق الجدة \* رجل أعتق أمته ثم خاصمت مولاه وادار له

عليهم في أموالهم سوى غلة الوقت كذا في الذخيرة \* ولو كان القيم حين أخذ القيمة اشترى ما أرضا أخرى للوقف ثم ردت الارض الاولى عليه كانت وقفا على حالها وخرجت الارض عن الوقفية وكان للقيم أن يبيعها ويوفى من ثمنها القيمة التي قبضها فان كان فيها نقص كان ذلك على القيم في ماله ولا يرجع بذلك في غلات الوقف قياسا واستحسانا ولو كان لواقف شرط الاستبدال من ثمنها بغير القيم وقبض الثمن فباع ثم ردت الدار الاولى عليه بغير بقضاء قاض ضمن القيم الثمن من مال نفسه ثم يبيع أرض الوقف التي ردت عليه بالنحو الذي غرم كذا في المحيط \* واذا غصب الدار الموقوفة أو الارض الموقوفة فهدم بناء الدار وقلع الاشجار كان للقيم أن يتسلم قيمة الاشجار والنخل والبناء اذا لم يقدر الغاصب على ردها ويضمن قيمة البناء ومبنيها وقيمة الاشجار والنخل بابتا في الارض فان ضمن الغاصب قيمة ذلك ثم ظهرت الدار والارض والنقص والاشجار ومعنى قوله ظهرت الدار قدر الغاصب على رد الدار والنقص والاشجار فالغاصب برد العرصه على الواقف وأما النقص والشجر فيكون للغاصب ويرد القيم على الغاصب حصة العرصه كذا في الذخيرة والمحيط وفتاوى قاضي خان \* وان جنى على الشجر والبناء في يد الغاصب جاز وأخذ الغاصب منه قيمته والغاصب معدم لم يكن لامتولى أن يضمن الجاني فان كان الغاصب زرع الارض فالزرع له وعليه نقصان الارض بحسب ما في عمارتها كذا في الحاوي \* واذا كان في أرض الوقف نخيل وأشجار استغلها الغاصب سبعين يعني الاشجار والنخل ثم أراد رد الارض والنخل والاشجار رد الغسله معها ان كانت قائمة بعينها وان كانت مستهلكة ضمن مثلها كذا في الذخيرة \* وما أخذ من الغاصب من بدل غلة فرق في الوجوه التي سبلها عليها كذا في المحيط \* غصب أرض الوقف وفيها نخيل وأشجار فقلع الاشجار والنخل رجل من يد الغاصب فالقيم بالخيار ان شاء ضمن الغاصب قيمة الاشجار والنخل بابتا في الارض وان شاء ضمن القاع ذلك فان ضمن الغاصب جاز بذلك على القاع وان من القاع لم يرجع بذلك على الغاصب وان لم يضمن القيم أحدهما حتى ضمن الغاصب القاع وأخذ منه قيمة ما قلع جاز فالقيم وأراد تضمين القاع ليس له ذلك كذا في الذخيرة \* وجعل غصب ضيعة موقوفة فباعهم المغصوب منه وأقام البينة قبل بينته وترد عليه الضيعة اجاعا كذا في الظهيرية \* ولو غصب الوقف أحدا لا يكون لاحد من الموقوف عليه حق الخصومة بدون اذن القاضى كذا في الفصول العمادية \* وقف على نفر استولى عليه ظالم لا يمكن اقتراعه من يده فادعى الموقوف عليهم على واحد منهم أنه باع من هذا الظالم وسلمه اليه وهو منكر فارادوا تخليفة فلهم ذلك فاذا أنكر يسهل فان نكل قضي عليه بيمينته وكذا لو قامت لهم بينة لان الفتوى في غصب الدور

والعقار

فكانت له أولى أنه متقن قبل الولادة والولد حر وقال المولى لابن ولده قبل الاعناق والمولى رقيق ذكر الساطي

رحمه الله تعالى ان كان الولد في يدها كان القول قولها وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان الولد في يدها ما فكذلك يكون القول قولها لانها تدعى الولادة في أقرب الاوقات وفيه حربة الولد ولو أقام البينة في يدها أولى لان بينة المولى قامت على نفى العتق وبينتها قامت على اثبات الحرية وكذلك هذا في الكتابة \* وما في التذبير القول يكون للمولى لانهم ما تصادقوا على رد الولد \* وفي كوفي المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال ان كان الولد يبيع عن نفسه يرجع اليه ويكون القول قول الولد وان كان لا يبيع كان القول ان هو في يده منها وان أقام البينة في يده أولى وكذلك لو كان مكان الاعناق كتابة ثم اختلفا في الولد ولو أعتق الجارية ثم اختلفا بعد حين في الولد فقالت يلدته بعدما عتقت

فأخذته مني وقال المولى ولدت قبل العتيق فأخذته منك وأنت أمة لي فان كان الولد لا يهرب من نفسه رده المولى الى الام لانه أقرأته أخذته منها وكذلك في المكاتبه أما في المدبره وأم الولد القول للمولى \* جارية بين رجلين أو ثلاثة أو أكثر وولدت ولدا فادعوه جميعا ثبت النسب من الكل في قول أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى \* وعن أبي حنيفة ترجعه الله تعالى في رواية ثبت من الحصة لامن الزيادة لان المقصود من النسب أحكامه لا عينه وأحكام الميراث والحضانة الترابية ونحو ذلك مما يدل على الشركة فيه قبل بيعة الكل كلو ادعوا نساء دابة فأقام كل واحد منهم البيعة أنهم ادابته وولدت ادابته هذه دابة معروفة فانه ينقض بالبيعت وان كثرت \* أمه وولدت أولاد في بطون مختلفة فشهد ثلاثة نفر على اقرار المولى شهد أحدهم أنهم احين وولدت الاكبر أقر المولى أنه ابنه (٤٣٩) وشهد الثاني أنها حين وولدت الثاني أقر المولى

والعقار الموقوف بالضممان تقار الوقف كما أن التوى في غصب منافع الوقف بالضممان نظرا  
للووقف وهو اختيار مشايخنا ومتى قضى عليه بالقيمة تؤخذ منه القيمة فيشتري بها ضيعة أخرى  
فتكون وقفا كذا في محيط السرخسي \* وقف موضع عافى حياته وصحته وأخر جسده من يده  
فاستولى عليه غاصب وحال بينه وبينه تؤخذ من الغاصب قيمته ويشتري بهاموضع آخر فيوقف  
على شرائه لأن الغاصب لما جدد صار مستهلكا ولو لم يكن المسبل إذا صار مستهلكا وجب الاستبدال  
به كالفرس المسبل في عييل الله إذا قتل فهذا استحسان أخذ به المشايخ كذا في المضمرات \* رجل  
وقف ضيعة له ثم ان الواقف زرعها وأنفق فيها وأخرجت زرعها والبذر من قبل الواقف فقال  
أنا زرعها بنفسى ببذر وقال أهل الوقف زرعها الواقف فالحق قول الواقف الزرع والزرع له فان  
سأل أهل الوقف من القاضي أن يخرجها من يده وقد زرعها لنفسه لم يكن له ذلك ولا يخرجها من يده  
ولكن يتقدم في زراعتها الواقف فان احتج بأنه ليس للوقف عنده مال ولا بذر قال القاضي استند على  
الوقف واجعل ما تستدين به في البذر والنفقة على الزرع فان قال لا يمكن في قال لاهل الوقف استدينوا  
أنتم ما تسترون به بذرا وما يكون في النفقة على ذلك حتى تأخذوا ذلك مما يحوز به من الغلة فان  
قوله لا تأمن أن تستدين نحن ونشتري البذر وكما صار في يد الواقف بهذا لكن نحن نزرع فانه  
لا ينبغي أن يطبق لهم ذلك لأن الذي وقف أحق بالقيام إلا أن يكون بخوف عايبه لا يؤمن أن يتلفه  
فان زرع الواقف الأرض وأنفق عليه فأصاب الزرع آفة من عرق أو غير ذلك وذهب الزرع فقال  
الواقف استندت وزعت هذا الزرع الذي عطب للوقف وجاءت غلة أخرى فأراد أن يأخذ  
من هذه الغلة ذكر أنه استدانها لذلك وقال أهل الوقف انما زرع ذلك لنفسه فالحق قول الواقف  
فان قالوا له أن يأخذ من هذه الغلة ما استدان لهذا الزرع فان قال الواقف الزرع استندت  
ألف درهم واشترت بها بذرا وأنفقت عليه وقال أهل الوقف انما أنفقت من ثمن البذر والنفقة  
على الزرع خمسمائة قال يصدق الواقف في مقدار ما ينفق على مثل ذلك فان اختلف إلى الوقف  
يعني القيم وأهل الوقف في الزرع فقال الوالى زرعها بنفسى ببذر ونفقتي وقال أهل الوقف بل  
زرعتها فالقول قول الوالى كذا في المحيط

(الباب العاشر في وقف المراض)

مریض وقف دار فی مرض موته فهو جائز اذا كان يخرج من ثلث المال وان كان لم يخرج فاجازت الورثة فكذلك وان لم يجزوا بطل فيما زاد على الثلث وان أجاز البعض دون البعض جاز بقدر ما أجازوا وبطل في الباقي الا ان يظهر للميت مال غير ذلك فينفذ الوقف في السكل كذا في فتاوى

اسمته أشهر فصاعد الزمه الولدان جاءت به لاقول من ستة أشهر لا يلزمه لانها اعاصرت فراساله متذوم أفر بالولد الاول فلا يلزمه ما كان من الجبل قبل ذلك \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الامالى رجل له أمة لها ثلاثة أولاد في بطون مختلفة فقال أحدهم ولدي ومات قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يعتق كل الولد الاصغر وتعتق الام فأما الولد الاول والوسط يعتق من كل واحد منهما ثلثه كانه قال أحدكم حر فالاصغر حر في الاحوال كلها فيعتق كله وأما الآخران كل واحد منهما يعتق في حال دون حالين فيعتق ثلثه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية أخرى يعتق من الاول والوسط من كل واحد منهما نصفه \* ورجل عالج جاريته فيما دون الفرج فانزلت الجارية مائة في شيء فاستدخلته فزجهان بعلقة عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان الولد ولده وتصير الجارية أم ولد له \* وذو كرفي الاصل أم ولد في مائة رجل ثلاثة أولاد



في بطلون عتلة فاذى الموتى اعددهم قال ان ادعى الاصغر ثبت نسب الاصغر منه وله ان يبيع الا تخرب عند الكل وان ادعى الاكبر  
 يثبت نسب الاكبر منه والاوسط والا صغر بمنزلة الام ليس له ان يبيعهما ولا يثبت نسبهما منه فعند ادعى الاكبر تكون نسب الاكبر  
 دالة لان الاقرار بنسب الولد حق عليه شرعا فكان تخصيص الاكبر بالدعوى والسكوت عن الاخرين بمنزلة الدفنى وولد ام الولد ينسب من  
 غير امان وقال زفر روجه الله تعالى دعى الاكبر يكون دعوى الكل \* رجل باع ام ولد له والمشتري يعلم بذلك فجاءت بولد فادعى المشتري  
 فان الولد لا يكون للمشتري ويكون للبائع ان لم ينفع فان نعماء البائع ثبتت نسبته من المشتري استقصانا ولا يكون حرا لان المشتري اذا كان  
 يعلم انها ام ولد لا يكون مغرورا ولم يعلم (٤٤٠) المشتري انها ام ولده كالجواب كذلك الا ان ههنا اذا نفاه البائع وادعى المشتري  
 كان حرا لان المشتري اذا لم يعلم

قاضيان \* فان ابطال القاضي الوقف في الثلثين ثم ظهر له مال يخرج الكل من الثلثان كان  
 قائما بعينه في يد الورثة تصير كلها وقفا وان لم يكن بان باع الوارث لا ينقض بيعه لكن يؤخذ منه  
 قدوما باع ويشترى به ارضا اخرى فتوقف مكانها كذا في محيط السرخسي \* ولو حصل الميث  
 مال بان قتل عمدا ثم ان الورثة صالحوا القاتل على مال لا ينقض البيع بالاتفاق ولو باع بعض  
 الورثة دون البعض فماله يبيع يعود وقفا وما يبيع يشترى بقيمة أرض وتوقف كذا في الذخيرة  
 \* وكذا لو باع القاضي الأرض في الدين ثم ظهر للميت مال قيمته وفاء بالدين يخرج الارض من ثلثه  
 لا ينقض البيع ولكن يرفع من مال الميت مقدار ثمن الارض وتشترى به ارضا اخرى وتوقف على  
 الفقراء كذا في محيط السرخسي \* واذا جعل أرض صدقة موقوفة لله تعالى ابدى على ولده  
 وولد ولده ونسله ابدى امانا ساوا ومن بعدهم على المساكين فالكانت هذه الارض تخرج من الثلث  
 صارت موقوفة تستغل ثم تقسم غاتها على جميع ورثته على سهام الميراث حتى انه اذا كان له  
 زوجة وأولاد تعطى الزوجة ثلث وان كان له أبوان وأولاد فالأبوان يعطيان السدين ويقسم  
 الباقي بين أولاده للذكر مثل حظ الانثيين وهذا اذا كان له أولاد صليبين ويكرى معهم أولاد  
 الاولاد فان كان معهم أولاد الاولاد وباقي المسئلة بحالها فانه تقسم العلة على عدد رؤس الاولاد  
 الصليبين وعلى عدد رؤس أولاد الاولاد يقسم بينهم بالسوية وذا انقرض أولاد الصليب قسمت العلة على  
 الله تعالى وما صاب أولاد الاولاد يقسم بينهم بالسوية وذا انقرض أولاد الصليب قسمت العلة على  
 أولاد أولاده ونسله فلا يكون لزوجته ولا لبو به من ذلك شيء كذا في الظهيرية \* وان كانت هذه  
 الارض لا تخرج من الثلث فان أجازت الورثة الوقف حاز وتكون العلة يدهم بالسوية لا يفضل  
 الذكر على الانثى ولا يكون للابوين والزوجة من ذلك شيء وان لم يحيز والودف الزاوية من الثلث  
 فصارت الرقبة وقفا للفقراء وتقسم العلة بين جلة الورثة على راض الله تعالى وهذا الذي  
 ذكرنا قول هلال والقاضي أبي بكر الخصاصي والفقهاء أبي بكر الاعشى والمقريه أبي بكر الاسكاف  
 رحمهم الله تعالى كذا في الذخيرة \* وان وقف أرضه على قرابة فان كانت قرابة ورثة له فهذا  
 ومالو كان الوقف على الولد سواء وان لم يكونوا ورثة له حاز الوقف عليهم ويستحقون العلة بجهة  
 الوقفية وان وقف على بعض ورثته دون البعض فان أجاز وأجاز وان لم يحيز واصارت الارض وقفا  
 للفقراء من الثلث وتكون العلة على قول هلال ومن تابعه لا ورثة على قدر موادهم فان مان  
 الوارث الوقوف عليه كانت العلة للفقراء وان مات بعض ورثة الواقف الآن الوارث الموقوف  
 عليه حي فالعلة لجميع الورثة ومن مات فنصيبه يصير ميراثا لورثته كذا في المحيط \* ولو قال أرضي

يكون مغرورا وولد المغرور ورجل  
 اشتري بمارية فظهر بها  
 رجل بعد أيام نفاهم البائع في  
 ذلك فقال له البائع أمسكها فان  
 ثبت الحبس فهو مني وأمر البائع  
 غلامه أو وكيله ليرد الثمن على  
 المشتري ويقبض الجارية عند  
 ذلك وغاب المشتري فأسقطت  
 سقطا استبان خلقه لاقل من مائة  
 وعشرين يوما من وقت قول البائع  
 ذلك فان السقط يكون من البائع  
 وعليه دفنه وتصير الجارية أم ولد  
 له فبرد الثمن على المشتري لانها  
 اذا جاءت بسقط استبان خلقه  
 ظهر أنها كانت حاملة وقت كلام  
 البائع لان خلق الولد لا تم لاقل  
 من مائة وعشرين يوما فثبت نسبه  
 من البائع \* رجل قال ان كان  
 في بطن جاري بتي غلام فهو مني وان  
 كانت جارية فليست مني فولدت  
 ولدا لاقل من ستة أشهر ذكر  
 عصام روجه الله تعالى أنه ثبت  
 نسبه منه غلاما كان أو جارية  
 لان الانسان لا يعلم ما في بطن  
 الحامل \* امرأة الحرا اذا جاءت  
 بولد فنفاه لاعتن القاضي بينهم

ينظر بعد ذلك ان نفاه في مدة قريبة بعد ولادة يقطع نسب الولد وان نفاه في مدة بعيدة لا يقطع  
 \* وأبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى قدر المدة البعيدة بربعين وقالا بعد الاربعين لا يقطع نسب الولد وقوله يقطع وأبو حنيفة روجه الله  
 تعالى فوض ذلك الى رأي القاضي ولم يقدر ذلك \* رجل هني بولد المنكوحه فسكت ثم نفاه بعد ذلك لا يصح نفيه وكذلك في ولد ام الولد  
 فالسكوت عند التهمة فيهما يكون قبلا للولد وفي ولد الجارية لا يكون قبولا \* رجل في يده مال زعم انه ورثته من امرأة كانت له وسمى  
 تلك المرأة ثم أقر هو لرجل أنه أخ تلك المرأة فمال المقر له أنما أخوها واستأت بزوج لها قال أبو يوسف روجه الله تعالى يكون المال بينهما  
 بالنصف للزوج والنصف للاخ المقر له الآن يقيم الاخ البينة أنه أخ تلك المرأة وقال زفر روجه الله تعالى المال كله للاخ الا ان يسمي لزوج

اليقينة على أنه زوجها \* وهذه ثلاث مسائل \* أحدها هذه \* والثانية تجهول النسب في يد مال فقال ورثته من أبي وهو وفلان ثم أقر بعد ذلك باخ لابو أم فقال المقر له أنا ابن فلان أيت وأنت لست بابن له قال أبو يوسف رحمه الله تعالى المال بينهما نصفان وقال زفر رحمه الله تعالى المال كله للمقر له \* والثالثة امرأة أقرت ثم ورثت هذا المال من زوجها فلان ثم أقرت باخ لزوجها فقال الاخ أنا أخ ولست أنت بامرأة له قال أبو يوسف رحمه الله تعالى للزوجة الربع والباقي للاخ وقال زفر رحمه الله تعالى المال كله للاخ الا اذا أقامت المرأة البينة على النكاح \* رجل ادعى على ميت ديناً بحضرة وارثه وهو يدعي أنه ليس في يد الوارث مال فانه يسمع دعواه ولو أقام البينة على ذلك قبات بينته وان لم يكن له بينة كان له أن يحلف الوارث على العلم بالدين كذا (١١١) ذكر ان الحاصف رحمه الله تعالى وكذا لو كان

المديون مات ولم يترك مالا في يد وارثه فان كان الوارث يكون خصماً للارعي الدين وتقبل بينته ويقضى بدينه حتى لو ظهر للميت مال أخذه صاحب الدين ولو تبرع انسان بقضاء دين لميت جاز \* رجل مات وترك أخوين فأقر أحدهما باخ ثالث وأنكر الآخر قال علم وأراحهم الله تعالى يأخذ المقر له من المقر نصف ما في يده \* وقال ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يأخذ ثلث ما في يده \* رجل مات وترك ألقا فادعى رجل على الميت ألف درهم وأقام البينة وقضى القاضي له بالالف ودفع اليه ثم جاء رجل آخر وادعى على الميت ألف درهم وأنكر ورثة الميت وصدقه المقضى له بالالف فان الثاني يأخذ من المعضى له نصف ما في يده \* ولو ادعى بعض الورثة ديناً على مورثه فصدقه البعض وأنكر البعض فانه يأخذ الدين من نصيب من صدقه بعد أن يطرح نصيب المدعى من ذلك الدين \* ولو ادعى رجل أجني على الميت ألف درهم فصدقه بعض الورثة وكذبه البعض ذكر في الكتاب أنه

هذه صدقة موقوفة على ولدي وولدي ونسلي وآخيه للفقراء أو وصى بذلك والارض تخرج من ثلث المال فان أجاز واقسم الغلة بين الوارث وولد الولد على عدد رؤسهم وان لم يجز واقسمت الغلة على ولد الصلب وولد الولد على عدد رؤسهم ثم ما أصاب ولد الولد يقسم بينهم بالسوية وما أصاب ولد الصلب فهو ميراث بين جميع الورثة فان هلك بعض ولد الصلب وبعض ولد الولد وحدث بعض ولد الولد ينظر الى عدد يوم تحدث الغلة ثم ما أصاب ولد الصلب يقسم على جميع ورثة الواقف يوم مات الواقف على قدر ميراثهم ثم حصة الميت منهم تكون لورثته فان انقرض ولد الصلب كلهم فالغلة لولد الولد والنسلي ولا شيء لساير الورثة كذا في الظهيرية \* ولو قال المريدن أرضي هذه صدقة موقوفة على من احتاج من ولدي ونسلي يعطى كل واحد ما يسع نفقته وان لم يكن في ولده ونسله فقير فالغلة كلها للفقراء فان كان ولده ونسله فقراء قسمت الغلة بينهم على عدد رؤسهم بقدر لكل واحد منهم ما يكفيه لنفقته ونفقة ولده وامرأته وخادمه بالمعروف اطعامهم وادامهم وكسوة سنة ثم ما أصاب ولده أصلبه يقسم بينهم وبين جميع ورثة الواقف على فراض الله تعالى فاذا أخذ منه بعض ما أصابه والباقي لا يكفيه لم يكن له أن يرجع فيما أصاب ولد الولد وان كان فيهم أغنياء لا يعطى من كالا غنياء من ولده ونسله شيئاً ويقسم بين الفقراء منهم على عدد رؤسهم كذا في الحاوي \* ولو وقف أرض في مرض موته ووصى بوصايا قسم ثلث ماله بين الوقت وبين ساير الوصايا فيضرب لاهل الرصايا بوصاياهم ولاهل الوقف بقية هذه الارض مما أصاب أهل الوصايا أخذوه وما أصاب بقية أرض الوقف أخرج من الارض بذلك المقدار فصارت ذلك وقفاً على من وقف عليهم ولا يكون الوقف المنفذ أولى كذا في الذخيرة \* وليس الوقف كالعتق والتدبير حيث يبدأ بهم كذا في الحاوي القدسي \* ولو قال أرضي هذه تعطي غلاتها بعد وفاتي لولد عبد الله ونسله يكون وصية بالغلة وكذلك اذا قال أرضي بعد وفاتي موقوفة على فلان ونسله لا تباع فهذا كله سواء تكون وصية بالغلة ولو قال أرضي بعد وفاتي موقوفة على المساكين أو حبس على المساكين فهذا وقف جائز كذا في الظهيرية \* واذا جعل أرضه صدقة موقوفة على قوم ومن بعدهم جعل الغلة للورثة فالغلة تكون للقوم الذين جعل لهم فاذا انقرضوا كانت للورثة على قدر موارثهم فاذا ماتوا كانت الغلة للفقراء كذا في خزنة المفتين والمحيط \* اذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولي ونسلي فمن هلك من ولدي لأصلي فما كان نصيبه بالارث فهو وقف على ولدي فهو جائز وتقسم الغلة على عدد رؤس ولد الولد وعلى عدد رؤس ولد الصلب الاحياء ومن هلك بعد موت الواقف فما أصاب الولد من ولد الصلب يكون وقفاً على ولد الولد ثم ما يصيب الاحياء يقسم بينهم وبين الاموات وما أصاب الاموات يكون لورثتهم

( ٥٦ - (التاوي) - ثاني ) يأخذ كل الدين من نصيب من صدقه لان الذي صدقه مقرر أن الدين مقدم على الميراث وقال القبيه أبو الليث رحمه الله تعالى عندي يأخذ من المصدق ما يخصه من الدين وهو قول الشعبي والبصري ومالك وابن أبي ليلى رحمه الله تعالى وقال هذا عدل وأحسن \* رجل مات وترك ابنين فادعى أحدهما أن لاهما على هذا الرجل ألف درهم من ثمن مبيع وادعى الآخر أنه كان من فرض وأقام كل واحد منهما البينة على ما ادعى فانه يقضى لكل واحد منهما بخمسمائة ليس لاحدهما أن يشارك صاحبه فيما قبض \* رجل له تسعة أولاد أقر في صحته وجوارا قراره أن خمسة من أولاده فلان وفلان وفلان وذكر أسماءهم عليه ألف درهم ثم مات وأنكر ساير الورثة ذلك شهد شاهدان شهدوا على اقراره بذلك وقالوا لا نعرف الاولاد الذين أقر لهم لانهم ما كانوا



سحقوا وقت الاقرار قالوا ان اقرار الورثة بأسمى هؤلاء يثبت المال بشهادتهم وان أنكر وأقام المدعون البينة على أنهم يحضون بالاسمى التي ذكرها اليهودية قضى لهم بذلك اذ لم يكن في سائر الورثة مثلهم في الاسمى \* وجعل ما تترك مالا فادعى به من الورثة عينا من أعيان التركة أن المورث وهدبه منه في صحته وقبضه وبقية الورثة قالوا كان ذلك في المرض فان القول يكون قول من يدعى الهبة في المرض وان أقاموا البينة فالبينة بنته من يدعى الهبة في الصحة كذا ذكر في الجامع الصغير \* وذكر النسفي رحمه الله تعالى في العتاي امرأعات واشتلف الزوج وورثته في مهرها الذي كان عليه فادعى الزوج أنها وهبت منه في صحته وأدعى الورثة أن الهبة كانت في مرض موتها فالقول يكون قول الزوج لانه منكر (١٤٢) استحقاق ورثة المرأة المال على الزوج - استحقاق الورثة ما كان ثابتا فيكون

القول قوله الا أن هذا يخالف

رواية الجامع الصغير ولا اعتماد على تلك الرواية لانهم تصادقوا على أن المهر كان واجبا عليه واختاموا في السقوط فكان القول قول من ينكر السقوط ولان الهبة حادثة والاصل في المسودات أن نحال الى أقرب الاوقات

(فصل في الخصومة بين الزوجين في الغزل) اذا غزلت المرأة

فكان زوجها فهو على وجوه \* اما أن أذن لها بالغزل فغزلت \* أو نهاها عن الغزل فغزلت أو لم يأذن لها ولم ينهاها فغزلت ولم يقل الزوج شيئا لها أو لم يعلم غزلها \* فان غزلت بأذنه فهو على وجوه \* اما أن قال لها اغزليه \* أو قال لها اغزليه لنفسك أو قال اغزليه ليكون الثوب لي أو قال اغزليه ولم يذكر شيئا في الوجه الاول يكون الغزل للزوج لانها غزلت قطنة راذنه لاجله فيكون له ولا شيء لها على الزوج لانها تبرعت بالغزل \* وان قال لها اغزليه بكذا ومعنى لها أجزأ معلوما جاز ويكون لها الاجر المسمى

بالارث منهم فان أراد الواقف أن يجعل ذلك وقفا على ولد الولد ونسله فقال وما يصيب الميت منهم من حصته ولدى الاحياء فهو وقف على ولد الولد فهذا لا يجوز كذا في المحيط \* واذا وقف أرض في مرضه على ولده وولد ولده ولا مال له سوى الارض فثلث الارض وقف على ولد الولد وأجازت الورثة أو لم يجيزوا وأما الثلثان فان لم تحر الورثة ذلك فذلك مال الورثة فان أجازوا فذلك بين ولد الصلب وبين ولد الولد لمكان التسوية كذا في الظهيرية \* وقف أرض في مرضه وهي تخرج من الثلث فتلف المال قبل موته وصارت لا تخرج من الثلث أو تلف المال بعد موته قبل أن يصل الى الورثة فثلثها وقف وثلثاها للورثة كذا في البحر الرائق ناقلا عن البرازية \* ولو أوصى بأن توفى أرضه بعد موته على فقراء المسلمين فان خرجت من الثلث أو تخرج ولكن أجازت الورثة فأنما توفى كلها وان لم تجز الورثة فقدر الثلث توقف وان خرجت كلها من ثلثه وفيها تخيل فأنزلت بعد الموت قبل وقف الارض دخلت الثمرة في الوقف وان أثمرت قبل الموت فذلك الثمرة تكون ميراثا كذا في محيط السرخسي \* ولو وقف الأرض في مرضه وقفا صحيا وحدث فيها ثمره قبل وفاته فان الثمرة تكون وقفا مع الارض ولو كانت فيها ثمره يوم وقعها وهو مريض فالثمره ميراث لورثته كذا في المحيط \* واذا قال المريض جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبدأ على زيد وعلى ولده وولد ولده بداما ما صلاوا ومن بعدهم على المساكين فان احتاج ولدي أو ولد ولدي كانت ثلثة هذه الارض لهم دون غيرهم وكانوا أحق بها ما كانوا يحاوون اليها فاحتاج اليها ولده لصلبه بعد وفاته فانه يراد جميع العلة اليهم وان مات بعض ورثة الواقف احتاج اليها ولده لصلبه ردت الغلة اليهم وقسمت الغلة بين المحتاجين من ولده وبين من كان باقيا من الورثة ولا ينظر الى من مات منهم كذا في الظهيرية \* وان كان قال فان احتاج أحد من ولدي لصبي أخرى على من احتاج منهم من ثلثة هذه الصدقة بقدر ما يسعه لنفقة بالمعروف وكان الباقي من ثلثة هذه الصدقة مقسوما بين أهل الوقف فهو جائز فان احتاج خمسة أنفس من ولده فقدر الى ما يسعهم لنفقاتهم لسنة الى ادراك العلة المستقبلة فان بلغ ذلك مثلامائة دينار تقسم هذه المائة الدينار بينهم وبين سائر ورثة الواقف فاذا قسمنا ذلك أصاب المحتاجين منهم أقل مما يسعهم نفقة ستة فيرد عليهم من ثلثة هذا الوقف ما يصيبهم من ذلك مقدار مائة دينار كذا في المحيط

(الباب الحادي عشر في المسجد وما يتعلق به وفيه فصلان)

(الفصل الاول فيما يصير به مسجد أو في أحكامه وأحكام ما فيه) من بني مسجد لم يزل ملكه عنه حتى يقره عن ملكه بطريقه وبأذن بالصلاة فيه أما الاقرار فلا يخلص لله تعالى الابن كذا في الهداية \* فلو جعل وسط داره مسجدا وأذن للناس في الدخول والصلاة فيه ان شرط معه الطريق

صار

وان سمي أجزأه ولا كان الغزل للزوج ولها أجزأه مثلها كذا في سائر الاجارات الفاسدة وان اختلفا قالت

المرأة غزلت باجر وقال الزوج بغير أجر كان القول قول الزوج مع اليقين لانها تدعى عليه الاجر وهو ينكر فيكون القول للزوج \* هذا اذا قال لها اغزليه لي وان قال اغزليه لنفسك فغزلت كان الغزل لها ويكون ذلك هبة للقطن منها وان اختلفا فقال الزوج انما أذنت لك لتغزليه لي وقالت لابل قلت اغزليه لنفسك كان القول قول الزوج مع اليقين لان الاذن يستفاد من جهته والظاهر شاهد له فان العادة أن المرأة تغزل قطن الزوج لاجل الزوج \* وان قال اغزليه ليكون الثوب لي ولك كان الغزل للزوج ولها عليه أجزأه مثل لانها غزلت للزوج بعض الغزل فمكون في معنى معين للمجان ويكون الغزل للزوج لانه صاحب أصل وهو القطن وهو كذا لو دفع غزلا الى سائلك ليهبته بالنيص

فان الثوب يكون لصاحب الغزل وان قال لها اغزايه ولم يذكر شيئا فادعى الزوج انها غزلت له كان القول قوله لانه طلب منها التبرع وانكر الاجارة وعبية القطن \* هذا اذا غزلت باذن الزوج فان نهاها عن الغزل فغزلت بعد النهي كان الغزل لها وعليها الزوج مثل قطنه كمن غصب حنطة فباعها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكون الدقيق للغاصب وهو ضمان للحنطة وان لم ياذن لها ولم ينه عن الغزل فغزلت ان كان الزوج بائع القطن كان الغزل لها وعليها مثل القطن لان الظاهر انه اشترى القطن للتجارة لا للغزل فتصير غاصبة كما لو غزلت بعد النهي وان كان الزوج جابا بالقطن الى بيته لاجل البيت كان الغزل للزوج لانها غزلت باذنه ولا أجر لها لانها متطوعة كما لو خبزت من دقيق الزوج أو طبخت القدر باذن الزوج وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في المتقى (١٤٣) رجل اشترى قطننا وأمر امرأته أن تغزل

فغزلت كان الغزل لها ولا شيء عليها وهو بمنزلة طعام وضعه في بيته فأكلت وروى هشام رحمه الله تعالى في النوادر اذا غزل قطن الغير ثم اختلفوا وقال صاحب القطن غزلت باذني والغزل لي وقال الآخر غزلت بغير اذنك والغزل لي كان القول قول صاحب القطن لان الاصل وان كان عدم الاذن الا أنه ظاهر فهو يريد بهذا الظاهر أن يستحق قطن غيره فلا يقبل قوله \* وعن الشيخ الامام أبي بكر محمد ابن الفضل رحمه الله تعالى رجل اشترى قطننا وجوزنا لتغزله امرأته وأهدت الى المرأة نخنا قطننا فغزلت المرأة ونسج ببعضها كبر باسم ماتت المرأة لمن يكون الغزل والكرباس قال ان كانت هي التي دفعت الغزل الى الحائك بغير أمر الزوج فان الكرباس لورثة المرأة وللزوج في مالها مغزل مثل الغزل الذي غزلته من قطنه وان كان الزوج هو الذي دفع الغزل الى الحائك بغير أمر المرأة فان الكرباس يكون للزوج وكان عليه غزل مثل الغزل الذي غزلته من قطنها وان دفعا جميعا

صار مسجدا في قولهم والا فلا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال يصير مسجدا وتصور الطريق من حقه من غير شرط كذا في القنية \* وفي السغناق ولو عزل بابا الى الطريق الاعظم يصير مسجدا كذا ذكره الامام قاضيان \* كذا في التتارخانية \* ومن جعل مسجدا تحت سر داب أو فوقه بيت وجعل باب المسجد الى الطريق وعزله فله أن يبيعه وان مات يورث عنه ولو كان السرداب لمصالح المسجد جاز كفي مسجد بيت المقدس كذا في الهداية \* اذا أراد انسان أن يقف تحت المسجد حوائث غلة امرأة المسجد أو فوقه ليس له ذلك كذا في الذخيرة \* وأما الصلاة فلا بد من التسليم عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هكذا في البحر الرائق \* التسليم في المسجد أن تصلي فيه الجماعة باذنه وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية الحسن عنه يشترط أداء الصلاة فيه بالجمعة باذنه اثنان فصاعدا كذا قال محمد رحمه الله تعالى والصحيح رواية الحسن كذا في فتاوى قاضيان \* ويشترط مع ذلك أن تكون الصلاة باذان واقامة جهر الاسراحتي لو صلى جماعة بغير اذان واقامة سر الاجهر الا يصير مسجدا عندهما كذا في المحيط والكفاية \* ولو جعل رجلا واحدا مؤذنا واماما فاذن وأقام وصلى وحده صار مسجدا بالاتفاق كذا في السكمانية ورفع القدير \* واذا سلم المسجد الى متول يقوم بمصلحه يجوز ان لم يصل فيه وهو الصحيح كذا في الاختيار شرح المختار \* وهو الاصح كذا في محيط السرخسي \* وكذا اذا سلمه الى القاضي أو نائبه كذا في البحر الرائق \* والاضافة الى ما بعد الموت والوصية ليست بشرط اصير ورة المكان مسجدا صححة ولو لماعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بخلاف سائر الاوقاف على مذهبه كذا في الذخيرة \* وذكر الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في الوقفات في باب العين من كتاب الهبة والصدقة رجل له ساحة لا بناء فيها أمر قوم أن يصلوا فيها بجماعة فهذا على ثلاثة أوجه أحدها ما أن أمرهم بالصلاة فيها أبدا نصابان قال صلوا فيها أبدا أو أمرهم بالصلاة معالقا وروي الابد في هذين الوجهين صارت الساحة مسجدا لو مات لا يورث عنه واما ان وقت الامر باليوم والشهر أو السنة ففي هذا الوجه لا يصير الساحة مسجدا لو مات يورث عنه كذا في الذخيرة \* وهكذا في فتاوى قاضيان \* متولى مسجد جعل منزلا موقوفا على المسجد مسجد او صلى الناس فيه سنين ثم ترك الناس الصلاة فيه فاعيد منزلا مستغلا جاز لانه لم يصح جعل المتولى اياه مسجدا كذا في الوقفات الحسامية \* مريض جعل داره مسجدا ومات ولم يخرج من الثالث ولم تجز الورثة صار كله ميراثا وبطل جعله مسجدا لان الورثة فيه حقا فلم يكن مفرا عن حقوق العباد فقد جعل المسجد جزأنا معا فيبطل كل واحد جعل أرضه مسجدا ثم اشق شقص منها شائعا يعود الباقي الى ملائكة بخلاف ما لو أوصى بان يجعل ثلث داره مسجدا حيث يصح لان هناك وجد

الى الحائث أو دفع أحدهما بأمر صاحبه كان الكرباس بينهما بقدر غزله ولا ضمان على واحد منهما لصاحبه \* وجعل في يديه أرض غيره آجرها فقال رب الأرض آجرتها بأمرى والآخرى وقال الآخر غصبتك وآجرتها فالآخرى كان القول لرب الأرض لانها اختلافان بدل منفعة الأرض والاصل أن بدل ملك الانسان يكون له ولو كان الآخر يبنى في الأرض ثم آجرها فقال رب الأرض أمرت أن تبني فيها ثم تواجروا وقال ذواليد غصبتك وبنيت ثم آجرتها فانه يقسم الاجر على الأرض وهي مبنية وعلى الأرض وهي غير مبنية فمأصاب البناء يكون للآخر ومأصاب الأرض يكون لصاحب الأرض لان الاصل أن البناء يكون للباني فلا يقبل قول صاحب الأرض وان قال رب الأرض فغصبتك مبنية كان القول قوله وان أقاما البينة كانت بينة الغاصب أولى ذكره في المتقى \* ولو قال الآخر غصبت منك الظاهر



فيها عشرة آلاف وقال المقر له لا بل أمرتك به كان القول قول المقر له ولو قال المقر له لا بل غصبتني ألف وعشرة آلاف كان القول قول المقر ولو قال غصبت منك ثوبا فقد اعطته وخطته غير أمرتك فاصو قال المقر له بل غصبتني القميص أو قال بل أمرتك بخياطته كان القول للمقر له (باب دعوى الحائط والطريق) \* حائط بين دارين كل دار لرجل ادعى الحائط صاحب كل دار فلهذه المسئلة على وجوه \* ان كان لاحد المدعين جذوع على الحائط المتنازع فيه وما يسر لآخر عليه شيء فهو لصاحب الجذوع عندنا وكذا لو كان لاحدهما عليه جذوع ولا آخر عليه هراوى أو يوارى فهو لصاحب الجذوع وان كان لاحدهما عليه جذوع ولا آخر عليه ستره أو حائط فالحائط المتنازع فيه وهو الأسفل لصاحب الجذوع والستره (٤٤٤) لصاحب السترة بنزلة رجل عليه علولا آخر ولا يؤمر صاحب السترة برفع السترة الآن ثبت مدعى الحائط

استحقاق الحائط فحينئذ يؤمر صاحب السترة برفعها \* وان كان لاحدهما على الحائط المتنازع فيه جذوع ولا آخر اتصال بهذا الحائط من جانب واحد عندنا صاحب الجذوع أولى والمراد بهذا الاتصال مدخله بعض أنصاف ابن هذافى بعض ذلك من أحد جانبي الحائط المتنازع فيه لامن الجانبين وذكر الطحاوى أن صاحب هذا الاتصال أولى بالحائط المتنازع فيه وبه أخذ بعض المشايخ رحمهم الله تعالى \* وان كان لاحد المدعين على الحائط المتنازع فيه جذوع ولا آخر اتصال تربيع هذا الحائط فصاحب اتصال التربيع أولى بالحائط المتنازع فيه ولا يؤمر صاحب الجذوع برفع الجذوع كما قلنا في السترة \* واختلفوا في نفس الاتصال التربيع قال الكرخى رحمه الله تعالى نفسه مدخله أنصاف اللين من جانبي الحائط المتنازع فيه بحيثين لاحدهما والحائط متصلان بحائط له بمقابلة الحائط

الافراز لان الدار تقسم ويفرز الثلث ثم يجعل مسجدا كذا في محيط السرخسى \* المتخذ للصلاة الجنائز حكمه حكم المسجد حتى يجنب ما يجنب المسجد كذا اختاره الفقهاء وفيه اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى وأما المتخذ للصلاة العبد فاختاره مسجد في حق جوار الاقتداء وان انفصلت الصفوف وقباعد اذ ذلك فلا رفة بالناس كذا في الخلاصة \* ولو ضاق المسجد على الناس وجنبه أرض لرجل تؤخذ أرضه بالقيمة كرها كذا في فتاوى قاضيين \* أرض وقف على مسجد والأرض يجنب ذلك المسجد وأرادوا أن يزيدوا في المسجد شيئا من الأرض جاز لكن رفعون الأمر إلى القاضي ليأذن لهم ومستغل الوقف كالدار والحوت على هذا كذا في الخلاصة \* في الكبرى مسجد أراد أهله أن يجعلوا الرحبة مسجد والمسجد رحبة وأرادوا أن يحد ثواله بأبواب أرادوا أن يحولوا الباب عن موضعه فلهم ذلك فان اختلافه وانظر أيهم أكثر وأفضل فلهم ذلك كذا في المضمرة \* ذكر في المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى في الطريق الواسع بنى فيه أهل الحلة مسجدا وذلك لا يضر بالطريق فنعهم رجل فلابس أن يبنوا كذا في الحاوى \* وفي الاجناس وفي نوادر هشام قال سألت محمد بن الحسن عن نهر قرية كثيرة الأهل لا يحصى عددهم وهو نهر قناة أو نهر واد لهم خاصة وأراد قوم أن يعمرها بعض هذا النهر وبنوا عليه مسجدا ولا يضر ذلك بالنهر ولا يتعرض لهم أحد من أهل النهر قال محمد رحمه الله تعالى يسعهم أن يبنوا ذلك المسجد للعامة أو الحلة كذا في المحيط \* قوم بنوا مسجدا واحتاجوا إلى مكان امتنع المسجد وأخذوا من الطريق وأدخلوه في المسجد ان كان يضر بأصحاب الطريق لا يجوز وان كان لا يضرهم هم رجوت أن لا يكون به بأس كذا في المضمرة \* وهو المختار كذا في خزائن المفتين \* ان أرادوا أن يجعلوا شيئا من المسجد طريقا للمساكين فقد قيل ليس لهم ذلك وأنه صحيح كذا في المحيط \* اذا جعل في المسجد ممر فانه يجوز لتعارف أهل الأمصار في الجوامع وجاز لكل واحد أن يمر فيه حتى الكافر إلا الجنب والحائض والنفساء وائس لهم أن يدخلوا فيه الدواب كذا في التبيين \* سلطان أذن لقوم أن يجعلوا أرضا من أرض البادية حوانيت موقوفة على مسجد وأمرهم أن يزيدوا في مساجدهم بطران كانت البلدة فتحت عنوة بجوز أمره اذا كان لا يضر بالمارة لان البادية اذا فتحت عنوة صارت ملكا للقرابة فجاز أمر السلطان فيها وان فتحت ملكا بقيت البلدة على ملكهم فلم يجز أمر السلطان فيها كذا في محيط السرخسى \* ولو كان مسجد في شاة ضاق على أهله ولا يسعهم أن يزيدوا فيه فسألهم بعض الخيران أن يجعلوا ذلك المسجد له ليدخله في داره ويعطيهم مكانه عوضا ما هو خير له فيسع فيه أهل الحلة قال محمد رحمه الله تعالى لا يسعهم ذلك كذا

المتنازع فيه حتى يصير مرعا شبه القبة فيكون الكل في حكمه \* واحد وبه أخذ بعض المشايخ رحمهم الله تعالى \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى تفسير اتصال التربيع الذي به ترجح صاحب الاتصال على صاحب الجذوع اتصال الجانبى الحائط المتنازع فيه بمدخله أنصاف اللين بحيثين لاحدهما اتصال الحائطين بحائط أخرى في مقابلة الحائط المتنازع فيه غير معتبر وعليه أكثر المشايخ رحمهم الله تعالى منهم شمس الأئمة السرخسى رحمه الله تعالى فهو أولى من صاحب الجذوع ولا يؤمر صاحب الجذوع برفع الجذوع لان صاحب الاتصال استحق الحائط المتنازع فيه بنوع طاهر فلا يستحق برفع الجذوع على صاحب الجذوع بخلاف ماء تنازعا في دابة ولا أحدهما على الجبل ولا آخر عليه اختلافه فان تؤمر صاحب الصلاة برفعها لان موضع الصلاة على دابة الغنم حادث لا يتصور أن

كثيرون مستحقون الأصل أما وضع الجدوع على خائط الغدير قد يكون مستحقا في الأصل بأن كان مشروطا في أصل القسمة \* وإن كان لاحدهما على الخائط المتنازع فيه ستره أو اتصاله على وجه الترتيب ولا تخوع عليه هراي أو بوارى أو لاشي فهو لصاحب السترة والاتصال من غير مداخلة أنصاف البن جوار ولا يعتبر \* وإن كان لاحد المدعين على الخائط المتنازع فيه أزوج من لبن أو أوح فهو ستره السترة \* وإن كان لاحدهما عليه هراي أو بوارى ولا شئ إلا تخوع فهو بينهما ولا يعتبر الهراي أو البوارى \* وإن كان وجه الخائط المتنازع فيه إلى أحد المدعين أو كان لاحدهما عليه طاقات كان الخائط المتنازع فيه بين المدعين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يترج بذلك أحدهما وفي قول صاحبيه رحمه الله تعالى يقضى بالخائط لمن كان (١٤٥) وجه الخائط أو الطاقات اليه \* وإن

كان لاحدهما عليه جذع واحد ولا تخوع عليه هراي أو بوارى أو لاشي إلا تخوع فهو لصاحب الجذع وإن كان لكل واحد منهما عليه جذوع الآن جذوع أحدهما أكثر من جذوع الآخر لكن لا ينقص عدد جذوع صاحب القليل عن الثلث اختلقت الروايات فيه ذكر في المتقي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا كان لاحدهما على الخائط المتنازع فيه أجذاع وللآخر عايمه أكثر من ذلك جعلته بينهما نصفين فإن كان لاحدهما عليه ثلاثة وللآخر عليه عشرة فإن الخائط لصاحب العشرين ولصاحب الثلاثة موضع جذوعه وانما جعله بينهما نصفين إذا تقاربت أو كان لصاحب الأقل أكثر من نصف جذوع الآخر فهو بينهما \* وذكر الحاكم الشهيد رحمه الله تعالى في المختصر إذا كان لاحدهما عليه عشر خشبات وللآخر عليه سبع خشبات فهو بينهما نصفين وهذا يوافق ما ذكر في المتقي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لأن عدد صاحب القليل أكثر من نصف

في الذخيرة \* في الكبري مسجد بني أرادر جل أن ينقصه ويبنيه بانيا أحكم من البناء الأول ليس له ذلك لأنه لا ولاية كذا في المصنرات \* وفي النوازل الآن يخاف أن ينهدم إن لم ينهدم كذا في التارخانية \* وتأويله إذا لم يكن الباقي من أهل تلك الحلة وأما أهل تلك الحلة فلهم أن يهدموا ويجددوا بناءه ويغرسوا الحصر ويعلقوا القناديل لكن من مال أنفسهم أما من مال المسجد فلا يس لهم ذلك إلا بأمر القاضي كذا في الخلاصة \* وكذا لهم أن يضعوا فيه حجاب الماء للشرب والوضوء إذا لم يعرف للمسجد بيان فإن عرف فالباقي أولى كذا في الوجيز \* ذكر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في رجل بنى مسجدا ثم مات فأراد أهل المسجد أن ينقصوه ويبدوا فيه فاهم ذلك وليس لو رثة الميت منهم وإن أرادوا أن يزيدوا من الطريق لم آذن لهم كذا في محيط السرخسي \* إذا جعل أرضه مسجدا وشرط من ذلك شيئا لنفسه لا يصح بالإجماع كذا في المحيط \* واتفقوا على أنه لو اتخذ مسجدا على أنه بالخيار جاز الوقف وبطل الشرط كذا في مختار الفتاوى \* في وقف الخصاص إذا جعل أرضه مسجدا وبناه وأشهد أن له إبطاله وبيعته فهو شرط باطل ويكون مسجدا كقول بني مسجد الأهل محلة وقال جعلت هذا المسجد لأهل هذه الحلة خاصة كان لغير أهل تلك الحلة أن يصلي فيه كذا في الذخيرة \* وإذا خرب المسجد واستغنى أهله وصار بحيث لا يصلي فيه عادة كالأوقاف أو لو رثته حتى جازاهم أن يبيعوه أو يبنوه دارا وقيل هو مسجد أبدا وهو الأصح كذا في رواية المفتين \* في فتاوى الخجاء لو صار أحد المسجدين قديما وتداعى إلى الخراب فأراد أهل السكة بيع القديم وصرفه في المسجد الجديد فإنه لا يجوز أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فإن المسجد وان خرب واستغنى عنه أهله لا يعود إلى ملك الباقي وأما على قول محمد رحمه الله تعالى وإن عاد بعد الاستغناء ولو سكن إلى ملك الباقي وورثته فلا يكون لأهل المسجد على كلا القولين ولاية البيع والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يعود إلى ملك مالك أبدا كذا في المصنرات \* في الحاوي سئل أبو بكر الألكاف عن بني لنفسه مسجدا على باب داره ووقف أرضا على عمارته فمات هو وخرب المسجد واستغنى الورثة في بيعها فأفتوا بالبيع ثم إن قواما سوا ذلك المسجد فطالبوا بتلك الأرض قال ليس لهم حق المطالبة كذا في التارخانية \* ورجل بسط من ماله حصيرا في المسجد فخرّب المسجد ووقع الاستغناء عنه فإن ذلك يكون له أن كان حيا ولو أوفته أن كان ميتا وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يباع ويصرف ثمنه إلى حوائج المسجد فإن استغنى عنه هذا المسجد يحول إلى مسجد آخر والفتوى على قول محمد رحمه الله تعالى ولو كفى ميتا فافترسه سبع فإن السكن يكون للمكف أن كان حيا ولو رثته أن كان ميتا كذا في فتاوى قاضيان \* وذكر أبو

عبد صاحب الكثير \* وذكر في صلح الأصل لو كان لاحدهما عليه عشرة أجذاع وللآخر عليه خمسة أجذاع لكل واحد منهما في يد قالوا أراد بذلك أن الخائط المتنازع فيه يكون بينهما على ثلاثة ثلثاه لصاحب العشرة وثلثه لصاحب الخمسة وبه أخذ بعض المشايخ رحمه الله تعالى وإنه يوافق رواية المتقي لأن أجذاع صاحب القليل ليست بأكثر من نصف جذوع الآخر وبه انفصا داية عن بينهما نصفين المختصر \* وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى إذا كان لاحدهما عشر خشبات وللآخر خمسة خشبات أو جذعان دون الثلاثة وللآخر عليه ثلاثة أجذاع اعتبار الأدنى الجع بأقصاه واليه أشار في صلح الأصل \* ولو كان لاحدهما عليه جذع أو جذعان دون الثلاثة وللآخر عليه ثلاثة أجذاع أو أكثر ذكر في النوازل أن الخائط يكون لصاحب الثلاث موضع جذعه قال وهذا استقصان وهو قول أبي



ورحمة أبي يوسف رحمه الله تعالى آخره قال أبو يوسف رحمه الله تعالى القياس أن يكون الحائط بينهما نصفين فيه كان أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول أولاً رجع إلى الاستحسان \* وذكر خمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في دعوى الأصل إذا كان لأحد منهما عليه عشر خشبات ولا يجوز عليه خشبة واحدة فلا كل واحد منهما ما تحت خشبته ولا يكون الحائط بينهما نصفين وإنما استحسن هذا في الخشبة والخشبتين وهكذا ذكر في أصل الأصل وذكر في كتاب الأقرار أن الحائط كله لصاحب عشر خشبات الأموضع الخشبة فانه لصاحبها أبو يوسف هو برفع الخشبة لأن استحقاق صاحب الخشبات باعتبار الظاهر فلا يستحق به رفع الخشبة على صاحبها \* ووجه رواية الدعوى وأصل أن الاستحقاق باعتبار موضع الخشبة فيقضي (٤٤٦) لكل واحد منهما ما تحت خشبته لوجود التصرف منه في ذلك الموضع

الليث في نزاره حصير المسجد إذا صار خلقاً واستغنى أهل المسجد عنه وقد طرده أنسان إن كان الطارح حياً فهو له وإن كان ميتاً لم يدعه وارثاً رجا أن لا بأس بأن يدفع أهل المسجد إلى فقير أو ينتفعوا به في شراء حصير آخر للمسجد والمختار أنه لا يجوز لهم أن يرفعوا ذلك بغير أمر القاضي كذا في محيط السرخسي \* وفي المنتقى يورى المسجد إذا خلقت فصارت لا ينتفع بها فأراد الذي بسطها أن يأخذها ويتصدق بها أو يشتري مكانها أخرى فله ذلك وإن كان هو غائباً فأراد أهل المحلة أن يأخذوا البوارى ويتصدقوا بها بعد ما خلقت لم يكن لهم ذلك إذا كانت لها قيمة وإن لم تكن لها قيمة لا بأس بذلك كذا في الذخيرة \* حشيش المسجد إذا أخرج من المسجد أيام الربيع إن لم تكن له قيمة لا بأس بدارجته خارج المسجد ولمن رفعه أن ينتفع كذا في الوقعات الحسامية \* حشيش المسجد إذا كانت له قيمة فلاهل المسجد أن يبيعه وإن رفعوا إلى الحاكم فهو واجب ثم يبيعه بأمره هو المختار كذا في جواهر الاختلاط \* لو رفع أنسان من حشيش المسجد وجعله قطعاً قطعاً (١) بالسواد كذا في الوقعات الحسامية \* جنازة أو نعش أو صى في آخر عمره بمحمد بن درهم الحشيش المسجد كذا في الوقعات الحسامية \* جنازة أو نعش لمسجد فسد بعباءة أهل المسجد قالوا الأولى أن يكون البيع بأمر القاضي والصحيح أن يبيعه لهم لا يصح بغير أمر القاضي كذا في فتاوى قاضخان \* ديباج الكعبة إذا صار خلفاً لا يجوز أخذه لكن يبيعه السلطان ويستعين به على أمر الكعبة كذا في السراجية \* ولو وقف على دهن السراج للمسجد لا يجوز وضعه جميع الليل بل بقدر حاجة المصلين ويجوز أن يتركه الليل أو نصفه إذا احتج إليه للصلاة فيه كذا في السراج الوهاج \* ولا يجوز أن يترك فيه كل الليل إلا في موضع جرت العادة فيه بذلك كمسجد بيت المقدس ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم والمسجد الحرام أو شرط الواقف تركه فيه كل الليل كما جرت العادة به في زماننا كذا في البحر الرائق \* إن أراد أنسان أن يدرس الكتاب بسراج المسجد كان سراج المسجد موضوعاً في المسجد للصلاة قبل لأمر به وإن كان موضوعاً في المسجد للصلاة أن فرغ القوم من صلاتهم وذهبوا إلى بيوتهم وبقي السراج في المسجد قالوا لا بأس بأن يدرس به إلى ثلث الليل وفيما زاد على الثلث لا يكون له حق التدريس كذا في فتاوى قاضى خان

(الفصل الثاني في الوقف على المسجد وتصرف القيم وغيره في مال الوقف عليه) ولو أراد أن يقف (١) قوله بالسواد كذا في نسخ وهو الموافق للأصل المنقول عنه كما رأيت في نسخة مني وفي نسخ بالسواء اهـ معجمه

\* وقال خمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى لم يذكر في الكتاب حكم ما بين الخشبات أنه لا يجوز ما يفضي به من أصحابنا رحمه الله تعالى من قال يقضى به بالملك بينهما على أحد عشر سبعة عشرة أمهم لصاحب الخشبات ومهم لصاحب الخشبة الواحدة فحكم ما بين الخشبات حكم ما تحت كل خشبة من الحائط حتى لو انهدم الحائط يقتسمان أرضه على هذا \* قال مولانا رحمه الله تعالى وأكرههم على أنه يقضى به لصاحب العشر الخشبات الأموضع الخشبة الواحدة فإن ذلك الموضع يكون ملكاً لصاحب الخشبة الواحدة عند أكرههم \* وقال بعضهم الحائط كله يكون ملكاً لصاحب الخشبات ولصاحب الخشبة والخشبتين حق وضع الخشبة في ذلك الموضع \* قال مولانا رحمه الله تعالى والصحيح أن ذلك الموضع يكون ملكاً لصاحب الخشبة كذا ذكرنا في الدعوى \* ولو كان الحائط بين دارين رجلين كل واحد منهما يدعيه ولكل واحد منهما عليه جذوع يقضى بينهما نصفين

هو المختار \* فإن كانت جذوع أحدهما أكثر فلا آخر أن يزيد في جذوعه حتى تكون مثل جذوع صاحبه \* قال مولانا رضي الله عنه وهذا إذا كان الحائط يحتمل الزيادة فإن كان لا يحتمل الزيادة ليس له أن يزيد \* دارى بدقوم في يد كل واحد منهما ناحية بينهما في الدار درج معقود بآراج سفلى الدرج في يد أحدهم وعلى ظهر الدرج طريق للآخر إلى منزله فانه يقضى بالدرج لصاحب السفلى ولصاحب العلوى طريقه على الدرج على حاله \* ولو كان على رأس الدرج روشن هو على صاحب السفلى وهو طريق لصاحب العلوى فإلى روشن كاه لصاحب السفلى لأن روشن بمنزلة سقف السفلى لكن لصاحب العلوى عليه الممر على يده كفي المسائل المقدمة \* سفلى بيت في يد رجل عليه علوى في يد آخر انهدم السفلى وسقط كان جذوعه ووراه وهو راديه لصاحب

السفل لان ذلك من سقفي السفل والظاهر ان كل من بقي ايما يجهل مشقة ان يكون لصاحب العلو ان يسكن على ظهره \* دارق بنو جسل  
 وعلوها في يد آخر وطريق العلو في ساحة الدار ادى كل واحد منهما ساحة الدار مع الساحة تكون لصاحب السفل والعلو  
 وطريقه لصاحب العلو لان الساحة والسفل في يد صاحب السفل فانه هو الذي يستعمل الساحة بوضع الامتعة وكسر الخطب وصب  
 الوضوء وادخال الدابة فالعلو وطريقه في يد صاحب العلو فيكون ذلك وان اقام البيئة يقضى لكل واحد منهما بما في يده الا حترجها  
 للخارج على ذي اليد في يد يد بين دارين من كل واحد من صاحبي الدارين يدعي الحص قال ابو حنيفة  
 رحمه الله تعالى يقضى بالحص بينهما فحين وقال صاحباه رحمهما الله تعالى يقضى (٤٤٧) به ان اليه القمط وهو كذا في الحائط

بين دارين كل واحد منهما يدعيه  
 ووجه الحائط او الطائفت الى  
 أحدهما \* حائط سقوله لرجل  
 وعلوه لا يخبره فاراد صاحب  
 السفل ان يهدم السفل لم يكن له  
 ذلك عندهم وان اراد صاحب  
 السفل ان يفتح فيه بابا أو كوة أو  
 يدخل فيه جذعا لم يكن له قبل ذلك  
 ليس لصاحب السفل ذلك في قول  
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا ان  
 رضى به صاحب العلو \* وقال  
 أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى  
 له ان يفعل ذلك اذا كان لا يضر  
 بصاحب العلو \* فان كان شيء  
 من ذلك يضره لم يكن له ان يفعل  
 وكذا ليس له ان يحفر في سنده بئرا  
 وكذا لو اراد صاحب العلو ان  
 يحدث على علوه بناء أو يضع عليه  
 جذوعا أو يشرع فيه كنيه فالم  
 يكن له ذلك في قول أبي حنيفة رحمه  
 الله تعالى اضر بالسفل أو لم يضر  
 وعندهما ان اضر بالسفل يمنع  
 منه وان لم يضر لا يمنع منه \* رقيقة  
 لا منفذ لها فيها دور خمسة مرورهم  
 في الرقيقة فرقع أحداهم سقنها  
 وادعى أن السقنله وادعى كل  
 واحد منهم أنه له فان كان طريق  
 السقف الى ملك أحدهم أو مشغولا بمتاعه كان له في الحكم ويكون القول قوله مع يمينه وان لم يكن طريق السقف الى ملك أحدهم ولا كان  
 مشغولا بمتاعه فهو لهم جميعا لكل واحد منهم أن يحلف الآخر على نصيبه عند عدم البيئة وأبهم أقام البيئة فهو له وان أقاموا جميعا  
 يقضى لكل واحد منهم بما في يده غيره \* وعن محمد رحمه الله تعالى دار الى جنب أرض رجل فبنى صاحب الأرض أرضه وأراد أن يلحق  
 حائطه بحائط الدار ومنعه صاحب الدار عن ذلك قال ينظر ان ألزقه بالدار بحيث لو سقط حائط الدار لا يسقط حائط الباني كان لصاحب  
 الأرض أن يلحق حائطه به وان كان لو سقط حائط الدار يسقط حائط الباني لم يكن لصاحب الأرض أن يلحق به حائط الدار وان كان أصل  
 حائط الدار ذواعين وأعلامه شر لم يكن لصاحب الأرض أن يبنى ويلزقه بالدار وسيأتي أحكام الحائط المشتركة في كتاب الصلح ان شاء الله

أرضه على المسجد وعمارة المسجد وما يحتاج اليه من الدهن والحصير وغير ذلك على وجه لا يرد عليه  
 الا بطل يقول وقفت أرضي هذه وبين حدودها بمقوفةها ومراقفها وقفا مؤبدا في حياتي وبعد  
 وفاتي على أن يستغل ويبدأ من غلاته بما فيه من عمارتها وأجور القوام عليها وأداء موقوفها فما  
 فضل من ذلك يصرف الى عمارة المسجد ودفعه وحصيره وما فيه مصلحة المسجد على أن للقيم أن  
 يتصرف في ذلك على ما يرى واذا استغنى هذا المسجد يصرف الى فقراء المسلمين فيجوز ذلك  
 كذا في الظهيرية \* رجل وقف أرضا له على مسجد ولم يجعل آخره للمساكين تكام المشايخ  
 فيه والمختار أنه يجوز في قولهم جميعا كذا في الوقعات الحسامية \* ولو كانت الأرض وقفا على  
 عمارة المساجد أو على مرمة المقار جاز كذا في فتاوى قاضيان \* وقف أرا على مسجد أو  
 مدرسة وهيا مكانا للبناء قبل أن يبينها لغير المتأخرين والحج الجواز وتصرف غلتها الى  
 الفقراء الى أن تبنى فاذا بنيت ردت اليها العلة كذا في فتح القدير \* ذكر الصدر الشهيد رحمه الله  
 تعالى في باب الواو اذا تصدق بداره على مسجد أو على طريق المسلمين تكام وافية والمختار أنه يجوز  
 كل وقف كذا في الذخيرة \* رجل أعطى درهمه في عمارة المسجد ونفقة المسجد أو مصلح  
 المسجد مع لانه وان كان لا يمكن تصحيحه تليكا بالهبة للمسجد فان الملك للمسجد على هذا الوجه  
 صحيح فيتم بالقبض كذا في الوقعات الحسامية \* ولو قال أو صيت ثلث مالى للمسجد لا يجوز  
 الا أن يقول ينفق على المسجد كذا في خزانه المفتين \* وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى  
 اذا قال أو صيت ثلث مالى لسراج المسجد لا يجوز حتى يقول يسرج مالى المسجد كذا في الذخيرة  
 \* ولو قال وهبت دارى للمسجد أو أعطيتها له مع ويكون تليكا فيشترط التسليم ولو قال وقفت  
 هذه المائة للمسجد مع بطريق التليك اذا سلمه للقيم كذا في الفتاوى العتابية \* لو قال هذه الشجرة  
 للمسجد لا تصير للمسجد حتى تسلم الى قيم المسجد كذا في المحيط \* ولو وقف ضيعة على مسجد على أن  
 ما فضل من العمارة فهو للفقراء فاجتمعت الغلة والمسجد لا يحتاج الى العمارة لعل هل تصرف تلك  
 الغلة الى الفقراء اختاف وافية والمختار أنه لو اجتمع من الغلة مقدار ما يحتاج المسجد والضيعة الى  
 العمارة تمكن العمارة منها وزيادة صرفت الزيادة الى الفقراء ليكون جميعا بشرط الوقف وصيانة  
 لو وقف كذا في محيط السرخسي \* مسجد انهدم وقد اجتمع من غلته ما يحصل به البناء قال الخصاص  
 لا تنفق الهبة في البناء لان الوقف وقفه على مرثاه لم يأمر بان يبنى هذا المسجد والفتوى على أنه  
 يجوز البناء بتلك الغلة كذا في فتاوى قاضيان \* سئل أبو بكر عن أوصى بثلث ماله لعمال البرهل  
 يجوز أن يسرج في المسجد قال يجوز قال ولا يجوز أن يزاد على سراج المسجد سواء كان في شهر رمضان



تعالى (باب اليمين) رجل ادعى على رجل مالا فانكر المدعى عليه وطلب المدعى من القاضي أن يحلفه قالوا يقول القاضي للمدعى  
 أليس بيننا فأن قال نعم لي بينة حاضرة في المصر لاني مجلس القضاء وطلب من القاضي أن يحلفه فأنه لا يحلفه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال  
 أبو يوسف رحمه الله تعالى يحلفه واضطربت الروايات عن محمد رحمه الله تعالى والخيار فيه أن القاضي ان كان يجتهد ورأى الميل الى قول  
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يحلفه وان مال الى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يحلفه وهو كالتوكيل بغير رضا الخصم بلا عذر ومن مرض أو  
 سفر أو نحوهم أن القاضي يجتهد فيه فيقضي بما قضى اليه اجتاده \* وان قال المدعى لابنته أو قال شهودي غيب وطلب من القاضي  
 تحليفه يحلفه ولا يكره اليمين ولا يغاظ وتفسير (٤٤٨) التغليظ أن يقول بالله لرحن الرحيم يذكركم من الصفات ماشاء وقال بعضهم  
 ينظر الى حال المدعى عليه ان عرفه

أو غيره قال ولا يزين به المسجد كذا في المحيط \* مسجد بانه على وجه الصحيح المطر باب المسجد  
 فيفسد الباب وينشق على الناس الدخول في المسجد كان للقسيم أن يتخذ طلة على باب المسجد من ذلة  
 الوقف اذا لم يكن في ذلك ضرر لاهل الطريق كذا في السراجية \* سئل الفقيه أبو القاسم عن قيم  
 مسجد جعله القاضي قيسا على غلاته أو على له شيئا معلوما يأخذه كل سنة حل له الاخذ ان كان مقدار  
 أجره له كذا في المحيط \* ولو نصب القاضي خادما للمسجد كان الواجب شرط ذلك في وقفه حاز  
 وحل له الاخذ وان لم يشترط لا يجوز كذا في السراج الوهاج ناقلا عن الواقعات والمتولى أن يستأجر  
 من يخدم المسجد بكنسه ونحو ذلك باجره له أو زيادة يتعابن فيها فان كان أكثر فالأجرة له وعليه  
 المدفع من مال نفسه ويضمن لو دفع من مال الوقف وان علم الاجير أن ما أخذه من مال الوقف لا يحل له  
 كذا في فتح القدير \* ومتولى المسجد اذا تضرع عليه الحساب بسبب أنه أحمى فاستأجر من يكتب له ذلك  
 بمال المسجد لا يجوز له كذا في الذخيرة \* مسجد له مستعلات وأوقف أراد المتولى أن يشتري من  
 غلة الوقف للمسجد دهنًا أو حصيرا أو حشيشا أو آجرا أو حصا للفرش للمسجد أو حصي قالوا ان وقع  
 الواقف ذلك للقيم وقال تفعل ما ترى من مصلحة المسجد كله أن يشتري للمسجد ماشاء وان لم يوضع  
 ولكنه وقف ابناء المسجد وعمارة المسجد ليس للقيم أن يشتري ما ذكرنا وان لم يعرف شرط الواقف  
 في ذلك ينظر هذا القيم الى من كان قبله فان كانوا يشترون من أوقف المسجد الدهن والحصير  
 والحشيش والآجر وما ذكرنا كان للقيم أن يفعل ذلك والا فلا كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو وقف  
 على عمارته يصرف الى بناءه وتطمينه دون تزيينه ولو قال على مصالحه يجوز في دهنه وبنائه أيضا  
 كذا في خزائن المفتين \* ليس للقيم أن يتخذ من الوقف على عمارة المسجد مشرقا من ذلك ولو فعل  
 يكون تامنا كذا في فتاوى قاضيهان \* وفي الفتاوى المسغرى المتولى إذا أنفق على قناديل  
 المسجد من وقف المسجد جاز كذا في الخلاصة \* ولو كان الوقف على عمارة المسجد هل للقسيم أن  
 يشتري سلما ليرتقي على السطح اكس السطح وتطمينه أو يعطى من غلة المسجد أجر من يكتسب  
 السطح وبطرح الثلج ويخرج التراب المجتمع من المسجد قال أبو نصر للقيم أن يعمل ما في تركه خراب  
 المسجد كذا في فتاوى قاضيهان \* ويجوز أن يبني منارة من غلة وقف المسجد ان احتاج اليها  
 ليكون أسمع للعبير وان كانوا يسمعون الاذان بدون المنارة فلا كذا في خزائن المفتين \* مسجد  
 بجانبه فارقين يضرب حائط المسجد ضررا يدينا فأراد القيم وأهل المسجد أن يتخذ من مال المسجد  
 حصا يحجب حائط المسجد لئلا يضر عن المسجد قالوا ان كان الوقف على مصالح المسجد جاز للقيم  
 ذلك لان هذا من مصالح المسجد وان كان لوقف على عمارة المسجد لا يجوز لان هذا ليس من عمارة

بالصلاح لا يغاظ بل يتفق بذكر  
 اسم الله تعالى ولا يذكرا الصفة  
 وان عرفه على غير ذلك يغاظ فيذكر  
 الاسم والصفة وبإلغ فيه وقال  
 بعضهم ينظر الى المدعى به ان كان  
 مالا غير اغاظ وان كان حقيرا  
 لا يغاظ وان أراد المدعى تحليفه  
 بالطلاق أو العتاق في ظاهر الرواية  
 لا يجيبه القاضي الى ذلك لان  
 التحليف بالطلاق أو العتاق ونحو  
 ذلك حرام وبعضهم يجوز ذلك في  
 زماننا والصحيح ظاهر الرواية فاذا  
 أراد القاضي تحليفه في دعوى  
 المال حلفه بالله ماله هذا المدعى  
 عليك المال الذي يدعى ولا شيء  
 منه لانه لو حلفه على الكل ربما  
 يكسرون عليه بعض ذلك المال  
 لا كله فيحلف ولا يبالى \* ولو أقر  
 المدعى باستيفاء بعض المال  
 والمدعى عليه ينكر المال أصلا  
 يطالب المدعى بردهما أقر بقبضه  
 فكان الاحوط هو الجمع بين الكل  
 والبعض ولا يحلفه بالله ما  
 استقرضت منه هذا المال ولا  
 غصبته ولا أودعك اذا كان المدعى  
 يدعى المال بذلك السبب لاحتمال

أنه استقرض منه أو اغتصب منه أو قبل منه الوديعة ثم رد عليه ولو حلف على السبب كان كذا في بينه  
 ولو أقر بالاستة راض أو الغصب وادعى الرد أو القضاء عسى ينكر المدعى الرد والقضاء فيأخذ منه المال نائبا وكان قلر الجانبين فيما قلنا  
 فيحلفه على ذلك الوجه سواء عرض المدعى عليه أو لم يعرض الا أن فيما سوى الوديعة يحلفه بالله ماله عليك ولا قبلك المال الذي يدعى ولا شيء  
 منه وفي الوديعة يحلفه بالله ليس في يدك هذه الوديعة لتي يدعى ولا شيء منها ولا قبلك حق منها لان المدعى عليه لو كان استهلك الوديعة أو دل  
 سارقا داهيا لا تسكون في يده ويكون ضامنا له فيحلف على نحو ما قلنا \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان المدعى اذا ادعى مالا مطلقا يحلف  
 على المال وان ادعى مالا يسبب يحلف على المال بذلك السبب لا يحلف بالله ما استقرضت منه هذا المال أو ياتيه ما غصبته منه هذا ونحوه

ذلك الآن يعرض المدعى عليه للقاضي فيقول لا تخلفني على هذا الوجه لان الرجل قد تقرر من ماله لا يكون ذلك المال عليه عند الدعوى بان رده أو أبرأه فاذا رضه على هذا الوجه فيئذ يحلفه على الحصول كما ذكرنا وبه أخذ بعض المشايخ رحمهم الله تعالى وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ونظر الى جواب المدعى عليه دعوى المدعى ان أنكر المدعى عليه الاستقراض والغصب فقال ما استقرضت منه شيئا ولا غصبت منه شيئا يحلف على السبب بالله ما استقرضت وان قال المدعى عليه في الجواب ليس له على هذا المال الذي يدعى يحلف على الحصول بالله ماله عليك ولا قبلك هذا المال الذي يدعى ولا شيء منه قال مولانا رحمه الله تعالى هذا هو أحسن الاقوال بل عندى وعليه أكثر القضاة ولو أن رجلا ادعى على رجل أنه استهلك ماله وطلب التخليف من القاضي فإن (٤١٩) القاضي لا يحلفه وكذا لو قال هذا شريعتي وقد

خان في الربح ولا أخرى قد صدره لا يلتفت اليه وكذا لو قال بالغي أن فلان بن فلان أو صلي ولا أدري قد صدره وأراد أن يحلف الوارث لا يجيبه القاضي الى ذلك وكذلك المدون اذا قال قضيت بعض بئى ولا أدري كم قضيت أو قال نسيت قدره وأراد أن يحلف الطالب لا يلتفت اليه قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى الجهالة كما تمنع قبول البيينة تمنع الاستحلاف أيضا الا اذا اتهم القاضي وصى اليتيم أو قيم الوقف ولا يدعى عليه شيئا معلوما فانه يحلف نظرا للوقف واليتيم \* رجل اغتصب أرضا أو دارا فأراد المغصوب منه استرداد الغصب وأقام البينة على ذلك بعد دعوى صحبة فقال المدعى عليه انه اوقف في يدي على سبيل خير معلوم وعجز المغصوب منه عن اقامة البينة كان له أن يتخلف المدعى عليه في قول محمد رحمه الله تعالى لان عنده العقار يضمن بالغصب وعندهما لا يضمن فلا يستحلف \* ثم عند محمد رحمه الله تعالى انما يستحلف اذا أراد المدعى أن يأخذ

المسجد كذا في فتاوى قاضيان \* والاصح ما قال الامام ظهير الدين أن الوقف على عمارة المسجد وعلى مصالح المسجد سواء كذا في فتح القدير \* متولى المسجد ليس له أن يحمل سراج المسجد الى بيته وله أن يحمله من البيت الى المسجد كذا في فتاوى قاضيان \* ليس لقيم المسجد أن يشتري جنازة وان ذكر الواقف أن القيم يشتري جنازة كذا في السراجية \* ولو اشترى القيم بخله المسجد ثم باودفع الى امساكين لا يجوز وعليه ضمان ما تنقص من مال الوقف كذا في فتاوى قاضيان \* القيم اذا اشترى من ثلث المسجد حائوتا أو دارا أن يستغل ويباع عند الحاجة جازان كاله ولا يبة الصراة واذا حاز له أن يبيعه كذا في السراجية \* قيم المسجد لا يجوز له أن يبنى حوائط في حد المسجد أو في فسائه لان المسجد اذا جعل حائوتا ومسكنا تسقط حرمة وهذا لا يجوز والغناء تبع المسجد فيكون حكمه حكم المسجد كذا في محيط السرخسي \* متولى المسجد اذا اشترى بالغلة التي اجتمعت عنده من الوقف منزلا ودفع المنزل الى المؤذن ليسكن فيه ان علم المؤذن ذلك كره أن يسكن في ذلك المنزل لان هذا المنزل من مستغلات الوقف ويكره للامام والمؤذن أن يسكن في ذلك المنزل كذا في فتاوى قاضيان \* واذا أراد أن يصرف شيئا من ذلك الى امام المسجد أو الى مؤذن المسجد فليس له ذلك الا ان كان الواقف شرط ذلك في الوقف كذا في الذخيرة \* ولو شرط الواقف في الوقف الصرف الى امام المسجد وبين قدره يصرف اليه ان كان فقيرا وان كان غنيا لا يحل وكذا الوقف على الفقهاء المؤذنين كذا في الخلاصة \* أهل المسجد لو باعوا غلة المسجد ونقص المسجد بغير إذن القاضي الاصح أنه لا يجوز كذا في السراجية \* من سدد انكسر حائطه من ماء يجب المسجد في الشارع وهو ماء الشفة أو انكسرت ضفته هل يصرف من غلة المسجد الى عمارة النهر ومرمته قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ان كان ما يصرف الى عمارة النهر ومرمته لا يزبد على عمارة القائم فيه جاز ولا هل المسجد أن يجمعوا أهل النهر من الانتفاع بالنهر ومرمته حتى يعطيهم قيمة العمارة فيصرف ذلك الى عمارة المسجد وان شاء أهل المسجد تقدموا الى أهل النهر باصلاح النهر فان لم يصلحوا حتى انهدم حائط المسجد وانكسر ضفته فقيمة ما انهدم كذا في فتاوى قاضيان \* وذكر الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى في نعتائه عن مشايخه بل أن المسجد اذا كانت له أوقاف ولم يكن له مال فقام واحد من أهل المحلة في جميع الاوقاف ونفق على المسجد فيما يحتاج اليه من الحصر والحشيش ونحو ذلك لا ضمان عليه فيما فعل استحسانا فيما بينه وبين الله تعالى فاما اذا أخبر الحاكما بذلك وأقر به عنده ضمنه الحاكما كذا في الذخيرة \* القاض من وقف المسجد هل يصرف الى الفقراء قبل لا يصرف وانه صحيح ولكن يشتري به مستغلا للمسجد كذا في

( ٥٧ - ( الفتاوى ) - ثانی ) القيمة عند النكول أمالو أراد أن يأخذ الضيعة والعقار عند النكول لا يستحلف أيضا لان المدعى عليه لما أقر بالوقف بصير وقفه باقراره فلا يمكن القضاء به المدعى عند النكول \* قال الشيخ الامام الزاهد ويكره محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ينبغي أن يغتنى بقول محمد رحمه الله تعالى ويقضى بالقيمة عند النكول كيلا يحتال بهذا الدفع سقاط اليمين عن نفسه وكذلك رجل في يديه ضيعة بقول وقفها أبي على وعلى أولادي خاصة وادعى أخوه أن أبانا رقة فها علينا وعلى أولادنا بما وأراد أن يحلف صاحب اليد قالوا لا يحلف على أصل الوقف ولكن يحلف على حصته من الغلة \* ولو ادعى ضيعة في يد رجل أن له فقال واليد هي لابني الصغير فلا لا يستحلف المدعى عليه مكررا وادعى شفعة في دار فله الميثاق في داره فلا لا يكون للمدعى أن



يختلفه لان اقراره لولده الصغير قد صح ولزم ولو استخلف فنسك لا يصح نسكوله فان قال المدعى ان هذا قد استهلك دارى باقراره لولده الصغير فيصير ضامنا عند النكول فهو على الخلاف عندهما لا يسقط كذا في المسئلة الاولى وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يستخلف فان نسك يفتى به بالقيمة لان محمد رحمه الله تعالى العقار يضمن بالغصب وكذلك بالحدود في رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى باقراره لولده الصغير لا يسقط عنه اليمين وقال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى اذا أقر للصغير بسقط عنه اليمين سواء كان الصغير ابنه أو غيره \* ولو قال المدعى عليه هذه الدار لابني الكبير الغائب فلان فهذا ما لو (٤٥٠) أقر بذلك لأجني سواء لا يسقط عنه اليمين فان حلف فنسك يدفع الدار الى المدعى فان

المحيط \* سئل القاضي الامام شمس الاسلام محمود الاوزجندی رحمه الله تعالى عن أهل المسجد قصر فوافى أوقاف المسجد يعني آخروا المستغل وله متول قال لا يصح تصرفهم ولكن الحاكم يعني ما فيه مصلحة المسجد قبل دل يفرق الحال بين أن يكون المتصرف واحدا أو اثنين قال لا بد أن يكون المتصرف من الاماثل رئيس المحلة ومتصرفها كذا في الذخيرة \* وفي الفتاوى النسفية سئل عن أهل المحلة باعوا وقف المسجد لاجل عمارة المسجد قال (١) لا يجوز باسرا القاضي وغيره كذا في الذخيرة \* وفي فوائد نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى أهل مسجد اشترى واعقار ابعاله المسجد ثم باعوا العمارة اختلف المشايخ في جواز بيعهم والصحيح أنه يجوز كذا في الغياثية \* ولو أن قوم ابناوا مسجدا وقض من خشبهم شيء قالوا يصرف الفاضل في بناءه ولا يصرف الى الدهن والحصير هذا اذا سلموه الى المتولى ليعتق به المسجد ولا يكون الفاضل لهم يصنعون به ماشاؤا كذا في البحر الرائق ناقلا عن الاسعاف \* أرض وقف على مسجد صارت بحال لا تزرع فجعلها رجل حوضا للعامة لا يجوز للمسلمين انتفاع بماء ذلك الحوض كذا في القنية \* مال موقوف على سبيل الخير وعلى المقرء بغير أعيانهم ومال موقوف على المسجد الجامع واجتمعت من غلاتها ثمانية آلاف درهم فحدثت الروم واحتج الى النفقة في تلك الحادثة أما المال الموقوف على المسجد الجامع ان لم تكن للمسجد حاجة للمال فللقاضي أن يصرف في ذلك لكن على وجه القرض فيكون دين في مال الفنى وأما المال الموقوف على المقرء فهذا على ثلاثة أوجه اما أن يصرف الى المحتاجين أو الى الأغنياء من أبناء السبيل أو الى الأغنياء من غير أبناء السبيل في الوجه الاول والثاني جاز لا على وجه القرض وفي الوجه الثالث المسئلة على قسمين امان رأى قاض من قضاة المسلمين جواز ذلك أو لم يرفق في القسم الاول جاز الصرف لا بطريق القرض وفي القسم الثاني يصرف على وجه القرض فيصير دين في مال الفنى كذا في الوقفات الحسامية

(الباب الثاني عشر في الرباطات والمقابر والخانات والحياض والطرق والسقايات وفي المسائل التي تعود الى الاشجار التي في المقبرة وأراضي الوقف وغير ذلك)

(١) قوله لا يجوز باسرا القاضي وغيره تمام عبارة الذخيرة وقيل ان كان أهل المسجد اشترى واعقاروا بعلاات المسجد للمسجد هل لهم بيعه لعمارة المسجد قال فيه اختلاف المشايخ وينبغي أن لا يكون في هذا الفصل اختلاف المشايخ لانه لا ولاية لأهل المسجد في شراء العمارة للمسجد فلم يصح شراءهم أصلا للمسجد ويصح بيعهم بلا خلاف بخلاف مسئلة المتولى اه ومنه تعلم العبارة التي بعد فتأمل اه محكي

سائر الورثة ذكر في الكتاب أنه يؤخذ كل الدين من نصيب هذا الوارث وان أنكر هذا الوارث الدين من على أبيه فأقام المدعى بينة يقضى بالدين ويستوفى من جميع التركة لامن نصيب هذا الوارث لان القضاء على أحد الورثة بالبينة يكون قضاء على الكل وان أقر هذا الوارث بالدين وكذبه سائر الورثة فلم يقض القاضي عليه باقراره حتى شهد هذا الوارث المقر مع رجل أجني بالدين على مورثه حزن شهادته ويقضى بالدين ويكون ذلك قضاء على جميع الورثة وان شهد هذا الوارث بالدين على أبيه بعد ما قضى القاضي عليه باقراره لا تقبل شهادته ولوم يتم المدعى البينة بالدين وأقر به الوارث في ظاهر الرواية يقضى كل الدين من نصيب هذا الوارث وقال القصب أبو الليث رحمه الله تعالى عندى لا يستوفى كل الدين من نصيب هذا الوارث واعيا يستوفى منه ذروجه \* ولو أن هذا الوارث لم يقب

حضر الغائب بعد ذلك وصدة كان له أن يأخذ الدار لسبق اقراره وكذلك في الاقرار لولده الصغير عند من لا يسقط عنه اليمين يحلف فان نسك يدفع الدار الى المدعى فاذا بلغ الصغير فادعاه يدفع اليه فأما من فرق بين الولد الصغير وبين الولد الكبير قال اقراره لولده الصغير لا يتوقف على تصديق الصغير فاذا صح اقراره لزم وصار الملك لولده الصغير حكما فلا يفيد تحليفه لانه لو نسك لا يصح نسكوله على ولده الصغير أما الاقرار للغائب لا يلزم بل يتوقف على التصديق فيفيد تحليفه بعدما أقر لولده الكبير لا ترى أنه لو أقر لولده الصغير بعين ثم أقر به لغيره لا يصح اقراره ولو أقر به لولده الكبير أو لغائب أجني ثم أقر به لا تحرق قبل حضور الغائب صح اقراره للثاني لما قلنا \* رجل ماب فباع رجل وأحضر ابنه وادعى أنه كان له على أبيه ألف درهم وقد توفي ولي عليه ألف درهم قالوا ينبغي للقاضي أن يسأل المدعى عليه هل مات أبولان قال نعم فيمنسأله عن دعوى المال فان أقر الوارث بالدين على مورثه صح اقراره وان كذبه

بالدين على مورثه وجزا المدعى عن اقامة البيعة وادخلت الوارث فانه يحلف على العلم فان حلف اندفعت عنه الخصومة وان نكل يستري الدين من نصيبه في ظاهر الر واليات اقر هذا الوارث بالدين وانكرو وصول التركة اليه فان صدقه المدعى لاختصومة بينهما وان كذبه المدعى يحلف الوارث على البتات بالله ما وصل اليك المال من جهة والدك فان حلف لا شئ عليه وان نكل يؤمر بقضاء الدين وهذا اذا حلف المدعى على الدين أولا ثم حلفه على وصول التركة اليه فان حلفه أولا على وصول التركة اليه حلف ثم أراد ان يحلفه على الدين فقال الوارث اني لك على لانني لم آخذ شيئا من تركة الميت لا يلتفت القاضي اليه ويحلفه على العلم بالله ما لم بالدين على أبيك لهذا المدعى لان وصول المال الى الوارث وتحليف التركة ليس بشرط للمدعى الدين على الوارث فادعوى (٤٥١) الدين يصح على الوارث وان لم يدع الميت مالا

في يده لاحتمال أنه لو قضى بالدين ربما يظهر للميت مال بعد ذلك من بضاعة أو دين أو ودیعة فلا يحتاج المدعى الى اثبات الدين \* قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى كان الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يقول تقبل البيعة بالدين على الوارث وان لم يكن في يده مال الميت ولا يتحلف قبل ظهور المال أما قبول البيعة فلا نهال ولم تقبل ربما تغيب الشهود أو تموت فذلك المال فتقبل البيعة قبل ظهور المال لمكان الفائدة ولا يستحلف قبل ظهور المال لانه اذا لم يكن في يده مال لم يستحلف في الحال فيستحلف عند ظهور المال فلا يحتمل هلاك المال هذا اذا حلفه على الوصول أولا ثم أراد ان يحلفه على الدين أو على العكس فان أراد تحليفه فقال المدعى عليه لم يصل الى من مال الميت شئ ولا عين لك على ذكر الخصاف رحمه الله تعالى أن القاضي لا يلتفت اليه الا ان المدعى ان صدقه في عدم الوصول اليه حلفه في الدين على العلم وان كذبه في عدم الوصول اليه كان له أن يحلف في عدم

من بنى سقاية للمسلمين أو خانيا سكنه بنوا السبيل أو رباطا أو جعل أرضه مقبرة لم يزل ملكه عن ذلك حتى يحكم به الحاكم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الهداية \* أو الاضافة الى ما بعد الموت ليكون وصية فيلزم بعد الموت وله أن يرجع عنه قبل موته على ما مر في الوقف على الفقراء كذا في فتح القدير \* وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى نزول ملكه بالقول كما هو أصله وعند محمد رحمه الله تعالى إذا استقى الناس من السقاية وسكنوا الخان والرباط ودفنوا في المقبرة زال الملك ويكتفى بالواحد المتذر فعلى الجنس كله وعلى هذا البئر والحوض ولو سلم الى المتولى صح التسليم في هذه الوجوه كذا في الهداية \* ذكر في المبسوط ان الفتوى على قولهم اني هذه المسائل وعليه اجماع الامة كذا في المصهرات \* ولا بأس بأن يشرب من البئر والحوض ويسقى دابته وبعيره ويتوضأ منه كذا في الظهيرية \* واذا جعل السقاية للشرب فأراد أن يتوضأ منها اختلف المشايخ فيه واذا وقف للوضوء لا يجوز الشرب منه وكل ما أعيد للشرب حتى الحيض لا يجوز منها التوضؤ كذا في خزائن الفتى \* وكذلك اذا جعل داره مسكنا للمساكين ودفعها الى وال يقوم بذلك فليس له أن يرجع فيها وكذلك الرجل تكون له الدار بمكة فعملها مسكنا للرحمة والمعتبرين ودفعها الى وال يقوم عليها ويسكن فيها من رأى فليس له أن يرجع فيها وكذلك اذا جعل داره في ثغر مسكنا للغزاة والمرابطين ودفعها الى وال يقوم عليها فليس له أن يرجع فيها وان مات لم تكن ميراثا عنه وان لم يسكنها أحد كذا في المحيط \* ثم لا فرق في الانتفاع في هذه الاشياء بين الغني والفقير حتى جاز للسكنى النزول في الخان والرباط والشرب من السقاية والدفن في المقبرة كذا في التبيين \* وغلة الدار والارض اذا جعلت للغزاة لا يأخذ منها الا من هو في عداد المحاربين كذا في خزائن المعية وفتاوى قاضيخان \* قال الخصاصي في وقفه اذا جعل الرجل داره سكنى للغزاة فمكن بعض الغزاة بعض الدار والبعض فارغ لا يسكنها أحد ينبغي للقيم بأمرها الوقف أن يكرى من هذه الدار ما لا يحتاج الى سكناه ويجعل أجرة ذلك في عمارة هذه الدار فما فضل بعد ذلك يصرفه على الفقراء والمساكين كذا في المحيط \* وفي النوادر اذا بنى خاناء واحتاج الى المرسى روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه يعزل منها ناحية بيتا أو بيتين فتؤاجر وينفق من غلتهما عليها وروى عن محمد رحمه الله تعالى رواية أخرى أنه يؤذن الناس بالنزول سنة ويؤاجر سنة أخرى ويرم من أجزائه وهكذا اذا جعل فرسه حبيسا فان كان يركب عليه مجاهد يركبه وينفق عليه وان لم يركبه أحد يؤجره وينفق عليه من أجرته كذا في الذخيرة \* وفي المنتقى فان لم يوجد من يستأجره يبيعه الامام ويوقف ثمنه حتى اذا احتج الى ظهوره يشتري بثمنه فرسا أو بغزا عليه كذا في المحيط \* قال الخصاصي في وقفه اذا جعل

الوصول والدين جعلا الا أنه في عدم الوصول اليه يحلفه على البتات وفي الدين يحلفه على العلم بالله ما تعلم أن لهذا على أبيك كذا وبه أخذ عامة المشايخ رحمهم الله تعالى \* ثم اختلفوا أنه يحلفه مرة واحدة أو يحلفه مرتين \* قال بعضهم يحلفه مرة واحدة ويجمع بين البيعتين على العلم وبين البيعتين على البتات كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بهودخيه في حديث القسامة وقال بعضهم يحلفه مرتين بالله ما وصل اليك من مال الابن شئ ثم يحلفه بالله ما تعلم أن لهذا على أبيك كذا لان الحكم مما لا يتعلق بأحد الامرين فله وان أقر بالدين لا يؤخذ منه شئ ما لم يثبت وصول مال الميت اليه بخلاف حديث القسامة \* وعلى قول الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى وهو اختيار الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى ما لم يثبت وصول شئ من مال الميت اليه اما بالنكول أو بالبيعة لا يحلف على الدين هذا اذا أقر المدعى عليه بموت الاب فان أنكر



يخالف على الوث ووصول المال اليه بمنا واحدة الآن في الموت يخالف على العلم وفي وصول المال اليه يخالف على البتات وقال عامة المشايخ  
 رحمه الله تعالى في لف مرتين مرة على الوث ومرة على العلم فان نكل عن عين الموت حينئذ يخالف على الدين على علمه فان خالف لم يكن عليه  
 شيء واذا مات الرجل وترك امرأة وأولاداً صغاراً ولم يدع مالا طاهراً فخاراً جعل وادعى على الميت ديناً فاحضر المرأة قال الشيخ الامام  
 أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى المرأة في هذا كوارث آخره قبل البيضة عامه الاثبات الذين على الميت وان لم يكن في يده شيء وكذا لو  
 كانت اتركة مستغرة بالدين ذكر الخصاص رحمه الله تعالى في أن الوارث يكون خصماً ان يدعى ديناً على الميت وذكر الخصاص رحمه  
 الله تعالى رجل قدم رجلاً الى القاضي وقال (١٥٢) ان والدي فلان بن فلان الفلاني ما لم يدع وارثاً غيري وله في هذا الرجل

كذا وعند هذا الرجل كذا من  
 المال فان القاضي يسأل المدعي  
 عليه عما ادعى فان أقرب بجميع  
 ذلك أمر القاضي بدفع جميع ذلك  
 اليه ولا يكون ذلك قضاء حتى لو باه  
 الاب جميعاً أخذ المال من الغريم ثم  
 الغريم يرجع على الابن بما أخذ منه  
 ولو أنكر المدعي عليه في الابتداء  
 دعوى الابن وأراد الابن أن يخلفه  
 بالله ما تعلم أن فلان بن فلان بن  
 فلان الفلاني مات ولم تعلم أن ابنة  
 قال الخصاص رحمه الله تعالى  
 روى عن أصحابنا رحمه الله تعالى  
 أنه لا يستخلف المدعي عليه بل  
 يقال للمدعي أقم البينة على موت  
 فلان بن فلان وانك وارث فان  
 أثبت حينئذ يخلف على ما ادعى من  
 المال قال مولانا رحمه الله تعالى  
 وفيها قول آخر أن المدعي عليه  
 يستخلف بالله ما تعلم أن فلان بن  
 فلان بن فلان مات ولا تعلم أنه ابنة  
 فان نكل حينئذ يخلفه على ما ادعى  
 من المال للميت ولم يذكر الخصاص  
 رحمه الله تعالى صاحب القولين  
 واختلف المتأخرون فيه قال  
 بعضهم منهم شمس الأئمة  
 السرخسي رحمه الله تعالى ان

داره سكنى للعاج فليس للمعجورين أن يسكنوها واذا مضى يوم الموسم يؤجره او ينفق غلتها  
 في مرمها وما فضل عن ذلك فرق على المساكين كذا في الظهيرية في فتاوى أبي الميت رحمه الله  
 تعالى رجل بنى رباطاً للمسلمين على أن يكون في يده مادام حياً فليس لاحد أن يخرج منه مالم يظهر  
 منه أمر يستوجب الانحراج من يده كشراب الخمر أو ما أشبه ذلك من الفسق الذي ليس فيه  
 رضا الله تعالى كذا في الذخيرة أرض لاهل قرية جعلوها مقبرة وأقبروا فيها ثم ان واحد من أهل  
 القرية بنى فيها بناء (١) لوضع اللين والآلات القبر وأجلس فيها من يحفظ المتاع بغير رضا أهل  
 القرية أو رضا بعضهم بذلك قالوا ان كان في المقبرة سعة بحيث لا يحتاج الى ذلك المكان فلا بأس  
 به وبعد ابنه لو احتاجوا الى ذلك المكان رفع البناء حتى يقبر فيه كذا في فتاوى قاضيان رجل  
 أوصى بأن يخرج ثلث ماله ويعطى ربع الثلث لفلان وثلاثة أرباعه لأقربائه وللفقراء ثم قال  
 لا تتركوا أحداً من الرباطين وهم فقراء الساكين في رباط بعينه فهذا على وجهين اما ان كانت  
 القرية يحصون أولادهم في الوجه الاول جعل عدد كل واحد منهم جزءاً من الفقراء برأ  
 والرباطيين جزءاً حتى لو كانت القرية عشرة نفر جعل ثلاثة أرباع الثلث على اثني عشر سهماً  
 عشرة للقرية وواحد للفقراء وواحد للرباطيين وفي الوجه الثاني جعل ثلاثة أرباع الثلث على  
 ثلاثة لكل فريق سهم كذا في الوقفات الحسامية واذا اشترى الرجل موصفاً حله طريقاً  
 للمسلمين وأشهد عليه فإنه يصح ويشترط لتمسكه مروراً من المسلمين على قول من يشترط التسليم  
 في الاوقاف كذا في الظهيرية قال هلال رحمه الله تعالى وكذلك القنطرة يتخذها الرجل للمسلمين  
 ويتطرقون فيها ولا يكون بناؤها ميراثاً للورثة وقد صار وقفاً قد خص ببناء القنطرة بأطال الميراث  
 فيها كذا في الذخيرة وحكى عن الحاكم المعروف به أنه قال وجدت في النوادر عن أبي حنيفة  
 رحمه الله تعالى أنه أجاز وقف المقبرة والطريق كما أجاز المسجد وكذا القنطرة يتخذها الرجل للمسلمين  
 ويتطرقون فيها ولا يكون بناؤها ميراثاً لورثته نص ببناء القنطرة في بطلان الميراث قالوا تأويل ذلك اذا  
 لم يكن موصح القنطرة ملك الباني وهو المعتاد والظاهر أن الانسان يتخذ القنطرة على النهر العام  
 وهذه المسئلة دأبل على جواز وقف البناء بدون الاصل مع أن وقف البناء بدون أصل الدار لا يجوز  
 كذا في فتاوى قاضيان مقبرة كانت للمشركين أرادوا أن يجعلوها مقبرة للمسلمين فان كانت  
 آثارهم قد اندرست فلا بأس بذلك وان بقيت آثارهم بان في من عظامهم شيء ينشرون ويقيمون يجعل  
 (١) قوله لوضع اللين كذا في جميع نسخ الهندية ومصوابه أو وضع كبرأيته في الاصل المقول عنه  
 اه بحرأوى

الاول قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والثاني قول صاحبيه رحمه الله تعالى وقال بعضهم منهم شمس الأئمة  
 الحلواني رحمه الله تعالى الصحيح هو القول الثاني أن المدعي عليه يخلف فان خالف على ذلك يكلف الابن باقامة البينة على وفاة أبيه وانه وارثه  
 وان نكل المدعي عليه عن الابن صار مقرباً بالموت والنسب جميعاً ولا يجعل القاضي الابن خصماً في اقامة البينة على الدين وانما يجعله خصماً  
 في حكم الخلف على المال بالله ما له الابن فلان الميت عليك هذا المال وعلى دعوى النسب والموت يخلف على العلم ثم يكره اليقين أو بكتفي  
 بهين واحدة فهو على الخلاف الذي ذكرنا رجل له على رجل ألف درهم فاقربها ثم أنكر اقراره به اهل يخلف على اقراره بالله ما تقررت  
 له بهذا المال اختلط المشايخ رحمه الله تعالى فيه قال أبو نوره رحمه الله تعالى في أن يخلف بالله ما تقررت له في اقراره به اهل يخلف  
 المقبرة

وحسب الله تعالى ليس له أن يحلف على الاقرار بما حلفه على نفي الحق \* وذكر منس الاثمة الشرعي ونحوه الله تعالى في شرح الحبل  
قال اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى في هذه المسئلة وانما اختلفوا لاختلافهم أن الاقرار هل هو سبب لاجل  
ابن الفضل رحمه الله تعالى الاقرار ليس بسبب واستدل بعشرون \* احدهما أن المريض الذي ليس عليه دين اذا أقر بجميع ماله لاجنى  
صع اقراره ولا يتوقف اقراره على اجازة الورثة ولو كان ثلثا كالا ينفذ الثلث عند عدم الاجازة \* والثانية العبد المذون اذا أقر  
لرجل بعرضي يده مع اقراره ولو كان الاقرار سببا كان تبرعاً عن العبد فلا يصح \* قال مولانا رضي الله عنه وذكر في الجامع ما يؤيد هذا  
قال اذا أقر المسلم لرجل بخمره مع اقراره حتى يؤمر بالتسليم ولو كان الاقرار (١٥٣) غليظا لا يصح وكذا لو أقر لرجل بعين لا يملكه

يصح اقراره حتى لو مظهر المقر وما  
من الدهر يؤمر بالتسليم الى المقر  
له ولو كان الاقرار غليظا لا يصح  
لانه لا يملك غليظك ما ليس بملك  
له \* رجل ادعى على امرأة أنها  
امراته فأنكرت المرأة نكاحه  
وقالت أنا امرأته هذا الرجل  
الحاضر فصدقها المقر في ذلك  
قال أبو نصر الدبوسي رحمه الله تعالى  
يحلف المقر على العلم بالله ما تعلم  
أنها امرأة هذا الرجل الذي  
يدعى نكاحها فان نكل صار مقرا  
فحلف المرأة على البتة بعد ذلك  
فان نكلت فهي للمدعى وان  
حلفت انقضت الخصومة وان  
حلف الزوج المقر فهي امرأته  
لصادقهما على النكاح ولا يحلف  
المرأة بعد ذلك لانها لو أقرت  
لا يسمع اقرارها للمدعى فلا يفيد  
تحليفها وكان في البسابة يمين  
المقره اسقاط اليمين على المرأة  
\* رجل ادعى على رجل مالا  
فقال المدعى عليه ان المدعى أبرأني  
عن هذه الدعوى فتوهم الحاكم  
ان هذا اقرار من المدعى عليه بالمال  
فحلف المدعى على البراءة فحلف  
أيحلف المدعى عليه بعد ذلك على

مقبرة للمسلمين لان موضع مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان مقبرة للمشركين فنبئت  
واخذها مسجدا كذا في المضمرة \* رجل جاء الى المفتي فقال اني أريد أن أتقرب الى الله تعالى  
أبى رباطا للمسلمين أو أعتق العبيد أو أؤاد أن يتقرب الى الله تعالى بذاته فقال أبيعها وأصدق  
بثمنها أو أشتري بثمنها ببيد فاعتقهم أو أجعلها دارا للمسلمين أي ذلك يكون أفضل قالوا يقال له ان  
بنيست رباطا وتجعل له وقفاً ومستغلا لعمارة فرباط أفضل لانه أدوم وأعم نفعاً وان لم تجعل للرباط  
وقفاً ومستغلا للعمارة فالفضل أن تبيعه وتصدق بثمنه على المساكين كذا في فتاوى قاضيان  
\* ودون ذلك في الفضل أن يشتري بثمنها ببيد فاعتقهم كذا في الظهيرية \* وفي البرازية وقف  
الصيغة أولى من بيعها والتصدق بثمنها كذا في البحر الرائق \* الميت بعد ما دفن عدة طويلة أو قيلة  
لا يسمع اخراجه من غير عذرو ويجوز اخراجه بالعذر والعذر أن يظهر أن الارض مفعوبة أو  
أخذها الشفيع بالشفعة كذا في الوقعات الحسامية \* رباط كثرت دوابه وعظمت مؤنم أهل  
القيم أن يبيع شيئا منها وينفق ثمنها في علمها أو مرمية الرباط فهذا على وجهين ان بلغ سن  
البعض الى حد لا يخلع لماربته فله ذلك وما لا فلا ولكن يحلف في هذا الرباط مقدار ما يحتاج  
اليها وربط ما زاد على ذلك في أدنى رباط الى هذا الرباط كذا في الذخيرة \* سئل القاضي الامام  
شمس الأئمة محمود الاوزجندی عن مسجد لم يبق له قوم وخرب ما حوله واستغنى الناس عنه هل  
يجوز جعله مقبرة قال لا وسئل هو أيا صاعن المقبرة في القرى اذا اندرست ولم يبق فيها آثار الموقى  
لا العظام ولا غيره هل يجوز زرعها واستغلالها (١) قال لا ولها حكم المقبرة كذا في المحيط \* فلو كان  
فيها شيش يحترق ويرسل الى الدواب ولا ترسل الدواب فيها كذا في البحر الرائق \* رجل جعل أرضه  
مقبرة أو خاناً لليلة أو مسكناً سقط الخراج عنه ان كانت خراجية وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيان  
\* امرأة جعلت قطعة أرض لها مقبرة وأخرج جنهما من يدها ودفنت فيها ابنتها وتلك القطعة  
لا تصلح للمقبرة لاقابة الماء عندها فيصيبها فساد فارادت بيعها ان كانت الارض بحال لا يرغب الناس  
عن دفن الموقى لقله الفساد ليس لها البيع وان كانت يرغب الناس عن دفن الموقى فيها لكثرة  
الفساد فلها البيع فاذا باعها دله مشتري أن يأمرها برفع ابنائها كذا في المضمرة ناقلاً عن  
لكبرى \* رجل حفر له مقبرة في مقبرة دلي يكون لغيره أن يقبر فيه ميتته قالوا ان كانت في المقبرة  
(١) قوله قال لا هذا لا ينفذ في ماله في باب الجنائز من أن الميت ادابلى وصار ترابا جاز زرعها  
والبناء عليه اه لان المانع هنا كون المحل موقوفا على الدفن فلا يجوز استعماله في غيره فليتنامل  
أولهر ر اه

المال أم لا قال الخصاص رحمه الله تعالى يحلف وهكذا قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان المدعى عليه يحلف وقوله  
أبرأني المدعى عن الدعوى لا يكون اقرارا بالمال وكان الواجب على القاضي أن يسأل المدعى ألأبينة على المال فان أقام البينة على المال  
يحلف المدعى بعد ذلك على البراءة وان لم يكن للمدعى بينة على المال يحلف المدعى عليه أولاً على دعواه المال ودعواه البراءة لا يكون اقرارا  
بالمال فان حلف المدعى عليه ترك وان نكل حلف المدعى على البراءة وتوهم القاضي ان هذا اقرار فليس بشئ \* قال وهذه المسئلة  
اختلف فيها المشايخ رحمهم الله تعالى قال المتقدمون من أصحابنا رحمهم الله تعالى دعواه البراءة عن الدعوى لا يكون اقرارا وخالفهم فيها  
المتأخرون رحمهم الله تعالى وقول المتقدمين أصح وقال الشيخ الامام الاجلي الاستاذ طهري الدين المرعشي في رحمه الله تعالى ينبغي أن يحلف



المدعي أو لأعلى البراءة لأن المدعى عليه يدعى بطلان الدعوى ورعاية بكل فئمة قطع الخصومة بينهما \* قال وفي المسئلة اختلاف المشايخ  
رحمهم الله تعالى في اتفقت الروايات على أن المدعي لو قال لادعوى لي قبل فلان أو لا خصومة لي قبل فلان يسمع حتى لا تسمع دعواه إلا في حق حادث  
بعد البراءة ولو قال برئت من دعواي في هذه الدار يسمع ولا يبق له حق في الدار ذكر الناطق في رحمه الله تعالى لو قال لعبدني يدور جمل برئت  
من هذا العبد كان برئاً من العبد وكذا لو قال حرحت من هذا العبد ليس له أن يدعى ولو قال برأتك عن هذا العبد يبق العبد ودعيته في يده  
ويكون ذلك ابراء من ضمان القيمة \* رجل وهب أرضاً من ميث أبيه وسلم لحيات امرأة الميت وادعت على الموهوب له أن الأرض  
أرضها وإن الورثة قسموا الميراث وأن الأرض (١٥٤) وقعت في قسمي وأن الواهب وهب الأرض بهاء ذلك وادعى الموهوب له أن

القسم كانت قبل الهبة وقعت  
الأرض في قسم الواهب وبه  
الموهوب له عن إقامة البيعة على  
ما ادعى وطلب عيدين المرأة فقلت  
له أن يحلف سائر الورثة بعد ذلك  
قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن  
الفصل رحمه الله تعالى ليس له أن  
يحلف سائر الورثة لأن المرأة لما  
حلفت أظهرت أن الهبة كانت في  
مشاع يحتمل القسم فلم تسمع فلا  
يحلف سائر الورثة \* رجل ادعى  
عبداني يدور جمل فأنكر المدعي عليه  
فاستخلف فنكل فقضى القاضي  
عليه بالنكول ثم إن المدعي عليه  
أقام البيعة فشهدوا أنه كان  
أشترى العبد من المدعي قبل ذلك  
فذكر في الفتوى أنه لا تقبل هذه  
البيعة إلا أن يشهدوا بالشراء بعد  
القضاء \* ولو أن رجلاً اشترى  
عبدًا ثم ادعى به عيباً فاستخلف البائع  
فنكل وقضى القاضي عليه  
بالنكول ثم إن البائع أقام البيعة  
أني تبرأت إليه من هذا العيب  
تقبل بيئته \* إذا ادعى البراءة  
بعد انكار الدين أو ادعى العفو  
عن القصاص بعد انكار القصاص  
تسمع ولا تسمع دعوى البراءة عن

سعة فالمستحب له أن لا يوحش الذي حفر وإن لم تكن في المكان سعة كان لغيره أن يدفن ميتته وهو  
كرجل بسط المصلي في المسجد أو نزل في الرباط فجاء آخر فأن كانت في المكان سعة لا يوحش الأول  
ولو أن الثاني دفن ميتته في هذا القبر قال أبو نصر لا يكره ذلك كذا في الفلبيرية \* ميت دفن  
في أرض إنسان بغير إذن مالكها كان المالك بالخيار أن شاء رضى بذلك وإن شاء أمر بالخراج الميت  
وإن شاء سوى الأرض وزرع فوقها وإذا حفر الرجل قبراً في المقبرة التي يباح له الحفر فدفن فيه  
غيره مبتلاً بنش القبر وليسكن يضمن قيمة حفرة ليكون جمعاً بين الحقين كذا في خزائن المفتين  
\* وهذا في المحيط \* قوم عمرُوا أرضاً على شط جيحون وكان السلطان يأخذ العشر  
منهم ويترتب ذلك رباط فقام متولى الرباط إلى السلطان وأطلق السلطان له ذلك العشر هل  
يكون للمتولى أن يصرف ذلك العشر إلى مؤذن يؤذن في هذا الرباط يستعين بهذا في طعامه وكسوته  
وهل يكون للمؤذن أن يأخذ ذلك العشر الذي أباح السلطان قال القاضي أبو جعفر رحمه الله تعالى  
لو كان المؤذن محتاجاً بطيب له ولا ينبغي له أن يصرف ذلك العشر إلى عمارة الرباط وإنما يصرف إلى  
الفقراء لا غير ولو صرف إلى المحتاجين ثم إنهم اتفقوا على عمارة الرباط جازي ويكون ذلك حسناً كذا في  
فتاوى قاضيه \* وكذلك من عليه الزكاة لو أراد صرفها إلى بناء المسجد أو القنطرة لا يجوز أن  
أراد الحيلة فالجواب أن يتصدق به المتولى على الفقراء ثم الفقراء يدفعونه إلى المتولى ثم المتولى يصرف  
إلى ذلك كذا في الذخيرة \* رباط فيه ثمار يحوز للنازلين فيها أن يتناولوا منها فهذا على وجهين أما  
أن كانت ثمار الأقيمة لها نحو التوت وما شاكل ذلك أو ثمار الهبة ففي الوجه الأول لا بأس وفي  
الوجه الثاني الاحتراز عن ذلك أحوط لدينه لأنه يحتمل أنه جعل ذلك وقفاً للفقراء دون النازلين وهذا  
إذا لم يعلم أما إذا علم أنهم واقف على الفقراء لا يحصل لغير الفقراء أن يتناول منها كذا في الواقفات  
الحسامية \* وفي فتاوى أبي الميت رحمه الله تعالى رجل دفع إلى خادم دار عمران وهي دار يسكنها  
الفقراء دراهم وأمره أن يشتري بها خبزاً ولواوينفق على المقيمين فيها فلم يحجج الخادم ذلك اليوم  
إلى الخبز والحمد وقد كان اشترى قبل ذلك الخبز والحمد بالنسيئة فقضى ذلك الدين بهذه الدراهم ضمن  
كذا في المحيط \* والمسائل التي تعود إلى الأشجار التي في المقبرة وأراضي الوقف وغير ذلك (مقبرة  
عليها أشجار عظيمة فهذا على وجهين أما أن كانت الأشجار نابتة قبل اتخاذ الأرض مقبرة أو نبتت بعد  
اتخاذ الأرض مقبرة ففي الوجه الأول المسألة على قسمين أما أن كانت الأرض مملوكة لها مالك  
أو كانت مواتاً للمالك لها واتخذها أهل القرية مقبرة ففي القسم الأول الأشجار باصلاً على مالك رب  
الأرض يصنع بالأشجار وأصلها ما شاء وفي القسم الثاني الأشجار باصلاً على حالها القديم وفي الوجه

الثاني

الطيب بعد انكار البيع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتسمع في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى

رجل ادعى على رجل أنه نقض حائضه وهذا فهو كذلك قال بينوا طول الحائط وعرضه جازت شهادتهم وإن لم يذكروا قيمته ولا يشترط  
ذكر القيمة \* رجل ادعى على رجل أن عبده الصغير أفلت عليه شيئاً أو أراد أن يستخلف المولى كيف يستخلفه يستخلفه بالله ما تعلم أن  
عبدك هذا أصلاً كذا أو بالله ليس له عليك شيء من الوجه الذي يدعى قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى مسائل  
أحمد رحمه الله تعالى في النواذر متطرفة في هذا الفصل في بعضها يحلف على نفس الدعوى وفي بعضها يحلف بالله ما له عليك حق من  
الوجه الذي يدعى وقد ذكرنا جنس هذه المسائل في أول هذا الباب \* رجل ادعى على رجل أنك ضمنت لي عن فلان كذا درهم فاقبال

المدعى عليه ليس لك على هذا المال ولم يقل لم أضمن كيف يحلف قالوا يحلف بالله ما له عليك هذا المال من لوجه المدعى قال أبو يوسف  
 رحمه الله تعالى ان عرض للقاضي يحلفه على الحاصل ولا يحلفه بالله ما ضمنته \* رجل مات وله على رجل ألف درهم فقدم ابن الميت الغريم  
 الى القاضي وادعى عليه الدين قالوا يحلف للغريم قبل أن يثبت الابن ميثاق الابن يحلف ما ليداعيه شيء ويحلف للوارث أن يحلف أن له على  
 هذا الرجل ألف درهم \* الوكيل بالخصومة اذا ادعى ديناً لموكاه على رجل وأراد أن يحلف المدعى عليه فقال المدعى عليه لا وكيلا أحضر  
 موكلك حتى يجمع كل ما يدعى على لا حلف ليس له ذلك وكذا الرجل اذا خصم رجلاً في شيء فقال المطلوب للقاضي ان هذا المدعى يريد ان تعالي  
 مره ليجمع دأويه حتى أنظر فيها فأقر بما يجب اقراره وأحلف فيما يتوجه على (400) اليمن قالوا ان تحرر القاضي عن الأبرم أمره

بذلك ولا يجبره وقال الفقيه أبو  
 جعفر رحمه الله تعالى ان عرف  
 القاضي المدعى بالتعنت أمره  
 حتى يجمع دعاويه وان لم يكن  
 كذلك لا يأمره وقال أبو نصر رحمه  
 الله تعالى اذا كان لرجل على رجل  
 دعاوى متفرقة لا يحلفه القاضي  
 على كل شيء بل يأمره حتى يجمع  
 الدعاوى ويحلفه عينا واحدة  
 \* اذا حلف الحاكم المحكم رجلاً  
 لا يحلفه القاضي في ذلك نائياً وان  
 كان الحاكم قائماً قاعداً \* اذا  
 طلب المدعى عين المدعى عليه في  
 شيء فقال المدعى عليه أخرج كراسة  
 حسابك لا طرفيه فقال المدعى  
 لا أخرج وطلب من القاضي أن  
 يحلفه قالوا ان أمره القاضي بان  
 يخرج فهو حسن ولا يجبره كالأول  
 طلب المدعى عليه من القاضي أن  
 يسأل المدعى من أي وجه يدعى  
 على هذا المال ان سأل القاضي  
 عن ذلك فهو حسن وان لم يبين  
 لا يجبره القاضي على ذلك فكذلك  
 هذا \* رجل ادعى مالا على رجل  
 وأخرج صكافيه اقرار المدعى عليه  
 بذلك المال للمدعى فقال المدعى  
 عليه ان المدعى قد رداقراي وأراد

الثاني المسألة على قسمين اما أن علم لها غارس أولم يعلم ففي القسم الاول كانت للغارس وفي القسم  
 الثاني الحكم في ذلك الى القاضي ان رأى بيعها وصرف ثمنها الى عمارة المقبرة فله ذلك كذا في  
 الوقعات الحسامية \* واذا غرس شجرة في المسجد فالتشجر للمسجد واذا غرس شجرة في أرض  
 موقوفة على الرباط ينظر ان كان الغارس ولي تعاهد هذه الارض الموقوفة على الرباط فالتشجر  
 للوقف وان لم يول ذلك فالتشجرة له وله قلعها واذا غرس شجرة في طريق العامة فالحكم أن التشجر  
 للغارس واذا غرس شجرة على شطرنج العامة أو على شط حوض القرية فهو للغارس كذا في الظهيرية  
 \* ولو قطعها فنبتت من دروقها أشجار فهي للغارس كذا في فتح القدير \* أشجار على حافتي النهر  
 في الشارع اختصم فيها للشرية ولم يعرف الغارس وهذا النهر يجري أمام باب رجل في الشارع قالوا  
 ان كان موضع الاشجار ملكاً للشرية فثبتت في ملكهم ولم يعرف غارسه يكون لهم وان لم تكن  
 أرض الاشجار ملكاً للشرية بل هي للعامة وللشرية فيها حق تسبيل الماء ان علم أن صاحب الدار  
 حين اشترى الدار كانت هذه الاشجار في هذا الموضع فان الاشجار لا تكون لصاحب الدار وان لم يعلم  
 ذلك كانت الاشجار له كذا في فتاوى قاضيخان \* قال الصدر الشهيد في واقعاته يجب أن يكون هذا  
 المجرى في فناء داره كذا في المحيط \* وقف شجرة ينتفع بأوراقها أو بأثمارها أو بأصلها فالوقف جائز  
 ثم اذا جاز لا يقطع أصلها الا اذا كان لا ينتفع بالأصلها بان فسدت أغصانها أو كانت في الأصل لا ينتفع  
 بالأصلها فيقطعها أيضاً ويتصدق واذا كان ينتفع بثمارها أو بأوراقها لا يقطع كذا في المنهات  
 \* وكذلك لو وقف شجرة بأصلها على مسجد فيبست أو ينش بعضها يقطع الياس ويترك الباقي كذا  
 في محيط السرخسي \* أرض موقوفة على الفقراء أو أجراها من المتولين وطرح فيها السرقة  
 وغرس الاشجار ثم مات المستأجر فهذه الاشجار ميراث للورثة وبؤخرون بقلعها فلو أراد الورثة أن  
 يرجعوا في الوقف بما زاد السرقة في الاراضي ايس لهم ذلك كذا في الذخيرة \* رجل غرس شجرة  
 في الشارع فبات الغارس وترك ابنه فجعل أحدهما حصته للمسجد لا تكون للمسجد كذا في  
 الوقعات الحسامية \* رجل غرس أشجاره في ضيعته وقال لامرأته في ضيعته اذا مت فبيعي هذه  
 الاشجار واصرفي ثمنها في كفني وثن الخبز للفقراء وثن الدهن اصراج المسجد الذي في كذا ثم مات  
 وترك امرأته هذه وورثة كبارا فاشترى الورثة الكفن من الميراث وجهزوه بتباع الاشجار والمحيط  
 من ثمن الاشجار مقدار الكفن وتصرف المرأة الباقي الى الخبز ودهن السراج كذا في المحيط \* رجل  
 وقف ضيعته على جهة معلومة أو على قوم معلومين ثم ان الواقف غرس فيها شجرة قالوا ان غرس من  
 غلة الوقف أو من مال نفسه لكن ذكر أنه غرس للوقف يكون للوقف وان لم يذكر شيئاً وقد غرس

أن يحلف المدعى على ذلك كان له ذلك كما لو قال لرجل بعثني عبدك هذا بكذا فقال المدعى عليه بعثت ولدك قد أقتني البيع مع دعواه  
 أن يحلفه على ذلك \* عين في يد رجل ادعاه رجلان كل واحد منهما على حدة فحلفه القاضي لاحدهما فكل وقضى له ثم أراد الآخر أن  
 يحلفه ان كان الثاني يدعى ملكاً مطلقاً أو يدعى الشراء من المدعى عليه لا يحلفه الثاني لان فائدة التحليف النكول ولو نكل للثاني بهدما  
 نكل الاول لا يصح نكوله للثاني على الاول فلا يبطل ذلك القضاء وان كان الثاني يدعى عليه غصباً حلفه لانه لو نكل للثاني ضمن له القيمة  
 فيحلفه \* رجل ادعى داراً في يد رجل ولا يثبت للمدعى فأراد أن يحلف المدعى عليه على البتات فقال ذو اليداني وورثته من أبي وعلى الوارث  
 اليمن على العلم فانما حلف على العلم قالوا الذي يدين يحلف المدعى بالله ما تعلم أنها وصلت اليه من قبل أبيه فان حلف المدعى في ذلك يحلف



المدعى عليه على البتات وان نكل المدعى بحلف المدعى عليه بعد ذلك على العلم بالله ما تعلم ثم المدعى \* سكة شجرة نائمة فيها قور لقوم ادى رجل فيها طريقا وانكر أصحاب السكة كان له أن يحلفهم ان لم يكن فيهم أي تام صغار أو وقف فاذا حطب واحد منهم سخطا البين عن الباقي وان نكل هذا الواحد حلف الباقيون وان كان فيهم صغار أو أوقف فلا عين عليهم \* رجل مات وادعى بعض ورثته لايهم على رجل ديننا واستحلفه فحلف ثم حضر وارث آخر ليس للثاني أن يحلفه لان الوارث قائم مقام المورث والمورث لا يحلفه الامرة \* رجل ادى على عبد محمور عليه مالا بالاستهلاك قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ليس له أن يذهب بالعبد الى باب القاضي فيسير اذن المولى لمافيه من شغل العبد عن خدمة المولى في تلك الساعة (٤٥٦) ولكن لو وجد في مجلس القاضي كان له أن يحلفه \* رجل ادى على ميت

دينا فاحضر وارثا واحدا فاسكر فاستحلف على العلم بحلف ثم اراد المدعى أن يستحلف وارثا آخر كان له ذلك لان الناس يتفاوتون في البين ولان الوارث يستحلف على العلم ويرى العلم الاول بين الميت ويعلم الثاني \* رجل ادى على رجل ألف درهم والمدعى عليه يعلم أنهم انسيمة تخاف أن لو أقر بالالف وادعى الاجل ربحا ينكر الاجل ويطلبه بالامحالة فاحلفه في ذلك أن يقول للقاضي سألته أنها مؤجلة أو محجلة فان سألته فقال هي حالة وطلب عين المدعى عليه كان للمدعى عليه أن يحلف بالله ماله على الف التي يدعى ولو حلف بالله ماله على أداء هذه الف التي يدعى كان صادقا في عينه ولو كان عليه ألف حالة وهو معسر لاسعه أن يحلف بالله ماله على هذه الف التي يدعى حتى لو حلف بالطلاق ليس على هذه الف وهو معسر يقع الطلاق ولو كان عليه ألف مؤجلة حلف بالله ماله اليوم قبله - قلوا ان لم يكن من قصده اقراء مال المدعى وانما يريد بهذا دفع المطالبة يرجى أن لا يكون

من مال نفسه يكون له ورثته بعده ولا يكون وقفا كذا في فتاوى قاضيهان \* سئل نجم الدين في مقبرة فيها أشجار هل يجوز صرفها الى عمارة المسجد قال نعم ان لم تكن وقف على وجه آخر قيل له فان دعا شيطان المذمومة الى الخراب يصرف اليها والى المسجد قال الى ما هي وقف عليه ان عرف وان لم يكن للمشهد متول ولا للمقبرة فليس للعمامة التصرف فيه بدون اذن القاضي كذا في الظاهرية \* سئل نجم الدين عن رجل غرس نالة في مسجد كبرت بعد سنين فاراد متولي المسجد أن يصرف هذه الشجرة الى عمارة يثر في هذه السكة والغراس يؤول هي الى فاني ما وقفته على المسجد قال الظاهر أن الغراس جعلها للمشهد فلا يجوز صرفها الى البئر ولا يجوز للغراس صرفها الى حاجنة نفسه كذا في المحيط \* في فتاوى أهل سمرقند مسجد فيه شجرة تفاح يباح للقوم أن ينطروا بهذا التفاح قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى المختار أنه لا يباح كذا في الذخيرة \* شجرة الى طريق المارة جعلت وقف على المارة يباح تناول ثمرها للمارة ويستوى فيه الغني والفقير وكذا الماء الموضع في القلوات وماء السقاية وسرير الجنائز وثيابهم او مصحف الوقف يستوى الغني والفقير في هذه الاشياء كذا في فتاوى قاضيهان \*

(الباب الثالث عشر في الاوقاف التي يستغنى عنها او ما يتصل به من صرف غلة الاوقاف الى وجوه أخرى وقف الكفار)

أوقاف على قنطرة فيبش الوادي وصار الماء الى شعب أخرى من أرض تلك المحلة واحتيج الى عمارة قنطرة هذا الوادي الجديد هل يجوز صرف غلات الاولى الى الثانية ينظر ان كانت القنطرة الثانية للعمامة وليس هناك قنطرة أخرى للعمامة أقرب اليها من صرف الغلة اليها كذا في الوقعات الحسامية \* سئل شمس الاعة الحلواني عن مسجد أو حوض خرب ولا يحتاج اليه لتفرق الناس هل للقاضي أن يصرف أوقافه الى مسجد آخر أو حوض آخر قال نعم ولو لم يتفرق الناس ولكن استغنى الخرض عن العمارة وهناك مسجد محتاج الى العمارة أو على العكس هل يجوز للقاضي صرف وقف ما استغنى عن العمارة الى عمارة ما هو محتاج الى العمارة قال لا كذا في المحيط \* وابط يستغنى عنه وله غلة فان كان بقره رباط صرفت الغلة الى ذلك الرباط وان لم يكن بقره رباط يرجع الى ورثة الذي بنى الرباط هكذا ذكر المسألة في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في واقعاته وفيه نظر فتأمل عند المتوى كذا في الذخيرة \* في فتاوى النسفي سئل شيخ الاسلام عن أهل قرية افتروا وتداعى مسجد القرية الى الخراب وبعض المقلبة يستولون على خشب المسجد وينقلونه الى ديارهم هل لواحد من أهل القرية أن يبيع الخشب باسم القابة

وبعك

به باس ولا ينبغي للقاضي أن يكتفي بهذا البين بل يحلفه بالله ما قبله سئ قال الفقيه أبو الليث رحمه الله

تعالى هذه المسألة دليل على أن قول المدعى عليه ماله قبله اليوم حق لا يكون منه اقرارا بالمسال اذ لو كان اقرارا أمره القاضي باذامه بوط وقال بعض الناس يكون اقرارا بالمسال \* ولو كان عليه دين فأنكر وحلف بالله ليس له على شيء وحرك لسانه بالاستثناء بحيث لا يعلم أن يكن ذلك استثناء ولو حلف وأشار بأصبعه في كنه الى رجل غير المدعى بالله ماله على شيء لم يكن حاشا ديانته ويكون حاشا نفاذه حتى لو كاسا ثل بالطلاق يقع الطلاق قضاء \* ولو كان على رجل دين وبه رهن تخاف المديون أنه لو أقر بالدين مما يسكر المدين فيأخذ ماله من ية قول المديون القاضي سألته أنه يدعى على أتابج المدين أو ليس هم ارضه يسأله فان قال هم ارضه رجع الامن عن سلاك الرهن والى ما يقتل

وهن كان له أن يحلف بالله ليشهد على الفالسيس ثم رهن \* إذا ادعى رجل على رجل الفافانسكر وتحلف بالطلاق به ليشهد على غي أو حلفه القاضي بالطلاق على قول بعض المشايخ وجههم الله تعالى طلب المدعي ثم ان المدعي أقام البينة فشهد الشهود أن المدعي أقرضه الف الف قبل الجين وقضى القاضي بالمال لا يقع الطلاق ولو شهد الشهود أنه عليه الف الف وقضى القاضي بالمال ذكر في الجامع أنه يقع الطلاق وهو قول محمد رحمه الله تعالى \* رجل ادعى على ميت ديناً وقدم الوصي الى القاضي فحلف الوصي وطلب المدعي من القاضي عين الوصي لا يحلفه القاضي لان فائدة التحليف هو النكول ولو أقر الوصي بالمال لا يصح إقراره على الميت فلا يحلفه الا أن يكون الوصي وارث الميت فينتقل له أن يحلفه لانه لو نكل حتى يصير مقراً يلزمه المال في نصيبه \* المدعي (٥٧) عليه اذا شك أن المدعي صادق في دعواه

أم كاذب لا يتسقى له أن يحلف فان طلب المدعي عينه ولا يرغب في القضاء فان كان أكبر رأي المدعي عليه أن المدعي صادق في دعواه فانه يدفع المال ولا يحلف وان كان أكبر رأي أنه مبطل في دعواه وسعه أن يحلف \* رجل ادعى على وارث رجل مالا وأخرج صكاً باقرار المدعي عليه بالمال فادعى الوارث أن المقر قد سدد اقراره وطلب عين المدعي على ذلك كان له أن يحلف لانه ادعى عليه مالا وأقر به يبطل دعواه ولو قال الوارث قد أقر لك الميت تجلته قال بعضهم له أن يحلفه لانه لو نكل تبطل دعواه ولو ادعى أن المقر كان كاذباً في اقراره لا يقبل ذلك منه \* رجل ادعى على امرأة مخدرة أو على مريض مالا وطلب المدعي عليه ذكر الخصاص رحمه الله تعالى أن القاضي يبعث أميناً أو أمينين ومعه شاهد حتى يستحلف المدعي عليه وذكر في المنتقى فيه خلافاً على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يبعث أميناً يحلفه وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يبعث فيه فوض ذلك الى رأي القاضي فـ... لو أن

ويستل الثمن ليضرفه الى بعض المساجد أو الى هذا المسجد قال نعم كذا في المحيط \* رجل ربط دابة أو سيفاً في رباط وقفاً على الرباط ونحو الرباط واستغنى الناس عنه يربط في رباط آخر هو أقرب الرباط اليه كذا في الذخيرة \* في النوادر عساو وقف اتهدم وليس له من العلة ما يمكن بمسألة العساو يبطل الوقف وعاد حق البناء الى الوافان كان حياً والى ورثته ان كان ميتاً كذا في محيط السرخسي \* حوض في محلة تحرب فصار بحيث لا يمكن عمارة واستغنى أهل المحلة عنه ان كان يعرف واقفه يكون له ان كان حياً ولو ورثته ان كان ميتاً وان كان لا يعرف واقفه فهو كاللقطة في أيديهم يتصدقون به على فقير ثم يبيعه الفقير فينتفع بالثمن \* ومن هذا الجنس حانوت هو وقف صحيح احترق السوق والحانوت وصار بحال لا ينتفع به ولا يستأجر بشئ البتة يخرج من الوقفية \* ومن هذا الجنس الرباط اذا احترق يبطل الوقف ويصير ميراثاً \* ومن هذا الجنس منزل موقوف وقفاً صحيحاً على مقبرة معلومة تغرب هذا المنزل وصار بحال لا ينتفع به فاعمره وجره وبني فيه بناء من ماله بغير اذن أحد فالاصل لورثة الواقف والبناء لو رثة الباني كذا في المضمرات \* وكذلك وقف صحيح على أقوام مسلمين تحرب ولا ينتفع به وهو بعيد من القرية لا يرغب أحد في عمارة ولا يستأجر أصله يبطل الوقف ويجوز بيعه وان كان أصله يستأجر بشئ قليل يبقى أصله وقفاً كذا في فتاوى قاضيهان \* وهذا الجواب صحيح على قول محمد رحمه الله تعالى فاما عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ففيه نظر لان الوقف بعد ما صح بشرائطه لا يبطل الا في مواضع مخصوصة كذا في محيط السرخسي \* في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى رجل جمع مالا من الساس ليعتقه في بناء المسجد فانفق من ذلك المراهم في حاجته ثم رد يد لها في نفقة المسجد لا يسعه أن يفعل ذلك فان فعل فان عرف صاحب ذلك المال رد عليه أو سأله تجديد الاذن فيه وان لم يعرف صاحب المال استأذن الحاكم فيها يستعمله وان تعذر عليه ذلك رجوت له في الاستحسان أن ينفق مثل ذلك من ماله على المسجد فيحوز لكن هذا واستعمار الخا كم يجب أن يكون في رفع الوبال أما الضمان فواجب كذا في الذخيرة \* ويبتنى على هذا مسائل ابتلى بها أهل العلم والصالحاء منها العالم اذا سأل الفقراء أشياء واختلط بعضها ببعض يصير ضماناً لجميع ذلك واذا ادعى صار مؤدياً من مال نفسه ويصير ضماناً لهم ولا يجزئهم عن زكاتهم فيجب أن يستأذن الفقير لبأذن له بالقبض فيصير خالطاً ماله بماله كذا في المحيط \* ومنها (١) نادى مرد اذا قام وسأل للفقير شيئاً بغير أمره فهو أمين فان اختلط مال البعض بمال البعض يصير مؤدياً من مال نفسه ويصير ضماناً لهم ولا يجزئهم عن زكاتهم فيجب أن يأمره الفقير أو لا بذلك لانه (١) قوله نادى مرد كذا في عبارة الذخيرة ولم يظهر لي هذا الاسم فلترجع المضمرات اه بحرأوى

( ٥٨ - ( الفتاوى ) - ثاني )

بشاهد \* رجل توجه عليه اليمين فقال ان المدعي حلفني في هذه الدعوى عند القاضي بكذا وطالب عين المدعي على ذلك حلفه القاضي بالله ما حلفته فان نكل لا يكون له أن يحلف المدعي عليه وان حلف كان له أن يحلف المدعي عليه على المال فان قال المدعي عليه ان المدعي قد ادعى على هذا المال عند قاضي بلد كذا ثم خرج من دعواه وأمر أني فطالب من القاضي تحليفه قال بعضهم لا يحلفه القاضي هنا لان دعواه الابراء لم يصح فلا يستوجب اليمين بخلاف المسئلة الاولى \* وقال الشيخ الامام شمس الأئمة الخوازي رحمه الله تعالى هذا الاول سواء والاصح أن له أن يحلفه \* رجل اشترى من رجل عبداً ثم ارعبه عيباً قال الله سري فهو يرضى ولا يحجره القاضي على نقد الثمن وان قال



المشتري شهودى غيب يستخلف البائع فان سلف البائع يجيز القاضى المشتري على نقد الثمن وان نكل يقضى بالغيب \* اذا شهد الشهود على رجل بحق وقضى القاضى بشهادتهم ثم ان الشهود عليه ادعى أن الشهود قد رجعوا عن شهادتهم ان ادعى رجوعهم في غير مجلس القاضى لا يسمع دعواه ولا يحلف الشهود ولو أقام البينة على ذلك لم يقبل بينته وان ادعى رجوعهم عند قاض آخر لم يدع قضاء القاضى برجوعهم لم يسمع دعواه أيضا وان ادعى أنهم رجعوا عند فلان القاضى وان ذلك القاضى قضى برجوعهم يسمع دعواه ولو أقام البينة على ذلك قبلت بينته وان لم يكن له بينة كان له أن يستخلف الشهود لان رجوع الشهود عند قاض آخر يصح كرجوعهم عند القاضى الذى قضى بشهادتهم \* المدعى عليه اذا كان أحسن وطلب المدعى يمينه فانه يحلفه وصورة الخليف أن يقول له القاضى عليك عهد الله وميثاقه ان كان كذا فاذا أو ما برأسه بنعم بصير حالقا ولا يقول له القاضى بالله ان كان كذا لانه لو أشار برأسه بنعم في هذا الوجه يصير مقراب الله ولا يكون حالقا \* رجل ادعى على صبي ما ذون مالا فانكر اختلافوا فيه قال بعضهم لا يحلف لانه لا تحت عليه فانما يلزمه المال اما بالبينة أو بالاقرار وذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى أنه يحلف في قول علماء ارحمهم الله تعالى قالوا به تأخذلان المأذون بمنع عن اليمين الكاذبة كيلا يرتفع اعتماد الناس عليه في التجارات ولهذا يصح اقراره وفي بعض الروايات لا يحلف الصبي قالوا يجوز أن تكون المسئلة على الاختلاف على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يحلف لان فائدة الخليف النكول وعند النكول يذل والصبي لا يذل وعند صاحبيه ورحمهما الله تعالى يحلف لان عندهما النكول اقرار وهو من أهل الاقرار \* وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح كتاب الاقرار أنه يحلف عند السك (٣٥٨) \* اذا اشترى من رجل جارية ثم ادعى على البائع أنه أقاله اليه وهو كاذب في

دعواه خلف البائع فنكل وقضى عليه بالاقالة بنكوله نفذ قضاؤه باطنا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ورحمهما الله تعالى الاول حتى يحل للبائع وطؤها عندهما وعلى قول محمد وأبي يوسف ورحمهما الله تعالى الا لا يحل له وطؤها وهو على الخلاف المعروف في قضاء القاضى بشهادة الزور في العقود والفسوخ \* رجل ادعى عينا في يد رجل أنه لى وانك قد أقررت لي بهذا فأقام المدعى عليه البينة أن المدعى قد استوهب منى كان ذلك دفعا لدعوى المدعى لان

اذا أمر صار وكيلًا بقبضه وبالتصرف فيه فيصير خالطًا له بماله كذا في المضمرات

#### (الباب الرابع عشر في المتفرقات)

رجل أراد أن يجعل ماله في جهة القرية فبناها الرباط للمسلمين أفضل من عتق الرقاب لانه أدوم وقيل التصديق على المساكين قلت وقد كنا قلنا ان أراد ذلك بأن يشتري الكتب ليكتب العلم لانه أدوم فانه يبنى الى آخر الدهر فكان أفضل من غيره ولو أراد أن ينفذ داره وتفاعلى الفقراء فالصدق بينهما أفضل ولو كان مكان الدار ضيقة قالوا وقف أفضل \* أراد أن يشتري للمسجد دهنًا وحضيرا فان كان المسجد مستغنيا عن الدهن محتاجا الى الحصير فالحصر أفضل وان كان على العكس فشراء الدهن أفضل وان كانا سواء فمافي الدهن سواء في نظري في الفضيلة ونقصانها وزيادة على حاجتها وقوتها وضعفها ودوامها فعلى هذا الصنف الى المتعلم ووجه النعم من الفقه وكتابته وجعه أولى من الاشتغال باداء العبادات من النوافل وكذا الحديث والتفسير أولى لان نفع هذه الاشياء أدوم فكان أولى كذا في المضمرات \* وقف وقفها صح على ساكني مدرسة كذا من طلبه العلم فسكن فيها انسان لكن لا يبيت فيها ويشتمل بالحراسة لئلا يحرم عن ذلك ان كان يابى الى بيت من بيوتهم وله آلة السكنى لانه يعدسا كن هذا الموضع كذا في المضمرات \* ولو اشتعل بالليل

بالحراسة

الاستيهاب اقرار منه بالملك للواهب فصار كولو أقام ذوا البينة على اقراره

المدعى أنه ملك ذى اليد ولو أقام كل واحد منهما البينة على اقرار صاحبه بالملك تها تريت البينتان ويبقى لذى اليد اذا أقر رجل أنى وهبت هذا العين لغسلان وقبضه منى ثم ادعى أنه لم يقبضه منى وانى أقرت بالقبض كاذبا وطلب يمين الموهوب له ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده رحمه الله تعالى في المزارعة أنه لا يحلف الموهوب له في قول أبي حنيفة ومحمد ورحمهما الله تعالى ويحلف في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا في كل موضع اذا ادعى أنه كان كاذبا فيما أقر كولو أقر بقبض الثمن من المشتري وغيره ثم ادعى أنه كان كاذبا في اقراره أو أقر الواهب بقبض الهبة ثم ادعى أنه كان كاذبا فيما أقر وأراد استخلاف المشتري بالله لقد نفذ اليمن أو طلب يمين الموهوب له بالله لغسلان قبضت الهبة باذن الواهب على قول أبي حنيفة ومحمد ورحمهما الله تعالى ليس له أن يستخلفه وعلى قول أبي يوسف والشافعي رحمه الله تعالى له ذلك ذكر الخلاف في كتاب الاقرار فاذا كان في المسئلة خلاف أبي يوسف والشافعي رحمه الله تعالى يفوض ذلك الى رأى القاضى والمفتى \* رجل اشترى من رجل جرابا هرويا فقبضه فوجده أحد عشر ثوبا ثم اختلفا فقال البائع بعث منك هذا الجراب على أن فيه عشرة أثواب بمائة درهم وقال المشتري بل اشترىته منك على أن فيه أحد عشر ثوبا بمائة درهم فطلب كل واحد منهما يمين صاحبه فاب القاضى يحلف البائع أولا بالله يا باه هذا الجراب على أن فيه أحد عشر ثوبا بمائة درهم لان المتسنى يدعى عليه مع الثوب الثاين وهو يشكر فيحلف كولو أكره يسع اليك فان نكز به يردقرا بما ادعى المتيقن وان حلفه ودامت له المبيع على البائع ولا يحلف المشتري لان البائع

لما حلف انتفى بيع الثوب الزائد فيفسد العقد بينهما فكان عليه رد المبيع ولا يحلف المشتري \* الاستحلاف على ثلاثة أوجه في وجه يستحلف عند السكك وهو القصاص والامول وفي وجه لا يستحلف عند السكك وهو الحدود وفي وجه يختلفوا فيه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال لا يستحلف وهي بيع مسائل ستة من معروفة النكاح والرق والتي في الإيلاء والولاء والرجعة والنسب والسابعة ذكرها في الجامع الصغير إذا ادعت الأمة على مولاه أنها ولدت منه هذا الولد أو ادعت أنها ولدت منه ولد أو مات الولد أو ادعت أنها أسقطت منه سقطا استبان خلقه وأنكر المولى لا يحلف في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا لو ادعت امرأة الرجل أنها ولدت هذا الولد منه وأنكر الزوج وكذا لو جاء المولى بالزوج بصبي وادعى أنها ولدت منه وأراد استحلافها لا يمين عليها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قالوا لا يحلف في إحدى وثلاثين مسألة بعضها يختلف فيه وبعضها متفق عليه \* فنه إذا ادعى رجل أو امرأة على رجل أنه قد ذف له لا يحلف للمسكر في قولهم \* ومنها إذا ادعى الزنا لا يحلف وصورة ذلك رجل حلف بعق عبده أن لا يزني أبدا فقدمه العبد إلى القاضي وقال إن هذا حلف بعق أن لا يزني أبدا وقد أتى الذي حلف عليه بعد عيینه وعتقت فأنكر المولى الزنا فطلب العبد عيینه ذكر الخصاص رحمه الله تعالى أنه يستحلف بالله ما زنت بعد ما حلفت بعق عبدي هذا أن لا تزني فان نكل عن اليمين عتق عليه عبده وان حلف لاشئ عليه وذكر الخصاص رحمه الله تعالى أنه لا يستحلف بالله ما زني كما ادعى العبد وذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الرواية محفوظة في الكتب أن القاذف إذا ادعى على المقذوف أن المقذوف صدقه في القذف (٣٥٩) وانه قد زني وأقام البينة على ذلك قبلت بينته

ويستحلف عنه الحد وان لم يكن له بينة وأراد استحلاف المقذوف بالله ما صدقه في ذلك القذف ليستحلف الحد عن نفسه لا يستحلف المقذوف على ذلك ولا فرق بين المسئلةين فان مقصود القاذف من هذه الدعوى إسقاط الحد عن نفسه لا إيجاب الحد على المقذوف ولهذا لا يشترط عدد الأربعة في الشهود كما أن مقصود العبد اثبات العتق لا إيجاب الحد على المولى فصار في المسئلة رواية قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى الصحيح

بالخراسنة وبالنهار يقصر في التعلم ينظر ان اشتغل في النهار بعمل آخر حتى لا يعد من جلة طلبة العلم فلا وظيفة له وان لم يشتغل حتى يعد من جلة طلبة العلم فله الوظيفة كذا في محيط السرخسي \* هذا إذا قال على ساكني مدرسة كذا من طلبة العلم أما إذا قال على ساكني مدرسة كذا ولم يقل من طلبة العلم فكذلك الجواب حتى لا يكون لساكني المدرسة من غير طلبة العلم شيء من الوظيفة لانه هو المفهوم كذا في فتاوى قاضيان \* المتعلم إذا كان لا يختلف إلى الفقهاء للتعلم فان كان في مصر وقد اشتغل بكتابة شيء من الفقه لنفسه مما يحتاج إليه لا بأس أن يأخذ الوظيفة وان كان في مصر وقد اشتغل بغير ذلك لا يأخذ كذا في المضمرات \* ان غاب المتعلم عن البلد بأمانم رجع وطلب فان خرج مسبرة سفر ليس له طلب ماضى وكذا إذا خرج وأقام خمسة عشر يوما وان كان أقل من ذلك لا سرا لادله كطلب القوت والرزق فهو عفو ولا يحمل لغيره أن يأخذ جبرته ووظيفته على حالها إذا كانت غيبته مقدار شهر إلى ثلاثة أشهر فاذا زادت كان لغيره أن يأخذ جبرته ووظيفته كذا في البحر الرائق \* قال المصنف من يأخذ الاجر من طلبة العلم في يوم لادرس فيسه أرجو أن يكون جائزا كذا في المحيط \* غاب المتفقه شهرا أو شهرين يحرم عليه أخذ المرسوم بالانحلاف ان كان مشاهرة وان كان مسانحة وحضر وقت القسمة وقد أقام أكثر السنة يحل كذا في القنية

أنه يستحلف المولى في مسألة العبد وهل يصير العبد قاذفا مولاه بهذا الكلام ذكر الخصاص رحمه الله تعالى في أدب القاضي ما هو إشارة إلى أنه لا يصير قاذفا قال وقد أتى الذي حلف عليه ولم يقل انه زني تحرزا عن ذلك \* وذكر في الحدود رجل قذف غيره فقال رجل آخر للقاذف هو كذا قلت يصير الثاني أيضا قاذفا إذا حلف المولى هنا كما هو المختار يحلف على السبب بالله ما زنت بعد ما حلفت بعق عبدي هذا \* وبما لا يستحلف فيه الحدود الآن في السرقة يستحلف السارق وعند النكول بقضى عليه بالمال لانه ادعى عليه أخذ المال بجهة السرقة فيستحلف لاخذ المال \* وبما لا يستحلف فيه النكاح لا يمين فيه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء كانت الدعوى من الرجل أو المرأة وعند صاحبيه يستحلف المنكر والفتوى على قولهما فيه لعدم البلوى وكيفية الاستحلاف عندهما أنها إذا ادعت النكاح والصداق في ظاهر الرواية عنهما يحلف على الحاصل بالله ما هذه امرأتك بهذا النكاح الذي تدعى ولأهلك هذا الصداق الذي ادعت وهو كذا وكذا ولا شيء منه وان كان المدعى هو الرجل يستحلف المرأة بالله ما هذا زوجك على ما يدعى وقيل على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يحلف على السبب بالله ما تزوجت بها على كذا وكذا من الصداق كما هو أصله الا إذا عرضت المرأة قالوا ويحتمل أن يكون المذكور في ظاهر الرواية قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أيضا \* ومن فروغ هذه المسئلة رجل ادعى على رجل أن المدعى عليه زوج بنته فلانة منه وهي صغيرة فأنكر الأب وطلب المدعى يمينه ان كانت البنت صغيرة وقت الخصومة لا يستحلف الاب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو جهن أحدهما أنه لا يري اليمين في النكاح والناظر أن اليمين للنكول وعندده إذا أقر الأب على ابنته الصغيرة بالنكاح لا يصح إقراره وعند صاحبيه يستحلف الاب لانه لو أقر عليها بالنكاح يصح إقراره ولو كانت كبيرة وقت الخصومة لا يستحلف الاب عند السكك أما عند أبي حنيفة



وجه الله تعالى فلما قلنا وأما عندهما فانها اذا كانت كبيرة كان الاب يتزله الوكيل والوكيل بالشكاح لا يتوجه عليه الخصومة فلا يتخلف  
 وتختلف المرأة على دعواه عندهما \* رجل ادعى على رجل أنه زوج منه أمته فلأنه على مائة درهم وأنكر المولى عندهما يتخلف المولى لأنه  
 لو أقر عليها بالشكاح يصح إقراره فيستخلف \* امرأة ادعت على زوجها أنه طلقها بعد الدخول وعليه نفقة العدة فأنكر الزوج النفقة  
 يتخلف بالله ما عليك تسليم النفقة اليها الا اذا ادعت المرأة فقالت انه من عهد الحديث يزعم أنه لا نفقة للميتة فلو حلف على الخاصل  
 يتخلف بناء على زعمه فيخلفه القاضي على السبب بالله ما طلقها بعد الدخول \* امرأة ادعت الدخول على زوجها فقالت تزوجني وطلقني  
 بعد الدخول ولي عليه المهر كذا أو قالت طلقني قبل الدخول ولي عليه نصف المهر المسمى وهو كذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يتخلف على  
 النكاح وانما يتخلف على المال فان نكل يلزمه المال ولا يقضى بالنكاح \* امرأة ادعت على زوجها أنه آتى منها وانقضت أربعة أشهر  
 من وقت الإبراء وانها بانث منسه فقال الزوج فئت اليها قبل مضي أربعة أشهر وأنكرت المرأة التي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 لا تستخلف المرأة وعندهما تستخلف وكذا لو ادعت أنه طلقها طلاقاً جعياً وانقضت العدة فقال الزوج كنت راجعته في العدة وأنكرت  
 المرأة كان القول قول المرأة ولا يمين عليها في قول أبي حنيفة وعندهما رجعهما الله تعالى عليها باليمين \* رجل ادعى على رجل أنه أبوه أو  
 ابنه فأنكر المدعي عليه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يمين على المنكر الا أن يدعى عليه ما لا يسبب السبب كالميراث أو النفقة اذا كان ممن  
 يستحق الدقة فيستخلف على المال وعنده (٤٦٠) صاحبيه رجعهما الله تعالى اذا ادعى نسباً ثبت بإقراره يستخلف المنكر

\* سئل المقيم أبو بكر عن الوقف على العلوية الساكنين ببلخ قال من غلب منهم ولم يبع مسكنه  
 ولم يتخذ مسكناً آخر فهو من سكان بلخ ولم تبطل وظيفته ولا وقفه كذا في الذخيرة \* ولو اشترى  
 أرضاً شرعاً فاسداً فقبضها واتخذها مسجداً وصلى الناس فيه ذكر هلال وجه الله تعالى في وقفه أنه  
 مسجود على المشتري قيمتها ولا ترد الى البائع قال هلال رحمه الله تعالى هذا قول أصحابنا في المسجد  
 والوقف على قيامه وذكر في كتاب الشفعة اذا اشترى أرضاً شرعاً فاسداً واتخذها مسجداً وبني فيها  
 بناءاً فإنه يضمن قيمتها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويصير مستهاكاً بالبناء وعندهما ينقض البناء  
 وترد الارض على البائع فاشترط البناء على رواية كتاب الشفعة دليل على أنه اذا لم يبن لا يصير  
 مسجداً بمجرد اتخاذه مسجداً بل بخلاف وعدم اشتراط البناء في رواية هلال رحمه الله تعالى دليل  
 على أنه يصير مسجداً بخلاف بدون البناء قال الحارث السهيد رواية محمد رحمه الله تعالى في كتاب  
 الشفعة أصح من رواية هلال رحمه الله تعالى ولو اشترى أرضاً شرعاً فاسداً وقبضها ووقفها على  
 الفقراء ثم وجد بها عيباً لا يردّها ولكن يرجع بالنقصان بخلاف ما اذا اشترى أرضاً واتخذها  
 مسجداً ثم وجد بها عيباً فإنه لا يرجع بنقصان العيب كذا في المحيط \* واذا تبايعا داراً بعبد وثقاباً  
 فوقف الدار ثم استحق العبد والوقف جائز وعلى المشتري قيمة الارض يوم قبضها بالبناء كذا

ادعى عليه ما لا أولم يدع وان ادعى  
 نسباً لا يثبت بإقراره كالعمومة  
 والاخوة ونحوهما اذا ادعى ما لا  
 تسمع دعواه ويستخلف المنكر  
 وان تجرد دعوى المال  
 لا يستخلف المنكر \* وما يصح به  
 إقرار الرجل أربعة الاب والولد  
 والمرأة ومولى العتاقة وإقرار المرأة  
 يصح بثلاثة بالاب والزوج ومولى  
 العتاقة ولا يصح إقرارها بالولد  
 لان إقرارها بالولد أقصر ار على  
 صاحب الفراش وإقرار الانسان  
 لا يصح على غيره بلا دعوى \*  
 وان ادعى ما لا ينسب با ر ادعى

أن أباه مات وترك ما لا في يد المدعي عليه أو ادعى أنه من والمدعي عليه موثر والمدعي  
 عليه ينكر الاخوة يستخلف المدعي عليه على المال عند الكل لا على النسب ويستخلف بالله ما تعلم في هذه الدار نصيباً كما يدعى فان حلف  
 برئ وان نكل يقضى عليه بالمال ولا يقضى بالنسب \* وجنس هذه المسئلة أربعة احداها الميراث والثانية النفقة والثالثة اذا ادعى  
 حق الحفظ أو الحضانة فان قال لمس التقطص معيراً ان الصغير الذي التقطه أحمى وأنكر الملتقط \* والرابعة اذا ادعى بطلان حق الرجوع  
 بان وهب الانسان هبة ثم أراد أن يرجع فيها فقال الموهوب له أنا أخوك وأنكر الوهاب يستخلف الوهاب \* والخاصل أنه اذا ادعى  
 بسبب النسب ما لا أو حقلاً زماً كان المقصود اثبات ذلك الحق دون النسب فيستخلف عند الكل \* رجل مات ولم يترك عصبته ولا رجل  
 أنه كان أعنته وأن له الميراث بحق الولاء أو أنكر سائر الورثة لا يمين عليهم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* رجل مات فدل رجل لرجل  
 انه مات وقد أوصى اليك ولي عليه دين فأنكر المدعي عليه الايضاء وأقر بالايضاء وأنكر الدين لا يمين عليه عندهم وكذا لو ادعى رجل على  
 رجل أن فلاناً وكلك بطلب حقوقه وكالة عامة ولي على موكلك كذا فهو والوصى سواء \* رجل في يديه دار عرض أو حيوان فقدمه رجلان  
 الى القاضي وادعى كل واحد منهما أنه اشتراه من ذى اليد بكذا فأنكر المدعي عليه لاحدهما بعينه أنه باعه منه وأنكر الآخر فقال الآخر  
 للقاضي حلف المدعي عليه أنه لم يبعه مني فانه لا يبرأ ركز الوأ أنكر المدعي عليه دعواه ما حلفه القاضي لاحدهما فأنكل وفضى عليه  
 بالنكول ثم قال الآخر جلس لي فانه لا يتخلفه وكذا لو ادعى رجلان نكاح امرأة وقد ساء الى القاضي فأقرت لاحدهما أنكر بالآخر  
 فقال الآخر حلفها لي لا يتخلفها فيقول لهم ركز الوأ أنكرت المرأة دعواها الخافها لاحدهما عينه على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى

تعالى فسكت وقضى بينهما لا يحلف إلا أن تعرف قولهم \* رجل في يديه دار أو عرض قدمه وتجلان إلى القاضي وأدى كل واحد منهما أن صاحب اليد وهبته وسله إليه فأقر لأحدهما بعينه وطلب الآخر عينه لا يحلف وكذا لو حلف لأحدهما فسكت لا يحلف فشكل لا يحلف إلا أن تعرف وكذا لو أدى كل واحد منهما أنه رهنه عنده بالف درهم وأنه قبضه وأقر به لأحدهما أو حلف لأحدهما فسكت لا يحلف إلا أن تعرف وكذا لو أدى أحدهما الرهن والتسليم والاخر الشراء وأقر بالرهن وأنكر البيع لا يحلف للمشتري ولو أدى أحد هذين الرجلين الاجارة والاخر الشراء فأقر بالاجارة وأنكر البيع لا يحلف للمدعي الشراء ويقال للمدعي الشراء ان شئت تنتظر حتى تنتقض مدة الاجارة وتضلك الرهن وان قفسخ البيع ولو أدى أحد الرجلين الصدقة والقبض والاخر الشراء فأقر بأحد الامرين لا يستحلف للثاني \* ولو أدى كل واحد منهما الاجارة فأقر لأحدهما وحلف فشكل لا يحلف إلا أن تعرف ولو أدى كل واحد منهما أن العبد الذي في يده يدينه بمسببه منه ذو اليد أنكر دعواههما أو أقر لأحدهما أو حلف لأحدهما فشكل يحلف للثاني \* ولو أدى كل واحد منهما أنه أودعه الذي في يديه فأقر لأحدهما حلفه القاضي للثاني ويحلف بالله تعالى عليك هذا العبد ولا فتيته وهي كذا وكذا وكذلك الاجارة \* رجل ادعى دارا في يده رجل وقال ان هذا الرجل اشترى دارا في موضع كذا وبين حدودها بكذا من الثمن وأما شقيع هذه الدار بداري فلازقيها فقال المدعي عليه ان الدار التي تدي فيها الشفعة لابني الصغير فلان فقال مدعي الشفعة انه يريد بهذا الاقرار دفع الميمن عن نفسه فلفه لي ذكر الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل والفقهاء أبو جعفر رحمهما الله تعالى أنه يحلف ولا يسقط عنه الميمن بهذا الاقرار كالأقرار (٣٦١)

في الخاوي \* ولو وجد العبد حرًا بطل الوقف كذا في المحيط \* قيم وقف جمع الغلة وقسمها على أربابها وحرّم واحدًا منهم وصرف نصيبه إلى حاجة نفسه فلما خرجت الغلة الثانية أراد المحرم أن يأخذ من الغلة الثانية نصيبه في السنة الأولى ان اختار تضمين القيم ليس له أن يأخذ من الغلة الثانية ذلك وان اختار اتباع الشركاء والشركة فيما أخذوا فله ذلك من أنصباهم من الغلة الثانية مثل ذلك فتي أخذوا جميعا على القيم بما استهلك من حصة المحرم في السنة الأولى كذا في المضمرات \* امام المسجد رفع الغلة وذهب قبل مضي السنة لا تسترد منه غلة بعض السنة والعبرة لوقت الحصاد فان كان يوم في المسجد وقت الحصاد يستحق كذا في الوجيز \* وهل يحمل للامام أو كل حصة ما بقي من السنة ان كان فقيرا يحمل وكذا الحكم في طلبه العلم يعطون في كل سنة شيئا مقدرا من الغلة وقت الادراك فاحذوا أحد منهم قسطه وقت الادراك فتقول عن تلك المدرسة كذا في المحيط \* رجل أوصى بأن يوقف من ماله كذا كذا درهم الدين يظهر على الوصية باطلة وقت وفاتها ولم يوقت فان قال ان رأى الوصى ذلك الآن يوقف ذلك من ثلث ماله لانه لما قال ان رأى الوصى ذلك فكأنه قال يعطى الوصى ذلك القدر من شاء ولو اوصى على هذا صح كذا في الوقعات الحسامية \* رجل في يده أرض وماء للفقراء وفضل الماء في النهر عن الأرض لا يعطى أحد ابل

على رضا الموكل لم يكن له عينه \* امرأة بالعة تزوجها وليها وهي بكر فادعى الزوج أنه زوجها بامرها ورضاها فانكرت المرأة لا يمين عليها  
في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* امرأة تزوجها وليها من رجل وقبل النكاح عن الرجل أجنبي وادعى أنه وكيل الزوج ثم أنكر الزوج  
وقال ما كنت وكلت فلان في النكاح وما رضيت وما أجزته وأرادت المرأة يمينه لا يحلف الرجل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* رجل  
استصنع رجلا في شيء ثم اختلفا في المصنوع فقال المستصنع لم تفعل كما أمرت وقال الصانع فعلت قالوا لا يمين فيه لأحدهما على الآخر \*  
ولو ادعى الصانع على رجل أنك استصنعت الي في كذا وأنكر المدعي عليه لا يحلف \* رجل ادعى على رجل أن عليه ألف درهم باسم رجل  
يقال له فلان بن فلان الغلاني وأن هذا المال لي وأن فلان بن فلان الغلاني الذي المال باسمه أقر أن المال لي وأن اسمه عارية في الصل وأن  
الذي باسمه المال وكلني بقبض هذا المال والخصومة فيه أن صدقه المدعي عليه فيما ادعى يؤمر بدفع المال اليه ولم يكن ذلك قضاء على  
الغائب حتى لو حضر الغائب وأنكر ذلك أخذ المال من المدعي عليه ثم المدعي عليه يرجع على الآخر خذوان أنكر المدعي عليه جميع  
ذلك فأقام المدعي بينة على أنه وكيل الغائب بقبض المال منه قبلت بينته ويكون ذلك قضاء على الغائب حتى لو حضر الغائب فأنكر لا يسمع  
إنكاره \* ولو أقر المدعي عليه بالمال وأنكر الوكيل كالة فأقام المدعي بينة الوكيل كالة قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى قبلت هذه البينة  
وكان له أن يستخلفه على المال في قولهم وصورة التحليف أن يقول بالله ما تعلم أن هذا وكيل فلان بن فلان الغائب بالخصومة وفي قبض  
هذا المال وقال بعضهم له أن يستخلفه على الوكيل كالة في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ولا يستخلفه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
فإن يكل عن يمين الوكيل يؤمر بدفع المال اليه ولا يكون ذلك قضاء على الغائب لأن إقراره لا يكون حجة على الغائب وإن أقر المدعي عليه



بالو كالة وأنكر المال كان للمدعي أن يقيم البيينة على المال وإن لم يكن له بيينة كان له أن يستخلفه بالله ما فلان بن فلان الفلاني ولا باعته عليك هذا المال الذي سمى المدعي وهو ألف ولا أقل منها وذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل في أول المسئلة أن المال الذي باسم فلان بن فلان الفلاني مالى وقد وكنى فلان بالخصوصية فيه وبقبضه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يشترط ذكر التوكيد \* وإذا ادعى رجل على رجل أنه قتل ابنه عمدا أو عبدا أو وليا بآلة فوجب القصاص وادعى القصاص لنفسه أو ادعى أنه قلع يده عمدا أو قطع يدا ابن صغيره عمدا أو ادعى شجعة أو جراحة يجب فيها القصاص فأنكر المدعي عليه كان له أن يستخلفه ثم في كيفية الخلف في القتل روايتان في رواية يستخلف على الحاصل بالله ماله عليك دم ابنه فلان ولادم عبده فلان ولادم وليه فلان ولا قبلك حق بسبب هذا الدم الذي يدعى وفي رواية يخلف على السبب بالله ما قتلت فلان بن فلان ولي هذا عمدا وفيما سوى القتل من القطع والشجعة ونحو ذلك يخلف على الحاصل بالله ماله عليك قطع هذه اليد ولاه قبلك حق بسببها وكذلك في الشجاج والجراحات التي يجب فيها القصاص فإن حلف برئ وإن نكل في القتل يقضى عليه بالدية عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعند آذ حنيفة رحمه الله تعالى يجب حتى يخلف أو يقر \* وإن ادعى أنه قتل ابنه خطأ أو وليه خطأ أو شجعه خطأ إذا ادعى شيئا فيه دية أو ارش يستخلف بالله ما فلان عليك هذا الحق الذي يدعى من الوجه الذي يدعى ولا شيء منه ويسمى الدية والارش عند اليمين لانه ادعى مالا فيخلف على الحاصل كفى سائر الاموال وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى كل حق يجب على غير المدعي عليه كالدية في قتل الخطأ وما أشبه ذلك يخلف على السبب بالله ما قتلت ابن هذا فلانا وفي الشجعة بالله ما شجعت هذا هذه الشجعة التي يدعى وكل جنابة (٤٦٢) يجب بها الارش والدية على المدعي عليه يستخلف به يستخلف في القصاص

\* امرأة ادعت على زوجها أنه حلف بطلاقها ثلاثا أن لا يدخل هذه الدار وأنه قد دخلها بعد اليمين فالمسئلة على وجوه أربعة ان أقرب باليمين والدخول جميعا فقد أقرب بالطلاق وإن أنكر اليمين والدخول في ظاهر الرواية يخلف على الحاصل بالله ما هذه المرأة باتت منك ثلاث تطليقات كما ادعت وإن أقرب باليمين وأنكر الدخول بعد اليمين يخلف بالله ما دخلت هذه الدار بعد ما حلفت بطلاقها وإن أقرب بالدخول في ذلك الزمان وأنكر اليمين يخلف

يوسله في النهر ليصل الى الفقراء أو الى كل من يصل \* مريض قال اني كنت استولى ما نوت وقف على الفقراء وكنت استهلك من غلته أو قال لم أؤدز كائى فادوا ذلك من مالى بعدموتى فان صدقته الورثة في ذلك يعطى الوقف من جميع المال والزكاة من الثلث وإن كذبت له الورثة يعطى الوقف والزكاة من الثلث وللوصى أن يخلف الو رثة على الع لم يريد بالوصى فيم الوقف بالله ما تعلمون أن ما أقربه حق فإن حلفوا جعل ذلك كله من الثلث كما قبل الحلف وإن نكوا وجعل الزكاة من الثلث والوقف من الجميع كالو أقربه الورثة ابتداء كذا في المحيط \* (جامع الخواص ح) \* وعن أبي الفاسم وقف في الصحة وأخرج من يده فقال عند الموت لوصيه أعط من غلته لفلان خمسين ولفلان مائة ومات وله ابن محتاج وقد قال الوصى افعل ما رأيت فالذفع الى الابن أفضل دون هؤلاء وإذا لم يشترط في الوقف أن يعطى من شاء فالفقراء كذا في التتارخانية \* مريض قال أخرجوا نعتى من مالى ولم يزد على هذا يخرج الثلث من ماله لان ذلك نصيبه قال عليه الصلاة والسلام ان الله تعالى تصدق عليكم بثلاث أموال السكم في آخر أعمالكم كزيادة على أعمالكم كذا في الوقائع الحسامية \* في الجامع الكسائي اذا جعلت امرأة مصحفا جديسا في سبيل الله وتحرق المصحف وبقيت

الفئة

بالله ما حلفت بطلاقها ثلاثا أن لا تدخل هذه الدار قبل أن تدخلها وكذلك هذا في العتق

إذا ادعى المملوك أنه حلف بعتقه أن لا يدخل هذه الدار فإن عرض المولى أو الزوج للقاضي الا ينحله القاضي على السبب بالله ما حلفت بطلاقها ثلاثا ما قبل أن تدخلها \* رجل قدم رجلا الى القاضي وقال ان أبي فلان بن فلان الفلاني مات ولم يترك وارثا غسيري وله على هذا الرجل الذي قدمته كذا وكذا من المال وقال للقاضي سله عما ادعت أجابه القاضي الى ذلك فان سأله رصده المدعي عليه في جميع ذلك أمره القاضي بان يدفع جميع المال اليه ولم يكن ذلك قضاء على الغائب وإن كذبه المدعي عليه في جميع ذلك فقال المدعي للقاضي بالله ما تعلم أنه ابن فلان بن فلان بن فلان ولا تعلم أن فلانا مات قال الخصاص روى عن أصحابنا رحمه الله تعالى أنه لا يستخلفه إكن يقال للمدعي أقم البيينة على وفاة فلان وأنت ابنه فاذا أقت البيينة على ذلك فبعد ذلك أخلفه على ما تدعى لا يملك من المال ثم قال الخصاص رحمه الله تعالى فيها قول آخر أنه يستخلفه على العلم كما طالب المدعي واختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه قال بعضهم منهم شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى ما ذكر أنه يخلف هو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وما ذكر أنه لا يخلف حتى يقيم المدعي البيينة قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال شمس الأئمة الخوافي رحمه الله تعالى الصحيح أنه يخلف قبل أن يقيم المدعي البيينة فإن حلف المدعي عليه بكاف الابن اقامة البيينة على وفاة أبيه وأنه وارثه وإن نكل المدعي عليه يصير مقر بالموت والنسب \* ولو أقرا المدعي عليه بالموت والنسب صريح أو أنكر المال لا يكون المدعي خصمه ماله في حكم البيينة على المال ويكون خصمه ماله في الخلف على المال فكذا إذا نكل في حلفه بعد النكول بالله ما فلان ابن فلان الفلاني عليك هذا المال \* وفي دعوى الموت والنسب إذا حلف المدعي عليه بخلفه في العلم به ولو أنكر جلاله في دعوى كبرى فلا ينكر

فلان الغائب وكله بقبض الدين الذي له قبل هسذا الرجل وبقبض العين الذي له في يده فان صدقه المدعى عليه في جميع ذلك يؤمر بدفع الدين اليه ولا يؤمر بدفع العين لان الاقرار بحق قبض العين لا وكيل اقرار بحق القبض في مال الغير حال قيام صاحب العين فلا يصح اقراره بخلاف ما لو اقر لوارثه \* وان أنكر المدعى عليه الوكالة قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى يحلف بالعلم ما تعلم أنه وكيل فلان بن فلان بقبض الدين الذي له عليك كما يحلف لاجل الوارث وسوى بينه وبين الوارث \* وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى اذا أنكر الوكالة لا يحلف على الوكالة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* ولو كان المدعى ادعى أن فلان بن فلان الغلابي مات وأوصى اليه بقبض الدين الذي له على هذا الرجل وبقبض العين الذي له في يده فان صدقه المدعى عليه في جميع ما قال يؤمر المدعى عليه بدفع الدين والعين اليه كما في الوارث بخلاف الوكالة فان ثمة لا يأمره القاضي بدفع العين الى المدعى لان القاضي يملك نصب الوصي ولا يملك نصب الوكيل على الغائب وان كذبه المدعى عليه يحلف على العلم بالله ما تعلم أنه أوصى اليه \* ولو ادعى رجل عينا في يد رجل أنه ملكه اشتراه من فلان الغائب وصدقه المدعى عليه فان القاضي لا يأمره بدفع المال اليه لانه لو أمره بذلك يكون ذلك قضاء على الغائب بالملك والمبيع باقرار ذي اليد وذلك لا يجوز ولا وجه الى أن يقضى له بالملك بغير سبب لانه قضاء بخلاف ما يدعى \* أما القضاء للوارث والوصي لا يكون قضاء بزل ملك الميت وملك الغائب \* وان ادعى أنه اشتراه من فلان وأن فلانا وكله بقبض هذا المال منه كان له أن يحلف المدعى عليه على الوكالة \* رجل ادعى في دار رجل طريقا وأقام البينة فشهد الشهود أن له طريقا في هذه الدار جازت شهادتهم وان لم يحدوا الطريق \* قال شمس الأئمة الحلواني شوش محمود رحمه الله تعالى هذه المسئلة في الكتاب ذكر في بعض (٤٦٣) الروايات تقبل الشهادة وان لم يحدوا الطريق

وذكر في بعضها أنها لا تقبل ما لم يبين موضع الطريق أنه في مقدم الدار أو في مؤخرها ويذكر طول الطريق وعرضه قال وهو الصحيح وما ذكر في بعض الروايات أنها تقبل وان لم يحدوا الطريق بحول على ما إذا شهدوا على اقرار المدعى عليه بالطريق لان الجهة لا تمنع صحة الاقرار فاذا ثبت اقراره يؤمر بالبيان \* وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الاصح أنها تقبل وان لم يذكر موضع الطريق ومقداره لان الجهة انما

الفضة التي عليه دفع ذلك الى القاضي حتى يبيعه ويشتري به مصحفا مستقلا فيجعله حبيسا ولو جعل فرسا حبيسا في سبيل الله فاصابه عيب لا يقدر على أن يغزى عليه لايأس للوكيل أن يبيعه يريد به القيمة يشتري بثمنه فرسا آخر يغزى عليه ويبيع الوكيل جائز في ذلك بخير أمر القاضي وهو بمنزلة المسجد اذا خربت القرية كان لصاحبه أن يأخذ ويبيعه (فرع على مسئلة المحصف) لو صار المحصف لا يعطى بثمنه مصحفا يرد ذلك على الورثة فيقتسمونه على فرائض الله تعالى قال الكسائي وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى وفي الوصايا رواية بشر بن الوليد اذا جلى أرضه صدقة موقوفة بما فيها من الرقيق والبقر والآلة فتغيرت عن حالها حتى لا ينتفع بهم في الصدقة ليس له بيعها الا بأمر القاضي كذا في المحيط \* حائط بين دارين احدهما وقف انهدم الحائط فبنى صاحب الدار في حدود الوقف كان للقيم أن يأمره بالنقض فان أراد القيم أن يعطيه قيمة البناء ليكون البناء للوقف لا يكون للقيم أن يجبره على أخذ القيمة وكذا لو أعطاه قيمة البناء برضاه لا يجوز كذا في فتاوى قاضيان \* رجل له ضيعة تساوي عشرين ألف درهم وعليه ديون فوق الضيعة وشرط صرف غلاتها الى نفسه قصد امنه الى المماطلة وشهد الشهود على

تمنع قبول الشهادة اذا تعذر القضاء بها وهنالا يتعذر فان عرض الباب العظمى يجعل حكما لمعرفة الطريق قال وان محمدا رحمه الله تعالى ذكر في بعض النسخ وان لم يحدوا الطريق فذلك أجوز للشهادة يعني أنفذ ومعنى ذلك أن الطريق عند بعض العلماء ارجمهم الله تعالى مقدور بسبعة أذرع فاذا بين الشهود مقدار الطريق بقرب ما يذكروا الشهود أقل من سبعة أذرع أو أكثر والقاضي يعيّل الى مذهب بعض العلماء ارجمهم الله تعالى فيرد شهادتهم فكان ترك البيان أجوز \* وذكر في بعض النسخ ان بينوا كان أجوز \* وذكر في الكتاب لو شهدوا أن أباه مات وترك هذا الطريق ميراثا له جازت شهادتهم وان شهدوا أن المدعى كان يمر في هذا الطريق لا يقبل شهادتهم \* وان ادعى مسيل ما في دار رجل وشهدوا بالمسيل ذكر في الكتاب أنها تقبل \* قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى هذا الطريق سواء انما تقبل اذ بينوا موضع المسيل أنه في مقدم الدار أو في مؤخرها وانما له الماء الوضوء أو الماء المطر \* وذكر مقدار المسيل أما بدون ذلك لا تقبل الشهادة ولا تصح الدعوى ولا يستحاف الخصم الا اذا شهدوا على اقرار الخصم بذلك \* ولو أن ميراثا بالرجل في دار رجل فثمة صاحب الدار عن تسهيل الماء فيه كان له أن يمنع الا أن يشهد الشهود أن له حق تسهيل الماء في هذه الدار من هذا الميزاب \* وقال بعض المتأخرين ان عرف أن الميزاب قديم وتصوب السطح اليه يترك وان شهدوا أنه كان يسيل منه الماء لا تقبل \* وان ذكر واما مسيلا مطلقا واختلفوا في أنه للوضوء أو للمطر كان القول فيه قول صاحب البيت مع الميراث \* رجل ادعى على رجل أنه وضع على حائط له خشبا أو أخرى على سطحه أو في داره ميراثا أو ادعى أنه فتح في حائط له بابا أو بني على حائط له بناء أو ادعى أنه رمى التراب أو الزبل في أرضه أو دابة ميتة في أرضه أو غرس شجرة أو ما يكون فيه فساد الأرض وصاحب الأرض يحتاج الى رفعه ونقله وصح دعواه بان بين طول الحائط وعرضه وموضعه وبين الأرض



بذكر الحدود وموضعها فإذا صح دعواه وأنكر المذني عليه يستخلف على السبب لانه ادعى عليه نفي لا يثبت حمل السقوط لا بالرضا ولا بالبراء  
فانه لو رضى بذلك كان اعارة ولو صالح عنه لا يجوز وفي مثل هذا يخلف على السبب \* ولو كان صاحب الخشب هو المذني وقدم صاحب  
الحائط الى القاضي وقال كان لي على حائط هذا الرجل خشب فوقع أو قلعت له عبده وان صاحب الحائط يمتحن من ذلك لا تسمع دعواه امام  
بصير السوي بان بين موضع الخشب وأن له حق وضع خشبة أو خشبتين أو ما أشبه ذلك وبين غلظ الخشبة ونحفتها فإذا صح دعواه وأنكر  
المذني عليه يخلفه القاضي على الحاصل بالله مال هذا في هذا الحائط وضع الخشب الذي يدعي وهكذا وكذا في موضع كذا من هذا الحائط في  
مقدم البيت أو مؤخره حق واجب له فان نكل ألزمه القاضي حقه \* ولو ادعى رجل على غيره أنه حفر في أرضه حفرة أضرت ذلك بأرضه  
وطلب النقصان فان بين موضع الأرض وحدوده ومقدار الحفرة والنقصان يخلفه القاضي على الحاصل بالله مال عليك هذا الحق الذي  
يدعي ولا يخلفه على السبب لان هذا الحق مما يحتمل السقوط بالرضا أو البراء أو الصلح فيخلف على الحاصل قال شمس الأئمة الحلواني رحمه  
الله تعالى عند بعض العلماء رحمه الله تعالى في هذه المسئلة يجب عليه كبس الحفرة ولا يجب النقصان فلا يخلف على النقصان وبما عيل  
الخالف الى ذلك القول فيخلفه فكان ينبغي أن يحترز عن قول هذا القائل الآن الخصاص رحمه الله تعالى لم يعتسر ذلك القول ولم يلتفت  
اليه ثم ذكر في الكتاب حفر في أرضه حفرة أضرت بالأرض وهذا اشارة الى أنه اذا لم يضر بالأرض ولا يدخل نقصان في أرضه بذلك لا يجب  
عليه شيء \* ولو أن رجلا رفع من أرض انسان ترا باقوا ينظر ان كان اذالك القدر من التراب قيمة في ذلك الموضع يصمن قيمة التراب دخل  
بذلك نقصان في أرضه أو لم يدخل لانه رفع مالا (٤٦٤) فهو كما تقوما له وذ كرفي الصيد اذا دخل الماء في أرض انسان واجتمع فيه

الطين يكون ذلك لصاحب الأرض  
ولا يكون لاحد أن رفع ذلك من  
أرضه وهذا بخلاف السمك اذا  
اجتمع في أرض انسان بغير صده  
واحتياله فانه لا يكون لصاحب  
الأرض الآن بأخذه جعل صاحب  
الكتاب التراب من ذوات القيم ولم  
يجعله مثليا \* ولو أن رجلا ادعى  
على رجل أنه هدم حائطه أو كسره  
وبين قدر الحائط وموضعه وبين  
النقصان وطلب النقصان حلقه  
القاضي على الحاصل بالله مال  
عليك هذا القدر من الدراهم  
ولاشئ منها \* وقال بعض العلماء

افلاسه جاز الوقف والشهادة فان فضل عن قوته شيء من هذه الغلات فلغرماء أن يأخذوا ذلك منه كذا  
في المضمرة \* اذا أطلق القاضي وأجاز بيع وقف غير مسجده هل يوجب نقض الوقف أم يجب  
الشيخ الامام الاجل الاستاذ طهبر الدين أنه ان أطلق الوارث الواقف يجوز البيع ويكون حكما  
بنقض الوقف وان أطلق لغير الوارث لا أما اذا بيع لوقف فقضى القاضي بجهة البيع كان حكما  
ببطلان الوقف كذا في الخلاصة \* مثل شمس الاسلام محمود الاوزجندی عن باع محدودا قد وقفه  
وكتب القاضي الشهادة على الصلح لا يكون ذلك قضاء بجهة البيع وهذا صحيح ظاهر كذا في المحيط  
\* قال القاضي الامام اذا كتب القاضي الشهادة على وجه لا يدل على جهة البيع بان كتب أقر  
البائع بالبيع أما اذا كتب شهد بذلك وفي الصلح باع يباعا ثرا صحيحا (١) كان حكما ببطلان البيع  
كذا في الخلاصة أراد المتولي أن يقرض ما فضل من غلة الوقف ذكر في وصايا فتاوى أب الميرزا رحمه  
(١) قوله كان حكما ببطلان البيع كذا في جميع النسخ ولعل الصواب كان حكما بجهة البيع أي  
بيع الوقف أو يقول كان حكما ببطلان الوقف بدليل أول الكلام فليأمل وليحذر اهـ صحيحه  
بحر اوى

الله

رحمهم الله تعالى ان كان الحائط حديثا كان على الهادم اعادة الحائط بالدران كان من المسدود بالحجر

والخشب ان كان من ذلك ولا يضمن النقصان \* وان كان الحائط عتيقا قد خلق كان عليه النقصان فينبغي للقاضي أن يحترز من هذا  
القول ويخلفه على وجه يقع الاحتراز عنه \* وان خلفه على النقصان والقيمة لم يحترز من ذلك القول لا بأس به وكذا لو ادعى رجل على  
رجل أنه ذبح شاة أو بقرة له أو ادعى أنه فقاعين عبده وقدمات العبد أو ادعى أنه فقاعين دابته أو أنه فسدت ستاعاه وذلك السي ليس بمحاضر  
فان القاضي يسأله عن قيمة ذلك ويخلفه على الحاصل وان كان الحيوان مضمونا عند بعض الناس بالمثل لا بالقيمة الا أن صاحب الكتاب لم  
يلتفت الى ذلك القول \* رجل ادعى على رجل أنه خرق ثوبه وأحضر الثوب فان القاضي ينظر فيه ان كان الخرق يسيرا كان الواجب  
فيه نقصان الثوب يقوم الثوب وليس به ذلك الخرق ويقوم وبه الخرق فاذا ظهر النقصان والمذني عليه بسكر الخرق يخلفه القاضي بالله  
ماله عليك هذا القدر الذي يدعي من الدراهم ولا أقل منه ولا يخلفه على السبب لان هذا مما يحتمل السقوط بالبراء أو الرضا والصلح ولا  
يخلفه على السبب وان لم يكن الثوب محضرا فان القاضي لا يسمع دعواه حتى يذكر صفة الثوب وقيمه وقد رن نقصان الخرق ثم يخلفه على  
الحاصل \* وان ادعى رجل أنه شق في أرضه نهر أو ساق الماء فيه الى أرض له فان القاضي لا يسمع دعواه حتى يبين الارض ويبين موضع  
النهر في الأرض أنه على اليمين أو على اليسار ويبين مقدار النهر طولاً وعرضاً وفاذا بين ذلك ان أقرا المذني عليه بذلك لانه ان أنكر خلفه  
بالله ما أحدثت في أرض هذا الرجل هذا النهر والذي يدعي \* وكذا لو ادعى أن نهر في أرضه بنا لا يلبثت اليه القاضي حتى يبين الارض  
ويصفى النهر وطوله وعرضه ما أزم من الخشب ما من المذني \* وكذا لو ادعى غرس البجر في أرضه فاذا راع ذلك ان أقرا المذني عليه

برفع البناء والشجر وان ذكر حلفه بالله ما بنيت هذا البناء وما عرست هذا الشجر في أرض هذا الرجل فان نكل أمر برفع البناء والشجر \*  
 \* واب ادعى على رجل أنه كسر ابريقه من الفضة وأحضر الابريق وأدعى أنه صب الماء في طعامه وأفسده ان أقر المدعى عليه بذلك عندنا  
 يبيع صاحب الابريق والطعام ان شاء أمسكه كذلك ولا شيء له وان شاء دفع اليه الابريق والطعام وضمنه قيمة الابريق من خلاف الخبز  
 وضمنه مثل ذلك الطعام وليس له تضمين النقصان فان أنكر المدعى عليه حلفه القاضي على قيمة الابريق وعلى مثل الطعام فان قال المدعى  
 ان هذا المدعى عليه ممن يقول لا يجب الضمان وانما يجب النقصان فان القاضي يحلفه على السبب بالله ما فعلت ما ادعاه المدعى \* رجل  
 ادعى على رجل أنه قال له يا فاسق أو يا كافراً أو يا فاجراً أو يا منافقاً أو يا خبيثاً أو يا خستراً أو يا جاحداً أو يا لصاً أو يا لوطياً أو يا آكل الربا أو  
 يا شارب الخمر أو يا ديوثاً أو يا خنثاً أو يا خائناً أو يا ابن القعبة أو ما سوى ذلك مما يجب فيه التعزير \* أو ادعى عبداً أنه قال له يا زاني أو أمة ادعت  
 أنه قال لها يا زانية أو ادعى أمراً يجب به الادب بان ادعى أنه ضربني أو شتمني أو لطمني وأنكر المدعى عليه حلفه القاضي لان هذا من حقوق  
 العباد ويجري فيه العفو والبراء ولا يسقط بالتقادم وتقبل فيه شهادة النساء والشهادة على الكتاب القاضي ولا يختص الامام  
 بالاقامة فان الزوج يؤدب المرأة والمولى يؤدب العبد ولوراءه انسان يفعل ذلك كان له أن ينهيه وينعسه ويؤدبه ويضربه ان كان لا يترجى  
 بالمع باللسان فيجري فيه اليمين \* رجل عليه دين لرجل وبه دين في الدين فأنكر رب الدين الرهن وحلف كان للمدعى عليه وهو الرهن  
 أن يحلف بالله ما له على هذا الدين الذي يدعى المدعى \* اذا استخلف المدعى عليه فحلف ثم أقام المدعى البيعة على حقه تقبل بينته عندنا وكذا  
 لو كان المدعى طلب يمينه وقال لا بينة لي فلما حلف أقام البيعة بعد ذلك تقبل بينته (١٦٥) في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* وكذا  
 لو كان المدعى قال كل بينة آتت بها

الله تعالى رجوت أن يكون ذلك واسعا اذا كان ذلك أصح وأجرى للغلة من امسالك الغلة ولو أراد  
 أن بصرف فضل الغلة الى حوائجه على أن يردّه اذا احتج الى العمارة فليقل له ذلك وينبغي أن يتره  
 غاية التنزه فان فعل مع ذلك ثم أنفق مثل ذلك في العمارة أخرت أن يكون ذلك تبرئاً له عما وجب  
 عليه وفي فتاوى الفضلي أنه يبرأ عن الضمان مطلقاً كذا في المحيط \* ولو جاء بمثل ما أنفق وخلطه  
 بدارهم الوقف ضمن الكل الا اذا صرف الكل الى العمارة فيبرأ عن الضمان أو يرفع الامر الى  
 القاضي فيأمر رجلاً بقبض الكل منه ثم يدفع اليه كذا في الغيائية \* ولا يجوز تغيير الوقف عن  
 هيئته فلا يجعل الدار بستاناً ولا الحان حماماً ولا الرباط دكاناً الا اذا جعل الواقف الى الناظر ما يرى فيه  
 مصلحة الوقف كذا في السراج الوهاج \* سئل شمس الاسلام محمود الازرق جندى رحمه الله تعالى  
 عن وقف ثم افتقر وأراد أن يرجع فيه قال يرفع الامر الى القاضي حتى يفسخ القاضي الوقف  
 كذا في النخيرة \* في جامع المتناوي اذا باع كرمه فباعه مسجداً قديم كان المسجد عامراً فسد البيع  
 في الباقي وان كان خراباً لا يفسد كذا في التتارخانية \* وذكر الخصاص في وقفه اذا وقف بيتاً من  
 دارها وقفه بطريقه جاز الوقف وان لم يقفه بطريقه لم يجز الوقف كذا في المحيط \* رجل بنى مسجداً

( ٥٩ - (المتناوي) - ثاني ) يحلف فانه ينبغي للقاضي أن يقول له اني أعرض عليك اليمين ثلاث مرات فان حلفت والا  
 ألزمتك المدعى به ثم يقول له القاضي احلف بالله ما هذا عليك هذا المال الذي يدعى وهو كذا وكذا ولا شيء منه فان أبي أن يحلف في المرة  
 الاولى يقول له في المرة الثانية كذلك فان أبي أن يحلف في المرة الثانية يقول له بقيت الثالثة ثم أقضى عليك ان لم تحلف ثم يقول له ثالثاً احلف  
 بالله ما هذا الرجل عليك هذا المال ولا شيء \* فان أبي أن يحلف يقضى عليه بدعوى المدعى \* وان قضى القاضي عليه بالنكول في  
 المرة الاولى فمذفاؤه \* ولو أن القاضي عرض عليه اليمين في المرة الاولى فقال لا أحلف ولم اعرض عليه في المرة الثانية قال أحلف فأراد  
 أن يحلفه فقال له قل بالله فقال لا أحلف ثم عرض عليه اليمين ثالثاً فقال لا أحلف فان القاضي يقضى عليه ويحسب كل ذلك عليه \* ولو أن  
 المدعى عليه بعدما عرض القاضي عليه اليمين مرتين استمهله ثلاثة أيام ثم جاء بعد ثلاثة أيام وقال لا أحلف فان القاضي لا يقضى عليه حتى  
 ينكول ثلاثاً ولا يستقبل عليه اليمين ثلاث مرات ولا يعتبر بنكوله قبل الاستمهال \* ولو قدم رجلاً الى القاضي وادعى عليه حلفاً فحلف  
 فاستخلفه فسكت ولم يجبه فان القاضي يقول له أعرض عليك اليمين ثلاثاً فان حلفت والا أقسى عليك بما يدعى ثم يعرض عليه اليمين ثانياً فان  
 أبي أن يحلف يعرض عليه ثالثاً فان أبي ان القاضي يقضى عليه وسكوته في المرة الاولى يكون بمنزلة النكول الا أنه انما يجعل بمنزلة النكول  
 اذا لم يكن به آفة تمنعه من الكلام أو السماع فان كان به آفة فسكوته لا يكون نكولاً \* ولو أن القاضي حلف المدعى عليه فسكت وكلاماً  
 كلامه القاضي سكت ولم يجب بشيء فان القاضي يأمر المدعى حتى يأخذ منه كفيلاً ثم يسأل عن حاله هل به آفة تمنعه من الكلام أو السماع  
 فان سأل وظهر أنه ليس به آفة أعاده الى مجلسه وبعرض عليه اليمين ثلاثاً ثم يقضى \* ولو أن القاضي عرض اليمين على المدعى عليه ثلاث



أوتخذ أرضه مقبرة أو بنى خاناً ينزل فيه الناس فادعى رجل دعوى عليه والبائن غائب فقي قضى  
على بعض أهل المسجد فقد قضى على جميع أهل المسجد وأما الخان فلاحق بحضور  
بانيه أو نائبه كذا في الفصول العمادية \* في الملة قمار رجل حفر ثرا  
في مسجد وفيه نفع ولا مرفيعه لاسدله ذلك ويجوز  
كذا في الحماوية \* والله أعلم بالصواب \*  
واليسه المرجع  
والصواب  
تم

(تم الجزء الثاني من الفتاوى العالمكيرية المشهورة بالساوي الهندية في  
مذهب السادة الحنفية ويليه الجزء الثالث أوله كتاب البيوع)

مرات فأبى أن يحلف ثم قال قبل  
القضاء أنا أحلف بحلفه ولا يقضى  
عليه بشئ ولو أن القاضي عرض  
اليمين على المدعي عليه ثلاثاً فأبى  
أن يحلف فقد قضى عليه بالنكول ثم  
قال أنا أحلف لا يثبت اليه ولا  
يبطل قضاء القاضي \* دار في بد  
رجل ادعاه رجل فأبى فطلب  
المدعي يمينه فان كانت الدار في يده  
بغيراث حلف على العلم وان كاتب  
بهمة أو بشرأ أو نحو ذلك حلف  
على البتات فان اختلفا ففال المدعي  
عليه الدار في يدي بغيراث عن أبي  
وأراد أن يحلف على العلم وقال  
المدعي انها وصلت اليه لا بغيراث  
ولي عليه يمين على البتات كان  
القول قول المدعي مع يمينه على  
علمه بالله ما تعلم أنها وصلت اليه  
بغيراث عن أبيه فان حلف المدعي  
على ذلك يحلف المدعي عليه على  
البتات وان أبى المدعي أن يحلف  
يحلف المدعي عليه على العلم

(تم الجزء الثاني من كتاب فتاوى  
قاضيخان ويليه الجزء الثالث  
أوله باب ما يبطل دعوى المدعي)

(فهرست الجزء الثاني من الفتاوى العالمكيرية المشهورة بالفتاوى الهندية)

صفحة	باب	صفحة	باب
١٤٣	الباب الحادى عشر فى اليمين فى الضرب والقتل وغيره	٢	الباب العتاق وفيه سبعة أبواب الباب الاول فى تفسيره شرعا وركنه وحكمه وأنواعه وشرطه وسببه وألغائه وفى العتق بالملك وغيره
١٥٠	الباب الثانى عشر فى اليمين فى تقاضى الدراهم	٨	فصل فى العتق بالملك وغيره
١٥٥	مسائل متفرقة	١٠	الباب الثانى فى العبد الذى يعتق يعرضه
١٥٨	مطلب الخلف على مالا يملك الذى يبر فيه بالقول	١٩	الباب الثالث فى عتق أحد العبدین
١٦٠	كتاب الحدود وفيه ستة أبواب الباب الاول فى تفسيره شرعا وركنه وشرطه وحكمه	٢٩	الباب الرابع فى الخلف بالعتق
	الباب الثانى فى الزنا	٣٤	الباب الخامس فى العتق على جعل
١٦٢	الباب الثالث فى كيفية الحد واقامته	٤١	الباب السادس فى التدبير
١٦٥	الباب الرابع فى الوطء الذى يوجب الحد	٥٠	الباب السابع فى الاستيلاء
	والذى لا يوجب	٥٦	كتاب الايمان وفيه اثنا عشر بابا الباب الاول فى تفسيره شرعا وركنها وشرطها وحكمها
١٦٩	مطلب لو زنى بحرة فقتلها	٥٨	الباب الثانى فيما يكون عينا وما لا يكون عينا وفيه فصلان الفصل الاول فى تحليف الظالمه
١٧٠	الباب الخامس فى الشهادة على الزنا والرجوع عنها		وفى ما ينوى الخالف غير ما ينوى المستخلف
١٧٩	الباب السادس فى حد الشرب	٦٩	الفصل الثانى فى الكفارة
١٨٠	الباب السابع فى حد القذف والتعزير	٧٦	الباب الثالث فى اليمين على المنعول والسكنى وغيرهما ٨٢
١٨٧	فصل فى التعزير	٨٣	مطلب اليمين على السكنى
١٩١	كتاب السرقة وفيه أربعة أبواب الباب الاول فى بيان السرقة وما تظهر به	٨٧	الباب الرابع فى اليمين على الخروج والاتيان والركوب وغير ذلك
١٩٢	مطلب فيما تظهر به السرقة	٩٠	الباب الخامس فى اليمين على الاكل والشرب وغيرهما
١٩٦	مطلب الشهادة على العبد بالسرقة	١٠٨	الباب السادس فى اليمين على الكلام
	مطلب فى اللص اذا دخل الدار وأخذ المتاع الخ	١٢١	مطلب الخلاف فى ليلة القدر
	مطلب فى اللص اذا وجد فى حال عدم اشتغاله بالسرقة	١٢٢	الباب السابع فى اليمين فى الطلاق والعتاق
١٩٧	الباب الثانى فيما يقطع فيه وما لا يقطع فيه وفيه ثلاثة فصول الفصل الاول فى القطع	١٢٥	مطلب من حلف لا يتزوج فوكل به حنث
١٩٨	مطلب الاشربة فى القطع على ثلاث مرات	١٢٦	الباب الثامن فى اليمين فى البيع والشراء والتزوج وغير ذلك
١٩٩	مطلب لا قطع فى المصحف وان كان عليه حلية تساوى نصاب السرقة	١٣١	فصل ولو حلف أن لا يتزوج هذه المرأة الخ
٢٠١	الفصل الثانى فى الحرز والاخذ منه	١٣٥	الباب التاسع فى اليمين فى الحج والصلاة والصوم
٢٠٥	الفصل الثالث فى كيفية القطع واثباته	١٣٩	الباب العاشر فى اليمين فى لبس الثياب والخلى وغير ذلك
٢٠٨	الباب الثالث فيما يحدث السارق فى السرقة	١٤٣	مطلب فى اليمين على لبس الخلى
٢٠٩	الباب الرابع فى قطاع الطريق		
٢١٠	مطلب فى ثبوت قطع الطريق		
٢١١	كتاب السيرة وهو مشتمل على عشرة أبواب الباب الاول فى تفسيره شرعا وشرطه وحكمه		



صيفة

- ٢١٧ الباب الثاني في كيفية القتال
- ٢٢٠ الباب الثالث في المواقعة والامان ومن يجوز أمانه ٢٢٢ فصل في الامان
- ٢٣٠ الباب الرابع في الغنائم وقسمتها وفيه ثلاثة فصول الفصل الاول في الغنائم
- ٢٣٨ الفصل الثاني في كيفية القسمة
- ٢٤٢ مطلب اذا جهل الامام الغنيمة لا يضمن
- ٢٤٤ الفصل الثالث في التنزيل
- ٢٥٢ الباب الخامس في استيلاء الكفار
- ٢٦٠ مطلب فيما يصير به دار الحرب دار اسلام وعكسه
- ٢٦١ الباب السادس في المستامن وفيه ثلاثة فصول الفصل الاول في دخول المسلم دار الحرب بامان
- ٢٦٣ الفصل الثاني في دخول الحرب في دار الاسلام
- ٢٦٥ الفصل الثالث في هدية ملك أهل الحرب يبعثها الى أمير جيش المسلمين
- ٢٦٦ الباب السابع في العشر والخراج
- ٢٦٧ مطلب الخراج نوعان
- ٢٦٨ مطلب لا يجوز أن يحول الخراج الموظيف الى خراج المقاسمه والعكس
- ٢٦٨ مطلب هل الخراج على الغاصب أو على رب الارض
- ٢٦٩ مطلب اذا اشترى أو ما خراجية وبقي فيها فعليه الخراج ٢٦٩ مطلب اذا جعل السلطان العشر لصاحب الارض لا يجوز
- ٢٧٠ مطلب لا يجمع عشر وخراج في أرض واحدة
- ٢٧٠ مطلب فيما لو عجز المالك عن رراعة الارض
- ٢٧١ مطلب في شراء السلطان أرض القرية التي عجز أو بابها عن زراعتها بنفسه
- مطلب اذا جعل أرضه خراجية فبيرة سقط الخراج ٢٧٣ مطلب الخلاف في أوان وجوب الخراج ٢٧٣ الباب الثامن في الجزية
- ٢٧٦ فصل في احداث البيوع والكفائس وبيت النار ١٨١ الباب التاسع في أحكام المرتدين
- ٢٨٢ مطلب موجبات الكفر أنواع منها ما يتعلق بالاعيان والالام

صيفة

- ٣٠٩ الباب الباسر في البعثة
- ٣١١ كتاب القبط
- ٣١٤ كتاب اللطه
- ٣١٨ مطلب ما يجتمع من الدهر الذي يطره من الاوقية عند الدهابي
- ٣٢٠ كتاب الاباق ٣٢٤ كتاب العقود
- ٣٢٥ كتاب الشركه وهو يشتمل على ستة أبواب
- ٣٢٥ الباب الاول في بيان أنواع الشركه وأركانها وشرائطها وأحكامها وما يتعلق بها وفيه ثلاثة فصول الفصل الاول في بيان أنواع الشركه ٣٢٦ الفصل الثاني في الالفاظ التي تصح الشركه بواحد لا يصح
- ٣٢٧ مطلب الشركه لا يبطل بالشروط العاصدة
- ٣٢٨ مطلب مطلق الشركه لا يفسد التسوية الآن
- ٣٣٠ فصل الثالث فيما يصح أن يكون رأس المال وما لا يصح
- ٣٣١ الباب الثاني في المعاوضة ٣٣١ الفصل الاول في بيع عاوي راطه
- ٣٣٢ الفصل الثاني في أحكام المقايضة
- ٣٣٢ الفصل الثالث فيما يلزم واحد من المتفاوضين بحكم الكفالة عن صاحبه
- ٣٣٤ الفصل الرابع فيما تبطل به المعاوضة وما لا تبطل به
- ٣٣٤ الفصل الخامس في تصرف أحد المتفاوضين في مال فواضة ٣٣٦ مطلب اذا اشترى أحد المتفاوضين بالعمية يكون عاويها
- ٣٣٧ الفصل السادس في تصرف أحد المتفاوضين في عقد صاحبه ويأبى حيب العقد صاحبه
- ٣٣٨ الفصل السابع في اختلاف المتفاوضين
- ٣٤١ الفصل الثامن في وجوب الامان على المتفاوضين ٣٤٢ مطلب اذا مات أحد المتفاوضين صح لاه في يد الالام
- ٣٤٣ الباب التاسع في شركة العنان وفيه ثلاثة فصول الفصل الاول في تغيرها وشرائطها وأحكامها

٣٤٢ الفصل الثاني في شرط الريح والوضيعة وهلاك المال  
 ٣٤٥ الفصل الثالث في تصرف شريك العنان في مال الشركة وفي عقد صاحبه وفيما يجب بعقد صاحبه وما يتصل بذلك  
 ٣٤٧ الباب الرابع في شركة الوجوه وشركة الاعمال  
 ٣٤٨ مطلب شركة الاعمال  
 ٣٤٩ مطلب أبوا بن اكتسب أموالا فهي للاب وكذا الزوجان  
 ٣٥٠ الباب الخامس في الشركة الفاسدة  
 ٣٥٣ مطلب لو دفع الدابة لرجل يعلفها ويربها بالنصف  
 ٣٥٣ مطلب الشركة تبطل ببعض الشروط الفاسدة دون بعض  
 ٣٥٣ الباب السادس في المتفرقات  
 ٣٥٤ مطلب في الدين المشترك اذا قبض أحدهما شيئا منه هل يشاركه الآخر فيه  
 ٣٥٥ مطلب حيلة الاختصاص بقبض مانحه من الدين المشترك  
 ٣٦٠ مطلب لو تصرف أحد الوثثة في التركة قال ربح له خاصة  
 ٣٦٢ مطلب اذا تصرف أحد الشريكين بعد الجنون مطلب يقبل قول الشريك مع يمينه ولا يلزمه أن يذكر الأرض مفصلا  
 ٣٦٢ مطلب الامانات تنقلب معونة بالموت عن تجهيل الا في ثلاث مسائل الخ  
 ٣٦٣ كتاب الوقف وهو مشتمل على أربعة عشر بابا الباب الاول في تعريفه وركنه وسببه وحكمه وشرايطه والالفاظ التي يتم بها الوقف وما لا يتم بها  
 مطلب في تعريف الوقف والخلاف فيه  
 ٣٦٤ مطلب في بيان سببه وركنه وحكمه وشرايطه  
 ٣٦٥ مطلب في وقف الذمي  
 ٣٦٦ مطلب وقف الاقطاعات  
 ٣٦٦ مطلب تفسير أرض الحوز التي لا يجوز للساكنات رقعها

٣٦٧ مطلب وقف أرضها أن يجار واستثنائها لا يجوز الوقف  
 ٣٦٨ فصل في الالفاظ التي يتم بها الوقف وما لا يتم  
 ٣٧٠ الباب الثاني فيما يجوز وقفه وما لا يجوز وفي وقف المشاع  
 ٣٧٢ وما يتصل بذلك ما يدخل من غير ذكر وما لا يدخل الابه ٣٧٣ فصل في وقف المشاع  
 ٣٧٥ الباب الثالث في المصارف وهو مشتمل على ثمانية فصول  
 الفصل الاول فيما يكون مصرفا للوقف ومن يكون مصرفا فيصح الوقف عليه ومن لا يكون فلا يصح عليه  
 ٣٧٨ الفصل الثاني في الوقف على نفسه وأولاده ونسله ٣٨٣ الفصل الثالث في الوقف على القرابة وبيان معرفة القرابة  
 ٣٨٤ مطلب الخصم في اثبات دعوى القرابة  
 ٣٨٧ الفصل الرابع في الوقف على فقراء قرابته  
 ٣٩١ الفصل الخامس في الوقف على جيرانه  
 ٣٩٢ الفصل السادس في الوقف على أهل البيت والآل والجنس والعقب  
 ٣٩٣ الفصل السابع في الوقف على الموالى والمدبرين وأمهات الاولاد  
 ٣٩٦ الفصل الثامن فيما اذا وقف على الفقراء فاحتاج هو أو بعض أولاده أو قرابته  
 ٣٩٧ الباب الرابع فيما يتعلق بالشرط في الوقف  
 ٣٩٩ مطلب شرط الاستبدال  
 ٤٠٦ الباب الخامس في ولاية الوقف وتصرف القيم في الاوقاف وفي كيفية قسمة الغلة وفيما اذا قبل البعض دون البعض أو مات البعض والبعض حي  
 ٤٠٩ مطلب اذا أراد القيم بيع بعض الخرب ليرم الباقي الخ ٤١٢ مطلب في بيع أشجار الوقف  
 ٤١٤ مطلب اذامات من أجر الوقف هل تنقض الاجارة  
 ٤١٥ مطلب اذا عجزت الاجرة واقسمها الموقوف عليهم ثم مات أحدهم

٣٤٢ الفصل الثاني في شرط الريح والوضيعة وهلاك المال  
 ٣٤٥ الفصل الثالث في تصرف شريك العنان في مال الشركة وفي عقد صاحبه وفيما يجب بعقد صاحبه وما يتصل بذلك  
 ٣٤٧ الباب الرابع في شركة الوجوه وشركة الاعمال  
 ٣٤٨ مطلب شركة الاعمال  
 ٣٤٩ مطلب أبوا بن اكتسب أموالا فهي للاب وكذا الزوجان  
 ٣٥٠ الباب الخامس في الشركة الفاسدة  
 ٣٥٣ مطلب لو دفع الدابة لرجل يعلفها ويربها بالنصف  
 ٣٥٣ مطلب الشركة تبطل ببعض الشروط الفاسدة دون بعض  
 ٣٥٣ الباب السادس في المتفرقات  
 ٣٥٤ مطلب في الدين المشترك اذا قبض أحدهما شيئا منه هل يشاركه الآخر فيه  
 ٣٥٥ مطلب حيلة الاختصاص بقبض مانحه من الدين المشترك  
 ٣٦٠ مطلب لو تصرف أحد الوثثة في التركة قال ربح له خاصة  
 ٣٦٢ مطلب اذا تصرف أحد الشريكين بعد الجنون مطلب يقبل قول الشريك مع يمينه ولا يلزمه أن يذكر الأرض مفصلا  
 ٣٦٢ مطلب الامانات تنقلب معونة بالموت عن تجهيل الا في ثلاث مسائل الخ  
 ٣٦٣ كتاب الوقف وهو مشتمل على أربعة عشر بابا الباب الاول في تعريفه وركنه وسببه وحكمه وشرايطه والالفاظ التي يتم بها الوقف وما لا يتم بها  
 مطلب في تعريف الوقف والخلاف فيه  
 ٣٦٤ مطلب في بيان سببه وركنه وحكمه وشرايطه  
 ٣٦٥ مطلب في وقف الذمي  
 ٣٦٦ مطلب وقف الاقطاعات  
 ٣٦٦ مطلب تفسير أرض الحوز التي لا يجوز للساكنات رقعها



صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٤٢٩	مطلب الشهادة بالشهرة على أصل الوقف وعلى شرائطه	٤١٥	مطلب فيما إذا آجر الوقف أكثر من سنة
٤٣٠	مطلب لا بد في قبول البينة من بيان أنه وقفها وهو ملكها	٤١٦	مطلب في وجوب آجرة المثل وفيما إذا زادت أو رخصت ونحو ذلك
٤٣٠	مطلب الأوقافه السقي تقادم أمرها ومات شهودها ٤٣١	٤١٧	مطلب لا يجوز البناء من غير زيادة الأجرة إلا إذا كان لا يرغب فيه إلا بهذا الوجه
٤٣٢	الباب السابع في المسائل التي تتعلق بالأصل مطلب لا يقضي بالحط	٤١٨	مطلب العشر يجب في الخارج عن عهدهما
٤٣٧	الباب الثامن في الإقرار		مطلب في الاستدانة على الوقف وتفسيرها
٤٣٩	الباب التاسع في عتق الوقف	٤٢٠	مطلب لا يعزل المتولي بمجرد الطعن من غير ظهور خيانة
٤٤٢	الباب العاشر في وقف الميراث		مطلب يجوز للمطر التوكيل
٤٤٢	الباب الحادي عشر في المسحوق ما يتعلق به وديه فصلان الفصل الأول فيما يسير به مسجدا وفي أحكامه وأحكام ما به		مطلب لو جن ثم زال الجنون تعود له الولاية
٤٤٦	مطلب فيما إذا أراد أن يبرأ من كتاب بسراج المسجد	٤٢١	فصل في كيفية قسمة الغلة وفيما إذا قبل البعض دون البعض أو مات البعض والبعض حي
	الفصل الثاني في الوقف على المسجد وعصره التيمم ونحوه في مال الوقف إليه	٤٢٣	الباب السادس في الدعوى والشهادة وفيه فصلان الفصل الأول في الدعوى
٤٤٧	مطلب في الوقف على المسجد على ربايه	٤٢٤	مطلب باع ثم ادعى الوقف
٤٤٨	مطلب يتولى المسحوق إذا لم أحرمه		مطلب تعمد دعوى الوقف من غير بيان الواقف
٤٤٩	مطلب الوقف على عمارته وصالحه سواء على الأصح أو على غيرها		مطلب دعوى أنها وقف لا تسمع إلا من المتولي
٤٤٩	مطلب الوقف على عمارته وصالحه سواء على الأصح أو على غيرها	٧٢٥	مطلب ليس لصاحب وقف سماع دعوى يدون أمر السلطان نصا أو دلالة
٤٤٩	مطلب الوقف على عمارته وصالحه سواء على الأصح أو على غيرها		مطلب بينة مدعى الوقف بطنا أو بدطن أولى من بينه الإطلاق
٤٤٩	مطلب الوقف على عمارته وصالحه سواء على الأصح أو على غيرها	٤٢٦	مطلب يقضي ببينة الخارج
٤٤٩	مطلب الوقف على عمارته وصالحه سواء على الأصح أو على غيرها		مطلب المأمور بإحارة الوقف لا تسمع عليه دعوى
٤٤٩	مطلب الوقف على عمارته وصالحه سواء على الأصح أو على غيرها	٤٢٦	الفصل الثاني في الشهادة
٤٤٩	مطلب الوقف على عمارته وصالحه سواء على الأصح أو على غيرها		مطلب في تحديد العقار
٤٤٩	مطلب الوقف على عمارته وصالحه سواء على الأصح أو على غيرها	٤٢٨	مطلب اختلاف شهود الوقف في الإيمان والمكان لا يمنع جواز الشهادة
٤٤٩	مطلب الوقف على عمارته وصالحه سواء على الأصح أو على غيرها	٤٢٩	مطلب شهادة فقراء الجيران على أنها وقف عليهم مسوعة
٤٤٩	مطلب الوقف على عمارته وصالحه سواء على الأصح أو على غيرها	٤٢٩	مطلب شهادة أهل المدرسة لوقف المدرسة مقبولة

( فهرست الجزء الثاني من الفتاوى الخانية الموضوع بالهامش )

صفحة		صفحة	
١٨٦	فصل في الاستحقاق ودعوى الحرية	١٨٥	فصل في اليمين المؤقتة
١٩٢	فصل في مسائل الغرور	١٨٦	فصل فيما يكون ث على الفور أو الابد
١٩٦	باب ما يدخل في البيع من غير كره ومالا	١٨٧	باب من الايمان
	يدخل وفيه خمسة فصول	١٨٨	فصل في التزويج
٢٠٥	فصل فيما يدخل في بيع الحمام والحافوت	١٨٩	مسائل اليمين على الترك
	فصل فيما يدخل في بيع الكرم والاراضي	١٩٠	مسائل في السرقة والاختذ والغصب
	وما لا يدخل	١٩١	فصل في الاكل
٢١١	فصل فيما يدخل في بيع المنقول من غير كره	١٩٢	فصل في اليمين على الشرب
٢١٢	فصل في بيع الزرع والثمار	١٩٣	فصل في اللبس والكسوة والخطاطة
٢١٦	باب الصرف	١٩٤	فصل في تعين المخالف عليه
٢٢٢	باب في قبض المبيع وما يجوز من التصرف الخ	١٩٥	فصل في الدخول
٢٢٢	فصل في المقبوض على سوم الشراء	١٩٦	فصل في الخروج
٢٢٣	فصل في قبض الثمن	١٩٧	فصل في المساكنة والسكنى والكفون
٢٣٦	فصل في الاجل	١٩٨	فصل في الركوب
٢٣٨	ويتصل بمسائل الثمن مسائل المراجعة	١٩٩	فصل في الكلام والقراءة
٢٣٩	فصل في الاقالة والاستحقاق	٢٠٠	مسائل في القراءة والصلاة
٢٤٥	باب في بيع مال الربا بعهده ببعض	٢٠١	فصل في المعرفة والرؤية
٢٤٩	فصل فيما يكون فرار عن الربا	٢٠٢	فصل في اليمين على الشتم والقذف
٢٥٢	فصل فيما يخرج عن الضمان في البيع الفاسد	٢٠٣	فصل في الضرب والقتل ونحو ذلك
	والبيع المكروه	٢٠٤	( كتاب البيوع ) باب السلم
٢٥٥	فصل فيما يتضرره الجيران والمفاسدة في ذلك	٢٠٥	فصل فيما يجوز السلم فيه وما لا يجوز
٢٥٧	باب في بيع غير المالك	٢٠٦	كتاب البيع
٢٥٩	فصل في بيع الوصي وشرائه	٢٠٧	فصل في البيع الباطل
٢٦٣	فصل في تصرفات الوكيل	٢٠٨	باب البيع الفاسد
٢٦٩	باب الاستبراء ٢٧٣ ( كتاب الاجارات )	٢٠٩	فصل في الشروط المفسدة
	فصل في اللفاظ التي تنعقد بها الاجارة الخ	٢١٠	فصل في أحكام البيع الفاسد
٢٨١	فصل في الاجارة الطويلة	٢١١	فصل في البيع الموقوف
٢٩١	فصل في اجارة الوقف ومال اليتيم	٢١٢	باب الخيار
٢٩٦	فصل فيما يجب الاجر على المستأجر وفيما لا يجب	٢١٣	فصل في خيار الرؤية
٣٠٥	باب الاجارة الناسدة	٢١٤	فصل في العيوب
٣٢٥	مسائل في الاجير المشترك	٢١٥	فصل فيما يرجع بنقصان العيب ولا يرد
	فصل في الجاهل والنيابي	٢١٦	فصل في البراءة عن العيب
٣٢٦	فصل في الجاهل وما يرجع اليه	٢١٧	فصل في الرد بالعيب ومن له حق الخصومة في
٣٢٧	فصل في البقار والراعي	٢١٨	ذلك ١٨٥ مسائل الاقالة وبحود البيع



[illegible]

To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)